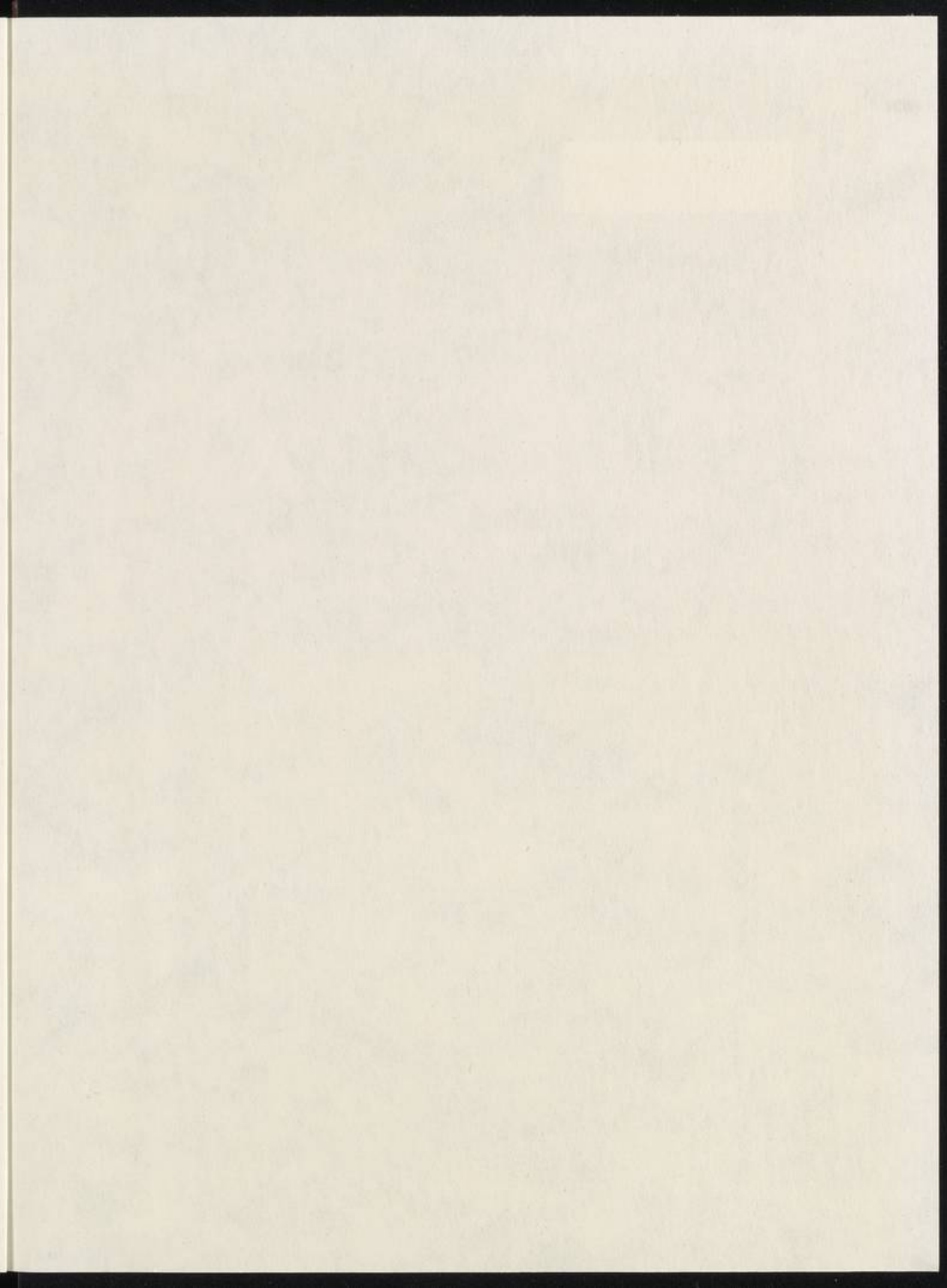


OLN
+
PF
6101
I23
S12
1896a
v.2
ju23-4

CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 074 332 374



In compliance with current copyright
law, Ridley's Book Bindery, Inc.
produced this replacement volume
on paper that meets the ANSI Standard
Z39.48-1984 to replace the
irreparably deteriorated original.

1992

In compliance with current copyright
law, Ridley's Book Bindery, Inc.
produced this replacement volume
on paper that meets the ANSI Standard
Z39.48-1984 to replace the
irreparably deteriorated original.

1991

الجزء الثالث

من حاشية العلامة اصبان على شرح العلامة

الاشموني على ألفية الامام ابن

مالك في النحو والصرف

نفعنا الله

والمسلمين

آمين



* (وهامشه شرح العلامة الاشموني مع بعض تقريرات العالم

العلامة الشيخ احمد الرفاعي اُحداً كبار علماء السادة المالكية

بالزهر حفظه الله) *



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* (الصفة المشبهة باسم الفاعل) *

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتي (قوله صفة استحسان الخ) تعريفها بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صوراً امتناع
 الجر الاتية في قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل
 بها أو أجيب بان المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها أو أجيب أيضاً عن الثاني بان المراد بالاستحسان
 خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعيف وان قول بل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبح
 والضعيف وأما قسم القبح فلا جرحه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى أن من القبح ما هو جر
 ففي التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبح وهو مبني على جواز الاضافة في المثال كما يأتي (قوله معنى) أى فى المعنى
 أو من جهة المعنى لا اللفظ ما يأتي فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعول وتوجوه
 بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بان تعريف تمييز الصفة المشبهة بمساعدتها من اسم
 الفاعل وغيره كاهوشان سائر التعاريف وأجيب بان تخصيصه بالذ كر لسددة اشتباهها به لا شتر كما هي فى كثير
 من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة
 سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جرفاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح
 الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اه وعندى فى
 الاراد والجواب نظر بل كلاهما سهو ومما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعدد
 وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضاً فتنبه (قوله
 وان كان متعدياً) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل اجماعاً (قوله أن الجمهور
 على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن الابس بالاضافة الى المفعول
 كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصاراً وعلى الجواز فهو أيضاً من الصفة المشبهة
 على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجوز بالاستحسان وحينئذ لا يدخل فى تعريف الصفة الا اذا

* (الصفة المشبهة باسم
 الفاعل) * (صفة
 استحسان جرفاعل * معنى
 بها المشبهة اسم الفاعل)
 أى تميز الصفة المشبهة
 عن اسم الفاعل
 باستحسان جرفاعلها
 باضافتها اليه فان اسم
 الفاعل لا يحسن فيه
 ذلك لانه ان كان لازماً
 وقصد ثبوت معناه صار
 منها وانطلق عليه اسمها
 وان كان متعدياً فقد
 سبق أن الجمهور على
 منع ذلك فيه فلا
 استحسان * (تنبيهان) *
 الاول انما قيد الفاعل
 بالمعنى

(قوله و أجيب) أو
 يقال انه على مذهب
 الاقدمين من المناطق
 ولا رد ان الرسم لا يشمل
 اسم المفعول اذا كان
 صفة مشبهة لما مر من
 ان مرفوعه فاعل على
 ما فيه أو تسامح فى قوله
 فاعل بان أراد به ما يشمل
 النائب

لانه لاتضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فليربق فاعلا الامن (3) جهة المعنى* الثاني وجه الشبه بينهما وبين

قالوا بالاستحسان اللهم الآن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به في الجملة أي في بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه لاتضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله تدل على حدث) أي معنى متعاقبا بالغمير (قوله وأنها توثت وتثنى أي بالتاء أي غالباً وقوله وتجمع أي جمع سلامة لذكر أي غالباً وإنما قلنا ذلك لانه لا يقال في نحو أبيض أبيض ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضارب ضارباً وفعالان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعني أنه عليه بلزوم الدور وتقرر به أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة لفاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلهما بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة (قوله ما يصح غير تفضيل الخ) قال يس نقل عن ابن هشام فيه نظر لا تقتضيه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدم من أحوال الصفة المشبهة فعموماً نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أي من مصدره والتقييد بالزوم مبنى على مذهب الجمهور ومن منع اجراء اسم فاعل المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون افادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدماميني أنه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت الى فاعل فتقول في عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الامر كذلك اذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصريح ما نصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حسن واذا أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه ثم راجعت للدماميني فرأيت صرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر لان معطوف على مقول القول واعتراض بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخص بمجرد من الاشكال وأجاب البعض بان مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه تمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الى الثاني (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من ثمة الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عرضاً كما في رجن ورحيم فأنها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعابم ونحوهما فمقصود على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه إشارة الى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كظاهر القاب بجهله قيد القول الحاضر والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة قال يس نقل عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لم تدل على التجرد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل اذا الاصل في كل ثابت دوامه اه ويوافق قول الدماميني نقل عن الرضي كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع الاذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين لكن ما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهراً في الاتصاف بالحسن في جميع الأزمنة الآن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسناً فصح أو سيصبح حسناً أو هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً اه ومنه يؤخذ جعل قول الشارح وانها لا تكون الالمعنى الخ على حالة الاطلاق وهذا عبارة الشارح في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدي الخ تقتضى أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل فانه يكون للماضي المنقطع وللحال والمستقبل كهذا ضارب أمس والآن أو غدا وقوله كما عرفت أي في باب

اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وانها توثت وتثنى وتجمع ولذلك جلت عليه في العمل وعاب الشارح التعريف المذكور بان استحسان الاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتغييرها مما عداها لان العلم بموقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ما يصح لغير تفضيل من فعل لازم لغرض نسبة الحدوث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسان الى آخره خبر وقوله (وصوغها من لازم الحاضر) الى آخره عطف عليه لتبميز التعريف أي ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً بالامن فعل لازم كظاهر من طهر وجبل من جبل وحسن من حسن وأما رحيم وعابم ونحوهما فمقصود على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم

ومن المتعدي كضارب وأنهم لا تكون الالمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت وأنهم لا يلزم الجري على المضارع بخلافه بل قد تكون جارياً عليه (كظاهر القاب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وتؤنث لا تكون

اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن مضميه بجزل (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا
غير جارية فبني على أن المراد بالجر بيان افادة التجدد والحدوث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الهمع أن
الزخشيري وابن الحاجب منعوا وازنتها المضارع وأن نحو ضامرا الكشع ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء
فاعلين تصدق الثبوت فعمولت معاملة الصفة المشبهة لأن الصفات مشبهة (قوله في المبني ثمن الثلاثي) خرج
المبني ثمن غيره فانما الازمة الجري على المضارع كقبي التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون
فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله في المبني ثمن الثلاثي فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به
غير صحيح لأن فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما أسود الجاسي فالوصف منه مسود لا أسود
حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أي وان كانت مبني ثمن غير الثلاثي مع أنه
رده ما صر يباع عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغالين (قوله وعمل اسم فاعل المعدي لها الخ)
قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على
ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين
والمفعول له والمفعول معه والمشبهه بالمفعول به وذكر في موضع آخر أنها لا تعمل في المفعول المطلق اه يس
والمعج الاول (قوله نابت لها) أي صورة فلا يراد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة منصوب الصفة
المشبهة شبيهه بالمفعول به (قوله على الحد) أي كأنه على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف
الاستقرار سم (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بال بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة
حرف تعريف وترك اشتراط الحال أرا الاستقبال لانه لا يتجه فهماع كونها للدوام المتضمن للحال والاسم تقبال
و بقي من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها)
أي فهو لا يفارقها وانما بعد شرط ما قد يفارق (قوله أجد الخ) أي لان قوله على الحد الذي قد حد كما يمكن تأويله
بان يراد في الجملة بخلاف عبارته في الكافية (قوله وسبق ما تعمل فيه) أي بحق الشبهه باسم الفاعل وهو المنصوب
على طريقة المفعول به لانه الذي تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما لرفع والمجرور فلا يتقدمان فيه مالان
المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله بس (قوله بخلاف اسم الفاعل)
أي فانه يتقدم منصوبه قال في الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجرورا بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام
قاتل زيد او مرتب بضارب زيد فان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمر اجاز التقديم وتقول ليس زيد
عمر بضارب ومنع ذلك المبرد قاله بس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما نادى به عبارته بيان شئ يترتب على تخالف
الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أي ومن أجل هذا التخالص صحت النصب في نحو زيد أناضاره لجهة عمل ضارب
الذ كور في زيد الوتفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله في زيد الوتفرغ له صح
أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع في نحو وجه الابز يدحسنه لعدم صحة عمل
حسن في وجهه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله في وجهه لو تفرغ له لم
يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب
اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح
في الدلالة (قوله وكونه ذاتيية واجب) أي وكون ما عمل به في حق الشبهه باسم الفاعل فلا يراد أحسن
الزيدان وأما قبح العمران لان عمله في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتخالفان فيه أنه يعمل
بحدوثه ولهذا أجازوا أناضاره زيد وعمر انخفض زيد ونصب عمرو بأضمار فعل أو وصف متون وأما العطف
على محل المحفوض فمتنع عنده من اشتراط وجود المجرور ومنعوا مرتب برجل حسن الوجه والفعل بخفض
الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مرتب برجل قاتل أبيه ويقبح
مرتب برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبو عمر او يمتنع عند
الجهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع

وهو الغالب في المبني ثمن
الثلاثي كحسن الوجه
و (جبل الظاهر) وسبغ
العظام وأسود الشعر
وعمل اسم فاعل المعدي
* لو احدى لها أي
نابت لها (على الحد
الذي قد حد) له في باب
من وجوب الاعتماد
على ما ذكر * (تنبيه)
ليس كونها بمعنى الحال
شرطاني عملها لان ذلك
من ضرورة وضعها
لكونها راضعة للدلالة
على الثبوت والثبوت
من ضرورته الحال
فبإبارة هنا أجد من
قوله في الكافية والاعتماد
واقضاء الحال * شرطان
في تصحيح هذا العمل اه
(وسبق ما عمل فيه
مجتنب) بخلاف اسم
الفاعل أيضا ومن ثم
صحت النصب في نحو زيد
أناضاره وامتنع في
وجهه الابز يدحسنه
(وكونه ذاتيية واجب)

أى ويجب في معمولها أن يكون ميبيا أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه أى منه وقيل ألحاقه عن
المضاف إليه ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت * (تنبيهات) * الإذل قول (o) الشارح ان جواز نحو زيدك فرح مبطل

لعموم قوله ان معمول
لا يكون الا سيبيا مؤخرا
مردود لان المراد
بالمعمول ما عملها فيه
بحق الشبه وعملها في
الظرف ونحوه انما هو
لما فيها من معنى الفعل
* الثاني ذكر في
التسهيل أن معمول
الصفة المشبهة يكون
ضميرا بارزا متصلا
كقوله حسن الوجه
طلقة أنت في السلا *
م وفي الحرب كالح مكفه
فعلم ان مراده بالسببي
ما عد الاجنبي فانها
لا تعمل فيه * الثالث
يتنوع السببي الى اثني
عشر نوعا فيكون موصولا
كقوله
اسيلات أبدان دقات
خصورها
وثيرات ما التفت عليه
المآزر
وموصوفيا شبهه كقوله
ازرارها جافوال أعده
لمن أهمسته كقوله
الدهر
والشاهد في جافوال
ومضافا الى أحدهما
كقوله
فجتها قبل الاخيار منزلة
والطبي كل ما التفت به
الازر
ونحو رأيت رجلا قدما
سنان ربح يطعن به

معمولها ابصفة لان معمولها المسا كان سيبيا مرتبعا بمقدم أشبه الضمير وهو لا ينعى فكذلك ما أشبهه فانه
لزجاج ومتأخر والمغاربة ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال أعور عينه البيني وأجيب بان البيني خبر
لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل
أن يكون منه وجعل الليل سكا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا
للفرغوا أنه اذا حلى هو معموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة
ومعمولها بأل بجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا في المعنى والدماميني عليه (قوله في معمولها) أى
المنصوب كما عرفت فوجهه الوجه في مثالي الشارح منصوبان (قوله أى متصلا) أى هو أو مكمله كالصلة
والوصف ليكون شاملا لانواع السببي الاتية وان لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كياتي عن
التسهيل (قوله ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى
وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أى من
الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضميرا
بارزا متصلا) أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعلم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جيله أو ينفصل
عنها بضمير آخر نحو قرىس خير الناس ذرية وكرامهموها فان قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون
ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز فان وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل
فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة اه دماميني
(قوله طاقه) هذا هو محل الشاهد لانه عمل طلق في الهاء وأما أنت فبئس أمم ونحوه وحسن الوجه طلقة خبران
مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يمتشى على التصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المستكني بمرفوعه
عن الخبر على نفي أو استفهام وأما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في أنت فرد بان المعمول الواجب كونه سيبيا
ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء
لان ما أضغمت إليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر في اعمال اسم الفاعل وبان أنت منفصل
لامتصل وطابق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر ويقع الصلح والكالح من الكلوح وهو التكرش في عبوس
والمكفه من اكفه الرجل اذا عبس فهو توكيد وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر في الوصف
(قوله يتنوع السببي) يظهر لي أخذ من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما
بان كان مرفوعا صالحا للتعريف بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كما في الأول والثالث
فاعرفه (قوله اسيلات أبدان) أى طوليات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثناة وهي السمينة
كما في القاموس أى سمينات الازداف والاعجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر وقول العيني أى وطبات
الازداف والاعجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سيبيا لان الاصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير
العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى وبحث في الاستشهاد بالبيت بانه يحتمل أن تكون
ما موصوفة بمعنى شئ فيكون من النوع الثاني (قوله يشبهه) أى الموصول في كون صفة جملة كصلة الموصول
(قوله جيا) أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجعله أعده صفة نوال والضمير البارز فيها النوال والمستتر لامرأولم
يبرز لان اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والازمة بفتح الهمزة وسكون الزاي الشدة وما في
العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فجتها) أى الناقمة من تحت البعير أعوج وجهه عوجا ومعاجا أى عطفت
رأسه بالزمام قبل الاخيار أى جهتهم منزلة تميز الثالث بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت والازر
بضمين جمع ازار وهذا كناية عن عففتن وضمير الموصوف محذوف أى الازر لمن أو آل خلف عنه نظير ما تقدم
وقدي بحث في الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف

ومقرونا بال نحو حسن الوجه مجرودا نحو حسن وجهه مضافا الى أحدهما نحو حسن وجه الاب وحسن وجه أب ومضافا الى ضمير الموصوف
نحو حسن وجهه ومضافا الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجهه مضافا الى ضميره مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مرتب بامرأة

أي ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جيلة أنفه) بجر جيلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجيلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جيلة اليه وضمير الموصوف مذكور وضمنا لان المعنى جيلة أنفه وجه جار يتفاعل مافي كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذي قبله كذلك فهو لا اكتفى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الاخرى غير مضاف (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديدا للضاد المعجمة رفقة الجلد ممثلة للمعجز بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشيء للمعجز والكشف ما بين الخاصرة والضلغ الخلف (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بان لا يكون وزنها أو معناها مختصا باحدهما جاز تبعيتها للمثلهما في التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها وما يتخالفها فيها نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها الانتفاء القبح اللفظي والمعنوي والابان اختصت باحدهما لفظا ومعنى كما كبر ورتقاء أوله لفظا فقط كما في أي كبير الالية والمعجزاء أي كبيرة العجيزة ومعنى فقط تكفى وخائض لم يتبع الابعاء بماثلها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة كبر ابنها ولا برجل رتقاء بنته وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما وأجاز الانقش تبعيتها في الاقسام الثلاثة لما يتخالفها أيضا هذا لمخص مافي التسهيل وشرحه للداميني (قوله وانصب وجر) أي بما حذف معمولها للدلالة الأول وانما جاز في النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببيه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها تحيرا له أو حالا ونعنا وفي المعنى دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كقوله يدحسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غير هانحوز يدأبيض اللحية أي شيخ وكثير الاخوان أي متقرب منهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة سببيه نحووز يدحسن وجهها كما يستتر في صفة نفسه نحووز يدحسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدل من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحووز يدوجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحووز يدأجر نوره لم يجز استنثار ضمير ذي السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ وزيد أجر النور لانه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببيه على صفة في ذاته فكيف يضمير في صفة سببيه صفة نفسه فان قيل ليس الصفة في نحووز يدأجر نوره تدل على صفة في ذاته وهي كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سبب لزيد لان صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف ارفوعها الا عند صحة تحمها للضمير صاحبها (قوله مع آل) حال من الضمير المجرور ومضروب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضله وهو اشارة الى أحد أنواع السببي الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل به مضافا ثمانية وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواءهما كحسن وجهه والحسن وجهه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أي من آل والاضافة (قوله ولا تجرر به الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله ههنا) بثبات السين وهو منصوب بفتح مقدرة على أنه كفتى وظاهره على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أي لتالي آل ولو بواسطة الاضافة للضمير فيثمل الاضافة للضمير تاليها كقبي سم (قوله وما لم يخل) أي من آل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما أي علم وذلك ثلاث صور ترضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها أو أماقوله وما لم يخل الخ فتا كيد لما قبله لعملمنه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كقبي مررت بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كقبي مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامر ان كقبي نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أي ابدال بعض من كل يعنى حيث أمكن

بحسن وجه جار يتهاجيلة
أنفه ذكره في التسهيل
ومضافا الى ضمير معمول
صفة أخرى نحو مررت
برجل حسن الوجهة
جيلة خالها ذكره في
شرح التسهيل وجعل
منه قوله

سببي الفتاة البضة
المعجز دال للطفة كشيء
وما خات أن أسبي
(فارفع بها) أي بالصفة
المشبهة (وانصب وجر
مع آل * ودون آل
مضروب آل وما اتصل
بها) أي بالصفة المشبهة
(مضافا أو مجردا ولا *
تجرر بهما مع آل ههنا)
أي اسمها (من آل خلا
ومن اضافة لتاليها وما
* لم يخل فهو بالجواز
وههنا) أي لمعمول هذه
الصفة ثلاث حالات
الرفع على الفاعلية قال
الفارسي أو على الابدال
من ضمير مستتر في الصفة

قول المحشى من ضمير
الصفة كذا في نسخ
الحواشي ولكن عبارة
الشرح من ضمير مستتر
في الصفة اه

والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرف فتوعلى التمييز ان كان نكرة والخفض بالاضافة (٧) والصفحة مع كل من الثلاثة امانا مكررة أو

معرفة وهذه الستة في
أحوال السببي المذكورة
في التثنية الثالثة تلك
اثنتان وسبعون صورة
المتنوع منها ما لزم
منه اضافة ما فيه
أل الى الخالي منها ومن
الاضافة لتاليها والضمير
تاليها كما صرح بهذا في
التسهيل وذلك تسع
صورتها وهي الحسن وجه
الحسن وجه أب الحسن
وجهه الحسن وجه أبيه
الحسن ماتحت نقابه
الحسن كل ماتحت نقابه
الحسن فوال أعده
الحسن سنان رخ
يطعن به الحسن وجه
جاريتها الجيلة أنفه
وليس منه الحسن الوجنة
الجبل خاله البحر خاله
لاضافته الى ضمير ما فيه
أل وهو الوجنة نعم هو
ضعيف لان المبرد يمنع
كما عرفت في باب الاضافة
وما سوى ذلك فثابت كما
أشار اليه بقوله ومالم
يخل فهو بالجواز وسما
أي علم لكنه ينقسم الى
ثلاثة أقسام قبيح
وضعيف وحسن فالقبيح
رفع الصفة بمجرد
كانت أو مع أل المجرد من
الضمير والمضاف الى
المجرد منه وذلك ثمان
صورتها وهي الحسن وجه
الحسن وجه أب حسن

الابدال لا مطلقا فلا بد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الانف لوجود
المانع من الابدال فيبذل كره وهو عدم تانيث الوصف مع وجوده عند تحمّل الوصف للضمير فان قيل على القول
بان العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة تحذوف فتوهو مجموع أحبيب بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصو التشبيه
بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشبهه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشهبا بالمفعول به
يسمى المنصوب على التوسيع بحذف الجار مشهبا بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الاولى
وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي بسببها الماسم (قوله أو معرفة)
أي لا فترتها بال (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله فلذلك اثنتان وسبعون صورة) صوابه
اثنتان لما سياتي في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيذكرها شارح قبيل الخاتمة الاولى أن يكون معمول
الصفة ضمير البحر ورباثرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جملة الثانية أن تفصل الصفتين
الضمير وهي مجردة من أل نحو قرى بش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به وليكن تكون الصفة
بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة فصارت الصور خسا وسبعين والصفة امام مفردة أو مشناة أو مجموعة جمع سلامة
أو تكسير يمد كره أو مؤنثة فاذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا امام فوعة أو
منصوبة أو مجردة فاذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت ألفا وثمانمائة ومعمول الصفة امام مفرد أو مثنى أو
مجموع جمع سلامة أو تكسير يمد كره أو مؤنث فاذا ضربت الثماني في الالف وثمانمائة صارت أر بعثة عشر ألفا
وأر بعمانية بسقط منها مائة وأر بعثة وأر بعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية
وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أر بعثة عشر ألفا وثمانمائة وستة وخمسون بعضها جازم
وبعضها ممنوع فيخرج منها المتنوع على ما تقدم أفاده في التصريح (قوله ما لزم منه الخ) سياتي قبيل الخاتمة أن يحل
الامتناع في الصفة المفردة أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز اضافة تمام مع تعربها بال الى الخالي وتقدم في
باب الاضافة أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثني عشر بعد اخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو للضمير
تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الاولين أن الواجب في الاضافة المعنوية اضافة النكرة الى
المعرفة فلم يجوزوا في الاضافة للفظية التي هي فرعها أن تكون على عكس أصلها نقله سم عن الصفوى ومراده
بالواجب الواجب الاضافي أي بالنسبة الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا ينافي ما مر أن من المعنوية اضافة النكرة
الى النكرة للتخصيص وهذا أولى مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم الفائدة والاضافة
اللفظية انما تجوز اذا أفادت تخفيفا ورفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بال ولا رفع قبح
لوجود الضمير مع المعمول (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن يحل امتناعا اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة
بعده غير محلي بال كزيد والاقلام امتناع لان الصفة حينئذ مضافه مضافا لضمير ما فيه أل وكذا في المثال الاخير فمحل
امتناعه اذا كان الموصوف نحو هندا نحو المرأة قاله سم (قوله وليس منه) أي من المتنوع (قوله كما أشار اليه
بقوله ومالم يخل الخ) لوجه الاشارة بقوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها السكان أحسن لعلم قوله ومالم يخل
الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما هو ولا اختصاص قوله ومالم يخل الخ بالجزم كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجر
والنصب والرفع بقرينة مقابلة لقوله المتنوع منها ما لزم منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلا لقوله
فلذلك اثنتان وسبعون صورة الآن يدفع الثاني بان المراد كما أشار اليه بقوله ومالم يخل الخ منع قوله فارفع بها الخ (قوله
لكنه ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك فثابت به توهم تساوي الصور في الجواز (قوله فالقبيح رفع
الصفة الخ) أي لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور) لان المجرد من
لضمير معمول لا كان أو مضافا اليه المعمول اما محلي بال أو لا فهذه أربع صور تضرب في صورتها الصفة بثمان (قوله
لما يرى) أي في الاربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أي كما هو مذهب الكوفي (قوله اقيام السببية

وجه حسن وجه أب الحسن الوجه الحسن وجه الاب حسن الوجه حسن وجه الاب والاربع الاولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف
عن الضمير وانما جاز ذلك على قبح اقيام السببية

في اللفظ لان معنى حسن وجه حسن وجهه أو منه ودليل الجواز قوله * بهمة منيت شهم قلب متجدلاذى كهام ينو فهو نظير حسن وجهه والجوز له هذه الصورة مجوز لنظائر ها اذ لافرق والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وجرها اياها سوى المعارف بال والمضاف الى المعارف بها وجر المقر ونبت ال المضاف الى ضمير المقر ونبتا وذلك خمس عشرة صورة هي حسن الوجه حسن وجهه الاب حسن وجهه حسن وجهه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه حسن وجهه جار يتهاجله أنه حسن الوجهة جيل خالها وحسن وجهه حسن وجهه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه حسن وجهه جار يتهاجله أنه حسن الوجهة جيل خالها والحسن الوجهة الجبل خالها ويدل للجواز في الاول والثاني قوله وتأخذ بعده بنائب عيش * أجب الظاهر ليس له سنم في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله أنعمتاني من نعمتها * ركوم الذرى وادقة سرتها اذ لافرق وفي الجوز رات

في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أي من السماع (قوله بهمة) يضم الموحد الفارس الذي لا يدري من أين يوثق أشدته بأسه وباروه متعاقبة ثبتت بضم الميم وكسر النون تخففة أي ابتليت شهم بفتح الشين المجرمة قوى القابذ كيه قلب فاعل شهم متجد بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أي مجرب للامور لا ذى كهام أي لصاحب سيف كهام بفتح الكاف أي كليل ينبو أي يبعد عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا) أي لما فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى كذا في التصريح قال سم ومقتضاه ان الصفة المعرفة كذلك الا ان يفرق بان في المعرفة اعتمادا على ال وان كانت معرفة على الاصح نظرا الى القول بانها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافي هذا فرض الموضوع في باب الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضوع بانه كان الاول له التمثيل بحسن الوجهه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون تحلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في القبح جعلوا هـ ذالقسم ضعيفا والذي قبله قبجا اه وقد أسلفنا في باب الاضافة أن بعض ما عبر واعنه هنا بالضعف عبر واعنه هناك بالقبح تساهلا فلا ينافي ما هنا جعلها هناك الاجراء المذكور قبجا وقوله مطلقا أي سواء كان تعريفا بال أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره ثمان صور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببية المنكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه (قوله وجرها اياها) قيل وجه الضعف ما فيه من شبه اضافة الشيء الى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه والهـ الاستثنائي المعارف بالم والمضاف الى المعارف بها لانه لازمة فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لابقال برده على الوجهين أخـ ما موجودان في الصفة المعرفة كالمنكرة فهـ لا قالوا بضعف الجر مع الصفة بال أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضى امتناع الجر بها منعه فاندفع اعراض البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما (قوله وجر المقر ونق الخ) وجه وضعفه ما تقدم من أن المبرد ينعه (قوله وذلك) أي الضعيف أو المذكور من النصب والجر من (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجهة الخ دون غـ يرهما إشارة في المحل الاول الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثالث (قوله في الاول والثاني) أي نصب الصفة المنكرة المعارف بالم ونصبها المضاف الى المعارف بها (قوله وتأخذ بعده الخ) روى ناخذ بالجرم عطفه على جواب الشرط والرفع استثناءا والنصب بان مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجز الخ والضمير في بعده للممدوح وهو النعمان بن الحرث الاصغر وذباب الشيء بكسر الذا المجرمة عقبه والاجب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى يتمسك بعده بطرف عيش قليل الخبير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله أي نبتى بعده في شدة وسوء حال وفي أجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة ان أضيف الى ما بعده والاقبال الفتحه نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حال وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالفعل به وانما كان هذا دليلا لالثاني أيضا لان المضاف للمعنى بال بمنزلة اذ لافرق (قوله أنعمتها) أي أصفها والضمير للنوق وان الخ تعليل لما قبله والنعات جمع ناعت أي واصف وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوما كمر وجره وهى عظيمة السنم والذرى جمع ذرة وتثنية الذا المجرمة وهى أعلى الشيء والمراد بها هنا السنم وادقة صفة لكوم من ودقت السرعة اذ ادنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سرانها بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذ لافرق) علة لمحذوف أي وانما كان دليلا للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه النوع من تلك البقية لانه لافرق (قوله أقامت على ر بعيمها) على بمعنى في والضمير للذمتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهى ما بقى من آثار الدار وجرها تاصفا فاعل أقامت وأراد به ما حجر ين وضع عليهما القدر بجانب الصفا أي الجبل وكيتا الاعلى

اذ لافرق وفي الجوز رات سوى الاخبار قوله أقامت على ر بعيمها جار تاصفا * كيتا الاعلى حوتنا مصطلحها

صفة جار تأى شديد تاخرة الاعلى أى الاعلين فالجمع مستعمل فى الاثنين جوتامه صلاهما صفة ثانية أى مسود تاموضع الاصطلاء بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جرتا وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية الجرو رات سوى الاخير اذ لا فرق (قوله فى هذا النوع) أى الجرو رات سوى الاخير (قوله مطاقا) أى فى الضرورة والسعة (قوله يشبه اضافة الشئ الى نفسه) أى لان الوصف عين مرفوعة فى المعنى وانما قال يشبه لانه لم يصف اليه الا بعد تحويل الاستاد عنه كما مر (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى انهما ضمارة البطن فكأن وشاحها خال والشاح شئ مرصع بالجواهر تجع له المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشعها وفى رواية صفر رداها (قوله أعور عينه اليمنى) هذره واية وفى رواية أخرى أعور عينه اليسرى وكلاهما صحيحة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح اسنادا ولا يظهر الجمع بينهما (قوله شنن أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة أى غلظها (قوله فما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهة بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء ضمير امستتراه وفاعل الحسن وجهه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أى من امتناع وأقضية وفتح وضعف وحسن وأحسنية (قوله بأشارة هندية) أى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالأشارة بصورة الثمانية التى فوق قوله بهمة الخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجهه وحسن وجهه أب أن قوله بهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الاشارة فوق قبج الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجهه الاب وفوق قبج الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجهه الاب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجهه الحسن وجهه الحسن وجهه أب لكان أحسن لان فيه تنبها على أن قوله بهمة الخ شاهد الرفع فى الصور الثمانية كما مر فى الشرح وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير الى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتبا الخ والى شاهد صور الجرح الضعيفة سوى آخرها وهو قوله أقامت على ربعهما الخ واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر اشارات الى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين الا شاهد فى الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبا لكان النسخ مختلفة فى القوم المشار بها * الاشارة الاولى فوق أحسن حكم جرح حسن وجهه وحسن وجهه أب الى شاهد جرحهما وهو قوله

لاحق بطن بقرى عين * لاخطل الرجح ولاقرون

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس لاحق كسمع ضمير وهو صفة الفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع وقوله لاخطل الرجح بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أى لا مضطرب الخطا ومتلوه وهو صفة أخرى للفرس الممدوح والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا وتقع حوافر رجله موقع يديه ولاحق ان كان بالجرف فلا شكال وان كان بالرفع احتج الى قراءة عين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

ولاسى زى اذ ماتا بسوا * الى حاجة لوما تخيسة ولا الشاهد فى سبى زى والزى بكسر الزاى الهىة وقوله الى حاجة أى لاجل حاجة وتخيسة منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذلة صفة فى الاصل لبر لا فلما قدم عليه أعرب حالا والبرز بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه وحسن وجهه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر فى الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهد الهمامى الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما يأتى فى آخر طريقة معرفة الجدول ووجد فى عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جرح حسن الوجه وحسن وجهه الاب وصوره خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما وصوره أربعة فوق قبج حكم رفعهما و رسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر الخ تنبها على أنه شاهد فى حكم جواز أحوال الهمام الثلاث فلا توافق صنيع الشارح سابقا * الاشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجهه وحسن وجهه أب الى شاهد نصبهما وهو قوله

والجرح عند سيوه فى هذا النوع من الضروريات ومنعه المبرد مطا لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه وأجازة الكوفيون فى السعة وهو الصحيح فى حديث أم زرع صفر وشاحها وفى حديث البجال أعور عينه اليمنى وفى صفة النبي صلى الله عليه وسلم شنن أصابعه ويدل للاخير قوله سبتى الفتاة البضة البيت فى رواية جركشعه وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة وهى تنقسم الى حسن وأحسن فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران وقد وضعت لذلك جسد ولا تعرف منه أمثله وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة مشير الى ما لبعضهم دليل بأشارة هندية وان كان كثيرا أسرت الى كثره

هيفاء مقابلة بحزاء مدبرة * مخوطة جدلت شذاء أنيابا

أى هى هيفاء أى ضامرة كفى العنى ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء وقول العنى ذوالحال محذوف
 أى اذا كانت مقبلة وكان نامة تكلف لاحاجة اليه والحزاء كبتيرة الحز ومدبرة حال من الضمير فى
 بحزاء مخوطة أى موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يشبهه وجدلت بضم الجيم
 وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قوله - م جار به مجرولة الخلق أى حسنته والشاهد فى شذاء
 أنيابا من الشنب وهو ورقة الاسنان وصفهاؤها * الاشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب الى
 شاهد رفعهما وهو قوله بهمة الخ زقد تقدم * الاشارة الخامسة فوق احسن حكم رفع حسن وجه حسن وجه
 أبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله * تعبرنا أنا قليل عدادنا * فقلت لها ان الكرام قليل * الاشارة السادسة
 فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعده حسن سنان رخ يطعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أز ورامر الخ زقد
 تقدم * الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم جز الحسن الوجنة الجليل خالها الى شاهد حوه وهو قوله سبتنى الفتاة الخ
 وقد تقدم * الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو
 قوله فسا قومي بثعلبة بن سعد * ولا يفزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المججمة
 وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله
 * لقد علم الايقاظ أخفبه الكرى * والشاهد فى نصب أخفبه بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ
 جمع يقظ أى متيقظ والأخفبه بنجاء معجمة ففاء فتخية جمع خفي وأراد بها أجفان العيون والكبرى النوم
 * الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجه الحسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو
 * الحزن بابا والعقور كنيا * والحزن بفتح الخاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بان باب
 معاق دون الاضياف وكبته عقور * الاشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ماتحت نقابه الحسن كل ماتحت
 نقابه الى شاهد رفعهما وهو * فاقصد بز يد العز بز من قصده و رد عليه أن من يحتمل غير الرفع الآن يقال
 الظاهر جل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الخواشي ضبط اشارات الجدول
 وشرح شواهد فوقع فيه خبط كثير (قوله بكاف عريسة) أى سحر ورة لامة لقة والنسخ مختلفة فى مواضع
 هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه (قوله جامعانى ذلك) أى فى الدليل بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين
 كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا رد عليه افراده الحسن الوجنة الجليل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان
 افراده بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما سرف تدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام
 الشارح بل بعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ورشحه عدم وجوده - ذه الزيادة فى
 بعض النسخ وقوله فى آخرها وقوله جامع الخ (قوله مما يملك) أى بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة
 (قوله ثم رفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة) أى لتكون جار ياعلى عادة القراءة فى الورق مثلا من البسداء
 بالا على (قوله فى رأس أبيات النوعين) أى أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بالوالف للمجهول
 فى رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لاجسة (قوله باثني عشر مربعها) هذا على ما نى نسخ وفى أخرى تقليل المربعات
 المقابلة للجبر والنصب والرفع فى النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن
 الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أب فى أحسنية الجبر فوضع لحكم الاربعه بيتا واحدا
 وكاجتماع الاولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن
 أنضار أحسن منه لتقليلها بحسب الاجتماع فى الشاهد ان كان وفى الحكم ان لم يكن والمربع سطح أحاط به
 أربع خطوط ولذلك سمي مربعاً ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زايا أربع قائمة ان استقامت
 الخطوط الاربعه لتساوى الزوايا حيث نذوا زايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها
 وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة ان استقامت الخطوط
 خطأ فأحس كى لا يخفى على من له أدنى الماسم بفض الهندسة (قوله بالاخير بن) أى البيتين الاخيرين المكتوبين
 أحدهما لفظ السبى وفى الآخر لفظ الصفة والضمير فى منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول

بكاف عربية جامعا فى ذلك بين كل متناسبين باشارة واحدة وهو هذا طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بال مما يملك ثم رفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة فاذا فرغت منها تنظر الى أبيات الصفة المعرفة بال وقد جعل فى رأس أبيات النوع عين خمس بيوت مكتوب فى أول بيت منها الجبر وفى الثانى النصب وفى الثالث الرفع وفى الرابع السبى وفى الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الابيات باثني عشر مربعاً المربعات الموصولة بالاخيرين منها الصفة ومعمولها السبى المنقسم الى اثني عشر قسماً كما تقدم والمربعات الموصولة بيت الجبر مكتوب فيها حكم المعمول

السببي الذي في مرتبته كماله وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قبله منها (١١) ممتنع فهو ممتنع وما قبله حسن فهو حسن

السببي) أي حكم حره وقوله الذي في مرتبته صفة للمعمول السببي والضهير يرجع اليه (قوله فما قبله منها) الضهير في منها الأحكام السببي أي أحكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور وحال من ممتنع والمعنى أن السببي الذي قبله من أحكام اعراب السببي المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع وهو ممتنع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أي به مع علمه من قوله مشير الخ توطئاً لما بعده وقوله هذه الأحكام أي بعضها (قوله بصورة ستة في الجر وخسة في النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم ٧

وهكذا ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم * وقوله جامعاً بين كل متناسبين الخ أي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجهه الأب بصورة ستة في الجر وخسة في النصب وأربعة في الرفع
(١) لاحق ابن بقرى سمين
لا تخط الر جمع ولا قرون
(٢) أحب الظاهر ليس له
سنام (٣) هيفاء مقبلة
بجزء مدورة * مخوطة
جدلت شبيهة أنياباً
(٤) بهمة مذ بيت شهيم قلب
(٥) تعيرناً أقليل عدادنا
فقات لها ان الكرام
قليل
(٦) أزورا أمراً جافوال
أعد
(٧) سبتي الفتاة البضة
المتجرد اللطيفة كشحه
(٨) فمافوي بشعلة بن
سعد * ولا يفزارة الشعر
الرقابا
(٩) الحزن بابا والعقور
كلبا
(١٠) فاقصد بز يد العزيز
من قصده
فندو عننا في جدولنا
بدل الستة واحدا وابدل
الخسة اثنين وجعلنا
موضع الاربعة فوق قبج

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر	الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد	الوجه	نه٢	١	١	حسن	الوجه			١
الحسن	وجه		٢	١	حسن	الاب			١
زيد	وجه			١	حسن	وجهها			١
الحسن	اب			١	حسن	وجه			١
زيد	وجهها	نه٢	٣	١	حسن	اب			١
الحسن	وجه			١	حسن	وجهه			١
زيد	اب			١	حسن	آية			١
الحسن	وجهه			١	حسن	كل ما يتبعه			١
زيد	وجه			١	حسن	كل ما يتبعه			١
الحسن	آية			١	حسن	نوال			١
زيد	وجه			١	حسن	أعد			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١
زيد	وجه			١	حسن	سنان ربح			١
الحسن	آية			١	حسن	سنان ربح			١

خالها... الاربعة فوق قبج... الخالها... الاربعة فوق قبج... الخالها... الاربعة فوق قبج...

* (تنبيهان) * الاول تقدم ان معمول (١٢) الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جريا بالاضافة ان باشرته ونحلت من آل نحو مررت برجل حسن

(قوله وعملها فيه جريا بالاضافة ان باشرته ونحلت من آل) جوز في التسهيل وقال لا كسائي مع المباشرة والخالو من آل ان تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجوز غالب لالزام كقوله الدماميني قال ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصد هاء في مثل مررت برجل أحمر الوجه لأصفره بكسر الراء عند قصد الاضافة وتفحها عند عدم قصد هاء (قوله وأنضرمهوها) من النضرة وهي الوضاعة والبهجة وفيه ان ما ذكر صيغة تفضيل لصفة مشبهة فكان ينبغي ان يقول كغيره قر يش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجليله) كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيبويطي أي لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بال الى كل معرفة (قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بال أو لا وسواء كان المضاف اليه حاليا من آل ومن الاضافة لتاليها والضمير تاليها ولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة الخلم) بفتح الفاء (قوله أي من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غرا بال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه وجوه وجعله أوجهين سماعيا (قوله والمهر المقدي) بفتح الفاء والادل المهمله المشددة أي القوي الجري لأبت أي رجعت وأنت غرا بال الاله اب أي منقب الجلد من وقع الاسنة

* (التعجب) *

اعلم انه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما علم الله لانهم لا تقبل الزيادة وشذوق العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيبويطي والمختار وقال للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الانباري والضميرى جوازوه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وان عظمته مما تتحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسياتي عن الرضى ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيثمي بعد ان نقل في كتابه الاعلام افتاء السبكي بالجواز سابق كلام ابن الانباري والمخصه اعترض السكوفيون على البصريين في قولهم ان ما أفعله فعل بانه يلزمهم ان يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل فاجابوا بان معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيم ما الشيء اما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي أنه أعظم لذاته لا شيء جعله عظيما وقيل هو اخبار بانه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول بار جهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار اه ويكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما أصبرهم على النار أفاده الدماميني وغيره (قوله تعجبا) أي لاجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب (قوله أي يدل على التعجب الخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أي يتعجب بصيغة مبنية مبوب لهماني كتب النخاعة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدماميني بانه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر مجهول سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب (قوله فعل فاعل) بمعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة قيمة حتى سبها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله والله دره فارس والله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالتردد بكون دره منسوب بالله و بكون المخاطب منسوب بالله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استتفهامية وعن نفى جوارها ان كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاطهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته مغير حتى السبب ثم رأيت في شرح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أي في جميع انطاق بعد ما تعجبا * أو

الوجه جيله ونصب ان فصلت أو قرنت بال فالاول نحوهم أحسن وجوهها وأنضرمهوها والثاني نحو الحسن الوجه الجليله * الثاني انما تأتي مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كقرايت فان كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثني جازت اضافتها مطلقا كما سبق في باب الاضافة اه * (حاشية) قال في الكافية * وضمن الجامد معنى الوصف * واستعمل استعماله يضعف * كانت غرا بال الاله اب وكذا * فراشة الخلم فراع المأخذا أي من تضمين الجامد معنى المشتق واعطائه حكم الصفة المشبهة قوله فراشة الخلم فرعون العذاب وان * نطلب نداء فكلمه دونه كلب وقوله * فلولا الله والمهر المقدي * لا بت وأنت غرا بال الاله اب * ضمن قراشة الخلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغرا بال معنى منقب فاحررت بحرارها في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى ولورفع هم أو فصبحا والله أعلم * (التعجب) * (بانقل) انطاق بعد ما تعجبا * أو

الكلمات

حتى بافعل قبل مجرور بها) أي يدل على التعجب وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أموا فاحسبا كم سبحان الله المؤمن لا يخس الله دوره فارس الله أنت

باجارتا ما أنت جارة
 وقوله واهالسلي ثم
 واهواها * والمبوب
 له في كتب العربية
 صيغتان ما أفعله وأفعل
 به لا طرادهما فيه فاما
 الصيغة الاولى فمافها
 اسم اجماع لان في أفعل
 ضميرا يعود عليها
 وأجمعوا على أنها مبتدأ
 لانها مجردة للاسناد
 اليها ثم اختلفوا فقال
 سيبويه هي نكرة تامة
 بمعنى شئ وابتدئ بها
 لتضمنها معنى التعجب
 وما بعدها خبر فوضعه
 رفع وقال الفراء وابن
 درستويه هي استفهامية
 ونقله في شرح التسهيل
 عن الكوفيين وقال
 الاخفش هي معرفة
 ناقصة بمعنى الذي وما
 بعدها صلة فلا موضع له
 أو نكرة ناقصة وما بعدها
 صلة فمعمله رفع وعلى
 هذين فالخبر محذوف
 وجوبا أي شئ عظيم
 واختلفوا في أفعل فقال
 البصريون والكسائي
 فعمل لازم مع باء
 المتكلم نون الوقاية نحو
 ما أفقرني الى رجة الله
 ففتحة بناء كالفحة في
 زيد ضرب عمرا وما بعده
 مفعول به وقال بقية
 الكوفيين اسم لهيئة
 مصغرا في قوله ياما أميلج
 غزلا ناشدا لئلا * ففتحة
 اعراب كالفحة في زيد

الكلمات كيدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك فارسا (قوله باجارتا ما أنت جارة) شطربيت
 من مجز والكمال المرفل فخاره بالوقف على هاء التانيث وان كان منصوبا على التمييز والحال ان كانت
 ما استفهامية أو الخبرية ان كانت نافية مجازية ومرفوعان كانت نافية تسمية و جارتا منصوب لانه مضاف الى
 الالف المنقلبة عن باء المتكلم (قوله واهها) اسم فعل بمعنى أعجب (قوله لا طرادهما) أي كثرة استعمالهما
 فيلوضعهما بخلاف ماسر كذا قالوا أو ورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واهها ولكل رده بان وضع واهها اللفظ
 الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الافعال أنما الالف (قوله ضميرا
 يعود عليهما) أي والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب التقديم لانها في كلام
 جرى مجرى المثل فلزم طريقه واحدة دما ميني (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان
 التعجب انما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الابهام
 لاقتضاء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا في افادته فلا
 ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة تمامها وقبل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله وما بعدها خبر)
 لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتي قال الرضي معنى
 ما أحسن زيدا في الاصل شئ من الاشياء جعل زيد احسننا ثم نقل الى انشاء التعجب وانحى عنه معنى الجمل فخاز
 استعماله في التعجب من شئ يستحيل كونه يجعل جاعل نحو ما أقدرا لله وما أعلمه (قوله هي استفهامية) أي
 مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف في شرح التسهيل وقال الدماميني استفهامية أي في الاصل ثم نقلت الى انشاء
 التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من
 الاستفهام معنى التعجب نحو مالي لا أرى الهدهد اه وما بعدها والخبر (قوله عن الكوفيين) قال في التصريح
 وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أحب
 اليمين (قوله هي معرفة ناقصة) لاحتياجها في افهام المراد الى الصلة (قوله أي شئ عظيم) ليس ذكر شئ
 ضروريا (قوله لازومه مع باء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقل عن المصنف لا يدعى ذلك عليكني
 ورويدني لانه يقال عليكني ورويدني فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرني اه قال البعض وقد يقال
 هو ظاهر في الثاني لا الاول لان عليكني بمعنى الزني وعليكني بمعنى استمسك بي كما ذكره وهو تركيب آخر
 اه ولك دفعه بان مراد المجيب أن عليكني له حالة يستغنى فيها مع باء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه
 ليس له حالة يستغنى فيها مع باء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليكني مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى
 استمسك فيتعدي بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه
 لا يحذف الا بدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالاطراف على الصحيح ولا يكون المعرفة أو نكرة
 مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله لهيئته مصغرا) أجاب البصريون بانه شاذ (قوله
 شدن) من شدن الظبي بالشين المحجمة والذال المهملة أي قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة تانية
 لغزلا وتمام البيت * من هو ليا سكن الضال والسمير * والضال بضاد محجمة قالف فلام مخففة شجر الصدر
 البري الواحدة ضالة والسمير بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بجاء مهملة كفي كتب اللغة لا بالعين
 كما حروف البعض الواحدة سميرة ويجمع أيضا على سميرات (قوله ففتحة اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن
 ففتحة بنائية لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف ورد بان المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتامها
 لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أي غالب بقتيتهم (قوله وذلك) أي كون ففتحة فحة اعراب مع
 كونه خبرا (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان
 للمخالفة هنا وفيه تنيية على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفا للمبتدأ في المعنى كما في زيد عندك وما
 أحسن زيدا ومقتضاء النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا ففسرها في التصريح بان يكون الخبر بحيث لا يحتمل
 على المبتدأ الاحتمال ولا حكا (قوله وصف زيد للضمير ما) فيه إشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن

عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه وأحسن انما هو في المعنى وصف زيد للضمير ما زيد عندك

مشبه بالمفعول به * وأما الصيغة الثانية فاجعوا على فعلية أفعال ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل ماض على صيغة أفعال بمعنى صار إذا كذا كالتعبير اذا صار اذا غدا ثم غيرت الصيغة فتقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كما مر بزيد (١٤) ولذلك التزمت بخلافها في نحو كفى بأنه شهيد فيجوز تركها كقولهم * كفى الشيب والاسلام

لا يصير زيد احسنا كما هو على مذهب البصر بين اذ التصيير صفة للضمير ما لا يزيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة (قوله على فعلية أفعال) أي فيها فصل الربط وانما أجمعوا على فعلية أفعال لان صيغته لا تكون الا للفعل وأما الصبح فنادر قاله المصريح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا وهو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كما لا ينظر لصورته أو على فتحه مقدره منع من ظهورها بحجته على صورة الامر نظر للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أي في الاصل والافعال بتسامها نقلت الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو في الاصل ماض الخ) فاصل أحسن يزيد أحسن زيد أي صار إذا حسن فهمزته للصوره (قوله ثم غيرت الصيغة) أي عند نقلها الى انشاء التعجب لوافق اللفظ في التغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لي (قوله انما تحذف مع أن وأن) الذي في التصريح نقل عن الموضع في الخواشي أنها انما تحذف مع أن المحففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم (قوله والباء للتعدي) أي فموضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غير أن بعد فعل لزم ان يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وهم يظاهرون ثمره الخلاف اه دما ميني هذا وفي الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كعسى في ما فعل والباء زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصوره والباء للتعدي لانه لا زائدة وأصل أكرم يزيد أكرم زيد أي صار إذا كرم ثم غير الماضي بالامر وجيء بالباء المعدية التي تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم يزيد فصار المعنى اجعل زيد اصابا ثم اذا كرم اه ملخصا به يعلم تقصير الشارح وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدي التعدي الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المعنى فالباء معدية مثلها في أمر يزيد أن المراد بالتعدي التعدي العامة وأن الباء لا تصاق (قوله الضمير للحسن) أي المفهوم من أحسن والتقدير أحسن بأحسن يزيد أي دم به والزمه اه تصریح ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ورويه أنه يقال أحسن يزيد يا عجز اذ لا يخاطب شيئا في حالة واحدة اه دما ميني (قوله للمخاطب) بمعنى أحسن يزيد اجعل بالمخاطب زيد احسنا أي صفة بالحسن كيف شئت اه دما ميني (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله للماعرف) أي من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بافعال انطق الخ على الف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أي المبالغة وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف مامنه) أي من حاله والسين والتاء في استجراؤك تان أول الصيرورة وشرط في التصريح حذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لانتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور وأن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف في نحو أحسن يزيد لعدم الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد أحسن يزيد لان الاظهار في موضع الضمير في نحو ذلك لا تسكته نفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيد لا يقال المتعجب أخذ من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيد أو أحسن يزيد إذا كان ثم دليل كما قيل ذلك في مقام الشفاء على زيد لا نأتبع كون المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع الى المثني عليه في المقام فتفطن (قوله معناه يضح) أو رد عليه سم أنه قد يقيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره بقده اشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانتقام (قوله فشاذا) الوجه عندي أنه ليس بشاذا وأنه لا يشترط

للهمزة ناهيا * وانما تحذف مع أن وأن كقوله وأحب البنا أن تكون المقدما * لا طراد حذف الجار معهما كما عرف وقال الفراء والزجاج والزخسري وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الامر وفي ضمير والباء للتعدي ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب وانما التزم افراده لانه كلام مجرى مجرى المثل (وتلوا فعل انصبه) أي حتمالما عرفت (كما أوفى خليلنا وأصدق بهم ما) (تنبية) شرط المنصوب بعد أفعال والمجرور بعد أفعال أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة كما أورد اليه تخيله فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا احسن برجل انتهى (وحذف مامنه تعجب استج) منصوبا كان أو مجرورا (ان كان عند الحذف معناه يضح) أي يتضح فالاول كقوله يخزي الله عنا والجزء بفضله * ربعة خيرا ما أعف وأكرما أي

ما أعفهم وأكرمهم والشأن في شرطه أن يكون أفعال معا وفعلى آخره كوزمعه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح هذا الكافية فنحو اسمع بهم وأبصر أي بهم وأما قوله فذلك ان يلق المنية يلقها * جيد وان يستغن يوما فاجدر * أي به فشاذا * (تنبية) * انما اجاز يحذف المجرور بعد الفعل مع كونه فاعلا

لان لزومه للجر كساده صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها وذهب قوم منهم الفارسي الى انه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذف البناء
ورد وجهين أحدهما لزوم ابراز حيتن في التثنية والجمع والاستحراق من الضمائر ما (١٥) يقبل الاستحراق من أكرم بن (وفي كلا

الفعالين) المذكورين
(قدما لما منع تصرف
بحكم حتما) ليكون
يجيشه على طريقة
واحدة أدل على ما أراد
به فالاول في الماضي
كبارك وعسى والثاني
في الامر كتعلم بمعنى اعلم
وقيل ان علة وجودهما
تضمنهما معنى الحرف
الذي كان حقه ان
يوضع للتجيب فلم يوضع
(وصغهما من ذي ثلاث
صرفا) قابل فضل ثم
غير ذي انتفا وغير ذي
وصف بضاهي أشهلا
وغير ساكسبيل فعلا)
أي لا يبنى هذان الفعلان
الامما استكسبيل ثمانية
شروط* الاول أن يكون
فعلا فلا يبنيان من
الجاف والجار فلا يقال
ما أجافه وما أجره وشذ
ما أذرعهما أي ما أخف
يدها في الغزل بنوه من
قولهم امرأة أذراع نعم
ادعى ابن القطاع أنه
سمع ذرعت المرأة خفت
يدها في الغزل وعلى هذا
يكون الشذوذ من
حيث البناء من فعل
المفعول* الثاني أن
يكون ثلاثيا فلا يبنيان
من دحرج وضارب
واستخرج الأفعال فقبل
يجوز مطلقا وقيل يمنع
مطلقا وقيل يجوزان
للمعروف وعلى الثالث ما
أقصره لانه من أخذ صر
شذوذ آخر سياتي* الثالث أن يكون

هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف (قوله لان لزومه للجر الخ) والى يلزم الفاعل في نحو كفى
زيد الجرام منع حذفه وان كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت يهتد (قوله لزوم ابراز حيتن)
أي حين استتر في الفعل وأجيب بان عدم ابرازه لالحاقه بضمير أفعال في نحو ما أحسن زيد انكلم بجمع الضمير في
أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أول كونه في تركيب جري مجرى المثل الذي لا يغير
(قوله كامن أكرم بننا) فديقال لا مانع من أن ياترغم الفارسي امتناع الاستحراق في نحو هذا ويخص الاستحراق
بغيره مما يصح استناره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزوم وكذا قدم لانه نصب على الظرفية أي في
الزمن القديم وكذا بحكم والبهاء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون الجي على طريقة واحدة أدل على المراد
فقوله ليكون الخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما وتضمنهما معنى التجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم
أن عدم تصرف الفعل لما يتجر وجهه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدوث والزمان كنعم وبس أو بالاستغناء
عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع ويذرفانه استغنى عن ما ضميرهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل
التجيب لكلا الامر من (قوله ليكون يجيشه) أي كلا الفعلين وأورد الضمير نظر اللفظ كلا (قوله أدل على ما أراد
به) أي من التجب وانما كان يجيشه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى حالة بما يشعر
بزوال المعنى الاول (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث (قوله صرفا) أي تصرفا ما لانه المتبادر
عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبس وعسى وايس وماله تصرف ناقص كيدع ويذر (قوله قابل
فضل) أي زيادة وقوله تم أي يكتفي بمرفوعه (قوله بضاهي أشهلا) أي في الوزن وكونه وثنه على فعلاء
(قوله أي لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعنى قوله من ذي ثلاث الخ (قوله أن يكون فعلا) أخذه
من كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الاله (قوله فلا يبنيان من
الجلف) بكسر الجيم الرجل الجاني (قوله فلا يقال ما أجلفه) أي ابنا من غير فعل لكن في القاموس
جلف كفرح جافا وجلافة فائتله فعلا وحيتن يبنى من فعله ما أجلفه (قوله ما أذرعهما) بالذال المججمة
والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس (قوله نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك
على ما قبله المقضى انه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ ابن القمان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذي من أئمة
اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أي لما يلزم عاينسه من حذف بعض الاصول في الرباعي المجرود وحذف
الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمعاودة والطالب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصريح
(قوله الأفعال) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكانه قال فلا يبنيان من غيره الأفعال أو من
معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الأفعال (قوله فقبل يجوز مطلقا)
هذا رأي سيديوه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أي لغير نقل الفعل من اللزوم الى
التعدى أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثنتين أو من التعدى لاثنتين الى التعدى لثلاثة بان وضع الفعل على
الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره
الشارح في الخاتمة مبنى من أفعال الذي همزته لغير النقل وكذا يقال في المثال الثاني (قوله وشذ على هذين
القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة في المثالين للنقل من التعدى
لواحد الى التعدى لاثنتين فان الاصل عطا يزيد الدراهم أي تناوها واولي المعروف أي تناوله (قوله وما أملا
انقربة) كذا في نسخ وفي نسخ وما أملا للقربة وكلاهما فاسدا أما الأول فن وجهين الاول ان فعل التجب
لا ينصب لفظا لامفعول واحد الثاني ان ما أملا موصوغ من ملا الثلاثي لان املا الخسبي والذي صرح به
الشارح أنه من املا الخسبي وأما الثاني فن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أملا للقربة غفلة عن كلام
الشارح والذي بخط الشارح ما أملا القربة وهي الصواب (قوله لانهم ما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من

مطلقا وقيل يجوزان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقصر هذا المسكان وشذ على هذين القولين ما أعطاهم للدراهم وما أولاه
للمعروف وعلى الثالث ما أقصره لانه من أخذ صر

متصرفاً فلا يبينان من نعم وبش وشذماً أعساء وأعس به * الرابع أن يكون معناه قابلاً للتفاضل فلا يبينان من قتي ومات * الخامس أن يكون تاماً فلا يبينان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبودها وما أمسى ادفاها فان التعجب فيه داخل على أبودها وفاو أصبح وأمسى زائدتان * السادس أن يكون (١٦) متبناً فلا يبينان من منقى سواء كان ملازماً للنتى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير

تقى بمعنى خاف وملاً بمعنى امتلاً فلا يكونان شاذين لنندو رهما فأده فى التصريح (قوله وشذماً أعساء وأعس به) تبسح فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذماً أعساء وأعس به بمعنى ما أحقره وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه الدمامى بان الفعل الجاء - دعسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساء وأعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما أحقره وأحقق به (قوله أن يكون تاماً) أى لانه لو قيل ما أكون زيدا قائماً لزم نصب أفعلى لشئين ولا يجوز حذف قائماً لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جرح الخبر باللام فأده الشاطبى قال فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائماً بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبينان من منقى) أى لا يتبسه بالثبت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعجج واعترض بانه قد جاء فى الاثبات كفى نوادر القالى ويحاج بان ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يعمل فيستعمل فى الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أن عمل) أى لمنعهم بناء أفعال التفضيل منه لانه لو بنى منه أفعال التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كإفعل التفضيل فى أمور كثيرة فنعموا بناء منه كما منعوا بناء أفعال التفضيل منه كذا عالج فى شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنياً للمفعول) أى دفعاً للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاث وكونه من المبسب للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا فى نسخج باسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيجبر ما أعناه الخ) أى لامن اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بان كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازماً للبناء للمجهول فيكون مساوياً بالمذهب بعضهم لادى ل عليه ولا داعى اليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار اليه فى التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قله جدا (قوله سكر الخ) أى فالسمرع ما أكثر سكره لاما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقد الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بان منع بناء فعل التعجب من القيام والعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظراً لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها (قوله أى يقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غير ترة فصيلاً لازماً) المتبادر منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازماً وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازماً وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه برد عليه أيضاً ان التحويل لا يتعين طريقاً لصيرورة الفعل لازماً لحصوله بتزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلاً وتحويلاً وكونه واقعا وكونه دائماً تماماً الاول فلما سر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدر ردهما عند بناء فعل التعجب منه - حالى فعل لا حاجة اليه ولان من الأفعال أنواعاً رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتسل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر رده الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدمامى ولصاحب المذهب الاول أن يقول لو كانت الهمة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيد انقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيد ابكدا أو أن ما أعلم زيد ما صوغ من علم المنزل منزلة اللازم فنفتان وأما الثانى فلجواز ما يحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد ابع البرق وليس بدائم (قوله وأشد أو أشد الخ) المتبادر منه ان أشد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشرط لان القصص من الاتيان بنحو أشد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشرط مع

ملازم كما قام * السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعال فعلاء فلا يبينان من عرج وشهل وخضر الزرع * الثامن أن لا يكون مبنياً للمفعول فلا يبينان من نحو ضرب وشذماً أحصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا فيجبر ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال فى التسهيل وقد يبينان من فعل المفعول ان أمن اللبس * (تبيينان) * الاول بقى شرط ناسخ لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائله فانهم لا يقولون ما قيله استغناء بما أكثر قائلته قال فى التسهيل وقد يعنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشرط كما يعنى فى غيره أى نحو ترك فانه أغنى عن ودع وعد فى شرح من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام وقال من القائله وزاد غيره قام

وغضب ونام ومن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما أنومه * الثانى عد بعضهم من الشروط ان أن يكون على فعل بالضم أصلاً أو تحويلاً أى يقدر رده الى ذلك لانه فعل غير ترة فصيلاً لازماً ثم تحقه همزة النقل وبعضهم أن يكون واقعا وبعضهم أن يكون دائماً والصحيح عدم اشتراط ذلك (وأشد أو أشد

أو شبهه ما يخلف ما بعض الشرط عدما) من الأفعال (ومصدر) الفعل (العدام) بعض الشرط صرح بما كان أو مؤولا (بعد) أي بعد ما
 أفعال (يتعجب) و بعد فعل حره بالبإيجاب) فنقول في التعجب من الزائد على ثلاثة وما الوصف منه على أفعال نحو ما أشد أو أعظم دحرجه أو
 انطلاقه أو حمرته أو أشد أو أعظم ما وكذا المنق والمبني للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولا لا يصح نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما
 ضرب أو أشد بهما وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر في النوع الأول والافن الثاني تقول (١٧) ما أشد كونه جبلا أو ما أكثر ما كان
 محسنا أو أشد أو أكثر

بذلك وأما الجاهد والذي
 لا يتفاوت معناه فلا
 يتعجب منهما البتة
 (وبالنسبة إلى غير
 ما ذكره ولا تنقسم على
 الذي منه أثر) أي حق
 ما جاء عن العرب من
 فعل التعجب مبنيا على ما
 يستكمل الشرط أن
 يحفظ ولا يقاس عليه
 لندوره من ذلك قولهم
 ما أنحصرة من اختصر
 وهو وخاسي مبنى
 للمفعول وقولهم ما
 أهوجه وما أحقه وما
 أرعنه وهي من فعل فهو
 أفعال كأنهم جالوها على
 ما أجبه له وقولهم ما
 أعساه وأعسه به وقولهم
 أقرن به أي أحقق به
 بنوه من قولهم هو قن
 بكذا أي أحقق به ولا
 فعل له وقالوا ما أجنه وما
 أولعه من جن وواع
 وهما مبنيان للمفعول
 وغير ذلك (وفعل هذا
 الباب لن يقدم *
 معموله) عاينه (ووصله
 به الزما وفصله) منه
 (بظرف أو بحرف جر)
 متعلقين بفعل التعجب

أن أشد أو أشد مصوغان من غير ثلاثي وهو اشتد الخاسي على الظاهر إذا لم يعلم ورود أشد الر باعى فعلا الأفيما
 قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشد استخراجا بعيد ثم
 رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله واشد أو أشد الخ فعلاهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كذكره الناظم في
 شرح العمدة وفيه ما يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكمله لا الشرط في أنفسهما
 فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما اه (قوله أو شبههما) أي كما ذكرنا كبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض
 الشرط عدما) أي يخلف فعل التعجب المأخوذ من ما ذكر قال في التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه
 بما فقد بهض الشرط بل يجوز فيما استوفى الشرط نحو ما أشد ضرب بزيد عمرو اه ولا يرد هذا على
 الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح
 من أفاليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي
 فكيف يقال ذلك وأن الاستقبال قال سم وقد يجاب بان الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان
 وفيه أن هذا في صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها يظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه في المستقبل
 ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما أكثر أن لم يتم لان مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله
 فان قلناه مصدر) أي بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والأي بناء على أنه لا يدل عليه والراجح
 الأول كما مر في محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقى ما لا فعله والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لأنه لا مصدر
 له حتى يؤتى به بعداً منه نصوبا أو مجرورا اه والمتجه عندي أنه يتعجب منه من ياد إياه المصدرية وما في معناها
 فيقال ما أشد جاريته أو ما أشد كونه جاريا فاحفظه (قوله وبالندور الخ) اعترضه بأنه لا حاجة إليه بعد تقرره
 الشرط واثبت سلم الاحتياج إلى قوله وبالندور الخ فهو يعنى عن قوله ولا تنقسم الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس
 عليه والجواب أنه أتى بالشرط الأول إشارة إلى أن الشرط مع نادرا تختلفه الدفع توهم أنهم لم يتخلف ثم لما كان
 النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشرط شروطا للكثرة قال ولا تنقسم الخ ذكره
 الشاطبي (قوله أثر) أي نقل (قوله ما أهوجه) في القاموس الهوج بخرقة طول في حق وطيش وتسرع
 والهوجاء لنافقة المسرعة كأن بها هوجا وفيه أيضا حق ككرم حقا بالضم وبضمين وحاقة وانحتمق واستحتمق
 فهو أحق قلبه العقل وفيه أيضا الارعن الهوج في منطقته والاحق المسترخى وقدر عن مثلثة وعونه ورعنا
 محرقة وذكر صاحب ضياء الخلوام الهوج في فعل يفتح العين يفعل بكسر هاء عليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق
 بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعال اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم جالوها على ما أجبه له) أي
 لما سبته في المعنى وهو بيان للمسوق في الجملة (قوله أقرن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا ورد بان ابن القطاع
 ذكر لا جدر فعلا يقال جدر جدره صار جدره أي حقيقا (قوله لن يقدم معموله عليه) أي لعدم تصرفه
 (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه
 القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول
 ما يزيد أحسن) ولا يزيدا أحسن كأنهم بالدرى (قوله وان قبل ان يزيد معموله) أي كهور رأى الفراء ومن
 وافقه (قوله واختلوفوا في الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما إذا لم يكن في معمول ضمير يعود على المجرور والوا
 تعين الفصل نقله السيوطي عن أبي حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح محل الخلاف من المؤاخذه قاله سم
 (قوله وأحرف الخ) صدره * أقيم بدار الحرب ما دام حربهم * والشاهد في إذا حالت فانه طرف لأحرفا صل بينهما وبين

(٣ - صبان) - ثالث (مستعمل والخلف في ذلك استقر) فلا تقول ما يزيد أحسن ولا يزيد أحسن وان قيل ان يزيد
 مفعوله وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله بدو لا أحسن لولا تجله يزيد واختلوفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح
 الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقرن به أن يكذب وقوله خابلي ما أحرى بذي اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر
 وقوله * وأحرفا حالت بان تحولا * فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال في شرح التسهيل بل لا خلاف

فلا يجوز ما أحسن معروف أمر أو لا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن في الدار عندك بحالين * (تنبيهات) * الأول قال في شرح السكافية
 لا خلاف في منع تقديم المتعجب من فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن
 غير الظرف والمجرور وقال كالحال والمنادى لكن قد أجاز الجرحى من البصر بين وهشام من الكوفيين الفصل كالحال نحو ما أحسن مجردة
 هندا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علي * كرم الله وجهه * أعز علي أبا اليقظان إن أرا نصر يعاجد لا
 قال في شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل (١٨) بالنداء وأجاز الجرحى الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجهور ولمنعهم أن

يكون له مصدر وأجاز ابن
 كيسان الفصل بلولا
 ومعهوم ما نحو ما أحسن
 لولا تحله زيدا ولا تحته
 على ذلك * الثاني قد
 سبق في باب كان أنها
 تزد كثيرا بين ما وفعل
 التعجب نحو ما كان
 أحسن زيدا ومنه قوله
 ما كان أسعد من أجابك
 آخذا * * * لا يجنبها
 هوى وعنادا وظايره
 في الكثرة وقوع ما كان
 بعد فعل التعجب نحو ما
 أحسن ما كان زيدا
 مصدرية وكان تامة
 رافعة ما بعدها بالفاعلية
 فان قصد الاستقبال
 جيء بكون * الثالث
 يجرب ما تعلق بفعل التعجب
 من غير ما ذكر بالي ان
 كان فاعلا نحو ما أحب
 زيدا الى عمرو والى
 فالباء ان كانا من مفهم
 عالما أوجه لا نحو ما
 أعرف زيدا بعمر وما
 أجهل خالد بكمرو باللام
 ان كانا من متعدديه
 نحو ما أضرب زيدا

معموله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف
 والجار والمجرور في نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن الفصل بغير الظرف
 والمجرور (قوله كقول علي الخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نزلنا نظم وقوله مجذلا أي ضربا
 على الجدالة بالفخ وهي الأرض (قوله لمنعهم أن يكون له) أي لفعل التعجب مصدر لكونه لا نشاء التعجب ذاته
 ما لا مصدر له كنعم وبشاه دمايني (قوله فإما مصدرية الخ) أي وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل
 التعجب وأجاز بعضهم جعل ما سما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المعنى (قوله فان
 قصد الاستقبال جيء بكون) هذا ما بيني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه وانعما (قوله ما تعلق
 بفعل التعجب) أي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أرابما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا
 ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول به ما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من إرادتهما
 معا (قوله بالي ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعدم فهم حب أو بغض اه دمايني (قوله ان كانا من متعد
 غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيد العمرو) مثله ما أحب زيد العمرو فزيد فاعل الحب
 وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيد العمرو (قوله بدلول عليه بافعل) أي بفعل مقدم بدلول عليه بأفعل
 لا بافعل لما علمت من أنه لا ينصب الامفعولوا واحدا تقدمه في الأول يكسوهم وفي الثاني يظنه (قوله ما عدم
 التعدي) أي ما عدم أصله الذي صيغ منه التعدي (قوله في الاصل) أي قبل التعجب وقوله أو الحال أي في حال
 التعجب وهو مبني على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو نحو ولا تقدم ما فيه فالهمزة
 على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعديه الفعل الى المنعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أي
 لصيرورة المتعجب من وصفه كذا كأغدا البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى وأما عدم
 جعله أمر الفضا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) أي دون لهما ما جعل على اسم التفضيل
 حيث قالوا أقول وأبسع وأدعي وأرمي (قوله ويجب فك أفعل الخ) أي كما سيأتي في قوله
 * * * وفك أفعل في التعجب التزم * (قوله وشذ تصغير أفعل) أي بفتح العين وقد تبسح الشارح الناظم في جعل
 تصغير أفعل شاذوا عزا وطرده الى ابن كيسان فقط والذي في المعنى أن النحو بين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه
 بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وفائدة للمبالغة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحل ابن مالك اختيار قياسه
 الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه اه قال الدماميني قال
 أبو حيان ما حكاها ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصر بين والكوفيين أما الكوفيون فأنهم اعتقدوا
 اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله
 مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا في أحسن وألمح كما قاله الدماميني ونقاه في المعنى
 عن الجوهري * (نعم وبش و ما جري مجراهما) *
 أي في المدح والذم كجدا وساء واعلم أن لنعم وبش استعمالين أحدهما أن يستعملتا متصرفين كسائر الأفعال

لعمرو وان كانا من متعدب فحرف فيما كان يتعدي به نحو ما أغضبني على زيد ويقال في التعجب من كسازيد فيكون
 الفقراء الشباب وظن عمرو بشر اصديقا ما أسمى زيدا للفقراء الشباب وما أظن عمر البشر صديقا وانتصاب الآخر بدلول عليه بأفعل لابه
 خلافا للكوفيين * (خاتمة) * همزة أفعل في التعجب تعدية ما عدم التعدي في الاصل نحو ما أطرف زيدا أو الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة
 أفعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتلها نحو ما أطول زيدا أو طول به ويجب فك أفعل المضعف نحو أشدد بجمزة زيد وشذ تصغير
 أفعل مقصورا على السماع كقوله ياما مبلغ غزلا ناشدنا * * * هو ليا يمكن الضال والسمير وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو
 أحسن زيدا لله أعلم * (نعم وبش و ما جري مجراهما) *

فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيره وهما اذ ذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم ز يدبكذا ينعم
 به فهو ناعم وبئس ببأس فهو بائس * الثاني أن يستعمل الانشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال
 لا يتصرفان نحو وجههما عن الاصل في الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبه الحرف والكلام عليهما
 هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجري فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الاتية في الشرح أفاده الشاطبي
 (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس (قوله بدليل فيها ونعمت) أي لان ناء التانيث الساكنة من خصائص
 الافعال بدليل ما حكاه الكسائي من قولهم نعمار جابن ونعموار جالان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من
 خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أي مبنيان على الفتح لتضمهما معنى الانشاء وهو من معاني
 الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة بتمامها لانعم وبئس فقط ويجب بانهما العمدة في افادة الانشاء
 وفي الدماميني نقل عن البسيط من قال باسميتم ما فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعا عندهم
 لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سيم ويبقى الكلام في نحو نعم رجل زيد ويحتمل
 أن يقال ان رجلا تميز عن النسبة التي تضمها نعم بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه
 حال تم قياس ما ذكر في نعم الرجل جالان في الاستدلال به من قوله ما هي بنعم الولد أي ما هي بالممدوح الولد ولعلمهم
 برونه بالجر فان فرض أنهم برونه بالرفع فله مقطوع عما قبله وكذا يقال في العبر من قوله على بئس العبراه وفي
 الفارسي من قال باسمية نعم وبئس أعر بهم امتد وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان في شرح هذا
 الكتاب (قوله باكر) أي سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع الى المذكور من الشواهد أي الى
 مجموعها لانه لا يأتي في البيت لانه يمنع منه فيه جر طير باضافة نعم اليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أي بخير
 طير فجعل نعم اسم للخير وأضافها الطير وفتح على الحكاية للافظها قبل عرض الاسمية فله بعضهم وهو أولى مما
 ذكره شيخنا والبعض والمثلية في حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه
 أنه لا حاجة في بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط
 لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أي والانشاء من
 معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومهما في أحد الاستعمالين فلا ينافي أن لهما استعمالا آخر
 فارقا فيه الانشاء قال الدماميني وانما كانا لانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
 فانما تنشئ المدح أو الذم وتحديثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بوجوده خارجا في أحد الأزمنة مقصودا بما بقية
 هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جوده الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه
 بالجودة والرداءة فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح
 اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما
 تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من
 الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذي في كماله وفي رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال
 الرضي وفيه نظر اذ هذا الذي قرره بطردني جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمر وفلار يب في كونه خيرا
 ولا يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضليته يدوكذ اذا قلت زيد
 قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث القيام
 فكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان لكون النعمية أي الجودة المحكوم بشيئها خارجا ليست بتابته وكذا في
 التعجب وفي كدوب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أي لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما
 بمصلحة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد ما كان الاولى أن يقول
 ويفيد أن ذلك على سبيل المبالغة اذ ادخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلهما
 فعل) أي يقع الفاء وكسر العين وقوله وقد بردان كذلك الخ يفيدان الاوجه الاربعه فيهما اذا استعملتا لانشاء
 المدح والذم وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وأصحها كما في الدماميني الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم

(فعلان غير منصرفين)
 * نعم وبئس) عند
 البصريين والكسائي
 بدليل فيها ونعمت
 واسمان عند الكوفيين
 بدليل ما هي بنعم الولد
 ونعم الير على بئس العبر
 وقوله صبحك الله بخير
 باكر * بنعم طير وشباب
 فخر وقال الاولون هو
 مثل قوله * عمر ك ما لبلى
 بنام صاحبه * وسبب
 عدم تصرفهما لزومهما
 انشاء المدح والذم على
 سبيل المبالغة وأصلهما
 فعل وقد بردان كذلك
 أو بسكون العين وفتح

الفاء وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذي عين حاقية من فعل عمل كان كهدأ وأسماء المخذوقه قال في بس يس (رابعان اسمين) على
 الفاعلية (مقارني آل) نحو نعم العبدو بنس الشراب (أو مضافين لسا* فارنما كنتم عقي السكرما) ولتعم دار المتقين وبنس مشوي المتكبرين
 أو مضافين لمضاف لها فارنما كقوله فنع ابن أخت القوم غير مكذب * وانما لم ينسبه على هذا الثالث لسكونه بمنزلة الثاني وقد نسه عليه في التسهيل
 * (تنبيهات) * الأول اشتراط كون (٢٠) الظاهر معرفا بال أو مضافا إلى المعارف بها أو إلى المضاف إلى المعارف بها هو الغالب وأجاز بعضهم

أن يكون مضافا إلى ضمير
 ما فيه آل كقوله فنع
 أخواله هجوا ونعم شباها
 والصحيح أنه لا يقاس
 عليه لقلته وأجاز الفراء
 أن يكون مضافا إلى
 نكرة كقوله فنع صاحب
 قوم لا سلاح لهم *
 وصاحب الركب عثمان
 ابن عفان ونقل أجازته
 عن الكوفيين وابن
 السراج وخصه عامة
 الناس بالضرورة وزعم
 صاحب البسيط أنه لم
 يرد نكرة غير مضافة
 وأيسن كذلك بل ورد
 لكنه أقل من المضاف
 نحو نعم غلام أنت ونعم
 تيم وقد جاء ما ظاهره أن
 الفاعل علم أو مضاف
 إلى علم كقول بعض
 العبادة بنس عبد الله
 أنا إن كان كذا وقوله
 عليه الصلوة والسلام
 نعم عبد الله هذا كقوله
 بنس قوم الله قوم طر قوا *
 فقر واجارهم لحا وح
 وكان الذي سهل ذلك
 كونه مضافا إلى اللفظ
 ما فيه آل وإن لم تكن
 معرفته أجاز المبرد
 والفارسي اسناد نعم

الفتح فالسكون ثم الفتح فالسكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير إلى
 نعم وبنس بكسر فسكون (قوله حاقية) أي شجر جهال الحلق وقوله من فعل أي موازن فعل بفتح فكسر والمراد
 لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل السكامة (قوله وقد يقال في بس يس) أي بموحدة
 مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهززة على غير قياس كذا في الهمع ثم إن كان الابدال في حال السكسر فهو
 قياسي أو بعد الفتح فهو غير قياسي (قوله رافعان) أعربه الفارسي خبر مبتدأ محذوف أي وهما رافعان وهو أولى
 من أعرايه نعت فعلا لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف باجني وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله
 على الفاعلية) أي على القول بفعاليتها أو أفعالها على القول باسميتها فقد أسلفناه (قوله مقارني آل) أي المعارف فلانها
 المنصرف إليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذي (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص
 بالمدح زهير في تمام البيت (قوله وانما لم ينسبه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بان يراد بما قارنهما ولو بواسطة
 (قوله هو الغالب) لا يلتزم مع قوله والصحيح الخ فكان الأولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ
 الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شباها) كذا بخط الشارح وفي بعض
 النسخ شواها بالهاء بدل الموحدة الأولى (قوله والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب الاضافة من
 نحو * الواهب المنة الهجان وعبدها * بان عبادها تابع ما فيه آل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
 كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو * الودانت المستحقه صفوه * فالأولى أن يقال باب نعم وبنس لعدم
 تصرفهما أضيف من باب الاضافة (قوله فنع صاحب قوم الخ) كان الذي سهل ذلك عند الجمهور وعطف المضاف
 إلى المحلى بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما طاهره) أي تركيب ظاهره وانما قال ما طاهره لا مكان
 تأويله يجعل الفاعل ضمير استتر حذف تغيره بناء على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم بخصوص بالمدح
 أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طر قوا) من الطروق وهو الاتيان ليلا فقر واجارهم أي فاطعموا
 ضيقهم لحا وح بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أي دبت عليه الوحرة بفتحها وهي نوع من الوزغ ووقف بالسكون
 على المغتر ببعية (قوله وإن لم تكن معرفة) أي لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أي بجماع
 ارادة الجنس في كل (قوله كان مفسرا) أي تمييزا (قوله والذي ليس كذلك) أي لانه لا تنزع عنه آل حتى يصلح
 لسكونه مفسرا للضمير (قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما في الهمع ومقتضى النظر
 الصحيح أنه لا يجوز مطالعوا لا يمنع مطالعوا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو انما يتجه على
 أن آل في نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغي أن يمنع) أي والكيفية السابقة غير مسلمة (قوله لان الذي)
 أي مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل المحلى بال يقع فاعلا لنعم وبنس
 فكذلك اما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه مؤول به (قوله جنسية) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو
 مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى والجنسية بمذم المعنى هي الاستغرافية حقيقة أو مجازا أو بها عبر بعضهم (قوله
 فقيل حقيقة) أي انه أريد به دخولها جميع أفراد الجنس قصد أو تبعه لانه مدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس
 كالممدوح أي قصد أو تبعه وقوله وزيد مدرج تحت الجنس أي ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام
 واعتبر بان العموم يؤدي إلى التناقض في نحو نعم الرجل زيدو بنس الرجل عمر و واجب بان الشيء قد مدح
 ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله في تقريره) أي تقريره بكونها للجنس حقيقة وقوله

و بنس إلى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان إلى ما فيه آل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو انه
 القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبنس وكان فيه آل كان مفسرا للضمير استتر فهما اذا تزعمت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل
 ولا ينبغي أن يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطراد الوصف به * الثاني ذهب الأكثرون إلى أن آل في فاعل نعم وبنس جنسية ثم اختلفوا
 فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كالممدوح وزيد مدرج تحت الجنس لانه فرد من أفرادها وله ولا في تقريره قولان * أحدهما

انه ما كان الغرض المبالغة في اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذا اباع في اثبات الشيء جملة للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص * والثاني انه ما قصد المبالغة عدو المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا (٢١) غير مدح زيد فكله قبل بمدح

جنسه لا جله وقيل مجازا
فاذا قلت نعم الرجل زيد
جعلت زيدا جميع
الجنس مبالغة ولم تقصد
غير مدح زيد وذهب
قوم الى انها عهدية ثم
اختلفوا فقيل المعهود
ذهني كما اذا قيل اشتر
اللحم ولا تريد الجنس
ولامعهودا تقدم وأراد
بذلك أن يقع ايهام ثم
يأتي بالتفسير بعده
تفخيها للامر وقيل
المعهود هو الشخص
المدح فاذا قلت زيد
نعم الرجل فكله قلت
زيد نعم هو واسم تدل
هو لا عهدية بغيره ولو
كان عبارة عن الجنس لم
يسخ فيه ذلك وقد اوجب
عن ذلك على القول بانها
لا استغراق بان المعنى
ان هذا المخصوص يفضل
أفراد هذا الجنس اذا
ميزوا رجلين رجلين أو
رجالا رجلا وعلى القول
بانها للجنس مجازا بان
كل واحد من الشخصين
كأنه على حدته جنس
فاجتمع جنسان فنيا
* الثالث لا يجوز اتباع
فاعل نعم وبس بتوكيد
معنوي قال في شرح
التسهيل بانفاق وأما
التوكيد اللغوي فلا

انه أي الحال والشأن (قوله جعل المدح للجنس) أي قصد الجميع أفراد ممدوحة تصد على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أي فلا يتوهم كونه أي المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه حتى
تفر بعبارة (قوله عدوا المدح الى الجنس) أي جعله ممتجازا للمخصوص الى الجنس لا قصد ايل تبع للمخصوص
مبالغة مدحه (قوله وقيل مجازا) أي جنسية مجازا ووجهه أن المراد بدخولها الفرد المعين مدعي أنه جميع
الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكليات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصد ايل تبعا (قوله فقيل
المعهود ذهني) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد منهم كما هو شأن مدخول لام العهد
الذهني ثم فسرد ذلك الفرد المبهم يزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أي في الذكرك صريحا أو كناية أوفى
العالم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجي (قوله تفخيها للامر) أي مدح ذلك الفرد لان التفسير
بعد الإيهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون ال
العهد الخارجي (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد
الخارجي الذي كرمي وهذا ظاهرا إذا قدم المخصوص كفي مثال الشارح فاذا أخر كفي نعم الرجل زيد فالظاهر أن
الامر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على
لقول بانه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعلمه مالا اظهاري في مقام الاضمار بل ولا تكون ال للعهد
الذكري حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر ال حينئذ لا يأسام العهد الخارجي
(قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بان ال للعهد مطلقا ذهنيا وأخر جيبا كما يرشد اليه تعليقه (قوله لم يسخ فيه
ذلك) أي لان الجنس شيء واحد وان أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر (قوله
لا استغراق) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريره السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أي المنثني
أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المنثني أو المجموع وأحد هذا افضل من كونه
المخصوص المدح (قوله اذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجلا رجلا أي حالة كونهم أي أولئك
الافراد رجلين رجلين في المنثني أو رجلا رجلا في المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجل أو الرجال ثني أو جمع
أولاهم عرف بالجنسية فهسي الجنس الانثني في ضمن جميع أفرادها التي هي مثنيات وجمع الجنس التي في ضمن
جميع أفرادها التي هي جوع وأما نول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بان أفراد المنثني والجمع مثنيات
وجوع وأما على القول بان أفرادها ما أحاد فلا اه فغفله لان محل الخلاف اذالم تكن ال في المنثني لجنس
الانثني وفي المجموع لجنس الجمع والا كانت أفراد المنثني مثنيات وافراد الجمع جوعا بخلاف للقطع بوجوب
صدق المفهوم على أفراد ومفهوم الانثني والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فعض بنوا ذلك
على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوي) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لان
الأول منافر للفظ والثاني منافر للمعنى ولا يقاس الاول على قواهم الدينار والفر والدرهم البيض اسذوذه وأيضا
ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يوثق بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر
ملابس للجنس المذكور حتى يوثق بالنفس كذا قال الاماميني قال سم وهو لا يتأني في المنثني والجمع اه قال في
الهمع قال أبو حيان ومن يرى أن ال عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمنع) لان
اعادة اللفظ خشية نحو وهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فتعنه الجمهور) أي لانه ان أفرد خولف المعنى وان
جمع خولف اللفظ قاله الاماميني وقال الفارسي لان النعت يخصه ويقال شياعه فيناني المقصود منه وهو
الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه
المتقدم (قوله وأما اذا أتوتل) أي الفاعل بالجامع لا كمل الفضائل أي بان أريد الاستغراق مجازا ومثله ذلك

بمنع وأما النعت فتعنه الجمهور وأجازة أبو الفتح في قوله اعمرى وداعمرى على تبيين * لبس الفتى المدعو بالليل حاتم قال في شرح التسهيل
وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الاطلاق بل يمنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه به يتد مناف ذلك القصد
وأما اذا أتوتل بالجامع لا كمل الفضائل فلان منع من نعمته حينئذ

لمكان أن يراد بالنعته ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر نعم الفتى المرى أنت اذا هم * وجعل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل
وأيا بالنعته ولا حاجة لهما اه وأما البدل والعطف فظاهر ساكوتيه في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما الامتنان بشره نعم
(و رفغان) أبيض على الفاعلية (مضمرا) (٢٢) مبهما (يفسره * ميمز كنعم قوما معشره) وقوله نعم امرأهم لم تعرنا بئس * الاركان

لمرنا عها وزرا وقوله
لنعم موثلا المولى اذا
حذرت * باساع ذى البغي
واستبلاء ذى الاحن
وقوله نعم امرأين حاتم
وكعب * كلاهما غيب
وسيف غضب ونحو
بئس للظالمين بدلا وقوله
تقول عرسى وهى لى فى
عومره * بئس امرأ
وانى بئس المرء فى
بكل من نعم وبئس ضمير
هو الفاعل ولهذا الضمير
أحكام * الاول أنه لا يبرز
فى تثنية ولا جمع استغناء
بتثنية تميزه وجهه وأجاز
ذلك قوم من الكوفيين
وحكاها الكسائى عن
العرب ومنه قول بعضهم
مررت بقوم نعموا قوما
وهذا نادر * الثانى أنه
لا يتبع وأما نونهم
قوما أنتم فساد * الثالث
أنه اذا فسر بمؤنث لحقته
تاء التانيث نحو نعمت
امرأة هندية كما مثله فى
شرح التسهيل وقال ابن
أبى الربيع لا تلحق وانما
يقال نعم امرأة هند
استغناء بتانيث المفسر
ونص خطاب على جواز
الامرئ وبؤيد الاول
قوله فيها ونعمت

ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعته التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا
اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهـ (قوله لا مكان أن يراد بالنعته الخ) بان يراد بالنعته الجامع
لكمالات جنس هذا النعت (قوله المرى) يضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أجداه ونظام البيت
* حضر والذى الخيرات نارا وقد * والخيرات جمع حجرة بفتح تين وهى شدة الشتاء (قوله الامتنان بشره نعم)
أى ما يصلح لمباشرة أو هو المعروف بالرمضان الى المعروف بها ولو بواسطة وقد خرم بالجواز بهذا القيد السبوطى
قال البعض تبعنا شيخنا وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويعتبر فى التابع ما لا يعتد فى المتبوع اه وأنت
اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع عايس أصلا مطرد فى
كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هنا عليك هذا البحث (قوله مضمرا مبهما) تقدم أن هذا من المواضع
السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفاضل ونذر جوهه بالباء أى الزائدة نحو نعمهم قوما
(قوله يفسره ميمز) فاذا قلت ز بد نعم رجلا لم يعد الضمير على ز بد بل على ر جلا ميمز (قوله ميمز) يجوز وصف
هذا الميمز نحو نعم رجلا صالحا يدو كذا فاصله خلافا لابن أبى الربيع نحو بئس للظالمين بدلا همع (قوله كنعم)
قوما معشره) ينبغى اذا حصر بنا على أن معشره مبتدأ خبر الجمله قبله أن يكون الرباط عموم الضمير للمبتدأ على أن
المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بجمعه على أن المراد به الشخص فمما فى كلام البعض تبعا لسم من الخفاء
والقصور (قوله نعم امرأهم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرر يعرر بمعنى عرض والوزر الجأ (قوله
لنعم موثلا) أى مجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع
احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما غيب وسيف غضب) أى قاطع وفيه لف ونشر
مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بكسر امرأته ولين معنى معى والعومرة الخضب واختلاط
الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشد الى ذلك تمثيلا ونذر ابراز مجرورا
بالباء كما مر عن الفاضل (قوله أنه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا
ومعنى على التمييز بعد منه بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه تو كيد
للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التانيث) أى لحقت فوله وجو باقرينة مقابلة بالقول
الثالث (قوله لا تلحق) أى يمنع ذلك بقرينة مقابلة بالقول الثالث (قوله وبؤيد الاول) أى القول بوجوب
اللتحق واعتراض بان التميز غير مذكور كما هو محتمل للخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبانه انما يؤيد
الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أى
يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمير كذلك) أى
يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية آل الجنس. اذ
الاصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بان مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا يعم والضمير
مراجعة من أين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود الذهبى وفى سم على المختصر
أنه كالمظهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمير للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير
بعضهم راجع الى القائلين بان الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف مافى كلام البعض من الخلل (قوله على
التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الا شخصا) قد يمنع بان الضمير كفسره شخصا وغيره فندبر
(قوله وفسره هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيرها عن المخصوص

* الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمير كذلك وأما القائلون بان الظاهر
يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى أن المضمير كذلك وذهب بعضهم الى أن المضمير للشخص قال لان المضمير على التفسير لا يكون فى كلام العرب
الا شخصا والمفسر هذا الضمير شروط * الاول أن يكون مؤخر عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس * الثانى أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيرها
ننه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فلانادى * الثالث أن يكون مطابقا للمخصوص فى الافراد وضمه والتذكير وضمه * الرابع

أن يكون قابلاً فلا يفسر بمثل وغيره وأى وأفعال التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحية لها * الخامس أن يكون
 نكرة عامة فقلت نعم شمس هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمس شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه
 نظر * السادس لزوم ذكره كإنص عليه سيويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذها ونعمت
 وقال في التسهيل لازم غالباً استظهارا على نحوها ونعمت ومن أجاز حذفه ابن عصفور (٢٣) * (تبيه) ما ذكر من أن فاعل نعم يكون

ضمير مستتر أنها هو
 مذهب الجمهور وذهب
 الكسائي إلى أن الاسم
 المرفوع بعد النكرة
 المنصوبة فاعل نعم
 والنكرة عنده منصوبة
 على الحال ويجوز عنده
 أن تتأخر فيقال نعم زيد
 رجلاً وذهب الفراء إلى
 أن الاسم المرفوع فاعل
 كقول الكسائي إلا أنه
 جعل النكرة المنصوبة
 تمييزاً منقولاً والاصل
 في قولك نعم رجلاً زيد
 نعم الرجل زيد ثم نقل
 الفعل إلى الاسم المدح
 فقبيل نعم رجلاً زيد
 ويقبح عنده ما خيره لأنه
 وقع موقع الرجل المرفوع
 وأفادته والصحيح ما
 ذهب إليه الجمهور ولو جهين
 * أحدهما قولهم نعم
 رجلاً أنت وبشر رجلاً
 هو فلو كان فاعلاً اتصل
 بالفعل * الثاني قولهم
 نعم رجلاً كان زيداً فاعل
 فيه الناصخ (وجع تمييز
 وفاعل ظهر * فيه خلاف
 عنهم) أي عن النخاعة
 (قد اشتر) فجازته المبرد
 وابن السراج والفارسي

كقوله بس الفعل خلفهم فلا (قوله أن يكون قابلاً) أي أو حال محل ما يقبله فلا يرد فنعمها هي على القول
 بأن ما يميز لانها وان لم تقبل ال حاله محل ما يقبلها أفاده ذكره بار (قوله وأفعال التفضيل) لعل مراده المضاف
 والمقرون بمن لان غيرهما يقبل ال فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أي متكررة الافراد كما يفيد كلامه
 فلا بد أن النكرة في سياق الاثبات لاتعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمس شمس هذا اليوم لجاز)
 أي لأنك ما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمساني كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه
 نظر) وجه النظر بان عملة المنع موجودة في هذه الصورة أيضاً وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الايام وبهذا
 يستغنى عما طال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تعوية لما قبله (قوله وان فهم المعنى) أي كما في الحديث
 ولوله استظهارا يعني اعتماداً وقوله فيها ونعمت أي فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة
 اوضوء هذا هو الصواب وتول البعض في تقر والحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير
 صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء
 أغنى الفاعل عن المخصوص كإسائتي نظيره في شرح قول المصنف وما يميز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن
 تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولاً) أي محمولاً عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده
 وقوله ثم نقل الفعل أي حول اسناده عنه إلى الاسم المدح ونصب تمييزاً (قوله لو جهين) زيد ثالث وهو قولهم
 اخو تلك نعم رجلاً والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان أقره البعض وغيره لان الكسائي والفراء من الكوفيين وهم
 يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عما هما (قوله لاتصل بالفعل) أي بارزاً في المثال الاوّل ومستترا
 فيه في المثال الثاني فاطلاق البعض استناره ليس في محله (قوله قولهم نعم رجلاً كان زيداً) قد يناقش باحتمال
 زيادة كان الآن يقال الاصل عدم الزيادة (قوله فاعل لوافيه الناصخ) أي والناصح لا يدخل على الفاعل بل على
 المبتدأ (قوله نطقاً) أي ينطق بتدليل أو بإيماء (قوله والتغليبون) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين
 المعجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستئصال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر نقله شيخ
 الاسلام عن الجوهري والتغلبون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وأراد بالفعل الاب والزلاء
 بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطوق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيها
 المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التي تنازرت عاتقهم به بحجرتهم قاله العيني وغيره وعبارة
 القاموس المنطوق البليغ والمرأة المنازرة بحسبة تعظم بها بحجرتها اه وكان الثاني مأخوذاً من النطاق وهو
 شقة تابسها المرأة وتشدها فترسل الاعلى على الاسفل إلى الارض والاسفل ينجر في الارض (قوله ومن
 النثر ما حكى) في بعض النسخ اسقاط ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع
 الابهام والابهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتاولا ما سمع) أي يجعل فتاة وغلا وزاد وقتيلاً أحوالاً مؤكدة
 أوزاداً فقولاً به لترود أول البيت (قوله ان أفاد معني زائدة) أي بنفسه كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الاول
 والثالث (قوله كقوله فنم المرء الخ) مثال لما أفاد معني زائدة وهو كونه تمامياً فكان الاولى للشارح أن يؤخر
 قوله والا فلا عن الامثلة وتهاى نسبة إلى تمامية بكسر الفوقية وهي ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها
 الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك في باب التمييز (قوله من منف) قال سم قد

والناظم ز ولده وهو الصحيح لور وده ونظمنا ونرا من النظم قوله نعم الفتاة فتاة هندلو بذات * ورد النخاعة نطقاً أو بإيماء وقوله والتغلبون
 بس الفعل خلفهم * فلا وهم زلاء منطوق وقوله * فنم الزاد زاداً * ومن النثر ما حكى من كلامهم نعم القليل قتيلاً أصح بين بكر وتغلب
 وقد جاء التمييز حيث لا بهام يرفع الحجر التوكيد كقوله واقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا ومنعه سيويه والسيراني
 مطلقاً وتاولا ما سمع وقيل ان أفاد معني زائدة اجازوا الا فلا كقوله * فنم المرء من رجل تهامى وقوله * وقاله نعم الفتى أنت من فتى * أي من منف
 أي كرم وفي الاخر نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراساً ولم يفتش

لنا كنفنا منذ أن أوصححه ابن عصفور (وما) في موضع نصب (مميز وقيل فاعل) فهى في موضع رفع وقيل انما المخصوص وقيل كافة (في نحو نعم ما يقول الفاضل) بس ما اشتد رواه أنفسهم فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الأول أنها انكسرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والراجح والفارسي في أحد قوليه والآخرى وكثير من المتأخرين والثاني أنها انكسرة غير موصوفة بالفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شئ * والثالث أنها تمييز والمخصوص ما آخرى موصولة بمحذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى (٢٤) وأما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال * الأول انها اسم معرفة لام أى غير

مفتقر الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى * والثاني أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي * والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهى فاعل يكتفى بهار بصلتها عن المخصوص ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى * والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وان كان لا يحسن فى الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك * والخامس انها انكسرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هى

يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اه وتعبه البعض فقال هذا يقتضى المبين فى كل ما أفاده معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اه وهو فاسد لانه لا يأتى فيما أفاده معنى زائدا بابتاعه فاعرفه (قوله كنفنا) أى ستر (قوله وما ميم الخ) أو رد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تمييزاً أن ما موصولة للضمير فى الإبهام فكيف تكون ميمزة له وأجيب بان المراد منها شئ له عظمة أو حجارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخض منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيده والفاعل على أنها تمييز للضمير المستتر فى نعم والنس وسكت عن من وهى مثل ما لا أنها لا تكون معرفة تامة بل هى امام موصولة أو انكسرة تامة أو موصوفة كقوله * ونعم من هوى سرراعلان * وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول (قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بس ما جملة فعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثاني إلا أن المخصوص ما آخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر فى محل الإضمار للإيضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أو رد عليه وعلى ثانياً أقوال كون ما تمييز الزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسبب أى أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشئ شئ فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لأعم ولا مساوياً كما فى الهم مع لكنه لا يأتى على القول بان اللفظ الخارجى لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لأن اشتراط ما ذكرنا هو على القول بان اللفظ الخارجى للمجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا المجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام فى أقوال القائلين بان الفاعل ما ذلك دفعه بان معنى قول الشارح سابقاً وأما القائلون بانها الفاعل أى ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على اراد الاعتراض مدعيان أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسب وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سمدس الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لا يحسن الخ) أى اعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أى والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بانها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلاً فى ما متلوه بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبس لعدم تصرفها ما شباها الحرف فى أن يكفأ بما يكفأ بما يكفأ الحرف بما نحو رجا (قوله فى ما إذا ولها الخ) قد يقال هذا مندرج فى كلام المصنف بان يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسمياً كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دقتته فاعلم ما قيل ما معرفة تامة فاعل وقيل انكسرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا الأضافى كلام المصنف بان يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقاً (قوله وهى الفاعل) أى والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعله مما قبله والتقدير فى الآية فنعم الشئ هى أى الصدقات أى ابدأوا هالان الكلام فيه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأنفصل وار ترفع (قوله وابن السراج والفارسي) نقل فى التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير نعم التى هى مفعولة لكم أى الفعلة التى فعلتوها من ابداء الصدقات فلهما قولان فى المسئلة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة ثلاثة (قوله أن ما موصولة مع الفعل) أى كتر كيب حب مع ذاعلى القربى به كما سبأنى (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت

التمييز والاصل نعم ما صنعت والتقدير نعم شئ الذى صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت عن نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية * (تنبيهات) * الأول فى ما إذا ولها اسم نحو فنعمها هى ثلاثة أقوال أحدها أنها انكسرة تامة فى موضع نصب على التمييز والمرفوع بعدها هو المخصوص * وثانيها انها معرفة تامة وهى الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء * وثالثها ان ما موصولة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازة الفراء * الثانى الظاهر أنه انما أراد الأول

من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليه ما في شرح الكافية * الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدأ به وهو ان ما يميز
وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه (٢٥) والكسائي (ويذكر المخصوص)

بالمدح أو الذم (بعد)
أي بعد فاعل نعم وبس
نحو نعم الرجل أبو بكر
وبس الرجل أبو لهب
وفي عبارته حينئذ ثلاثة
أوجه أن يكون (مبتدا)
والجمله قبله خبر (أو)
يكون (خبر اسم) مبتدا
مخذوف (ليس يبدو
أبدا) أو مبتدا أخيره
مخذوف وجوباً والاول
هو الصحيح ومذهب
سيبويه قال ابن الباذش
لا يجيز سيبويه أن
يكون المختص بالمدح
أو الذم الا مبتداً وأجاز
الثاني جماعة منهم
السيبراني وأبو علي
والصبري وذكر في شرح
التسهيل ان سيبويه
أجاز وأجاز الثالث قوم
منهم ابن عصفور قال
في شرح التسهيل وهو
غير صحيح لان هذا
الحذف لازم ولم يحد خبراً
يلزم حذفه الا وحمله
مشغول بشئ يسد مسده
وذهب ابن كيسان الى
أن المخصوص بدل من
الفاعل وردبانه لازم
وليس البدل بلازم
ولانه لا يصلح لمباشرة نعم
(وان يقدم مشعر به)
أي بالمخصوص (كفي)
عن ذكره (كالعلم نعم

عن المخصوص فيحتمل أنه مخذوف أو أعني عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي أقوال التمييز
وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وأن الفاعل) هذا عين الاول
من الخمسة فلوقال الى اول الخمسة كان أنحصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقاً ونقله في
التسهيل عن سيبويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بس وسمى
مخصوصاً لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه بس (قوله بعد) أي وجوده بالظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالباً
على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية
على ما ذكره من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أي حين اذ ذكر بعد (قوله والجمله قبله خبر) والرباط
عموم الفاعل أو إعادة المبتدا بمعناه كما مر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير المعدوح زيد وقوله أو مبتدا الخ
والتقدير زيد المعدوح (قوله والاول هو الصحيح) أي سلامته من التقدير وربما أورد على قول الابدال وقول
البعض سلامته من مخالفة الاصل رد عليه أن تقديم الخبر على المبتدا خلاف الاصل أيضاً قال الدماميني ورجح
ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بانه ليس فيه ما هو خلاف الاصل الاحذف المبتدا وهو كثير شائع
وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جمله على المبتدا وخالوا الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع
الظاهر موقع المضمير وبان الابهام والنفسير على الوجه الثاني تحقيقاً وعلى الاول تقدير يري اه (قوله قال ابن
الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الا مبتداً أي خبره الجمله قبله بقريته أن الكلام في القول
الاول وأن قول ابن الباذش تأييد لسكون القول الاول مذهب سيبويه فقوله البعض أرخص حذف الخبر وجوباً
غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمنع أن يجعل قوله مبتداً شاملاً له لسكونه غير صحيح عنده ولذلك
زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد مسده) أي كمال وجواب قسم وغير ذلك
ما تقدم في باب المبتدا وهذا لم يشتغل المحل بشئ يسد مسداً للخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل
اشتمال لانه خاص والرجل عام كافي الجمع اه وهو انما يظهر على جعل ال جنسية لا عهدية والا كان بدل كل
من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس قديقال لا مانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً او كونه تابعاً لا يقدر في
الزوم كتابه مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام
الامير قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في الارتشاف
قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلاً لا يجوز فيه اذا اول العامل فانهم حملوا انك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز
ان أنت اه والتعبير بقديفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أي لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي دال
عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه أو آخر كافي مثال المتن أو لا نحو انا وجدناه صابراً هذا هو المناسب لصنيع
الشارح وقوله كفي أي عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصاً وان صلح لكونه مخصوصاً لو أخر هذا ظاهر عبارته
الذي جاره الشارح وسبأني فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتداً قولاً واحداً) المقصود في الخلاف المتقدم الذي
في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصاً مؤخر فلا ينافي جواز تصبغه على المفعول المخذوف أي الزم العلم ورفع
خبر المخذوف جوازاً أي المدح أو المبتدا أخيره مخذوف جوازاً أي العلم بمدح ففهم أن ما أسلفناه من
كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصاً أو آخر ليس على جميع الوجه في العلم وكلام البعض في
هذه القولة والتي قبله لا يتخلو عن شئ كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجمله بعده خبره عن قوله
قولاً واحداً يرجع اليهما (قوله عند تعذر حاجته) بعين مهملة فذال محجمة كما بخط الشارح أي تعذر لها أمارس
فيها أي أنحيل في قضائها (قوله توهم عبارته) أي حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به
كفي ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لان يكون مخصوصاً اذا أخر وانما قال توهم لاحتقال أن المراد بقوله ويذكر

(٤ - صبان) - ثالث (المقتنى والمقتنى) فالعلم مبتداً قولاً واحداً والجمله بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو
انا وجدناه صابراً نعم العبد وقوله ان ابن عبد الله نعم أخو الندي وابن العشي به وقوله اذا أرسلوني عند تعذير حاجتي أمارس فيها كنت
نعم الممارس * (تنبيهان) * الاول توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به

وهو خلاف ما صرح به في التسهيل * الثاني حق المخصوص أمران أن يكون مختصا وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس فان باينه أول نحو بئس (٢٦) مثل القوم الذين كذبوا أي مثل الذين كذبوا اه (واجعل كبئس) بمعنى وحكى (ساء)

المخصوص بعد أي غالباً بقوله وان يقدّم مشعر به كفي وان يقدّم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفي عن ذكر المخصوص مؤخر مع كون المقدم مخصوصاً وان يصلح لان يكون مخصوصاً اذا أخر وغـ ير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لان نفسه مطلقاً كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقاً قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما صرح به في التسهيل) أي من أن المخصوص قد يذم كقول نعم وبئس (قوله أن يكون مختصاً) أي بان يقع معرفة أو نسكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله للإخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجال زيد وبئس رجال عمر وسم (قوله موصوفاً) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل المدح وح ز يد وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه واعلم أنه اذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكراً تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل وشرحه للدما ميني (قوله فان باينه) أي في المعنى أول أي بتقدّم مضاف في الثاني كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكى) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا ترد أنها تقدم مع ذلك معنى التعجب وفي الأحكام الثامنة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لان مماثلاتها في المعنى لا تحتاج الى الجعل ورد بان المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لامعناها الاصل قبل الجعل (قوله وساءت مرتفقاً) أي مكاناً أي نار مرتفق ليو جد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلاً) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذم فثبت له جميع ما ثبت لنعم من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذي ثلاثة) أي حاله كون فعل كائناً من فعل ذي ثلاثة أحرف وليس المراد نحو لامن ذي ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف ظاهرة في المحوّل عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله كنتم) أي كجاء نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلاً) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أي جعله مطلقاً أي في جميع الأحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل أي حاله كونه مطلقاً عن التقييد بضم العين أصالة وما في كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو ساء ما يحكمون مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبراً وانه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا (قوله واقادة المدح أو الذم) أي اقادة انشاء ما كالمرو وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاماً كما ستعرفه فقوله البعض واقادة المدح أو الذم أي العام فاء قد صرح بعد ذلك بما قلناه فتنبه وقوله واقضاء فاعل أي ومخصوص (قوله أو مضافاً الى مصاحبها) أي ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها (قوله ما هو على فعل أصالة) قديقال ان التعويل جار فيما ذكره تقديرا كما قالوه في نحو ذلك وهجان فتكون حركته غير حركته الاصلية اه دون شري وقد يدفع بان الاصل عدم التقدير (قوله وما حوّل اليه) ثم ان كان معتل العين بقي قلبها ألفاً نحو قال الرجل زيد باع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلت الياء واوا نحو غزو وروم وقيل يقر على حاله فيقال غزاورمى همع (قوله ثم ضمن) أي بعد تحويله وصيرورته قاصراً معنى بئس أي انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصارعاً ما يوجب حذف قوله قاصراً فراراً من التكرار ودفعه بان اعادة قاصر الدفع توهم تعديبه بعد التضمن رد بان هذا لا يتوهم مع التعويل الى فعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أي من كونه كبئس في أحكامه (قوله لخفاء التعويل فيه) أي بسبب الاعلال أو ورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لو جود العلة المذكورة فالاولى أن يقال انما أفرده لانه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص ولاكثر استعماله بخلاف غيره قاله الدماميني (قوله صالحاً للتعجب) بان يستوفي شرطه المارة (قوله يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقاً

تقول ساء الرجل أبو جهل وساء حطب النار أبو لهب وفي التنزيل وساءت مرتفقاً وساء ما يحكمون (واجعل فعلاً) بضم العين (من ذي ثلاثة كنتم) وبئس (مسجلاً) أي مطلقاً يقال أسحلت الشيء اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً أي يكون له ما له مانع من عدم التصرف واقادة المدح أو الذم واقضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهراً مصاحباً لآل أو مضافاً الى مصاحبها أو ضميراً مفسراً بتمييز وسواء في ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وما حوّل اليه نحو ضرب رجل زيد وفيهم رجال خالد * (تنبيهات) * الاول من هذا النوع ساء فان أصالة سواء بالفتح نقول الى فعل بالضم فصار قاصراً ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً محكوماً له بما ذكرنا وانما أفردته بالذم كخفاء التعويل فيه * الثاني انما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب

منه مضمناً معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخشس * الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء واقضاء والاستغناء عن آل واحكامه على وفق ما قبله

نحو حب بالزور الذي لا يرى منه الاصفحة اولام وفهم زيدو الزيدون كرموارجالا نظر المافية من معنى التجب * الرابع مثل في شرح الكافية
 وشرح التسهيل وتبعه والده في شرحه بعلم الرجل وذ كر ابن عصفور ان العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحو لها في فعل بل استعملتها استعمال
 نعم وبس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى (ومثل نعم) في المعنى حب من (حبذا) (٢٧) وتزيد عليها بانها تشعر بان المدح
 محبوب وقريب من

واقضاه فاعل كفاعلهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقضاه
 فاعل كفاعلهما ما منه هذا لا ينافي ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره بخلاف اظهار النظم اه وبوخذ
 أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز اضمار فاعل فعل المذكور مفرد اذ مذكرا دائما كفاعل نعم
 نحو كرم وجلاز يد اور جلين الزيدان اور جالا الزيدون وكلامه في غير ساء وان كانت على وزن فعل لانها لازمة
 لاحكام بس لا تفارقها كما استظهره اللمام في قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فرادساء بالذكر (قوله
 حب بالزور الخ) اصل حب حبيب نقلت حركة الباء الى الخاء بعد سلب حركتها وأدغم الزور بالفخ الزاير يستوي
 فيه المفرد وغيره وصفحة كل شئ بجانبه والمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المحجور وشحمة الاذن فاذا
 بلغ المتكسب سمي حبة بضم الجيم واذالم يبلغ شحمة الاذن سمي وفرة (قوله نظر المافية من معنى التجب) راجع
 لسلك من الثلاثة قبله بخلاف الجواز بالباء جلا على أحسن زيدو جاز الاستغناء عن آل جلا على ما أحسن زيدو جاز
 اضماره على وفق ما قبله جلا على قولك الزيدان ما كرمهما والزيدون ما كرمهم (قوله وذ كر ابن عصفور
 الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لاجمعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون
 الذليل بعلم الرجل صحبها فاعرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح العام أي وفي الفعلية على الاصح الماضي والنقل
 الى الانشاء والجود وتفارقها في أنها لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وفي جواز دخول لاعلمها ودخول باعلمها من
 غير شذ وبخلاف نعم وان احتج الى التأويل في المحلين اه بس (قوله حب من حبذا) أشار به الى ان في عبارته
 المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبتها اتكالا على وضوح الحال بقوله الشاعل ذاواما
 قول البعض تبعنا شيخنا انما ارتكبتها اشارة الى أن مماثلتها انما اذا اتصلت بذات فبرده أنها مماثل نعم في نحو حب
 رجلاز يد بما قصد به انشاء المدح والتجب وان لم تتصل ذابح كما قرئ (قوله وقريب من النفس) مفاده
 استفادة القرب من حب لاستلزام الجبله وهذا لا ينافي استفادته من ذابحتي يعارض ما سيقوله عن شرح
 التسهيل (قوله على الحضور) أي حضور ومعناه لكونه محجوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه
 فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أي لانه المخصوص كما علمت
 والرابط ذا أو العموم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي ما ذكر من ان حب فعل وذا فاعله اور زيد مبتدأ
 خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن
 عصفور ما لا يخفى فالذي ينبغي أنه ضمه معنى جارملا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في الشرح (قوله
 فصار الجميع فعلا) ضعف بانه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين بان تركيب فعل من فعل واسم لا نظيره (قوله
 فصار الجميع اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب اه دما مسمى وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لان
 أهملت لا تحو لا حبذا ز يد ولا عمر ووعمل لا في معرفة ان عملت عمل ان أو ليس وبق وجه آخر وهو كون حب
 فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ما عا (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض القائلين بان حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا)
 أورده عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف وأجيب بان الجود نشأ بعد دخول لا
 يوهي لم تدخل الاعلى فعل متصرف وبان النفي صار غير مقصود بل المقصود بالحبذا اثبات النعم والثاني يجاب
 عن الاعتراض على الاول بان لا اذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي ووجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بانه لما
 نقل الى الانشاء أشبه الفعل الدعائي (قوله وأول ذلك المخصوص) ذامه قولان مقدم والمخصوص مفعول أول
 مؤخر أي اجعل المخصوص والياد او ما في اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أي
 لاعلى ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون في حب ضمير

محبوب وقريب من
 النفس قال في شرح
 التسهيل والصحيح أن
 حب فعل يقصد به المحبة
 والمدح وجعل فاعله ذا
 ليسدل على الحضور في
 القلب وقد أشار الى ذلك
 بقوله (الفاعل ذا) أي
 فاعل حب هو لفظ ذا
 على المختار وظاهر
 مذهب سيويه قال ابن
 خروف بعد أن مثل
 بحب سدا زيد حب فعل
 وذا فاعله اور زيد مبتدأ
 وخبره حبذا هذا قول
 سيويه وأخطأ عليه
 من زعم غير ذلك
 * (تنبية) * في قوله
 الفاعل ذا تعريض بالرد
 على القائلين بتوكيد
 حب مع ذاولهم فيه
 مذهبان قيل غلبت
 التعلية لتقدم الفعل
 فصار الجميع فعلا وما
 بعده فاعل وقيل غلبت
 الاسمية لشرف الاسم
 فصار الجميع اسما
 مبتدأ وما بعده محجور وهو
 مذهب المبرد وابن
 السراج وافقه ما ابن
 عصفور ونسبه الى
 سيويه وأجاز بعضهم
 كون حبذا خبرا مقدما
 وان تردد ما قيل لا

حبذا زيد فقهى بمعنى شس ومنه قوله الاحبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت محي فلا حبذا هيا (وأول ذلك المخصوص) أي اجعل المخصوص
 بالمدح أو التمدح تابعاً لا يتقدم بحال قال في شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبية على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن
 بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال في شرح التسهيل

وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من أجل اجزاء مجرى المثل ويجب في ذلك أن يكون بلفظ الافراد والتذكير
(أيا كان) المخصوص أي أي شيء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (* لا تعدل بذنا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهي المثل)
والامثال لا تغير فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ولا يجوز حب

هو الفاعل عائد على زيد وذامف - عول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد (قوله وتوهم هذا
بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان أقوى مع التقديم قبل وانما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار
التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا يذبح هذا (قوله أيا كان) أي اسم شرط نصب
بشرط وهو كان على حدا ياماندعوا وجهه لا تعدل بذنا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل
للنهي عن العمدول وعلى مع أن التعليل ليس من وظائف المتون إشارة الى رد توجيه ما بن كيسان الآتي في
الشرح أو هو جواب الشرط وجهه لا تعدل بذنا معترضة والباء في هذا المعنى باه وعلية جرى الشارح حيث قال
عن الافراد والتذكير أو بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظا الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذابنقد بر مصاف أي
تركيبه أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهي المثل) أي في كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تغير أي فكذا
ما شاها (قوله لانه إشارة الخ) وقال الفارسي لان المراد منه الجنس همع (قوله الى مذكرا محذوف) أي يضاف
الى المخصوص (قوله ورد) أي هذا التوجيه بانه دعوى بلاينة أي دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلام
العرب فالصحيح ما مر من انه انما يختلف لشبهه بالامثال (قوله واما على القول بالتركيب فلا) أي لان المجموع
فعل أو اسم مبتدأ أو ذا ليس إشارة الى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة نعم بدان المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما
حبذا والزيدان مثلا لم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل
المجموع اسما بانه مرعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا فتأمل (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أي أو مبتدأ محذوف
الخبر وجوبه على قياس ما تقدم وذهب بعض الى أنه بدل وبعض آخر الى أنه عطف بيان ويردها أنه يلزم عليها
وجوب ذكر التابع ويرد البديل أنه لا يحل محل الاول ويرد البيان وروده منكرة اه دما ميني وفي رد البديل ما تقدم
(قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا الحياء بمعنى لذكرتهن وقوله منحت أي أعطيت الهوى أي هو أي
ماليس بالتقارب أي القريب أي ما لا طمع فيه (قوله أو فجر بالبنا) أي على فله بخلاف فاعل نعم فان حره بالباء
ممتنع وفاعل فعل فان حره بالباء كثير والفاعل ائدة لاعاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو
حب زيد رجلا) قال البعض تبعا لسم هذا صريح في ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان يكون
اسم جنس محلي بال أو مضافا الى المحلى به أو ضمير افسر بتمييز اول لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اه
ومأثله عن تصريح الشاطبي وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا لخالف
اقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجرب بالباء والاستغناء عن ال وضميرها على وفق ما قبله ثم مثل
للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظر المساقية من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا
موافق لما سلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا
كثير وقوله بالنقل أي بسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في ان
أصل حب حب بضم العين أي صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا (قوله وحببم الخ) صدره
* فقلت اقلوها عنكم بجزائها * الضمير للضمير ومزاجها الماء وقتلها به اضعا فحدثها له ذاعداه يعن
ومقتولة أي ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) أي ان جعلنا كالكلمة مألوفة كما
في التوضيح قال المصنف فان جعلنا باقتين على أصلها ما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل) أي نقل حركة العين
الى الفاء (قوله في كل فعل مقصوده المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أو لا كضرب وبه صرح في
الارتشاف وان نظر الى كلامه في التسهيل قيد بحاقى الفاء (قوله مدح أو تعجب) لامعنى لتخصيص المصنف المدح

ذان الزيدان ولا حب
أولاء الزيدون ولا حب
ذى هند ولا حب تان
الهندان ولا حب أولاء
الهندان قال ابن كيسان
انما يختلف ذالانه إشارة
أبدا الى مذكرا محذوف
والتقدير في حبذا هند
حبذا حسن هند وكذا
بأبي الاشارة وردبانه
دعوى بلاينة (تنبيهات)
الازل انما يحتاج الى
الاعتذار عن عدم المطابقة
على قول من جعل ذافاعلا
وأما على القول بالتركيب
فلا * الثاني لم يذكر هنا
اعراب المخصوص بعد
حبذا وأجاز في التسهيل
أن يكون مبتدأ والجملة
قبله خبره وان يكون خبر
مبتدأ وان حب الحذف
وانما لم يذكر ذلك هنا
اكتفاء بتقديم الوجهين
في مخصوص نعم هذا على
القول بان ذافاعل وأما
على القول بالتركيب
فقد تقدم اعرابه الثالث
يحذف المخصوص في
هذا الباب للعلم به كافي
باب نعم كقوله
ألا حبذا لولا الحياء وربنا *
منحت الهوى ماليس
بالتقارب أي الأحبذا

ذكر هذه النساء لولا الحياء وساد كرم ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخر اه (وما سوى اذا رفع تعجب بالذكر
أو فجر بالبنا) نحو حب زيد رجلا وبه رجلا (ودون ذا انضمام الحاء) من حب بالنقل من حركة العين (كثير) وينشد بالوجهين قوله
وحببها مقتولة حين تقتل * أمامع ذافيجب فتح الحاء * (تنبيهات) الاول قال في شرح السكاكيت وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصوده
المدح وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلقى الفاء مراد به مدح أو تعجب * الثاني قوله كثير

لا يدل على أنه أكثر من الفتح قال السارح وأكثر ما تجي مع غير ذام مضمومة الحاء وقد لا تضم حاءها كقوله فبذار يا وحب ديننا اه
 * (خاتمة) * يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه الاول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه الثاني أنه
 لا تعمل فيه للنواسخ بخلاف مخصوص نعم * الثالث أن اعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه (٢٩) في باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من

دخول نواسخ الابتداء
 عليه وهي لا تدخل عليه
 هنا قاله في شرح التسهيل
 * الرابع أنه يجوز ذكر
 التمييز قبله وبعده نحو
 حبذا رجلا زيد وحبذا
 زيد رجلا قال في شرح
 التسهيل وكلاهما سهل
 يسير واستعماله كثير
 الا ان تقديم التمييز
 أولى وأكثر وذلك
 بخلاف المخصوص بنعم
 فان تأخير التمييز عنه
 نادر كما سبق والله أعلم
 * (أفعل التفضيل) *
 وهو اسم لدخول علامات
 الاسماء عليه وهو ممنوع
 من الصرف للزوم
 الوصفية ووزن الفعل
 ولا ينصرف عن صيغة
 أفعل الا أن الهـمزة
 حذفت في الاكثر من
 خبر وشرا لكثرته
 الاستعمال وقد يعمل
 معاملة ما في ذلك حب
 كقوله * وحب شي إلى
 الانسان ما منع * وقد
 يستعمل خبر وشرا على
 الاصل كقراءة بعضهم
 من الكذاب الاشر
 ونحو * بلال خير الناس
 وابن الاخير * (صغ من)
 كل (مصوغ منه للتعجب)

بالذ كرساواة الذم له في الحكم ثم الصواب أن لو اكتفي بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على
 أن فعل الجاري مجرى نعم وشم مضمين معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل
 لان هذا الحكم ثابت لفعل يضم العين مطلقا تضمن تعجبا ولم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما ماميني (قوله لا يدل
 على انه أكثر من الفتح) قال سم قديقال بل يدل لان المراد أكثر بالنسبة الى الفتح فيفيد أنه أكثر منه (قوله
 فبذار يا وحب ديننا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب ديننا (قوله وقد سبق
 بيانه) أي بكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل وان كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم
 مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله
 نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أي لانها لا تدخل الاعلى المستد (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما
 في التسهيل نحو حبذا مبدولا المال وحبذا المال مبدولا اذا قصدا الحال دون التمييز (قوله الا ان تقديم التمييز
 أولى) أي لاكثر منه فقوله وأكثر عطف على معلول ولعدم الفصل بين التمييز وبينه ومن هنا يعلم أن المراد
 بإيلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالقصدون في تقدمه على حبذا الاتفي الفصل بينه وبين ذوا الفرق
 بين هذا و باب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الاشارة بفعل تاليا للضمير ذكره سم وقوله نادر أي شاذ
 * (أفعل التفضيل) *

قبل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانها ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة
 ليشمل نحو أجهل وأجمل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الاول بان قوله أفعل أي لفظا أو تقديرا
 وخير وشرا من الثاني ويدفع الثاني بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا كمال أو نقص (قوله لزوم الوصفية ووزن
 الفعل) اعتراضه البعض بانه كان الاول محذوف لزوم لان المقضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا يدخل
 للزوم في اقتضاء منع الصرف ولذا دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أي للوصفية
 اللازمة أي الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف * وألغين عارض الوصفية * الخ
 فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أي لفظا وتقديرا وقوله الا أن الهمزة الخ أي خبر وشرا تصرفا عن صيغة أفعل لفظا
 لا تقديرا فقول البعض أي لفظا وتقديرا فيه ما فيه (قوله حذفت في الاكثر من خبر وشرا) أي في التفضيل أما
 في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره ونذر ما أخيره وما شره ماميني (قوله لكثرته الاستعمال) أي فهمها شاذان
 قياسا لاستعمالها في جهة أخرى وهي كونها ما لأفعل لهما (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة لاني
 كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقوله (قوله من الكذاب الاشر) أي بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحو
 بلال خير الناس وابن الاخير) شطر بيت من الرجز يدل قول الفارسي نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال يمنع
 الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكبي من مقام البيان لامن النكرة لانها في سياق الاثبات
 لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضرب) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق في المصوغ
 منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (قوله ليكون الخ) عليه لاب أو أبي وقوله ثمة أنسب بالثاني
 خلافا للبعض (قوله وأص من شظا ط) بكسر الشين المعجمة وطاء من معجنتين اسم رجل من ضبة كان لصا
 زكريا (قوله ومما زاد) أي وشذبتاؤه مما زاد (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أي لصوغه من اختصر
 وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من المبني للمجهول (قوله وفي أفعل) أي وفي بناء أفعل التفضيل من
 أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة غير النقل والمنع

اسماء وازنا (أفعل للتفضيل) قياسا مطردا نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضرب به وأعلمه وأفضله (أب) هنا (الذابي) هنالك لكونه
 لم يستكمل الشروط المذكورة فتمت شذبتاؤه من وصف لا فعل له كهو آمن به أي أحق وأص من شظا ط هكذا قال الناظم وابن السراج لكن
 حكى ابن القطاع لصح بالفتح اذا استروم منه اللص بثلبت اللام وحكى غيره لوصه اذا أخذته بحفية ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر
 من غيره وفي أفعل المذاهب الثلاثة

ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان الاذلان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره والقفر مكان لانبات فيه ولا ماء (قوله كهو ازهي من ديك) حتى ابن دريد بناء فعلة للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصریح الا ان يقال المتبادر صوغ ازهي من المبنى للمفعول اكثر منه وندور المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح قال زكريا وخص الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه ويجب بنفسه (قوله واشغل من ذات النخيين) انما كان مصوغا من المبنى للمفعول لان المراد انها اكثر مشغولة لانهما اكثر مشغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبنى للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجيء فعله مبني للفاعل شغلنا ثم انما هو النوا اولها لونا فاذا ذكره ابن الناطم من ان شغل ما سلم البناء للمفعول غير مسلم والنخيين تثنية نخي بكسر النون وسكون الحاء المهمله رزق السمين وذات النخيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبسح السمين في الجاهلية فاتي حوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فخلت نجما فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال لها امسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم وشهد بدر رضی الله تعالى عنه (قوله واغنى بحاجتك) سمع فيه عن كرضي بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا ان يقال ماسر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أي من أنه قد بيني فعلا التعجب من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه فيتنى منه أفعال التفضيل ان أمن اللبس (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتي هنالك ولا يأتي هنالك المؤول بالمصدر معرفه والتعريف واجب التنكير كما ينه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عنده من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم يتأني التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبنى للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبنى للمفعول وان كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أوالاتقاء الى المصدر الصريح كما مر في التعجب واعلم أن في قول المصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرورا والعدم عليه منع التقديم وهي التباس الجمله الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به المنتهى الجمع وصل الخ فنكرن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا بحث وهو أن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشأن تكون الشدة ووجوده في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد قصدت اشتراك زيد وعمر وفي الاستخراج مثلا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمر ولا أشد فكيف يتأني التوصل في مثل ذلك باشدمع دلالتها على تحالف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشدهما وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) أخذ من قول المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى انصين بافعلا الخ وهم ذاي ندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجرحه بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله وأجمع موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة في الفجعة لاني الموت فهو على الاصل (قوله صلأبدا) أي ان أبق على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنها لم يجب وصله بمن لالفاظ ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أي بان تحذف مع مجرورها العلم به فلولم يعلم بجزا الحذف وقد يذكر مع العلم نحو قول ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدماميني (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أي التي الكلام فيها وهي التجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في المجرور انما واجب للمفضول وهو مع الاضافة مذكور صرحا ومع ال في حكم المذكور لان ال اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا وحكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا لا تكون ال في أفعال التفضيل الا للهدى لا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله اختلف في معنى من هذه) أي على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لا ابتداء الغاية) أي المسافة في ارتفاع نحو خبر

وسمع هو أعطاهم
لادراهم وأولاهم
لامعروف وهذا المكان
أقفر من غيره ومن فعل
المفعول كهو ازهي
من ديك وأشغل من
ذات النخيين وأغنى
بحاجتك وفيه ما تقدم
عن التسهيل في فعل
التعجب وما به الى تعجب
وصل * لما نعت من أشد
وما جرى مجراه (به الى
التفضيل صل) عند ما نعت
صوغه من الفعل لكن
أشد ونحوه في التعجب
فعل وهما اسم وينصب
هنا مصدر الفعل
التوصل اليه تمييزا
فتقول زيد أشد استخراجا
من عمر وأقوى بيضا
وأجمع موتا وأفضل
التفضيل صلأبدا *
تقدرا والفظا بمن ان
جودا من ال والاضافة
جارة للمفضول وقد
اجتمعا في أنا أكثر منك
ملا وأعز نقرأ أي منك
أما المضاف والمقرون
بال فيمتنع وصلهما بمن
* (تنبهات) * الاول
اختلف في معنى من هذه
فذهب المبرد ومن وافقه
الى أنها لا ابتداء الغاية

والله ذهب سيبويه لكن أشار الى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعية فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب في شرح التسهيل الى أنها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيدا أفضل من عمر وقال جاور زيد عمر في الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها الى قال ويطلق كونها التبعية أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والاخر كون المجرور بها (٣١) عاما نحو الله أعظم من كل عظيم

والظاهر كما قاله المرادى
ما ذهب اليه المبرد وما زاد
به الناظم ليس بالازم
لان الانتهاء قد يترك
الاخبار به لكونه لا يعلم
أولا كونه لا يقصد
الاخبار به ويكون ذلك
أبلغ في التفضيل اذ لا
يقف السامع على محل
الانتهاء * الثاني أكثر
ما تحذف من مجرورها
اذا كان أفعل خبرا
كلاية ويقال اذا كان
حالا كقوله دنوت وقد
خلناك كالبدو أجلا *
أي دنوت أجل من البدر
أو صفة كقوله تروحي
أجدر أن تقبلي * غدا
بجني بارد ظليل أي
تروحي وأتى مكانا أجدر
من غيره بأن تقبلي فيه
الثالث قوله صلح يقتضى
انه لا يفصل بين أفعل
وبين من وليس على
اطلاقه بل يجوز الفصل
بينهما بجمع أفعل
وقد فصل بينهما بلووما
اتصل بها كقوله وفوق
أطيب لو بذلت لنا * من
معه موهبة على خير ولا
يجوز تغير ذلك * الرابع
اذ ابني أفعل التفضيل
بما يتعدى بمن جاز الجمع
بينها وبين من الداخلة

منه أو انحطاط نحو شمر منه (قوله والله ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى انها الابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما
يقول المبرد بديل ما بعد (قوله معنى التبعية) يؤخذ من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم
يعم أن المراد بالتبعية كون مجرورها بعضا لا التبعية المتقدم في حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول
من وجهى ابطال التبعية الا تبين (قوله الى انها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته
عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسهو الاعتراض بانها لو كانت للمجاوزة لصح أن
تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المراد في موقع مرادها إذا لم يمنع مانع وهناك مانع وهو الاستعمال لان اسم
التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الامن وهذا الجواب الثاني ذكره المصرح والشمى وهو أولى لان التزام كون
المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى أن المفيد
لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فتدبر (قوله كون المجرور بها عاما) أى انه قد يكون
عاما (قوله من كل عظيم) أو ضم منه في العموم من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أى من كونها
لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحتمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانها وهذا
لا مانع منه فلا حاجة الى اخرجها عنه (قوله ليس بالازم) أى في جميع مواقع استعمال من الابتداءية (قوله لان
الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه والا
فالمفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا في معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم
(قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض
ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كلاية) هى قوله تعانى أنا أكثر
منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله أى تروحي وأتى مكانا الخ) هذا التقدير
انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقدة وتروحي بمعنى سيرى في الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر
وصوبه العيني من أن الخطاب اصغار الخيل وتروحي من تروح النبت اذا طال وأجدر على تقدير وخذى مكانا
أجدر وقوله بان تقبلي فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار الخيل تكون القياولة كناية عن
تموها وزهرتها كفى العيني بجني بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله وايس على اطلاقه) أى بل فى مفهومه
تفصيل فلا يعترض (قوله بجمع أفعل) كقوله تعالى النبي أولى بال مؤمنين من أنفسهم (قوله بلووما اتصل بها)
مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجواز الهمامى والسيوطى (قوله لو بذلت لنا) لولتمنى أو شرطية تحذف
جوابها أى لا حسنت الينامثلا والوهبة نكرة يستنقع فيها الماء بردد وقوله على خير صفة ماء أى حاصل على خير
(قوله ولا يجوز تغير ذلك) رد عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمر و) لا يقال هذا من صور
الفصل بجمع أفعل فى كلامه تكرارا لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من
المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرهما فلا
يتمتع بالجمع بينهما وبين ال أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

وكقولك زيد اقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الباء جمع ودية وهى الخلة
الصغيرة والجداد جمع جواد وهو الذى ذكر أو الابنى من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح
(قوله ولست) بناء الخطاب كما قاله العيني وحصى تير أى عدد او تمام البيت * وانما العزة للكثرة أى للفائق فى
الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا لعيني أى الكثير فيه مساهلة (قوله ثوولان)

على المفضول مقدمة أو مؤخره نحو زيد اقرب من عمر ومن كل خير واقرب من كل خير من عمر * والخامس قد تقدم ان المضاف والمقرون بال
يتمتع اقترانهم المذكورة فاما قوله نحن بغرس الودى أعلمنا منا بر كض الجبادى فى السدف وقوله ولست بالكثرة منهم حصى ثوولان (وان
لمسكور يصف) أفعل التفضيل (أجودا) من ال والاضافة

(ألزم تذكيرا وأن لو حدها) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمر ووهذا أفضل امرأة وأفضل من دعدو والزبدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزبدون أفضل رجال وأفضل من (٣٢) خالد والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعدو والهندان أفضل نسوة وأفضل من دعدو ولا

تجاوز المطابقة ومن ثم قيل في آخره معدول عن آخره في قول ابن هاني: كان صغرى وكبرى من فقاقتها * أنه لحن * (تنبيه) * يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف بآراءيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وتلو آل طبق) لما قبله من مبتدأ أو موصوف تجوز يد الأفضل وهند الفضلى والزبدان الأفضلان والزبدون الأفضلون والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل وكذلك مرتب يزيد الأفضل وبهند الفضلي إلى آخره ولا يؤتى معه بن كاسبق (وما المعرفة) * اضيف ذو وجهين (منقولين) (عن ذي معرفة) هما المطابقة وعدمها (هذا إذا فويت) بان فعل (معنى من) أي التفضيل على ما اضيف إليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان أفضل القوم والزبدون أفضل القوم وأفضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا للنساء والهندات

مما أول به الأول الغاء المضاف إليه أو جعل منام متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جني الإضافة وجعل نامرفوعا مؤكدا للضمير في أعلمنا تابعا نحن ومما أول به الثاني جعل ال زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن لو حدها) لأن المجرد أشبه بالفعل في التمجيد وهو لا يتصل به علامة تنبيه ولا جمع ولا تانيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضعف الفعل إلى الرجل وجاز كونه مفردا مع كون الفعل بعض ما يضاف إليه فالاصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فان جئت بالجمع رجعت إلى الجمع وان جعت أدخلت ال فان عطف على المضاف إلى النكرة مضافا إلى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذا كرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير واخراده في المفرد وصدده والمذكر وصدده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت أن فعل إلى معرفة ثبتت وجعت وأثبت وهو القياس وأجاز سيبويه الأفراد تسمى كبقوله ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير واخراده في نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذا كرم رجلين وأعقله وهكذا الوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل في آخره مؤنث آخر أنه معدول عن آخره الذى هو المستحق لأن يستعمل لانه على وزن أن فعل التفضيل وبمعناه في الأصل لان معناه الأصل أشد تاخر وان صار بمعنى معاصر (قوله في قول ابن هاني) هو أبو نواس الحسن بن هاني (قوله من فقاقتها) هى النفاخت التى تعلق الماء والخبرة قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقها بابا أو (قوله لحن) أى حيث أنت صغرى وكبرى والواجب التذكير وسأيتي تصحى في كلام الشارح (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم ردناه أسفل سافلين اه أقول فى البيضاوى وحاشيته للشخيز زاده ما لمخصه ان أسفل ما صفة أمكنة محذوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو زمنه محذوفة أى إلى زمنه أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى ردناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطع وعلى الأول والاخير متصل والمستثنى منه الضمير المنصوب فى قوله ثم ردناه لانه فى معنى الجمع لرجوعه إلى الانسان المراد منه الجنس اه أى والجمع بالبياء والنون على الاربين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الايراد مدفوع وان الاقتصار عليه تصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف إليه الموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما اذا كان مشتقا كما فى الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لان أن فعل بعض ما يضاف إليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف فى قوله بعد من مبتدأ أو موصوف (قوله) فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى المعنى لخصت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) أى مطابق لان اقترانه بأل أضعف شبهه بالفعل فى التمجيد (قوله والزبدون الأفضلون) أى أو الأفاضل ولو زاده كإفعل فى نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة تشابهة المحلى بال فى الخلوعن لفظ من وعدم المطابقة تشابهة المجرد لدنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده نارة وعلى كل ما سواه نارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا نارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة والذى سينقله الشارح فى التنبيه الاتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره نحو الأشج والناقص أعدلابنى مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشى (٢) فتدبر (قوله معنى من) أى

فضل النساء وفضليات النساء وكذلك جعلنا فى كل قرية أكبر مجرمها وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم
والزيدون أفضل القوم وهكذا إلى آخره
٢ قوله أفضل قرشى كذا بالاصل والموافق لما يأتى فى الشرح أفضل قرشى اه
المعنى

ومنه ولتجدنهم أحوص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجب أن قدر كابر مفعولا تانيا (٣٣) ويجزمها مفعولا أول لزمه المطابقة

في المجرد وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا (وان لم تنو) بأن فعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنويعها الأعلى المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فهو طبق ما به قرن) وجهها واحدا كقولهم الناقص والأشجع أعدلا بنى مروان أي عادلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بين قريش وإضافة هذين النوعين للمجرد التخصيص ولذلك حازت إضافة أفعل فهمها إلى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوي فيه معنى من فانه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه فلذلك يجوز يوسف أحسن أخوته ان قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم ويمتنع ان قصد أحسن منهم * (تبيينه) * رد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

المعنى الحاصل معهالان التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكبر مفعول أول جعلنا مضاف إلى مجزمها في كل قرية المفعول الثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والأولى عندى على الإضافة تفسير الجعل بالتسكين كافي البيضاوي ويحتمل أن في كل قرية طرف لغو متعلق بجعلنا أو كابر مفعول ثان ويجزمها مفعول أول أو في كل قرية الثاني ويجزمها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا إضافة ولا رد ما سبذ كرهه الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهي ممنوعة لان الإضافة ممنوعة أي كابرها قاتل (قوله ومنه) أي من القول الجاري على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم أحوص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحوصي (قوله وهذا) أي عدم المطابقة (قوله فان قدر) أي ابن السراج فدعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في كابر مجزمها (قوله المطابقة في المجرد) أي وهي ممنوعة كما مر في النظم فان قال الإضافة ممنوعة كما مر وقع فيما فرمته (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشري أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا اجمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بياني (قوله أو تنويعها) بالنصب عطف على لم تنويع في بعض النسخ أو تنويعها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالمحلى بال في الخ لومن لفظ من ومعناها (قوله وجهها واحدا) لا يقال هذا ينافيه ما سبذ نقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العار ي عن معنى التفضيل التزام الأفراد والتذكير لما سبذ فرمته من أن ما في شرح التسهيل في المجرد من أل والإضافة دون من (قوله كقولهم الخ) في مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والأشجع أعدلا بنى مروان) أي عادلاهم لانه لم يشار كهما أحد من بنى مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لانه قصه أرقاق الجند والأشجع عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجته أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أي حال كونه من بينهم أي من وسطهم وشعارهم (قوله للمجرد التخصيص) أي تخصيص الموصوف بانه من القوم القلائق مثلا لا لبيان المفضل عليه سم (قوله إلى ما) أي مضاف إليه ليس هو أي أفعل بعضه أي المضاف إليه الواقع عليه ما ولجربان الصفة على غير ما هي له أبرز الضمير (قوله إلا بعض ما أضيف إليه) أي مشمول لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعي وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام اذا مراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشار إليه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله ولذلك) أي ليكون المنوي فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه وما لم ينوفيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها الأعلى المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لان أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه وقوله ويمتنع ان قصد أحسن منهم أي ليكون المنوي فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه والالزام إضافة الشيء إلى نفسه في أخوته فلو قيل يوسف أحسن الأخوة صح التحقق الشرط لان يوسف أحد الأخوة (قوله رد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدمه وعبارة التسهيل واستعماله أي استعمال أفعل التفضيل عاريا من الإضافة والالف واللام دون من مجرد اعن معنى التفضيل مؤثرا لا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أي عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أعلم عليه أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد أكثره الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الأفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اجمع ايضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن تحمل الخلاف وجواز المطابقة وتر كها هو المجرد من أل والإضافة فلا ينافي ما مر وحيث أن كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كالح لانه مضاف وأن محمل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سمعا لان من هذه هي الجارة للمفضل قاله الدماميني

(قوله أي مشمولاً) ربما يشمل أحسن أخوته لانه قول الأخوة المعان ليس شاملاً

ولا يرد عليه قولهم في التهمك أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخيل لحصول المشاركة التقديرية
 وصرح في التسهيل بأن محل عدم تجرد فعل المقرن عن غير التهمك وأن المفضل عليه في التهمك يرد
 بدون مشاركة المفضل تحقيقاً وتقديراً نحو أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من تقدير
 المشاركة في التهمك أيضاً وقال الدماميني أيضاً وههنا تنبيهان الأول قال في الكشاف من وجوب
 كلامهم الصيف أحمر من الشتاء أى الصيف أبلغ في حره من الشتاء في بوجه هذا نصه وعلى هذا يؤيد
 قولهم العسل أحلى من الخيل ونحوه وتحرر بهذا الموضوع أن يقال لا فعل أربع حالات أحدها وهي
 الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها تصاف من هوله بالحدث الذي اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفاً
 والثاني مشاركة معصو به له في تلك الصفة والثالث تمييز موصوفه على معصو به فيها وبكل من هذين الأمرين فارق
 غيره من الصفات الحالة الثانية أن يتخلع عنه ما يمتاز به عن الصفات وتجرّد للمعنى الوصف في الحالة الثالثة أن
 تبقى عليه أمور الثلاثة ولكن يتخلع عنه قيد الأمر الثاني ويختلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثاني وهو الاشتراك
 كان مقيداً بتلك الصفة فصار مقيداً بالزيادة ألا ترى أن المعنى في المثال أن للعسل حلوة وأن تلك الحلوة زائدة
 وأن زيارتها أكثر من زيادة حوضه الخيل الحالة الرابعة أن يتخلع عنه الأمر الثاني وقيد الأمر الثالث وهو
 كون الزيادة على معصو به فتكون دلالة على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن أخوته
 اه وقد تمنع دعواه تخلع الأمر الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد
 أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجه في المعنى
 بتوجيهين * أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في
 قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى إن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى ثم يعودون
 لما قالوا إن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فبهن لفظ الظاهر كما هو الموافق لقول جمهور العلماء
 أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرءة لا العود إلى القول نفسه كما به قوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا
 الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه * الثاني أن أفعل ضمن معنى أبعد بمعنى المثال زيد أبعد الناس
 من الكذب لفضله على غيره من هذ لم يستحارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول
 متروك أي دافئ مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثاني وأن أفرقه فيه أيضاً نظر من جهة أن الفعل الذي يستعمل هو
 وما بعده في المثال بالمصدر مستند إلى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في
 أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة
 الناس له في البعد من كذب نفسه وزيارته عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه بمعزل وقال الرضي
 ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر
 والمخاطب على القول بل المراد بهما عن الشعر والقول وأفعال التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فن في
 مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منسه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بل تفضيل اه
 باختصار وحاصل كلام الرضي أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض وورد عليه
 أيضاً أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا وتنظير الدماميني في الثاني بأن نسبة ذلك
 إليه وتوهمه فيه لا تنبسه به فافهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) إنما أول في هذين الموضوعين بما ذكر لانه
 لا مشاركتة سبحانه وتعالى في علمه ولا تفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته اه دماميني (قوله وان مدت
 الأيدي الخ) الشاهد في باعجلهم وأبجل فأنهم بمعنى العجل لاني أجشع لانه كأور وأجهر كما يؤخذ من قول
 العيني الأجشع الحريص على الكل لكن قول القاموس الجشع محرّكة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو
 جشع صريح في أن الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) أي رفعها
 فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ومصدره سمك والمراد بالبيت الكعبة وسبأ أي وجه آخر
 والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة (قوله فشر الخ) قبله * أتجهوه ولست له بكفء * قاله

نحو ربكم أعلم بكم وهو
 أهون عليه وقوله
 وان مدت الأيدي إلى
 الزاد لم أكن * باعجلهم
 إذا جشع القوم أبجل
 وقوله ان الذي سمك
 السماء بسني لنا * بيتنا
 دعامة أعز وأطول وقوله
 فشر كالجبر كما الفداء *
 وقاسمه المبرد قال في
 التسهيل والاصح
 قصره على السماع

(قوله والأوجه) أي
 لطرده الباب (قوله
 المشاركة) المتبادر في
 مدلول الفعل فيكون ما
 يأتي وجهها آخر
 (قوله ويرد) لا وروده
 لما قالوه في الفسوق بين
 المصدر الصريح وان
 والفعل من أن الأول
 يفيد الحصول بالفعل
 دون الثاني على أنه لا
 يلزم من كون الشيء في
 قوة شيء أن يعطى حكمه
 من كل وجه

وحكى ابن الانباري عن أبي عبيد القول بور ودأ فعل التفضيل مؤولاً بالتفضيل فيه قال ولم يسلم له الخيون هذا الاختيار وقالوا لا يتخلو
أفعل التفضيل من التفضيل وتاولوا ما استدله قال في شرح التسهيل والذي سمع منه فاشتهر فيه التزام الأفراد والتذكير وقد يجمع اذا
كان ما هو له جمعاً كقوله اذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراماً وأنتم ما أقام الأثم (٣٥) قال واذا صح جمع لتجرده من معنى

التفضيل جاز أن يؤث
فيكون قول ابن هاني
كان صغرى وكبرى من
نفاقها * صححها هـ
(وان تسكن بتأول من)
الجارزة (مستفهماً فلها)
أي لمن ويجسرورها
المستفهم به (كن أبداً
مقدماً) على أفعل
التفضيل لاعلى جملة
الكلام كما فعل المصنف
اذ يلزم على تنسيبه
الفصل بين العامل
ومعموله باجنسي ولا
قائل به (كمثل ممن أنت
خير) ومن أهم أنت
أفضل ومن كم
دراهمك أكثر ومن
غلام أهم أنت أفضل
لان الاستفهام له الصدر
(ولدى * اخبار) أي
وعند عدم الاستفهام
(التقديم ترزاو جدا)
كقوله
فقلت لنا أهلاً وسهلاً
وزودت
جنى النخل بل ما زودت
منه أطيب * وقوله
ولا عيب فيها غير أن
سريعها
قطوف وأن لائى منهن
أكسل * وقوله
اذا سارت أسماء يوماً
طعنة
فاسمها من تلك الطعنة

حسان يخاطب به من هجا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانباري الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفعل
التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لاسماعه ولا قياساً (قوله وتاولوا ما استدله) أمار بكم أعلم بكم فلا مانع من
جمعه للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي علم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فلما شاركته في مطلق علم وأما وهو
أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثيرين من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة
الحوادث لانفس الامر وأما بما عملهم وأعمل فلما مانع من جعلهما للتفضيل وأما عز وأطول فقال السعد المراد
بالبيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما فشر كما الخبر كما
الفداء فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل
البعض تاول ما استدله يجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لانفس الامر انما يصح في بعض ما استدله
لا في كاه فتدبر (قوله اذا غاب) أي عدم وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبداً لان هذا الجبل
لا يغيب (قوله وان تسكن بتأول من الخ) بقى ماذا كان الاستفهام بالهمزة وتوجه أن يقال ان أريد الاستفهام
عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المسؤل عنه بالهمزة هو
ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليه وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أنت
أفضل من زيد يليه المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لاعلى جملة الكلام الخ) وانما عمل
الشارح مثل ما فعله المصنف بجملة المثال المصنف لا يقال اذ لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا
نقول صدارته الواجبة انه انتهى بالنسبة لتأخره في نقطه وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله باجنسي)
لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة
اذا كان ظرفاً أو جاراً ويجر ورافليكن ما فعله المصنف مثله الآن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو
أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم ترزاو جدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلاً وسهلاً)
أي أي تيم أهلاً ومكاناً سهلاً وقوله جنى النخل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق
باطيب قال ذكر ياربجوز تعاقبه زودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أي في النساء المذكورة
فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفي آخره فاء المتقارب الخطا
(قوله طعنة) هي في الاصل الهودج كانت فيه امرأة أولم تسكن ثم سميت المرأة مادامت في الهودج طعنة وأملح
من الملاحة وهي الحسن (قوله ورفع الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه
الشارح في خير تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله رفع الضمير المستمر) أي لان العمل فيه
ضعيف لا يظهر أثره لفظاً فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الاقليات) أي اذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم
الفاعل) أي مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مسألة
الكعل (قوله في حال تجر يده) مثلاً حال اضافته الى نكرة وخص حاله التجر يده بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتي
يعنى فلما ضعف بعد عدم قبول العلامات في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر الا
بالشروط الاستتارية (قوله لا يؤث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤث وتثنى وتجمع فلها عملت في الظاهر
كثيراً وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلاً) جارى فيه النظم والاقبال حسن اسناد
المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أي لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن
(قوله اذا سبقه نفي الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لا سم جنس ليكون معتمداً عليه ولم يكف النفي كما
في اسم الفاعل لانه لم يقوونه ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما شرط سبق النفي ليكون

أملح (ورفعه الظاهر ترز) أي أفعل التفضيل برفع الضمير المستتر في كل لغة ولا يرفع اسمها ظاهراً ولا ضميراً بارزاً الا قليلاً حتى سيؤويه مررت
برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجر يده لا يؤث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب فعلاً أي
لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومنى * عاقب فعلاً فكثيراً) رفعه الظاهر (بتنا) وذلك اذا سبقه نفي

أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على أفعل توجه الى قبله وهو الزيادة فيزيد بها
 فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيس الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح بابي
 المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجاهل أو ورد عليه أنه لو
 كان زوال الزيادة بالنفي مجوز العمل اسم التفضيل في ظاهر الجاز العمل في نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه
 وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الاصل وهو تغير المفضل
 والمفضل عليه ذات الاتحاد هما فيه ذاتا لخص في معناه التفضيلي ضعف يقتضى أنه اذا زال بالنفي لم يبق لأفعل قوة
 اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه
 التفضيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليعقوب طلب
 الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتهم في العمل وذلك لان طلب النكرة لا يخصص في الاثبات دون طلبها في
 النفي لانه في الاثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذا فانك اذا قلت ما رأيت رجلاً كان
 صدق الكلام موقوفاً على تخصيص الرجل بما يمكن أنه لم يحصل ان رأيت من الرجال بخلاف رأيت رجلاً وفي
 هذا أيضاً ما تقدم ايراد جواباً (قوله وكان مرفوعه أجنياً) أي غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو
 ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سبباً بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سبباً بمعنى
 أن للموصوف به تعلقاً كما في المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بان هذا القيد مستغنى عنه بقوله
 مفضلاً على نفسه باعتبار ما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه مختلفان
 بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلاً على نفسه باعتبارين) كان
 ينبغي أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل أي الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما ينبغي الآن يجعل
 فيه اكتفاء والاصل ومفضولاً بمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في
 عين غيره من الرجال وخرج به نحو ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل
 عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور رفاهه اعتبر فيه
 ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخره والظاهر الذي يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه
 الشروط شرط لعمل أفعل التفضيل مطلقاً في الظاهر لا لعمل أفعل من فقط كما يئنه البعض فانظره (قوله في
 عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور ومن (قوله
 فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أي وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ
 (قوله لان أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتاً (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أي
 في الزيادة لعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كثرني فكثرت أي غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها
 لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها
 في الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالة على الزيادة مع أنه لا يعمل في
 الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب
 بمجرد هذا التعليل بل مع ضمنية التعليل الذي قدمه الشارح فننبه (قوله يصح أن يقع الخ) أي بمعونة المقام
 (قوله لوجب كونه مبتدأ) أي بخبر اعنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أي ولو تقدرا كما في ما رأيت
 كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقدرا ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها انما لم يجعل
 الكحل فاعلاً بل جعل مبتدأ لم الفصل بأجنبي تقدرا فلا يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا
 المثال أفاده سم والأجنبي هنا المبتدأ والمراد بالأجنبي هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لاما لالتعلق له به بوجهما
 ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخر عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بان يقال ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد
 الكحل فرار من التزام خالفه الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بالضرورة ولا مقدمه على الوصف بان يقال
 ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فرار من التزام تقديم غير الراهم وهو الوصف بالضرورة

وكان مرفوعه أجنياً
 مفضلاً على نفسه
 باعتبارين نحو ما رأيت
 رجلاً أحسن في عينه
 الكحل منه في عين زيد
 فانه يجوز أن يقال ما
 رأيت رجلاً يحسن
 في عينه الكحل كحسنة
 في عين زيد لان أفعل
 التفضيل انما قصر عن
 رفع الظاهر لانه ليس له
 فعل بمعناه وفي هذا المثال
 يصح أن يقع موقوفاً على
 معناه كما رأيت وأيضاً لو
 لم يجعل المرفوع فاعلاً
 لوجب كونه مبتدأ فيلزم
 الفصل بين أفعل ومن
 بأجنبي والاصل أن يقع
 هذا الظاهر بين ضميرين
 أولهما ما للموصوف
 وثانيهما للظاهر كما رأيت
 وقد يحذف الضمير
 الثاني وتدخل من اما
 على الاسم الظاهر أو
 على محله أو على ذي المحل

فثقول من كحل عين زيد أو من هين زيد أو من زيد فحذف مضافاً ومضافين وقد لا يوثق بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعيتن زيداً أحسن فيها
الكحل وقالوا ما أحسن به الجليل من زيد والاصل ما أحسن به الجليل من حسن الجليل زيد ثم أضيف الجليل إلى زيد لا بسببه إياه ثم
حذف المضاف الأول ثم الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر والاصل من
محبة الصوم في أيام العشر ثم من محبة الصوم أيام العشر ثم من صوم أيام العشر (٣٧) وقول الناظم (كان ترى في الناس من

رفيق * أولى به الفضل
من الصديق) والاصل
من ولاية الفضل
بالصديق ففعل به ما
ذكر * (تنبيهات) *
الأول انما امتنع نحو
رأيت رجلاً أحسن في
عينه الكحل منه في عين
زيد ونحو ما رأيت رجلاً
أحسن منه أبوه وان
كان أفعول فيهما يصح
وقوع الفعل موقعاً لان
المعتبر في اطراد رفع
أفعل التفضيل الظاهر
جواز أن يقع موقعه
الفعل الذي بنى منه
مفيداً فائدته وهو في
هذين المثالين ليس
كذلك ألا ترى أنك لو
قلت رأيت رجلاً يحسن
في عينه الكحل كحسنة
في عين زيد ويحسن في
عينه الكحل ككلافي
عين زيد بمعنى يفوقه في
الحسن فانت الدلالة على
التفضيل في الأول وعلى
الغرزة في الثاني وكذا
القول في ما رأيت رجلاً
يحسن أبوه كحسنة إذا
أثبت في موضع أحسن
بمضارع حسن حيث
تفاوتت الدلالة على

والانزاع مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن
المرفوع مفضلاً على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن ال في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالنحو بالذات
طاهر وأما على أنهم اللحن فلا إن الماهية الكليسة مغايرة بالذات لفردھا الجزئي لأن يختار الثاني ويقال لما
كان الفرد مندرجاً تحت الماهية الكليسة كان كأنه انفسه والتغاير باعتباري فانهم (قوله فتحذف مضافاً) أي
اذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي اذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد (قوله وقد لا يوثق بعد
المرفوع بشئ) أي اختصاراً وذلك اذا تقدم محل المفضل على أفعل كفي مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب
محل المفضل على أفعل فيما يظهر كافي ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاختصار البعض على الأول قصور
ورأى بصريه على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرد الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء
الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعيننا محذوفه فيصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أي
فادخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو لا بسببه كيبينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
الكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحسن به الجليل
من زيد لا بسبب المفضل عليه لاجل حقيقة لهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتب بقوله سابقاً وقد يحذف الضمير
الثاني الخ فانهم (قوله من حسن الجليل زيد) كان عليه اسقاط حسن لان المقابلة بين الجليل ونفسه باعتبارين
لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق بزيد لانه قول على حذفه يكون زيد حالاً من مجرد ومن كافي نظائره ولا حاجة
إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقائي وأقره من التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله
ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل في مفعول من فعل المفعول ففعله شذوذ من هذه الجهة الاعلى قول من يجعل
الصوغ منه مقيساً عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاث ان كان من أحب إلى باعى فان كان
من حب الثلاثي فلا شذوذ في الامن الجهة الاولى وبهذا يعلم مافي كلام البعض من المؤاخذه (قوله أول) فيه
شذوذ من جهة أنه لا فعل له لانه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها
ولي بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومثي غاب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا افاده شيخنا
نقل عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتي لان المعتبر في اطراد الخ اه أي حيث قد الفعل بالذي
بنى منه أفعل ويندفع بان القيد مبنى على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع في المثال الاول عدم
سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنبياً (قوله مفيداً فائدته) أي فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل
وعلى الغرزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ
متعلق بالمثال الثاني (قوله كلاً) مفعول يحسن لضمينه معنى يفوق (قوله وعلى الغرزة في الثاني) لان يحسن
فيه مضارع حسنة اذا فاقه في الحسن فهو متعد وأفعال الغرزة لازمة (قوله حيث تفاوتت الدلالة على التفضيل)
أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد
وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه لصدقه بنقص
حسن الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيه ما صدق التركيب اغتبالاً ولان زيادة حسن كحل عين الرجل
وحسن الأب على بعد المقام بعين الاولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل
فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحك (قوله على غير هذين الوجهين) يعني هما

التفضيل أو قلت ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه فانتب موضع أحسن بمضارع حسنة اذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بنى منه أحسن ففانت
الدلالة على الغرزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع * الثاني قال في شرح
(قوله وأورد) الاراد وجوابه في الجاهي أيضاً وهو في الحقيقة على قوله وكان الخ وحاصل الجواب ان قوله وكان الخ لا بد منه لانه كسار وصولته
الاصلية فيرفع الظاهر حينئذ فلي تأمل فانه من مزال الإقدام

لتسهيل لم تر هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الأبعد في ولا بأس باستعماله بعد تسمى أو استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يمكن غيرك أحب اليه الخيره منه اليك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بحسن لا يمن * الثالث قال في شرح الكافية اجعوا على انه لا ينصب المفعول به فان وجد ما يؤمهم جواز ذلك جعل (٣٨) نصيبه بفعل مقدر يفسره أفعل نحو الله أعلم حيث يجعل رسالته حيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في

كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاقه في الحسن (قوله منه) أي الحمد وقوله بحسن حال من مجرور من أي حاله كونه ملاسما من ذكر (قوله أجمعوا الخ) يناقيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الآن يقال لم يعتد المصنف بهذا المعنى هذا المجرى في كسرى الإجماع أو يقال الإجماع في غير المتجرى عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجرى وكما في شرح الدماميني على الغنى فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أي بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أو معنى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أكرسى للفقراء الشباب أي يكسوهم الشباب قاله الدماميني قال المصريح وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز لا إذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد أحسن الناس وجهه ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لو ورد السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى (قوله حيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تصرف وفي المرادى على التسهيل لم تجز حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اه وفي التسهيل أن تصرفها نادرا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه بقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسوله لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال السخني بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم نابت بين أذني الفرس كأي القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) زد بانه وان أول بمالا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديده كتعديده وخصوصيات اللفاظ لا تنكر وأجاب الدماميني بان أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجهه القول) أي مجمله أي مجموعها فهو من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لامن الاجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أي على معناها فبشمل ما كان من مادة الكبراهة مثلا (قوله وهو أحب الى الله من غيره) أي يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل اذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اه وفيه أنه يناقيه ما اشهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرده عن معنى التفضيل فالذي ينبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل (قوله وأجسد عن الخنى) بفتح الخاء المعجمة أي أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك في بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل التعجب في بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

*** (النعته) ***

و يقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسمها لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله في الاعراب) يرده عليه نحو قام زيد ولا لا وعطف النسق اذ لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجمله المستأنفة والجواب أن المراد في الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكره ويرد أيضا بزيد الفاضل وبأسعبد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمته بذي وسعبد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعبد في الضم ليست تبعية في الاعراب والجواب أن المراد الاعراب وما يشبههم من حركة عارضة تغير الاعراب مع أنهم ما تابعان لزيد وسعبد في الاعراب غير ظاهر بل هو محلي في المتبوع وتقديرى في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة على الحمد وأجدر بالحلم وأجسد عن الخنى ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لافعل التفضيل نحو ما أحب

موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم ومنه قوله وأضرب منابا بسيف القوانسا * وأجاز بعضهم ان يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اه * (خاتمة) * في تعديده انزل التفضيل بحروف الجر قال في شرح الكافية وجهه القول في ذلك ان انزل التفضيل اذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض على باللام الى ما هو مفعول في المعنى وبالى الى ما هو فاعل في المعنى نحو المؤمن أحب لله من نفسه وهو أحب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو زيد أعرف بي وأنا أدري به وان كان من متعد بنفسه غير ما تقدم على باللام نحو هو أطلب للشار وأنفع للجار وان كان من متعد بحرف جر على به لا بغيره نحو هو أهدى في الدنيا وأسرع الى الخير وأبعد من الاثم وأحرص

على الحمد وأجدر بالحلم وأجسد عن الخنى ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لافعل التفضيل نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه الى الله وما أعرفه بنفسه وأقطع له العوائق وأعظمه لطفه وأزهد في الدنيا وأسرع الى الخير وأحرص عليه وأجدر به اه وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى أعلم * (النعته) * (يتبع في الاعراب الاسماء الاول) * نعت وتوكيد (قوله يرد أي بناء على أن قوله الاسماء لا مفهوم له ويراد هذا على تعريف التابع أحسن

اعراب

اعراب اعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظاً أو تقديراً ومخلاً فيدخل نحو بحر ضرب خرب فخر ب تابع فخر ورفع مقدر ونحو رحم الله سيوبه الذي كان ما هرا في العربية تسيبويه والذي متوافقان في الاعراب محلاً * (فائدة) * الجوار يختص بالجر وبالنعف قليلاً والتوكيد نادراً على ما في التسهيل والمغني وقال الناطم في العمدة يجوز في العطف اسكن بالواو خاصة وجعل منه وأر جلكم في تراءاة الجر وضعفه في المغني بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جراً لرجل للعطف على الرأس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على المسح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الاسراف لكونه امن بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها حتى بالغاية دفعا لتوهيم أنها تمشح لان المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشاف ويلزم عليه ما استعمال المسح في حقيقة بالنعف الى الرأس وفي بجاروه وهو الغسل الشبيه بالمسح في قوله الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ممن ينعفه واما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فنكون الارجل معطوفة على الرأس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفي هذا حذف الجار وابتداء عمله وهو ضعيف الآن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجرب بالجوار مقيس عند سيوبه سماع عند الفراء اه وفي الهماميني أن ابن جنى أنكروه وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أي خرب بحجره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لحركة اعرابية وأن الحركة اعرابية مقدره بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغني أنكرا بن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل خرب بحجره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استنثار الضمير مع حرمان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أي بيان أو نسق (قوله الحاصل) أي في هذا التركيب والمتجدد أي في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والمتجدد) أي بجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج خبر المبتدأ وقوله خبر المبتدأ أي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض الخ) مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم انه خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله أن التوكيد) أي اللفظي أما المعنوي فمختص بالاسماء كالنعف وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلاً في ذلك (قوله لكونه بالاصل في ذلك) فيكون تقديهما على الفاعل في عبارته للاهتمام بالاحصر (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعاً على رجل ياكل قال البعض لان المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو منقوض بنحو زيد لم أضرب وجوز الكوفون تقديم المعمول وانهم الزنخري في قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بلياً يخفون في أنفسهم هم متعلقاً بلياً

* (فائدة) * يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبني ضربك زيد الشديدي وعامله نحو زيد اضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ايسر له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو وفي انه شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه انقسم لوتعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءني أحد الا زيداً خير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكدة ولا يجوز بوضعين بما آتيتهن كلهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الايدي والارجل على قراءة نصب الارجل وبين البديل والمبدل منه ثم الليل الا قليلاً نصه بخلاف الاجنبي بالسكية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المهيم ونحو مما لا يستغنى عن الصفة من منعوتة فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا في الهمع واعتراض الاخير باستغناء الشعرى في قوله تعالى وانه هو رب الشعرى وما ذكره من ان نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاء وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للاقل من النصف كالثالث فيكون التخيير بين الاقل منه كالربيع والاكثر منه كالنصف

وعطف و بدل) وتسمى
 لاجل ذلك التوابع
 فالتابع هو المشارك لما
 قبله في اعرابه الحاصل
 والمتجدد غير خبر فخرج
 بالحاصل والمتجدد خبر
 المبتدأ والمفعول الثاني
 وحال المنصوب وبغير
 خبر حامض من قولك
 هذا حامض
 * (تنبيهات) * الاول
 سيأتي أن التوكيد
 والبديل وعطف النسق
 تتبع غير الاسم وانما
 خص الاسماء بالذكر
 لكونه بالاصل في ذلك
 * الثاني في قوله الاول
 اشارة الى منع تقديم
 التابع على متبوعه
 وأجاز صاحب البديع
 تقديم الصفة على
 الموصوف

(قوله لم تضرب) لعله
 باعتبار مذهبه أو الاصل
 فتكون الغاية قرينة
 على المراد (قوله اما
 استعمال الخ) وعبارته
 لا يمكن جعلها على عموم
 المجاز وان أمكن في
 الآية تأمل

إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فنقول قام زيد العاقلان وعمر وومنه قوله ولست مقررا الرجال ظلامة * أي ذلك المعنى
الاكرمان وخاليا وأجاز الكوفيون تقديم (٤٠) المعطوف بشرطه وتذكر في موضعها * الثالث اختلف في العامل في التابع فذهب

الجمهور الى أن العامل
فيه هو العامل في المتبوع
واختاره الناظم وهو
ظاهر مذهب سيويه
* الرابع لم يتعرض هنا
إيمان رتبة التابع قال
في التسهيل ويبدأ عند
اجتماع التوابع بالنعته
ثم يعطف البيان ثم
بالتوكيد ثم بالبدل ثم
بالنسق أي فيقال جاء
الرجل الفاضل أبو بكر
نفسه أخوك وزيد
* الخامس قدم في
التسهيل باب التوكيد
على باب النعت وكذا
فعل ابن السراج وأبو
علي والزنجشيري وهو
حسن لأن التوكيد
بمعنى الاول والنعت على
خلاف معناه لأنه يتضمن
حقيقة الاول وحال من
أحواله والتوكيد يتضمن
حقيقة الاول فقط وقدم
في الكافية النعت كإهنا
وكذا فعل أبو الفتح
والزجاجي والجزولي
نظر المسبق في التنبيه
الرابع (فالنعت) في
عرف النحاة (تابع متم
ما سبق) أي مكمل
المتبوع (بوسمه) أي
بوسم المتبوع أي علامته
(أوروسم مابه اعتلق)
فالتابع جنس يشمل

ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلاثين والناقص
عنه كالثالث واعترضه الشهاب القراني بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهو غير معرفة في استعمال اللغة
واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل اليلالي بناء على استغراقية آل وبالقليل منها اليلالي الاعذار
كالمريض والسفر فابدل نصفه من اليلالي التي لا عذر فيها والمعنى تم اليلالي التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها
لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله أو ناقص منه
قليلا أو زديدا أي قليلا هو السدس فخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلاثة وثلاثين (قوله إذا كان)
أي الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفي بعض النسخ إذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامة) قال
البعض منصوب بترفع الخاض أي بظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مقبول به حقيقة أي ولست بمقبيا
ظلامة لاحد بل أزيلها قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذلك إشارة الى المذكور ومن الظلامة اه
والحسن ارجاع الإشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقر أو فزع بام المتكلم جازا اختيار الاجماع فقول العيني
حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشرطه وتذكر في موضعها) أي عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله)
اختلف في العامل في التابع) أي غير البدل بقريته قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور في البدل كفي الهمع أن
عامله محذوف وبدل ظهوره جواز مع الظاهر ووجوب مع الضمير نحو مررت بزيدا به عادة عامل الجري في نحو
واجبة وبهذا يعلم ماني كلام الاسقاطى من الخلال وزيف الدماميني الدليل بجعل الجار والمجرور الثاني بدلا من
الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البدل هو
العامل في المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر
وفي النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا في الدماميني والهمع قال الدماميني فائدة الخلاف عدم جواز
الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بان
العامل التبعية تأمل (قوله ثم يعطف البيان) أي ثم يبدأ به بدأ عرفيا أي بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده
الاقوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفي فيقدر له عامل يناسبه أي ثم يؤتى بالنسق ولذا تقدر به في السلك (قوله)
لان التوكيد بمعنى الاول) أي فهو كالجزء من النعت للدلالة النعت على الاول وزيادة الجزء مقدم على السلك وكون
التوكيد بمعنى الاول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع فقيهه نظر لزيادته
لافادة الشمول فتأمل (قوله وحال من أحواله) هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظرا
لمسبق الخ) أي من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ما سبق) أي المقصود منه اصاله اتمام متبوعه
أي ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يراد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمذموم والذم والتأكييد لان هذا أمر
عارض ومنه النعت الكاشف اذا نحو طوبى به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الاراد بوجه آخر وبجحت في
التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم با هذا اذا الجمع أنه عطف بيان عند سيويه كما سيأتي والمراد ما سبق ولو
تقدر ويشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سميية والوسم يطلق بمعنى العلامة وحري على هذا الشارح
وعليه يقدر مضاف أي بالفهم وسمه ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدر على هذا
ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالة على معنى في متبوعه أو في سبب متبوعه والمراد الدلالة التضمنية
فلا يراد علمه من قولنا نعتي زيد علمه لان دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيدا مطابقة لاتضمنية (قوله يخرج
للبدل والنسق) لان حالها لا يمتنع متبوعها بالايضاح ولا تخصيص أي لم يقصد به ما ذلك أصالة فلا ينافى في عروض
الايضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما تعلق به وهو السببي
(قوله ليسا كذلك) لان البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع

جميع التوابع المذكورة وتمم ما سبق بخروج البدل والنسق وبوسمه أو وسمه مابه اعتلق بخروج لعطف البيان والتوكيد ففيه
لانها ما شاركا النعت في اتمام ما سبق لان الثلاثة تسكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالة على معنى في
المنعوت أو في متعلقه والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالتمم المقيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام

من توضيح نحو جاء في زيد الناجر أو الناجر أبوهُ أو تخصيص نحو جاء في رجل ناجر أو ناجر أبوهُ أو تعميم نحو تزرق الله عبادة الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطائه أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخر جنان هذه القرية الظالم أهلها أو ترحم نحو اللهم أعبدك المسكين المنكسر قلبه أو توكيد نحو أمس الدار المنقضى أمده لا يعود أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوبها أو شائع احتسابها أو تنصیل نحو مررت (٤١) برجلين عربي وعجمي كرم أبواهما

لثيم أحدهما ويسمى
الاول من هذه الامثلة
نعتا حقيقيا والثاني سببيا
(وليخط) النعت مطلقا
(في التعريف والتنكير
ما) أي الذي (الماتلا)
وهو المنعوت (كما مر
بقوم كرم) وبقوم كرماء
آبؤهم وبقوم الكرماء
وبالقوم الكرماء آبؤهم
* (تنبيهات) * الاول
ما ذكره من وجوب
التبعية في التعريف
والتنكير هو مذهب
الجمهور وأجاز الاخفش
نعت النكرة اذا خصت
بالمعرفة وجعل الاوليان
صفة لا تخران في قوله
تعالى فآخرا ن يقومان
مقامهما من الذين
استحق عليهم الاوليان
وأجاز بعضهم وصف
المعرفة بالنكرة وأجاز
ابن الطراوة بشرط
كون الوصف خاصا بذلك
الموصوف كقوله

ففيه ما تقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات فالنعت في الاول جار مجري بيان المجمل وفي الثاني جار مجري تقييد المطلق أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) محيى النعت للتعميم وما بعده مجاز لان أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح (قوله الرجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشبه أو اللعنة كون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيداً لمأفهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) ينبغي أن يزداد وشك ويمثل له بمثال الابهام اذ الم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شا كانه عليه الدماميني ثم نقل عن ابن الجبار أن النعت يحى اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قد قصدت اعلام مخاطبك بانك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعه - معناه نحو يحكم بها النبيون الذين أسلموا أخرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظيم قدر الاسلام (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الاولى وقول شيخنا في ما اتلا - هو والواو بمعنى أولان الثابت للمتعلق أحدهما قوله تلاصلة أو صفة حرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعروفة بالنكرة) أي مطلقا بقريته مقابلته بما بعده (قوله ساورتني) أي واثبتني بمعنى وثبت على الفماعة على غير ما هي ضليلة بفتح الصاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتي عليها سنون كثيرة فقل لها واشتد سمها والرقت بضم الراء وسكون القاف آخره شين - حمة جمع رقتاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي بالغ في الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم نافع لانه بمعنى طرى (قوله مؤول) أي يجعل التاسع بدلا فالاوليان أي الاحقان بالشهادة لقربتهما ومعرفة مما يدل من آخران وناقع بدل من السم ويصح جعل الاوليان خبر محذوف أي هما الاوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير في يقومان وجعل نافع خبرا نانيا للسم (قوله المعروف بلام الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله لقرب مسافتهم من النكرة) أي لعدم تعيين شيء من الافراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أي باضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل الخ وقول البعض أي بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الامثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة تلخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخبر والمراد بالنكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجلة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الاحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لآحال) جوز جماعة الحالية نظرا للصورة التعريف وما رده من أنه ليس المعنى أنه مجرد عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه برد باننا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد تامن اللبالي فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالانحص) أي الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتختية تم الفاء أي صراهاق (قوله فلا يكون النعت انحص) أي أعرف كإني سم فتحو بالرجل أخيك التابع بدل لانه فضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة

(٦ - صبان) - ثالث) مؤول * الثاني استثنى الشارح من المعارف المعروف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتة بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحو بين يقولون في قوله ولقد أمر على اللثيم بسبني * فاعف ثم أقول لا يعنيني أن يسبني صفة لآحال لان المعنى ولقد أمر على اللثيم من اللثام ومنه قوله تعالي وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو حين منك أن يفعل كذا * الثالث لا يمنع النعت في النكرات بالانحص نحو رجل فصيح وغلام يافع وأما في المعارف فلا يكون النعت انحص عند البصر بين بل مساويا

أو أعم وقال الشلوبين والفراء ينبغ الأعم بالانحص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اه (وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ما فاقوا) أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى (٤٢) الفعل الواقع موقعه فان كان جارياً على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جارياً على ما هو اشئ من سببه فان لم يرفع السببي فهو كالجارى على ما هو له في مطابقتها للمنعوت لانه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها برجلين كريمي الاب أو كريمي ابا بر رجال حسان الوجه أو حسان وجوهها وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسان وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها * (تنبهات) * الاول يجوز في الوصف المسند الى السببي المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه * الثاني قد يعامل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي اذا كان

(قوله أو أعم) أي أقل تعريفاً (قوله ينبغ الأعم بالانحص) قال البعض أي فقط والاساوي ما بعده اه وترجاه شيخنا وفيه نظر اذ يعد كل البعدان الفراء والشلوبين وجبان وصف الأعم بالانحص مع منع غيرهما اياه ولا يحيزان الوصف بالأعم أو المساوي مع ايجاب غيرهما اياه وأي ضرر في كون ما بعده مساوياً بالذكون سوقه لتأنيده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم الاشارة لقائه لا بوصف الابدى الاجماعاً وانما وصفه باسم الجنس المعروف بالبيان حقيقة الذات المشار اليها اذ لا دلالة للاسم الاشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لانه مع صلاته بمعنى ذي اللام ولان الموصول الذي يقع صفة ذولام وان كانت زائدة ويجوز في تابع اسم الاشارة كونه نعمتان حيث دلالة على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه والاول بمعنى على ما عليه جمع محققون انه لا يشترط كون النعت مشتقاً ومؤولاً والثاني مبنى على انه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند لحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقه في الافراد الخ) أو رد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بان النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشج والبرمة من أعشارها وقطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحداً لجمع كذا في الدماميني (قوله على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي النعت أي معناه ثابت اشئ من سببيه أي هو سببيه أو بعض أفراد سببيه (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الافراد وضديه فسد أي في التثنية الاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل اذا وقع نعمته لا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى يظهر وجه اقتصاره على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلوني البراغيث وسيصرح بهذا في التثنية الثالث ولم يتب به البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلف في الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أقص عند سيبويه والمبرد قال في المعنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطائفة وفضل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعاً لجمع فالتكسير أقص وان كان لفرد أو مشتقاً لافراد أفصح كذا في التصريح قال الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمي آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسسته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا صحح اه ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمعاً المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببي مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى * (فائدة) * يجوز مررت برجل قائم أبواه لاقاعدين وان لزم استنار الضمير في قاعدتين مع حريان الصفة على غير من هي له لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ويمتنع قائمين لاقاعد أبواه على أعمال الثاني للزوم ما ذكر في الاوائل أفاده في المعنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أي الوصف له أي للسببي (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضاً جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نغمتها مجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجرد أو مضافاً لمذكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه بشرط في النعت كونه مشتقاً ومؤولاً به وهو رأي الاكثرين وذهب جمع محققون كان الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتي بالمازى

معناه فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حتى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجري الى في منعه * الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرفع للسببي وجمعه لجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث فيقال مررت برجل كريمي أبواه وجاءني برجل حسنة غلامانه * الرابع ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع منها مانع كما في صبور وجرير وافعـل من اه (وانعت بمشتق) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كضروب ومهان

والصفة المشبهة (كصعب وذرب) وأفعل التفضيل كاقوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والالة لانه ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (٤٣) (كذا) وفرد عن أسماء الاشارة غير

المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفرد وعهما (والمنسب) تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذوقام واقترنشى فغناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قسريش (ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون (منكرا) اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لالفاظا وهو المعرف بالجنسية كقوله واتقوا يوما كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أى لا تجزي فيه أو بدل منه كقوله كان حفيف النبل من فوق بحسها * عواذب نحل أخطا الغارم طنف أى أخطا غارها فابدل من الضمير والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فاعطيت ما أعطيت خيرا) والثانى أن تكون خبر به أى محتملة للصدق والكذب واليه الاشارة بقوله (وامنع هنا يقع ذات

فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه متبال (قوله وذرب) بالذال المجرى للخدم من كل شئ وبالهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله) ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر ففتحنا من الهمزة للدلالة على آله منسوبة للفتح ومرى ماخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالاته على معناه (قوله غير المكانية) أمهى كمررت برجل هذا وهناك أو ثم فتعاقبة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لاصفات بل الصفات متعاقباتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على افعالها بها أما على لغة البناء فلا لانه بالاولى وما على هذه اللغة بالباء ومثلها فى الوصف بها اسائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وعلاوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجع (قوله وذوقام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذوا الموصولة لانه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجئ على لغة الاعراب لانها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجزورا عن أى كاسم يأتى اه تصریح وأما أنا بن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتناول الجملة بالنكرة فتحو جاعر رجل قام أبوه وأبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند فى تاويل جاعر رجل قائم أبوه ونحو جاعر رجل أبوه القائم أو أبوه يمد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتهما فى تاويل جاعر رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا فى الدمامينى عن ابن الحاجب والرضى لانه يكون الجمل نكرات وان جرى على السننهم ووجهه بعضهم بخارده والرضى ثم قال والحق ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف والتكبير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بهادون المعرفة لتناولها بالنكرة كقوله (قوله على ضمير بربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرباط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه فاحتج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وانها نعت له بخلاف المبتدأ فانه يستلزم الخبر فاقوى طلبه فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وانها خبر عنه أفاده سم ورايت يخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرباط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيديويه والثانى عن الاخفش تصریح (قوله أو يدل منه) معطوف على ضمير (قوله كان حفيف النبل) بالخاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير بحسها القوم والجس بن ثابث العين المهملة تخيم فسين مهملة مقبض القوس والعواذب بعين مهملة وبعد الاقراى جمع عازبة من عزبت الابل اذا بعدت فى المرعى ومظن بضم الميم وكسر التون فاعل أخطأ والمظن الذى يعولوا طنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكان المعنى أخطأ غارها منطفا أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المظن كدليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطأ الخ لان النحل اذا تاه عن محله عظم دوى به (قوله فاعطيت ما أعطيت خيرا) أى من أصل الرباط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون خبر به) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية تغير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لاني الخبر على المختار وكالنعت الحالى فى الفهوم تفصيل (قوله جاز بمذق الخ) قبله * حتى اذا جن الظلام واختلف *

الطلب) فلا يجوز مررت برجل اضربه أو لانه ولا يعبد بمتكده فاصد انشاء البيع (وان أنت) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالقول أضمير نصب) كقوله * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * أى جاؤا بلبن مخلوط بالساء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام * (تنبيهان) * الاول ذكر فى البدع

أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية * الثاني فهم من قوله فاعطيت ما أعطيت خبراً أنها لا تنفرت بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيت حالاً (ونعتوا بمصدر كثير) وكان حقه أن لا ينعت به لجروده ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف (فالتزموا الافراد والتذكير) تنبيهاً على ذلك فلو راجع عدل ورضا وزور ورامراً فعدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا في الجمع أي هونف العادل أو ذوعدل وهو عند الكوفيين على التاويل بالمشتق أي عادل ومرضى وزائر * (تنبيهان) * الأول وقوع المصدر نعتاً وان كان كثير الأبطال كما يطرده وقوعه حالاً وان كان أكثر من وقوعه نعتاً * الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بان لا يكون في أوله مسبب زائدة كزار ومسير فإنه لا ينعت به لا بطراد ولا بغيره (ونعت غـيز واحد اذا اختلف * فعاطف فرقه لا اذا اختلف) مثال المختلف

وصف به فوما أضافوه وأطوا عليه ثم أتوه بلين مخلوط بالماء حتى صار لونه في العسبية يشبه لون الذهب في قوله البياض والمذوق بفتح الميم وسكون الذا الالمجمة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا المذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أي لا شئها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكسبية نحو جاء رجل أبوه يدهكذا ينبغي تقرر بالتوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضي أكثر من المضارع (قوله لا تنفرت بالواو) خلافاً للزخشرى كما في الدماميني (قوله تنبيهاً على ذلك) أي ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منه على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازاً الكثرة وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذكور على حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أي مفرد ما ذكر الوصرح بالمضاف نحو هذات عدل والزوائد ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أي تيمر كذا فقال البصريون ان ركضاً بمعنى راكضاً والكوفيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلاً ذكر في كل من الموضوعين ما هو بعض الجائر عنده (قوله على التاويل بالمشتق) أي الذي بمعنى الفاعل كثيراً كما في عدل وزور وبمعنى المفعول قليلاً كما في رضا قاله الدماميني * (فائدة) * قيل من النعت بالمصدر على التاويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ماشئت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك وأرضى في المعنى أن ما شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك وبمجموع الجنتين نعت وأن ماني الآية اما زائدة فالنعت جملة شاع وحدها بتقدير الرابطة أي شاعها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعد ذلك أي وضعت في صورة أي صورة شاء وما شرطية فالنعت مجموع الجنتين والرابطة محذوف أي ما شاء تر كيبك ركبك عليه وفي متعلقة بعد ذلك لا بركبك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لا يطرده) أي بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستغمد من هذا التنبيه ان المسموع منه غير ممي أي بالتنبيه الثاني لافادة ذلك ولي في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتاً وحالاً اما على المبالغة أو على المجاز بالحذف ان قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة متطارد كما صرح به علماء المعاني اللهم الا أن يدعي اختلاف مذهبي النخاة وأهل المعاني أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كما أن يكون خبراً نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملاً والمراد بغير الواحد ما دل على تعدد منى أو جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن يجوز بدو غير واحد اذا اختلف نعتيه لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء ذا العاقل وعمر والكريم وما أوجب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل ايلاء كل نعت منعوته برده قوله فعاطفاً الآن يقال عاطفاً في الجملة وأيضا على ما فسر به الدماميني برده على قوله لا اذا اختلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان اعراباً لا بسبب العطف فانه ممنوع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولاً ولا مؤنثاً ناض على ذلك الرضى فقول المصنف لا اذا اختلف أي فلا يفرق بل يجمع نحوه ما لم يمنع مانع أفاده سم وفي هذا الاراد نظر لان المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتقسيم الدماميني لعدم العطف فاعرفه لوأر يدغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شئ من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أي افظاً ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لالفظاً كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها ولفظاً لا معنى كالأهـب والمنطلق (قوله فعاطفاً فرقه) أي ففرق النعت حال كونك عاطفاً بالواو فقط اجزاءً اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالحو ثم طالحو لم يستغمد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هـذا غير مراد أفاده الدماميني وأما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك فردود بخلاف ما اذا كان المنعوت واحداً فانه يجوز العطف بغير الواو وحكي سيبويه مررت برجلين

كريم في تخيل ومثال المؤلف مررت برجلين كرمين أو تخيلين ويستثنى من الاقوال اسم الاشارة فلا يجوز تفر يق نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيويه وغيره كالزبادى والزجاج والمبرد قال الزبادى (٤٥) وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف

البيان * (تنبيهات) *
الاول قيل يندرج في
غير الواحد ما هو مفرد
لفظا مجموع معنى كقوله
فوافيناهم مناجم *
كاسد الغاب مردان وشيب
وفيه نظر * الثاني قال
في الارتشاف والاختيار
في مررت برجلين كرم
وتخيل القطع * الثالث
قال في التسهيل يغلب
التذكير والعقل
عند الشمول وجوبا
وعند التفصيل اختيارا
(ونعت معمولي) عاملين
(وحيدى معنى * وعمل
أتبع بغير استثناء) أى
أتبع مطلقا نحو جاء زيد
وأتى عمر والعاقلان
وهذا زيد وذلك خالد
الكريمان ورأيت زيدا
وأبصرت عمر الظرفين
وخصص بعضهم جواز
الاتباع بكون المتبوعين
فاعلين أو خبري
مبتدئين فان اختلف
العاملان في المعنى
والعمل أو في أحدهما
وجب القطع بالرفع على
اضمار مبتدأ أو بالنصب
على اضممار فعل نحو
جاء زيد ورأيت عمرا
الفاضلان أو الفاضلين
ونحو جاء زيد وعمر بكر
الكريمان أو الكريمين
ونحو هذا مؤلم زيد

راكب فذهب ورجل راكب ثم ذهب قاله زكريا أى لان قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ (قوله
كريمين) أى بالاشتراك فلا يجوز كرمين بالانفصال بقى نعم يجوز مررت بأشخاصين صالح وصالحة اذ لم يتفقا الا
بالغلب فالنعت مختلف في الحقيقة فجاز تفر يقه نظر ذلك وجهه نظر الاتحاد في التغليب (قوله ويستثنى من
الاول) اعترض بانه لا استثناء لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذ اختلف (قوله فلا
يجوز تفر يق نعته) أى لوجوب مطابقتها لفظا قال الدماميني اختص نعت اسم الاشارة بما هو منها هادوا منها
وجوب كونه ذأل ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذين الفاضل وان جاز مررت بالرجل في
الدار الكريمة ومنها امتناع قطعها وأما كونه جنسا لاوصفا فاللازم (قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل
والقصير) أى على النعتية بقرينة ما ياتي (قوله قيل يندرج الخ) أى لان المراد بغير الواحد كما مر ماد على متعدد
وانظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثني والمجموع ونقط وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر
غير وارد (قوله والاختيار في مررت برجلين كرمين وتخييل القطع) قال شيخنا انظر مع ما سياتى من وجوب اتباع
النكرة بنعت اه ولا وجه للتوقف لان ما ياتي فيما اذا اتحد المنعوت وتعدد نعتيه (قوله عند الشمول) أى جمع
المنعوت في لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين ورجل وأمرأتين صالحين ورجل وأمرأتين سابقين ويجمع
صالحين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده
بالتفصيل التفر يق قال الدماميني تقول على التغليب مررت بعبيد وأمرأتين سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين
وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التغليب وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت بنعته
(قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء اتحد اللفظ أم لا فالاول نحو جاء زيد وعمر والعاقلان وكذا ياتي
أمثلة الشارح والثاني كبقية أمثاله فلم يأتى كلام البعض من المواخذة واشترط بعضهم نالها وهو اتفاق المنعوتين
تعريفا أو تسكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد والعاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة والعكس ورابعا
وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا والعاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته
فان آخر اسم الاشارة كجاء زيد وجاء هذا والعاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبي شرط خامسا وهو أن لا يكون
أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر في جملة انشائية فلا يجوز ونحو جاء زيد وعمر والعاقلان وفيه أن العاملين
في المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يعنى عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال وقول البعض الآن يقال
في المثال مانعان لا يهنض وجه الزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبي الاتباع في هذا المثال لوهم جواز القطع
بل وجوبه وفي الرضى منعه أيضا وعاله بانه لا يجوز ان تخلط من تعلمين لا تعلم فتحملها بمنزلة واحدة فالذى ينبغى
أن يمثل بنحو بعث زيد الجبقي بعثك الثوب الجديد من مقصودا باحدى الجملةين الاخبار وبالآخرى الانشاء ونحو
قام زيد وهما قام عمر والعاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعي فعلين أو خبري
مبتدئين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسبق لزيد الكاتبين وكثرت
يزيد وعمر والكاتبين قال في الهامع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيويه أنه لا يجوز الاتباع لما انفجر من
جهتين كالخرف والاضافة نحو مررت بزيدا وهذا غلام بكر الفاضلين والخرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت
بزيدا ودخلت الى عمر والقار يفين أو معنى فقط نحو مررت بزيدا واستعنت بعمر والفاضلين والاضافتين المختلفتين
معنى نحو هذه دار زيد وعمر والفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله
وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال تم فيه
نامل فانه يجوز افر ادكل بوصفه يجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حاله جمع النعتين
لامطلقا (قوله على اضممار فعل) أى كمدح وأذم وأغنى وأذكر قال الدماميني قال المصنف في شرح عمدته اذا
كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل اذكر اه وللبحث فيه مجال فتامل (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن

وموجب عمر الظرفين ولا يجوز الاتباع في ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبة له عاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل
(تنبيهات) الاول اذا كان عامل المعولين واحدا ففيه ثلاث صور * الاولى ان يتحد العمل

والنسبة نحو قام زيد وعمر والعاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أما كنه من غير اشكال * الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى العمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمر الكريمان ويجب في هذه القامع قطعاً (الثالثة) أن يختلف العمل وتحدد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمر الكريمان (٤٦) فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص

الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عمل لاختلاف المتحدن معنى وعمل فأنهما للاتحادهما يتزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد (قوله والنسبة) أي نسبة العامل اليهما بان تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلاً (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضاً لفراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمر والظريف كما قاله الرضي قال الاسقاطي وهل يجوز تغير بقى النعتين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتي عن الرضي في الصورة الثامنة الآتية في كلام الشارح الجواز الأنا يفرق بين هذه والصورة الثامنة بان في الصورة الثامنة ما يرد كل نعت الى منعوتها اذا أخر النعت فيها وافرقت وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لاضر رفيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله في أما كنه) أي القطع وهي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب في هذه القطع قطعاً) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والافيجوز لفراد كل بنعت كفي الرضي وفيه أيضاً أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمر الظريف والظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوتها وهو خير من فصلهما معاً كما سبق مثل ذلك في الحال اه ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذه التعليل الأولى بوجوب فان كان مراده الأولى فذلك والامتناع مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمر يض ان هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المحوز لا حظ في المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضاً عدم جواز ضرب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسألة وهي المصالحة والافعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والانتى أفعى والشجاع الحية وكذا الشجع وميم زائدة والشاهد في الافعوان فانه تابع للحيات لكن نصب نظر الى كونه مفعولاً معنى (قوله اسهل) أي اسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالت القدم الخ) أي فيكون الافعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسألة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله يوهوم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الابهام مع ذكر مسائل القطع فيما سبأني اه وفيه ان المصنف انما ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآتي غير مفر وض في التعدد فلا يندفع الابهام هنا بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثر) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين واطلاقه شامل للجمع لكن سبأني أن الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقر الذ كرهن) قال سم هل يشك ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده النعريف من أنه أبدأ منهم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه أبدأ لان ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتأمل اه ويظهر انه لا اشكال لان المراد باتمامه المنعوت ان شأنه والمقصود الاصل الى منه الاتمام فلا يضر عرض عدم ذلك فتأمل (قوله اتبعتهما) أي وجوباً وأورد عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلمة وهو جائز واجب قطعاً بعد الذي كره يفوت الغرض من ذكره فيبينها تنافى بخلاف الترتيب وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والترتيب يفهم ذلك فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع مشعراً بالاستغناء عن الحاجة اليه من التنافي اذا الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافاً للزجاج المشروط في جواز القطع تعدد النعت واعلم أن النعت اذا قطع خرج

عن الفراء أنه اذا أتبع غاب المرفوع فتقول خاصم زيد عمر الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لان كلا منهما مخصص ومخصص والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل أنه لا يجوز ضرب زيد هند العاقلة برفع العاقلة اعتل هند لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضرب زيد عمر ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو أتبع منصوبه ما جرفوع أو مرفوعه ما منصوب لجواز ومنه قول الرازي قد سالم الحيات منه القدم * الافعوان والشجاع والشجع ما نصب الافعوان وهو يدل من الحيات وهو مرفوع لفظالان كل شيتين تسالفاهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالت القدم الافعوان * الثاني قوله أتبع

توهوم وجوب الاتباع وليس كذلك لان القطع في ذلك منصوب على جوازه (وان نعوت كثر وقد تلت) أي تبعته منعوتاً عن (مفتقر الذ كرهن) بان كان لا يعرف الا بذكر جميعها (أتبع) كلها التزيب لها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد وذلك كقولك مررت بزيد التاجر فقيهه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشاكره في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيهه والاخر فقيهه كاتب (واقطع الجميع) (أو اتبع) الجميع

أو قطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا* بدونها) كلها كفي قول خرق لا يبعدن قومي الذين هم* سم العداوة أفة الجزر
النارون بكل معتبر* والطيبون معاقد الازر فيجوز رفع النارين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع بأضمارهم ونصبها بأضمار
أمدح أو أذ كرور رفع الاول ونصب الثاني على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيها (أو بعضها ٤٧) اقطع معلنا) أي اذا كان المنعوت مفتقرا

الى بعض النعوت دون
بعض وجب اتباع
المفتقر اليه وجاز فيما
سواء القطع والاتباع
هكذا في شرح الكافية
* (تنبيهات) * الاول
اذا قطع بعض النعوت
دون بعض قدم المنبوع
على القاطع ولا يعكس
وفيه خلاف قال ابن أبي
الربيع الصحيح المنع وقال
صاحب البسيط الصحيح
الجواز ولو فرقت بين
الحالة الثانية وهي
الاستغناء عن الجميع
فيجوز والحالة الثالثة
وهي الاقتدار الى البعض
دون البعض فلا يجوز
لكان مذهبنا* الثاني
اذا كان المنعوت نكرة
تعين في الاول من نعوته
الاتباع وجاز في الباقي
القطع كقوله
وياوي الى نسوة عطل
وشعثا مريض مثل
السعالى * الثالث
يستثنى من اطلاقه النعت
المؤكده نحو الهين اثنين
والمترنم نحو الشعري
العبور والجارى على
مشاربه نحو هذا العالم
فلا يجوز القطع في هذه
(وارفع أو انصب ان
قطعت) النعت عن

عن كون نعنا كذا ذكره ابن هشام (قوله أو قطع البعض وأتبع البعض) قد يشتملها كلام المصنف بان يراد
واقطع الجميع أو البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومها
خرج شخر النهى ويعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يملك والعداء بضم العين جمع عاد والازر بضمين
جمع ازار ومعاقدها مواضع عقدها وكفى بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع
النارين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الوصول لخطاه اعراه فيتبع ان أتبع الجميع وكذلك ان أتبع
البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من ان القاطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المنبوع
كما سيذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع لرفع الاول ونصب الثاني أي على
الاتباع أو القطع بأضمارهم في الرفع وعلى القاطع بأضمار أمدح أو أذ كر في النصب (قوله على القطع فيها)
أي في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقة لان ما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا
بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر
عطف على الضمير في لذكرون أو في بدوهم بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة
الخفض أو على دونه أو مفعول اقطع محذوف أي وان يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها أو معينا بدون بعضها أو
معينا بعضها فانقطع ما سواه على الاول والاخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني وعلى هذا يكون المتن مشتملا على
مسئلتين مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسألة استغنائه عن بعضها وان تقاربه الى بعضها الاخر
وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدمالا نطع على أن تقدرب البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع
جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدون او على هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها في
النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المنبوع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه (قوله وفيه) أي في العكس المستفاد
من يعكس (قوله ولو فرقت الخ) وجهه انه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الاقتدار
(قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجري هذا في المعروف بالجنسية نظر الى انه في المعنى نكرة فيه نظر سم
(قوله تعين في الاول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو جاء رجل كريم لم يجز قطعه الا في الشعر كفي الهمس
ورأيت بخطا بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيويه يجوز (قوله وجاز في الباقي القطع) أي
وان لم يتعين مسمى النكرة الا بالجميع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتعبية الاول (قوله وياوي)
الضمير لاصاندي يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوأ حال وعطل بضم العين وتشديد
الطاء جمع عاطلة (٢) وهي المرأة التي خلجيدها من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص
أي وأخص شعثا للبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الاول الذي هو العطل وهو جمع شعثاء
وهي الغبرة الرأس أي التي لم تسرح شعرا أو لم تدهنه ولم تغسله والمراضيع جمع مرضع والياء للاشباع أو جمع
مرضاع فالياء قياسية والسعالى جمع سعاله بكسر السين كفي القاموس وهي أخصب الغيلان (قوله والمترنم)
أي الذي التزمت العرب النعت به نحو الشعري العبور والمراد أنه اذا وقع بعده اوصف كان نعنا لأنه يلزم
بعدها نعت فلا بد قوله تعالى وأنه هو رب الشعري نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض
وسميت العبور وتعبورها الحجر (قوله ان يظهرها) ألفه لاثنية كما عليه حل الشارح لان أوتنو بعبية وهي كالأو
كما مر غير مرة فعلم ماني كلام البعض وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه المترنم أمارة على قصد انشاء المدح
أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامرأة الخ) كان عليه أن يزيد ونحو اللهم العف بعبك المسكين بالرفع والنصب
لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أي الجمالة (قوله أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أي أو للتعميم أو للابهام أو

التعبية (مضمر* مبتدأ أو انصبان يظهرها) أي لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الجيد بالرفع
بأضماره ونحو وامرأة حماله الخطب بالنصب بأضمار أذم أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص (٢) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل
بلقاء كفي الصحاح والقاموس اه

فانه يجوز اظهارهما فتقول مررت بزيد (٤٨) التاجر بالوجه الثلاثة ولك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر (وما من المنعوت والنعوت

عقل) أي علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك في المنعوت (وفي النعت يقل) فالاول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان عمل سابعات أي دروعا سابعات أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بن أدري كقولهم مناظعن ومنا أقام أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام وكقوله لوقلت ماني قومها لم تيمم * يفضاها في حسب وميسم أصله لوقلت ماني قومها أحد يفضاها لم تائم حذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تائم وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب لوقلتا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بن أدري امتنع ذلك أي إقامة الجلة وشبهها مقامه الأني الضرورة كقوله لكم قبصة من بين أدري واقتري وقوله ترمي بكفي كان من أرى البشر وقوله كأنك من جمال بني أقيش * يقع بين رجله بشن * والثاني كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا أي كل سفينة صالحة وقوله فلم أعط شيئا ولم أمنع * أي شيئا نال وقوله

التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وان كان غير ذلك أي غير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي العامل (قوله) فانه يجوز اظهارهما أي لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله) فتقول مررت بزيد التاجر (مثال للنعوت الموضح) (قوله) وأعني التاجر قال البعض أي ان كان المنعوت غير متعين والافتراء ذكر اه ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعيين المنعوت مع ان محمل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت وبمن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أما كنهه فقد بر (قوله) وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما مع انحوا ليجوز فيها ولا يحجب أي حياة نافعة إذ لا راسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله) علم) فسلم يعلم منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الإبهام على السامع نحو رأيت طويلا أي شيئا طويلا نقله شيخنا عن الدماميني (قوله) صالحا لمباشرة العامل) أي بان يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا ووجه مشبهة على الرباط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت بضرب زيد بالياء التخيبة أي أنت رجل بضرب زيد (قوله) أي دروعا) بدليل وأناله الحديد (قوله) ظعن) أي سافر (قوله) لوقلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تنبؤ محذوف أي في مقابلة الخ والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آباءه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها في كسرة كميزان (قوله) وكسرحف المضارعة) أي على غير لغة الجاز بين تصريح (قوله) والمبتدا المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخر الان النكرة الخبر عنها نظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أخرج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفي يكفي مستورا للابتداء بالنكرة (قوله) الأني الضرورة) أي والأني قليل من النثر كما في قوله تعالى ولقد جاءك من نبي المرسلين أي بناء على أن من لا تزداني الايجاب ولا دخلة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذا لم يقم شيء مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله) لكم قبصة الخ) الخطاب لبني أمية يمدحهم والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أدري أي من أدري أي كثر ماله واقتري أي اقتري حذف النكرة الموصوفة واقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله) ترمي) بالياء الفوقية لوجوع ضميرها الى مؤنث وهي الكبداء في قوله قبل

مالك عندى غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر والسكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهمله القوم الواسعة المتقبض قاله الدماميني والشمني وغيرهما وقوله بكفي كان أي بكفي رجل كان (قوله) كأنك من جمال الخ) أي كأنك رجل من جمال واقيش يضم الهمزة وفتح القاف وسكون التخيبة آخره شين مججمة ويقعق بالبناء للمفعول أي بصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير في رجليه وهو المخوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المججمة وتشديد النون القرية اليابسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لقائمة الجلة واقامة شبهها (قوله) والثاني) أي حذف النعت (قوله) أي كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعيينها لا يخرجه عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه معنى (قوله) فلم أعط شيئا ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وصدوره * وقد كنت في الحرب ذات ذرا * بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أي عزة وقوة قال العيني والشاهد في شيئا إذا أصله شيئا طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المعنى وناقشه الدماميني بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لخرى الصدق قال الشمني وقد يقال هو وان لم ينافضه عقلا ينافضه عرفا والاطهر في تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى وما نرهبهم من آية الا هي أكبر من أختها أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما نرهبهم من آية الا هي أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون

وردب أسيلة الخدين بكر * مهفهفة لها فرع وجيد أي فرع فاحم وجيد طويل (تنبيهان) * الأول قد يلي النعت لا وأما فيجب تكررهما
مقرونين بالواو نحو مرت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو اتنى برجل اما كريم واما شجاع (٤٩) * الثاني يجوز عطف بعض النعوت

المختلفة المعاني على بعض نحو مرت برجل العالم والشجاع والكريم * الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الجيد الله * الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجمله قدم المفرد واخرت الجملة غالباً نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أتولناه مبارك فسوف يأتي الله بقوم الاية اه * (خاتمة) * من الاسماء ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مرت برجل زيد هذا وجه العالم ونعته مصحوب آل خاصة فان كان جامداً محضاً نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقاً نحو لا كسائي في نعت ذي الغيبة تسكيباً مع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعالم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأي نحو مرت بفارس أي فارس ولا يقال جاءني أي فارس والله أعلم * (التوكيد) *

كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله أي فرع فاحم) أي أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبيتين (قوله مقرونين بالواو) أي في المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أي بجميع حروف العطف الأم وحتى كما صرح به الموضح في الحواشي والاحسن في الجمل العطف وفي المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعاني) أمه تفقها ذلالاً لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه وقال في الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعاني نحو هو الأول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أي ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالاً نحو لمية موحشاً طلال اه وأنت خير بان هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعروفة في اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلاً أو عطف بيان نحو مرت برجل وقصدت بلدك كريم رجل ثم رأيت في المنام نبي ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالاً غالب لا واجب على الاصح وأن محل نصبه حالاً اذا قبل الحالية للخروج النعت في نحو جاءني رجل أحمرو ونحوه من الصفات الثابتة واذالم يمنع مانع من نصبه حالاً للخروج الوصف في نحو المثالين المتقدمين (قوله أتولناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبراً نانياً (قوله مصحوب آل خاصة) شامل للموصول ذي آل كالذي والتي وان كانت آل فيه زائدة وانما خصوصاً نعته بمصحوب آل لانه مبهم واهم ما لا يرفع بمثله لانه أيضاً مبهم ولا يضاف الى معرفة لان تعريفه مكنتسب من المضاف اليه فهو كالعاريه كذا علواً واريد عليه الموصول غير ذي آل كمن وما فلما ذالم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أماله لانه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة اليها الى التوضيح وحل عليه ضمير الغائب وحل على الوصف الموضح الوصف السادح أو الذاًم أو غيرهما طرد الباب أو رد عليه السنو اني أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح وأجيب بانه نعت نظر الاصله وهو الاله الذي هو اسم جنس أو الحاقاله بالاعم الغالب اذا وصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلانه ليس في الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الاعلى الذات الاعلى قيام معنى بها كذا قالوا ورد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالته حيث تدل على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير بكر جمعه دلالة اللهم الآن يقال طرد والباب فتأمل قال في الهمع والضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاسم ففهام وكم الخبرية وما التجبية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلاً) أي بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجود (قوله كالعالم) انما نعت لانه الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤرل بوصف وينعت به * (فائدة) * يجوز نعت النعت عند سبويه ومنه يازيد العاويل ذوالجهم ومنعه جماعة منهم ابن جنى قاله في الارتشاف * (فائدة ثانية) * النعت بعد المركب الاضافي للمضاف لانه المقصود بالحكم وانما يحىء بالمضاف اليه اغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل مالم يكن المضاف لفظاً كل فالنعت للمضاف اليه لانه لان المضاف انما يحىء به لانه قصد التعميم ولذلك اضعف قوله

وكل أخ مفارقة أخوه * لعمر أيبك الا الفرقدان

أفاده في المعنى

* (التوكيد)

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل أن يقول ثم سمي به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهي الاصل والهمزة بدل (قوله الرفع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابعاد واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يعيد اعادة الحجاز ولا رفعها بالسكينة لان رفعها بالسكينة ينافي الاتيان بالانطاط متعددة ولو صار بالاول نصاله يؤكدها نانياً وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو

هو في الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال أكد تاكيدا (٧ - (صبان) - ثالث) وكد توكيدا وهو بالواو أكثر وهو على نوعين لفظي وسبائي ومعنوي وهو التابع الرفع احتمال غير الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله

(بالنفس أو بالهين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا) أي في الافراد والتذكير وفرد وعه ما فنقول جاء زيد بنفسه أو عينه أو نفسه عينه
فتجمع بينهما والمراد حقيقة وتقول جاءت هند نفسها أو عينها هكذا ويجوز جرحها بابعازة فقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (واجعها)
أي النفس والعين (بأنفلان تبعها ما ليس (٥٠) واحدا تسكن متبعا) فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون

والغاط انما يكون بالتأ كيد اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرفع الخ ما عدا التوكيد حتى
البدل فانه وان رفع الاحتمال في نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا أن ذلك عارض نشأ
من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أي بهاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره
وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس أو العين يبقيان على افرادهما وان أكد بهما مثنى
أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجعها الخ فاندفع ما أطال به البعض عن الهوتى واعلم أن في
البيت اجسالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أي في الافراد والتذكير وفرد وعه ما أن
يحمل الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان زعمه البعض لان المراد
بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأوفى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أي بلا
عطف كما سيأتي والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقبل حسن كذا في المرادى (قوله بابعازة) ومحل
المجرو راعراب المتبوع (قوله واجعها) الامر مستعمل في الوجوب بالنسبة الى الجمع وفي الاولوية بالنسبة
للمثنى (قوله بأفعل) أي جمعها بلا بسلا فاعل أو على أفعل (قوله ولا على أعينان) لوقال ولا بالعين مجموعا على
أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكده) أي على المختار والافني الدما مثنى عن شرح العمدة للمصنف
والمفصل للزخشرى والسكافية لابن الجبار جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لمالم يكن كلام
ابن اياز رادا على أبي حيان بالنظر الى الافراد أي بهذا الرد الثاني لانه برده عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولا يبي
حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرده لان النفس والعين لم تضاف الى المتضمن بل الى ما هو بمعناها الان
المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أي ما شتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على
التثنية فلان المتضامين كالشيء الواحد فسر هو الجمع بين تثنيتهما وأما على الافراد فلان الاثنيتين جمع في المعنى
(قوله جمامة الخ) تمامه * مقال من الغر الغواذي مطيرها * والغر جمع غراء وهي البيضاء وهو صفة لمخدوف
أي من السحب الغرائخ والغواذي جمع غادية وهي السحابة المعطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله
ومهمين الخ) المهمه المسكان القفر والتقف بفتح القاف والذال المهمه آخره فاء البعير والمرتب بفتح الميم
وسكون الراء آخره فوقية المسكان الذي لانبات فيه وظهرها ممتدا ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العيني والمراد
بظهور مهمما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أي في الصلابه (قوله وكلاذ كرا الخ) اعلم أن كلا وشبهها في
افادة شمول كل فردان كانت داخله في حيز النبي بان آخرت عن أدانه لفظا نحو ما كل ما يتعنى المرء يدركه * وما
جاء كل القوم وما جاء القوم كاهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم
آخذ الدراهم كاهم لم آخذ توجه النبي الى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والابان قدمت على أدانه لفظا
ورتبة توجه النبي الى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكان النبي
النهي قال التفتازاني والحق أن الشق الاول أكثرى لا كلى بدليل والله لا يجب كل من خال غفور والله لا يجب
كل كفار أئيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أي في نسبة الحكم اليه سواء
كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلأ أو اسنادا مالا بعض الى الكل مجازا عقليا أو تقديرا
المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه تصور راعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة
فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل في قول الشارح الاماله أجزاء الخ نحو زيد كنه حسن وعين البقرة
الوحشية كاهما سودلان المؤكدا وان كان غير متعدله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض)

أنفسهم أو أعينهم
والهندات أنفسهن أو
أعينهن ولا يجوز أن
يؤكد بهما مجموعين
على نفوس وعيون ولا
على أعيان فعبارة هنا
أحسن من قوله في
التسهيل جمع قوله فان
عينا نجح جمع جمع قوله
على أعيان ولا يؤكده
* (تثنيه) * ما أفهمه
كلامه من منع مجيء
النفس والعين وكذا
بهما غير الواحد وهو
المثنى والمجموع غير
مجموعين على أفعل هو
كذلك في المجموع وأما
المثنى فقال الشارح بعد
ذكرة أن الجمع فيهم هو
المختار ويجوز فيه أيضا
الافراد والتثنية قال أبو
حيان وروهم في ذلك اذ لم
يقبل أحد من النحويين
به وفيما قاله أبو حيان
نظر فقد قال ابن اياز في
شرح الفصول ولوقلت
نفساهما لجاز فصرح
يجوز التثنية وقد صرح
النحاة بان كل مثنى في
المعنى مضاف الى متضمنه
يجوز فيه الجمع والافراد
والتثنية والمختار الجمع
نحو فقد صغت فلوكبا

ويرجع الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مجموع كقوله * جمامة بطن الواديين ترعى * وكقوله اي
* ومهمين فذنين مرتين * ظهرها ممتدا مثل ظهور الترسين اه (وكلاذ كرا في) التوكيد للمسوق لقصد (الشمول) والاحاطة بابعاض المتبوع
(وكلاذ) و (كلتا) و (جميعا) فلا يؤكدهن كدبهن الاماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن نحو جاء
الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كاهم أو جميعهم والهندات كاهن أو جميعهن

والزيدان كلاهما والهندان كلاًهما الجواز أن يكون الاصل جاء بعض الجيوش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدان أو إحدى الهندين ولا يجوز جاء في زيدك ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصاص الزيدان كلاهما ولا الهندان كلاًهما الامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلاً) الى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كإيات ولا يجوز حذف الضمير استغناءً بنية الاضافة خلافاً للفراء والزمخشري ولا حجة في خلق اسم ماني الارض جميعاً ولا قراءة بعضهم انما كلاهما على ان المعنى جميعه وكنا بل جميعاً حال وكلا بدل من اسم ان أحوال من الضمير المرفوع في فيها ذكر في التسهيل انه (٥١) قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير

بالاضافة الى مثل الظاهر
المؤكّد بكل وجعل منه
قول كثير * بأشبه الناس
كل الناس بالقمر *
(واستعملوا أيضاً كسكل)
في الدلالة على الشمول
اسمهاوزنا (فاعله * من
عم في التوكيد) فقالوا
جاء الجيش عامته والقبيلة
عامتها الزيدون عامتهم
والهندات عامتهن وعبد
هذا اللفظ (مثل النافله)
أي الزائد على ما ذكره
الخوارج في هذا الباب
فان أكثرهم أغفله
لكن ذكره سيويه
وهو من أجهلهم فلا يكون
حينئذ نافله على ما ذكره
فعله انما أراد ان التاء
فيه مثلها في النافله أي
تصلح مع المؤنث والمذكر
فتقول اشترت العبد
عامته كما قال تعالى ويعقوب
نافله * (تنبيه) * خالف
في عامة المبرد وقال انما
هي بمعنى أكثرهم
(و بعد كل أكدوا باجتماع
* جمعاً أجمعين ثم جمعاً)
فقالوا جاء الجيش كله
أجمع والقبيلة كلها

أي أو ماني معناه كاحد واحد بدل قوله بعد أو أحد الزيدان الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة
لا يتحدو كيد متعاطفين مالم يتحد عامهما معني فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما فان اتحد معنى جاز وان
اختلف اللفظ اخرج به الناطم تبعاً للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمر وكلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى
سماع - يوطى سم (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه ماني التعليل الاول ولو قال لجواز أن يكون المعنى
الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصاص الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش
والفراء وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الهمامي ووافق الناطم في تسهيله الجمهور (قوله
لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التناكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلاً) حال من الالفاظ المتقدمة
بتأويلها بالمدكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا حزن على
المؤكّد فلا يرد نحو كل في ذلك يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمعنى بالميم (قوله بل جميعاً حال) بمعنى
مجتمعاً ان قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ماني الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أوجب بان خلق بمعنى
قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جازاً اذا فاد الا حاطة
نحو قتم ثلاثكم وبدل السكك لاحتياج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المعنى فيه ضعفان تقدمه
على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظاً ومعنى لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل
الظاهر) أي حصول الربط به كإتة - دم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتاً أي
الكاملين في الحسن والفضل همع (قوله واستعملوا أيضاً) أي كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أي مشتقاً من
مصدره وقوله في التوكيد متعلق باستعماله أو يغني عنه قوله كسكل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر
لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول الشارح وعده هذا اللفظ
مثل النافله حل معني ولم يجعله زائداً بل مثل الزائد نظر السكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي
ذكره الشارح لانه لم يجعله نافله بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافله) حال من يعقوب أي حاله كونه
نافله على ما طلبه ابراه - سم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لي من الصالحين فوهب له اسحق وولده
لا اسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه
تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في
البيت الاول (قوله بالنسبة لسابق) أي من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا
يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أي بتقديم وتأخره ويرى ويحذف بعض ماني الاثناء قال الفارسي قدمت كل على
الجمع لعراقتها وكونها أنص في الاحاطة ووليها أجمع لانه صريح في الجمعية لا شقاق من الجمع ووليها أجمع
لا تحاطه عنه في الدلالة على الجمع لانه من تكتمع الجلد اذا انقبض ففيمعني الجمع ووليها أجمع من تمصع
العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجمع وأخر أجمع لانه أبعدهم أبعص لانه طويل العنق أو شديد الفاصل لكن
لا يخول من دلالة على اجتماع اه ببعض تخييص واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعوضوا
ما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشد منه الخ) أي لان في الاول حذف واسطة واحدة

جمعاً والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قديحي أجمع * جمعاً أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لاغوينهم
أجمعين لوعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لسابق وقد يتبع أجمع واخوانه با كنع وكنعاء وكنعين وكنع وقد يتبع أكنع واخوانه با بضع
وبصعاء وأبصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله أجمع أكنع ابصع والقبيلة كلها اجمعاء كنعاء بصعاء والقوم كلهم أجمعون أكنعون أبصعون
والهندات كلهن جمع كنع بضع وزاد السكوفيون بعد أبصع واخوانه أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا
الترتيب وشذوذ قول بعضهم اجمع ابصع وأشد منه قول الآخر جمع بتع وريماً أكد

فأكتع واكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ومنه قول الرازي * بالثني كنت صبيها مرصعا * تحملني الذلفاء حولاً * أكتعا * إذا بكيت ثعلبتي
 أربعاً * إذا ظلت الدهر أبى أجمعاً * وفي هذا الرجز أمور أفراداً كتع عن أجمع وتوكيد الفكرة المحدودة والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل
 والفصل بين الماؤ كدو الماؤ كدومثله في التنزيل (٥٢) ولا يحزن ويرضين بما أتيتن كهن * (تنبيهات) * الأول زعم الفراء أن أجمعين

يفيد اتحاد الوقت والصحيح
 أنها ككل في افادة
 العموم مطلقاً بدليل
 قوله تعالى لاغوينهم
 أجمعين * الثاني إذا
 تكررت ألفاظ التوكيد
 فهي للمتبوع وليس
 الثاني تأكيداً للتأكيد
 * الثالث لا يجوز في
 ألفاظ التوكيد القطع
 الى الرفع ولا الى النصب
 * الرابع لا يجوز زطف
 بعضها على بعض فلا
 يقال قام زيد نفسه
 وعينه ولا جاء القوم كلهم
 وأجمعون وأجاز بعضهم
 وهو قول ابن الطراوة
 * الخامس قال في التسهيل
 وأجرى في التوكيد
 مجرى كل ما أفاد معناه
 من الضرع والزرع
 والسهل والجبل واليد
 والرجل والبطن والظاهر
 يشير الى قولهم مطرنا
 الضرع والزرع ومطرنا
 السهل والجبل وضربت
 زيداً اليد والرجل
 وضربت البطن والظاهر
 * السادس ألفاظ التوكيد
 معارف أما ما أضيف الى
 الضمير فظاهر وأما
 أجمع وتوابعه ففي
 تعريفه قولان أحدهما
 أنه بنية الاضافة ونسب

وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله باكتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد
 له في الهمع (قوله افراداً أكتع عن أجمع) أي وهو قليل (قوله وتوكيد الفكرة المحدودة) أي الموضوعه لمدة
 لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي (قوله والتوكيد بأجمع الخ) أي وهو قليل بالنسبة
 للثاني كيدهما مسبوقه بكل (قوله والفصل الخ) أي وهو خلاف الاصل (قوله افادة العموم مطلقاً) أي لا يقيد
 اتحاد الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لما فاء القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علوه
 باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم
 الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم بخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أي جمعاً وكذا
 يقال فيما بعده (قوله وضربت زيد الخ) أي إذا أر يد باليد والرجل وبالبطن والظاهر الجملة أما إذا أر يد العضوان
 فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالاً على الاصح كما في السبوطي أي مع اضافتها فلا
 ينافي ما قدمه السارح في خلق لكم في الارض جميعاً ما نالا فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافي ما قدمه
 من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق أنه لا مانع لان ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم
 قال في المعنى يجب تجر يد نحو أجمع الماؤ كدبه من ضمير الماؤ كد وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها
 فهو جمع لجمع كافلس وفسل أي بجماعاتهم اه لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفية الاصول فتح
 الميم أيضا (قوله بالعلمية) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه
 فلعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعهما من الصرف لا لوصفية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فلا لوصفية
 والعدل كآخر كذا قال البعض وظاهره أن جمعاً وتوابعه كاجمع وتوابعه يبطله أنها ليست بوزن الفعل ولو
 جعل مانع صرفها أنف التنايت المحدودة لم يعدل يتعين ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف على الاول اشبه
 العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي (قوله علق على
 معنى الاحاطة) أي وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون
 حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فلعل في العبارة حذف مضاف أي ذى الاحاطة على أن الاحاطة
 مصدر المبني للمفعول فانهم (قوله وفافاللكوفيين والاحفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد
 والماؤ كد تعريفاً وتوكيداً (قوله رجب) هو كصفران أر يديه معين بغير منصرف للعلمية والعدل عن المحل بال
 والاحفش نقله الدوثوري عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقاني أن رجب من أسماء
 الشهور مصروف وان أر يديه معين كما في المصباح (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قد صرت)
 بنشيد الراي أي صوت البكرة أي بكرة البئر كما في العيني وشيخ الاسلام ذكر يافتفسير البعض لها بالناقفة فيه نظر
 وهي بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز صمت زمن الخ) أي بأجمع الفريدين لان النسكرة
 في الاول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس من ألفاظ الاحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالقاعوهي أولى (قوله واغن
 بكتنا الخ) قال في النكت ظاهره أن ما عد ذلك من كل وعامة وتجميع يستعمل في المثني والمجموع لان كلامه
 فيما تقدم عام خصوصاً أنه ذكر في التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكنا رده أو حبان وقال انه يحتاج
 الى نقل وسماع من العرب (قوله في مثني) أي فيما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثني ليدخل نحو جاء
 زيد وعمر وكلاهما وهند ودعد ككتاهما (قوله عن تشبيه وزن الخ) قدر تشبيه لان نفس وزن فعلا لا يصلح للمثني
 حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاً وان) لو قال فلا يجوز جاء الجيوشان

لسبويه والاسخ بالعلمية علق على معنى الاحاطة (وان يفد توكيد منكور) بواسطة كونه محدوداً وكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة اجمعان
 (قبل) وفافاللكوفيين والاحفش تقول اعسكفت شهراً كاه ومنه قوله * يا ليت عدة حول كاه رجب * وقوله * تحملني الذلفاء حولاً * كتعا *
 وقوله * قد صرت البكرة يوماً أجمعاً * (وعن نخاعة البصرة المنع مثل) أي عم المفيد وغير المفيد ولا يجوز صمت زمناً كاه ولا شهراً لنفسه (واغن بكتنا
 في مثني وكلا * عن) تشبيه (وزن فعلا ووزن أفعلا) كما صنعني بشئتي مني عن تشبيهه سواء فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاً وان

وأجاز ذلك الكوفيون والاحفش قياساً على غيرهم بعدم السماع * (تبيين) * الأول المشهور أن كل المدكر وكلما المؤنث قال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كليهما أشار بذلك إلى قوله * تحت بقري الزينين كليهما وقال ابن عصفور وهو من تذكير المؤنث جملاً على المعنى للضرورة كأنه قال بقري الشخصين * الثاني ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يستغنى عن كليهما (٥٣) وكليهما بكليهما فيقال على هذا جاء

الزيدان كليهما والهدنان كليهما (وان تؤكد الضمير المتصل) مستترا كان أو بارزاً (بالنفس والعين فبعد الضمير) (المفصل) (حتماً) (عنيت) المتصل (ذا الرفع) نحو قوم أنت نفسك أو عينك وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم فلا يجوز ضم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم أنفسهم وممرت بهم أعينهم فالضمير جازلاً واجب * (تنبيه) * ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب اه (وأكدوا بما سواهما) أي بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن يلتزما) فقالوا قوموا كماكم وجاهزا كليهما من غير فصل بالضمير المنفصل ولو قلت قوموا أنتم كماكم وجاهزا هم كليهما كان حسناً (ومامن التوكيد لفظي يجي * مكرراً) ما

اجتماع ولا القيلتان جمعاً وان كان أولى لان ما مثل به لا يجوز وان قلنا يجوز تنبيهة أجمع وجمعاً لانه لا يؤكدهما بجمع وجمعاً الامفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض بفرض جواز تنبيهها التمايز كدهم مامثني واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض الآن يدعي الفرق بين حالتى التنبيه والجمع وفيه ما فيه (قوله) وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجزى خلافهم في توابع أجمع وجمعاً وهو أكنع وكنع الخ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله) تحت بفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تجر يدعى عن كونه بالقرابة لا لا يتسكرو قوله بقري (قوله) وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينين بالشخصين فارتكبه فكان آتيانه بكليهما في محله فليس المحل حينئذ لكليهما - ما فقط حتى يكون الاتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما - ما عن كليهما ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما قاله في التسهيل بين به وجه الاستغناء (قوله) وان تؤكدهما الضمير المتصل الخ) قال الفارسي وانما يجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كما قلت هنـهـذه ذهبت نفسها وسدى خرجت عنها الذي يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فاذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن ليس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طرداً للباب اه وأيضاً لما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة الجزء ففكره هو أن يؤكده أو لا يستقل من غير جنسه فأكده أو لا يستقل من جنسه ومعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تهيداً لكيد بالمتصل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكداً مظهراً أو ضميراً رفع منفصلاً أو ضميراً نصب مطلقاً لا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له اذا الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله) بالنفس والعين) انما اخص هذا الحكم به - ما القوة استقلالهما فانما يستعملان في غير التوكيد كثير نحو علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله) نحو قوم أنت نفسك الخ) ونحو قمتانحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله) فيمتنع الضمير) لان الظاهر لا يؤكده بالضمير لكونه دون المضمير تعريفاً فلا يكون تكمله له (قوله) ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير توكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبراً بمعنى الامر فكانه قال فاكده بعد المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كما كودى فتوكيده لا فاكده كما فعل الشاطبي لان حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو وان مسه الشرف يوم قنوط (قوله) تقتضى عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميراً اه بل في الفارسي ما نصه يجوز على ضمير جازاً أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم اه (قوله) يجي) حذف لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي (قوله) مكرراً) أى إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الابداء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام قال وأما تكرر ويول يومئذ للمكذبين في سورة والمرسلات فليس بتأكيده بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قيل هذا القول في متعدد على معنى واحد وكذا فى أى آية يكذبان في سورة الرحمن اه (قوله) وهو) أى الجار والمجرور متعلق الخ (قوله) اذ هو) أى الخبر وهو لفظي وهذا تعريب لا يستتار الضمير فيه (قوله) هو إعادة اللفظ) قال السيوطى ولا يضر نوع اختلاف نحو قول الكافرين

مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد والمبتدأ مع خبره صلة وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر اذ هو في تأويل المشتق ومكرراً حال من فاعل يجي المستتر وجملة يجي خبر الموصول أى النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ

أوتقويته بموافقته معنى كذا عرف في (٥٤) التسهيل فالاول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد

ونكاحها باطل باطل
بأول روقله
فياك اياك المرء فانه *
الى الشردعاء وللشرحاب
ونحو وقام قام زيد ونحو نعم
نعم وكقوله * فقام حنام
العناء المطول * والجملة
(كقوله) ولك ادرجي
ادرجي * وقوله * لك
الله لك الله * والثاني
كقوله * أنت بالخير
حقيق فمن * وقوله
وقلن على الفردوس أول
مشرب * أجل جيران
كانت ابحت دعائه
وقوله صهي لما فعلت
بهم وصمام * ومنه توكيد
الضمير المنصل بالمنفصل
* (تنبيه) * الا كتر في
التوكيد اللفظي أن
يكون في الجمل وكثيرا ما
يقترن بعاطف نحو كلا
سيعلمون الآية ونحو أول
لك فاولى ونحو ما أدراك
ما يوم الذين الآية وبإي
بدونه نحو قوله عليه
الصلاة والسلام والله
لا غزون قريش ثلاث
مرات ويجب الترتيب عند
إيها التعداد نحو ضربت
زيدا ضربت زيدا ولو قيل
ثم ضربت زيدا التوهم
ان الضرب تكرر منك
مرتين تراخت احداها
عن الاخرى والغرض
انه لم يقع منك الامرة
واحدة اه (ولا تعد

أمهاتهم (قوله) أوتقويته بموافقته) يوم أن إعادة لفظه لا تقوية فيه اذ ليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد
فلان كرفي - ده الآن يقال هو رسم ولو قال أودكره وانفقه - عني - لكان أولى واء - لم أن كلام المتن صادق
بالصورتين لان قوله مكرر أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بموافقته) ظاهر في ارادة المرادف وبرد عليه نحو
عطشان عطشان فانه توكيد لفظي مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرق والمرادف يفرق قاله الدماميني ولك أن تقول
أن نحو عطشان مرادف وعدم افراده عارض في الاسم - تعمه - فلان مع المرادف فاعرفه (قوله يكون في الاسم)
استثنى من ذلك الاسم المحذو اذا ذكر العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيد التلا بجمع العوض والمعوض منه لما
سيأتي من أنهم جعلوا التكرار نائبعا عن الفعل وعنه - دي - أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور
لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لاحالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونكاحها باطل
باطل باطل) أى من قوله صلى الله عليه وسلم - أما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها الخ (قوله المرء)
هو الخدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء)
بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) - شطربيت من الهزج (قوله والثاني) أى تقوية
اللفظ بموافقته معنى ويكون أيضا في الاسم والذعر وال الحرف والجملة كافي التصريح وان أوهم صنيع الشارح
خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للسورة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب
مبتدأ خبره محذوف أى لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدر به بنقدير لام التعجيل أى
لان كانت الخ والدعائر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعشور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا
قال العيني وقضية قول الشمني المعنى أول مشرب نشر به يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول
مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صهي) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صهم من باب علم أصله اصمى بوزن
اعلمى نقلت فتحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم والخطاب للاذن
وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر
العيني القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نعه وصهي صمام
أى زبدي ياداهية وصمام صمام تصامو في السكون اه لكن الاستشهاد بابيت مبنى على القول الاول كما
لا يخفى وبما قرناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كافي التصريح
وجعل الرضى الفاء كتم و يؤيد اوله لك فاولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف
الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله
باعتطف لا التأكيد (قوله ونحو اوله لك فاولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح أى ثم اوله لك فاولى
فارشد بقوله الآية الى أن المؤكد ما بعده ثم والشارح مثل باولى لك فاولى ولم زد فعل المؤكد الجملة المقرنة بقا الفاء
على ما قاله الرضى من أن الفاء كتم وكل صحيح خلافه ان اعترض على الشارح لان اوله الثانية مبتدأ حذف خبره
أى لك أو اوله فعل فيه ضمير مستتر على ما بينا وعلى كل في ذلك تاكيد جملة بجملة وقوله ثم اوله لك فاولى تاكيد
للجملتين قال الشارح على التوضيح ومعنى اوله لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله
ما يكرهه واللام مزيدة كفي ردف - كم أو اوله الهلاك وقيل أن فعل من الولي بعد القلب وقيل أن فعل من آل
يؤل بمعنى عقباه النار اه (قوله الامع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك
منك) وزيد مرت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق
للحجج برواء الامع للمستخبر وعود للطالب ومعنى نعم جبر وأجل واى كفى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد الا بعد
النفي مجرد نحو زعم الذين كفر وان لن يبعثوا قلوبى أو مقر ونا بااستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد
بقائم فنقول بلى أو تو بئى نحو أم يحسبون أنا لانسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقر برى نحو ألسنت برىكم فالواو بلى
أجر والنفي مع التقرير بجزى النفي مجرد في رده بلى رعبا للفظه وحده هذا هو الاكثر ويجوز عند أمن اللبس

لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذي به وصل) فتقول قتقت وعجبت منك منك لان اعادته مجردا تخرج عن الاتصال ان
كذا الحروف غير ما يتصل * به جواب كنعم وكبلى) وأجل وجبر واى

ولالكونها كالجزء من معصومها فيعاد مع المؤكدا اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو اعدكم اذا متم وكنتم توابا وعظما انكم مخرجون
ويعاد هو اوضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيد افاضل او ان زيد افاضل وهو الاولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت وشذ
اتصالهما كقوله ان ان الكريم يحلم مالم * برين من اجاره قد ضميا واسهل منه قوله (oo) حتى تراها وكائن وكان * اعناقها

مشددات بقرن وقوله
ليت شعري هل ثم هل
آتينهم * وقوله لا ينسك
الاسى تاسيا فاسا * ما
من حمام أحد معصما
للفصل في الاولين
بالعاطف وفي الثالث
بالوقف واشذ منه قوله
فلا والله لا يلقى للماني *
وللا ما هم ابدادوا
لكون الحرف المؤكد
وهو اللام موضوعا على
حرف واحد واسهل
من هذا قوله * فاصبح
لايسالنه عن مجابه *
لان المؤكد على حرفين
ولاختلاف اللفظين اما
الحروف الجوابية فيجوز
ان تؤكد باعادة اللفظ
من غير اتصالها بشئ
لانها الصحة الاستغناء
بها عن ذكر الجواب به
هي كاستقل بالدلالة
على معناها فتقول نعم نعم
وبلى بلى ولا لا ومنه قوله
لا لا اوبح بحب بشنة نها
* اخذت على موافقا
وعهودا (ومضمر الرفع
الذي قد انفصل * أكد
به كل ضمير اتصل) نحو
قم أنت ورايتك أنت
ومررت بك أنت وزيد
جاء هو ورايتني أنا

ان يجاب بنعم عا المعنى الهمزة والنفي الذي هو ايجاب الاترى انه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ
فلا يقال أليس أحدي في الدار ولا أليس في الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما حكى عن ابن عباس
في الآية أنهم لو قالوا نعم لكفر وانعم لو اوجب ألتست بر بكم بنعم لم يكف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا
لا يدخل في الاسلام بلاله الا الله برفع الهمزة نفي الوحدة كذافي المعنى وانما كان التقرير مع النفي ايجابا لان
الهمزة للنفي ونفي النفي ايجاب ولان غرض المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب * وحاصل المقام ان قام زيد
تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لان النفي الاثبات
لان النفي وقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نفيت قلت لا وتمتنع بلى ولم يقم زيد كما يقم زيد
فان أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا وان نفيت قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وامن اللبس جاز لك ان
ثبت بنعم كما فعل ان بلى لا تاتي الا بعد نفي وان لا تاتي الا بعد ايجاب وان نعم تاتي بعدهما قوله في المعنى (قوله
لكونها) أي الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أي ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير ان
في قوله اوضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الاولى) لانه الاصل واما الاول فن وضع الظاهر موضع المضمر
قبل من الثاني ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد للاولى واعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى على
انهم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون اما على ان في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون
جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه قال في المعنى ولا يكون الجار والمجرور وتوكيد الجار والمجرور لان
الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل
مضمرا من مظهره لكن ذكر في محل آخر ان النحويين اجازوا وبدل المضمر من المظهر (قوله ولا بد من الفصل
بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادته ما اتصل به وبعبارة السيبوطى أو حرف غير جوابي لم يعد اختيار الامع ما دخل
عليه أو مفصولا (قوله يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها) أي الملقى والقرن جبل
يقرن به البعيران (قوله تاسيا) أي اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله للفصل في الاولين بالعاطف) قال
شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لاول الاولين أعنى قوله وكائن وكان فان مجموع وكان الثانية تا كيد لمجموع
وكان الاولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اه ولا يخفى ان ما ذكره غير متعين
لجواز ان يكون المؤكد كان فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيد كادرج عليه الشارح لكن يدعى هذا
ان العاطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الغاء على قول الرضى لا الواو الا ان يجعل التقييد بدم والفاء للفصل
بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله واشذ منه) أي من قوله ان ان الكريم الخ (قوله لا يلقى) أي لا يوجد
(قوله واسهل من هذا) أي من قوله ولا للمجاهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أي بضعدهن
قوله للمجاهم وقرب نوع قرب اقوله ان ان الكريم وضح توكيد عن الباء لان الباء بمعنى عن يقال سالت به
وسالت عنه ومن الاول فاسأل به تخبير فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز ان تؤكد) الانسب بقوله من غير
اتصالها بشئ كسر كاف تؤكده فتدبر (قوله بشنة) بفتح الواو وسكون المثناة بعده ان اسم محبوبته (قوله
أكده كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته في توكيد ضمير النصب والجر والتوكيد في السك لفظي
بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع وينبغي ان لا يتوقف في
جواز الاول ومقتضى منع الثاني انه لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت وفي المعنى ان أنت من
نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا وتوكيد أو مبتدأ والاول ارجح فالتاني (قوله والمرفوع تا كيد
باجماع) أي يجوز ان يكون توكيد اجماع كما يجوز ان يكون بدلا فالاجماع انما هو على جواز التوكيد (قوله

* (تنبيهه) * اذا اتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك اياك فذهب البصر بين انه بدل وذهب الكوفيين انه توكيد قال
المصنف وقولهم عندي أصح لان نسبة المنصوب بالمنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع بالمنفصل من المرفوع المتصل في نحو فقلت أنت
والمرفوع تا كيد باجماع * (خاتمة) * في مسائل مشهورة * الاولى

* الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بما على الاصح وأجاز الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم * الثالثة لا يلى العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد الا جيعاد عامه فمطابقا لقول القوم قام جيعهم وعامتهم ورأيت جيعهم وعامتهم ومررت بجيعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع ابتداء بكثرة ومع غيرهما فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما قائم والمرأتان كاتاهما قائمة والثانى كقولهم * عبيد اذا وارت عليه لا ذؤهم * فيصدر عنه كلاهما وهو ناهل * وقولهم كليهما وتمرأى أعطنى كليهما وأما قوله فلما تبينا الهدى كان كلنا * على طاعة الرحمن والحق والتقى * فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا * الرابعة يلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته الى مثل متبوعه مما لقانعا لا توكيدا نحو رأيت الرجل كل الرجل وأكلت شاة كل شاة * الخامسة يلزم اعتبار المعنى فى خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس

لا يحذف المؤكد أى لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعنيهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها ثابت كقوله تعالى ولا يحزن ورضين بما آتيتن كلهن (قوله اما أجمعين واما بعضهم) محط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد الموصول بينه وبين المؤكد باما لقوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا ليل لم يجتنى القوم كلهم بل بعضهم أو لا بعضهم حتى يراد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدمامينى وأقره من الأشكال (قوله وهو على حاله فى التوكيد) أى من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفقات عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليس على حاله فى التوكيد وورد عليه نحو جاء فى نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما وفى التنزيل كتب ربكم على نفسه الرحمة أى ذاته (قوله مطلقا) أى مع الابتداء وغيره (قوله جيعهم وعامتهم) الواو بمعنى أول لانه لا يجمع بين لفظى توكيد بعطف لاسم (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عام ل معنوى فلا يبعد معموله وهو المبتدأ من التأكيد وولى لفظ التوكيد العامل فى هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق فى التقديم على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول) أى ولى لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفى فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله عبيد) أى يضطرب والضمير فيه وفى عليه وعنه لسان البحر وفى نسخ عنها فيكون راجعا الى البحر وقوله فيصدر أى يذهب عنه كلها أى كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أى ريان (قوله لا كلنا) أى جلا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسم السان كان استعمالها على ما نبت لها بقوله (قوله يلزم تابعة كل) أى ولا يجوز قطعها وان كانت كل التى بمعنى كامل نعمنا والنعمة يجوز قطعها وكان وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنهم لو كانت بمعنى كامل لسكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أى لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء فى أى الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو نكرة كما يشهد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أى معنى كل ومعناها بحسب ما نضاف اليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف اليها كل (قوله فى خبر كل) قيد بالخبر لانه ما فيه الضمير وليس خبر ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة فى قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين يأتين استثناء فالاصفة وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسم معنى ايضا لانه لا معنى للمحفظ من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع فى السكل المجموعى نحو أعطانى كل رجل فاعنوتى اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد فإفاده للدمامينى وجمع الامرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون فأفردوا ولا وجمع ثانيا لدلالة كل نفس على متعدد فى مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل فى الافراد والتذكير ومعناها هذا مدرج عليه المصنف فى تسهيله وذهب ابن هشام الى أنه يجب فى خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتية كل أو تلك كان عنه مسؤلا هذا كما اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذى صوته ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكرة ووجب الافراد كقول صرح به وان كان جمعا عرفا ووجب الجمع وان كانت المعرفة موصوفا لم يجب الجمع تبعا على حال المحذوف فمهما فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته أى كل أحد والثانى نحو وكل كانوا ما بين أى كلهم اه دمامينى باختصار

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وسمى هذا التابع عطف البيان لان المتكلم يرجع الى الاول

ذاتة الموت كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فنقول كلهم ذاهب وذاهبون والله أعلم * (العطف) * فوضحه (العطف اما ذوبيان أو نسق * والغرض الإتيان ما سبق) وهو عطف البيان (فذو البيان تابع

شبه الصفة بحقيقة العصبه منكسفة) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة تخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة
 القصد الى آخره لاخراج النعت أي انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه (فأوليه من وفان
 الاول) وهو المتبوع (ما من وفان الاول النعت ولي) وذلك أربعة عشر أو جة الاعراب (٥٧) الثلاثة والافراد والتذكير والتسكين

فأوضحه به (قوله شبه الصفة) أي في الابضاح والتخصيص وغيرهما فتدبر للمدح على ما في الكشف أن
 البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب اليه بعضهم في
 يا نصر نصرنا لكن في الهمع عن المصنف أن الاول جعله توكيداً لفظياً قال لان حق عطف البيان أن يكون
 للاول به زيادة بيان ويجرد تسكير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أي الاصل فيه ذلك فلا يرد
 عطف البيان الذي للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بان النعت كما في التصريح خرج بقوله
 شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج
 (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الاجامدا والنعت لا يكون الامشقة تقا أو
 مؤؤلابه على ما مر (قوله فأوليه الخ) تفرع على قوله شبه الصفة وفي نفسى من عبارته شيء لانه ان جعل قوله
 أو لمان وفان الاول بياناً لما قبله استغنى عن قوله نانايمان وفان الاول وان جعل قوله نانايماناً ما استغنى
 عن قوله ولا نعلي كل حال في كلامه تكرار (قوله النعت) أي الحقيقي لانه يجب في البيان أن يكون كالمبين في
 الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت السببي كما مر (قوله فمخالف لاجماعهم) أي على
 وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفاً وتساكراً وافراداً او غيرهم وتذكيراً وغيره ومخالف لآيات من وجوه
 ثلاثة كالأختفى وسنقل عن الرضى تجوز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلًا لتصریحهم بان المبدل منه اذا تعدد
 وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية قالوا جه أنه مبتدأ حذف خبره أي منها مقام ابراهيم
 (قوله أوضح من متبوعه) أي أعرف وانما أو جباً أو وضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أو وضحية النعت
 من المتبوع لان قصد الابضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين ببيان
 حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) يضم الجيم الشعر الواصل الى المنكبة (قوله ان ذا الجمة
 عطف بيان) لم يجعله نعتاً لما مر أن نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلياً بال (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن
 قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأوليه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب
 الواو وتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما
 قبله وداعى المخالف (قوله فيما سبق) أي من المثال والائتين وقوله البدلية أي بدل كل من كل (قوله ويخصون
 عطف البيان بالعارف) احتجوا بان البيان بيان كاسمه والتكبر سجوه له والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض
 النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالح البدلية يرى) أشار بتعبيره بالصحة الى
 ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لان الاصل في المتبوع أن لا يكون
 في نية الطرح وأن لا يكون التابع كانه من جملة أخرى ومال الدماميني الى أولويه الابدال معللاً بما لا ينهض
 فانظره في حاشية شيخناو بقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرز بالضم فالقسام
 ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحنا أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني والابدال عنده وأمانساو هما
 فمتنف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين في رجحنا أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم
 جواز الامر من على مقصد من فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم
 الثاني وجعلت الاول كأنه موطئة له فهو بدل (قوله بعمر) يضم الميم وتحتها علم منقول من المضارع منصوب
 عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلان أخو بنو لانه بل لعدم صحة
 ذلك في المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال من آل على معرفتها
 مضاف اليه وصف محلي بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقبه حال من

فأوضحه به (قوله شبه الصفة) أي في الابضاح والتخصيص وغيرهما فتدبر للمدح على ما في الكشف أن
 البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب اليه بعضهم في
 يا نصر نصرنا لكن في الهمع عن المصنف أن الاول جعله توكيداً لفظياً قال لان حق عطف البيان أن يكون
 للاول به زيادة بيان ويجرد تسكير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أي الاصل فيه ذلك فلا يرد
 عطف البيان الذي للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بان النعت كما في التصريح خرج بقوله
 شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج
 (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الاجامدا والنعت لا يكون الامشقة تقا أو
 مؤؤلابه على ما مر (قوله فأوليه الخ) تفرع على قوله شبه الصفة وفي نفسى من عبارته شيء لانه ان جعل قوله
 أو لمان وفان الاول بياناً لما قبله استغنى عن قوله نانايمان وفان الاول وان جعل قوله نانايماناً ما استغنى
 عن قوله ولا نعلي كل حال في كلامه تكرار (قوله النعت) أي الحقيقي لانه يجب في البيان أن يكون كالمبين في
 الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت السببي كما مر (قوله فمخالف لاجماعهم) أي على
 وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفاً وتساكراً وافراداً او غيرهم وتذكيراً وغيره ومخالف لآيات من وجوه
 ثلاثة كالأختفى وسنقل عن الرضى تجوز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلًا لتصریحهم بان المبدل منه اذا تعدد
 وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية قالوا جه أنه مبتدأ حذف خبره أي منها مقام ابراهيم
 (قوله أوضح من متبوعه) أي أعرف وانما أو جباً أو وضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أو وضحية النعت
 من المتبوع لان قصد الابضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين ببيان
 حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) يضم الجيم الشعر الواصل الى المنكبة (قوله ان ذا الجمة
 عطف بيان) لم يجعله نعتاً لما مر أن نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلياً بال (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن
 قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأوليه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب
 الواو وتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما
 قبله وداعى المخالف (قوله فيما سبق) أي من المثال والائتين وقوله البدلية أي بدل كل من كل (قوله ويخصون
 عطف البيان بالعارف) احتجوا بان البيان بيان كاسمه والتكبر سجوه له والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض
 النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالح البدلية يرى) أشار بتعبيره بالصحة الى
 ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لان الاصل في المتبوع أن لا يكون
 في نية الطرح وأن لا يكون التابع كانه من جملة أخرى ومال الدماميني الى أولويه الابدال معللاً بما لا ينهض
 فانظره في حاشية شيخناو بقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرز بالضم فالقسام
 ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحنا أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني والابدال عنده وأمانساو هما
 فمتنف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين في رجحنا أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم
 جواز الامر من على مقصد من فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم
 الثاني وجعلت الاول كأنه موطئة له فهو بدل (قوله بعمر) يضم الميم وتحتها علم منقول من المضارع منصوب
 عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلان أخو بنو لانه بل لعدم صحة
 ذلك في المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال من آل على معرفتها
 مضاف اليه وصف محلي بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقبه حال من

(٨ - صبان) - ثالث) الناظم ولم أجد هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يختص عطف
 البيان بالعلم اسماً او كنية أو لقباً (وصالح البدلية يرى) أي في غير ما يمتنع فيه احلاله محل الاول كما في (نحو يا غلام بعمر) وقوله أيا أخوينا
 بعبد شمس ونوفلا * (نحو بشر تابع البكري) في قوله أنا بن التاول البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعاً فشرع عطف بيان من البكري

(وليس أن يبدل) منه
 (بالمريض) لامتناع أنا
 الضارب بـ يدعم الفراء
 يحـ يره فيجيز الابدال
 * (تنبيه) * يتعين أيضا
 العطف ويمتنع الابدال
 في نحو هند ضربت
 زيدا أحاها وزيد
 جاء الرجل أخوه لان
 البديل في التقدير من
 جملة أخرى فيقوت
 الرباطن الأولى بخلاف
 العطف * (خاتمة) *
 يفارق عطف البيان
 البديل في ثمان مسائل
 * الأولى ان العطف
 لا يكون مضمرا ولا تابعا
 لمضمرا لانه في الجوامد
 نظير النعت في المشتق
 وأما قول الزنجشري ان
 أن اعبدوا الله ببيان
 لله اعني الامأمرتنى به

(قوله دعوى الخ) ان
 سلم ان الثاني في البديل
 مقصود أيضا لفرق
 حيثنذ جلي وقولهم
 دون متبوعه أي لبس
 مقصود بالذات وان منع
 اتجه عدم الجلاء لكنه
 خلاف اجاعهم وان
 جعل الاثنين مقصودين
 في العطف والبديل منع
 على ان هذا سوء ظن
 بالائمة

المستتر في عليه وقول البعض تبعا للعبني عليه متعاقب ووقوعا يلزم عليه تقـ ديم معمول معمول الخبر الفعلي على
 المبتدأ والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله ووقوعا معمول له حذف متعلقه
 أي ترقيه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل بالمريض) راجع للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح
 وصرح به مع علمه مما قبله رداعلى الفراء المحذور للابدال (قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما سمر من قوله ووصل آل
 بذ المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم قصور الانه لم يستوف الصور التي لا يصلح
 فيها البيان للبديلية (قوله في نحو هند الخ) أي من كل تركيب أو رثت فيه البديلية الاختلال ليكون البديل على
 تقدير عامل آخر وان صح حلوه محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثاني محل الاول نحو يا أيها
 الرجل غلام زيد وكلا أخو يلن زيد وعمر وعندى ويا زيد الحارث ويا زيد هذا اذ يلزم على البديلية اتباع أي في
 النداء بغير ذى آل واطرافه كلالا الى اثنين يتفرق وادخال باعلى ذى آل واسم الاشارة بدون وصف واستثناء هذه
 الصور وصورتي المتن مبنى على أن البديل لا بد أن يصلح لحلوله محل الاول ونظر في ذلك ابن هشام مع حزمه في المغنى
 بانهم يغتفر ون في الثواني ما لا يغتفر ون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلامع
 انه لا يجوز ان أنت وفي المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز زعم زيد
 وذكر الدماميني من صور تخالف ذلك فتنت هند حسن لها أو أكلت الارغفة حزمها (قوله من جملة أخرى)
 أي بناء على الصحيح أن البديل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البديل) قال الرضى أنا الى الآن
 لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الابدال كما هو ظاهر كلام
 سيويه وساق كلام سيويه ثم قال قالوا ان الفرق بينهما أن البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
 عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب أنا لان سلم أن المقصود بالنسبة في
 بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بهادون الاول ظاهر
 وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد لك من فائدة صوت الكلام الفصحاء
 عن اللغو وهي في بدل الكل كون الاول أشهر والثاني مشتق اعلى صفة نحو زيد رجل صالح أو العكس نحو
 برجل صالح زيد أو مجرد الاجم ثم التفسير نحو برجل زيد وفي بدل البعض و بدل الاشتمال الاخير
 فادعاء كون الاول غـ ير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب اليه
 لاجلها دعوى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لا يوضح الاول يسمى بعطف البيان وأما فرقه بان البديل
 على تكرير العامل فان سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهر الم يسلم في غيره وان سلم فلنا أن ندعيه فيما سمره عطف
 البيان وفرقه بان يجوز تخالف البديل والمبدل منه تعريفا وتكثيرا بخلاف البيان والمبين لانما نعمة بنحو من الختالف
 في البيان والمبين أيضا اه باختصار (قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في البديل في نية
 الطرح قبل غالبوا قال الزنجشري في المفصل مرادهم بكون البديل في نية طرح الاول أنه مستقل بنفسه لانهم
 المتبوعه كالتأ كيدوا الصفة والبيان لا اهدار الاول الأتري أنك لو اهدرت الاول في نحو زيد رأيت غلاما رجلا
 صالحا لم يستقم كلاما اه بخلافه في البيان وكون حذفه في البديل جائزا عند بعضهم وخروج عليه المصنف
 كالاخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب فعمل الكذب بدلامن الضمير المحذوف أي تصفه
 بخلافه في البيان وكون البديل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان الاعلى قول (قوله نظير النعت في المشتق) أي
 فكأن الضمـ ير لا ينعى ولا ينعى به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان لله اعني) ومنع
 هو كونه بدلامن الهاء لان المبدل منه في نية الطرح فيسبق الموصول بلا عائد وروده في المغنى بانه لا أثر لتقديم عدم
 العائد مع وجوده حسا قال ولولزم اعطاء منوى الطرح حكم المفسر وح لزوم اعطاء منوى التاخير حكم المؤخر
 فكان يمتنع ضرب زيد باغـ لامه و بذلك قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والاجاع هو يجوز كونه بيانا لما
 أمرتنى به أو بدلامنـ بتأويل قلت بامرت اذ القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصدرية
 وجوز الزنجشري كونها مفسرة بتأويل قلت بامرت واستحسنه في المغنى قال وعلى هذا فسر طهم في المفسرة أن

فردود * الثالثة أن
 البيان لا يخالف متبوعه
 في تعريفه وتذكيره كما
 مر * الثالثة أنه لا يكون
 جملة بخلاف البدل فإنه
 يجوز فيه ذلك كما سيأتي
 * الرابعة أنه لا يكون
 تابعاً لجملة بخلاف
 البدل * الخامسة أنه
 لا يكون فعلاً تابعاً للفاعل
 بخلاف البدل *
 السادسة أنه لا يكون
 باللفظ الأول بخلاف
 البدل فإنه يجوز فيه
 ذلك بشرطه الذي
 ستعرفه في موضعه هكذا
 قال الناطم وابنه وفيه
 نظر * السابعة أنه
 ليس في نية إحلاله محل
 الأول بخلاف البدل *
 الثامنة أنه ليس في
 التقدير من جملة أخرى
 بخلاف البدل وقدم
 قريناً بما ينبنى على هاتين
 وسأيتي بيان ما يختص
 بالبدل في باب إن شاء الله
 تعالى والله أعلم
 * (عطف النسق) *
 (تألب بحرف متبع
 عطف النسق) فتال
 أي تابع جنس بشمل
 جميع التسوابح
 وبحرف يخرج ماعدا
 عطف النسق منها
 ومتبع يخرج نحو
 مررت بغضنفر أي أسد
 فان أسداً تابع بحرف
 وليس معطوفاً لعطف
 نسق (قوله لنا منغه)
 قدح في الاصطلاح

لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقياً على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بان الله لا يقول ربي
 وربكم وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذي أمر بقوله عيسى عبادوا الله وما بعده من مقول عيسى
 وقت خطابه قومه على حدنا قلنا المسح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله عبادوا الله ربك
 وربهم فغير عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم عنهم بالخطاب (قوله فردود) أي بما تقدم من كونه
 نظير النعت في المشتق فجعل بدلاً أو خبر مبتدأ محذوف وانتصر الذا مني للزخشري ورجح جواز كونه عطف
 بيان قال ولا يلزم من كون شئ نظيراً آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادي المفرد المعين بمنزلة ضمير
 الخطاب ولذلك بنى والضمير مطلق لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعت المنادي عند الجمهور اه مع أن
 الكسائي يجيز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة) بشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن
 جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس إليه الشيطان وكما يشك على هذا بشكل على قوله أنه لا يكون تابعاً لجملة
 (قوله بشرطه الذي ستعرفه في موضعه) هو كون الثاني معزز بآية بيان كما في قراءة يعقوب وترى كل أم متجاثبة
 كل أمة تدعى إلى كتابها ينصب كل الثانية فإنه قد اتصل بهاذ كرسب الجنو (قوله هكذا قال الناطم وابنه) أي
 تبعال ابن الطراوة واحتجوا بان الشئ لا يمين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلام من البدل وعطف البيان
 مبين لمتبوعه وان كان التبيين في البدل غير مقصود بالذات ويحمله لكونه على تقدير العامل وفي عطف البيان
 مقصود بالذات ويشترط حينئذ فلا مانع من كون عطف البيان باللفظ المتبوع إذا كان معزز بآية كالبدل (قوله
 ما ينبنى على هاتين) فينبغي على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر وبشر في باغلام يعمر وأما ابن التارك البكري
 بشر وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه في هند ضربت زيداً أخاها وزيداً أخاه والجل أخوه وبهذا
 يعرف ما في كلام البعض من القصور * (عطف النسق) *

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهي اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه عطف
 بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض
 وفي الفارسي ان النسق بالتحرير بالمصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى ملاسة أي عطف اللفظ
 الذي جنى عليه على نسق الأول وطريقته وهو ثلاثة أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان
 توجه العامل فلا يجوز في ما جاءني من امرأة ولا يزيد جرز يدلان من الزائدة لا تعمل في معرفة الثاني العطف على
 المحل وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصح فلا يجوز مررت يزيد وعمر بالنصب خلاف الابن جنى وكون المحل بحق
 الاصله فلا يجوز هذا صار يزيداً وأخيه بخلاف البغداديين وو جود المحر زامى العامل الطاب للمحل على
 خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز زان زيداً وعمر وقائمان برفع عمر وقد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل معانحو
 ما زيد قائماً لكن اوبل قاعدلان في العطف على اللفظ أعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء
 معزواله بدخول الناصح فلم يوجب المحرر والصواب الرفع على اضممار مبتدا * الثالث العطف على التوهم
 وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائماً ولا قاعد بالجر ولم
 يحسن ما كنت قائماً ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الأخيرين ان العامل في العطف على المحل موجود دون
 اثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره (قوله تألب بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا أي
 معطوف النسق تألب مع حرف متبع اه فأشار إلى امور ثلاثة لا تخفك (قوله بحرف) ولوقدر الان حذف
 العاطف حائر عند المصنف نظاماً وثراً وان لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما افاده البهوتي (قوله متبع) أي
 موضوع للتتابع وهو تشرية الثاني مع الأول في عاملة غزى (قوله يخرج ماعدا عطف النسق منها) أي
 وماعدا عطف البيان المسبوق بأي التفسيرية بدليل كلامه بعد وماعدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا
 سيعلون ثم كلا سيعلون لان هذا أيضاً يخرج بقوله متبع أي يحصل للتتابع نعم ان جعلت الباع في قوله بحرف
 سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق بأي التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف
 ليست بسبب الحرف اثبتون التبعية لهما مع حذف أي والعاطف لكن الشارح لم يجز على هذا الوجه (قوله

بل بيان لان أي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحر في الاثنى ذكرها (كأخصص نود وثناء من صدق) فثناء تابع لود بالواو وهي حرف متبوع (فالعطف مطلقا بالواو) (ثم) و (فا) و (حتى) و (أم) و (أو) فهذه الستة تشترك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى (٦٠) قوله مطلقا (كفيلك صدق ووفاء) وهذا ظاهر في الاربعه الاول وأما أم وأ فقال المصنف

أكثر النحويين على أنهم ما يشركان في اللفظ لاني المعنى والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القائل أز يد في الدار أم عمرو عالم بان الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفاؤه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك أم مشركتها قبلها وما به مداهما فيما يجاء به الاجله من شك أو غيره أما اذا اقتضيا اضرابا فانهم ما يشركان في اللفظ فقط وانما لم ينبه عليه لانه قليل (وأتبع لفظا بحسب أي فقط بقبية حرف العطف وهي (بل ولا) و (لكن) كما بيد امرؤ لكن طالا وقام زيد لا عمر وروما جاء زيد عمرو والطال والوليد من ذوات الظلف * (تنبيه) * اختلاف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهي حتى وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست بحرف متبع) لعمدة حذفها لفظا وتقديرها والعاطف ليس كذلك ورده الهمامي بنى بان العاطف قد يحذف لفظا وتقديرها اذا صح الكلام بدونها كما في الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكذا في أشكو واليك بنى وحزني اذ يصح حذف الواو فيصير الثاني تو كيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترددت اذ بين المبتدأ والخبر تا كيدا للاتحاد وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب المعنى وقالوا التقدر في قوله تعالى أفن يتق بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة اه فزاد أي بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم في الجنة وتسكاف الهمامي بنى جعلها تفسيرا به يجعل خبر التقدر محذوفاً وقد بره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدر افسره بقوله أي كمن ينعم في الجنة فأحرص على هذه القاعدة تنفك في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقراره كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو جازع عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه حالاً من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حرف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشرك في اللفظ فقط دائماً وهي ثلاثه بل ولكن للاختلاف المتعاطفين فيها بالاثبات والنفي اذا قبل بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا ومعنى دائماً وهو أربعة الواو والفاء ثم وحتى وما يشرك لفظا فقط تارة وللفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأرفان قلت الواو في عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت هي مشركة في المعنى أيضا قطعاً لان العطف في مثل وأر جملكم بالخفض انما هو على الوجه ولا كذلك ناسبت في الحركة بينهما وبين ما قبله والاعراب مقدر لا اشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيلك صدق ووفاء) لاحاجة اليه بعد قوله كأخصص الخ (قوله والصحيح أنهم ما يشركان الخ) الخلاف لفظي لان القائل بعدم تشريكهما في المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار في الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لا بعينه فقط لالهما معا والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى أي يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيها ثبوت استقراره في الدار وانتفاؤه عنه وصلاحية كل منهما له أفاده الشاطبي (قوله ما لم يقتضيا اضرابا) أي فانهم ما حيث يشركان في اللفظ فقط كما سيأتي (قوله لانه قليل) أي ولان اطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه فلا اعتراض (قوله والطال) أي بفتح الطاء مقصورا أو ما الطلاء بالكسر ممدود فالجذر وأما المضموم فممدود والدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاء كذا في القاموس (قوله الوليد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهي اما بالكسر وأي والاو أي وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف عطف) أي بل حرف ابتداء (قوله وانما يعبرون ما بعدها باضممار) أي باضممار عامل في نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أبالك ومررت بهم حتى أبيلك يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتداءية (قوله فالمعنى أعمر وقائم) أي فيكون ما بعدها في مثل هذا الترتيب مبتدأ محذوف الخبر وفي النصب والخبر يقدر المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض في المعنى الخلاف فيما اذا اولها مفرد قال فان ولها كلام فهي حرف ابتداء لجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير بن ربيعة الخ وزعم ابن أبي الربيع أنهم اجابوا اقتراهم بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اه والواو على قول ابن أبي الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أي لا تستعمل عاطفة لاملها قبله بل قوله

ليست بحرف عطف وانما يعبرون ما بعدها باضممار وأما أم فذكر النحاس فيها اختلافاً وان أباعبده ذهب الى أنها بمعنى ان الهمزة فاذا قامت أي أم عمرو والمعنى أم عمرو وقائم فصيرون على مذهبه استفهامية أو مالكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والثالث زائدة وصحبه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يجعل مذهب سيبويه والاخفش لانهم اقالوا انها

ان ابن ورفاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى أن من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففي نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوب بيا كان المحذوف والعطف من عطف الجمل وسأنتي في الشرح رد هذا القول بان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالاجاب والسبب وسأنتي يرد هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلافها فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف بله حذف بعضها (قوله فاعطف يواو) وترد لا استئناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام (قوله لمطابق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطابق فذكر المطابق ليس للتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد قال السنوني ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطابق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التي لا يحمل اهامن الاعراب وفي نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاحتماع في زمان أو مكان فان قلت لولم يوث بالواو في نحو قام زيد وفتح عمر وسكان حصول مضمون الجملتين معلوما فمما فائدة الواو في عطف الجمل التي لا يحمل لها قلت قال الدماميني فإندتم في ذلك النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها لكان حصولهما مظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثاني فقط بان يكون الاول غاطا والثاني اضرا باعنه اه باختصار وكونها للجمع مطابقة احد قولين والثاني انها للجمع في المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحتى عن قطار بالخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسائي وابن ندرستويه همع (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة لمطابق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استهها في الامور الصادق بها مطابق الجمع متفاوت فاستعمالها في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تاخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بارحجية ولتقدم ما قبلها برحجان ولتاخره برجوحية فكلام التسهيل يكفي التصريح بتحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماميني يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو سوا على أقت أم قعدت فانها عاطفة على ما لا يعني اه قال في التصريح أجيب عنه بان هذا كلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سوا على القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصله انما هو الواو قاله الموضح في الخواشي اه واعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة عطف ما لا يعني متبوعه وعطف السابق على الملاحق وعطف عامل حذف وبق مع موله ذكره في قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي مع موله * الرابع عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحو نحو زيد اضربت عمرا واخاه زيد مررت بقومك وقومه * الخامس عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا * السادس فصلها من معطوفها بطرف أو عدله نحو ومن خلقهم سدا * السابع جواز تقدمها مع معطوفها في الضرورة نحو * جعلت وفشا غيبة ونغيمة * وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك * الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو أرجلكم في قراعتن جر * التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت * العاشر ايلؤها لا اذا عطف مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفي نحو فلارفت ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين * الحادي عشر ايلؤها ما مسبوقة بمثلها غالباً اذا عطف مفردا نحو اما العذاب واما الساعة * الثاني عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوها نحو مررت برجلين كريم وبخيل * الثالث عشر عطف العدة على النيف اذا وقع ادفة كاحد وعشرين فان تاخر وقوع العدة جاز أن تقول قبضت ثلاثة وعشرين أو ثم عشرين * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحد * الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشار كهافيه حتى نحو واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص السكل

عاطفة ولما مثالا للعطف
 بهامثلة بالواو * والثالث
 ان العطف بها وأنت
 تحسير في الايتان بالواو
 وهو مذهب ابن كيسان
 وذهب يونس الى أنها
 حرف استدراك وليست
 بعاطفة والواو قبلها
 عاطفة لما بعدها على
 ما قبلها عطف مفرد على
 مفرد ووافق الناظم
 هنا الاكثرين ووافق
 في التسهيل يونس فقال
 فيه وليس منها لكن
 وقال يونس اه (فاعطف
 يواو لاحقا أو سابقا *
 في الحكم أو مصاحبا
 موافقا) فالاول نحو
 واقد أرسلنا نوحا وابراهيم
 والثاني نحو وكذلك يوحى
 اليك والى الذي من
 قبلك والثالث نحو
 فانحينا وأصحاب
 السفينة وهذا معنى
 قولهم الواو لمطابق الجمع
 وذهب بعض الكوفيين
 الى انها ترتب وحكى عن
 قطرب وتعلب والرابع
 وبذلك يعلم أن ما ذكره
 السيرافي والسهيلي من
 اجماع النحاة بصريهم
 وكوفهم على ان الواو
 لا ترتب غير صحيح
 * (تبيينه) * قال في
 التسهيل وتنفرد الواو
 بكون متبعتها في الحكم
 محتملا للمعية برحجان
 ولتاخر بكثره وللتقدم
 بقلة (واخصص بها)

والجزء السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كفر * السابع عشر اقترانها بسكن نحو
 واسكن رسول الله * الثامن عشر والتاسع عشر العطف في التحذير والاعراض نحو ناقة الله وسوة بيها ونحو المروعة
 والنجدة * العشرون عطف أي على مثلها نحو * أي رأيت فارس الأحزاب * الحادي والعشرون صحة حكاية العلم
 بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيد وعمرا فانهم شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع الا اذا
 كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو وعد في التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الاوّل لمزية
 في المعطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى
 كما ذكره بعد وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيد بالانصب حكاية لمن
 قال رأيت زيد وفيه أنهم أطاعوا العاطف الذي اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو وهذا المخلص ما في حاشية
 شيخنا ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع اسكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على
 اللاحق رد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو مات كل أبي حتى آدم كما سيأتي وما تقدم من
 اختصاصها بعطف عامل حذفه وبقي معموله رد عليه بما سيأتي أن الفاء تشاركها في ذلك نحو اشترىته بدرهم
 فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في النسب هيل من أن أو كالأو في ذلك بل مال الدماميني
 الى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا فيما تقدم اذا عطف مفردا بعد نهى الخ قال في المعنى ولم تصد
 المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو ولانه للمعية وأما وما يستوى الاعشى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا
 الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء والاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لا من اللبس ٥ وانما
 قرئوا الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيد ولا عمر الافادة في القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهى
 عن ضربهم ما كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهى بحال الاجتماع وقولنا ما حقه التثنية والجمع أي
 ما الاصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع تصد الكثرة أو فصل بين
 المتعاطفين ظاهر أو مقدر مثال الاخير قول الجراح يوم مات محمد ابنة ومحمد أخوه ومحمد ومحمد في يوم واحد أي محمد
 ابني ومحمد أختي (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيدها ابن بري وغيره
 وبه يرد منع الحر يرى لذلك دنوشري (قوله ولا يجوز فيم باغ- ير الواو) وانما انفردت الواو بذلك لئلا يخرج معنى
 المصاحبة فيها (قوله بين الدخول وخومل) الدخول بفتح الدال وخومل موضعان (قوله بين أما كن الخ) أي فهو
 على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وخومل أجزاءهما (قوله
 والفاء للترتيب) أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذكري وأكثرا ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو فقد
 سألو موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذي انحط عليه كلام سم في الآيات البيّنات أنه ليس المراد
 من الترتيب الذكري مجرد ترتيب الشئين مثلاني الذي ذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل
 ترتيب مراتب المذكور في الذكر أي يبين أن المذكور أوله وأولاه حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة
 المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حيث نذبيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير مترخبة عنها كثيرا
 فليتم ٥ وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدن فيها فيس مشوي المتكبرين وقوله
 تعالى وأورثنا الارض ننبؤ أن الجنة حيث نشاء فنعم أحر العاملين فان ذكر ثم الشيء أو مدحه يحسن بعد جري
 ذكره وأما الفاء من فأخر جهما من قوله تعالى فإرلهما الشيطان عنها فأخر جهما مما كانا فيه فلترتيب المعنوي
 ان رجح ضمير عنها الى الشجرة أي أو تعهما في الزلة بسبب الشجرة ولذا ذكرى ان رجح الى الجنة أي أذهبهما
 عنها ورد على هذا أن الذي كانا فيه هو الجنة فإين التفصيل الآن براد فأخر جهما مما كانا فيه من النعيم
 والكرامة فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله باتصال) أي مع وهو في كل شيء بحسبه يقال تزوج
 فلان فولده اذ لم يكن بينهما الامدة الخ وان طالت (قوله أي بلامهلة) يضم الميم أي تاخر كذا في المصباح وغيره
 (قوله نحو أماته فآخروه) لا يقال الاقبار مسيب عن الامامة فالفاء للتسبب في هذه الآية أيضا وصنيع السارخ
 يوهم خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية

أي بالواو (عطف الذي
 لا يعني متبوعه) أي لا
 يكتبني الكلام به
 (كصطف هذا وبني)
 وتخاصم زيد وعمرو
 وجلست بين زيد وعمرو
 ولا يجوز فيها غير الواو
 وأما قوله بين الدخول
 وخومل فالتقدير بين
 أما كن الدخول
 فاما كن حومل
 فهو بمثابة اختصم
 الزيه ون فالعمر ون
 (والفاء للترتيب
 باتصال) أي بلامهلة
 وهو المعبر عنه بالتعقيب
 نحو أماته فآخروه وكثيرا
 ما تقتضى أيضا التسبب

(قوله فلا ينافي) فيه أنه
 سبق في بحث المنى أن
 الفصل معالق مانع من
 التثنية على أن المنافاة
 ممكنة في قوله عطف
 ما الخ ولك دفعها بيان
 المراد حقه بالنسبة لغير
 الواو تدبر

ان كان المعطوف جملة
 نحو فوكزه موسى فغضى
 عليه واما نحو اهلكها
 فخاهها باسناد نحو توضع
 فغسل وجهه ويديه
 الحديث فالغنى اردنا
 اهلا كهوا واد الوضوء
 واما نحو فغله غشاء أى
 حافا شمشياً حوى أى
 أسود فالتقدير فضت
 مدة فغله غشاء أو أن
 الغاء نابت عن ثم كجاء
 عكسه وسمايى (وتم
 للترتيب بانفصال) أى
 بهلة وترخ نحو فأقبره
 ثم اذا شاء أنشره وقد
 توضع موضع الغاء
 كقوله كهز الردينى
 تحت العجاج * جرى فى
 الانابيب ثم اضطرب
 واما نحو هو الذى خالقكم
 من نفس واحدة ثم
 جعل منها زوجها ذلكم
 وصا كيه لعلمكم تتقون
 ثم آتينا موسى الكتاب
 تماما وقوله
 ان من ساد ثم ساد ابوه *
 ثم قد ساد قبل ذلك جده
 فقيل ثم فيه لترتيب
 الاخبار لا لترتيب الحكم
 وانه يقال بلغنى ما صنعت
 اليوم ثم ما صنعت أمس
 أعجب أى ثم أحبرك لأن
 الذى صنعته أمس
 أعجب وقيل ان ثم بمعنى
 الواو وقيل غـ بذلك
 وأجاب ابن عصفور عن
 البيت بان المراد أن
 (قوله الاربعة) فيه نظر

من الثانى لا الاول (قوله ان كان المعطوف جملة) أى أو صفة نحو ولا تكون من شجر من زقوم فالتون منها الباطون
 الآتية وقد تجى عن ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فباع بجمل سمين فقر به الهمم ونحو
 فالزاحرات زحراف التاليات ذكر اوفى المغنى وشرح الدمامين عليه أن للفاع مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على
 ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخساسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو زيد
 الصابغ فالغائم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحاً فغتم فأب أى رجوع ومالس الازهد فالاورع وولد زيد
 الشاعر فالكتب ورحم الله المحققين فالمتصرين اه بتلخيص وابطحاح (قوله واما نحو اهلكها الخ) اراد
 على الترتيب لان مجيى اليباس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثانى
 اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل
 منها على انفراد لانه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة والافعل الرجلين يتماهم مالم يسبق قبل الوضوء فتفتن (قوله
 فالغنى اردنا الخ) أو يقال الغاء فى الآية والحديث للترتيب المذكورى اه تصریح أى لان ما بعد الغاء تفصيل
 للمجموع قبلها (قوله واما نحو فغله الخ) اراد على التعقيب لان جعله غشاء لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير
 فضت مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قبل هذا لا بدفع الاعتراض لان ماضى المدة لا يعقب الاخراج وأجيب
 بانه يكفى أن أول أجزاء الماضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل ذكره الرضى والسعد
 وجعل الامنة فتصيح الارض مخضرة قال فى المغنى وقيل الفاع فى هذه الآية بمعنى آية فتصيح الارض مخضرة
 للسببية لا للعطف وفاع السببية لا تستلزم التعقيب يدل على صحة قولنا ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما
 من المهلة اه قال الدمامين الحق ان الاصل فى الغاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه فى بعض المواضع
 كالمثال لعدم استكمال السبب اذا السبب التام لدخول الجنة فى المثال بمجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن
 اطلاق السبب على جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو أن الغاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب فى كل شئ
 بحسبه قال فى الهمع قبل ترد الغاء للاستتفاف نحو * لم تسأل الربيع القواء فينطق * أى فهو ينطق اذ لو
 كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو ان يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق
 أنهم فى مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وغم) ويقال فغم وغمث قاله
 فى التسهيل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهمز متى جرى فى انابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يترخ عنه قاله فى المغنى
 واعترضه فزيبه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه
 أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى صفة للرمح نسبة الى امرأه اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والعجاج
 الغبار والانابيب جميع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين كذا فى التصريح والاعراض أقوى من الجواب وهز
 مصدر بمعنى اهتراز كفى العيني مضاف الى فاعله والمشبه اهتراز فرس كانت تحت الممدوح (قوله واما نحو الخ)
 وجه الايراد فى الآية الاولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان آتاه موسى الكتاب قبل توصية هذه
 الامة بالمشارية وفى البيت واضح دمامينى (قوله هو الذى خلقكم الخ) التلاوة هو الذى خلقكم من نفس
 واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه
 حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبرزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) نعم قيل فى الآية الاولى أن
 العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها وعلى واحدة لتأويلها بالفسل أى من
 نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذرة ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة
 أنفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ تراخى بين الاخبار بن نم
 جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كإفعله كذا فى المغنى قال الدمامينى ووجه الترتيب
 الاخبارى فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد
 (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة اسمرت من الابن الى الاب ومن الاب الى
 الجد كانت سيادة الابن متقدمة مرتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فتم فى البيت للترتيب الرتبى لا الخارجى ولا

(قوله اذا كان الخ) فيه أنه يمنع قوله ومسح الخ تدبر (قوله وأجيب) يرجع لقولهم التعقيب الخ (قوله الحق) بل الحق خلافه لاخراج مثاله

ينافية قوله قبل ذلك على رواية من قال * ثم قد ساد قبل ذلك جده لا مكان أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك
 جده مستعملا في السيادة الرتيبة والخارجية ويكون الاتيان بتم نظرا الى السيادة الرتيبة وقوله قبل ذلك
 نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجية بين وهذا التدقيق
 يندفع الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب سم عنه بان اسم
 الاشارة راجع الى وقت التسكيم ولا يخفى أن جوابنا أدق فأعرفه (قوله أماء السود) قال في القاموس السود
 والسودد والسودد بالهمز كقنفا السيادة اه والسين مضمومة في الاولين أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة
 من القاموس كمنسخة العلامة أبي العز الجعفي وبصرح بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في
 سودد زائدة للاحاق بنائه بيناء جندب ووقع اه لان أول جندب ووقع مضموم ونالت جندب مفتوح كاللغة
 الثانية ونالت ووقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله
 * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزى * والفاء في قوله تعالى فاجاءهم ما عرفوا كفر واياه عند من جعل
 كفر واياه جواب لما الاولى والثانية تا كيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كفي الدما ميني وعزاه في
 الهمع للكوفيين أيضا ومثل باية حتى اذا جاؤها ونخت أبوابها وقال لهم خرتها وآية فلما أسلمارت له للجبين
 ونادينا فاحدى الواو من فهماز زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوف والواو الحالية بتقد برقد
 والمعنى في الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها كراما لهم عن أن يفوا حتى تفزع (قوله بما رحبت) أي مع
 سمعها وضاعت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا لمجان الله الاله أي وعالوا أن لا لمجان
 سخط الله الاله استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق واردة النفس وكان الشاني هو المراد
 في البيت يقول أصبح مر يد الشئ وأمسى تاركه يقال عدان لان هذا الامر اذا تجاوزته وتركه اه دما ميني
 قال الشمني وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمججمة وقد أنشد ابن
 مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بتت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمني وكما أنشده ابن مالك أنشده السمرقاني وقال كذا
 رواية أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقض أبدا اه (قوله على تعد الجواب) أي فرج الله عنهم وألجوا
 الى الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كفي ثم تاب
 الله عليهم ليتوبوا بمعنى قبول توبته قال الشمني وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا
 تحتاج الى جواب بل تكون غاية الفعل قبلها أي خافوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه
 عهدز يادتها ولم يهدز يادة ثم ترد ثم للاستئناف كفي قوله تعالى ألم يروا كيف بيد الله الخالق ثم يعيده فجملة
 ثم يعيده مستأنفة لان إعادة الخالق لم تقع فيقرر و برؤيتها يؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل
 سر وافي الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المغني (قوله واخصص بفاء الخ)
 وفي التسهيل أنهم تنفرد أيضا بعطف مفضل على جملة متحدثين معنى نحو نادى نوح ربه فقال رب ان ابني من
 أهلي والترتيب في مثله ذكرى لامعنوى لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف في
 كلام المناظم (قوله في غضب هوزيد) يحتمل أن هو فاعل بغضب فنكتة الابرازدفع توههم كون ز بدفاعلا
 ليغضب فيحتمل التركيب له عدم الضمير حيث تدنى كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هوله كقيل بل
 لانه ممنوع بل هو جار على من هوله ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في بغضب وهو تو كيدله وهذا ظاهر كلام
 النونشري وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول
 ويحتمل أنه ضمير فصل لاجل له من الاعراب فالاقصار على الاول نقص وير وفاعل بغضب على الاخيرين ضمير
 مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين * الاول أن اولوية التعبير
 بعبارة تشمل مستلحق الصفة والخبر لا تنفرع على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر التفرع

الجد أماء السود من
 قبل الاب والاب من قبل
 الابن * (تبيينه) * زعم
 الاخفش والكوفيون
 أن ثم تقع زائدة فلا
 تكون عاطفة ألبتة
 ووجه لو اعلى ذلك قوله
 تعالى حتى اذا ضاقت
 عليهم الارض بما رحبت
 وضافت عليهم أنفسهم
 وظنوا أن لا لمجان الله
 الاله ثم تاب عليهم
 ليتوبوا جعلوا تاب عليهم
 هو والجواب و ثم زائدة
 وقول زهير
 أراني اذا أصبحت أصبحت
 ذاهري

فثم اذا أمسيت أمسيت
 عاديا وخرجت الآية
 على تقدير الجواب
 والبيت على زيادة الفاء
 (واخصص بفاء عطاف
 ما ليس) صالحا لجملة
 (صله) لخلوه من العائد
 (على الذي استقر أنه
 الصلة) نحو والذان
 يعومان في غضب زيد
 أخوالك وعكسه نحو
 الذي يقوم أخوالك
 في غضب هوزيد فنكان
 الاولى أن يقول كفي
 التسهيل وتنفرد الفاء
 بتسويغ الاكتفاء
 بضمير واحد فيما تضمن

جملتين من صلة أو وصفة أو خبر ليشمل مستلتي الصلة المذكورتين والصفة نحو فرزت بامرأة تفحك فيبكي زيدو بامرأة تفحك زيد فتبكي والخبر نحو زيد يقوم فتعده هندوز يد تعده هندو فيقوم ومن هذا قوله وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحم فيغرق ويشمل أيضا مسـ: اثنى الحال ولم يذكرة نحو جاء زيد يضحك فتبكي هندو وجاء زيد تبكي هندو فيضحك فهذه ثمان (٦٥) مسائل يختص العطف فيها بالفاء

دون غيرها وذلك لما فيها من معنى السببية (بعضا يحكى اعطف على كل ولا * يكون الاعاية الذي تلا) أى للعطف يحكى شرطان الاوّل أن يكون المعطوف بعضهم المعطوف عليه أو كعضه كقوله في التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها وأعجبتني الجارية حتى حدبها ولا يجوز حتى ولدها وأما قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها فعلى تاويل ألقى ما يثقله حتى نعله * والثاني أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الخراج حتى المشاة وقد اجتمع في قوله قهرناكم حتى السكاة فانتم * تهاوننا حتى بنينا الاضغرا * (تنبيهات) * الاوّل بقى شرطان آخران أحدهما أن يكون المعطوف ظاهر الاضغرا كاهو شرط في بحر ورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى أنا ذكره ابن هشام الخضر اوى قال في المعنى ولم أقف عليه لغـ يره

بالنسبة اليهما * الثاني أن ما قبل فاء التفرع علة لما بعدها فلا يحسن التعليـل بعد شعول مستلتي كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل (قوله يحسر الماء) بحاء وسين مهملتين من بابي ضرب وقتل كقافي المصباح أى يرتفع ويزتاح وقوله يحم يضم الجيم وكسرهما أى يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كقافي التسهيل ويشمل بالنصب عطف على مدخول الاام في قوله سابقا يشمل الخ لعدم شعول ذلك القول مستلتي الحال كقالف ولم يذكرة أى في التسهيل اللهم الا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لانها صفة في المعنى و يراد بقوله ولم يذكرة أى تصادف ما لا يخفى من التكافؤ بما قرناه اندفع نظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضهم المعطوف عليه) بان يكون جزأ منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كعضه أى في شدة الاتصال (قوله فعلى تاويل ألقى ما يثقله) أى تاويل ألقى الصحيفة والزاد بالقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تاويل لا وقد روى نعله بالوجه الثلاثة كما سيذكرة الشارح (قوله والثاني أن يكون غاية الخ) والتحقيق كقافي المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدهما قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أبلى حتى آدم أو فى أئمتنا نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيدا اذا جازك معاوز يذأضعفهم أو اقواهم (قوله زيادة أو نقص) أى معنويين كثنائى الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الاعداد الكثرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى منقال الذرة (قوله حتى السكاة) جمع كى على غير قياس وهو كقافي القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بقى شرطان آخران) زادنى التصريح نقلا عن الموضوع شرط آخر وهو أن يكون ما بعدهما شرطى العامل فلا يجوز صحت الايام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهر الاضغرا) قال الحفيد لان معطوفها بعض مما قبلها أو كعضه ولو دخلت على ضمير غيبة كان ظاهرا فى أنه عين الاوّل لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما ذكرة فى ضمير الغيبة ايس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الاوّل لان ما كان عينا ليس بعضا فالجق عدم اشتراط كون بحر ورها ظاهرا الاضغرا (قوله انظر اوى) نسبة الى الجزيرة الخضراء بدم من بلاد الاندلس دمامينى (قوله مفردا) لوقال اسمها كان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنه لا تعطفه (قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئى ولوعـ بر البعض لكان أوضع وأوفق بعبارة الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات) اعتبره الدمامينى بانه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النخاع وأهل المعانى بان الجملة تبدل مما قبلها ببدل بعض من كل نحو أمد كى بما تعلمون أمد كى بانعام وبنين وأقره الشمنى وأجاب عنه البعض بان البعضية فى المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابق ولا بعضية فيه ويرد بان زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابق بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفـ عمل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله تسكل) أى تعب والمطى اسم جنس جمعى لطيفة وهى الدابة والجداد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بما ودها بل تسير بنفسها وهى كناية عن شدة تعبها قاله الدمامينى (قوله فيمن رفع تسكل) والمعنى حتى كات واكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم معنى

(٩ - صبان) - ثالث

وثانيهما أن يكون مفردا لاجله وهذا يؤخذ من كلامه لانه لا بد أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد فى قول امرئ القيس سرىت بهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدرن باوسان فيمن رفع تسكل أن جملة تسكل مطيهم

و جالى حتى الاقدمون
تأثروا على كل أمر يورث
المجد والجداء الثالث اذا
عطف بجنى على مجرور
قال ابن عصفور الاحسن
اعادة الجار ليقع الفرق
بين العاطفة والجار
وقال ابن الجبار تسلم
اعادته للفرق وقبده
الناظم بان لا يتعين
كونها للعطف نحو
اعتكفت في الشهر حتى
في آخره فان تعين العطف
لم تلزم الاعادة نحو عجت
من القوم حتى بنهم
وقوله جود يملك فاض
في الخلق حتى * بائس
دان بالاساءة دينا
* الزابع حيث جاز الجر
والعطف فالجر احسن
الافى باب ضربت القوم
حتى زيدا ضربته
فالنصب احسن على
تقدير كونها عاطفة
وضربته تؤكد أو
ابتدائية وضربته تفسير
وقد روي بها قوله حتى
نعليه ألقاها وبالرفع
أيضا على أن حتى
ابتدائية ونعوله مبتدأ
وألقاها خبره اه (رأى
بها اعطف اثرهمز
التسوية) وهى الهمزة

والذى يظهر لي أن تقد ر هذا انماض غير ضروري فتدبر الواو على النصب عاطفة مخذوف على سريتهم - ثم
تقدروه وسريتهم حتى الجباد الخ فلا مرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجلتها على حتى الجارة وتجرورها
قاله الدماميني (قوله معطوفه بجنى) والتصحح أنها ابتدائية في الموضوعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه
بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا يند في أهم الترتيب الذهبى كما سريته (قوله تعالى) أى اجتمعوا
(قوله وقبده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المغنى وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول
الى محلها كانت محتملة للامر من والاتعنت للعطف (قوله نحو عجت من القوم الخ) انما يصح الجرفى المثال
والبيت لعدم صلاحية الى فى موضع حتى ولو كان ما بعده ليس آخره لانه متصلا بالاسم وهذا حاصل ما فى المغنى
وشراحه كما قاله شيخنا وناقش الدماميني فى التعليل الاوّل بانه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال
انتهى الى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب
والمدح ثم البعوضة التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا الاضافة فى بنهم على معنى
من التبعية وعلمه يحتمل قول المغنى انهم بعض القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنهم فىهم
فافهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة قد بناكسر الدال أى تدن بالاساءة
تدنيا أى جعل الاساءة دينة لتكررها منه كثيرا (قوله فالجر احسن) القلة العطف بجنى حتى أنكروه الكوفيون
كأمر (قوله الا فى باب ضربت القوم الخ) أراد بابه أن يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشغول بنصب ضميره
كفى المغنى فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيدا الخ)
أى اذا كان زيدا آخر القوم ليو جد شرط جواز الجر (قوله فالنصب احسن الخ) علله فى المغنى بان الفعل
لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح
من جواز الجر فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير الجرفى هذا الباب احسن اه وقد توجه الاحسن بان فى
النصب مشاكلة الضمير لرجعه فى الاعراب (قوله وضربته تؤكد) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك
ضربت القوم لدخول زيد فى القوم لا لضربت القوم حتى براد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته
تأكيد لضربت القوم بل لزيد (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما ما قالها هو تؤكد الا اذا جعلت حتى فى
النصب ابتدائية وألقاها تفسير (قوله وأمها اعطف اثرهمز التسوية) أى بعدها ولا يجوز العطف باو قياسا
فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الامر من كذا أو كذا لان الصواب فيه الواو قاله
فى المعنى ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح تقول سواء على قلت أو وقعت سهو وأن قراءة ابن محيصن سواء عليهم
أندرتهم أو لم تندرتهم من الشذوذ فكان اه ونقل الدماميني عن السيرافى أن سواء اذا دخلت بعدها همزة
التسوية تلزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلا ن بغير الهمزة جاز العطف باو قال الدماميني وهذا نص صريح
يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما فى الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمنى ما فى المغنى هو مقتضى
القياس اذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى
ونقل الدماميني أيضا عن سيبويه جواز العطف بعدما أدري وليت شعري مع الهمزة بام وبار ثم قال والعجب من
اراد المصنف معنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعدها همزة التسوية والفرص
أن لا همزة فى شئ من ذلك وكانه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد
اه ووافق ما فى المغنى ما سبذ كرهه الشارح عند قوله ورجعنا حذف الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني فى قول المغنى
كقولهم يجب أقل الامر من الخ أنه يدفع الخطأ فى قولهم المذكور يجعل من يانة لاقول قال الدماميني فان قلت
فما وجه العطف باو والتسوية تباها لانها تقتضى شيئين فصاعدا وأولاحد الشئين أو الاشياء فقلت وجهه
السيرافى بان الكلام محمول على معنى الجزاءه قال فاذا قلت سواء على قلت أو وقعت فتقدره ان قلت أو وقعت فهما
على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أو فعودك سواء على أو سواء
على قيامك أو فعودك بل سواء خبر مبتدأ مخذوف أى الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر

(قوله قال الشمنى) حقه التأخير عن الاعتراض والجواب الاتيين واعلم أن كلام المغنى مبنى على ابقاء الكلام على وصرح
ظاهره وحيد فاعتراض الدماميني غير متجه ورد الشمنى صحيح لا يرد عليه بالتوجيه الا ترى

والداخلة على جملة في محل المصدر وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الاكثر نحو سواء عليهم أن نذرنهم الآية واسميتين كقوله ولست أبالي بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتهم الآية وإذا عادت بين جملتين في التسوية فتقبل لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ولا يجوز سواء على أن يدقائم عمرو منطلق فهو - هذا لا يقوله العرب وأجازة الانخفص قياسا على الفعلية وقد عادت بين مفرد وجملة في قوله * سواء عليكم النفرام بـ ليه * باهل القباب من عمير بن عامر (او) بعد (همزة عن لفظ أى مغنیه) وهي الهمزة التي يطلب بها بام التعيين وتقع بين مفردين غالبا ويتوسط بينهما ما لا يستل عنه نحو أنتم أشد خلاقا السماء بناها أو يتأخر عنها ما نحو وان ادري اقرب أم بعيدا توعدون وبين فعليتين كقوله

وصرح الرضي بمثل ذلك اه وانما قال بمثل ذلك لان فرض كلام الرضي في أم وقد أسلفنا مع زيادة في الاستثناء ثم قال في المغني فان كان العطف باو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بل لانه اذا قيل أز يد عندك أو عمرو فاماغني أحدهما عندك وان أجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة اه وما مر من أن ابن محبصن يقرأ بأوسيا في الشارح عند قول المصنف وربما حذف الهمزة الخ أنه يقرأ بأوسيا فخره واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء على أتمت أم تعدت مدلوله لسواء الهمزة وفي قولنا ما أبالي أتمت أم تعدت مستفادة من ما أبالي لان الهمزة قسميتها همزة التسوية وتوقعها بعد ما يدل على التسوية وتاظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها التاكيد التسوية فندير (قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معناه في محل المصدر كذا في يس وفيه نظر وهذا من مواضع تاويل الجملة بالمصدر بلا سابل بناء على قول الجمهور أن ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها سمع بالمعبدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله في المغني (قوله ولست أبالي) أى أكثر فهو متعدي بنفسه وقابلي لان معناه لا أفكر فيه ازدرابه فالجملة بعده في محل نصب والفعل معلق أفاده الدمايني وقد يتعدى أبالي بالباع والوجهان صحبان كما قاله الشنوي نقل عن النووي وقوله أموتى ناء أى بعيد (قوله نحو سواء عليكم أدعوتهم) أى الاصنام أى ونحو سواء على أن يدقائم أم تعدت التمثيل (قوله فتقبل لا يجوز الخ) بردها به أنه سيج ذكر الاسمية بعدها في قوله تعالى سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون وفي قول الشاعر ولست أبالي الخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازة الانخفص قياسا على الفعلية المقترضى عدم السماع وفي نسخ اسقاط قوله واذا عادت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله مغنیه) أى مع أم كما أشار اليه الشارح فقد حقق الدمايني أن أباسادة مسد الهمزة وأم جيعا الهمزة فقط (قوله وتقع) أى أم المسبوقة بجملة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان ادري اقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمداو بين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله ويتوسط بينهما الخ) ما لا يستل عنه في الاول المسند لان السؤال عن المسند اليه وفي الثاني بالعكس وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لام أن يلها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الا تخليفهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المتبادون الخبر أز يدقائم أم عمرو وان شئت آخرت قائم لانه غير مسؤل عنه واذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المتباد أقائم زيد أم قاعد وان شئت آخرت زيد لانه غير مسؤل عنه وفس على هذا نقله الدمايني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذي هو كما قاله نص في أن يلاء المسؤل عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله أنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معناه على حقيقته لانه باعتبار الغالب أو اراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا وانكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتي وهو صريح في أن الاستفهام الانكارى والتوبيخي يطلب جوابا وقد منع لان الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي ولا يستدعى شئ من ذلك جوابا ولو قيل اراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام في الآية توبيخي بردها أن نالي همزة التوبيخ واقع أو يقع وقاعله ملوم نحو اتعدون ما تخنون صرح به في المغني وهذا منتف في الآية فالظاهر أنه تقر برى فتأمل قال الدمايني ووجه كونها في الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة أن السماء معطوفة على أتمت وأشد خلاقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرها اه وكلاية في هذا قول زهير وما أدري ولست اخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

(قوله بين مفرد وجملة) فيه ان اسم الفاعل مع مرفوعه جملة كما سبق

وجعل الشئني أم في البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقابنمو بين الآية بان فعل الدراية معلق في البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا ورددان المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدري أز يد أم عمرو في الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد نحو ما أدري للتسوية

وجب تقدرو مبتدأ في البيت فقط لان همزة النسوية انما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسبب
 بسط ذلك (قوله أهى) بسكون الهاء ولم يحى بعد الهمزة الا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل
 للناظم وعادني أناني والحلم بضمين وتسكن اللام ما رآه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التي رآها في المنام
 فلما استيقظ قال أهى أمتنى حقيقة أم أناني خيالها في النوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل ويوجد
 في بعض النسخ صدر البيت وهو * فعمت للظيف من ناعا فأرقني * أي قمت لاجل خيال المحبوبة المرثى في
 النوم حالة كوني من ناعا للعائنه هيبه وأرقني أي اسهرني ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئا محققا (قوله اذا اخرج)
 تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أي يفسره سرت وانما كان هذا أرجح لانه الذي يدل عليه وقوع
 الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل أول من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه
 وهو الاحوال لانها محددة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم رجح النصب في أز يداضر بته (قوله لعمرك
 ما أدري الخ) أي ما أدري أي النسبين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعب بالثلثة آخره وصحفه من
 رواه بالموحدة كفي شرح شواهد المعنى للسيوطي ومنقرض بطنه الدماميني والشمي بكسر الميم وفتح القاف وبالراء
 فالواو هي البيت هجو اشعيت أي اهذ الخي بانهم لم يستقر واعي أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم
 والقاف ويكتب ابن سسهم وابن منقرض بالالف لانه خبر لانت والهمزة العلة كان حق شعيت التنوين (قوله
 خذفت الهمزة والتنوين منها) أي للضر ورة وقيل حذف الهمزة جازا اختيارا ونقل الدماميني أن المختار
 اطرا حذفها اختيارا قبل أم المنصلة لكثرة نظامها ونواضع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بيان
 لجواز رعاية التأنيت والتسديد كبير باعتبار من أفاده الدماميني هذوا كان على الشارح أن يزيد ومختلفين نحو
 أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الأرجح من فاعلية أنتم محذوف على ما مر في أهى سرت وقد يعارضها
 هنا تناسب المتعاطفين فتستوي الاسمية والفعلية كقوله الدماميني (قوله متصلة) قال في الهمع ويؤخر
 المنفي فيها بنوعها فلا يجوز سوا على ألم يحى زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام (قوله لا يستغنى باحد هما عن
 الآخر) أماني الحال الاول فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهي لا تتحقق الا بينهما واما في الثاني فلان المقصود
 طلب تعيين أحد الامرين فلا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صار تاني افادة
 المقصود بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا بمعنى أي ورجح هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى ام نفسها
 وعلى الاول راجع الى متعاطفها وورض بان الثاني انما يأتي في أم المسبوقه بتمهزة الاستفهام لا المسبوقه
 بتمهزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المعنى أفاده في التصريح (قوله في افادة التسوية)
 أي في جملة افادة التسوية أي في الجملة التي تفيد التسوية ومعنى معادتها للهمزة في هذه الجملة أنه يلها عديل
 ما يلي الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من ان كلام الهمزة وألم دخل في افادة التسوية
 فتدبر (قوله في النوع الاول) أي ام بعدهمزة التسوية وقوله في النوع الثاني أي ام بعدهمزة الاستفهام
 بقرينة قوله أن الواقعة بعدهمزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) أي بل على الاخبار بالتسوية
 لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى
 التسوية اذ الامر ان اللذان تسأل عن تعيين احدهما مستويان عندك في عدم التعيين اه وكما استعار الهمزة
 للتسوية تستعار لانكار الابطال فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أنعيننا بالخلق الاول ومنه ليس
 الله بكاف عبده وألم نشرح لك صدرك لانها ابطلت ما بعدها من النقي فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف
 عبده وشرحنا لك صدرك لانها مثبتة ولها ذاصح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فاقية بما للتعقير برأرد
 التقير بر بما بعد النقي و يظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وانما هي مسيطرة على ما بعد
 العاطف أيضا ولانكار التوبى فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو كذبتهم با تاني ولم تحيطوا
 بها عسا أو تعبدون ما نتحتون وللتهم نحو اصلوا تلك نامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا وللتجيب كقولك أخلص زيد
 الاسير متعجبا ولا يستطيع نحو الميان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة

فقلت أهى سرت ام
 عادني حلم *
 اذا اخرج ان هي فاعل
 بفعل محذوف واسميتين
 كقوله
 لعمرك ما أدري وان
 كنت داريا * شعيت ابن
 سسهم ام شعيت ابن
 منقرض الاصل اشعيت
 خذفت الهمزة والتنوين
 منها * (تبيينان) *
 الاول تسمى ام في هذين
 الحالين متصلة لان
 ما قبلها وما بعدها
 لا يستغنى باحدهما
 عن الآخر وتسمى
 أيضا معادلة لمعادتها
 للهمزة في افادة التسوية
 في النوع الاول والاستفهام
 في النوع الثاني ويفترق
 النوعان من اربعة
 أوجه اولها وانها ان
 الواقعة بعدهمزة
 التسوية لا تستحق
 جوابا لان المعنى معها
 ليس على الاستفهام

استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شئ يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالي يستلزم انتفاء وقوع
الشيء المنكرو والتوبيخي يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المنهك به والتعجب يستلزم انتفاء علم
سبب الشيء المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل التعجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة ولا امر نحو
أأسمت أي أسلموا وللهديد كقولك لمن يسى عليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على اساءته اليك وأنت تعلم علمه
بذلك ألم أؤدب فلانا على اساءته الي ولا تقرب بمعنى طلب اقرار المخاطب بما يعرفه من نفي أو اثبات ولا يشترط أن
يلى الهمزة كما حرح به غير واحد كالتفتازاني نحو أنت قلت للناس ونحو ليس الله بكاف عبده على احتمال
وانما لم يورد بعد الهمزة في الآيتين نفس المقرر به دفع التهمة تلقين المنهك للمخاطب الجواب المقرر به
والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع
المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشيء المهدد عليه والتقرب السابق طلب الاقرار وللتقرب بمعنى التثبيت
والتحقيق نحو أضربت زيدا أي انك ضربته البتة قاله السعد والجامع ترتيب ثبوت الحكم أماني هذا التقرب
فظاهرو أماني الاستفهام فلانه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فعلم أن التقرب بمعنى التثبيت لكن استعماله
في الثاني قليل بالنسبة للاول كما أشار اليه في شرح التلخيص وغير ذلك وهل تشارك الهمزة في الانكار الابطالي
نحو هل من خالق غير الله والتقرب بنحو هل ثوب الكفار هل في ذلك قسم لذي حجر والامر نحو فهل أنتم منتون
هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطي على المعنى لكن في المعنى في بحث هل أنتم منتون عن الهمزة
بان رادها النفي ولهذا جاز هل قام الاز يدون أقام الاز يدول وترد الهمزة في نحو أفاصفا كرم بكم بالبنين من حيث
ان الواقع انتفاء الاصفاء لان الانكار على مدعى الاصفاء يلزم منه النفي لأن النفي ابتداء وقد يكون الانكار
توبيخا بمعنى ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى
وقوع الشيء ويلزمه النفي وانكار على من أوقع الشيء ويختص بالهمزة وانكار وقوع الشيء وهذا معنى النفي
وتختص به هل عن الهمزة اه باختصار وربما استعير لهذه المعاني غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام
كالتوبيخ والتعجب في كيف تكفرون بالله والابطال في ومن يغفر الذنوب الا لله والتقرب في وما تآك بيمينك
ياموسى قرر له بقوله هي عصاى نقله السيوطي عن أبي البقاء وما ذكرته من توجيه الاستعارة في المعاني
المذكورة وهو ما ظهر لي فاعرفه وفي شرح المعنى للدماميني أن استفهام العارف المتجاهل حقيقي بحسب الادعاء
(قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعني أن جملة سوا على أقت أم قعدت وجملة لست
أبالي أمأ تزد أم عاش ونحوه ما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة
الاستفهام في قولنا ما أدري أم عرى طويل أم قصير أما مجموع ما أدري أم عرى طويل أم قصير فقابل للتصديق
والتكذيب لانه خبر فافهم هذا التحقيق (قوله وليست تلك) أي الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أي
كالواقعة بعد همزة التسوية في الامرين وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفي في الامرين (قوله لان الاستفهام
معها على حقيقته) أي غالبا وأراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ
والتقرب ونحوها فلا يراد أن الرنخسرى جوف في قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة
مقدرا قبلها معاد لها أي أندون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه لانكار التوبيخي وفي قوله تعالى قل
أخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرب ونقله ماني المعنى ولم يتعقب واحدا منهما فأداه الشبهني
لكن الاظهر كون الهمزة في الآلية الاولى أيضا تقريرية قتل (قوله الابن جلتين) أي غالبا فلا ينافي
ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كفي قول الشاعر * سوا عليك النفر أم بت ليلة * (قوله قد بان لك) أي
من الضابط السابق والاستشهاد بقوله وليست أبالي الخ (قوله وما أدري الخ) أنت خبير بان الذي تبين مما قدمه
أن الواقعة بعد ما أدري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل الهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان
أدري أقرىب أم بعيد ما توعدون وبقول الشاعر لعمر ك ما أدري الخ أي لا أدري جواب هذا الاستفهام
وهذا هو الاقرب عندى ومثل ما أدري لست شعري ولا يحضرنى ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المعنى استظهر

وان الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب
لانه خبر وليست تلك
كذلك لان الاستفهام
معها على حقيقته
والثالث والرابع أن
أم الواقعة بعد همزة
التسوية لا تقع الابن
جلتين ولا تكون
الجلتان معها الا في تأويل
المفسرين * الثاني قد
بان لك أن همزة
التسوية لا يلزم أن
تكون واقعة بعد لفظة
سوا بل كما تقع بعدها
تقع بعد ما أبالي وما
أدري وليت شعري
ونحوه (وربما

ماقلته مؤيداله بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتصرفاته متعبا بذلك
 مافي المغنى من التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضا كما يفيد
 ما مر عن الدماميني من كونه قلبيا معلقا عن الجمل في الجملة بعده والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل
 (قوله حذف الهمزة المذكورة) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالثلاثين الالتمين قال الفارضى
 ونذر حذف أم ومعها وفيها كقوله

دعاني اليها القلب انى لامره * سميع نسا أدري أرشد طلابها

التقد برأشداً مغي واذا استفهم بغير الهمزة عطف بانحوه هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركز أو قد تكون
 هل بمعنى الهمزة فيعطف بام بعدها كحديث هل تزوجت بكر أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا
 التقدر برأضرب زيدا اه وقوله التقدر برأشداً مغي بحث فيه في المغنى يجوز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا
 يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضى خلافه اه وعليه يكون
 ذكرها هنا استطراداً للتيمم أقسام أم ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال
 فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلاً في مفرود ولا جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلاً سمع من كلامهم
 ان هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثيراً وجاءت للعطف في الجمل فقط ونازلوا ما سمع بتقد برأضرب أى أم أرى شاء
 (قوله ومعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وقت) الضمير فيه وفي قيدت وخلت
 راجع الى أم في قوله وأم بها عطف الخ والمراد بهما لفظها كما أن المراد بهما هنا ذلك فليس في الكلام استخداً
 ولا شبهه وان زعمه شيخنا (قوله ان تلك مما قيدت به خلقت) صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام أصلاً بل
 تكون مسبوقه بالخبر المحض نحو لم تنزل الكتاب لارىب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراءه وأن تسبق بأداة
 استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الامعى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة لغير
 حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار أى النفي نحو ألهم أرجل عشون بها أم لهم أيد
 الآتية والتقر برأى التثيت أى جعل الشيء ثابتاً نحو وفى قلوبهم مرض أم ارتابوا الآتية كذا في الدماميني عن
 الناظم وأبى حيان وقدينا في ما مر عن البهوتى والشهمى ولو قيل ان التقر برى فقط أعنى المطلوب به اقرار المخاطب
 كالحق بى لا شتر كما في طلب الجواب لكان وجهاً فتدبر (قوله ولا يفارقتها حينئذ) أى حين اذ خلقت مما
 قيدت به وقيل ردلاً لاستفهام المجرى نحو أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أى بل أهى شاء) كأنه في حال
 بعده عنها خزم بانها ابل فلما قرب منها رآها صغيرة فاضرب مستفهما عن كونها شاء أو كام فيسه أم في نحو أعندك
 زيد أم عندك عمر وقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولاً كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون
 عمر وعنده فاضرب عن الاول واستفهم عن كون عمر وعنده (قوله لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل
 الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الاعلى جملة * (قاعدة) * تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله
 تعالى أولم ينظروا أفلم يسبروا أمم اذا ما وقع فالجهور ان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجمل ونحوها معطوفة
 بالواو والفاء وثم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقد مدت على العاطف تنبيهاً على اصلها في التصدير
 والزمخشري ان الهمزة في محلها الاصلى والعطف على جملة مقدره بين الهمزة والعاطف والتقدير برأ مكشوف لم
 يسبروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجهور وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة وفي دعوى الجهور تقدم بعض
 المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لكان الكلام اخباراً
 بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزوع عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب
 البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً نقله في المغنى عن ابن السجري قال والذي يظهر قول الكوفيين لانه
 يلزم البصر بين دعوى التأكيدي في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذى
 هو جند لكم قال الدماميني والتحقق ان أهمل البلدين متفقون على أن أم تجى على الاضراب المجرى وانما الخلاف
 في تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر

حذفت الهمزة
 المذكورة (ان * كان
 تحذف المعنى بحذفها من)
 كقراءة ابن محسن
 سواء عليهم أن نذريهم
 وكما مر من قوله شعيب
 ابن سهم أم شعيب ابن
 منقر * وهو في الشعر
 كشيء ومال في شرح
 الكافية الى كونه
 مطرداً (وبانقطاع
 وجهى بل وقت) أى
 تاتى أم منقطعة بمعنى
 بل (ان تلك مما قيدت
 به) وهو أن تكون
 مسبوقه بأحدى
 الهمزتين لفظاً أو تقدراً
 (خلت) ولا يفارقتها
 حينئذ معنى الاضراب
 وكثيراً ما تقتضى مع
 ذلك استفهاماً
 حقيقة نحو انما ابل أم
 شاء أى بل أهى شاء
 وانما قدرنا بعدها مبتدأ
 محذوف الكون لا تدخل
 على المفرد أو انكارياً
 نحو أم له البنات أى بل
 آله البنات وقد لا تقتضيه
 البتة نحو أم هل
 تستوى الظلمات
 والنور أى بل هل
 تستوى اذ لا يدخل
 استفهام على استفهام
 ونحو لارىب فيه من

رب العالمين أم يقولون

افتراه وقوله

قلت سلمي في المنام

ضجيعتي

هنالك أم في جنه أم

جهنم وسببت منقطعة

لوقوعها بين جلتين

مستقلتين * (تنبيه) *

حصر أم في المتصلة

والمنقطعة هو مذهب

الجمهور وذهب بعضهم

الى أنها تكون زائدة

وقال في قوله تعالى

أفلا تبصرون أم أنا

خير ان التقدير أفلا

تبصرون أم أنا خير

والزيادة ظاهرة في قول

ساعده بن جوية

يا ليت شعري ولا يخبر

من الهرم

أم هل على العيش بعد

الشيب من ندم

(خير) و (أبح)

و (قسم باو وأبهم *

واشكك) فالختير

والاباحة يكونان بعد

الطلب ملفوظا أو

مقدرا وما سواهما فبعد

الخبر فالختير نحو تزوج

زينب وأختها والاباحة

نحو جالس العلماء أو

الزهاد والفرق بينهما

امتناع الجمع في الختير

وجوازها في الاباحة

والنقسم نحو الكلمة

اسم أو فعل أو حرف

والاجهام نحو أناها

أمرنا ليل أو خمارا

وجعل منه نحو وأنا أو

اياكم اعلى هدى أرفى

ضلال مبين

لفظي (قوله أم يقولون افتراه) انما تقتض الاستفهام هنا وفي البيت اعدم احتياج المقام اليه لكن جعل
الداميني معنى الآية بل يقولون على الانكار التوبيخي (قوله في المتصلة والمنقطعة) * (فائدة) * جواب
الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصود ايهانني وقوع كل من الشيبين أو الاشياء متخطئة للسائل في
اعتقاده ووقوع أحد الشيبين أو الاشياء كما في قصة ذي البدن وهل يجاب بنعم مقصود ايهان اثبات كل من الشيبين
أو الاشياء متخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع
المنقطعة بلا أو نعم واذا توالت استفهامات بام المنقطعة فالجواب لاخيرها للاضراب اليه كما قبله فاعرف ذلك
(قوله ان التقدير أفلا تبصرون أم أنا خير) أي على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الاول فجملة أنا خير منه
معطوفة على ما قبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فاقبت الاسم بمقام الفعلية
والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء قاله في المعنى وأورد عليه أن السبب لا اعتقاده
كأنهم بصراء قوالهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذي هو مقوله لا مقولهم وأجيب بان الاصل أم
تقولون أنت خير فحذف القول وحتى القول بالمعنى ثم يصح أن يكون في الآية فاقمة المسبب مقام السبب لان
اعتقادهم خير يتسبب عندهم عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المعنى أن أم في الآية متصلة به صرخ الزخشي
في الكشاف والذي نص عليه سيويه أنها منقطعة فانه قال ما حاصله أنه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فحسى
منقطعة نحو أر يد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أر يد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب
بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه في تميم الاستفهام الاول وانما يذكره لبيان أنه عرض له ظن نفي أنه
عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا في الآية لو اقتصر على قوله أفلا
تبصرون لاستدعي أن يقال له تبصروا ولا تبصروا فكان في غنمة عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه
عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أو لا عدمه (قوله ابن جوية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو في الاصل تصغير
جؤية وهي حمرة تضرب الى سواد (قوله باو) تنازعه الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر
قبله (قوله والاباحة) قال الشمني ايس المراد بها الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع
بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أي
صيغته وان لم يكن هناك طلب كما في الاباحة وبعض صور الختير فقول البعض اذا طلب في الاباحة والختير فيه
تساهل (قوله أو مقدرا) نحو فدية من صيام أو صدقة أو نسل أي ليفعل أي الثلاثة قاله الشارح على التوضيح
(قوله وما سواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبي بان الذي يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقي فيستعمل في
الموضوعين وكلام المعنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع في الختير) فان قلت قدم مثل العلماء يأتي
الكفارة والغدية للختير مع امكان الجمع قلت يمنع الجمع بين الاطعام والكسوة والختير الآتي كل منهن كفارة
وبين الصيام والصدقة والنسل الآتي كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي فدية مستقلة
خارجة عن ذلك اه معني وآية الكفارة فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ وآية الغدية فدية فمن صيام أو
صدقة أو نسل (قوله والتقسيم) أي تقسيم السككي الى جزئياته أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه في التسهيل
بالنفر يق المجرى من الشك والابهام والختير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمل اه وبه يعرف ما في كلام
البعض (قوله والابهام) أي على السامع (قوله) وجعل منه نحو وأنا أو اياكم الخ قال في المعنى الشاهد في الاولى
ووجه الشمني بان اعتبار الابهام في احداهما يعني عن اعتبارها في الثانية والاولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه
نظر اذا لما منع من اعتبارها ففهما وان كان اعتبارها في الاولى أكد وقال الدماميني في الاولى والثانية والمعنى وان أحد
الفر يقين منا ومنكم اثباته أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرجه الكلام في صورة
الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره فهو في ضلال مبين توطينا
لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يليق اليه وقال بعضهم الشاهد في الثانية لان الشرط تقدم كلام خبري وهو انما
يتحقق بقوله لعلى هدى لان ما قبله ايس كلاما وقد يقال ان لعلى هدى أرفى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر

والشك نحو لثنا لوما أو بعض يوم (واضرب بها أبيضاً) أي نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن حنبل مطلقاً
تسكاب قوله كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية (٧٢) * لولا رجاؤك فقد قتلت أولادي وقراءة أبي السمال أو كما عاهدوا عهداً بسكون الواو ونسبة

الثاني أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبراً عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه
قد منع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على جواد
يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس في بحر لا يدرى أين يتوجه وما ظهر له أن الآية وإن كانت
للإبهام ظاهر إلا أنها ترمز إلى التعمين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد الأولى وصرف ما قبلها
لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضاً ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينهما بين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم في
الاجتماع دون الشك غزبي (قوله واضرب بها أبيضاً) قيل إنها حذبت غير عاطفة كالم الأضربية على رأي الجمهور
وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضي والسعدكافي بس وقيل عاطفة وإن كان بعدها جملة إذا العطف يكون في المذرات
والجمل كما يقول بذلك بعضهم في أم الأضربية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقاً) أي سواء تقدم ههنا في أو
ثمى أو لا وسواء أعيد العامل أولاً (قوله كانوا) أي العيال المذكورون في البيت قبله وقوله أو زادوا يستعمل
أن أو بمعنى الواو وكذا في قراءة أبي السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره (قوله بسكون الواو)
المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسدوا بل نقضوا عهد الله مراراً كثيرة (قوله ونسبه) أي محبي أو
للأضرب بفتح النظم عن الإطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين (قوله وإعادة العامل) يعني مع حرف
النفي أو حرف النهي شئني (قوله ويؤيده) أي يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتي للأضرب بشرطين
(قوله أو سافع) أي قابض ناصية فرسه من سمعت بناصيته قبضتها وجذبته قال الدماميني لقائل أن يقول لم
لا يجوز أن يكون المرادين فريق لمجم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان
الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صرخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما إلا أنهم ثابت
لهم أحدي البيئتين (قوله فظل طهارة اللحم الخ) الطهارة جمع طاء وهو الطباخ وضميف شواء مفعول منضج وهو
ما فرق وصف على الجر وهو شواء الأعراب وقد بر معطوف على منضج بتقد برمضاف أي وطابح قد برأي مطبوخ
في القدر ومجمل صفة قد بر وقول العيني قد بر معطوف على شواء غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله إن بها
أكتل الخ) ضمير به الأرض المذكورة قبله وأكتل بقرينة مفتوحة ووزام براء مكسورة فزاي اسم جار جليل
وخو بر بين تثنية نحو بر تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمني وفي شرح شواهد المغني للسيوطي أنه
لص الأبل حال من ضمير ينفقان قدمت على عاملها أو من المستكن فيهما وقول البعض حال مما قبله لا ينشئ على
مذهب الجمهور المانعين محيى الحال من المبتدأ في الحال أو الأصل وينفقان بضم القاف من النقف وهو كسر
الرأس كما قاله الدماميني والشمني والسيوطي فيحتاج الكلام إلى التجريد والهام اسم جنس جمعي لهامة وهي
الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل وإنما كانت أو في البيت بمعنى الواو لقوله خو بر بين بالتثنية ولو
كانت على بابها لحد الشينين لقال خو بر بالانفراد (قوله أشرعت) بالبناء للجهول أي صوتت نحو العسدر
وكتي بذلك عن الطاعن والسلاسل عن الأسر (قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض
الكوفيين والبصر بين بمعنى الواو والفراء بمعنى بل فتسكون للأضرب عن الأخبار بانهم مائة ألف بناء على حزر
الرأي مع علمه تعالى بزيادتهم إلى الأخبار عن تحقيق وبعض البصريين للإبهام وقيل للشك مصر وقال للرائي كذا
في المغني بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوفة محذوف معطوف على ما قبله أي أو جماعة يزيدون اه وفيه
أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور وبن أو في ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى
أي إلى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقاً) أي سواء كانت أو للإباحة أولاً (قوله وذكر
في التسهيل أن أو تعاقب الواو) أي تجيء بمعنى الواو فتسكون للجمع وقوله في الإباحة أي في صورة الإباحة أي في
الصورة التي يظن أن أو فيها للإباحة أي لأحد الشينين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو في حالة كونها بمعنى
الواو للإباحة لأنها حذبت للجمع وأو التي للإباحة لأحد الشينين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن

ابن عصفور وسيبويه
لكن بشرطين تقدم
نفي أو نهى وإعادة
العامل نحو ما قام زيد
أو ما قام عمرو ولا يقم
زيد أو لا يقم عمرو ويؤيده
أنه قال في ولا تطع منهم
أثماً أو كونه رواه لو قلت
أو لا تطع كفوراً انقلب
المعنى يعني أنه يصير
أضرباً عن النهي الأول
ونهيها عن الثاني فقط
(وربما عاقبت) أو
(الواد) أي جاءت
بمعناها (إذا * لم يلف
ذو النطق للبس منقذا)
أي إذا أمن اللبس
كقوله قوم إذا سمعوا
الصرخ رأيتهم * ما بين
لمجم مهره أو سافع وقوله
فظل طهارة اللحم ما بين
منضج * ضيف شواء
أو قد بر مجمل وقول
الرازي أن بها أكتل أو
رزما * نحو بر بين
ينفقان الهاما وقوله
وذو النانثان لا بد منها *
صدور رماح أشرعت
أو سلاسل
وجعل منه وأرسلناه إلى
مائة ألف أو يزيدون
أي ويزيدون هذا
مذهب الاخفش والجرحي
وجامعة من الكوفيين
* (تنبهات) * الأول
أفهم قوله وربما إن

ذلك قابل مطلقاً وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً في عطف المصاحب والمؤ كدقيد لإباحة كما
تقدم والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام فأتى عليك نبي أو صديق أو شهيد والمؤ كد

نحو ومن يكسب خطيئة أو اثماً* الثاني التحقيق ان أو موضوعه لاحد الشئين أو الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها* الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع أحدها في التقسيم كقولك السكامة اسم وفعل وحرف وقوله* كما الناس بجر وم عليه وجارم* ومن ذلك الناطم في التحفة وشرح (٧٣) الكافية قال في المغني والصواب أنها في ذلك على معناها الاصل

اذ لا انواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس * نانيها الاباحة قاله الزنجشيري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سير من أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذلك ثلاثة وسبعة لتلايتوهم افادة الاباحة قال في المغني أيضا والمعروف من كلام النخوين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو* نالها التخيير قاله بعضهم في قوله قالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا * فقلت البكا أشقى اذا للغلي أي أو البكا اذا ليجمع بين الصبر والبكا ويحتمل أن يكون الاصل من الصبر والبكا أي أحدهما ثم حذف من كافي قوله تعالى واختر موسى قومه ويؤيده ان أبا علي الفارسي رواه ابن اه (ومثل أو في القصد اما الثانية * في نحو) تزوج (اما في واما الثانية) وجماعني اما زيد واما عـ ررو * تنبيهات * الاول

ابن هشام وقوله كثيرا أي لانه يكثر اعادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سير من هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كقوله: لا اعتراض الاول ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذ كر الكثرة الا في معاقبة أو للواو في الاباحة وهـ ذالم يرده المصنف هنالذ كره اياه فيما تقدم بقوله أبح والذي أراد هـ هنا وجهه له قلبه لانها هو القسمان الاخيران الموضوعان في التسهيل أيضا بالعلة الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الاباحة بمعنى أو أصالة فلا ضرورة الى جعلها في صورة الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هـ من أنهم ما مبنيان على أن أو في حال معاقبتها الواو في الاباحة لاحد الشئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت * الثالث ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثير الوهم أن أو في الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى أن يقول تعاقب الواو في الاباحة لزوما وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هـ ذا الاعراض أن المراد كما علمت أن الصورة التي يظن ان أو فيها الاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بان تكون للجمع وقد لا تعاقب بان تكون للاباحة في الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما هـ هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو اثماً) حل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربه والاثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أي مجازا (قوله واما بقية المعاني الخ) ذكره في المغني قال ومن العجب أنهم ذكر وا من معاني صيغة افعال التخيير والاباحة ومثله بنحو حذف من مالي درهم أو دينار أو جالس الحسن أو ابن سير من ثم ذكر وأن أو تقيدهما ومثله بالمثل بين المذكورين اه وأجيب بان كلامنا من الصيغة وأوتدل على ما ذكره في مثل بالمثلين للصيغة قطع النظر فيما عن أو وحيث مثل به مما لا قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازاني في تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلة أو والتحقيق أن كلمة أو لاحد الامر من أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع السلام ودلالة القرائن (قوله فمستفادة من غيرها) أي معها وذلك لانها تنفيذ أحد الشئين وغيرها يطيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحة وهكذا وقوله من غيرها أي من القرائن (قوله بمن ذكر ذلك الناطم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بان الواو في التقسيم أجود من أرفانه يدل على أن ما فيه ايسر بمعنى أو اه وقد يقال ان له في المسئلة قولين واعلم أن اسكل من الواو أو في التقسيم وجهها لاجتماع الاقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزنجشيري) وافقه الناطم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره في المغني كما قاله الدماميني وسبقهم الى ذلك السيراني في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترتب اسكل كقوله مقتضى الاباحة قوله لتلايتوهم اعادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لتلايتوهم اعادة التخيير (قوله ان هذا أمر) أي اذن (قوله قالوا نأت الخ) من الطويل ودخله التلم وهو حذف فاعل ون وروي وقالوا ولا تلم فيه حينئذ وقوله نأت أي بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق (قوله رواه ابن) أي يدل لها (قوله اما) ذهب سيديويه الى أنها مركبة من ان وما وذهب غيره الى أنها بسبب طه وهو الظاهر لان الاصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الاولى فانه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمر واسكن لا مانع من نسبة المعاني للاولى أيضا لتلازمهما غالبا والنائية البعيدة (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق القصد فشملى جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الاطلاق وعدم التقييد بما عد المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد فشملى العطف اذ هو

ظاهر كلامه انها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك فانها لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود أولهذين المعنيين قليل ويختلف فيه فاحالة انما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذ كر الاباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة * الثاني ظاهره أيضا

أنها مثل أوفى العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين وقال أبو علي وابننا كيسان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ويؤيده قوله -م انها مجامعة للواو ولما والعاطف لا يدخل على العاطف وأما قوله باليتما مناشالت نعامتها أبحا إلى جنة أعما إلى نار فشا ذك ذلك فتح همزتها وابدال ميمها الأولى باعتبار فتح همزتها الغتميم وجمها روى البيت المذكور وقد يقال ان قوله في القصد إشارة إلى ذلك أي انها مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقا (٧٤) سيما أنه لم يبعدها في الحروف أول الباب وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين

على أنها ليست عاطفة وانما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتهما لها * الثالث مقتضى كلامه انه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما معنى عنها نحو اما أن تتكلم بخير والا فاسكت وقراءة أبي وانا أو اياكم لا ما على هدى أو في ضلال مبين وقوله فاما ان تكون أحنى بصدق * فاعرف منك غنى من سمى والافطر حتى واتخذنى * عدوا اتعيتك وتتقنى وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله تلم بدار قد تقدم عهدا * واما باء وان ألم خيالها أي اما بدار والفرء يقبس هذا فيجوز ان يقوم واما يقصد كما يجوز أو يقصد * الرابع ليس من أقسام اما التي في قوله فاما ترين من البشر أحدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة (وأول لكن نفيًا أو نفيًا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب

بما يقصد (قوله مثل أوفى العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل في قوله في لكن كما مر (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أي فالعاطف انما هو الواو الداخلة على اما (قوله وأما قوله الخ) اراد على قوله لزوما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته (قوله وكذا فتح همزتها وابدال ميمها الخ) أي شاذان أبيض على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لغتميمية وقيسية وأسدية تصریح فضمير ميمها بر جمع إلى المفتوحة الهمزة كما في البيت لاميم اما مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كما في الدماميني عن المصنف (قوله أي المعنى) فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود وحل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مصاديقهم ومقصود جميعهم المعنى لا اختلافهم في العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أي وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر في الشرح (قوله اصاحبتهالها) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) أي اما لا يعيد كونها الثانية (قوله غنى من سمى) غنى من غنمت الشاة غنما من باب ضرب أي ضعفت ويقال في الكلام الغن والسمين أي الردي والجيد واعل المعنى فاعرف بك الرديء والجيد منى لتبينك لي الرديء وابعادك لي عنه والجيد واعنك لي عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين وروى مؤخر عنهما وهو المتجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين لعمر ك اني وأبا رباح * على طول التجاور منذ حين ليعضني وأبعضه وأيضاً * راني دونه وأراه دوني فلو أنا على حجر الخ يريد أنهما لشدوا العداوة لا يختلط دماؤهما ولو ذبحوا على حجر لا تترك الدميان اه ثم رأيت في الفارسي في باب النسب أن العرب تقول ان دم المتباغضين لا يجتمع اه (قوله وقد يستغنى عن الأولى) أي لفظا لا تقدر ادماميني بقوله كما يجوز أو يقصد تشبيهه في مطلق الجواز اذ لا يحتاج إلى تقدير مع أو نحو خلاف اما ثم ذكر الدماميني أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن اما الأولى لفظا وتقديرًا وأجراها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع إلى النفس المذكورة في البيت قبله من ألم اذا نزل في بعض النسخ تناسخها من البناء للمجهول من هاض العظام اذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهد فيها (قوله وقد سبق ما في هذا الثاني) أي من الخلاف في شرح قوله وأتبع لفظا فاسب الخ (قوله وهي الخ) شروع في محترقات الشرط فكان الأولى التعبير بانفاء (قوله ولا يجوز انكن عمرو) أي على أن عمرو معطوف كما في التوضيح اما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلتها جملة) أي أو سبقت بنفي لكن تلتها جملة فلا ينافي أن المسبوقة بايجاب لا يتلوها الالجملة (قوله ورفاء) اسم رجل بواديه جمع بادرة وهي الحدة تصریح (قوله أي ولكن كان رسول الله الخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بان قضية كون لكن حرف ابتداء استثناف الجملة بعدها لا عاطفة بالواو ويجاب بان المراد بكونها حرف ابتداء انما هي عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفي الواو المفردين الخ) بخلاف الجملة فيجوز تخالفها في ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقد

زيد لكن عمرا * (تنبيه) * بشرط لكونها عاطفة مع ذلك ان يكون معطوفها مفردا وأن لا تقترن بالواو كما مثل وقد يقال سبق ما في هذا الثاني وهي حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو ولم يقم ولا يجوز لكن عمرو وخلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله ان ابن ورفاء لا تخشى بواديه * لكن وقائعه في الحرب تنتظر أو تلت الواو والنحو ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والساب (ولا * بناء أو امرأ أو اثباتا تلا) لا مبتدأ خبره تلا وندله وما بعده مفعول بتلا وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا والتقدير ولا تلتها أو امرأ أو اثباتا

أى للعطف بلا شرطان أحدهما افراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو اثبات اتفاقا نحو (٧٥) اضرب زيد الامر او جاءني زيد بلا عمرو وأو

بنداء خلافا لابن سعدان نحو ما بن أثنى لا بن عمى قال السهيلي وأن لا يصرق أحد متعاطفها على الأخر فلا يجوز جاءني زيد لارجل وعكسه ويجوز جاءني رجل لامرأته وقال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه معمولا فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو و برده قوله كأن دنارا حلفت بلبونه * عقاب تنوف لا عقاب القواعل * (تنبيهات) * الاول في معنى الامر الدعاء والتخصيص * الثاني أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيد الامر قائم * الثالث فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لاجاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل * الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بالانحو أو عطيتك لا لانظلم أى لتعدل لا لانظلم (وبل كلكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضدها بعدها (بعدم مصوبها)

يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحها ما يقتضى الاختلاف كلكن فتأمل (قوله أى للعطف بلا الخ) فيه مساحتان الشرط الاول لا يفيد كلام المصنف (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو أن لا تتعترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لابل عمر وقال عاطف بل ولا ردا لما قبلها واوست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وقال عاطف الواو ولا تأ كيد لانفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمع في ولا الضالين معنى (قوله افراد معطوفها) أى ولوتاو ولا فيجوز قلت زيد قائم لازيد قاعدا أخذ من قول الهامع ولا يعطف بها جلة لا محال لها في الاصح (قوله وأن لا يصدق أحد متعاطفها على الأخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثاني لا الاول اه ولك أن تقول جواز جاءني رجل لازيد اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد عمل الفارضى وغيره عدم جواز جاءني زيد لارجل وعكسه بان الرجل يصدق زيد فيلزم التناقض لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقدرينة العطف المقضى للمغايرة فلا تناقض لانا نقول المغايرة التي يقتضيه العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثلين المذكورين في الامتناع قام زيد بالناس وقام الناس لازيد نعم قال التقي السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص بخطرتي جواز قام الناس لازيدان أريدنا جاز يمدن الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عدل من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجي وأن لا يكون الخ) علل بان العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لاجاء عمر والاعلى الدعاء وردبانه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لا يمنع ليس زيد قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيت في المغنى اى مانع لا من تقدير ليس بعد الواو (قوله كأن دنارا الخ) دنار بكسر الدال المهملة وفتح المثناة اسم راع واللبون النوق ذات اللبن وحلفت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال والقواعل باقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكفى بذلك عن عدم عوده هذه اللجون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبابكر لا أباجهل وقوله والتخصيص نحو هو لا تضرب زيد الامر قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجى إلا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمى ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا تعدلناهم موضوعا لعطف المفردات وانما جاز على قلبه عطفها المضارع لمضارعه الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمر ولا بكر كما تقول قام زيد وعمر ووبكر بل لو قدمت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأ كيد لكن قال في الكلام على بل قيل لا تجى بل بعد التخصيص والتمنى والترجى والعرض والاولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهى كالتخصيص والعرض اه والظاهر أن العرض كالتخصيص عند أبي حيان ثم القلب الى جواز مجىء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذ كر قصر التعيين مع أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للمتردد في أى الوصفين ثابتا يدمع علمه بثبوت أحدهما على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) في تمثيله لقصر الافراد بما ذكره وقصر القلب بقولك زيد عالم لاجاهل إشارة الى ما قالوه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين في قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيرها الى قول الناظم وحذف متبوع بعدها استج (قوله وبلى كلكن) اعترض بانه حالة على مجهول لانه لم يذ كر أو لا معنى لكن وأجيب بان وجه الشبهة الذى ذكره الشارح مشهور في امكن فالاحالة على مشهور بين النحاة (قوله في تقرير الخ) أى تشبيته في ذهن السامع والحاصل أنهم مع النفي والنهى تقييد أمرين تاكيدى وهو تقرير ما قبلها تأكيدى وهو اثبات تقييدها بعد ما مع الخبر المثبت والامر أمرين تاسيسيين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجهه لما بعدها قال الشئنى قال الرضى وظاهر كلام الاندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهى أيضا نصير الحكم الاول كالمسكوت عنه اه وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عدت في المغنى من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافا قولهم بل حرف اضرب قال

أى مصحوبى لسكن وهما النفي والنهى (كلم أكن في مربع بل تبها) المربع منزل الزبيح والتبهاء الارض التي لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيد بل عمرا (وانقلها)

لثان حكم الاول) فيصير كالمسكوت عنه (في الخبر المثلث والامر الجلي) كعامة ز يدبل عمر وليتهم ز يدبل عمر وواجاز المبرذوع عبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقلة لبعناهما الى ما بعدهما وعلى ذلك فيصح ما ز يدقما بل قاعد او بل قاعد ويختلف المعنى قال الناظم وما جوزه مخالفا لاستعمال العرب ومنع الكوفيون (٧٦) أن يعطف بهم بعد غير النفي وشبههم ومنعهم ذلك مع سعتهم وايتهم دليل على قلته ولا بد

لكونهما عا طفت من افراد معطوفها كرايت فان تلاها جلة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصصح وتفيد حيثئذ اضرا باعقابها الماعلى جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم عباد ونحوهم يقولون به جنه بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا والدين يكاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هدا وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن الا على هذا الوجه والصواب ما تقدم * (تبيينات) * الاول لا يعطف بل بعد الاستفهام فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه * الثانى زاد قبلها للتوكيد الاضرب عن جعل الحكم للازل بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لابل الشمين لولم يقض للشمس كسفة أو قول

وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء اه (قوله لثان) حذف ياؤه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بان مضمرة فى جواب الامر وقوله كالمسكوت عنه أى أصالة وان صار مسكوتا عنه لعراض الاضراب فصح الايتان بالكاف ومعنى كون ز يدق قولك قام ز يدبل عمر وكالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلي) أى الظاهر واحد ترز به عن العرض والنخصيص كفى الغزى ومرخلافه عن الرضى (قوله ذلك) أى النقل (قوله وعلى ذلك) أى الجواز المذكور وقوله بل قاعد أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعد أو اردد على المبرذوع عبد الوارث أنه يلزمه ما أن لا تعمل ما فى قائما شيأ لان شرط عمالها بقاء النفي فى العمول وقد انتقل عنه وأجيب بان انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفي المنتقض بعدهما نحو

وما صاحب من قوم فاذا كرههم * الا يزبد هم حبالا هم (قوله وبل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان النصب يقتضى انتفاء القعود ورفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تورك على النظم بأنه لو هم كثره العطف ببل فى الخبر بالمثلث والامر الجلي لانه ذكرهم مع العطف بها بعد النفي والنهي من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهى (قوله وتفيد حيثئذ) أى حين اذا تلاها جلة وكلامه يفيد أنه ساقى حال عطفها المفرد ليست للاضراب قال شيخنا فى شرح الفارضى خ لافه اه وفى الغنى أنها لا تضرب فى الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أى فى بل فى نحو ذلك للاضراب الا بطل الى بناء على ان المضرب عنه المقول بالهم اما اذا كان المضرب عنه القول فالاضراب انتقالي اذا اخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال (قوله والصواب ما تقدم) اجيب عن الناظم بحمل كلامه على انها لا تكون فى القرآن بيقين الاعلى وجه الانتقال والايتان الا ولبيان يستل فىهما الاضراب الا بطل الى يقين لاحتمال ان الاضراب عن القول فتكون انتقالية كمر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيدا بل عمرا (قوله زاد قبلها) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولان فى ما بعدها كما قاله الشبني فلا ينافى أنها ساقية للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للازل بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنى الايجاب الذى قبلها وصيرورته نصابى النفي بعد صيرورته بحرف الاضراب لولاها كالمسكوت عنه بحتمل النفي وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تا كيد ببل ذلك معنى تاسيسى أفاده الدمامينى وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الا فى بعد النفي ومقتضى جعله بل فى قوله بل الشمس للاضراب الذى قدم أنه مفاد بل اذ اخلة على جلة أنها فى قوله بل الشمس داخله على جلة أى بل هو الشمس وايس بلازم كما يفيد ما مر عن شرح الفارضى والمعنى وللشمنع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حيثئذ اضرا با على معنى أنها اذا تلاها جلة لا تكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب فى الامر والايجاب دون النفي والنهي فافهم (قوله كسفة او قول) الكسفة التغبر الى سواد او قول الغيبوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأت الشارح محتر زه فله وره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أى لان المنصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا كد بالمنفصل دل افراده مما اتصل به بالتأ كيد على انفصاله فى الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تا كيدا للمحصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما سمع ذكره

ولتوكيد تقر ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه ز يادتها بعد النفي وليس بشئ كقوله * وما هجر تلك لابل زادنى فى شعفا * هجر و بعد تراخى لالى أجل * (وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بار ز العطف فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم أنتم وآبائكم (أو فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به فى نحو يدخلونها من صلح ولا فى نحو ما أشركنا

ولا بأبواب وقد اجتمع الفصلان في ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم (وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله ورجا الاخطل من سفاهة رأيه * ما لم يكن وأب له لينلا وقوله قات اذا أقبات وزهر تهادى * (٧٧) كنعاج القلائع سفن رمللا وهو على ضعفه جازني السعة

نص عليه الناظم لما
حكاه سيويه من قول
بعض العرب مررت
برجل سوا والعدم
رفع العدم عطف على
الضمير المستتر في سواء
لانه مؤول بمشتق أي
مستوهو والعدم وليس
بينهما فصل (وعود
خافض لذي عطف على
ضمير خفض لازما قد
جاء في غير الضرورة
وعليه جهو والبصر بين
نحو فقال لها ولاارض
وعليه وعلى الفلك قالوا
نعبده الهك واله آباؤك
قال الناظم (وايس)
عود الخافض (عندي
لازما) وفا قال يونس
والاخفش والكوفيين
(اذ قرأني * في النظم
والنثر الصحيح مثبتا)
فن النظم قوله * فاذهب
فما لك والايام من عجب
وقوله وما بينها والكعب
غوط نفائف وهو كثير
في الشعر ومن النثر قراءة
ابن عباس والحسن
وغيرهما تساءلون به
والارحام وحكاية فطرب
ما فيها غيره وفرسه قيل
ومنه وسعدن سبيل الله
وكفر به والمسجد الحرام
اذ ليس العطف على
السبيل لانه صلة المصدر

في موضع جر نعت المفصل بمعنى أي فاصل كان وجوز المسكودي أن تكون ما زائدة اه وانما كني في باي فاصل
لان فصل الكلام قد يعني عسا هو واجب نحو أتي القاضي بنت الواقف فلان يعني عسا هو غير واجب اولي (قوله
وضعه اعتقد) أي على مذهب البصر بين وأجازة الكوفيين بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبني جمالك
والفرق على الاول أن الثاني في العطف غير الاول غالباً لا بد من تقوية الاول بخلاف البدل وكالدل التأكيد
الا النفس والعين كما سرفي محله (قوله ورجا الاخطل) تصغير الاحمال ومن في قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما
مفعول جار اللام في قوله لينلا لام الجود والفاء للتنبيه (قوله وزهر) أي ونسوز زهر كحمر جمع زهراء وأصل
تهادي تهادي أي تبخرت فحذفت إحدى التاءين والفلا اسم جنس جمعي للفلاة وهي الصحراء والمراد بنعاج القلائع
بقر الوحش تعسفن أي أخذن على غير الطريق رمللا أي في رمل وقيد بقوله تعسفن الخ لانه أقوى في التبخر
(قوله وعود خافض) شامل للحرفي والاسمي لكن لا يعاد الاسمي الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو جاءني غلامك
وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتمرا كإيهنهما لم يحز نعم يجوز اذا قامت قرينة تدل على المقصود والذي
ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا يجرور فقط على المجرور وكما استظهره الرضي
لثلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذوران راجع
حاشية شيخنا (قوله وعليه) أي اللزوم جهو والبصر بين لان الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فاذا عطف
بدون الجار فكانه عطف على بعض السكامة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندي لازما) اختاره أبو
حيان وقال ينبغي أن يقيده جواز العطف على الضمير المجرور وبلا إعادة الجار بان يكون الحرف ليس مختصا
بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور وبلا على مذهب سيويه فانه لا يجوز زعطف الظاهر عليه بالجر أي لا إعادة
الجار ولا بدونها أي ولا عطف الضمير عليه لا إعادة الجار ولو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا فني
جوازه نظر اه دماميني (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أي اذا كنت فعلت الهجو والشتم
المذكورين في صدر البيت أعني قوله * اليوم قدبت بهجونا وتشتنا * فاذهب فان ذلك ليس بجيب من
مثالك ومثل هذه الايام (قوله وما بينها الخ) صدره * نعلق في مثل السواري سيوفنا * روى نعلق بنون
المتكلم ومع غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعول يتوروى تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول
وسيوفنا بالرفع على التانيية عن الفاعل والسواري جمع سارية وهي الاسطوانات والواو في وما حالية وما مبتدأ خبره
غوط جمع غائط وهو المكان المعائن الواسع وكفى بذلك عن طول القامة ونفائف صفة جمع نفائف وهو الهواء
بين الشيتين ويقال للهواء الشديد كذا في العيني ومثل السواري صفة لمحذوف أي في قامات مثل السواري طولاً
ومراده بالكعب كعب حامل ثلاث السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرهما) كحمر من السبعة (قوله تساءلون
به) قال شيخنا بتخفيف السين اه وأما قيل ان الواو للقسم لا للعطف فعذر عن الظاهر مع أنه ان كان قسم
الطلب في قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وان كان قسم خبر
محذوف تقديره والارحام انه اطلع على ما تفعلون كقيل كان زيادة في التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل
خفض المسجد بباء محذوف دلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفاً على به وصوبه
في المعنى وكذا يقال في مثل هذه الآية وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا في مواضع تقدمت في
حروف الجر ليس هذا منها اللهم الآن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار (قوله
لانه) أي السبيل صلة المصدر أي فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل معمولاته) لثلا يلزم الفصل
بين المصدر ومعموله باجنبي (قوله اذا كد الضمير جاز) أي قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا كد
والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الاول باوجه من شأن الضمير المجرور وأشد اتصالا من ضمير الفاعل

وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته * (تنبيهان) * الاول في المسئلة مذهب ثالث وهو أنه اذا كد الضمير
جاز نحو مررت بك أنت وزيد وهو مذهب الجرجي والزيادي وحاصل كلام القراء فانه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كاهم وزيد
* الثاني أنهم كلامه

بجواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أنا وزيد قائمان وإياك والاسد ونحو جمعنا كروا الأولين (والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو إذا لبس) (٧٨) هو قيد فيهما أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل مثله في الفاء

بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند اعادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المحرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر تركيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أي لان كلام المذكورين ليس كالجزء فاجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أي مرفوعا كان أو منصوبا (قوله ولفاء قد تحذف الخ) هذه الايات الثلاثة كلام يتعاقب بحر وف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخص بقاء البيت اه نكت (قوله اذ لا لبس) أي وقت عدم اللبس فاذن ظرفية لا تعليلية كما يشير اليه قول الشارح هو قيد فيهما (قوله ان اضرب الخ) السواب حذف أن وأبدال فانفجرت بقاء نجيست لان الآية التي فيها فانفجرت هكذا نقلنا اضرب الخ الآية التي فيها أن هكذا وأوحينا إلى موسى اذا سقاه قومه أن اضرب بعصاك الخ فانجست وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على نقلنا يدل على أنه أراد آية نقلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول نقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي فضر ب فانفجرت) قال البهاء السبكي طوى ذكر فضر ب هنا السرعة الامتثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر ثم قبل فضر ب كله محذوف وقال ابن عصفور وحذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضر ب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دما ميني (قوله معطوف على نقلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو جحر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أي ضعيفان فكان الخير مثنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضع في شرح بانث سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال في المعنى هذا لا يتأني في نحو غلام ز يد ضربت بها (قوله أي أم غي) انما يلزم تقدير برما ذكر بناء على أن الهمزة دائما لا تكون الامعادلة بين شيئين امام صرح بهما كما تقدم أو باحدهما كالبيت فان طلاب احاصل فلا يستل عن حصوله وانما يستل هل هو رشد أو غي وقد أسلفنا في مجت أم تنظر ابن هشام في ذلك فتنبه بقي أن الرنخشمي أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقد رأيتكم ما تنسبون الي يعقوب بن ابيصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ونقله في المعنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي على قول القارسي وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلي وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان الاستفهام هيئة تتخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضرب كما في الدما ميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والاولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشار كما أي الواو في ذلك أو ومثله الدما ميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه صلى رجل في ازار ورداء في ازار وفيص في ازار وقباء وقال في المعنى حتى أبو الحسن أعطه درهمين ثلاثين وخرج على اضمار أو ويحتمل البديل المذكور اه قال الدما ميني وظاهره أن الفاء لا تشار كهما في ذلك وقد قيل في علمته نحو بابا بابان تقديره بابا بابا يشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذفه وبق معموه نحو اشترت به بدرهم فصاعدا لان تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولا م الامر شاذ فلا يحسن تخرجه التنزيل عليه كذا في التصريح قال سم ويمكن أن يقال أن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لان نفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية بمعنى (قوله تبرؤا الدار) أي تزلوها وأما تبرؤا فبمعنى هبأله (قوله أي وألفوا الايمان) أي فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي آثر والدار والايمان والوجهان في وزجج الخواجا وبالعيون (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه الأوزام

أن اضرب بعصاك الخ فانفجرت أي فضر ب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على نقلنا ومثاله في الواو قوله فما كان بين الخير لوجاء ساء * أبو جحر الاليل فلا تدل أي بين الخير و بيني وقولهم راكب الناقة طليحان أي والناقة ومنه سربيل تقيكم الخ اي والبرد * (تدبيران) * الاول أم تشار كهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله فما أدري أرشد طلاب أي أم غي وانما لم يذكرها هنا لقولته فيها * الثاني قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله كيف اصبحت وكيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكرم اراد كيف اصبحت وكيف امسيت وفي الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره حتى عثمان حسن بن يزيدانه سمع بكنت خبز الجاتم اراد بحد بزا ولجاو تمر اولاً يكون ذلك الا في الواو وأو (وهي) اي الواو (انشرت) من بين حروف العطف (بعطف عامل

حزال) اي محذوف (قد بقي * معموه) مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي وليسكن زوجك المذكورة او منصوبا بنحو والذين تبرؤوا والدار والايمان أي وألفوا الايمان او مجرورا بنحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمره اي ولا كل سوداء وانما لم يجعل العطف فيهن على الوجود (دفع الوهم اتق) اي حذر وهو انه يلزم في الاول رفع فعل الامر للايم الظاهر وفي الثاني كون الايمان

متبوعاً وانما ينبؤ المنزل وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز في الثاني أن يكون الايمان مفعولاً لعدم الفائدة في تقييد الانصار
بمصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم (وحذف متبوع) أي معطوف عليه (بدا) أي ظهر (هنا) (٧٩) أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو

والفعلان الكلام فيهما
(استبح) كقول بعضهم
وبك وأهلا وسهلا جوابا
لمن قال له مرحبا بك
والتقدير ومرحبا بك
واهلا ونحو أو تضرب
عنكم لذكرك صفحا أي
أنهم لم يفتروا ونحو
أفلم يروا ما بين أيديهم
أي أعرجوا فلم يروا ما
حذفه مع أو في قوله
فهل لك أو من والد فنادر
قبلنا * أي فهل للثمن
أخ أو من والد فنادر
* (تنبيهان) * الأول قال
في التسهيل ويغني عن
المعطوف عليه المعطوف
بالواو كثيرا وبالفاء
قلبا * الثاني قال فيه
أيضا وقد تقدم المعطوف
بالواو للضرورة وقال في
الكافية ومتبع بالواو
قد تقدم * موسطان
يلتزم ما يلزم * وظاهره
جوازه في الاختيار على
قوله قال في شرحه قد
يقع أي المعطوف قبل
المعطوف عليه ان لم
يخرجه التقديم الى
التقدير أو الى مباشرة
عامل لا تصرف أو تقدم
عليه ولذا قلت * موسط
ان يلتزم ما يلزم * فلا
يجوز وعسر وزيد

المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفع الوهم اتقى بل كان المناسب اذا كان
المراد هذا أن يقال دفعا لمراتق الأثر يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم في الأول الخ) قد يقال يغتفر في
الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ورب شئ يصح تبعوا ولا يصح استقلالا اه معنى فلا يشترط لصحة العطف صحة
وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله متبوعاً) أي منزولا (قوله على معمولي عاملين مختلفين) العاملان
ما وكل والمعمولان بياض وشحمة (قوله في تقييد الانصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن
الآية واردة في الانصار وفي نسخ المهاجرين وهي غير موافقة لأن يقرب الخيم أي المهاجرين بهم (قوله
وحذف متبوع بدهنا استبح) لم يذ كر ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة فالتقدير
أعلمتم أن الجنة حفت بالمكارة أم حسبتم وممن عن الزخسري والواحدى نحو بذلك في أم كنتم شهداء وأساف
الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعبدل لا لتظلم (قوله وبذوا أهلا) الواو
الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو في وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم
والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهي محل الاستشهاد كذا في التصريح وقوله
والثانية الخ مبني على أن العامل في الجميع واحد أي صادقت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل
وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيدويه يجعل مرحبا واهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطب الأروى
(قوله قال في التسهيل الخ) تفصيل لما جله المتن دفع به توهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو)
خالف هشام في التخصيص بالواو وأجراه في الفاعل ثم واو ولا فاعله السبوطى * (فائدة) * فصل الواو والفاء من
المعطوف به - ما ضرورة وفصل غيرهما ساخن بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسمًا نحو قام زيد ثم والله عمرو
وما ضررت زيد الكفن في الدار عمرا أم فعلًا نحو قام زيد ثم في الدار فعد أو بل والله فعد اه همع وألحق الوجيهان
الحال بالظرف لانهم مفعول فيه في المعنى وبني عليه اعرابه اشد من قوله تعالى فاذا كروا الله كذا كركم آباءكم أو اشد
ذ كرا لامن ذ كرا المعطوف على كذا كركم قال لان المعنى اذ كروا الله ذ كرا كركم آباءكم أو اشد
اشدنا شدي الاصل صفة ذ كرا فلما قدم عليه اعراب حاله وجوز وجه آخر وهو ان يكون ذ كرا مصدرا
لاذ كروا ويكون كذا كركم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذ كرا و اشد معطوف على كذا كركم فتكون
حالة معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذ كرا تمييزا لاقتضائه ان الذ كرا كروا ومنهم
من التزمه على الاسناد المجازي من وصف الشئ بوصف صاحبه نحو جده احد وفي الكشاف ان أو اشد ذ كرا في
موضع جرع عطف على ضمير المخاطبين في كذا كركم أي مثل ذ كركم آباءهم أو قوم اشد منهم ذ كرا اوفى
موضع نصب عطف على آباءكم أو اشد ذ كرا من آباءكم على ان ذ كرا من فعل المعلوم او المجهول قال التفتازاني
وتحقيقه ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على
الأول او قوم اشد ذ كرا وعلى الثاني او قوم اشد كور به واختار ابن الحاجب ان اشد ذ كرا حال من
يحذف والعطف من عطف الجمل والتقدير واو ذ كروا حال كونكم اشد ذ كرا (قوله للضرورة) تخصيصه
بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقوله (قوله ان لم يخرجه التقديم الخ) أي ولم
يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز زمرت وزيد عمر ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم عمرو
زيد بخلاف ما عطف كذا في السبوطى والدمامبني (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي او يخرجه
التقديم الى تقدمه على عامل لا تصرف كالمثال الاخير وفي نسخ او تقدم عليه وهي ظاهرة (قوله وفوات
توسطه) عطف لازم (قوله كانا على اولاد) أي جرا اولاد أو عقب أي اولاد في من الج - ير احب أي في موضع
الحقيقة منه وهو مؤخره بياض لاحبا بالحاء المهملة أي غيرهما والسفي بفتح السين المهملة والفاء قال في القاموس

قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما أحسن وعمران يدا ولا ما وعمر أحسن زيد لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجائر قول ذي
الرمة كانا على اولاد أحب لاحبا * ورحى السفي أنفاسها بسهام جنوب دوت عنها التناهي وأثرات * به يوم رباب السفير خيام أراد
لاحها جنوب ورحى السفي

هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفة اه والمعنى الاول والثالث يناسبان هنا أما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفاً للمعنى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان مغناه بشوك كالسهم كما قاله هو وسبأى أنفاسها أى الاولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها بسهام متعلق برعى أى بشوك كالسهم جنوب فاعل لاحقها والجنوب بريح مع معلومة دون بالدال المهملة قال فى القاموس دوى الماء أى علا ما تسفيه الريح اه فقول البعض أى جفت فيه نظر وأما دوى بالمجتمعة فى القاموس دوى البقل كرمى ورضى ذوى كصلى ذبل وأذواه الحر اه عنها أى عن الجنوب أى من أجهالها التناهى فاعل دون وهى جمع تنهية وهى الموضوع الذى ينتهى الماء اليه ويحبس فيه وأثرت بها أرجع البعض الضمير لاولاد أحقب وعليه فأتت عطف على لاحقها واعل المعنى عليه وحلت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون الباعى بها سببية قال البعض والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اه وفى القاموس رباب كرمبان وشداد الجماعة ذكر السفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضها فى البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الاسخر) قال بعضهم هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الايمان بالضمير العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالاسخر (قوله وأنت) بكسر التاء لان الخطاب المحبوب به والعزى يفتح العين المهملة والنون بعدها زى نسبة الى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلاً فضرب بهما المثل (قوله وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض الطلبة لا تصور لعطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمر والمعطوف به جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لان فى احد الفعلين ضمير اقات له فاذا قلت يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقوم وتخرج ويعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمر وفيها الحجة وقع فيها اه سيوطى ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلو لأن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو حزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) أى مضياً وأحوالاً واستقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما) أى المتعاطفين بان كانا مضيين أو مضارعين أو امرين (قوله نحو يقدم قومه الخ) فأوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفاً على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ورد عليه وان أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الاراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل الآن اراد بالنار ما يشبه نار القمر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للقاء فتدبرتم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل للاستشهاد (قوله تبارك الذى الخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطف على جعل الذى هو فى محل حزم (قوله فالمعبران صباحا) ظاهرة أن اثرن معطوف على معبران وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب بان ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتباً فان كان مرتباً فالعطف على ما يليه كما نقل عن السكال ابن الهمام واذا عطف بمرتباً أشبهه ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المعنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل اثرن من الاعراب فانه لا جازم أن يكون الجذر لعدم دخوله الافعال ولا جازم أن يكون غيره لعدم وجوده اذا الفرض أنه معطوف على مجزوم فقط الآن يقال محل قولهم الجذر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبعية كما هنا فبدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع فى محل حرف لم تكن جملة فأتى فى محل جر قلت الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لاجل الجملة بأسرها اه دون شى وأجاب الاستعاطى بان الذى يظهر أن اثرن لا محل له من الاعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما فيها من اعراب ليس بطريق الاصلة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل ينظر بقى العارية من آل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقب لوالاعراب الى صلتهما فجاز أن يعطف عليهما لا محل له نظر الاصلها (قوله اذا المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه) أى لان صافات حال والاصل فى الحال الافراد فبعض مؤول بقا بضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال فى نظائره وفى الكلام حذف مضاف أى فى تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال

ومنه قول الاسخر وأنت غريم لاأطن قضاءه ولا العزى القارظ الدهر جانباً أرادوا لأطن قضاءه جانباً هو ولا العزى (وعطفك الفعل على الفعل يصح) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو انجى به بالدهميتا ونسبته وان تؤمنوا وتنقروا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم أم اختلافاً نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري الاية (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) نحو صافات ويقبضن فالغيران صحبا فآثرن لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل اذا المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه

(قوله الا أن يقال الخ) العطف باعتبار المعنى وكذا يقال فى العطف عليه باعتبار المعنى أيضا (قوله وأجاب الخ) لا يتأتى جوابه الا فى اثرن ونحوه مع أن الاشكال عام

وفي الثاني بالعكس (وعكس استعمال مجده سهلا) كقوله * أم صبي قد حبا أودار جرقوله يقصد في أسوقه أو جأثر * وجعل منه الناظم يخرج
الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وقد رزق شري عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعاً لاصله المعطوف في البيتين في تأويل
المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع معنا والاصل فيه أن يكون اسماً * (خاتمة) * في مسائل متفرقة * الأولى يشترط
لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو معه ملبأشارة العامل فالأول نحو قام زيد وعمر ووالثاني (٨١) نحو قام زيد وأنا فإنه لا يصلح قام أنا

ولسكن يصلحقت والتاء
بمعنى أنا فان لم يصلح هو
أو ما هو معه ملبأشارة
العامل ضميره عامل
يلاءمه وجعل من عطف
الجل وذلك كالمعطوف
على الضمير المرفوع
بالمضارع ذى الهمزة أو
النون أو تاء المخاطب
أو فعل الأمر نحو أنوم
أنا وزيد ونقوم نحن
وزيد ونقوم أنت وزيد
واسكن أنت وزوجك
الجنة أى وليسكن
زوجك وكذلك باقها
وكذلك المضارع المفتوح
بتاء التانيث نحو لا تضار
والدة بولدها ولا مولود
له بولده قال ذلك الناظم
قال الشيخ أبو حيان وما
ذهب إليه يخالف لما
تفاقت عليه نصوص
التحويين والمعرين من
أن زوجك معطوف
على الضمير المستكن في
اسكن المؤكديات
* الثانية لا يشترط في
صحة العطف صحته وقوع
المعطوف موقع المعطوف
عليه لصحة قام زيد وأنا
وامتناع قام أنا وزيد

فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتي
أخرن (قوله أم صبي الخ) صدره يارب بيضاء من العواهج * جمع عوج وهو الطويل العنق من الطباء والنعام
والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجبر عطف بيان أبيضه باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان
لبيضه باعتبار المحل أو خبر محذوف والنصب بتقدير أم مدح والمؤول هو الأول لانه وصف والاصل فيه الافراد على
ما ارتضاه الشارح بعد وسبب أى ما فيه والدارج التقارب بين خطاه وقد يشكل جردار جمع عطفه على الفعل وحده
الآن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بان يعشيه اعضب بآثر * ضمير يعشيه المرأة لانه في
وصف رجل يعاقب امرأته بالعصب البآثر أى السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجوز في محل حرفة ثانية
لعصب في تأويل فاصد لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العيني حالاً ورده حر المعطوف والاسوق جمع ساق
(قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذا التمايز في البيت الثاني أماني الأول فلان ما عمل به معارض بوجود
قد في الأول بل وجوده ما فيه أقوى مما عمل به لانهما تبع كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت
الأول الثاني وفي الثاني الأول فعلك بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه فلا مرد أنه يصلح
أن يقال انما قام أنا فانا قد باشرت العامل (قوله من أنز وجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أى
ويتعذر في الثواني ما لا يتعذر في الأوائل وكذا يقال في بقية الامثلة المتقدمة والبدل أيضاً على هذين القولين نحو
ادخلوا أولكم وأخرجكم فقدر عامل على الأول ويكون من ابدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج اليه على الثاني
(قوله لا يشترط في صحة العطف صحته وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا استفاد من قوله في المسئلة الأولى أو ما هو
معناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحته وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرر الاعتراض لا كما تقرر البعض (قوله منه
البيانون) قال السيد منع البيانين انما هو في الجمل التي لا يحمل لها بخلاف التي لها حمل فان ذلك جائز فيها وكفالك
حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا احسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصاً بالجمل المحكية بالقول اذ لا ينسك من
له مسكنة في حسن قولك زيد أبو صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها حمل واقعة موقع المفردات ذابست
النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا يحمل
لها اه شئني (قوله وأجازة الصفار الخ) قال البهاء السببي أهل البيان متفقون على منعه وكثير من
النجاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه بلغة ولا يجوزه بلاغة اه شئني وفيه عندي
نظر وان أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المحرزين ينافية استدلالهم على جوازه بالآيتين
فانهم (قوله بنحو وبشر الخ) أى لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأجيب بان الكلام
منظور فيه الى المعنى فسكاته قبل والذين آمنوا عملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين
في سورة الصفا) أى لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر واجيب بان بشرهم معطوف على تؤمنون
بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوموا واقعدوا زيد (قوله على أن يكون
العاقلان خبر المحذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما سرون عن الرضى منع جمع
النتعين اتباعاً وفتحاً على مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيد في المعنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيويه
فقاط عليه انما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تنى الامن

(١١ - صبان) - ثالث * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمر ووامتناع
اختصم زيد واختصم عمرو * الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانون والناظم في شرح باب المفعول مع من كتاب
التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الأكثرين وأجازة الصفار تليذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في
سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصفا قال أبو حيان وأجاز سيويه جاء في زيد من عمر والعاقلان على أن يكون العاقلان خبر المحذوف
ويؤيده قوله

وان شفاى عبرة مهرة * وهل عند رسم دار من من معول وقوله * تناعى غزا الا عند دار ابن عامر * وكل اما قبل الحسن بائد * الخامسة في عطف
الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة (٨٢) افعال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النخعي بن في نحو قام زيد وعمر واكرمه

ان نصب عمر وأرجح لان
تناسب الجملة الأولى
من تخالفهما والثاني
المنع مطلقا والثالث لابي
على يجوز في الواو فقط
* السادسة في العطف
على معمولي عاملين
أجمعوا على جواز العطف
على معمولي عامل واحد
نحو ان زيدا ذهب وعمر
جالس وعلى معمولات
عامل واحد نحو علم زيد
عمر او بكر جالس او أبو
بكر خالدا سعيدا مطلقا
وعلى منع العطف على
معمول أكثر من عاملين
نحو ان زيدا ضارب أبو
عمر ورواحك غلامه
بكر وأمام معمولي عاملين
فان لم يكن أحدهما جارا
فقال الناظم هو ممنوع
اجبا عاتقون آكلا
طعمك عمر وتترك بكر
وليس كذلك بل نقل
الفارسي الجواز مطلقا
عن جماعة قيل منهم
الاحفش وان كان
أحدهما جارا فان كان
مؤخرًا نحو زيد في الدار
والحجرة عمر وأبو عمرو
الحجرة فنقل المهدي
أنه ممنوع اجبا عا وليس
كذلك بل هو جائز عند
من ذكرنا وان كان
الجارا مقدما نحو في الدار
زيد والحجرة عمر وأبو

أثبتوه ولما ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفا انهما سببويه من جهة
الذمت علم أن زوال الذمت يصححها فنصرف أبو حيان في كلام الصفا فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفا اذ قد
يكون للشي مانعان ويقصر على ذكر أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي وقع أبا حيان في الغلط
توهمه أن مراد الصفا النعت الصناعي الذي هو تابع فصيح المسئلة يجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط
ظاهر فان سببويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفا أن
الوصف اذا زال بالنكية بان قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا للقدم ما بنى سببويه عليه المنع فثبت
حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول النخعي ولا حجة الخ قاله الدماميني (قوله عبرة) بالفصح الدع
مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مهراقة والرسم الاثر والدارس المنعجمي والمعول مصدر ميمي بمعنى
التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتبرت عليه كذا
في الشئ وبه يعرف ما في كلام البعض وبمحت في الاستشهاد بالبيت بان الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى
وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناعى غزا) التاء للخطاب أي تكلمه بما يسره والاماقى جمع موق وهو طرف العين
مما يلي الانف واللحاط بفتح اللام طرفها مما يلي الاذن والاعن بكسر الهمزة والميم حجر يكتمل به وقد يقال كتمل
معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو
وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) اضافته معمول إلى أكثر جنسية بدليل المثال فان ذب العطف على
ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معمولي عاملين الخ) الاصح في هذه المسئلة ما ذهب اليه سببويه من المنع
مطابقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضغفه وما أوهم ذلك أبو زر
بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كافي قولهم في الدار زيد والحجرة عمر وأبو من عطف المفردات
لكن لان العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كافي ما كل سوداء تمر ولا يضاء شحمة بنصب
تمر وشحمة بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمر او بكر فائل خالدا ونحو ان
زيدا ضارب أبو عمرو واحك غلامه بكر او الظاهر أنه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل * (قائدة) قال الرضى
كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمر وجاتى ومات
الناس حتى الانبياء وفنوا الضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله تعالى والذين يكفرون الذهب والفضة ولا
ينفقونها في سبيل الله فالضمير للكنوز دلالة يكفرون على الكفور وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أي يرضوا
أحدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للاخر ونحو زيد وعمر وقام على حذف الخبر من الاول دلالة خبر الثاني أو
العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمر وعلى الحذف
من الثاني دلالة خبر الاول وفي الموضوعين ليس المبتدأ وحده عطف على المبتدأ لكونه كذلك لقليل قاما وأما الفاء
وتم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف به ماع المعطوف عليه فيقال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو
زيد فعمرو وقام وزيد ثم عمرو ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمرو وأبو عمرو وقالوا
ولان نحو والمطابقة لان تفاوتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقي مطابقة الضمير وهو الحق
نحو زيد ثم عمرو وقاما اذا اشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الى جلان
مع ترتيبهما والاضمار كالانظهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو
فتمت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان وأمالا بل وأبو عمرو وأما ولكن فطابقة الضمير معها وعدمها
بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب في الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لعمر وجاءني زيد
بل عمرو وقام وأبو عمرو وأتاك وزيد أو هند جاءني اذا المعنى أحدهما جاءني ويغلب المذكر كما رأيت وتقول في
غير الاخبار جاءني اما زيد واما عمرو وفاكرمه وأزيدا ضربت أم عمر فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو وفاكرمه

وان

وعمر والحجرة قال شهو رعن سببويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاحفش الاجازة وبه قال الكسائي
والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاصل فقالوا ان في المنع العاطف جاز والامتنع والله أعلم

وان قصدتها معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمر وجاءني مع اني دعوتهم ما يزيد وعمر وجاءني وقد ذهبت اليهما
قال تعالى ان يكن غنيا او فقيرا لله اولي بهما وابست او بمعنى الواو كقيل والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس
فان الله اولي بالغنى والفقير لكن يجوز في أو التي للإباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما بنحو جالس الحسن أو
ابن سيرين وباحثهما لانهم الجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اه ملخصا

* (البدل) *

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحاً وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم لناظم تعريف
البدل بحد جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصالح البدلية يرى * أوجب بان جواز الامرين باعتبار قصد
فان قصد بالحكم الاول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الاول كالتوطئة له فهو
البدل وحاصل الجواب أن الحثية المحوطة في تعريف كل منهما (قوله المتصود) أي وحده دون المتبوع هذا هو
المناسب لاخراج الشارح به ما عطف له بقا غير بل ولكن بعد الاثبات بما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت
يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضاً مقصود كما يأتي قلت المراد المقصود قصد استمراره ومتبوعه بدل البداء
وان قصد أولاً لا يمكن صوابه بالبدال كما سكت عنه فقصد لم يستمر وبما قررناه يعلم ماني كلام البعض (قوله
بالحكم) أي المنسوب الى متبوعه نفيًا وإثباتاً اه تصریح (قوله بلا واسطة) المراد به احرف العطف والا
فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو وقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوه الله اه زكريا
ونحو تكون لنا عيدا لا أولنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالبدل منه والتبيين له قال البعض وهو
مبنى على أن عطف البيان هو البدل اه والفاهر أن هذا البناء غير لازم لان البدل لا يتخلو عن بيان وابطاح
وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الاسماء
الثلاثة لا تظهر في البدل المبين فانهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانما البست مقصودة
بالحكم وانما هي مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فتسلسلة
أنواع * أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمر ووجاء زيد لا عمر وأولئك عمر وفالثاني ليس
بمقصود في الامثلة الثلاثة ما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو
نفي المحي والمقصود به انما هو الاول * النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود
بالحكم لانه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمر ووجاء زيد لا عمر وهذه النواع
خارجة عما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو انفصل الاول * النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله
وهذا هو المعطوف ببيل بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمر وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن
بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم أنها لا تعطف الا بعد النفي أو النهي ثم تقدم
أنها تعطف بعد الاثبات على رأي الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان ليبنى
مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بهضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالبدل منه فيجوز جده زيد
أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقبل قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دما يعني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل
الاشتمال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اه أي اجالا كما
يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غاية أمره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأي فرق بين قطع زيد
أنفه وأكث الرغيف ثلثة فتأمل (قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أي أو بدلا يشتمل على المبدل
منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي العامل عليه فكل ما محتمل
للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الانحسار من جريان الصلة على غير
ما هي له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو المعطوف ببيل) أي بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضراب
دون بدلي الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المذارك للمعطوف ببيل في قصد المتبوع أو لا قصد اصححانم
الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلي الغلط والنسيان كما ستعرفه الا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مبينا

* (البدل) * (التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقالوا لا تخش بسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببيل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (طباة أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يبنى أو المعطوف ببيل) أي يجيء البديل على أربعة أنواع * الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء (قوله بحد الخ) ان كان مبني على أنه بدل وبيان في آن واحد فلا يقال به وان كان على أنه باعتبار من فلا داعي باعتبار الحثية في التعريفين بل داخل في كل وخارج باعتبارهما وان كان مبني على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للحثية فيهما كما يجب به لم يناسب قوله وأوجب الخ تأمل

للاول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أي يطابق معناه فقبل ضمير
 يطابق مضاف، قدر والمراد المطابقة بحسب الصادق بان يكون البدل والمبدل منسبه واقعين على ذات واحدة فلا
 يرد أمهما كثيرا ما يتعارفان بحسب المفهوم نحو جاعز بدأ خوك ثم التعار الذي تقتضيه المطابقة تطاهران
 اختلافهما فهو ما والاجعل التعاريف باعتبار اللفظ وبمذا يعرف ما في كلام البعض (قوله في قراءة الجوز) أما في قراءة
 الرفع فالاسم مبتدأ أخبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الله اه غزى (قوله وذلك) أي المذكور
 من الأجزاء والتجزى المفهوم من قوله ذي أجزاء متمتع هنا في اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى
 (قوله قليلا) أي بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من
 اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لربط لكونه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي
 نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لربط هذا وقال المصنف في شرح كذا في شترط أ كثر النحويين مصاحبة بدل
 البعض ولاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ما ذكره
 الشارح من الاشتراط في البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضع ان جمعات كثير ابدلان الضمير من
 المتصلين أعنى الواو بن لزم منه تواردها على معمول واحد وان جماعته بدلان أحدهما وبدل الآخر
 محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصنف بان كثير ابدل من الواو الاولى فقط والثانية
 عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل
 منه باجنبي وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو والله على الناس الخ) أي بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم
 ما فيه مع بيان أوجه أخرى في باب أعمال المصنف (قوله وهو بدل شيء من شيء) يشتمل عامله على معناه بطريق
 الاجمال كعجبي زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعلمها كتب شيخنا وغيره وفي
 نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه مبتدأه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه مبتدأه فالاول كعجبي
 زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب علمها سم مانصه لعل المراد ان الثوب بدل
 على اللبس المستلزم للباس الذي اشتمل عليه المتبوع والغرس دل على المركوب المستلزم للمركوب المشتمل عليه
 المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط في صحته
 اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة اجالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه
 ففي قولك أعجبي زيد علمه الاجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن
 المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع أن المتكلم
 قصد نسبته الى شيء يتعاقب به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل
 اجالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ورد عليه أنه لا يطرذلان بعض صور بدل الاشتمال قد
 لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كقوله قتل أصحاب الاخدود النار بناء على أن النار بدل اشتمال
 من الاخدود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق
 بالبدل وان تعلق في الالفاظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه
 التسمية لا يوجبها في ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجالية كما سرب ولا يجوز أن تكون
 على التعيين على ما نقله الدمامني عن المبرد وأقره وعبارته لا تقول من بدل الاشتمال قتل الامير سبانه وبنى الوزير
 وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة الى بيان
 الاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القتال سيفه وكذا في أمثاله فلا
 يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكك هذا التابع من أي التوابيع فتأمل وعلم مما سمر ما نقله
 أيضا الدمامني عن المبرد من أن نحو ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل البدل لا يدل
 عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شيء آخر لما نسبة العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخدود)
 هو شق في الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض وملاء ناروا قالوا من لم يكفر ألقى فيه
 أي النار فيه

للاول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أي يطابق معناه فقبل ضمير
 يطابق مضاف، قدر والمراد المطابقة بحسب الصادق بان يكون البدل والمبدل منسبه واقعين على ذات واحدة فلا
 يرد أمهما كثيرا ما يتعارفان بحسب المفهوم نحو جاعز بدأ خوك ثم التعار الذي تقتضيه المطابقة تطاهران
 اختلافهما فهو ما والاجعل التعاريف باعتبار اللفظ وبمذا يعرف ما في كلام البعض (قوله في قراءة الجوز) أما في قراءة
 الرفع فالاسم مبتدأ أخبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الله اه غزى (قوله وذلك) أي المذكور
 من الأجزاء والتجزى المفهوم من قوله ذي أجزاء متمتع هنا في اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى
 (قوله قليلا) أي بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من
 اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لربط لكونه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي
 نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لربط هذا وقال المصنف في شرح كذا في شترط أ كثر النحويين مصاحبة بدل
 البعض ولاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ما ذكره
 الشارح من الاشتراط في البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضع ان جمعات كثير ابدلان الضمير من
 المتصلين أعنى الواو بن لزم منه تواردها على معمول واحد وان جماعته بدلان أحدهما وبدل الآخر
 محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصنف بان كثير ابدل من الواو الاولى فقط والثانية
 عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل
 منه باجنبي وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو والله على الناس الخ) أي بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم
 ما فيه مع بيان أوجه أخرى في باب أعمال المصنف (قوله وهو بدل شيء من شيء) يشتمل عامله على معناه بطريق
 الاجمال كعجبي زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعلمها كتب شيخنا وغيره وفي
 نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه مبتدأه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه مبتدأه فالاول كعجبي
 زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب علمها سم مانصه لعل المراد ان الثوب بدل
 على اللبس المستلزم للباس الذي اشتمل عليه المتبوع والغرس دل على المركوب المستلزم للمركوب المشتمل عليه
 المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط في صحته
 اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة اجالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه
 ففي قولك أعجبي زيد علمه الاجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن
 المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع أن المتكلم
 قصد نسبته الى شيء يتعاقب به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل
 اجالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ورد عليه أنه لا يطرذلان بعض صور بدل الاشتمال قد
 لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كقوله قتل أصحاب الاخدود النار بناء على أن النار بدل اشتمال
 من الاخدود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق
 بالبدل وان تعلق في الالفاظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه
 التسمية لا يوجبها في ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجالية كما سرب ولا يجوز أن تكون
 على التعيين على ما نقله الدمامني عن المبرد وأقره وعبارته لا تقول من بدل الاشتمال قتل الامير سبانه وبنى الوزير
 وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة الى بيان
 الاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القتال سيفه وكذا في أمثاله فلا
 يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكك هذا التابع من أي التوابيع فتأمل وعلم مما سمر ما نقله
 أيضا الدمامني عن المبرد من أن نحو ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل البدل لا يدل
 عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شيء آخر لما نسبة العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخدود)
 هو شق في الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض وملاء ناروا قالوا من لم يكفر ألقى فيه
 أي النار فيه

وقيل الاصل ناره ثم ثابت الهمزة الضمير والرابع البدل المبين وهو ثلاثة أقسام أشار اليها بقوله (وذا للاضراب اعزان قصدا محبب * ودون قصد غلطا به سلب) أي تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون البدل منه قصدا أولا لان البدل لا بد أن يكون مقصودا ما عرفت في حشد البدل فالبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق الالسان اليه فهو بدل الغلطا لأنه بدل سببه الغلطا لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلطا لأنه نفسه غلطا وان كان مقصودا فان تبين بعد ذلك فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر (٨٥) نسيانا وقد ظهر أن الغلطا متعلق بالالسان

والنسيان متعلق بالجنان
والناظم وكثير من
النحو بين لم يفرقوا
بينهما قسموا النوعين
بدل غلطا وان كان قصد
كل واحد من البدل منه
والبدل صححانه بدل
الاضراب ويسمى أيضا
بدل البداء ثم أشار إلى
أمثلة الأنواع الأربعة
على الترتيب بقوله (كزره
خالدا وقبله البداء *
واعرفه حقه وخذنبلا
مدى) فغالب البدل كل
من كل والبدل بعض
وحقه بدل احتمال
ومدى يحتمل الأقسام
الثلاثة المذكورة وذلك
باختلاف التقادير فان
النبيل اسم جمع للسهم
والمدى جمع مديه وهي
السكين فان كان المتكلم
انما أراد الامر باخذ
المدى فسبق لسانه إلى
النبيل فبدل غلطا وان
كان أراد الامر باخذ
النبيل ثم بان له فساد ذلك
الارادة وأن الصواب
الامر باخذ المدى فبدل
نسيان وان كان أراد
الاول ثم أضرب عنه إلى

ومن كفر تركه اه نصرح ومنه يؤخذ أن ال في الاخذ وللجنس لان الاحاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاحذود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي أخذود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل اضراب أفاده ذكر يا (قوله وذا للاضراب الخ) أي ان سبب هذا البدل الشبيه بالمعطوف بيل للاضراب كان تقول بدل اضراب ان سبب البدل قصده المنبوع أي قصدها صححان كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أي وان وقع دون قصد أي دون قصد صحح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه الالسان أو يقصد ثم يبين فساد قصده كما قاله سم وغلطا خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي فهو بدل غلطا والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلطا بمعنى بدل الغلطا ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلطا الحكم عن الاول وأثبت للثاني وحري على هـ هذا المراد ويصح رجوع الضمير لغلطا بمعنى الخطأ أي رفعه - هذا البدل الغلطا في نسبة الحكم للأول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني والاقترب عليه أن غلطا مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لان البدل الخ) علة لمحذوف أي لا من كون البدل مقصودا أولا لان البدل الخ (قوله أي بدل سببه الغلطا) أي بذكر الاول فالإضافة في بدل الغلطا من إضافة المسبب إلى السبب وان كانت في بدل الكل وبدل البعض للبيان وقوله لأنه نفسه غلطا أي كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والبدال المهملة مع المد أي القاهر وسمي بذلك لان المتكلم بدله ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله البداء) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي البداء منه أو الأصل يده ثم ثابت ال عن الضمير على القولين المتقدمين (قوله وذلك) أي احتمال الأقسام الثلاثة (قوله فان النبيل الخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فان كان المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبيل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغير النبيل والمدى (قوله جمع مديه) بضم الميم وقد تكسرت له شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهي السكين) قيد غسيه بالعظيمة (قوله والاحسن أن يؤتى فيهن) أي في أوجه المئال المتقدمة بيل لثلاثيتهن أن المتكلم أراد الصفة أي نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حازرا أي بايذا كجاني التصریح ومعناوم أنه اذا أتى فيهن ببيل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كافي غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا وتحملوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففعا من يخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتناولوا البيت) بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل السكل سم (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل السكل والجزء وهو - هذا الإشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل السكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أي على طريق المجاز بالحذف وهذا الإشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل السكل وقوله فاذا قلت الخ تراجع لوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه اطلاق اسم السكل وارادة الجزء مجازا مرسل أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ تراجع لقوله وتحذف الخ فان قلت كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضى أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بان يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور

الامر باخذ المدى وجعل الاول في حكم المسكوت عنه فبدل اضراب وبداء والاحسن أن يؤتى فيهن بيل * (تنبيهات) * الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله كافي غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرات الخ ناقف حنظل ونفاها الجمهور وتناولوا البيت * الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل السكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثة انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض اه صححه

وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة ممن صفته مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف في بدل الاشتغال قيل هو الاول وقيل الثاني وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب في التسهيل الى الاول * الرابع ورد المبرد وغيره بدل الغاط وقال لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد (٨٦) انه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة لينا في شفتيها حوة لعس قال لعس بدل غاط لان

الحوة السواد واللحس
سواد يشوبه حمر وذكور
بينين آخرين ولا يحتمله
فيما ذكره لا مكان تاويله
* الخامس قد فهم من
كون البديل تابعا انه
لوافق متبوعه في الاعراب
وأما موافقته اياه في
الافراد والتذكير
والتنكير وفر وعها فلم
يتعرض لها هنا وفيه
تفصيل أما التنكير
وفرعه وهو التعريف
فلا يلزم موافقته متبوعه
فيهما بل تبدل المعرفة
من المعرفة نحو صراط
العز بن الجيد الله في قراءة
الجرو النكرة من النكرة
نحو ان للمتعين مفازا
حدائق وأعابا والمعرفة
من النكرة نحو وانك
لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله والنكرة من
المعرفة نحو لنسفا
بالناصية ناصية كاذبة
وأما الافراد والتذكير
وأضدادهما فان كان
بديل كل وافق متبوعه
فيها ما لم يمنع مانع من
التثنية والجمع ككون
أحدهما مصدران نحو
مفازا حدائق أو قصد
التفصيل كقوله

في رد بدل الاشتغال لا يطر دلالة وان تاتي في نحو نفعني ز يدعله لا يتأتى في نحو سرق ز يدفرسه (قوله و بدل المصدر)
أي سواء كان باقيا على مصدر يته أو مراد آمنه غير معناه المصدرى كالعلم في نفعني ز يدعله اذ الظاهر أنه بمعنى
معلومه واقصر على المصدر لانه الغالب في بدل الاشتغال والافتقار يكون غير مصدر كفي سرق ز يدنو به أو فرسه
(قوله من صفة) أي من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فضاقة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف
وحال فاذا قلت أعجبني ز يدعله انما تريد أعجبني صفة زيد فينت بقولك علم تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف
في المشتل الخ) قال البعض الظاهر ان المراد بالاشتغال مطاق التعاق والارتباط والالم يتأت الاطراد في شئ من
الاقوال اه وفيه أن الاشتغال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبديل السهل الأأن يقال وجهه التسمية
لا يوجد بها فتأمل وانحط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضع وتقدم الكلام عليه (قوله
يحتمل الاولين) ظاهرا أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما واعل وجهه أن لفظ البديل يشعر بالبدل منه اذ عارا
قربا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للبدل منه الذي أشعر به لفظ
البديل اشعارا قريبا وبالعكس وظاهره أيضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيد ما أسلفناه من
البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا لاهم الثلاث (قوله لبناء) فعلا من اللبى كافتى وهو سمر في
باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لا مكان تاويله) كان يقال لعس مصدر ووصفت به الحوة أي حوة لعسا هذا
وقد قيل كل من الحوة واللحس حرة تضرب الى سواد وعليه فلعل بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من
كون البديل تابعا الخ) أي لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد (قوله
وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمين
الاخيرين وانما أتى بالقسمين الاولين تيمنا للاقسام (قوله مفازا) أي مكان فوز أو فوزا وعلى هذا منى
الشارح بعد وسياتي ما فيه وقوله وأعابا عطاف على مفازا كفي الجلالين (قوله بالناصية) هي ناصية أبي جهل
وقوله كاذبة من المجاز العقلي (قوله كسكون أحدهما مصدرا) نظريه بان المراد المطابقة في المعنى وهي حاصله
لان المصدر يبدل على الاثنسين والجماع مقورده بعضهم بان مرادهم المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية
والجمع (قوله مفازا حدائق) أي فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل السهل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس
الحدث ويجب بان ذلك على حد ز يدعله (قوله أو قصد التفصيل) عطاف على كون وقد يقال المطابقة ساملة
مع لان البديل ليس كل واحد من شق التفصيل على حدثه بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن
ظهورا ليعامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما جعل في كل منهما ماد فعلا التحكم فاندفع بحث
الذماني بانه اذا كان مجموعهما هو البديل فما العامل في كل واحد منهما مع أنه مفرد غير بدل قال وهذا في
البديل كقولهم في الخبر الرمان حلوا حاض ونقل الطبلواوى عن سم أنه قال الظاهر ان المسمى بالبديل
اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البديل في المعنى هو المجموع فليتامل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أي
بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أي البارزان ضمير الحاضر المستر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما يوهم
ذلك قدر لثاني فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالتي ويكون من ابدال الجملة (قوله أي يجوز ابدال
الظاهر الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم
فائدته لان ضمير الحاضر في غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أي البارزان أخذ من أمثالهم وان لم يحضرنى
الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستر فلا يقال هذا أعجبني جمالها على ابدال كما
لا يقال تعجبني جمالتي على ابدال (قوله الاما حاطة جلا) قال البعض أي ابدال كل أظهر احاطة وشمولا

وكنت كذى رجلين رجل صحبة * ورجل رمى فيها الزمان فشلت وان كان غيره من أنواع البديل لم يلزم موافقته فيها والتفصيل
(ومن ضمير الحاضر) متكاما كان أو مخاطبا للظاهر لا * تبده) أي يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثله ولا
يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الاما حاطة جلا) أي اذا كان البديل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو تكبرن لنا عسا

لاولنا واخرنا وقوله فما برحت أقدمنا في مكاننا * ثلاثا حتى أزيروا المنايا فان لم (٨٧) يكن فيه معنى الا حاطة فذهب أحدنا

المنع وهو مذهب
جه - ور البصر بين
* والثاني الجواز وهو قول
الانخس والكوفيين
* والثالث أنه يجوز في
الاستثناء نحو ما ضربتكم
الزيدا وهو قول قطرب
(أو اقتضى بعضا) أي
كان بدل بعض نحو لقد
كان لكم في رسول الله
أسوة حسنة لمن كان
برجواته واليوم الآخر
وقوله أو عدني بالسجن
والاداهم * رجلى
فرجلى شنة المناسم
(أو) اقتضى (اشتمالا)
أي كان بدل اشتمال
(كأنك ابتهاجك اشتمالا)
وقوله بانغنا السماء
بجسدنا وسناؤنا * وانا
لنرجو فوق ذلك مظهرا
(تنبيه) قال في التسهيل
ولا يبدل مضمر من مضمر
ولامن ظاهر وما أوهم
ذلك جعل توكيدا ان
لم يفسد اضرابا اه
(وبدل) البديل منه
(المضمن) معنى (الهمز)
المستفهم به (بلى
همزا) مستفهما به
وجوبا (لمن ذأ سعيد
أم على) وكم مالك
أعشرون أم ثلاثون وما
صنعت أخيرا أم شرا
وكيف جئت أرا كأم
ماشيا (تنبيه) نظير هذه
المسئلة بدل اسم الشرط

والتقييد بدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل
ويبطله العطف الآتي في كلام المصنف وقول الشارح أي الا اذا كان البديل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل
كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعدما والمعنى الا ظاهرا كان بدل كل وجلا احاطة بل هذا
الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لاولنا واخرنا) أي ليجعلنا عادة
العرب التعبير بالطرفين وارادة الجميع (قوله فما برحت أقدمنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبدالمطلب
ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو
وحزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا في العيني والشاهد
في ثلاثنا فانه بدل من نافي مكاننا واخرنا مبنى للمجهول وضمة يره لانه كثرة المنايا جمع منية على غير قياس
لان قياسه المنايا وأصله المنايا يباين ففعل فيه ما ياتي في التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة إذ
ضمير الحاضر في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ما ضربتكم الا زيدا) نظيره سم بان زيدا ليس بدل كل من
ضمير مخاطبين بل بدل بعض و يظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل
(قوله أو اقتضى بعضا الخ) سكت عن بدل الاضراب اقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهل بجواز ذلك
كناقله شيخنا (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أو رد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة الى من برجواته ومن
لا رجوه وليس كذلك ولذا زعم الانخس أنه بدل كل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم
الله العواقب منكم الخ فوصفهم بالتعويق وغـ يره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من
المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكره نقله الدكتور عن شرح اللباب (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو القيد والشنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خوف البعير
استعير هنا لقدم الانسان (قوله ابتهاجك) أي فرحك اشتمالا السين والتاء زائدتان أول الصيرورة أي أملت
القلوب اليك أو صيرتهم مائة اليك قال سم وجرى في قوله اشتمالا على الاكثر من مراعاة البديل والالقال اشتملت
(قوله وسناؤنا) السناء بالمد كفي البيت الشرف وبالقصر النور وقوله مظهر اجعله شيخنا صدرا ميميا بمعنى
الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا البيت النابغة الجعدي الصحابي (قوله ولا يبدل
مضمر من مضمر) أي مطلقا لم يسمع ونحوتم أنت ومررت بك أنت توكيدا اتفاقا وكذلك رأيتك اياك عند
الكوفيين والنظام اه توضيح (قوله ولا من ظاهر) أي ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى
اطلاقه المنع في كل بدل وفي جمع الجوامع وشرحه للسيوطي ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال
لانه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال
خلف فقبل يجوز نحو ثلث التفاحة أ كنت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمنع قال أبو
حيان وهو كالحلاف في ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اه يس (قوله ان لم يفسد اضرابا) نحو
اياك اياي قصد زيدا فان دعوى التاكيد في مثل هذا لا تأتي اه دما بيني ونحو عمر اياي قصد زيدا فعمل أن قوله
ان لم يفسد اضرابا قيدي كل من عدم ابدال المضمر من المضمر وعدم ابدال المضمر من الظاهر فاعرفه (قوله وبديل
المضمن الخ) خرج ما صرح معه باداة الاستفهام أو الشرط فلا يبدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيدا وعمرو
وكذا ان تضرب أحد ارجلا أو امرأه أضربه اه سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف في
صورة التصريح بقوة المصريح به فلا يحتاج الى ذكر نايبا بخلاف المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز
بالجر مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا بمفعولا تانيا للمضمن (قوله بلى همزا مستفهما به وجوبا) ليوافق
البديل منه في تأديه المعنى (قوله أسعيد أم على) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) فانه بلى
حرف الشرط الذي تضمنه البديل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط في
الكشاف أن يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم

نحو من يعمر ان زيدا وعمرو أقم معه وما صنع ان تحيرا أو شرا تجز به ومتى تسافران ليلاً أو نهاراً أسافر معك
(قوله أي أملت الخ) الانسب بالمقام أن يقول امال أو صيرها اه

أقول له ارحل لاتقين عندنا * وأجاز ابن جنى والزنجشري والناظم ابدال الهامن المفرد كقوله الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام
أخرى كيف يلتقيان أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى الى الله أشكوها تبين الحاجتين (٨٩) تعذر التقائهما وجعل منه الناظم

نحو عرفت زيدا أبو من هو (حاشية) فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه * الأولى قد يتحد البديل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جانية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو * الثانية الكثير كون البديل معتمدا عليه وقد يكون فى حكم الملقى كقوله

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب * الثالثة قد يستغنى فى الصلة بالبديل عن لفظ المبدل منه نحو أحسن الى الذى صحبت زيدا أى صحبتته زيدا * الرابعة ما فصل به مذكور وكان وافيها يجوز فيه البديل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينوم معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير فان نرى معطوف محذوف فن الاول نحو اجتمعوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب

الذى أمد كبريما تعلمون فلا محل لها فاطلاق التبعية على ما بعد ما يجازى لما مر عن التصريح وقال الدمامي والشمني اطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحى ومثله بالآية فى التصريح لبديل البعض وهو الظاهر لان ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده الا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عالما مراد به الخصوص (قوله أقول له ارحل لاتقين عندنا) التمثيل به لبديل السكلى مبنى على أن الامر بالشئ عين النهى عن ضده ومثله به فى التصريح لبديل الاشتمال وهو مبنى على أن الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده قال الدمامي لاتعين التبعية فى البيت لجواز أن يكون مجموع الجلتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اه قال فى التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بديل البعض والاشتمال فى الافعال والجل لتعذر عرد الضمير عليها (قوله ابدال الهامن المفرد) انما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير الى المفرد كما فى التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان الخ) الظاهر انه بدل اشتمال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك الى أن الجملة فى تاويل المفرد الى أن الاستفهام تجبى قال الدمامي ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة تبعه على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف اليه وهو خبر والجملة بدل من زيدا بديل اشتمال لامفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الجثو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون البديل معتمدا عليه) أى اعتمده ما بعده فى الحالة التى له من تذكير وتانيث وغيرهما نحو ان زيدا عينه حسنة وان هذا جفتها فانها بنصب العين والجفن فانها الخبر فى الاوّل وذكر فى الثانى ولولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البديل لوجب التذكير فى الاوّل والتانيث فى الثانى اه دمامي وفى كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البديل للبديل وعند اعتماد المبدل منه للبديل منه وفيه نظر الا أن مراد بكون الخبر للبديل أن البديل هو الخبر عنه فى المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر أنشأ اعتمادا على المبدل منه والاعضاب بعين مهمله فضاة مجمعة فوحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة ووجه بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدأ محذوف قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلنا عن السيوطى وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بريدا أخوك نص عليه سيوطى به والاختفاء اه ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهنالك قول بجواز قطع التوكيد (قوله وكان وافيها) أى مستوعبا لاناوعه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أى لانه حينئذ يبدل بعض من غير رابط كفى المعنى وبهذا يتبين بطلان قول البعض محل التبعية بين اذا جعل بدل كل فان جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان الغرض أنه لم ينوم معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين (قوله فن الاول) أى ما كان فيه البديل وافيها بالبديل منه فيجوز فيه الامر ان البديل والقطع

هو لغة الدعاء باى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أذعو ولم يوظف به أو مقدر والمراد بالاقبال ما يشتمل الاقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الاجابة كفى نحو يا الله ولا يرد يازيد لا تقبل لان بالطالب الاقبال اسماع النهى والنهى عن الاقبال بعد التوجه واعتراض نيابة حرف النداء عن أذعو بان أذعو خبر والنداء انشاء وأجيب بان أذعو انقل الى الانشاء وانما ينادى المميز وأما نحو يا جبال ويا أرض فقول انه من باب المجاز لتشبيهه ما ذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخييل ولك أن تقول من الجائر أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تميزا فلم يقع النداء الالميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما فى الغزوى (قوله ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المدأى ثم أشهرها ضمها مع المدو وأفعال التفضيل هناليس على بابها وقد ر بعضهم خبرا فى الموضوعين أى ثم كسرهما مع القصر يلى الاول ثم ضمها مع المدأى الثانى هـ ذوا وقد أسلفنا فى محث علامات

التقدير وأخواتهما الثبوت فى حديث آخر والله تعالى أعلم * (النداء) * فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ثم ضمها مع المد

واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال (٩٠) فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه (وللمنادى الناء) أى البعيد (أو)

الاسم نقلا عن المصباح أن فى النداء لغتاً رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أى أخذته من ندى الصوت لتلاقيهما فى السادة وانما فى الاشتماق بالاختلاف الماخوذ والماخوذ منه معنى (قوله وللمنادى الخ) فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه حتى أبو حيان أن بعضهم ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استحكمت الهمزة أقسام الكلمة لانها تانى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولهائى ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى فى عبارته بكسر الهمزة (قوله الناء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط فى البعد وضده العرف اه قبل انما نودى البعيد بالادوات الآتية المشتملة على حرف المد لان البعيد يحتاج فى نداءه الى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمزة (قوله من هو كالتاء) هذا حل معنى لاجل اعراب حتى يقال ان الشارح حل عبارة المتن على ما عتق عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة الى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعنى المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة مثله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أيا بابدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان الى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن ياء كان فيها دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى ياء (قوله وأعمها ياء) أى باعتبار المحال كبدل عليه بقرينة كلامه (قوله تدخل فى كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله فى الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يلىق وكما تعين فى لفظ الجلالة تعين فى المستغاث وأبها وأيتها لان الاربع تعلم بسمع نداؤها الا ببالبعدها حقيقة أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ورواى ندى الخ) قال الرضى وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قابل اه وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى (قوله وولداه) فواحرف نداءه ونديته ولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المنا سبة والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو ياء) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ورواى ندى أو ياء (قوله وقت فيه الخ) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الالف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كياتى أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندى بزيادة الميت وبحضرتك من اسم يذو يذو بالواو اذ لو أتيت بيا للتبادر الى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد أى الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمدد همزتها الآن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول فى أى وآ بعد الهمزة فى ماهرل يجعلهما للبعيد وأول القريب أو لهما فان أراد بقوله أى والهمزة للقريب معصورتين ومجردتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز تو كيد الذئ عند التنزيل المذكور لانه كيد فلتخلص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد تو كيد النداء ايذانا بان الامر الذى يتلوهم مهم جدا كما أفاده الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تانى التوكيد فى صورة العكس ومحل منعه اذالم ينزل البعيد منزلة القريب والاجاز نداؤه بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامى لانه سلم أن العوضه تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم بالتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقائه حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدمامى جوازه قبل الامر والدعاء بانها ماضية النداء ووقعه معهم كثيرا فسن التخفيف معهم بالحذف وذهب أبو حيان الى منعه وعاله بان الجسع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى احتجاف ولم يرد بذلك سماع عن العربى وباقى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب ووجدنا على ما صرح به فى التسهيل وعاله فى شرحه بان مولى يأخذ هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثلة الى

من هو (كالتاء) لنوم
أدسهو أو ارتفاع محل
أو انخفاضه كنداء العبد
لربه وعكسه من حروف
النداء (يا * وأى)
بالسكون وقد تمدد همزتها
(وآ كذا أيا ثم هيا)
وأعمها ياء فانها تدخل فى
كل نداء وتعين فى الله
تعالى (والهمز) المقصور
(للدانى) أى القريب
نحو أو يذو قبل (ووالمن
ندب) وهو المتفجع
عليه أو المتوجع منه
نحو واولداه واولداه
(أو ياء) نحو واولداه
يارأساه (وغيروا) وهو
يا (لدى اللبس اجتناب)
أى لا تستعمل فى الندبة
الا عند أمن اللبس
كقوله حلت أمر اعظيما
فاصغرت له * وقت فيه
يا امر الله يا عمرا فان
خيف اللبس تعينت وا
* (تنبيهان) * الاول
من حروف نداء البعيد
أى بعد الهمزة وسكون
الياء وقد عددها فى
التسهيل فجملة الحروف
حينئذ ثمانية * الثانى
ذهب المبرد الى أن أيا
وهيا للبعيد وأى والهمزة
للقريب وبالهما ذهب
ابن برهان الى أن أيا
وهيا للبعيد والهمزة
للقريب وأى للمتوسط
وبالجميع وأجمعوا
على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز تو كيد او على منع العكس (وغير مندوب ومضموم ما * جامسته غانا قد يعرى) من
بحر حروف النداء لفظا (فاما) نحو يوسف أعرض عن هذا سنفرد عنكم أيها النعلان

من زيد أقبل ونحو من
لا زال محسنا أحسن الى
أما المندوب والمستغاث
والمضمر فلا يجوز ذلك
فيهالان الاولين يطلب
فيهما مد الصوت والحذف
ينافيه ولتفويت الدلالة
على النداء مع المضمر
* (تنبيهان) * الاول
عد في التسهيل من هذا
النوع لفظ الجلالة
والمتجيب منه ولفظه ولا
يلزم الحرف الامع الله
والمضمر والمستغاث
والمتجيب منه والمندوب
وعدي التوضيح المنادي
البعيد وهو ظاهر
* الثاني أفهم كلامه
جواز نداء المضمر والصحيح
منعه مطلقا وشذوذا
يا اياك قد كفيتك وقوله
* يا أبحر بن أبحر يا أنتا
* (وذلك) أي التعري
من الحروف (في اسم
الجنس والمشاركة) * قل
ومن يمنعه) فيهما أصلا
ورأسا (فانصر عاذله)
بالذال المججمة أي لآته
على ذلك فقد سمع في كل
منهما ما لا يمكن رد جمعه
فمن ذلك في اسم الجنس
قولهم أطرق كرا
وافند نخوق وأصبح ليل
وفي الحديث توبى توبى حجر
وفي اسم الإشارة قوله
اذا هملت عني لها قال
صاحي * يئلك هذا لوعة
وغرام وقوله ان الاولى

أنه لا فرق بين أن يكون المنادي مفردا أو مضافا أو شبهها ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصودا والنداء لذاته
كيسوف أو وصلة لنداء غيره كأي ولا بين أن يكون معر بأقبل النداء كيسوف أو مبنيا قبله كمن أو معر بأقبله
في بعض الاحوال ومبني في البعض الآخر كأي هذا ما طهرني وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قرنا
فعلم أن المنادي في المثال الأخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لاشبيه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف
عليه ما بعده فهو مبني على ضم مقدر كقوله سم (قوله أن أدوا الى عباد الله) أي أدوا الى الطاعة يا عباد الله
وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فارس لعن ابن اسراييل ولا شاهد فيه حيث نذ (قوله
مع المضمر) أي لعنه نذاته (قوله والمتجيب منه) نحو قولهم يا للماء والعشب اذا تجبوا من كثرتهما (قوله
الامع الله) لان نداء على خلاف الاصل لوجود آل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم (قوله
والمتجيب منه) لانه كالمستغاث لفظا وحكما (قوله المنادي البعيد) أي حقيقة أو تنزيلا لان مد الصوت معه
مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق الضمير
وايس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤه مما ممنوع اتفاقا كفي
التصريح فلا يقال يا أنتا ولا يا هو ولا يراد به سمع يا هو يا من لا هو الا هو لان هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير
اه ويمكن دفع الاعتراض بان نصب تصحيح المنع في عبارته الاطلاق أي والصحيح منع نداء المضمر حاله كون
المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حاله كون الضمير مقيدا بذلك
ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا
سواء كان ضمير رفع أو نصب أو نداء ما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أو نداء ما بعده أيضا فاعرف ذلك
(قوله وشذبا اياك قد كفيتك) جعل بعضهم ياقبه للتنبية ويا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور (قوله
يا أبحر) بموحدة فميم فراء قال في القاموس الأبحر الذي خرجت سرته والعظيم البطن وقد يجرح كقوله فيهما
اه وتمامه * أنت الذي طلقت عام جمعنا * وجعل بعضهم ياقبه للتنبية وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية
تأكيد والموصول خبرا (قوله أي التعري) أي المفهوم من يعري ولم يقل أي التعرية مع أنهم مصدر يعري
لان التعري أوفق بتذكير اسم الإشارة (قوله في اسم الجنس) أي المعين كما سيأتي في الشرح (قوله والمشاركة)
اعتراض بان حقه أن يقول والمشاركة وأجيب بان في كلامه حذف مضاف أي ولفظ المشاركة من حيث انه
مشاركه وهو اسم الإشارة وبانه معطوف على الجنس أي واسم المشاركة أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار
اليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقا وقيد الشاطبي بغير المتصل بالمخاطب (قوله أصلا ورأسا)
العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بجمعه أصل المنع القياس عليه وجمعه رأسا
منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بجماسي فبيده الشارح من اعتراف السانعين بالورود حيث قال
ومذهب البصر بين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله يا كرا وان زخم
بحذف النون وحذف معها الالف لكونها لينازا نداء ساكنها كما الأربعة قال الناطم ومع الآخر حذف الذي
تلاخ ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتمامه ان النعام في القرى وهو مشل يضرب لمن تكبر وقد
تواضع من هو أشرف منه أي انخفض باكر اعنقك للصيد فان من هو أكبر وأطول عنق منك وهو النعام قد
صيدت صريح بزيادة (قوله وافند نخوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يجمل بافتداء نفسه بماله
اه تصريح (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أي صر صجحا اه تصريح ولو قال أي أنت
بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله توبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه الصلاة
والسلام حين فرأ الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان زحاما كفي الفارضي (قوله اذا هملت عني)
أي أسالت الدموع اها أي لاجل المحبوبة وبمثلك خبره مقدم ولوعته مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد قال
البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه وبما يبعده تذكير اسم
الإشارة مع تانيب لوعة (قوله قومي لهم) قومي خبران ولهم متعلق بصله الموصول وهي وصفوا فيكون قد فصل

وصفوا قومي لهم فهم * هذا اعتصم تلق من عادل محذولا * وقوله

ذا ارعوا فليس بعد اشغال الر * أس شيبا الى الصبان سبيل وجعل منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وكلاهما عند الكوفيين
مقيس معارذ ومذهب البصريين المنع (٩٢) فيها وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة وحنوا المتنبى في قوله * هذى برزت لنا فهجت ريسنا

بين العامل والمعمول باجنسي للضرورة واعتصم أي استمسك (قوله ذارعوا) أي يا ذارعوا رعو أي
انكف عن دواعي الصبا انكفا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لان ما ذكره أحد أوجه
منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم (قوله على شذوذ) أي في النثر أو ضرورة أي في النظم (قوله وحنوا المتنبى)
قد منع التحين بان المتنبى كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة قاله الدماميني
(قوله هذى) أي يا هذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أي برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه ورده الناظم
بانه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الامنعو بان ذلك المصدر نحو ضربته ذلك الضرب لكن تقدم في
باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أي أثرت ريسنا أي همارعنا
* ثم انصرفت وما شفت ريسنا * بنون مطبوعة أي بقية النفس (قوله اذلم رد الا في الشعر) أي لم يرد نصا
الا في الشعر فلا ترد الالية لقبولها التاويل (قوله اذ هو حمل الخلاف) يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا
وايس كذلك فقد صرح المرادى بان بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجال اخذ يدي * وأجاب بعضهم
بجعل ال في الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منها
وهذا لا ينافي حكاية قول فيه عن بعض النحاة وأنما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيز من غير الفريقين
فراجعه (قوله على أن الحرف يلزمه) أي على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوجهه كلام الشارح من
أن لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو ادعوك
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها افراد وتعرىفا وانما احتج الى قولنا المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى المشابهة الحرف ولا يبنى المشابهة الاسم المبني ونحو ج بقولنا
ومماثلته لها افراد وتعرىفا والمضاف والشبيهة لانهم الم مماثل الكاف الاسمية افراد والنكرة غير المقصودة
لانهم الم مماثلها تعرىفا ووجه ال السبب على البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة و رده عليه
وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبنى على حركة الا علام بان بناء غير أصلى وكانت ضمة
لانه لو بنى على الكسر لا تنبس بالنداء المضاف الى باب المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة أو على
الفخ لا تنبس به عند حذف ألفها اكتفاء بالفتحة قاله الفاكهسي وأورد عليه أن المندى المضاف للياء يجوز فيه
الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق وأجيب بانه قليل فلا ينظر اليه (قوله المندى) ليس بقيد بل بيان
لموضوع المسئلة لان الكلام في أحكام المندى وأخره عن قوله المعرف ضرورة اه غزى (قوله في رفعه)
أي رفع نظيره على ما قاله الغزى والمراد رفعه في غير النداء والمراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول
الشارح على ما يرفع به لو كان معر باقا فندفع ما يقال الرفع اعراب فينا في قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من
حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعالم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء
وضوحا وقل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء وورده الناظم بندا ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم
الإشارة فانها لا يقبلان التنكير فان قلت العلم اذا أريد اضافة نكرتها الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة
الاتعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة انغوا وليس المقصود من النداء
التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى تنكير المندى اذا كان معرفة سم (قوله بسبب التقصد) أي قصد
المنكر بعينه وقوله والاقبال أي اقبال التنكير على المندى أي القائه الكلام نحووه وليس المراد اقبال المندى
على التنكير كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكامة مطالعة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال
المندى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الكامة على تنكيرها وهو باطل والعطف من عطف اللازم قال الدماميني
التعريف لم يحصل بمجرد التقصد والاقبال بل بهما مع كون الكامة مناداة بليل انتفاه في أنت رجل عالم مع
وجود التقصد والاقبال وحينئذ نقول الشارح بسبب التقصد والاقبال أي مع كون الكامة مناداة (قوله

* والانصاف القياس
على اسم الجنس اكثر منه
نظما ونثرا وقصر اسم
الإشارة على السماع
اذ لم يرد الا في الشعر وقد
صرح في شرح الكافية
بموافقة الكوفيين في
اسم الجنس فقال وقولهم
في هذا أصح (تنبيه)
أطلق هنا اسم الجنس
وقيده في التسهيل بالمبنى
للنداء اذ هو حمل الخلاف
فاما اسم الجنس المفرد
غير المعين كقول الاعشى
يارجال اخذ يدي فنص
في شرح الكافية على
أن الحرف يلزمه ما حصل
أن الحرف يلزمه في
سبعة مواضع المندوب
والمستغاث والمتعجب منه
والمندى البعيد والمضمر
ولفظ الجلالة واسم
الجنس غير المعين وفي
اسم الإشارة واسم الجنس
المعين ما عرفت (وابن
المعرف المندى المفرد *
على الذي في رفعه قد
عهدا) أي اذا اجتمع في
المندى هذان الامران
التعريف والافراد
فانه يبنى على ما يرفع به لو
كان معر باسواء كان
ذلك التعريف سابقا
على النداء نحو يازيد أو
عارض فيه بسبب
التقصد والاقبال وهو النكرة المقصودة نحو يارجل اقبل تيريد جلامعينا والمراد بالمفرد هذان لا يكون

المركب

بمضافا ولا شبيهه كافي باب لا يدخل في ذلك

المركب المزجي) المراد به ما يشتمل العددي تكمسة عشر لانه أيضا من المفرد نعم أحرى الكوفيون اثني عشر
 واثني عشرة مجرى المضاف كما سيأتي في الشرح (قوله والمشتق والمجموع) الظاهر كما قال البعض إن نحو
 يا زيدان و يا زيدون من النكرة المقصودة لامن العلم لان العلية تزال اذا لا يثنى العلم ولا يجمع الابداع اعتبار
 تنكيره ولهذا دخلت عليهما ما ألتعير يفهما بالقصد والاقبال (قوله ويا قاضي) بحذف التنوين اتفاقا
 لحديث البناء واثبات الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف لان النداء دخل
 على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ويحذف الخلاف بينهما اذ لم يصرف بحذف الياء
 ذا أصل واحد والاثبت البناء اتفاقا كما في مراسم فاعل من أرى قاله في التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف)
 اي بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أي جواز أو بحان بل اوجبه كثير ذاهبين الى أنه من شبهه المضاف
 كما يفيد قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فن شبهه المضاف فتصوب وجوز الكسائي فيها البناء
 اه وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده ويؤخذ من التصريح أن الاحوال
 ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بان بطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه
 حينئذ من شبهه المضاف ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بان بطرأ بعد النداء فيكون
 المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم رد الوصف ويجوز كل في احتمال الامر من واستشكك الساماني
 جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها الا النكرات قال
 وتأييدها يتحمل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بهما قبل
 النداء ثم جاء النداء داخل على الموصوف وصفته جميعا لادخاله على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه
 المذكور انما يتم على النصب * وأجاب في التصريح بأنه يتعترف في المعرفة الطارئة لا يتعترف في الاصلية ثم نقل عن
 الموضع أن الجملة أي في نحو يا عظيما برجي لكل عظيم حال من الضمير المستتر في الوصف لا تعث في حالة النصب
 لانها حينئذ عاملة فيما بعده ما قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعنا اه قال
 شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله
 هجت) أي اثرن والعبرة بالدمع (قوله قيده في التسهيل) هذا التقيد ما خوذ من قول المصنف في الاستغاثة اذا
 استغيت اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتي أفاده سم (قوله اجراء لهما مجرى المضاف) اي
 لشبههما به في الصورة (قوله وانواضم ما بنوا قبل النداء) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها
 فالجواب أن المقدور هنا حركة بناء لاحركة اعراب اه فارضى أي وحركة البناء لا تكون محلية لانها ليست من
 مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياتها فانحصرت في حركة الاعراب (قوله ما بنوا) أي او حكوا كما
 سيذكره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أي وأما في لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء
 مبنيا على الضم بناء مجتدا (قوله وليجر مجرى ذي بناء جردا) يحتمل أن المراد مجرى مجراه في كونه في محل نصب
 وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قول الشارح ويظهر أن ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن
 المراد مجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الفارسي وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله
 ويظهر أن ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول يا سيدي به العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أي مراعاة للضم
 المقدر ونصبه أي مراعاة للمحل المتبوع ولم يجز مراعاة لكسرة البناء لانها الاصل ما بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف
 الضم فانه معروفه بيا أشبهت حركة الاعراب المعارضة بالعامل المنأصله في المتبوعية واطلاق الرفع على حركة
 التابع فيه مسامحة لان التحقيق أنهم احركة اتباع (قوله والمحكى كالمبنى) مقتضاه أن المحكى ليس بمشني وهو
 مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقديرا وهو أو جه بمعنى التصريح أنه مبني ويمكن تفسير البناء في كلامه بما
 قابل الاعراب فيشتمل الحكاية فيرفع الخلاف لفظيا فانهم ومعنى كونه كالمبني أنه يبنى على ضم منوي ويرفع
 تابعه وينصب (قوله والمضافا) أي لغير ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه
 اجتماع التقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وازافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لو جوب تغاير المتضايقين

يا موسى ويا قاضي ضمة
 مقدره * (تنبيهات) *
 الاول قال في التسهيل
 ويجوز نصب ما وصف
 من معرف بقصد واقبال
 وحكا في شرحه عن
 الفرع وأيده بما روي
 من قوله صلى الله عليه
 وسلم في سجوده يا عظيما
 برجي لكل عظيم وجعل
 منه قوله * أدارا بحزوي
 هجت للعين عبرة
 * الثاني ما أطلقه هنا
 قيده في التسهيل بقوله
 غير مجرور باللام
 للاحتراز من نحو يا زيد
 اعمر و نحو يا للماء
 والعشب فان كلا منهما
 مفرد معرف وهو معرب
 * الثالث اذا ناديت
 اثني عشر واثني عشرة
 قلت يا اثنا عشر ويا اثنا
 عشرة بالالف وانما يبنى
 على الالف لانه مفرد في
 هذا الباب كما عرفت وقال
 الكوفيون يا اثني عشر
 ويا اثني عشره بالياء
 اجراء لهما مجرى المضاف
 (وانواضم ما بنوا
 قبل النداء) * كسيويه
 وحذام في لغة الحجاز
 وخسة عشر (وليجر
 مجرى ذي بناء جردا)
 ويظهر أن ذلك في تابعه
 فتقول يا سيدي به العالم
 برفع العالم ونصبه كما
 تفعل في تابع ما تجدد
 بناؤه نحو يا ذا الفضل
 والمحكى كالمبنى فتقول يا

وعن المازني أنه أحال وجوده - هذا النوع * الثاني المضاف سواء كانت الاضافة محضة تحور بنا غفر لنا وغير محضة نحو يا حسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة * الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو يا حسنا وجهه ويا طال العاجل ويار فيقبا العباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك ويجمع في هذا الدخال يا على ثلاثين خالفا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عندها فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة ضمنت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته أو رفعته الان أعدت معه يا فيجب ضمّه وتجريده من ال و منع ابن خروف اعادته واختير في الحاق ال مردود * (تتمية) * انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فاصل يازيد عنده أذعوز يذ الحذف الفعل حذف الازم الكثرة الاستعمال ولذلاله حرف النداء عليه واقادته فائدته وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين ياز يذ حله وليس المنادى أحد جزأهما عند سيبويه جزأهما أي الفعل

وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة أفاده النوشري نقلا عن المنوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استثنائية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت خالية لمكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا يمكن بصدده اه وفيه أن المعنى على الحالية لاعلى الاستئناف فالواو عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فقدر (قوله ايارا كما ما عرضت فبلغن) تمامه * ندماى من نجران أن لا تلاقيا * أصل امان ما فاذنعت فون ان الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن تصریح (قوله أحال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعيان نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم عاد ما خلا فالأنا يقال المراد خلافا معتد به أو عاد ما في الجملة (قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه) أى متمم بان يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل وصرح به في التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالوصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فية قد رخصه كفى سم والمعمول اما رفوع أو منصوب أو مجرور واهذا عدد الامثلة (قوله ويا طال العاجل) هو معرفة بتدليل نعتة بغير فتولا يقال موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسى باقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله السنوانى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خال قال اكون التعريف مجردا قال وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فيمن سميت بذلك) أى حالة كونه مستعملا فيمن سميت به بجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما الطول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله ويجمع في هذا الدخال بالخ) أى لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المتقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أى وجوبا أما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان اذا كان مع ال الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضمنت الاول) أى لانه نكرة مقصودة تصریح (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوب الانه اسم جنس أريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال اه ولم يكن يتصرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعامل امتناع ياز يدور جعل وهو مانعه السبب وطى عن الاخطس ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز في مسئلته باندون ال (قوله ونصبته) أى عطفها على محل الاول أو رفعتها أى عطفها على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى

وان يكن مصحوبا لمانسقا * وفيه وجهان ورفع يتتق

(قوله فيجب ضمّه) قال شيخنا أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضع (قوله وتجريده من ال) لانه لا يجمع بين ياء ال الامع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدر بال كما يأتى (قوله مردود) كان الظاهر مردودا ان يطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد * نحن بجمعنا وأنت بجمعنا عندك راض * وهذا الجواب أولى لاجتماع ما قبله أن ابن خروف لو قال باحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فانهم ووجه رد الاول أن الثاني ليس جزء علم حتى يجمع دخول بال عليه ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بالما تقدم لانه تخيير فيموجب البعض هنا كلام لا يساوى التعرض له و يؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله واقادته فائدته) هى طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده وجودان لكن سده مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) فى الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله ياز يذ حله) أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعا وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين

واجب الذكر لفظاً أو
تقدراً إذ لا نداه بدون
المنادى (ونحو) يضم
وافتحن من نحو أريد
ابن سعيد لا تنه (أي إذا
كان المنادى عالماً مفرداً
موصوفاً بان متصل به
مضاف إلى علم نحو أريد
ابن سعيد جاز فيه الضم
والفتح والمختار عند
البصريين غير المبرد
الفتح ومنه قوله يا حكم
ابن المنذر بن الجارود
* سرادق الجسد عليك
ممدود * (تنبيه) * شرط
جواز الأمرين كون
الابن صفة كإله الظاهر
فلو جعل بدلاً أو عطف
بيان أو منادى أو مفعولاً
بفعل مقدر تعين الضم
وكلامه لا يوفى بذلك وإن
كان مراداً (والضم إن
لم يل إلا ابن عملاً * ويل
الابن علم قد حتماً) الضم
مبتدأ خبره قد حتماً وإن
لم يل شرط جوابه محذوف
والنقد بر فالضم محتتم
أي واجب ويجوز أن
يكون قد حتماً جوابه
والشرط وجوابه خبر
المبتدأ واستغنى بالضمير
الذي في حتم رابطاً لآن
جملة الشرط والجواب
يستغنى فهما ضمير
واحد لتزلهما منزله
الجملة الواحدة وعلى هذا
فلا حذف ومعنى البيت
أن الضم محتتم أي

الآتين في تقرر مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أي محذوف تبعاً لحذف الفعل الذي استتر فيه ويحتتم
أن المراد مستتر في بالانهم الماعلمت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر في الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصر عليه
ولكن الأول أوفق بكلامه في تقرر مذهب سيبويه وعلى الثاني يكون يازيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه
أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقدراً)
اعترضه شيخنا بان التقدير يناق ووجب الذكر وأجاب البعض بان المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح
مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياساً قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم
ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو ونحن يفتح التاء مضارع وهن أي ضعف وبضمها مضارع أهان
والهاء مكسورة فيهما (قوله بان متصل) أنت خبر بان المراد بان لفظه فهو وحيد تعلم فكيف وصفه بالنكرة
حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلاً مضافاً بالنصب على الحال (قوله مضاف إلى علم) أعم من
أن يكون مفرداً أو غيره مفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أي على الأصل والفتح إما على الاتباع لفتح ابن
إذا خارج بينهما ما سلك فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل وأعلى تركيب الصفة مع الموصوف وجعلها
شأناً واحداً تحمسه عشر وعلمه اقتصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر وأعلى إتمام ابن واضاف في يدالي سعيد
لأن ابن الشخص تجوز اضافته إليه للإستعمال كما في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الأول فتحة
ز يد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة تنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة اعراب وعلى
الثاني فتحة بناء اه تصرح ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشي الجاهلي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم
الموصوف بان إذا كان أي العلم الموصوف بان مفتوحاً ثم نقل عن الطبراني ما نصه واعلم أنه لا يجوز في تابع
العلم الموصوف بان إلا بالنصب نحو يازيد بن عمرو والعاقلة بنصب العاتل كما حرم به العصام وصرح به غيره اه
ومقتضى النقل الأول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بان ومقتضى الثاني عدم تصور رفعه مع الملقا وكان
المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فخره (قوله يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز
المذيل شذوذاً كما تقرر في محله والسرادق يضم السين المهملة ما بعد فوق يحسن الدار (قوله شرط جواز الأمرين)
حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط في التسهيل سابع وهو أن يكون المنادى ظاهراً الضم
بان يكون صحيح الآخر وسيد كره الشارح وشرط النووي في شرح مسلم أن تكون النبوة حقيقة وشرط
بعضهم في العلمين التذكير وغلطوه فتحوي يازيد بن فاطمة كيازيد بن عمرو وكذا في الفارسي قال شيخنا وينبغي
أن زاد كون لفظ ابن مفرداً لا يثنى ولا يجمع ولا يثنى في أخذها من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى بذلك)
أي لأن ابناً في المثال يحتتم للوصفية وغيرها (قوله ويل الابن علم) معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى
أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو مذكور لكن فيه
حذف فاع الجواب للضرورة وفي الإجمال الأول أيضاً ارتكاب ضرورة لأن شرط حذف الجواب أن يكون
الشرط فعلاً ماضياً بحيث كان مضارعاً كان حذفه مخصوصاً بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن
الضم محتتم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعني الشروط الأربعة المشار إليها في قوله والضم
الخ بديل بقرينة كلامه وليس مراده بالشرط المذكورة ما يعنى هذه الأربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض
بأنه لم يعلم من البيت الأوجوب الضم عند فقد شرط من شروط الأربعة فكيف قال من الشروط المذكورة
لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط أفراد العلم الموصوف بان لأننا نقول هذا يؤدي إلى إفادة مثاله اشتراط أفراد
العلم المضاف إليهما بان أيضاً وهو باطل وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متناً وشرحاً فلنا
خرج بكون المنادى مفرداً نحو يا عبد الله بن زيدو بالعلم نحو يا رجل ابن زيدو بكونه بعده ابن نحو يازيد
الفاضل وبكونه متصلاً به نحو يازيد الفاضل ابن عمرو وبكونه صفة له نحو يازيد ابن عمرو على أنه بدل وبكونه
مضافاً إلى علم نحو يازيد ابن أخينا فيجب النصب في الأول والضم في البقية (قوله يا رجل ابن عمرو) في وجوب
الضم في هذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ

واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو يا رجل ابن عمرو

ويأيد الفاضل ابن عمرو بإيد الفاضل لانتفاء علمية المنادى في الاولى واتصال الابن به في الثانية والوصل به في الثالثة ولم يشترط هذا السكوفون
كقوله فما كعب بن مامة وابن أروى (٩٦) باجود منك يا عمر الجواد بفتح عمر وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت ونحوها بإيد ابن

الآن يجعل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله ويأيد الفاضل) يصدق
هنا أنه لم يل ابن عمال الصدق السالبة بنفي الموضوع سم وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفي
الموضوع صدق لم يل ابن عمال بإيد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أي وانتفاء اتصال
الخ وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ابنا فاجاز والفتح مع كل وصف نصب قال
في التصريح بناء على أن علم الفتح التركيب وقد جاء نحو لارجل طريق بفتحهما مجوزا وذلك هنا اه (قوله
فما كعب بن مامة) هو الذي أثر رفقة بالماء ومات عطشا وإمامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى
هو الجواد الطائي المشهور اه ورواية المغني والعيني وابن سعدى قال السيوطي في شرح شواهد هو أو س بن
حارثة الطائي وسعدى أمه اه وكذا قال العيني وبه يعرف ماني كلام شيخنا السيد المنتضى أنه حاتم والمراد بعمر
عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطي وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله ياعرا بالالف عند من يجيز
الخطا في غير الندية والاستغناء والتعجب أو أن أصله ياعرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لانتفاء الساكنين اه
ذكر يار في التخريج الثاني نظار طاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أي لأن مذهبهم أن الفتح في الاول ليس
لتركيب بل للاتباع أو للاضافة إلى ما بعد بن نعم اعرابية فتحة ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لأن ابن
على الاضافة متعمم بين المتضامين ففتحته غير مطاوعة تعامل اللهم الآن يجعل مضافا تقديرا إلى مثل ما أضيف
اليه ما قبله مقدر اقبله بأو أعني مثلا فتأمل (قوله لانذر كبتة معه) أي كثر كيب خمسة عشر والظاهر في اعرابه
على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيب
وحركة زيد على هذا حركته بنية (قوله ولا أثر للوصف بنت هنا) الفرق بين ابنتو بنت أن ابنته هي ابن بن زيادة البناء
بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أو كثر استعمال ابنته في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح بان امتناع الفتح
لنتعذر الاتباع لأن بينهما حازرا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة اه وهو لا يأتي الاعلى القول بان الفتح للاتباع
ومثل الوصف بنت الوصف يبنى تصغيرا بن (قوله ياتحق بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله
وياضل ابن ضل) بضم الصاد المعجمة علم جنس ان لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ويجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ أخبره
يوجب والمراد بالجو ز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله في غيره) أي غير النداء كجاء زيد بن عمرو (قوله وألف
ابن) أي اذا لم تقع ابتداء سطر كافي الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كافي
الغرضي وقوله في الحالتين أي النداء وعندهم ومثل ابن ابنته تغير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين
الموصوف بنت في غير النداء ذلك يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ماني الدماميني حيث قال فيه وجهان رواهما
سيبويه عن العرب الذين يصرقون هنداً ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بننو من هند وتتركه بكثرة
الاستعمال (قوله وان تون فلضرورة) كقوله جارية من قيس بن ثعلبة * ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر
بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وحزم الراعي بوجوب تنوين المضاف اليه وكلمة ألف ابن
اذا كان الموصوف بان مضافا كافي قام أبو محمد بن زيد واختاره الصمدى في تاريخه بعد نقول الخلاف واختاره
أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب إلى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد (قوله
وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو
التركيب أو الاضافة إلى ما بعد ابن كافي يار زيد بن سعيد (قوله واضم أو انصب) في عبارته إشارة إلى بناء
المنون اضطرارا اذا ضم واعرابه رجوعا إلى الاصل في الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو
فما ضمه مقدر ويفرق بين هذا ما تقدم بان القصد من الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا
اه واذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة ذلك في نعته والضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعتها فان تون
مقصود ونحو ياتق للضرورة فان نوى الضم جاز في نعته الوجهان أو انصب تعين نصب نعتها كذا في شرح التسهيل

أخينا لعدم اضافة ابن
إلى علم وهو مراد بعمر
البيت * (تسهيان) *
الاول لاشكال أن فتحة
ابن فتحة اعراب اذا ضم
موصوفه وأما اذا فتح
فكذلك عند الجمهور
وقال عبد القاهر
بحركة بناء لانذر كبتة معه
* الثاني حكم ابنة فيما
تقدم حكم ابن فيجوز
الوجهان نحو ياهند
ابتدأ بخلاف بعضهم
ولا أثر للوصف بنت هنا
فتحوا ياهند بنت عمرو
واجب الضم * الثالث
يلحق بالعلم يا فلان بن
فلان وياضل بن ضل
وياسيد بن سعيد ذكره
في التسهيل وهو مذهب
السكوفيين ومذهب
البصريين في مثله مما
ليس بعلم التزام الضم
* الرابع قال في التسهيل
ور بما ضم الابن اتبعا
يشير إلى ما حكاه الاخفش
عن بعض العرب من
يار زيد بن عمرو بالضم
اتباعا لضممة الدال
* الخامس قال فيه أيضا
ومجوز فتح ذى الضمة في
النداء يوجب في غيره
حذف تنوينه لفظا
وألف ابن في الحالتين
نظارا ونون فلضرورة
* السادس اشترط في
التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتبعا وكلامه
هنا يحتمله فتحوا ياعيسى بن مريم يعين فيه تقدير الضم اذا لافائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضم أو انصب ما اضطرارا فوناه

للمرادى
هنا يحتمله فتحوا ياعيسى بن مريم يعين فيه تقدير الضم اذا لافائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضم أو انصب ما اضطرارا فوناه

عنه استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع بهم ما فن الضم قوله * سلام الله بامطر عليها (٩٧) وقوله ليت الخيبة كانت لي فاشكرها *

للمرادى وغيره (قوله مما له استحقاق ضم بينا) يحتمل أن محال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق بيمين مضمينا
معنى أبيت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى
أظهر صفة انضم قال واحترز به من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذي قدرت فيه الضمة
ساكن نحو يافاضى ويأتى فاذا نون حذف لالتقاء ساكنين مع التنوين فلم يفسد التنوين في وزن الشعر شـياً
اه قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائده تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء الساكنين فينون
ثم يحرك أى فالاولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقاً (قوله ليت الخ) قوله

حينئذ عزة بعد الهجر وانصرفت * فغى ويحك من حبالك يا اجل

وقوله فاشكرها بالنصب جواب التمني وقوله مكان جعله العيني منصوب باعلى الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل
التقدير ما غنى يا رجل حيث في مكان يا اجل حيث (قوله عبد الخ) لاحاجة لجعل نصب هذا ضروراً لما صرح
به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك
سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبي بضم الشين المجمة وفتح العين المهمله والبناء
الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أى متجمعة من نجاتي مع ما قبلت من الحروب فالى بمعنى منى وعادة لنساء
الضرب على صدرهن عند رؤيته مهول وأصل أو اقبى وواقي جمع واقبه من الوقاية وهى الحفظ فأبدت الواو
الاولى همزة كاسيأتى في قول الناظم وهمزاً أول الواو من رد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه أن
اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل
والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه
والضم في النكرة المقصودة لثلاث تلتبس بالنكرة مقصورة اذ لا يفارق مع التنوين للضرورة الا الحركة
لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأى لاحد اه وفيه أن تعليقه اختياراً نصب العلم لا ينتج لانه كما
لاالباس في نصبه لالباس في ضمه فلا يتم التعليق الا بضميمة كون الرفع عند الضرورة الى الاصل في الاسماء
وهو الاعراب اولى فتدبر (قوله جمع يا) أى مثلاً لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتوج)
أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني وأراد بعد نداء القبيلة المعهودة بتدليل التأنيت في
قوله عرفت فقول البعض تبعه العيني وعدنان أبو العرب غـ بم مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لان
النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اه تصریح وفي الحفيد أن النحويين يختلفون في نداء
العلم الذى فيه آل كالحرف وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم انما منعوا نداء ما فيه آل
لئلا يجمع معرفان وذلك غير لازم هنا لان آل هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه
ينتقض بنحو بالمنطلق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد فيما سمي به من موصول مبدوء بال
نحو الذى والى الا أن يفرق بتأنى اسقاط آل فى العلم لسكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والى مسمى به ما وفيه
تأمل اه (قوله نحو يا المنطلق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلاً أو غيره اذا سمي به يجب قطع
همزته كما فاذ في التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه
الثلاثة اه وأنت خبير بان لاسم الجلالة خواص لا يشارك فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جوارز الأوجه
الثلاثة (قوله نحو الذى والى) أى مع الصلة اذ هو محتمل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قاله في
التصريح أى متفق على منع ندائه (قوله وصورة الناظم) قال أبو حيان والذى نص عليه سيبويه المنع وقرئ بينه
وبين الجملة أن التسمية فيها بشئ من كل منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرف فلا يجوز نداءه مع
(قوله نحو يا الاسد شدة قبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فنصب لان شدة تميزها
وفيه أن شدة ليس تميزاً للاسد تميزاً مفرد حتى يكون الاسد عاملاً فى شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز
نسبة عاملة مثل المحذوفة لى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقدر او يكون نصب الاسد لحذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فى الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أى فالنداءى فى الحقيقة لم تدخل

مكان يا اجل حيث يا رجل
ومن نصب قوله
عبد اجل فى شعبي غريباً
وقوله
ضربت صدرها الى وقالت
يا عبد اجل وقتك الا واقى
واختار الخليل وسيبويه
الضم وأبو عمرو عيسى
ونونس والجرجى والمبرد
النصب ووافق الناظم
والاعلم الا والسبب فى
العلم والاخرين فى اسم
الجنس (و باضطرار خص
جمع يا آل) فى قوله
عباس يا الملك المتزوج
والذى * عرفت له بيت
العلاء عدنان وقوله
فيا الغلامان اللذان فرا
ايا كما أن تعباً باناشراً *
ولا يجوز ذلك فى الاختيار
خلافاً للغدادين فى ذلك
(الامع الله) فيجوز
اجتماع الازم آل له حتى
صارت كجزء منه فتقول
يا الله بائبات الالفين
ويا الله بحذوهم ايا الله
بحذف الثانية فقط
(و الامع) بحكى الجمل
نحو يا المنطق زيد فمن
سمى بذلك نص على
ذلك سيبويه وزاد عليه
المبرد ما سمي به من
موصول مبدوء بال
نحو الذى والى وصوبه
الناظم وزاد فى التسهيل
اسم الجنس المشبه به
نحو يا الاسد شدة قبل

(١٣ - صبان) - ثالث) وهو مذهب ابن سعدان قال فى شرح التسهيل وهو قباص صحيح لان تقديره يا مثل الاسد
أقبل ومذهب الجمهور المنع (والاكثر) فى نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء

ويقال (اللهم بالتعويض)

عليه ألعرضه الشاطبي يلزم جواز نحو يا القريه لان تقديره بأهل القريه ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سموا بمن الفرق بان وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوفه كما مثل الاسد ولا كذلك ما أورده فتأمل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهره على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصير ورثها كالجزء منه اه أي فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الاعراب على الهاء في نحو عدة وزنة بجماع العوضية والمتجه الاول والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكامة فلصير ورة الهاء جزأ وجه قوى وفي اللهم عن كامة مستقلة فليس لصير ورة الميم جزأ أو كالجزء وجه قوى (قوله أي بتعويض الميم المشددة الخ) وإنما أخوت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اه سم ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن اللام نسبة بينهما فان بالتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله * برى ورائي باسمهم وامسله وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كما عوض (قوله أي اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا والم قول اه زكريا * (فائدة) * لا يوصف اللهم عند سيديه كالأوصاف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد ووصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سيديه على النداء المستأنف اه دما ميني وعلى بعضهم مذهب سيديه بان اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حبل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائه على معنى مختلفا عن سيديه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكامة (قوله ببقية جملة تحذوفة الخ) ردبانه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبانه كان يحتاج الى العاطف في نحو اللهم اغفر لي (قوله حجت) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ حجتى بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أي حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كمنونة ملايسة وقوله أحدها النداء أي استعماله في النداء فصح كلام الشارح وتناسب وان دفع اعتراض البعض بان المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله نانيها أن يذكرها المحجب بان المناسب لما قبله أن يقول نانيها يمكن الجواب الخ وعلى قوله نانيها أن تستعمل دليل الخ بان المناسب أن يقول نانيها الندرة الخ فتأمل (قوله نانيها أن يذكرها المحجب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم في الموضوعين الاخيرين من خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا عبرة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظرا لانا نسلم خروج وجهي الموضوعين عن النداء بالسكينة لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكن أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح في الموضوع الاول المقابل لهذين الموضوعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروج وجهان النداء بالسكينة فلا نسلم أنها لا عبرة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الأصلي لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناء أو تركيب فالتوجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أي ولو صوره مبني على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذ لم تدعني) بسكون الدال وضم العين المهملة * (فصل) * (قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشم ل نحو يازيدان بنى عمرو يازيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كياسيو به ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أحنانا الفاضل ويا أحنانا الحسن الوجه ويا خير من عمر وفاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين حوجه كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع فوايضا كاصرح به أيضا الرضى نحو يازيد وعمار ولا يجوز وعمر ولان المتبوع مبني على الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتي في باب الاستغاثة من هذا الشرع تجوز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة الحمل وصرح به في الهمع أيضا ودر على نصب النسق المعروف الخالي من آل كعمر والبدل التابعين للمستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ما يصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم الآن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ودر على التعليل بان المتبوع مبني على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف)

أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذبا اللهم في قريض) أي شذبا لجمع بين يا الميم في الشعر كقوله * اني اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهم * (تبيينات) * الاول مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم ببقية جملة محذوفة وهي أمنابخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار * الثاني قد تحذف آل من اللهم كقوله لا هم ان كنت قبلت حجت وهو كبير في الشعر * الثالث قال في النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء * أحدها النداء المحض نحو اللهم أيئنا نانيها أن يذكرها المحجب تمكين الجواب في نفس السامع كان يقول لانا القائل أزيد قائم وقوله اللهم نعم أو اللهم لا نانيها أن تستعمل دليل على الندرة وقوله وقوع المذكور ونحو قولك أنا أزورك اللهم اذالم تدعني ألا ترى أن وقوع الزيارة مقر ونا بعدد الدعاء قليل * (فصل) * (تابع) المنادى (ذى الضم المضاف دون آل * أزمه نصبا) مراعاة

مثل المنادى نعتا كان

(كازيد ذا الحيل) أو
 بيانا نحو ياز يدعا نذ
 السكاب أو تو كيدانحو
 باز يد نفسه ويأتميم كلهم
 أو كلكم * (تبيينان) *
 الاول أجاز السكاسنى
 والفراء وابن الانبارى
 الرفع فى نحو ياز يد
 صاحبنا والصحيح المنع
 لان اضافته محضة
 وأجازه الفراء فى نحو
 ياتيم كلهم وقد سمع وهو
 محمول عند الجمهور على
 القطع أى كلهم يدعى *
 الثانى شمل قسوله ذى
 الضم العلم والنكرة
 المقصودة والمبنى قبل
 النداء لانه يقدر ضمها
 مر (وماسواه) أى ما
 سوى التابع المستكمل
 للشراطين المذكورين
 وهما الاضافة والخلو
 من آل وذلك شيان
 المضاف المقرون بال
 والمفرد (ارفع أو انصب)
 تقول يازيد الحسن الوجه
 والحسن الوجه ويازيد
 الحسن والحسن ويا غلام
 بشرو بشرا ويأتميم
 أجمعون وأجمعين
 فالنصب اتباعا للمعنى
 والرفع اتباعا للفظ لانه
 يشبه المرفوع من حيث
 عروض الحركة
 (تبيينان) الاوّل شمل
 كلامه أو لاوانيا التوابع
 الخمسة ومراده النعت
 والتوكيد وعطف البيان

بالنصب صفة لتابع ومحمل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والاجاز رفعه كما صرح به
 السيوطى ويشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة
 اسما رانه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع
 كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فينصبه كما صرح به السيوطى وجوز
 الرضى رفعه ويؤيده تجوز السيوطى رفع المضاف اضافة غير محضة لانهم اعلى تقدير الانفصال فصار بزيدنى تقدير
 صار بزيد يداو صار بزيدا شبيه بالمضاف وقوله دون آل حال من تابع أو من الضمير فى المضاف فقوله البعض تبعا
 للشئخ خال الحال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعت الخ) اشار به الى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسب
 بقريضة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) اشار به الى أن الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا
 الى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبالفاظ الخطاب نظر الى كون المنادى مخاطبا
 فعلمت أنه يجوز أيضا يازيد نفسه ونفسك قاله الدمامينى ثم قال ويجوز بأيهما الذى قام وبأيهما الذى تمت وقد توهم
 بعض الناس أنك اذا قامت بأيهما الذى قام وقعدت كان فيه التفات وايست كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر
 وكلا العارفين موافق للظاهر فالغيبة لظواهر لفظ الظاهر والخطاب لظواهر المنادى اه لمحصار فيه نظر لان
 مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين فى كلام أن لا يعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطى
 فى جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن الانبارى رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف
 نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أى الغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته
 غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطى كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول
 (قوله والمبنى قبل النداء) يوههم صديقه أن المبنى قبل النداء قسم مبين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة
 وايست كذلك فلو قال ولومبنيين قبل النداء لمكان أحسن مثال العلم المبنى قبل النداء ياسيويه ومثال النكرة
 المقصودة المبنية قبل النداء بان خلقنى أى بالها خلقنى (قوله أى ما سوى التابع) أى من تابع المضموم خاصة
 (قوله المضاف المقرون بال) أى تابع ذى الضم المضاف المقرون بال والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن
 الرضى والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطى وأشار اليه الشارح ووجه جواز الامر فى الاول
 والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كلا اضافة فان قلت فلم يلحق الشبيه
 والمضاف اضافة غير محضة به اذ انوديامستقلين قلت مخالفة على اعراهما الذى هو الاصل فالحقابه تابعين
 لمشابهة حاله مع حصول الاعراب لفظا أو تقديرا وهذا فى حاله رفعهما على القول بانه اتباع لاعراب كياسمى ولم
 يلحقابه مستقلين مخالفة على الاعراب فروعى الاعراب فى الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم يجوز فى التابع
 المفرد البناء كما جاز فى تابع اسم المفرد نحو لارجل طريف فيها قلت لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل
 لباقى التابع والمنفى بلا فى الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبافكان لا باشرت التابع وذلك لان معنى لارجل
 طريف فيها الاطراف فى الرجال الذين فيها المنفى مضمون الصفة ببناء على الغالب من انصباب النفى على القيد فصل
 الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معر فبال أو لا يجوز يارجل العاقل والعاقل
 ويارجل عالم وعالمنا ان نصبت رجلا جواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعيين نصب صفته (قوله ارفع)
 ظاهرا أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بانه لاعامل هناك يقتضى رفع التابع بل هناك ما يقتضى نصبه
 وهو اذ هو واجب بان العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدى
 الى التزام قطع التابع وقال السيوطى فى متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذ رفع لانهم رأوا
 حركته كحركة المنادى حكاية فى النهاية اه والمجبه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع اتباع لاعراب ولا بناء وفى قول
 الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون فى التعبير بالرفع تسميع فاعرفه (قوله ويا غلام بشر) أى
 بنميين بشر لانه معرب بفتحة مقدره منع من ظهوره اضممة الاتباع على ما حقه قناه (قوله أولا) أى فى قوله تابع ذى
 الضم وثانيا أى فى قوله وماسواه (قوله ومراده النعت الخ) أى بقريضة افراد البدل وعطف النسب بحكم يخصهما

وسبب الكلام على البدل وعطف النسب (قوله لان الالتفات الخ) لا يخفى ان بأيهما الذى تمت فيه التفات تأمل

* الثاني ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (واجملا * كاستقل) بالنداء (نسقا) خالي عن آل (وبدلا) تقول يا زيد بشر بالضم وكذلك يا زيد بشر وتقول يا زيدا بأبدا بعبدة الله وكذلك يا زيدا بأبدا بعبدة الله وهكذا حكمهما مع المنادي المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل * (تنبيه) أجاز المازني (١٠٠) والكوفيون يا زيد وعمر أو يا عبدا لله وبكرا (وان يكن محسوب آل مانسقا * ففيه

وجهان) الرفع والنصب (ورفع ينتق) أي يختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكسة الحركة والحكاية سيبويه أنه أكثر وأما قراءة السبعة يا جبال أربي معه والطير بالنصب فله عطف على فضلا من ولقد آتينا داود منا فضلا واختار أبو عمرو وعيسى وبنو نصر والجرجي النصب لأن فيه آل لم يزل حرف النداء فلا يجعل كافة ظمنا وليد متمسكا بظاهر الآية إذا جاع القراء سوى الأعرج على النصب وقال المبرد ان كانت آل معرفة فالنصب والا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف (تنبيه) هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار والوجهان مجتمعا على جوازهما الا في عطف العاطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه الرفع (وأما محسوب آل بعد صفة * يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون محسوب منصوبا فاقابها

بعد ذلك فالآتي مخصوص لما تقدم وقوله والتوكيد أي لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع آل حيث رجع الرفع فيه كما يأتي بان ذلك أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع آل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وان بعد من حيث آل التي لاتحتم حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المنصف يقتضي ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يقيد به أيضا بالظلم من آل لأنه لا يكون في النداء الا خالي من آل ولهذا قال السيبويطي في جمع الجوامع وشرحه لا يبدل آل أي النكرة المقصود: والاشارة ولا ذوال من المنادي قال سم وكان وجهان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه آل لكن نقل الدماميني عن المصنف ان من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والندبة في عدم صلاحية لنته لنداء قوله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنيمة على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يا زيد بشر بالضم) أي بلا تنوين وكذا يضم بشر بلا تنوين في صورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادي المنصوب) أي انهما معهما كاستقلال بالنداء فيعملان تابعا لهما بما يعاملان به مستقلين بالنداء (قوله لان البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب اليه من أن العامل في البدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بان البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية لعارض كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي وصلة اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي قياسا على المنسوق المقرون بال و فرق الجمهور بما سيعلم من تعميل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالأجازة اشارة إلى أنهم يجيزون جعله كاستقلال هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله مانسقا) ظاهره ولو مضان نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وفيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فاشبهه بالنداء سيبويطي (قوله ورفعه) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كفي الفارضي (قوله لما فيه من مشاكسة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فللعطف على فضلا) وقال ابن معطي مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقبل مفعول محذوف أي وسخر ناله الطائر (قوله فلا يجعل كاذما ما يليه) أي فلا تطلب مشاكسته (قوله ان كانت آل معرفة) أي كفي الآيه فالنصب أي فاختار النصب لما في الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أي من حيث تأثير ما فيه آل المعرفة بتعريف آل وتأثير المضاف بتعريف الاضافة أو تخصيصها (قوله والا فالرفع) أي والاتسكن للتعريف كالتالي من بنية السكامة نحو اليسع والتي للجمع الصفة نحو الحرث فالختار الرفع لان آل حينئذ كالمقدمة (قوله الالرفع) ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف الطير على جبال سم * (فائدة) * اذا كرر بعد نعت المنادي تابع كيا زيد الفري ف صاحب عمر وفان قدر الثاني نعتا للمنادي نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادي لفظ به كما يلفظ بالنعت دما ميني وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع ان أراد على سبيل الاوليه للمشاكلة فذلك أو على سبيل الوجوب ممنوع عن عندى ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادي فعلمت بالانصاف (قوله محسوب آل) سيأتي أنه بنية ومقامه اسم الاشارة والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد في موضع الحال) أي من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من محسوب آل كما يشهد بالى جواز الامر من قوله الآتي واقعة أو واقعا فالاول ناظر للاول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال مبني على الضم) هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الاضافة حالا كما نبه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن الرفع نعت اصفة لآل حال من محسوب

مبتدأ أو يلزم خبره ومفعول مقدم بصفة نصب على الحال من محسوب آل وبالرفع في موضع الحال من محسوب آل وبعد في موضع الحال مبني على الضم لخذف المضاف اليه وهو ضمير يعود إلى أي والتقدير رأيا يلزم محسوب آل حال كونه صفة لهما مرفوعة واقعة أو واقعا بعد ها ويجوز أن يكون محسوب مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجلة خبرها

والعائد على المبتدأ محذوف أي يلزمها ويجوز أن يكون صفة والخبر والمراد إذا نوديت أي فهي نسكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمهاها التنبية مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتهما من الإضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو بابها (١٠١) الإنسان يأيتها النفس ويلزم تابعها

الرفع وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأي وصلة إلى ندائه وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده والى التعرّض بذهب المازني الإشارة بقوله لدى المعرفة وظاهر كلامه أنه صفة له مطلقا وقد قبل عطف بيان قال ابن السكيت وهو الظاهر وقيل إن كان مشتقا فهو نعت وإن كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن * (تنبيهات) * الأول يشترط أن تكون ال في تابع أي جنسية كما ذكره في التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فالجنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة وأجاز الفراء والجرجي اتباع أي بصحوب ال التي للصحبة نحو يا أيها الحرت

أل والالقاء مرفوعا الآن يقال التأنيث باعتبار كون محسوب ال صفة وأنه أشار إلى جواز وجه آخر قال البعض لكن برده على مرفوع الفصل بين النعت ومنعونه بأجنبي اه وفيه أن الفاصل هذا ليس أجنبيا بل هو العامل في الرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عاملا في محسوب ال وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدأ) أي الأقرل أما العائد على المبتدأ الثاني فبستتر في يلزم وكذا العائد على أيها في الأعراب الأقرل (قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أي والجمله خبر أي وعائدها محذوف أي صفة لها أو بعدها ويلزم ما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالناء القوية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الياء تكسفا مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد إذا نوديت أي الخ) لا يخفى أن ما ذكره ال في قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منعوا فالومفهوم ما فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أي مبنية على الضم مقرونة بهم مرادهم معين غير نافع في قوله وقد تضم ال في قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله عوضا عما فات الخ) كما عوضا عنه ما في أياما تدعو وخصصها بالنداء لانه في موضع تنبيهه وما بالشرط لانها مهمة فتوافق الشرط دما ميني (قوله وتؤنث) أي على سبيل الاول به لا الوجوب كما في الدما ميني والجمع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسوع من لسان العرب ولانه قري شاذ اقل بابها الكافرين وهي تعضد المازني قاله السندوبي (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محمله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيذكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أي تعين الرفع سم وأنا أقول برده على أن تابع ذي محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع أي نصبا وأن يصح نصب نعتوه ويؤيده ما قدمناه عن الدما ميني في باز يد الظريف صاحب عمرو وأه ان قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظه كما يلفظ بالنعت ان رفاعا رفع وان نصبنا نصب على ما بيننا سابقا اللهم الآن يكون منع نصب نعت تابع أي لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أي محل نصب ولا يجوز نصب نعت على أن رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر ميني للجهول أي يدعي العاقيل كما مر امكن ما بعد أي على هذا ليس تابع ال أي في الحقيقة فلا يظهر محل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأي وصلة إلى ندائه) إنما أتوا أيا لانهم الوضعية على الإبهام واحتياجها ووضعا إلى المخصص ألحق بما بعدهما من غيرهما لسانها اسم الإشارة بكونه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه ال وأما ضمير الغائب فانه وان وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه لكن بما قبله غالب وهو المفسر وأما الموصول فانه وان أزال إبهامه ما بعده ولكنه جملة اه دما ميني عن الرضى باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله أنه صفة مطلقا) أي مشتقا كان أو جامدا التأويل الجامد المشتق كالعين والحاضر أولان كثيرا من المحققين عن أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤنثا بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل دلالة على الرجولية (قوله وقد قبل عطف بيان) ظاهره مطلقا تصح المقابلة (قوله جنسية) أي لازمة لازمة كاليسع أو غير لازمة كأييزيد والتي للصح الأصل كالخرف ولا التي للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصق والنجم فلم يأت في كلام البعض من القصور والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أي قبل دخولها كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافي أن محسوبها بعد دخولها بضمير حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد للحضور) أي بسبب وقوع مدخولها صفة منسكرة قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب ال عهدية حتى يراد أن المصريح به أنها غير عهدية أفاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أي لا نعتا لان العلم لا ينعى به هكذا ينبغي التعليل (قوله وأي موصولة بالجمله) والتقدير يامن هو الرجل وقال الفارسي

والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازة الثاني ذهب الانحش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أي خبري لمبتدأ محذوف وأي موصولة بالجمله ورد بانه لو كان كذلك

لجواز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجواز وصلها بالفعلية والظرف * الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن هذا دخل للتبني مع اسم الإشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها الرجل ثم حذف ذا كنفاءها * الرابع يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون الامر فوعمه مفردة كانت أو مضافة كقوله يا أيها الجاهل (١٠٢) ذو التنزي * لا نوع في حية بالنكر * (وأيهذا أيها الذي ورد) أيهذه مبتدأ وأيهذا الذي عطف

التقدير يا الذي هو الرجل اه قال شيخنا والاولى لان لا تدخل على نحو الذي على الراجح كاسم (قوله لجواز ظهور المبتدأ) أي لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترقيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولجواز وصلها الخ قوله أن يقول التزموا فيها ضم بامن الصلة كما التزموا فيها ضم بامن الوصف على رأيكم جمع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزي نزع الانسان الى الشر والنكر بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي السبع أي لا نوع في السبع حاله كونك مشبهًا للحيث في ذلك (قوله وأيها الخ) نحو يا أيها الرجل فأى منادى مبني على الضم في محل نصب وهو للتبني مضافه صفة أي في محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمه طاهرة ونحو يا أيها الذي قام فالذي صفة أي في محل رفع وهذا كانه مبني على أن حركة النابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا وعمل مذهب المازني بجري هذا أيضا فيجوز كون ذا والذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختصارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أي من الحذف من الاوّل لدلالة الثاني ويحتمل كلام المصنف العكس وفي الاوّل منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قبل الحذف من الثاني لان الاوّل اتيقن بالحذف من الاوّل وقيل من الاوّل لعدم الفصل وتعام البيت والرأي مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أي هذا الباطع) أي المهلك والوحد بالرفع فاعل الباطع ونفسه مفعول ولا يصح جواله بزيادة الباطع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مرفوعه (قوله ووصف أي بسوى هذا برد) قال الشاطبي انه حشو ولا فائدة فيه ويجاب بأنه لما علم بقوله وأيها الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفعه بهذا اه طبع لاوى واسم الإشارة في قوله بسوى هذا يرجع لما ذكر من معصوب آل واسم الإشارة والموصول المقرون بال (قوله نالوه من كاف الخطاب) أي لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو الخطاب ووصوله بكاف الخطاب يقتضى أن المشار اليه غير الخطاب فيحصل التنافي ولا ين كيسان أن يجعل الخطاب في مثل ما إذا المشار اليه فلا يحصل التنافي لكن يمنع ما تقدم في باب اسم الإشارة من أن الخطاب بالكاف غير المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعاني) أن اتركاني والواو على القوم وهم بشر بون ولم يدع (قوله في لزومها الخ) أي لاني لزوم افراد موصوفها بل براعي حال المشار اليه نحو يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال وأل في قوله الصفة عهدية أي الصفة المذكورة في أي الأسماء تناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكانه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكانه معلوم الانتفاء سم (قوله على ماسر) لعل مراده على ماسر من اشتراط كون آل جنسية على الراجح (قوله نحو ياذا الرجل وياذا الذي قام) ونحو يا هذا الرجل ويا هذا الذي قام ويا هؤلاء الكرام فهما للتبني واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده صفة مرفوعة (قوله ببيت المعرفة) أي يقوت علم الخطاب بالمنادى (قوله بان تكون هي) أي الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بان عرفه الخطاب بدون الوصف كما اذا وضع المنكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بال فيقتضى صحة ما هذا جمل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الإشارة الى مجموع ماسر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بال فالعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أي بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله في نحو سعد الاوس) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كفي التصريح (قوله زيد اليعملات) بفتح الميم أضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحذرها وهي جمع بعملة

عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملته خبر ووحده الفاعل اما ان يكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظا أيها وأيهما الذي ورد أو هو من باب * نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض * أي ورد أيضا ووصف أي في النداء باسم الإشارة وهو موصول فيه أل كقوله ألا أيها الباطع الوجود نفسه * لشي تحت عن يديه المقادر ونحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر (ووصف أي بسوى هذا الذي ذكر) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو (تنبهان) الاول يشترط لوصف أي باسم الإشارة تخلوه من كاف الخطاب كقوله ظاهر كلامه وفاقا للسبب في وخلاف ابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذلك الرجل * الثاني لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتا بذي آل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أيها ذن كلا زادك * ودعاني واغلا فحين وغل واشترط ذلك

غيرهما (وذو إشارة كأي في الصفة) في لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بال على ماسر نحو ياذا الرجل وياذا الذي قام هذا وهي (ان كان تركها) أي ترك الصفة (ببيت المعرفة) أي بان تكون هي مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها مجرد الوصلة الى بدائها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم أما ان كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ويجوز في صفة حينئذ ما يجوز في صفة غيره من المناديات البنسبة على الضم (في نحو) يا سعد سعد الاوس وقوله يا أيها الذي قام لا بأس بك * وقوله يا زيد اليعملات

الذبل * (ينتصب * نان) حشما (وضم وافتح أو انصب) فان ضمته فلانه منادى مطرد معرفة (١٠٣) وان تصاب الثاني حينئذ لانه منادى

مضاف أو توكيد أو عطف
بيان أو بدل أو باضمار
أعني وأجاز السيراني
أن يكون نعتا وتاول
فيه الاشتقاق وان فتحته
فثلاثة مذاهب أحدها
وهو مذهب سيبويه
أنه منادى مضاف الى
ما بعد الثاني والثاني
متمم بين المضاف
والمضاف اليه وعلى
هذا قال بعضهم يكون
نصب الثاني على التوكيد
* ونانها وهو مذهب
المبرد أنه مضاف الى
محذوف دل عليه الآخر
والثاني مضاف الى
الآخر ونصبه على
الوجه الخمسة وثالثها
أن الاسمين ركباً تركيب
خمس عشرة ففتحتهما ففتح
بناء لفتحته اعراب
وجموعهما منادى
مضاف وهذا مذهب
الاعلم * (تنبيهات) *
الاول صرح في الكافية
بان الضم أمثل الوجهين
الثاني مذهب البصريين
أنه لا يشترط في الاسم
المكرر أن يكون علماً
بسل اسم الجنس نحو يا
رجل رجل قوم والوصف
نحو يا صاحب صاحب
زيد كالعلم فيما تقدم
وخالف الكوفيون في
اسم الجنس فنعوا نصبه
وفي الوصف فذهبوا الى

وهي الناقاة القوية الجولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركم جمع راكم اه زكريا وعبارة القاموس
وهي الناقاة الشديدة الخبيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجل يعمل ولا يوصف بها انما هما اسمان اه ولو
قال زكريا بجمع ذابلة كجعب الشمني لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق
بين هذا والبدل أن هذا يجوز مع ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل
أذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتسكلم به شاطبي (قوله أو توكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم
يذكره أصحابنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو
النداء والثاني بالاضافة لانه لم يصف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وتم مانع أقوى من ذلك وهو
اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الامرين انما يراد على المصنف اذا سلم أنه مانع والافتقار
يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل
به الاول (قوله وتاول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقاً تأوله بالنسب الى الاوس وضعفه الشاطبي بان النعت
بالحمد على تأوله بالمستحق موقوف على السماع (قوله والثاني متمم) أي زائد بناء على جواز انعام الاسماء
وأكثرهم ياباه وعلى جواز فاعله فصل بين المتضامين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن يتوّن الثاني لعدم
اضافته اه نصرح وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر وان كان يرد
عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزاً حصيناً لكن صرح الشارح بان نصب الثاني توكيداً ووافق تفسير الحفيد
الاقحام بالتوكيد اللفظي وعلى هذا فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغنر لانه كالفصل لاتحاد
الاسمين لفظاً ومعنى وأن عدم تنوين الثاني على هـ هذا الوجه والذي قبله للمشاكلة فينبذ قول صاحب
التصريح ففصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فقام على ولا يصح اعرابه بدلاً أو عطف بيان كما كان في صورة
الضم لانها انما يكونان بعد تمام الاسم الاول والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم
الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أي مماثل لما أضيف اليه الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني على الوجه
الخمسة بل الستة وهي أن يكون منادى مستأنفاً ومنصوباً يا عني أو عطف بيان أو بدلاً أو توكيداً ونعتاً أو كأنه لم
ينظر الى السادس لضعفه (قوله أن الاسمين ركباً) قيل فيه تسكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه لاذم الركب
شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي الاسمين مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين
على معمول واحد (قوله ففتحتهما ففتح بناء) فيه أن فتحة الاول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح
عبارة بان المراد ففتحتهما مجموعهما الذي هو المركب وفتحته هي فتحة آخره ولو قال ففتحتهما الثاني فتحة بناء لكان
واضحاً ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب نان الآن يراد بالنصب ما بعد فتحة الاعراب وغيره (قوله أمثل
الوجهين) أي أحسنهما وأشارنا الى أمثلية بتقديمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف
الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فاقوا جبو في اسم الجنس ضم الاول وفي الوصفين ضمهما بلا تنوين
أو نصبه ممنوناً (قوله جازمه بدلاً) نقله المصنف عن الأكثر ورده بانه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثاني
زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى نانياً وأن يكون توكيداً لفظياً بقوله ضمهما بدلاً أي بناؤه على الضم
ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل
لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لان الشيء لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

* (المنادى المضاف الى ياء المتكلم) *

أفرد بترجمة لانه أحكاماً متخصه وتقدم أن الاصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بان السكون
أصل أول اذ هو الاصل في كل مبنى والفتح أصل نان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بان
يكون آخره حرفاً غير لين أو ليناً قبله ساكن كدلو وظبي وهذا القيد يخرج نحو مسلمي ثنية وجمعاً وجوز العاصم
حذف يائه لانه ياء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه تطرف في الجمع

أنه لا ينصب الامنوناً نحو يا صاحباً صاحب زيد * الثالث اذا كان الثاني غير مضاف نحو يا يدر يدر جازمه بدلاً ورفع ونصبه عطف بيان على
اللفظ أو المحل * (المنادى المضاف الى ياء المتكلم) * (واجب منادى صح) آخره (ان يصف لي) المتكلم

(كعبه عبدى عبد عبد عبد) والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم
الثاني وهو ثبوتهما ساكنة نحو يا عبادى لان خوف عليكم والخامس وهو ثبوتهما مفتوحة نحو يا عبادى الذين اسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع
وهو قلب الكسرة فتحه والياء ألفان نحو (١٠٤) يا حسرنا واما المثال الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فاجازة الاخفش والمازني

والفارسي كقولهم واست
لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة اثبات يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غـ يروصف
مشبه للفعل كإسيأتى (قوله عبدا) ينبغى أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال بالفتحة الموجودة لانها
لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيل قد دللنا بان
يشتهر الاسم بالاضافة الى الياء ولاذلا يقال في ياعدى ياعدى لانه لا دلالة على الياء والذي في التوضيح وشرحه
انما هو اشتراط الاشتهار بالاضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فانهم (قوله والخامس) عطفه
على الثاني بالواو اشارة الى أنهم ماني مرتبة للفعل بالاصالة في كل وجعل السبوطى السكون أفصح من الفتح ولعل
وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء
اه تصریح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقابلة عن اسم وينبغى أن يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل
جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعووض وهو لا يجوز ويجاب بانها بدل
الياء وفرق بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله
ونقل عن الاكثرين المنع) أى ولا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولانءاء (قوله
وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضممة مشاكلة
للمفرد المبني فهو منصوب تقديره بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره
المصنف لاجلها وتعرفه بالقصد كقيل واللم يكن لغة في المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم
المبني على الضم غـ يرا المضاف لاحكم المضاف للياء اه أى انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه
بالاضافة المنوية ونصبه مقدر فان مقتضى عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجب جملة قوله أبو حيان وان قلنا تعرفه
بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بانه عومل معاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في
التصریح وانما يأتى هذا الوجه السادس فيما يكثر تردده مضافا كالرب تعالى والاب والام والابن جلا للقليل
على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بان يكون آخر حرفا لينا قبله حركة مجازة له وأما ما حذف لامه كاخ فلا
ترد لامه سحلا للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خالفا حذره (قوله وهى ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش
صحيباى من اجراء الوصل تجرى الوقف (قوله فيما اضافته للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته
مخضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل) أى المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة
لاغير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل (قوله وهى امام مفتوحة أو ساكنة) أى ان لم يكن
الوصف مثنى أو مجموعا على حده والاتعين الفتح نحو يا ضارنى ويا ضارنى (قوله كبنى) أى تصغيرا بن وأصله
بنو بفتحين واذا سخرته حذف ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو
والياء وسبق احدهما بالياء وسكون الياء في الياء على القول بان لامه ياء يكون في معاد القلب (قوله قبل
يابنى) بكسر الياء أو يابنى بفتحها لاغير أو رد عليه شيخنا أن فيه لغة نالته قرئى في السبع وهى اسكان الياء
مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استنقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام
الكامة وأبقى الاولى وهى ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أى وبقاء الياء الثانية على
كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة) كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا تعاملا آخر لالتزام الحذف
(قوله أبدت ألفا) أى بعد قلب الكسرة التى قبلها بفتحة (قوله ثم التزم حذفها) أى وأبقيت الفتحة دللا عليها
(قوله مستثقل) أى حرف مستثقل وهو الياء أى وبدل النقيض ثقبيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى
القول بان أصلها السكون بوجه الفتح بانه احتيج للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف سم (قوله

والفارسي كقولهم واست
يراجع مناقات معنى *
بلفظ ولا بدلت ولا لوانى
أصله بقولى بالهفا ونقل
عن الاكثرين المنع قال
فى شرح الكافية وذكروا
أيضا وجهها سادسا وهو
الاكتفاء عن الاضافة
بنيتهما وجعل الاسم
مضموما كالمنادى المفرد
ومنه قراءة بعض القراء
رب السجن أحب الى
وحكى يونس عن بعض
العرب يا أم لا تفعلنى
وبعض العرب يقولون
يارب اغفر لى ويا قوم
لا تفعلوا أما المعتل آخره
ففيه لغة واحدة وهى
ثبوت يائه مفتوحة
نحو يا فتاى ويا قاضى
* (تبيينان) * الاول
ما سبق من الارجح وهو
فما اضافته للتخصيص
كما أشعر به تمثله أما
الوصف المشبه للفعل
فان ياءه ثابتة لاغير وهى
اما مفتوحة أو ساكنة
نحو يا مكرمى ويا ضارنى
* الثاني قال فى شرح
الكافية اذا كان آخر
المضاف الى ياء المتكلم
ياء مشددة كبنى قيل
يابنى أو يابنى لاغير
فالكسر على التزام

حذف ياء المتكلم فرار من توالى الياءات مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار التى الا
لزومها والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدت ألفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل * الثاني أن ثابته ياءه بنى حذف
ثم أدغمت أو لاها ماني ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما فتحت فى يدى ونحوه اه

وقد تقدمت بقية الاحكام في باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح أو كسر وحذف الباء) والالف تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر) في قولهم (يا ابن أم) ويا ابنة أم (يا ابن عم) ويا ابنة عم (لامفر) أما الفتح فطيه قولان * أحدهما ان الاصل أ ما وعيا قلب الياء ألفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة لئلا عليها والثاني أنهم جعلوا اسم واحد اسم كل واحد على الفتح والاول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحقى عن الانخس والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه (١٠٥) مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة

من غير تركيب قال في الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفتوا الياء كحذفهم يابها من أحد عشر إذا أضافوه اليها وأما اثبات الياء والالف في قوله يا ابن أم ويا شقيق نفسي وقوله يا ابنة عم لا تلوي واهجعي * فضرورة أما مالا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو ويا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم * (تنبيه) نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ قال يا ابن أم بالوجهين (وفي النداء) قوله - يا (أبت) - يا (أمت) بالناء (عرض) والاصل يا أي ويا كسر أو افتح ومن الياء التاعوض) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ويجوز فتح التاء وهو

بقية الاحكام) أي بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبه بالذم يكن واحدا من الامور الاربعه المتقدمة في قوله آخر ما أضيف للياء كسر اذا لم يكن مع تلاخ وسلامة الالف مطلقا الى آخر ما مر أي فلان يعد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح أو كسر) أي للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله وحذف الباء) أي مع الكسر والالف أي مع الفتح فجمع ما قبله لف ونشر مشوش لكن حذف الالف انما ياتي على قول الكسائي الا في ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلماذا أسقطه المصنف (قوله استمر) أي اطرد في نسخة اشهر وأفرد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الباء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنة عم) في التصريح أن بنتا كابتة (قوله حذفت الالف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجهور لهذا في غير هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا ينعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم أي في قول الشارح ونقل عن الاكثر من المنع (قوله والثاني أنهم) أي ابن اوما بعده (قوله وبنى) أي المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر تكلمة عشرة وقل السيوطي عن الرضى أن مجموع الكامتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لماني الارتشاف (قوله قال في الارتشاف الخ) هذا مقابله قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وذفوا الياء) أي وأبقوا الكسرة لئلا عليها لان الكلام في الكسر (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق (قوله ضرورة) وقال بعضهم هم الغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالخالف خمسة وأوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومرقر بي اللغة سادسة وهي الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها بعد ما عن المنادى تصريح أي مع عدم سماع حذفها في غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا (قوله وله) هذا قال في يا ابن أم (يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنته هي ابن بزادة التاء (قوله وفي النداء) أمت عرض وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدره على ما قبل التاء منع من ظهورها اشغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبله لعل التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها سم (قوله ومن الياء التاعوض) التاء عوض تاء التانيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب والام لان كلامهما مظنة التخييم والتاء قبله كفي علامة اه حفيد ووجهه في الكشف بان تاء التانيث وياء الاضافة متساويتان في أن كلا منهما زيادة وضمومة الى الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بان التاء حرف لاسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف في نحو يا عبد كما مر بيانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاول والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها والاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أي لان الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لان ما قبله لا يكون الامفوحا (قوله لا يكون الا في النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أي لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الاوجه السابقة) أي في المنادى المضاف الياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظرفيه سم بان العروض لا يناسي اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع

الاقيس وكسرها وهو الاكثر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة * (تنبيهات) * الاول فهم من كلامه فوائده الاولى أن تعويض التاء عن ياء المتكلم في أب وأم لا يكون الا في النداء * الثانية أن ذلك مختص بالاب والام * الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله يا أبتى لازلت فينا فاعلم * لنا أمل في العيش مادمت حائشا فضرورة وكذا قوله يا أبتاعلك أربعا كما * وهو أخون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح

الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مسدودا أو متعاقبا أو مندوبا وليست بدلا من باء المتكلم وجوز الشارح
الامرین * الثاني اختلف في جواز ضم التاء في بابت وبامت فأجازه الفرأو أبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من
العرب من يقول بابت وبامت بالضم وعلى هذا فيكون في نداء ما عشر لغات الست السابقة في نحو يا عبد وهذه الاربعة أعني تلت التاء
والجمع بينها وبين الالف في نحو يا ابتاعلى (١٠٦) ماسر * الثالث يجوز ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التانيث قال في التسهيل

وجعلها هاء في الخط
والوقف جائز وقد قرئ
بالوجهين في السبع
ورسخت في المحفف بالتاء
* (أسماء لازمت النداء) *
(وفل بعض ما يخص
بالندا) أي لا يستعمل
في غير النداء ويقال
للمؤنثة يافلة واختلف
فيهما فذهب سيويه
انهما كنياتان عن
نكرتين ففصل كناية
عن رجل وفلة كناية
عن امرأة ومذهب
الكوفيين أن أصلهما
فلان وفلانة فخرأورده
الناظم بأنه لو كان مرخما
لقيل فيه فلا ولما قيل في
التأنيث فلة وذهب
الشلوبين وابن عصفور
وصاحب البسيط الى
أن فل وفلة كناية عن
العلم نحو زيد وهذا معنى
فلان وفلانة وعلى ذلك
مشى الناظم وولد قال
الناظم في شرح التسهيل
وغیره ان يافل بمعنى يا
فلان ويافلة بمعنى يافلانة
قال وهما الأصل فلا
يستعملان منقوصين
في غير نداء الا في ضرورة

بين عوضين بخلاف ما قبله سم أي فان فيما قبله جمع بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب
لان الالف بدل عن الباء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظرو
(قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمسدود والتعاقب والمندوب
(قوله وجوز الشارح الامرین) أي كونها عوضا عن الباء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى (قوله على ماسر)
أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا
عن باء المتكلم لا على القول بأنها بدل عن باء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجاء بين الباء والتاء لالفة
حتى تعد في اللغات والا كانت احدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الباء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض
(قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على أنها تاء التانيث) أي بحسب الأصل (قوله ورسخت في
المحفف بالتاء) أي فرسختها بالتاء أولى كما قاله الدماميني * (أسماء لازمت النداء) *

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا الى النداء أو متوأمًا مضافا الى النداء على
المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالندا) أشار الى أن هناك ألفاظا آخر تختص بالنداء كابت وامت (قوله
أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به الى أن الباء داخل على المقصور عليه (قوله عن نكرتين) أي من جنس
الانسان لامطلقا (قوله بأنه لو كان) أي المذكور ومن فل وفلة مرخما أي مرخما فلان وفلانة لقبيل فيه أي في
بعضه وهو فل يقرب منه ما بعده فلانة لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مدزائد الا اذا كان المرخم
نحسا سيفصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يافلا وقوله ولما قيل في التأنيث فلة أي بل كان يقال فلان
وكان الاخصر والوضح أن يقول ورده الناظم بأنهم الما لو كانا مرخمين لقبيل في الاول فلا وفي الثاني فلان (قوله
وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهم ما كنياتان عن العلم عند الكوفيين
أي اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن العلم) أي الشخصى لمن يعقل وكان الظاهر
كنياتان (قوله وهما الأصل) المراد بالأصل هنا في قوله الآتى وأن أصلهما فلان وفلانة كما عليه قبل
تحفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هـ ما
كنياتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تحفيفا لترخيمهما والكوفيون يقولون هـ ما
كنياتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مخصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل
الخطمة ما ذة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الامر كذلك على مذهب سيويه الصحيح فيه نظار (قوله
بالحمز) أي الساكن (قوله أي مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله بامرمان) بفتح الراء كريا وهو
العزيز المكرم دماميني (قوله تحفيف مكذبان) أي تحريفه وسماه تحفيفا لقربه من التحفيف لقر ب رسم
الذال من رسم الراء وقر ب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطيبان
الا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعده ونحو (قوله وهو)
أي الاجماع (قوله فتقول ياخبثان الخ) قضيه عدم سماع خبثان ويعكر عليه قول الهمع الذي سمع منه أي
من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملائمان وخبثان ومكذبان ومطيبان ومكذبان قال وحكى ابن سيده رجل
مكرمان وملائمان وامرأة ملامنة ففهم من أجاز استعماله في غير النداء بقوله وخرجه أبو حيان على اضمار القول

فقد وافق الكوفيين في أنهم ما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ففهم في الترخيم ورده بالوجهين
السابقين (لومان) بالهمز وضم اللام وملائمان بمعنى عظيم اللوم و(لومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أي مما
يختص بالنداء * (تبنيان) * الاول الاكثر في بناء مفعلان نحو ملامنة أن يأتي في الهمز وقد جاء في المدح نحو بامرمان حكاه سيويه
والاخفش وباطيبان وزعم ابن السكيت أنه يختص بالهمز وأن مكرمان تحفيف مكذبان وليس بشئ * الثاني قال في شرح الكافية ان
هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح في مفعلان فان فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه فتقول ياخبثان

وفي الاثنى بالخبثانة (واطراد في سب الاثنى وزن) يافعال نحو (ياخبث) بالكع بافساق واما قوله * اطوف ما اطوف ثم آوى * الى بيت
قعيدته لسكاع * فضرورة (والامر هكذا) أي اسم فعل الامر مطرد (من (١٠٧) الثلاثي) عند سيبويه نحو تزال وترال من

تزل وترل * (تنبيهان) *
الاول أهمل الناظم من
شروط القياس على هذا
النوع أربعة شروط
الاول أن يكون مجردا
فاما غير المجرد فلا يقال
منه الا ما سمع نحو دراك
من أدرك * الثاني أن
يكون تاما فلا يبنى من
ناقص * الثالث أن
يكون منصرفا * الرابع
أن يكون كامل التصرف
فلا يبنى من يدع ويذر
* الثاني ادعى سيبويه
سماعه من غير الثلاثي
شذوذا كقرفار من قرفر
في قوله قالت له ربيح
الصبا قرفار * وعرفار من
عرفر في قوله يدعو
وليدهم بهاء عرفار * وقاس
عليه الاخفش ورد المبرد
على سيبويه سماع
اسم الفعل من الرباعي
وذهب الى ان قرفار
وعرفار حكاية صوت
وكاه عن المازني وحتى
المازني عن الاصمعي عن
أبي عمر ومنه والصحيح
ما قاله سيبويه لانه لو
كان حكاية صوت لكان
الصوت الثاني مثل
الاول نحو غان غان فلما
قال عرفار وقرفار فخالف
لفظ الاول لفظ الثاني
علم انه محمول على عرفر
وقرفر (وشاع في سب

وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه يا مكرمان (قوله وزن يافعال) أي موازن ثاني يافعال وكذا يقال في قوله
الآتي وشاع في سب المذكور وزن يافعل وفي الاثبات بياها هنا وفي ياباني اشارة الى اختصاص سب الاثنى والذكور
المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة لازومها البيت لسكاع أي حسيبسة (قوله
فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لسكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته للنحو خبثات
المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أي فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أي
تكتب في الوزن لاني النداء (قوله أي اسم فعل الامر) أي فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه
على حذف مضاف أي ودال الامر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح برده عليه أن دال الامر أعظم من اسم فعل
الامر (قوله من الثلاثي) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطراد
سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطراد خبر أو
هكذا خبر أول ومطراد خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قوم واقعد
اذ ليس لاحد أن يتدع صبيغ تعلم تغله العرب قال الاندلسي ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو
مطراد على أنه أراد بالاطراد الشباع اه دعاميني وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقبس فيهما أي في فعال سبا
وفعال أمر أي فلا يقال يا قباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على تزال اه ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه
والمبرد في فعال سبا وفعال أمر والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطراد في كلام المتن
ومطراد في كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى صنيع الشارح تعليقه بمطراد في كلامه فمافي قول
البعض ان عند سيبويه متعلق باطراد (قوله على هذا النوع) قال البعض أي على ما ورد منه أو المراد في هذا
النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا أي نوع تزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع
أي وكذا ما قبله أو راد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما في التوضيح
وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا
لان الثلاثي عند النحاة لا يشتمل المزيد (قوله منصرفا) نخرج نحو نعم وبس (قوله ادعى سيبويه سماعه) أي
سماع اسم فعل الامر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرفار) أي صوت وعرفار أي العب
(قوله يدعو وليدهم) أي صغيرهم بهاء عرفار أي هلموا للعبرة وهي لعبة الصبيان اه فارضي وليد فاعل
يدعو وكأله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله حكاية صوت) أي قرفار حكاية صوت الاعد وعرفار
حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثاني) أي لكان اسم الصوت الثاني وقوله مثل الاول تصدق
المماثلة بان يقال عرفر وقرفر وبان يقال عرفار وقرفار (قوله لم أنه) أي ما ذكر محمول على عرفر وقرفر
بصيغة الامر أي دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله يافسق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن
فاسق وأل kec وغادر وخبث (قوله يالكع) ذكر في القاموس من معاني الكع اللثيم والعبد والاحق والصغير
والوصح قبيل قد ردي غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا الكع ابن لكع وقوله
عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما أي الكع أي الصغير وقيل هو في الحديثين ليس من
المختص بالنداء بل هو فيها وصف منصرف غير معدول كعلم ومؤنثه لكعة أما المختص بالنداء فغير منصرف
لانه معدول عن الكع ومؤنثه لكع (قوله بل طريقه السماع) أي والمسموع منه الالفاظ الاربعة المذكورة
(قوله في لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات في الحرب وقوله أمسك
فلاناعن قل مقول لقول محذوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلاناعن فل أي امنع فلاناعن فلان يصف الشاعر
ابلا أقبات وقد أثار ت أيدجها الغبار وشبه تراجمها ومدانعة بعضها بعضا بقوم في لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال
أمسك فلاناعن فلان أي اجز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجري الشعر فل يقتضى

الذكور (يا فعل) نحو قولهم يافسق بالكع يا غدر يا خبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب
لسيبويه (وجري الشعر فل) قال الراجز في لجة أمسك فلاناعن فل * والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة

كقوله درس المنهاج المتالع فاباناً* أي درس (١٠٨) المنازل وليس هو فل المختص بالنداء أذ مغناها مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء

كناية عن اسم الجنس
وفلان كناية علم ومادتهما
مختلفة فالمختص مادته
ف ل ي فلو صغرت
قلت فلى وهذا مادته
ف ل ن فلو صغرت قلت
فلين وقد تقدم بيان
ما ذهب إليه المصنف
* (خاتمة) * يقال في
نداء المجهول والمجهولة
ياهن ويا هنة وفي التثنية
والجمع ياهنان وياهنتان
وياهنون وياهنات وقد
يلى أو اخرهن ما يلي آخر
المتدوب نحو ياهناه
وياهنتاه بضم الهاء
وكسر هاء في التثنية
والجمع ياهنانية وياهنتانية
وياهنوناه وياهنتوناه
والله أعلم * (الاستغاثة) *
(إذا استغثت اسم
منادى) أي نودي ليخلص
من شدة أو يعين على
مشقة (حفظاً) غالباً
(باللام مفتوحاً) حال
من اللام (كالمرضى)
وقول عمر رضي الله عنه
يا لله تخفضه للتخصيص
على الاستغاثة وفتح اللام
لوقوعه موقع المضمر
لكونه منادى ويحصل
بذلك فرق بينه وبين
المستغاث من أجله وإنما
أعرب مع كونه منادى
مفرداً معرفة لأن تركيبه
مع اللام أعطاه شبهاً
بالمضاف وقد فهم من

أن فل المجرور في الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المناج) درس عفا ومعالع بضم الميم
وبالتاء الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفي القاموس أن درس يأتي لازماً بمعنى عفا ومتعدياً
يقال درسته الرجح (قوله أن المختص) بدل من مامر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أي على قول سيبويه
(قوله وفلان) أي الذي هو أصل فل الواقع في البيت مجروراً أي وما ثبت لفلان ثبت لفصل الواقع في البيت لأن
أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته ف ل ي) أي بالفلك في هذا وما بعده كفي النسخ الصحاح على عادة أهل
التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلاً أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب
إليه المصنف) لعلمه بشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن
هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيبويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذي ذكره إنما يأتي على مذهبه دون
مذهب المصنف لا تحادفل وفلان عليه معنى ليكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لتكون أصل فل عنده فلانا
كما مر وكذا ذهب في الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فثبت
(قوله في نداء المجهول) أي المجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أي ليكون هن في الأصل كناية عن اسم الجنس وإن
استعمل كثيراً كناية عما يستعجذ كره أو عن الفرج خاصة كما مر في مبحث الأسماء الستة (قوله وياهنة)
بسكون النون كافي الدماميني (قوله وياهنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذ لأن مفردة ليس عالماً ولا صفة
بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله بضم الهاء وكسرها) أي الهاء الأخيرة كافي الفارسي فالضم تشبيهها بضم
الضمر والكسر على أصل التعماء الساكنين واعلم أنه سيأتي للشارح في باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلا
بل ولفظاً كنفور بما تثبت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز القراء اثباتها وصلاباً لوجهين فقوله هنا
بضم الهاء وكسرها أي على مذهب الفراء وأحياناً تثبت في الوصل لضرورة نظم والأدهى ساكنة (قوله ياهنانية
وياهنتانية) بقلب ألف الندبة ياء فمما يجانس كسرة نون التثنية وفيه البحث الآتي (قوله وياهناتوه) بقلب
ألف الندبة واو المناسبة ضمة التاء ويبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهذه الألف كسرة
نون التثنية في ياهنانية وياهنتانية فتحذف الالف وهلا قلبت ضمة التاء في ياهناتوه فحذف الالف كالفعل
ذلك في ياهناه وياهنتاه والله أعلم * (الاستغاثة) *

(قوله إذا استغثت اسم) شامل للمضام وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتدفعها الشاطبي وإيقاع الاستغاثة
على الاسم أي اللفظ اصطلاحاً فإن المستغاث حقيقة المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله
منادى) فأنه التثنية على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون الامنادى ولو أطلق بما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم
ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أي على دفعه أو التعبير بالأعانة يقتضي مشاركة المستغث للمستغاث في
الدفع ففصل التعاير بين المتعاطفين (قوله غالباً) من غير الغالب ما سيأتي في قوله ولا ما استغثت عاقبت ألف
وقول الشارح وقد يتخلو منهما (قوله باللام) إنما اختيرت لمناسبة معناها الاستغاثة لأن لامها التخصيص أدخلت
على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار
غرابته قاله الدماميني (قوله وقول عمر) أي لما طعمه أو لولولة الجوسي قال بالله للمسلمين كافي الدماميني (قوله
للتخصيص على الاستغاثة) إذ لو قيل بإزيد أو بإزيد احتمال التركيب غير الاستغاثة من الندبة في الأول والنداء المحض
في الثاني ويرد على كونها للتخصيص على الاستغاثة قولك يا لعلاء متعجباً من كثرتهم الآن يجعل التخصيص إضافياً
أي بالإضافة إلى الندبة والنداء المحض فندير (قوله لوقوعه موقع المضمر) أي الذي تفتح معه اللام فلا تروى
المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لأنها التي يقع موقعها المنادى وقبل لأن اللام بقية آل كحياتي (قوله
لكونه منادى) أي والمنادى واقع موقع الكاف (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر
له (قوله أعطاه شبهاً بالمضام) أي لأن اللام ومجرورها كالمضامين أولان اللام أضافت معنى الفعل
إلى مجرورها (قوله متعدي بنفسه) لوقال يتعدي بنفسه لكان أحسن لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما

النظم فوئدي الأولى أن استغاث متعدي بنفسه لقوله إذا استغثت اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى إذ تستغيثون توهمه
ربكم وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين قوله وياهنة يصح كتابته بالتاء المر بوطية بالتاء المفتوحة كفي شرح القاموس إم

* الثانية أن المستغاث معرب مطلقا * الثالثة أنه يجوز اقتترانه بال وان كان منادى لان حرف النداء لم يناسر هافهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه * (تنبيهات) * الاول يختص المستغاث من حروف النداء بيارشداي ذلك تمثيله وقوله (٢٠٩) بعد ان كررت يا * الثاني ما اطاعه من

نوحه عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أي مفردا وغيره ومجمله كقوله سم ان
جر باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق
على بنائه كبا هذا فهذا مبني على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أي أل بل فصل بينهما اللام (قوله
يختص المستغاث الخ) أي لان الاستغاث كالبعد لا احتياجاها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج
اليها فلا يقال ان باللمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقرب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقي انه رد عليه
أنه ورد المستغاث بالهز في قوله * أعام لك ابن صعصعة بن سعد * الا أن يقال هو ضرورة وأشاذ (قوله
فياشوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وبقاء الكسرة دلالة عليها وضم الثلاثة على
أنها ساكنات مقصورة وما تجبى والنوى البعد وما أصبى أي ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ماسياتي الخ)
قيد بذلك لستاقى المقضى لكون المستغاث به في يالي محذوف وهو لزوم عمل فعل في ضميرى واحد على تقدير كون
المستغاث به في يالي هو المذكور اذ لو بني على أن الامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يالي محذوف لانه
لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير
التقدير الخ) تفريع على منفي محذوف معطوف على قوله محذوف أي والمستغاث به محذوف لانه كور فيصير
الخ وقوله وذلك الخ في معنى التعليل لهذا النفي ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذلو كان مسـتغاثا به لكان
التقدير الخ السكان أو وضع (قوله يا أدعولى) أي فيلزم عمل فعل في ضميرى واحد وهما الضمير المستتر في أدعو
والياء اذ هما لواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أي عمل الفعل في ضميرى واحد غير جائز في غير
ظننت وما حمل عليها أي من أفعال القلوب وما حمل عليها كسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن
عمل الفعل في ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا في قولك أدعو قولى على عمل أدعو في الضمير
المستتر وفي الياء وأجيب بان المحذوف عمله فيهما على وجه كون الثاني مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم
يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به
(قوله والاصل يا آل زيد) أي غدت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين للالتقاء الساكنين وضعفه الرضى
بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو بالدواهي وقد يرد بان يعتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين)
استدلوا بقوله * اذا الداعي المثوب قال يالا * فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار
فحذف ما بعد الا نافية دما مبنى (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها او عورض بان الزيادة خلاف الاصل
وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفحمة مقدره لا شتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل
المحذوف) أي الذى نابت عنه بالكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالنجى في نحو بالزيد وأتجبى في نحو
بالماء فلا رد أن أدعوه بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على
الموضع) أي وضع الموصوف لانه مفعول كما مر وايس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وجرم الرضى بامتناع
ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الوار ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر
أو تراخي رتبة الثاني في النجدة (قوله وفي سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أي في سوى تكرار يامع
المعطوف انت بكسر لام المعطوف ولا م غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثاني علم مما ذكر الخ ولو
أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار بالشامل الكلام المستغاث من أجله في صورة تكرار
يا أيضا لان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا بصورة عدم تكرارها والمعطوف
الذى لم تكرره يا وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الابهام (قوله على الاصل) أي في لام
الجر الداخلة على المظاهر (قوله لمن اللبس) أي أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث

فخ لام المستغاث هو مع
غير ياء المتكلم فاما معها
فتكسر نحو يالى وقد
أجاز أبو الفتح في قوله
فياشوق ما أتى ويالى
من النوى * ويادمع
ما جرى ويا قلب ما أصبى
أن يكون استغاث بنفسه
وأن يكون استغاث
لنفسه والصحيح وقافا
لابن عصفور أن يالى
حيث وقع مستغاث له
والمستغاث به محذوف
بناء على ماسياتي من أن
العامل في المستغاث
فعل النداء المضمر
فيصير التقدير بأدعو
لى وذلك غير جائز في غير
ظننت وما حمل عليها
* الثالث اختلف في اللام
الداخلة على المستغاث
فقيل هي بقيسة آل
والاصل يا آل زيد
فزيد مخفوض بالاضافة
وقوله المصنف عن
الكوفيين وذهب الجمهور
الى أنها لام الجر ثم
اختلفوا فقيل زائدة
لاتعلق بشئ وهو اختيار
ابن خروف وقيل ابست
زائدة فتعلق فيها
تعلق به قولان أحدهما
بالفعل المحذوف وهو
مذهب سيويه واختاره

ابن عصفور والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى * الرابع اذا وصفت المستغاث جرت صفة نحو يا زيد الشجاع للمطلوب
وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة جملا على الموضع (وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله
يا قويم وبالامثال قويم * لاناس عتوهم في ازدياد (وفي سوى ذلك) التكرار (بالكسراتين) على الاصل لان اللبس نحو

* بالكهول وللشبان للعجب * (تنبيهات) * (١١٠) الاول يجوز جمع المعطوف المذكور انبئات اللام وحذفها وقد اجتمع في قوله بالعاطفا

وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث و يفهم منه أن الالباس قد يوجد إذا كررت
ياور وجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعديله المذكور على تعليل فتح
لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار إليه سابقا بقوله ويحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث ففرق بينه وبين
المستغاث من أجله وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمحل كونه
منادى فلتا يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما عل به الفارضى حيث قال لأنه بعد عن حرف النداء فكأنه لم
يقع موقع الضمير فرددت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمحل
(قوله مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا معطوفا على
المستغاث من غير تكرار ياء أوله كونه ياء تكررت معه بقية قوله وقد اجتمع في قوله الخ (قوله بالعاطفا الخ)
عاطف ورياح براء مكسورة تخفية فتحة أو نحو الخشرج أسماء رجال يرتبهم الشاعر والنفاح كثير النفع أي
الاعطاء كفي القاموس وفيه أيضا نفع الطيب فاح فعمل تسمح من فسر النفع بالراحة الذكوية (قوله احتمال
الامر من) أي كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله (قوله ان اللام في الاستغاث) أي وكل من لام
المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاث فهذا الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال ياء اللام الامر من
(قوله فقبل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعنا شيخنا لم يذهب أحدنا الى التعاق بفعل النداء لئلا يلزم عمل
الفعل في ضميرى متكلم اه أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله ياء
المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضر اسما من أن العمل المذكور انما يتبع اذا كان على وجه كون الثاني
مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله
بفعل النداء فاعرف ذلك ثم آيت السيوطى حكاة مع بقية الاقوال في من جمع الجوامع وشرحه فانه الحمد (قوله
بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجز
المستغاث من أجله بن) أي اذا كان مستنصرا عليه فان كان مستنصرا له تعين جره باللام واذا جاز الاول بن وجب
تعلقه بفعل من مادة الخليس أو الانصاف أو نحوهما فأفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه
لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجمع من سببية (قوله عاقبت ألف) أي تأخرتها من العقبه وهى النوبة فالالف
تجىء نوبة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله
يازيدا) صرح الرضى والجامح بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاث اذا
لحقت المثني والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قاله وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول
عنه انه مبنى على ضم مقدر من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر بل
حزم البعض بان ما قاله سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام
تقتضى الجر والالف الفتح فبين أثرهما متانف ولانه لا يجمع بين العوض والمعوض اه وفي كل من العلتين
نظرا أما الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقدر فلا ينافى ما تقتضيه الالف من الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع
كون الالف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصل فتأمل (قوله وقد يتخولوا منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى
غير مستغاث تصریح (قوله أيا قوم) محذوف بقاء المنكاه والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور
في المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لاماقاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب أي منه ذاتا أو وصفا
وظاهر كلامه أن الاستغاث غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنهما باقية وأثره باللفظ
معهما معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتى (قوله ويأجب بالزيد) لا يخفى ان زيدا مستغاث من أجله ففي
متعلق لاه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد ليرك فاعلم ما في كلام البعض
(قوله باعتبار استغاثته) أي الاستغاث به بجزائرها به بن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي بأجب احضر
فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والاصل بالقومى للعجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح

وبالرياح * وأبى
الخشرج الفتى النفاخ
* الثاني علم مما ذكرنا
كسر اللام مع المستغاث
من أجله واجب على
الاصل وهو ظرف
الاسماء الظاهرة وأما
المضمحل فتفتح معه الاعم
الياء نحو بال زيدك واذا
قلت بالك احتمال الامر من
وقد قيل في قوله فيالك
من ليل ان اللام فيه
للاستغاث * الثالث
قيما تتعاقب به لام المستغاث
من أجله خلاف فقيل
بحرف النداء وقيل بفعل
محذوف أي أدعوك
لزيد وقيل بحال محذوفة
أي مدعوك لزيد * الرابع
قد يجز المستغاث من
أجله بن كقوله
ياللرجال ذوى الالباب
من نفسر * لا يبرح
السفه المردى لهم ديننا
(ولام ما استغيت عاقبت
ألف) فكما تقول بال زيد
تقول أيضا يازيدا ومنه
قوله يازيدا امس
نيل عز * وغنى بعد
فافتوه وان ولا يجوز
الجمع بينهما فلا تقول
يالزيدا وقد يتخولوا منهما
كقوله أيا قوم للعجب
العجيب (ومثله) في
ذلك اسم ذو تعجب
ألف) بل افرق كقولهم
ياللهما وباللدها

اذا تعجبوا من كثرة ما يقال بال ب وياجب لزيد وياجب له * (تنبيه) * جاء عن العرب في نحو بالعجب فتح اللام
باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاث من أجله وكون المستغاث محذوفا * (خاتمة) * في مسائل متفرقة * الاولى اذا وقف على المستغاث

أو المتعجب منه حاله الخاق الاف جاز الوقف بهاء السكت * الثانية قد يحذف المستغاث قبل المستغاث من أجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله بالاناس أبو الامثارة * على التوغل في بغي وعدوان أي بالقرى لاناس (١١١) * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا

من أجسده نحو بالزيد زيد أي أدعوك لتتصدق من نفسك والله أعلم

(الندبة) * (ماللمنادي)

من الاحكام (اجعل لندوب) وهو المنفجع عليه لفقد حقيقة كقوله وقت فيه باسم الله يا عمرا * أول تنزيه منزلة المقفود كقول عمر وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه أو المتوجع له نحو فوا كبدنا من حب من لا يحبني * أو المتوجع منه نحو وامصيتهاء فيضم في نحو وازيدو ينصب في نحو وأمير المؤمنين وواضار يا عمرا واذا اضطررنا تنوينة جاز ضمونه نصبه كقوله

واقفعا أو من معنى ففعمس ولا يندب العلم ونحوه كالمضاف إضافة توضع المندوب كقوله وضع العلم مسماه (وما نسكلم يندب) فلا يقال وار جلاه خلافا لرياشي في اجازته ندية اسم الجنس المفرد وندر واجب لاه (ولا يندب ما أبجما) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه فلا يقال واذهاه ولا وامن ذهباه لان غرض الندية وهو

لام باللداهي وكسرهما (قوله كقوله بالاناس الخ) المثارة المواظبة والتوغل النعمق والبغى الظلم والعدوان التعدي القاحش وانما كان مارى يا غير صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس في الجملة لكونهم مهجورين بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصد واللاستصار لان العاقل لا يهجو من يستنصر به أفاده الدمايني

(الندبة) *

هي بضم النون مصدر نذب الميت اذا فاح عليه وذ كر خصاله الجيدة اه دمايني وأ كثر من يتكلم بها النساء اضعهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضى (قوله ماللمنادي اجعل لندوب) فيه اشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادي وهو كذلك لأنه لم يطلب قبالة ومن ثم منعوا في النداء يا غلام لان خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك تصریح وقال الطبراني المراد بالندبة في قوله ماللمنادي الخ المنادي المخصوص اه وفيه ميل الى أن المندوب من المنادي وبه صرح الفارسي نقل عن ابن بعيش والظاهر انه لا ينافي كلام التصريح لان كون المندوب مناديا باعتبار اللفظ قد برئ رأيت الرضى صرح بان المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديات مجازا قال فاذا قلت يا عمرا فكذا تلك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك واذا قلت واخزناه كالتناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيسلك واذا قلت يا لعمراء كالتناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المنفجع عليه) أي بواو أو باليخرج نحو تفجعت على زيد سم والمنفجع اظهار الحزن (قوله بجذب) بالدال المهملة أي فحط كوارا - اه والى ما هو سبب الالم كوامصيتهاء (قوله وواضار يا عمرا) نظري في التمثيل به بانه مناف لسايبأى من أنه لا يندب المنسكرو كذا يقال في قوله الآتي وفي المشبه به واثلثة واثلثة الا أن يقال المراد المفعول علما كما صرح به الشارح في باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح نديه بل انما يندب ما ليس نسكرة ولا مبهما من علم ومضاف الى معرفة توضع بها موصول بما يعينه حال من آل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه وظاهر كلامه ندية العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضى لا يندب الا المعروف علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله كقوله وضع العلم مسماه) مراده ما لاسم ما قابل الصفة لا ما قابل السكنية واللقب وحينئذ فذوقه العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفي نسخ - تقوط لفظا مسماه وعلمها يقرأ بوضع بالبناء للمفعول هي التي كتب عليها البعض ما نصه قوله كقوله وضع العلم أي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيداه فتجوز نديته انفاقا لكنه أي المضاف يشمل نحو واغلام جلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشي يجيزه ونديته كل نسكرة والمنع انما هو في المنفجع عليه أما المتوجع منه فالتقول وامصيتهاء وان كانت المصيبة غير معروفة اه دمايني فلو قال الشارح في اجازته ندية النسكرة كافي عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فخره (قوله اسم الإشارة) وكذا المضمر تصریح وكذا أي فلا يقال وانتهاه ولا وامن الجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أي المعين (قوله مقفود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الاجرام وقد يندب في دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الإشارة المصوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالي من آل أي عند الكوفيين وهو عند البصرين شاذو اتفق الجميع على منع ندية الموصول المبدوءه بال وان اشهرت صلته فلا يقال والذى حفر بئر زمزماه الا يجمع بين حرف الندية وأل تصریح (قوله بالذي اشهر) متعلق بالموصول لا يندب أي بالذي اشهر انتسابه الى الموصول (قوله كبر زمزم) مثال لنديته الموصول بما اشهره بلاحظة قوله بلى وامن حفر فكانه قال كوا من حفر بئر زمزماه قال في التصريح وأصل زمزم زمم أي بدأت المسيم الثانية ثم اياقاله في الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أي منتهاه حقيقة أو حكما كافي الموصول فان الالف تكون في آخر الصلة

الاعلام بعظمة المصاب مقفود في هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذي اشهر) اشتاروا بعينه ورفع عنه الاجرام (كبر زمزم بلى وامن حفر) في قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المظالمه (ومنتهى المندوب)

يا غلام زيدا واعبد
 الملكا وفي المشبه به
 واثنائه وثلاثينا وفي
 الصلة وامن حفر به
 زمرا وفي المركب
 واعد بكر با وفي المحكي
 واقام زيدا فيمن اسمه
 قام زيد و اجاز يونس
 وصل ألف الندبة با آخر
 الصفة نحو واذا زيد الظرفا
 وبعضه قول بعض
 العرب واججمتى
 الشاميتينا وهذه الالف
 (متلوها) وهو منتهى
 المندوب (ان كان) ألفا
 (مثلها حذف) لاجلها
 نحو واموساه و اجاز
 الكوفيون قلبه ياء
 قياسا فقالوا واموساه
 (كذلك) يحذف لاجل
 ألف الندبة تنوين
 الذي به كمل) المندوب
 (من صلة أو غيرها) مما
 مر كرايت (نلت الامل)
 لضرورة أن الالف لا
 يكون قبلها الافتحة على
 ما رأيت والتنوين لاحقا
 له في الحركة هذا مذهب
 سيبويه والبصريين
 و اجاز الكوفيون فيه
 مع الحذف وجهين فتحه
 فتقول واغلام زيدناه
 وكسره مع قلب الالف
 ياء فتقول واغلام زيد
 نيه قال المصنف وما رواه
 حسن لوعضده سماع

وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا ومضافا وشبهه أو غيرهما ساذ كره (قوله صلة بالالف)
 ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ماء ولنا عليه في المستغاث المحقق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبي
 حيث قال اذا قلت واذا يده فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك واغلاما في غلام المضاف الى الياء الاعراب
 مقدر في آخره اه وأطلق الناظم كالتحويين وصل المندوب بالالف لكنه في التسهيل قيد ذلك بان لا يكون
 في آخره ألف وهاء فلا يجوز واغلاما ولا واجه بجاهه في عبد الله وجهه لاستقلال ألف وهاء بعد ألف
 وهاء والجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله في المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق في النداء
 الذي هو وليس مضافا ولا شبهه بدليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا أن يكون ذكرها بعد من ذكر
 الخاص بعد العام لسكنة كقوله نديتها (قوله واقام زيدا) اعلم أن واقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر
 منع من ظهوره ضممة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضممة
 الحكاية المحذوفة لاجل الالف كل محتمل والاقرب الاثر لان اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف
 وكذا في نحو واسيويومها مع ابدال ضممة الحكاية بكسرة البناء الاصلى فتدبر (قوله و اجاز يونس الخ) عز اجواز
 ذلك في الهمع الى الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله با آخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقها توابع المندوب
 فقال ابن الجباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو واذا يدين عمرا وأما
 البديل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والتحليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنهم اندخل آخر
 البديل لانه قائم مقام البديل منه فتقول واغلامنا زيدا وتدخل العطف النسقي نحو واذا يدين عمرا اه وتدخل
 التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمرو وعمراء واعمر اه كلام التصريح ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل
 في غير موضع فانظره (قوله واججمتى الشاميتينا) يضم الجيم تثنية جمجمة تطاق على عظام الرأس المشتغل على
 الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع للعائل قدحان شاميتان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ
 خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق في حذف مثل الالف بين أن يكون
 جزء كلمة كإي المقصور أو كلمة كإي المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا واذا كان متلوها همزة تأنيث لم
 تحذف كما ياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله واموساه) فوساه
 مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والالف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء
 السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لا اختتامه بالف غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف
 الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف الامثلة المتقدمة فانهم (قوله تنوين الذي به كمل) وأما المندوب فلا تنوين
 فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد يسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه
 الاخير لا تنوين مجموعيه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب (قوله كرايت) أى في مثال الناظم بناء على
 صرف زمزم باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أراد بالنتوين في كلامه
 ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا واقام زيد فاقتصر البعض
 على قوله أى في مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب (قوله
 وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم في كلامه بمعنى
 القول اذ لا يلقى نسبتهم الى الكذب في حكايهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا
 كان محركا بالكسرة أو الضم فان ألف الندبة تقبل حرفا بجانبها للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة
 لالف الندبة ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة في اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا بجانبها نحو واقوميه
 واقوموه واقاموا في ندبة تنوي وقوموا واقاموا سمي بها قال الفارسي لوسميت بقاموا قلت في الندبة واقاموه
 فتحذف واقاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة والانهاء بعد ضممة ولو سميت بقوى قلت واقوميه فتحذف
 ياء قوى لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وما قيل في قاموا يقال في قوموا فعلم أن

لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور وأهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون واغلام زيدناه وزعموا أنه سمع
 انتهى و اجاز الفراء جوهانا الثاوه وحذف مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه (والشكل حتما

مسئلة

ترخيم الحواشي لاهراء ولا ترزيم أي رقيق الحواشي وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكامة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم في أسود سو يدوسباني في بابه وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كباشه فمبنى دعاه عمادا) وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يانس بالتغيير فهو تريقق * (تنبيه) * أجاز الشارح في نصب ترخيمها ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا له أو مصدرا (١١٤) في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادى وجهار ابعاء وهو أن يكون

مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه يلاقبه في المعنى وأجاز المكودي وجهان أحدهما هو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أي رخيم ترخيم (وجوزنه) أي جواز الترخيم (مطلقا) في كل ما * أنت بالها) أي سواء كان علما أو غيره علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله * أفاطم مهلا بعض هذا التدل * وكقوله * جاري لانسنة كرى عذيري * ونحو يا شا ادجنى أي أقمي بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أي أقام به * (تنبيهات) * الأول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعمى يا جاري يتخذى بيدي لغير معينة ولا في نحو يا طمحة الخبير وأما قوله يا عاتم الخبير قد طالت أقامت * فنادر

الكلام ككرم فهو رخيم لأن وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الحواشي) لعل المراد بها الكلمات وفي القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاي القليل وأراد أن كلامه متوسط لا كثير يمل ولا قليل يخل (قوله ترخيم التصغير) أي حذف بعض الحروف لأجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أي للتخفيف لئلا يعلل ولم يقيد بالآخر بكونه حرفا فشمع كلامه الحرف والحرفين وعجز الماركب وردد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو ما يبدو يادم إذ في كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيس الحاشية أي من حيث هو آخر المنادى فأعرف ذلك (قوله في ترخيم) في معنى الباء السببية (قوله فهو تريقق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفرقه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له) رديان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعديل الشيء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أي لإرادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخيم لإرادة الترخيم مثل اضرب لإرادة الضرب وغيره كما كتبت لا تخفى (قوله أو مصدر في موضع الحال) أي من فاعل احذف أي مرخصا لأن المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط اتيان الحال من المضاف إليه موجود فحال المضاف إليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أي وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لأنه) أي احذف بقيد تعلقه بالآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فاعلم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) أي نأب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيذ اللفظي بالمساوى لأن الحذف بقيد تعلقه بالآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشرح خالدها سادسارهو أن يكون ترخيم مفعولا له لفعل شرط حذف مع ادائه وحذف الفاء من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيمها فاحذف آخر المنادى وفيه تسكاف (قوله مطلقا) أي عن التقييد الآتى في غير المؤنث بالهاء بقوله الألباى الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والالاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا اسناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا وغيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلى مهلا قال العيني ومعناه كفى (قوله عذيري) العذير بفتح العين المهمله وكسر الذال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضى وهو صادق بما يعذر الانسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الامر الذي يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله يا شا ادجنى) أي يا شاة وهو مثال للثلاثي (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كخادم مع أنه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والمندوب والمسبتغاث مع أنها لا ترخم كسأتى (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع مثيله بجارى وباشا (قوله صلعم بن قلعمه) الذى بخط الشارح صلعم بن قلعمه بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لأنه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دما مبنى (قوله محذوف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهمله (قوله

مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه يلاقبه في المعنى وأجاز المكودي وجهان أحدهما هو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أي رخيم ترخيم (وجوزنه) أي جواز الترخيم (مطلقا) في كل ما * أنت بالها) أي سواء كان علما أو غيره علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله * أفاطم مهلا بعض هذا التدل * وكقوله * جاري لانسنة كرى عذيري * ونحو يا شا ادجنى أي أقمي بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أي أقام به * (تنبيهات) * الأول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعمى يا جاري يتخذى بيدي لغير معينة ولا في نحو يا طمحة الخبير وأما قوله يا عاتم الخبير قد طالت أقامت * فنادر

* الثاني شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فخرج ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازها كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور لم ترخيم صلعمه بن قلعمه لأنه كناية عن الجهول الذى لا يعرف واطلاق النخاعة بخلافه وليس كونه كناية عن الجهول بما منع لأنه علم جنس * الرابع اذا وقف على المرخم محذوف الهاء فالغالب ان تلحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم يا طمحة فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيويه وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت ابيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبى الوقف على المرخم محذوها عن اعادتها أو تعويضه أى منها أو أشار بالتعويض الى قوله * ففى قبل التفرق يا ضابعا * فجعل ألف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيويه وابن عصفور على أن ذلك

لا يجوز الا في الضرورة و أشار بقوله غالباً الى أن بعض العرب يقف بلاها ولا غوض حتى سيبويه با حرم بل بالوقف بغيرها قال أبو حيان أطلقوا في لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترقيم على الغنم لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * التمامس اختلاف النخاعة في قوله * كلبني لهم يا أمية ناصب * بفتح امية من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بنى على الفتح لان من من بينى المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة (110) اعرابه لو أعرب فهو نظير لارجل في الدار

وأشده هذا القائل
 يارج من نحو الشمال هي *
 بالفتح وذهب أكثرهم
 الى انه مرخم فصارق
 التقدير يا اميم ثم أقعم
 التاء غير متديم وفتحها
 لانها واقعة موقع ما
 يستحق الفتح وهو ما قبل
 هاء التانيث المحذوفة
 المنوية وهو ظاهر كلام
 سيبويه وقيل فحقت
 اتباعاً لحركة ما قبلها
 وهو اختيار المصنف
 (والذي قد درخا *
 بحذفها) * أي بحذف
 الهاء (وفره بعد) أي
 لا تحذف منه شيئاً بعد
 حذف الهاء ولو كان لنا
 ساكناً زائداً مكمل
 أربعة فصاعدت قول
 في عقبة يا عقبة بالالف
 وأجاز سيبويه ان يرخم
 نانيا على الغنم لا تراعى
 المحذوف ومنه قوله
 أحار بن بدر قد وليت ولاية
 يريد أحارثة وقوله
 بأرط انك فاعل ما قلته
 أراد يا أرطاة (واحظلا)
 أي امنع (ترخم مامن
 هذه الها قد خلا *
 الرباعي فافوق) أي

لم تلحق) لانه نقص للماء زوا عليه من جعله امماً تاماً حتى بنوه على الضم سم (قوله كلبني) بكسر الكاف أي
 دعيني من وكاه وكلا وناصب بالجر صفة لهم من النصب وهو التبع قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه
 أن الهم متعب لانه لا يتبع إلا أن يكون التقدير تابع صاحبه ثم رأيت في القاموس من مائنه وهم ناصب من نصب على
 النسب وسمع نصب الهم أتبعه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أو جمعه كأنصبه اه فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهي أن
 يكون ناصب من قبيل النسب كالبن وتامرو أن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتبعه وأن يكون اسم فاعل نصبه
 بمعنى أو جمعه (قوله وقيل هو معرب) تشبيهاً بما اضاف لكنه شاذ (قوله لانها) أي الفتح وأنه باعتبار الخبر وهو
 حركة (قوله يارج) قال ابن غازي ولا يمكن دعوى اعراب يارج لانه لم ينون مع كونه منصرفاً بخلاف أمية (قوله
 هي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقعم التاء) أي زادها بين الميم وهاء التانيث المحذوفة للترخم (قوله غير معد
 بها) أي غير جعلها تاء التانيث التي كانت محذوفة للترخم اذ لو اعتديم الما كان مرخاً (قوله لانها واقعة الخ) لو قال
 لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التانيث لكان أوضع وأخصر (قوله وقيل فحقت الخ) أي كفتحة دال يازيد
 ابن عمرو واتباع الفتح النون بل الاتباع هنا أولى لانه في كامة لانه اتباعاً متأخر لانه تقدم (قوله وهو اختيار المصنف)
 لعل وجهه أن فيها اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة المحذوف وهو تاء التانيث
 المحذوفة للترخم المتفضية فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) أي بعد حذفها (قوله فتقول في عقبة) أي في ترخمه وهو
 بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقبة أي حديدة الخالب (قوله أن يرخم
 نانيا) أي ان بقي بعده ثلاثة أحرف سبوطى (قوله على الغنم لا تراعى المحذوف) أي من لا ينتظره واعتراض
 هذا التقييد أبو حيان بان كون الشاعر رخم أو لا يحذف التاء على الغنم لا ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ولو
 قيل ان المؤنث بالتاء يجوز في ترخمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصو لكان
 قولنا نقله شيخنا ثم قال وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذي قبل الأخر هل تتعين الغنم لا ينوي
 أولاً اه وكلام العيني صريح في عدم التعيين فانه ضبط حارفي البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد في أحار بن
 بدر حيث أريد به حارثة فخرجه أولاً بحذف الهاء على الغنم لم ينورد المحذوف ثم رخمه نانيا بحذف التاء على الغنم
 نوي رد المحذوف وبؤخذ من كون المقيد بالغنم لا ينتظر عند سيبويه هو الترخم الاول أن قوله على لغة الخ
 متعلق باجاز أو بحذف تقديره ان رخم أولاً على لغة الخ لا بقوله أن رخم نانيا (قوله ما قلته) بفتح التاء بقرينة
 قوله بعد * والمرء يستحي اذ لم يصدق * (قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ به اقبيل همزته
 زائدة وألفه أصلية وبعضه قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للاخلاق بعرفته وبؤيد قولهم
 ماروط اه ابن غازي (قوله العلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه وبدون حال من الرباعي (قوله واسناد)
 أي في الغالب بدليل قوله الاتي وقل ترخم جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كانه احتراز
 عن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعياً فصاعداً) أي لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية
 المعرب بلا موجب (قوله ترخم المحرك الوسط) أي تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر
 غـ يـ مرصوف وفرق الجهور بان حركة الوسط تمت اعتبار في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وهناني
 حذف حرف أصلي وأيضاً ليس الحذف هنا وارد على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخره فهو مظنة الاشتباه
 بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الحضراوي (قوله

فاكثر (العلم * دون اضافة) دون (اسناد متم) فهذه أربعة شروط * الاول أن يكون رباعياً فصاعداً فلا يجوز ترخم الثلاثي سواء سكن
 وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور وأجاز الفراء والاحفش ترخم المحرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور
 لا يجوز ترخمه قولاً واحداً وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر أحد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حتى عن الانحفش وبعض الكوفيين اجازة
 ترخمه ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام

الثاني أن يكون عالما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غصنف في غصنف فقياسا على قولهم أطرق كراو يا صاح * الثالث أن لا يكون ذا إضافة خلافا للكوفيين في إجازتهم (116) ترخيم المضاف إليه أقوله * خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا * وهو عند البصريين

أن يكون عالما أي شخصيا أو جنسيا لان العلم لكثرة نداءه يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بان أطرق كراو يا صاح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليه ما روي في هذا الاعتراض بـ ذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشدود أو أطرق كراو يا صاح (قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية وكثرت دعاء بعضهم بعضا يا صاح فاشبه العلم فرخم بحذف بائه اه وليس مراده بيان أنه مقبس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا إضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايقين كالشيء الواحد والحذف منه بمنزلة حذف حشو الكامة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تأتي أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كقبي الدوشري (قوله وذلك علم له) أي فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بان لا يكون ذا إضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أي أن لا يكون منقولا عن الجملة لان الجملة محكية بما لها فلا تغير (قوله وسأني الكلام عليه) يشير الى أن اشتراط عدم الاسناد أكثرى كإسباني (قوله مطلقا) أي سواء كان بناء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السبوطي أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو يا حذام وقد مر ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضاه وانما يرخم المندوب لان الغالب زيادة الألف في آخره والصوت انما هو الانفجاع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغنا) أي لا يجزى باللام لعدم ظهور أثر النداء فيمنع النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا جزية الألف لان الزيادة تنافي الحذف ولا يجزى من اللام والألف الحاقا له بذي اللام والألف (قوله بالمال) أي بالمالك (قوله عام) أي باعامر وتقدم أن الاستغانة مختصة بما وأن الاستغانة بغيرها شاذة فقوله عام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغيرها وترخيمه ولعل قوله لك خبر محذوف أي ندائي لك أو أسبغته ثانية بعامر والتقدير بالمال وإن صعدت لعامر وصدر البيت * تمناني ليقناني اقبط * وهو اسم رجل (قوله والصحيح ماسر) أي من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف) أي وجوبا كقبي ابن عقيل وعن الفراء لوسمي بنحو جواز حذف الهمزة فقط (قوله) ولكن بشرط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سبوطي وهو أن لا يكون الاستغناء التأنيث كقبي أرطاة (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا جاز أن يكون قول المصنف ان زيد خبر الاله لا يصلح للخبر به ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لا تترانه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشبه نحو هندات وجدون وزيد بن اعلاما فرخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف في هندات عالما لان تاء ليست للتأنيث كذا في الفارسي وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيد بن اعلام لا ينتظر بلبس بندا المفراد الذي لا ترخم فيه وترخيم جدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه يرددها التفاتهم اليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما استعرفه ثم رأيت الفارسي قال في موضع آخر ما نصه لوسمي بزيد بن اوبما فيه بقاء النسب كزيد لم ترخمه على اللغة الاولى نحو يازيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيد بن اعلاما فرخم على لغة من ينتظر ونحو جدون لا يرخم مطلقا لالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يا مختار يا منقا) أي خلافا للاخفش حيث جوز يا مخت ويا منق بحذف الألف مع (قوله لبنا) قال المكدوي حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين ولا ينافي هذا الاعراب قول الشارح أن يكون لبنا لانه حل معنى ثم ما ذكر صريح في أن اللام مفتوحة وقول الشارح أي حرف لين يقتضى أنه بكسر الهمزة لا أن يجعل بيانا للمعنى لبنا بفتحها واحترزه المصنف عن زائد ايس لبنا نحو شمال فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل لبنا ما لا يفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كقبي منصور أو تقدرا كقبي

نادر وأندرمه حذف المضاف إليه بأسره كقوله يا عبد هل تذكر في ساعة يريد يا عبد هند بندي مخاطب عبدهند اللخمي وذلك علمه وتقدم أن ترخيم المضاف نادرا أيضا كقبي نحو يا عاقم الخير * الرابع أن لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتابطشرا وسباني الكلام عليه * (تنبيه) * أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة * الاول أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفله * الثاني أن لا يكون مندوبا * الثالث أن لا يكون مستغنا وأما قوله كلها نادى مناد منهم * بالتميم الله قلنا بالمال فضرورة أو شاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذالم يكن فيه اللام كقوله عام لك ابن صعصعة بن سعد والصحيح ماسر (ومع) حذف الحرف (الآخر) في الترخيم (احذف) الحرف الذي تلا أي الذي تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشرط أربعة * الاول واليه أشار بقوله (ان زيد) أي ان كان ما قبل الآخر

زائدا فان كان أصيلا لم يحذف نحو مختار ومنقاد عماين لان الألف فيهما منقلبة عن عين السكامة فتقول يا مختار ويا منقاد الثاني مصطفون إن يكون (لبنا) أي حرف لين وهو الألف والواو والياء

فان كان محذوف سواء كان متحر كالحو سفر جل أو سا كنا نحو فطر فنقول يا سفر ج ويا فطر خلافا للفراء في قطر فانه يجيز باقم محذوف
 حرفين * والثالث أن يكون (سا كنا) فان كان متحر كالجمح - ذف نحو هبج ونور فنقول باهي وياقنو * والرابع أن يكون (مكمل أربعة
 فصاعدا) فان كان ثالثا محذوف خلافا للفراء كقفي نحو غود وعود وسعد (117) فنقول يا غو يا عو يا سعو فاستكمل

الشروط نحو أسماء
 ومروان ومنصور
 وشمال وقنديل علما
 فتقول فيها يا اسم
 ويا مرو ويا منص
 ويا شمل ويا قند ومنه
 قوله
 يا اسم صبرا على
 ما كان من حدث *
 وقوله * يا مروان مطيبي
 محبوسة (والخلف في
 * واو ويا) استكتملا
 الشروط المتقدمة لكن
 (ب) ما فتح قفي) نحو
 فرعون وغزنيق علما
 فذهب الجرمي والفراء
 الى أنه محذوف مع
 الاخر كالذي قبله حركة
 مجانسة فيقال يا فرع
 ويا غرن قال في شرح
 الكافية وغيرهما لا يجيز
 ذلك بل يقول يا غرني
 ويا فرعو (تنبيه) يقال
 في ترخيم مصطفون
 ومصطفين علمين يا مصطف
 قولا واحدا كما نبه عليه
 في شرح الكافية لان
 الحركة المجانسة فيهما
 مقدرة لان أصله
 مصطفون ومصطفين
 واليه أشار في التسهيل
 بقوله مسبق بحركة
 مجانسة طاهرة أو
 مقدرة (والعجز حذف

مصطفون علما اذا أصله مصطفون كما سبذ كره الشارح ويستغنى عن قوله سا كنا (قوله فان كان) أي ما قبل
 الاخر (قوله نحو سفر جل) اعترض اخرجهم هذا القيد بانه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله
 نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير اه قاموس
 وفسره صاحب المصباح بما يصان فيما الكتب قال ويذكر و يوثور بما أنت بالهاء فقبل قطرة (قوله محذوف
 حرفين) عال بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير لوجوب عدم التظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا
 وتقديرا على لغة التمام ولفظا نطقا على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله سا كنا) قال يس
 المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف الهلة الا اذا كانت سا كتمت قوله سا كنا ووصف كاشف اه ونقل
 ابن غزالي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمحرك فاذلك أخرجه بقوله سا كنا بخلاف قوله في باب
 التكمير ما لم يكن لينا (قوله هبج) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخرهاء معجمة الغلام الممتأى أي
 السمين (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره الصعب البيوس من كل شيء (قوله لم
 محذوف خلافا للفراء) حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم ويا سع وقيل انما قال بالحاء - ذف في عمود فقط فرار من بقاء
 آخر الاسم واو بعد ضمة همع (قوله علما) أي في حالة كون كل منهما علما وهو راجع لقنديل وأما عملية
 ما قبله فظاهرة وقد ضعف هذا بخفاء علامة شمال أيضا (قوله بهم ما فتح قفي) البناء للتعدية الخاصة المتعلقة
 بقفي فالعني أتبع الفتح أي جعل تابعين للفتح (قوله وغزنيق) يضم الغين المجمع وسكون الراء وفتح النون طبر
 من طبر والماء طويل العنق نصريح (قوله علما) لما مر أنه انما ترخم من الخالي من التاء العلم (قوله الى أنه)
 أي المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبله ما وقوله كالذي قبله أي كاللين الذي قبله الخ (قوله قولا واحدا)
 أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الاخر فلا ينافي ما سياتي من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال
 يا مصطفي بالالف في ترخيم مصطفون ومصطفين ويا فاضي بالياء في ترخيم فاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف
 الالف والياء لفظا وتقديرا وهو النقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد فنظر الانتفاء السبب لفظا
 وعدم الرد فنظر الوجوده تقديرا فيقال على هذا الاخير يا مصطفي بفتح الفاء ويمتنع يا مصطفي بضم الفاء على كل
 حال اذ لا وجه له كإعلم مما تقرر والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الاخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفي
 بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما هي برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على
 لغة من لا ينتظر فلا قيل بفتحها هنا على قياس ما مر عن الفارسي ثم رأيت عن الرضي فيما ياتي ما يؤيد فاعرفه
 (قوله فيهما مقدرة) فليس من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله مصطفون) كذا
 في الفارسي أيضا قال شيخنا وانما جعله بالياء مع أنه واوي لان آخره المقصور يقاب في المثني والجمع على حده كما
 سياتي اه فزاده بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفون ومصطفون
 لانه واوي لا ياتي اه وانما كان واو بالانه من الصفوة (قوله ويا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي
 والدماسيني وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون بمعنى قبل النداء الا أن يستثنى المركب أو يبنى
 على لغة اعرابه اعرابا لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه يخالفين في ذلك الا اشتراط اه اسم وهذا الاشكال
 يجري في نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك اذا رخت خمسة عشر
 بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخت بعابك ثم وقفت فعلى لغة من بنوى لك أن تقول
 يا بعلم بهاء السكت وان شئت لم تات بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم ينو فتحتم الوقف بالاسكان
 وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دما ميني وقوله فيفتح الخ يؤيد ما سلمه

من مركب) تركيب مزيج نحو بعلمك وسيدو به فتقول يا بعلم ويا سيب وكذا تفعل في المركب العددي فنقول في خمسة عشر علما
 يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر السكوفين ترخيم ما آخره وذهب الفراء الى أنه لا يحذف منه
 الالهاء

فتمول ياسبيوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذف الحرف أو الحرفين نقلت بأعقاب وأحضر لم أر به بأسا
 والمقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازوه نحوون قياسا * (تنبيه) * اذ رخت اثناعشر واثناعشرة عماين حذفت الجزع الالف
 قبله فقول يائثن ويائنت كما تفعل في ترخيمهما ولم يركبنا صن على ذلك سبيويه وعلمته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعرابا (وقل * ترخيم) علم
 مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جمله) نحو تباط شرار برق نحووه (وذاعمر) وهو سبيويه (نقل) أي نقل ذلك عن العرب قال المصنف
 أكثر نحو بين لا يميزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتباط شرار وهو جائر لان سبيويه ذكر ذلك في أبواب النسب وقال تقول في النسب
 الى تباط شرار تباطى لان من العرب (١١٨) من يقول تباطى منع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه

الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالتاء اذا وقف عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول ياسبيوي) أي على لغة من
 ينتقل أفعال لغته من لا ينتظر فتقول ياسبيوي لان الباء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لخر كهار انفتاح ما قبلها
 قاله الشارح على الاوضاع (قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي ان حصل ليس كان يكون ثم من اسمه
 حضر ومن اسمه حضر موت قاله الشارح على الاوضاع (قوله قياسا) أي على ما قبله تاء التانيث لان الجزء الثاني
 يشبه تاء التانيث من وجوه تقع ما قبله غالباً وحذف في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التانيث كذلك واحد ترزنا
 بغالبها عن نحو معد يكر (قوله اذ رخت اثناعشر واثناعشرة) بالالف فيهما على الحكاية كما اصرح به قوله مع
 الالف (قوله بنزلة النون) أي المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثناعشر واثناعشرة كما يضاف
 ثلاثة عشر واخوانه ونظر فيه ابن الحاجب بان عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم النون حذف
 الالف معهما كما تحذف مع النون كذا في الدماميني (قوله ونقل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم اما
 حرف نحو ياسعافى ياسعاد واما حرفان نحو يامر وفي يامر وان واما كلمة برأسها نحو يامعدى في يامعدى يكر وباتباط
 في ياتباط شرار واما كلمة تحرف نحو يائثن ويائنت في اثناعشر واثناعشرة علمين والذي استظهره سم في
 ترخيم المركب الاسنادى اذ لم ينو المحذوف أنه ان كان الباقي جملة كما في تباط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره
 والا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظاً لانه كالمستقل والفعل الخالي من الضمير اذا سمى به يعرب لفظاً فاذا نودي
 ضم لفظاً (قوله وذاعمر ونقل) ذامبتدأ وعمر ومبتدأ ثمان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الاول والرباط محذوف
 تقديره نقله أو ذام فاعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الذي على المبتدأ (قوله أي نقل ذلك
 عن العرب) أي في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه في باب الترخيم (قوله لان من العرب
 من يقول ياتباط) هذا محمل الاستشهاد (قوله نعم بذلك) أي بمجموع كلامه في الموضوعين (قوله وسبيويه لقبه
 سيبويه) في تفاع وويه بمعنى راحة والاضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطائفة لان
 التفاح من اطيف الفواكه كذا في التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف) الباء لاملا بسبب
 متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم
 المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر سم وللبرصيين أن يقولوا المنوي كالثابت فليس الساكن هو
 الآخر في الحقيقة وكونه آخر اللفظ لا محذور فيه فتأمل (قوله ما كان مدغمًا) أي الباقي الذي كان آخره مدغمًا
 وقوله فيما يأتي الثانية ما حذف أي باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف ويحتمل أن التقدير الاولى الحرف الذى
 كان مدغمًا الثانية الحرف الذى حذف والاو اتسبب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الباء كذلك
 كما في نحو بص تصغير خاص اذا سميت به كافي الدماميني ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدة فلولا يمكن قبل
 المدغم مدة كعمر بقى على سكونه أى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير لأن
 يقال مامر وانما خص الالف بالذكرة اكثر منها (قوله نحو مضار ومجاج) أي علمين لمامر (قوله بالفتح) لانه

قيل وقال الشارح فعمل
 أن جواز ترخيمه على
 لغة قليلة * (تنبيه) *
 بجم واسم سبيويه وسبيويه
 لقبه وكنيته أبو بشر (وان
 فويت بعد حذف ما
 حذف) فاعول نويت
 أي اذا نويت ثبوت
 المحذوف بعد حذفه
 للترخيم (فالباقى) من
 المرخم (استعمل بما
 فيه ألف) قبل الحذف
 وتسمى هذه لغة من
 ينوى ولغة من ينتظر
 فتقول يا حار بالكسر
 ويا جعف بالفتح ويا
 منص بالضم ويا قسط
 بالسكون في ترخيم
 حارث وجعفر ومنصور
 وقطر * (تنبيهان) *
 الاول منع السكونيون
 ترخيم نحو قطر مما قبل
 آخره ساكن على هذه
 اللغة وحتهم ما يلزم
 عليه من عدم النظير
 وقد تقدم مذهب الفراء
 فيه * الثاني يستثنى
 من قوله بما فيه ألف

مستثنان ذكرهما في غير هذا الكتاب * الاول ما كان مدغمًا في المحذوف وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة في اقرب
 الاصل حركتهما نحو مضار ومجاج فتقول فهما يامضار ويا مجاج بالكسر ان كانا اسمي فاعول وبالفتح ان كانا اسمي مفـ عول ونحو تحتاج تقول
 فيه ياتحتاج بالضم لان أصله تحتاج وان كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو اسحار اسم بقله فان وزنه افعال بعثين أو اهما ساكن لاحظ له في
 الحركة فاذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسحار بالفتح فتحركه كحركة اقرب الحركات الاله وهو الحاء وظاهر كلام الناطم في التسهيل
 والسكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سبيويه فقال السيراني يحتم الفتح وقال الشلو بين يختاره ويجوز بالكسر ونقل ابن
 بصفر عن الفراء أنه يكسر على أصل النقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر

عنى ينتهى الى معركته على هذا يقال بالاسم * الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي نحو قاضون ومصطفون من جوع معقل اللام فانه
يقال فى ترخيمه يا قاضى ويا مصطفى برد الياء فى الاول والالف فى الثانى لزال سبب الحذف هذا (١١٩) مذهب الاكثرين وعليه مشى فى

الكافية وشرحها لکنه
اختارنى التسهيل عدم
الرد (واجعله) أى
اجعل الباقى من المرخم
(ان لم ينو محذوف كما *
لو كان بالآخر وضعها
تماما) أى كالاسم التام
الموضوع على تلك الصيغة
فيعطى آخره من البناء
على الضم وغير ذلك من
الصحة والاعلال ما يستحقه
لو كان آخرانى الوضع
فتقول يا حار ويا جعفر
ويامنص ويا قبط يا ضم
فى الجميع كالأول كانت أسماها
تامة لم يحذف منها شئ
* (تنبيهان) * الاول
لو كان ما قبل المحذوف
معتلا قدرت فيه الضمة
على هذه اللغة فتقول فى
ناجية يا ناجى بالاسكان
وهو علامة تقدير الضم
ولو كان مضمومًا قدرت
ضمها غير ضم الاول نحو
تحتاج ومنص * الثانى
يجوز فى نحو يا حار بن زيد
على هذه اللغة ضم الراء
وفتحها كما جاز ذلك فى نحو
يا بكر بن زيد (نقل
على الوجه الاول) وهو
مذهب من ينتظر (فى)
ترخيم (نحو ديا * نحو)
بإبقاء الواو لانهم يحكمون
لها بحكم الحشو فلم يلزم
مخالفة النظير (و) نقل
(يائى على) الوجه

أقرب الحركات اليه أى الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون فى الخفة لان السكون
أخف من الحركات اه سم وعبارة الشارح على الاوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء
وضمير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالأمر من اسحار وهذه العبارة هى الواقعة فى كثير من نسخ الشارح
لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كفى عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال بالاسم) أى
بالفتح لان الكلام فى لغة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد
بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لوسمى بالجمع ذى الياء نحو قاضين ومصطفين دما مبنى (قوله لزال سبب
الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لکنه اختارنى التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاض يا ضم ويا مصطف
بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت لفظا فالقاء الساكنين موجود وقد راولا خلاف فى رد الياء والالف على لغة
من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا فى نسخ يافتتاح بنو بختية وبنائه للمجهول ورفع محذوف على
النيابة عن الفاعل وفى نسخ ان لم تنو محذوف يافتتاح بنو بختية وبنائه للفاعل ونصب محذوف على المفعولية وهو
أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله ك) قال المسكودى فى
موضع المفعول الثانى لاجعله والظاهر ان ما فى قوله كزائدة ولو لم يصدر به والتقدير كونه متمما بالآخر فى
الوضع اه خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع ان التحقيق بجعله مزيد الثانى دون الاول لوقوعه فى مركزه
لكثرة زيادته ما بخلاف (قوله بالاسم) أى آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) أى ان كان
آخره صحيحا بقى على حاله والأصل كفى ثمود فانه يقال فيه نى بقلب الواو ياء والضممة كسرة (قوله على هذه اللغة)
أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم يانا جية يانا جى بالفتح كفى سم (قوله يانا جى) مشكل
مع قوله الا فى والنزاع الاول الخ نعم ان خصصنا ما ياتى بالصفة وهذا بالعالم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض
وفيه ان تخصيص ما ياتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الا فى لانه جعل كلام المصنف فيما ياتى عاملا للصفة
وغيرها والذى ينبغى عندي حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة لليس وما ياتى على ما اذا لم توجد ثم رأيت
عن الرضى فيما ياتى ما يؤيد (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضمومًا قدرت الخ أى على هذه اللغة ومن نوى
لم يقدر شيئا وظاهر قول الشارح قدرت ضمما أنه مبنى على ضم مقدر والذى فى التصريح ان نحو تحتاج ومنص على
لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها والضمة التى
كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأثبت بضم غير ضم الاول لوافق ما فى التصريح والا قرب
عندى ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبع التصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة
الاصلة وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدل به صاحب التصريح لا ينعض لجواز ان يكون رفع التابع اتباعا
للضمة المقدرة كفى ياسيدويه العالم برفع العالم للضممة المفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء
وفتحها) ومرامها تسكس على لغة الانتظار فى نحو يا حار بن زيد تليث الراء (قوله نقل يائى على الثانى بيا)
يفهم من تقدير الشارح قل ان العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وبقاء الواو فى الجملة
الاولى ان فى كلام المصنف احتبا كحيت حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبتته فى الاخرى (قوله بقلب
الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبا
الضممة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس فى العربية الخ) وذلك ازيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها
كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والمفعول حيث لم يجز فى الاول وجاز فى الثانى مع أنه أثقل وكذا يقال
فى المبنى اه دنوشرى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل
دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا مسمى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بان له حكم المعرب لعروض
بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علمافهوا أمر عارض (قوله وبالمعرب المبنى) أى أصالة لما تقدم (قوله نحو هو

(الثانى بيا) أى بقلب الواو ياء لتعارفها بعد ضمة كما تقول فى جمع جرود واولا جرى والادلى والالزم عدم النظير اذ ليس فى العربية اسم معرب
آخر واولا ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبنى نحو هو وذلوا طابقوا بذكر الضم نحو دولو وغزرو بالوزوم

نحو هذا أبوك وقل في ترخيم نحو صبيان وكروان على الأول يصحى ويا كرو وبقض الباء والواو السابق وعلى الثاني باسماء يا كرا بقلمها ألفا
لنحوهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم (١٢٠) المانع الذي سيأتى بيانه كما فعل برمي ودعا وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الأول يا سقاي

(الخ) وأما نحو سنو واسم بالباء بعد فالظاهر أنه غير عربي ومثل بمثابة الإشارة إلى أنه لا فرق في الواو التي قبلها
ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها انقلب ألفا في
النصب ويا في الجر وما خرج بالزوم نحو هزو وابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو
الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صبيان وكروان) أى علمين لمسأرتان من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بانتاء
وكذا يقال في الامثلة الآتية والصبيان في الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صبيان أى شجاع زكريا
(قوله لماسبق) أى من الحكم على كل بانه حشور ولم يقلبا ألفا كما قبلنا على الثاني لان شرط قلبهما أن لا يكون
بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقدرا على الثاني (قوله مع عدم المانع الذي سيأتى بيانه) أى في
قول الناظم من ياء أو واو بتحرك أصل * ألسا بدل بعد فتح متصل ان حرك التالى الخ فالمانع الآتى أن
يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمي ودعا) فيه انفسر مرتب فرمى راجع الى يصحى ودعا راجع الى
يا كرا فان صحى ورمى يأتيا اللام وكرادعا واوياها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة
ما عاقته على البعير بعد تمام الوقراه خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشاء وكساء (قوله بتضعيف
الالف) أى قلب الثانية همزة كما سيأتى في باب (قوله وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف) هو اللام أى وقلبه ألفا
وارجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ أصل ذات ذوى أو ذو وعلى الخلاف حذف اللام وعض عنها انتاء التأنيث
كما قيل في بنت ثم قلبت الواو التي هي عين الكامة ألفا لثخركها وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن
اللام ما جمع بينهما في التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لان تسليم الجمع فهما بل التاء في التثنية تخضع
التأنيث كالتاء في كل مثنى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الالف في جمع المؤنث واللام باقية على
حذفها فلا جمع هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهو متميز وان أردتهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوف)
أى لان حذفها كان بسبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها بقاء الجيم فلما حذف الجيم ردت اللام لتأتى
الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فبسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة
(قوله والترم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما
قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتبر في الصفة لا في العلم وهو الذى دل عليه كلام سيويه ووجهه ان اشتهار
المسمى بعلمه مما يزيد اللبس في الغالب قال الرضى والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم
على الانتظار كان أولا والا فلا كذا في الدماميني وعليه فبمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه
اذا ألبس كل منهما فبمتنع ترخيم نحو فتارة أسا فانه على الوجهين يلبس بياقنى غير مرخم قال يس لىكن قضية
تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته كما جواز ترخيم ما ذكر وان كان فيه لبس ولعل الفرق أن
هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يلبق حذفها عند اللبس لمنافاة الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها اه
قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد أدرك فيما
تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا رجع على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ
فلا إشكال فاعرفه (قوله تذ كبير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام تذ كبير المؤنث ايهام مجرد نداء مذ كرا لترخيم
فيه كما مر حوايه فلو قال ما يوهوم تقد برتمامه خلاف المراد لاجاد (قوله كسلمة وحرارة) أى مؤنث أو مذ كرا فلا
يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لايهامه تذ كبير المؤنث ان كانا مؤنث ونداء مذ كرا لترخيم فيه ان كانا مذ كرا
وحفصة أى مؤنث فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لايهامه تذ كبير المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون
أعلاما أو نكرات مقصودة والثلاثة في التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق
كهمزة وطلمة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب يبيس في قراءة بعضهم) عبارة الفارضى وبعذاب يبيس بياء

وياعلا وبقض الباء
والواو وعلى الثاني
يا سقاي وياعلا بقاءهما
همزة لتعارفهما بعد
ألف زائدة كما فعل برشاء
وكساء وقل في ترخيم
لان مسمى به على الاول
يا لا وعلى الثاني يالا
بتضعيف الالف لانه
لا يعمل له ثالث برديه
وقل في ترخيم ذات على
الاول يا ذا وعلى الثاني
يا ذوا برد المحذوف وقل
في ترخيم سفر يبرج تصغير
سفر رجل على الاول
يا سفر يبرج وعلى الثاني
يا سفر يبرج عند الاكثرين
وقال الاخفش يا سفر يبرج
برد اللام المحذوف لاجل
التصغير وفروع هذا
الباب كثيرة جدا وفيها
ذكرناه كفاية (والترم
الاول) في موضعين
* الاول ما يوهوم تقد
تمامه تذ كبير مؤنث
(كسالمه) وحرارة
وحفصة فتقول فيه
يا مسلم ويا حارث ويا
حفص بالفتح لئلا يلبس
بنداء مذ كرا لترخيم
فيه والثاني ما يلزم
بالتقدير تمامه عدم النظر
كطيلسان في لغة من
كسر اللام مسمى به
فتقول فيه يا طيباس

بالفتح على نسبة المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعمل صحح العين الاما ندر من نحو صيقل اسم ساكنة
امرأة وعذاب يبيس في قراءة بعضهم قوله هو التقلب كذا في أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحه ووصوب ما في بعضها من أنه التقلت
بالفاء والمنفوخ آخره يقال صحى الرجل يصحى صحى انا اذا تقلت ووثب اه

ولا في عمل معناه ابل التزم في الصحيح الفتح كضيم وفي المعتل المكسر كسيد رصيب وهين وكجليات وحبلاوي وجرأوي فتقول فيها يا حبلي
 ويا حبلى ويا جرأ ويا بفتح الاء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القاب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النفي وهو كون ألف فعلي وهمزة
 فعلا بمبدلتين وهما لا يكونان الا للتأنيث * (تنبيه) * ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لانه لا اجل له
 مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازني والمبرد وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في)
 ما هو (كسلمه) بفتح الاول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يا مسلم بفتح الميم (١٢١) وضمها * (تنبيه) * الاكثر فيما جاز فيه

الوجهان الوجه الاول
 وهو ان ينوي المحذوف
 كإص عليه في التسهيل
 وعبارته تقدر بثبوت
 المحذوف للتخيم أعرف
 من تقدير التمام يدونه
 (ولا اضطرار نحو ادون
 ندا * ما للنداء يصلح نحو
 أجد) أي يجوز التخيم
 في غير النداء بشرط
 ثلاثة * الاول الاضطرار
 اليه فلا يجوز ذلك في
 السعة * الثاني ان يصلح
 الاسم للنداء نحو أحد
 فلا يجوز في نحو الغلام
 ومن ثم خطئ من جعل
 من تخيم الضرورة قوله
 * أو الفامكة من ورق
 الحى * كما ذكره ابن جنى
 في المحتب والاصل الحاسم
 فحذف الالف والميم
 الاخيرة لا على وجه
 الترخيم لما ذكرناه ثم
 كسر الميم الاولى لاجل
 القافية * الثالث ان
 يكون اما زائدا على
 الثلاثة أو بناء التأنيث
 ولا تشترط العلية ولا
 التأنيث بالبناء عينا كما

سا كنة تبتل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا في عمل معناه) أي بفتح العين وذكروه تنجيما للفائدة
 وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكجليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعده
 العهد واندفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحبلاوي وجرأوي) أي بكسر الواو وتشديد الياء فيه مانسبة الى
 حبلى وجرأ فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو اذا لوجه لفتح الواو الا ان تصحح عبارته بان
 الواو معطوف على فتح الاء هذا ما ظهر لي بعد التوقف ثم رأيت في الفارسي ما يؤيد به حيث قال والثاني
 كطيلسان وحبلاوي عليم فتقول يا طيلس ويا حبلى بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز
 القاب) فلا تقول يا حبلى بفتح الياء والواو الف التجر كهما وانفتاح ما قبله ما ولا يا جرأ بفتح الياء والواو همزة
 لتطرفها بعد الفزائدة (قوله لا يكونان الا للتأنيث) أي وما للتأنيث لا يكون مبدلا اه سم أي بل من يبدلين
 للتأنيث (قوله فيما تقدم) أي في الامثلة المتقدمة كطيلسان وكجليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كسلمه)
 قد يقال تخيمه على لغة التمام بلسان سبنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجب بان التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله
 كسلمه) أي وجزء وطهحة * (فائدة) * أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أجاز ابن عمر والبيت ومنعه
 السيرافي واقرأ وجه ابن عمرو بدلا واستعجه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما
 على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذا ضم في اللفظ قال يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم
 في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموم ما قدرت الخ (قوله للتخيم) صله المحذوف
 وقوله أعرف أي أشهر في لسان العرب وقوله يدونه أي المحذوف (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط
 صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في
 غاية الشذوذ كما في ابن غزوي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من اشتراط صلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على
 وجه الترخيم (قوله الثالث ان يكون الخ) اعترض بان هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقفه
 في حيز أي التفسير به وزعم البعض ان هذا الشرط مستعنى عنه بالثاني باطل فراجعته تعرف (قوله ولا
 التأنيث بالبناء عينا) المتبادر ان عينا راجع الى التأنيث بالبناء يعني ان خصوص التأنيث بالبناء لا يشترط بل
 الشرط اما التأنيث بالبناء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما طال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه)
 أي حيث أطلق ولم يشترط العلية والتأنيث بالبناء (قوله ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة
 وليس يعلم ولا مؤنث بالبناء (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام وانحصر بمجمعة فهملة
 مفتوحة من شدة البرد وضبطه بهملةين سهو اه زكريا وكذا ضبطه بإعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح
 وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بهملةين سهو الى العيني وصاحب التصريح فانه ما ضبطه بهملةين
 وفسر اه بشدة البرد (قوله راما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهي قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل
 أماما أمامة اسم امرأه ولو رخم على لغة التمام لقبل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أي فهو من تخيم المنادى لامن
 الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيدويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف البناء

أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله * ليس حى على المنون بخال *
 أي بخال * (تنبيه) * اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله * لنم الفقى تعشو الى ضوء ناره
 * طريق بن مال ليله الجوع وانحصر * أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا فونه وأما على
 لغة من ينظر فجازاه سيديويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله الأضحت جبالكم راما * وأضحت منك شاسعة أماما هكذا رواه سيديويه
 ورواه المبرد وما عهدى كعهدك يا أماما قال في شرح الكافية والانصاف يقتضى نقر الروايتين ولا تدفع احدها مبالاخرى واستشهد
 سيديويه أيضا بقوله ان ابن حارث ان أشق لرؤيته * أو متدحجه فان الناس قد علموا * (حاشية) * قال في التسهيل ولا يرخم في غير هيا معنى في

العلمية شذوذا وأشار
بالاشهر الى خلاف المبرد
فانه زعم أنه ليس مرخبا
وان ذكر السكران
يقال له كرا والله أعلم
* (الاختصاص) *
(الاختصاص) قصر
الحكم على بعض أفراد
المذكور وهو خبر
(كنداه) أى جاء على
صورة النداء لفظا توسعا
كجاء الخبر على صورة
الامر والامر على صورة
الخبر والخبر على صورة
الاستفهام والاستفهام
على صورة الخبر لكنه
يطارق النداء فى ثمانية
أحكام * الاول أنه يكون
(دونيا) وأخواتها لفظا
ونية * الثانى أنه لا يقع
فى أول الكلام بل فى
أثنائه وقد أشار إليه
بقوله (كما فى الفتى باثر
ارجونيا) والثالث أنه
يشترط أن يكون المقدم
عليه اهما بمعناه
* والرابع والخامس أنه
يقبل كونه علما وأنه
ينصب مع كونه مفردا
* والسادس أنه يكون
بالقياسا كجاسياى أمثلة
ذلك * السابع أن أيا
توصف فى النداء باسم
الإشارة وهنالا توصف
به * الثامن أن المازنى
أجاز نصب تابع أى فى
النداء ولم يحكوا هنا

للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علما محذوف تقديره قد علما ذلك منى كفى العيسى (قوله على الاشهر)
راجح لا طرق كرا فقط كجاء علم مجامعده (قوله اذا الاصل صاحب) زعم ابن خروف أن الاصل صاحبى وأنه
أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكامة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء
من صاحب وهو تعسف لا داعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء

* (الاختصاص) *

البناء على علمه ما انفرد نحو على أيها الجواد يعنى الفقير أو تواضع نحو انى أيها العبد فقير الى عفو الله أو بيان
المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور) أى أولا فاذا قيل
لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور وألا هو عالم وهـ ذامعناه لغة
وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم عاق بضمير بما تخرج منه من اسم ظاهر معرفة معمول لاخص واجب الحذف
(قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالباً ذلا
ورد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى ولأن أن تقول وجه الشبهة أن كلام من
الاختصاص والنداء بوجده مع الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهـ ذأ أو وجه من قول شيخنا السيد
مجيئه على صورة النداء أنما هو فى أيها أو أيها لا غير (قوله كجاء الخبر على صورة الامر) نحو أحسن بزيد فان
صورته صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقديره ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو والوالدان رضعن
أى ابرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة
الخبر نحو عندك زيد على تقديره همة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد علمها فى التصريح أنه لا يكون
نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وأن أيا هنا اختلاف فى ضمها هل
هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بخلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل النداء
وأن هذا العامل لم يعرض عنه هنا شئ وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة
اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى يفترقان فيها الثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء
انشاء والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما يناسب اليه بخلاف النداء * والثالث
أنه مقيد للخبر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل فى أثنائه) أراد بالثناء ما قابل الاول فى شمول ما وقع فى وسط
الكلام كفى نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعده راعه كمثل الناظم لوقوع أيها
الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كما فى الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجونى فعل
أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم فى محمل
نصب على المنعولية باخص المحذوف وجوب بارها للتنبية والفتى مرفوع بضمه مقدره على الالف نعمتلاى تابعا
للفظها فقط (قوله اسما بمعناه) كالباء فى ارجونى فانها بمعنى أيها الفتى أى أن المراد منه ما شئ واحد وهـ ذأ
أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أى معرفا قال فى التوضيح كفى هذا
المثال يعنى المثال المتقدم فى عبارته وهو بلك الله ترجو الفضل كفى شرحه ويستثنى من ذلك أى كفى مثال
الناظم فان نصبها محلى فقط ومما ذكرنا يعلم مافى كلام البعض من التخليط (قوله وهنالا توصف به) الاقتصار
على اسم الإشارة يدل على أنه توصف بالوصول سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا لـ الخ) لعل وجهه أنه يتوسع فى
النداء ما لا يتوسع فى الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله فى وجوب رفعه أى مراعاة اللفظ أى وظاهر
عبارته أن ضمته اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر فى النداء اذ لا مقتضى للرفع الاعرابى (قوله بعد
ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كأننا فعل كذا أيها الرجل أو يشارك
فيه أى يشارك الاسم الظاهر فى الضمير غيره كمن العرب أسخى من بذل وبنات ما اه وفيه أن الضمير دائما
يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كصرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا

التقسيم

خلافاً في وجوب رفعه وفي الارتشاف لاخلاف في تابعها أنه مرفوع واعلم أن المخصوص وهو الاسم
الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع الاول أن يكون

أيتها العصابة* والثاني أن يكون معرفاً بالاشارة بقوله (وقد يرى زادون (١٢٣) أي تلوال* كمثل نحن العرب أسخنى من بذل)

بالذال المعجمة أي أعطى
* والثالث أن يكون
معرفاً بالاضافة كقوله
صلى الله عليه وسلم نحن
معاشر الانبياء لا نورث
وقوله * نحن بنى ضبة
أصحاب الجبل * قال
سيبويه وأكثرت الاسماء
دخولاً في هذا الباب
بنوفلان ومعشر مضافة
وأهل البيت وآل فلان
* والرابع أن يكون
علماً وهو قبل ومنه قوله
* بناتج ما يكشف
الضباب * ولا يدخل في
هذا الباب تنكرة ولا
اسم اشارة * (تنبه)
لا يقع المختص مبنياً على
الضم الا بلفظ أي أو أيها
وأما غيرهما فنصب
وناصبه فعل واجب
الحذف تتدبره أخص
واختلف في موضع أيها
وأيتها فذهب الجمهور
أنهما في موضع نصب
باخص أيضاً وذهب
الانحرف الى أنه منادى
ولا ينكر أن ينادى
الانسان نفسه الأخرى
الى قول عمر رضى الله
عنه كل الناس أفتق منك
يا عمر وذهب السيراني
الى أن أي في الاختصاص
معربة وزعم أنهم المتحمل
وجهين أن تكون خبراً
لمبتدأ محذوف والنقد برأنا فعل كذا هو أيها الرجل أى المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص
أنا المذكور * (خاتمة) * الاكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كإرأيت وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله
العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب * (التحذير والاعراء) *

التقسيم اللهم الا ان يراد مشاركة غير الاسم الظاهر له في الضمير امكان الصلاحية نحن مثلاً في نفسها قطع النظر
عن المقام لان يراد بها ما يع الانبياء وغيرهم فتدبر وتوله يشارك فيه اما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر
فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة تجازيه على غير الموصوف وان كانت الصفة
المعطوف عليها تجازيه عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر - رلان اللبس ويصح على بناء يشارك
للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خالياً من الضمير جازياً على الموصوف (قوله أيها) أى للمذكر مفرداً
أو مثنى أو جمعاً أو أيها للمؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعاً كذا في الشاطبي (قوله نحن أو أنا فعل كذا أيها الرجل
الخ) جملة الاختصاص في المثنى في موضع نصب على الحال والمعنى وأنا فعل ذلك مخصوصاً من بين الرجال واللهم
اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضى (قوله العصابة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد
(قوله معرفاً بال) قال ابن الحاجب المعروف بال ليس منقولاً عن النداء لان المنادى لا يكون ذالماً ونحن أيها
الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الامرين أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كفي أيها
الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعسى أو أخص أو أمدح كفي المعروف بالنقل خلاف الاصل فالاولى أن
ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بياء مقدرة أى مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة
لا منقولاً عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضع وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر
تقديره أخص مثلاً وليس هناك بامقدرة (قوله وتدبري ذا) أى المنصوب على الاختصاص ودون حال من
ذا وتولمفعول ثانى ويرى والكاف في كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ
والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المعنى (قوله نحن معاشر الانبياء) قال في التصريح هذا
الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى انما معاشر الانبياء اه
وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحح كفي المعنى أنه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب
قيل كإيها (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون في أطراف السماء عيسى (قوله ولا اسم
اشارة) ولا وصول ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله الابلفظ أيها أو أيها) وجهه الضم فيهما
استصحاب حالهما في النداء بان نقلاً بحالهما عن النداء واستعمل في غيره كذا في الحواشي وقال في المعنى وجه
بنائهما على الضم مشابهتهما في اللفظ أيها أو أيها أيها النداء وانتي هنا موجب بنائهما في النداء (قوله هو
أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلاً (قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير أعنى هو
والضمير في به يرجع الى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة الى زيادة قوله
المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطى وغيره (قوله ولا يكون
بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا يزيد العالم تقتدى الناس
تصريح * (التحذير والاعراء) *

قال في النكت جمعها في باب واحد لا سواء أحكامها وكان ينبغي تقديم الاعراء على التحذير لان الاعراء هو
الاحسن معنى وعادة النحو بين البداعية كما يقولون نعم وبس وتقول الناس الوعد والوعيد - د والثواب والعقاب
ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اه ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخليط والاعراء من
قبيل التخليط ثم هما وان تساوا بحكم مقتزمان معنى فالاعراء التسليط على الشئ والتحذير الابعاد عنه وبشتمل
التحذير على محذر بكسر الال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو التشر مثلاً كذا في الغزى
ومثله يجرى في الاعراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان التحذير هما شاذ كما

لان الاسم في التحذير والاعراض مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اطهاره كالندى على تفصيل يأتي * اعلم أن التحذير على نوعين * الاول أن يكون بابك ونحوه * والثاني بدونه فالاول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار اليه بقوله (اياك والشر ونحوه) أي نحو و اياك كاياك و اياك كوايا كوايا كن (نصب * محذور بما) أي بعامل (استناره ووجب) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر تلاقى نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني فانتصب ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (ودون عطف ذا) الحكيم أي النصب بعامل مستتر وجوبا (لا ياناسب) سواء وجد تكرر كقوله فاياك اياك المرأ فانه * الى الشر دعاء وللشرجاب أم لم يوجد نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذر لمن الاسد فنجو اياك الاسد ممنوع

سأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء اياك وأخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير الخطاب نحو نفسك وبذكر المحذور منه نحو الاسد وسأتي بيانها في كلامه (قوله تنبيهه المخاطب) اقتصر على الخطاب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقتبس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكرره) يلو في زعم المحذور فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليحتمل الخ) بقي تنبيهه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليحتمل به والظاهر عندي أن الاول من الاعراض والثاني من التحذير وانما يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغي صدورهما من العاقل بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله و طاهر ما نقلناه قر يباعن شيخ الاسلام خلافا وتعرف الاعراض يشمل نحو أحسن الى أخيك وأطع الله واصبر وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراضا لاحابعد فتأمل (قوله محمود) فيه ما مر في نظيره وكان الاحسن في المقابلة أن يعبر بالسكر وهو المحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بغد باب النداء) أي حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير بابا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) أي حذفه قال البعض مقدر باعد اياك اذا لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكر وامن أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل الملفوظ به فاعل به تقدر بالفعل بعد اياك لا ينهض والتعجيل الصحیح ما في الهماميني ونصه تقدر بالفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدما لزم أن يكون أصله باعدك أي باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل الى ضميره المنصل وذلك الخاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقدر به بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما شى عليه الشارح والموضع فلا يجب تقدر به بعد اياك لانتفاء المحذور والمذكور نظر الى أن المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه و اياك محذور والاسد محذور منه وهو ما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهي هنا كونه مفعولا به أي مباحدا وكذا الاسد باعد اذ المعنى اياك باعد و باعد الاسد كما مر (قوله مطاقتا) أي سواء كان مع عطف أو تكرر أو لا (قوله جعلوه) أي هذا اللفظ بدلا أي عوضا من اللفظ أي التللفظ بالفعل أي ولا يجمع بين العوض والمعروض (قوله وانيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقدر به المضاف الثالث وان أو همته عبارة اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة لمحذوف تقدر به الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أي بعد أن كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا يا واذما مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) أي أصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله أنه اذا ذكر المحذور منه بلا عطف فعند الجمهور يرتعين جرمين بناء على أن العامل عندهم في اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثاني بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناطم يجوز نصبه ولا يتعين من كافي البيت بناء على أن العامل عنده في اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كنجب وعند الناطم على ما يؤخذ من التسهيل اما أن يجز عن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقدر به دع أو نحوه ويجوز اطهاره وأما نحو اياك أن تفعل فجاءت عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذر من الاسد) لان احذر يتعدى بمن كآية يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدر باعد ولا على تقدر احذر بل الواجب تقدر بما يؤدى الغرض اذ المقدر ليس أمر متعديا به لا يعدل عنه (قوله ممنوع على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما روجع له منصوص بانزع الحافض والاصل من الاسد برده أنه سمى الامع أن وأن ومحمل الامتناع اذ لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كنجب وحذر والاجاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممنوع (قوله وجاز على الثاني) لان

وظاهر كلام التسهيل وبعضه البيت ولا خلاف في جواز اياك أن تفعل لصاحبتك لتقدر (١٢٥) من قال في التسهيل ولا يحذف يعني

العاطف بعد اياك
والمحذوف منصوب باضمار
نائب آخر أو مجرور
بمن وتقدر هـ مع أن
تفعل كاف (تبيين)
* الاوّل ما قدرته من
التقدير في اياك والشر
هو ما اختاره في شرح
التسهيل وقال انه أقل
تكافؤ وقيل الاصل اتق
نفسك أن تدن من الشر
والشر أن يدن منك فلما
حذف الفعل استغنى
عن النفس فانفصل
الضمير وهـ ذامذهب
كثير من النحو بين منهم
السيراني واختاره ابن
عصفور وذهب ابن
طاهر وابن خروف الى
أن الثاني منصوب بفعل
آخر ضمير فهو عندهما
من قبيل عطف الجمل
الثاني حكم الضمير في
هذا الباب مؤكداً أو
معطوفاً عليه حكمه في
غيره نحو اياك نفسك
أن تفعل و اياك أنت
نفسك أن تفعل و اياك
وزيد أن تفعل و اياك
أنت وزيد أن تفعل
(وما سواه) أي ما سوى
ما يابا وهو النوع الثاني
من نوعي التحذير (ستر)
فعله لن يلزما الامع
العطف) سواء ذكر
المحذوف نحو ما زرع
والسيف أي يمازن
في رأسك واحذرن

احذرن يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى اليه بمن كما مروى بنى اياك على التقديرين أن الكلام على
الاوّل نشائي وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سيقوله عن
التسهيل أن نصب الثاني بعامل آخر لا يناسب الاوّل ولك دفعه يجعل الضمير في قوله وهو رأي الشارح وظاهر
كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريج (قوله لصاحبتك لتقدر من) تعليل لجوازه على
التقدير الاوّل وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضمار نائب آخر) فالتقدير في اياك الشر باعد نفسك
ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجهور في تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم
احذرن لم يحجج الى تقدير نائب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من
الشر والشر منك وهو أقل تكافؤ من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذرن اتق نفسك والشر
وهذا القول صارت الاقوال في اياك والشر أربعمائة (قوله أن تدن من الشر) بدل اشتمال (قوله والشر أن يدن
منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفاً وأحدهما
محذوف والآخري محذوف منه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الاصل أي الثاني اتقك فيلزم
تعدى الفعل الراجع للضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما جمل عليها اهـ سم وقد
يقال هـ لانظر الى كون الفعل انما يتعدى في الحقيقة الى نفس المقدره لا الى الكاف كما نظيره الآن يفرق بان
المقدره عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظم المار وكل هذا يجري في قوله سابقاً نحو اياك من الاسد
والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمير) تقديره ودع الشر مثلاً (قوله حكم الضمير في
هذا الباب) أراد بالضمير ما يشتمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستمر المرفوع المنقلب الى اياك
بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قال الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل
المنصوب وهو اياك والاخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا كدت اياك قلت اياك
نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنك قبل النفس وان كدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك
ولا بد من تأكيده بأنك قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيد والشر وان
شئت قلت اياك أنت وزيد والشر وتقول ان عطفت على المرفوع اياك أنت وزيد ويقع بدون تأكيده أو فاصل
على ما تقدم اهـ قال شيخنا والبعض وهذا مبني على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم
في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف
الفاعل أو لام فعله لا ينافيه عوده نانياً عند مجي ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كله
ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله و اياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما في بعضهما من نصبه فالمراد
بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بآنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا
اعتراض على الشارح أصلاً فاعرف ذلك (قوله الامع العطف) أي بالواو فقط كما يأتي (قوله سواء ذكر المحذوف)
بفتح الذال المجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده به مخاطب كإذن من ماز رأسك والسيف وذا الساري من الضمير
الضمير إذا الساري لكن هذا خلاف ما اصطلموا عليه من أن المحذوف بفتح الذال الامع المنصوب بفعل محذوف
أو مذكور على التفصيل المعلوم من اياك وما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكمحذوف الخ والدليل على أن مراده
المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذوف بناقته الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اهـ وتمثله
بقوله كإذن الخ يشعر بان المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك وأسك مثلاً لما لم يذكر فيه المحذوف
وقد علم من ذلك أن قول المصنف إذا الساري ليس تكمله بل من جملة المثال (قوله أي يمازن في رأسك واحذرن
السيف) هـ لاجل تقديره كهو في اياك والشر أي احذرن اتق رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه
ذكر المحذوف منه مع العطف قال البيضاوي أي ذر وناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاده في جاشيته
عليه هـ الإشارة الى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمير على التحذير وواضحة الناصب هنا واجب لمكان العطف اهـ

السيف أم لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (أو التكرار)

كذلك (كاضيم الضيم) أي الاسد الاسد (باذا الساري) ونحو رؤسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كابدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشرائع جنب نفسك الشرائع وان شئت أظهرت وتقول الاسد أي احذر الاسد وان شئت أظهرت ومنه قوله *خل الطر يق ان بيني المنار به* (تنبيهات) *الاول أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجز ولي يقيح ولا يمنع* الثاني شمل قوله الامع العطف (١٢٦) أو التكرار الصور الاربع المقدمة وكلامه في الكافية يشعربان الاخيرة منها وهي

رأسك رأسك يحوز فيها
اطهار العامل فانه قال
ونحو رأسك كايالك جعل
اذا الذي يحذر مع عطف
وصل وقد صرخ ولده
بما تقدم *الثالث
العطف في هذا الباب
لا يكون الا بالواو وكون
مابعد ما مفعولا معه
جائزا فاذا قلت اياك وزيد
أن تفعل كذا صح أن
تكون الواو وومع
(وشذ) التحذير بغير
ضمير المخاطب نحو
(اي) في قول عمر رضي
الله عنه لتلك اسك الاسل
والرماح والسهام واياي
وأن يحذف أحدكم
الارنب والاصل اياي
باعدا عن حذف الارنب
وباعدا وأنفسكم عن
أن يحذف أحدكم
الارنب ثم حذف من
الاول المحذور ومن
الثاني المحذور مثل اياي
اياه واما (واياه) وما أشبهه
من ضمائر الغيبة المنفصلة
(أشذ) من اياي كجاءني
قول بعضهم اذا باغ الرجل
الستين فاياه واياه الشواب
والقدر فليحذر تلاقى
نفسه وأنفس الشواب

(قوله كذلك) أي سواء ذكر المحذورا ولا (قوله ونحو رؤسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذور عن ذكر المحذوم منه كعكسه (قوله ومنه) أي من الاظهار (قوله خل الطر يق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذوم منه وهو الطر يق خال من التكرار والعطف تصریح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض و هو حد في بعض النسخ تمام البيت وهو * وبرز ببرزة حيث اضطررك القدر * أي في برزة وهي الارض الواسعة (قوله ونحو رؤسك كايالك جعل الخ) يعني أن رؤسك انما يكون كايالك في وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور ففهم أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كايالك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذي ذكره واعترض البعض على الشارح بان في كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعربان في الثالثية أيضا اذ ليس في كلامها تنقيح يحذف المحذور أي المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل في كلام الكافية وجدته مشعرا يجوز الاظهار في بعض أفراد الاربعة وبعض أفراد الثالثة تلامي جميع أفرادها لان المراد بنحو رؤسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذوم منه أو لا بقرينة قوله اذا الذي يحذره الخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحيدته في كلامها أنه اذا قيل رؤسك أو رؤسك رأسك لم يابز بدجاء اظهار العامل لعدم عطف المحذوم منه والاول من أفراد الاربعة والثاني من أفراد الثالثة ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا قيل الضيم الضيم وهو من أفراد الاربعة أو الضيم الضيم بماذا الساري وهو من أفراد الثالثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذوم منه أو لا والتحذير في هذين المثالين بذكر المحذوم منه أو لا فليتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله بما تقدم) أي من وجوب ستر العامل في الصور الاربعة (قوله وكون ما بعده الخ) وعليه فالحذف جائز ولا واجب لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتلك) من التذكية والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصریح (قوله والاصل اياي باعدا عن حذف الارنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياي وحذف الارنب واياه كقولهم اياي باعدا عن حذف الارنب الخ من كل من الجملة ما أثبت نظيره في الاخرى أي فيكون احتبا كما كذا في السند وبني والاجتبا كما كذا في قول الجمهور أيضا فتضعف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول دلالة الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج ويزيد بان في ما عدا حذف اياي وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها بديل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارنب ومن الثاني المحذور وهو أنفسكم وقول البعض تبعا لتصریح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله واياه الشواب) بشين معجمة وأخره موحد جمع شابه ويروي بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سواء (قوله والتقدر ليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أي حذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام أيام مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة نالها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما في التوضيح وطهر لي رابع وهو جعل اياي محذورا منه ثم رأيت في الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذوم منه يكون ضمير غائب معطوف على المحذور واستشهد بقول الشاعر

فلا تعصب أبا الجهل * واياك واياه

وذكر الرضي أن المحذوم منه المكرر ويكون ظاهر نحو الاسد الاسد وسيقل سيقل ومضمر نحو اياك واياه واياه واياه اياي (قوله وازافة اياي بالي ظاهر) يقتضى أن اياي بنحو اياه مضافة للهامع أنهم احرف غيبة والضمير اياه وهو غير مضاف فاعل ما ذكره قول أو اراد بالازافة الربط والتعاقب اه سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو

وفيه شذوذان مجي التحذير فيه للغائب وازافة اياي بالي ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من قاس ان تذ) أي من قاس على اياه واياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اه * (تنبيه) * طاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على اياي واياه فانه قال ينصب بمحذور اياي واياه معطوف فاعليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وكمعجز بلا اياي اجعل)

مغرى به في كل ما قد نقلا من الاحكام فلا يلزم ستر عامه الامع العطف كقوله المرؤة والنخبة بتقدير الزم والتكرار كقوله أخاك أخاك ان
من لأخاه * كساع الى الهيجا بغير سلاح وان ابن عم المرء فاعلم جناحه * وهل ينهض البازي (١٢٧) بغير جناح أى الزم أخاك ويجوز

اطهار العامل في نحو
الصلاة جامعة اذا الصلاة
نصب على الاغراء بتقدير
احضر واو جامعة حال
ذلو صرحت باحضروا
جاز * (تبيينه) * قد يرفع
المكرر في الاغراء
والتحذير كقوله

ان قومنا منهم غير وأشباه *
وعمير ومنهم السلفاح
لجديرون بالوفاء اذا قام *
لأخوات نخبة السلاح
السلاح

قال الغراء في قوله تعالى

ناقة الله وسقياها نصب
الناقة على التحذير وكل
تحذير فهو نصب ولو رفع
على اضمار هذه الجاز

فان العرب قد ترفع ما

فيه معنى التحذير اه
(خاتمة) قال في التسهيل
الحق بالتحذير والاغراء
في التزام اضمار الناصب

مثل وشبهه نحو
كاهما وتقرأ امرأ
ونفسه والسكلاب على
البقر وأحشفا وسوء

كيسله ومن أنت زيدا
وكل شيء ولا هذا ولا
شئ حروه - ذاولا
زعماتك وان تات فاهل

الليل وأهل النهار
ومرحبا وأهلوسهلا
وعذرك وديار الاحباب
باضمار أعطى ودع

وأرسل وتيسع وتذكر

الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا لامخاطب وقيل جاء قلب اللغائب نحو فعلية
بالصوم وللمتكلم نحو على زيدا وأول فعلية بالصوم بان الامر للمخاطب أى أزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا فأقاده
سم أى وكذا يؤول على زيدا أى أزموني زيدا ونحو ذلك وسبأنى في الباب الآتى كلام آخر في قوله فعلية
بالصوم (قوله والنخبة) بفتح النون أى الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعه على الابتداء
والخبر ورفع الازل على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول
على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار اليه
بنقل كلام الغراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يثل لشيء المثل ومثاله انتها وخبر السكم اه وفي كلام شيخنا
السيد ما يرد حيث قال قوله وامر أو نفسه هذا من شبه المثل كفى النماميني وكذا عذرك وديار الاحباب وان
تأتني فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلوسهلا وهذا لا زعماتك وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو أخذ ذكر
جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه لمخضو ذكر شيخنا أيضا ان امرأ ونفسه شبه
مثل (قوله كاهما وتقرأ) هذا مثل وأصله ان انسانا خبير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه
دماينى (قوله والسكلاب على البقر) مثل معناه نحل الناس خبيرهم وشهرهم واعتنت أنت طريق السلامة
(قوله واحشفا وسوء كيه) بكسر الكاف كالجاسة للهيمته وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن
أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله باضممار أعطى الخ) ساق الافعال الناصبة للمنصوبات
المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فأعطى ناصب كاهما وتقرأ وظاهر كلامه ان امرأ معطوف على كاهما
لانه لم يقدر له ناصب وقد خبره وزدنى تقرأ فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ أو أمان نفسه فيحتمل أن يكون
معطوفا وان يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب السكلاب على البقر وأتيسع ناصب حشفا وأما سوء كيه
فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وان يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شيء
ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما
هذا في هذا التركيب فناصره محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف
لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبر محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق وتجده ناصب أهل الليل وأهل
النهار أى تجدهم من يقوم لك مقام أهل الليل والنهار وأصب ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهل الاو وطئت
ناصب سهلا فعلى هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة
وأحضر ناصب عذرك قال سيبويه أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدر وأحضر عذرك واذا كرر ناصب ديار
الاحباب اه دماينى ببعض زيادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شئمة حروانه من تمة ما قبله وان العامل في شئمة
هو العامل في السكاهة قبلها وهو ترتكب وفي كلام شيخنا السيد تبعا لدماينى أنه جملة منفردة فتكون شئمة
مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الاول زيادة وأخرى قبل قوله ولا شئمة حروانه فتكون احدى الواوين
من الحكاية والاخرى من المحكى فيفيد أن ولا شئمة حروانه منفردة قال وكذا ما سبب ذكره الشارح من لفظ كل
شئ ولا شئمة حروانه أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شئمة حروانه وقد يقال كل
شئ ولا شئمة حروانه الفاعل على اصنع كل شئ محذوف (قوله ور بما قيل كلاهما وتقرأ) باثبات الالف
في كلاهما ونصب تقرأ كلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على انغمتم أنزله الالف قال شيخنا والبعض
ويتبرج بسلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفي أن السلامة من ذلك يمكنه على الرفع أيضا بان يقدر ناصب
تقرأ طلب أو أخذ أو استزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شيء) يرفع كل كقوله شيخنا وغيره
(قوله أعم) بفتحين أى سهل يسير (قوله كلامك زيدا) أى متكلمك أى الذى تتكلم فيه وقوله أو ذكرك أى
مذكورك * (أسماء الافعال والاصوات) *

واصنع ولا ترتكب ولا أتوهم وتجده وأصب وأتيت ووطئت واحضر واذا كرر بما قيل كلاهما وتقرأ وكل شئ ولا شئمة حروانه أنت
زيد أى كلاهما يزدنى وكل شئ أى لا ترتكب ومن أنت كلامك زيدا أو ذكرك والله أعلم * (أسماء الافعال والاصوات) *

(ماناب عن فعل) في العمل ولم يتاثر (١٢٨) بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أزهومه) فساناب عن فعل جنس

يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الاول وهو ولم يتاثر بالعوامل فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثاني وهو ولم يكن فضلة لاجراخ الحروف فقد بان لك ان قوله كشتان تميم للحد فشتان ينوب عن افترق وصه ينوب عن اسكت وأزه عن اتوجع ومه عن انكف وكهالاتا تأثر بالعوامل وايست فضلات لاستقلالها (تنبيهان) الاول كون هذه الالفاظ اسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح ان يدلوا لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل

أى وأسماء الاصوات كما يصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بانها أسماء بان الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالخروف حارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما جعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرها من المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها اسم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة من الناظم أسماء الافعال الالفاظ ثابتة عن الافعال معنوية واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأزه بمعنى اتوجع ومه بمعنى اكف واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولية بخلاف المصادر الالفاظية بدلا من اللفظ بالفعل فانها ثابتة كالافعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصله للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولية قال شيخ الاسلام زكريا أى غير معمولية للاسم والفعل والافعال افعال تكون معمولية للعرف الناصب أو الجازم اه وبرد عليه أنها تكون معمولية للاسم الجازم أيضا الا ان يقال عمله فيها لذاته بل تتضمن معنى الحرف وهوان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بسماء قصد المباغة فان القائل اف كانه قال اتضجر كنه يراجد او القائل هيات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أزه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه كفى المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضرب زيد واسم الفاعل نحو أقام الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل علمها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوبا بماناب عنه وهو اضرب وقام مرفوع بالابتداء اه تصریح (قوله لاجراخ الحروف) كان واخواتها (قوله فقد بان لك) أى من احتياج قوله ماناب عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر الناب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تيمما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيد من السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ لمكان أو وضع (قوله ومه عن انكف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكف وهي انما تصح على ما قيل انه سمع في اكف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر اللازم بالتعدي وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال السبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وانها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وان منها ما يتخالف أوزان الافعال نحو نزال وقر فاروان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت الاسماء) أى من حيث انها تنون نارة ولا تنون نارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى انها افعال) أى لانها على الحدث والزمان مع (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اه وأنت خير بان هذا يؤدى الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد انها استعملت الاسماء في امر والاولى عندى أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخير عن القولين الاخيرين الا تبين أوتقدمه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر لا تأمل (قوله لفظ الفعل) أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظا فآمين مثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا بل من حيث كونه لفظا الاعلى طاب الاستجابة دما مسمى (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهي أسماء بمعنى الافعال وفي قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول

(قوله)

يه مالا يعقل أو الاضافة بانية باعتبار البعض تأمل (قوله فسرها) فيه نظر ظاهر

لكن بالوضع لا باصل الصيغة وقيل مدلولها المصدر وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقي على اسمته كرويدز وداود ونكز ويدا واما عاده
فعل كترال ووه وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل * الثاني ذهب كثير من النحويين منهم (١٢٩) الاخفش الى أن أسماء الافعال لا

موضع لها من الاعراب
وهو مذهب المصنف
ونسبه بعضهم الى الجمهور
وذهب المازني ومن
وافقه الى أنها في موضع
نصب بضمير ونقل عن
سيبويه وعن الفارسي
القولان وذهب بعض
النحاة الى أنها في موضع
رفع بالابتداء وأغناها
مرفوعها عن الخبر كما
أغنى في نحو قائم الزيدان
(وما بمعنى افعال كأمين
كثير) ما موصول مبتدأ
وما بعده صلته وكثير خبره
أي ورود اسم الفعل
بمعنى الامر كثير من ذلك
أمين بمعنى استجب ووه
بمعنى اسكت ووه بمعنى
انكف وتيد وتيدح
بمعنى أمهل وهيا وهيا
بمعنى أسرع ووهيا بمعنى
أغروا به بمعنى امض في
حديثك وحيل بمعنى
أنت أو قبل أو عجل ومنه
باب تزال وقد مر أنه
مقيس من الثلاثي وان
قرقار بمعنى قرقر وعزار
بمعنى عرعر شاذ (تنبيه)
في أمين اغنان أمين
بالقصر على وزن فاعيل
وأمين بالمد على وزن
فاعيل وكتناهما مسموعة
فمن الاولى قوله تباعد
منى فطعل وابن أمه
أمين فزاد الله ما بيننا بعدا

(قوله لكن بالوضع) يعني المادة كالصوب ولو عبر به السكبان أو وضع وقوله لا باصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من
الفعل على هذا القول فان دلالة على الحدوث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وازدواج أصل الى الصيغة للبيان ولو قال
لا بالمادة والصيغة لسكان أحسن اذ لا فائل في الفعل بانه يدل على الحدوث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في
اسم الفعل فيحتاج الى تقييد ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها
المصدر) أي النابتة عن أفعالها كفي الفارسي وغيره ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أي وقيل مدلولها
مدلول المصدر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى
والاستقبال التي هي من معاني الحروف وعليه فالمراد بالافعال في قولهم أسماء الافعال الالغوية التي
هي المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويدز الخ) نشر على تشويش اللف (قوله خالفة
الفعل) أي خليفته ونائبته في الدلالة على معناه (قوله الثاني الخ) هذا الخلاف مبني على الخلاف الاول فعلى القول
بانها أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول بانها أسماء لمعاني الافعال
موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بانها أسماء للمصادر النابتة عن الافعال موضعها
نصب بافعالها النابتة عن معانيها في التصريح والفارسي ولم يظهر وجه بناء القول بانها في موضع رفع
بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بانها أسماء لمعاني الافعال كالافعال بل يظهر أنها عليه لا موضع
لها كالافعال فنأمل (قوله وذهب المازني الخ) ظاهر هذا وما بعده جريانها في عينك واليك اسم (قوله وذهب
بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال الشيخ بس وعليه
فما الفرق (قوله كثير) لان الامر كثير ما يكتفي فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامه ولا
كذلك الخبر تصرح أي فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم أولا (قوله وتيد)
بفوقية مفتوحة فتحتمية ساكنة فدل المهملة قال أبو علي من التويدة فأبدلت الهمزة بياء دما ميني (قوله وتيدخ)
بانحاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) واجمع للكلمتين قبله وفي القاموس أن تيد تاتي بمعنى اتسد أيضا (قوله
وهيت) بفتح التاء وكسر هاء وضمة واو قد قرئ قوله تعالى هيت لك بالوجه الثلاثة اه همع واللام بعدها
للتبيين والمعنى ارادتي أو أغنى لك ولا تتعلق هيت دما ميني (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسر هاء مع تشديد الياء
فيها همع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله ووهيا) بالتثنية لزوما كما في الفارسي
وسبأتي عند قول المصنف واحكم بتسكير الذي ينون الخ (قوله بمعنى أغر) يقطع الهمزة لانه من أغريت (قوله
وايه) بكسر الهمزة وفتح الهاء وفتحها وتنون المكسورة اه قاموس وأما الهمع بفتح الهاء مع التنوين لزوما
فبمعنى انكف كما في الهمع وجعله في القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكف أي عن الكلام
(قوله بمعنى امض في حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدي أي من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر
(قوله وحيل) وقالوا حيل بالتثنية وحيل بالالف بالتثنية وهي مركبة من حى بمعنى أقبل وهى التي للمح
والجمله لا التي للاستفهام فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير تكمة عشر كذا في الفارسي وذكر
بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وأن هاء حيل بالتثنية وحيل بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل التنوين
وقفاؤها قد ثبتت وصلا (قوله بمعنى أنت الخ) هو بمعنى الاول متعد بنفسه وبمعنى الثاني متعد بعلى وبمعنى
الثالث متعد بالياء أو بالى اه زكر يا وقد تفر دحى من هـل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى أنت
ويعدى بنفسه كما في الدما ميني (قوله ومنه باب تزال) أي من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثي أي التام المتصرف
كسر وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العيب (قوله في أمين اغنان) أي أمين المتكلم عليها التي هي اسم فعل وأما
أمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة في أمين المذكور حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جمع أم بمعنى قاصد
(قوله وأمين بالمد) أي مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذخرت على الكسكال) أي سقطت

(١٧ - صبان) - ثالث) ومن الثانية قوله ورحم الله عبدا قال آمنا وعلى هذه اللغة فقيل انه يحكى
معرب لانه ليس في كلام العرب فاعيل وقيل أصله أمين بالنصر فاشبعت فتحة الهمزة فتولدت الالف كقوله * أقول اذخرت على الكسكال

قال ابن اياز وهذا أولى
 (وعبره كوى وهييات
 نزر) أى غير ما هو من
 هذه الاسماء بمعنى فعل
 الامر قبل وذلك ما هو
 بمعنى الماضى كشتان
 بمعنى افترق وهييات بمعنى
 بعد وما هو بمعنى المضارع
 كآره بمعنى أوجع وأف
 بمعنى أتضجر وواووى
 وواها بمعنى أعجب كقوله
 تعالى وى كأنه لا يفلح
 الكافرون أى أعجب
 لعدم فلاح الكافرين
 وقول الشاعر
 وابابى انت وفولك الاشنب
 وقول الآخر
 واهاسلى ثم واهواها
 * (تنبيهان) * الاول
 تلحق وى كاف الخطاب
 كقوله ولقد سئفى
 نفسى وأبرأ سقمها *
 قيسل الفوارس وىك
 عنتر أقدم قبل والآية
 المذكورة وقوله تعالى
 ويكأن الله ييسر الرزق
 لمن يشاء من ذلك وذهب
 أبو عمرو بن العلاء
 الى أن الاصل وىلك
 فحذفت اللام لكثرة
 الاستعمال ورفع أن
 بفعل مضمر كأنه قال
 وىك اعلم أن

قال فى القاموس الكاسى والكامال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيسل الشاهد فى الكمال فان أصله
 الكاسى واعترض بان ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل ان آ قول بأشباع الهمزة وتوليد الالف والشاهد
 فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بان شأن أهمل اللغة مذكر لغات
 السكامة وان كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وروقه الزنجشرى بكون
 الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان
 عن مجاز الحكيم ويطلب فاعلا لا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزايد ما بينهما فىقال شتان ما زيد وعبر
 وقد تزايد ما بين بينهما كقوله * فشتان ما بين اليزيدى فى الندى * ولم يجعل ماموصولة على معنى افترق
 الخ لئلا يفتنى بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمر وحالتان على معنى ان احدهما مختصة باحد هما والاخرى
 بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين فى الحالين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدى بمعنى افترق الخ لئلا يفتنى
 اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه
 لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة فإداه الدمامينى قال فى شرح الشذور واما قول بعض المحدثين
 جازيتمونى بالوصول قطيعة * شتان بين صديقكم وصديعى
 فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ماموصولة بين اه وذهب الاصمعي الى أن شتان مثنى شت بمعنى
 مفترق وهو خبر ما بعده واخرج باسرين أحدهما كسر تونه فى لغة * والثانى أن المرفوع بعده لا يكون الامثنى
 أو بمعناه ولا يكون جمعاً ولو كان بمعنى افتراق لجاز كون فاعله جمعاً ورد مذهب بشيئين أحدهما فتح تونه فى اللغة
 الفصحى * والثانى أنه لو كان خبر الجاز ناخره عن المبتدأ لم يسمع كذا فى الدمامينى (قوله وهييات بمعنى بعد) فاذا
 وقع بعدها لام كانت زائدة كفى قوله تعالى هييات هييات ما تواعدون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبت
 الخاحب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كقوله الجاهى والانصاف أن المذهبين محتملان
 (قوله كآره) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو
 وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفاً وأوه بفتح الهمزة ومدودة وكسر الواو مشددة وتخفيفه وسكون الهاء وأوه بفتح
 الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تعدد الهمزة فى هذه كذا فى الدمامينى (قوله وأف) ذكر صاحب
 القاموس فيها أربع لغات منها تثبث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثبث الهمزة مع سكون الفاء
 وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسر هاء مع تثبث الفاء مشددة
 وأفى كسبى وذكرى وافى بكسر الهمزة والفاء مشددة وفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين)
 أشار الى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح
 فى وى كأن أربعة أقوال (قوله وابابى الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت مفقداً بابى
 وفولك مبتدأ والاشنب صفة من الشنب وهو وحدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخ ببرقوله كأنما ذرعاه
 الزرب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قبل الفوارس) أى قول الفوارس وروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع
 فيه شفى وأبرأ فاعل الثانى وأضمر فى الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنتره واقدم أمر من قدم يقدم بالضم
 فيما كذا فى بعض نسخ العيني وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من
 قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كفى القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أنه تقدم بقطع الهمزة وكسر
 الدال من الأندام كفى بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أو فى بالوزن الآن تثبت
 الرواية بخلافه والشاهد فى وىك حيث ألقى بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من
 شجاعتك يا عنتره فقول البعض الظاهر أن الاصل فى البيت وىك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد
 ذكر العيني أن الكسائى استشهد به على أن وىك مختصر وىك والكاف مجردة بالاضافة وأنه أجب عن
 استشهاده بان وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح هـ زناً لاضمار اللام قبلها كما
 فى المغنى عن أبى الحسن الانخس أولك وهما مموله المحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل

قول الشارح وفتح أن الخ زاجع لهذا القول أيضا واعلم في كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح ليكون ويلك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه ويل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول الشارح أي أعجب لعدم فلاح الكافين الجزم بالثاني فعليك بالثبوت (قوله والصحيح الاول) أي كون وي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيويه فان هذا المذهب مذهبهم ومذهب الخليل كافي التصريح ولان كلام سيويه انما يدل له- ذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من وي اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وي لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن التحقيق فلا ينهض فصلها مع صحيح الاول اه ملخصا لذلك دفعه بان التعيين اضافي بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فنهض فصل الكاف مع صحيح الاول على ما عداه من تلك الاقوال فلا ينافي احتمالي أن كان للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر برده أمران الاول ما مر عن التصريح أن القول الاول مذهب سيويه والخليل الثاني أن ما نقله عن سيويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولاً آخر مقابلاً للاقوال المتقدمة نعم نقل في المغني عن الخليل خلاف ما نقله عنه المصرح وعبارة وقال الخليل وي وحدها وكان التحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ما قاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة في اليتين واحتمال التحقيق متأتمية في البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة من تنقيل فلا دلالة فيه على ما صححه واسم أن أو كأن في البيت ضمير الشأن والخبر جله من يكن الخ والنسب بفتح النون والشين المحجمة المال (قوله وأنهم في موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أي البعد ثابت للذي توقعه ولم أر من عال البناء على هذا القول ويظهر لي أنه ضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أي غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير العرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبني لاهمامه) أو رد عليه شيخنا أن الاهمام لا يقتضي البناء نعم قالوا المبهم المضاف لبني يجوز بناؤه (قوله وتاويله) أي معناه عنده في البعد فهو خبر مقدم وما توقعه من مبتدأ مؤخر واللام زائدة أي ما توقعه من كان في البعد أي متلبس به (قوله ويفتح الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها ههية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا تحركها وانفتح ما قبلها والتاء للثابت فالوقف عليها بالهاء أو ما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس ههيات لان الجمع برد الاشياء الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء ليكون السكامة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياه الذي في التنثية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضي وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدين في جميع الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها ههية في جميع الاحوال وانما وقف عليها في هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيهها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذافي الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على اول احتمال الرضي الفرق بين زيادة الالف والتاء في المتمكن وزيادة ههيات غيره (قوله وحكي غيره) أي زيادة على ما ذكره الصغاني فحمله اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأههيات) أي بالمد وأههيات أي ههيات السكامة كاللغة الاخيرة وبذلك نأهوا أههيات وههيات المعدودتين في اللغات السابقة فان الهاء فيها للثابت بدل عن التاء ومحررة قوله وههيات أي بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الالف نحو على الثلاث الاول والخامسة من هذه اللغات الست واعلمها الفتحة وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى ههيات وأههيات وههيات وأههيات زيادة ألف بين الهاء والهمزة والياء المكسورة لا لتقاء الساكنين مثلثات الآخرة وأيات بابدال الهاء من همزتين (قوله والفعل) أي فعل الامر (قوله يعني أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضي أن اسم الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف

وي مفصولة من كان ويدل على ما قاله قول الشاعر
وي كان من يكن له نسب
يحسب ومن يفتقر بعش عيش ضر
* الثاني ما ذكره في ههيات هو المشهور وذهب أبو اسحق الى أنها اسم بمعنى البعد وانها في موضع رفع في قوله تعالى ههيات ههيات لما توءدون وذهب المبرد الى أنها ظرف غيرة متمكن وبني لاهمامه وتاويله عنده في البعد ويفتح الخازيون تاء ههيات ويقفون بالهاء ويكسرهما تميم ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء وحكي الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة ههيات وأههيات وههيات وأههيات وههيات وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخرة ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منهن وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكي غيره ههيات وأهيات وأههيات وههيات وههيات اه

(والفعل من أسمائه عليك * وهكذا دونك مع اليك) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر ودونك أيضا مبتدأ خبره هكذا يعني أن اسم الفعل على ضربين أحدهما

البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف في غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أوجار ومجورور
 (قوله ما وضع من أول الامر كذلك) أي اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقدي يتعدى بالباء نحو عليك بذات
 الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعديا وصرح الرضي بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيرا في مفعول
 أسماء الافعال لضعفها في العمل اه دماميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى قل
 تعالوا آل مريم ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا والوقف على قوله ربكم والذي أوجب القائل الى ذلك اشكال
 ظاهر الآية لان أن ان جعلت مصدرية بدل من ما ومن العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشراف لان فيه وأن
 الاوامر الالهيّة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرم ما يحتاج الى
 تكلفات مثل جعل لازائده وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وان
 جعلت أن مفسرة على أن لانا هيبة أشكل عطف الاوامر المذكورة على النهي لانها لا تصلح بيانا للمحرم بل
 الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا اذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار
 الرخصى كونها مفسرة لقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بان عطف الاوامر على النهي باعتبار لوازمها
 من النهي عن أضدادها وعن الثاني بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا بل هو تعليل
 لا تبعوعا على حذف اللام وجاز عود ضمير تبعوعه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون تبعوعه
 عطفها على لا تشركوا بصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف الواو والقاف وليس
 بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استثنائية فلناورد الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما ما ساغ في الكلام
 مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان آيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان آيت فاجعل
 المعمول متعاقبا محذوف والعامر المقرون بالفاء عطفها عليه مثل عظم فكبر وادعوا لله فلا تدعوا وآتوه
 فاتبعوه فتنازاني على السكشاف باختصار (قوله ومكانك بمعنى ائبت) فيكون لازما وحكى السكوفيون تعديته
 وأنه يقال مكانك زيدا أي انتظره قال الدماميني ولا أدري أي حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا
 جعله ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل لخصوصه وعليك
 واليك وأما اذا أمكن فلا فانه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمالك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس
 على هذه الظروف) أي المسموعة غيرهما لم يسمع لخر وجهان أصلها ما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد
 بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدماميني (قوله بل يقاس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف
 احترازا من نحو بك ولك اه دماميني (قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى يلزم) واشذوذ رد في المعنى
 قول بعضهم في فلاجناح عليه أن يطوف بهما أن الوقف على فلاجناح وان عليه بمعنى يلزم ليفيد صريحا
 وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية ايجاب التطوف بهما بل ابطال ما كانت
 الانصار تعتقده في الجاهلية من تخرج التعاوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول
 الله انا كنا نخرج أن تطوف بالصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما في صحيح البخارى
 عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء روة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن لم يطوف بهما
 بانها لو كانت كزعم لكانت فلاجناح عليه أن لا تطوف بهما وانما هي لابطال معتقد الانصار قال في المعنى
 مع أن الايجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضى ذلك مطاقا اه وأما قوله عليه الصلاة
 والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليترج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب
 وقال ابن عصفوران عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم
 فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أو لا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى
 أولنيه) فيه نظر لان أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد الا مفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد
 يقال انه مثل أمين واستجب والظاهر أنه اسم اقوولك لازم أي الفعل مضارع مقرر وبلام الامر فانه متعد لواحد
 لان عليك وعليه اسمان لفعل الزوم فكذا الاخر فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لومه

ما وضع من أول الامر
 كذلك كشتان وصه
 والثاني ما نقل عن غيره
 وهو نوعان الاول منقول
 عن ظرف أوجار ومجورور
 نحو عليك بمعنى الزم ومنه
 عليكم أنفسكم أي الزموا
 شأن أنفسكم ودونك
 زيدا بمعنى خذ ومكانك
 بمعنى اثبت وأما ملك بمعنى
 تقدم ووراءك بمعنى
 تاخر واليك بمعنى تنج
 * (تنبيهات) * الاول
 قال في شرح الكافية
 ولا يقاس على هذه
 الظروف وغيرها الا
 عند الكسائي أي فانه
 لا يقتصر فيها على السماع
 بل يقاس على ما سمع
 ما لم يسمع * الثاني قال
 فيه أيضا لا يستعمل
 هذا النوع أيضا الا
 متصلا بضمير المخاطب
 وشذ قولهم اعليه رجلا
 بمعنى يلزم وعلى الشئ
 بمعنى أولنيه

غير ضار فى التنزيل ولتحمل خطاياكم وفى الحديث قوموا فلاصل لكم اه دما مبنى وقوله وقد يقال انه مثل
أمين واستحب أى فى اختلاف الاسم والسبب فان أمين لازم واستحب متعد كاسم أى فى الشرح وقوله والظاهر
الحج يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليهم جلابيلزم أن المراد بفعل الامر الذى جعل الظرف اسما له ولو شذوذ
ما يشبه المضارع المقرون بلام الامر وهذا سقط استشكل البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى
أنتهى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى نحى وفى نسخة انزع بالامر وعليها
لاشكال فيه اه ذكر ياوقوله وعابها الاشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لاتناسب المعنى والذى فى التسهيل
وشرحه للدما مبنى أنتهى بلفظ المضارع كما فى النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلاف فى الضمير الخ) كون
الكاف فى عليك وأخوانه ضمير اهو ومذهب الجهور وذهب ابن بابشاذ الى أنهم حرف خطاب كالكاف فى ذلك
ورده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الانخفص على عبد
الله زيدادما مبنى (قوله فوضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفاعل وروى أن الكاف ليست من ضمائر الرفع
اه دما مبنى ويجب بانه من استعارة ضمير غير الرفع له اه يس واعلم ان القول بان موضع الضمير رفع والقول
بان موضعه نصب منظور فهما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بان موضعه جرم منظور فيه الى ما قبل النقل
لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف وما السابق عن من عمل لها وحينئذ فلا يتوارد
الخلافا على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائى) أى على المفعولية والفاعل مستمر والتقدير ألزم أنت
نفسك من الازام قال الدما مبنى وروى قولهم عليك زيداهم فى تحذوخذ انما يتعدى لواحد اه والله كسائى أن
يمنع كون عليك زيداهم معنى تحذو ويقول معناه ألزم نفسك زيداهم من الازام وأظهر منه فى الرد قولهم مكانك بمعنى
اثبت وأما لك بمعنى تقدم وروى معنى ناخر فان ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل فى ضميرى
مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجرع عند البصر بين) على الاصل بالاضافة فى نحو دونك
وبالحرف فى نحو عليك سم (قوله على عبد الله زيداهم) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيداهم مفعول
به لاسم الفعل وقوله بجرع عبد الله أى بدل كل من الباء وهذا شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل
كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأى الانخفص والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدما مبنى وقال شيخ
الاسلام زكريا وهم من فهم أن على فى على عبد الله جارة لياء المتكلم لاجل الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف
بيان أو بدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالالف وعبد بجرورهما (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف فى
موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيد للموجود بالجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا فى موضع نصب فيجوز عليه
أيضا فى التوكيد عليك كما كز يدانصب كل توكيد للموجود المنصوب ورفعه توكيد للمستكن المرفوع
بخلاف ما اذا قلنا فى موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما والا كانا
مصدرين كسائى (قوله ثم صغروا الار واد تصغير الترقيم) أى حذفوا الهمزة والالف الزائدين وأقروا
التصغير على أصوله فقالوا ويدرسمى تصغير ترقيم لما فيه من حذف الزوائد والترقيم حذف اه تصریح قال
سم والاحسن أن يكون تصغير مردلان اسم الفاعل بصغرفا المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه
أنه لو كان تصغير مردلم يكن مصدرا والقرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسائى انه يضاف
للفاعل أيضا وقوله فقالوا ويدر أى امهال زيد (قوله فقالوا ويدر زيداهم) أى امهال والفحة على هذا
بنائية بخلافها على ما قبله (قوله ويدر عليك الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا
اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بانه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من
الاسماء وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم المحصار ويدر بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا المقصود اثبات
كونه اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعده ملاحظة هذا الانحصار
يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفي المصدر به فتبنت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل

فوضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى رجح عند البصر بين وهو الصحيح لان الانخفص روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيداهم عبد الله فتبين أن الضمير بجرور الموضع لا مرفوع ولا منصوب ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستمر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ذلك فى التوكيد أنت تقول عليك كما كز يد بالجر توكيد للموجود بالجرور وبالرفع توكيد للمستكن المرفوع والنوع الثانى منقول من مصدر وهو على قسمين مصدرا مستعمل فعله ومصدرا أهمل فعله والى هذا النوع بقسميه الاشارة بقوله (كذا روى به ناصبين) أى ناصبين ما بعدهما نحو روى زيداهم بجرافا روى زيداهم آرد روى زيداهم فى أمهله امهالهم صغروا الار واد تصغير الترقيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا ويدر زيداهم منونا ناصبا للمفعول فقالوا ويدر زيداهم

نقوه وسماه فعله فقالوا ويدر زيداهم قوله ويدر عليك ما تسمى أمهم * النواولكن بعضهم متباين أنشده سيبويه والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل

يقال ترك زيد ثم قيل
بله زيد بنصب المفعول
وبناء به على أنه اسم
فعل ومنه قوله * بله
الا كف كأنها لم تخلق
بنصب الا كف وأشار
الى استعمالهما الاصل
بقوله (ويعملان الخفض
مصدرين) أي معربين
بالنصب والين على الطالب
أيضاً لكن لا على أنهما
اسما فعل بل على أن
كلاهما مبدل من اللفظ
يقبله نحو ويذو
وبله عمر وأي امهال زيد
وترك عمر ووقد روى
قوله بله الا كف بالجر
على الاضافة فرويد
تضاف الى المفعول كما
مر والى الفاعل نحو
رويدز يد عمر وأما بله
فاضافتها الى المفعول كما
مر وقال أبو على الى
الفاعل ويجوز فيها
حينئذ القلب نحو جعل
زيد رواه أبو يزيد ويجوز
فيهما حينئذ التنوين
ونصب ما بعدهما بهما
وهو الاصل في المصدر
المضاف نحو ويذو زيد
وبله عمر ومنع المبرد
النصب برويد لكونه
مفعراً * (تنبهات) *
الأول الضمير في يعملان
عائد على رويدو بله في
اللفظ لا في المعنى فان
رويدو بله اذا كانا اسمي
فعل غير رويدو بله
المصدرين في المعنى
لثاني اذا قلت ويدو بله

على بناءه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنياً فكان ينبغي أن يقول الدليل
على بناءها أنها أشبهت الحرف في كونها أبدأ عاملة غير مفعولة وللكان تقول المراد عدم تنوينه مع عدم
موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل
(قوله ومنه قوله بله الا كف الخ) صدره * تدر الجاجم ضاحياً هاهما * قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمير تدر يرجع الى السيوف وروى فترى الجاجم الخ
والجاجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما طمقت على الانسان
فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضاً الهامة من الشخص رأسه
فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وقرئ الزاج بين الجمجمة والهامة يجعل الهامة بعضاً من الجمجمة فقال
عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعناه وقوله ضاحياً حال سببية من الجاجم
وهاماتها فعل ضاحياً من ضاحياً وضوحاً اذا ظهر ووزن محله وقوله كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحياً هاهما أي
كأنها لم تخلق متصلة بمعالها ومعنى بله الا كف على رواية نصب الا كف دع ذكر الا كف فان قطعها من الايدي
أهون من قطع هاهما الجاجم تلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكر الا كف أي اترك
ذكرها ترك كافتها بالنسبة الى الهامة سهلة فبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الا كف
لا تعلقها تلك السيوف مع قطعها هاهما أعظم منها وهي الهامة أي اذا أزالته هذه السيوف تلك الهامة عن
الابدان فلا يجب أن تزيل الا كف عن الايدي فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجب فبله الا كف على
الأول والثالث جملة اسمية وفتحته بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحته بله اعرابية اه ملخصاً من
شرح شواهد الرضى اعبد التقادراً فندى وفي شرح الدمايين على المعنى أن المعنى على الجر أن السيوف تترك
الجاجم منفصلة هاهما ترك الا كف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله
منصوباً بتدر ويكون قوله كأنها لم تخلق الخ متعلقاً بقوله بله الا كف أو بقوله ضاحياً هاهما (قوله ويعملان
الخفض) أي والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله دالين على الطالب أيضاً أي لنيابتها عن
فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويدز يد يحتمل
الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويدز يد عمر) ولا رد على ذلك قولهم المصدر النائب
عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوباً دائماً لانه محمول على المنون كيدل عليه تمثيلهم (قوله
فاضاتها) مبني على قوله الى المفعول خبر كما يشعر بذلك ما بانه بقوله وقال أبو على الى الفاعل وفي قوله كما
مر ما أسلفناه (قوله وقال أبو على الى الفاعل) ظاهر صنيعه أن الأول يعين اضافتها الى المفعول والثاني
يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صنيع الفارسي يقتضى ذلك يقتضى جريان الخلاف في رويدز يد أيضاً
وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجز ما بعدهما كرويدز يدو بله عمر وأي امهال زيد وترك عمر وكلاهما
مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها حينئذ القلب) أي حين اذ كانت مصدرًا وقوله
نحو جعل زيد أي بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيها) أي في رويدو بله حينئذ أي حين اذ كانت مصدرين
لكن تنوين رويدو نصب ما بعده تقدم فذكره هنا قوطمة لقوله ومنع المبرد ذلك أن تقول هلاذ كرمع المبرد
سابقاً واستغنى عن إعادة تنوين رويدو نصب ما بعده (قوله وهو الاصل في المصدر المضاف) أي المصدر المنون
النائب ما بعده أصل للمصدر المضاف ما بعده يعني أن المضاف محمول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد
النصب) وهو الموافق لما حرموا به في أعمال المصدر من اشتراط كونه مكبراً فكيف أجازوا أعمال هذا المصغر
الآن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله في اللفظ
لا في المعنى) أي في كلامه استخدام كذا قبل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجه لفظاً ويدولف بله فلا
استخدام ومعنى قوله في اللفظ لا في المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم يجعل اسماً
فاعلاً لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولاً لا يلزم عمل اسم الفاعل في

ولاعلامه للمضمر المرتفع بها يعني باسماء (١٣٦) الافعال ثم قال وبرز مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كقافي هات

وتعال فان بعض النحويين غلط فعددهما من أسماء الافعال وليس ما قبلها هما فعلا غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتي وتعالى وللانثيين والاثنتين هاتي وتعاليا وللجماعتين هاتي وتعالوا وهاتين وتعالين وهكذا حكاهم عند بني تميم فانهم يقولون هلم هلمى هلماهلوا هلمن فهى عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك أنهم يؤكدها بالنون نحو هلمن قال سيويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة على هلم قال لانها عندهم بمنزلة ردوداوردى وردوا ورددن وقد استعمل لها مضارعا من قبل لهلم فقال لا هلم وأما أهل الخجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم بينا وهى عند الخجاز بين بمعنى احضروا واتى عندهم بمعنى اقبل (وأخره لدى) الاسماء (فيه العمل) وجوبه لا يجوز زيدا ذلك خلافا لكسائي

كقافي البيت (قوله ولا علامه للمضمر المرتفع بها) أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنتين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه همع فاراد بنى علامه المضمر نفي ظهوره من اطلاق المزموم واردة للآزم (قوله دليل فعليته) أى فعلية شبهها (قوله كقافي هات) بكسر التاء مبنى على حذف الياء كالم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الالف كاخش (قوله غلط فعددهما الخ) قال الدمامى لا يوجب له التعليل فان الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عددها من أسماء الافعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالافعال ويعتد بزعم لحوق الضمائر بها بقوة مشابهة للافعال فعوملا معاملة ما في ذلك اه ملخصا (قوله هاتي وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتي يباء من استقلت الكسرة على الياء الاولى التى هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالى فقلبت الياء الاولى الفتحا لئلا يفتتح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتي وتعالوا) أصلهما هاتي وتعالوا فعمل بهما مع ضم تاء هاتوا المناسبة الواو (قوله وهكذا حكاهم) نقل بعضهم الاجماع على تركيهما في كيفية خلاف قال البصريون مركبة من هات التثنية ولم التى هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كأنه قيل أجمع نفسك البنا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل اللام السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم جروا بمعنى اقصده ففت الهمزة بالفتح كراهة على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين اقرب الى الصواب قال في البسيط وبدل على صحته أنهم نطقوا به فقلوا هلم اه همع (قوله فهى عندهم فعل) أى لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة رد الخ) أى فى كون كل فعل أمر (قوله لا هلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أى احضروا (قوله هلم البنا) أى اقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله واقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قيسل التنبيهات وكفى غيره فالمناسب أن هلم فى الآية بمعنى ائت لانها ترد بمعنى ائت ايضا الاتيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه (قوله وهى عند الخجاز بين الخ) ان قلت هى بمعنى احضروا واقبل عند التميميين ايضا قلت كأنه أراد انهم ادلة على لفظ احضروا لفظا اقبل فلهذا خص الخجاز بين بالذكر (قوله بمعنى اقبل) أى وبمعنى ائت نحو هلم التريد * (فائدة) * توقف ابن هشام فى عريسة قول الناس هلم جرا قال والذي ظهر لنا فى توجيهه أن هلم هى التى بمعنى ائت الآن فيها تجوزين أحدهما ما أنه ليس المراد بالانيمان المحبى الحسى بل الاستمرار على الشئ وملازمته والثانى أنه ليس المراد الطالب حقيقة بل الحبر كقافى قوله فلهذا مدله الرحمن مدار حرام صدره بجره اذا سجد به وليس المراد الجز الحسى بل التعميم فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فانه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام استمرارا أو استمرارا على الحال الموكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطالب وهو متمتع أو ضعيف واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هلمه مفرد أبدا اه أى مع أن بنى تميم لا يلتزمونه فى غير هلم هلمه (قوله وأخره الذى فيه العمل) أى اضعفها لعدم تصرفها (قوله بياها المسأخ) همزة قبل الحاء المهملة وهو الذى ينزل البرق فى اللؤلؤ اقل ماؤها أى البرق (قوله لصحة تقدر دلوى مبتدأ) أى خبره دونك بمعنى قدما لك أى ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ممل اللؤلؤ كأنه عاظتان كناية عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بان المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يخبر عن اللؤلؤ بكونه دونه بل المقصود ما لم يمل اللؤلؤ على أنه يصح على تقدر دلوى مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى دونك فاعرفه (قوله ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى كتاب الله عليكم) أى بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال فى شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليك

قال الناظم ولا حجة فى قول الراجزيا بياها المسأخ دلوى دونك * انى رأيت الناس يحمدونك لصحة تقدر دلوى مبتدأ متعاقب أو مفعولا بيدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيويه ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى كتاب الله عليكم * (تنبيهان) * الاول ادعى

على حذف مضاف أي لجزها وقد يستحب العاقل لتزيله منزلة غيره كقوله * الأحياء يلبى وقولها هلا *
 اه زكريا وكذا بقدر المضاف في نظائره الآتية (قوله للبلخ) أي لجزه عن الإبطاء دما ميني (قوله وكخ) بكسر
 الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز
 فتح الكاف (قوله للطفل) أي لجزه عن تناول شئ كقوله في القاموس (قوله وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضي
 الله عنه أخذ تمره من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فأنها من الصدقة فألقاها
 من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها و بفتح الدال فيهما زكريا والتخفيف بينهما ساكنة (قوله وهاد)
 بكسر الدال على الأصل في التخاض من التقاء الساكنين وده رجه بفتح الدال المهملة من الأول والجيم من الثاني
 واسكان الهاء منها وعاء وعاء بعين مهملة فيهما مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيهما وعاء بعين مهملة
 وجيم بعد الألف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام
 ساكنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الخاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة
 مفتوحة وهس مثلها الآن أولها هاء وقال الرضي اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء
 ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دما ميني وقال زكريا اس وهس بكسر أولهما مع فتح
 آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفي القاموس هس بالضم زجر للغم ولا يكسر اه وقوله بالضم أي ضم
 الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة في نسخة أبي العز الجعفي المعجمة بخطه وفي غيره من النسخ
 والله أعلم (قوله وهج) بهاء مفتوحة فحيم ساكنة وقاع بقاء فالف فعين مهملة مكسورة وهج بفتح الجيم
 فحيم فالف مقصورة اه دما ميني (قوله وهج للكباب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدما ميني
 وفي القاموس ما يوانقه وأما هج السابقة التي للغم فانتصر شيخنا السيد في ضبطها تبعاً للدما ميني والقاموس على
 فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الإسلام على هج الأولى مانصة وقوله وهج بفتح أوله مع كسر نانية واسكانه
 وتشديده فيهما أو أما هج الآتية فهو بفتح أوله مع اسكان نانية وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه وملخصه
 أن الأولى فيها الغتان كسر الثاني واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها الغتان كسر الثاني منونا واسكانه
 مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة
 وعز بعين مهملة فزاي ساكنة اه دما ميني والعين من عز مفتوحة كما يفيد صريح القاموس وذكره البعض
 (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدما ميني بعين مهملة مفتوحة فثناة
 تحتية ساكنة فزاي مكسورة والذو في القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لجز الضأن
 (قوله وجر) بالخاء المهملة بخط الشارح وفي بعض النسخ وجر قال الدما ميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة
 (قوله وجاه) بجيم فالف فهاء مكسورة ويكون لجز البعير أيضاً فهو مشترك دما ميني (قوله وامادعاء) أي
 طلب كآ وضبطه المرادى والدما ميني بانه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال
 المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كفي الدما ميني وزكريا (قوله للربيع) بضم الراء وفتح الواو
 وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دما ميني (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دما ميني
 والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله وبس) بضم الباء وتليث السين مع تشديد هاز كريا وضبطه بعضهم
 بسكون السين وصدر به الدما ميني (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فثناة فوقية مفتوحة اه دما ميني
 وفي القاموس في فصل الجيم من باب التاء فوقية أن جوت مائة الآخرة جاء للابل إلى الماء وصنعه في يدان
 الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخة العجيبة (قوله وجي) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه
 دما ميني وأما حي بكسر الخاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمارة إلى الماء كفي القاموس (قوله للابل الموردة)
 أي لدعائها للتشرب بزكريا (قوله وتو) بثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة
 دما ميني (قوله المنزى) أي على الأناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا
 وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدما ميني (قوله المناخ) أي الذي ترادنا اختنز كريا (قوله وهدهع) بكسر

وأي جواد لا يقال له هلا
 * وعدس للبلخ ومنه
 قوله * عدس ما لعباد
 عليك أماره * وكخ للطفل
 وفي الحديث كخ كخ
 فأنها من الصدقة وهيد
 وهاد وده وجه وعاء
 وعيه للابل وعاج وهج
 وحل للناقصة واس
 وهس وهج وقاع للغم
 وهج وهج للكباب وسع
 للضان ووح للبقرة وعز
 وعيز لعنز وجر للحمارة
 وجاه لالسبع وامادعاء
 كآ وللفرس ودوه
 للربيع وعوه للبعش
 وبس للغم وجوت
 وجي للابل الموردة
 وتو وتاليس المنزى
 ونخ مخففة ومشددة للبعير
 المناخ وهدع اصغار
 قوله بالسكون مشددة
 لامعنى له اه

الابل المسكنة وسأوتشو

للخمار المورد ووج للدجاج وقوس للكباب والنوع الثاني كغاق للغراب وماء بالامالة للظبية وشيب لشرب الابل وعبط للمتلاعبين وطبخ للضاحك وطاق للضرب وطق لوقع الحجارة وغب لوقع السيف وخاب باقي للنسكاح وقاش ماش للقماش (تنبيه) قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا الكافية ولم يذكر في شرحها ما احتز به عنه قال ابن هشام في التوضيح وهو احتراز من نحو قوله

بادارمية بالعلياء السند وقوله ألا أيها الليل الطويل الانتجلى اه (الزم بنا النوعين فهو قد وجب) يحتمل أن يريد النوعين أسماء الأفعال والاصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية ويحتمل أن يريد نوعي الاصوات وهو أولى لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عمالة ولا معمولة فحسب أحق بالبناء من أسماء الأفعال (تنبيه) هذه الاصوات لاضمير فيها تخالفا

الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دمايني وزاد في القاموس لغة ثانية ساكن الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أي التي براد تسكينها من نفاهاز كريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشو بمثناة فوقية مضمومة فشين مجعومة مضمومة فهمزة ساكنة اه دمايني وزاد كريا جواز فتح الشين (قوله ووج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دمايني وز كريا (قوله كغاق) بغير ميم وفتح مكسورة اه همع وقوله للغراب أي لحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضي ان ميم بمحالة وهمزة مكسورة أو ساكنة بعد الالف ز كريا (قوله للظبية) أي لحكاية صوتها اذا دعت ولدهاز كريا (قوله وشيب) بكسر الشين المجعومة وسكون التحتية وكسر الموحدة كفي ز كريا وقوله لشرب الابل أي لحكاية صوت شربها (قوله وعبط) بغير ميم مهملة مكسورة فثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اه دمايني زاد كريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أي لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العباط كغاق الدمايني (قوله وطبخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء الميم أو فتحها كفي ز كريا وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحكته قال الدمايني أفرد لان الضحك يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فالف فقفاف مكسورة وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة فقفاف ساكنة رقب بقفاف مفتوحة فوحدة ساكنة وخاب باقي بكسر القاف فيهما وأول الاداء ميم قبل الالف وأول الثاني باء موحدة قبل الف اه دمايني وخاب باقي اسمان جعلتا اسماء واحدا وبنيتا على الكسر وكذا قاش ماش اه ز كريا وقوله للنسكاح أي للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النسكاح كغاق الدمايني (قوله وقاش ماش) بشين مجعومة مكسورة آخر كل منهما كغاق الدمايني وقوله للقماش قال ز كريا أي لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغي التكلم على هذه الالفاظ التي ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليهما من التصغير في بعضها والخطا في بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبهه اسم الفعل في الاكتفاء به لسكونه غير مكنتي به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبهه اسم الفعل لسكونه غير مكنتي به ولهذا احتاج الى قوله انتجلى كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتفي به ببديل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكنتي به في اداء المعنى المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند الختاة (قوله يادارمية الخ) تمامه * أقوت وطال عليهما سالف الامد * والعلياء ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعة حيث يستند فيه أي يصعد وأقوت خلت والسالف الماضي والامد الدهر والفاء بضم الواو عني وتصريح وفي القاموس السند بحركة ما قبل النون من الجبل وعلان السفح اه وهو واضح (قوله ألا أيها الخ) تمامه * بصبغ وما الاصباح منك بامثل * أي ليس الاصباح أمثل منك لانني أقاسي فيه أيضا اللهم ودهذا قاله بعد تنبيهه والاول في حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزالي وهو تنبيه صحة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بملزمة البناء لا يستوجب وجوده فقد يؤمر بملزمة الجائر وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أي ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله في أول الكتاب) أي في قوله وكتيابة عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها في قوله وكتيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريدها ليدفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فحسب أحق بالبناء من أسماء الأفعال) أي لان علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للمعروف العاملة في انها عمالة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الاصوات وهو كونها لا عمالة ولا معمولة نادرا في غير نوع الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا في أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للمعروف في ذلك الوجه أقوى بتخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عمالة غير معمولة فانه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال

أسماء الأفعال فهي من قبيل المفردات وأسماء الأفعال من قبيل المركبات

كقوله هلا تخن بوعده غير خلفه * كقوله تلك في أيام ذي سلم * أو عنما كقوله * فليتك يوم الملتقى ترييني * لكي تعلى أئى امرؤك هائم أو استقهما
كقوله وهل يخفى ارتيادى البلاد * ومن حذر الموت أن يأتين وقوله (١٤١) * أفبعده كقوله تمدحن قبيلا وقوله * فاقبل

على رهطى ورهطك
نبتحت * مساعينا حتى
نرى كيف نفعل * أو
دعاء كقوله لا يبعدن
قوى الذين هموم * سم
العداة وأفسه الجزر
النزلون بكل معترك *
والطيبون معاقدا لازر
(أو) آتيا (شرطا ما
تاليا) امانى موضع
النصب مفعول به لتاليا
أى شرطا تابعا ان
الشرطية المؤكدة بما
نحو واما تخافن فاما
تذهبن فاما ترين واحترز
من الواقع شرطا بغير اما
فان توكيده قابل كما
سأى (أو) آتيا (مشتبا
في) جواب (نسم)
مستقبلا غير مفصول
من لامة بفواصل نحو
وتالله لا كيدن أصنامكم
وقوله فمن يك لم يثار
بأعراض قوم * فانى
ورب الرافصات لا تارا
* ولا يجوز توكيده بما
ان كان منفيًا نحو والله
تفتوتد كرتوسف اذ
التقدير لا تفتوتد واما
قوله تالله لا يحمدن
المرء محبتيا * فعل الكرام
ولوفاق الورى حسبنا *
فساذ أوضرة أو كان
حالا كقراءة ابن كثير

المضارع فله حالات أى خمس احداها أن يكون توكيدهم حوا و اجاب وذلك اذا كان مشتبا مستقبلا جوا بالقسم غير
مفصول من لامة بفواصل نحو وتالله لا كيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك اذا
كان شرط لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كسيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله
تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا وذلك اذا وقع بعد الالف الزائدة التى لم تسبق بان
ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير اما اه قال شيخنا وينبغى أن تزداد سادسة وهى
امتناع التوكيد كما مضارع المذنى الواقع جواب القسم نحو والله لا تفعل كذا والمضارع الحالى نحو والله ليعوم
زيد الآن والمضارع المنفصل من لام القسم كما سيد كرهه الشارح قال فى النكت أو رد على الناظم نحو قولك
للعاطس رحل الله وقوله تعالى والمطلقات يترى بن ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه
أنه يفعل آتيا اذ اطلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استقهما الخ كان أولى اه ويجب باننا
لا نسلم أن الطلب فيما أوردته بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لان من الجملة الخبرية المستعملة فى
الانشاء واثبت سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد اذ اطلب باداة كلام الامر والانهية والطلب فيما أوردته
ايس كذلك فاعرفه وذا اطلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تخن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذف نون الرفع
تخفيفا فالتقى سا كان الياء والنون حذف الياء وذى سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغيره خلفه حال من
الياء المحذوفة (قوله ترييني) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف
الهمزة فصارت ترين فقلت الياء الفتحا تحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصارت ترين فلما أكد
بالنون حذف نون الرفع لتوالى الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما
أتى بياء المتكامل لحقت نون الوقاية فصارت ترييني ويوم ظرف اغومتعلق بترييني (قوله أو استقهما) أى بجميع
أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دما بينى ولذا عدد الشارح الامثلة (قوله وهل
يعننى ارتيادى البلاد) أى طوافى هم امر من حذر الموت لتعليل لارتيادى وقوله أن يأتين أى من اتيناه متعلق
بمعنى (قوله أفبعده كقوله) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلة ترخيم قبيلة للضريرة اه تصریح وقال
زكريا قبيلة أى جماعة ثلاثة فاكثر اه قال أر باب الحواشى وهو أولى لانه لا يلزم عليه ارتكاب ضريرة (قوله
فاقبل الخ) الشاهد فى نفعلا حيث أكد بالنون الخفيفة لوجود الاستقهما ثم أبدلها الف للوقوف ونبتحت
مساعينا جواب الامر أى نفتش عن ما نرنا أفاده زكريا (قوله لا يبعدن) أى لا يهلكن وتقدم الكلام على
البيت فى النعت (قوله امانى موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا والمعنى
تاليا شرطا ما وشرطا على هذا معنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أى
الزائدة (قوله فاما ترين) تقدم نصر يفه لكن نون الرفع حذف هنا للجواز وشذبوته فى قراءة من قرأ ترين بياء
ساكنة بعدها نون لرفع على حد قوله لم يوفون بالجاء كفى المعنى (قوله فان توكيده قليل) عبر فى التوضيح باقل كما
(قوله فمن يك لم يثار بأعراض قوم) أى لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض
وهو ما يحمله الانسان من أن يعاب فيه وأراد بالرافصات ابل الحجج التى تهرأ طرفها فى مشيها كأنها ترقص
والشاهد فى لا تارا فانه أكد بالنون الخفيفة ثم أبدلها الف للوقوف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع
البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لا تفعل الا أن كما سيأتى فى التنبيه الثانى ويوتلون القراءة
والبيتين بانها على اضممار مبتدأ (قوله يمينا لا بغض) مضارع من باب نصر وأما بغض يبغض بالضم فلغزديته
ذكره شيخنا السيد وقوله زخرف قول الخ أى زين قوله بالوعد ولا يفعله ما يعسده (قوله أو كان مفصولا من
اللام) أى بعموله كالمثال الاول أو بحرف تنفيس كالمثال الثانى أو بقصد نحو والله لقد يقوم زيد كما فى سم

لا قسم بيوم القيامة وقوله يمينا لا بغض كل امرئ * زخرف قول ولا يفعله وقوله لئن تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى
أن بيتى واسع أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أوقاتم لاني الله تحشرن ونحوه وسوف يعطيك ربك فترضى * (تنبيهان) *
الاول

التوكيد في هذا النوع واجب بالشرط المذكورة كأنص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان
 بدلا منها اقدر قبل حرف النون فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبها وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه
 والله لا ضرر به وأما التوكيد بعد الطالب فليس لواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد ما ذهب سيبويه أنه ليس باللام ولكنه أحسن ولهذا لم يقع
 في القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثرت في الشعر مجيئه غير مؤكدا من ذلك قوله باصاح اما تجدي غير ذي
 جدته * فما التخلي عن الخللان (١٤٢) من شبي وقوله فاما تريني ولي لمتي فان الحوادث أودى بها وقوله فاما تريني كابتة الرمل ضاحيا *

(قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكدا الفعل بامر منفصل
 وهو القسم من غير أن يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحية له جاي (قوله تدر قبل) وفي بعض النسخ
 قبله (قوله كان المعنى نفي القيام عنه) به أخذوا الخفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي
 يقتضيه بناء الامان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبها) أي
 اللام والنون فيكفي في باحدهما (قوله غير ذي جدته) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فاما تريني الخ) الامة
 بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالبناء فمعنى أودى بها أهل كها وانما لم يقل أودت بها ليوافق
 تأسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي زكريا (قوله كابتة الرمل) يعني الناقة
 ضاحيا يعني ملايقا لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قديمي (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد
 الا ن) أي من كل جواب قسم مضارع حال مثبت وبظهوره أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام
 والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من
 قراءة ابن كثير لا قسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدأ أي لا أقسم اه زكريا
 قال الدماميني والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به
 البصريون في الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ايست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم
 أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل انه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون والنون لا تأتي هنا
 لمنافاة الحال كما قدمناه فاعلم ما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بان) سواء سبقت باداء شرط أم لا كما مثل (قوله
 بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفي أمرا أنت به بصير تصریح (قوله ويجهد ما تبليغ) تقوله لمن حمله فعلا فاباه أي
 لا بد لك من فعله مع مشقة تصریح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله وقوله
 ومن عضة الخ قال الشارح في شرحه على التوضيح العضة بالثناء واحدة العضاء بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك
 والثناء عوض من الهاء الاصلية كفي شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اه (قوله
 قليلا به) أي جدا قليلا وضمير به لا محال في بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أي بالنسبة لما تقدم وفي
 نفسه (قوله بل ظاهر كلامه طراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه
 لا يحذف منها ما (قوله لا لازمت هذه المواضع) يعني بعد عين وجهه وحيث ومتى وعضة وقليل في التراكيب
 المتقدمة وما أشبهها وعندى في اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل وانما زيدت ما بعد
 النكرة لتوكيد الاجتهاد كقوله شيخنا وقول البعض لزال الاجتهاد سبق قلم (قوله أشبهت) أي في اللزوم وأما قول
 شيخنا أي في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لثرتب التوكيد بجما على مجرد
 حصولها (قوله معاملة بعد اللام) أي في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين
 وبعد ما هذه قليل (قوله ماضى المعنى) أي فلا يناسبه التوكيد بالنون مقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى
 غالباً فلا يرد بما يورد الذين كفو والوكاؤا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تحشيتة على أنه
 قليل وعلى أنه شاذ (قوله بما أوفيت الخ) أي تزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترغيب وفاعله شمالات
 جمع شمال ريج من ناحية القطب زكريا (قوله أي وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى

على رقة أحق ولا أتعمل
 وذهب المبرد والزجاج
 الى لزوم النون بعد
 اما وزعم أن حذفها
 ضرورة * الثاني منع
 البصريون نحو والله
 ليفعل زيد الا ن استغناء
 عنه بالجملة الاسمية المصدرية
 بالموكدا كقولك والله
 ان زيد يفعل الا ن
 وأجاز الكوفيون
 وبشهادتهم ما تقدم
 من قراءة ابن كثير لا قسم
 والبيتين اه (وقل)
 التوكيد (بعدهما) الزائدة
 التي لم تسبق بان من
 ذلك قولهم بعين ما أرينك
 ويجهد ما تبليغن وحشما
 تكونن آتلك ومتى
 ماتتعدن أقعد وقوله
 اذا مات منهم ميت سرق
 ابنه * ومن عضة
 ما ينبتن شكيرها وقوله
 قليلا به ما يحمدنك
 وارث * (تشبهان) *
 الاوّل مراد الناظم أن
 التوكيد بعد المذكر كورة
 قليل بالنسبة الى ما تقدم
 لا قليل مطلقا فانه كثير
 كما صرح به في غير هذا
 الكتاب بل ظاهر كلامه
 طراده وانما كان كثيرا من قبل
 ان ما سألنا لزم هذه المواضع
 أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل
 بعد ما معاملة بعد اللام نص على ذلك سيبويه
 كما حكاه في شرح الكافية * الثاني كلامه
 يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بان
 التوكيد بعد ما شاذ وعال ذلك بان الفعل
 بعد ما ماضى المعنى ونص بعضهم على أن
 الحاق النون بعد ما ضرورية وظاهر كلامه
 في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة
 وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حتى
 ربما يقولون ذلك ومنه قوله وبما أوفيت في علم *
 ترفعن ثوبى شمالات اه
 (ولم) أي وقل التوكيد بعد لم كقوله

الندور
 بعد ما معاملة بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية * الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بان
 التوكيد بعد ما شاذ وعال ذلك بان الفعل بعد ما ماضى المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعد ما ضرورية وظاهر كلامه في التسهيل أنه
 لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حتى ربما يقولون ذلك ومنه قوله وبما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات اه
 (ولم) أي وقل التوكيد بعد لم كقوله

يخسبها الجاهل مالم يعلم * شجاعا على كرسه مجما * (تنبيه) * نص سيبويه على أنه ضرورة لان الفعل بعده ماضى المعنى كالأفعال
بعدر بما قال في شرح الكافية وهو بعدر بما أحسن (و بعدلا) أى قول التوكيد بعدلا النافية قال في شرح الكافية وقد بو كد ما حدى
الذونين المضارع المنفي بلا تشبيه بالنهى كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم (١٤٣) خاصة وقد زعم قوم أن هذا نهى

وايس بصحح ومثله قول
الشاعر فلا الجارة
الذيها بالتحسينها * ولا
الضيف فهان أن أخ
محول الأنت توكيد
تصين أحسن لاتصاله
بلا فهو بذلك أشبه
بالنهي كقوله تعالى
لا يفتننكم الشيطان
بخلاف قول الشاعر
فانه غير متصل بلا فبعد
شبهه بالنهى ومع ذلك
فقد سوغت لا توكيده
وان كانت منفصلة
فتوكيد تصين لاتصاله
أحق وأولى هذا كلامه
بحروفه * (تنبيهان) *
الأول ما اختاره الناظم
هو ما اختاره ابن جنى
والجمهور على المنع ولهم
في الآية تاريلات فويل
لأنها مبنية والجملة محكية
بقول محذوف هو صفة
فتنة فذكون نظير *
جاؤا بمذوق هل رأيت
الذئب قط وقيل لا
ناهية وتم الكلام عند
قوله فتنة ثم ابتدأ نهى
الظلمة عن التعرض
للظلم فتصبيهم الفتنة
خاصة فأخرج النهى
عن اسناده للفتنة فهو
نهى محمول كما قالوا

الندور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أى الجبل الذى عمه الخصب وحده النبات والشاهد في مالم يعلم
اه عبنى وهذا ما نقله السيوطى في شرح شواهد المعنى عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وإنما
شبه اللبن في القعب أى لماعليه من الرغوة حتى امتلا بشبح معمم فوق كرسى وما قبله من الايات يدل على ذلك
اه (قوله كالواقع بعدر بما) أى فى أنه ماضى المعنى (قوله وهو بعدر بما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض
لعله لان لم تقلب المضارع الى الماضى أبدا بخلاف ر بما فأنما قد تدخل على المستقبل كما في ر بما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين اه ويحتمل أن الاحسنية لوجود ما الزائدة التى بو كد بعدها كثير فى غير ر بما (قوله و بعدلا)
لم يحج لتقييدها بالنافية لانه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعدلا النافية من كت (قوله وايس بصحح)
لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أى والاصل عدم التأويلات الاتية من
طرف من جعل لاناهاية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القرينة لها أى الجزرة محبوبة وبته وتلحيتها خبر الجارة فان ألغيت
لاو خبر لان أمملت عمل ليس من حيثها إذا المتمة وفيها معنى عنها والضمير الجزرة وتقدر بعجز البيت ولا الضيف
محول عنها ان أخ أى نزل وجزرة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لان أمملت عمل ايس أى بناء على القول
بجواز عملها فى المعرفة والذى فى المعنى به بابا بعدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائدا الى أرض
المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامي فى (قوله ما اختاره الناظم) أى من جواز
التوكيد بعدلا النافية على فله (قوله على المنع) أى منع التوكيد بانون بعدلا النافية الا فى الضرورة (قوله بقول
محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها الاتصين الخ أى وفى لا تصين الخ تحويل النهى الا
بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تحويل (قوله فأخرج النهى عن
اسناده للفتنة) يعنى أن النهى وان كان باعتبار القصد الاصلى عن تعرض المخاطبين للظلم فتصبيهم الفتنة خاصة
والاصل لا تعرضوا للظلم فتصبيهم الفتنة خاصة لكنه حوّل فى العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه
على الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا وموقع ضمير خطاب جماعة الذكور وتنبهنا على أنهم ان تعرضوا كانوا
ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول وقوله عن اسناده أى ايقاعه وضمّنته محذوفة أى اسناده
لا تعرض للظلم وقوله للفتنة متعاقبا خراج واللام بمعنى الى مع حذف أى الى اسناده لاصابة الفتنة
أى تنزىل اللمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمعرضين لان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض
بخلاف الوجه الاول ومن فى منكم على هذا البيان الجنس لا للتبعض لثلاثين بقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير
ظالم وايس كذلك بخلاف الوجه الاوّل فمن عليه للتبعض (قوله كما قالوا الأرنك) هو نهى محمول عن اسناده
للمخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لا تأت فقول النهى عن الايتان الذى هو سبب لرويته الى المسبب الذى
هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أى فلا دعائية لانا فية وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة
فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوصف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين
وغيرهم وأنه انما يأتى اذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفى ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندى
شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات
المذكورة لانها على مذهب الجمهور المانع من جواز التوكيد بعدلا النافية اه وقد يجمع بحمل انكارهم
بجى التوكيد بعد النفى بلا على النفى الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا سماعه فى النهى الذى هو جواب
قسم (قوله تشبها بالماو جب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر)

لأرنك ههنا وهذا يخرج الزجاج والمبرد والفرع وقال الاخفش الصغير لا تصين هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة
والاصل لتصين كترعاء من مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون
تشبها بالموجب كدخات فى قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبها فعل الكرام وقال الفرعاء الجملة جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطارحك
ولا نافية ومن منع النون بعدلا النافية منع انزل عن الدابة لا تطارحك * الثانى اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يعارض التوكيد بعدلا كلامه يشعر

بالاطراد مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصلة ضرورة (وغيرا ما من طوالب الجزاء) أي وقل بعد غيرا ما الشرطية من طوالب الجزاء وذلك يشتمل ان المجردة عن ما غيرها ويشمل الشرط والجزاء في توكيد الشرط بعد غيرا ما قوله من يتحقق منهم فليس بايب * ومن توكيد الجزاء قوله فمما تشاء منه فزارة تعطكم ومما تشاء منه فزارة تمنع قوله ثبت ثبات الجزاء في الوعى * حديثا متى ما ياتك الخير ينفعها * (تبهيان) * الاول مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط اما جواب (١٤٤) الشرط مع القاضورة * الثاني جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة

بمعنى اتقوا ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان أصابكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى أنك تقدر في تثنى أكرمك ان تأتي أكرمك اه معنى وأجاب التفتازاني بأنه على رأي من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقة نفيها واثباتها فيصيح في الآية تقديرا لم تتقوا وتقدر ان أصابكم كذا في الشبهة (قوله مطلقا) أي سواء كانت لامفصلة من المضارع بفاصل كما في قوله فلا تجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصلة ضرورة) الذي في المعنى أنه بعد المفصلة والموصولة سمى (قوله وذلك يشتمل الخ) أي قولنا وقل بعد غيرا ما الشرطية لكن محط شمول ان وغيره قوله غيرا ما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله رغبرها) بالنصب عطا على ان (قوله والجزاء) أي جزاء غيرا ما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء ما يمكن أن يعمم في الجزاء بناء على أن جزاء ما داخل في كلام المصنف بمفهوم الموافقة الاولى فاعرفه (قوله من يتحقق) بالبناء للمجهول أي يوجد يقال تحققته من باب فهم أي وجدته والايب الراجع وتوهم البعض أن يتحقق مبنى للفاعل بمعنى يوجد فنال يتحقق مضارع تفتح من باب علم أي يوجد اه وهو خطأ واضح ثم رأيت في نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناطم تحقق بناء الخطاب مبني للفاعل فيكون بمعنى تجدد وهو واضح (قوله فمما تشاء الخ) منه متعلق بتمتعكم فزارة فاعل تشاء (قوله حديثا) أي حدث حديثا أي قل ذلك جهرا فإنه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أي سواء كان جوابا أو جوابا غيرها (قوله الثاني جاء) أي ضرورة الشعر كما قاله المرادى فتح كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة (قوله ليت شعري) أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قرؤها لصيغة الاعمال (قوله وأشد من هذا توكيد أفعال في التجب) أي لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد عضي صريحة) قال الشمني عضي معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهي مائة من الابل وصرحة تصغير صرمة بالكسر وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين وأحر بابحاء مهله فقرأ فحشية (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعال في التجب بلفظ وهو أفعال في الامر سيم (قوله وآخر المؤكد ففتح) بيان اقعا عدة وقوله واشكاه الى آخر البيت استثناء منها (قوله فأنها تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه اللغة مبنى على فتحة الباء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤكد (قوله واشكاه) أي حرك آخر المؤكد كدالة كون هذا الآخر تبسل مضمرين بفتح اللام مخففين هذا هو المسموع والظاهر وان جاز كسرهما على أنه من النعت بانصرد وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجائس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظر الى المتبادر من لفظ المضمر والافصح أن يراد بالضمير ما يعي الحرف المفعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة كلوني البراغيث نحو هل بضر من الزيدون بضم الباء (قوله احذفه) لاجل النقاء الساكنين) أي لانه ليس على حده الجائز ان شرطه أن يكون الساكنان في كلمة وهنالك كذلك بل النون كالسكحة المنفصلة كذا قال سيم والصحيح الذي درج عليه الشارح

ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعري وأشعرن اذا ما * قروبها منشورة ودعت وأشد من هذا توكيد أفعال في التجب كقوله ومستبدل من بعد عضي صريحة * فاحربه من طول فقر وأحريا وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلافه مني وأشد من هذا قوله أفائلن أحضروا الشهودا (وأخر ما وكذا فتح) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركب بنجسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كبرزا) اذا صله أبرزن بالنون الخفيفة فابدات الفاني الوقف كما سياتي واضربن أو معتلا نحو اخشين وارمين واغزون أمرا كما مثل أمضار عاتجوهل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فأنها تحذف آخر الفعل اذا كان باء تلي كسرة نحو ترمين فتقول

هل ترمين باز يدومنه قوله * ولا تقاسن بعدى الهم والجزء * هذا اذا كان الفعل مسندا الغير الالف والواو والياء فان فيما كان مسندا اليهن فكلمه ما أشار اليه بقوله (واشكاه قبل مضمرين بما جائس) أي بما جائس ذلك المضمر (من تحرك قد علمنا) فيجائس الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (المضمر) المسند اليه الفعل (احذفه) لاجل النقاء الساكنين مبقية حركته دالة عليه (الالف) أبقها لحقتها تقول يا قوم هل بضر من بضم الباء ويا هندهل بضر من بكسرها فاصل يا قوم هل بضر من هل بضر بون بضم بون فحذف نون الرفع (قوله ومستبدل من بعد عضي) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس وانما الذي فيه في فصل العين المحجمة من باب المعتل غصيا كسلي مائة من الابل اه نصير الهوري

لكثرة الامثال فصار تضر بنون حذف الواو واللقاء الساكنين وأصل ياهند هل تضر بن هل تضر بين فعل به ما ذكر وتقول ياز يدان هل تضر بان فاصل تضر بان تضر بانن حذف نون الرفع لما ذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولثلا للتبس بفعل الواحد ولم تحرك لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها الشبه بانون التنينية في زيادتها آخر ابدال الف هـ ذاك ما اذا (١٤٥) كان الفعل صحيحا فان كان معذرا نظرت

فيما سيأتي عدم اشتراط كون حافي كلمة بتدليل نحو واحتاجوني وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استئصال الكلمة واستطالته الواو ابقى المضمر فان قلت المقضى للحذف على كلا القولين وجود في اضربان فلم تحذف الالف فانما منع وهو الالتباس بالمفرد لو حذف الالف والمنع يغلب على المقضى فان قلت كسر النون يدفع اللبس فان قلت المقضى لكسر النون مشابها نون التنينية في الوقوع آخر ابدال الف فاذا ذهب الالف ذهب مقضى الكسر فان قلت كان ينبغي حينئذ حذف الالف في اضربان لعدم الالتباس قلت لو حذف لزال الغرض الذي أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف في كون اللقاء الساكنين فيما مر على حده ولا اغماز مع النون الثقيلة اما مع الخفيفة فاللقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثاني (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يرد نحو والنسوة جنين ويحتمل كما قدمناه اول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأني مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر الا أن يقال حذف مع الخفيفة جلا على حذفها مع الثقيلة طردا هسم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا في كلام زكريا (قوله هذا كله) أي ما ذكر من شكل الاخر بالمجانس وحذف المضمر الالف (قوله هل تغزن وهل ترمين) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزن واستثقت الضمة على الواو الاولى فحذفت الضمة ثم الواو واللقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الواو واللقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها لا يعلل الا عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترمينون استثقت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذف الياء واللقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وان شئت قلت استثقت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء واللقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله ياهند هل تغزن وهل ترمين بكسره) أصل الاول تغزن وبن استثقت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذف الواو واللقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء واللقاء الساكنين وان شئت قلت استثقت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو واللقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزايم كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني ترمين استثقت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء واللقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) أي المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أي اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لا سنده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليه ما ثبت الاخر مفتوحا نحو هل تغزن ياز يدوهل ترمين يا عزم (قوله وان كان بالالف) أي معتلا بالالف (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ في نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ما قبل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الشكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله (قوله حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) نثر على ترتيب الالف ومثل بفعلين اشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقابلة عن ياء كخشى أو واو كبرى لانها من الرضوان (قوله والامر في ذلك كالمضارع) أي في التمثيل المذكور أي في غالبه والافالمر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شئ (قوله لانها من الرضوان) فاصل برضى رضو قلبت الواو ياء لجساور زهنا متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتعركها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح واعلم لهم يقبلوا الواو من اول الامر الفاليكون في المضارع ما في الماضي من قلب الواو ياء فان أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه أي الالف) انما لم يقب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتماعها في أن نحو واخشين ياهنداذ كان يقال واخشين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية

ان كان بالواو والياء فكما الصحيح تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمين يضم ما قبل النون وياهند هل تغزن وهل ترمين بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الالف فان قلت ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الاخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لا سنده الى الواو والياء للتوكيد فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر اشارة به بقوله (وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله) أي الالف (منه) أي من الفعل (رافعا) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعا (غير الياء) * (الواو) أي بان رفع الالف أو النون أو ضمير مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول نات

لا جعل أي اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان ياز يدان وهل تخشيان وترضيان يانسوة ويازيد هل تخشيان وترضيان وهل يخشيان وترضيان ياز يدوهل تخشيان وترضيان يانسوة (كاسعين سعيا) ياز يدوهل تخشيان وترضيان يانسوة (تبيينه) * انما وجب جعل الالف ياء لان كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيها الا المنقابلة عن ياء غير مبدلة كسعي أو مبدلة من ياء والياء منقابلة عن واو كبرى لانها من الرضوان (واحد حذفه) أي الالف (عند رافع هاتين) أي الياء والواو

وتبقى الفتحة قبلها ما دل عليه (وفي واو وياشكل مجانس قفي) أي تبسع يعني أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تنكسر وانما احتج الى تحريكهما ولم يحذفان قبلهما حركة غير مجانسة أعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما (نحو اخشين باهند) وهل ترضين يا هند (بالكسر ويا * قوم اخشون) وهل ترضون (واضمم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) * (تنبيهان) * الاول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشبن يا هند فتقول اخشن وحكى الفراء أنها لغة طي * الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أي بان أسند (١٤٦) الفعل الى الظاهر على لغة أكوني البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أي

الفاعل وكذا في نحو هل ترضين يادعدا ذلك يقال ترضين وكل ذلك ثقل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء في نحو هل ترضين يادعدا اجتماع واو وياء اذ كان يقال ترضون وهو أيضا ثقل وهذا سهو ومنهما عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليل عليه) أي الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلاموافقة للنظم (قوله وفي واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمير (قوله أعني فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الباء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانهم الاتيون الا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفر دفيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الاول ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصغر رفعها على الفاعلية والوجهان جاربان في قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليهما رجوعا لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيها التقاء الساكنين) أي بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والانسب أي أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسر هانم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أي غير طريقه الجائز لان الساكن الثاني غير مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اه وأجاب الاسقاطى بأنه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعني أن النون المشددة ذات نونين أو لاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لثلاثتي ساكنة مع النون الاولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أي التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أي لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لرفع التقاء الساكنين والثاني بقاءه قال شيخنا وما ذكره بعينه اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسريين بما همته نون المثني وهو ما قدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعتراضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة تم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو والعطف والانهى وتون الرفع محذوفه او النون وكذا وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للعمال وللنفي والوجود نون الرفع اه تصریح و ليس عن الآية الاولى جواب اه سندوبى (قوله بقراءة نافع مخيبي) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن الثاني مدغم فيه (قوله لثلاثتوا الى الامثال) نظر الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف فعلى هذا التعليل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها توالي مثلين فقط ولو نظر الى المذهبين لعل بقصد التخفيف كاعل غيره وكلا المسالكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أي بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أي على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع وسكونها (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند ملاقاتها

النون (خفيفة بعد الالف) أي سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة أكوني البراغيث أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (الكن) تقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لانه على حده اذ الاول حرف ابن والثاني مدغم وبعض ما ذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمرتهم تدميرا حكاه ابن جنى ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعاون * (تنبيهان) * الاول ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين

المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي في الحجة أن يونس بقي النون ساكنة وتطر ذلك بقراءة نافع سحياي * الثاني هل يجوز حذف الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها ما مدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (وأما رد قبلها) أي رد قبل نون التوكيد (مؤكدا) فعلا الى نون الاناث أسندا لثلاثتوا الى الامثال فتقول هل تضربن اناسا بنون شديدة مكسورة وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز قولك الالف فلا تقول هل تضربن اناسا (واحذف خفيفة

لسا كن ردف) أي تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لمرتين * الاول أن يلها ما كن نحو اضرب الرجل تريد اضرب من ومنه قوله لاثنين
الفقير علك أن * تركع يوموا والدهر قدر فعه لانهم المالم تصلح للحركة عولمت معاملة حرف (١٤٧) المدخفت لالتقاء الساكنين واذا اولها

ساكن وهي بعد ألف
على مذهب الجيز فقال
يونس انها تبدل همزة
وتفتح فتقول اضرباء
الغلام واضرب بناء الغلام
قال سيبويه وهذا لم تقله
العرب والقياس اضرب
الغلام واضرب من الغلام
يعنى بحذف الالف
والنون والثاني أن يوقف
عليها بالية ضمة أو كسرة
والى ذلك أشار بقوله
(و بعد غـ ير فتحة اذا
تقف) فتقول ياهؤلاء
اخرجواوا ياهذه اخرجي
تريد اخرجين واخرجن
أما اذا وقعت بعد فتحة
فسيأتي (واردد اذا
حذفنا في الوقف) أي
الذي (من أجلها في
الوصل كان عدما)
فتقول في اضرب من ياقوم
واضرب من ياهندا اذا وقفت
عليهما اضربوا واضرب
برداوا الضمير وبائه كما
وتقول في هل تضربين
وهل تضربين اذا وقفت
عليهما هل تضربون وهل
تضربين برداوا والياء
ونون الرفع لزال سبب
الحذف (وأبدلها بعد
فتح ألفا وقفا) أي
واقفا ويحتمل أن يكون
مفعولاه أي لا جعل
الوقف وذلك لسببها
بالتنوين (كما تقول

ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا في الاكثر انقصها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم
فقدوا بحذفها وبقائه محركا انظر اشرف الاسم ينشرف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو ودونه
(قوله لسا كن ردف) أي لها سوا وتلت فتحة كاضرب الرجل يازيد أو ضمة كاضرب الرجل ياقوم أو كسرة
كاضرب الرجل ياهند دما ميني (قوله لاتهمين الفقير) أصله لاتهم بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد
الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا في مطالع السعد وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله
ويفعل آتياذا طاب وينقدح أن هذا الفعل معرب تقدر بالان النون لم تدخل الابداء استبقاء الجازم مقتضاه
وايس هو كالفعل المنصل بنون الأناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الأناث سابق على الجازم قاله شيخنا
السيد والذي ذكره هو كغيره في باب اعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الأناث اذا
دخل عليه ناصب أو جازم وتقدمه هذا أيضا في باب المعرب والمبني وقوله علك أي لعلك لعل على عسى فترن
خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في مستغلق أوله الحرم
بالراء بعد حبه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشميني ويدلله بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيدان وصل الحبل وأقص القريب ان قطعه
وارض من الدهر ما أتاليه * من قرعينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان على ما قاله
المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما
تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يبقها ساكنة اه سم والظاهر الثاني لان سيبويه
المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل يجرم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل (قوله
فتقول اضرباء الغلام) أي يازيدان واضرب بناء الغلام أي يانسوة (قوله والقياس) أي على ما ذابوا لهما ساكن
ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أي ألف التنقيح من اضرباء الغلام والالف الفاصلة بين نون
النسوة ونون التوكيد في اضرب من الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثاليين اه والمتبادر من
كلام الشارح حذف الالف لقطار خطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباتها خطأ في
المثال الاول كالا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم يرد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا
فاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة
و ثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزءها كذا كر يا والذي يظهر في معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد
عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لسكونه في حال توكيده بما وصل بما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف
منه النون بعد توكيده بما وارد دما كان حذف لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف
عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بما وارد دما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر
لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر
للا تبيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها (قوله كما مر) أي في قوله فتقول
ياهؤلاء اخرجواوا ياهند اخرجي (قوله لزال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثليين وفي الواو والياء التقاء
الساكنين دما ميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي
واقفا) ضعف بان مجي المصدر حال اسمي وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قاي فالاولى كونه طرفا
بتقدم وقت (قوله وذلك اشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الاشارة تراجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقبلها
ألفا بعد الفتح اه وهو وجيه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف في البيتين والاية النون الثقيلة قلت
تقليل الحذف والحل على ما ثبت حذفه أولى قاله في المعنى (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن

في تقن قفا) ومنه لسنفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا وقوله فمن يلك يشار باعراض قومهم * فاني ورب الرقصات لا تزارا
يندر حذفها الغير ساكن ولا وقف كقوله اضرب عنك الهموم طارقتها وقوله كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا

وجعل على ذلك قراءة من قرأ لم نشرح للتصديق * (خاتمة) * أجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة بيا أو وافي نحو واخشين واخشون فتقول
 اخشي واخشو واوغـيره يقول اخشي واخشو وقد نقل عنه ابدالها و ابا بعد ضمة و ياء بعد كسرة مطابقة او كلام سيبويه يدل على أن يونس
 انما قال بذلك في المعتل قال وأما يونس فيقول واخشو واخشى بز يد الواو والياء بدلان من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة
 وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذا وقف (١٤٨) على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والسكوفيين أبدلت ألفانض على ذلك

وطارقه ابدال من الهموم (قوله) وجعل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضـهم على أنها من النصب لم كما حزم بل
 معارضة بين الحرفين دما مبنى (قوله مطاوعا) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده لكن يلزم على ابدال في الصحيح
 ليس لانك اذا قلت اضربني في اضرب من التبتس الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا في
 اضرب من بخلاف المعتل لانك تنطق بياء في اخشسي و يواو من في اخشوا ولولم ترد التوكيد لم تنطق الا بياء
 واحدة وواحدة (قوله) يجمع بين الالفين أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لعدم التقاء الساكنين
 سكونا واذ تابوا ممن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام ذكرها كما سيأتي عنه في بحث ألف التانيث
 من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما ماصو رة لان مد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين
 الفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بقدرهما عطفًا تفسيريا وقوله بمد بقدرهما نائب فاعل بمد

* (ما لا ينصرف) *

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقا به ولان نوني التوكيد ثقيـلة وخفيفة
 وهذا الباب مشتمل على الثقل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات
 (قوله) بلا معاند أي معارض لشبه الحرف (قوله) بوجه الباء سيبويه متعلقة بفرعا (قوله) أمكنا اسم تفضيل من
 مكن مكانة اذا باغ الغاية في التمكن لان مكن خلافا لابي حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي
 المجرى شاذ تصرح (قوله) والمراد الخ) برده عليه انه حينئذ يلزم الدوران معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه
 لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاختذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف
 لفظي خو طوب به من يعلم المعرف والتعريف ويجعل وضع لفظا المعرف للتعريف لانه قول لو كان المخاطب هنا
 عالما بهذا التعريف لسكان عالما بالصرف لانه مذكور فليس له فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس
 لفظيا ويمنع لزوم الدوران بان يقال المعترف في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف
 وعدمه واما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقع أفاده
 سم (قوله) هو التنوين أي وحده واما الجر بالكسرة فتتابع له فسقوطه بتعبية التنوين لما سلفه الشارح عند
 قول المصنف وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصرف
 الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب
 نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا حرفه اه يس وقوله وقيل صرفه أي قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة
 فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا (قوله) تخصيص تنوين التمكن بالصرف) الباء اذ اخلت على المقصور (قوله)
 يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسبب صرفا غير منصرف وهذا
 يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكاه سم بان المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا
 كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجاب
 بان المراد أن التنوين علامة الصرف لانفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر
 كلامهم أن المنصف بالانصراف وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والافينبغي أن يستثنى أيضا ما يعرب
 بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله) نحو مسلمات
 أراد جمع المؤنث السالم وحمل ذلك قبل التسمية به اماما مسمى به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد

سيبويه ومن وافقه ثم
 قيل يجمع بين الالفين
 فيمد بقدرهما وقيل
 بل ينبغي أن تحذف
 احدهما او يقدر بقاء
 المبدلة من النون وحذف
 الاولى وفي الغرة اذا وقفت
 على اضربان على مذهب
 يونس زدت ألفا عوض
 النون فاجتمع ألفان
 فهزمت الثانية نقلت
 اضرباء اه وقياسه في
 اضربان اضربنا
 والله أعلم

* (ما لا ينصرف) *
 قد مر في أول الكتاب
 أن الأصل في الاسم أن
 يكون معر بيا منصرفا
 وانما يخرج عن أصله
 شبه بالفعل أو بالحرف
 فان شابه الحرف بلا
 معاندين وان شابه الفعل
 يكون فرعا بوجه من
 الوجوه التي تمنع
 الصرف ولما أراد بيان
 ما يمنع الصرف بدأ
 بتعريف الصرف فقال
 (الصرف تنوين أي
 ميبنا * معني به يكون
 الاسم أمكنا) فقوله تنوين
 جنس يشتمل أنواع
 التنوين وقد تقدمت
 أول الكتاب وقوله أي

مدينة الخ مخرج الماسوي المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن أي زائد في التمكن بقاؤه على (قوله)
 أصله أي أنه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفـ هل فيمنع من الصرف * (تبيهات) * الاول ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين
 هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا * الثاني تخصيص تنوين التمكن بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف
 على غيره من تنوين التنيكبر والعوض والمقابلة * الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد لتنوين المذكور

اذ تنوينه للمعاقلة كما تقدم اول الكتاب * الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقبل من الضريف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت
قال النابغة صريف صريف القوم بالسند * أي صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو
الرجوع فكانه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لان قيادته الى ما يصرفه (١٤٩) عن عدم تنوين الى تنوين وعن

وجه من وجوه الاعراب
الغيره اه واعلم أن
المعتبر من شبه الفعل
في منع الصرف هو كون
الاسم اماقية فرعيتان
مختلفتان مرجع احدهما
اللفظ ومرجع الاخرى
المعنى واما فرعية تقوم
مقام الفرعيتين وذلك
لان في الفعل فرعية على
الاسم في اللفظ وهي
اشتقاقه من المصدر
وفرعية في المعنى وهي
احتياجه اليه لانه
يحتاج الى فاعل والفاعل
لا يكون الاسما ولا
يكمل شبه الاسم بالفعل
بحيث يحمل عليه في
الحكم الا اذا كانت فيه
الفرعيتان كفي الفعل
ومن ثم صرف من
الاسماء ما جاء على الاصل
كالمفرد الجامد المنكرة
كرجل وفرس لانه خف
فاحتمل زيادة التنوين
والحق به ما فرعية اللفظ
والمعنى فيه من جهة
واحدة كدرهم وما
تعددت فرعيته من جهة
اللفظ كاجيال او من
جهة المعنى كحائض
وطامت لانه لم يصرف
بتلك الفرعية كامل
الشبه بالفعل ولم يصرف

(قوله اذ تنوينه للمعاقلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمي به
لانه لو حذف لتبعه الجرفي السقوط فينعكس اعراب جميع المؤنث السالم فبقى لاجل الضرورة اه زكريا ورد
انه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بد في انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد
بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى (قوله فقيل من الصرف وهو الفضل لانه
فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات
اسكان أولى لانه بصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحى وابن اياز تنبه لذلك فحذفها اه دنوشرى (قوله
فكانه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى
ما يصرفه الخ) كالشكير فحوالو رجل منصرف لانه تقول في رجل قال شيخنا واطاها ان القول الاول
والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجه من
وجوه الاعراب) أي حركة من حر كانه (قوله اماقية فرعيتان الخ) انما يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا
من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل
يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العمل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها
الاذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم اذا شبه الفعل فقد شابهه
الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم يبين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها
اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء لم يعطيهما عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل
والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره لكنهما هاتانارة براد منها لكون فرعا وتارة
براد منها بسبب السكون فرعا وقد استعمل الشارح الامر من فتنه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول
بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب
جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لانه من حيث اللفظ على أن كثير من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء
كضارب أو كرم اه دنوشرى (قوله احتياجه) أي الفعل اليه أي الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام
التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكنية (قوله ما جاء على الاصل) أي عدم المشابهة
(قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله
كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فعل فدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أي
والتحقير فرع عن عدمه أي وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى أن كلامهم ما نشأ عن
التصغير الذي هو فعل الفاعل (قوله كاجيال) تصغير اجمال جمع جعل فان فيه فرعيتين التصغير الذي هو
فرع التكبير والجمع الذي هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامت) بمعنى حائض فان
فيهما فرعيتين التأنيث الذي هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال
البعض تبعا لكر يا قال شيخنا لكان فيه أنه سياتى أن التأنيث من العال الرجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال
لزوم التأنيث اه وسيصرح بهذا البعض في الكلام على قول المنصف كذا مؤنث الحائض فان التأنيث مطالعان
العال اللفظية ووجه أن المؤنث تانيثا معنويا مقدريا ناء التأنيث كما سياتى لا يقال له لا منع حيث يصرف نحو
حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانه لا نقول سياتى أنه لا عبرة بالتأنيث بالناء مع الوصفية لعمدة تجريد الوصف
عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله
نسع) حصرها في التسع استعراى (قوله عدل) أي تقديري أو تحقيقي وقوله وتانيث أي لفظي أو معنوي

نحو اجد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما اكمل شبهه بالفعل
ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله عدل ووصف وتانيث ومعرفة *
وجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف * ووزن فعل وهذا القول تقريبي المعنوية منها العلية والوصفية باقها لفظي فجمع مع

الوصف ثلاثة اشياء العدل كسئي وثلاث ووزن الفعل كخروزر باده الالف والنون كسكران ويمسح مع العلية هذه الثلاثة كعمرو يزيد
ومروان واربعة اخرى وهي العجمة كابراهيم والتانيث كطلحة وزينب والتركيب كعمد يكرزب والف الاخلاق كاطى وسبرى ذلك كما مفصلا
وجميع ما لا ينصرف اتنا عشر نوعا خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكسر وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكسر ولما شرع في
بيان المواضع بدأ بما يمنع في الحالتين (150) لانه امكن في المنع فقال (فالف التانيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع) أى ألف

وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مبرجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة
وقوله وهذا القول تقريبا أى لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلية وما يمنع مع الوصفية
ولا بيان الشروط المعتمدة في بعضها (قوله كعمرو يزيد ومروان) نشر على ترتيب الف (قوله كاطى) اسم
شخروا ألفه للاخلاق يجمع (قوله وسبعة) وهي ما كانت احدى عائلته العلية (قوله فالف التانيث) خرج غيرها
كالالف الاصلية في نحو مرمى وألف الاخلاق في نحو ارمى وعلباء وألف التنكسري في نحو قبعثرى نعم ألف الاخلاق
المقصورة وألف التنكسر بمنعان الصنف مع العلية كاسياتى (قوله مطاوعا) حال من الضمير في منع العائد على
المبتدأ الامن المبتدأ لانه ممنوع عند الجمهور وان جوز سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب السكوفيين
من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف
التانيث منع صرف الذي حواه كذا في الفراضى وخالد لكن مقتضى كلام الشارح ان ضمير وقوع للاسم الذى
حوى ألف التانيث وتقدر الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض مالا
ينبغي (قوله كذ كرى) مصدر كرى وقوله كرى بفتح الراء علم جبل بالدينة (قوله اسما كاسرى) قد يقال
ان جرحى وأصدقاء وصفان الا أن يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لمساهاى فيه) هذا مسلم
بالنسبة لالف التانيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كاسيد كره المصنف بقوله

وألف التانيث حيث مدا * وناؤه منفصلين عدا

فتأمل (قوله في المؤنث بالالف الخ) أى ففب في الحقيقة فرعيتان احدهما من جهة اللفظ وهى الاولى
والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله كذرية) بكسر الخاء المهملة وسكون الذا ال المعجمة وكسر الراء بعدها
تحتية وهى القطعة الغلظة من الارض كفى القاموس (قوله وعروة) بفتح العين المهملة وسكون الراء
وضم القاف احدى الحشبتين المترضتين على الدلو كاصليب وهما عروتان قاله الجوهري (قوله هكذا) أى
لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله في التصغير) متعلق بعومت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير
التصغير حيث حذف لمراعاة حصول صيغة فعيل و يدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم
النساء سم (قوله زجيجة) بتشديد الياء لان ز جاجتر باعى وتصغير الزباعى يكون على فعيل كياتى (قوله
اذا سميت بكتنا) قال الاسقاطى يريد كتنا المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من
قولك قامت الخ لسكن فيه ان التعليل يقتضى أن المراد كتنا بالالف سواء المرفوعة كفى مثاله أو المنصوبة
كفى رأيت كتنا جار يديك على اللغة الفصحى اه أى أو المجرورة كفى مررت بكتنا جار يديك على اللغة الفصحى
أيا وهذا هو المنجس وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الالف
للتانيث (قوله وان سميت بهما من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كتنا المنصوبة بالياء اه قال شيخنا
وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على كون الالف منقلبة عن الياء
(قوله في لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكنا معاملة المثنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله في لغة كنانة
راجع اقوله أو كنى المرأتين فقط (قوله عند من أجازة) تقدم أن الراجح تخريبه على لغة الاستقلال لما
يلزم عليه من عدم النظير اذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت يا حبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم

التانيث مقصورة كانت
أو ممدودة وهو المراد بقوله
مطابقا تمنع صرف ماهاى
فيه كيفما وقع أى سواء
وقع نكرة كذ كرى
وصحراء ام معرفة كرضوى
وزكرياء مفردا كاسرى
أو جمعا كجرحى وأصدقاء
اسما كاسرى أم صفة كسبلى
وجراء وانما استقلت
بالمنع لانها قائمة مقام
شئتين وذلك لانها لازمة
لمساهاى فيه بخلاف التاء
فانها فى الغالب مقدرة
الانفصال فى المؤنث
بالالف فرعية من جهة
التانيث وفرعية من جهة
لزوم علامته بخلاف
المؤنث بالتاء وانما قلت
فى الغالب لان من المؤنث
بالتاء مالا ينفك عنها
استعمالا ولو قدر انفكاكه
عنه لوجد له نظير كهمزة
فان التاء م لازمة له
استعمالا ولو قدر انفكاكه
عنه لكان همز كطعم
لكن كطعم مستعمل
وهمز غير مستعمل
ومن المؤنث بالتاء مالا
ينفك عنها استعمالا
ولو قدر انفكاكه عنها لم
يوجد له نظير ككذرية

وعروة ولو قدر سقوط تاء كذرية وتاء عروة لزم وجدان مالا نظيره اذ ليس فى كلام العرب فعلى ولا فعلا إلا أن وجود التاء ثم
هكذا قيل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا واول ذلك عومت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى فقيل فى قرقرى قري يقرقا
قيل فى سقرجل سفيرج وعومت التاء معاملة تجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير كالا ينال تجز المركب فقيل فى زجاجتر جججة * (فرعان) *
الاول اذا سميت بكتنا من قولك قامت كتنا جار يديك لمنعت الصنف لان ألفها للتانيث وان سميت بهما من قولك رأيت كتنيهما أو كنى المرأتين
فى لغة كنانة صرفت لان ألفها حشبتين منقلبة فليست للتانيث * الثانى اذا رجت حشبو على لغة الاستقلال عند من أجازة فقلت يا حبلى

ثم ثبت به صرف لما ذكر في كتابنا (وزائد اعلان) رفع بالعطف على الضمير في منع أي (101) ومنع صرف الاسم أيضا زائد اعلان

وهـ ما الالف والنون
(في وصف سلم * من أن
رى بناء تانيث ختم)
آمالان مؤنثه فعلى
كسكران وغضبان
وندمان من الندم وهذا
متفق على منع صرفه
وامالانه لامؤنثه نحو
حيان لكبير اللحية وهذا
فيه خلاف والصحيح منع
صرفه أيضا انه وان لم
يكن له فعلى وجود اذله
فعلى تقدير الالف فرضا
له مؤنثا لكان فعلى أولى
به من فعلا لانه باب
فعالان فعلى أوسع من
باب فعالان فعلا لانه
والتقدير في حكم الوجود
بدليل الاجماع على
منع صرف أكر وأدر
مع انه لامؤنثه ولو
فرض له مؤنثا لمكن
أن يكون كمؤنث أرمل
وأن يكون كمؤنث أحر
لكن حمله على أحر أولى
لكثرة نظائره واحترز
من فعالان الذي مؤنثه
فعالانه فانه مصر وف
نحو ندمان من
المنادمة وندمانه
وسيفان وسيفانه وقد
جمع المصنف ما جاء على
فعالان ومؤنثه فعالان في
قوله أحر فعلى لفعالنا
* اذا استثنيت حيلانا
ودخانا وسخانا
وسيفانا وسخانا وصوبانا
وعسلانا * وقشوانا
وصوبانا وصوتانا وندمانا * والبعين نصرانا

ثم قلب الواو الالف التحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكر في كتابنا) أي من أن الالف منع قلبه فليست
للتانيث لكان انقلاهما عن واو ثم عن ياء (قوله فعالان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن
وزيادة الالف والنون اه خالد وفسلان بفتح الفاء فخرج به بركم صان كجائتي وفي حاشية الجاهلي للعصام
الالف والنون في الصفة لا تكون على فعالان بكسر الفاء ويضم الفاء لا تكون الامع فعلا لانه بخلاف الالف
والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير في منع) وجاز العطف عليه
لوجود الفصل بالفعول ويجعل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف دلالة ما تقدم عليه أي وزائد اعلان كذلك
في منع الصرف (قوله أي ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأينا من النسخ وكان النسخة التي وقعت للبعض
فيها أو يمنع بصيغة المضارع فاعتراض بان المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هذا وفيما يأتي ومنع بصيغة
الماضي نعم عبر الشارح فيما يأتي بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتي في محله (قوله في وصف) حال من زائد
(قوله سلم الخ) شرط فيه في العمدة وشرحها شوطا تانيا وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف
الآتي وأغبن عارض الوصفية إلى هذا أيضا فيقده هذا الشرط ولا ينافي رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله
فالادهم الخ لان تفريع بعض الامثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص اه سم والاحتراز بم هذا
الشرط مما عارضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أي فاس (قوله من أن يرى) اما علمية فجعله بناء
تانيث ختم مفعول ثان أو بصريه فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضي حالا خاليا من قد
كافي قوله تعالى أو جاز كم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأماندمان من المنادمة فصرف لان
مؤنثه ندمانة كجائتي (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أي بين النخاعة على غير لغة بني أسد وليس المراد متفق
عليه بين العرب حتى رد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافي ما سبقت في الشارح من أن بنى أسد تصرف كل
ما كان على فعالان لا التزامهم في مؤنثه فعلا لانه بالتاء فاحقق ذلك (قوله نحو لحيان) أي كرجن (قوله وهذا فيه
خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعالان الانتفاء فعلا لانه ممنوع من الصرف وهو ما مشى عليه في النظم ومن اشترط
وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبي حيان ان الصحيح فيه صرفه لاننا جعلنا
النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل
والغالب فتنبه (قوله أكر) لعظيم الكثرة بفتح الميم وهي الحشقة وأدر بالمد الكبير الانثيين (قوله كمؤنث
أرمل) وهو أرمله والأرمل الفقيه (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب في فعله واحترز بقوله من
المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أحر) المراد بالجواز ما قابل
الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الالف المستثناة يجب في مؤنثها فعلى أو يقال عه بر باخر دون
أو جب نظر اللغة بني أسد الامة وهذه الايات التي للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون
من الوافر المجزؤ وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة
بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الالف الاثني عشر التي في نظم المصنف الشارح الاندلسي مع

زيادة تفسيرها فقال كل فعالان فهو أنشاء فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوبا * نلذي قوة على الجمالان
ثم صحبان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فوادا * ثم علان وهو ذو النسبان
ثم قشوان للذي قس لجا * ثم نصران جاء في النصراني
ثم عصان في اللسيم وفي لحبان رجن يفقد النوعان
ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الاخير فقرات
ولذي ألية كبيرة اليا * ن وخصان جاء في الخصان

وصوبانا وصوتانا وندمانا * والبعين نصرانا

واستدرك عليه لفظان وهما خصان لغة في خصان وألديان في كبش ألبان أي كبير الالبية فذيل الشارح المرادى أيبانه بقوله وزد فبين
 خصاناً على لغة وألباناً فالجبلان الكبير البطن وقيل المعنى غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيهان الرجل الطويل
 والصبيان اليوم الذي لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقيير والقشوان الرقيق الساقين
 والمصان اللثيم والموتان البليد الميت القلب والنسدان المنادم أماندما من الندم فغيره صرف اذ مؤنثه ندى وقد مر والنصران واحد
 النصارى * (تنبيهات) * الأول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجود
 لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها (102) اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادة في المضارعتين لان

(قوله واستدرك) أي زيد وقوله فذيل الشارح المرادى أيبانه بقوله أي جعل قوله المذ كوزيلا لايبان
 المصنف (قوله خصان) يقال رجل خصان البطن وخصيه أي ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس
 الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة
 صوجانة يابسة اه وقال في فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الصوجان الصوجان اه فعلم أنه باصا للمهملة
 والضاد المعجمة وبالجموع علم مافي كلام شيخنا والبعث من القصور (قوله والعلان) أي بعين مهـ جملة كفي
 القاموس (قوله وقيل الرجل الحقيير) وفي القاموس لمرأة عالنة جاهلة وهو إعلان (قوله والقشوان) بقاف
 وشين مجمة (قوله الرقيق الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالدال وفي القاموس القشوان الدقيق
 الضعيف وهي بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كفي القاموس (قوله والجامد لا يحتاج الى ذلك) أي
 وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لان في التانيث في نحو جراه) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو
 صحيح وعلى أنها مع الالف قبله للتانيث ولا نظيره اذ ليس لساء علامة تانيث بحر فزيان والمنقول عن سيدي وغيره
 أن الهمزة بدل من ألف التانيث وأن الاصل نخري بوزن سكري فمما تصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع
 بينهما محال وحذف احدهما ينافي في الغرض المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لغات المبدأ والثانية لغات الدلالة على
 التانيث وقلب الاولى مخلا بالمد فقبلوا الثانية همزة وقيل ان الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث
 أفعل ومؤنث فعملان وردبانه يقضى الى وقوع علامة التانيث حشوا اه ذكرنا ويمكن دفع الاعتراض بجعل
 الاضافة في قوله لان في التانيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثاني) أي من كل منهما وذلك
 الثاني هو الهمزة في نحو جراه والنون في نحو سكران (قوله كما سبق) أي من أن الصفة فرع الجامد (قوله
 والمصدر بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذ وقع نعتا وحالا وأخبروا عما قال
 بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتاويل (قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي اشتقاق الصفة (قوله
 ومن ثم) أي من أجل كون الاشتقان فيما ذكر غير مؤثر اذ الصفة المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك)
 أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندما) أي بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكر)
 لوجودها مع المؤنث كندمانه (قوله في لزوم الخ) فيه نشر على ترتيب الالف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص
 المذكر وقبول علامة التانيث راجع الى قوله وتحققه التاء في المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أي لكون صرف
 نحو ندما لضعف فرعية اللفظ فيمن الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعث (قوله فلم تكن
 الزيادة عندهم شبهة بالفي جراه) أي في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق التاء (قوله
 لشبههما بالفي التانيث) ان قلت هلا كتفي المنع بزيادتهما كافي التانيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به
 من كل وجه وقال في المعنى انما شرط العلمية أو الوصفية لان الشبه بالفي التانيث انما يتقوم باحدهما اه أي

التانيث في نحو جراه
 فأنما في بناء يخص
 المذ كركان أن في جراه
 في بناء يخص المؤنث
 وانما لا تلحقهما التاء فلا
 يقال سكرانه كما يقال
 جراه مع أن الأول من
 بكل من الزيادة ألف
 والثاني حرف يعبر به
 عن المتكلم في أفعل
 ونفعل فلما اجتمع في
 نحو سكران المذ كور
 الفرعيتين امتنع من
 الصرف وانما لم تكن
 الوصفية فيه وحدها
 مانعة مع أن في الصفة
 فرعية في المعنى كما سبق
 وفرعية في اللفظ وهي
 الاشتقاق من المصدر
 لضعف فرعية اللفظ في
 الصفة لانها كالمصدر في
 البقاء على الاسمية
 والتنكير ولم يخرجها
 الاشتقاق الى أكثر من
 نسبة معنى الحدث فيها
 الى الموصوف والمصدر
 بالجملة صالح لذلك كافي

رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر بعد الها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر من ثم كان نحو عالم لا
 وشريف مصروف فمع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندما مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيمن جهة أن الزيادة فيه لا تخص
 المذكر وتحققه التاء في المؤنث نحو ندما: تتفاهت الزيادة فيه بعض الاصول في لزومها في عالتى التذكير والتانيث وقبول علامته فلم يعتد بها
 ويشهد لذلك أن قوم من العرب وهم بنو أسدي بصر فون كل صفة على فعلا لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلا نعتن فعلى فيقولون
 سكران وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبهة بالفي جراه فلم تمنع من الصرف * الثاني فهم من قوله زائد اعلان أنهم ما لانعتان في
 غيره من الاوزان كفعلا بضم الفاء نحو خصان لعدم شبهة بالفي جراه بالفي التانيث * الثالث ما تقدم من أن المنع برأى في فعلا لشبههما
 بالفي التانيث في نحو جراه هو ذهب سيدي بزرجمهر

أنه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيت ومذهب الكوفيين أنهما من جنس الكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بالني التأنيت (ووصف أصلي ووزن أفعالاً ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعالاً أي حال كونه ممنوع (تأنيت بنا كاشهلاً) أي ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعال بشرط أن لا يقبل التأنيت بالتاء الامالان مؤنثة فعلاء كاشهلاً أو فعلي كافضل أولانه لا مؤنثه كما كر وأدرفهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعال فان وزن الفعل به (١٥٣) أولى لان في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل

دون الاسم فكان ذلك أصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغبر معنى فان أثبت بالتاء أنصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرمله لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيت لا تنطقه وأجاز الاخفش منعه لجره بحري أجزلانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة وملاء واحتر زبالاصلي عن العارض فانه لا يعتد به كما سيأتي * (تنبهان) * الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بارمل وأباتر وهو القاطع وجهه وأداب وهو الذي لا يقبل نصفا فان مؤنثها أرمله وأباتر وأدارة اما أرمل فواضع واما أباتر وأداب فلا يحتاج ههنا الى ذكرهما اذ لم يدخلاني كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعال وانما ذكرهما في شرح السكاكية لانه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ولم يخصه بأفعال ولفظه

لا يتحقق في الواقع الا في علم أوصفة (قوله امتنع) أي فعلان لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيت فكما لا ينصرف جراء لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقوله هم بهراني وصنعاني في النسب الى بهراني وصنعاء وأجيب بان النون بدل من الواو والاصل بهراري وصنعاري وأيضا المذكور سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عقر يت وان أرادوا بخصوص الالف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجردون معدلا عن التعليل بانهم جازا لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا في المعنى لا يقال ههنا كذا في علة المنع بالزيادة كما كفي بالف التأنيت لان قول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن في المعنى أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لاني التأنيت ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لاتسعة (قوله للتشبيه بالني التأنيت) أي وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بالني التأنيت في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عارض صاحب الهمع في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بالني التأنيت اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ أخبره بمحذوف على وزان ما مر في زائد او قول خالده معطوف على زائد الايجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالده من أفعال قال الفارسي لانه علم على اللفظ اه وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجودا لصحة الاستغناء عن المضاف يقال ووصف أصلي وأفعال أي هذا الوزن (قوله كاشهلاً) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرق (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلة وزن أفعال في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة المحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ فزيه أنه لم يتقدم منه نسبة هـ ذال الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان في أوله) اعترضه شيخنا والبعض بان فيه نظرية الشيء في نفسه فكان الاولى اسقاط في ويمكن دفعه بان المراد بالاول ما قابل الآخر فيكون من نظرية الجزع في السكك (قوله على معنى في النعل) وهو التسكيم (قوله فكان ذلك) أي وزن أفعال (قوله فان أثبت بالتاء الخ) محذوف قوله ممنوع تأنيت بنا (قوله لضعف الخ) علة لانصرف (قوله لان تاء التأنيت) أي المتحركة بحركة اعرابية فلا برد المتحركة بحركة بنائية نحو ههنا تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أي نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كفي القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير الا أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل (قوله وأباتر) من البتر وهو القاطع وأداب من الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقاة النجبية المطبوعة بعمله كفي القاموس (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وان لم يكن في حال التصغير على وزن أفعال (قوله أبطر) مضارع يبطر اذا عاجل الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصاب الشديد ونس كعضد وكشف السربيع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس (قوله وألغين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلي اه مرادى وازافة عارض الوصفية من اضافة الصفة

(٢٠ - صبان) - ثالث) فيها ووصف أصلي ووزن أصلا في الفعل تأنيت به لن توصلوا لهذا احتر ز أيضا من يعمل ومؤنثه بعمله وهو الجمل السربيع * الثاني الاول تعلق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لانه على وزن أفعال ولا الفعل مجردا يشمل نحو أحير وأفضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور ونحو أبطر ولا يرد نحو بطل وجدل ونس فان كل واحد منهما وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكن وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداده اه (والغين عارض الوصفية * كاربع) في نحو صرورت بنسوة أو ربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

وصفت به فهو منصرف نظر الاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية وأيضاً فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فإنه منصرف لغيره الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف (وعارض الاسميه) أي وألغ عارض الاسميه على الوصف فتكون السكامة باقية على منع الصرف للوصف الاصل ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسميه (قالادهم القيد لكونه وضع في الاصل (104) وصفا انصرفا منع نظر الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسميه * تنبيهه * مثل

الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الاسميه (قوله وصفته) أي في قولهم مررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فإنه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تحقه ناء التأنيت أو لا وقد يؤخذ الثاني من اقتضاره في علة انصرفه على عرض الوصفية فخره (قوله فالادهم الى آخر البيت) تقر ببع على قوله وعارض الاسميه وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفي بالاجلي كما تقول البراءة جمع والعقار الخرسندوني (قوله وأرقم) مثله أبطع وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو أرض خشنة فيها سخارة ورمل وطين مختلطة وذكري سيوبه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطع وأجرع وأبرق اه مرادى ويخالفه ما سيأتي في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه نعت ذكروها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشقراق كسفر جل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحجرة وبياض ويكون بارض الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وانما اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الاصل لانه المعتبر في أسماء في الاصل والحال كما في التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارت نحو أر ببع فان أر ببع اسم في الاصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أر ببع أحق من منع صرفها الا أنه لم يرد فيها فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا مرفعا على قوله وألغ عارض الوصفية لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تتخيل فيها فاعارضها بتخيل الوصفية لانفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شيء تحقه وحيث أن كان الاولي للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لغيره وصفه أي ألغ الوصفية عليهم لتجربتها عن الوصفية رأسا وان تخيلات فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيهه عدم منع صرف أر ببع مع أنهم أحق بالمانع من نحو أجدل لا يصح توجيهها بل هو تقريره بالسؤال فتأمل (قوله ما يطلع) عبارة الفارسي وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينان) أي يعطين (قوله لذلك) أي للوصفية المموحة المنضمة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعي بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتأدى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي حرارته فاصل أفعي أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو الفاء وقيل من فعوة اسم أي شدته وعالية فلا قلب مكانها (قوله كأن العقيليين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أي فراخ القطا وقوله أجدل أي صقرا أو باز ياصفته من ترى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفها على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أي دعيني والواو بمعنى مع والشيمة الطيبة والاخليل الشقراق والعرب تشاءم به يقال هو أشأم من أخليل قاله العيني وزكريا (قوله بعر وض الوصفية الخ) أي بعر وض تخيل الوصفية لوافق ما قدمناه ففطن (قوله وأكاب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عرضا لأصله مثل أرنب ولم أقف على الجنس السمي به بعد مراجعتي القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعني أن صرف نحو أبطع ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطع أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج السكامة عن صيغتها الاصلية لغير قلب أو

أدهم في ذلك الأسود للحمية العظيمة وأرقم لحمية فيها نعتا كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسميه (وأجدل) للعتق (وأخيل) لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأفعي) للحمية (مصرفه) لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلحق في أجدل من الجدل وهو الشدة ولا في أخيل من الخبول وهو كثرة الخيلان ولا في أفعي من الياض اعروضه عليهم (وقد ينان المنع) من الصرف لذلك وهو في أفعي أبعده منه في أجدل وأخيل لانهما من الجدل ومن الخبول كما مر واما أفعي فلان مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايدانها فاشبهت المشتق وحررت بحجاء على هذه اللغة وما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله كان العقيليين يوم لعينهم * فراخ القطا الذين أجدل بازيا وقول الآخر

ذريني وعلى بالامور وشبتي قسا طوري يوما عليك باخيل وكذا شذوذ الاعتداد بعر وض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعي تخفيف كذلك شذوذ الاعتداد بعر وض الاسميه في أبطع وأجرع وأبرق فنصر فيها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستحب منع صرفها كما استحب صرف أرنب وأكب حنين أبحر يا بحري الصفات الا أن الصرف لكونه الاصل ربما يرجع اليه بسبب تخفيفه بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الاصل فلا يصار اليه الا بسبب قوي (وضع عدل

مع وصف معتبر * في لفظا مثنى وثلاث واخر) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره وفي لفظ متعاقبه أي مما منع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين أحدهما المعدول في العدد الى مفعول نحو مثنى أو فعل نحو ثلاث والثاني في آخر المقابل لاخرين أما المعدول في العدد فالمنع له عند (100) سيبويه والجهور العدل والوصف فاحاد

وموحد معدولان
عن واحد واحد
وثناء ومثنى معدولان
عن اثنين اثنين
وكذلك سائرهما وما
الوصف فلان هذه الالفاظ
لم تستعمل الانكرات
امانعتا نحو أولى أجنحة
مثنى وثلاث وربع وأما
حالا نحو قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث
وربع وامانعتا نحو
صدارة الليل مثنى مثنى
وامانعتا كراقة صد التنا كيد
لا لافادة النكر رولا
تدخلها أل قال في
الارتشاف واصافتها
قليلة وذهب الزجاج
الى أن المسانع لها العدل
في اللفظ وفي المعنى أما
في اللفظ فظاهر وأما في
المعنى فلكونها تغيرت
عن مفهومها في الاصل
الى افادة معنى التضعيف
ورد بأنه لو كان المانع
من صرف أحاد مشلا
عدله عن لفظ واحد
وعن معناه الى معنى
التضعيف لزم أحد
أمرين اما منع صرف
كل اسم بتغير عن اصله
لتحدد معنى فيه

تخفيف أو الحاق أو معنى زائد نخرج نحو أبس مقلوب يش ونخذ باسكان الخاء مخففة فخذ بكسر هاء أو كثر بزيادة
الواو الحاقه بجعفر ورجل بالنصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتعمقه للعلية في نحو وعمر
وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيق ان دل عليه غير منع الصرف وتقديرى ان لم يدل عليه الامنع
الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أو بعبارة أقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول
عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى أل وهو سحر وأمس وكذا آخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل
كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كذا م ومثلث (قوله مع وصف) متعاقب بمحذوف نعت عدل (قوله
والثاني في آخر) الاولى اسقاط في لان الموضوع الثاني نفس آخر وقوله المقابل لاخرين سيبويه محترز في التثنية
الاول وهو صريح في أن آخر وصف الجماعة الانا لان آخر جمع أخرى وانه ضد آخر من الذى هو وصف الجماعة
الذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فله تأوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد)
أى لان المقصود التقسيم ولفظ المقوم مكرر وأبدان نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا
مع أن المقصود التقسيم كعلمت حكمتا بان أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه الا واحد واحد فختم بأنه أصله وكذا
يقال في الباقي أفاده الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فاحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن
يقال أما العدل فلان أحاد الخ أى أمانيان العدل فاحاد الخ وأمانيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح
(قوله لم تستعمل الانكرات مانعتا الخ) أى فتكون أوصافا أصله قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا أصله لانه
معدول عن ثلاثة وثلاثة وهذا المكر لم يستعمل الاوصاف كذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في
أسماء العدد واحدا ثمان الخ أصلية (قوله مانعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضى من انه لا بد أن يتقدمها
شئ (قوله وانما كرا الخ) أى فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فى فائدة في اعادته وقوله لا لافادة التكرير رأى
لالتأسيس معنى زائد هو التكرير والحصوله بمثنى الاول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزنجشمرى انها تعرف فقال
يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكذا تعرف لا توث فلا يقال مئة مئة مثلا
قاله الفارضى (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهب الى أحاد وموحد واحد والى ثناء ومثنى اثنان
وهكذا كما يشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كائنية
المبالغة) نحو ضرب فانه تغير عن ضرب لافادة معنى جديد وهو التكرير (قوله وأسماء الجوع) ليس المراد بها
أسماء الجوع العروفة كقوم ورهط اذ لا تغير فيها بل المراد الجوع نفسه فالافادة للبيان أفاده زكريا فالجمع
تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله تر جمع أحد المتساويين) أى في التغيير لافادة معنى جديد
على الآخر ومراده باحدهما المعدودى التعدد بالآخر غيره كائنية المبالغة والجوع (قوله ولا يتأتى ذلك)
أى الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الآن تكون الخ أى
لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرير) يعنى واحد المكرر
أى عن واحد واحد كرايا (قوله بمعنى مغاير) أى باعتبار الحال والافعى آخر في الاصل أشد تاخرا وكان في
الاصل معنى جاهز يدور جل آخر جاهز يدور جل أشد تاخرا في معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فعلى ر جل
آخر جل غير زيد دماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد
تاخرا باعتبار الاصل كما مر على كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تاخرفه هو اسم تفضيل مصوغ من خماسى
شذوذا (قوله عن الالف واللام) أى عن ذى الالف واللام ولا ينافى ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولان عن

كائنية المبالغة وأسماء الجوع واما تر جمع أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف با اتفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه
فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك في أحاد الآن
تكون فرعية في اللفظ بعده عن واحد المضمن معنى التكرير وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته واما آخر فهو جمع أخرى أى
آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمنع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فيقال أكثر النجوم بين انه معدول عن الالف واللام

لانه من باب أفعال التفضيل فحقه أن لا يجمع الامر ونابال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مال الواحد المذكر بدون
 تغير معناه وذلك أن آخر من باب أفعال التفضيل فحقه أن لا يبنى ولا يجمع ولا يؤنث الامع الالف واللام أو الاضافة فعدل في تحريمه منها واستعماله
 لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما راد به من المعنى فقبل عندي رجحان آخرن ورجحان آخرن
 وامرأة أخرى ونساء آخر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر لانها لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا في آخر لانه معرب بالحرك كان بخلاف
 آخرن وآخرن وايس فيه ما يمنع من (106) الصرف غيرهما بخلاف أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة

اجتماع الوصفية والعدل اليه واحاله منع الصرف عليه فظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مراد به جمع المؤنث لان حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل تجرده من أل كما يستغنى بالكبر عن كبر في قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها * (تنبيهان) * الاول قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف لانتفاء العدل لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الاخرى فقيست من باب أفعال التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تبدل على الانتفاء ويعطف عليها لها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى واما أخرى بمعنى آخره فتبدل على الانتفاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لاولى في

معرفة لانه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفراسي دما يعني (قوله الامر ونابال) أي أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقيق الخ) فأخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير واجل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكير افتدبر (قوله عما كان يستحقه) أي عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ مال الواحد المذكر الاضافة للسبب أي بلفظ هو اللفظ الذي للواحد المذكر هكذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكر فلو قال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أحصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أومن ما أي حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذي هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أي وبين ذلك (قوله أو الاضافة) أي الى معرفة (قوله فعدل في تجرده) أي في حالة هي تجرده الخ فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضوي وانظر وجه عدم جواز اظهاره واعلم كونه يؤدي الى وصف النكرة بالمعرفة في نحو مرت بنساء ونساء أخر لكن براد أنه بمعنى مغاير فلا تفيده الاضافة تعريفا الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضي أنه في حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمرة اذا المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثني والجمع والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة طاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا في سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أي وهي تستعمل بالمنع فاعتبرت لانها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا (قوله مراد به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا التقيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثني والجمع وأخر لا يصلح للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعه لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخره ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآيه بالآخرى وبالآخرة في الآيه الثانية وذلك يدل على أن معناه واحد (قوله والفرق) أي من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندي رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى الغامرة في متعدد سم (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى ما غير من ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخره مقابل آخرين بكسر الخاء في نحو يجمع الله الاولين والآخرين وقوله فأحصر أي احصر منع صرف آخر في آخر المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا انكسر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه الى أنه لا ينصرف لانك رددته الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى أنه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسبقت ذلك (قوله ووزن) أي موازن كما أشار اليه الشارح وقوله كهما في بحر الكاف الضمير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا الى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي حالة كونه ماخوذا من واحد وقول شيخنا

قوله تعالى قالت أولاهم لا خراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال ومنع الوصف انه وعدل أخرين مقابلا لآخرين فاحصرا * الثاني اذا سمى بشئ من هذه الانواع الثلاثة وهي ذوالزادتين وذوالوزن وذوالعدل بقى على منع الصرف لان الصفة لا ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية (وزن مثني وثلاث كهما * من واحد لاربعة فلعلمها) بعني موازن مثني وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد الى أربع فهو مثلها من امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مرور بقوم موحد واحد ومثني وثناه ومثلي وثلاث ومربع ورباع وهذه الالفاظ الثمانية

متفق عليها ولهذا اقتصر عليها قال في شرح الكافية وروى عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه سمع فيها الخماس ايضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب * أحدها انه يقاس على ماسم (١٥٧) وهو مذهب السكوفيين والزجاج

انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أي على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي (قوله الى عشرة) الغاية داخله بقرينة ما سبق وما يأتي وقولهم الصحيح أن الغاية بالي خارجة محله اذ لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالي وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشر) ولم يتعرض السماع موحد الى معشر ولهذا أخر حكايتهم عن حكاية أبي عمر والشيباني (قوله مذهبو باهم المذهب الاسماء) أي المنكرة أو الجامدة على الوجهين الاتيين عاجلا في كلام الدماميني وعلى الاوّل اقتصر في الهمع (قوله خلافا للفراء) أي فانه زعم أن هذه اللفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية آل وأنه يجوز جعلها المنكرة ويذهب بهامذهب الاسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دماميني ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات (قوله ولا يسمي بها خلافا لابن علي وابن برهان) أي لان الصفة لما ذهبت خلقتا العلمية وما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح عن الاخفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاء ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لانظيره اذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالفه ذاقانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعالم والعدل قائم في الحالين جميعا اه (قوله فالعنى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصويروا الذهاب بهامذهب الاسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها لكونه جواز مقابلا للمنع وهو يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواضع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالعنى الخ فيرد بان الجواز الذي قالوا انه يقتضي الوجوب وجواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطاق الجواز في مقابلة مطاق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل استحباب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أي في قوله اذا سمي بشئ من هذه الأنواع الخ (قوله لجمع) اعترض بان الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الاولى أن يقول للفظ ويحجب بان الجمع في كلامه تمثيل لا تقيد بدليل قوله ولسراويل الخ وانما آخر الجمع بالتمثيل لانه الغالب في الوزنين (قوله مشبهه مفاعلا) أي الحال كما سجد أو في الاصل كما ذارى اذ أصله عذاري بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألها كما يأتي (قوله بجمع) أي لصرفه فصلة منع محذوف فملا لالة المقام عليها (قوله أي في كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أي من احدى ياءى النسب تحقيقا وتقدرا نحو عمان وشام ونحوتهام وثمان وبقوله يلها كسر خرج نحو برا كع ودارك وبقوله غير عارض خرج نحو تدان وقوان وبقوله أو سطها ساكن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوي به وبما بعده الانفصال أي بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون الثالث غير ياء كصابع أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التنكير ككسرى وكراسى خرج نحو رباحي وحواري وبجملته الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور المخرجة تم تدخل في موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مقررات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال

ورافقه - م الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها * الثاني لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جه - والبصريين * الثالث أنه يقاس على فعال أكثره لاعلى مفعول قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البناءين أبو عمر والشيباني وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشر ومن حفظ حجة على من لم يحفظ * (تنبيه) * قال في التسهيل ولا يجوز صرفها بمعنى آخر مقابل آخر بن وفعال ومفعول في العدد مذهبو باهما مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا يسمي بها خلافا لابن علي وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم اه أما المسئلة الاولى فالعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها (وكن لجمع مشبهه مفاعلا * أو المفاعيل بجمع كاذلا) كاذلا خبر كن وجمع متعلق بكاذلا وكذا الجمع

ومفاعل مفعول بمعنى ان مما يمنع من الصرف الجمع المشبهه مفاعل أو مفاعل أي في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يلها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أو سطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال

فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان (١٥٨) فيه فرعية للفظ بحر وجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق

منع الصرف ووجهه
خروجه عن صيغ
الآحاد العربية أنك
لا تجد مفردا نالته ألف
بعدها حرفان أو ثلاثة
الأرأوله مضموم كعذافر
أو ألفه عوض من إحدى
ياءى النسب اما تحقيقا
كيمان وشام فان أصلهما
يمنى وشامى فحذفت
إحدى الياءين وعوض
عنهما الألف أو تقديرا
نحو - وتهم وثمان فان
ألفهما موجدة قبل
وكأنهم نسبو إلى فعل
أو فعل ثم حذفوا إحدى
الياءين وعوضوا عنها
الألف أو ما يلى الألف
تغير مذكور بالأصالة
يل امام فمضوح كبرا كاء
أو مضموم كندارك أو
عارض الكسر لاجل
الاعتلال كندان وتوان
ومن ثم صرف نحو عبال
جمع عبالة لان الساكن
الذى يلى الألف فيه لاحقا
له فى الحركته والعبالة
النقل يقال ألقى عبالته
أى نقله أو يكون نانى
الثلاثة تحرك الوسط
كطوا عينه وكرهية ومن
ثم صرف نحو ملائكة
وصيارفة أو هو والثالث
عارضان للنسب منوى
بهما الانفصال وضابطه
أن لا يسبقا الألف
فى الوجود سواء كانا

لا يقيد المراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما منع من الصرف
الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليل المحذوف كإزعم البعض (قوله كعذافر) هو بجملة فمجمعة الجمل الشديد
واسم من أسماء الاسد (قوله كيمان وشام) بحذف الياء المخففة الساكنة لثلاثة الساكنين هى والتونين
(قوله فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفحذت همزة شام لتناسب الألف (قوله أو تقديرا)
قال شيخنا هو مسلم فى تهم أمانتم فيه أن الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كإيائى اه قال الدمامينى والذى
دعاهم الى تقدير نسب نحو تهم اسماء مصر وفاقتهم قالوا رأيت تهما يابا بخفيف الياء والتونين فلولا أنه على
تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا كمنع سراويل ولم يجعله كجوارى فى منع الصرف وجعل التونين
عوضا لأنه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى قبل ياء النسب (قوله وكأنهم نسبو الخ) أى فليس
هو على النسب حقيقة كما هو ح به ابن الناطم لكان فى كلام الجوهرى ما يخالفه حديث قال وهو يعنى
ثمان فى الأصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمان فحذفوا أوله لانهم يغيرون
فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه إحدى ياءى النسب وعوضوا عنها الألف كما فعلوا فى المنسوب
الى اليمن فتثبت ياء عند الاضافة كما ثبتت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله
وتسقط مع التونين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس بجمع فيجربى بجوارى وسوارى فى ترك
الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المستكى وقوله فيجربى الخ تفر يع على
المنفى بالميم (قوله الى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا الى يمن أو فعل أى بسكونها كما نسبوا الى شام (قوله أو
ما يلى الألف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يائى (قوله كبرا كاء) بالمد والهمز الثبات فى الحرب
اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجوع وان كان مما منع صرفه للاف
التانيث المدودة (قوله كندان وتوان) أصله - ماندانى وتوانى بضم النون فهما قلبت الضمة كسرة
لتناسب الياء وأعلال فاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الألف أصالة فى غير
وزن منتهى الجوع (قوله لاحظه فى الحركة) أى لانه ليس له أصل يرفع اليه فى ذلك بخلاف نحو دو اب
فانه من دب والماضى أصل عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح
لان الثانى هو الوسط لاشئ له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك نانى الثلاثة فى غير
وزن منتهى الجوع (قوله أو هو) أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كفى باحى وظفارى أو تقدير كإيائى
حوارى وحوالى فالياء فهما لمحققة بياء النسب لانهم ما سمعاهم مصر وفين فقد ردهما للنسب وان لم يكونا
منسوبا بين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض
للسبب أن لا يسبقا الألف فى الوجود بان سبقتهما الألف أو قارناها البناء السكامة على الجميع فالاول ما أشار اليه
بقوله مسبوقين بهما والشانى ما أشار اليه بقوله أو غير منسكين (قوله كرا باحى) نسبة الى رباح باليد يجب منه
الكافو وظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اه زكريا (قوله بخلاف قسارى وبخاتى) أى
ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قسارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وسدت فى المفرد نحو قسارى
وهو سابق على الجمع * (فائدة) * لو نسبت الى نحو قسارى صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجدة فى المنسوب
اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر فى المنع كقوله الدمامينى (قوله فانه بمنزلة مصباح) أى فى سبق الثانى
والثالث على الألف لا يقال ياء مصباح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانه يقول هى بدل ألف
مصباح ولابدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل
بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيها للمنعقول من جمع فكيف قال وقد
ظهر من هذا الخ الآن يقال المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه إشارة الى وجود المفرد
بالنقل فتأمل وقوله كإسيائى أى فى قوله وان به سمي الخ فهو راجع للثانى فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير)

مسبوقين بها كرا باحى وظفارى أو غير منسكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المختار بخلاف نحو قسارى
وبخاتى فانه بمنزلة مصباح وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست للجمع أو منة ول من جمع كإسيائى وقد دخل بذكر التقدير نحو

دواب فانه غـ ير منصرف لان أصله دواب فهو على وزن مفاعل تقديرا * (تنبيهات) * الاول لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميم نحو مساجد ومصايح أو لم يكن نحو دراهم ودينار * الثاني اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيويو والجهور قال في الارتشاف وذهب الزجاج الى أنه لا يشترط ذلك فاجاز في تكسير هـي أن يقال هباى بالادغام أي ممنوعا من الصرف قال واصل البيه عن سدي السكون ولولا ذلك لاطهرتها الثالث اتفقوا على أن إحدى الغلتين هي الجمع واختلفوا (١٥٩) في العلة الثانية فقال أبو علي هي

خروجها عن صيغ الآحاد وهذا الرأي هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعة قائمة مقام عشرين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا وتقديرا فالتحقيق نحو أ كالب وأراهط اذهب ما جمع أ كلب وأرهط والتقدير نحو مساجد ومصابيح وان كان جمعان أول وهـ لانه ثمة ذلك المكرر أعني أ كالب وأراهط فساكنه أيضا جمع جمع وهذا الاختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل أبي علي بان أفعالا وأفعلا نحو أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الآحاد وهما مصروفان والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه الاول ان أفعالا وأفعلا يجمعان نحو أ كالب وأنعام في أ كلب وأنعام وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى أفعال وأفعال مجرى الآحاد في جوار الجمع وقد نص الرنخشري على أنه مقس فيهما

أي في قوله نعمت الكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هي) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التخيبة الصبي الصغير والابن هبة كذا في القاموس (قوله ولولا ذلك لاطهرتها) أي بالفتح لساكنها متحركة حينئذ فكان يقال هباي واعترضه سم بان اجتماع المثليين في كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما في دواب ونحوه وأجاب بس بان الباء لو ظهرت لتقبل هبايا لاستعرفه من قول المصنف والمدريد الثاني الواحد * همزاري في مثل كالقائد وافتح ورد الهمز يافهما أعل * واذا قبل هبايا لم يحصل الادغام وفيه عندي نظر وان أقره غيره لغدم دخول نحو هي في قول المصنف والمدخل لان نالته ايس مداون كان لبنا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أي الخروج أي مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ وذلك ان تقول يحتمل قولهم المذكور ان العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهله) قال في المصباح يقال لعقبته أول وهله أي أول كل شيء (قوله ولا نظير لهما في الآحاد) أي فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنع من الصرف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير والافتقار يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيا من أيا منون وكقولهم في حدائد حدائد وفي صواحب صواحب قاله الشارح في آخر باب التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعال الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضي أن لهما نظير في الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها الفظا وحكاها وأفعال وأفعال لم يخرج عن حكم الآحاد لجوار جمعها كالأحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اه هندی (قوله وقد نص الرنخشري الخ) أي فليس في جمع أ كلب وأنعام على أ كالب وأنعام شذوذ حتى يضعف به لوجه الاول (قوله على أنه) أي الجمع على مفاعل (قوله وأنعام) بالالف لماسياني في قول الناظم كذا لمادة أفعال سبق الخ فلا يقال أن يعيم بقلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا العله أراد ما يشمل جمعي التصحيح فانهم من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسجيدات (قوله الثالث) محصله عدم تسام خروجها عن صيغ الآحاد لفظا بآيات نفاثر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلها فكان الأولى تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم آيات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله ونعام) لغة في الخاتم (قوله نحو مصال) هو الطين ما لم يجعل خرقا وخزعال بالخاء المحجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقبها خزعال أي عرج (قوله نحو تنقل) بفتحين وفاء ولد الثعالب وتنضب بفتح فتنون فضا دمجممة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدرا كرم ومهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه أن يعال صرفه بانه لم يتكسر ولا تحققتا وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهـ لانه لا تفتـ دـ رالانه ايس على وزن المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الالف سم باضاح (قوله منه) صفة لذا أحوال منه وكذا قوله كالجواري وصغير منه للجمع المتقدم وقوله كساري أي اجراؤه كاجراء ساري أو حاله كونه كساري (قوله يعني ما كان الخ) اما كان مفهوما قول المصنف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجوع كالعداري

* الثاني انه ما يصغر ان على لفظها كالأحاد نحو أ كلب وأنعام وأما مفاعل ومفاعيل فانها اذا صغر ارد الى الواحد أو الى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغر ان كلاما من أفعال وأفعال له نظير من الآحاد بوزنه في الهيئة وعدة الحروف فافعال نظيره في فتح أوله وزيادة الالف رابعة تفعال نحو تجوال وتطواف وفاعال نحو ساباط ونعام وففعال نحو مصال وخزعال وافعل نظيره في فتح أوله وضم ناله تفعال نحو تنقل وتنضب ومفعل نحو مكرم ومهلك على ان ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعال صرفه الابان له في الآحاد نظير نحو طواعية وكراهية (وذا العلة لانه كالجواري ونحوه كساري) يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معقلا فله حالتان احسدا هما أن يكون

قاص وسارفي حذف
يائه وثبوت تنوينه نحو
ومن فوقهم غواش
والفجر وليال عشروفي
النصب مجزى دراهم
في سلامة آخره وظهور
فتحة نحو سير واقفا
ليالي * والثاني يقدر
اعرابه ولا ينون بحال
ولا خلاف في ذلك
وهذا خرج من كلامه
بقوله كالجوارى
* (تنبيهات) * الاول
اختلف في تنوين جوار
ونحوه فذهب سيبويه
الى أنه تنوين عوض
عن الياء المحذوفة لا
تنوين صرف وذهب
المبرد والزجاج الى انه
عوض عن حركة الياء
ثم حذف الياء لالتقاء
الساكنين وذهب
الانحفش الى انه تنوين
صرف لان الياء لما
حذفت تخفيفا زالت
صيغته مفاعلا وبقى اللفظ
كجناح فاصرف والصحيح
مذهب سيبويه وأما
جعلها عوضا عن الحركة
فضم - عيب لأنه لو كان
عوضا عن الحركة لكان
التعويض عن حركة
الالف في نحو - وموسى
وعيسى أولى لان حاجة
المتعذر الى التعويض
أشد من حاجة المتعسر
ولالحق مع الالف واللام

لا يجزى كسارفي - حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى
فاتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم
وهذا لا ينافي ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما
لا يخفى على ذي بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا من أن في كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول
القسمين في النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثاني منه وأنه كان الأولى حذف يعنى (قوله أن تقلب ياؤه ألفا)
أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتي (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمدهى البكر ومدارى جمع مدرى
بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحلبه المرأة رأسها وأصلها مع عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة
فتحة أى اتباع الفتحة ما قبل الالف فقلبت الياء ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها اه تصريح والذي في شرح
الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمرها وهى المنتفخة الجنبين وفى القاموس ما يوافقنا وذكر
أن الفعل مدر كفتح فهو أمدروهى مدراء ودالها مهملة (قوله فى حذف يائه الخ) أى لاني جميع الوجوه فان
جره بفتح مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سنبه
عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتح مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من
ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقدر أى بحسب الاصل (قوله
في سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أى من منطوق كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه
مفهوما معنى أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعنى كما أوضحناه
سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجنا الاكثر على أن الاعلال مقدم على
منع الصرف ليكون سببه وهو الثقل أمر اظاهر المحسوس بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم للفعل
وهى خفية فاصل جوار على هذا جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان
فحذفت الياء لالتقاء مائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقدر بالان المحذوف لعله كالثابت ثم خيف
رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرج بعضهم على أن منع الصرف مقدم فاصل جوار على هذا جوارى بترك
التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب
الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الاتيين (قوله
عوض عن حركة الياء) أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذف الياء وهذا بناء على أن منع
الصرف مقدم على الاعلال فاصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين
عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء مائهما (قوله لان الياء لما حذفت تخفيفا) أى لالتقاء الساكنين
فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص
والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الاثر مع المنقوص في الجملة لظهوره وحاله النصب ولم يظهر في المقصور وأثر بالسكية
فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاول به لان التعويض يقتضى حذف شئ
واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات
تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده الهوتى (قوله ولا لحق مع الالف واللام كما لحق
الخ) أى بجامع أن كلاما من تنوين الترغم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين الترغم عوض
عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعنا شيخنا كان الاولى أن يقول الشارح
ولا لحق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تتجامع الالف واللام اه ولعل وجهه أن قياس
العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترغم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على
القول بانه عوض عن الياء بل هو اظهر فيه بان يقال لو كان عوضا عن الياء لالحق مع الالف واللام كما لحق
معها تنوين الترغم بجامع أن كلامهما عوض عن حرف اه وقد يجاب بان التنوين هنا ليس لمحض العوضوية

كلحاق معهما تنوين الترغم واللازم منه فيهما فكذا الملزوم وأما كونه للصرف فضعيف أيضا إذ المحذوف في قوة الموجود عن
والالكان آخر ما بقى حرف اعراب

قردبان سر والتم سماع وأما قوله (١٦٢) * عليه من اللزوم سر والتم * فمصنوع لاجتماعه موز كرا لاخشش أنه سماع من العرب من يقول

سر والتم و برد هذا
القول أمران أحدهما
أن سر والتم لغة في سر اويل
لانها جمعها فليس جعلها
كاذ كره في شرح الكافية
والاخر أن النقل لم
يتثبت في أسماء الاجناس
وانما ثبت في الاعلام
* (تنبيهات) * الاول
قال في شرح الكافية
وينبغي أن يعلم أن
سر اويل اسم مؤنث
فليس يسمي به مذ كرم
صغر لقليل فيه سر ييل
غيره مصروف للتأنيث
والتعريف ولولا التأنيث
أصرف كما يصرف
سراجيل اذا صغر فقليل
سراجيل لزوال صيغة
منتهى التكسير * الثاني
شذ منصرف ثمان
تشبهه بالبحر وانظر الما
فيه من معنى الجمع وان
ألفه غير عوض في الحقيقة
قال في شرح الكافية
ولقد شبه ثمانية بحوار
من قال يحدو ثمانى
مولعا باقاجها * حتى
هم من زيفة الارتاج
والبحر وفيه الصرف
لما تقدم وقيل هما
لغتان (وان به سمي أو
بماحق * به فالانصراف
منه يحق) يعني أن ما
سمى به من مثال مفاعل
أو مفاعيل فجمع منع
الصرف سواء كان منقولاً
من جمع محقق كساجد

اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله وردبان سر والتم سماع) اعترض بأنه لا يصلح مردا
للقول بأنه جمع سر والتم فقد بران تقدركونه جمعاً لسر والتم لا يستلزم سماع سر والتم وانما يصلح مردا للقول
بأنه جمع سر والتم تحقيقاً كما حكاه السندي وغيره وبعبارة السندي وقيل انه جمع سر والتم فقد بر
أو تحقيقاً بناء على سماع سر والتم كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن جعل كلام الشارح على هذا
القول بان براد بقوله في التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللزوم سر والتم) تمامه * فليس يرت
لمستعطف * والضمير في عليه للمذموم واللزوم الدناءة في الاصل وانما استأثرت في الفعل زكريا (قوله
فمصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذكرا لاخشش) رد لا ردولده احتاج الى رد آخر فقال و برد هذا القول
أى القول بان سر اويل جمع سر والتم في التقدير بر أمران الخ وحاصل الاول أن الالتم لم أن سر والتم وان كانت
مسموعة مفردة سر اويل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير بر جمع سر والتم وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير بر
جمعاً فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتفان لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما
في مدائن واذا انتفى اللزوم انتفى الملزوم وهو أنه كان في التقدير بر جمعاً فسمى به المفرد وهذا هو اللزوم في تقرير
كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الامر الثاني مبني على تسليم أنه جمع سر والتم غير مسموعة وان تجعده
هنا بما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العاذر فكيف يليق تسمية كونه جمع سر والتم ومنع تسمية
المفرد به مع أن الغرض ليس الامنع كونه جمع سر والتم لانه المنازع فيه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية
المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر بقى أنه قد يبحث في الامر الاول بمنع أن سر والتم جمع في سر اويل بل هي
بمعنى قطعاً منخرقة كفى الرضى وفي الثاني بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم في النقل
التحقيقى دون التقديرى الذى كلامنا فيه الأنا يجب بان معنى قوله في التقدير بر بحسب الاصل كما مر ايضاحه
فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان شرط لحاقها المؤنث تانيثاً معنوياً
عند تصغيره أن يكون ثلاثياً كما سأتى في قول المصنف

واختتم بتأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسن

(قوله سر ييل) أصله سر ييل فقالت الواو افعالاً اجتماعاً مع الياء وسبق احدهما بالساكن (قوله للتأنيث)
أى لساكن اللفظ مؤنثاً وضعاً كز ييب (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يخلفها في المنع
بخلاف الاول (قوله يحدو ثمانى الخ) الحد وسوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من
أولع بالشيء أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسر هاء الجمع لفتحته وهى الناقلة التى تحلب وليس مراداً
هنا والزيفة فتح الزاى الميلة والارتاج بالكسر من ارتحت الناقلة اذا أغلقت رجها على الماء والمعنى من شدة
طرح من الحدو وهم من يميانه عن الارتاج كذا فى العيسى (قوله من لفظ أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم
جنس مفرد أعجمى (قوله وسراجيل) مقتضى سابقه أنه اسم جنس مثل سر اويل لاعتد لم يذ كر فى القاموس
الا أنه علم فتدبر (قوله أرفلظ) هكذا فى النسخ بالجر عطفاً على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب
النصب عطفاً على منقولاً لان العلم المرتجل مقابل للاصل المنقول لأن الثاني منقول عن الاول اه بايضاح وهو
تصويب فى غير محله لا مكان تصحح عبارة الشارح بجمع قوله أو مما لحق به عطفاً على منقولاً وجعل من فيه
تبعيضية لاصلة النقل وجعل قوله أول لفظ عطفاً على لفظ الاول والمعنى أو كان مسمى به من مثال مفاعل أو
مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أول لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عامه يكون اللفظ المرتجل
للعلمية اذ خلافها لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان به سمي أو بما لحق الخ بخلافه على نصب اللفظ عطفاً
على منقولاً فانه يكون هذا الفصحراً اذ على كلام المصنف فينا فى تصد الشارح العبارة بالعناية فعرض على هذا
التحقيق واللهولى العناية * ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجمياً لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من أن
هذا الوزن لا يكون فى العربية فالاجماعاً ومنقولاً عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ فى قوله من لفظ
أعجمى لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمى اسم الجنس المفرد الأعجمى (قوله مثل هوازن) كذا فى

والعلة في منع صرف ما فيه من الصيغة مع أصله الجمعية أو قيام العلية مقامها فلو طرأت تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول اه قال المرادى قلت مذهب سيويو به أنه لا ينصرف بعد التنكير شبهه بأصله ومذهب المرادى صرفه لذهاب الجمعية وعن الأخفش القولان والصحيح قول سيويو به لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على (١٦٣) الصحيح اه (والعلم يمنع صرفه مركباً

* تركيب مزج نحو
معد يكر يا قد تقدم
ان ما لا ينصرف على
ضربين أحدهما مالا
ينصرف في التعريف
ولا تنكير والثاني مالا
ينصرف في التعريف
وينصرف في التنكير
وقد فرغ من الكلام
على الضرب الاول وهذا
شروع في الثاني وهو
سبعة أقسام كما مر الاول
المركب تركيب المزج
نحو بعلبك وحضرموت
ومعد يكر با اجتماع
فرعية المعنى بالعلبة
وفرعية اللفظ بالتركيب
والمراد بتركيب المزج
أن يجعل الاسمان
اسماً واحداً بالإضافة
ولا باسناد بل ينزل عجزه
من الصدر منزلة تاء
التأنيث ولذلك التزم
فيه فتح آخر الصدر الا
إذا كان معتلًا فإنه
يسكن نحو معد يكر ب
لان ثقل التركيب أشد
من ثقل التأنيث فعملوا
لمزيد الثقل مزيد
تخفيف بان سكنوا ياء
معد يكر ب ونحوه وان
كان مثلاً قبل تاء
التأنيث يفتح نحو

نسخ وهي ظاهرة في نسخ أخرى مثل كشافم بشين مجمة ثم جيم واعترض عليها بان كشافم بضم الكاف
اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله
والعلة في منع صرفه) أي ماسمى به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصله الجمعية) هذه العلة الاول فاصرة على
ماسمى به من الجمع كما جدد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراويل ولا نحو هوازن وكشافم ولعل العلة في
هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلية بزعمها (قوله أو قيام العلية مقامها)
أي أو ما فيه من الصيغة مع قيام علية مقام جمعته التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من
الصيغة مع قيام العلية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو ما فيه من الصيغة مع أصله الجمعية (قوله لذهاب الجمعية)
أي بالعلية التي خلفت الجمعية ثم زالت بخلاف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) في مورد لتعليل المراد انصرف
بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول محذوف يفسره المذكور باللزوم أي أقصد العلم يمنع صرفه فهو على
حدز يداً كرم أخاه (قوله مركباً تركيب مزج) أي غير عددي وغير مخنوم بوجه كما يؤخذ من قوله نحو معد يكر با
على ما ياتي (قوله مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علمته الوصفية وهو ثلاثة وتام منع صرفه العلة
واحدة وهوانتان (قوله والثاني مالا ينصرف الخ) ضابطها ما احدى علمته العلية (قوله بل ينزل عجزه الخ)
التعريف للمركب المزج المعرب فلا اعتراض بان المركب العددي والمختوم بوجه والمركب من الاحوال
والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها فأقده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أي في
أن الاعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح التي نحو معد يكر ب كما سيذكره الشارح (قوله
ولذلك) أي للتزويل المذكور وقوله فإنه يسكن أي يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بعجزه
تخفيف أو تصور بوجه للجمع المذكور وقوله ونحوه كعقلى فلا اسم موضع وقوله وان كان مثلاً أي الباء (قوله
وقد يضاف أول جزأي المركب) أي المزجى سواء كان آخر صدره ياء أو لادال للعهد الذي كرى لكنه بعد الاضافة
لا يسمى مركباً جزئياً الا في قسم المزجى فتسميته مزجياً باعتبار حالته الاخرى أعنى حالة مزجه واء علم أن
هذه الاضافة لفظية لا معنوية لانها كما مثلاً ليس اسم الشئ أضيف اليه بعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل
هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبه على شدة امتزاج الكلمتين
واتحادهما لان المتضامين كالتشبي الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بعينه
أيضا (قوله فيستصحب سكون الخ) أي في الاحوال الثلاثة وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر (قوله
تشبيهاً بياء درديس) أي بجامع أن كلام من الباءين وسط وان كان درديس كلمة تحقيقاً ومعد يكر ب كلمة
تزيلا ودرديس اسم للداهمة والجزو القانبة وخزرة للحب فالة في القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن
مثل هذه الباء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن الهونى وأقره وقوله مع
الافراد أي عدم التركيب كقوله * ولو أن واش بالمامة داره * وقوله تشبيهاً بالالف أي في نحو الفتي بجامع أن كلا
حرف علة وقوله ما كان جائزاً في الافراد معنى جواز في الافراد أن بعض العرب يجر التسكين والفتح حال النصب
وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب
الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن
يوجب التسكين معنى جواز في الافراد أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب
الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على
يضاف فعامله الجزء الثاني المذكور وعلى لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملة أي معاملة نفسه

رأبسة وعاديه وقد يضاف أول جزأي المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون باء معد يكر ب ونحوه تشبيهاً بياء درديس فيقال رأيت معد يكر ب
ولان من العرب من يسكن مثل هذه الباء في النصب مع الافراد تشبيهاً بالالف فالترزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الافراد ويعامل
الجزء الثاني معاملة لو كان منفرداً

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهر من من رام هر من لان فيه مع التعريف بجمعة مؤثرة فيجبر بالفخه و يقرب الاول بما يقتضيه العوامل نحو جاء رام هر من و رأيت رام هر من و مررت بام هر من و يقال في حضر موت هذه حضر موت و رأيت حضر موت و مررت بحضر موت لان مونا ليس فيمن (١٦٤) التعريف سبب نان وكذلك كرب في اللغة المشهورة و بعض العرب لا بصرفه حينئذ يقول في

الاضافة هذا معد يكر
فيجعله مؤثرا وقد بينان
معا على الفخ مالم يعقل
الاول فيسكن تشبيها
بخمسة عشر وأنكر
بعضهم هذه اللغة وقد
نقاه الالباب وقد سبق
الكلام على ذلك في باب
العلم * (تبيينان) *
الاول اخرج بقوله
معد يكر باما تم بويه
لانه مبني على الاشهر
ويجوز ان يكون مجرد
التمثيل وكلامه على
عمومه ليدخل على لغة
من يعسره ولا يرد على
لغة من بناه لان باب
الصرف انما وضع
للمعربات وقد تقدم
ذكرة في باب العلم
* الثاني احترز بقوله
تركيب مزيج عن تركبي
الاضافة والاسناد وقد
تقدم حكمهما في باب
العلم وأما تركيب العدد
نحو خمسة عشر فمختتم
البناء عند البصريين
وأجاز فيه السكوفيون
اضافة صدره الى عجزه
وسأقي في بابها فان سمي
به فقيه ثلاثة أوجه أن
يقرب على حاله وأن يعرب
اعراب ما لا ينصرف
وأن يضاف صدره الى

في الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلية
بهذا الاعراب فهو معرفة وخزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا بصرفه) أي كرابح يتنذ أي
حين اذ أضيف اليه معدى قال الخبيصى من قدر كراب باسمه لا كراب به منع صرفه ومن قدره اسم العز ن صرفه
ومن قدر بكا وقلاني بعلمك وقالى قلا ونحو ذلك اسم اللمعة منع من الصرف ومن قدره اسم الموضع أو مكان
صرفه دما مبني (قوله فيجعله مؤثرا) لوقال كراب الناطم بجعله مؤثرا لسكان أولى لان جملته مؤثرا لا يتفرع على
ما قبله بل هو سبب سابقه (قوله تشبيها بخمسة عشر) لتعليل لبناء الجزأين على الفخ والمعنى تشبيها للنوع
المتكامل فيه من المزجي وهذا النوع منه هو العراب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه
أن المركب العددي من المزجي (قوله وقد نقلها الالباب) جمع ثبت بفخ المثلثة (١) وسكون الموحدة وهو
الثقة (قوله اخرج بقوله معد يكر بالخ) فيه أن المثال لا يخص معناه أنه ليس نصافي التخصيص فلا ينافي أنه راجح فيه
ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أي وقواهم المثل لا يخص معناه أنه ليس نصافي التخصيص فلا ينافي أنه راجح فيه
لقرينة كعادة الناطم فافهم (قوله لانه مبني) أي على الكسر أما البناء فلان وبه اسم صوت وأما الكسر
فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعسره) اعلم أن سيويه لا يجوز فيه الا البناء على
الكسر وأما الجرمي فجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل لأن يستند الى سماع والا
لم يقبل لان القياس البناء لا يختلط الاسم بالصوت وصيرورتها اسم واحد (قوله وقد تقدم ذكره في باب
العلم) أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة الى استقصائها
هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه (قوله شجر بعر) بعين مع مفهومة فهم جامع فتح
أول كل وكسره يقال ذهب القوم شجر بعر أي متفرقين من أشغر في الباء أبدو بعر النجم سقط لانهم يتفرقون
تباعدهم عن بعض وسقطوا في الاماكن التي تفرقوا اليها أفاده اللمامبني وهذا المثال والمثال الثاني لماركب
من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جاري بيت بيت وأصله
بيتاه لاصقا لبيت الخذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في
معنى جباري ووجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله
وصباح مساء) تقول فلان يأتي ناصباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا
للتخفيف ولو أضفت فعلت صباح مساء لجزأ أي صباحا ومساء مساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف
الذي تضمنه التركيب الواو في الرضى أنه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتي ناصبا حافيا
عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمة بين بين وأصله
بينها وبين حرف حركته الخذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان يس
(قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أي كماله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا والمتبادر
ويؤيده أن المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينها فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب وفي
قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتى فعليه الالباب (قوله كذا حاوي)
أي علم حاوي زاندي فعلانا * (فائدة) * قال أبو الفخ اذا سميت رجلا زان صرفته ان الفعوان كانت زاندة فانها
اسما عتبت ألف ذاتي هي عين جرن مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجلا فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد
اسقاط زانديه ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء العربية عليه وأما زيدان فانه يبقى بعد الخذف على
حرف واحد نقله سم (قوله كعطفان) بفتح العين المجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم

عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف نحو شجر بعر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال
التركيب هذا رأى سيويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذا حاوي زاندي فعلانا * كعطفان) (قوله وسكون الموحدة الخ)
الاقبيس فيها الفخ وقد تسكن كذا في شرح القاموس اه

وكا صبهانا) يعني أن زائدي فعلا نبت مع العلمية في وزن فعلا ن في غير نحو جردان وعمان وعمران وغطغان وأصهبان وقد نبت على التعميم بالتمثيل * (تنبهات) * الأول علامت زيادة الالف والنون - فموظها في بعض التصاريف كسقوطها في رندسيان وكفران إلى نسي وكفر فان كانا فيم لا يتصرف فعلا نبت زيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان نابتا معا ضعف ذلك اعتبارا ان قدرت أصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية (١٦٥) مثل ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه

فعلا ن وحكمه أن لا ينصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره ما هاج حسان رسوم المدام * ومضاعن الحى ومبنى الخيام وان جعل من الحسن فوزنه فعلا ن وحكمه أن ينصرف وشيطان ان جعل من شاط شيط اذا حترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سببويه والتليل إلى المنسح لكثر زيادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش إلى صرفه لان فعلا ن في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة * الثاني اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء اللبدل حكم البدل مثال ذلك أصيلان فان أصله أصيلان فلو سمى به منع ولو بدل من حرف أصل نون صرف بعكس أصيلان ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نونا * الثالث ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمة فوزيادة ألف قبل نون أصلية

أبيها تصریح (قوله وكا صبهانا) بفتح الهمزة كسرهما وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بقراس سميت باسم أول من زلها وواسبها اسم فرس كذا في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها سبهان أي الاجناد لانهم سكنوها في كلام ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرهما وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلا نبت زيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصلها - ما فسببويه والتليل بمنع الصرف لحوقا بالاكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة لا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلها ما حرفان الخ) يتبادر إلى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلها - ما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيم لا يتصرف وايس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أي أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم أن تصرف عفان قال ان هجوته أي لانه حينئذ من العفونة لان مدحته أي لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بان المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلا ن الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غيرنا هض كالأخفى ودعواه أن الكلام فيم لا يتصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظرا للاعتبار بين مسلم ولا ينافي بما سياتي في رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجح لاحد الاعتبارين عند القائلين بصرفه والقائلين بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استعار ادلانه صفة والكلام في الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الأولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أي بعد عن الحق وبابه لعدم مصباح (قوله لان فعلا ن في النبات أكثر) أي من فعلا ن بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ مرمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أي الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للأصل لا للطارئ اه سم أي في صورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس اه تصریح والأصيل العشي كافي القاموس (قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لانها بدل من أصلي (قوله حنان) أي مسمى به لان الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كذا في أبي هريرة وأبي جعفر سم (قوله مطالقا) حال من الضمير في الخبر (قوله وشرط منع العار) أي المؤنث العار من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الاحرف الثلاثة وإنما يرتقي فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أو بجزور) عطف على محمل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد يعطفان على جزور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسبوغ كونه في معرض التعظيم وفي العادم خبر وتذكير مفعول العادم وسبق جملة في محمل نصب نعت تذكير وبجملة عطف على تذكير او كان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه معناه الشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التانيث في لفظه) اعتراضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق بين أف التانيث وتائه حيث استقامت الأولى بالمنع دون الثانية بان الأولى لازمة لمساهي فيه دون الثانية وأوجب بان الالف لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كصفة والتائه ليست كذلك بل انما تلزم في العلم وكلامنا

تشبهها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهام مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو بجزور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر * وجهان في العادم تذكير سابق * وبجملة كهند والمنع أحق) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتانيث بالتاء لفظا أو تقديرا أما لفظا فنحو فاطمة وانما بصرفه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه فان العلم المؤنث لا يفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الإلف في جبلي وصخراء فارتقى في منع الصرف

بمختلفها في الصفة وأما نقد رافعي المؤنث المسمى في الحال كسعادوز ينب وفي الأصل كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك كله فقد والتاء مقام ظهورها إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا في المعنى أم لا زائد على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما ساء أني نحو عائشة وطلحة وهبة وأما المؤنث المعنوي فشرط تختم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعدان الرابع ينزل منزلة تاء التانيث أو تحرك الوسط كسقر وانظري لأن الحركة قامت مقام الرابع خذ لافلابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا كجور وما ساء في بلد من بلد لان الجملة لما انضمت الى التانيث والعلمية تختم المنع وان (١٦٦) كانت العجبة لا تمنع صرف الثلاثي لانها نام تؤنث منع الصرف وانما اثرت تختم المنع

وحكى بعضهم فيمختلفا
فقبل انه كهندي في جواز
الوجهين أو منقولان من
مذكري نحو زيد إذا ساء
به امرأة لانه حصل بنقله
الى التانيث ثقل عادل
نخفة اللفظ هذا مذهب
سيديويه والجمهور وذهب
عيسى بن عمر والجري
والمبرد الى أنه ذو وجهين
واختلف النقل عن
يونس وأشار بقوله
وجهان في العادم
تذكيرا الى آخر البيت
الى أن الثلاثي الساكن
الوسط اذا لم يكن أعجميا
ولا منقولاً من مذكري
كهند ودعدي يجوز فيه
الصرف ومنع المنع
أحق ممن صرفه نظر الى
نخفة السكون فانها
قامت أحد السبين
ومن منع نظر الى وجود
السبين ولم يعتبر الخفة
وقد جمع بينهما الشاعر
في قوله

الآن في العلم (قوله بخلافها في الصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤنث فيها لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها انصريح (قوله في المؤنث المسمى) من اضافة الوصف الى مرفوعه أي المؤنث مسماء وقول البعض أي المسمى به لان الكلام في اللفظ غنلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعادوز ينب وفي الأصل الخ فلا تمكن من الغافلين (قوله وهبة) أي علما (قوله وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية والافالتانيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان علامته الملقوطة أو المقدرة لفظية ليس وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الاعمال فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للنظ والمراد المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم بالحركة يخرج عن أصل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرابع في الثقل وانها في النسب كالخرف الخامس فلونسبت الى جزى لفت جزى بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا جاز فيه الحذف والقلب واوانقول في النسب الى حبلى حبلى أو حبلى كاسم ياتي دون شري (قوله اسمي بلدين) ينبغي أن يقول اسمي بلدين ليكون جور وما ساء نحن فيه وأما اذا جعل اسمي بلدين كانا مذكريين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو بنقولان من مذكري الخ) الى ههنا يبحث وهو أنه كيف يتختم منع نحو زيد إذا ساء به مؤنث عند سيديويه والجمهور ولا يتختم عندهم منع نحو هند مع عرض تانيث الاول واصله تانيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهما جازا الوجهان في الاول كالثاني أو تختم منع الثاني كالاول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجري والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى اهبطوا مصر مع قوله وقال ادخلوا مصر فان منصرف في الأصل اسم بلدي وهو ابن نوح ثم نقل وجعل اسماعلى البلدة وهي مؤنثة فصارت كزيد المذكري وجوابه أنا لان اسم علمية المنصرف لسانا لكان لان اسم مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان دما ميني (قوله كهند ودعد) مثلها ما بنت وأخت علمي مؤنث كما ساءتني (قوله والمنع أحق) أي لو جود السبين (قوله لم تتلفع الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السبين مع كون الصرف هو الأصل فيزجع اليه بادنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أي لا توقعون فيه الاشارة اللغوية أي غالبا بخلاف أسماء الاناس فانهم توقعونه فيها كثيرا فاحتاجت الى التخفيف وانما قلنا أي غالبا لانهم قد توقعونه في اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يدوان كان ثنائيا للفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط اذا أصله يدي بالاسكان كما في الصحاح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما ساءتني في التصغير (قوله انصرف) قال

دعد ولم تسق دعد في العلب * (تنبيهات) * الاول ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي الاسقاطي

الصرف أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قبله والآن خفف الى أنه مختم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكا أو جبه اجتماع علمتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو قيد لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند * الثاني لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفنجد أو الاعلال كدار * الثالث قال في شرح السكاكية واذا سميت امرأة بيد ونحوها هو على حرفين جازية ما جاز في هند كذا ذلك سيديويه هذا النظم وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح في التسهيل فنقول صاحب البسيط في يد صرفت بالاختلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هند ويد تختم منعه لفظه والنساء نحو هندية ويديه فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألفاظ مسموعة انصرف * الخامس اذا ساءتني مذكري مؤنث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا

صرف مطلقا خلافا

للفراء وتعب اذ ذهب
الى انه لا ينصرف سواء
تحرك وسطه نحو فذام
سكن نحو حرب ولا ين
خروف في التحرك الوسط
وان كان زائدا على
الثلاثة لفظا نحو سعاد
او تقديرا كاللفظ نحو
جبل مخفف جبال اسم
للضبع بالنقل منع من
الصرف * السادس
اذا سمي رجل بنت او
أخت صرف عند سبويه
وأكثر النحويين لان
تاءه قد بنيت الكلمة
عليها وسكن ما قبلها
فاشبهت تاء جبت وسحت
قال ابن السراج ومن
أصحابنا من قال ان تاء
بنت وأخت للتانيث وان
كان الاسم مبدئا عليها
فمنع عنها الصرف في
المعرفة ونقله بعضهم
عن الفراء قلت وقياس
قول سيبويه انه اذا سمي
بهما مؤنث ان يكون
على الوجهين في هذ
* السابع كان الاولى
ان يقول بتاء بدل قوله
بها فان مذهب سيبويه
والبصريين ان علامة
التانيث التاء والهاعبدل
عندهم عنها في الوقف
وقرر عبر بالتاء في باب
التانيث فقال علامة
التانيث تاء أو ألف
وكانه انما فعل ذلك
للاحتراز من تاء بنت
وأخت

الاسقاطى وتبعه غيره لعل المراد جواز فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو متجه وبسبب تفاد من كلام الشارح
أن ياء التصغير لم يعدوا في تصييرها بغيرها الا كان متختم المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما
يؤخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا ولا واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان قلت لم
يكنفوا هنا بتحريلك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدمت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنام معنى
التانيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا من فاحتاجوا التقوية معنى التانيث باقوى الامور القائمة مقام التاء
وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على
الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكير انفرديه حقيقة أو مقدر او أن لا يحتاج
تانيثه الى تاويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكرا قال الدماميني في صرف ان سبق له تذكير
انفرديه حقيقة كدلال علم مذكرا منقولاً من مؤنث لانه في الاصل مصدر أو مقدر كحائض علم مذكرا سبق
التذكير تقديرا اذا المعنى شخص حائض بدليل أنهم اذا صغروهم لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمي بنحو
حائض مذكرا لم يصرف بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخله
للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقوا الواحضة ومرضعة
واحتراز المصنف بقوله انفرديه من نحو طلوم علم مذكرا منقولاً من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية
به يطاق على المذكرا والمؤنث تقول مررت برجل طلوم وامرأة طلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة
المسمى به مذكرا نحتاج تانيثه الى تاويل لا يلزم كرجال علم مذكرا لان تاويله بالجماعة لا يلزم لجواز تاويله
بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية في المذكرا كذراع علم مذكرا فهو في الاصل مؤنث لسكن غاب
في اعلام المذكرا بن ووصف به المذكرا فقالوا ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديرا
أي تقديرا كائنا كاللفظ وبمترنزه بان يكون الحذف قياسا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسا ومنه شمل
تخفيف شمال واحتراز به مما هو على غير قياس كأي في أي فليس المحذوف من هذا كالمفوظ به اه يس وعجوبة
الساميني فان الحرف المقدر بمنزلة الملقوظ به أما اوله لانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به
ولهذا قال كاللفظ واحتراز به عن نحو كتف فان هاء التانيث مقدره فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو
مصروف وان سمي به مذكرا لا يلفظ بها ويس في اللفظ مشعرا بها اه (قوله اسم للضبع) أي الانثى
ويقال لذكرا ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل بنت وأخت الخ) * (فائدتان) *
الاولى قال الدماميني لو سمي مذكرا بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة مؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال
بفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات حرت على الريح وهي مؤنثة ففيه وجهان المنع
كزيث والصرف بكب حائض اه الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والكلم ومنع
مبنيان على المعنى فان كان أباً أو حياً أو مكاناً أو لفظاً صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين
اعتبار القبيلة نحو هود وجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء
تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامر من محمول على ما اذا لم
يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا منع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهله وخولان وقوله وقد يتعين الخ يعني
أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبار من انما هو في عالم تقصيره العرب على أحدهما أما هو فلا نتجاوز فيه
ما سمع زاد في الهمع وقد يتعين اعتبار الحرف كسكاب (قوله فاشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب الالف
والجبت في الاصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يعبد من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام (قوله وقياس
قول سيبويه) أي قوله ان بنتاً وأختاً اذا سمي بهما رجل يصرفان كما في زكريا (قوله ان يكون على الوجهين) حزم
غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سم لانها جازية كهند وفي عبارة الشارح ركازة ظاهرة وكان ينبغي
أن يقول انما اذا سمي بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز
على القول بان تاءهما ليست للتانيث أما على أن تاءهما للتانيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية (قوله

وكذا فصل في التسهيل * الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع العار العار من الناء لفظا والافان من مؤنث بغير الالف الاوقه الناء اما
ملفوظة أو مقدره (والجعمى الوضع والتعريف مع * ز يد على الثلاث صرفه امتنع) أى مما لا ينصرف مائة فرعية المعنى بالعلمية وفرعية
اللفظ بكونه من الاوضاع الجمعية لكن (١٦٨) بشرطين أن يكون جعمى التعريف أى يكون علمانى لغتهم وأن يكون زائدا على

ثلاثة أحرف وذلك نحو
اراهيم واسماعيل واحق
فان كان الاسم جعمى
الوضع غير جعمى
التعريف انصرف كالجام
اذا سمى به رجل لانه
قد انصرف فيه بنقله عما
وضعتة الجعم له فالحق
بالامثلة العربية وتذهب
قوم منهم انشأ لوبين
وابن عصفور الى منع
صرف ما نقلته العرب
من ذلك الى العلمية
ابتداء كبندار وهو لاء
لا يشترطون أن يكون
الاسم علمانى لغة الجعم
وكذا ينصرف العلم فى
الجعمه اذ لم يزد على
الثلاثة بان يكون على
ثلاثة أحرف اضعف
فرعية اللفظ فيه لجئيه
على أصل ما تبني عليه
الاتحاد العربية ولا فرق
فى ذلك بين الساكن
الوسط نحو نوح ولوط
والمتحرك نحو شتر وملك
قال فى شرح السكافية
قولا واحدا فى لغة جميع
العرب ولا التفات الى
من جعله ذا وجهين مع
السكون ومختم المنع
مع الحركة لان الجمه
سبب ضعيف فلم تؤثر
بدون زيادة على الثلاثة

وكذا فصل فى التسهيل) أى عبر هنا بالهاء وفى باب التانيث البناء كما علم بالوقوف عليه (قوله والجعمى الى الوضع
والتعريف) اضافته لفظية فادست على معنى حرف كسلف أى الجعمى وضعه وتعريفه وقوله مع ز يد حال من
الضمير فى الجعمى وغير هذا لا يخفى لوعن شئ والمراد الزيادة على الثلاث بغير ايهما التصغير كما سياتى وانما لم يرق تحرك
الوسط هنا تمام الزيادة كما قام فى المؤنث اضعف الجمه بعدم علامه لها كعلامه التانيث عن التقوى بمجرد تحرك
الوسط الذى هو موقو وضعيف وهذا أوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أى الموضوعات (قوله أى
يكون علمانى لغتهم) وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سمى باسمه على شخص آخر (قوله كالجام) بالجيم وضعه
الجعم اسم جنس للآله التى تجعل فى فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كفى القاموس
وغير وضعه الجعم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم تستعمله
اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو فى لغة الجعم اسم جنس لانحر الذى يلزم
المعادن ولن يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم أن يكون
أول استعمال العرب له فى العلمية (قوله لجئيه على أصل ما تبني الخ) اضافة أصل الى ما على معنى فى وذلك الأصل
هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب براعون فى كلامهم التخفيف وأما الأحاد الجمعية فالأصل فيها الزيادة
لان الجعم براعون فى كلامهم الطول (قوله نحو نوح ولوط) أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أى جعمى مذكرا أما
المؤنث كجوه وجموع الصنف لتقوى الجمه بالتانيث وانما لم يجرى فى نوح ولوط الوجهان كما جازى فى هند ودعد
مع أن كلا وجد فيه سيدان لان التانيث سبب قوى فبمكنا اعتباره مع سكون الوسط بخلاف الجمه قاله ابن هشام
* (واعلم) أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الاصرف الاستة محمد وشعيب وصالح وهو دود نوح
ولوط نطفة الاخبرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان سيبويه قرنه معه فهو أعجمى وصرفه
لخفة بؤيد ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس يعربى وهو وقبل اسمعيل فكان
كنوح كذا فى الجاهلى قال العصام وردد على الحصر فى الستة شيث وعز بروقال البيضاوى تنوين عز بر بناء على
أنه عربى وترك تنوينه بناء على أنه أعجمى اه واستشكاه ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه فى القرآن كما هو
قضية القراءة لهم ما لو جب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربى والآخري على أنه أعجمى مع أنه
فى الواقع لا يكون عربيا وجمعا بل أحدهما فقط وأجيب بأنه يكفى فى تخرىج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان
لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرئى تبرى بالتنوين على أن الالف للحاق وتركه على أنه التانيث ولا يمكن
أن تكون فى الواقع لهما والبناء على أنه أعجمى ليست للتصغير لان الظاهر أن السكامة وضعت علمها فى لغة الجعم
فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بيباه التصغير ولأنه لو كانت للتصغير لم تؤثر جعمته منع الصنف لما سر
من أن الأجمعى اذا كان باعيا بيباه التصغير انصرف ولم يعد باليباه فعلم مافى كلام البعض على قول الشارح ولا
يعد باليباه فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المجهمة والناه الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف
ان الجمه اذا انضمت الى تانيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار
التانيث فيه غير متعين لجواز اعادة المسكان يس (قوله وملك) فسره شيخنا والبعض بمافى القاموس من أنه جلاء
يكتمل به وهو غير مناسب لان الكلام فى العلم وملك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السدعن السد فى شرح
الباب أن ملك بفتح اللام والميم هو ابن متوشاخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان الجمه سبب ضعيف) علمه
لقوله ولا فرق فى ذلك الخ (قوله مطلقا) أى ساكن الوسط أو متحركه (قوله جازرا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع
فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط وقوله لو جدى فى بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا

قال ومن صرح بانها جمه الثلاثى مطلقا السيرافى وابن رهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان وجهين
منع صرف الجعمى الثلاثى جازرا لو جدى فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغربية اه قلت الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو
عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرحاني

ويحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال * أحدها أن الجملة لا تراها في مطلقا وهو الصحيح * الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف رفيفا سكن وسطه
زجهان * الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه خزم ابن الحاجب * (تنبيهات) * الأول قوله زيد وهو مصدر
وادي يزيد وادوز يادوز يادانا * الثاني المراد بالجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص (١٦٩) بلغة القرم * الثالث إذا كان

الاجمى ربا عبا وأحد
حروفه ياء التصغير
انصرف ولا يعتد بالياء
الرابع تعرف بجمعة
الاسم بوجوه أحدها
نقل الأئمة تانيها خروجه
عن أوزان الاسماء
العربية نحو ابراهيم
ثالثها عروقه من حروف
الذلاقة وهو خاسي أو
رباعي فان كان في الرباعي
السين فقد يكون عربيا
نحو عسجد وهو قليل
وحروف الذلاقة ستة
يجمها قولك مر بنقل
رابعها أن يجمع مع فيه
من الحروف ما لا يجمع
في كلام العرب كالجيم
والقاف بغير فاصل نحو
قبح وحق وأصا والجم
نحو صولجان والسكاف
والجيم نحو أسكرجة
وتبعية الراء للنون أول
كلمة نحو فرجس والزاي
بعد الدال نحو مهندز
(كذلك ذو وزن يخص
الفعلة * أو غالب كأجد
ويعلى) أي مما يمنع
الصرف مع العلمية ووزن
الفعل بشرط أن يكون
مختصا به أو غالبا فيه
والمراد بالمختص مالا
يوجد في غير فعل الأفي
نادر أو علم أو أجمي

وجهين ومحركه مختم المنع أن يقول لو جدد في بعض كلامهم لأن صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع إلا
أن يقال المراد بالمباغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا للمعنى لوجوده في بعض الشواذ فتفطن (قوله ويحصل)
أي من كلام النحاة لا مما تقدم إذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوده بالبخار
الثاني (قوله مصدر زاد زيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد زيد الخ (قوله عروقه من حروف
الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها
عدمه فيلزم من وجود الخ لوفى الخامسى أو الربيعى وجود الجمعة ولا يلزم من عدم الخ لوفى كعدم الجمعة
فلا يراد أن يوسع أجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء إذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه يس
وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربي وينبغي أن يقال حيث لم
تنقل بجمته ولم يكن فيه سبب آخر نأثي عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان في الرباعي السين) أي
مأذكر من جمعة الرباعي العاري عن حروف الذلاقة إذ لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو
الذهب والجوهر والبغير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل المسألة الفاصل بالجر موق
(قوله نحو قبح وحق) الأول بقاف مفتوحة وتزجيم مشوبة بالسين ساكنة لغة تركية بمعنى اهر ب وبمعنى كم
الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس
الحقبة بكسر الناقاة الهرمة تزجق الطائر ذرقاه ولم يذكر قبح ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح
التمثيل بقبح وحق التركيتين وحدهما إذ ورد على الشارح أن كلامه في الاسماء وحق ليس في اللغة التركية اسما اللهم إلا
أن يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجج وجمعه صولجانة قاموس
ومثله الجص والصنجة (قوله نحو أسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم السكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء
مخصوص اه وانظر ما حركه الهمزة (قوله والزاي بعد الدال) أي وكالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أي
وتبعية الزاي للدال لكان أحصر وقيد في الهمع تبعية الزاي للدال بكونه في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال
يس وقد تبديل زايه سينا (قوله كذلك ذو وزن) أي علم ذو وزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل لكون
أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا الرجوع الأول إلى الثاني لأن الأصل في الوصف الأفراد (قوله كأجد) منقول
من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الأفي نادر) أي في لفظ نادر عربي غير علم بقرينة
عطف العلم والجمي عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضي الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله
وما سوى الخ وقوله وما سلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو جيم مرزصل) وحكم همزة الوصل في
الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالحق بنظرنا من الاسماء الختم فيه بقطع الهمزة
بخلاف المنقول من اسم كأقدار فان الهمزة تبتقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله
فلم يستحق الخروج عما هو له تصريح (قوله وما سوى أفعال ونفعل وتفعل وبفعل) أي لأن هذه من الغالب كما
يعلم مما يأتي اه سم ومثال ما سواها يدحرج ويستخرج (قوله وما سلمت الخ) احتترز بالسلامة عن المعبر كرد
وقيل وسبأني وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله وبناء فعل أي بالتشديد (قوله من غـ ير فاعل) أما
ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو
بالاسم أولى فلا يوافق تصريح (قوله والثلاثي) أي وغير الثلاثي لأن ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم
(قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثي (قوله بجردين عن الضمير) إذ لو
اقتربا له لكانا من المحكى لامن الممنوع الصرف لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لامن الفعل وحده لكن هذا

(٢٢ - صبان) - ثالث

كصيغة الماضي المفتوح بناء المطاوعة كتعلم أو همزة وصل كأنطلق وما
سوى أفعال ونفعل وتفعل وينفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ الملم بسم فاعله وبناء فعل وما صيغ للامر من غـ ير فاعل
والثلاثي نحو انطلق ودحرج فاذا سمى بهما بجردين عن الضمير

قبل هذا النطق ودحرج ورأيت انما لوق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن من الازنان المبنية على أن تختص بالفعل والاحترار بالنادر من نحو دول لدرية وينجلب (١٧٠) لخرزة وتبشر اطائر وبالعلم من نحو خضم بالمج متين لرجل وشمر اثرس وبالاعجمي من بقم

واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والجمعى لاحكم لهما ولان العلم منقول من فعله لا اختصاص باقي والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى اما الكثرة فيه كما تدواصيح وأبلم فان اوزانها تنقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما لان أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كذكل وأكب فان نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن الهمزة من أفعال وافعل تدل على معنى في الفعل نحو اذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتوح باحد هـ من الافعال أصلا للمفتوح باحد هـ من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمخ وتضرب فانهما كما تدل على كونه على وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء وكافضل في كونه مفتوحا بايدل على معنى في الفعل دون الاسم * (تنبهات) * الاول قد اتضح مما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بان يقال أو ما

القبلا يخص هذين المثلين كما لا يخفى (قوله قبل هذا النطق) بقطع الهمزة لاسم (قوله وهكذا) أي كالمذكور من صيغة الماضي المفتوح بناء المعاوعة وغيره مما سمى وقوله المبنية أي الموضوع (قوله والاحترار بالنادر من نحو دول) أي من خروج وزن نحو دول بصيغة الماضي المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدرية أي شبيهة بان عرس أي اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله لخرزة وقوله اطائر فدول وينجلب وتبشر أسماء اجناس فلو جعلت أعلا ما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفي التوضيح ما يؤيده وينجلب بجمع بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كجاني سم وغيره وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كجاني القاموس (قوله من بقم واستبرق) بالفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة تصبغ معروف وهو العندم والاستبرق الذي يباع الغليظ (قوله اما الكثرة فيه) برده عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر في الافعال مع أن ما على وزنه من الاسماء كتكلم بالفتح مصروف الآن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع من غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كما تدواصيح) بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة وبالذال المهملة واصبغ بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصبغ وفيها عشر لئلا تحصل من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء العاشرة أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ما كنة سعف المقل اه تصريح ونقل البعض عن البهوتي فتح الهمزة واللام وكسرها ما أيضا (قوله واما لان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم تكلمت وهي أف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أوله به من الاسم وان كان أكثر في الفعل فتنطق (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عمالو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حروف المضارعة كجاني تر جس ونه شل * وعلم أنه يدخل في كلامه نحو يجاب وتبشر اقل جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظر الى الصيغة تهما هو وأولى من جعله من الغالب نظر الى حزمه فتنأمل اه اسقاطي والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بالاعزاز والجواب بالاعزاز وكما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فاهم أن الجواب له و ليس كذلك كما علمت (قوله كاضل) وهو الرعدة وأكل جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فن نظائر أفضل من الاسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر كلب من الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصر وأدخل وأخرج (قوله باحد هـ) أي همزة أحدهما أي أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أي المعلن بهما الاوليه وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما قوله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهم الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فاهم (قوله نحو يرمخ) بتخنية راء قيم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لجماعة يبيض دقاق تلعب وتضرب بوقية فنون فضاء معجمة فو حدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فانها كما تدواصيح ما كاصبغ وأصبغ لكان أنسب نعم برده على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير في الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح مما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل أو حكما بان يكون القياس يقتضي كثرته في الفعل لانه أنسب به لان أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الجمل تمثيله باحد ويعلل للغالب لانها من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أي المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أجدوا الخ) أي لانه تدبان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما لا يغلب على به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني قد فهمم من قوله الخ) عبارة السندي وفيهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أي وكذا المختص بالاسم

وقوله

أصله للفعل كما فعل في السكافية أو ما هو به أولى كجاني شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب * الثاني قد فهمم

من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج

خلاف العيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه كما بقوله * أما ابن جلا وطلاع الثنايا (١٧١) * ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة

وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيويه وشيخ شيخه الخليل دماينى (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفحيتين يعنى من الفعل الماضى مطاقا أى لا يقيد بصيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كفى الشاطبي كل فعل ماض اذا سمي به فانه لا يصرّف وبديل الرداءية بعد بان العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع اذلو كانت مخالفة عيسى فى خصوص الماضى الذى على وزن نعل - كاكل وضرب لم يصر الرداءية بصرف كعسب اجساما لان وزن كعسب فعل وكلامه فى موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) جملة جلا فى موضع خفض صفة لمخذوف واعتراض بان الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أوفى كما مر فى النعت لكن نقل بس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظرى تفرسح هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى به الا على أنها صفة لمخذوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هـ - ما احتملان كما تصرح به عبارة التوضيح وهى واجب بانه يحتمل أن يكون سمي بحج - الامن قولك زيد جلا فيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله * نبت أخوالى بنى يزيد * وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمخذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول وهو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بديل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمة - يجر بالفحة تصریح (قوله الذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلاف العيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة - علم رده مما كتبه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قديمى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا - لا يجر عن الضمة يرمى به لان سلم دلالة على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيك بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفة مذهب عيسى فيما غالب استعماله اسم وان واقعه فيما غالب استعماله فعلا وان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التى تكون الخ) أى الكلمات التى تارة تكون أسماء وتارة أفعالان غالب استعمالها أفعال الخ ولم ينقل الشارح حكما استعمال اسم او فعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع (قوله فلا تجره) أى بالكسرة والضمير البارز للامثلة لتأويلها بالمدكور (قوله وأن يكون لازما) أى للكلمة فتحوا ثم لازم له وزن اضرب ونحو اصبح لازم له على احدى لغانه وزن اقطع ونحو ابل لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصا بموازنة فى اللفظ والتقدير وان كان غالبالكونه مبدوا بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلان شرط الموازنة فى اللفظ لان أوله مما يفتى على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشهد علمين اذا علمت هذه اعمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أى أو غالبالكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللاذيق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه فى كتابة ذلك على الشرط الاول تصرف فى عبارته واختصرها تصرفا واختصارا محليين (قوله الثانى أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بانه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرج به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقية - السالمة فى قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لم يسم فاعله لان المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المختص للصرف وكلامه الآن فى شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخص فتدبر (قوله نحو امرئى) أى على لغة الاتباع فيه فان سمي به على التعميم ياتزم فتح عينه منع من الصرف - اكون الوزن لازما حدثت - ذوكذا الكلام فى ابنه على اللغتين دماينى بخذف (قوله وفى الرفع شيها بالامر من خروج) رد بان همزته مكسورة كما

أنا ابن رجل جلا الامور
وجربها فى اجلة من
فعل وفاعل فهو محكى لا
ممنوع من الصرف
قوله نبت أخوالى بنى
زيد * والذى يدل على
ذلك اجماع العرب على
صرف كعسب اسم
رجل مع انه منقول من
كعسب اذا أسرع وقد
ذهب بعضهم الى أن
الفعل قديمى مسمى به
وان كان غيره مستند الى
ضمير متمسك بهذا البيت
ونقل عن الفراء ما يقرب
من مذهب عيسى قال
الامثلة التى تكون
للاسماء والافعال ان
غلبت للافعال فلا تجره
فى المعرفة فنحو رجل اسمه
ضرب فان هذا اللفظ
وان كان اسما للعسل
الابيض هو أشهرفى
الفعل وان غلب فى
الاسم فاجره فى المعرفة
والنكرة نحو رجل
مسمى بحجر لانه يكون
فعلا تقول حجر عليه
القاضى ولكنه أشهر فى
الاسم * الثالث يشترط
فى الوزن المانع للصرف
شرطان أحدهما أن
يكون لازما * الثانى أن
لا يخرج بالتغيير الى
مثال هو للاسم فنخرج
بالاول نحو امرئى فانه لو
سمى به انصرف وان

كان فى النصب شيها بالامر من علم وفى الجر شيها بالامر من ضرب وفى الرفع شيها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر (قول المحشى أى بالكسرة أفهم أن قوله فلا تجره من الجرز وليس كذلك بل هو من الاجراء اه

فيه الموازن فتخرج بالثاني نحو زد وقيل فان أصلهما ردد وقول ولكن الادغام والاعلال أخرجهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلى ولو سميت رجلا بالباب بالاضم (١٧٢) جمع لم تصرفه لانه لم يخرج بفك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبي

كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الخالين الاولين (قوله واسكن الادغام) أي في ردد والاعلال أي في قبل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) بحتز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالاضم) أي ضم الباء الاولى وأما الهمزة مفتوحة كفي الفارضي قال للمايني واحترز عن ألب بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعتمل فيه فتح منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الواو وهو العقل وجمع لب على ألب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصریح (قوله لانه باين الفعل) أي فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقا فانه بوزن اكتب واقتل اه زكريا والظاهر أنه لا حاجة الى ذلك لان الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه مبيانا للفعل لان الفعل الذي على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أي فضعف اعتبار الوزن قال في الهمع والاصح وعليه سيديويه من معولامبالاة بنفسه لانه رجوع الى أصل مترول فهو كصحیح مثل استخوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجزاء فكذلك الفسك ولان وقوع الفسك في الأفعال معهود كما شد في التعجب ولم يرد وأل السقاء فلم يبينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل والاكأن من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به الا أنه نادر فيه سم (قوله الى بناء الفعل) قال شيخنا بالحاء المعجمة الساكنة اه ولم أجد (٢) في القاموس (قوله ما دخله الاعلال ولم يخرج الخ) نحو زيد فانه أعل اذا أصله زيد كضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فنع من الصرف فان قيل زيد على وزن يريداً أجيب بانه وان كان على وزنه لكن زيد مفتوح بياء تدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يريداً فلم يخرج زيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل به حذف الالف وان كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقدريها وهو تولى أربع متحركات دمايني (قوله ممنوع الصرف) أي لعروض السكون كالألف في صرف جيد المخفف من جيد وأجيب عن هذا بان الفتحة باقية فهي بمنزلة الهمزة دمايني قال في الهمع ويجري القولان في بعض علماء اذا ضم ياؤه اتباعاً فالاصح صرفه وعليه سيديويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضاً في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علماء والاصح فيه المنع ولا بما لا بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أي بالسكون (قوله لا لحاق) هو جعل كلمة على مثل أخرى رباعية الاصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهي وذفري على مثال درهم وجليب جليبية وجليبا على مثال دحرج دحرجة ودحرجا وحلتيت وحلتيت وعفريت وعفارت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الاخاق المدودة كما سيأتي (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الاخاق بالمنع كالف التانيث لان المحقق بغيره أحطار تبة منه سم (قوله لشبهها بالف التانيث) أي المقصورة وقوله من وجهين أي لامن كل وجه فانه افتارقهما من حيث ان ألف التانيث لا يقبل ما هي فيه التثوين ولان التانيث وما فيه ألف الاخاق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منوياً يجعل ألفه للاخاق وغير ممنون يجعل ألفه للتانيث نحو تترى وبالوجهين قرئ في السبع (قوله بخلاف المدودة) أي ألف الاخاق المدودة فانه لا تؤمنع الصرف لعدم شبهها بالف التانيث المدودة لان همزة الاخاق منقابلة عن ياء همزة التانيث منقابلة عن ألف وايضاً همزة التانيث منقابلة عن مانع وهو الالف فتمنع وهمزة الاخاق منقابلة عن غـ يرماع وهو الياء فلان منع أفاده في التصريح (قوله فانه امبدله من ياء) أي فلم تشبه ألف التانيث المدودة لانها امبدله عن ألف تانيث وتظاهر هذا الجري على أن ألف الاخاق المدودة الهمزة بعد الالف وألف التانيث المدودة الهمزة بعد الالف وفي خلاف سيباني في باب التانيث (قوله في مثال) أي وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للاخاق بجمع على الراج وقيل ان أرطى أفعل فنانعه العلمية ووزن الفعل قال الفارضي ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعاقى للتانيث لانهم قالوا أرطاة وعاقاة فلو كانت

الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفسك وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين * أحدهما ما يخرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو ردد وقيل والاخر ما يخرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لانه فانه يخرج الى بناء الفعل وهو نادر وهذا بخلاف وجوز فيه من حروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن ما دخله الاعلال ولم يخرج به الى وزن الاسم نحو - ويزيد امتنع صرفه * الرابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففاً من ضرب المجهول فذهب سيديويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما الى أنه ممنوع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً (وما يبر علماء من ذى ألف * زيدت للاخاق فليس ينصرف) أي ألف الاخاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بالف التانيث من وجهين الاول أنها

زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف المدودة فانه مبدلة من ياء والثاني أنها تقع في مثال صالح لالف التانيث نحو للتانيث أرطى فانه على مثال سكري (قوله ولم أجد في القاموس هو بالياء محرف والذي في القاموس انفعال بالقياف كجرحل اه

وعزهي فهو على مثال ذكرى بخلاف المدودة نحو علماء وشبه الشيء بالشيء كثير اما يلحقه به كحامي اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف
لشبهه بمبايل في الوزن والامتناع من الالف واللام وكمدون عند أبي علي حيث يمنع صرفه للتعريف والحجمة برى أن حمدون وشبهه من
الاعلام المزبدي آخرها وابعدهم ممنون لغير جمعها لا يوجد استعمال عربي مجبول على (١٧٣) العربية بل في استعمال مجمي حقيقة

أو حكما فالحق بما يمنع
صرفه للتعريف والحجمة
المحضة * (تبيينان) *
الاول كان ينبغي أن
يقيد الالف بالمقصورة
صريحا أو بالثال أو
بهما كما فعل في الكافية
فقال وألف الالحاق
مقصور يمنع * كعاق
ان ذا علمية وقع * الثاني
حكم ألف التكثير كحكم
ألف الالحاق في أنها تمنع
مع العلمية نحو قبعثري
ذكره بعضهم (والعلم
يمنع صرفه ان عدلا
* كفعل التوكيد أو
كعلا والعدل والتعريف
مانعا محض * اذابه
التعيين قصد اعتباري)
أي يمنع من الصرف
اجتماع التعريف
والعدل في ثلاثة أشياء
* أحدها نفل في التوكيد
وهو جمع وكعب وبع
وتبع فأنها معارف بنية
الإضافة إلى ضمير المؤكد
فشابهت بذلك العلم
لكونه معرفة من غير
قرينة المظنية هذا ما
مشى عليه في شرح
الكافية وهو ظاهر
مذهب سيبويه
واختاره ابن عصفور

للتانيث لا جمع تانيثان في الكلمة اه (قوله وعزهي فهو على مثال ذكرى) كذا في نسخ والعزهي
بعين مهمله فزاي اسم للرجل الذي لا يلهو وكاسياتي في الشرح في باب التانيث وألفه للاحاق بدرهم وترك
مثال الضم لعدم ألف الالحاق في فعله بالضم بل هي ألف تانيث ككنثي (قوله بخلاف المدودة) أي ألف
الالحاق المدودة فانها لاتقع في مثال صالح لالف التانيث (قوله نحو علماء) بعين مهملة فلام فوحدة اسم
لعصبة العنق وألفه المدودة للاحاق بقراطس وانما لم تكن ألفه للتانيث قال الفارسي لان علماء لا يوزنه شيء
من أوزان ألف التانيث المدودة كاسياتي ان شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبه الشيء) بتعريفك شبه
(قوله لشبهه بمبايل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبهه بالحجمة (قوله للتعريف والحجمة) أي الحكمية
بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبهه بالحجمة (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي مجبول على العربية
أي فصيح موثوق بعربيته (قوله والحجمة المحضه) بعني الحقيقية (قوله حكم ألف التكثير) أي التي أتى بها لاجل
تكثير حرف الكاف وتحققها تاء التانيث كالف الالحاق فيقال قبعثري (قوله نحو قبعثري) ومن أدخلها
في ألف الالحاق فقد سهوا اذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به اه تصريح والقبعثري الجمل العظيم
والفصيل المهزول قاموس (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم
حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحيح بعضهم ابقاء العلمية على ظاهرها يجعل الكاف للتظهير
لا للتمثيل بمنع العطف في قوله أو كحلان نعل مثال قطعها فلما نسب أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الإبقاء
بأجراء كلامه هنا على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة تعني هو الاحاطة وان كان خلاف ما مشى عليه في الكافية
(قوله كفعل التوكيد) الاضافه على معنى اللام أو في وكلام الشارح بشير الى هذا (قوله كعلا) هو علم جنس
للشلب (قوله اذابه) الباع بمعنى في متعلقة بغيره وقدما أي مقصودا حاله مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه
ادخال اذ على المضارع وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الإضافة الى ضمير المؤكد) والاصل في رأيت النساء
جمع جمعهن فخذف الضمير لالعلم به واستغنى بنية الإضافة وضعف هذا القول بان تعريف الإضافة غير معتبر في منع
الصرف وأوجب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فما
المانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان سمي به أعني بفعل المؤكده فذهب سيبويه بقاؤه على
المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وقال الذهاب
العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر لانه في الاصل صفة أفاده السبوطي (قوله وقيل بالعلمية) أي اعني الاحاطة اه
تصريح فهي علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما
قال ظاهر لا مكان حمل العلم في كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة
ظاهرة (قوله ورده في شرح الكافية وأبطاله) فقال وليس بعني جمع بعلم لان العلم اما شخصي أو جنسي فالشخصي
مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك
فالعلم بعلميته باطل اه فالتعلم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية
بالتقادة وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية تصريح (قوله بشبهه العلمية) أي نظر الكونه
معرفة بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أي وشبهه الوصفية أي نظر الكون مذكرة فعل وموثقة فعلا كما هو
شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف في قوله السابق فأنها معارف بنية الإضافة سم
(قوله لان مذكرة جمع الخ) كان ينبغي أن يقول ولان مذكرة الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل

وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده في شرح الكافية وأبطاله وقال في التسهيل بشبهه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان ونحو غيره أن العدل
يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا عرفه فيه سلفا ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكجمعاء وبعاء وبعاء وانما قياس فعلاوات اذا
كان اسمان يجمع على فعلاوات كصحراء ووات لان مذكرة جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم
وقيل معدولة

عن فعل لان قياس أفعال فعلاء ان يجمع مذكرة ومؤنثة على فعل نحو حجر في حجر وحجره وهو قول الاخفش والسرياني واختاره ابن عصفور
وقيل انه معدول عن فعلى كحجره وصحاري والصحيح الاول لان فعلاء لا يجمع على قول اذا كان مؤنثا لفعل صفة كحجره وصفره ولا على
فعلى الا اذا كان اسما محضا لا مذكرة كحجره وجمعاء ليس كذلك الثاني علم المذكرة المعدول الى فعل نحو حجر وزفر وزحل ومضروث فعل
وهبل وجشم وقثم وجميع وقزح ودلف (١٧٤) فجمع معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقية اقبل وبعضها عن أفعال وهو

ابن هشام السابق في قوله فان مفرداتهم اجمعاء وكتعاء وبععاء وبتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنيعة يوهم
ان يحجره له مذكرة وليس كذلك كما يصرح به الشارح افاده الهوتى (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون
العين (قوله وقيل انه معدول عن فعلى) أى لان فعلاء الذى ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعلى دما ميني
(قوله صفة) حال من أفعال وقوله لا مذكرة لبيان لقوله محضا كما يدل عليه عبارة الدماميني (قوله وجمعاء
ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكرة فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عراج) دخل تحت نحو هذل
وعصم وبلغ وجمي فجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كفى
الفارضى قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول آل عليه اه (قوله وهو نعل) قال
أبو حيان لان ناعلا غير مستعمل وأن نعل مستعمل قال فى الصحاح النعل بالتحريك زوائد فى الاسنان واختلاف
منابتها يقال رجل أثعل وامرأة ناعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أى غير العلمية لان الكلام فى العلم
(قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لامكانه دون غيره دما ميني (قوله عن عامر العلم المنقول
من الصفة) صريح فى أن المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهى التخفيف) أى بحذف الالف (قوله فان
ورد فعل مصر وفالخ) ومالم يسمع صرفه ولا منه فيسوي به بصره جلا على الاصل فى الاسماء وغيره يمنع صرفه
جلا على الغالب فى فعل علماء وليس بجيد فاه انضرواوى اه تصریح وعبارة الاشياء للسيوطى قال فى البسيط
لوسمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله فيه ثلاثة اقوال * أحدها الاول منع صرفه جلاله على الاكثر والثانى
الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تعدر بالعدل على خلاف القياس والثالث ان كان مستقام فعل متع من
الصرف جلا على الاكثر والاصرف وهو قوى كلام سيويه اه (قوله وهو علم) يظهر لى أن هذا القيد
ليكون الكلام فى الاعلام وأن ما ورد مصر وفاهو وصف كطعم ولبس ليس أيضا معدولا والاستحقاق منع
الصرف (قوله من الود) أى مشتق من الود وقوله من الاد أى ما خوذ من الادلان الادب كسر الهمزة بمعنى العظيم
ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) أى المعنوى باعتبار البعوتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بهانى
السبع (قوله ونحو تلى) بؤقيتين اسم لبعض عظام التريك وقوله عند من يرى الخ اما عند من يرى عدم
منعه فمانع تلى العلمية والعدل وقوله اذلا وجمه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله هذا النوع) أى الثانى (قوله
حكيم عمر) فان نكر زال المنع سيوطى (قوله لان عدله محقق) فعدره معدول عن غادر وذوق معدول عن فاسق
وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فانه العلمية وبقا لفظ العدل
دما ميني (قوله سحر اذا أريده سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر اذا أريده سحر يوم بعينه
فهو حينئذ طرف الخ وكأنه انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل لكن برده عليه أنه قد بينه فى قوله اما العدل
الخ وان لم يذكر ثم الاضافة فتأمل وقوله اذا أريده سحر يوم بعينه أى وجعل طرفا كما سيأتى (قوله نحو جئت
يوم الجمعة سحر) قال فى محبت اذا من المعنى وعمل العامل فى طرفى زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحو آتيتك يوم
الجمعة سحر اه واستشكل بان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير
من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها وما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الطرفين على الآخر
فلا عوم وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقر به منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله

نعل وطريق العلم بعدل
هذا النوع سمع غير
مصرف عاريا من سائر
الموانع وانما جعل هذا
النوع معدولا لاسم
أحدهما أنه لو لم يقدر
عدله لزم ترتيب المنع على
علة واحدة اذ ليس فيه
من الموانع غير العلمية
والآخر ان الاعلام
يغلب عليها النقل بفعل
يجر معدولا عن عامر
العلم المنقول من الصفة
ولم يجعل مرتجلا وكذا
باقيها وذكرة بعضهم
لعدله فائدين احدهما
لفظية وهى التخفيف
والاخرى معنوية وهى
تمحيض العلمية ذل
قيل عامر لثوبهم أنه صفة
فان ورد فعل مصر وفا
وهو علم علمانه ليس
بمعدول وذلك نحو ادد
وهو عند سيويه من
الود فهمزته عن واو
وعند غيره من الادوهو
العظيم فهمزته أصلية
فان وجد فى فعل مانع
مع العلمية لم يجعل معدولا
نحو طوى فان منعه
للتأنيث والعلمية ونحو
تلى اسم أعجمى فالمانع

له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثى للجمعة اذ لا وجه لتكافؤ تعدر بالعدل مع امكان غيره وبلحق بهذا
النوع ما جعل عامرا المعدول الى فعل فى النداء كعدر وذوق فكمه حكم عمر قال المصنف وهو أحق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق
وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السبكي الى صرفه الثالث سحر اذا أريده سحر يوم بعينه فالاصل أن
يعرف بال أو بالاضافة فان تجردت مع جمع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا يتصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من
الصرف العدل والتعريف اما العدل

فمن اللفظ بال فإنه كل الأصل ان يعرف به أو ما التعريف فقيل بالعلية لانه جعل علم هذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل وقيل بشبه العلية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومئ (170) اليه اذ لم يقل والعلية وذهب صدر

الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزى الى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن مادعاء يمكن وما دعيناها يمكن لكن ما ادعيناها أولى لانه خروج عن الأصل بوجه دون وجه لان الممنوع ل صرف باق على الاعراب بخلاف ما ادعاء فإنه خروج عن الأصل بكل وجه * الثاني انه لو كان مبنيًا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني * الثالث انه لو كان مبنيًا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين في قوله على حين عانت المذيب على الصبا * التساويم ماني ضعف سبب البناء بكونه عارضًا وان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحة اعرابية وان عدم التنوين

فمن اللفظ بال) أي عن لفظ سحر المعرون بال أي العهدية كإني الدمامية وذلك لانه اسم جنس أو يديه معين كرجل اذا أريد به معين فقهه أن يكون مع الاضافة أو آل لكنهم عدلوا عن قرنه بال الى جعله علمًا على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولًا عن ذي آل يجوز أن يكون معدولًا عن المضاف فلم حكمتم بانه معدول عن ذي اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بال أحصر من التعريف الاضافي والضروة داعية الى اعتبار التعريف ومعها انما يكتب قدر الحاسبة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقًا فالأصل أن يعرف بال أو بالاضافة مع لم أن عدل سحر تحقيق لا تفقد يرى لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أو يديه معين فقهه أن يعرف بال بخلاف التقدير فإنه لا دليل عليه الا منع الصرف وليس المراد بال تحقيق ما نطقوا بأصله (قوله بالعلية) قال الحفيد رأى الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسما المعينة أي والأصل عدم تعدد الوضع فالقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به في التسهيل) استشكله أبو حيان بان المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثني وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علمًا على أن تعريف العلية لا يجمع تعريف اللام فلا يجمع عليه سحر اشتماله على معنى السحر جمع باختصار (قوله الى أنه مبني) هذان اثني أو بعة أقوال فيه ذكرها الفارسي نالها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلي والشلوبين الصغيرين رابعها أنه لا معرب ولا مبني وهي مفردة في سحر المراد به معين المجمعول طرفًا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفًا قرن بال أو أضيف وجوبًا كما صرح به الدمامية (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي والتضمن اشراب اللفظ معنى زائدًا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فسحر المذكور عند الجمهور وغيره عن لفظ السحر من غير تغيير له معناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الأصلية مع اشرايه معنى زائدًا على أصل معناه وهو التعيين أفاده في التصريح بالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بالعكس (قوله ما ادعاء) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمنصف انما سلم إمكان التضمن الذي علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ما سلمه أسلمه فسقط ما نقله البعض عن الهوتى وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الأصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه البناء عدول عن وجه معين معاً (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبني لان بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فاعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أي يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أي جواز وقوعها كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبني عنده مطلقًا كريباً (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما طرفًا زمانياً (قوله بكونه عارضًا) اعتراضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبني وهي مجوزة للبناء لا موجهة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو وجب لا يجوز كما لا يخفى أي ويجرد اشتركا كهما في عرض البناء لا يقتضي جواز البناء فيكون البناء العارض واجبًا كبناء المنادى وامم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك) أي التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين بوجبه انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلونكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تمة كلام المنصف في شرح الكافية فلا يعترض بان الأولى تأخيره عن جملة الاقوال في سحر المرفقة (قوله الى أنه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلي والشلوبين انما في أنه حذف التنوين

انما كان من أجل منع الصرف فلونكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا وذهب السهيلي الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لئلا يضافه وذهب الشلوبين الصغير الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لئلا يضافه الى قولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور (تنبيه)

أذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام (وهو نظير جسمها) وعمر وزفر (عند تخم) (١٧٧) أي ممنوع الصرف للعلية والعدل

عن فاعلة وهذا رأى
سيبويه وقال المبرد للعلية
والتانيث المعنوي
كزنيب وهو أقوى على
مالا يخفي وهذا فيما ليس
آخره افعالاً نحو وبار
وظفار وسفار كما كثروهم
بينه على الكسر كما هل
الحجاز لان لغتهم الامالة
فاذا كسروا توصلوا
المهاول ومنعوا الصرف
لامتعت وقد جمع
الاعشى بين اللغتين
في قوله ومردهر على
و بار * فهالك جهرة
و بار * (تنبيهات) *
الاول أنهم قوله مؤنثا
ان حذام وبابه لوسى به
مذ كرم بين وهو كذلك
بل يكون معرباً ممنوعاً
من الصرف للعلية
والنقل عن مؤنث كغيره
ويجوز صرفه لانه انما
كان مؤنثاً لارادته به
ما عدل عنه فلما زال
العدل زال التانيث
نحوه * الثاني فعال
يكون معدولاً وغير
معدول فالمدول اما علم
مؤنث كحذام وتقدم
حكمه واما امر نحو زال
واما مصدر نحو خاد
واما حال نحو * والخليل
تعدو في الصعيد باد *
واما صفة جارية تجرى
الاعلام نحو حلال للمنية
واما صفة ملازمة للنداء

بحوز البناء لامو جب سم والتجسة هي العليقو الجمعة وزيادة الالف والنون والتانيث لانه علم بلدة والتركيب
(قوله حذام) معدول عن حازمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسما الكتوسكاب اسما الفرس
(قوله جسمها) معدول عن جائم أي عظيم كفي سم (قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو
نظير جسمها (قوله وهو أقوى على مالا يخفي) أي لان التانيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يندر
اذ لم يتحقق غيرها وأجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة
عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأوجب بغير ذلك أيضاً كما ذكره شيخنا (قوله نحو
و بار) اسم لارض كانت لعادوظفار اسم مدينة و سفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا
فيه التوضيح قال شارحهم من مياه العرب المحفوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهري
اسم لبر وهو المناسبات لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكراً (قوله لان لغتهم الامالة) أي اغتجبتهم
كما صرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون
على الكسر لا اكثرهم فقط ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لم يكن
أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقوية بترتب الامالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء
عنده ولم يعتبر بترتب الامالة عليه لكونه لا يخضع الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد
جمع الاعشى الخ) أي حيث كسر الاول بالانوين كفي الناضى ورفع الثاني بالضمة قال اللطفي في اشكال
لان الاعشى ان كان غير تميمي فليس عنده الامالة على الكسر وكذا ان كان من أكثر بني تميم وان كان من
القبائل فليس عنده الاعراب وقول بعضهم بحوز لالعربي أن يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناه
سابقاً أن العربي قادر على التكلم بغير لغته وحيث لا اشكال نعم قال في شرح الشذور وقيل ان و بار الثاني
ليس باسم كور بار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هالك
وقال أولاه هالك بالتانيث على معنى القبيلة وثانها بار و بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار و
بالواو والالف كما يكتب سار و اه فعلى هذا القول لا يجمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لوقال
والتانيث بسبب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثاً
الخ) أي لان حذام كان مؤنثاً لانه أردت به في حاله كونه اسماً لثني مدلول المؤنث الذي عدل عنه وهو
حازمة فلما زال العدل يجعله اسماً لمذكروا عدم ارادة مدلول حازمة زال التانيث فانتفى سبب منع الصرف وانما
زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون في حالة كونه اسماً لمذكروا عن حازمة لا متناع اطلاق حازمة على
المذكروا مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولوقال شارح بدل قوله فلما زال العدل
الخ فلما لم ترد ذلك زال التانيث فزال العدل بزواله لكان واضحاً فامل (قوله واما أمر) ان جعل على الامر
الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وان جعل على الامر اللغوي وهو الطلب كان التقدير زال أمر قال في
التسهيل وفتح فعال أمر الغمة أسدده قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الاء نزال التخفيف (قوله نحو حذام)
معدول عن محجة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله في الصعيد) قال في القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض
أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوماً طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم
اه وقوله بذا معدول عن متبذرة (قوله جارية تجرى الاعلام) أي في اسمة عماله غير تابعه لوصوف وقوله
حلال بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا في الامر ظاهر على رأى المبرد
أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كفي الهمع فتأنيث الفعل
باعتبار أنه كلمة أولفظة (قوله فهو كعناق) أي في الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أي في
الاعراب والصرف (قوله وان سمي به مؤنث الخ) أتى به تمجلاً لتقسيم والافه و محذول تحت قول المصنف وابن
على الكسر فعال علم مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو

نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث فان
سمى ببعضها لم يجر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهو

كذلك ولا يجوز البناء في الألفين إلا بالواحد أو بالآخر وهو ما ذكرناه في كتابنا
 بشئ من هذه مذكرة انصرف قول واحد الاما كان مؤنثا كعناق (واصرف من انسكر ابراهيم من كل ما التعريف فيه اثرا) وذلك الانواع السبعة المتأخرة
 وهي ما منع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدة تين أو التانيث بغير الألف أو الجمجمة أو وزن الفعل أو ألف الالحاق أو العدل تقول
 ربيع يدك كرب وعمران وفاطمة وزينب و ابراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهب أحد السبعين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهي ما منع
 لالف التانيث أو للوصف والزيادة تين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع المشبه بمفاعل أو مفاعل فاعل فاعلم انصرف في ذكره نلو
 سمي بشئ منها لم ينصرف أيضا ما فيه (١٧٨) ألف التانيث فلا تنفي في منع الصرف وروهم من قال في حواء امتنع للتانيث والعلمية وأما

كذلكم) فتنبه على لغة الحجاز وتعرب به غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره افعلي ما تقدم أيضا نحو حذار
 ويساراه دما ميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدمامي - نى أى فيما سمي به مذكر اه أى لا فيما سمي به مؤنث
 حتى يعترض بان فى كلامه تناقضان قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينا في قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره
 قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ لسلم من الابهام (قوله من كل الخ) حال من ما بيان لها (قوله من كل ما التعريف
 فيه اثرا) أى ما يمكن تنكيره فلا يردان فعل فى التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب اضافته
 ولونية الى ضمير المؤكد (قوله وروهم من قال الخ) أى لان الف التانيث كافية فى المنع فلا وجه لاعتبار غيرها
 (قوله وكل معدول الخ) حاصل ما فرقه به بين ما يبقى فيه العسل بعد التسمية وما يزل فيه بعدها أن الاول فيه
 ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحر كان بخلاف الثانى اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية
 بان ال لا تجامع العلمية (قوله فى لغة بنى تميم) راجع لأمس فقط أى وأما فى لغة الحجاز بين قبتي على السكر (قوله
 فان عدله بالتسمية بان) الباعجمى مع متعلقة بيباق (قوله عددا كان) أى غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث
 مسمى به عدد باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قال تبري ما من
 السكر الذى فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيويه يعنى عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله
 أومع العدل الى فعال أو مفعول) لا يشمل آخر مع ان حكمه حكم معدول العدد ولو أوقف قوله الى فعال أو مفعول
 لشبهه (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أجر مثلا قبل التسمية ذات ما انصفت بالجر
 وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالجر وبعد التنكير ذات ما ساء بالجر بلا قصد وصفية بالجر
 ولما لوحظ بعد التنكير انصاف الذات المهمة بالتسمية بأجر أشبه أجر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى الابهام
 الذات وملاحظة مطاق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية تحقيقا لعدم التعبير بقولنا مسمى باجر (قوله أشبه
 الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الاصل لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش
 فى باب سكران فصرفه) أى عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أجر) أى عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب
 الخ لو قال وخالف المبرد والاخفش فى أحد قوليه فى باب أجر فصرفه ثم قال والفراغ ابن الانبارى فقال ان سمي
 باجر رجل أجر الخ ثم قال والفارسي فى بعض كتبه فجزوا صرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب
 أجر وذكر المذهب الاول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش فى باب سكران فصرفه (قوله الاول منع الصرف)
 أى لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثانى الصرف) أى لان الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير
 (قوله والاخفش فى أحد قوليه) حتى أن أبا عثمان المازنى سأل الاخفش لم صرفه أر بسع فى نحو مروت بنسوة
 أربع فقال لانه فى الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أجر اذا نكرته يعنى فى
 كونه وصفا فى الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقتنع واعل موافقة سيويه آخر من أجل ذلك كذا فى

ما فيه الوصف مع زيادتي
 فعلان أو وزن أفعال
 فلان العلمية تخلف
 الوصف فيصير منعه
 للعلمية والزيادة تين أو
 للعلمية ووزن أفعال وأما
 ما فيه الوصف والعدل
 وذلك آخره مال ومفعول
 نحو أحاد وموحد فذهب
 سيويه أنها اذا سمي
 بها امتنع من الصرف
 للعلمية والعدل قال فى
 شرح الكافية وكل
 معدول سمي به فعده
 بان الا سحر وأمس
 فى لغة بنى تميم فان عدلهما
 يزول بالتسمية فيصرفان
 بخلاف غيره همامن
 المعدولات فان عدله
 بالتسمية بان فيجب منع
 صرفه للعدل والعلمية
 عددا كان أو غيره هذا
 هو مذهب سيويه ومن
 عز الية غير ذلك فقد
 أخطأ وقوله ما لم يقل
 والى هذا أشرت بقولى
 وعدل غير سحر وأمس

فى * تسمية تعرض غير متقى وذهب الاخفش وأبو على وابن برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف الفارضى
 مذهب سيويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه بمفاعل أو مفاعل فاعل فقد تقدم الكلام على التسمية به واذا نكرت شئ من هذه
 الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذوات الف التانيث فلا لف واما ذوات الوصف مع زيادتي فعلان أو مفعول الى فعال
 أو مفعول فلا تنفي ما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلة هذا مذهب سيويه وخالف الاخفش فى باب
 سكران فصرفه واما باب أجر ففيه أربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح والثانى الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش فى أحد قوليه ثم
 وافق سيويه فى كتابه الاوسط قال فى شرح الكافية وأكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكروا موافقته أول لانها آخر قوليه والثالث
 ان سمي باجر

رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمي به أ - وادأ ونحوها انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانباري والربيع انه يجوز صرفه وترك صرفه
 قاله الفارسي في بعض كتبه واما المدلول الى فعال أو مفعول فمن صرف آخر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية
 * (تنبيه) * اذا سمي بالفعل النفضية - ليجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجتماع (179) كما قاله في شرح السكاكية قال لانه لا يعود

الى مثل الحال التي كان
 عليها اذا كان صفة فان
 وصفته مشروطة
 بمصاحبة من لفظاً أو
 تقديرها فان سمي
 به مع من ثم نكر امتنع
 صرفه قولاً واحداً
 وكلام السكاكية وشرحها
 يقتضي اجراء الخلاف
 في نحو آخر فيه (وما
 يكون منه منقوصاً في
 اعرابه نخرج جوار
 يقتضي) يعني ان ما كان
 منقوصاً من الاسماء التي
 لا تنصرف سواء كان من
 الانواع السبعة التي
 احدي علمتها العلمية أو
 من الانواع الخمسة التي
 قبلها فانه يجري مجرى
 جوار وغواش وقد تقدم
 ان نحو جوار يلحقه
 التنوين رفعاً وحرفاً
 وجهه ما حمل عليه المرادى
 كلام الناطم من انه أشار
 الى الانواع السبعة دون
 الخمسة لان حكم المنقوص
 فيها واحد فله في غير
 التعريف اعيم تصغير
 اعيم فانه غير منصرف
 للوصف والوزن ويطبقه
 التنوين رفعاً وحرفاً نحو
 هذا اعيم ومررت باعيم

الفارسي (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أي لم يشابه حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو
 الجزرة في المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما عال به البعض (قوله يجوز صرفه وترك
 صرفه) فالصرف نظراً الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظراً الى شبه الوصفية ووزن الفعل
 (قوله فمن صرف آخر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير (قوله ليجردا من من) أي لفظاً وتقديراً كما
 يؤخذ مما بعده كان سمي شخصاً باكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أي لان أفعال من اذا كان وصفاً
 معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمي به صارد الاعلى الذات فقط واذا نكر صارد الاعلى
 ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان شبهها
 يكون مركباً ايضاً من مفضل ومفضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره وأنا أقول فيه نظراً من
 وجوه الاول أن ما ادعاه من كون معنى أفعال من اذا كان وصفاً ذاتاً معينة الخ غير مسلم لنصر يحتمل بان مدلول
 الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين اذا وجد يكون بقربنة لا بالوضع وتصر يحتمل بان المفضل عليه قد يكون
 معيناً وقد يكون مبهماً الثاني ان ما ادعاه من كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتاً ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل
 معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا ومن صرح بهذا وكون مدلول الصفة ذاتاً مبهمة ذلك البعض قبل هذه
 القول بنحو نصف صفحة الثالث ان ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينافي ما تقدم في الكلام على
 قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بان معنى آخر مثلاً بعد التنكير ذات
 ما سميها باجر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية باجر أشبه آخر بعد التنكير حاله قبل
 التسمية في الاجام والملاحظة مطابق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جازي أن فعل من بعد التنكير
 وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركباً ايضاً من مفضل ومفضل عليه
 ففي محمل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هل يمنع من الصرف وأما ما في الشرح من تعليل عدم العود بان
 الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل الاعلى عدم عود الوصفية لاعلى عدم عود شبهها في ما سمي على أن الوصفية
 المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منقوصاً الخ) أي والذي
 يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضي نخرج جوار في اعرابه فلو سميت بيري ويقتضي اعلته اعلال جوار ولو
 سميت بيزو ويدعو ورجعت بالواو والياء آخرته مجرى جوار وتقول في النصبر رأيت بيري ويغزى قال بعضهم
 ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الاسماء التي يمكنه ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما
 قبلها واذا سميت بيري لم يرددت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرخي تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين
 للعوض ورأيت بيري واذا سميت بيزم لم يغز قلت هذا يغز ومررت بيزم ويغز ورأيت يغزى الآن هذا ترد اليه الواو
 وتقلب ياء ما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التي لا تنصرف) يشير الى أن الهاء في منه
 لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محال الخلاف والوافق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر
 عنه بان الباعث له على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثروا بان العلم المنقوص
 محال الخلاف فيعني به (قوله وهذا الخلاف فيه) أي لا خلاف في حذف الياء وحقوق التنوين رفعاً وحرفاً
 في نحو اعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما في حذف يائه وحقوق التنوين له رفعاً وحرفاً بخلاف نبيه عليه بقوله
 الاتي وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أي من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف
 قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجري مجرى الصحيح

ورأيت اعيم والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وهذا الخلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فانه غير
 منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلي ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيها في الرفع والجر عوض من الياء
 المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه ووجهه بفتحة
 ظاهرة في قولون هذا يعلي ويرم وقاضى ورأيت يعلي ويرم وقاضى ومررت بيعلي ويرم وقاضى واحتجوا بقوله

قد عجزت عن من بعلياً * أما أنتي خلقه موليوا وهو عند الخليل وسيدويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله ولكن عبد الله مولى مواليا (ولا يضطر أرتنا سب صرف * ذو المنع) بل خلاف مثل الضرورة وقوله ويوم دخلت الخدر خدر عذرة * فقالت لك الويلات أنك مرجلي وقوله وأناها أحمير كنجي (١٨٠) السهم * بعض فقالت كوني عذرة وقوله تبصر خطيلي هل ترى من طعان وهو كثير

المخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت بأثره مطلقا وتسكن زعمنا لقل الضمة وتفتح حرا ونصبا لحقة الفتحة (قوله خلقها) بفتح المجرمة واللام أي عني قاجدا وأراد به الضمير رث الهيئة وقوله موليوا يضم الميم لأنه اسم فاعل أقول أي تخافي وانك مش كافي القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد ما بقول هناديم الخلاقة (قوله مولى مواليا) بإضافة مولى إلى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف نحو سلاسل وأغلا لا تناسب لرؤس الآسي كقوار والأول فإنه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الآسي في التنوين أو بدله وهو الالف في الوقف وأما قوار بالثاني فنون ليسا كل قوار ير الأول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لم في التصريح وغيره وأماماني كلام البعض من العكس فطأ (قوله صرف) أي وجوب في الضرورة وجواز في التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المجرمة وسكون الدال أي الهدوج وقوله أنك مرجلي أي مصيري راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري تصريح (قوله وأناها) أي ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحميره والذي عقرها وكان أحمرا زرق أصهب كنجي السهم أي كمثل السهم والعضب السيف وعذرة فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث اه عيني وقال الدماميني كنجي السهم من إضافة الملقى إلى المعتبر (قوله أحدهما مافيه ألف التأنيت المقصورة) مقتضى التعليل الآتي أن تكون ألف الإخاق المقصورة كالف التأنيت المقصورة (قوله أذ زيد بقدر ما ينقص) لأنه إذا نون سقطت الالف للقاء الساكنين والتنوين قدرا الالف المحذوفة وكل ساكن واجب بأنه قد يكون فيه فائدة بان تلتقي الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فنون ثم يكسر ومقتضى هذا أنه إذا لم يحجج إلى تنوينه لم ينون اه مرادى وهو مبنى على أن الضرورة مالا مندوحة عنه لامطابق ما وقع في الشعر اه سم أي مما لا يقع مثله في النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصنوي وضعف الرفع الدليل لأن تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه فاعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزاء والمعنى جاعل منه جزاء لا تخزي وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أي لقيامه مقام المضاف اليه فالمنع قوي لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أي بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدره أي لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جواز) ويدل له قول امرئ القيس وما لا يصباح منك بامثل * فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه في قوله منك قاله الدماميني (قوله انما هو الوزن والوصف) أي فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهم ما قوتهم من (قوله صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد) كسلاسل وسبب جمعهم له جمع السلامة نحو صوابات فاشبه الأحاداه دماميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله وأباه) أي منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الأصل بخلاف صرف مالا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل فاحتمل في الضرورة ولا كوفيين ومن واقعهم أن يمتنع عدم تجوز الضرورة والخروج عن الأصل (قوله طلب الأزارق) أصله الأزارق فحذف الهاء للضرورة وجمع أزرقي بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق وهو مفعول طاب رفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحاج وزوج ابنته والسكائب جمع كريمة بوقية بعد السكاف وهي الجيش وأظرف زمان وهوت من هو مية الامرا إذا طمعه وغره وغائله النفوس فاعل هوت أي شرها وغدور مباغتة غارة خبير محذوف أو بدل من غائله والشاهد في شبيب بشين مجمة مفتوحة فوحدة مكسورة فختيسة فوحدة وهو شبيب بن زيد رأس الأزارق كذا في العيني وشيخ الاسلام فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شيء (قوله بين مافيه علمية) اقتضاه على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلهما عمله بلز به العلمية على غيرها لأن لها من القوة

نم اختلف في نوعين * أحدهما مافيه ألف التأنيت المقصورة فنفع بعضهم صرفه للضرورة قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقوله اني مقسم ماملكت فاعل * جزأ لا تخزي ودنيا تنفع أنشده ابن الاعرابي بتنوين دنيا * وثانيتها أفعل من منع الكوفيين صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب البصريين جواز لان المانع انما هو الوزن والوصف كاحترام من بدل صرف خير منه وشر منه والوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسل وأغلا وسعير اقوار قوار يرا وقرعة الاعمش ابن مهرا ن ولا يغونا ويعوقا ونسرا * (تنبيه) * أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء

لانهم اضطرر واليه في الشعر فحرفت ألسنتهم على ذلك في الكلام (والصرف قد لا ينصرف) أي للضرورة أجاز ذلك ما الكوفيين والاعمش والفارسي وأباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل لبلي وعن هند وقوله طلب الأزارق بالكاتب إذ هوت * بشيب غائلة النفوس غدور وأبيات آخر * (تنبيه) * فصل بعض المتأخرين بين مافيه علمية

فأجاز منه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصر فهو يؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً * (خاتمة) * قال في شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً وما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً وما لا ينصرف مصغراً وما لا ينصرف مكبراً وما يجوز فيه الوجهان مكبراً ويختص منه مصغراً فالأول نحو بعلبك وطلحة وزينب وجرعاء وسكران واسحق وأجر وزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبير (١٨١) ولا تصغير * والثاني نحو عمر وشمر

وسرحان وعلقى وجنادل
 أعلاماً مما يزيل بتصغيره
 سبب المنع فإن تصغيرها
 عمير وشمر وسريحيين
 وعلقى وجنادل يزيل
 مثال العدل ووزن
 الفعل وألفي سرحان
 وعلقى وصيغة منتهى
 التكسير والثالث نحو
 تحلى وتوسط وترتب
 ونهبط أعلاماً مما
 يتكامل فيه بالتصغير
 سبب المنع فإن تصغيرها
 تحلى وتوسط وترتب
 ونهبط على وزن مضارع
 يبطر فالتصغير كل لها
 سبب المنع فمنعت من
 الصرف فيه دون التكبير
 فلوجي عن التصغير بياء
 معوضة مما حذف تعين
 الصرف لعدم وزن
 الفعل * الرابع نحو
 هند وهندة ذلك فيه
 مكبراً وجهان وليس
 لك فيه مصغراً الامنع
 الصرف والله أعلم
 * (اعراب الفعل) *
 (رفع مضارعاً إذا مجرد
 من ناصب وجازم
 كتسعد) يعني أنه
 يجب رفع المضارع حينئذ

ما ليس غيرها ولو ورد السماع فيها دون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعالج بما ذكر لا بوجود إحدى العلتين لأنه يقتضى أن غير العلية من العمل مثلها فليست أملاً (قوله فجاز منه) أى فى الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كجوه طاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته فى منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقاً والثاني المنع مطلقاً الثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار الرابع يجوز فى العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هى مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببه فهو غير منصرف ولا ذهب تصغيره دما مبنى (قوله وسرحان) بخلاف سكران لأنك تقول فى تصغيره سكران فتبقى الزيادة نبحاً لها ما اه دما مبنى وهو بكسر السين كفى القاموس وفسره معان منها الذئب والاسد والمراد المجمعول علماً (قوله وعلقى) هو فى الأصل اسم بنت (قوله وجنادل) هو فى الأصل جمع جندل والجندل قال فى القاموس كجعفر ما يقوله الرجل من الحجارة وتكسر الدال اه (قوله يزيل المثال العدل) إذا العدل فى عمر تقديرى فلا يصار إليه إلا عند سماع الاسم ممنوعاً من الصرف وما سماع من أفواههم غير المصر وفافصار ادعاء العدل فيه من أفاضل الكلامهم وإذا حكمنا فى أدب بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة غير لكونه مصر وفاف هذا أحد دما مبنى (قوله نحو تحلى) ضبطه فى التصريح بكسر الناء الفوقية وتسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهزمة آخره قال الشارح فى شرحه على التوضيح هو شعور وجه الأديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد إذا قشره والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كتنفذ وجندب الشئ المقيم الثابت اه والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثليين فى توسط وتهبط بان يقال تويسطه وتهبط أو ما تحلى وترتب فلم يحذف منهما شئ فكلامه بالنظر للبعض (قوله الامنع الصرف) أى لوجود التاء لفظاً

* (اعراب الفعل) *

(قوله حينئذ) أى حين إذ مجرد من ناصب وجازم (قوله والرفع له التجرد) لأن الرفع دائر مع وجوده وعدمه والدوران مشعر بالعلية اه دما مبنى لأن الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لأن التمازى اقتضت مطلق الاعراب لخصوص الرفع لكن هذا لا يأتى على قول الكوفيين أن اعراب المضارع بالاصالة لا بالجل على الاسم ومضارعة اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لأن جزء الشئ لا يعمل فيه (قوله كأنسب للكسائى) قال وانما لم تعمل مع عاملى النصب والجزم لقوتهم معا عنها (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحذف فى الجملة اه حذفوا أيضاً فالرفع استقر قبل حرف التخصيص ونحوه فلم يغيره إذا أثر العامل لا يغير إلا بعامل آخر اه تصريح (قوله بنحوه لا تفعل) لأن أداة التخصيص مختصة بالفعل ومن نحو المذكور أن سبق قوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعال) لأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسماً مفرداً إلا شذوذاً كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا انه لم يسمع الاسم بعدما للثوان كانت الجملة فى تأويله لانه حال أى أى شئ ثبت له حاله كقولك غير فاعل (قوله ورأيت أفعال) لأن الصلة لا تكون اسماً مفرداً (قوله فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانها مما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بان رافعه التجرد بان مجرد ابطال ان الرفع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرفع التجرد وانما يقتضى ابطال الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح باننا لنسلم الخ) هذا

والرفع له التجرد المذكور وكذا ذهب إليه مذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كأنسب للكسائى واختار المصنف الأول قال فى شرح الكافية لاسلامنا من النقص بخلاف الثانى فانه ينتقض بنحوه لا تفعل وجعلت أفعال ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل فان الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بالرفع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد اه ورد الأول بان التجرد عدى والرفع وجودى والعدى لا يكون عدى له لوجودى وأجاب الشارح باننا لنسلم أن التجرد من الناصب

والجازم عدى لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعمال الشئ والمجى به على صفة ما ليس
بعدى * (تنبيه) * انما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تباشره فون توكيد ودلوانا ان كنفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب (وبلن انصبه
وكى) أى الادوات التى تنصب المضارع (١٨٢) أربع وهى لن وكى وأن واذن وسبأى الكلام على الاختيرتين فالمان كخرف نفي تختص

بالمضارع وتخلصه
للاستقبال وتنصبه كما
تنصب لا الاسم نحو لن
أضرب وان أقوم فتبقى
ما أثبت بحرف التنفيس
ولا تنفيذ تايد النفي ولا
تاكيده خلافا لزنخشرى
الاولى فى أعوذجه والثانى
فى كشافه وليس أصلها
لا فابدلت الالف فونا
خلافا للفرع والاولان
نغذفت الهمزة تخفيفا
والالف للساكنين
خلافا للخليل والسكسائى
* (تنبيهات) * الاول
الجمهور على جواز تقديم
معمول معمولا عليها
نحو زيد ان أضرب
وبه استدلال سيبويه
على بساطتها ومنع ذلك
الاخفش الصغير * الثانى
تأتى لن للدعاء كما أتت
لا كذلك وقافا لجساعة
منهم ابن السراج وابن
عصفور من ذلك قوله
ان ترأوا كذلكم ثم لا
زلت لكم خالدا
خلودا الجبال وأما فلن
أكون ظهير العجميين
فقليل ايس منه لان فعل
الدعاء لا يسند الى المتكلم
يسل الى المخاطب أو
الغائب ويرده قوله ثم لا

جواب يجمع أن التجرد عدى وتسايم أن العدى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلما انه عدى لكن لان سلم
أن العدى لا يكون علة للوجودى على الاطلاق بل ذلك فى الاعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز
كونه علة للوجودى (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول ليكون
وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به (قوله كنفاء بتقدم ذلك فى باب الاعراب) قال بس
لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه لفظيا ومحليا كالمضارع المؤكد بالذون والذى فاعله نون الاناث
اه وهو تابع فى ذلك لشخه سم قال شيخنا وفيه نظر اذ المضارع مع احدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله
محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبى وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين ان والفعل اختيارا
عند البصريين وهشام وأجاز السكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل
باطن والشرط كذلك فى السيوطى (قوله أى الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكمع ملاحظة قوله كذا
بان وقوله وانه بوايدن المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أى معه وخصه بالذكر لما شاركته فى
تخلص الفعل للاستقبال (قوله خلافا لزنخشرى الخ) وافقه على التاكيد ككثيرون وردد اعاؤه التاييد بانه
لادليل عليه وانه لو كانت للتاييد لزم التناقض بذكر اليوم فى فلن أكلم اليوم انسيا والتكرار بذكر أبدا فى
ولن يتموه أبدا وأما التاييد فى لن يخلة واذ با فلا مر خارجى لامن مقتضيات ان ويحجب عن التناقض بان القائل
بالتاييد انما يقول به عند اطلاق منفها وخواه عن مقيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو
ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحرف لان التاييد بنفس معنى أبدا وخرم معنى لن فلا يكون تكرارا
وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا فى الشئى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد
معنى تضمنى السكامة سابقة باللفظ على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفرع) لان المعهود بابدال النون ألفا
كنسفا لالعكس (قوله خلافا للخليل والسكسائى) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرين
حالة التركيب كولا والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التميمى فلا يجوز
عراقان يتصبب ز يد فقال الامامى انما يمنع ذلك عند الجمهور ولمنعهم تقديم التميمى على عامله فلا يقال عندهم
عراقا تصبب ز يد فهو ممنوع قبل مجى عن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التميمى على عامله
المتصرف بقوله كما تقدم فيجوز عنده قليلا عراقا لن يتصبب زيد اه ملخصا (قوله وبه استدلال سيبويه على
بساطتها) وجه الاستدلال أنه ممنوع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش فى الدليل بانه يجوز ان يتغير حكم
الشئ بالتركيب دما مبنى (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفي له صدر الكلام وورد بان ذلك خاص بما يخلف
لن بدليل قول الشاعر * معاذنى فهاتمان أبرح * (قوله لن ترأوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لاجبار
عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأفى عيني بالسكسر
تعلى بالفتح وأما حلال الشئ فى نفي فاضاره يحلوشئى والكاف فى قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله
لن يجب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بنسكين اللام سواء
حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كفى البيت (قوله اسمائة صرمان كيف) فتكون بمعنى كيف
ويلها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سوأ فعل أى سوف أفعل وحكى السكوفيون
سف أقوم كذا فى الفراضى (قوله كى تجحون الخ) أى كيف تجلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح ونثرت
بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من ثارت القليل وبالقتيل قتات قاتله واللقى النار والهيحاء الحرب تمد كفى البيت

وانت لكم * الثالث زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله فلن يحل للعنين بعدك منظر وقوله لن يجب الآن من رجائل وتقص
من * حرك دون بابك الخاققة والاول محتمل للاجزاء بالفتح عن الالف للضرورة وأما كى فعلى ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا
من كى كقوله كى تجحون الى سلم وما نثرت * مثلا كى ولفظى الهيحاء تضارم * الثانى أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاوهى الداخلة
على ما لا يستفهامية فى قواهم فى السؤال عن العلة كى بمعنى لمه وعلى ما مصدرية كى فى قوله * اذا أنت لم تنفع فاضر فائما برجى ألقى

كيميائياً وينفع وقيل ما كان فاعلاً على أن المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمي إذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار أن بعدها أو ما قوله كيميائياً نغز وتحدد عافض ورة * الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية بمعنى وعملاً وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كيميائياً نغز أو لا يجوز أن تكون حرف جرد دخول حرف الجر عليها فان وقع (١٨٣) بعدها أن كقوله أردت لكيميائياً أن

وتعصر وتضطرر تلتب والجلتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قسلا كشمي (قوله كيميائضر وينفع) أي للضر والنفع (قوله وقيل ما كانه) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أي وجوباً كإسبشير اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار أن بعد كي قليلاً ونقل في الهمع عن الكوفيين جواز اظهارها اختياراً (قوله كيميائاً نغز وتحدد) العطف تفسيرى كما قاله الشمني ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت ما نحاكي لسانك كيميائ الخ (قوله معنى وعملاً) أما الثاني فظاهر وأما الأول فلأن كلاً حرف مصدرى استقبلي (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام سيوطى (قوله لدخول حرف الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي حرفي الفصحى ولأن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكداً كما لو وقع بعدها أن وكلاهما قبل نحو كي لاقرأ الآن يقال الضرورة داعية إلى التوكيد هناك أي فيما إذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير واعل وجهه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط إلى كون خصوص كي تأكيدياً للام لا ندفاعاً عنها يكون أن تأكيدياً السمي ويمكن دفعه بان المراد الضرورة المختص منها على وجه وجهه وسبب أن جعل كي تأكيدياً للام أولى من جعل أن تأكيدياً السمي من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيميائاً تطير بقريتي) تمامه وتتر كهاشنا بيضاء بلقع * تطير تذهب سر يعامستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المجمة القرية الخلقية والبيضاء بقع الموحدة والمد الأرض التي يبدأ أي يهلك من يدخل فيها والبقع الأرض القفر التي لا شيء فيها شمني (قوله لا يكون مؤكداً لغيره) أي لا ياتي أن يكون مؤكداً لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكداً لغيره لأن مقتضى ما قدمه جوازه مجرد جوحية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتعاق بان والحاصل أنه أفرد كلاً بتنبيهات ذكرها في محله وهذا يغنيك عما للبعض من التكافؤ البارد (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لسي تفعل أي شيء والمبتدأ من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا إلا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله واخراج ما الخ ناسياً يتردد ولا قوله في غير الجرد لأن ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف في الجرد ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا الجرد بيان أن ما في كيميائ استفهامية لأن الأصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم إلى أنها لا يلزم صدر يتها وفي الصحيح أن أول ما قال ابن مالك في شاهد على أن الاستفهامية إذا ركبت مع ذات تفرق وجوب التصدير شمني (قوله كي لتقضي) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن البيت من المديد كما قاله العيني قال ويختلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدر ميمي بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لأن لام الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكى بل بان المضمرة بعد اللام المؤكدة لسي الجارة فبطل القول بانها مصدرية ناصبة للفعل دائماً (قوله حرف جر دائماً) أي والنصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة وورد بقوله تعالى لكيميائاً نغز فان زعم أن كي تأكيدياً للام كقوله * ولا للماهم أبادوا * وبيان الفصحى المنقوس لا يخرج على الساذج صريح (قوله ومنعه الجمهور) لأن كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمرة بعدها وهي موصولة سم (قوله إذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينهما وبين معمولها إلا النافية وبما زائدة وبهما معاً وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقهم من الكوفيين في الاختيار مطلقاً سواء رفع الفعل أو نصب وجوز الكسائي معمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها

تطير بقريتي * احتمال أن تكون مصدرية مؤكدة بان وأن تكون تعديلية مؤكدة للام ويتبرج هذا الثاني بامور * الأول ان أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لسي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفصحى على الأصل * الثاني ما كان أصلاً في بابها لا يكون مؤكداً لغيره * الثالث أن لا صقت الفعل فترج أن تكون هي العاملة ويجوز الامران في نحو جئت كي تفعل كي لا يكون دولة فان جعلت جارة كانت أن مقدره بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدره قبلها * (تنبيهات) * الأول ما سبق من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيمويه وجهود البصريين وذهب الكوفيين إلى أنها ناصبة للفعل دائماً وتاولوا كيميائاً على تقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير

الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت وما ورد قوله م قوله فاوقدت نارى كي ليصروها * وقوله كي لتقضي رتبة ما * وعدتني غير مختلس لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم إلى أنها حرف جرد إنما نقل عن الاخفش * الثاني أجاز الكسائي تقديم معمول معموها عليها نحو جئت نحو كي أنعلم ومنعه الجمهور * الثالث إذا فصل بين كي والفعل لم يطل عملها خلافاً للكسائي نحو جئت كي قبل أو شيب والكسائي يحيره

أما جئتنا فأحبسناه *
كأحبسوا أن الهوى
حيث تنظر كما يفتقدت
الباعر نصب بم أو ذهب
المصنف إلى أنها كاف
التشبيه كفت بما وردناها
معنى التعميل فنصبت
وذلك قاييل وقد جاء
الفعل بعدها مرفوعاً في
قوله لا تشتم الناس كما
لا تشتم الخامس إذا
قبل جئت لتركمني
فالنصب بان مضمرة
وجوز أبو سعيد كون
المضمر كى والاول أولى
لان أن أمكن في عمل
النصب من غيرها فهي
أقوى على التجوز فيها
بان تعمل مضمرة (كذا
بان) أى من نواصب
المضارع أن المصدرية
محو وان تصروا والذي
أطمع أن يغفر لي
خطيئتي (لا بعد علم)
أى ونحوه ومن أفعال
اليقين فانها لاتنصبه
لانها حينئذ المنخفضة من
الثقب له واسمها ضمير
الشان نحو علم أن
سيكون أفلارون أن
لا يرجع أى أنه سيكون
وأنه لا يرجع وأما قراءة
بعضهم أن لا يرجع
بالنصب وقوله رضى عن
الله ان الناس قد علموا *
أن لا يدايننا من خاتمة
بشر فما شذتم إذا

فيرفع الفعل واختار ابن مالك ولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل في نصب الفعل فتحص في الفصل ثلاثة
أقوال اه سوطى وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الاجمال والاجسام (قوله بالرفع لا بالنصب) أى مع الرفع
لامع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه فى الاصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال
تعالى لا تريد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمعدوف يفسره احبسناه لان فعل
الجزاء لا يعمل فى متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شينى وقوله فأحبسناه أى عن النظر اليها وقوله كما
يحبسوا قال شيخنا السيد أى بغنوا من حسب كفى نسخة قديمة بيدي من شرح الكافية مضبوطاً فلم وتظنر بناء
الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلا تجعل نظرك اليها ينال الى غيرنا لظنوا أن هو الذى للشئ الذى تنظر اليه
لا يجوز بتلك فيستتر أمره (قوله ونصبها) فتكون كى مصدرية واللام مقدره قبلها (قوله كاف التشبيه الخ)
عبارة المعنى وقال ابن مالك هى كاف التعميل وما الكافة اه وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل
(قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممنوع وأجيب بان نسبة نصب الفعل الى
الكاف التعملية كنسبته الى اللام التعملية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بان مضمرة بعد ما ولا يخفى
أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لى بحسبها مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال ان ما فى البيت
مصدرية لا كانه والفعل منصوب بها لاجل على أن أخذها كقيل فى كما تكونوا لى عليكم كذا فى الشمى وأنا
أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن
مالك ومما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعملية وما مصدرية كفى قوله تعالى واذا كره كما هذا كره والفعل
مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً كفى قوله * أبيت أسرى وتبتي تدلى * فأحفظه (قوله وذلك قليل) أى
النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعميل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقاءها على افادة التشبيه مع زيادة
التعميل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعميل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر
(قوله وجوز أبو سعيد) أى السباني ووافق ابن كيسان وجمها على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى
أن تارة وكى تارة همع (قوله كذا بان) هى أم الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما أخرها عن ابن وكى لطول
الكلام عانها ما قال فى الهمع ويقال فيها عن ببدال الهمزة عينا (قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على
أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كراهى وتحقق وتيقن
وتبين وطن مستعمل فى العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال فى قوله والى من بعد عن (قوله رضى عن
الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس استثناف بياني مسوق للتعامل وقوله أن لا يدايننا أى يقارننا
فى المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سويدو به الخ) ومنع المبرد
النصب بعد العلم مطلقاً باقياً على حقيقته أو مؤزلاً كفى الهمع (قوله خرج شجر الاشارة) أى وقع موقع
الكلام الدال على الاشارة بمعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الابان تقوم وقوله فخرى الخ أى فعله ومعاملة قولك
أشير الخ فى نصب الفعل (قوله والجهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال
الداميني هو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها تتخلص المضارع للاستقبال فلا تقع
بعد أفعال التحقيق بخلاف المنخفضة فانها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته واستقراره اه وفيه عندي نظر لانه ان
أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيده فقد يكون
المستقبل متيقناً وحينئذ لم يضر تلوان أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لا يلزم من
ذلك عدم تيقن حصوله فى المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوان أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه
وقال الفارسي انما يجب كونها منخفضة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وأن المنقلة كالحقيقة فى التوكيد وأما أن
المصدرية فانها الرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع فى قول الشارح والجهور
على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقاً هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع

والذى أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سويدو به ما علمت الآن تقوم بالنصب قال لانه
كلام خرج شجر الاشارة فخرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وقيل يجوز بلا تأويل ذهب اليه الفراء وابن الأنبارى والجهور وعلى المنع

البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الانتقال وهي الاشياء الثقيلة (قوله وهو فترتها) حصر المنصوب في فترتها لانه المنصوب نصابا بخلاف فتردها الذي يدعى أنه مجزوم وحرك تخلفا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تأتي أن مفسرة الخ) وضهير المنسككم في قول بعض العرب أن فعلت وضهير للمخاطب في نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كافي قوله

أباخراشة أما أنت ذانفر * فان قومي لم تاكلهم الضبع

ورجعت في المعنى بامور منها مجي الفاء بعدها كثيرا كافي البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم في باب كان وأخواته اقبل ونافية كان المكسورة كافي قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزنجشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أي حاكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمجذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهر والايمان بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجه له قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقس بان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الاستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزنجشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسيعهم فيها (قوله مفسرة) أي متعلق فعل قبلها قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدر نحو كتبت اليه أن قم أي كتبت اليه شيئا هو قم أو ظاهر نحو إذا وحينا إلى أملك ما لوحي أن اذقيه دما ميني (قوله المسبوقة بجملة الخ) بقى قيدان وهما أن يتاخر عنها جملته ولم تقترن بجواز فرج من التعريف وأخردوا هم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه تخفة من الثقيلة كافي الفارسي وغيره وانما لم تسكن المسبوقة بمفسر مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبراً أخردوا هم قوله الرضي وقلت له ان افعال لوجود حرف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيره بل زائدة وجوز الزنجشري في أن اعبدا والله أن تكون أن مفسرة على تاويل قات بامرت واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا فمعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حرف القول أي باقيا على حقيقة غير مؤول بغيره اه وجوز ابن صفور أن يفسر بهما صريح القول ولا يقال أخذت عسيجا أن ذهب لعدم تاخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى بها باي وكتبت اليه بان أن فعل أو كتبت اليه ان افعول اذا قدر معها الباء لا قترانها بالجار فهي مصدرية في الموضوعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح أو مؤول (قوله أن اصنع الثلث) قيل الجملة مفسرة فلا يحل لها كفي المعنى وفيه عندي نظرا لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كافي في بادئ الامر بتدليل المفسرة بعد ان للمفعول لان الظاهر أن هذه في محل نصب تبعا لتفسيره لانها في معنى هذا اللفظ في محل المفرد بمحاووف كلام الكافي في مانه الظاهر أن الابعاد متعلق بالجملة متعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشيء آخر فندبر (قوله وانطلق الملائخ) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق أسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي في ان امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء * فائدة * اذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لانحوأشرت اليه أن لا يفعل جازر فعه على تقديره لانا فية وخرجه على تقديره ناهية وعلمه ما فان مفسرة ونصبه على تقديره ناهية وان مصدرية فان فقدت لا تمتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه معنى أقول يصح على الجزم لانه ناهية أن تكون ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية للما) أي التوقيفية كافي المعنى احترازا عن النائية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الاقبا يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لسانا أن يومز يد بالرفع فارضى (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على

وهو فترتها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم * الخامس تأتي أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حرفه نحو فوا وحينا اليه أن اصنع الثلث وانطلق الملائخ منهم أن امشوا والزائدة هي التالية للما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين السكاف ويجزورها كلمة كأن طيبة تعطوا لى وارق السلم في رواية الجرويين القسم ولو كقوله فانتم أن لو التقيينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم وأجاز الاخفش اعمال الزائدة واستدل بالسمع كقوله تعالى

وما لنا أن لا نقاسل
 وبالقياس على حرف
 الجر الزائد ولا يحسن في
 ذلك لانها في الآية
 مصدرية فقبل دخلت
 بعد ما لنا اتاؤه بما
 منعنا وفيه نظر لانه لم
 يثبت اعمال الجار
 والمجرور في المفعول
 ولان الاصل أن لا تكون
 لازائدة والصواب قول
 بعضهم ان الاصل وما لنا
 في أن لا نقاتل والفرق
 بينها وبين حرف الجر
 أن اختصاصه بان مع
 الزيادة نحو لا فها فانها
 قد وليها الاسم في البيت
 الاول والحرف في الثاني
 (وبعضهم) أي بعض
 العرب (أهمل أن حلا
 على ما أختها) أي
 المصدرية (حيث
 استحققت عملا) أي
 واجبا وذلك اذا لم
 يتقدمها علم أو ظن
 كقراءة ابن عبيد بن
 أراد أن يتم الرضاة وقوله
 أن تقرأ على أسماء
 ويحكا * مني السلام
 وأن لا تشعر أحدا
 هذا مذهب البصريين
 وأما الكوفيون فهمي
 عندهم مخففة من الثقيلة
 * (تنبيه) * ظاهر كلام
 المصنف أن اهمالها
 مقبس (ونصبوا باذن
 المستقبلا * ان صدرت
 والفعل بعد موصلا *
 أو قبله اليهين) أي شروط

ان الجواب لا امتناعي تقدم على القسم أو تاخرا أو جوابا ولو وما دخلت عليه جواب القسم وسبب أي هذا
 الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله وما لنا أن لا نقاتل) ان قات ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت
 الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد في غير ذلك اه تصريح ووجه ما ذهبنا في الآية أن ما لنا
 ونحوه كالم لا يقع بعد مدة عند الاخفش الا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو مالي لأرى الهدى أو الاسم
 الصريح على أنه حال نحو مالك فأتمادون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة حالية لا تصدر بتدليل استقبال لان دليل
 الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الهماميني (قوله لتأوله بما منعنا) أي فان لا نقاتل مفعول ثان للجار
 والمجرور وتأوله به فعل يتعدى لاثنتين (قوله اعمال الجار والمجرور) وهو ان في المفعول وهو أن لا نقاتل اه سم
 قال الهماميني قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا نقاتل عندها القائل مفعولا مصرحا وليس في كلامه ما يقتضيه
 لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال منعه عن كذا كفي الصبح وغيره والمحل نصب أو
 حذف على الخلاف (قوله أن لا تكون لازائدة) أي كجزم على هذا القول اذا المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل
 سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا معاقيل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الاخفش كما زعم
 البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها في الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية (قوله في أن
 لا نقاتل) فتكون أن مصدر يتعدى كتمتع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما يتعلق به لنا (قوله
 والفرق بينهما الخ) هذا رد قياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله خلا) أي بالجل على ما يجمع
 أن كلامها حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية جملا على أن المصدرية نحو كذا تكونوا تولى عليكم
 اه معنى قال الهماميني ولا حاجة الى جعل ما هنا ناصبة فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل
 الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نرا ونظما اه (قوله حيث استحققت) أي أن عملا أي واجبا كما
 يفيد كلام الشارح والظرف متعلق باهمل (قوله وذلك) أي استحقاق أن العمل (قوله من أراد أن يتم) أي
 بالرفع والقول بان أصله يتمون فهو منصوب محذوف النون وحذفت الواو الساكنين واستحب ذلك خطأ والجمع
 باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله أن تقرأ الخ) اما في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله

يا صاحبي قدت نفسى نفوسكا * وحيثما كنتما لا قيتما رشا
 أن تحملا حاجة لي خف مجملها * وتصنعانعمة عندي بهما ويدا

أو من أن تحملا المنصوب محذوف تقديره أسألكما واما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أي هي أن
 تقرأ والشاهد في أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة بخلاف الكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض
 بانه لا مانع من عطف أن الناصبة وصاتها على أن المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه ليس مع
 زيادة وقد يجاب بان مراده أن عطف أن الناصبة مريح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح
 كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد علم أو ظن
 فاحفظاه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجه أنهم يتوسعون في
 الامهات وضعفها من جهة أنهم يندتم على لا ينفى كونها أما ذلك لا يلزم في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض
 البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب ياترزم اعمال اذن عند استيلاء شروطين والقليل منهم يلتزم اهمالها
 عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا الاكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض
 تبع الشيوخا ونصبوا أي جوازا كما سنبهه الشارح عليه غير ظاهرا فتمل والواو في والفعل بعدها موصلا حال
 من الضمير المستكن في الخبر اعني بعد وقوله أو قبله اليهين امام معطوف على بعد واليهين فاعل الظرف لاعتماد
 على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم وامام معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين في العطف على
 بعد والمراد بالبعدي على هذا ما يشمل البعدي مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء له بالمجرى
 سائر النواصب وانما لم تعمل النواصب في فعل الحال لانه تحقق في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل
 الافعال دمايني (قوله فيجب الرفع في اذن تصدق الخ) أي لانه حال ومن شأن الناصب أن يخص المضارع

النصب باذن ثلاثية الاول أن يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع في اذا تصدق جوابا لمن قال أنا أحين

* الثاني أن تكون مصدره فان تخرت (١٨٨) نحواً كرمك اذا أهملت وكذا ان وقعت حشواً كقولهم لئن عاد لي عبد العريز بمثلها *

وأمكنني منها اذا لا قبلها
فاما قوله لا تتركني
فيهم شطيرا * اني اذن
أهلك أو أطير فضرورة
أو الخبر محذوف أي
اني لا أستطيع ذلك ثم
استأنف اذن أهلك فان
كان المتقدم عليها حرف
عطف فسياتي * الثالث
ان لا يفصل بينها وبين
الفعل بغير القسم فيجب
الرفع في نحو اذن أنا
أكرمك ويغنى عن الفصل
بالقسم كقوله اذن
وانه نرمهم بحرب *
يشب العاقل من قبل
المشيب وأجاز ابن
بابشاذ الفصل بالنداء
والنداء ابن عصفور
الفصل بالفارغ والصحيح
المنع اذ لم يسمع شيء من
ذلك وأجاز الكسائي
وهشام الفصل بعمول
الفعل والاختيار حينئذ
عند الكسائي النصب
وعند هشام الرفع
(وانصب وارفعها * اذا
اذن من بعد عطف)
بالواو والقاء (وقعا)
وقد قرئ شاذواذالا
يا بشوا خليف فاذا لا يوتوا
الناس بغير اعلی الاعمال
نعم الغالب الرفع على
الاهمال وبه قرأ
السبعة * (تبنيات) *
الاول أطلق العطف
والتحقيق انه اذا كان

للاستقبال همع (قوله أن تكون مصدره) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعده وانما لم
تعمل غير مصدره لضعفها بعدم تصديرها عن العمل اه دما ميني وفي الشمني أن ترك تصديرها داخله على
المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعده اخبارا لما قبلها نحو انا اذن أكرمك أو جوابا
لشرط قبلها نحو ان ترزني اذن أكرمك أو لقسم قبلها نحو والله اذن لاخر جن انتهى وفي الموضوع الاول خلاف
كأن في الهمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدا كالمثال وأجاز الكسائي بعد اسم ان نحو اني اذن أهلك أو أطير أو
اسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك
(قوله أهملت) أي وجودها بخلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أي
بمثل مقالته سابقا على وقوله لا قبلها أي لا أترك مقالتي سابقا ثماني عليك أن أكون كاتباً عندك
وعبد العز وهذا والمدع بن عبد العز رضی الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان قولي اماره مصر لا خلافة
العظمى كأن الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزه امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن علي فقال له أتمني
عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فهمهم على أنه ان قال له عبد العز يز
نايتا تمن علي لا يتمي الا كونه كاتبه وقد عدها من حقه وارجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدماميني والعيني
وأرجعه الشمني لخطة الرشدي قوله قبل

عجت لترك خطة الرشدي قوله قبل

والشاهد في قوله لا قبلها حيث رفعه لعدم تصديره اذن لكونه اجواب قسم سابق عليها في قوله حلفت برب
الراقصات الى مني الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في كلام الحواشي من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين المنجبة
أي غريباً وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن
العمل اه تصریح (قوله بالقسم) كذا بالنافية لان القسم تاكيد لبطا اذن ولا لم يعتد بها فافصالة في أن فكذا
في اذن سيوطي (قوله والنداء) نحو اذن غفر الله لك أكرمك (قوله بجمع ممول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على
اذن نحو زيد اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص
أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدير ان لا تعمل حينئذ لانها غير مصدره ويحتمل
أن يقال تعمل لانها وان لم تصدّر لفظاً فهي مصدر في النية لان النية بالمعمول التأخير اه سيوطي قال سم
ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعاً في نحو اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه وفيه عذري
نظر لتصدرها في جملتها وان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصورة فيها عدم تصديرها داخله على المضارع
كما مر (قوله عند الكسائي النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بين كي والفعل بعموله أنه يبطل عملها
ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانها في تاريل اسم واحد سم (قوله وعند هشام
الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوعاً (قوله والنصب وارفعاً)
وقد يجزم ان اقتضاه الحال كما سيأتي في الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة
فمن حيث كون اذن في ابتداء جملة مستقلة هو مصدر فيجوز ان تصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعده العاطف
من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها وجود كافي الرضى لانها غير
متصدرة في الظاهر اه سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعاً بنون التوكيد الحقيقية المبدلة ألفاً ومقتضى التعليل
المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما اذا قيل لك آتيتك غدا فقلت له مستأنفا واذن أكرمك
(قوله على ماله محمل) قال البعض كان الاول أن يقول على ماله اعزاب ليشمل اللفظي والمجلى بقرينة التمثيل
اه ويدفع بان ماله محمل لما عرابه لفظي لانه مغرب لفظاً ومحماله محمل فتدبر (قوله ألغيت)
أي وجودها بالوقوعها حشواً كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشواً) أي بين جزأى الجواب وان
شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معاً) أي جملتي

العطف على ماله محل ألغيت فاذا قبل ان ترزني أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب حزمت وأهملت الشرط
اذن لوقوعها حشواً أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب

الشرط والجواب (قوله وقيل بتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب
 لانه ينافيه قوله لان ما بعده مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب اعم من أن تقدر الواو عاطفة أو
 استئنافية ثم المراد بتعين النصب على لغة أكثر العرب المترمين اعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز
 الرفع على لغة بعضهم الملقى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض (قوله لان ما بعده مستأنف)
 أي بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان المعطوف الخ أي بناء على أنهما عاطفة (قوله فالماذهبان) أي القول
 بجواز الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنهما اسم) أي غير ناصب للفعل وانما الناصب له أن مضرة بعده
 كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) ولعل
 المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدأ خبره محذوف
 أي حاصل والواجب الغاء الرابطة الواجب جمع الجملة الاسمية الواقعة جوابا لقاله الدماميني وذهب الرضى الى أنها
 اسم وأصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها عوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد
 جعله صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالب لانه لا معنى
 للشرط في نحو قال فعلتها اذا أو امان الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جازا جزاؤه مجرى لوفى قرن
 جوابه باللام نحو واذا اذقناك أي لور كنت شيئا قليلا لا ذقناك واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن
 جوابها بالغاء كقوله ما ان آتيت بشئ أنت تكبره * اذا فلارفعت سوطا الى يدي
 أي ان آتيت فلا الخ وقد تسعمل بعد لو وان تؤكد الهمان محو لوز رتي اذن لا كرمك وان جئتني اذن أزرك
 ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فاضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال
 وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فتحمل اذن على
 الغالب فيهما من الجزاء لالتقاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية
 لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالها ثم اقول في الوقت الفارح بجانب اسميتها وتجويز الفصل بينها
 وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن اذلا يفصل بين الحرف ومعموله بما
 ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأت على أن أصلها اذوا في حاشية السيبوطي على المغنى عن
 بعضهم أن اذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا واذا حذفت الجملة المضاف اليها
 وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيتك اذن
 أ كرمك بالرفع على أن الاصل اذا آتيتني أ كرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الاوّل) أي
 على أنها حرف اذ على الثاني ببسطة قطعاً وقوله لا مركة من اذوا ونقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت
 اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزررك فقلت اذن أ كرمك فكأنك
 قلت حينئذ كراحي واقع اه أي ولا من اذوا وان حذفت همزة أن ثم ألف اذ الالتقاء الساكنين كما يقول
 الرندي مستدلا بانها تعطى الربط كذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قصد
 بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشبهة عليها اذن كفي حاشية السيبوطي على المغنى (قوله لأن
 مضرة بعدها) كذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني
 واعتل الخليل بعدم اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يا تيك همع (قوله كما فهمه
 كلامه) يعني قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أي لكلام آخر مملووظ أو مقدر سواء وقعت في
 الصدر أو الحشو أو الاخر وقوله والجزء أي المجرز انضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أي ربط الجواب
 الخ (قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكاف تخريج نحو قال فعلتها اذا أو امان الضالين على الشرط
 والجزء أي ان كنت فعلت الوكرة كافر الانعمك كما زعمت يافرعون فانامن الضالين بل فعلتها غير فاصد القتل
 وغير كافر لا نعمك (قوله اذن أظنك صادقا) برفع أظن لانه للحال كما يفيد ما سئل عنه عن الرضى (قوله اذلا
 مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزء امانى الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزء في الحال اه ولان

وقيل بتعين النصب لان ما بعده مستأنف أولان المعطوف على الاول أول ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطف على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالماذهبان * الثاني الصحيح الذي عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى أنها اسم والاصل في اذن أ كرمك اذا جئتني أ كرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الاول فالصحيح أنها بسبب لامر كية من اذوا وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لان مضرة بعدها كما أفهمه كلامه * الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الهارسي في الاكثر وقد تميم بعض الجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذلا مجازاة هنا

(قوله ولا يخفى رد الخروج الرضى عن المذهبين (قوله وفي حاشية الخ) لا يلاق شيئا مما سار

* الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبسّل ألفا تشبيها بالانثوين المنصوب وقيل بوقف بالنون لانها كنون لن وان روى ذلك عن المازني والبردوي ينسب على هذا الخلاف خلاف في ثبوتها بالجوهو ويكتبونها بالالف وكذا روي في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت ككتب بالالف والا كتبت بالنون والفرق بينهما وبين اذا تبعه ابن خروف الخامس حتى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مخصصة وانما اعمالها الاكثر من جلا على ظن لانها مثلها في جواز تدمها على الجملة (١٩٠) وناخرها عنها وتوسطها بين جزأها كما حلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال اه

ظن الصدق لا يصلح جزءا للمحبة (قوله اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما في الاتقان اتباعا للمصحف العثماني قال السبوطي في حاشية المعنى ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقة فعلها أي أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالالف (قوله والجوهو يكتبونها الخ) المناسب فالجوهو بالفاء كما في عبارة المعنى (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان إلى الجوهو (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السبوطي قولاً بالعكس لضعفه في الأهمال وقتها في العمل (قوله ان عملت ككتب بالالف) لمنع العمل التباسها بالألف في ترويضه ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا تنفك إلى قول من أنكروها مامية (قوله وبين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثلين (قوله ناصبة) أي به مع علم من كون الكلام في أن الناصبة دفعت توهم اهما لها لفصلها من الفعل بلا (قوله فان عمل) أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كمثل أول العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أو لتوكيدها وهي الـتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فإله الفاعل كهي أي أولانعدية نحو أعدت زيدا للقتال (قوله اذالم يسبقها الخ) أخذه من قوله الاتي وبعده في كان الخ (قوله ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الاتيين فقبل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرور ما خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأرديه الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والسناد اليه كذا في المعنى والشئني (قوله وبعده في كان الخ) يعني ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد لا يضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد لا يضرب عمرا فإله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجود فتأمل قال والفرق أن النفي مسلط مع لام الجود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه في ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد لا يضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحي بالابقر يندل على انتفاءها وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجود مسلط على الكلام بتسامه أعني ما قبلها وما بعدها مع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أي فانتقض الانتقاض معها بخلاف لام الجود (قوله لام الجود) من تسمية العام بالخاص لان الجود انكار الحق لا مطلق النفي والنحو لونه أطلقوه وأرادوا الثاني اه تصريح وجهه اذ يندفع تصوير قول النحاس (قوله والتي قبلها لام كي) وحكمها الكسر وفتحها الغنة تميم همع (قوله لانها للسبب) أي في الجملة والافلام كي قد تكون لغية السبب كالتي للعاقبة والزائدة والمعديّة (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله وجوب اضممارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد لا يفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسبب فكما لا يجمع بين أن والسبب لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله ليست لام الجود) بل هي لام كي نحو ما كان زيد لا يلعب أي ما وجد لا لعب (قوله لان لم تنفي المضارع) لوقال لان لم تقاب المضارع الى المضى لانخ مطا لوبه وفي بعض النسخ لان لم تنفي المضارع

(وبين لا ولام جر التزم) * اظهار أن ناصبة نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب لافي الآية الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم * لافان) اعلم مظهر أو مضمر (لا في موضع الرفع بعدم وأن في موضع النصب باعجل ومظهر أو مضمر) نصب على الحال امامن أن ان كان اسمي مفعول أو من فاعل عمل المستتر ان كانا اسمي فاعل أي يجوز اظهار أن واضمارها بعد اللام اذالم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو أمرنا لنسلم لرب العالمين والاطهار نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضممار ان بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما ضمرا) أي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب والتي قبلها لام كي لانها لا سبب كما أن كي للسبب وحاصل كلامه أن لان بعد لام الجود ثلاثة أحوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا وجوب اضممارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضممار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجود وانما لم يقيد كلامه بالناقصة كنفاء بانها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها اكثر منها في أبواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي بل كما رأيت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان

اي
ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب والتي قبلها لام كي لانها لا سبب كما أن كي للسبب وحاصل كلامه أن لان بعد لام الجود ثلاثة أحوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا وجوب اضممارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضممار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجود وانما لم يقيد كلامه بالناقصة كنفاء بانها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها اكثر منها في أبواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي بل كما رأيت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان

خلافا لمن أجازته في أخواتها

قياسا لمن أجازته في ظننت
 * (تنبهات) * الاول
 ما ذكره من أن اللام
 التي ينصب الفعل بعدها
 هي لام الجر والنصب
 بان مضمرة هو مذهب
 البصريين وذهب
 الكوفيون إلى أن اللام
 ناصبة بنفسها وذهب
 ثعلب إلى أن اللام ناصبة
 بنفسها القيام مقام
 ان والخلاف في اللامين
 أعني لام الجود ولام كي
 الثاني اختلاف مبنى على الاختلاف في
 الواقع بعد اللام فذهب
 الكوفيون إلى أنه خبر
 كان واللام للتوكيد
 وذهب البصريون إلى
 ان الخبر محذوف واللام
 متعلقة بذلك الخبر
 المحذوف وقدره ما كان
 زيد مريدا للفعل وانما
 ذهبوا إلى ذلك لان اللام
 جارة عندهم وما بعدها
 في تاويل مصدر وصرح
 المصنف بانها مؤكدة
 لنفي الخبر لان الناصب
 عنده ان مضمرة فهو
 قول ثالث قال الشيخ أبو
 حيان ليس بقول بصرى
 ولا كوفي ومقتضى قوله
 مؤكدة أنما زائدة وبه
 صرح الشارح لكن قال
 في شرحه لهذا الموضع
 من التسهيل سميت
 مؤكدة لجهة الكلام
 بدونها لانها زائدة اذ
 لو كانت زائدة

أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها فامل (قوله ان أجازته في أخواتها) نحو ما أصبح زيد
 ليضرب عمرا ولم يصحز يديضرب عمرا وقوله لمن أجازته في ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم
 أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فمما يتبادر من قول البعض
 والحق أن اللام في ما ذكره من اللام الجود كما يظهر بالنظر في المعنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع
 أن دعواه أن اللام فيها لام كي وأن النظر في المعنى يرشد الى ذلك باطالة قال في التصريح وبعضهم أجازته في كل فعل
 تقدمه نفي نحو ما جاز يديضرب اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعنى اللام في نحو ما جاز يديضرب لام كي (قوله
 ما ذكره من أن اللام الخ) لان كلامه في أن الواقعة بعد اللام الجر اقوله وبين لولا لام جرائخ (قوله والنصب بان
 مضمرة) انما قال مضمرة مع أن النصب عند البصر بين بعد اللام بان مقاهرة أو مضمرة وعند الكوفي بين باللام
 أظهرت ان أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما
 يأتي عند ضمها أن فتامل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الاصله بتدليل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عدلتنى أم عمرو ولم أكن * مقالتهما كنت حيا لاسمعا

اذلو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممنوع ورد بان مقالتهما معمول المحذوف يفسره
 المذكور نظير ما مر في قوله كان حزائى بالعصا أن أجله اذ وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا (قوله اقامها
 مقام أن) أى نيابة عن أن (قوله اختلف في الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف في
 الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى أنه) أى افعال وفيه مسامحة لان الخبر جملة الفعل والفاعل
 (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائهم واعتراض قولهم بان اللام الزائدة تعمل
 الجري الاسماء وعوامل الاسماء لتعمل في الافعال وأجيب بانهم اعلمهم لا يسلمون هذه الكاية اه دما مبنى
 قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمدا عاملا ليا كل فانه لا يجوز على رأى البصر بين لان ما فى
 حين أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة
 بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزايدة وتقدر بهم مريدا يقتضى أنها
 زائدة تقوية للعامل اه وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها
 عند الكوفيين محضة وعند البصرين غير محضة (قوله وقدره الخ) تقد مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر
 غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ
 ويدل لما قلناه ما يأتى عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زائدة محضة أى والجار
 غير الزائدة زائدة محضة لا بدله من متعلق (قوله الآن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بانه يلزمه الاخبار بالمصدر
 عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما في زيدا ما
 أن يعيش واما أن يموت وان لم يحجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها للدلالة التعليل بصحة عمله على الفاعل والزمان
 بخلاف المصدر الصريح لاسميا وقد التزم ضمها ان فصار مختصا فى سلك الفعل على أنه يعمل أن يكون فى
 الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفي الخبر اذ لولا لا يمكن جعل قوله مؤكدة على أنها
 مقوية للعامل فبوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصرين ولا يدع عليه لزوم الاخبار بالمصدر
 عن الجثة وقوله أنها زائدة أى محضة (قوله لكن قال) أى الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو
 الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه له شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض
 النسخ لكن قال المصنف فى شرحه الخ وهو نص فى الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء همها مش الهمع عز والعبارة
 التى فى الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع يمكن والله أعلم (قوله لجهة الكلام
 بدونها) هـ هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كزيد ادون ما يتعدى باللام كسعد الا أن يراد أن اللام يصح
 حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المعنى وجه كونها مؤكدة على رأى البصر بين أن الاصل
 ما كان فاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لانها زائدة) أى محضة بان يكون دخولها فى الكلام

لم يكن لنصب الفعل بعدهما وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيدا مقدر او هاما او مستعدا لان يفعل الثالث قد تحذف كان قبل لام الجود (١٩٢) كقوله فما جع ليغلب جمع قوي * مقاومة ولا فردا فرد * أي فما كان جمع ومنه قول أبي

تكر وجهه وقوله اذلو كانت زائدة أي محضة قولا لام التقوية زائدة لسكن ز يادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أي الابتسكف فلا ينافي ما مر فقوله وجه صحيح أي حال عن التسكف (قوله لام اختصاص) أي دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافي كونها التقوية العامل اول لتعدية لجواز كونها بهما باعتبارين (قوله او هاما) هو بمعنى قول البصر بين مريدا (قوله أي فما كان جمع) قال سم أي ضرورة الى هذا التقدير أي لصحة فاجع مريدا ليغلب الخ وقد يقال الداعي اليه موافقة النظائر وعبارة اللدمايني والشميني ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جع متأهلا لعلب قوي في قول أبي الدرداء وما انما مريدا لتركها (قوله ما أنالادعها) أي ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله أطلق النافي) أي الذي تضمنه قوله ونفي كان (قوله وان كانت تنفي الماضي) أي في المعنى وقوله لسكن تدل على اتصال نفيه بالحال أي وشرط النافي هنا أن يكون نافيها للحدث في الماضي فقط (قوله وأمان) ألحقها السبوطي وغيره بان قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله في قراءة غير السكساتي) أماني فراهنه بفتح اللام ورفع الفعل فان تخففت من الثقلية واللام للفصل أي وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله أنهم الام الجود) أي ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أي ما هو كالجبال ثباتا وتمسكا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبهة بالجبال على وجهي النفي والاثبات يندفع الثاني بينهما (قوله أن الفعل بعد لام الجود) أما بعد لام كي فرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ لعل هذا أعاجبي لا واجب بدليل تعبيره ببعده دون يبعثه وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت اللدمايني ذكر أن النحر حين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل السكون (قوله شرطية) أي حذف جوارها لعله مما قبلها وقوله خزام مكرهم اشارة الى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أي خزام مكرهم وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل السكون (قوله معد الاجل زوال الخ) كان الأظهر اضافة اجل وجعل اللام لتعدية صلة معد أي مهيا ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كي لان المراد باللام كي ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ماني كلام شيخنا والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثيرين من أعدائهم (قوله لان أن يفترى في تاويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التماثل (قوله كذلك) الاشارة راجعة الى أن بعد نفي كان (قوله اذا يصلح) أي من حيث المعنى كما سنبهه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتناول وقوله أو الا وهو فيما لا يتناول (قوله متعلقان بخفي) لسكن تعلق بعد على وجه الظرفية تخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية تلفعول مطلق لخفي أي خفاء كذلك أي كخفاء ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذان بيان لحاصل المعنى والألفا لتقدير أن خفي بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو الاحال كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفي كان في الوجوب وانما وجب ليتجانس المنعطفان صورة بخلاف ما لو قيل لا طيعن الله أو أن يغفر لي فلا يتجانس في الصورة إذ كان في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجاهلي وأما الفاعل الواو وأولاهن الما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاية صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناطم وانما نصب المضارع بعدها وهذا ليفر قوا بين أو التي مجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا أو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعدها بان مضمرة لاجم انفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لزمك الخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديران الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الازمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال ويتعين الاول في نحو لا طيعن الله أو يغفر لي والثاني في نحو

الرداء في الر كعتين بعد العصر ما أنالادعها * الرابع أطلق النافي ومراده ما ينفى الماضي وذلك ما لو دون لان لانها تختص بالمستقبل وكذلك لان نفي غير المستقبل بها قليل وأما لما قانها وان كانت تنفي الماضي لسكن تدل على اتصال نفيه بالحال وأما ان نفي بمعنى ما واطلاقه يشمالها وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير السكساتي انها لام الجود لسكن يبعده أن الفعل بعد لام الجود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذي يظهر أنه اللام كي وأن ان شرطية أي وعند الله خزام مكرهم وهو مكر أعظم منه وان كان مكرهم لشدة معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما يقال أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنزول * الخامس أجاز بعض النحويين حذف لام الجود واظهار أن مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى

والصحيح المنع ولا يخفى في الآية لان أن يفترى في تاويل مصدر هو الخبر (كذلك بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو الآن) لان تنظره خفي) أن مبتدأ وخفي خبره وكذلك لو بعد متعلقان بخفي وحتى فاعل يصلح والاعطف عليه أي كذا يجب اضمار أن بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى نحو لزمك أو تقتضيني حتى وقوله

* لا تستهين بالصعب أو أدرك المنى * فما انتقادت الآمال الاصاب او الا كقولك لاقتلن الكافر أو بسلم وقوله وكنت اذا غمزت فتاة قوم * كسرت
كعومها أو تسعيا ويحمل الوجهين قوله فقلت له لا تبك عينك انما * تحاول ملكا أو توت (193) فتعدرا واحترز بقوله اذا يصلح

في موضعها حتى أو الا من
التي لا يصلح في موضعها
أحد الحرفين فان المضارع
اذا ورد بعدها منصوبا
جازاظهار ان كقوله
ولولا رجال من رزام أعزة *
وآل سبع أو سواك
علقما * (تنبيهات) *
الاول قال في شرح
الكافية وتقدير الا
وحتى في موضع أو تقدير
لحظ فيه المعنى دون
الاعراب والتقدير
الاعراب المرتب على
اللفظ أن يقدر قبل أو
مصدر وبعدها أن
ناصة للفعل وهما في
تأويل مصدر معطوف
باو على المقدر قبلها
فتقدر لا تنتظره أو يقدم
ليكون انتظارا أو تقدم
وتقدر لاقتلن الكافر
أو بسلم ليكون قتله أو
اسلامه وكذلك العمل
في غيرهما * الثاني ذهب
الكسائي الى أن أو
المذكورة ناصبة بنفسها
وذهب الفراء ومن
وافقه من الكوفيين
الى أن الفعل انتصب
بالمخالف والصحيح ان
النتب بان مضمرة بعدها
لان أو حرف عطف فلا
عمل لها ولكنها عطف
مصدرا مقدر اعلى مصدر
متوهم ومن ثم لزوم اضمار

لا تنتظره أو يجيء والثالث في نحو لاقتلن الكافر أو بسلم اه وقد يقال لا تنتظره أو يجيء صالح للاستثناء
فتأمل وأما الاستهجان الخ فصالح للتعليل والغاية وجوزا بوجهين أن تكون أو فيه الاستثناء قال الدمياطي
وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المنى) بجمع منية بمعنى والاراد بالآمال الممولات وبانقيادها حصولها قاله
الشمي (قوله وكنت اذا غمزت الخ) بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الريح والكعوب
النواشر في طرف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبهة حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف
عن حسم الموان التي ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمزت فتاة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من
أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يبارق ذلك الا أن تستقيم اه تصریح وبظاهر صحة تقدير حتى بمعنيها
أيضاً في هذا البيت تقدير * (فائدة) * قال شارح أبيات الايضاح وقع هذا البيت في قصيدة نزلت باداعجم غالبها
مرفوع القوافي وبعضها مجرورها وقال الزنجشيري في شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير منصوبة وانما
أنشده سيبويه منصوباً بالانه سمع كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات على الوقف مذهب بعض العرب
فان أنشديت منها أنشد على حتى من الاعراب وان أنشدها جميعاً أنشد على الوقف من شرح شواهد المغنى
للسيوطي (قوله اذا ورد بعدها منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعاً لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا
رجال الخ) رزام براع مكسورة فزاي حتى من تميم وأعزة صفة تانية لرجال وآل سبع بالنص غير حتى أيضاً وهو معطوف
على رجال لارزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجنبى وهو أعزة والشاهد في أو
أسوأ فانه منصوب بان مضمرة جواز الغندم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال واساءتلك وعلقم
قال العيني منادى مرخم أى باعلة متهو بهذا التقدير يعلم ما في كلام البعض من الايهام (قوله المرتب على اللفظ)
أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان المقدر ولفظ أو الثانى لاحد الشديين لاقتضاء الاول كون ما
بعد أو مصدر او مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشياتن الاذان أو لاحدهما (قوله
أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى (قوله الآتى ولكن
عطف مصدر مقدر اعلى مصدر متوهم وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل
الافى نحو يخرج الحى من الميت ونخرج الميت من الحى على ما سبق فى آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه
هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله فى غيرهما) أى غير المثالبين
المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) أى مخالفة الثانى للاول من حيث لم يكن شريكه فى المعنى ولا معطوفا عليه
اه همع ونقض بخوما جاء زيد ولكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثانى خالف الاول فى المعنى ولم يخالف الاعراب
الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم فى الاعراب (قوله أن النصب بان الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل
عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لا تملك أو ان شاء
الله تقتضى حتى سيوطى (قوله ولا يمكنها عطف) لعل الاستدراك لزوم ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور
المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آله السبب لفظا وتقدر (قوله ومن ثم) أى من
أجل أنها عطف مصدر اعلى مصدر متوهم لزوم اضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا
مقدرا على مصدر متوهم لزوم اضمار أن ولا اضمارها لظهورت لم تخرج عن عطفها مصدر مقدر أى من أن
والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلى لزوم تجانس المتعاطفين فى الصورة كما مر وهذا علم ما فى قول
البعض تبعا لشجنا الاولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم اضمار أن (قوله
موقع الى أن أو الا أن) الصواب حذف أن فان أو وانما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها ه دما مبنى أى لانها
لو كانت بمعنى الى أن أو الا أن لزم التكرار اذا النصب بان مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بان المراد الواقعة مع
المضمرة بعدها موقع الى أن أو الا أن (قوله لان حتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية بما حاصله عموم كلامه

(٢٥ - صبان) - ثالث) ان بعدها * الثالث قوله اذا يصلح في موضعها حتى أو الا أحسن من قوله فى التسهيل بعد أو الواقعة
موقع الى أن أو الا أن لان خلق معنيين كلاهما يصح الاول التام قبل الثانى التعليل مثل كذا في شجلا كلاً ههنا نحو لا رضين الله أو

بمعنى كي لا وجه له
وكتنا العبارتين خبير من
قول الشارح بعد اد
بمعنى الى والافانه يوهوم
ان او ترادف الحرفين
وليس كذلك بل هي او
العاطفة كالمس (وبعد
حتى هكذا ضمائر ان *
ستم) أي واجب والغالب
في حتى حينئذ ان تكون
للاغاية نحو لن يبرح عليه
عاكفين حتى يرجع
البناموسى وعلامتها
ان يصلح في موضعها الى
وقد تكون للتعليل
(بجد حتى تسر ذا حزن)
وعلاقتها ان يصلح في
موضعها كي وزاد في
التسهيل انها تكون
بمعنى الا ان كقول
ليس العطاء من الفضول
سماحة * حتى تجود
وما لديك قبل وهذا
المعنى على غرابته ظاهر
من قول سيويه في تفسير
قولههم والله لا ادفع الا
ان تفعل المعنى حتى ان
تفعل وصرح به ابن
هشام اخضراوى ونقله
ابو القعاء عن بعضهم في
وما يعلمان من احد حتى
يقولا والظاهر في هذه
الاية خلافه وان المراد
معنى الغاية نعم هو ظاهر
في قوله والله لا يذهب
شيخي باطلا حتى ابير
مالكا وكاهلا لان

هنا وتوجهه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني (قوله بمعنى كي بغفر لي)
ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهوم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهوم الخ) أي
ابها ما قويا باذ اصل الابهام موجود في العبارتين أيضا فاده سم (قوله وبعده حتى) أي الجارة ومن أحكامها
أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيء وأجازها بعضهم بانظر في الشرط الماضي والنقسم والجار والمجرور والمفعول
اه سيوطي والظرف متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وهكذا امامتعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله
هكذا تو كيد الان معناه كالا ضمائر السابق في الوجود والوجود مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصر وا
في حكمه وان قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جى به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون
في كلامه تو كيد لعدم استفادة الختم من التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب في
حتى حينئذ) أي حين اذا ضمرت أن بعدها أن تكون للاغاية هذا الخالف لقول الجاهل الاغلب فيها أن تستعمل
بمعنى كي اه وانما تكون للاغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبله ولا لتعليل اذا كان مسببا عما قبله كذا في
التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانه بمعنى الفاء (قوله بجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا
سم (قوله بمعنى الا ان) الصواب اسقاط أن لما تقدم قيل الا ان حتى تكون بمعنى الاستثناء المتقطع وقال
الدماميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا تفعل حتى تفعل أي الا ان تفعل
متصلا مفرغا للظرف اذا لم يكن لا تفعل وقتما من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفي البيت الا ان
منقطعا اذا لم يكن العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة في نفسه كما قاله الفاكهي تبعا
للدماميني وابن الناطم لكن نظريه سم بان النفي قبل لا ينقطع عما بعده بل هو ثابت مع ثبوته فكيف
تكون ثابتة فتأمل ولا تنافي بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل الجر ثبت مع افادة الاستثناء كما لا وحاشا اذا
جرهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه دماميني
(قوله على غرابته) أي مع غرابته (قوله حتى ان تفعل) ففسر الابحاثى فاقضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله
حتى يقولا) أي الا ان يقولا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلم ان أحد في وقت الا وقت أن يقول الخ
(قوله وان المراد معنى الغاية) أي عند انتفاء تعليلها الى وقت قولها ذلك واعتراضه الدماميني بان هذا وان
أمكن امكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أي كون حتى بمعنى الا ظاهر في قوله
والله الخ والمعنى لا اترك الاخذ بشار شيخي أي الحسين بن علي الا أن اقتل هذين الحسين أي لكن اقتل هذين
الحسين فلا استثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في الهمع عن ابن هشام اخضراوى مقتصر عليه وتصحيح
البعث تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحسين أخذ بالثأر باطل لان المعنى حينئذ لا اترك أخذ بشار شيخي الا
قتل الحسين فاتركه وهو فاسد ولا يصح كونها للاغاية لان المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الاخذ بالثأر الى قتل الحسين
فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أي ينتفي الترك المذكور كما كوني اقتل الحسين
فصحيح لولا ما فاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها سبب عما قبله لان ما بعد
حتى في البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما في تجوز الشمي وتبعه شيخنا
والبعض كونها للاغاية وكونها للتعليل فكأن بمن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشار شيخي الشاعر الحسين
ابن علي هو ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماميني والشمي والسيوطي أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين
باغته أن بني أسد قتلت أباه وأن المراد بشار شيخي بوه (قوله حتى ابير) همزة مضمومة مفردة فراه أو دال مهملة من
أبارة الله أو أباده أهل كده ومالك وكاهل قبيلتان من بني أسد قاله الشمي (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحسين
ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالثأر ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أي فلم يصح كونها غاية ولا
تعليلية فتثبت كونها استثنائية اذا لا يخرج حتى في البيت عن المعاني الثلاثة فاذا اتفق اثنان تعين الثالث فلا غبار
على التعليل خلافا لبعض وقول شيخنا هذا بمعنى النفي في كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية

ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه * (تنبيه) * ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا
انظروا أن بعد هاتو كيد كما أجازوا ذلك بعد لام الخلود (وتلوه حتى تصلا

أو مؤؤلاً به) أي بالحال
 (ارفعن) حتماً وانصب
 المستقبل (أي لا ينصب
 الفعل بعد حتى الا اذا
 كان مستقبلاً ثم ان كان
 استقباله حقيقة بان
 كان بالنسبة الى زمن
 التكلم فالنصب واجب
 نحو لا سيرن حتى أدخل
 المدينة وكلاية السابقة
 وان كان غير حقيقي بان
 كان بالنسبة الى ما قبلها
 خاصة فالنصب جائز لا
 واجب نحو وزلزوا حتى
 يقول الرسول فان قواهم
 انما هو مستقبل بالنظر
 الى الزلزال لا بالنظر الى
 زمن قص ذلك علينا
 فالرفع وبه قرأ نافع على
 تأويله بالحال والنصب
 وبه قرأ غيره على تأويله
 بالمستقبل فالاول يقدر
 انصاف المخبر عنه وهو
 الرسول والذين آمنوا
 معه بالدخول في القول
 فهو حال بالنسبة الى تلك
 الحال والثاني يقدر
 انصافه بالعزم عليه فهو
 مستقبل بالنسبة الى تلك
 الحال ولا يرتفع الفعل
 بعد حتى الا بثلاثة شروط
 * الاول أن يكون حالاً
 اما حقيقة نحو سرت حتى
 أدخلها اذا قلت ذلك
 وأنت في حالة الدخول
 والرفع حينئذ واجب أو
 تأويله نحو حتى يقول
 الرسول في قراءة نافع |

والتعليل محتلمين احتمال الامر جو علم رده مما أسلفناه فتنبه (قوله أو مؤؤلاً به) أي أو غير حال من ماض أو
 مستقبل مؤؤلاً به (قوله ارفعن حتماً) لان نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال ينصافه (قوله وانصب
 المستقبل) أي وجوب بان كان الاستقبال حقيقياً بان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجواز ان لم يكن حقيقياً
 بان كان بالنسبة الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤؤل بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤؤل به
 وانما شرط في نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمره وهي تخلصه للاستقبال (قوله الى زمن التكلم)
 أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكلاية السابقة) وهي لن نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثاني
 فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو
 على حد الزلزال وقول الرسول في الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا لن نبرح عليه ما كفي الخ فيه حكاية
 كلامهم وعبارتهم الصادقة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن
 التكلم بالمحكي لانه المعبر في المحكي بخلاف ما في الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه ينظر
 فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكي وهو
 وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ما قبلها) أي لزمن
 الفعل قبلها قال سم أي ولم يكن للعال حقيقة بتدليل ما يأتي أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلاً
 بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أي بالنسبة الى زمن التكلم
 (قوله وزلزوا) أي أزعجوا ازعاجاً شديداً يشبه بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليبس أو شعبياء دما ميني (قوله فان
 قواهم) أي الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أي زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن
 نزولها أي لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدر القول الماضي واقعا في الحال أي
 في زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكانه قيل حتى حالهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله
 على تأويله بالمستقبل) بان يقدر أنهم في الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما يشير اليه
 الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة الدماميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيتين
 الزلزال والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو
 تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبان شيئاً آخر كان مترقياً
 ووقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كافي قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتاً
 نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لان هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالاتين
 وانما قدر القول مترقياً في قراءة النصب ليكون مستقبلاً اذ لو قدر واقعا لكان حالاً على وجه الحكاية لامر ماض فلم
 ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله
 بالدخول في القول) أي زمن التكلم فالماضى فرض حاصل في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان
 أوضع (قوله فهو) أي القول حال بالنسبة الى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدر انصافهم بالقول زمن
 التكلم (قوله والثاني يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتي فيما اذا كان الفعل
 حالاً حقيقة وقد يقال اتيانه فيه أولوي وأقرب الى اعتبار استقباله من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع في الحال
 حقيقة مالم يؤؤل بالمستقبل وفي كلام الرضى والجامى ما يوافقهما لكن يخالفهما ظاهر ما في المعنى وظاهر قول
 الدماميني في شرح التسهيل الخيصة مسئلة حتى باسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعده الوقوع الماضى
 موقعه نحو حتى يقول الرسول جازية الرفع والنصب والافان كان حاضر فالرفع أو مستقبل فالنصب اه أفاده
 سم (قوله بالعزم عليه) أي القول فهو أي القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي
 تقدر انصافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤؤل بالمستقبل التأويل
 السابق على ما فيه (قوله أو تأويله نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد فانما الا أن متمكن من
 الدخول وحاصلها أن يكون الماضى أو المستقبل قدرانه موجود في الحال اه دماميني فعلم أن من الحال

والرفع حينئذ جائز كما * الثاني أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت حتى أذناها وأسرت حتى تدخلها الانتفاء السببية أما الأول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق (١٩٦) ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها متى سرت حتى تدخلها لان السير يتحقق وإنما الشك

المقدرة تقدر والمستقبل حاضرا سم (قوله والرفع حينئذ جائز كما) فيه عندى نظر لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلوح حتى حالا ومؤل ولا به أى بالحال ارفعن حتما اه والذى مر انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التاويل بالحال والنصب على التاويل بالمستقبل ثم رأيت في المعنى وشرحه للامامى فى التصريح بان المضارع اذا كان للحال المحكية تتعتم رفعا لان النصب بان يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه اذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطى حتى الجرى أن من العرب من ينصب بحتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة شاذة (قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أى يحصل الربط بمعنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا بد من وقوع السبب خارجا (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم ان انقضاء النفي نحو ما سرت الا يوما حتى أدخلها اجاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفي السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت للامامى ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع السبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده فى التصريح (قوله وأجاز الانقش الخ) قال الرضى نقلا عن الانقش الا أن العرب لم تتكلم به قال الامامى والذى يظهر اجراء ما قاله الانقش فى الاستفهام أيضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لا سرت حتى أدخلها فاشككت أنت فى صدق الخبر فنقول أنت للمخاطب هل سرت حتى أدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فانما أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أى لوجود الشرط لان عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف فى الحقيقة (قوله أن يكون فضله) لتلايق المبتدأ بالخبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجمله بعدها مستأنفة تصریح (قوله فيجب النصب فى نحو سيرى الخ) ينبغى ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والالم يجب اه سم أى وقامت قرينه على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لان ما بعد حتى فضله (قوله على ثلاثة أضرب) أى كأنه على ثلاثة أقسام من كينونة المجهول على المفصل أو الجنس على الانواع فبالجاره وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مالوف فتدبر (قوله جار) وهى ثلاثة أقسام غائبة وتعليلية واستئنائية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفى التنبيه الثالث ان الابتدائية ليست غائبة والذى فى المعنى وشرح جمع الجوامع للمعلى أنها غائبة أى غير جار (قوله أى حرف بتدبر بعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فإزال القتل الخ) تنج أى تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذى يخاطه حجرة اه زكريا وقوله بكسر الدال أى وفتحها (قوله بعشون) بعين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وتهم من هم من باب ضرب أى صوت كذا فى المصباح أى حتى ما صوت على الضيوف اكثر منهم أو اشتغالها بان تار القرى يصف قوم ما بكثرة عشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كفى حواشى زكريا وقوله جار أى للمصدر المنسل من أن مضمرة والفعل (قوله وبعدها) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها ما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفي أو طاب سمى جوابا لان ما قبله من النفي والطلب المحض لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس يتحقق لوقوعه فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد وسواء النفي بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقابل المراد به النفي كالنفي نحو قلما تأتينا فتجد ثناور بجاننى بقدره نصب

فى عين الفاعل أو فى عين الزمان وأجاز الانقش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعته اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك * الثالث أن يكون فضله فيجب النصب فى نحو سيرى حتى أدخلها وكذا فى كان سيرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه * (تنبيهات) * الاول تجى حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب جار وعاطفة وقد مرنا وابتدائية أى حرف بتدبر بعده الجمل أى تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله فإزال القتل تنج دماها * بدجلة حتى ما بدجلة أشكل وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله * بعشون حتى ماتهم كلامهم

* وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو حتى عفوا قالوا وزعم المصنف أن حتى هذه جار الجواب ونورع فى ذلك * الثاني اذا كان الفعل حالا ومؤل ولا به حتى ابتدائية واذا كان مستقبلا أو مؤولا ولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولا ولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضله مسببا عما قبلها اه (و بعدفا

جواب نفي أو طلب بمحضين أن وترها حتم نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وترها حتم مبتدأ (١٩٧) وخبر في موضع الحال من فاعل

نصب وبعده متعلق
بنصب يعنى أن أن
تنصب الفعل مضمره
بعد فاعل جواب نفي نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا
أو جواب طلب وهو أما
أمر أو نهي أو دعاء أو
استفهام أو عرض أو
تخصيص أو تمن فلامر
نحو قوله * ياتك سيرى
عن مقاسمنا إلى سليمان
فنستريح والنهي نحو
لا تقربوا إلى الله كذبا
فيستحسبكم بعذاب وقوله
* لا يخذل عنك ما توروا
قد تمت * ترانه فيحق
الحزن والندم والدعاء
نحو ربنا اطمس على
أموالهم واشدد على
قلوبهم فلا يؤمنوا حتى
يروا العذاب الاليم
وقوله رب وفقني فلا
أعدل عن * سنن
الساعدين في خير سنن
وقوله فيارب عجل ما
أؤمل منهم * فيدأ
مقرور ويشبع مرملا
والاستفهام نحو فهل
لنامن شقاء فيشفعوا
لنا وقوله هل تعرفون
لباناق فارجوأن *
تقضى فيرتد بعض الروح
لجسد والعرض نحو
قرله يا ابن الكرام إلا
تذوق قبصر ما * قد
حسدوك فإراه كن
سما والتخصيص نحو
لولا آخرتى إلى أجل قريب فاصدق وأكون من الصالحين وقوله

الجواب بعدها نحو قد كنت في خير فتعرفه قاله السيوطي و زاد خامس وهو التشبيه المراد به النفي كما بينه عليه
الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفي بالمحض بأنه يخرج نافي التقرير نحو وألم بسير وافي
الارض فتكون لكن في العمدة وشرحا أن نافي التقرير لا ينصب جوابه وفي التوضيح أن مما احتزر عنه تقييد
النفي بالمحض النفي التالي تقرير نحو ألم تاننى فاحسن اليك اذ لم ترد الاستفهام الحقيقي قال خالد فتنت أن
الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوب بالمرعاة
صورة النفي وان كان ناليا تقريرا أولانه جواب الاستفهام اه وقال في المعنى ولكون جواب الشئ مسيوبا
عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان
رؤية انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه في آية أولم يسير والان السير في
الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اه باضاح من الشئى وعليه فيكون في النفي التالي تقريراته تفصيل
لكن تعليل خالد بمرعاة صورة النفي أو الاستفهام قدي يقضى جواز النصب في آية ألم تر فعل المراد مراعاتهما
شذوذا وهو موافقة لقول حكما في المعنى ورده أن النصب في الآية جازع ربية كفاي آية أولم يسير والسكن قصد
العطف على أنزل بتأويل تصح باصحت ووافق هذا القول قول الهمع لافرق في النفي بين كونه محضاً نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بان نقض بالانحوما تاتينا فتجد لنا الانحور ودخات عليه أداة الاستفهام التقريرى
نحو ألم تاننى فتجد لنا ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضا اه ملخصا تأمل واعترض سم تقييد الطلب
بالمحض بأنه يوهم رجوعه لسكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهي والدعاء ومعنى كون الثلاثة متحضرة أن
تكون بفعل صريح في ذلك (قوله في موضع الحال) أى أو معترضة (قوله وبعده متعلق بنصب) وجعله ابن
المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أى لا يحكم
عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فوت لهم لان قضاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما قدروا
هذا التقدير فيه وفيما ياتي لاقتضاء المقدرة كون ما بعد الفاعل مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو
يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب
من بين أنواع الاسم وهذا كفى المعنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه في قول
شئنا والبعض استمر واحا بقول الشارح بعد على معنى ما تاتينا محذورا أى لا يقضى عليهم ميتين نظرا لتصریحهم
بان ما بعد الفاعل مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد بالقضاء
بالموت تعلق الارادة به تجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخرا رتبة فتدبر (قوله اما أمر الخ) أى أو
ترج كياياتي فالجمله مع النفي المتقدم تسعة مجموعة في قول بعضهم

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذلك النفي وقد كمل

والفرق بين العرض والتخصيص أن الاول الطلب بلين ورفق والثانى الطلب بحت وازعاج (قوله أو استفهام) أى
بأى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أى متى تسير (قوله ياتك
الخ) نافي مرخم ناقه والعنق به فتحتين ضرب من السبر أى ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما ياتي (قوله
فيستحسبكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى بهلككم (قوله لا يخذل عنك ما تور الخ) المأثور بالثلثة السال
المترول والتراب الورث فابدل الواو تاء ولعل معنى وان قدمت ترانه أى وان تقادمت وارثه من غيرهم وهو
باق عندهم فانه لا ينفذ (قوله سنن) بفتح السين أى طريق (قوله فيدأ مقرور الخ) المقرور بالعاق البردان
والمرمل العادم للقوت (قوله لباناق) جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد
مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق الرجاء (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وترى وأكن بالجزم عطف على
محل فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرور بالفاء معهما في محل جزم يجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها
مبتدأ حذف خبره والجملة جواب بشرط مقدر أى ان آخرتى فتصدقى ثابت وأكن وضعفنى المعنى قال والتحقيق
أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف المحفوظ فيه

لولا آخرتى إلى أجل قريب فاصدق وأكون من الصالحين وقوله

المعنى لان المعنى آخرنى أصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مسمى فى الاتقان نقلان الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على مانرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الامامىنى كقراءة أبى عمر ولولا آخرنى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا تعو جين) أى تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستثنائية كقوله

ألم تسأل الربيع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيدها سهاق

فانها فى فينطق للاستثناى أى فهو ينطق وايست للعطف وللالسببية اذ العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولونصب لجاز لكن القوائى مرفوعة كذا فى لوزيفة الامامىنى بان النصب مع السببية غالب للازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بان قصد مجرد العطف فلا ينفى لزوم النصب مع قصد هابدليل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الامنصوب بالخ فان قوله أو على معنى الخ اشارة الى قصد السببية لكن قال فى المعنى للرفع استثنا فوجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لان فاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعلية قوله

ولقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما خرج عليك فتجزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيموتون والاعلم فى قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب القواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل واذخاله معه فى سلك النفي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواصل الخالى والبيداء القفر والسملق الارض التى لا تنبت شيأ (قوله بمعنى ما تاتينا فاستحدثنا الخ) قال شيخنا ذكرا على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف والاستثناى والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون الفاء على نانى وجهى الرفع للاستثناى غير متعين بل يصح كونها العطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بقاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فاعرفه قوله على الحالية ستمائة لقول الشارح على معنى ما تاتينا محدثنا وفيها أسلفناه سابقا من النظر والتحمل عنه وكان الاول للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان يرتب عليه تحديت وحاصله جعل الثانى قبل الاول فنصب عليه النفي لان الغالب انصباى النفي على القيد فصدق بثبوت المقيد بانتفاءه أيضا * (فائدة) * اذا قلت ما يلىق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الاول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فى اظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول أى فكيف يظلمنا واذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز الثانى فقط هو النفي والنصب واجب على جعل الثانى قبل الاول أى ما يكون منه حكم يرتب عليه جور (قوله وبمعنى ما تاتينا) أى فى السنة قبل فانت تحدثنا أى الاتن والافظا هره مشكل اذا لا يمكن أن يحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض بان يكون أحدهما على شط نهر والاخر على شطه الاخر (قوله فيكون المقصود نفي اجتماعهما) أى لانصباى النفي حيث نذ على المعطوف أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديت أعم من أن ينفى أصل الاتيان أيضا ويثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتى المعنى والرضى ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفي فى ما تاتينا فتحدثنا النفي الاتيان فان نفي التحديت لانفعاى شرطه وهو الاتيان هذا هو القياس ثم قال ويجوز أن يكون النفي واجعا الى التحديت فى الحقيقة لئلا الى الاتيان أى ما يكون منك اتيان بعده تحديت وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بقاء السببية اه (قوله أو على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المعنى وعلى المعنى الاول يعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع

* لولا تعو جين ياسلمى
على دنف * فتحمدي
تار وجد كاد يفنيه
* والتمنى نحو باليتنى
كنت معهم فافوز فوزا
عظيما وقوله ياليت
أم خليل واعدت فوقت
* ودام لى واهامر
فنصطع با واحترز بقاء
الجواب عن الفاء التى
لمجرد العطف نحو ما
تاتينا فتحدثنا بمعنى ما
تاتينا فاستحدثنا فيكون
الفعلان مقصودا نفيهما
وبمعنى ما تاتينا فانت
تحدثنا على اضمار مبتدا
فيكون المقصود نفي
الاول واثبات الثانى
واذا قصد الجواب لم يكن
الفعل الامنصوب على
معنى ما تاتينا محدثنا
فيكون المقصود نفي
اجتماعهما أو على معنى
ما تاتينا فكيف تحدثنا
فيكون المقصود نفي
الثانى لانفعاى الاول
واحترز بمحضين عن
النفي الذى ليس بمحض
وهو المنتقض بالا والمنلو
ينفى نحو ما أنت تاتينا
الا فتحدثنا ونحو ما تزال
تاتينا فتحدثنا ومن
الطلب الذى ليس بمحض

وهو الطالب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما للفظ خبر مخصوصه فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكو نافي نام الناس ونحو رزقي الله
مالا فانفق في الخبر فلا يكون لشي من ذلك جواب منصوب وسيد أي التنبية على خلاف في بعض ذلك * (تنبيهات) * الاول مما مثل به في شرح
الكافية بجواب النفي المنتقض ما قام في كل الاطعامه قال رمنه قول الشاعر وما قام منا (199) قائم في ندينا * في نطاق الابالتي هي أعرف

وتبعه الشارح في التمثيل
بذلك واعترضهما المرادى
وقال ان النفي اذا انتقض
بالا بعد الفاء جاز النصب
نص على ذلك سنيويه
وعلى النصب أنشد
* في نطاق الابالتي هي
أعرف * الثاني قد
تضمن أن بعد الفاء الواقعة
بين مجز وحي أداة شرط
أو بعدهما أو بعده حصراً
بانما اختياراً نحو وان
ناتني فتحسن الى كأفك
ونحو متى زرتني أحسن
اليسك فاكرمك ونحو
اذا قضى أمرافانما يقول
له كن فيكون في قراءة
من نصب وبعده الحصر
بالا والخبر المثبت الخالي
من الشرط اضطراراً نحو
ما أنت الا تاتينا فتحد ثنا
ونحو قوله * ساتر لمترلي
لبني تميم * وألحق بالجزاز
فاستريحنا * الثالث يلحق
بالنفي التشبيه الواقع
موقعه نحو كأنك والعلينا
فتشمتنا أي ما أنت وال
عليه إذ كره في التسهيل
وقال في شرح الكافية
ان غـ يرافد تفيديفيا
فيكون لها جواب
منصوب كالنفي الصريح
فيقال غير قائم الزيدان

أن يكون على الثاني يعني الاول في كلام الشارح اذ يمنع أن يقضى عليهم ولا يجوزوا اه وهذا أيضا بعكز على
ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما في الآية أي لا يقضى عليهم مبتين (قوله وهو الطالب باسم الفعل) انما لم
يكن محضاً لانه ليس موضوعاً للطالب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على
أنه موضوع لعني الفعل فيشكل أفاده سم (قوله أو بالمصدر) أي الواقع بدلاً من اللفظ بفعله قال ابن هشام
الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده سبوطي (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب
اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء وما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته
اعراب فكان ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر أي اكف فهو من
قبيل رزقي الله مال الخ (قوله في ندينا) الندي بحسب القوم ومحدثهم ومناصلة قائم زكريا (قوله جاز النصب)
أي والرفع كافي النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق الفعل النصب وينفرد على ذلك
ما اذا قامت ما جاء في أحد الازيد فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت اتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي
وان جعلت الزيد رفعت لتأخره عنه في التقدير (قوله قد تضمن ان الخ) سيد كره المصنف في الجواز م قوله والفعل
من بعد الجزا ان يعترن الخ وهناك بسطه (قوله ونحو اذا قضى أمر الخ) انما لم يجعل منصوباً في جواب كن لانه
ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة بتخيير الوجود الشيء ولما سألني عن ابن هشام من انه
لا يجوز توافق الجواب والمجاب في الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما أو في أحدهما فلا يقال قم تقيم
وبعضهم جعله منصوباً في جوابه نظر الى وجود الصيغة في هذه الصورة ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله
اضطراراً) راجع للامر من قبله فقوله نحو ما أنت الخ نظير للجار في الشعر لا مثال (قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ)
وفي التسهيل وشرحه للدمامي ما نصه ووربما نفي بقدر نصب الجواب بعدهما ذلك ابن سيدة صاحب المحكم
وحكى عن بعض الفهلاء قد كنت في خير فتعرفه يريد ما كنت في خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أي
ما قائم الزيدان فليس المعتبر في غير هنا مجرد المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارسي لان الثاني خبر والاول ليس
بخبر لانه امانتي أو طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الاعراب ونقض بنحو ما جاء يد لكن عبر ووجاهز يد لا عبر و
فقد خالف الثاني الاول في المعنى ولم يخالف في الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفي ولا طلباً (قوله الى ان الفاء
هي الناصبة) عبارة الفارسي وعن الجري النصب هنا بالفاء والواو ورد بانها معاطفات وحرف العطف
لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء معاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد
فتسكروم ما تينا وأجازة الكوفيين اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط
دمامي (قوله لكان الخ) استدراك على قوله عاطفة تدفع به توهم انها عاطفة صريحة على صريح (قوله عطف
مصدر الخ) استشكاه الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها
للسببية فقط لا للعطف قال وانما نصبوا ما بعدها تنبيه على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب
بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة
أي أو صفة على صفة كما بيناه في باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر والحق المصادر بالجملة
والصفات (قوله) وكذا يقدر في جميع المواضع يؤخذ منه انه يشترط في النصب ان يتقدم على الفاء ما يتصدم منه
مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي يشترط ان لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامداً فان كان
نحو ما أنت زيد فتسكرومك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم

فتسكرومها أشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هـ هذا عندى قلت وهو عندى جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض
الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو الصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة
فلا عمل لها لكانها عطف مصدر اعلى مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تاتينا فتحد ثنا ما يكون مثلك اتيان فتحد وث وكذا يقدر في جميع
المواضع * انما في شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ان لا يتضمن

ولم يشترط ذلك المغاربة
وحكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فتنصبه بالنصب
مع أن الفاعل في ذلك
تحقق الوقوع وان لم
يكن سبب مصدر
مستقبلا من الجملة
سببها من لازمها
فالتقدير ليكن منك
اعلام بذهب زيد فاتباع
منا (والواو كالفا) في
جميع ما تقدم (ان تقدم
مفهوم مع) أي يقصد
بها المصاحبة كلاتكن
جاءوا فظهر الجزع
أي لا تجمع بين هذين
وقد سمع النصب مع
الواو في خمسة مما سمع
مع الفاء الاول النسبي
نحو ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منهم ولم يعلم
الصابرين * الثاني الامر
نحو قوله فقاتلوا
وأعدوا أن أئدي * لصوت
ان ينادى داعيان
الثالث النهي نحو قوله
لا تنس عن خلق وتأتي
مثله * عار عليك اذا فعلت
عظيم الرابع الاستفهام
نحو قوله أتيت ريان
الجفون من الكرى *
وأيت منك بلبلة
المسوع * وقوله ألم
ألك جاركم أو يكون بيني
وبينكم المودة والاتاء
* الخامس التمني نحو
يا ليتنا نرد ولا نكذب

المشاكله من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال في محل آخر يعين الرفع في
نحوه ل أخولك زيد فنكره متخالف نحو وفي الدار زيد فنكره أو أزيد فنكره لمنه لنيابة الجار والمجرور
مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أي في الزمن الماضي (قوله فالتقدير) أي في المثال الثاني واما التقدير في الاول
ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فمجازا ذلك منه (قوله اعلام بذهب زيد) أي بمكان ذهاب زيد لان المكان هو
المجهول المسؤل عنه (قوله والواو كالفا) ألحق الكوفيون به ما ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يقول أحدكم في
الماء الدائم ثم يغتسل منه ووضف بانه يصير المعنى على النصب النهي عن الجمع بين البول والاعتسال فيقتضى أن
البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهي وليس كذلك وأجاب في الغني بان اعتبار المفهوم محله
اذ لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على الغائه وجوز ان مالكا وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف
والا لزم عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية توبه صرح صاحب صرف المبانى قاله
الدماميني (قوله ان تقدم مفهوم مع) أي مع العطف فلا ينافي ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدر امقدرا على
مصدر متوهم قال في المغني ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اه وخالف الرضوي في كون الواو التي
ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال ما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف
عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى أن اليست للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على
الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف والخبر وجوبه بان معنى قام واقوم وقيام ثابت أي في حال ثبوت قيامي
واما بمعنى مع أي قام مع قيامي كقصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو
عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النخاعة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه تخصيص
على معنى الجمع اه واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شيء مسد به بان ذلك
لكثرة الاستعمال (قوله أي يقصد المصاحبة) أي لا التشريل بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب
بعده ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاعل وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز
ظاهر أفاده ذكر ياعن المرادى (قوله جلدنا) الجلد من الرجال الصلب القوي على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ)
الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطامع في ذلك
انما ينبغي اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن الله علم بجهادكم مصاحب للعلم
بصبركم أي ولم يجتمع علم بجهادكم وعلم بصبركم لعدم وقوع صبركم واذ لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم
غير الواقع واقعا جهل واذا اتفق عنه تعالى هذا العلم اتفق عنه العلم المصاحب فلا ينافي هذا ما قرر وهو من تعلق
عالمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعاقبه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم
العين فلما حذف الواو لانتقامها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو استحقاقا لها كسرت العين لمناسبة الياء
ويجوز في الهمزة الضم نظر الضم العين في الاصل والكسر نظر الكسر هنا لان أفاده الاسقاطى على ابن عقيل
وقوله ان أئدي من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في لصوت زائدة
بين المتضامين على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لصحة كون المعنى ان أبعذ ذهاب لصوت كما قاله الدماميني
والشعبي (قوله أتيت الخ) التاع في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتسكيم في
الثاني من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاع من بيت وهو له مخاطب وفتحها من آيت وهو لا متسكيم
غاط والكري النور وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره بالكفاية وريان تخييل والباء في بلبلة
المسوع بمعنى في بلبلة المسوع كفاية عن ليلة الهجر (قوله ألم ألك جارك الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه
(قوله في قراءة حمزة وحفص) بنصب نكاذب ونكون ورافقهما ابن عامر في الثاني (قوله وقس الباقى) وهو
الدعاء والعرض والتخصيص والترجي وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك الابسهاع (قوله في غير الموجب)
أي غير الخبر المثبت وغيره والنفي والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب

يا ليتنا نرد ولا نكذب يا ليتنا نكون من المؤمنين في قراءة حمزة وحفص وقس الباقى قال ابن السراج الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب اي
من حيث ان نصب ما بعدها وانما يكون كذلك اذ لم ترد الاشارة بين الفعل والنقل وأردت

عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء واضمرت ان وتكون الواو في هذا بمعنى (٢٠١) مع فقط ولا بد مع هذا الذي ذكره

من رعاية أن لا يكون
الفعل بعد الواو مبنيا على
مبتدا محذوف لانه متى
كان كذلك وجب رفعه
ومن ثم جاز فيما بعد الواو
من نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن ثلاثة
أوجه الجزم على
التشريك بين الفعلين
في النهي والنصب على
النهي عن الجمع والرفع
على ذلك المعنى ولكن
على تقدير وأنت تشرب
اللبن * (تنبيه) * الخلاف
في الواو كالخلاف في
الفاء وقد تقدم (وبعد
غير النبي جزاء عمده)
جزء مفعول به مقدم أي
اعتمد الجزم (ان تسقط
الفا والجزء قد قصد)
أي انفردت الفاهن
الواو بان الفعل بعدها
ينجزم عند سقوطها
بشرط أن يقصد الجزاء
وذلك بعد الطلب بأفواعه
كقوله قفانك من
ذكري حبيب ومترل
وكذا بقية الامثلة أما
النفي فلا يجوز جوابه
لانه يقتضي تحقق
عدم الوقوع كما يقتضي
الاجباب تحقق الوقوع
فلا يجوز بعده كالأجزاء
بعد الاجباب ولذلك قاله
وبعد غير النبي واحترز
بقوله والجزء قد قصد
عما إذا لم يقصد الجزاء

أي في الامكنة التي ينصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذا المعطوف أن والفعل المؤولان
بالمصدر امكن ما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وهذا يعلم مافي كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط)
أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والانتهى للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل
الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اه
زكريا أي فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعد الواو استئنافا لباحته
بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدأ فما الداعي الى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني
أجرى ابن مالك ثم جرى الفاء والواو بعد الطلب فجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يوان أحدكم في الماء الدائم
الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على
موضع فعل النهي والنصب بان مضمرة مانصه تقديره وليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام
مستأنفا كجرت به عادة النخاعة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين في النهي) أي على النهي عن
كل منهما كما عبر به في المغني وغيره قال الدماميني ولي فيه نظر اذا لموجب لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما
بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمر واحتمل أن المراد نفي كل منهما على
كل حال وان المراد نفي اجتماعهما في وقت المحي عفا ذاجي وبلا صار الكلام نصافي المعنى الاول فكذا اذا قلت
لا تضرب زيد وعمر احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بلا
ولافرق في ذلك بين الاسم والفعل قال الشنبي يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهي عن كل منهما أي ظاهرا
فلا ينافي احتمال النهي عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع
للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الاشارة الى النهي عن
الجمع لانه يمنع منه كون الاشارة للبعيد وكون الرفع على النهي عن الاول وابعادة الثاني لاعلى النهي عن الجمع
اللهم الا أن يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغني
نقل هذا عن ابن الناطم وببحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور وأنه نهى عن الاول وابعادة الثاني وأن المعنى
ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كعني وجه
النصب وانكته على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في
اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعل الواو الكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله
وبعد غير النبي) قال السيوطي نقله عن ابن هشام ينبغي أن يستثنى أيضا والتي للمعنى في نحو فلان لنا كرة
فنكون ووجهه أن اشربها التي طارئ عليها قد لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النبي هو الطلب (قوله ان
تسقط الفاء) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود (قوله والجزء قد قصد)
بان تقديره مستباعدن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصریح والواو في
الجزء قد قصد حاله (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الله يدخل الجنة ويارب وفقني أطمعك وهل تزورني
أزرك وليتلى ما لا أنفقه وألاتنزل تصب خيرا ولولا نجبي * أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجوز
جوابه) أي على الصحيح خلافا للزجاج كفي الهمع (قوله كالأجزاء الخ) ففيه محل الشيء على نقيضه (قوله
امام مقصوداه الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصح لحيء الحال منها نحو ذهب لي من لدنك وليا برئني
في قراءة من رفع والمراد ان العلم والنبوة فلا اعراض بتخلف الارث بتوحي في حياة ذكر باعلهما الصلاة
والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم في خوضهم يا عبون فان كان قبله نكرة تصح لحيء
الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو أكرم شخصان العلماء يقرأ وهذا المقرر يعلم مافي كلام شيخنا
والبعض من الاجهات (قوله ويحتملها) أي الحال والاستئناف وبما يحتملها قراءة ابن ذكوان وألق مافي

فانه لا يجوز بل رفع امام مقصوداه الوصف نحو ليت ما لا أنفق منه أو الحال أو
الاستئناف ويحتملها قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دوكا

يمكن تلغف بالرفع قال الهماصيني وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يمسكوا بها
والنعت أيضا (قوله كروا الى حرتكم الخ) الكرا الرجوع وبابه رد حرتكم تشبیه حرة وهى أرض ذات حجارة
سود اه مختار (قوله جازر باجماع) أى وانما الخلاف فى عامله كما قال الثانى اختلاف الخ (قوله فقبل ان لفظ
الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الاول لتضمنه
معنى حرف الشرط وعلى الثانى لنباينه عنه وعلى الاخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما
أن أسماء الشرط انما حزمت لذلك اه تصریح ونوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير
بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى الهمع أن ابن عصفو ورد هذا القول بأنه يقتضى كون العامل جملة ولا
يوجد عامل جملة وأباحيان بان فى تضمنين اتنى مثلا معنى ان تاتى تضمنين معنيين معنى ان ومعنى تاتى ولا يوجد فى
لسانهم تضمنين معنيين مع أن معنى ان تاتى معنى غير طلى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد طلبا غير
طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما أن النصب بضمير فى ضرب بازيد النباينه عن اضرب
لالتضمنه معناه وورد بان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط اذ لا تعليق فى الطلب بخلاف
الشرط والارجح فى ضرب بازيد أن زيد ان منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصریح وقد جمع ما ذكره من
ترجيح نصب زيد فى ضرب بازيد بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أى أدانته وفعله (قوله بشرط مقدر)
أى هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير ان لانها أم الادوات بل صرحوا
بأنه لا يحذف منها الاهى (قوله ولا يطردها لا يتجوز وتكاف) بمنزلة التعليل للضعف أى لانه لا يستقيم من جهة
المعنى فى كل موضع التجوز وتكاف فى بعض المواضع نحو كرمى أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن
أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتتبريل نفسه منزلة الاجنبى وأما التكاف فلان دخول لام الامر على
فعل المتكلم قليل كما سياتى فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سياتى فى
الجواز من أن اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل بقول يجوزها محذوفة اختيارا
قياسا فى جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره ونقطا فى قوله لا يتجوز
وتكاف فقال قوله لا يطردها لا يتجوز وتكاف أى لا ينقاس فى سائر المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة
اختيارا بعد قول كما سياتى فى الجواز من وكان الصواب حذف قوله لا يتجوز وتكاف لانه لا معنى له فتأمل
اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تشبه أنه لم يخطئ الابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث)
أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا اقيموا الصلاة قال لان تقدیر أداة الشرط يستلزم أن
لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامثال لكن التخلف واقع قال الهماصيني وهذا مبنى على أن بين
الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفى الشرط فى كونه شرطا توقف الجزاء عليه
وان كان متوقفا على أشياء أخر يحوجان نوصات صحت مسلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان
الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال الى كل فرد فيجتمعت أن يكون الاصل يقيم أكثرهم ثم حذف المضاف
وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطاعهم بل المخلصون
منهم وكل مخلص قاله الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم فى جواب
أقيموا المقدر لاني جواب قس و رده فى المنعنى بان الجواب لا بد أن يتخالف الجواب اما فى الفعل والفاعل نحو
اتنى أكرمك وفى الفعل نحو سلم تدخل الجنة أوفى الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز ان يتوافقا فيما بقى شئ
آخر يظهر لى وهو أن مقول قل فى الآية على أن يقيموا يجزم فى جواب الامر محذوف لدلالة الجواب عليه
أى قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا ممالقنا كم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول
مفعول به لا قول فلا يصح جوابا له لو جواب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان
جزم الجواب بالام أمر مقدره أما عليه فلازم تكرار الامر بالاطامة والانفاق لو قدر ناذك ويبنى ما ارتضاه المصنف

وقوله كروا الى حرتكم
تعمروا ونهما كما تكروا
الى أوطنها البقر
(تبيين) الاول قال فى
شرح الكافية الجزم
عند التعرى من الغاء
جازر باجماع * الثانى
اختلف فى جازم الفعل
حينئذ فقبل ان لفظ
الطلب ضمن معنى
حرف الشرط فجزم
واليه ذهب ابن خروف
واختاره المصنف ونسبه
الى الخليل وسيبويه
وقيل ان الامر والنهى
وباقها نابت عن الشرط
أى حذفت جملة الشرط
وأنيب هذه فى العمل
منها جازم وهو
مذهب الفارسي
والسبغاني وابن عصفور
وقيل الجزم بشرط
مقدر دل عليه الطلب
والله ذهب أكثر
التأخرين وقيل الجزم
بالام مقدره فاذا قيل
ألا تنزل نصب غير انما
النصب حيرا وهو ضعيف
ولا يطردها لا يتجوز
وتكاف والمختار القول
الثالث لا ما ذهب اليه
المصنف

لان الشرط لا يبدل من فعل ولا جازان يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الاصل ولا مقبولا
بعده لا متناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اه (وشرط جزم
بعده نهي) فيما مر أن يصح (أن تضع * ان) الشرطية (قبل لا) النافية (دون تخالف) (٢٠٣) في المعنى (يقع) ومن ثم جاز لا تدن من

في هذه الآية أن يعجزوا ويجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول لأنه محكي بالمعنى
اذلوحكاه بلفظه افعال لتعجبوا ابتداء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أي أداته لا يبدل الخ أوجب
بان هذا في الشرط التحقيق لا التقدير الذي كلام المصنف في ان المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه
(قوله أن يكون هو) أي الفـ هل الطالب بنفسه لان الطالب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف
على الطالب أي ولا يجوز أن يكون هو أي الفعل مضمنا له أي لا يطلب أي مجعولا في ضمن الطلب فعلم أن ما تكلفه
شيخنا والبعض لاحاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك لان ضمن الطالب معنى الحرف مخالف
للاصل فضمنه مع ذلك فعل الشرط في زيادة مخالفة الاصل (قوله بدون حرف الشرط) أي وانما يجوز
تعدده اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف الشرط ههنا لان
الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أي ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون
العامل جملة أي جملة الطالب و بهذا على القول الثاني أيضا ذلك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل
على ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثاني الفـ جعل فقط لاجلها فافهم (قوله فيما مر) أي فيما اذا سقطت الفاء
وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تعدد مضاف لان الشرط صحة وضعه ما ذكر لا وضعه
بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأما قراءة الحسن البصري
تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أي تزد منه (قوله قبل
لان النافية) وفي بعض النسخ قبل لانه في كل صحيح لانها قبل دخول ان ناهية بعد نافية فتسميتها ناهية باعتبار
الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارسي (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف
بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائي) فانه لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد
يا كلكم بتقدير ان تدن بغير نفي واحتج بنحو الاثر والحديث الآتين وسيأتي الجواب عنهما وبالقياس على النصب
فانه يجوز لا تدن من الاسد فكل ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي
قياسه على النصب قال في التصريح وفي الرد نظرفان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي (قوله برج الثوم)
بضم المثناة (قوله على الابدال) أي ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الامر) غير الامر من أنواع الطلب
غير النهي كالامر في الشرط المذكور نحو أين بينك أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بينك أضرب
زيد في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيد في السوق وقس الباقي نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم
اجراء الخ) قال الدماميني فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان
خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضي مقيدان نحو زنه في القسمين بقيام القرينة (قوله فلا
تنصب جوابه) أي عند الاكثرين كما سيذكره الشارح فلا تنصب في نحو صه فاحسن اليك وتزال فنصيب خيرا
بل يجب الرفع اذ لا تنصب من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجود اسم الفعل غالباً (قوله مع
الفاء) قيد به ما مع أن الواو كذلك لاجل قوله وجره اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر في
قوله وجره ما عند ان تسقط الفاء الخ (قوله بغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة
من وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانها بمعنى الامر لا في جواب الاستفهام لان غفران
الذنوب لا ينسب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا لسبب منزلة المسبب وهو
الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثنى محمدى أي بالشجاعة أو تستر محي أي بالقتل من آلام الدنيا

الاسد تسلم وامتنع
لا تدن من الاسد يا كلكم
بالجزم خلافا للكسائي
وأما قول العاصبي يارسول
الله لا تشرف يصيبك
سهم وقوله عليه الصلاة
والسلام من أكل من
هذه الشجرة فلا يقرب من
مسجدنا يؤذنا ويرج
الثوم فجزم على الابدال
من فعل النهي لا على
الجواب على ان الرواية
المشهورة في الثاني يؤذينا
بثبوت الياء (تنبيهان)
الاول قال في شرح الكافية
لم يخالف في الشرط
المذكور غير الكسائي
وقال المرادى وقد نسب
ذلك الى الكوفيين * الثاني
شرط الجزم بعد الامر
صحة وضعه ان تفعل كما
أن شرطه بعد النهي
صحة وضعه ان لا تفعل
فيمتنع الجزم في نحو
أحسن الى لأحسن
اليك فانه لا يجوز ان
تحسن الى لأحسن
اليك لكونه غير مناسب
وكلام التسهيل يوهم
اجراء خلاف الكسائي
فيما انتهى (والامر ان
كان بغير افعال) بان
كان بلفظ الخبر أو باسم

فعل أو باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وخرجه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى
تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون بغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله
امرؤ ففعل خيرا يشب عليه وقوله * كما نلت محمدى أو تستر محي

وقولهم حسبك الحديث يتم الناس فان المعنى آمنوا وليتقوا وتيقوا وكفف (تنبيهان) الاول أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المحباب بها اسم فعل أمر نحو صه أو نحو جزي بمعنى الأمر نحو حسبك وذ كر في شرح الكافية ان الكسائي انفر ويجوز ذلك لكن أجازة ابن عصفور في جواب ترال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاة ابن هشام عن ابن جني فالذي انفر دبه الكسائي ما سوى ذلك * الثاني أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو (٢٠٤) غفر الله لزيد فدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الراجح نصب * كنصب ما الى التثنية ينتسب)

والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث يتم الناس) حسبك اما اسم فاعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فنقول الشارح واكفف بيان المراد من جملة المبتدأ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أي مع قولك الحديث لان الخبر الذي بمعنى الأمر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضرب عمر افر يستقيم نخرج نحو صه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء وكذا بعد هاء الدعاء والعرض والتخصيص كما مر عن أبي حبان (قوله في الرجاء) أفرده بالذ كر مع دخوله في الطلب اهم ما مبشأه لكون البصريين خالفوا فيه (قوله كتره عطف حذف الخ) لاجتماعه لجواز نصب اطلع جوابا لقوله ابن اوعطف افعلى الاسباب على حد * ولبس عباءة وتقرع عني * أو عطفها على المعنى في لعل أي أبلغ فان خبر اعمل يقترب بان كتبها نحو فعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكر باو الاحتمال الثالث يأتي في الآية الثانية وفي الرجاء وهذا معنى قول الشارح الآتي وناولوا ذلك بما فيه بعد (قوله على صرف الخ) أي اعمل حوادث الدهر والدولان جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول يكون مرة له و مرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الدال في المال وبفتحها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكر باو ندلنا من الادالة وهي الغلبة والنصر والامة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لدلنا والشاهد في فتستر ويجوز فرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه منصوب بتزع الخافض أي بالامة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت يستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستر يج من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على الامة أو بالامة النازلة بالعدا ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشمسي أنهما ادخال النفس بشدة والشهيق انجازه (قوله يقتضى تفصيلا) وهو أن الترجي ان أشرب معنى التثنية نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والافلا (قوله على صحة ما ذهب اليه الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغى أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبره تذكيرا أن يكون حرفا أو لفظا بديل قوله ثابتا أو منخذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تاول أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منخذف على تذكيرا أن بعد تانيثها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ مستأنف لامعطوف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع ليكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ما مضى رفعت الجزا احسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بان لا يكون في تاول الفعل وهو الجامد (قوله لبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشغوف بضم الشين المعجمة وبالفاء من الثياب الرقاق اه عيني ومنه ولولار جال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسواك علقما

وقاها للفراء لثبوت ذلك سمعا كقراءة حفص عن عاصم لعل أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطمع وكذلك لعله زكى أو يذكر فتفعه الذ كر في وقول الراجز أشده الفراء على صرف الدهر أو دولاتها * تدلنا الامة من المنها فتستريح النفس من زفراتها ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وناولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشربها معنى ليت من قرأ فاطمع نصبا يقتضى تفصيلا * (تنبيه) القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عندهم أجاز النصب وذ كر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب اليه الفراء انتهى (وان على اسم خالص فعل عطف * ينصبه أن ثابتا أو منخذف) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر

يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من أن ومنخذف عطف عليه وقف عليه بنصب بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بان مضمره جواز في مواضع وهي خمسة كما ينصبها مضمره وجو باقي خمسة مواضع وقد مررت * فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذ لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقتض ترن الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لان اء عمل مظهر أو مضمر أو الاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو أو واو والفاء ثم نحو قوله لبس عباءة وتقرع عني أحب الي من لبس الشغوف ونحو أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب

عطف على وحياء نحو قوله لولا توقع معتر فارضه * ما كنت أو ثرا أو ا على تريب وكقوله انى وقتلى سلك كما أمعقله * كالنور يضربها عافت البقر والاحترار بالخالص من الاسم الذى فى تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب يذالذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر فى تاويل الذى يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضممارا أن كما سر * (تنبيهات) * الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا يزيد ويحسن الى لها كت * الثاني (٢٠٥) تجوز فى قوله فعل عطف فان المعطوف فى الحقيقة انما هو المصدر

* الثالث أطلق العاطف ومراده الاحرف الاربعة اذ لم يسمع فى غيرها (وشد حذف أن ونصب فى سوى * ما مر فاقبل منه ما عدل روى) أى حذف ان مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه الامتياز العدول كقولهم خذ اللص قبل يأخذك ومرة يحفرها وقول بعضهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه وقرأة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وقرأة الحسن قل أغفر الله تأمر وفى أعبد ومنه قوله

ينصب أسوأ فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطف على وحياء) استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانها ليسا منه وقوله الا وحياء أى الهام كما رفع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أى أو تكليمها من وراء حجاب كما رفع لام موسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أى ارسال كما هو عادة الانبياء وجعل فى المعنى الاستثناء مفراغا فقال كان فى الآية تحتل نقصان والتمام والزيادة وهى أضعفها فعلى نقصان الخبر اما البشر وحياء استثناء مفراغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى اليه على كونه حال من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أى أو مكلاما أو مكلاما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أى أو ارسال الملك الوحي اليه أى أو رسلا أو مرسلا واما وحياءا التفریح فى الاخبار أى ما كان تكليمهم الايحاء أو تكليمها من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحي أو تكليم ارسال ولبشر على هذاتين فهو خبر المحذوف أى ارادنى لبشر أو مفعول المحذوف أى لبشر أعنى وعلى التمام فالتفریح فى الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفریح فى الاحوال من الضمير المستتر فى لبشر الواقع خبر لأن يكلمه الله اه لمخصم تغيير وزيادة من الدمامينى والشمنى وغيرهما (قوله لولا توقع معتر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والارتاب جميع تر ب بكسر الفوقية وهو الموافق فى العمر (قوله انى وقتلى سلكا) أى لاجل تحصيل غرض غيرى وسلكك بالتصغير اسم رجل والشاهد فى نصب أعقله أى أعطى دينه وعافت كرهت أى ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لانه لا يضر بل انما يضر الثور لانه يفرع هى فتشرب ووجه الشبهه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله فى تاويل الذى يطير) لانه صلة أول وصلتها فى تاويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم بصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويحجب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس موجودا فانهم (قوله كما قال بعضهم) تبين الفارضى هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أى المؤثر من أن والفعل (قوله فى سوى ما سر) أى وسوى ما ياتى فى الباب الآتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اه ذكر بارسينبه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم أى وسوى الفعل بعد كى التعليق فان المصنف لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هى مواضع وجوب اضممارا أن الخمسة ومواضع جواز اضممارها الخمسة (قوله وقرأة بعضهم بل نقذف الخ) أى بنصب ندمغه اه فارضى (قوله أعبد) أى أن أعبد وان تصاب غير فى هذه القراءة بل وفى قرأة من رفع أعبد لا يكون باعبدالان الحرف المصدرى محذوف امامه بقاء أثره فى قرأة النصب أو مع ذهابه فى قرأة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمر وفى وأن أعبد بدل اشتمال منه أى تأمر وفى غير الله عبادته دمامينى (قوله ونهنت) أى زحرت وما تى بعدما كدت أفعله مصدرية أى بعدد قربى من الفعل وقال المبرد أراد أفعالها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله الثانى أجاز ذلك) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتدبيره مع أنه من آتمة التنبية قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى (قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهو ذاهو القياس يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل

ونم نبت نفسى بعدما كدت أفعله (تنبيهات) الاول أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح فى شرح السكاكيت وقال فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف * الثانى أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم * الثالث كلامه يشعر بان حذف أن مع رفع

الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته ريكم البرق خوفا وطمعا قال غير يكم صلة لان حذفه وبقي ريكم فروع وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذى قاله مذهب أبى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل أغفر الله تأمر وفى غير الله عبادته دمامينى فلما رفع الفعل فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخر والمغاربة قبل وهو الصحيح * الرابع ما ذكره من أن حذف أن والنصب

فقط ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الاشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامل ضعيف الخزعلى
 هذا لا يفيد كلامه الاقياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد
 ارتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حيث تدل قياسية الرفع على قياسية الحذف
 اذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر كلامه الاحتمال
 الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم الا أن يقال
 الظاهر فيما بيني عليه أمر قياسي أن يكون قياسيا
 وهذا وفي الفارضى أن كون حذفها مع
 رفع الفعل ليس بشاذ
 مذهب الانحرفين
 فتفتن

* (تم طبع الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم) *

في غير ما مر شاذ ليس
 على اطلاقه لما ستعرفه
 في فوه في باب الجواز
 والفعل من بعد الجزا
 ان يقترن الخ اه

١
* (فهو ست الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشموني) *

صفحة	
٣	الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٢	التعجب
١٨	نعم و بئس وما جرى مجراهما
٢٩	أفعل التفضيل
٣٨	النعث
٤٩	التوكيد
٥٦	العطف
٥٩	عطف النسق
٨٣	البدل
٨٩	النداء
٩٨	فصل تابع ذي الضم المضاف
١٠٣	المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٠٦	أسماء لازمت النداء
١٠٨	الاستغاثة
١١١	الندبة
١١٣	الترخيم
١٢٢	الاختصاص
١٢٣	التعذير والافراء
١٢٧	أسماء الافعال والاصوات
١٤٠	نونا التوكيد
١٤٨	مالا ينصرف
١٨١	اعراب الفعل

* (تمت) *

Gilbert

ORANGE

25% COTTON

Gilbert

ORANGE

25

﴿ الجزء الرابع ﴾

من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة

الاشموني على ألفية الامام ابن

مالك في النحو والصرف

نفعنا الله بهم

والمسلمين

آمين

* (وبهامشه شرح العلامة الاشموني مع بعض تقريرات للعالم
العلامة الشيخ أحمد الرفاعي أحداً كبار علماء السادة المالكية
بالأزهر حفظه الله) *

* (عوامل الجزم) *
 (بلا ولام طال بالباح
 حزما * في الفعل) طالبا
 حال من فاعل وضع المستتر
 وحزما مفعول به أي
 تجزم لا واللام الطالبتان
 الفعل المضارع أمالا
 فتكون للنهي نحو لا
 تشرك بالله وللدعاء نحو
 لا تؤاخذنا وأما اللام
 فتكون للامر نحو
 لينفق وللدعاء نحو
 ليقتض علي نار بك وقد
 دخل تحت الطاب
 الامر والنهي والدعاء
 والاحتراز به عن غير
 الطالبتين مثل لا النافية
 والزائدة واللام التي
 ينتصب بعدها المضارع
 وقد أشعر كلامه أنها
 لا يجزمان فعلى المتكلم
 وهو كذلك

* (عوامل الجزم) *

الجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وإنما علمت الجزم لما
 فصله السيراني فقال إن أصل الجوازم وعلمت الجزم لأنه لما طال مقتضاها يعني الشرط والجزاء اقتضى القياس
 تخفيفه والجزم اسقاط ثم جعل عليه الم لان كلامها ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال أي الى التعيين ولم الى
 الماضي وكذلك لما أو الامام الامر فجزم لان أمر المخاطب أي كاضر ب موقوف أي مبني فجعل لفظا للمعرب
 كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحملت عليه الاني النهي من حيث كانت ضرورة لها وفيه نظير من جهة جعل الاعراب
 على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اه حفيد وأجيب بأنه لا يضر جعل الاعراب على البناء فيما ذكر
 لكونه فرعاعنه في الفعل وسكت السيراني عن بقية أدوات الشرط لانها ضمنت معنى ان (قوله بلا) جوزان
 عصفور والابدي حذف بحزمها مع ابقائها للدليل نحو اضرب زيد ان أساء والا فلا همع (قوله طالبا) أي أمرا
 أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله الطالبتان) لكن اللام اطاب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطالبتان أصالة
 والا فاللام قد مراد بها بصورها الخبر نحو فليدله الرحمن مذا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل في
 التهديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما ليكفر وأبما آتيناهم وليتمتعوا فيجتمل الا لمان فيه التحليل فيكون
 ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون محزوما (قوله للنهي) وللا لئماس كقولك لئساو يك لا تفعل يا فلان اذالم
 ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللا لئماس كقولك لئساو يك لا تفعل يا فلان اذالم ترد الاستعلاء عليه دائما مبني
 (قوله الامر) أي في اللام والنهي أي في لا والدعاء أي فيهما (قوله والاحتراز به) أي بالطلب (قوله مثل
 لا النافية) وأما نحو بز الكوفيين الجزم في المنقح بلا الصالح قبلها كحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس
 لا ينفلت برفع ينفات وحزمه فعلى توههم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لاني ان لم أر بطة ينفات
 فالة الدما مبني (قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع) هي لام كي ولام الجود (قوله وقد أشعر كلامه الخ) أي
 حيث قال طال بالان الانسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير سم (قوله فعلى المتكلم) أي

(قوله لانها) علة التسمية
 لا تقتضيها فلا يقال انها
 موجودة في النواصب
 أو يقال المراد مع عدم
 الحركة دائما
 (قوله والنقد) المراد
 المناسب لقوله أولا
 الجزم الخ أن التقدير
 ان أر بطة أو ربطت
 لا ينفلت تأمل

في لا يندرتوله لأعر فن رر نا حور امد امعها * مردفات على أعقاب أكواروقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلانعد * لها أبدأ امدام فيها الجراضم
 نعم ان كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا أخرج ولا تخرج لان المنهى غير المتكلم وأما اللام فجزمها الفعلي المتكلم مبينين للفاعل جائز في السبعة
 لكنه قليل ومنه وموافقا لصل لكم ولتحمل خطاياكم وأقل منه جزمها فعل الفاعل (٣) المخاطب كقراءة أبي وأنس فبذلك

فلتفرحوا وقوله عليه
 الصلاة والسلام لتأخذوا
 مصافحكم والاكتر
 الاستغناء عن هذا الفعل
 الامر (تنبيهات) الاول
 زعم بعضهم أن أصل
 لا العاطية لام الامر زيدت
 عليها ألف فانفتحت
 وزعم بعضهم أنها
 لا النافية والجزم بعدها
 بلام الامر مضمره قبلها
 وحذفت كراهة اجتماع
 لامين في اللفظ وهما
 ضعيفان * الثاني
 لا يفضل بين لا ويجز ومها
 وأما قوله وقالوا أحنانا
 لا تتشجع لظالم * عزيز
 ولا ذاق قومك تظلم
 فضرورة وأجاز بعضهم
 في قليل من الكلام نحو
 لا اليوم تضرب الثالث
 حركة اللام الطليبية
 الكسر وفتحها غنة ويجوز
 تسكينها بعد الواو والقاء
 والفاء أكثر من تحريكها
 وليس بضعيف بعد ثم
 ولا قليل ولا ضرورة خلافا
 لمن زعم ذلك * الرابع
 تحذف لام الامر ويبقى
 عملها وذلك على ثلاثة
 أضرب كثير مطرد وهو
 حذفها بعد أمر بقول

المبدوع بالهمزة والمبدوع بالنون تصریح (قوله وندرتوله الخ) أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله
 لأعر فن الخ) ال ر ب القطيع من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشى وحوراصفتها جمع
 حوراء من الحور وهو وشدة بياض العين في شدة سوادها ودمامها مرفوع نحو وراؤهم العيون لانها مواضع
 الدمع ومردفات حال من ر ب و الا كوار جمع كور بضم الكاف وهو الرجل باداته والاعقاب جمع عقب وعقب
 كل شئ آخره اه عيسى ويصح جعل مردفات صفة تانيته ر ب و المرديات المركبات تخلف الراكب (قوله
 الجراضم) تعريض معاوية رضي الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الاكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك
 عيني (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر ان يقول كانا أي فعلا المتكلم الا أن يقال أفرد للتأويل بالماذ كور
 (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم (قوله جزمها الفعلي المتكلم الخ)
 سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلا صل لكم) قال بس وتبعه غيره كالبعض أي لاجلكم
 والفاء زائدة اه وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وأن الاولى كون اللام للتعدي لان
 الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تعدي باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صبغة تخصه وهي فعل
 الامر واختص المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه
 أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبني للمفعول نحو اتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فانه كثير لان الامر
 فيه لا غائب فارضى (قوله فانفتحت) أي وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضمره قبلها) أي
 ليتساقط الامر على النفي فيكون نهي او فيه أن النهي طلب الكف لاطلب النفي بمعنى الانتفاء (قوله وهما
 ضعيفان) لما فهم من التكلف بلا حاجة ولما مر في الثاني (قوله وقالوا أحنانا الخ) أي يا أحنانا لا تتشجع الخ
 والشاهد في فصل لا النافية من مجز ومها وهو تظلم بمفعولي تظلم وهما ذاق قومك كذا في العيني وفي كون حق
 مذعولا نائبا خفاء وعلمه منصوب بنزع الخافض أي ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك فتأمل (قوله نحو لا اليوم
 تضرب) أي من كل تركيب فصل فيه بين لا ويجز ومها بالظرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطليبية
 الكسر) أي جلا على لام الجزلانها أختباني الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا
 حلت على لام المضمر في الفتح قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبه باسم الفاعل الذي هو من الاسم
 المظهر وما مبني (قوله وفتحها غنة) أي غنة سلم كفي المعنى قبل انما تفتح على هذه اللفظة ان فتح تاليها بخلاف ما اذا
 كسر نحو لتبذن أو ضم نحو لتكرم سيوطي (قوله وليس) أي التسيكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من
 الاسكان فارضى (قوله كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره وقال السيوطي الاصح أن جواز الحذف مختص
 بالشعر مطلقا (قوله نحو تلعبادى الخ) كون الجزم في هذه الآية بلام مقدره هو اختيار المصنف وذهب أكثر
 المتأخرين الى كونه في جواب قل وندأشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر
 مقدم ودارها مبتدأ مؤخر والشاهد في تبذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم أي لان
 كسره غنة ممييزة بتفصيها في كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة بياء اه وهو مسلم ان كان الرواية
 والافلا انقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بانه لا يصح الاستشهاد
 بالشعر على الوقوع في الاختيار (قوله وليس مضطر التمكنه الخ) لا ياتي على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع
 في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وان كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعد لان الراجح لا ياتي على قول غيره
 (قوله من أن يقول ابذن) قيل هذا تخص من ضرورة للضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل ورد بان قوله

نحو قل لعبادى الذين آمنوا بيقوموا الصلاة وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله قلت لبواب لديه دارها * تبذن فاني
 جوهو جارها قال المصنف وليس مضطر التمكنه من أن يقول ابذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل
 مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجح لو صدر الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تاذن اني وقليل مخصوص بالاضطرار وهو
 الحذف دون تقدم قول بصيغة أسرو ولا يخلافه كقوله محمد تفردت نفسك كل نفس

اذا ما خفت من أمرت بالا وقوله فلا تستعمل منى بقاى ومدنى * ولكن يكن للخبر منك نصيب انتهى و (هكذا بلم ولما) أى لم ولما يجوز ان
المضارع مثل لا واللام الطليبتين نحو لم (٤) يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم

قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول بيت لافى حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقتضى فى العمل
معاملة بيتين قال الدمامينى ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كما للجزاه بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن
البيت مصرعاً لما ذكره المبرد فى كتاب الكامل أن النصف الاول موقوف عليه أى وان لم يكن البيت مصرعاً ومقتضى
قال الشاعر
لانسب اليوم ولا تخلة * اتسع الخرق على الراقع
فاستأنف اتسع لكون النصف الاول موقوفاً عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله تبالا) التبال بفتح
الفوقية فالموحدة الفساد وقيل الحقد والعداوة عني (قوله فلا تستعمل الخ) يخاطب به ابنه لما تبنى موته عني
(قوله وهكذا بلم ولما) أشار بتقدير الوالو الى أن قوله بلم ولما معطوف على قوله بلا ولا م وقوله هكذا أى حالة
كونها كما ذكر فى وضع الجزم به فى الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أى يجوز ان صاحبته (قوله
وجواز انقطاع الخ) أى يجوز ان ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت لأم فى
الجملة ولا ينفذ يكون نفيها واجب الاتصال بالخال كما لم يولد ولم يرح ولم ينفك أفاده الحفيد (قوله فان كنت
ما كولا الخ) قبل كتبه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ممتثلاً به الى على كرم الله تعالى وجهه يدعوه اليه
حين حاصره الخوارج ونوههم أنه بأغراء على وهو لشاعر جاهلي يلقب بالممزق لاجل هذا البيت (قوله والنصل)
أى وجواز الفصل (قوله فذالك الخ) امر يتبادر لنا وجهه بدر كالمراء أى الجدال خبر تكمن والظرف الفاصل
بين لم ويجز ومهامته اق بيدر ك والاصل ولم تكن فى الناس بدير ك المراء اذا نحن امر بنا (قوله فاضحت معانيها
الخ) التغنى بالغين بالمجمعة جمع معنى وهو الموضع الذى كان غنما به أهله والقفار جمع قفر مفارقة لانبث فيها اول
ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لا صقبا الارض اه شئى والشاهد فى فصل لم من يجز ومها وهو
توهل والاصل كان لم توهل الدار سوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فان الغالب نفيها المستقبل (قوله لولا
فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المججمة حى من بكر وأسر الرحل بالضم رهطه
والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفتح والمد اسم موضع اه عني والذى فى المعنى نعم بضم النون وسكون العين بدل
ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفاً على فوارس وجره عطفاً على نعم أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت
فيه رقعة والصليفاء فى الاصل مصغر الصليفاء وهى الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أى
موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعاقبه بلم يوفون لانه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه كذا فى الشئى وغيره
(قوله بجواز حذف مجزومها) أى لدليل كفى المعنى والتسهيل قال أبو حيان انما انفردت بذلك عن لم لتر كها من
لم وما نكأن ما عوض عن المحذوف وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل بجوز ان يقتصر فيه على قد كقوله وكأن
قد كذا فى الهمع (قوله كقوله فحنت الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما يدل البيت على كون الحذف
لمجزومها والوقف عليها اختياراً احتاج الى قوله وتقول الخ وبدأ حال من التاء والهاء فى فلم يجنبه لاسكت (قوله
أى ولما أكن بدأ قبل ذلك) أى قبل مجي قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بدمضى مجي قبورهم بدأ
فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفياً بحال التكلم (قوله قراءة من قرأ) أى من السبعة
وان كلاماً تشديد نون ان وميم اساقال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها او التقيد لما هم لولا بدليل تقدم
ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الاولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أى أنهم الى الآن لم يوفوا
وسبوا فونهار وجبر سخانه أمران أحدهما أن بعدد ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أى الآن
وأنهم ساقع والثانى أن منى لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اه ولما منع أن يمنع أنه يلزم فى
منى لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لانسلم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت
للكفار ولذا كانوا يسترسلون فى الافعال القبيحة ظناً منهم أن يتركوا سدي ويقولون موت ونحيباً وما نحن

ومشتر كان فى الحرفية
والاختصاص بالمضارع
والنسي والجزم وقلب
معنى الفعل لافضى
وتنفر دلم بمصاحبة الشرط
نحو وان لم تفعل فما
بلغت رسالتك وجواز
انقطاع نفي منفها عن
الخال بخلاف لما فانه
يجب اتصال نفي منفها
بحال النطاق كقوله فان
كنت ما كولا فكيف نخير
آكل * والا فادركنى ولما
أضرق ومن ثم جاز لم
يكن ثم كان وامتنع لما
يكن ثم كان والفصل
بينها وبين مجزومها
اضطراباً كقوله فذالك
ولم اذا نحن امر بنا *
تكمن فى الناس بدير ك
المراء وقوله فاضحت
معانيها فقاراً رسومها
* كان لم سوى أهل من
الوحش توهل وانما قد
تلقى فلا يجوز معها فى
التسهيل جلا على لا وفى
شرح الكافية جلا على
ما هو أحسن لان ما
تنفى الماضى كثيراً
بخلاف لا وأنشد
الانخاف على اهمالها
قوله لولا فوارس من
ذهل وأسرتهم * يوم
الصليفاء لم يوفون بالجار
وصرح فى أول شرح

التسهيل بان الرفع اذ هو متفرق لما بجواز حذف مجزومها ولو وقف عليها فى الاختيار كقوله فحنت قبورهم بدأ ولما بمبعوثين
فذا بدت القبور فلم يجنبه أى ولما أكن بدأ قبل ذلك أى سدا وقول قلبت المدينة قولنا أى ولما أدخلها وهو أحسن ما خرج عليه
قراءة من قرأ وان كلاماً لا يجوز ذلك فى لم وأما قوله

احفظا وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم تضرو ورفو بكون منفيها يكون قريبان الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم
تقول لم يكن زيدي في العام الماضي مقبلا ولا يجوز لما يكن وقال المصنف كون منفي لما يكون قريبان الحال غالب لا لازم وكون منفيها
يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الآن وان ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولا يدخل
الايمان في قلوبكم مافي لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيها بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي
فهما سيايان في التوقع وعدمه مثال التوقع مالى قف ولم تقم او ولما تقم ومثل عدم التوقع (o) ان تقول ابتداء لم يقم او لم يقم

* (تنبهات) * الاوّل
قال في التسهيل ومنها لم
ولما أختها بمعنى من
الجوازم فقيدها بقوله
أختها احترازاً من لما
بمعنى الاومن لما التي هي
حرف وجود وجود
وكذلك فوسل الشارح
فقال احتريزت بقولي
أختها من لما الحينية
ومن لما بمعنى الا هذا
كلامه وانما لم يقيدها
هنا بذلك وكذا فعل في
الكافية لان هاتين لا
يليهما المضارع لان التني
بمعنى الالاتدخل الاعلى
جمله اسمية نحو ان كل
نفس لما عليها حافظ في
قراءة من شدد الميم او
على الماضي لفظا لا معنى
نحو انشدك الله لما
فعلت أى الا فعلت
والمعنى ما أسألك الا فعلك
والتي هي حرف وجود
لوجود لا يلها الا ماض
لفظا ومعنى نحو ولما
جاء امرنا نجينا هو دا
وأما قوله أقول لعبد
الله ما سقاؤنا * ونحن

بمعنيين فهم متوقعون الالهال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي
المتكلم شيئا بالبناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم وتوقع غيره دما ميني (قوله
استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني وقوله يوم الاعازب يروي بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالعين
المجمدة والراء المهملة أى الابعاد اه تصریح (قوله) بكون منفيها يكون قريبان الحال) أى بكون انتفاء
منفيها أى بالنظر الى ابتداء ما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر (قوله
يتوقع ثبوته) أى ينتظر وهو غالب فى لما زمن غير الغالب ندم باليس ولما ينفعه الندم تصریح (قوله) ولا
يدخل الایمان فى قلوبكم) جملة مستأنفة أوحال من الضمير فى قولوا ولست تكسرا اربعه قوله لم تؤمنوا لان فائدة
قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما مروا أن يقولوه نوله شيخنا عن بعضهم
وانما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيد عبارة البيضاوى ونصها ولما يدخل الایمان فى قلوبكم توقيت لقولوا
فانه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلمنا ولم نطأ قلوبكم أسلنتكم بعد (قوله) دال على أن هؤلاء قد آمنوا
فيما بعد) أى لان التوقع فى كلامه تعالى يحتمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن
الدماميني أنه يكون من غيره (قوله) ولم تقم أو ولما تقم) أى مع أى كنت متوقعا منك فيما مضى القيام كما يشعر
به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله) أختها) أى نظيرتها فى الامور والخسبة المتقدمة (قوله) التي هي حرف
وجود وجود) انما يظهر على القول بانها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول
بانها طرف يجعل الحرف مرادا به مطلق الكامة والقول بانها حرف قال الهماميني هو مذهب سيبويه وروج
باشياء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأنا اذاهم منها ركضون
اذما بعد ما النافية واذا الفجائية لا تعمل فيما قبلها ومنها اجاءهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجمله
بعدها فى محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان اه (قوله) لا يلها المضارع) أى
وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما (قوله) الانعك) أى الا أن تعمل فى الماضى فى ما فعلت بمعنى
المستقبل وهذا قال الشارح الماضى لفظا لا معنى (قوله) فقد تقدم الخ) حاصله أن وهى فعل بمعنى سقط مفسر
لفعل محذوف رفع سقطا على الفاعلية وشم فعل أمر من شئت البرق اذا انظرت اليه ولا يستعمل الا فى البرق كما
قاله الفارضى وهو وفاعله مقول القول (قوله) لما هذه) أى التي هي حرف وجود وجود (قوله) وعند ابن
خروف) بل وسيبويه على ما مر (قوله) أن النصب بل لغة) حزم به السيوطى (قوله) أئوم) بالجر بدل من يوى
ويجوز بناؤه على الفتح (قوله) على أن الفعل مؤ كذا الخ) قال الهماميني أو على أن الفتحه اتباع للفتحه تبليها أو
بعدها وخرج فى المعنى النصب فى لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم الى راء يقدر السا كنه ثم أبدت الهمزة
السا كنه ألفا ثم الالف همزة متحركة لا انتقاء السا كنين وكانت الحركة فتحة اتباع الفتحه الراء كنى ولا الضالين
فمن همز وعلى ذلك قولهم الرافا والكفاة بالالف وقوله كأن لم ترا قبلى أسيرا عانيا ولا كن لم تحرك الالف فهن
عدم انتقاء السا كنين وبيان ذلك فى ترا أن أصله ترى حذف الالف للجازم ونقلت حركة الهمزة الى الراء ثم

بوادى عبد شمس وهاشم فقد تقدم الكلام عليه فى باب الاضافة وتسمية الشارح لما هذه حينه هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسي
وتبعه ابن جنى وتبعهم جماعة أى انما طرف بمعنى حين وقال المصنف بمعنى اذ هو أحسن لانهم اختلفوا بالماضى وبالاضافة الى الجمله وعند
ابن خروف أنما حرف اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بل وقال فى شرح الكافية تزعم بعض الناس أن النصب بل لغة اغترارا
بقراءة بعض السلف ألم نشرح لك صدرك بفتح الخاء وبقول الرازح فى أى يوى من الموت أفر * أئوم لم يقدر أم يوم قدر وهو عند العلماء
محمول على أن الخ عمل مؤ كتب النون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذف نون الالف فهن
وقف ولا سا كنين * الثالث الجهور وعلى أن الجهور كبتن لم

أبدلت ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا ألفا ليا (قوله وما) أي الزائدة كقافي الهمع (قوله تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها لا تقرر برأي حمل المخاطب على الاقرار أي على الاعتراف بالحكم الذي يعرفه من اثبات كقافي ألم نشرح لك صدرك أو نفي كقافي أنت قات للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله لاجله على الاقرار بما يلي الهمزة دائما والاوردمثل هاتين الآيتين وقد تجبى ما غيره كالأستبطاء نحو ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والتوب يصبح نحو أولم نعمر كم ودخولها على لم أكثر (قوله وازع) أي زاجر (قوله الى ما يجزم فعلين) أي غالبوا ولا تفدي يجزم فعلا وجملة كذا إذا كان الجزاء جملة مقررنة بالفاء أو اذا الفجائية فان حملها خزم على ماني المعنى من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بأذا الفجائية فلا يكون له محمل نحو لو قام زيد لقام عمر ونحو ان يقيم أقوم لظهور الجزم في لفظ الفعل وان ثبتت لان الذي في محل جزم الفعل لا الجملة باسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو اذا الفجائية فيكون في محل جزم لانه لم يصدر بمفرده بل الجزم لفظا ومحلا لكن قال الدماميني وأقره الشمني الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها ما لفظا كذلك جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها أو ما خزم ويذرهم من قوله تعالى فلا هادي له ويذرهم على قراءة الجزم فيحذف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أي وان يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به بمجموع الفاء أو اذا وما بعدها كقافي المعنى في غير موضع وفي الكشف لان المجموع هو الذي لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع الجزم وعلى ماني المعنى مع القول بان جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة الجواب في نحو من يقيم فاني أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفي نحو من يقيم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اهـ لمخاوة وقد يجزم فعلا واحدا كذا إذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كاسمائي والتحقيق في نحو قوله هم يذرون كثيرا بغيره ان زائدة مجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو الحال أو شرطية والواو الالهطف على مقدر أي ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا ز يدخبل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يتعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معايل المراد التعميم كقافي الدماميني وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كقافي قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى أي وان لم تنفع على أحد أو جميعه ذكره في المعنى (قوله واجزم بان) ذكره نادر ودان شرطية وفي باب ان وأخواتها ورودها مخففة من الثقل وفي فصل أدوات النفي العاملة عمل ليس وودها نافية وزائدة وهذه هي أوجهها الأربعة المشهورة قال في المعنى وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كقافي فذكر ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى اذ لتعليقية وجعل منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين ولتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وان ان شاء الله بكم لاحقون وقول الشاعر

أغضب ان اذنا قتيبة حزنا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

في رواية من كسر همزة ان أي أغضبت جهارا القطع اذنى قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم وأجيب بان ان قد يوثق بها للشرط المحقق لانه كقافي في الآية الأولى كما نقول لابنك ان كنت ابني فافعل كذا وكتعايم العباد كقافية اخبارهم عن الامر المستقبل في الثانية وكالتبرك في الحديث وأما البيت فاما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل ان تغضب ان يغتخر مغتخر بسبب خزة فيما مضى اذنى قتيبة واما على معنى التبيين أي ان تغضب ان يتبين خزانة قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اهـ بتلخيص وابطاح وفي حاشية السيوطي على المعنى الجواب عن أكثر ادلتهم بان ما شأنه ان يكون مترددا في نفسه بين الناس حسن تعليقه بان من الله ومن غيره سواء كان معلوما للاحتكام أو للسامع أم لا (قوله أني) كقافي شرطية تأتي استفهاما بمعنى من أين نحو أني لك هذا بمعنى كيف نحو أني يحيى هذه الله وبه متى فتكون ظرف زمان نحو فأتوا حزنكم أني شتم على أحد أو وجه قال الشهاب في حواشي البيضاوي أجاز المفسرون وجوه أني كقافي في هذه الآية واعترضه أبو حيان بانه لا يصح كونها شرطية لانها حينئذ ظرف مكان فتقتضى اباحة الاثبات في غير القبل ولانها لا يعمل فيها ما قبلها الصادر منها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولانها لا تلحق ما بعدها نحو أني لك هذا وهذه

وما قبل بسبب * الرابع
تدخل همزة الاستفهام
على لم ولما نصيران ألم
والمسا باقيتين على عماهما
نحو ألم نشرح ألم يجذبك
يتما ونحو قوله وقت
ألم اصعب والشيب وازع
ولما فرغ مما يجزم
فعلا واحدا انتقل الى
ما يجزم فعلين فقال
(واجزم بان ومن وما
ومهما * أي متى ايان
أين اذا ما * وحيثما أني)
فهذه احدى عشرة أداة
كها تجزم فعلين نحو وان
تبدوا ماني أنفسكم أو
تخفوه يحاسبكم به الله
واما يترغلك من الشيطان
ترغ فاستعذ بالله ونحو
من يعمل سوأ يجزيه

ونحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله * أرى العمر كزنا اتصال كل ليلة * وما تنقص الأيام والنهر ينقص ونحو وقالوا هم ما اتانا به من آية لتسخرناهم انما نحن لك بمؤمنين وقوله ومهما يكن عند امرئ من خليقة (٧) * وان خاله اتخفى على الناس تعلم ونحو اياما تدعوا

فله الاسماء الحسنى
وقوله في أي نحو يميلوا
دينه عمل ونحو قوله
مضى تائه تعشوا الى ضوء
ناره تجد خير نار عندها
خير موقد وقوله متى
ما تلقى فردين ترجف *
روانف ألبتلك وتستطارا
ونحو قوله * ايانا نومك
تامن غيرنا واذ لم تدرك
الامن منالم تزل حذرا
وقوله فايان ما تعدل
به الريح تنزل * ونحو قوله
أين تصرف بنا العداة
تجدنا * نصرف العيس
نحوها للتلقى ونحو
قوله تعالى أيتما تكونوا
بدركم الموت وقوله
صعدة نابسة في حائر *
أيتما الريح تميلها تميل ونحو
قوله وانك اذا ماتت
ما أنت أمر * به تلف من
اياها تامر آتيا ونحو قوله
حيثما تستقيم بقدرلك
الله نجحاني غار الازمان
وقوله خليلي أفي تاتاني
تاتيا * أأخا غير ما رضى كما
لا يحاول (وحرف اذا)
أى اذا حرف (كان)
معنى وفاقا لسيوبه
لا طرف زمان زيد عليها
ما كذا ذهب اليه المبرد في
أحد قوليه وابن السراج
والفارسي (وباقى الادوات

مفتقرة لما قبلها انتهى مشككة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر أى أفي شتم فأقوه نزل فيها
تعميم الاحوال منزلة الظرفية للمكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما
أرهمته من جوارزه في غير القبيل ياباه قوله حث لان الحث لا يكون الا حيث ينبت البذر وعن اعراض
الاستفهام بانه لما خرج عن حقيقته جازع لم يقبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النخاعة وأهل المعاني اه لمخضا
(قوله وما تفعلوا من خير) أى وشرفه ما اكتفاء (قوله وقالوا هم ما اتانا الخ) الضمير ان في به وبه اعائدان كإفقال
الزخشرى على مهمما جلا على اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآتية والاولى كإفالمعنى أن يعود ضمير
بها على الآتية ومن آية حال من الهاء في به واطلاق الحال على الجار والمجرور وتسمع اذا الحال في الحقيقة المتعلقة
المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تات لان العامل في الحال هو العامل في
صاحبها مع تصريحهم بان اللغوي لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما في فاسحن لك بمؤمنين مجازية ومؤمنين في محل
نصب خبرها لان الخبر لم يجرى في التنزيل مجردا من الباء بعدما لا منصوبا (قوله من خليقة) أى طبيعة بيان لهما
ويكن تامورا بربط الخبر الجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سبأني وقوله خالها أى ظن ما رت علم جواب مهمما
(قوله اياما تدعوا) أى أى اسم تسموه فايا واقعة على اسم مفعول تات تدعوا بمعنى تسموا وما رت ائدة والمفعول
الاول محذوف (قوله في أي نحو) أى جهة (قوله تعشو) مرفوع في موضع الحال أى عاشيا من عشا اذا أتى نارا
يرجوع عندها خيرا عيني (قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تاتقى وقوله ر وانف براء ثم نون فقاء جمع
رانفة وهى كفى القاموس أسفل الآية اذا كنت قائما رت قوله وتستطارا يقال استطار فلان أى اذا ذعر وفرع
(قوله تصرف بنا) أى البناء العداة بضم العين جمع عاد والعيس ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أى تلك
المرأة فى اللين والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوى والحائر بالحاء والراء المهملة من مجتمع الماء (قوله نجحانا)
أى ظفر ابل المقصود وقوله في غار الازمان الغار يطلق على المستقبل والماضى والمراد هنا الاول كما قاله العسنى
والساميى والشهني (قوله معنى) فهى مجرد التعليق (قوله وباقى الادوات أسماء) تفصيل اعراب أسماء
الشرط على ما في الهمع وغيره أن يقال اذا وقعت الاداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهى في محل جر نحو
عما تسأل أسأل وغالام من تضرب تضرب والافان وقعت على زمان أو مكان نظرف فهى في موضع نصب على
الظرفية ونحو متى تقوم أقم وأينما تكونوا يدركم الموت أو على حدث فمفعول مطلق نحو أى ضرب تضرب
أضرب والافان وقع بعدها فعل لازم نحو من يقوم أقم معه فبئد أخذ به فعل الشرط وفيه ضميرها لان قولك من
يقوم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لان الكلام لا يتم الا بالجواب
فكان دخلا في الخبر وقيل الجواب لان الفائدة به تمت وردبانه اجنبي من المبتدا وفيه نظرو بان توقف الفائدة
عليه من حيث التعليق لان حيث الخبرية أو متعد واقع عليها نحو من يضرب يضرب به ومن تضرب أضرب به
فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضرب يضرب به ومن تضرب به أضرب به أو متعلقها نحو من يضرب يضرب
أنه فاضرب به فاشغال فيجوز في أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب
بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها وما لها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام (قوله لتعميم أولى العلم) أى
لاولى العلم عوما وكذا يقال فيما بعده (قوله وهى موصولة) حال من فاعل تدل أى لتعميم مدلولها في حال
الموصولية وليس استئنافا حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح انما قال ذلك ولم يقل
لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها ما ليعم ويم العاقل (قوله
مبهمة في أزمان الربط) أى لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما معنى ما) وقيل
أعم منها (قوله أنها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلي قاله في قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف

اسما) أمان وما متى وأى وأيان وأين وأنى وحيثما فبا تفاق وأما مهمما فعلى الاصح وتنقسم هذه الاسماء الى طرف وغير طرف فغير
الطرف من وما مهمما فن لتعميم أولى العلم وما لتعميم ما تدل عليه وهى موصولة وكلتا مهمما مع فى أزمان الربط ومهما معنى ما ولا يخرج عن
الإسمية في الاطلاق زعم

أنها تكون حرفا ولا عن الشرطية - فلا لمن زعم أنها تكون اسمها ما ولا تجر باضافة ولا بحرف جرح - فلا من وما واذ كرفي الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان طرفي زمان وقال في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الفار فتمع أن استعمالهما طرفين ثابت في أشعار الفصحى من العرب وأنشد أبياتا منها في ما قول الفرزدق وماتحى لأرهب وان كنت جارما * ولو عد أعدائي على لهم دخلا وقول ابن الزبير * فماتحى لاتسام حياة وان تمت * فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعاً وفي مهم - ما قول حاتم وانك مهم ما تعط بطنك - وله * وفرجك (٨) فالمنتهى الظم أجمعاً وقول طقبل الغنوي نبت أن أباشتم يدعي * مهم ما يعش يسمع بمالم

يسمع قال ابنه ولا أرى في هذه الآيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر انتهى وأصل مهم ما ما الأولى شرطية والثانية زائدة فتقبل اجتماعهما فأبدت ألف الأولى هاء هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مهم بمعنى أكف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وأجازه سيبويه وقيل انها بسبب - يطة وأما أي فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى طرف مكان فهي طرف مكان وان أضيفت الى طرف زمان فهي طرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهي غير طرف وأما الفار فتنقسم الى زمانى ومكانى فالزمانى متى وآيان وهما لتعظيم الأزمنة وكسر همزة آيان لغة سليم وقري بها شاذوا المسكاني أين

بدليل أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بانها ما خبر يكن وخليفة اسمها ومن زائدة وما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها ان جعلت يكن ناقصة أو الضمير في يكن فاعلها وعند امرئ طرف لغو متعلق بيكن ان جعلت تامه ومن بيان لهما على وجهه كونه مبتدأ (قوله أنها تكون اسمها ما) زاعم ذلك هو المصنف وجاءة قالوا هي في قوله * مهم ما الى الليلة مهم ما له * مبتدأ أولى الخبر وأعيدت الجملة توكيدا وأوجب بأنه يحتمل ان التقدير مهم اسم فعل ثم استأنف اسمها بما وحدها (قوله ولا تجر باضافة) فلا يقال جهتمهما تسكن أكن (قوله وماتحى لأرهب) أي لأخف وان كنت جارما أي مذنبا وقوله دخلا كذا لا دخل صاحب القاموس معاني منها الغدر والخديعة (قوله لانه يصح تقديرها بالمصدر) أي وحده من غير تقدير الطرف والتقدير أي حياة تحى وأي اعطاء تعط وأي عيشة تعش فوضع ما مهم - ما في هذه الآيات نصب على المفعولية المطلقة (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط (قوله وقيل انها بسبب - يطة) هو المختار لانه لم يقم على التركيب دليل قاه أبو حيان اه سم قال الدماميني وينبغي ان قال باللساطة ان يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالالف اه وتمن قال أصلها ما ما من قال أصلها ما وما قال في الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل الخاق (قوله فالزمانى متى وآيان الخ) ظاهر اطلاقه أن آيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح بمثل السكاك والقرز وبني بايان حيث والذى في التسهيل وكلام أبي حيان أنه تختص بالمستقبل كقوله تعالى آيان يعثون فلا يقال آيان خرجت قاله الدماميني (قوله حيث واذا) قال الدماميني انما وجبت زيادة ما فيها حال التسكفهما عن الاضافة فيتأني الجزم بهما وانما لم تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محسول الاسم فهو واجب الجرف كيف يجزم اه وقال الفارسي زيدت ما وموضع عن الجملة التي تضاف اليها الذوحيات اه وقيل فرقا بين حالة جزمها وحالة عدمه (قوله فاما ترين) بياء المخاطبة الساكنة دون الرفع المفتوحة (قوله أسيف) أي ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله لا يسمع الناس أي لكانه كافي الفوضى (قوله بعني متى) تفسير للضمير في ولا تنهمل (قوله لم يذ كر هنا الخ) قال في الهمع ولا يجزم المسبب عن صلة الذى وعن صفة المنكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذى ياتيني أحسن اليه وكل رجل جمل ياتيني أكرمه واختاره ابن مالك (قوله أما اذا الخ) قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرط انهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبغي على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال انها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد من منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات اه وظاهره أن الخلاف فى الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما فى المعنى من أنه اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة والجزم كما قررنا عن الدماميني وفائدة الخلاف أن نحو اذا جاء زيد فانا أكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أي ما فى جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما أضيف اليه فى رتبة التأخير كفى يوم تسافر أنا أسافر وان قلنا فعل الشرط واذا غاير مضافة فالجملة فعلية قدم طرفها كفى متى تقم فانا أقوم قال الشنبي والقائل بالاول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدر جواز ذلك (قوله لا يجزم بها الا فى الشعر) لانها موضوعة لمن معين واجب الوقوع والشرط مقتضى

وأنى وخيم ما وهى لتعميم الامكنة (تنبيهات) الاول هذه الأدوات فى لحاق ما على ثلاثة أضرب لضرب لا يجزم لا معترا بها للجزم وهو حيث واذا كما قضاها صديقه وأجاز الفراء الجزم بما بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وانى وأجاز الكوفيون فى من وأنى وضرب يجوز فيه الامر ان وهو ان وأى ومتى وآيان ومنع بعضهم فى آيان والصحيح الجواز الثانى ذكر فى الكافية والتسهيل أن ان قد تحمل جلا على لو كقراءة طلحة فاما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وان متى قد تحمل جلا على اذا ومثل بالحديث ان أبابكر رجل أسيف وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفى الارشاف ولا تنهمل جلا على اذا خلا فان زعم ذلك بعنى متى * الثالث لم يذ كر هنا من الجواز اذا وكيف ولو أما اذا فالشهور أنه لا يجزم بها الا فى الشعر لانه قليل

من الكلام ولا في الكلام اذا زيد بعدهما ما خلا فالزام ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال وشاع جزم باذاحلا على * متى وذاني النثر لم يستعملا وقال في شرحها وشاع في الشعر الجزم باذاحلا على متى فن ذلك انشاد سيويه (9) ترفع لي خندف والله يرفع لي * نارا اذا

خندف نيرانهم - ثم تقد
وكانشاد الفراء استغن
ما أغنى ربك بالغنى
* واذا تصبكت خصاصة
فتحمل ولكن ظاهر
كلامه في التسهيل جواز
ذلك في النثر على قوله وهو
ما صرح به في التوضيح
فقال هو في النثر نادر
وفي الشعر كثير وجعل
منه قوله عليه الصلاة
والسلام لعلي وفاطمة
رضي الله عنهما اذا
أخذت ما ضاجعك تكبرا
أر بغا وثلاثين الحديث
وأما كيف فيجازي
بهم معنى لا عمل لا خلافا
للكوفيين فانهم أجازوا
الجزم بها قياسا مطلقا
ووافقهم قطر بوقيل
يجوز بشرط افتراءها
بما وأمالو فذهب قوم
منهم ابن الشجري الى
أنهم يجزم بها في الشعر
وعليه مشي المصنف في
التوضيح ورد ذلك في
الكافية فقال وجوز
الجزم بها في الشعر * ذو
حجة ضعفها من يدري
وتأول في شرحها قوله
لويشا طار بها ذومبعة
* وقوله تامت فؤادك
لويحزلك ما صنعت *
احدى نساء بني ذهل
ابن شيبانا ووقع له
في التسهيل كلامان

للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أي النثر (قوله خندف) بكسر الخاء الموحدة
والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى قاله شيخنا السيد وخندف بفتح الخاء وكسرها (قوله
وكانشاد الفراء) لوقال وانشاد الفراء عطف على انشاد سيويه لكان مناسبا (قوله خصاصة) أي فقر فتحمل
يروي بالخاء المهملة وبالجميم (قوله معنى لا عملا) لخالفها لا دون الشرط بوجوب موافقة شرطها الجواب ما قالوا
ومن ورودها شرطها ينطق كيف يشاء بصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها
وهذا يشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فاما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو بغيره
اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشيئة المصنف في التوضيح) كتاب للعصم في ألفه في
اعراب مشكلات البخاري (قوله وتأول في شرحها قوله لويشا الخ) سيد كر الشارح في فصل لوان البيت الاذل
حاء على لغته من يقول في شاع يشاء شائشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كجاء في العالم والخاتم وأن الثاني سكن
فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبي عمرو ينصرم ويشعرم وهذا التأويل يجيء في الاول أيضا وفي بعض
النسخ تمام البيت وهو * لاحق الآطال نهد ذو خصل * قال الشمني والمبعدة النشاط وأول جري الفرس
واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهي الخاصرة فاستعمل الشاعر
الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسم ونحصل بضم الخاء الموحدة وفتح الصاد المهملة
جمع خصلة وهي القطعة من الشعر اه وقوله والمبعدة النشاط الذي في القاموس ما ع الفرس يبيع جري اه
وفي بعض النسخ منعة بالنون بدل التحتية أي قوة والضمير في بشائر جمع الى الفارس المذكور في البيت قبله
والذي رأيت في المعنى وشرح شواهد السيوطي طار به بضمير مذكور يرجع الى الفارس قال السيوطي أي
لويشا أنجاه فرسه ذومبعة الخ فاني نسخ من تأنث الضمير المحرور بالباء غير صواب (قوله تامت فؤادك الخ)
يقال تامت الحب وتبته أي أذله (قوله المنع مطلقا) أي في النثر والشعر (قوله فعلين يقتضين) فعلين مفعول
مقدم ليقتضين كما يفيد قول الشارح أي تطلب هذه الادوات فعلين والجملة مستأنفة لانعت لقوله اسمها
لايهاء أن اذما وان لا يقتضيان فعلين وعلى الأعراب المذكور فاحزم في قوله سابقا وحزم بان الخ محذوف
المفعول للعلم به من هنا أو نزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجمله يقتضين نعت لفعلين والرابط
محذوف أي يقتضينها وعليه فقوله سابقا وحرف اذما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ
وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل خبره قدما أو خبر محذوف أي أحدهما شرط وجمله المبتدأ والخبر
على كل مستأنفة وجمله يتلو الجزاء امام مستأنفة أو خبر نان على جعل شرط مبتدأ أو صفة تانية على جعله خبرا
لمحذوف والرابط محذوف أي يتلوه وفي بعض النسخ شرط بالنصب على المتعولبة ليقتضين بناء على أن فعلين
مفعول لا حزم لا يقتضين وأن يقتضين مستأنفة لانعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لان التابع غير
مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو اقيمت الرحلين زيد او عمرا وبتقرر بالمقام على
هذا الوجه التام يعلم ماني كلام البعض من القصور والاهتمام واعلم أن جملة الشرط يجب تصدورها بفعل
مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو منفي بالأولم أو بفعل ماض عار من قد ونفي ودعاء وجود ولو كان الفعل
مضمر يفسره فعل نحو وان أحد من المشركين استخارك وكونه في هذه الحالة مضارع دون لم ضرورة نحو
* وليك ان هو يستزك مزيد * والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقروبا لم
وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غيران ضرورة في الاصح نحو * فن نحن توئمته بيت وهو آمن *
وقوله * أينما الريح تهبها تمل * وجوزة الكسائي اختيارا مع من وأخواته كذا في الهمع (قوله يتلو
الجزء) شرطه الافادة كخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقيم زيد يقيم فان دخله معنى يخرج له الافادة جاز ومنه فن كانت
هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله سيوطي (قوله وجوابا وبسما) قال أبو حيان التميمي بهما

(٤ - صبان) - رابع) أحدهما يقتضى النع مطلقا والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري (فعلين يقتضين)
أي تطلب هذه الادوات فعلين (شرط قدما) يتلو الجزاء أي يتبعه الجزاء (وجوابا وبسما) أي علم بمعنى يسمى الجزاء جوابا أيضا

وانما قال فعلمين ولم يقل
 جملتين للتبنيح على أن حق
 الشرط والجزاء أن يكونا
 فعلمين وان كان ذلك لا
 يلزم في الجزاء وافهم
 قوله يتناول الجزاء أنه لا
 يتقدم وان تقدم على
 أداة الشرط شبيه بالجزاء
 فهو دليل عليه وليس
 آياه هذا مذهب جمهور
 البصريين وذهب
 السكوفيون والمبرد وأبو
 زيد إلى أنه الجواب نفسه
 والصحيح الاول وأفهم
 قوله يقتضيان أداة
 الشرط هي الجازمة
 للشرط والجزاء معا
 لاقتضائهما لهما أما
 الشرط فنقل الاتفاق
 على أن الاداة جازمة له
 وأما الجزاء ففيه أقوال
 قيل هي الجازمة له أيضا
 كما اقتضاه كلامه قيل
 وهو مذهب الحققتين
 من البصريين وعزاه
 السيرافي إلى سيبويه
 وقيل الجزم بفعل الشرط
 وهو مذهب الاخفش
 واختاره في التسهيل
 وقيل بالأداة والفعل
 معا ونسب إلى سيبويه
 والتحليل وقيل بالجوار
 وهو مذهب السكوفيين
 وماضيين أو مضارعين
 * تلفيحا أي تجدهما
 (أردمخالفين) هذا
 ماض وهذا مضارع
 فنال كونهما مضارعين
 وهو الاصل نحو وان تعودا

بجواز ان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثاني
 في ترتيبه على الاول الجزاء والجواب سمي جزاء وجوابا اه لمخالف قال سم دعوى التحوز صحيحة باعتبار اللغة
 وأما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلمين) أي
 اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أي كإقال في التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند إليه للتبنيح على أن
 الخ أي ولان التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك (قوله أنه لا يتقدم) كذا
 معموله الآن يكون الجواب مرفوعا نحو خير ان أنت تني تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل في نسبة
 التقديم والجواب محذوف اه سيوطي وفي الفارسي مائه أجاز الكسائي والفراء تقديم معمول الجزاء على
 أداة الشرط نحو خيرا ان تكرمني تصب وأجاز الكسائي تقديم معمول الشرط نحو زيد ان لقيت فأكرمه
 والعمد خلاف ذلك كما سبق في الاشتغال اه (قوله وان تقدم على أداة الشرط الخ) قال في التسهيل ولا
 يكون الشرط حينئذ أي حين اذ حذف الجواب وتقدم دليله غير ماض الا في الشعر كقوله
 * ولديك ان هو يستزك فزيد * وان كان غير ماض مع من أو ما أو أي وجب في السبعة جعلها موصولة
 واعطاؤها حكم الموصول فنقول أعط من يعطى زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم بحبك برفع الفعل والمجىء
 بالعائد وكون الجملة لا محل لها أماني الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان أضيف اليه اسم زمان نحو
 أتذكر اذ من ياتينا تاتيه لان أسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرية بان فكذا المصدرية بما تضمن معناها كمن
 خلافا للزيادة حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ما ذكره من مطلقا مع ضرورة تلافه
 ماض أو مضارع اثره لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على
 الاصح نحو ان ياتك تاتيه لدخولها على ان أو ثمر النافية أو باب كان أو باب ان وأما قول الاعشى
 ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وطلباء
 فعلى تقدير ضمير الشأن وانما وجبت موصولة لهما بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم
 الا الجار أو اثر لكن المنخفضة أو اذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ فان أضمر جاز الجزم تقول رأيت زيدا فاذا
 من ياته يكرمه أي فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره يهينه أي لكن هو اه مع زيادات من الهمزة
 والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكى في التصريح قولان بالشرط والجواب تجاز ما هو بمنع الاتفاق المذكور
 فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقى قولان أحدهما ماني الفارسي عن
 المازني أن الشرط والجزاء مبنيان معالقحتي في نحو ان تقيم أقم لان المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الاسم
 وهو متعذر هنا ونقض بان أضرب اذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب نانهما حكاية في التصريح
 أنهم ما تجازما (قوله هي الجازمة له أيضا) اعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شئين وبانه ليس لسانا يتعدد
 عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويوجب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيها بخلاف الجار
 وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كفعولى ظن ومفاعيل أعلم تصریح (قوله بفعل الشرط) لانه
 مستدع له بما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستمرار ورد باستغراب عمل الفعل الجزم دما يني (قوله معا) أي
 لا ارتباطا وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا (قوله بالجوار) ردبانه قد يكون
 بينهما معمولات فاصلة فلا تتجاوز تصریح (قوله وماضيين) أي لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضي
 للاستقبال شرط أو جوابا سواء في ذلك كان وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا الآية وقال
 ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرط الا ان أو غيرها في مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتقرأوا يؤتكم
 أجوركم ونحو ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته فدخل الماضي والمستقبل كذا في الهمزة يني
 وزعم المبرد وتبعه الرضي أن كان تبق على الماضي اقوتت فاقه كفاي ان كنت قلته فقد علمته ويجواب بان المعنى
 ان أكن موصوفا بان قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره وغيره على
 الاصح وقال المصنف تبع الجوزي ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره يكون جوابا الشرط وهو

وهو الاصل نحو وان تعودا وماضيين نحو وان عديتم عدنا وماضيا مضارا نحو وان كان يريد حوت الإخرة تزدله في حوته ماضي

وعكسه قليل ونحسه الجهور بالضرورة مذهب القراء والمصنف جواز في الاختيار وهو الصحيح (11) لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة

والسلام من يقوم ليلة
القدر إيماناً واحتساباً
غفر له ومن قول عائشة
رضي الله عنها أن أبابكر
رجل أسيف متى يقوم
مقامك رق ومنه ان
نشا نزل عليهم من
السماء آية فظلتان
تابع الجواب جواب
وقوله من يكذبني بسبي
كنت منه * كالشجاء
بين حلقة والور يد وقوله
ان تصرمونا وصلنا كم
وان تصلوا * ملائم
أنفس الاعداء ارباباً
وقوله ان يسمعوا سبة
طاروا بهم افرحوا * مني
وما يسمعوا من صالح
دفنوا وأورد له الناظم
في توضيحه عشرة شواهد
شعرية (وبعد ماض
رفعك الجز احسن)
كقوله وان آتاه خليل
يوم مسغبة * يقول لا
غائب مالي ولا حرم وقوله
ولا بالذي ان بان عنه
حبيبه * يقول ويخفي
الصبر اني لجازع
ورفعه عند سيدي به على
تقدير تقديمه وكون
الجواب محذوفاً وذهب
الكوفيون والمبرد الى
أنه على تقدير الفاء
وذهب قوم الى أنه ليس
على التقديم والتأخير
ولا على حذف الفاء بل
لمالم يظهر لاداء الشرط
تأثير في فعل الشرط
لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب * (تنبيهان) * الاول مثل الماضى في ذلك المضارع المنفي بل تقول ان لم تقم أقوم

ماضى اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قيصه قد من دبر فكذبت أى فقد كذبت
قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة
اليه مستقبلاً فيتاؤل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أى ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله وان
يكذبوك فقد كذبت رسل أى فتسل فقد كذبت قال وانما سمي المذكور جواباً لانه مغن عنه ومفهم له كذا
في الهمع وتاؤه بعضهم بان المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه في الزمن الماضي على سرقته في الزمن المستقبل
وترتيب الاخبار بكذبهم في الزمن الماضي على قد قيصه من دبر في الزمن المستقبل قال الدماميني والاصل عدم
تكرر المشروط بتكرار الشرط مالم يقتض العرف ذلك كما في وان كنتم جنبنا الآية وكما في اذا قسمتم الى الصلاة
الآية اه واعلم أن الاحسن أن يكونا مضارعين اظهروا تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكل في عدم التأثير
ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى أعني من عدم التأثير الى
التأثير وأما عكسه فنحسه الجهور بالضرورة سيوطى عن أبي حيان (قوله ونحسه الجهور بالضرورة) لان اعمال
الاداء في لفظ الشرط ثم المحيى بالجواب ماضياً كتهبته العامل للعمل ثم قطعه اه حفيد (قوله إيماناً) أى
تصديةقاً بانها حق وطاعة واحتساباً أى طلباً لرضا الله وثوابه لا للربا ونحوه (قوله لان تابع الجواب جواب) قد
يقال يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ويوجب بان هذا خلاف الاصل ولذا لم يغتفر مقابل في مواضع
مخصوصة سم (قوله كنت منه) بفتح التاء لانه يمدح شخصاً به والشجاء بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب
في الحاق من عظم أو غيره والور يد عرق غليظ في العنق عني (قوله ان تصرمونا) من الصرم وهو القلع وبابه
ضرب ونصر كما أفاده في القاموس والارهاب الاخافة (قوله ان يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد الواو الواحدة
ما يسب به من العيوب وفي بعض النسخ سينتهى به مخففة فتهززة (قوله بعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر
المقدر بان والنعل جائر اذا كان ظرفاً يصح جعله حالاً من الجزاء وان لم يذكره وما ذكره من احتمال كونه
لغوا متعلقاً بحسن ضعيف معنى فتامل (قوله ماض) أى افظاً ومعنى كما سبذ كره (قوله وان آتاه خليل) أى
فقير من الخلة بفتح الخاء وهى الحاجة يوم مسغبة أى بجماعة وفي رواية يوم مسألة أى سؤل وقوله حرم بفتح الحاء
وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله ورفعه عند سيدي به الخ) فعلى مذهب سيدي به يكون المرفوع مستأنفاً
دليل الجواب لانه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الاداء نحو زيد ان آتاني أكرمه
وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمنع التفسير ضرورة أن ما بعد الفاء
الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداء فلا يفسر عاملاً فيه فهذا أثره الخلاف أفاده الدماميني وانما جازم
العطف على الجواب على قول المبرد لانه على قوله مجزوم ومجمل كما صرح به الفارضى وظاهر هذا الكلام أن الذى
في محل جزم هو الفعل فقط وبرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محلها ولهذا كتب الشنوائى فيهما مش
الدماميني مائة محل جواز الجزم على قول المبرد ان قدر العطف على الجملة وأما ان قدر العطف على الفعل فقط فلا
وجه لجواز الجزم اه يعنى الجواب وسببى أن التحقيق كون المرفوع خبراً مبتدأ محذوف والجملة جواب
الشرط وسببى الكلام على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم في افادة الربط مقام جزم الجواب
فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضى على تقدير الفاء قوله لانه أى الفعل
يرفع بعد الفاء أى لكونه حينئذ خبراً مبتدأ محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال في التسهيل وان قرن أى
المضارع الواقع في خبر الجواب بالفاء رفعاً مطلقاً قال الدماميني أى سواء كان الشرط ماضياً نحو ومن عاد فينقم
الله منه أو مضارعاً نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف وهو اذ ذلك خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء
اه (قوله لمالم يظهر الخ) قضيت أنه ان المضارع المبني كالماضى فاذا وقع شرطاً جاز رفع الجواب وقد يفرق بان
شان المضارع التاثر افظاً سم (قوله ضعفت عن العمل في الجواب) فالرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء
فالاقول ثلاثة وكلام المصنف يحتتمل الثانى والثالث قال الحفيد يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء
معمولاً لاداء الشرط لفظاً ولا تقديراً اه وتكون الاداء عليه لا يعمل لها في الجزاء أصلاً صرح به الرضى فعلم أنه

لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب * (تنبيهان) * الاول مثل الماضى في ذلك المضارع المنفي بل تقول ان لم تقم أقوم

وان عسك بخير فهو على كل شيء قد روى الطالبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف ظمنا ولا هضمنا في رواية ابن كثير وقد اجتمع في قوله تعالى وان اتخذكم من ذالذي ينصركم من بعده والتي فيها اجامه نحو ان ترني انا اقل منكم المالا ولا افعسى ربي او مقرن بقدر نحو ان يسرق فقد سرق اخاه من قبل (١٣) او تنفيس نحو وان خفتن عيلة فسوف

بغنيكم الله اولن نحو
وما تفعلوا من خير فلن
تكفروا او ما تخوفان
توليتن فما سالتكن من
اجرو فقد حذف للضرورة
كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها
وقوله ومن لا يزل ينفق
للغنى والصبا * سيقى
على طول السلامة نادما
قال الشارح اوندور
ومثل اللندور بما اخرج
الخاري من قوله صلى
الله عليه وسلم لا يبن
كعب فان جاء صاحبها
والاستمع بها وعن
المبرد احازة حذفها في
الاختيار وقد جاء حذفها
وحذف المبتدأ في قوله
بني نعل من ينكع العنز
ظالم * وانما وجب قرن
الجواب بالفاء فيما لا
يصلح شرط العلم الارتباط
فان ما لا يصلح للارتباط
مع الاتصال احق بان
لا يصلح مع الانفصال
فاذا قرن بالفاء علم
الارتباط اما اذا كان
الجواب صالحا لجمعها
شرطا كما هو الاصل لم
يتحج الى فاء يقترن بها
وذلك اذا كان ماضيا
متصرفا مجردا من قد
وغیرها ومضارع مجردا

جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء او عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الابدال يقال لو كان القسم مقدر الثبوت اللام الموطئة له لتدل عليه لانا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم اكد لا واجب كما قاله الاسقطاوى على ابن عقيل ثم رأيت الشيباني صرح به ويكفي في الاعلى القسم عدم الفاء في الجواب بقول بعضهم ان الجواب في الالية للشرط على تقدير الفاء مردود لان تقديرها انما يجوز في الضرورة واما زيادة البعض ان جعله القسم وجوابه جواب الشرط فيردها ان الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيسأل ان يتوسط الشرط بين اجزاء جوابه وهو ممنوع وجعله ما ذكره الشارح من المواضع التي يجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم في قوله

طالبية واسمية وبيجامد * وجمارد ولبن وبالتنفيص

زاد النكاح بن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنو شري تصديره باداة شرط نحو وان كان كبير عينك اعراضهم لآية (قوله نحو وان عسك بخير الخ) ذكر في المعنى ان التحقيق في مثل من كان رجولا لقاء الله فان اجل الله لا ت كون الجواب محذوف لان الجواب بسبب عن الشرط واجل الله آت سواء وجد الرجاء او لم يوجد فالاصل فليبادر للعمل فان اجل الله لا ت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع ان الله على كل شيء قد ير سواء مس بخير اولاد كانه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما افاده الدماميني واستشكك في حاشيته على المعنى ذكره من امثلة ذلك وان عسك بخير وان تجهر بالقول أي فاعلم انه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبك أي فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بانهم نصوا على ان الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا بالفظاوي يجب ان يحذف هذا اذا لم يسد شي مسد الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شئ ساد مسد الجواب (قوله وقد اجتمع) أي الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أي في شأن اللقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أي فادها اليه (قوله بنى نعل) أي يابني نعل من ينكع العنز بتخية فنون ساكنة فكف مفتوحة تعين مهملة أي يجهرها حابيا (قوله مع الاتصال) أي باداة الشرط بان يقع شرطا سم (قوله وغيرها) كما النافية ونحو حرف التنفيس (قوله او منفيا بلا) او رده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة انه صالح لان يجعل شرطا مع ذلك يجوز اقترانه بالفاء واجيب بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح بجماعتها الحرف الشرط فتجيب الفاء وعن الثاني يمكن بجماعتها الحرف الشرط فتجتمع الفاء اه دماميني وعندى في كل من الابدال والجواب نظر اما الابدال فان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لعدم جوازها حتى يتوجه الابدال اما الجواب فلانه قد يمنع عدم بجماعة الحرف الشرط على تقدير كونها لنفي المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على بجماعة الحرف الشرط في تقدير كونها لمجرد النفي في لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي عن سم فتدبر (قوله ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لان يكون شرطا بصوره الارباع قال الاسقطاوى ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارعاً منفيا بل وكلام الكافية والجامي بخالفه اه (قوله فان كان مضارعاً رفع) هذا في غير المقرون بل لانه يجوز (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة تراجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في المضارع مخالفا للواقع على التحقيق كما سيأتي واما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاص الضابط الذي ذكره المصنف وهو ان الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا ففهم ان الضابط الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لاني الجواز الذي كلام ابن الناطم فيه (قوله والتحقيق حينئذ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء ان الفعل أي اذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح

او منفيا بلا ولم قال الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله ومن جاء بالسبيته فكبت وقوله بن يؤمن بربه فلا يخاف بخساولا رها هذا كلامه وهو معترض من ثلاثه اوجه الاول ان قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ ان الفعل خبر مبتدأ محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية

فان افترن بهتا فعلى خلاف الاصل (١٤) وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وخزم الفعل ان كان مزارعاً لان

الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلية على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به الثاني ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان كان قصده قد من قبل فصدقت وقد معه مقدره وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصده وعد أو وعيد نحو ومن جاء بالسيدة فكبت وجوههم في النار قال في شرح الكافية لانه اذا كان وعدا أو وعيدا احسن أن يقدر ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية * الثالث أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو

في الماضى (قوله فان افترن) أى الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبغي) أى يجب كما يؤخذ من السياق (قوله خبر مبتدا) ان ظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا الوجه له اسمية وانما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جازة لانه لم يقل يجعل الفعل خبر مبتدا محذوف فدعوى البعض تبعا لشيخنا أنها على هذا جازة لا دليل عليها مع كونها مخالفة للمتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكك عليها تصریحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج الى التحمل بان الجواز بالنظر الى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحيه الجواب مباشرة لا اداة تعديلية لان الناصف (قوله وخزم الفعل ان كان مزارعا) أى خزمه رجحانا لا وجوب بالمسار أن رفع الجواب المضارع جازئ بحسن بعد فعل الشرط الماضى وبضعف بعد فعل الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أى تقديره كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان تقدم في كلام شرح الكافية لم يكن لم ينقله الشارح فلا اشكال في الاشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء اذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدا محذوف لانفس الجواب لحكم الخ (قوله كما تدخل على مبتدا مصرح به) شيخنا والبعض هنا كلام مرددناه قريبا (قوله جواز اقتران الماضى) أى المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معنى أو لا قصده وعد أو وعيد أولا (قوله على ثلاثة أضرب) اذا احفظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أول ثم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرط الخ فيه تفصيل وهو أنه تاريخي ويجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أول والمجرد والماضى المستقبل معنى وقصده وعد أو وعيد وتارة تمنع الفاء وتارة تجب كما في الضرب الاول والثاني من هذه الاضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجاهى كالكافية المضارع المنفي لم (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لانه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقاب معناه الى الاستقبال فاستغنى فيه عن الرباطية كما (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجاهى تعديل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لالفاظا ولا معنى فاحتج الى الرباط وعمل سم الوجوب فيه بعدم صلاحية لان يجعل شرطه وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافى ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرط الخ وينافى كون كلام الشارح فيما يصلح لان يجعل شرطه وكان وجه عدم الصلاحية أنه على تقديره فتأمل وعجابه التسهيل وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرر وبالفاء مع قد ظاهرة أى نحو ان كنت قلته فقد علمته أو مقدره أى نحو ان كان قصده الآية قال الدماميني وهذا لا يمتشى للمصنف مع القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسيبا عن مضمون الشرط نحو ان جئتني أى كرمتك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسيبا نحو ان تكرمني فقدأ كرمتك أمس والمعنى ان اعتدلت على باكر امك اياى فانأ ايضا اعتد عليك باكر امي اياك والا يتبان المتلوتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضى لانسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كما قولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى) بناء على جوازه بلاتاريل وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ (قوله وقد معه مقدره) لتقر به من الحال الاقرب الى الاستقبال من الماضى (قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أى المغنة في تحقق وقوعه وان كان مستقبلا في الواقع قاله الاسقاطى وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما غير له وقوله فعومل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عومل معاملته في مجرد الاتيان بالفاء وان كان الاتيان بهما في الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الاتيان في هذا بالفاء نظر الى تقدير ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وتر كها نظر الى كونه في الواقع مستقبلا المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبلي فاعرفه (قوله الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجب بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم بان الجواب يصدق بالوجوب كريا (قوله هذه الفاء) أى في الاصل فلا ينافى قوله بعد وتعينت هنا الخ وقوله فاء

ويُدْفَعُ مَجْرُومٌ وَتُعَيَّنَتْ هُنَا لِلرَّبِّ لَاحِظٌ بِطَلْسُورِيٍّ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ جَمَلَةٌ عَلَى جَمَلَةٍ فَلَمْ تَخْرُجْ عَنِ الْعَطْفِ وَهُوَ بَعِيدٌ (وَتَخَلَّفَ الْفَاءُ إِذَا
 الْمَفْجَأَةُ) فِي الرِّبَا إِذَا كَانَ الْجَوَابُ جَمَلَةً اسْمِيَّةً غَيْرَ طَلْبِيَّةٍ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا أَدَاةُ نَقْيٍ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا نَ (كَانَ تَجِدُ إِذَا نَامَ كَافَّةً) وَإِنْ تَصَبَّحُوا سَيِّئَةً
 بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَضُونَ لَانْهَامِثْلَهَا فِي عَدَمِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا فَوَ جَوْدَهَا يَحْصُلُ مَا تَحْصُلُ الْفَاعِلُ مِنْ بَيَانِ الْإِرْتِبَاطِ فَمَا مَحْوَانٌ عَصَى زَيْدٌ
 فَوَيْلٌ لَهُ وَنَحْوَانٌ قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرَ وَقَامٌ وَنَحْوَانٌ قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرَ فَعَمَّرَ فَيُعَيَّنُ فِيهَا الْفَاءُ وَقَدْ أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الرِّبَا إِذَا نَفَسَهَا بِالْفَاعِلِ مَقْدَرَةٌ
 قَبْلَهَا خِلَافًا لِمَا زَعَمُوا أَنَّهَا لَيْسَتْ أَصْلًا فِي ذَلِكَ بَلْ وَاقِعَةٌ مَوْجِعُ الْفَاءِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ (١٥) الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْجَوَابِ * (تَنْبِيْهَانِ) * الْاَوَّلُ

أعطى القيود المشروطة
 في الجملة بالمثل لكنه لا
 يعطى اشتراطها فكان
 ينبغي أن يبينه * الثاني
 ظاهر كلامه أن إذا
 ربطها بعد أن وغيرها
 من أدوات الشرط وفي
 بعض نسخ التسهيل
 وقد تنوب بعد أن إذا
 المفاجأة عن الفاء فخصه
 بان وهو ما يؤخذ به
 تمثيله قال أبو حيان
 ومورد السماع أن وقد
 جاءت بعد إذا الشرطية
 نحو فإذا أصاب به من
 يشاء من عباده إذا هم
 يستبشرون (والفعل
 من بعد الجزاء) وهو أن
 تأخذ أداة الشرط
 جوابها (ان يقرن
 * بالفاء أو الواو بتثنية
 قن) أي تحقيق فالجزم
 بالعطف والرفع على
 الاستئناف والنصب
 بان مضمرة وجوبا
 وهو قليل قرأ عاصم
 وابن عامر يحاسبكم به
 الله فيغفر بالرفع وبقية
 بالجزم وابن عباس

السبب أي التي تعطف الجمل لا فاعلة السببية وقوله لا للتشريك أي في الاعراب والالجزم ما بعدها فقط ان كان
 مضارع أو لاني المعنى والا انقلب الجواب شرطاً فلا تكون عاطفة به به صرح في المغنى فهى كالفاء في نحو أحسن
 زيد الين فاحسن اليه إذ لو جاءت في هذا المثال عاطفة لزم عطف الانشاء على الخبر (قوله وتختلف الفاء الخ)
 الفاء مع قول تختلف وإذا فاعله وإضافة إذ إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان)
 بكسر الهمزة وتشديد النون وعبرة الفارضى ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم (قوله لنا) أي منا (قوله في عدم
 الابتداء بها) وفي اقتضائهم التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لانها عوض عن الفاء خلافاً لمن منع ذلك
 اه تصریح وورد نحو فاذا هي شاخصاً بأصا الذين كلفر والأأن يجاب بما قاله الاسقاطى على ابن عقيل ان محل
 المنع من الجمع اذا كانت اذا عوضاً عن الفاء في الربط لا مجرد التوكيد كما في الآية (قوله أعطى القيود الخ) أي
 أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو السكالية بدليل قوله لكنه الخ وقوله في الجملة أي المصدرة
 باذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيراً ما يعطى الاشتراط بالتمثيل (قوله وفي بعض
 نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان الخ) كلام التسهيل هذا في الشرط الجازمة فلا يرد قول أبي حيان جاء الربط
 باذا الفاعلية بعد اذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيتة أن الآية ليست من مورد
 السماع وهو باطل الآن يقال المراد ومورد السماع ان واذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد
 جاءت الخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فان كان من كلام الشارح رد اعلى أبي حيان فالامر
 ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ وقرن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة ولان شرط حذف الجواب اختياراً
 مضى الشرط لفظاً أو معنى ويصح جعل ثمن خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة
 الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف والامر ان لم يكن للنون محل * فيه هو
 اسم (قوله من بعد الجزاء) ولو جملة اسمية كما في التصريح وهو واضح لانها في محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة
 (قوله وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة اليه بل هو غير مناسب اذا الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لأن ذلك الأداة
 الجواب (قوله بتثنية قن) قال في شرح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطى (قوله فالجزم
 بالعطف) على الجزاء لانه مجزوم لفظاً ومجحلاً (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو
 وفي المغنى أنه قيل بذلك وورده فليراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون
 للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة
 (قوله فاشبهه الواقع بعده) أي بعد الجزاء (قوله فانه يمتنع النصب) وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جوازها بعدها
 فيما اذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازها هنا أيضاً وان لم يسمع زكريا (قوله وجزم وانصب) في
 الشذور الجزم قوى والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه اه سيوطى قال في التصريح والنصب في مسألة
 التوسط أمثل منه في مسألة التأخير لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قرىبمان
 الاستفهام والامر والنهي ونحوها اه وجزم مبتدأ وقوله وانصب عطف عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ
 خالد تنازع جزم ونصب والخبر هو جملة ان بالجملة اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز

بالنصب وقرىبمان من يضل الله فلا هادى له ويذرهم في ظلماتهم وان تحضوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم وكفر وقد روى يهن تأخذ
 من قوله فان يهلك أبو قابوس يهلك * يبيع الناس والبلد الحرام وناخذ بعده بذناب عيش * أجب الظاهر ليس له سنام * وانما جاز النصب
 بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام أما اذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء ثم فانه يمتنع النصب
 ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ويجوز النصب والى ذلك الإشارة
 بقوله (وجزم وانصب)

لعمل اثرها * او او ان بالجلتين اكنفها فالجزم نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين وهو الاشهر ومن شواهد النصب قوله * ومن
يقرب منا ويخضع تؤوده ولا يجوز الرفع لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء والحق الكوفيون ثم بالاء والواو اجازوا النصب بعدها واستدلوا
بقراءة الحسن ومن يخرج من بينه هاجرا (١٦) الى الله ورسوله ثم يدركه الموت و زاد بعضهم او (والشرط يعني عن جواب قد علم) أي

بقريته نحو فان استطعت
أن تبني نفقا في الارض
الآية أي فافعل وهذا
كثير ويجب ذلك ان كان
الدال عليه ما تقدم مما
هو جواب في المعنى نحو
وأنتم الاعلون ان كنتم
مؤمنين أو ما تاخر من
جواب قسم سابق عليه
كإي سائى (والعكس)
وهو أن يغنى الجواب
عن الشرط (قديانى)
قليل (ان المعنى فهم) أي
دل الدليل على المحذوف
كقوله فطلقها فاست
لهابكف * والاعل
مفرقك الحسام أي
والاطلقة هابيل وقوله
متى تؤخذوا قسرا بظنة
عاص * ولا يخفى الا في
الصفاد نزيد أراد متى
تثقفوا تؤخذوا
* (تنبيهات) * الاول
أشار بقوله الى أن حذف
الشرط أقل من حذف
الجواب كأنص عليه
في شرح الكافية لكنه
في بعض نسخ التسهيل
سوى في الكثر بين
حذف الجواب وحذف
الشرط المنفي بل التالفة
ان كفى البيت الاول
وهو واضح فليكن مراده
هنا أنه أقل منه في الجلة

اه وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز (قوله اثرها) في موضع الصفة لفعل (قوله اكنفها) بالف الاطلاق
وبالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أي حوط بالجلتين أي توسط بينهما خلافا لظاهر شرح الشاطبي
أنه مبنى للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) أجازة ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجلة حال
أفاده الشاطبي (قوله لانه لا يصح الاستئناف) قال الاسقاطى هلا جاز على الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجلة
بين الشرط والجزاء وان صدرت بافاء أو الواو كما صرح به في المعنى وانظر لم يمنع الاستئناف بين الشرط والجزاء
دون الاعتراض اه ويظهر أنه لا شعرا الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم
أو) لم يذ كر زيادة ثم أو الأفعال بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطى في جمع الجوامع تقتضى
عدم الفرق قال الدمامي في شرح المعنى وهو الظاهر * (فائدة) * اذا عرى الفعل من العاطف أعر ببدلا
ان حزم كفى قوله متى تاتنا لم ينافى ديواننا * تجد حطبا جزلا و نارانا نجحا
وحالان رفع كفى قوله متى تاته تعشوا لى ضوء ناره * تجد خيرا نارا عند خيرا موقدا
أفاده الفارضى (قوله والشرط) أي الماضى ولو معنى فان كان مضارا غاب عن معنى بل لم يغنى عن الجواب الا في
الشعر كما سيأتى وقوله يغنى عن جواب أي يذ كر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كفى فان استطعت أن تبني
نفقا الخ أولا كفى قولك ان جاء في جواب أنكرم زيدا (قوله ويجب ذلك) أي الاستغناء عن الجواب (قوله كما
سيأتى) وقد يغنى عن جواب الشرط خبر يذ كر مقدم على اداة الشرط نحو وانا ان شاء الله لهتمدون أو خبر
مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله * بنى ثعل من ينكح العتر ظلم * قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر في الثاني
كون الجواب بظلم مقدر ا وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم فحذف بعض الجواب كما صرح في الشرح فليس من
حذف الجواب لدليل فتامل وعبارة المعنى حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكنفه ما يدل عن
الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لهتمدون اه (قوله مفرقك) بفتح
الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر (قوله متى تؤخذوا قسرا) أي قهرا والظنة
بكسر الفاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير وفي هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل
الشرط أن تكون الاداة وزعم أنه لا يحفظ الا انها زكر باوقد جوز بعضهم في وما بكم من نعمته فن الله أن تكون
ما شرطية حذف فعل شرطها والاصل وما يمكن بكم الخ (قوله تثقفوا) بالبناء للمفعول أي توجدوا (قوله لسكنه في
بعض نسخ التسهيل الخ) عبارته يحذف الجواب كثير القرينة وكذا الشرط المنفي بل التالفة ان اه ومفهومه أن
الشرط اذا كان مثبتا ومنفيا بل لا يكتر حذفه وهو كذلك (قوله أنه أقل منه في الجلة) أي في بعض الصور وهو
ما عدا المنفي بل التالفة ان وقد يقال لاحاجة الى ذلك لان الكلام في حذف الشرط وحده كله لان هذا هو القليل
كما سيذكره الشارح وليس المحذوف في البيت الاول الشرط كله لان الشرط وهى لم تحذف فتامل (قوله
ويحذف الخ) قد بقي حذف الاداة وحدها قال السيوطى لا يجوز حذف اداة الشرط وان كانت ان في الاصح كما
لا يجوز حذف غيرها من الجوارم وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل وتدخل الغاء اشعارا بذلك وخرج عليه
قوله تعالى تجسسونه ما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لسبح السلام في شرح منهجه تقدير لوالشرطية
فيحذفها في المتن ويذكرها في الشرح فليست غار له سند في ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم في الادوات الجازمة
فلا ينافى حذف غير الجازم كما (قوله يجوز في الاختيار على قلة) أي السيوطى في الهمع هذا القول بان الحذف
ورد في عدة من الآثار (قوله مع غير ان) كذا في الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الانبارى عن العرب كفى
التصريح من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما في حديث أبي داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان

* الثاني قال في التسهيل ويحذفان بعد ان في الضرورة يعنى الشرط والجزاء كقوله قالت بنات العم ياسملى وانن * كان وغيره
فقير امعد ما قالت وانن * التقدير وان كان فقيرا معد ما رضيه وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجواز في الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح
ولا يجوز ذلك أعنى حذف الجزأين معام غير ان * الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا

إذا حذف وحده كله فإن حذف مع الاداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى فلم تقتلوهم بتقدير ان (١٧) افتخرتهم يقتلهم فلم تقتلوهم أتم ولكن

الله يقتلهم وقوله تعالى
فأله هو الولي بتقدير ان
أرادوا وليا بحق فأله هو
الولي بالحق لا ولي سواه
وقوله تعالى يا عبادي
الذين آمنوا ان أرضي
واسعة فإياي فاعبدون
أصله فإن لم يأت أن
تخلصه والعبادة في
أرض فإياي في غيرها
فاعبدون وكذلك
حذف بعض الشرط نحو
وان أحد من المشركين
استجارك ونحو ان خيرا
نغير (وا حذف لذي
اجتماع شرط) غير
امتناعي (وقسم * جواب
ما أنزلت) أي منها
استغناء بجواب المتقدم
(فهو) أي الحذف
(ملتزم) بجواب القسم
يكون مؤكدا باللام
أوان او منفي او جواب
الشرط مقرون بالفاء
أو مجزوم مثال تقدم
الشرط ان قام زيد والله
أكرمه وان يقيم والله
فلن أقوم ومثال تقدم
القسم والله ان قام زيد
لاقوم والله ان لم يقيم
زيد ان عمم اليعقوم أو
يقوم والله ان لم يقيم
زيد مائة يوم عمروا
الشرط الامتناعي نحو
ولولا فإنه يتعين الاستغناء
بجوابه تقدم القسم أو
ناخر كقوله فاقسم لو أتى
الندي سواده * لما

وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنقي بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره في حذف
الشرط والجواب معا بماتهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لاني كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف
وحده كله) رفع كله تا كيد للضمير في حذف والمراد اذا حذف جميع أجزاء الشرط أي جميع أجزاء جملة فعل
الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محتمر زقوله وحده وقوله وكذلك ان
حذف بعض الشرط هذا محتمر زقوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بان
المحذوف في الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لاجل الفاعل والفاعل ويدفع بان المراد بالشرط في قوله
انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أي الجملة التي فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن
التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير في قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فان الحذف فيها واجب للنحو بوضوح
بمفسره بعده (قوله غير امتناعي) أي غير دال على امتناع لا امتناع كالأعلى امتناع وجوده كالأقل امتناع
جوابها تقدم ما أثاروا القرينة على هذا الاستثناء كره هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بان مراده بالشرط
الشرط غير الامتناعي وسيدشير الشارح الى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعي الشرط غير الجازم كذا وان لم
يذكره المصنف هنا بخصوصه (قوله وقسم) ولو مقدر او مثله الحفيد بقوله تعالى وان أطعموهم انكم لمشركون
قال فاقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدر او جبت اللام الموطئة تنبيهها عليه مردود بان دخولها أكد
لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بانها مختص بالشرع (قوله يكون مؤكدا
باللام) أي وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا في المثبت المضارع أما الماضي فان كان
متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقرينة ما وهو الغالب وتارة يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط
وأما الجملة الاسمية فتقرن باللام وهو الأكثر أو بان فقط أو باللام فقط وندر تجردها منها أفاده الفارضي
وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور لكن في خاتمة الباب الخامس من المعنى أن حق الماضي لفظا
ومعنى المتصرف المثبت المحاب به القسم أن يقرن باللام وقد تم قال وقيل في قتل أصحاب الانخدود انه جواب
القسم على اضممار اللام وقد جيعا حذف الطول وقال

حلفت لها بالله حلفة فاجر * لنا وما ان من حديث ولاصال

فأخبر قد وفي حرف القاف من الباب الاول أن ابن عصفور فصل فوجهما ان كان الماضي قر يمان الحال وان
كان بعيد اجيء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضي السابق من أن للمضارع المثبت الواقع حوا باللقسم
حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين
وان تبعه في ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز
تعاقهما كما صرح بذلك الشارح في باب نون التوكيد فلامضارع المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث
حالات فاعرف ذلك وما ذكره من نون وتجرد الجملة الاسمية من ان واللام هو ما ارتضاه أبو حنيفة والذي في المعنى
أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة
البقرة ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه
يعني من عمر في تفاهم حري بينهما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطائي ان جواب الاستعطائي لا يكون الا
جملة انشائية كما في المعنى كقوله * يربك هل ضمنت اليك ربا * وقوله * بعيشك يا سلمى ارجى ذاصباية *
قال الشمني قال ابن جنى القسم جملة انشائية توكيدها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطائي
وان كانت طلبية فهو الاستعطائي (قوله أوان) أي سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الامثلة (قوله
أو منفي) أي بما أوان أولا وشذرت المنقي بما باللام كقوله

أما والذي لو شاء لم يتخلق الوري * لمن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

وشذرتي الجواب بل أوان أفاده الفارضي (قوله لو أتى الندي الخ) كلام العيني يفيد أن أتى بالنون لا بالباء
كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس ندا القوم حضروا اه

نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى أن الجواب في ذلك لا تقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب
 لو لولا وجوابه لا يكون الا ماضيا وقوله في باب القسم في التسهيل وتصدر بعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلوا لولا لا يقتضي أن لو لولا
 وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو لولا والعذر
 له في عدم التنبيه هنا على لو لولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي والمغاربة لا يسمون لولا لولا الا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذي
 ذكره اذا لم يتقدم على الشرط (١٨) غير الامتناعي والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو

واستناد الاحضار الى الندي مجاز عقلي من باب الاسناد الى المسكان لان الندي مجلس القوم والضمير في سواده
 يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كإني العيني وهو المناسب وان فسره البعض بالجيش قال العيني والمسألة
 بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهي جانب اللحية وأراد بعض قبيلة قريش والمعنى أن الشاعر
 يخالف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدرت عامر أن تسمع مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اه
 (قوله والتسهيل) أي في باب الجواز م كما ستعرفه (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لانه مغن الخ وفي بعض
 النسخ ولزم وهو الذي بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم يلزم كونه ماضيا
 مع أن المضي انما يلزم في جواب لو لولا (قوله بعني جملة الجواب) أي جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي
 أي في التعليق الامتناعي وقوله بلوا لولا متعلق بتصدر (قوله يقتضي أن لو لولا الخ) أي وهذا قول ثالث غير
 مانص عليه المصنف في الكافية وغير مذهب اليه ابن عصفور (قوله والمغاربة الخ) اعتذار ان حاصله أن مراد
 المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذي ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل
 ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كإني الشيخ خالد وفي جعل قبل خبر مانفاة لما
 سلف عن بعضها من منع جعل الظرف المبني على الضم كقبل وبعد خبرا وتأييدا لما اخترناه من جواز ذلك
 (قوله لان سقوطه) أي الشرط مثل الخ وقد يقال اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود في صورة
 اجتماعها بالاقدم ذي خبره لارجح الشرط مطلقا فيها أيضا الا أن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال في
 صورة الاجتماع مع تقدم ذي خبره فظن (قوله وافهم قوله ربح) أي دون أن يقول أو جب (قوله وربح
 الخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملترزم فالعني ملترزم غالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى
 قوله ملترزم على اطلاقه سم (قوله لئن منيت) أي بليت بناعن غيب معركة غيب الشيء بكسر الغين المعجمة
 عاقبته أي حاله كونه منقصلين عن عاقبته معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة
 المنقصلين عنها لا تلفنا أي تجوزنا وفيه شاهد فانه حزمه محذوف الياء على انه جواب الشرط المتأخر عن القسم من
 غير أن يتقدم عليه ما ذو خبر قال الفارسي ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اه وتنقل بالفاء
 لا باقناف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس انقل منه تبرأ وانتفي (قوله لئن
 كان ما حدثه الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حتى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا
 على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالاقفاف والظاء المعجمة شدة الحر وبأدبا حال من فاعل أصم اه
 دما ميني ويؤخذ منه أن التاء في ما حدثته مفتوحة به صرح شيخنا السيد (قوله على جعل اللام) أي في اثن
 زائدة أي وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجع الشرط في الأبيات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ)
 شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم في قوله والشرط بعني عن جواب قد علم سم (قوله الا ماضى
 اللفظ الخ) أي ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط جامي (قوله ان هو يستزدك) كذا في بعض
 النسخ بالجزم اعطاء المفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر * فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن * كإني

تأخر كما أشار الى ذلك بقوله (وان تواليا وقبل
 ذو خبر * فالشرط ربح
 مما لقا بلا حذر) وذلك
 نحو زيد ان يقيم والله
 يكرمك وزيد والله ان
 يقيم يكرمك وان زيد
 ان يقيم والله يكرمك
 وان زيد والله ان يقيم
 يكرمك وانما جعل
 الجراب للشرط مع تقدم
 ذي خبر لان سقوطه
 مثل بعني الجملة التي هو
 منها بخلاف القسم
 فانه مسوق لمجرد التوكيد
 والمراد بذي الخبر ما يقاب
 خبرا من مبتدأ او اسم
 كان ونحوه وانهم قوله
 ربح أنه يجوز الاستغناء
 بجواب القسم فنقول
 زيد والله ان قام او ان لم
 يقيم لا كرمه وهو ما ذكره
 ابن عصفور وغيره لكن
 نص في الكافية والتسهيل
 على ان ذلك على سبيل
 التحتم وليس في كلام
 سيبويه ما يدل على
 التحتم (وربما ربح بعد
 قسم * شرط بلا ذي خبر

مقدم) كما ذهب اليه الفراء كما بقوله * لئن منيت بناعن غيب معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننقل * وقوله اثن قواعد
 كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس بأديا ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة * (تنبيهات) *
 الاول كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه الا ماضيا اللفظا ومضارا عاجزا وما لم نحو ولئن سألتهم من خلقهم
 ليقولن الله ونحو لئن لم تنته لار جنك ولا يجوز ان تفل ولا والله ان تقيم لا قومن وما قوله * ولديك ان هو يستزدك * مزيد * وقوله
 * لئن تل قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن يبقى واسع فضرورة وجاز ذلك الكوفيون الا الفراء الثاني اذا تأخر القسم وقرن
 بالفاء وجب جعل الجواب به

قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذي بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أي مع
 جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط (قوله ما أعطيهم مع اللفظ بها) أي من كون الجواب للقسم وجملة
 القسم وجوابه جواب الشرط (قوله إذا توالى الخ) مقول أقول محذوف أي فنقول إذا توالى الخ وقد ورد جد لفظ
 فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو أكثر نحو أن أعطيتك أن وعدتلك أن سالتني فعبدي حر (قوله
 فالجواب لا ولهما) هو الأصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للآخر
 وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث أن كان وجوابه وهكذا على اعتبار الفاء
 فإذا قال إن جاء زيدان أكل إن ضحكك فعبدي حر فعلى الأصح الضحك أول ثم الأكل ثم المحيى فان وقعت على هذا
 الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فان وقع المحيى ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للأول ينبغي
 محيى فعل الشرط الثاني ماضيا لماسر لا على مقابله ادعى مقابله لا حذف اه سوطى وقوله وجواب ما بعده
 أي بعد الأول محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه أي وتقدره في البيت الذي أورده الشارح ان تدعروا فان
 تستغيثوا بنجاحه وادعوا بقول السيوطى المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للأول بخالف للأصح
 المذكور وبه صرح شيخنا السيد به يعلم مافى كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسئلة ما إذا قال لامرأته ان
 أكلت ان شربت فانت طالق فلا تطلق على الأصح الا اذا شربت ثم أكلت لان التقدير عليه ان شربت فان
 أكلت فانت طالق فالثاني أول والأول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا أكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان
 أكلت فان شربت فانت طالق فالاول أول والثاني ثان واعلم أن تصحج الاول هو على مذهب أصحابنا الشافعية
 وكذا الحنفية كقوله الشمني ووجهه من الحجاب بانه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا الا تواردا معا لان
 على معمول واحد ولا تغييره او الازم ذكر ما لا يدخل له في ربط الجزاء وتوكل ما له دخل ولا للثاني لانه يلزم حينئذ
 أن يكون الثاني وجوابه جواب الأول فتحب الفاء ولا فاء وحذفها اذا وضرة فتعين أن يكون جوابا للأول
 ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني قال الدماميني ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين
 كما هم في اللفظ أو عكست الترتيب قالو بعض أصحابنا بوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول
 الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت بما * يغرس الودفي نواد الليب
 ثم قال ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق فعلا المجموع
 الامرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوف لدلالة جواب الثاني ولا محذوف في حذف الجواب بل هو أسهل
 من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني فتأمل اه قال الشمني وجه
 اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين أنهم لو وقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على امكان كون جواب الأول
 محذوف فامدلول عليه بجواب الثاني لزم ايقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه محذوف (قوله
 كقوله ان تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى ولا ينفعكم نحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم
 وكقوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي الخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الأولى من
 هذا القبيل مانصه قال ابن هشام وفيه نظر اذ لم ينوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على
 الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان أردت أن أنصح لكم
 فلا ينفعكم نحى ان كان الله يريد أن يغويكم واما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقسما الى جانب
 الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال في الآية الثانية * (فائدة) * ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى
 ولولا رجال مؤمنون الى قوله لولا العذبنوا وان اقتضاه كلام المعنى والا كان لعذبنوا جوابا لولا ولولا وجوابها
 دليل على جواب لولا المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كقوله الدماميني واسمه تظهر ما ذكره
 الزمخشري من جعل جواب لولا محذوف لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا اناس مؤمنين بين
 ظهر انى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلا كههم مكرهه ومشفقة كما كف أيديكم عنهم (قوله ان
 تدعروا) بالبناء للمفعول أي تفرعوا والمعاقل جمع معقل كمجاس وهو المجأ (قوله ومثل له بقوله تعالى

والجملة القسمية حينئذ
 هي الجواب واجاز ان
 السراج ان تنوى الفاء
 فيعطى القسم المتأخر
 مع نيتها ما اعطيه مع
 اللفظ بها فاجاز ان تقم
 بعلم الله لازورنك على
 تقدر فبعلم الله ولم يذكر
 شاهدا وينبغي ان لا يجوز
 ذلك لان حذف فاع جواب
 الشرط لا يجوز عند
 الجمهور والاقى الضرورة
 * الثالث لم ينبس هنا
 على اجتماع الشرطين
 فنذكره مختصرا اذا
 توالى شرطان دون
 عطف فالجواب لاولهما
 والثاني مقيد للأول
 كتقيد بحال واقعة
 موقعه كقوله
 ان تستغيثوا بنسان
 تدعروا واتخذوا * منا
 معاقل عززانها كرم
 وان توالى بعطف فالجواب
 لهما معا كذا قال المصنف
 في شرح الكافية ومثله
 بقوله تعالى وان تؤمنوا
 وتتقوا يؤتكم أجوركم
 الآية

وقال غيره ان نوالى الشرطان بغطف بالواو فالجواب لهما نحو ان تأتني وان تحسن الى أحسن اليك أو بأو فالجواب لهما نحو ان جاء زيد أو ان جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها أو (٢٠) بالفاء فنصواعلى أن الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف

الح) في هذا التمثيل نظر اذ ليس فيه نوالى أداتى شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار العامل (قوله وقال غيره الخ) في نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف في شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الآن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أى أو نوالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على يعطف لاعلى بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أى فى قوله فى شرح الكافية وان نوالى يعطف فالجواب لهما معا

(فصل لو) *

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كفى جمع الجوامع وشرحه (قوله) تصدقوا ولو يظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو باغى بالقله الى الظلف مثلاً فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبر والغم كالحافر للفرس والخلف للحمل وقد بالاحراق أى الشئ كما هو عادة العرب لان النى عقدا لا يؤخذ وقد يرميه آخذة فلا ينتفع به بخلاف المشوى كذا فى المحلى (قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال فى المعنى وفيه نظر قال الدماميني وجه النظر أن كل ما أورد شاهد اعلى التقليل يجوز أن تكون لوفيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لان نفس لو (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محلى كونها فى المثال للتمنى اذا كان مخاطب ما أوس الايمان الى المتكلم أو متعسرة عادة اه ووجهه أن التمنى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا كرة) أى رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لادليل فيه لجواز أن يكون النصب فى تكون مثله فى * ولبس عباءة وتقر عينى * فهو بان مضمرة جوازاً وان والفعل فى تاويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قبل ومنه (قوله واختلف فى لو هذه) لم يتعرض لكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أولهما قاله ابن الصائغ وابن هشام انظر اوى يظهر فى لوالتى للعرض ولوالتى للتحضيض وانظر لوالتى للتقليل على رأى ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها (قوله هى قسم برأسها) أى مغارة والشريطة والمصدرية كفى زكريا (قوله ولكن قد يوثق لها بجواب) أى وقد لا يوثق لها بجواب أصلاً كما فى قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبنا من عند الله خير فان الشارح سيصرح فى آخر الباب بان لوفى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلاً وان قوله لثوبنا من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلونبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب وقوله فيخبر بالذئاب للمفعول وقوله بالذئاب أى فى الموضوع المسمى بالذئاب بفتح الذال المعجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه تبر كليب فالباء فى الذئاب ظرفية كذا قال الدماميني والشئى والعينى وقوله أى ز بر نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والاصل ز بر أى ز بر والى فى الاصل من يكثر ز يارة النساء لقب به كليب لانه كان يكثر ز يارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمرة وقوله بيوم الشعثين متعاقب بخبر أى بوقعة يوم الشعثين قال العينى وأراد بالشعثين شعماً وشعثاً ابنى معاوية بن عمرو اه والذى قاله الدماميني والشئى معاوية بن عمرو وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث فى الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بان مضمرة المصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لو حصل نيش فاخبار كما قاله فى نحو ان تأتني فتذكر منى آتتك بنصب تكريم (قوله فى معنى التمنى) أى المعنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لوعليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها اجتمعت عند حذف فعل التمنى كالعوض منه وأكثره صاحبها ففعل التمنى بحيث صارت تشعر به عند حذفه (قوله أو أنها حرف وضع للتمنى) قال الدماميني الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزنجشري وما أورد عليه من استلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التمنى لا يرد عليه فانما عند مجامعتها

محجول على العطف بالواو * (فصل لو) * اعلم أن لوانى على خمسة أقسام * الاول أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خير اذ كره فى التسهيل * الثانى أن تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو يظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره * الثالث أن تكون للتمنى نحو لو تأتينا فتحدثنا قيل ومنه لو أن لنا كرة ولهذا نصب فنكون فى جوابها واختلف فى لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام انظر اوى هى قسم برأسها لاحتجاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يوثق لها بجواب منصوب بجواب لى وقال بعضهم هى لوالشريطة أمشربت معنى التمنى بدليل أنهم جمعوا الهابين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلونبش المقابر عن كليب فيخبر بالذئاب أى ز بر بيوم الشعثين لقرعينا وكيف لقاء من تحت القبور وقال المصنف هى لوالمصدرية أعنت

عن فعل التمنى وذلك أنه أورد قول الزنجشري وقد تبحر على معنى التمنى نحو لو تأتني فتحدثني فقال ان أراد أن الاصل وددت لفعلى لو تأتني فتحدثني فحذف فعل التمنى لدلالة لوعليه فاشبهت لى فى الاشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرف وضع للتمنى بكليته فمجموع

لاستلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التمني كما لا يجمع بينهما وبين ليت وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية وتغنى عن التمني في نصب بعدها
الفعل مقر وبالفاء وقال في شرحه أشرت الى نحو قول الشاعر سرينا اليهم في جوع كانوا (٢١) * جبال شروى لو تعان فتهدا قال

فلك في تهدا أن تقول
نصب لانه جواب تغنى
انشائي كجواب ليت
لان الاصل وددنا لو تعان
فحذف فعل التمني للدلالة
لوعليه فاشبهت ليت في
الاشعار بمعنى التمني دون
لفظه فكان لها جواب
كجواب ليت وهذا
عندي هو المختار ولك
أن تقول ليس هذا من
باب الجواب بالفاء بل
من باب العطف على
المصدر لان لو والفعل في
تاويل مصدر هذا كلامه
ونص على أن لوفى قوله
تعالى لو أن لنا كرة
مصدرية واعتذر عن
الجمع بينها وبين أن
المصدرية بوجهين
* أحدهما أن التقدير
لو ثبت أن والاخر أن
تكون من باب التوكيد
* الرابع أن تكون
مصدرية بمنزلة ان الا
أنها لا تنصب وأكثر
وقوع هذه بعدد أو
بوتحور و والودهن
فيدهنون يود أحدهم
لو يعمر ومن وقوعها
بدون ما قول قتيلة *
ما كان ضرك لو مننت
وربما * من الفتي وهو
الغيط المحنق وقوله
الاعشى وربما فات

لفعل التمني تكون مجرد المصدرية مسلوحة بالدلالة على التمني فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج هذا
الى ثبوت أن اليتخسرى يوافق على مجي علومصدرية اه (قوله لا استلزامه منع الجمع الخ) أى وبالجمع ليس
بممنوع بديل يود أحدهم لو يعمر العسنة (قوله وقال في التسهيل الخ) لما دعى الشارح أن المصنف قال
هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن فى عبارة المصنف السابقة التى حكاهما عنه الشارح تصریح بكون لو
هذه مصدرية وان كان يستفاد منها ذلك لان الشرطية لا تقع بعدد أو وود على الراجح أى بعبارة التسهيل
لصراحتها فى كونها مصدرية (قوله وتغنى عن التمني) أى عن فعله (قوله شروى) بفتح الشين المججمة
وضم الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتهدا من تهدا الى العدو أى نهض (قوله انشائي) صفة لازمة
(قوله دون لفظه) أى لفظ التمني أى مادته وحروفه أى كل من ليت ولو فيه معنى أتمنى دون حروفه وهذا أحسن
من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني (قوله بل من باب العطف على
المصدر) أى مجرد العطف والافاء الواقعة فى الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله
فى تاويل مصدر) والتقدير فى البيت وددنا عانتها فنهوها أى نهوضها (قوله ونص على أن لو الخ) هذا أيضا
تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لواتى للتمني مصدرية ووجه التقوية أن لوفى الآية للتمني على ما ذكره
سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لواتى للتمني مصدرية (قوله أن
التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع (قوله والاخر) سيأتي رده (قوله بعدد أو يود) لوقال بعدد ال مودة
لكان أحسن كوددت وأحييت (قوله قتيلة) تصغير قتلة بالفاء والتاء الفرقية بنت النضر بن الحرث تخاطب
النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صر بالاصفر بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ
أخبار الجحيم على العرب ويقول محمد يا تيمم بأخبار عاد وحمود وأنا آتيمكم بأخبار الا كاسرة والقيصرة فيز بدبذلك
أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لومعها قبل أن أقتله ما قتلته اه تصریح
وقال العربي ان البيت فالتة قتيلة بنت الحرث من قصيدة ترضى بها أخاها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه
وسلم ضرب عنقه بالاصفر حين قتل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لومعها قبل أن أقتله
ما قتلته اه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباهما الخ قال الشمني قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر بن
الحرث لا أخته ثم قال الشمني وأسلمت قتيلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمني ما فانية أو استنهامية اه قال
فى التصريح والمغيط بفتح الميم اسم مفعول من غاطه والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالخاء
المهملة أى غاطه فهو توكيد للمغيط اه قال الشنوائى ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى
ما كان منك ضرك على الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلى على الاسم فى هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا
بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه وعلى كون ما استنهامية نهى فى محمل نصب على المفعولية
المطلقة لضرك والمعنى أى ضررك كان ضرك بى أنه يحتمل أن تكون لوشريطة حذف جوابها العلم من أول
الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التانى) من تعليلية لفات (قوله وأكثرهم لم يثبت وروى
مصدرية) ويقولون فى نحو يود أحدهم لو يعمر انما شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود
أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف معنى (قوله فغاطف يدهنو الخ) كذا
فى المغنى قال الدمامينى والذى يظهر أن يدهنو منصوب بان مضمره جوارا والمجموع منها ومن صلتهما معطوف
على المجموع من لو وصلتهما فالتقدير يود وادهانك فادهنهم اه وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن اضمار أن بعد
الفاء هنا حائر لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس فى تاويل الفعل نحو

* لولا توقع معتر فارضيه * حتى لو كان العطف بها على اسم فى تاويل الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب

قوما حل أمرهم * من التانى وكان الحزم لو عملوا * وأكثرهم لم يثبت وروى المصدرية ويمن ذكرها الفراء أو يولى ومن المتأخر من التمرى
وأبو اليعاقبة وتبعهم المصنف وعلامتها أن يصلح فى موضعها أن يشهد للمثبتين قرأه بعضهم وروى الودهن فيدهنو يحذف النون فغطف
يدهنو بالانصب على يدهن

لما كان معناه أن تذهن و يشكل عليهم دخولها على أن في نحو وماءت من سوء تودلوان بينهما أمد بعدد اجوابه أن لو انما دخلت على
فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تودلوانت (٢٢) أن بينهما وبينه كما أجاب به المصنف في لو أن لنا كرهة على رأيه كما سبق وأما جوابه الثاني وهو

ووجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف به على مجموع حرف وفعل صريح و ذلك المجموع في تاو يل اسم
وهو أولى بوجوب الرفع اه وقيل النصب على أنه جواب ودل تضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة أوجه
(قوله لما كان معناه الخ) فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهو ما را حد كفي المعنى والشمي اسكن لا يعبر في
القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجودان مثلاً في اللفظ
لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضوع أفاده شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أي لأن الحرف المصدرى
لا يدخل على مثله (قوله ففيه نفاً) هذا النظر لصاحب المعنى وقوله لأن توكيد المصدر عبارة المعنى الموصول وهي
أحسن وقوله قبل مجيء صلته قال سم انظر معناه فان ما بعد أن انما يصلح له لا للوفاين صلة لوالتي أكدت
لوقبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اه ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة
للهنا على جعل ان مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفي لا يبدله من صلة تذكر لفظاً ولأن المعهود اعطاء
المؤكدة بالفتح ما يطلبه دون المؤكدة بالكسر كما مر في نحو ألك ألك الملاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون
لامر هنا بالعكس فتفطن (قوله لا يتعلق في الماضي) أي لتعلق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون
الشرط في الماضي ففي الماضي طرف للحصولين وأمانتس التعليل فهو في الحال وقد يشكك كونه في الحال مع
كون المعاق والمعاق عليه في الماضي أي لوجوب سبق التعليل عليهما إلا أن براد بالتعليل بيان أنه كان معاقاً
اه سم أي الاخبار بأن الجواب كان مربوطاً في النفس بالشرط فالربط النفساني ماضٍ والتعليل اللفظي
هو الواقع حالاً فتدبر (قوله في ماضى) متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين
كما عرف (قوله من تقد بر حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب انما
يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اه وفيه أن الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب انما يلزم حصول
الشرط المحقق لا المقدار اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر وذلك أن تجيب بتقدير مضاف أي فيلزم
من تقد بر حصول شرطها تقد بر حصول جوابها (قوله ويلزم) أي من كونها للتعليل كما يؤخذ مما بعده (قوله
اذلوقدر حصوله) قال البعض الأولى بل الصواب اذلوقدر حصول اه أي لانه تعليل للحكم بامتناع الشرط وانما
يقابله حصول الشرط لا تقد بر حصوله ولأن حصوله هو الذى يترتب عليه ما ذكره بقوله اسكن الخ من حصول
الجواب وكون لو ليست للتعليل في الماضى بل للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أي حاصله وقوله ولم تكن
للتعليل الخ أي لان الثابت الحاصل لا يتعلق (قوله على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أولاً (قوله
نعم الاكثر كونه ممتنعاً) أي لان الغالب كون السبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من
انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه (قوله لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها
(قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجهه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كفى التصريح
قال وانما الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم مارواه أبو نعيم في الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى
أبي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله معاصه فلا دلالة للو في هذا الاثر على انتفاء الجواب لان انتفاء
الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن انتفاء عصيان صهيب أسباب الاجلال والحياء
والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان
بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى مقتضى لو وهو عدم الخوف أعني بعدم
الخوف الحياء والمحبة والاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد
أسبابه وهو الخوف بخلافه سبب آخر فلو في مثل هذا الاثر تقر بالجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح
وانما تدل على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم الخلقة وفي هذا الاثر دل
الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان

أن يكون من باب توكيد
اللفظ بمرادفه على حد
فاجاب به الاضحية نظراً لان
توكيد المصدر قبل
مجى صلته شاذ كقراءة
زيد بن علي والذين من
قبلهم بفتح الميم والخامس
أن تكون شرطية وهي
المراد به هذا الفصل
وهي على قسمين
امتناعية وهي للتعليل
في الماضي وبمعنى ان
وهي للتعليل في المستقبل
فاشار الى القسم الاول
بقوله (لو حرف شرط في
مضى) يعني أن لو حرف
يدل على تعلق فعل
بفعل فيما مضى فيلزم
من تقد بر حصول شرطها
حصول جوابها ويلزم
كون شرطها محكوماً
بامتناعه اذ لو قدر حصوله
لكان الجواب كذلك ولم
تكن للتعليل في الماضى
بل للإيجاب فنخرج عن
معناها وأما جوابها فلا
يلزم كونه ممتنعاً على كل
تقدير لانه قد يكون
تابت امتناع الشرط
نعم الاكثر كونه ممتنعاً
حاصله أنها تقتضى امتناع
شرطها اذا ما شئت ان لم يكن
الجواب اسبب غير لازم
امتناعه نحو ولو شئت
لرفعناه بها وكقولنا لو
كانت الشمس طالعة

المفهومان

لكان النهار موجوداً والام يلزم نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً ومنه نعم المرء صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه فقد بان للبيان قولهم

لو خوف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب متمنعاً في كل موضع وليس كذلك ولهذا (٢٢) قال في شرح السكاكية العبارة الجيدة

في لو أن يقال حرف يدل
عـ على امتناع نال يلزم
لثبوته ثبوت ناليه فقيام
زيد من قولك لو قام
زيد لقيام عمر ومحكوم
بانتفائه فيما مضى وكونه
مستلزماً لثبوته لثبوت
قيام عمر وهل اعمر و
قيام آخر غير اللازم
عن قيام زيد أو ليس
له لا يتعرض لذلك بل
الاكثر كون الاول
والثاني غير واقعين
انتهى وعبارة سيبويه
حرف لما كان سيقع
لوقوع غيره وهي انما
تدل على الامتناع الناشئ
عن فقد السبب لا على
مطلق الامتناع على أنه
مراد العبارة الاولى أي
ان جواب الامتناع لامتناع
سببه وقد يكون ثابراً
لثبوت سبب غيره وأشار
الى القسم الثاني بقوله
(ويقال * ايلاؤها
مستقبلاً لكن قبل)
أي يقول ايلاؤها فعلاً
مستقبل المعنى وما كان
من حقه ان يليه السكن
ورد السماع به فوجب
قبوله وهي حينئذ معنى
ان كما تقدم الا أنها لا تخزم
من ذلك قوله ولولتقي
أصدراً بعبارة موتنا * ومن
دون رمسينا من الارض
سبب * لظل صدى
صوتي وان كنت رمة *
اصوت صدى ليلى جهش

المفهوم ان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور وأن المراد
بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أي أن الجزاء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيرافي
في حاشيته على المطول في لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أصلاً بان تستعمل مجرد
الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ما له بخيل نانيها أن الترتيب الخارجي فتكون
لامتناع الثاني لامتناع الاول نحو ولو شاء الله لهدي الناس جميعاً نالها أنها لا تستدل العطف فتكون
لامتناع الاول لامتناع الثاني نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا رابعها أنها الميان استعراضي بربطه
بأبعد التقضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اه بزيادة التمثيل للثاني والثالث (قوله فاسد) أي اذا قطع
النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني
هي عبارة متوسطة بين عبارة الجهم وور وعبارة سيبويه فان عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت
لثبوت وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط متمنع والجواب ثابت
بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوتان في
عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اه وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في
الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت ناليه لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي نية
عليه في المعنى (قوله وكونه مستلزماً) أي ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره
وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع لوقوع غيره لوقوع غيره لوقوع غيره لوقوع غيره لوقوع غيره
للاحتراز عن اذا وان فانها ما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن ما فانها ما يقع
لوقوع غيره وبالسبب الدلالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضاً أي لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي
لضرورة استقباله فهي صريحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فغني عبارته أن لو تدل مطابقة على أن
وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لان
عدم اللازم لوجوب عدم المزموم كذا في الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع
الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وان أو هم صديق الشارح خلافه وفي الهمع عن أبي
حيان أن سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمني في الاحتراز عن اذا وما بان قوله حرف
لا يتناولها فكيف يحترز عن ما وقوله وما أي على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام في قوله
لوقوع غيره للتوقيت أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى لا يجلبها لوقوعها الا هو وليست لام العلة ألا ترى أنه
يصح أن يقال لو أهانني زيد لا كرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للاكرام ومثله في المعنى (قوله وهي انما
تدل الخ) أي لقوله لوقوع غيره (قوله على أنه) أي الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الاولى هي
قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضي كون الجواب متمنعاً في كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم
الثاني) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضي لفظاً ومعنى
نحو لو جاء زيد أمس لا كرمته أو معنى فقط كما سيأتي في قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجي زيد أمس لا كرمته
وان كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظاً ومعنى نحو ولولتقي أصدراً بعبارة موتنا البيت أو معنى فقط نحو ولجنش
الذين لو تر كوا الآيه (قوله ويقل ايلاؤها مستقبلاً) أي يقل أن تستعمل بمعنى ان فيلها المستقبل فلا يرد أنها
اذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجباً لا قليلاً فقط فتأمل (قوله وما كان من حقه
أن يليها) أي وما كان من حقه أن تستعمل بمعنى ان فيلها فلا يقال اذا كانت بمعنى ان من حقه أن يليها (قوله
ولولتقي أصدراً الخ) الاصداء جمع صدى كقفي وهو الذي يبيحك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والر من القبر
وترابه والسبب كعقفر به ملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله اصوت صدى ليلى
فيه قلب والاصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتي وجهش بفتح الهاء وكسرها قال في المصباح هش
الرجل هشاشة من بابي تعجب وضرب تبسم وارتاح اه والطرب خفة لسرور وأوخرن والمراد الاول (قوله
بضطرب * وقوله لا يلفك الراحوك المظلم الخ) حقائق الكرام ولو تكون عدما * واذا وليها حينئذ ماض أول بالمستقبل نحو ولجنش الذين

كذلك وأنكر ابن الحاج في زده على المقرب مجيء لولان تعليق في المستقبل وكذلك أنكره الشارح وتناول ما احتجوا به من نحو ولخش الذين لو تركوا الآية وقوله * ولو أن ليلي الأخيالية سلمت * وقال لا حجة فيه أصح حمله على الماضي وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المتخج بها فمما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من الخويعين بان لوفيه بمعنى ان قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كماه ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبك ولو أعجبكم ولو أعجبكم حسنتهن ونحو أعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم إذا حاربوا شدوا ما زرههم * دون النساء ولو باتت باطهار (وهي في الاختصاص بالفعول كان) أي لو مثل ان الشرطية في أنها لا يلها الافعل أو معمول فعمل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يابا عبيدة وقال ابن عصفور لا يلها فعمل مضمر

لوتر كوا) أي شارفوا أن يتركوا وانما أولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات اه معنى وأقره شيخنا وبالجملة وفيه أن تصحج الخطاب حاصل بتأويل الماضي بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بمشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشميني نقلوا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتعنازاني مقتصرين عليه فله الحمد (قوله ولو أن ليلي الأخيالية الخ) بعده
سلمت تسليم البشاشة أوزقي * اليها صدى من جانب القبر صائح
والجندل الخجارة والصفائح الخجارة العراض التي تكون على القبور وزقي بالزاي والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا أو بمعنى الى أن أو عاطفة اه وفي الاحتمال الاول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنهم بمعنى الوار قال السندي ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلي انه لما مات وتزوجت برجل من أقر بآئها صرا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلي الخ فقالت له تاذني في أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قبيل الغرام وخليف الوجد واليهام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفت عنده فطلع بعد موتها شجران يلف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار في عجيب قدرته اه (قوله لصحة حمله على الماضي) اذ يمكن في الآية أن يقال لو علموا انهم يتخلفون ذرية ضعافا لخافوا عابهم لكانهم لم يعلموا ذلك اه زكريا قال البعض وانظر كيف الخجل على الماضي السابق وهو ولو أن ليلي الخ اه وقد يقال سيد كرا الشارح أن الخجل على الماضي لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكريا الشارح له انما هو لكونه مما احتجوا به لالكون ابن الناطم صرح فيه بخصوصه بالخجل على الماضي أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين فتسكون لوفيهما للتعليق في الماضي على هذا اقتامه (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) وانما لم يكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكاننا لم نصدق اه شميني وللبدر أن يجعل الآية لتقرر الجواب على حدنعم العبد صهيب أي لو كنا غير متهمين عندك لاتصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك (قوله ولو كره المشركون) أي ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالاطهار مستقبل فكذا الكراهة لانها توجد عنده (قوله ولو أعجبك) أي ولو يعجبك بدليل بطله بالمستقبل أعني لا يستوي وكذا يقال في ولو أعجبكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنتهن وقول شيخنا وبالجملة على يستوي لا يخفى ما فيه (قوله شدوا ما زرههم) الماء زرجع متهور وهو الازار وشد المتهور هنا كناية عن ترك الجماع شميني وقوله ولو باتت باطهار أي ولو تبيت لانه في حيز اذا التي للاستقبال (قوله وهي) أي لو مطلقا متناعمة أو بمعنى ان وفي الاختصاص متعلق بما يتعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباعية بالفعل داخله على المقصور عليه (قوله لا يلها الافعل أو معمول فعل) أشار به الى أن معنى قول المصنف وهي في الاختصاص بالفعل أنهم لا تدخل الاعلى الفعل لفظا أو تقديرا ومن الثاني التمس ولو خاتمنا من حديد أي ولو كان الملتبس خاتما من حديد كما في المعنى وقوله مضمر أي محذوف (قوله لو غيرك) قالها الضمير المنصوب يعود الى كلمة أي عبيدة وذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام باغته في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فاجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جميع من أكار الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرار من قدر الله تعالى فقال له عمر رضي الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدراته الى قدر الله وجواب لو محذوف أي اعددها ولا مجال للتأني هنا دماميني (قوله أخلاي) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزي وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد اخلاء بهم مزمرة مكسورة والاصل اخلاي فحذفت بياء الاضافة دلالة الكسرة عليها والجسام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أي حين لطمته جارية وهو ما سوفي بعض أحماء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفضدنا فاة لها لتأكل دمه فخرها فقيل له في ذلك فقال هذا قصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى وذات السوار الخجرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو

الافى ضرورة كقوله أخلاي لو غير الجسام أصابكم * عبت ولكن ما على الدهر معتب أو نادى كلام كقول حاتم محذوف
* لو ذات سوار لطمتنى والظاهر أن ذلك لا يخفى بالضرورة والنادي بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى لو أنتم تعلمون خزان رحمتي

سذف الفعل فانفصل الضمير وأما قوله لو غير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها
شدوذا وقال ابن خروف هو على اضممار كان الشانية وقال الفارسي هو من الاول والاصل لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل أولا والابتداء
آخر ثم نبه على ما انفارق فيه لو ان الشرطية يقال (لكن لو أن بهاقده تفتن) أي تختص لو (٢٥) بمباشرة أن نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم

صبروا ولو أنا كتبنا
عليهم ولو أنهم فعلوا
ما وعظون به وقوله ولو
أن ما أسمى لادنى معيشة
وهو كسبر وموضعها
عند الجيسع رفع فقال
سيدويه وجهه والبصريين
بالابتداء ولا يحتاج الى
خبر لاشتمال صلتها على
المسند والمسند اليه
وقيل الخبر محذوف
فقيل بقدر مقدا أي
ولو نابت ايمانهم على
حدوايه لهم انا جلدنا
وقال ابن عصفور بل
يقدر هنا مؤخر أو يشهد
له أنه يأتي مؤخر بعد
أما كقوله عندي
اصطبار وأما أنتي جزع *
يوم النوى فلو جد كاد
يبريني وذلك لان لعل
لا تقع هذا فلا تشبه أن
المؤكدة اذا قدمت بالتى
بمعنى لعل فالاولى حينئذ
أن يقدر الخبر مؤخر على
الاصل أي ولو ايمانهم
نابت وقال الكوفيون
والمسبرد والزجاج
والزنجشري فاعل ثبت
مقدرا كما قال الجيسع في
ما وصلتها في لا أكلمه
مأن في السماء نجما
ومن ثم قال الزنجشري
يجب أن يكون خبر أن

محذوف تقديره لهان على ذلك تصریح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الاصل لو تملك كون تملك كون فحذف الفعل الاول
فانفصل الضمير وقيل الاصل لو كنتم تملك كون ورد بان المعهود في حذف كان بعد حذف مرفوعها معها فاجيب
بان المراد أن الاصل لو كنتم أنتم فحذفه نظرا لان الحذف والتوكيد متناقضان كذا في المغني وزيغ الدماميني
التنابير بان الخليل وسيبويه أجاز الجمع بين الحذف والتأكيدي (قوله وأما قوله الخ) وارد على المن (قوله لو بغير
الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء استغث شرقى بالماء فان غصصت بالماء فهم أسبغوه واعتصاري نجحاي اه
زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصته وهو الذي غص أي شرق والمراد بغير الماء (قوله على اضممار كان
الشانية) أي والجملة الاسمية المملوطة بها خبر كان الشانية (قوله حذف الفعل أول) أي من التركيب الاول
والابتداء آخر أي من التركيب الاخر وايس المراد أن حذف المبتداء بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه
البدئية ثم حمله هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به في قوله تعالى أدعوهم
أم أنتم صامتون أي أم صمتهم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها القرينة
فكثير ونذر حذف شرطها وجوابها معاني قوله

ان يكن طبعك الدلال فلوفى * سالف الدهر والسنين الخوالي

التقدير عند الاخفش فلو وجد في سالف الدهر والسنين الخوالي اسكان كذا (قوله ولو أن ما أسمى) أي ولو أن
سعيي فان داخله على مجموع ما وصلتها المؤثر بل باصدر لاعلى ما فقط حتى يراد أن الحرف المصدرى لا يدخل على
مثله (قوله وموضعها) أي مع صلتها (قوله فقيل بقدر مقدا) أي على المبتداء على (قوله على حدوايه لهم أنا
جلدنا) أي على طر يقته في تقديم الخبر على المبتداء الذي هو أن وصلتها (قوله وذلك) أي تقدر بالخبر هنا مؤخر
نابت لان اعمل الخ أي لان وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليهم بالدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هي لغة
في لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لان لعل لا تقع بعد لو كالاتقع بعد أما هذا تقرر بكلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضا
اذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو ألامان الاخبار عن أن وصلتها تكون مافي نأويل مصدر مبتدا
يتميز عن التي هي لغة في لعل اذ لا ينسب منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم الآن يقال المراد أن
وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوههم أن العاقل يتقد به مقدا بعلة بدفع اشتباه
أن المؤكدة بالتى هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدر بالخبر ولو مؤخر بدفع هذا الاشتباه لاسم الهم الآن يقال
المراد أن تقدر به مقدا يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله فاعل ثبت مقدا) والدال عليه أن فانها تعطى
معنى الثبوت ورجح بان فيه ابقاء لعل على اختصاصها بالفعل وبيعه نوعا بعد أن الفعل لم يحذف بعد ولو غيرها
من أدوات الشرط المفسر بفعل بعده الا كان نحو التمس ولو نأتما من حديد أي ولو كان الملتصق والمقرن وبلا
بعد ان نحو ان تقم أقم والا فلا (قوله كما قال الجيسع في ما وصلتها الخ) قد يفرق بان الموصول الحرفي أحوج الى
الفعل من الشرط سم وقد تمنع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل كونه فاعل ثبت مقدا (قوله
أن يكون خبر أن) أي الواقعة بعد لو فعلا أي جملة فعلية (قوله انما ذلك) أي وجوب كون خبر أن فعلا في الخبر
المشتق أي اذا أريد الايمان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فإزعمه الزنجشري لا يسلم على اطلاقه (قوله تنبو
الحوادث عنه) أي تبعد مصائب الدهر عنه (قوله ولو أن الخ) الضمير في أنها يرجع الى الاسودة التي ترى من
بعيد ومسومة أي خيلا معلومة وبعيد بضم العين بطن من الاوس وأزعم بطن من بني بروع اه عني وقال الشمني
مسومة أي فرسان مسومة وبعيد بضم العين وأزعم بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون اسم شخصين اه
والثناء في حسبتهما ناعنا مخاطبهم سجوه الشاعر كافي شرح شواهد المغني للسبوطي وان مشى الدماميني على

(٤ - صبان) - رابع

فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن ما
في الارض من شجرة أو قلام أو قالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما أطيب العيش لو أن الفتى سحر * تنبو الحوادث
عنه وهو مألوم وقوله ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عيدا وأزعم

وزد المصنف قول هو لاء بانه قد جاء اسمنا مستقفا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح * ادركه ملاعب الرماح وقوله ولو ان ما ابعثتني معاق *
بعودت بما ما تارد عودها وقوله ولو ان حيا فانت الموت فاته * اخو الحرب فوق القارح العدوان (وان مضارع تلاها صرفا * الى الماضي
تحول يني كني) * أي لو وني كني (٢٦) ومنه قوله لو يسمعون كما سمعت حديثها * نحو والعز ذكر عاوس سجودا * وهذا في الامتناعية وأما

خلافه (قوله ورد المصنف الخ) قال في المغني وقد وجد آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسمها مستقفا ولم يتنبهوا
لها وهي قوله تعالى ودوا لو انهم يادون في الاعراب وورد الدماميني بان لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها
بعد فعل دال على التني صرح بذلك الرضي والسكلام في لواء شرطية (قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن
مالك الذي يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر لبيد الى هذا اللقافية عني (قوله ولو ان ما ابعثت) بكسر التاء
والثمام بضم المثناة وتخفيف الميم بنت ضعيف وتأوذة تعرج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع الى ما تارة ثانية
باعتبار وقوع معالي بقية (قوله فانت الموت) قال البعض من اضافة الوصف لفاعله أي فانت الموت اه وفيه
نظرا أما اول فلان الوصف المتعدي لا يضاف الى فاعله على ما تقدم في باب الاضافة وأما ثانيا فلان المناسب لقوله
فاته أخو الحرب ان يكون من اضافة الوصف لمفعوله فنسبه وقوله أخو الحرب أي ملازمها فوق القارح الفرس
القارح الذي عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوامل الجزم
السكلام على هذا الشاهد والذي بعده (قوله وخروج) أي البيت الثاني وقوله سكنت أي أبدلت بالسكون (قوله
أما ماض معني) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لان اللام لا تدخل على نافع الاما كما في التصريح
(قوله أو وضعا) لو قال لفظا السكان أنسب (قوله فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام
تسمى لام التسوية لانها تادل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط كما ان اسقاطها يدل على التجميل أي وقوع
الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في جعلناه عطاما لان في تاخير جعله عطاما تشديدا للعقوبة أي اذا
استوى سوقه وقويت به الاطماع جعلناه عطاما كما قال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية وحدفت
في جعلناه أجاا اشارة الى عدم تراخي الجعل أجاا أفاده في التصريح قال السيوطي وقد يقترن جوابها باذن ونذر
كونه تجبا أو مصدر اربأ أو الفاء اه وقال في المغني وورد جوابها الماضي مقرونا بقده وهو غريب (قوله
وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لولا ما ماض معني أو وضعا لانه في هذا الحديث مستقبل
لنظا ومعني (قوله لو كان لي مثل أحد ذهب ما يسرني الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور
الثلاث عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس مجرد اذ فعل لازمة وأما تخالص البعض عن ذلك
بقوله مانافية وقد أبتل نفيها وموقع النفي في أن لا يمر القيد فبدل التركيب على سرور وجر والثلاث وليس
عنده شيء وهو المراد اه ففيه نظرا لان الاعتراض انما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل
النظر الى ما تنفيده لومن النفي أي نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمل فانه متين (قوله بجملة اسمية) أي مقرونة
باللام كالاتية أو بالفاء كقوله * لو كان قنبل يا سلام فراحة * أي يا سلامته فهو راحة نقله شيخنا عن
الشارح ثم رأيت في المغني قال الدماميني لا يتعين هذا الاحتمال أن يكون راحة عطفا على قنبل وجواب لولا محذوفا
أي ثبت ويدل عليه بقية البيت * لكن فررت مخافة أن أوسرا * اذ مراده الاعتذار عن الفرار بانه
لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت في موقف الحرب لكن خاف الاسر المفضي الى المعسرة
والذل ففر (قوله لثوبه من عند الله خير) أي مما نساها به أنفسهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة)
فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لولا وقوله أو جواب لقسم مقدر أي والله لثوبه (قوله للتني) أي على سبيل
الحكاية أي انهم مجال يمني العارف بهم بالمتألمهم واتقاءهم تله فاعلمهم لاعلى سبيل الحقيقة لاستحالة التني
حقيقة عليه تعالى أفاده الدماميني هذا ويجوز أن تكون لولا على الوجهين في لثوبه من عند الله خير شرطية
وجوابها محذوف للدلالة السياق عليه تقديره لا يثبوا

التي بمعنى ان فقد تقدم
أنها تصرف الماضي
الى المستقبل واذا وقع
بعدها مضارع فهو
مستقبل المعنى (تنبيهات)
الاول الغلبة دخول
على الماضي لم تجزم
ولو اريد بها معنى ان
الشرطية وزعم بعضهم
أن الجزم بها مطرد على
لغة وأجازه جماعة في
الشعر منهم ابن الشجري
كقوله
ولو يشأ طار به اذ ومبعة
وقوله تامت فؤادك
لو يحزنك ما صنعت *
احمدى نسا عني ذهل
ابن شيانا ونخرج على
أن ضمة الاعراب سكنت
تحققا كقراءة أبي عمرو
ينصر كم ويشعر كم ويامر كم
والاول على لغتين يقول
شايبا بالالف ثم أبدلت
همزة سا كنة كما قيل
العالم والخاتم * الثاني
جواب لولا ما ماض معني
تحول لولا يخف الله لم يعصه
أروضا وهو اما مثبت
فاقترانه باللام تحولو
نشاء لجعلناه عطاما
أكثر من تركه تحولو
نشاء جعلناه أجاا واما
منفي بما فالامر بالعكس

تحول ولو شاعر بل ما فعلوه وتحول قوله ولو نعل على الخيارا افتقرنا * ولكن لاخبار مع الليالي وأما قوله عليه الصلاة * (أما
والسلام فيما أخرجه البخاري لو كان لي مثل أحد ذهب ما يسرني أن لا يمر على ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كان أي ما كان يسرني قبل
وقد تجابى بجملة اسمية تحزروا أنهم آمنوا وتقر المثلثية من عند الله خير وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ولو في الوجهين للتني
فلا جواب لها

*** (أما رولولا ولوما) ***

(قوله كهمايك من شئ) مهمما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن تامه فاعلها ضمير فيها يرجع على مهمما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أي موجودا ومن شئ بيان لهما فإن قلت أي فائدة في هذا البيان مع كونه كالمبين في العموم والابهام قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشئ فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلوا الخبر من رباطه بالمبتدأ (قوله حرف بسيط) في ادخال ذلك تحت خبر أي التفسير به نظر لان التشبيه الذي في المتن لا يفيد به وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وان زعم البعض لان المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وفائدة أنه واقع ولا بد بتعاقبه على تحقيق وهذا حاصل مع مهمما يكن من شئ كما لا يخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علمت فهو عالم ان ذلك العلم أول تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمر وقيام عمر ومتوقف على قيام زيد واجب بانه قديحجى الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله * من كان ذاب فلهذا يتبي * لكن يخرج ذلك على اقامة السبب بمقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذاب فاني لأخونه لان لي بتا وكذا قولهم أما علمت فاعلمت فاعلمت كقولهم فذ كرك له حق لانه عالم ولا يكون ذكره محققا حتى تذكره قاله السيوطي وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصریح غير واحد من النحاة بانهم ليست حرف شرط وانما افادتها للشرط لنباتتها عن أداة الشرط وفعله افاده الشئ وغيره ثم الشرط في أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشرط من تخصيص وقوع الجزاء بحاله ووقوع الشرط دون غيرها فأفاده الدمايني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذي نقله أبو حيان عن بعض الاصحاب (قوله فبدليل الخ) قال في المغنى وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي ذكرناها وهي فاما الذين آمنوا فاعلموا الخ لا يصح أن تكون عاطفة اذ لا يعطاف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها افاء الجزاء اه بتصرف قال الشنبي وقد يقال لا يمنع أن تكون زائدة وقد زمت وكذا نيلزم كالباء في أفضل به في التعجب اه ولما دفعه بان اللزوم لغير مقتض ينافي الزيادة ولزوم الباء في أفضل به معز بادته المقتض وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر فان قلت مهمما التي أماني تقدرها لا يلزمها الفاء الا اذا لم يصلح جوابها بالمباشرة فلم لزمت الفاء أما مطلقا قلت قال الرضي انما وجبت الفاء في جواب أما لم يجز الجزم وان كان فعلا مضارا لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فصح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهمما لكونها بطريق الاصله جعل لزوم الفاء قرينة شرطية تباقي في المقام بحث وهو أن الفاء انما تدل على كون ما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدرها بخصوص مهمما وقد يجب بان تقدرها أولى لان ان للشك وهو لا يناسب الشرط لان وجود شئ ما يحقق وأيات استدعي زيادة المقدور لزمومها الاضافة كان يقال أي شئ يكن الخ وغيرهذين خاص بقبيل كالزمان في متى والمكان في أين والعاقل في من وغير العاقل في ما وليس المراد بخصوص لكن هذا انما يتم على القول بان مهمما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهمما بمعنى ما قال في التصريح وكون أما تقدر به ما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت أما زيد فمطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اه فنفظن (قوله فالتلوا الخ) كاستدراك على قوله أما كهمايك من شئ واعلم أن هذه الفاء مؤخره من تقديم لان أما زيد فقائم أصله مهمما يكن من شئ فزيد قائم حذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعاقبه ثم جيء باما نابتة عما حذف فصار أما فزيد قائم فحذقت الفاعل اصلاح اللفظ اذ يستكره تلوا الفاء الاداة أولانها أشبهت العاطفة وتوايس في الكلام معطوف عليه فصار أما فزيد قائم بتأخير الفاعل من المبتدأ الى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو أما قائم فزيد كذا في الفارسي قال السندوبي فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزم والقيام مقام الملزوم ادعاء وهو

(أما رولولا ولوما) *
 (أما كهمايك من شئ)
 أي أما بالفتح والتشديد
 حرف بسيط فيه معنى
 الشرط والتفصيل
 والتوكيد أما الشرط
 فبدليل لزوم الفاء
 بعد ما نحو فاما الذين
 آمنوا فاعلموا أنه الحق
 من ربه م وأما الذين
 كفروا فيقولون الآية
 وال ذلك الاشارة بقوله
 (وفا * لتلوا تلوها ووجوبا
 ألفا) فامبتدأ خبره
 ألف وتلوا متعاق بالفاء
 ومعنى تلوا مال

ووجوبها حال من الضمير في ألف وأشار بقوله (وحذف ذى الفاعل في نثر إذا لم يكن قول معناه قد نبذا) أي طرح إلى أنه لا تحذف هذه الفاء
الأذا دخلت على قول قد طرح استغناء (٢٨) عنه بالمقول فيجب حذفها مع نحو فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال لهم

أكفرتم ولا تحذف في
غير ذلك الا في ضرورة
كقوله

فاما القتال لا قتال لديكم
ولكن سيرا في عرض
المواكب

أو ندور نحن وما خرج
البخاري من قوله صلى
الله عليه وسلم أما بعد

ما بال رجال وقول عائشة
أما الذين جمعوا بين الحج
والعمرة طافوا طوافا

واحدا وأما التفصيل
فهو غالب أحوالها كما
تقدم في آية البقرة

ومنه أما السفينة فكانت
لمساكين يعملون في
البحر وأما الغلام وأما

الجدار الآيات وقد
يترك تكرارها استغناء
بذكر أحد القسمين عن

الآخر وبكلام يذكر
بعدها في موضع ذلك
القسم فالاول نحو يا

أيها الناس قد جاءكم
برهان من ربكم وأنزلنا
اليكم نوراً مبيناً فاما الذين

آمنوا بالله واعتصموا به
فسيدهم في رحمة منه
وفضل أي وأما الذين

كفروا بالله فاهم كذا
وكذا والثاني نحو وهو
الذي أنزل عليكم الكتاب

منه آيات محجبات هن أم
الكتاب وأخرومتها هات

الشرط فانه ملزم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوب بالامع
قيام غير مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفر واهنا تقديم ما يمنع تقديمه في غير هذا الموضع اه
وقوله تقديم ما يمنع الخ أي نحو فاما البيت فلا تقهر (قوله وجوباً حال) أي على تقدير مضاف أي ذا وجوب
أو على تأويله بواجباً (قوله فيجب حذفها مع) صريح في أنه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع
جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحيتها بعد الفاء لان يكون جواباً يتقدراً أو قولاً لكنني كنت أسمع
الاعتذار عن المنع المذكور بان منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا
النقل حتى وقفت على هذا القول في همع الهوامع للسيوطي ونصه ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام اذا
كان هنالك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم
أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعت الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح استغناءً لانه
قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وأن الجواب في الآية قد وقوا
العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للامة ولأن ما بينهما أي أفعال الفاء
اعتراض اه (قوله فاما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى ليس عليه ولعدم صحة
الاجراء حيثئذ اه وتعليقاً باطلان لصحة المعنى والاختيار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة
الاجراء فلا شتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ في الرابطة فانهم وقوله سيرا منصوب على أنه اسم لكن وخبرها
محذوف أي ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أي تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في
شرح شواهد المعنى للسيوطي وقوله في عرض المواكب بالعين المهملة والضاد المجمة أي شقها وانحيتها وقد
صحف من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع مكوب وهم القوم الراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله
الشارح والعبارة في عرض مكسورة كقوله القاموس (قوله أو ندور) كما في قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى
كأنظر اليه اذ ينحدر في الوادي وقول عائشة رضي الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً
واحداً وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز أن يكون محذوف في الفاء تبعاً للقول
والتقدير فاقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد يقال ماجوز في الحديث الثاني يجوز في الحديث الاول
وقول عائشة وفي بعض النسخ أو ندور ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى الى آخر ما تقدم وفي
بعض النسخ أو ندور ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين
جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً وأما التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم في آية
البقرة) هي فاما الذين آمنوا فبعلون الخ ثم اما أن يقدر فبها يجعل أي فيفتق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر
أشياء مفصولة كل منها عن الآخر وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله
ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكانه قيل الخ) يراد عليه أن
هذا يقتضي أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما الفاء لأنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ
كقوله مدعاه أو لا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراسخون في العلم الخ في موضع القسم الثاني قائماً مقامه
فالوقف على الآله لان الراسخين عليه لا يؤزلون فيكون قوله والراسخون في العلم الخ منقطعاً عما قبله ويؤيده قراءة
ابن مسعود ان تأويله الا عند الله بان الناقية وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه يقول الراسخون
ويؤيد مقابله أن الراخي لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقبه الرسوخ فائدة لا شتمال أهل أصل العلم بل الاسلام مطلقاً
في هذا الحكم الآن يقال خص الراسخون بالذكور لانهم أثبت على هذا الحكم قال الشمني قال السعد والحق أنه
ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله الا الله وان أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمع

فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون
معناه أي ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى
والايمان بهم ما واجب فكانه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على الآله

وهذا المعنى هو المشار اليه في آية البقرة السابقة فاما ما هو قد تأتى غير تفصيل نحو اما زيد (٢٩) فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره وقد

أحكم الزخشي شرحه
فانه قال فائدة أمانى
الكلام أن تعطيه فضل
توكيد تقول زيد ذاهب
فاذا قصدت توكيد ذلك
وأنه لا محالة ذاهب
وأنه بصدد الذهاب وأنه
منه عزيمة قلت أمانى زيد
فذهاب ولذلك قال
سبويه في تفسيره مهما
يكن من شئ فزيد
ذاهب وهذا التفسير
معدل بفائدة تين بيان
كونه توكيدا وأنه في
معنى الشرط انتهى
* (تنبيهات) * الاول
ما ذكره من قوله أمانى
كما هي لا يريد به أن
معنى أمانى مهما
وشرطه لان أمانى
فكيف يصح أن تكون
بمعنى اسم وفعل وانما
المراد أن موضعهما صالح
لهما وهى فائدة مقامهما
لتضمنهما معنى الشرط
* الثاني يؤخذ من قوله
لتولواها أنه لا يجوز أن
يتقدم الفاء أكثر من
اسم واحد فلو قلت أمانى
زيد طعامه فلا تأكل لم
يجز كإص عليه غيره
* الثالث لا يفصل بين
أما والفاء بجملة تامة
الان كانت دعاء بشرط
أن يتقدم الجملة فاصل
نحو أمانى اليوم رحلت
الله فالمراد الرابع

والمؤول فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أى كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم
بؤمنون بأنه من عند الله هو المشار اليه في آية البقرة يعنى فأما الذين آمنوا فليعملون الخ وعبر بالاشارة لعدم
صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها الى قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما
فوقها وبه يعلم مافى كلام شيخنا من المؤاخذه ثم هذا يقتضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصریح آية البقرة
بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا قال فتأملها (قوله وقد تأتى
غير تفصيل) أى لا لفظا ولا نقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقد روى في نحو أمانى زيد فتأمل فتكف (قوله شرحه)
أى بيانه (قوله فضل توكيد) أى توكيد افاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا هوهم أن الذهاب لم يحصل
بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمة) أى لا بد منه (قوله قلت أمانى زيد ذاهب) وجه التوكيد أن المعنى
مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شئ ما وهو محقق والمعلاق على المحقق محقق ولذا روى
في بعد التي في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لان اطلاق الشرط بالسمية أنسب بغرض التأكيد لانه
أعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط ببعديه البسيطة والجدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال
الحديث (قوله في تفسيره) أى تبيين حاصل معناه ما يأتى في الشرح (قوله مدل) أى مفصح (قوله وهى فائدة
مقامهما) قد يقال ان أمانى تقيم الامقام مهما وما تقدم عن سبويه في تفسير أمانى زيد ذاهب لا يدل على قيامهما مقام
مهما وشرطه لانه بما لحظ شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث
حيث قال هى لتفصيل مافى نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تدكر الاقسام وقد يدكر قسم ويترك الباقي
والترمو حذف الفعل بعدها للجرى على طريقة واحدة كما الترموا حذف متعلق الظرف اذ وقع خبرا والترمو
أن يقع بينه وبين جوابها هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قد
عليها الغرض العوضية وكرهه تلوا الفاء أما وللتنبية على أن ما بعد أمانى هو النوع المقصود جنسه بالنتفصيل من بين
مافى الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الامر فوعا على الابتداء لان الغرض الحكم على ما بعد الفاء
اكتنهم خالفوا وذلك في مواضع ايدان من أول الامريان التفصيل باعتبار الصفة التى ذلك النوع عليها فى الجملة
الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو فاما اليتيم فلا تقهر وأما اكرام الاميرفا كرم زيدا
اه مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبنى على أن التفصيل لازم لاماد انما هو وخلاف الرابع كإص (قوله
لتضمنهما معنى الشرط) الاضافة للبيان ان أريد بالشرط التعليق وحقيقة ان أريد به الاداة ومعناه التعليق وقد
يجب في العلة بانها انما تنج قيام أمانى مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) أى
أواما هو بمنزلة بجملة الشرط والجار والمجرور وقال الدماميني واذا امتنع الفصل باكثر من اسم واحد أشكل
قول بعضهم في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربى أكرمن ان الظرف متعلق
بيقول لانه يلزم عليه الفصل بالمتبدا ومعمول الفعل فتأمل اه واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف معدر أى
شان الانسان لان نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز ان الهانى الظرف خاصة لتضمن معانيها
الكون والحصول قال تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسور والمحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه معنى والشئ وما يتعلق به فى حكم الشئ الواحد لكن رده عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بانه
يقول اذ الذى يقول نفس الانسان فالاولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على مجيء الحال من المتبدا وذلك
دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير أن (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبية
الثانى وانما أعاده لاجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ)
بوجه بان أمانى فائدة مقام الفعل فلا يليه الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر فى الفعلية سم وقد يجاب بان الاسمية
أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه
بجواب هذا مذهب البصريين وصححه أبو حنيفة وغيره قال ابن هشام وانما ارتكب ذلك لوجهين أحدهما أن

يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة * أحدها المبتدأ كالأيات السابقة * ثانياها الخبر نحو أمانى الدار فزيد * ثالثها جملة الشرط نحو
فاما ان كان من المقرب بين فرح ورجحان الآيات

القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذ كر بعدهما الاجواب واحد كان الجواب لاسبقتهما الثاني أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابا الحاصل اجحاف بها اه وزعم الاخفش أن الجواب المذكور لا ماؤداة الشرط معار أو على في أحد قوليه ان الفاء جواب ان وجواب أما محذوف وقوله الثاني كالاول أفاده الشمني قال الدماميني ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما اجواب واحد بل ما بعد الفاء جواب ان وان وجواب اجواب أما والفاء داخلة على ان تقدرا والاصل مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقر بين خبرا وه روح فانيب أما مناب مهما يكن من شيء وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فان الاول فاه جواب أما والثانية فاع جواب ان فحذفت الثانية لانم التي أو جبت الثقل ولان الحذف بالثواني ألبق (قوله اسم منصوب الخ) قال الرضى ويقدم على الفاع من أجزاء الجزاء المفعل به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وانما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أمالان الفاء بعد أما من مائة عن محالها كما تقدم ولان التقديم لاغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعي (قوله لفظا أو محلا) مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ومثال الثاني وأما بنعمته بك فحدث ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أي منصوب لفظا أو محلا ومثاله الآيات من الاول ومثال الثاني أما لذى بكرمك فاعلم ما معنى (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فهدى بناهز ينهم (قوله لان أما نابتة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخير عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد على الاول بان العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل باكثر من واحد والثاني بان حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرهما (قوله والفعل لا يلى الفعل) وأما زيد كان يفعل في كان ضمير فاصل اه معنى ونظر الدماميني في التعليل بان أما نابتة عن جملة الشرط لافعله فقط فيجبوا والفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أى للفصل بالفاعل الموجود بتقديره وقد دفع النظر بان الفعل الذى نابت عنه أما الم يذ كر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا لا بتخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل (قوله لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نابتة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني معنى لا عملا (قوله للفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه وأولتو بيع الخلاف (قوله نحو أما اليريم فاني ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا ما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أمالمانع التقديم وان تعدد لكونه لاغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال الدماميني اذا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو أما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمولا للفعل الشرط أولا ما كان الفاصل بين الفاعل وأما جزأ مما في حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من الة من مركزها الاصل بل هى فيه داخلة على الجواب فنلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو أما زيد ذاهب اذا التقدر بمهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فاني ذاهب اذا التقدر بمهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فانما تدخل على الجواب كالمثال الاخير أو على شيء منه كالمثال الذى قبله هذا كما على مذهب الجمهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أى فقالوا بعمل ما بعد ان فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيد فاني ضارب قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجح المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاها ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه اه سبوطى فعلم أن مخالفتهم ايسر في الظرف فقط وان أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول أخر حكاها السبوطى بعد ذلك قال شيخنا هو هل هو أى قول هو لاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول راجعه اه والثاني هو الظاهر والمتعين (قوله سمع) أى على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضى عن سيبويه (قوله بالنصب) أى على أنه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما هو ذ كر لا بما قاسا على نصبها الظرف كما مر أنفان الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيد كر الشارح ذلك تبعا للمعنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى

* رابعها اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآيات خامسها اسم كذلك معمولا محذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيد فاضربه وقراءة بعضهم واما مؤد فهدى بناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان أما نابتة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلى الفعل سادسها ظرف معمول لا ما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو أما اليوم فاني ذاهب وأما فى الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور وخالفهم المبرد وابن دروستويه والفسراء والمصنف * الخامس سمع أما العبيد فذوعب بالنصب وأما قرى شافانا فاضاهما وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يلى بالحل اذ التقدير هنامهما ذ كر

وهي ذلك فيخرج أما العلم ففعال وأما علم الفاعل فهو أحسن مما قيل أنه مفعول مطلق معمول ما بعد الفاعل ومفعول لاجله ان كان معروفاً وحال
ان كان منكر او فيه دليل أنصاعلي أن أما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به * السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى
أما اذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر أبا خراشة أما أنت ذانفر بل هي فيهما كلمتان والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية
أدعت الميم في الميم والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة وقد سبق الكلام عليها في باب كان * السابع قد تبدل سيم أما الاولى بيا استنقلا
للضعيف كقوله رأت رجلاً أيا اذ الشمس عارضت * فيضحي وأيا بيا العشي فيخصر (٣١) (لولا ولولا ما يلزمان الابتداء اذا امتناعا

وجوده قدما أي
لولا ولوما استعمالان
أحدهما أن يدل على
امتناع شيء لوجود غيره
وهذا ما أراد بقوله اذا
امتناع لوجوده قدما
أي اذا ربطا امتناع شيء
بوجود غيره ولازم بينهما
ويقتضيان حينئذ
مبتدأ متزامنا فيه حذف
خبره غالباً وقد مر بيان
ذلك في باب المبتدأ وجوابها
بجواب لومصدرها بماض

ذو عبيد ملكهم ومعنى أنصاعها أغلبها في الفضل (قوله وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما يليق بالحل (قوله فهو
أحسن الخ) أي لا طراد في كل موضع وأصالة الفعل في العمل (قوله ومفعول مطلق الخ) فإنه لا يتأني في نحو أما
العلم فذو علم أو فانه عالم أو فاعلم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء فيم يقبله وهذا على مذهب الجمهور
وفيها مرامد ما ينسب (قوله أو مفعول لاجله) أي للفعل المحذوف والتقدير به ما ذكرنا من أحد الأجل العلم وقوله
وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير به ما ذكرنا من أحد الأجل العلم وقوله وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير به ما ذكرنا من أحد الأجل العلم
معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أي فيما بعد ما عاقلان الأصل في العامل
الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لانعت أما (قوله أم المنقطعة)
أي لجزء الاضراب وتسميتها منقطعة على رأي الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي لجزء الاضراب
متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أي التي استفهم بها وحدها ان جعلت ذام موصولة أو مع ذام
ان ركبت ذام مع ما جعل المجموع اسم استفهام (قوله الاولى) نعت ميم (قوله عارضت) أي ارتفعت بحيث
تقابل الرأس فيضحي بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسر هاء فتحها أي برز ويخصر بالحاء المججمة وفتح الصاد
المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أي ألمه البرد في اطرافه اه شئ في ضبط البعض يخصر بالحاء المهملة خطأ
وكذا ما اقتضاه صديقه من أن قول أبي العلاء المعري

لواخترتم من الاحسان زرتكم * والعذب به سحر الا فراطي الخصر

بالحاء المهملة خطأ وانما هو بالحاء المججمة * (فائدة) * قد تحذف أما ويطر ذلك قبل الامر والنهي نحو ور بك
ذكبر وتيا بك فاعلمه والرجح فاحقر فذلك فليفرحوا ولا يقال زيد فاضرب ولا زيد فاضرب به بتقدير برأما انظر
حاشية السيوطي على المعنى (قوله الابتداء) أي المبتدأ كما يشير اليه الشارح والالف في عقد التنثية (قوله
ولازما) عطف نفسه بر على ربطا (قوله في باب المبتدأ) أي عند قول المصنف ويعد لولا غالباً الخ (قوله لولا
الاصاحة) بصاد مهملة وخاء مججمة أي الاستماع وقوله في الرضاء متعلق بقوله رجاء (قوله وان كان منفيًا) هذا
مقابل قوله فان كان الماضي مثبتا الضمير في قوله وان كان منفيًا يرجع الى الماضي ومن المعلوم ان لم يتدخل
على الماضي فقوله البعض تبعاً لشيخنا قوله وان كان منفيًا أي بغير لم فان كان منفيًا بها امتنع اللام لا موقع له
وقيد في الهمع نفي الماضي هنا بان يكون مجاها وظاهره من صيغ الشارح فلا يجوز لولا لاقت ولا تعدت (قوله
وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أي انفضحكم
وعاجلكم بالقوية (قوله التحضيض) مبالغة الحضيض يقال حاضه على كذا أي رغبه في فعله فاذا أريدنا كيد
الترغيب والمبالغة فيه قيل حاضه (قوله الموازنة لها) أي لولا (قوله من) أمر من ما بمعنى ميز (قوله وهلا)
عطف على الضمير المجرور وبإعادة الجار لجاز ذلك عند الناظم كما مر (قوله أوليتها) أي هذه الادوات الخمس
(قوله الفعلا) أي الخبري اذا الطالب لا يطلب (قوله أي المضارع الخ) قال الفارسي قال سيويه انها أي الادوات
الذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذان وليهن المستقبل كن تحضيضاً

أومضارع مجزوم بل
فان كان الماضي مثبتا
قصرن باللام غالباً نحو
لولا أتم لكم ومنين
ونحو قوله لولا الاصاحه
للو شاة لكان لي * من
بعد سخطك في الرضاء
رجاء وان كان منفيًا
تخرد منها غالباً نحو
ولولا فضل الله عليكم
ورحمته ما ز كمنكم من
أحد أبدا وقوله

والله لولا الله ما هتدينا
وقوله

لولا ابن أوس نأى ماضيه
صاحبه وقد يقرن بها

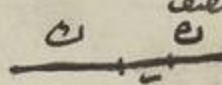
المعنى كقوله لولا رجاء لقاء الطاعنين لما أبتق نواهم لنار وحوالاجسدا وقد يخول منها المثبت كقوله لولا زهير جفاني كنت منتصرا وقوله
وكم موطن لولاى لمحت كيهوى * باحرام من قنفة النيق منهوى واذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمة
وأن الله نواب حكيم والاستعمال الثاني أن يدل على التحضيض فيختصان بالجر الفعليين بشار كهما في ذلك هلا وألا الموازنة لها أو لا
بالتحضيض وقد أشار الى ذلك بقوله (وجه التحضيض من وهلا * ألا الأواوليتها الفعلا) أي المضارع أو ما في ناويله نحو ولولا تستغفر ون
الله ونحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ونحو قوله هلا تسلم أو الأتسلم أو الأتسلم فتدخل الجنة ونحو الأتقاتلون
توما تسكنوا آل بيتهم

بِسْمِ اللّٰهِ

حلول بعض قضایا هندسیة بالجبر

ق موق

اذا نُصِفَ خط ثم قسم الى مختلفين فنجمع سطح احد القسمين في الآخر ومربع الفضلة بين النصف والقسم يادوي مربع النصف



ليكن الخط كله $ك$ فنصفاه $ك$ و $ك$ ومختلفاه $ك-ب$ و $ك+ب$ فالفضلة بين النصف واحد المختلفين هو $ب$ و $ب^2 = (ك-ب)(ك+ب)$ بحسب شروط المسألة

$$(ك+ب) \times (ك-ب) = ب^2 \quad \text{بالبط}$$

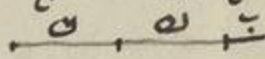
$$\frac{ك+ب}{ك-ب}$$

ب طرح المتجانسات في جانب الواحد $ك^2 - ب^2 = ك^2 + ب^2$

$$ك^2 = ك^2 + ب^2 \quad \text{وهو الجواب}$$

ق موق

اذا نُصِفَ خط وزيده فيه خط آخر على استقامته فسطح الخط مع الزيادة في الزيادة يادوي مربع نصف الخط مع الزيادة الا مربع النصف فقط



ليكن الخط $ك$ فنصفه $ك$ والزيادة $ب$ فلنا

$$(ك+ب) \times ب = ك^2 - ك^2 \quad \text{بالبط}$$

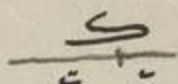
$$ك^2 + ب^2 = ك^2 + ك^2 - ك^2$$

$$ك^2 + ب^2 = ك^2 + ب^2$$

ب طرح المتجانسات في جانب الواحد

ق ٧ مق

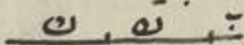
مربع المخط مع مربع احد قسميه يساوي مضاعف سطح المخط في ذلك القسم مع مربع القسم الآخر



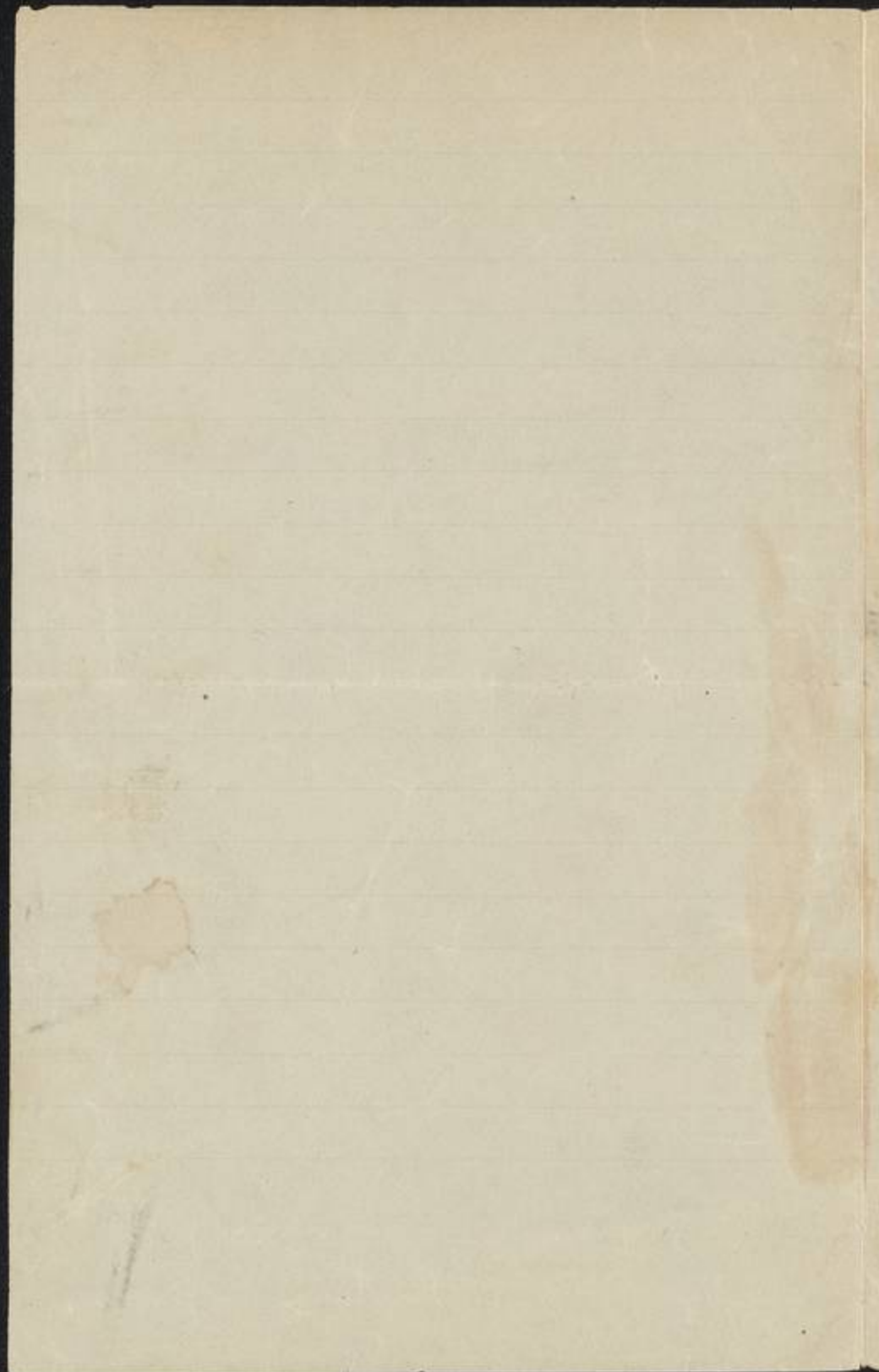
ليكن المخط كله ك وقساه ب وت فبحسب شروط المسألة
 $ك + ب = ك + ب + ت = ٢ ك$ نستبدل ك بقيمة اي ب + ت فيكونه
 $(ب + ت) + ب = ٢(ب + ت) - ب + ت$ بالبط
 $ب + ب + ت + ت = ٢ب + ٢ت = ٢(ب + ت)$ يجمع اوتساك في الجانب الايمن
 $٢ب + ٢ت + ت = ٢ب + ٢ت + ت$ وهذا هو المطلوب

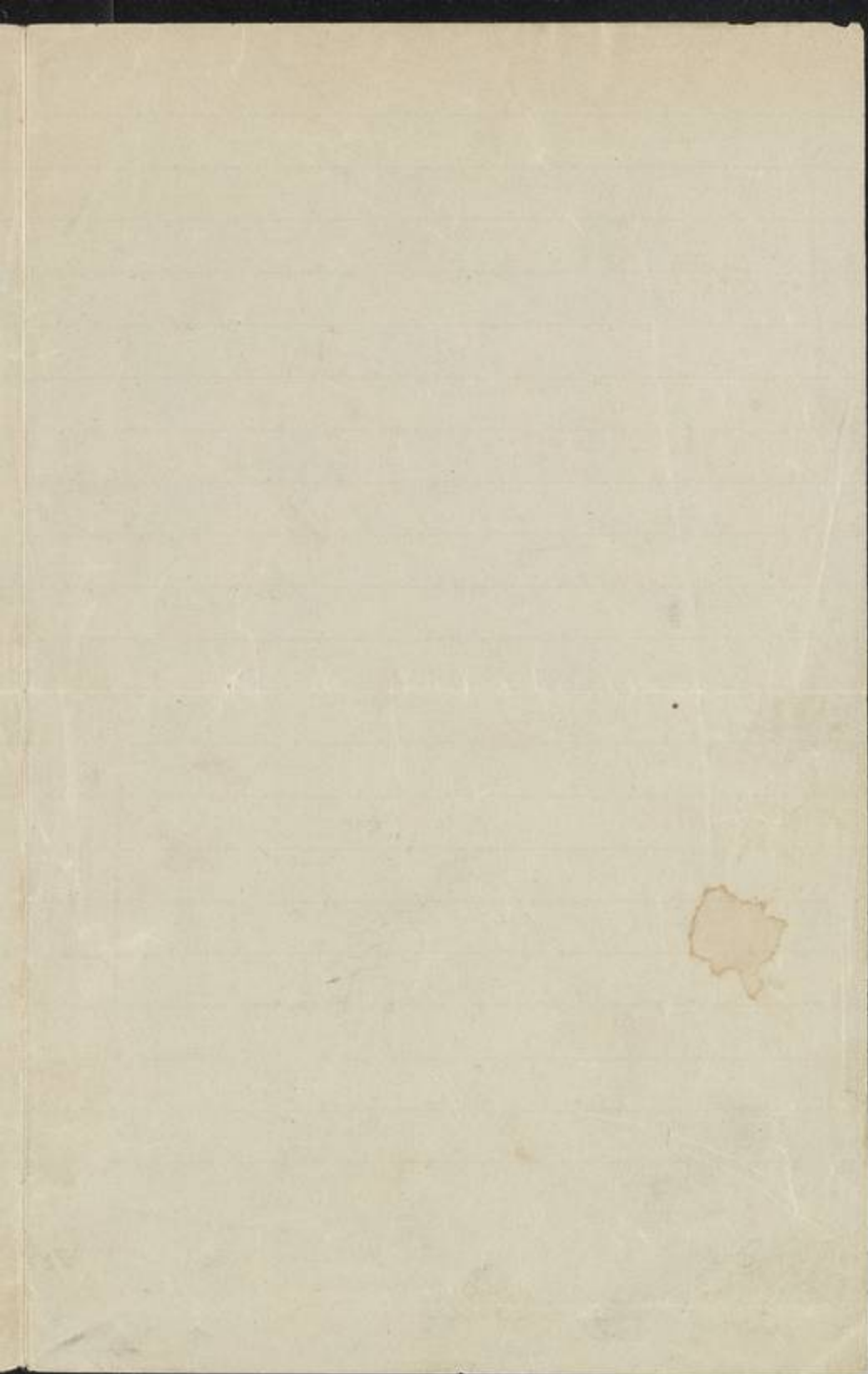
ق ٨ مق

اذا تقصفت خطا وزيد فيه على استقامته فربما المخط مع الزيادة والزيادة
 وحدها يساويان ضعف مربعي نصف المخط وحده ونصف المخط مع الزيادة



ليكن المخط ك والزيادة ب فبحسب شروط السؤال
 $(ك + ب) + ب = ٢ ك + ٢ ب = ٢(ك + ب)$ بالبط
 $ك + ك + ب + ب = ٢ك + ٢ب = ٢(ك + ب)$
 يسط الجانب الدير تماماً
 $ك + ك + ب + ب = ٢ك + ٢ب = ٢(ك + ب)$
 وهذا المطلوب





والعرض كالتخصيص الا ان العرض طلب بلين ورفق والتخصيص طلب بحث (وقد يلينها) أي قد يلي هذه الادوات (اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهره * وخر) فالاول نحو قولك هلاز يدا تضر به فزيدا عاق بفعل مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل الضمير والثاني نحو قولك هلاز يدا تضر ب فزيدا عاق بالفعل انظار الذي بعده لانه مفرغ له * (تنبيهات) * الاول ترده هذه الادوات للتوبيق والتنديم فتخص بالماضى أو ماقى تاريله ظاهرا أو مضمر انحولوا جاوا عليه باربعة (٣٢) شهداء فلولانصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ونحو قوله تعدون عقر

النيب أفضل مجدكم *
 بنى ضو طرى لولا الكمي
 المقنعا أي لولا تعدون
 الكمي بمعنى لولا عددتم
 لان المراد توبيقهم على
 ترك عده في الماضى
 وانما قال تعدون على
 حكاية الحال ونحو قوله
 آتيت بعد الله في القد
 موقفا * نهلا سعدا اذا
 انجياة والغدر أي فهلا
 أسرت سعيدا * الثاني
 قد يقع بعد حرف
 التخصيص مبتدأ وخبر
 فقدر الضمير كان الثانية
 كقوله وينت ليلى
 أرسلت بشفاعتي * الى
 فهلا نفس ليلى شفيها
 أي فهلا كان الشان
 نفس ليلى شفيها
 * الثالث المشهور ان
 حروف التخصيص
 أربعة وهى لولا ولوما
 وهالا والابا التشديد ولهذا
 لم يذكروا في التسهيل
 والكافية سواهن وأما
 ألا بالتخفيف فهى حرف
 عرض فذكره لهما مع
 حرف التخصيص يحتمل
 أن يرد أنها قد تاتي
 للتخصيص ويحتمل أن
 يكون ذكرها معهن

للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضر بالصل وان ولين الماضى كن توبيقا لتخصيص الامتناع طلب الماضى نحو لولا تضر بت اللص أي لاى شئ ما ضربته وقال سيبويه ان فات الماضى فلا يفوت مثل فعله اه ولا يبعد عندى أنهم بالاشترك اذا دخل على الماضى كن توبيقا على ترك الفعل في الماضى وتخصيصا على فعل مثله في المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتخصيص) أي في كون كل طلبا (قوله وقد يلينها الخ) قال في المغنى وقد فصلت من الفعل باذو باذامعقولين له وبجمله شرطية معترضة فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قائم فلولوا اذ جاءهم باسنا تضرعوا والثاني والثالث فلولوا اذ بلغت الحاقوم الى صادقين المعنى فهلا ت رجعون الروح اذا بلغت الحاقوم ان كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة وليكنتم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تاكيد لاولى اه والقسمان الاولان يشملهما النظم (قوله مضمر) أي محذوف يدل عليه الكلام لفظا نحو هلاز يدا تضر به أو معنى نحو هلاز يدا غضبت عليه أي هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهره أي مذكور (قوله للتوبيق) أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الايقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقر النيب) جمع ناب وهى الناقطة المسنة وضو طرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المراد الحقايق والكمي الشجاع المتكفي فى سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد شمنى (قوله بمعنى لولا عددتم) وانما لم يقدر عددتم من أول وهله لانه لا دليل عليه اذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لان المراد الخ) قال الدمامي يصح أن يراد تخصيصهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيقهم على تركه فى الماضى (قوله فى القد) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ سم (قوله فيقدر الضمير) أي الفعل المضمر (قوله أرسات) فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعتي أي بذى شفاعتي شافع لها (قوله أي فهلا كان الشان نفس ليلى شفيها) أي ليحصل اللقاء ولانه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت
 أأ كرم من ليلى على قبتنى * به الجاه أم كنت امرأ أطيعيها
 فنفس مبتدأ وشفيها خبر أو بالعكس والجهة خبر كان الثانية المحذوفة وكان هنا معنى يكون لوقوعها بعد حرف التخصيص وانما لم يقدر يكون من أول وهله لان المعهود فى غير هذا الموضوع تقدر كان فعمل عليه هذا الموضوع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقدس قال فى المغنى وشفيها على هذا الخبر محذوف أى هى شفيها (قوله ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتساط من التخصيص عليها أو يجب بان المراد ضمها بمجموع الادوات الخمس (قوله وقرب معناها من معناهن) لاجتماع المعنيين فى مطلق الطاب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضى والاجود أن أدوات التخصيص كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا الناقبة ولولا ولوما من لو وحرف النفي والابا التشديد من أن ولا نقلبت النون لاما وأدغمت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل ذلك ألا الخنففة بسيطة فى التخصيص وقيل مركبة وأما التى للعرض وألا الاستفاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا اه (قوله لولا تقوم) أي تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس الدرء المسيل والعوج فى القناة ونحوها (قوله فتووقل بلولم) فتكون لولا الامتناعية داخلية على الثانية وقوله أو تجعل المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على جعلها باحد هذين المعنيين السياق وقرن جوابها باللام
 * (الانخبار بالذى والالف واللام) *

لمشاركتهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ويؤيد قوله فى شرح الكافية وألقى بحروف التخصيص فى مثلها
 الاختصاص بالفعل ألا المقصود به العرض نحو الأترونا خاتمة) أصل لولا ولوما لوركت مع لا وما وهلا مركبة من هل ولا ولا يجوز أن تكون هلا فابل من الهاء همزة وقد يلى الفعل لولا غير مضمومة تخصصة كقوله أنت المبارك واليمون سيرته * لولا تقوم درء القوم لاختلفوا فتووقل بلولم أي لو لم تقوم أو تجعل المختصة بالاسماء والفعل صلة لان مقدرة على حد تسمع بالعيدى والله تعالى أعلم * (الانخبار بالذى والالف واللام) *

في الحقيقة خبر عنه فاذا
قبل أخبر عن زيد من
قام زيد فالقوله أخبر عن
مسمى زيد بواسطة
تعبيرك عنه بالذي
وهذا الباب وضعه
النحوون للتدريج في
الاحكام النحوية كما وضع
التصريف فيون مسائل
التبرين في القواعد
التصريفية وبعضهم
يسمى هذا الباب باب
السبب قال الشارح
وكثيرا ما صار الى هذا
الاخبار لقصد الاختصاص
أو تقوى الحكم أو
تشويق السامع أو اجابة
المتمحن انتهى والكلام
في هذا الباب في أمرين
* الأول في حقيقة ما يخبر
عنه والثاني في شروطه
وقد أشار الى الأول بقوله
(ما قيل أخبر عنه بالذي
خبر عن الذي مبتدأ
قبل استقر) ما موصولة
مبتدأ وخبر خبرها
ومبتدأ حال من الذي
الثاني والذي الأول
والثاني في البيت لا
يحتاجان الى صلة لانه
انما أراد تعليق الحكم
على لفظهما لا انهما
موصولان والتقدير ما
قبل لك أخبر عنه بهذا
اللفظ أعنى الذي هو
خبر عن لفظ الذي حال
كونه مبتدأ مستقرا
أولا (وما سواهما) أي

مثلهما التي ومنى الذي والتي وجمعهما رأ ما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله للسببية) فمعى أخبر عن
زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذي وقال ابن الحاجب ان باء الاستعانة أي أخبر عن
زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذي وقال أبو حيان انهما معنى عن اه سمى على الاخبار عن في قولنا عن
زيد مثلا بمعنى الباع وأشار في التوضيح الى أنه متعلق بمحذوف حال أي معبراً بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى
زيد بواسطة الخ) يعني أن مسمى زيد يخبر عنه معبراً عنه بالذي وخبر معبراً عنه بزيد (قوله وضعه النحويون الخ)
وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهم ما رجع جميع المفعولات وغيرها يمكنها الطالب من
استحضار الاحكام النحوية وليكون له بلا متحان ملكة يقوى بها على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم
الفلائي من الجملة الفلائية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلا بد من تذكري كثير من المسائل وتذيق النظر
فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمتنع (قوله للتدريج) أي التمرين والتجريب (قوله
كما وضع التصريفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبني من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال
كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الا من برع في التصريف لا يعرف
حقيقة الاخبار بالذي ونحوه الا من نبغ في علم العربية اه سدوني واذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى
والاصل قرأ أجهزتين فقلت الثانية باء ثم الياء ألفا وفي الاشياء والنظائر النحوية للسيوطي قال ابن جنى قال
أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف
تبني من رأى مثل كوكب على قراة من قرأ قد أفصح بنقل حركة الهـ مزنة على الدال وحذفها ثم تجتمع بالواو
والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها أنه في الاصل ورأى نحو كوكب فان قلبت الياء ألفا فالتحر كها وانفتح
ما قبلها انصار ورأى ثم نعتت حركة الهـ مزنة الى الواو الساكنة وحذفت فصار ووافاجتمع واوان في أول السكامة
فقلبت الاولى همزة انصار أو فاذا اجتمعت بالواو والنون قلت أو ون بحذف الالف لالتقاءهما ساكنة مع ووافاجتمع كما
في مصطفون فاذا أضفته الى نفسك قلت أوى بحذف نون الجمع للاضافة وتاب ووافاجتمع باء لاجتماعها مع
الباء وسبق احدهما بالسكون وادغام الياء في الياء اه ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عدان هشام في المعنى
ابن خالويه من النحاة الضعفاء (قوله باب السبب) أي سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح
(قوله وكثيرا ما صار الى هذا الاخبار) أي لا يقيسد كونه عن مسمى اسم في تركيب آخر فافهم (قوله لقصد
الاختصاص) كقولك الذي قام زيد رداعلى من قال قام عمر وأقول قام زيد وعمر وأزالة لشك الشاك في القائم
(قوله أو تقوى الحكم) لان في هذا الاخبار اسنادين الى الضمير والى الظاهر وهو أقوى مما فيه اسناد واحد
(قوله وتشويق السامع) كقول راصف نافعة صلح عليه الصلاة والسلام

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جناد

ابن غازي (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي
البيضا أن ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضرب عمرا وعلى الجواز المبرد أفاده
المرادى (قوله وما سواهما) أي من بقية الجملة (قوله عاندها خلف معطى التكملة) أي خلف الاسم الذي
يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخالف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته
للموصول لكونه عانده ويلزم عند الجمهور كونه عاندا على غائب لان الموصول في حكم الغائب ولو خلف
ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز به ضمهم مطابقته للخبر في التكلم والخطاب كان يقال في الاخبار عن ناء ضربت
يا فصح الذي ضربت أنت وعن ناء ضربت بالضم الذي ضربت أنا كذا في المرادى وانما منع الجمهور ذلك هنا مع
نحو زهم أنت الذي قام وأنت الذي قت لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حاله في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه
هناك واعلم انه لو كان الاخبار عن زيد من جاعز يدعمر ووجب تو كيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينه وبين
المعطوف عليه فيصح العطف فتقول الذي جاء هو وعمر وزيد فلفظ هو تو كيد للضمير المستتر الذي هو خلف وانه
لو كان الاخبار عن زيد من مرتب يدعمر واحتج الى إعادة الجار في العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك

فبما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما (نحو الذي ضربته زيداً) أي إذا قيل لك أخبر عن زيد من ضربت زيداً قلت الذي ضربته زيداً وهو المخبر عنه فتجعله خبراً عن الذي وتجعل ما بينهما ماصلة التي وتجعل في موضع زيد الذي أخرته ضميراً عائد على الموصول ولو قيل لك أخبر عن التامع من هذا المثال قلت الذي ضربت زيداً أنا فقلت به ما ذكره الآن التامع ضمير متصل لا يمكن تأخيرهما مع (٣٤) بقاء الاتصال وان قيل أخبر عن زيد من قولك زيداً بولك قلت الذي هو بولك زيداً وعن أبوك

في العطف على الضمير المحرور تقول الذي ضربته وبعمر وزيد وهكذا اه بس وقوله لانه يلزم هذا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ لانه حينئذ يعلم التسكاهم والخطاب قبل الخبر (قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية (قوله فتصدر الجمله الخ) حاصله خمسة أعمال تصد الجمله بالذي وتأخير زيد ورفعه وأشار إليه بقوله فتجعله خبراً عن الذي وجعل ما بينهما ماصلة وأن تجعل في مكان زيد الذي نقاته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وأعرابه (قوله قلت الذي هو زيداً بولك) صوابه الذي زيداً وهو بولك بتأخير هو عن زيد ليكون في موضع المخبر عنه (قوله وبالذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الاخبار بالذين والذين ويفيد قول التوضيح باب الاخبار بالذي وفروعه لان التي وفروعها من فروع الذي اه سم ولو قال المصنف * وبفروع الذي نحو التي * لدخل في كلامه اللتان واللائي واللائي (قوله في التنبيه الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فاذا قيل لك أخبر الخ) وإذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللائي ضربتهن الهندات قال في الارشاف ويستوى الموصول بغيره في الاخبار فاذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اه فارضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضميراً لانهما شيء واحد وتجعل الموصول وصلته ضميراً كما في الهم مع قال سم قياس ذلك أن يقال في الاخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمر والذي هو عمر الذي في داره زيد (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمر من في مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الاخبار عنها أي وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلاً لانه لو خلفه (قوله وحينئذ) أي حين اذ قدمت الضمير وصلته (قوله قد حتما) خبر قبول وألفه للاطلاق وان زعم السندوبي أنها للتثنية (قوله الأول قبوله التأخير) ليكون خبراً فان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لانه يخرج عمله من لزوم التوسط اه زكريا وهو انما يظهر على القول بانه اسم أفعال على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمه للخبر عنه ثم من أجاز تقديم الضمير في هذا الباب كمن عصفور والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبر مقدم (قوله وكم الخبرية وما التجميعية) فلا يقال في كم عسدي وما أحسن زيداً الذي هو لي كم عسدي ولا الذي هو أحسن زيداً ما (قوله وضمير الشأن) في جعله من لازم الصدر نظراً لانه يقتضي أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله * اذا مت كان الناس نصفاً * ان اسم كان ضمير شأن وفي قوله تعالى أن الحمد لله ان اسم أن ضمير شأن فانه ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخير عنه اذ هو مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة (قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز) لانه لو قلت في جاء زيداً ضاحكاً وملاكت تسعين نجمة الذي جاء زيداً ضاحكاً والتي ملاكت تسعين أياها نتجت تسكنت نصبت الضمير المنفصل في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك مما يمنع قال السندوبي فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما قلت لم أره منقولاً ولا الفاهر نعم لان الحكيم يدور مع العلة وجوداً وعدمها فتدبر اه (قوله لم يذكره في التسهيل) أي استغناء عنه بالشرط الرابع الاتي المعبر عنه في التسهيل بقوله منوباً عنه بضمير قال شرحة أبو حيان وما تبعوه المرادى وابن عقيل

قلت الذي هو زيداً بولك (و بالذين والذين والتي * أخبر مرعياً وفاق المثبت) وهو ما قيل لك أخبر عنه في التثنية والجمع والتأنيث كما تراعى وفاقه في الافراد والتذكير فاذا قيل لك أخبر عن الزيد من نحو باع الزيدان العمر من رسالة قلت اللذان باعاً العمر من رسالة الزيدان وعن العمرين قلت الذين بالغهم الزيدان رسالة العمرين وعن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمر من رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا أمكن الوصول يجوز العدول الى الفصل وحينئذ يجوز حذف لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم أشار الى الثاني وهو ما في شروط المخبر عنه بقوله (قبول تأخير وتعريف) * أخبر عنه ههنا قد حتماً كذا الغنى عنه باجنبي أو * بمضمرة شرط فراعها (عوا) اعلم أن الاخبار ان كان بالذي أو أحد فروعها اشترط للمخبر

عنه تامة أو * الأول قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لانه تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم وناظر فيخرج الاستفهام عمله من وجوب الصدر يتوكذ القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط وكما الخبر بقوما التجميعية وضمير الشأن فلا يخبر عن شيء منها ما ذكرته وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لان الضمير المتصل بخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل * الثاني قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانها ملازمان للتذكير فلا يصح جعل المضمرة كما حاله ملازم للتعريف وهذا القيد لم يذكره في التسهيل * الثالث قبول الاستغناء عنه باجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه باجنبي

ضميراً كان أو ظاهراً فالضمير كالهاء من نحو زيد يضر به لأنه لا يستغنى عنها باجني كعمرو وبكر فلو أخبرت عنها قلت الذي يضر به هو
 فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الأخبار والضمير المنفصل الآن خاف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بصلته وأخرته ثم هذا
 الضمير المتصل ان قدرته رابطة الخبر بالمتد الذي هو زيد بقى الموصول بالاعتد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائد على الموصول بقى الخبر
 بالرابطة والظاهر كاسم الإشارة في نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط (٢٥) فإنه لو أخبر عنه لم يلزم المحذور السابق
 وكلاهما الواقعة في

الامثال نحو الكلاب
 في قواهم الكلاب على
 البقر فلا يجوز أن تقول
 التي هي على البقر
 الكلاب لان الكلاب
 لا يستغنى عنه باجني لان
 الامثال لا تغير * الرابع
 قبوله الاستغناء عنه
 بالضمير ولا يخبر عن الاسم
 المحرور بحيث أوجـذ أو
 عند لان لا يجوز ان لا
 الظاهر والأخبار يستدعي
 إقامة ضمير مقام الخبر
 عنه كما تقدم في نحو
 قولك سرأ باز يدقرب
 من عمرو والكرم يجوز
 الأخبار عن زيد ويمنع
 عن الباقى لان الضمير
 لا يخلفهن أما الاب
 فلان الضمير لا يضاف
 وأما القرب فلان الضمير
 لا يتعلق به جار ومجرور
 ولا غيره وأما عمرو
 والكرم فلان الضمير
 لا يوصف ولا يوصف به
 نعم ان أخبرت عن المضاف
 والمضاف اليه معاً وعن
 العامل والمعمول معاً أو
 عن الموصوف وصفته
 معاً جاز لصحة الاستغناء
 حيث تد بالضمير عن الخبر

ونظر الجيس والسمنى واللفظه أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التى
 لا يجوز ضمها كالحال والتمييز والاسماء العاملة على الفعل نحو واسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة
 والصادر والصفات المشبهة وأسماء الانعزال كذا فى التصريح وانما ينب الضمير عن الاسماء العاملة على
 الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخراجها بالشرط الرابع كما سرأولى من اخرجها بالشرط الثانى كما منع
 البعض (قوله قبول الاستغناء عنه باجني) أى صحة وضع اجني موضع هذا يفيد جواز الأخبار عن ضمير
 الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه باجني وله صورتان احدهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو أن
 يذكر انسان فتقول لقيته فيجوز الأخبار عن الهاء فيقال الذى لقيته هو وصرح بذلك المصنف والأخرى أن
 يكون عائد على بعض الجملة لأنه غير محتاج اليه لربط نحو ضرب زيد بغلامه فلا يمنع على مقتضى كلامه
 الأخبار عن الهاء لانه يجوز أن يخلفها الاجنبى نحو الذى ضرب زيد بغلامه هو اه مرادى ويفيد أيضاً عدم
 جواز الأخبار عن الضمير في قائم اذ لا يستغنى عنه باجني لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله ضميراً كان أو
 ظاهراً) تعميم في الاسم الذى لا يجوز الاستغناء عنه باجني (قوله المنفصل الآن) أى بالفعل (قوله وان قدرته
 عائد على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره واجعاله لان الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله
 لاحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم الإشارة الخ) فلا يقال الذى لباس التقوى
 هو خير ذلك (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيد بان زيد يضر به زيداً فلا يقال الذى يضر به
 زيد لان زيداً رابطة (قوله التي هي على البقر) كان المناسب التي اياها على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله
 الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز ضمها كاسماء العاملة على الفعل كما سر (قوله لا يجوز ان لا يظهر
 قد يتبادر الى الذهن جواز الأخبار عن مجرور لانها تجسر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لان الضمير
 حيث تد يعود على ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به ايهام يقرب به من
 النكرة فان قلت اذا قلت في رب رجل قام الذى به قام رجل فانما تجعل العائد ضمير قام لانه قلنا القاعد في
 باب الأخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير في ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا
 دما بينى (قوله أو عن العامل والمعمول معاً) كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لان الأخبار عن الثلاثة كما يدل
 عليه البيان الآتى (قوله وعن العامل مع المعمول الذى سر الخ) فان خلف ضمير مستتر في سر لا مكان استناده فلا
 يعدل الى الانفصال بتأخيرها الى محله تصريح (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع
 نحو ان الله وفيه نظر اه زكريا ويوجب بانه لما لم يزل ما لا واحد وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على
 الابتدائية وأن الخبرية في القسم كان غير متصرف والأخبار يقتضى تصرفه لانه وان لم يلزم الرفع على الخبرية لانه
 ليس خبراً في القسم سم (قوله فلا يخبر عن أحد) أى في نحو ما جاء في من أحد لانه لو قيل الذى ما جاء في أحد لم
 وقوع أحد في الاثبات وهو ممنوع عند الجمهور زكريا (قوله أن يكون في جملة خبرية) أى ليتأتى الاثبات بصلته
 للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت
 عمراً قائم أولعل بكر افاضل فيقال الذى قال زيد ليت قائم عمرو وأوليت عمراً قائم والذى قال زيد له فاضل بكر أو
 لعل بكر افاضل ومما لا يتصور الأخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية لثلاث يلزم
 الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية والاجاز

عنه فتقول في الأخبار عن المضاف مع المضاف اليه الذى سره فرب من عمرو والكرم ثم أوز يد عن العامل مع المعمول الذى سرأ باز يدقرب من
 عمرو والكرم وعن الموصوف مع صفته الذى سرأ باز يدقرب منه عمرو والكرم * الخامس جواز استعماله مرفوعاً فلا يخبر عن لازم النصب
 كسبحان وعند * السادس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعرب لثلاث يخرج مما يلزم من الاستعمال فى النفى * السابع
 أن يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الأخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة

الذي استقر أنه الصلة
بغير الفاعل فان كانتا
مستقلتين بان كانتا في
حكم الجملة الواحدة
بحكماتي الشرط والجزاء
وكلاهما كان العطف بالفاء
أو كان في الأخرى ضمير
الاسم المخبر عنه جاز
الأخبار لانتفاء المحذور
المذكور في نحو ان قام
زيد قام عمرو وتقول في
الأخبار عن زيد الذي
ان قام قام عمرو وزيد
وعن عمرو والذي ان قام
زيد قام عمرو وفي نحو
قام زيد وقعد عمرو وتقول
في الاخبار عن زيد الذي
قام فعد عمرو وزيد وعن
عمرو والذي قام زيد وقعد
عمرو ولان ما في الفاء من
معنى السببية نزل الجملتين
متزلة الشرط والجزاء
وفي نحو قام زيد وقعد
عنده عمرو تقول في الاخبار
عن زيد الذي قام وقعد
عنده عمرو وزيد وعن
عمرو والذي قام زيد وقعد
عنده عمرو وفي نحو
ضربني وضربت زيدا
ونحو أكرمني وأكرمته
عمرو وتقول في الاخبار
عن زيد الذي ضربني
وضربته بدو عن عمرو
الذي أكرمني وأكرمته
عمرو * التاسع مكان
الاستفادة فلا يخبر عن
اسم ليس تحتها معنى
كثواني الاعلام نحو بكر
من أبي بكر اذا لم يكن

الأخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمرو ونطوق زيد اضرب عمرا على قياس ماسر (قوله مستقلتين) أي لا رابطا
لاحداهما بالآخرى مما سياتي (قوله عطف ما ليس صلة الخ) هل زاد أو العطف على ما ليس صلة بغير الفاء ليكون
شاملا لما إذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو في المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو للعمال
والاجاز كما في الفارسي (قوله أو كان في الأخرى) أي الجملة المتغايرة للجملة المشتبهة على الضمير الخلف (قوله لانتفاء
المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس (قوله في نحو الخ) تصور للاقسام
الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عددا مثله القسم الثالث (قوله وعن عمرو والذي قام زيد وقعد
عنده عمرو) كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح
إهالان الجملة الأولى ليس فيها عائد أفاده سم ولان فيه نحو وجاعن الممثل له لان المشتبه على الضمير في حال
الأخبار عن عمرو وليس الجملة الأخرى أي المتغايرة للجملة المشتبهة على الضمير الخلف بل الجملة المشتبهة على الخلف
فإنهم (قوله وفي نحو ضربني الخ) وتقول في الاخبار عن البيعة في هذا المثال الذي ضرب به وضرب زيدا أنا فتأتي
بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء في الأزل والضمير المستتر في الثاني لان ما راجعان للموصول
وهو غائب وكذا اذا أخبرت عن التاء اه سم (واعلم) أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان في الجملة
الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لان المراد بالآخرى الجملة المتغايرة للجملة المشتبهة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر
أعم من أن تكون هذه الجملة المتغايرة أولى كهذا المثال أو ثمانية كالذي بعده واعتراض البعض على الشارح بان
الصواب اسقاط المثالين لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين في حكم
الجملة الواحدة وهو ساقط لان من صور كونهما في حكم الواحدة اشتغال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح
سابقا حيث قال فان كانتا مستقلتين بان كانتا في حكم الجملة الواحدة بحكماتي الشرط والجزاء وكما كان
العطف بالفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما في حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما
معاصلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفي نحو قام زيد
وقعد عنده عمرو الخ أيضا لاشتمال كل من الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل * (فائدتان) * الأولى قال
في التسهيل وان كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الالف واللام والمخبر عنه غير
المتنازع فيه فان كان ذلك أي وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولا لاول المتنازعين وان كان قبل معمولا
لثانيهما قال الدماميني فتقول في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب بزيد والضار به هو أنا
قدمت زيدا جعلته معمولا لاول لانه كان يطلبه منصوبا أو ضميرت في الوصف الاول ضمير غائب عوضا عن
ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائد على ال مستتر الجريان الوصف على من هو له لان ال نفس أنا وفاعل الضرب
في المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لان ال لا تنصل من صلته فلا يصح أن تعطف وصفه على وصف هو صلة ال
وأيت بدل ياء المتكلم جهاء غائب لتعود على ال وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو الجريان الوصف الثاني على غير
صاحبه لان ال نفس أنا والذي فعل الضرب الثاني زيد ثم قال في التسهيل وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل
خبر أول الموصولين غير خبر الثاني اه قال الدماميني فتقول على هذا في المثال السابق اذا أخبرت عن ضمير
المتكلم الضار به أنا هو والضار به زيد أنا فتأتي للوصف الاول بمفعول مضمير يعود على ال وهو الهاء وتفصل
الفاعل وهو أنا وتجعل خبر ال ضمير امر فوعا من فصل يعود على زيد وتأتي للوصف الثاني مكان ياء المتكلم جهاء وهي
المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال وهذا رأي المسازني ثم اعتبر ضاميه بما يعلم برأيه * الثانية قال
الدماميني قال ابن الصائغ اذا قيل قام وقعد زيد قلت في الاخبار بالذي عن زيد الذي قام وقعد زيد في الاخبار بال
القائم وقعد زيد والعطف على حده في وأقرضوا الله وان شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذي قام
والذي قعد زيد ولا يجوز في قولك الذي يطير في غضب زيد بالذباب أن تسكر الموصول فتقول الذي يغضب زيد
لانك ان جعلت زيد فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذي الثانية كنت قد فصلت بين
الذي الأولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء انما تصير الجملتين كالجمله في الجمل الفعلية لا الاسمية

الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكر في زيادة في البيان * الثاني أو في قوله أو بضمير بمعنى الواو والباي لان الشروط المذكورة في النظم أو بعمد وأن الثالث والرابع لا يعني أحدهما عن الآخر وقد عطف في الكافية ثلاثه شروط باو فقال وشروط الاسم مخبر عنه هنا * جواز تاخير ورفع وغنى عنه باجني أو بضمير * أو مثبت أو عادم التنكير مع عده كالمعنى في الشرح شرطه مستقلا * الثالث سكت في الكافية أيضا عن الثلاثة الاخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وأخبر واهنا بال) أي الموصولة رعن بعض ما * يكون فيها الفعل قد تقدم) أي بشرط جواز الاخبار عن آل ثلاثة شروط زيادة على (٣٧) ماسبق في الذي وفروعه * الاول أن يكون

المخبر عنه من جهة تقدم فيها الفعل وهي الفعلية والى هذا الاشارة بقوله فيه الفعل قد تقدم * الثاني أن يكون ذلك الفعل متصرفا الثالث أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد والى هذين الشرطين الاشارة بقوله * (ان ص صوغ صلة منه لال) اذ لا يصح صوغ صلة لال من الجاهل ولا من المنفي ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (ك صوغ واق من وقى الله البطل) فان أخبرت عن الفاعل قلت الواقى البطل الله أو عن المفعول قلت الواقى الله البطل ولا يجوز ذلك أن تحذف الهاء لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة (وان يكن ما رفعت صلة آل بضمير غيرها) أي غير آل (أبين

لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين اذ ذلك يحتمل الشرط والجزاء اه (قوله معن عن اشتراط الثاني) لان الرابع أخص من الثاني وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم من غير عكس (قوله لان ما لا يقبل التعريف الخ) المناسب في التعليل أن يقول لان ما يقبل الاضمار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يعني عن الآخر فنكون أو بمعنى الواو سم (قوله أو مثبت) بالرفع عطفا على جواز (قوله أو عادم لزوم) أي عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يعني عنه قوله أو بضمير كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها (قوله وأخبر واهنا بال الخ) ذكر الاخفش مسلتين يخبر فيها بالآل بالذي * الاولى قامت جاز يذ لا تعد فاذا أخذت عن زيد قلت القائم جار يتأهلا للقاعدتان زيد ولا تقول الذي قامت جار يتأهلا لا تعد تاز يد عادم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذي * الثانية يجوز المضرب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد فاما المسئلة الاولى فيجوز الاخبار فيها بالذي أيضا عند من أجاز مررت بالذي قام أبوه الذي تعد او قد جاز المنصف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أن يكون يتر بصن خبر الذين لان النون عائدة للزوج المضافة في المعنى لضمير الموصول فقد اكتفي في عائد المبتدأ برجوع ضمير من الخبر الى مضاف في المعنى للمبتدأ في الاولى أن يكفي في عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة الى مضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فنقال المرادى ينبغي أن يحذف الذي ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدى أي كالصفة وقول ابن غازي ان تشبيه اللازم بالمتعدى خاص بالصفات يدفع بان من حفظ محتم على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركيب (قوله جواز الاخبار عن آل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بال (قوله وهي الفعلية) تفسير خاص بعام لان الفعلية صادقة بما اذا تقدم على الفعل معموله أو أدائه من الادوات مع أن ذلك مانع من الاخبار بال كفي سم قال فلا يسوغ الاخبار بها في نحو زيد اضرب عمرو ولا في نحو ما يقوم زيدوا الاخبار هنا بالذي سائغ فتقول الذي ما يقوم زيد اه واعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الاداة بين آل واصلها أي الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواقى البطل الله) نصب البطل على أنه مفعول وجرحه على أنه مضاف اليه (قوله أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب الابتداء وأبرزه مطلقا حيث تلا * مالميس معناه له محصلا وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الابرار عند أمن اللبس وقال للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس سم (قوله وان رفعت ضمير آل وجب استناره) بيان للمفهوم ضمير غير هاء سكت عن محتر والضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما اذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كالأوردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمر افتعول الضارب زيد عمر وقال هنا لغبر الضارب وانما هي اصحاب الضمير المنصوب وهو عمرو وقد جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنه اذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمر اقلت الضارب أخو عمرو زيد سم (قوله وجب استناره) أي في الصلة (قوله في نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني ان أخبرت عن الفاعل الضارب أنت فيستمر فاعل الصلة لانه لال وأنت خبرها وعن المفعول فان قائما بقول الجمهور انه يجب كون الخلف غائبا مطلقا قلت الضارب أنت انما قالها مفعول عائد على آل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير آل

وانفصل) وان رفعت ضمير آل وجب استناره ففي نحو قولك بلغت من أخويك الى الزيدين رساله ان أخبرت عن التاء فقلت المبلغ من أخويك الى الزيدين رساله أما كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لال لانه خلف من ضمير المنكلم وأل للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر وان أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الأخوين المبلغ أنامهم جمالي الزيدين رساله أخواله الزيدين المبلغ آمن أخويك اليهم رساله التي يدون عن الرسالة المبلغها آمن أخويك الى الزيدين رساله فالبلغ خال من الضمير في هذه الامثلة

لانه فعل المتكلم والفيهن غير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخرته فانما فاعل المبالغ وضمير الغيبة هو العائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل (٣٨) من نحو زيد ضرب جار يتهم زيد الضارب جار يتهم هو وفي الضارب ضمير آل مستتر لجر يانه على

وانا خبر آل أو بقول غيرهم انه تجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه في الخطاب ومثله التكمال قلت الضارب أنت أنا (قوله لانه فعل المتكلم) أي لان مضمونه وهو التبليغ اولانه متضمن فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جار يتهم زيد الخ) فان قلت هذا الخلف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثاني قولهم ان المخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبرا والضارب به من جملة الخبر فالجواب أنه لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكلم به وأما الثاني فواضح لان الضارب بها مبتدأ وهو فاعل و جار يتهم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون مبتدأ قاله ابن هشام (قوله وغيرها) أي الذي وفر وعه (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السبوطى في الهمع والاصح جواز الاخبار عن خبر باب كان الجاهل كما يجوز في خبر المبتدأ و باب ان هو أخوك والذي ظننت زيدا اياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو وطن وفي مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقار به لعدم صحة وقوعها صالة بخلاف المتصرفه كما في نحو زيد الذي كاد يضرب عمر زيد ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم وفي باقي التوابع مع المتبوع اهـ باختصار (قوله والصحيح الجواز) أي جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مستقرا أو جامدا وقيد السبوطى بالجاء كما تقدم في عبارته (قوله وعن الظرف المنصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذي ضربت زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطيالة من جاء البرد والطيالة التي جاء البرد و اياها الطيالة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول في قام زيد قايما حسنا أو قيام الأمير الذي قام زيد قايما حسن أو قيام الأمير على الاصح في المسائل الثلاث كفي الهمع

(العدد)

هو ما سارى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعديتين على السواء كالأثنين فان حاشيته السفلى واحد والعلوية ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قبل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العلوية والمراد به هنا اللفاظ الدالة على المعدود وتصريح (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقول لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذ كروا بالتاء متعاقب بقول وكذا العشرة واللام بمعنى الى والغاية داخله أو بالرفع مبتدأ والتاء نعتة ومقل خبره على تقدس برقه وخرج واحد واثنان و واحدة واثنان فهى جارية على القياس فتختلف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتختلفان أيضا في أنهما لا تنضاف الى المعدود فلا يقال واحد در جل ولا اثنان رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما اهـ توضيح وأما قوله فيه ثنتا حفظا فضرورة شاذة والقياس حفظا لثان قاله الشارح (قوله في عدما) أي معدود (قوله في الضجود) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لان الثلاثة وأخواتها السماء جاعان كزمره وأمة وقرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرهما فاستحب الاصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر مرتبته وتصريح (قوله ولو بجزا) راجع لسلك من قوله مذكوره وقوله مؤنثة ومن المجاز ما في الآية التي مثلها (قوله هذا اذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز احراء القاعدة وتركها كما لو حذفت تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النجاة فحفظها فانما عززة شرح الكافية للسيد الصفوى (قوله فان قصد ولم يذكر الخ) أطلقه تبع الجماعة وقيد السبكي بما اذا كان المعدود المحذوف لفظا أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن توجه بان في حذف المعدود اجماعا فاناسب مراعاة الاجماعات في لفظ العدد أيضا اهـ سم وهى يجوز اثنان احين تنذف في المؤنث

ما هو له فان أخبرت عن الجارية قلت زيد الضارب هو جار يتهم فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجر يانه على غير ما هو له * (حاشية) * يجوز الاخبار عن اسم كان بال وغيرها فتقول في نحو كان زيد أحلك السكان أو الذى كان أحلا زيدا أو ما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو الكائنة أو الذى كانه زيدا أخوك وان شئت جعلته منفصلا فقات السكان أو الذى كان زيدا اياه أخوك وعن الظرف المنصرف فيجاء مع الضمير الذى يخلفه بقى كقولك محض بران يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذى صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت في الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز حيث يخلفه مجردا من في فتقول الذى صمته يوم الجمعة واعلم أن باب الاخبار طويل الذيل فليكنف بما تقدم والله أعلم * (العدد) * (ثلاثة بالتاء قل العشرة * في عدما آجاده مذكوره * في الضد) وهو ما آجاده مؤنثة ولو بجزا (جرد) من التاء نحو سخرها

عالمهم سبع لبال رثمانية أيام هذا اذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن يكون كقولك فتقول نقل صمت خمسة تريدا باموسر خسائر يدا بلى ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ومنه واتبعه بمت من شوال أما ذالم يقصد عدمه معدود وانما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثه نصف ستة ولا تنصرف

لانها اعلام خلافه بعضهم واما ادخال ال عليها في قولهم الثلاثة نصف الستة فكذلك ادخلها على بعض الاعلام كقولهم الالهة وهو اسم من
اسماء الشمس حين قالوا الالهة وكذلك قولهم شعوب والشعوب للمنية وهذه لم يشملها (٣٩) كلامه وشمل الاولين * (تنبيهات) * الاول

فهم من قوله ما احاده
ان المعتبرين كبير الواحد
وتانيته لاند كبير الجمع
وتانيته فيقال ثلاثة
جمادات خلافا للجمادات
فانهم يقولون ثلاث
جمادات فغيرون لفظ
الجمع وقال الكسائي
تقول مررت بثلاث
جمادات ورأيت ثلاث
سجلات بغيرها وان
كان الواحد مذكرا
وقاس عليه ما كان مثله
ولم يقل به الفراء الثاني
اعتبار التانيث في واحد
المعدود ان كان اسما
فيلفظه تقول ثلاثة
اشخص قاصد نسوة
وثلاث عين قاصد رجال
لان لفظ شخص مذكرا
ولفظ عين مؤنث هذا
مالم يتصل بالكلام ما
يقوى المعنى او يكثر
فيه تصد المعنى فان اتصل
به ذلك جاز مراعاة المعنى
فالاول كقوله ثلاث
شخص قاصد ومعصر
وقوله وان كلا ياهذه
عشرا بطن * وانت
بري من قبائلها العشر
وجعل منه في شرح
الكافية وتطعنناهم
انتي عشرة اسباطا
انما قال فبذ كرام ترج
حكم التانيث لكنه
جعل اسباطا في شرح

نقل الاسقاطى عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز (قوله لانها اعلام) أى مؤنثة والظاهر
أنها اعلام أحناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض (قوله فكذلك ادخلها على بعض الاعلام الخ) اعلمها في هذه الاعلام
للجمع فتكون ألفي الثلاثة والستة للجمع الوصفية المارضة تتأمل (قوله الالهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية
والتانيث (قوله شعوب) بفتح الشين المججمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أى
فرقهم لانهم سافروا فخلقوا ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا في المصباح (قوله وهذه) أى
صورة عدم قصد معدود ولم يشملها كلامه لقوله في عدم احادهم إذ اشتراط التلطف بالمعدود (قوله وقال الكسائي الخ) حاصله
الاولين أى صورة ذكر المعدود وصورة حذفه عدم اشتراط التلطف بالمعدود (قوله وقال الكسائي الخ) حاصله
أن الكسائي كالبغداديين وانما لم يقل خلافا للجمادات بين الكسائي مع أنه أخصر لانه قصد حكاية كلام
الكسائي (قوله اعتبار التانيث) أى والتذكير بقرينة التمثيل (قوله ان كان اسما) أى جامدا بقرينة مقابلته
بالصفة فيما ياتي (قوله فيلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب وبخالفه ما نقله السيوطى عن ابن هشام وغيره
من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان اه سم وبخالفه أيضا ما في التسهيل
وشرحه للدمايني وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ان كان واحدا المعدود مؤنث المعنى حقيقة
أو مجازا قال الدمايني استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال في
التسهيل ووربما أول مذكرا مؤنث ومؤنث بمذكرا في عبالعدد على حسب التاويل ومثل الدمايني الاول بنحو
ثلاث شخص ترد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثاني بنحو ثلاثة أنفس أى أشخاص وتسعة وقائع أى مشاهد
فتأمل وجماد كره الشارح برد ما استدلل به بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروا باربعة شهداء على أن الاقراء
الاطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لان الحيض جمع حيضة فلأول يد الحيض لقبيل ثلاث ولو
أريد النساء لقبيل باربع وجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرو وشهد مذكرا بس (قوله تقول ثلاثة اشخص
قاصد نسوة) وكذا اذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لانه على الاصل اذهبوا على اللفظ والمعنى معا فالشخص
يستوي فيه المذكر والمؤنث واذا أعيد الضمير عليه انما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد اذا أضيف الى جمعه
سواء أريد به مذكرا أو مؤنث حفيد (قوله وثلاث عين قاصد رجال) وكذا اذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لانه على
الاصول كما مر (قوله مالم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثر فيه
الخ) معطوف على يعقوب المعنى (قوله جاز مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسا وهو خلاف ما تقدم عن
ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أى ولو لم يكن هنالك مرجح
للمعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كعبان ومعصر) الكعاب الجارية
حين يبسود ثديها للنهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصر الدخولها في عصر الشباب قاله الخليل
تصريح (قوله عشر أبطن) أى قبائل فالقياس عشرة أبطن لان البطن مذكرا بحسب اللفظ لكن مراعى المعنى
وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله وجعل منه في شرح الكافية الخ) معنى على أن أسباطا
تميز وبرد عليه أنه جمع وتميز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سيذكره الشارح (قوله
منه) أى مما روى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصددده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما
فانهم (قوله ترج حكم التانيث) ولولا ذلك لقبيل اثني عشر اسباطا لان السبط مذكرا اه مرادى أى واحد
واثنان يذكران لاند كبير المعدود يؤنثان لتانيثه على خلاف قاعدة ثلاثة الى عشرة كما مر (قوله بدلان
اثني عشرة) أى وأما صفتها والتمييز بخلاف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لان المعدود محذوف
ومؤنث اللفظ والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث أنفس لان النفس مؤنثة لكنه
راعى المعنى وهو مذكرا كقوله استعمال النفس في الانسان وقوله وثلاث ذود الذود من الابل من الثلاثة الى

التسهيل بدلان اثني عشرة وهو الوجه كما سيأتي والثاني كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فان النفس كثيرا استعمالها مقصودا بها انسان
وان كان صفة فهو منها المنوي لاجل نحو قوله عشر أمثالها

ثلاثون بعثت اذا قصدت
رجالاً وكذا تقول ثلاثة
دواب اذا قصدت ذكورا
لان الدابة صفة في الاصل
* الثالث انما تكون
العبرة في التانيث
والتذكير بحال المفرد
مع الجمع اذ مع اسمي
الجنس والجمع فالعبرة
بحالهما في على العدد
عكس ما يستحقه
ضميرهما فتقول ثلاثة
من القوم وأر بعتم
الغنم بالتاء لانك تقول
قوم كثير ونغم كثير
بالتذكير وثلاث من
البط بترك التاء لانك
تقول بط كثيرة بالتانيث
وثلاثة من البقر أو
ثلاث لان في البقر لغتين
التذكير والتانيث قال
تعالى ان البقر تشابه
علينا وقري تشابهت
هذا ما لم يفصل بينه
وبين العدد صفة دالة
على المعنى والافلامرعى
هو المعنى أو يكن نائباً
عن جمع مذكرفالاول
نحو ثلاث اناث من الغنم
وثلاثة ذكور من البط
ولا أثر لوصف المتأخر
كقولك ثلاثة من الغنم
اناث وثلاث من البط
ذكور * والثاني نحو
ثلاثون رجلة فرجله اسم
جمع مؤنث الا أنه جاء
نائباً عن تكسيرا ورجل
على أرجال

العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أى عشر حسنات) ولولا ذلك اقبل عشرة لان المثل مذكر (قوله
ربعات) بفتح الباء جمع ربعة يسكون اي وصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل
ولا قصير تصریح (قوله ثلاثة دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها حرت بحرى الاسماء الحامدة
مرادى (قوله فالعبرة بحالهما) أى فحجب اعتبار حال لفظهما تذكيراً وتانيثاً (قوله عكس ما يستحقه ضميرهما
الخ) اعترضه شيخنا بان الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتانيث
وظاهره يخالف ما ذكره انما أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التانيث وجائزه ما ونشوة توهم
رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجسبي وليس كذلك
بل الى الكام كحقيقة فانه ذلك وحيد فلا يتخالف أصلاً ومن العجائب أن البعض حزم هناك بر جوع الضمير الى
الكام ورد على من أوجعه الى مطلق اسم الجنس الجسبي حيث قال قوله يجوز في ضميره أى الكام ككله والظاهر
لا مطلق اسم الجنس الجسبي لان منه ما يجب في ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التانيث كالبط وما يجوز فيه
الامر ان كالتة والكام فمافهمه بعض أرباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجسبي وبني عليه
ما بنى أى من الاعتراض على الشارح في اطلاقه الجواز غير سديد اه ثم نسي هذا هنا فتابع شيخنا في الاعتراض
بالتداني يوزاد في القول على الشارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره في بحث الكلام من
أن اسم الجنس مطلقاً يجوز في ضميره لوجهان اه باختصاره هذا وقال الدماميني نقلاً عن ابن هشام المؤنث
من اسم الجنس النحل والبط ولان الثالث لهما لان الباقى اما واجب التذكير وهو ستمة الموز والغنم والسدر
والرطب والقمح والكام واما فيه غنم وهو بقية الالفاظ اه وفيه مخالفة لما مر في الكام والنحل في كلامه
بالخاء المعجمة لذكوره بعد ان النحل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتانيث وبه ما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعه
أن اسم الجمع مذكراً دائماً وليس كذلك في الهمع أن منه المذكركم وورهما ونفر والمؤنث كابل وتقدم في
بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير ووجوبه وورهما ونفر والمؤنث كابل وتقدم في
ومثل الدماميني لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والابل والذود وفي الفارضى في باب التانيث أن الابل تذكروا وتؤنث
وفي التصريح عن ابن عصفور وأنه ان كان ان يعقل فحكمه حكم المذكركم وورهما ونفر وان كان اما
لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لان نحو النساء والنسوة
والجماعة أسماء جوع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكرو لان الجامل مذكر في قول الشاعر
* ربح الجامل المؤنث فيهم * وفي الفارضى نقلاً عن الصحاح أن قوماً ورهطاً ونفراً مما هو لا آدميين يذكر
ويؤنث فتأمل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأر بعتم من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من
اسم الجمع (قوله بالتاء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندى ثلاث من الغنم بحذف التاء لان الغنم
مؤنث اه وهو ما ذكره الجوهرى وغيره وبه رد كلام الشارح كالتوضيح أفاده ذكرى اريد له اذ نفشت فيه
غنم اقوم وفي الفارضى في باب التانيث أن الغنم تذكروا وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد
أسلفناه آنفاً (قوله التذكير) أى ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتانيث أى ملاحظة معنى الجماعة قال
السيوطى والمدرك في وجوب تذكير البعض ووجوب تانيث البعض وجواز الامر من في البعض انما هو السماع
أى فلا يرد أن الملاحظة فيمكن ان في الجمع (قوله هذا) أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيراً
وتانيثاً (قوله ما لم يفصل بينه) أى اسم الجنس واسم الجمع وهذا الذي صادق بعدم ذكر الصفة أصلاً وذكورها
مؤخر عنهما (قوله والافلامرعى هو المعنى) أى وجوبه بالخالف في الوجوب بعض المتأخرين ولأن أن تقول
ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف اليه العدد اذا اتصل به ما يعقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم
ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التاخير كذا (قوله هو المعنى) أى معنى المعدود (قوله
أو يكن) عطفاً على يفصل (قوله ولا أثر لوصف المتأخر) كذا لا أثر لوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث
سدان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث دماميني (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم

فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه * الرابع لا يعتبر أيضا لفظ المفرد إذا كان علمًا فثلاثة وثلاثون والحمد لله رب العالمين * الخامس إذا كان في العدد لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والاثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اه (والميراجر جمع جمعها بلفظ قلة في الأكثر) أي ميراجر الثلاثة وأحوالها لا يكون الا بجر ورافان كان اسم جنس أو اسم جمع جر بين نحو فذأر بعتمن الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد بجر باضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون (٤١) خمس ذود صدقة وقوله ثلاثة أنفس

وثلث ذود والصحيح قصره على السماع وان كان غيرهما باضافة العدد اليه وحقه حيثئذ أن يكون جمعًا مكسرًا من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلث أم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وسبعمائة وشذ في الضرورة قوله ثلاث مئين للملوك وفيها * ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل * احداها أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات * والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيبه نحو سنبلات فإنه في التنزيل يجاور لسبع بقرات * والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز قلته سعادت ويجوز ثلاث سعادت أيضًا بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ويتعين في الأولى لاهمال غيره فان كثرت استعمال غيره ولم يجاور

أي مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فاشياء وان كان مؤنثا لكان ناب عن جمع مذكروا ووجب اثبات التأنيث فيه اه وقوله فوزن أشياء فعلاء أي بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذا أصل أشياء شياء فاستقلوا همزتين بينهما ألف فقد مورا الأولى التي هي اللام فصار أشياء فوزن لفعلاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكرو والمعنى فذكر عدده على الوجه الذي يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنهم أشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالًا بثبوت التأنيث فيه على أن المعدود مذكرو (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أي كما لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أي بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لالفظه الذي هو مذكرو وأما قول البعض بتعال شخنا قد قيل هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فمنوع (قوله والميراجر) أي ان لم يكن موصوفا ولا صفة فالاول نحو أبواب خمسة والثاني نحو خمسة أبواب والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لجوده ولم يكن العدد مضافا الى مستحقه نحو خمسة بقرات بدلالة قدرها وميزها فلا تحتاج الى تمييز ولم يرد بها حقاقتها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بأنه لما كثرت استعماله آثر وجر المميز بالاضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه لاقلة للمطابقة أيضا لقلته المعدود يس مخفف يسير وقوله والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان له لم يوجب كونه عطف بيان لامكان تاويل أبواب بمشتق كان يقال مسماة بأبواب وقوله لانه قد عرفها أي لانه لا يقال خمسة بقرات بدلالة المن عرف زيد وخمسة كسباني عن الدماميني (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنيعة يقتضى دخول هذا في المتن وفيه نظر لانه وان أمكن جعل الجمع على مفهوم الجمع يشتمل ذلك لاسكن قوله بلفظ قلة لا يناسب الا لجمع سم (قوله من الرهط) هو من الثلاثة الى العشرة وليس له واحد من لفظه كريا (قوله مكسرا) لان ألفاظ العدد أقرب الى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا (قوله من أبنية القلة) التي هي أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فكهما كما حكم جمع القلة الا في هذا الموضوع فلا يميز بينهما العدد قاله الفارسي وغيره (قوله وثلث أم) بدل الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أم على وزن أفعل وأصله أي قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال فاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) أي المميز مائة لان المائة جمع في المعنى تصريح (قوله ثلاث مئين للملوك وفيها) تمامه * ردا في وجات عن وجوه الالهاتم * فثلاث مبتدأ أو جملته وفيها ردا في خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لانه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديان الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت ديانتهم ثلثمائة بعير فرفهن رداءه بالديان الثلاث وقوله وجات بالتشديد بمعنى جات بالتخفيف وفعاله ضمير ردا في وأراد بوجوه الالهاتم أعيانهم والالهاتم جمع اهتم وهم بنو سنان الالهتم سمي بذلك لان كسار تنيته كذا في العيني ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات (قوله بل المختار الخ) اضراب اتقالي عن قوله فيجوز لته سعادت (قوله نحو ثلاثة أجددين وثلث زينات) أي فالكثير ثلاثة أحامد وثلث زينات (قوله ولكنه شذ قياسا) بان خالف القواعد وأسماعا بان ندر استعماله في لسان العرب (قوله فان جمع قرء بالفتح الخ) ودعليه أمران الاول ما في المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذ الثاني أن لقرء بالفتح بناء قلة مطردا وهو أقرؤ فان أفعلا مطرد في فعل بفتح القاء وسكون العين اذا كان صحيحا كما هنا وعبارة ابن

ما أهمل تكسيبه لم يضاف اليه الا قليلا نحو ثلاثة أجددين وثلث زينات والاضافة الى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال و يضاف لبناء الكثرة في مستلئين * احداهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار أو ر بعتر جال وخسة دراهم * والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا أو سمعا في قول ذلك من منزلة المعدوم * فالاول نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقرء شاذ

دينار والالف عبد والفا
أمة وثلاثة آلاف فرس
(ومائة بالجمع تزداد
ردف) في قراءة حمزة
والكسائي ثلثمائة
سنين * (تنبيه) * شد
تيميز المائة بمفرد منصوب
كقوله اذا عاش الفتي
مائتين عاما فلا يقاس
عليه وأجاز ابن كيسان
المائة درهم والالف
دينارا (وأحد اذكر
وصلته بعشر) بمجردا
من التاء (مركبا) لهما
(قاصد معدود ذكر)
نحو أحد عشر كوكبا
وهمزة أحد مبدلة من
واو وقد قيل وحد
عشر على الاصل وهو
قليل وقد يقال واحد
عشر على أصل العدد
(وقيل لدى التأنيث
احدى عشره) امرأة
بأبواب التاء وقد يقال
واحدة عشرة (والشبن
فيها عن تميم كسره) أى
مع المؤنث فيقولون
احدى عشرة واثنتا
عشرة بكسر الشين
وبعضهم يفتحها وهو
الاصل الآن الافصح
التسكين وهو لغة الحجاز
وأما في التذكير فالشبن
مفتوحة وقد تسكن
عين عشر فيقال أحد
عشر وكذلك أخواته
لتوالي الحركات وهما
قرأ أبو جعفر وقرأه بيرة
صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين (و) أما (مع غير أحد واحد) فنامعها

الناظم وان لم يهمل بمعنى جمع القلة المفرد المميز حتى به معنى بالمميز جمع قلة في الغالب نحو ثلاثة آ جبل وخمس
آ كم وقد يجاء به جمع كثيرة كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قفر ومع مجيء الاقراء اه (قوله
ثلاثة شسوع) بمجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سبور النعل تصريح (قوله ومائة والالف)
أى هذين الجنسيتين الشاميتين لمفردهما ومشاهاهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة
الجمع نحو مئى رجل وثلاثة آلاف رجل أو باضافة ثلاثة فافوق اليه نحو ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل
ولك أن تجعل هذين من المفرد باعتبار ابا لفظ مائة ولفظ ألف * (فائدة) * قال في التسهيل واختص الالف بالتمييز
به مطالعا ولا يميز بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة وأخواتهما اه نحو مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا
وأحد وعشرون ألفا وثلاثمائة وخمسة مائة واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالف) أل من الحكاية
لامن المحسنى اذ لا يجوز الالف رجل مثلا قال الفارضى وامادخول أل على المضاف في قول أبي هريرة رضى الله
تعالى عنه فلما قدم جاءه بالالف دينار فقيس زائدة وقيل تقدره بالالف ألف دينار فخذف ألف وهو بدل من
الالف (قوله للفر داضف) لان المائة اجمع فيها ما افرق في عشرة وعشرين من المضافة والافراد لانها مشتقة
عابها فاخذت من العشرة الخفض ومن العشر من الافراد والالف عوض عن عشرة مائة وهى تميز بمفرد مخفوض
فعولت الالف معاملة ما عوضت منه اه تصريح وقوله فاخذت الخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل النقل
بالجمع والتنوين اه سم وقال الدماميني أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعه في ثلاثة دراهم للعملة
المتقدمة ولانه عدد في معناه كثيرة ففكر هو اجمع بميزة لا يلائم يضم الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي (قوله في قراءة
حمزة والكسائي ثلثمائة سنين) أى باضافة مائة الى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ هى تعشير للعشرات
كأن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنين مائة على جعل سنين بدلا
أو عطف بيان لتمييز التلايلزم الشذوذ من وجهين جمع تيميز المائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح لانه
يقضى أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضع في الحواشي اه وسبقه الى هذا أبو اسحق الزجاج قال ابن الحاجب
ووجهه أن مائة واحدة من المائة فاذا كان كذلك وقت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهى ثلثمائة
وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا ارد أيضا على قراءة حمزة والكسائي اذ سنين عندهما تمييز
لا غير وان كان مجردا ثم أجاب ابن الحاجب بان ما ذكرنا يلائم اذا كان التمييز مفردا أما اذا كان جمعا كما هو
الاصل للمر فالتصديف كالتصديف في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة آ ثوب ويمكن أن يجاب أيضا بان المحل لما كان
للمفرد لسكونه المقيس فيه كان الجمع الخال في ذلك المحل في حكم المفرد بان يراد منه الجنس المتيقن تحققه في واحد
فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل (قوله اذا عاش الفتي مائتين عاما) تمامه * فقد ذهب
الذاذة والفتاء (قوله وأحد اذكر الخ) لما تكلم على العدد المضاف شرع في المركب فقال وأحد اذكر الخ (قوله
مركبا) بكسر الكاف أى حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حال من عشر أى مركبا مع أى مع
أحد اه سندوبى والى الاول جنح الشارح لسكونه أنسب بما بعده (قوله وهمزة أحد الخ) كذا همزة احدى
الآن الاول شاذ لا لازم غالب والى الثانى معار على الاصح كاشاح وكاف واهذا انبهوا على الاصل فى أحد فقالوا واحد ولم
ينبهوا عليه فى احدى اه تصريح وألف احدى للتأنيث عند الاكثرين وقيل للاخلاق وزال التنوين فى احدى
عشر للتركيب فتقول فى العطف احدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام وفى الفارضى عن ابن بابشاذ أن أحد
المنقلة همزتها عن واو المستعملة فى العدد هى التى فى نحو قولك كل أحد فى الدار وجمعها آحاد وأما التى تستعمل
بعدا لنى نحو ما جاء فى من أحد فمهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل فى العدد ولا فى المثبت (قوله
احدى عشرة) ولا تستعمل احدى الامر كبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو انم الاحدى الكبير كرىا (قوله
وقد تسكن عين عشر) أى فى المذكر كما صرح به فى بعض النسخ قال الدماميني فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم
قلنا اذا جاز تسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أجدر (قوله لتوالى الحركات) ولا فائدة للمبالغة فى الامتراج
دماميني (قوله وأما مع غير أحد واحد) أى من اثنين واثنتين انى تسعة وتسع وقد ر الشارح أمالاجل الفاء فى

فعله في العشر من
التجريد من التامع
المذكور واثباتها مع
المؤنث (فأفعل قصدا)
والحاصل أن للعشرة في
التركيب عكس ما لها
قبله فحذف التاء في
التذكير وتثبت في
التأنيث (ولثلاثة وتسعة
وما * بينهما ان ركبا
ما قدما) أي في الأفراد
وهو ثبوت التاء مع
المذكور وحذفها مع
المؤنث (وأول عشرة اثنتي
وعشرا * اثني إذا أنثي تشا
أوذ كرا) فتقول جاءني
اثنتا عشرة امرأة وأثنا
عشر رجلا (والبالغير
الرفع) وهو النصب
والجر (وارفع بالالف)
كأرأيت وأما الجزء
الثاني فإنه مبني على الفتح
مطلقا (والفتح في حزاي
سواهما) أي سوى
اثنتي عشرة واثني عشر
(ألف) أما العجز فعلة
بناؤه تضمينه معنى حرف
العطف وأما الصدر فعلة
بناؤه وقوع العجز منه
موقع ناء التانيث في لزوم
الفتح ولذلك أعرب صدفة
اثني عشر واثنتي عشرة
لوقوع العجز منهما موقع
النون وما قبل النون
محلى اعراب لا يحل بناء
لوقوع العجز منهما موقع
النون لم يضافا بخلاف
غيره - كما يقال أحد
عشرك ولا يقال اثنا
عشرك

قوله فأفعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال سم بين المصنف بهذا أي بقوله ومع غير أحد واحد أي الخ حكم العشرة
إذا ركبت مع التسعة فنادوا بهم بين بقوله الآتي ولثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها إذا ركبت معها العشرة
(قوله قصدا) قال شيخنا والبعض جال بمعنى مقصدا أي عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطاعا على
حذف مضاف أي فعل قصدا أي اقتصا بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجيء المصدر حالا وان كثر سمعي (قوله
فحذف التاء في التذكير) كراهة اجتماع علامتي تانيث فيهما هو كالمصطلح الواحد فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله
ان ركبا) أي مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الفارسي وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير
أحد واحد أي إلى آخر البيت فإنه علم منه كون اثني عشر واثنتي عشرة وقد يقال إنما صرح به دفعا لتوهم أن
اثني عشر في حال تركيبه مع العشرة كالثلاث فما فوق في هذه الحالة يجر من التاء عند التأنيث ولحقه عند التذكير قال
الداميني في إحدى عشرة واثنتي عشرة سؤال مشهور وحاصله لزوم الجمع بين علامتي تانيث فيهما هو كالمصطلح
الواحد وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولا يتم تسقط في جمعي التصحيح والتكسير بخلاف
التاء إذا قالوا حبلتي وحبلات وحبالتي وحفبت وحفبات وحفمتان وأما اثنتان فتبني على التاء إذا لا واحد له من لفظه
فكانت كالاصل (قوله إذا أنثي الخ) لف ونشر مرتب (قوله تشا) مضارع شاء قصره للضمر ورة وقال المكودي
ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو خالدة (قوله زالياء) أي في اثني واثنتي (قوله
مطلقا) أي في الأحوال الثلاثة (قوله أما العجز) أي عجز العدد المركب سواء كان اثني عشر واثنتي عشرة
أو غيرهما (قوله تضمينه معنى حرف العطف) أي الواو إذا الأصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا
فحذف الواو وركب العددان اختصارا ودفع الما يتبادر من العطف من أن الأعداد دفعتنا قاله الدماميني فان
ظهر العطف منع التركيب والبناء لفقد مقتضى كقوله * كان بهم البدر ابن عشر وأربع * وانظر إذا ميز
كيف يكون التمييز حينئذ ووزعم أبو حيان أنه أي العاطف لا يظهر إلا مع تقييد العقد كالبيت المذكور
وليس كذلك فقد أدت شدا بن الشجرى * وقربا بن خمس وعشر * اه وقوله وانظر الخ الذي يظهر أن
التمييز حينئذ يجمع مجرور كتمييز ثلاثة إلى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لأنه لا معنى له فانظر ان أردت
التعجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارسي بنى الصدر لأنه كجزء الكلمة (قوله فعلة بناؤه وقوع العجز
منه) أي من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع ناء التانيث في لزوم الفتح أي فتح ما قبلها
وعندي في هذا التعليل نظائر من وجوه الأول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بناؤه وقوعه موقع ما قبل ناء
التانيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن الثاني أن بناءه بمعنى لزوم الفتح في قول التعليل إلى تعليل الشيء
بنفسه لأنه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل ناء التانيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لأن وجه المشابهة علة لها
وعلة العلة علة الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل ناء التانيث يقتضي البناء للزم بناء صدر المركب
المرجوح مع أن فتح صدره فتحه بنية لا فتحه ببناء كما سلف تحقيقه في محله الآن يجب عن هذا بان في تعبيرهم ببناء
صدر المركب العددي مسبوحة لأن فتحه وان كانت فتحه بنية تشبهه فتحه البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر
يس اعتراضين آخرين حاصل الأول أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه
بان المنحصر في شبه الحرف سبب البناء الاصل إلى اللزوم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مقارن
بمفارقتهم وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا لاعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن
الجواب عنه بما أجابنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال يس وانما بني على حركته لأن له حالة اعراب وكانت
الحركة فتحه لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأثر باخف الحركات (قوله ولذلك) أي لسكون علة البناء الوقوع
المذكور أعرب صدر الخ أي لأن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهي معدومة في اثني عشر واثنتي عشرة
فينعدم بناء الصدر وما ذكره من اعراب صدرهما هو الصحيح والقول بينه ثم مردود باختلاف باختلاف العوامل
وذلك علامة اعرابه (قوله لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه عمل قوله أعرب بقوله لذلك فلا
يصح تعليله تانيا بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لا شاعر

(تبيينان) الاول قد فهم من كلامه انه لا يجوز تركيب النيف مع العشر من وبابه بل يتعين العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز خمسة عشر من وعلقه لا لابس في نحو رأيت خمسة عشر من رجلا فانه يحتمل خمسة عشر من رجلا وقيل غير ذلك * الثاني أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر (٤٤) واستحسنوا ذلك اذا أضيف نحو خمسة عشر (وميز العشر من) وبابه (للتسعيناء * بواحد)

عليه الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل (قوله قد فهم من كلامه) يعني قوله وصلته بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضي الحصر (قوله النيف) بفتح النون وتشديد الباء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف اذا زاد وهو من واحد الى تسعة باذخال المبدأ والغاية أفاده في التصريح (قوله فانه) تمل الخ) هذا انما ينتج الاجمال لا الابس (قوله إضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر
 كاف من عنائه وشقوته * بنت ثمان عشرة من حخته
 بجر عشرة من ونا فرضي (قوله واستحسنوا ذلك اذا أضيف) أي المركب ولا يخفى أن المضاف في الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والعجز مضاف الى كاف المخاطب ففي عبارته مسامحة (قوله وميز العشر من للتسعيناء * بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشر من كذا في الفارسي وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندي عشر ون دراهم عشر من رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشر من كذا في السيوطي (قوله بواحد منكر منصوب) انما كان مفردا منكرة لانه ذكر ايمان حقيقة المعدود وهو يحصل بالفرد المنكرة التي هي الاصل ومنصوب بالتعذر الاضافة مع النون التي في صورة تون الجمع (قوله أي بثبوت التاء في التذكير الخ) يحله في غير اثنين واثنيتين (قوله معطوف على النيف) أي بالواو اذا أريد وقوعها دفعة واحدة والافلامانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشر من أو ثم عشر من اذا قصد الترتيب مع الفورا والترانخي دما ميني (قوله أي بمفرد منكر منصوب) انما كان مفردا منكر الماسر ومنصوب بالامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو قيل خمسة عشر عبدا مثلا فرضي (قوله فسو بينهما) أي المركب والعشر من وبابه وفائدة دفع توهم ان المثلية قبله غير تامه وقد يقع تمييز المركب بجمع اذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا لان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة لأسباط لا بسبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الواجه في الآيه وسيأتي الباقي (قوله بدل) أي بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح لانه أغلبي وقد يخرج القرآن على غير الغالب كقراءة التنوين في ثلثمائة سنين كسر (قوله لذكر العددان) أي بحذف التاء منهما وقوله لان السببط مذكرة لانه لذكر العددان (قوله وأفرد التمييز) ذهب الفراء الى جواز جمعه وظاهر الآية بشهده اه تصريح وتركه لعله قوله وأفرد التمييز وهي كونه تمييز مركب لعلهما من قوله وميزوا الخ (قوله رجع حكم التانيث) هذا توجيه للتانيث ويبقى توجيه الجمع مع أن القياس الافراد ككسر سم (قوله في نعت هذا التمييز منهما) أي من المركب وعشر من وبابه وقضية أن تمييز غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الاسلام زكريا في تحريره وهي أي الاوسق الخمسة التي هي نصاب زكاة النبات ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا لالف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابيع وعلى كونهما مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا في الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها) أي الر كائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخواتم وهي مادون الريشات العشر من مقدم الجناح والاسحيم بالخاء المهمله الاسودعيني (قوله فيستغنى عن التمييز) لانك اذا قلت عشر وك فقد خاطبت من يعرف العشر من النسوية اليه ولا تقول عشر وزيد الامن يعرف زيد او عشره كما أنك لا تقول غلام زيد الامن يعرف الغلام وزيد ادميني (قوله الاعداد المركبة) وكذا غير المركبة كقوله الاثنى عشر (قوله أي واثنى عشرة) (قوله ولا يقال اثنان) مالم يكن اثناعشر علما والاجاز أن تضيفه بحذف عشر اذا قصد تنكير العلم لفقدا العلة كذا في الفارسي (قوله لثلاثين) صريح في جواز أن يقال اثنان في قصد إضافة اثنين بلا تركيب اسقاطي

منكر منصوب (كاربعين حيناً) وخمسين شهراً ويقدم النيف بحالتيه أي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التانيث ثم يذكر العقد معطوفا على النيف فيقال في المذكور ثلاثة وعشرون رجلا وفي المؤن تسع وتسعون نجة (وميزوا مركبا بمثل ما ميزوا عشرون) وبابه أي بمفرد منكر منصوب (فسو بينهما) نحو واحد عشر كسوكيا واتنتي عشرة عيناً وأما وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فاسباطا بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقتولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان وأفرد التمييز لان السببط مذكرة لان السببطم أنه تمييز وأن ذكر أعمار رجع حكم التانيث * (تبيينان) الاول يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندي أحد عشر درهما طاهريا وعشرون ديناراً نصريا ومراعاة المعنى فتقول طاهرية ونصريه ومنه قوله فيها اثنان وأربعون

حلوبة * سودا كخافية الغراب الاسحيم * الثاني قد يضاف العدد الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه (قوله) عشر وزيد يفعل ذلك بجميع الاعداد المركبة الا اثني عشر فيقال أحد عشر وثلثه عشر ولا يقال اثني عشر لان عشر من اثني عشر بمنزلة تون الاثنى عشر فلا يجمع الاضافة ولا يقال اثنان لثلاثين بل لا يلبس باضافة اثنين بلا تركيب

* الثالث حكم العدد المميز بشيئين في التركيب ان ذكرهما مطلقا ان وجد العقل نحو عندى خمسة عشر عبدا واربعة وخمسة عشر جارية
 وعبدا وان فقد ذلك سابق بشرط الاتصال نحو عندى خمسة عشر رجلا وناقعة وخمس عشرة ناقعة ورجلا وللمؤنث ان فصل نحو عندى ست عشرة
 ما بين ناقعة ورجل او ما بين رجل وناقعة وفي الاضافة السابقة مطلقا نحو عندى ثمانية اعبدا وام وثمان ام وعبدا ولا يضاف عدد اقل من ستة
 الى مميزين مذكورين ومؤنث لان كلام المميزين جمع واقل الجمع ثلاثة * الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز واما قوله على اننى بعد ما قد
 مضى * ثلاثون للهجر حول لا كميلا فضرورة وان اضيف عدد مركب يبقى البنا (٤٥) في الجزأين على حاله نحو احدى عشر كرم مع

أحد عشر زيد بطح
 الجزأين هذا هو الاكثر
 لان البناء يبقى مع الالف
 واللام بالاجماع فكذا
 مع الاضافة والثاني أنه
 يعرب بحزبه مع بقاء
 التركيب كعلبك حكاه
 سييويه عن بعض
 العرب نحو احدى عشر كرم
 مع أحد عشر زيد واليه
 أشار بقوله (وعجز قد
 يعرب) واستحسنه
 الاخفش واختاره ابن
 عصفور وزعم أنه
 الافصح ووجه ذلك بان
 الاضافة ترد الاشياء الى
 أصلها في الاعراب ومنع
 في التسهيل القياس عليه
 وقال في شرحه لا وجه
 لاستحسانه لان المبني قد
 يضاف نحو كرم رجل عندك
 ومن لدن حكيم خبير
 وفيه مذهب ثالث وهو
 أن يضاف صدره الى
 عجزه من الابناؤهما حتى
 الفراء أنه سماع من أبي
 قعس الاسدي وأبي
 الهيثم العقيلي ما فعلت
 خمسة عشر كرم وذ كرمي
 التسهيل أنه لا يقاس

(قوله لمذ كرمهما مطلقا) أى سبق المذ كرا وألا وقع الفصل بين أول (قوله ان وجد العقل) أى في الشئين أو
 أحدهما وظاهره ترجيح المذ كرا اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضى تغليب العاقل فنقول أربع عشرة رجلا
 وأمثال وصف الانوثة مع العقل أربع من وصف الذكور مع عدم العقل أفاده الذا ميني (قوله فلما سبق) أى
 مذ كرا ومؤنثا وقوله بشرط الاتصال أى اتصال التمييز بالعدد (قوله وللمؤنث ان فصلا) أى فصل بين العدد
 والتمييز بين لانهما تقتضى التساوى في الحكم فكان الاسبقية منتفية فزجما صامعانه كمرعاة الشئين وذلك
 أن مذ كرا لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره فاذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كنا
 اعتبرناهما بخلاف ما اذا جعل للمذ كرا في الذا ميني (قوله لسابقتها مطلقا) أى عاقلا كان المضاف اليه أولا
 مذ كرا أولا وانما كان كذلك لان المتضيقين كالشئ الواحد فلا ينبغي أن يختلف حالهما فان قيل المعطوف على
 المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة الاوّل مضاف اليه بالباشرة فكان أولى
 بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضى أنه كالعدد المركب فنقول عندى أحد
 وعشرون عبدا وائمة بتغليب المذ كرا وأحد وعشرون رجلا وناقعة بتغليب السابق واحد وعشرون بين رجل
 وناقعة بتغليب المؤنث دما ميني (قوله وام) تقدم الكلام عليه (قوله وان اضيف عدد مركب) أى غير اثني عشر
 واثني عشر فلما من أنهم جلا يضافان ويستغنى العدد المركب اذا اضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثاني الخ)
 مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كعبلك) أى في بقاء التركيب مع اعراب الجز وان كان بعابك غير منصرف
 لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس يعلم (قوله نحو احدى عشر كرم مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد في
 المثاليين ورفع راء الاوّل وجر راء الثاني (قوله وعجز) مبتدأ والمسوق قصد التفصيل فارضى (قوله ترد
 الاشياء الى أصلها في الاعراب) لا يقال هذا يقتضى اعراب الجزء الاوّل أيضا لانه قول المضاف بمجموع الجزأين
 لا الاوّل فقط ولا الثاني فقط لكن لما كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنع في
 التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هي اغتصافه عند سيويه واذا ثبت كونه لغتة لم يمنع القياس عليها وان
 كانت ضعيفة مرادى (قوله لان المبني قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا رد الى الاعراب وما بناؤه
 عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملاسة تصریح (قوله من أبي قعس) كذا بخط الشارح ووجدنى
 بعض النسخ زنى وهو تحريف (قوله خلا فالقراء) تقدم تبديل قول المصنف وميز العشر من الخ نقل الشارح
 قول القراء عن الكوفيين (قوله دون اضافة المجموع) أى الى شئ آخر وفيه أنه اذا اضيف الاوّل الى الثاني
 ووجدت الاضافة الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر الثاني لا المجموع واذا اضيف المجموع الى شئ
 آخر لم يكن الاوّل مضافا الى الثاني فتدبر (قوله كفا الخ) يظهر أنه يصح تشديدا لم كلف على أنه من التكليف
 وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل والعناء بفتح العين المهمله التعب والشقوة بالسكسر
 الشقاء (قوله مطلقا) أى سواء كان المجموع مضافا نحو ثمانى عشر كرم اولاديه مامر (قوله في ثمانى) أى
 الواقعة في عدد المؤنث (قوله وسكونها) أى كسكونها في معدي كرم وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء
 وقوله وفتحها أى للتركيب جمع (قوله وتدخل في باؤها) مصب قد التقلبية قوله ويجعل اعرابها على النون

عليه خلا فالقراء * (تنبيهات) * الاوّل قال في التسهيل ولا يجوز باجتماع ثمانى عشرة الا في الشعر يعنى باضافة الاوّل الى الثاني دون اضافة
 المجموع كقوله كلف من عنائه وشقونه * بنت ثمانى عشرة من حجة أى من عامه ذلك وفي دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يجيزون اضافة
 صدر المركب الى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثاني في ثمانى اذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها
 ومنه قوله واقدم شربت ثمانيا وثمانيا * وثمان عشرة واثنين وأربعا وقد تحذف ياؤها أيضا في الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله
 اهانبا بأربع حسان * وأربع فغيرها ثمان وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء

بين أي كإضافة البعض إلى كالمعنى أو أخرجه الذين كغفر وإثني اثنين لعد كغفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وتقول ثمانية اثنتين وثلاثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر وانما لم ينصب حيث دلالة ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعان فعل فالترمت اضافته لان المراد أحد اثنين واحد في اثنتين واحد عشر واحد عشر فتضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالاضافة هذا مذهب (٤٧) الجمهور وذهب الاخفش وقطرب

والكسائي وتعلب إلى الوصف ما بنى هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وان ترد الخ ما سبأ أي من قوله وان ترد جعل الأقل الخ وللبعض هذا كلام حقيق بالطرح (قوله بين) أي ظاهر البعضية (قوله أي كإضافة البعض إلى كلمة) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرباع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة في أربعة كفي التوضيح (قوله وانما لم ينصب حينئذ) أي حين إذ أريد به بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أي حين إذ أضيف إلى ما اشتق منه وهو كغير ظاهر (قوله لانه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى لفظ يعمل كصير وجاعل حتى يعمل ولا مفرعان فعل أي ولا مشتقان فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس في معنى ما يعمل لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعني لفظ ثاني وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا أفاده الجاهلي (قوله ونصبه ما به) أي إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله نان اثنتين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنتين ومتمم ثلاثة سبوطي (قوله وإلى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثبتت الرجلين بخالف لنقل النحاة ثم هو ليس ناصفي ثبتت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثاني اثنين قال الموضع وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا جاز ثبتت الرجلين جاز ثبتت الاثنين ولا يتوقف فيه الاطاهري جامد تصريح (قوله لانه لا فعل له) أي لا يقال ثلث الثلاثة إذا كانت الثالث وقد ينافية قول الجوهري ثلث القوم أثمهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلث الثلاثة بالتخفيف أيضا سقاطي (قوله قال في الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحهما من وجهين بخالفته لتفصيله في التسهيل بين نان وغيره أو اقتصاره على العز وتعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا (قوله وقد نقله فيه) أي التسهيل (قوله مثل ما فوق) أي بدرجته واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتي الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذلك أي ما يدان استدرالك عليه سم (قوله أنه) أي الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مراد أو الالم يتأتى التفصيل الذي سيذكره بقوله فان كان بمعنى المضى الخ (قوله ما هو تحت) أي بدرجته واحدة إذ يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أي العدد الذي هو أي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق الوصف منه مساوي به أي لما اشتق منه فعمل أن صلة ما الأولى جارية على ما هي له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هي له فهي الحقيقة بآراء الزمخشر دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فأعرف ذلك (قوله فحكم جعل) مصدر نوعي منصوب على المفعولية المطلقة بالحكم وانما خص التمثيل بجعل للتنبية على أن معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحت مع معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فعنا جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكنهم قالوا الاضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان أو النصب أكثر قال الرضي وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الابتداء وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم إليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطاق على المجموع اسم الثلاثة فكانه صار المفعول الأقل هو المجموع كذا في الدماميني (قوله وإعماله) أي بالشروط السابقة في باب اسم الفاعل (قوله حينئذ) أي حين إذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلث الرجلين الخ)

الواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثاني من الاثنين مثلا ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وان ترد الخ ما سبأ أي من قوله وان ترد جعل الأقل الخ وللبعض هذا كلام حقيق بالطرح (قوله بين) أي ظاهر البعضية (قوله أي كإضافة البعض إلى كلمة) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرباع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة في أربعة كفي التوضيح (قوله وانما لم ينصب حينئذ) أي حين إذ أريد به بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أي حين إذ أضيف إلى ما اشتق منه وهو كغير ظاهر (قوله لانه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى لفظ يعمل كصير وجاعل حتى يعمل ولا مفرعان فعل أي ولا مشتقان فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس في معنى ما يعمل لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعني لفظ ثاني وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا أفاده الجاهلي (قوله ونصبه ما به) أي إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله نان اثنتين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنتين ومتمم ثلاثة سبوطي (قوله وإلى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثبتت الرجلين بخالف لنقل النحاة ثم هو ليس ناصفي ثبتت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثاني اثنين قال الموضع وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا جاز ثبتت الرجلين جاز ثبتت الاثنين ولا يتوقف فيه الاطاهري جامد تصريح (قوله لانه لا فعل له) أي لا يقال ثلث الثلاثة إذا كانت الثالث وقد ينافية قول الجوهري ثلث القوم أثمهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلث الثلاثة بالتخفيف أيضا سقاطي (قوله قال في الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحهما من وجهين بخالفته لتفصيله في التسهيل بين نان وغيره أو اقتصاره على العز وتعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا (قوله وقد نقله فيه) أي التسهيل (قوله مثل ما فوق) أي بدرجته واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتي الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذلك أي ما يدان استدرالك عليه سم (قوله أنه) أي الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مراد أو الالم يتأتى التفصيل الذي سيذكره بقوله فان كان بمعنى المضى الخ (قوله ما هو تحت) أي بدرجته واحدة إذ يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أي العدد الذي هو أي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق الوصف منه مساوي به أي لما اشتق منه فعمل أن صلة ما الأولى جارية على ما هي له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هي له فهي الحقيقة بآراء الزمخشر دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فأعرف ذلك (قوله فحكم جعل) مصدر نوعي منصوب على المفعولية المطلقة بالحكم وانما خص التمثيل بجعل للتنبية على أن معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحت مع معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فعنا جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكنهم قالوا الاضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان أو النصب أكثر قال الرضي وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الابتداء وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم إليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطاق على المجموع اسم الثلاثة فكانه صار المفعول الأقل هو المجموع كذا في الدماميني (قوله وإعماله) أي بالشروط السابقة في باب اسم الفاعل (قوله حينئذ) أي حين إذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلث الرجلين الخ)

مساوي به (حكم جعل له احكام) فان كان بمعنى المضى وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه وإعماله فتقول هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أي هذا مصير الثلاثة أربعة وتوثب الوصف مع الموثب كما سبق فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لان ثلث تقول ثلث الرجلين إذا انضم إليهما فصرتم ثلاثة كذلك بعث الثلاثة إلى عشرين التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل

بمخلاف ما إذا أعرب الاول * والثاني أن تعربهما مع ما قد حذف بحذف الاول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيه ما حيث نذ في جري الاول على حسب العوامل هو يجر الثاني بالاضافة أما إذا اقتصر على التركيب الاول بان استعملت النيف مع العشرة ليقيد الا تصاف بعنائه مقيدا بصاحبته العشرة كالمظهر النظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزأين على البناء * (تنبيهان) * الاول انما مثل بحادي عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحدا واحدا على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا واحدا عشر وحادية عشر والاصل واحد واحد فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (٤٩) فوزنهما عالف و عالفة وأما حكاها

الكسائي من قول بعضهم واحد عشر فشا ذنبه به على الاصل المرفوض قال في شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب في واحد الا في تنيف أي مع عشرة أو مع عشرين وأخواته * الثاني لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من التركيب بمعنى جعله لكونه لم يسمع الآن سيويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا وذهب الكوفيون وأكثرت البصر بين الينع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف النيف من الثاني مع حذف العقدم من الاول للاباس ويتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض قال في أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادي أجاز بعض النحويين هذا فان أحد عشر وثالث

لا يترتب عليه اختلال المعنى (قوله بمخلاف ما إذا أعرب الاول) فان اعراه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما في التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعني بحذف الاول وصدر الثاني (قوله أما إذا اقتصر الخ) هذا ما قبل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهو هذا ساقط في كثير من النسخ (قوله على التركيب الاول) أي على حقيقته لا صورته فقط (قوله بان استعملت النيف) يعني الحادي والثاني ونحوهما وقوله ليقيد أي النيف الا تصاف بعنائه أي معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير في بعنائه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أي قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أي التي هي الواو بعد اللام أي التي هي الدال وهـ ذا جعل فاب مكاني فعلم أن في الكلمة القليلين (قوله لانكسار ما قبلها) أي مع نظر فها لانه التأنيت في حكم الانفصال والواو اذا تطرفت انكسرت قلبت ياء لكن يعمل الحادي اعلال القاضى بمخلاف الحادية لفتح الياء أفاده في التصريح (قوله وأما حكاها) وارد على قوله التزموه (قوله الثاني لم يذكر هنا الخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثاني اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برمته الى الثاني برمته مع بناء الكلمات الاربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أي بحذف العقدم من التركيب الاول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حيث نذ يعرب على حسب العوامل اه وعندى أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره (قوله للاباس) أي للاباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للاباس بما ليس أصله تركيبين فان الالباس على تفسيره يزول بأعراب الجزأين أو الاول فقط فان ذلك جائز في الاستغناء بحادي عشر عن حادي عشر أحد عشر مثلا كما تقدم أفاده سم وأصرف البعض فيه بما كدره (قوله ويتعين) أي فيما إذا أتى بالتركيبين برمتها أو حذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب الثاني (قوله في موضع خفض) أي باضافة التركيب الاول أو صدره الى الثاني ومن هنا يعلم أن التركيب يكون مضافا الى البعض تبع الشجنا وهو مخالف لما تقدم في باب العلم فيما إذا كان الاسم والمقبول مركبين أو الاول فقط أي من امتناع اضافة أولهما الى ثانيهما وقد يدفع الخالف بحمل التركيب ثم على الاضافي كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافي ما هنا من اضافة التركيب العددي فتأمل (قوله وهو مصادم لحكاية الاجماع) جوابه أن الاجماع مخصوص بصورة ما اذا جئت بتركيبين لان عمل فاعل انما يتأني مع تنوينه والتنوين منتفع مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل فانه مكى سم (قوله يعتمد) نعمت لو أو أي يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أي موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام في قول الشهور وحادي عشرين شهر جمادى مثل ثلاث لحنات حذف الواو وانبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر الا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطي والمنقول عن سيويه جواز اضافة شهر الى كل الشهر وقال الدماميني في باب الظروف وهو قول أكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهمزة وبالواو ولذا يقال تاريخ وتورخ اه سيوطي * (فائدة) * كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم بالامر المشهور ولم يزلوا

(٧ - صبان - رابع) اثني عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذ كرا * وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالته) من التذكير والتانيث (قبل واو يعتمد) يعني أن العشرين وبابه الى التسعين بعطف على اسم الفاعل بحالته فتقول الحادي والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول حادي عشرين كما تقول حادي عشر الحاق الكل فرع باصله فانه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشر بن بالتركيب كما مر * (تنبيه) * لم يذكر في العشرين وبابه اسماء مستعارة قال بعض أهل اللغة عشرن وثلاثن اذا صار له عشرن أو ثلاثون وكذلك الى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرن ومنه سن اه * (خاتمة) * يؤرخ

كذلك حتى فتح عمر بلاد الحجاز فذكر له أمر التار يخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم اجعوا على الهجرة ثم اختلفوا بآبى شهر يدون فقال بعضهم رمضان وبعضهم حجب وبعضهم ذوالحجة ثم اجعوا على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التار يخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة لان قدمه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة تلت من ربيع الاول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه التمار يخ في علم التار يخ (قوله بالليالي) جمع ليلا ولا يستغنى بجمعها عن جمع ليلة دما ميني (قوله لسبقها) أى لسبق الليالي الايام باعتبار أن شهر والعرب ثرية والقمر انما يطالع ليلا اه دما ميني وقال السيوطي في الهمع لان أول الشهر ليلة وآخره يوم ولان الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرج ابن أبي حاتم وأما تخريجه عرفه عن يومها فلا مرشعي وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت بخصوص (قوله لاول ليلة منه) اللام بمعنى في أو عند اه دما ميني وكذا في قوله لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء اسم زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أى أظهر فالمراد كتب لوقت أهلال هلال الشهر أو استهله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب استهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أى لوقت هلاله دما ميني مع حذف وبعض زيادة (قوله ليلة تلت) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم ثلاث خلون الى عشر) التعمير مع الثلاث الى العشر بخلون ومع ما فوقها الى النصف بتخلت انما هو على سبيل الاولوية كما يشير اليه الشارح بقوله وقد تخلف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الافصح في غير جمع الكثرة لا يعقل المطابقة وفي جمع الكثرة لا يعقل الافراد وكتب مع القلة ما كان من أعددته وكتب مع الكثرة ما كان من أعددته ولان تمييز ثلاث الى عشر لما كان جعانا سببه ضمير الجماعة وتييز ما فوق عشر لما كان مفردا ناسبه ضمير الافراد فاحفظه وقول الشارح الى عشر متعلق بجمد ذوف أى ويجرى على مثل هذا الى عشر وكذا يقال في نظائره (قوله الى النصف من كذا) أى الى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لمكان أوضح (قوله وهو أوجد) أى لكونه أنحصر (قوله ثم لاربعة عشر بقيت) يظهر أن اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أو في بتقدير مضاف أى عند استقبال أو في استقبال أو بعبارة قال الدما ميني وبعضهم يقول است عشرة ليلة مضت فيؤرخ بعامضى لتحقيقه ووجه الاول اعتبار العدد الاقل (قوله الى تسع عشرة) الغاية داخله فيقول ليلا تلتا احدي عشرة ليلة بقيت (قوله اعرش بقين) أى بدون تعليق تغليب التمام الشهر أو ان بقين أى نظر الاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجري في أربع عشرة الى تسع عشرة فتأمل (قوله الى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دما ميني (قوله ثم لا تخريجه منه) وهذه ليلة ثلاثين فان مضت وكتب في الثلاثين قيل لا تخريجه منه وإذا كتبت لا تخريجه أولا تخريجه عاشر الشهر كان تاما دما ميني (قوله أو سراره أو سره) بفتح السين والراء المهملتين فهما وتسكسين الاول قال في القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اه فقوله لسراره أو سره بمعنى قولك لا تخريجه منه فلا يقال الا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما اذا كانت الكتابة في آخر يوم منه لان بفرانغ انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضا فيكون في التار يخ بهما اشتباه كالنار يخ بسلخه أو انسلخه كالياني أو لآخره (قوله سلخه أو انسلخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويوم سلخهما بالي الشهر وأيامه وانسلخهما في ذاتهما وعلى هذا فيحصل في التار يخ بهما اشتباه وانتصاهماني قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلخه على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سلخ أو انسلخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف اليه مقامه وأما في قولك مهسل كذا أو مهسل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصاحبة اللفظ للزمن بالاتقدير أفاده الدما ميني وفي الهمع يقال كتبه في العشر الاول والاواخر الاوائل والاخر والله أعلم

بالليالي لسبقها حتى المؤرخ أن يقول في أول الشهر كتب لاول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ثم يقول كتب ليلة تلت ثم ليلتين تلتا ثم ثلاث خلون الى عشر ثم لاحدي عشرة تلت الى النصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه وهو أوجد من لئس عشرة تلت أو بقيت ثم لاربعة عشرة بقيت الى تسع عشرة ثم لعشر بقين أو ثمان بقين الى ليلة بقيت ثم لا تخريجه منه أو سراره أو سره ثم لا تخريجه منه أو سلخه أو انسلخه وقد تخلف النون التاء وبالعكس والله أعلم * (كم وكأين وكذا) * هذه ألفاظ يكتفي بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد أما كم فاسم لعدد

قول المحشى وفي الهمع الخ كذا بالاصل وفي العبارة تخريف وصوابها يقال كتبه في العشر الاوائل والاواخر الاول والاخر اه

* (كم وكأين وكذا) *

(قوله)

مبهم الجنس والمقدار وهي على قسمين استفهامية بمعنى أي عدد وخبرية بمعنى عدد كثير وكل منهما يفتقر إلى تمييز أما الأولى فمبهرها كم مئتين وعشرين وأخوانه في الأفراد والنصب وقد أشار إلى ذلك بقوله (مبهر في الاستفهام كم بمثل ما * مئتين وعشرين كم كم شخصاً سمياً) أما الأفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين فأنهم يبيرون جمعه مطلقاً وفصل بعضهم فقال إن كان السؤال عن (٥١) الجماعات نحوكم غلماناً إذا أردت

أصنافاً من الغلمان جاز والأفلا وهو مذهب الاخفش وأما النصب ففيه أيضاً ثلاث مذاهب * أحدها أنه لازم مطلقاً والثاني ليس بلازم بل يجوز جمعه مطلقاً جازاً على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وعليه جعل أكثرهم كم عمدة لك باحرر وخالة * والثالث أنه لازم أن لم يدخل على كم حرف جر وواجب على الجران دخول علمه حرف جر وهذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جرّه إلا إذا دخل عليها حرف جر وإلى هذا الإشارة بقوله (وأجزان تجرّه من مضمرها * إن وليت كم حرف جر مظهرها) فيجوز في بكم درهم اشترت النصب وهو الأرجح والجر أيضاً وفيه قولان * أحدهما أنه بمن مضمره كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة * والثاني أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج * وأما الثانية وهي الخبرية فمبهرها يستعمل تارة كم مئتين

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم وبين إبهام الأول بالتمييز وإبهام الثاني بالبدل التفصيلي نحوكم عبداً ملكت عشرين أم ثلاثين ٥١ وفيه نظر من وجهين الأول أن دعوى إبهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعيينه عنده بدليل أنه لا يبيرون ودعوى إبهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضاً كما هو ظاهر ولو جعل إبهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الاتيان بما بعدهم لكان صححاً الثاني أن دعوى تعيين المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضاً وإن تبع فيها الدماميني كما هو واضح وانما يتعين فيها بالجواب فعلك باتباع الحق (قوله بمعنى أي عدد) أي قاله واليه عن كية الشئ (قوله وخبرية) من الخبر قسم الانشاء سميت بذلك لان ما هي فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام ستأتي (قوله في الأفراد والنصب) لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني أولان كم الاستفهامية مقدرة بعد مقرر وباستفهام فاشبهت العدد المركب فأورد مبهريها ونصب كم مئتين كما قاله الحديثي أولان كم العدد الوسيط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فتمت عليه لانه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشئى ولك نقضه بان من العدد الوسيط المائة فتأمل (قوله عند مئتين وعشرين) آخر عشرين على أحد عشر لطفة عشر من وثقل المركب (قوله كم شخصاً سمياً) كم في محل رفع مبتدأ وتخصص تمييزه وسماجه في محل رفع خبر (قوله فلازم مطلقاً) أي سواء أريد به الاصناف أولاً (قوله) خلافاً للكوفيين فأنهم يبيرون جمعه مطلقاً) نحوكم عبداً ملكت وجعله البصريون حالاً والتمييز محذوف أي كم نفساً ملكت حاله كونهم عبداً أي مملوكين وكذا إذا قلت كم غلماناً فالعدد تركم نفساً مستقر والملك حاله كونهم غلماناً أي خداماً فلو قلت كم غلماناً لم يتش هذا الخبر على رأي الاخفش في نحو ترتديم الحال على عامها المعنوي كما قاله الدماميني (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله إذا أردت أصنافاً من الغلمان جاز) فالعنى كم صنفاً من أصناف الغلمان استقر والى السؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لانه عدد أحدهم (قوله انه لازم مطلقاً) أي سواء دخل على كم حرف جر أولاً (قوله وعليه جعل أكثرهم كم عمدة) أي بناء على أنها الاستفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح (قوله ولم يذكر سيبويه جرّه الخ) أي فذهب القول الثالث وجه الجرح حيث تطابق كم ومبهرها في الجر (قوله مضمرها) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لان حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمره وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشترت واعلم أن من تدخل على ميم كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشهد الخبرية نحوكم من ملك واستشهد في المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بيننا وآية توفى الرضى في دخول من على ميم الاستفهامية وعز والبعض التوقف الى ابن الحاجب خطأ ودخولها على ميم كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية (قوله فيكون جمع الخ) أما أفرادها فمماثلة كم لاهانة والالف في الدلالة على الكثرة ومبهرهما مفرد وأما جمعها فيكون في اللفظ تصریح بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي المذكور من الاستعمالين (قوله كم رجال أو مره) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي مثلاً ومفعول محذوف أي ملكت مثلاً ورجال مضاف اليه على الصحيح كما استعرفه وأصل مرة مرة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذف الهمزة (قوله بادملكهم) أي هلك (قوله غير آثم) أي غير سكران (قوله فقبل ان لغة تميم الخ) أي والبيت للفرزدق وهو تميمي (قوله نصب تمييز الخبرية) أي جواراً كما يصرح به قول التوضيح فقبل ان تميمي خبر نصب تمييز الخبرية (قوله إذا كان مفرداً) كذا قال السلبين والصحيح انه يجوز فيه الأفراد والجمع

عشرة فيكون جمعاً مجروراً وتارة كم مئتين فيكون مفرداً مجروراً وقد أشار إلى ذلك بقوله (واستعملنا خبراً كعشرة * أو مائة كم رجال أو مره) ومن الأول قوله كم مملوك بادملكهم ومن الثاني قوله وكم ليلة قد تبها غير آثم * وقوله كم عمدة لك باحرر وخالة * فدعا قد حلت على عشاري وجرى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً أما النصب فقبل ان لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً وقبل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم أي أخبرني بعدد عمالتك وخالاتك اللاتي كن يتخمنني فقد نسيت

وعليه ما فك مبتدأ خبره قد حلت وأفراد الضمير جلا على لفظا كم وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وأن كان نكرة لأنها قد وصفت بلك وقد عا
محذوف تم دل على ما بالذ كورة كما (٥٢) حذف لك من صفة حالة مدلولها بالذ كورة الأولى والخبر قد حلت ولا بد من تقدير قد حلت أخرى

على هذه اللغة كما في شرح الكافية فنص على ذلك السير في مرادى (قوله وعليهما) أى الجر والنصب أو على
قولى النصب والأول أولى (قوله وأفراد الضمير) أى مع أن مقتضى الظاهر تثنيته (قوله جلا على لفظا كم) قد
يقال تاء التانيث تنافي هذا الجمل والجواب أن اعتبار لفظا كم من حيث الأفراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث
التأنيث ووجه في التوضيح الأفراد بان التاء للجماعة لان عمرة حالة فى معنى عمات وخالات (قوله كما حذف لك
الخ) وعليه يكون فى البيت احتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب
ولم يذكره فى الجر والنصب مع استحسانه فبها أيضا لعدم ذكر حديث الوصفة فهما الاستغناء فهما عن
الوصفة وقوله من صفة حالة أى من صفات حالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم (قوله والخبر قد حلت) أى
خبر المبتدأ الذى هو عمرة وقوله ولا بد من تقدير قد حلت أخرى أى ليكون خبرا عن حالة هذا مقتضى صنيعه
ويحتمل أن قد حلت المذكورة خبر حالة وقد حلت المحذوفة خبر عمرة (قوله أفراد ضمير الخ) أشار به الى دفع
ما يوهمه تقدير المصنف الجمع من رجحانه على الأفراد والى أن المصنف انما قدمه اهتماما به رداعلى من زعم شذوذه
(قوله الجر هنا الخ) وأما فى تميز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدره (قوله باضافة كم) أى جلا لها على ما هى
مشابهة من العدد شئنى (قوله اذلا مانع منها) يوهم أن فى الاستفهامية مانعا من الاضافة فانظره (قوله انه بمن
مقدرة) لانه اما كثر دخول من على ميم الخبرية جاز تر كنه لوقته الدلالة عليه شئنى (قوله الاتصال) أى اتصال ميم
كم بها (قوله فان فصل) أى بجمله أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوب ان كان الفصل بجمله أو ظرف
وجار ومجرور معاد برحمان ان كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سياتى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله
جلا على الاستفهامية) أى فى النصب وعلى الجمل بقوله فان ذلك أى الفصل جاز فيها أى فى الاستفهامية وان كان
الأولى عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) مائة أى مفازة تميز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الأولى
بالفتحة اه وكذا فى القاموس وجمال فعل مجهول أى يفزع عنها تيمها فصد ها والخبر يت بكسر الخاء المعجمة
وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الخاذق (قوله كم بجود الخ) مقرف تميز قال زكريا المقرف الذى أبوه عمى وأمه
عربية والسكر يم الذى أبوه وأم عمر بيان والوضع الحسيد اه وقال العيني أراد بالمقرف الذى ليس له أصالة
من جهة الاب (قوله سيد) تميز كم تخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العظية (قوله والصحيح
اختصاصه) أى الفصل كيدل عليه قوله ومثله الخ وكما صرح به عبارة فى شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم
(قوله وقيل ان كان الفصل بناقص جاز) كان مراده بالناقص الغير المستقر كالأمثلة فان الظرف فيها متعلق
بمذكور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار سم (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جوه على لغف من جر
التمييز مع الفصل ورفع على الناعلية لئلا يكتفى فى العيني والتمييز على الرفع محذوف دلالة السياق أى كم يوما
أو كم ليلة فكمنصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله توم) أى تقصد ومحدودا بكسر الهمزة الثانية كما
قاله شيخنا السيد تميز من الحدب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مرفوع به أى على أنه فاعل وأصله غائر ها وهو
المكان الغائر من الارض فحذف عين الكامة كما حذف فى رجل شاك أصله شاك كذا فى العيني وزكريا
(قوله تعين النصب) لان الفصل بالجملة بين المتضايين لا يجوز البتة وجوز الكوفيون بناء على ان الجر بمن
لا بالاضافة اه سيوطى وظاهر كلام المبرد جواز المفعول بجمله فى الشعر وقد مر عن العيني أنه يجوز كم
نالتى منهم فضل على عدم مجر فضل قال زكريا ومجلى تعين النصب فيما لا يمتثل طاب الفعل للمميز مفعولا والا
فيجر بمن فى المطول فى بحث حذف المفعول واذا فصل بين كم الخبرية وتوم يرها بفعل متعددا وجب الاتيان بمن
لئلا يلبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تر كوامن جنات وعيون وكما أهملكننا من قرية ومجلى كم
ههنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد الذين

لان الخبر عنه حينئذ
متعدد لفظا ومعنى نظير
ز ينب وهند قامت وكم
على هذا الوجه ظرف
أو مصدر والتمييز محذوف
أى كم وقت أو حلبة
* (تنبيهات) * الأول
افراد تميز الخبرية أكثر
وأفصح من جمعها وليس
الجمع بشاذ كزعم بعضهم
* الثانى الجر هنا باضافة
كم على التصحيح اذ لا مانع
منها وقال الفراء انه بمن
مقدرة ونقل عن الكوفيين
الثالث شرط جزم تميز كم
الخبرية الاتصال فان
فصل نصب جلا على
الاستفهامية فان ذلك
جائز فيها فى السعوت وقد
جاء مجرورا مع الفصل
بظرف أو مجرور كقوله
كم دون مية ومائة جمال
لها * اذا تيمها بالخبر
ذوالجمل وقوله كم بجود
مقرف نال العلا * وكريم
بجمله قد وضعه وقوله
كم فى بنى بكر بن سعد
سيد * تخم الدسيعة
ما جسد نفاع والصحيح
اختصاصه بالشعر ومثله
فصل تميز العدد المركب
وشبهه وقد مر وذهب
الكوفيون الى جوازه
فى الاختيار وقيل ان
كان الفصل بناقص

نحو كم اليوم جامع أى وفى كم بلك ما خوذنا فى جاز وان كان بنام لا يجوز وهو مذهب بونس فان كان الفصل
بجمله كقوله كم نالتى منهم فضل على عدم أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله توم سنانا وكم دونه من الارض محدوبا غارها تعين
النصب قاله المصنف وهو مذهب سيبويه * الرابع الاستفهامية والخبرية

يتفقان في سبعة أمور ويترقان في ثمانية أمور ويتفقان في أنهما لسان ودليله واضح وأنهما مبنيان وأن بناءهما على السكون وقد سبق ذلك في أول الكتاب وأنهما يفتقران إلى حمير لاجمهما وأنهما يجوز حذف حميرهما إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية وأنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر وأنهما على حد واحد في (٥٣) وجوه الاعراب فكيف قسمها ان تقدم عليها حرف جر أو

قدمناهما (قوله يتفقان في سبعة أمور) بقي أنهما يتفقان في البساطة وفي أن تمييزهما لا يكون منقيا لا يقال كم لار جلا جاءك وكم لار جل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي مع الاستفهامية يس وسياق قول بتر كيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرحهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ر جل ما كت (قوله يجوز حذف حميرهما الخ) نحو بكم صمت (قوله وأنهما يلزمان الصدر) أما في الاستفهامية فواضع وأما في الخبرية فبالجمل على رب اه زكريا ووجه الجمل أنها الانشاء التكثير كما أن رب لانشاء التكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وتكونها الانشاء التكثير لاختلاف الجهة لان خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وانشائها من جهة التكثير القائم بذهن المنسكلم من غير وجود له في الخارج فاذا قلت كم ر جل عندى فله جهتان احدهما التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثره الرجال المخبر عنهم بانهم عندك التي توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا في الهماميني عن ابن الحاجب بياض ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجهه الانشاء يطرد في جميع الاخبار فيلزم أن تكون انشائية من هذا الوجه ولا فائل به وذلك أن نحو ز يد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذي هو فعل المخبر لانه أو جده بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث الخبر به وهو ثبوت القيام لزيد (قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر) قال المرادي وحتى الانحس أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية تقبل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لانها لغة اه وعليها بنى الفراء اعرابه كم فاعلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والوجه أن الفاعل مصدر أى الهدى كذا في الفارسي أى ضمير يرجع الى المصدر أى والى الله أى لان تخريج الآية على هذه التعميم كفاي المعنى غير متجهد وأما قوله تعالى أولم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكيف مفعول لا هلكنا والجملة معمولة لير واعلى أنه عاقب عن العمل في لفظها وأن وصلت مفعول لاجله لير واول قيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارسي أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من مناو قولهم كان ماذا اه ولم ينقل سماع ذلك شذوذا في خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارسي تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية الا باثبات السماع في خصوصها فتدبر (قوله فكيف قسمها ان تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره احدى عشرة صورة تنان للجرح وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة شاملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر) نحو بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو غلام كم ر جل عندك (قوله عن مصدر) نحو بكم ضربة ضربت أو طرف نحو بكم يوما صمت (قوله فان لم يلها فعل) نحو بكم ر جل في الدار أو وليها وهو لازم نحو بكم ر جل قام (قوله أو رافع ضميرها) أى أو متعذر رافع ضميرها نحو بكم ر جل ضرب عمرا أو سببها نحو بكم ر جل ضرب أخوه عمرا (قوله وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو بكم ر جل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والآخر لا يدخل نحو بكم تعطى زيدا (قوله فهى مفعولة) أى مفعولة به (قوله وان أخذه) نحو بكم ر جل ضرب زيد بدمر اعنده (قوله الآن يكون) أى المفعول ضمير ا يعود عليها نحو بكم ر جل ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أربع دماميني (قوله جاز في السعة) نحو بكم عندك عبدا (قوله ولا يفصل بين الخبرية الخ) أى اذا كان ضميرها مجرورا بالاضافة فلا رد نحو بكم ر كوا من جنات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ولو رفع مطلقا لجاز اه مرادى (قوله لا يفتقر بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه

مضاد فهى مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو على الظرف والا فان لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهى مبتدأ وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهى مفعولة وان أخذه فهى مبتدأ الآن يكون ضميرا يعود عليها فيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعاً وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين تمييزها جاز في السعة ولا يفصل بين الخبرية وتمييزها الا في الضرورة على ما مر وفي أن الاستفهامية تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتليذ ان حروف وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز كم غامان لى سأم لكهم كالأجوز رب غامان

ساملكهم ويجوز كم عبدا شتر به وفي أن الكلام مع الخبرية يتحمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يفتقر بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية ركعيت لى خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كمالك أعشرون أم ثلاثون اه

(كم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عددهم الجنس والمقدار (كأين وكذا وينصب * تمييزاً من أو به صل من نصب) بخلاف تمييزكم الخبرية فتقول كأين رجل رأيت ومنه قوله * وكان لنا ضلع عليكم ومنه * قد عجا ولا نذر ومنه * وقوله * الطرد البأس بالرجاء فكأن * أما حم يسره بعد (٥٤) عسر وتقول كأين من رجل أقيمت ومنه وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير وكأين

في الاستفهامية (قوله أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كأين تأتي للاستفهام نادر إلا أن المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلاً. ووافق التقيد به في التسهيل والكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كأين دون كذا لأنها ليست للتكثير بل لعددهم قليل أو كثير فذلك أن تسكني بهم عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الهمامي (قوله وينصب تمييزاً) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كأين تنويناً يستحق الثبوت لأجل الحكاية وفي آخر كذا اسم إشارة وهو ما مانع من الإضافة اهـ الهمامي وقوله لأجل الحكاية أي حكاية الكاهن كما كانت عليه قبل التركيب (قوله أوبه) يعني بتمييز كأين فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر لأجمعوع ما يأتي سم (قوله بخلاف تمييزكم الخبرية) فإنه مجرور وعند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كسابق هذا إن اتصل فان فصل فيه ماسر (قوله فتقول كأين) مفعول رأيت (قوله وكان) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده ووردان على لغة من قال كأين بالف بعد الكاف فهو مرة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كأين إذا وقعت مبتدأً لا يجمله فعليه مصدره بماض أو مضارع نحو وكأين من نبي قتل الخ أي وكأين من آية الخ اهـ وورد عليه وكان لنا ضلع الخبرية جار مجرور وقوله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله رزقها وإياكم أن جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله رزقها فان جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل (قوله أما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر شمني (قوله رأيت كذا رجلاً) فكذا مفعول وزر جلا تميز (قوله أما كأين فأنه توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والنذور بالنسبة إلى كأين لا بالنسبة إلى كم لوردهما كثيراً فالأولى في أصل إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والنذور فتفطن (قوله كأين تقرأ أسورة الأحزاب) هل كأين في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثانٍ لتقرأ بمعنى تعدد اهـ سم واستظهر البعض الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون انشاء فالظاهر الثاني وعليه ما قصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم ان كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية وتمييزها بجملة اهـ وعبارة الهمامي على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب فقال عبد الله ثلاثاً وسبعين فقال أبي ما كنت كذا قاط اهـ (قوله مركبة) وقيل بسببته واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب في اللغات الالمانية همع (قوله وكه بسببته على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه والاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفاً ورده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف هم وعم وأنه على تسليمه ما غمنا يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يعتذر عن الأخير بما أتى قريباً (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية همع (قوله وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارسي أي والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وإن كان أصلها استفهاماً فلا إشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليقه أولاً بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعمل بعلمين إلا بتابع بل هو علة لمحذوف أي وإنما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهذا يعني قول من قال علة لعلية تركيبها ما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أي لشبهه بالنون الأصلية (قوله ورده ماسبق) أي من البيتين (قوله وإفادة التكثير) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع وتنصرف أي كذا بوجوه الاعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تابع بتابع ولا غير (قوله من كاف التشبيه وهذا الأشارية)

من آية في السموات والارض يمرون عليها وتقول رأيت كذا رجلاً * (تنبيهات) * الأول توافق كل واحد من كأين وكذا كم في أمور وتختلفها في أمور أما كأين فأنه توافق كم في خمسة أمور وتختلفها في خمسة فتوافقها في الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يشبهه إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل به بقول أبي بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين وتختلفها في أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبهه النون الأصلية ولهذا رسم في المعجم فوناً ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو المحذوف في الوقف

وفي أن تميزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ورده ماسبق وفي أنه لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى وفي أنها لا تقع مجرورة بخلاف ابن قتيبة وابن عصفور أجازاً بكأن تبيع هذا الثوب وفي أن همزة لا يقع الأمر * وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتختلفها في أربعة فتوافقها في البناء والإبهام والافتقار إلى المميز وإفادة التكثير وتختلفها في أنها مركبة وتركيبتها من كاف التشبيه وهذا الأشارية يتوهم الاتهام التصدير فتقول قبضت كذا وكذا وردهم أو أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله

عد النفس نعى بعد بؤساك ذا كرا * كذا وكذا الطفا به نسي الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل وقيل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وأنما يجب نصب تمييزها فلا يجوز جوه من اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقوله عددي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون جملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقه على هذه التفاصيل غير مستثنى الاضافة المبردة والاختفص وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور وروهم ابن السيد فنقل (٥٥) اتفاق النحويين على اجازة ما أجاز المبرد ومن ذكر معه وعبارة

وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا الها محل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا في الهمع (قوله عد النفس نعى) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد واليوسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضمها أى المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أى بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتكرار من غير عطف (قوله فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) رد بان عجزها اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الخوفي ان المجرور بدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كائين بوجه كما تقدم تعليقه وقضية كلامه كالمغنى عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معلى فى شرح الجزولية فلو جرد درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثمائة درهم لانها أقل عدد من أضيف فانهم الى المفرد ولو جمع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجر التمييز وأفراده فيحتمل أن هذا من ابن معلى مجرود حكم بمقتضى القياس اذا لفظ بهذا اللفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحتمل أن ذهبه جواز الاضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال ان التمييز المجرور عند العطف للثاني فقط والاول كناية عن عدمه كما فيحتمل على الواحد لانه المحقق فيلزمه مائة واحد أو مالو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد منهم هو درهم (قوله ولهذا) أى القياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاصر الشافعية فى المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحننا أو السكون وقفا وكذا كذا درهم بالاحوال الاربعه وكذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد وكذا وكذا درهم ما بالعطف والنصب لزمه درهمان اه (قوله جملا على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرون (قوله الخلف السابق) أى فى جر تمييز كائين من هل هو لازم أو غير لازم (قوله ويلها كائن) قال الخليل الباء الساكنة من أى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الباء الساكنة ثم قلبت الباء ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقية الباء الاخيرة بعد كسرة فاذهب التنوين بعدز وال حركتها كالمفروق شمنى (قوله والثالثة كائين) همزة ساكنة فبمعكسورة والرابعة كئىن بياء ساكنة نهمزة مكسورة وأصله كائين قدمت الباء مشددة ثم خففت كئيت دماينى (قوله أعنى المركبة) أى لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع فى الحديث عن شئ ففعل أو قول قال السيوطى فى الاشياء والنظائر نقل عن ابن هشام الذى شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح ان كذا المكئىن بى ما عن غير العدد انما يتكلم بهما من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لان كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الغلانية وبقوله من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا

كائين وبها قرأ السبعة الا بن كثير وياها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر فى الشعر من الاولى وان كانت الاولى هى الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله كائن بالباطح من صديق * وانى لو أصبت هو المصايب * والثالثة كائين مثل كعبن وبها قرأ الاعشى وابن محيصة * والرابعة كئىن بوزن كعبن * والخامسة كائين على وزن كعبن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال * الثالث تانى كذا هذه أعنى المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى به عن المعرفة والتكررة ومنه الحديث يقال لا بعد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلها وهما كاف التشبيه والاشارة بحجوراً يتزايد افاضلا وعجرا كذا ومنه قوله وأسلمنى الزمان كذا * فلا طرب ولا أنيس وتدخل عليهاها التسمية نحو أهكذا عرشك

كائين وبها قرأ السبعة الا بن كثير وياها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر فى الشعر من الاولى وان كانت الاولى هى الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله كائن بالباطح من صديق * وانى لو أصبت هو المصايب * والثالثة كائين مثل كعبن وبها قرأ الاعشى وابن محيصة * والرابعة كئىن بوزن كعبن * والخامسة كائين على وزن كعبن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال * الثالث تانى كذا هذه أعنى المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى به عن المعرفة والتكررة ومنه الحديث يقال لا بعد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلها وهما كاف التشبيه والاشارة بحجوراً يتزايد افاضلا وعجرا كذا ومنه قوله وأسلمنى الزمان كذا * فلا طرب ولا أنيس وتدخل عليهاها التسمية نحو أهكذا عرشك

* (خاتمة) * يكتب عن الحديث أيضا بكتب (٥٦) وكتب وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا

أوبدار كذا وكذا اه (قوله بكتب وكتب وذيت وذيت) وهما منبنيان لنباتهما عن الجمل اه فارضى
ولنباتهما عن الجمل جازان يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة فتقول قلت كبت وكتب وذيت وذيت
فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعنى كبت وكتب
وكذا ذيت وذيت لانها صار بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اه وبستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع (قوله
بفتح التاء وكسرها) أي وضمها في التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قيل كان من الامر كبت وكتب
فكان شانية خبرها كبت وكتب لانه نائب عن الجملة ولا يكون كبت وكتب اسما لكان كالا يكون اسمها جملة
قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأيا والظاهر أن من
الامر تبين يتعلق بأعنى مقدر ادماني (قوله وليس فيها حيث لا البناء على الفتح) أي بخلاف المخففتين
ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما

* الحكاية *

هي لغة المماتلة واصطلاحا اراد اللفظ المسبوع على هيئته من غير تغيير كمن زيد اذا قيل رأيت زيدا أو اراد
صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا أو أما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عنها المصنف وسيد كرها الشارح
في الخاتمة (قوله احك باي) الباء لالة أو ظرفية اه سم وأي المحكي بها الاستفهامية وهي معرفة لكن
اختلف في حركتها والحروف اللاحقة لها فقبل اعراب فاي بالرفع مبتدأ أخبره بمحذوف مؤخر عنها لان
الاستفهام له الصدر تقد ره في قام رجل أي قام وأي مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقد ره في ضربت
رجلا أي ضربت وأي بالجر محرف جر محذوف تقد ره في مرتب برجل أي مرتب وكذا يقال في أيا من أيات
وأون وأيات رفاعا وبين وأيتين وأيين وأيات نصبا وجر أو يلزم على هذا القول اضماء حرف الجر وقيل حركت
حكاية وحروف حكاية نهى مرفوعة بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف
الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع اعراب وفي حالتها النصب والجر حركة
حكاية وحرف حكاية (قوله بالمنكور) احد مراد من المعرفة فانها التحكي باي سم (قوله في الوقف) متعلق
باحك (قوله مذكور) أي سابق في كلام غيرك واحترز به عن المسؤول بها ابتداء فانها حيث تدعى على حسب
العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أي بالرفع وان قال جاء رجلان ايان وهكذا
(قوله وأيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال أيا وأية وهل يجوز أن ينثي مع تغليب المذكر سيما
فيه احتمالان عن أبي حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا اذا كان موجودا في المسؤول
عنه) كافي المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهم ما في الحقيقة جمعاً تكسيرا لتغير المفرد ففهما
لان المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو والياء والنون والالف والتاء المزيدين (قوله أو صالحا) أي أو كان
هو أي الجمع لا بقيد كونه تصحيحا لخالن بوصفه أو بجمع التصحيح فلا يقال أون أو أيين لمن قال عندي
جيرا أو رأيت جيرا (قوله هذه اللغة الفصحى) أي حكاية ما للمنكور من الاعراب والتذكير والافراد وفردعهما
(قوله لا تشي ولا يجمع) أي لفظة أي (قوله ما للمنكور عن أي منكور مذكور وانما اشترط في لحاق العلامة
المذكورة عن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم عن كرت بعد من في الاغلب اما المحكية أو
غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ايس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف
المسؤول عنه كافي النكرات اسقاطي والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لان من للعاقل بخلاف المنكور السابق
في أي فان المراد به ما يع العاقل وغيره لان أيات استعمال فيها وسيد كر الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ)
العطف تفسير لاحك لان حكاية المنكور عن في الوقف نفس التحريك والاشباع لا غيرهما كما لو هجم العطف
أفاده ابن هشام (قوله مطلقا) أي في أحوال اعراب المحكي الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة إلى أن الحروف
اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتمعت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها ووصوه بـ بن حروف
وصحبه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده في التصريح قال ابن غازي نون أشبعن تعقيله خففت للوقف ولو

على الاصل كان من الامر
كبة وكبة وذية وذية
وايس فيهما حيث لا
البناء على الفتح ولا يقال
كان من الامر كبت بل
لا بد من تكررها وكذلك
ذيت لانها كناية عن
الحديث والتكرير
مشعر بالطول
(الحكاية) * هذا
الباب للحكاية باي وعن
والعلم بعد من (احك باي
ما للمنكور مثل * عندها
في الوقف أو حين تصل)
أي يحكي باي وصلها ووقفا
ما للمنكور منذ كور
مسؤل عنه من اعراب
وتذ كبير وافراد وفردعهما
فيقال لمن قال رأيت
رجلا وامرأة وغلامين
وجاريتين وبنين وبنات
أيا وأية وأيين وأيتين
وأيين وأيات هذاني
الوقف وكذا في الوصل
فيقال اياها هذانية
يا هذا إلى آخرها واعلم
أنه لا يحكى بها جمع
تصبح الا اذا كان
موجودا في المسؤول عنه
أو صالحا لوصفه
نحو رجلا فانه يوصف
بجمع التصحيح فيقال
رجال مسلمون هذه اللغة
الفصحى وفي لغة أخرى
يحكى بها ما له من اعراب
وتذ كبير وتأنيت فقط
ولا ينثي ولا يجمع فيقال
أيا وأياها هذاني قال رأيت رجلا
(ووقفا احك ما للمنكور عن * والنون حرك مطاوعا أو أشبعن) فتقول لمن قال قام رجل منوولن قال رأيت رجلا مناوولن قال مرتب برجل مني

أيا وأياها هذاني قال رأيت رجلا منوولن قال رأيت رجلا مناوولن قال مرتب برجل مني

هذا في المفرد المذكور (وقل) في المثني المذكور (منان ومنين) بعد قول القائل (لئى * الفان يا بنين) وضرب حران عبد بن فنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعديل) وانما حرك في النظم للضرورة (وقل) في المفرد المؤنث (لمن قال أمت بنت منه) بفتح النون وقلب الناء هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامة الناء وقل في المثني المؤنث لمن قال لزوجتان مع أمتهن أو ضربت حران رقيقتين منتان ومنتين فنتان لحكاية المرفوع ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل تا المثني مسكنة * والفتح) فيها (نزر) أى قليل وانما كان الفخ أشهر في المفرد والاسكان أشهر في التنثية لان الناء في منت منطرفة وهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها الثلاثى لئلا يلقى ساكنان ولا كذلك منتان (وصل التارالاف * بمن) في حكاية جمع المؤنث السالم فقل (بأثر) قول (٥٧) القائل (ذا بنسوة كلف) منات باسكان الناء

(وقل) في حكاية جمع المذكور السالم (منون ومنين مسكنا) آخرهما (ان قيل جاقوم اقوم فطنا) أوضرب قوم قوما ففنون للمرفوع ومنين للمجرور والمنصوب * (تنبيه) في الحكاية بمن لغتان * احدهما وهى الفصحى أن يحكى بها ما للمسؤل عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ولم يذكر المصنف غيرها والاخرى أن يحكى بها اعراب المسؤل عنه فقط فيقال لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء منور في المنصب منار في الجرمنى (وان تصل فلفظ من لا يختلف) فتقول من يافى في الاحوال كلها هذا هو الصحيح وأجاز يونس اثبات الزوائد وصل فتقول من يافى وتشير

كانت خفيفة بالاصالة لوجب ابدالها ألفا بس (قوله وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسماء معربا كما يتوهم أى من التنثية وانما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسؤل عنه وكذا يقال فى منون ومنين ومنتان ومنات فن فى الجمع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهى هذه الكلمات ليست مشنى ولا جعابل على صورته سم وقوله اسم مبنى أى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية (قوله يا بنين) أى مع ابنين أى ولى ابنان وفى نسخة كابنين سم (قوله لحكاية المجرور والمنصوب) واقصر الناظم فى التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتى لان المنصوب محمول على المجرور فى مثل ذلك (قوله تعديل) أى تقم العدل لان هذا حكم العرب سم (قوله وقل لمن قال أمت بنت منه) وكذا يقال فى النصب والجرو لم يمكن اثبات حرف المد فى منه للدلالة على الاعراب لان هاء التنثية لا تكون فى الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التنثية وتر كوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع التنثية واذا تعارضت مراعاة الاصل والفرع كانت مراعاة الاصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون الاعراب فرع التنثية أن الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على التنثية لان التنثية صفة للمدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولوقيل باستحسان الاشارة بالشفتين الى حركة الاعراب لم يبعد (قوله والنون قبل تا المثني) وكذا النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك اه فارضى ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقابلة من قوله وسكن تعديل (قوله مسكنة) تنبيه باسكان ما على أن الناء ليست لتأنيث الحكمة اللاحقة لها بل لحكاية نائث كلمة اخرى (قوله لئلا يلقى ساكنان) وان كان جائزا فى الوقف سم (قوله وان تصل) هذا مقهور قوله وانما (قوله ونشير) أى بحركة ناء منت الى الحركة أى حركة المحكى وقوله فى منت متعلق بتشير ولو قال وتحر ك ناء منت بحركة المحكى لسكان أوضح (قوله مقدر اغير مذكور) تقديره قالوا آتينا نقاتل منون أنتم اه زكريا وعليه يكون المقدر المحكى ضمير افيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير فى أتوا وهو مردود قال بس لا يخفى أن قول الشاعر أتوا الخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين اتياهم قال لهم منون أنتم حين اتياهم لم يتكلم بقوله أتوا نارى ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا نارى الا بعد قوله منون أنتم حين اتياهم فى التصريح ممنوع منها وانما (قوله لشمر) بكسر الشين المحممة وسكون الهم (قوله ويغلق المنشد الخ) أى يغلطه من لم يدركهم ماروايتان صحبختان من قصيدتين (قوله عن أبي زيد الانصارى) ليس المراد أنه قائل هذه الايات لمنافاته ما قدمه من أنه التابط شرأ أو لشمر الغساني بل أبو زيد من روايتها (قوله ونار قد خضأت بعيدوهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر فى حاشيته على ابن الناظم خضأت بالحاء والضاد المعجمتين معناه سعرت وأوقدت وبعيد طرف تصغير بعدد الوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول اليل الى ثلثة اشق من وهن يهن اذا فتر وضعف له ودعا الناس فيه والدار

(٨ - صبان) - رابع) الى الحركة فى منت ولا تتون وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع وتنون منات ضمما وكسرا وهو مذهب حكاية يونس عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر * أتوا نارى فقلت منون أنتم * وهذا شاذ عند سيديه والجمهور من وجهين أحدهما اثبات العلامة وصلوا والاخر تحريك النون وقال ابن المصنف والاخر أنه حكى مقدر اغير مذكور وقد أشار المصنف الى البيت المذكور بقوله (ونادر منون فى نظام عرف) وهو لتأبط شرأ ويقال لشمر الغساني وتعامه فقالوا الجن قلت عموا اظلاما * ويروى عموا اصباحا ويغلق المنشد على احدى الروايتين بالرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجى فغلط من أنشده صباحا وايس الامر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة فهى على رواية عموا اظلاما من آيات رواها ابن دريد عن أبي حاتم السختماني عن أبي زيد الانصارى أولها * ونار قد خضأت بعيدوهن * بدار ما أرى بهامقيا * وهى مشهورة وعلى رواية عموا اصباحا من آيات معزوة

والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة وحركة عرابيه مقدره لا اشتغال آخره بحركة الحكاية
* السادس قد بان لك أن من تخالف أباي باب الحكاية في خمسة أشياء * أحدها أن من (٥٩) تختص بحكاية العاقل وأي عامة في العاقل

وغيره * ثانيها أن من
تختص بالوقف وأي
عامة في الوقف وفي الوصل
* ثالثها أن من يجب
فيها الاشباع فيقال منو
ومنا ومنى بخلاف أي
* رابعها أن من يحكى
بها النكرة ويحكى
بعدها العلم وأي تختص
بالنكرة * خامسها أن
ما قبل تاء التانيث في
أي واجب الفتح تقول
أية وأيتان وفي من
يجوز الفتح والاسكان
على ما سبق (خاتمة)
الحكاية على نوعين
حكاية جملة وحكاية
مفرد فالحكاية الجملة
فضر بان حكاية ملفوظ
وحكاية مكتوب فالملفوظ
نحو قوله تعالى وقالوا
الحمد لله وقوله سمعت
الناس ينتجعون غيبا *
فقلت لصيدح انتجعي
بلالا والمكتوب نحو قوله
قرأت على فسه محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وهي مطردة ويجوز
حكايتها على المعنى
فتقول في حكاية زيد فان
قال قائل قائم زيد فان
كانت الجملة ملحوظة تعين
المعنى على الاصح وأما
حكاية المفرد فضر بان
ضرب يادة الاستفهام
ويسمى الاستنبات باي

المراد لفظ ابن فهو معرفة (قوله والجمهور على أن من مبتدأ الخ) الظاهر أن مقابل قولهم اعراب من خبر ما مقدا
والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة عرابيه الخ) أعاده مع تقدمه تايد له بكونه من كلام الجمهور (قوله
مقدرة) أي في الاحوال الثلاثة لتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته في
الرفع اعراب ولا تقدر اذ لا ضرورة اليه مع (قوله أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا
الآن يقال بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من للعاقل وأي بحسب ما تضاف اليه (قوله بخلاف
أي) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ما سبق) من أن الأشهر
في المفرد الفتح وفي التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه
اه وردد على تقييده بالجملة ان القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيد أي هـ ذا اللفظ الآن يقال التقييد
بالجملة لأنها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيه على أنه يحكى بالسمع كما يحكى بالقول (قوله
سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيبا رفع الناس على الابتداء فيحكى ذلك كما سمع وينتجعون
بنون ثم جيم أي يطالبون وصيدح بصاد موهلة فختية قدال فاعه مهملتين بوزن حيد در اسم ناقته وبلال اسم
الممدوح فهذا البيت محل تخاص الشاعر الى المدح (قوله على فسه) بالفاء والصاد الموهلة أي فص خاتم النبي صلى
الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أي مع التنبيه على المعنى وانما تعين المعنى صوتا عن اللحن ولولا
يتوهم أن اللحن من المحاكاة فاذا قال شخص جاء زيد بالجاء وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه
خفف زيدا (قوله ويسمى) أي هـ ذا الاستفهام في اصطلاحهم بالاستنبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن
هشام وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فان كانت أي سؤال عن غير مذكور فلا تكاد توجد الامفردة مذكرة
وشذوقه باي كتاب أم بآية سنة * ترى حهم عار على وتحسب

(قوله وضرب بغير اداة وهو شاذ) محل شذوذ اذا قصد المعنى فان قصد اللفظ بان كان الحكم للفظ دون المعنى
فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فاحك أو اعراب واجعلتها اسما

وقد أوضع الفارضى هـ ذه المسئلة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على
حسب العوازل وان يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف حر بالرفع وعلى البناء من حرف حر بسكون النون
وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة
والسلام اياكم ولو فان لو تفتح عمل الشيطان فلو اسم ان قصد فيها الحكاية قاله المصنف في شرح الكافية ورواه
غيره على الاعراب ولفظه اياكم والوقوفان اللو تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها
أل والاداة التي تعرب ان أولتها بالاسكامة منعها الا انما استحققت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام اذا عرب
فيه وجهان كهندان أول بكلمة ونحو حرج ان أول بكلمة منع لانه رباي كز ينب ونحو ضرب ان أول بكلمة
منع لانه كسمر وان أول كل بلفظ صرف والاداة التي على حرفين ان أعربت وجب تضعيف الحرف الثاني ان
كان اينا فتقول لو حرف لامتناع بالرفع وتضعيف الواو في حرف حر بالرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف
الثاني اللين ألفا قلبت الالف الثانية همزة تخلص من النقاء الساكنين فاذا ضعت ما النافية قلت ماء حرف نفي
همزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتي بلو وفي وما على حالها اه لمخصاوسا في باب
النسب من يد كلام (قوله وساله ر جل) أي عن رجلين والجملة حالية بتقدمه وقوله فقال انما قرشيان عطف
على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة انما جامعتوه لانهم همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فحذفت
الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة ان المكسورة ونظيره في دخول همزة الاستفهام
على ان قوله تعالى قالوا أئنا لنكونن يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا قرشيان كان ينبغي حذف الفاء لان

أو بن وهو ما تقدم وضرب بغير اداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له هاتان تمرتان دعنا من تمرتان قال سيبويه وسمعت اعرابيا

وساله ورجل فقال انهم قرشيان فقال ليسا قرشيان قال وسمعت عريا يقول لرجل ساله أليس قرشيا

مدخولها المفعول الثاني لسمعت أو حال من اعرابها على الخلاف (قوله قال ايس بقرشيا) كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيداً يقول

(التانيث)

لوقال التانيث والتذكير كفي الكافية والتسهيل لسكان أحسن لانه نظير قوله العرب والمبني والنكرة والمعروفة والمقصود والمعدود اه سيوطي وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكروه في الترجمة بخلاف العرب والمبني والنكرة والمعروفة والمقصود والمعدود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التانيث) أي في الاسم التانيث كما في التسهيل قال الدماميني احترازاً من المبني بطريق الاصالة فانهم لم يجمعوا علامة تانيثه ما يذكرون بل ربما دلوا على تانيثه بغير ذلك كالنكرة في أنت والنون في هن ونحوه اه وفيه أنه ان أريد تانيث المدلول ورد نحو طلحة وجزرة سمي رجليه وان أريد تانيث السكامة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فان تانيثهما بالتاء معاً أنهما حرفان ويمكن اختيار الاول وادفع ورواد نحو طلحة وجزرة بان مدلولهما في الاصل مؤنث أي قبل جعلهما اسمي رجليه وانما هو أن قول التسهيل في الاسم المتمكن صفة التانيث لعلامة أي التانيث السكامة في مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التانيث المتصلة بالفعل لانه يصدق عليها أنها علامة تانيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم أن ما فيه تاء التانيث ومدلوله مذكر كطلحة وجزرة يذكرون ولا يؤنث نظر اللفظ وشذوذه *أبولك خليفة تولدته أخرى* وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل بعضها لا يفرق بينهما مابشرق لفظي كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره (قوله تاء أو ألف) أي باز التي لاحد الشيتين اشارة الى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلاً ذكراً وأما علاقة أو رطاة فالفهم مع وجود التاء للاختلاف في بعض وعدهما للتانيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الالف عند عدم التاء للتانيث غير لازم بل هي حينئذ تحتل الحلق والتانيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أي اذا لحقت آخر أو اذا تعضت للتانيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تانيث الفاعل وعلى المضارعة (قوله وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة) يقيد أن ألف التانيث هي التانيث المتقلبة همزة لا الاولى وهو كذلك اه سم أي على الراجح كما أوضحناه في باب ما لا ينصرف وسببنا في أيضاً قير بما فان قلت اذا كانت ألف التانيث هي الالف التانيث المتقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها للسبب مثلاً عليها فتأمل (قوله وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضاً أصل كذا في الهمع (قوله واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقيل بالعكس لان التانيث بالالف لازم قال ابن اياز والذي أرى أن كلا منهما أصل على حدته اسقاطي (قوله فانها تلتبس بغيرها) كالف الحلق وألف التكثير (قوله ليشمل الساكنة) كتاء قامت هند (قوله وعكس الكوفيون) قال الدماميني نظراً الى أن الهاء تشبه الالف اه قال الرضي وليس أي قول الكوفيين بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل) لاصالة التذكير دليل لان أحدهما أنه مامن مذكر والمؤنث الاو يعاقب عليه شئ وشئ مذكر والثاني أنه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جازت ذكوره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار السكامة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء الى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر دماميني (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهسي جمع الجمع (قوله قدر والتاء) قال الرضي ولا يقدر غيرهما لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف وتقدر اه ولما سمن أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أي تقدر والتاء في الاسم *قاعدة* *ملا يتيمر مذكروه عن مؤنثه فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وان كان مجرداً من التاء فهو مذكراً مطلقاً كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أي يعود الضمير على

قال ايس بقرشيا والله أعلم
(التانيث) (علامة التانيث تاء أو ألف) فالهاء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت والالف كذلك مفردة وهي المقصورة كجبل وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وهي الممدودة كسراهم واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف لانها لا تلتبس بغيرها تلتبس بغيرها فيحتاج الى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكوعلى الالف وانما قال تاء ولم يقل هاء لتشمل الساكنة ولان مذهب البصريين أن التاء هي الاصل والهاء المتبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون وانما لم يوضع للتذكير علامة لانه الاصل فلم يتحج لذلك (وفي أسام قدر والتاء كالكتف) واليد والعين وما حذوه السماع (ويعرف) التقدير بالضمير

العائد على الاسم (ونحوه كالردي التصغير) كيدية الى ماهي فيه حسا والاشارة اليه بذى وما في معناها ووجودها في فعله وسقوطها من هذه وتانيث خبره أو نعتيه أو حاله والامثلة واضحة (ولاتلى فارقة تعولا * أصلا ولا المنعالم والمفعيلا) أي لاتلى التاء هذه الاوزان فارقة بين المذكر والمؤنث فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير ونهم من قوله ولاتلى فارقة أنهم ساندتلى غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فان التاء فيهما اللب الالغته ولذلك تلحق المؤنث والمذكر واحترز بقوله أصل عن (٦١) فعول بمعنى مفعول فانه قد تلحقه التاء

نحو أ كولة بمعنى ما كولة
وركوبة بمعنى مركوبة
وحلوبة بمعنى محلوبة
وانما كان فعول بمعنى
فاعل أصلا لان بنية
الفاعل أصل وقال
الشارح لانه أكثر من
فعول بمعنى مفعول فهو
أصله (كذلك مفعول)
أي لاتليه التاء فارقة
فيقال رجل مغشم
وامرأة مغشم (وماتليه
* نالفرق من ذى)
الاوزان الاربعة (فشدوذ
فيه) نحو وعدو وعدوة
وميقان وميقانة ومسكين
ومسكينة وسمع امرأة
مسكين على القياس حكاه
سيبويه (ومن فعيل)
بمعنى مفعول (كقتيل)
بمعنى مقتول وجرح
بمعنى بجروح (ان تبع
* موصوفه غالب التاء
تمتنع) فيقال رجل قتيل
وجرح وامرأة قتيل
وجرح والاحتراز بقوله
كقتيل من فعيل بمعنى
فاعل نحو رحيم وظريف
فانه تلحقه التاء فتقول
امرأة رحيمة وظريفية
وبقوله ان تبع موصوفة

السكامة مؤنثا ونحو النار وعدها الله الذين كفر واحتى تضع الحرب أوزارها وان جئنا السلم فاجئنا لها فالنار
والحرب والسلم مؤنثات لتانيث ضميرها (قوله كالردي التصغير) نحو عينه تزاذينة مصغر عين وأذن من الاعضاء
المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب اه تصرح وما ذكره أغابي
وان أقره أرباب الحواشي فن المزدوج الحجاب والصدغ والخد واللحي والمرفق والزند والسكوع والكرو سوع
وهي مذكرة كقافي المصباح وقد عد الفارسي مما يذكرو ويؤنث الابط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا وهي
غير مزدوجة وعد مما يؤنث السكبد والسكرش وهما غير مزدوجين وعد في المصباح مما يذكرو ويؤنث العضد وهو
مزدوج قال والذراع مؤنث قال الفراء وبعض العرب بكل تذكره فتقول هو الذراع اه قال الدمامني وهذه
العلامة بمعنى التصغير تختص بالثلاثي قال الشاطبي وكذا الرباعي اذا صغر تصغير الترخيم نحو عينه في عنق
وذريعة في ذراع (قوله الى ماهي فيه حسا) متعلق بردي كذا الاسم في حال تصغيره الى اسم تلك التاء فيه لفظا
كناطمة ومعنى رده اليه يجعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كذا التاء الى الاسم في حال
تصغيره بل هذا سهل مما صنع الشارح (قوله وما في معناها) أي ما في معنى ذى من بقية اشارات المؤنث (قوله
ووجودها في فعله) أي الفعل المسند اليه نحو ولما نزلت العير (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسي
(قوله فارقة) حال من فاعل تلى وقوله أصل حال من فعول (قوله ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان في منطقه
زكريا (قوله ومعطير) أي طيب الرائحة (قوله ملولة) من المائل وهو السامع مرفوف وقمن الفرق بفتح الراء وهو
الخوف زكريا (قوله فان التاء فيهما اللب الالغته) وقال الرضي لان نقل الى الاسمية اه ومقتضاه أنهما غلبت عليهما
الاسمية وصاروا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه التاء) يفيد أن الحاقها به غير واجب بل قليل وقد يتوقف
في القلة (قوله مغشم) بغين وشين مجتمعتين هو الذي لا ينتهي عما يريد ويهواه لشجاعته تصرح (قوله وما)
مبتدأ أول وشدوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله
نحو وعدو وعدوة) بمعنى من قام به العداوة فان أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شدوذ (قوله وميقان)
من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أي لا يسمع شيئا الا يقنه (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع
وكقتيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعات بل المعنوية لانك في نحو هند قتيل
لاتلحق التاء مع أن قتيل خبر لانعت سيبوطي (قوله غالباً) أي في الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فيعلا
بمعنى مفعول خلاف الغالب لاشاذ بخلاف لحوق التاء للاوزان الاربعة السابقة فتشاذ (قوله غير جار) حال مفسرة
لاستعمال الاسماء وقوله لدليل متعاقب بنوي (قوله فرار من اللبس) أي لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام
هذا التعليل موجود في بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجري على
موصوف وعدم الجري عليه فان كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو
الظاهر فلا اشكال سيبوطي (قوله لكان أجود الخ) أجاب عنه سيم بان المراد بنبعته موصوفه أن يذكرو معه في
الكلام فيكون تابعه في المعنى وبانه مفهوم بالموافقة (قوله ولهذا) أي لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية
(قوله فان قصدت الوصفية) بان لم يستعمل استعمال الاسماء الجامعة (قوله وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما اذا
علم الموصوف باشارة اليه أو ضمير يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يحيي العظام وهي رميم) هذا ابتداء على أن

من أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلة فرار من اللبس ولو قال
* ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالباً التاء تخذف لكان أجود لي دخل في كلامه نحو رأيت قتيلاً من النساء فانه مما يخذف فيه التاء
للعلم بموصوفه ولهذا قال في شرح السكافية فان قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء وأشار بقوله غالباً الى أنه قد تلحقه تاء الفرق جلا
على الذي بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصله تجديده كجحل الذي بمعنى فاعل عليه في البحر دنعوان رحمة الله قريب من يحيي العظام
وهي رميم * (تنبيه) * الاصل في لحاق التاء بالاسماء انما هو تانيث المؤنث من المذكر

وأكثر ما يكون ذلك في الصفات نحو مسلم ومسلمة وطرير وطريرة وهو في الاسماء قليل نحو رجل ورجلة وامرأة وانسان وانسانة
وغلام وغلامه وفقى وفتاة وتكثر زيادة التاء (٦٢) التمييز الواحد من الجنس في المخلوقات نحو تمر وتمرية ونخل ونخلة وشجر وشجرة وقد تزداد

التمييز الجنس من الواحد نحو جبانة وجبانة وكلمة وكماء والتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو حرجرة وجرابن ولبنة وقلنسوة وقلنسوة وسفين وسفينة وقد يجاء بها للعبارة كراوية لكن تكثر الرواية ولتأكيد المبالغة كعلامته ونسابة وقد تجيء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة وبحاجة فاذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وبحاجج قال ياء والهاء معاقبان وقد يجاء بهاد على النسب كقولهم أشعني وأشاعته وأزرقى وأزارقة ومهايي ومهابسة وقد يجاء بهاد على تعريب الاسماء المجسمة نحو كبلجة وكبالجة وموزج وموازجة والكبلجة مقدر من الكيل معروف والموزج الخف وقد تكون المجرى تكثر حروف الكلمة كالمهي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية وتجيء عوضاً من فاعل نحو هدة أو من عين نحو إقامة أو من لام نحو سنة وقد عوضت من مدة تفعل نحو تركب وتتمسبة وتزينة وقد تكون

رسم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أي مرموم فارضي (قوله) وأكثر ما يكون ذلك في الصفات أي المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد فهمها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بمن اللبس فان قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كذا في التسهيل وشرحها والرضى وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله) وهو في الاسماء قليل ولا يقاس عليه (قوله) وانسانة) هذا ليس يعرب بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربي أن يقال للأنثى أيضاً انسان أفاده سم (قوله) وتكثر زيادة التاء الخ) المراد زيادتها زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صديقه أن التاء في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل للتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم أن أريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقي لا الاعم فان مع كونها للتمييز هي للتأنيث المجازي أيضاً بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولا يفهم التأنيث من كون الكلام في تاء التأنيث (قوله) التمييز الواحد) فتكون داخله على الواحد (قوله) التمييز الجنس) فتكون داخله على الجنس (قوله) نحو جبانة) بفتح الجيم وسكون الواحدة بعدها همزة ضرب من الكسرة انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جبانة وكلمة للجنس وجبء وكلمة للواحدة وما عليه الاكثر ونقول بالعكس أفاده الدماميني (قوله) وقلنسوة) الذي بخط الشارح في شرح التوضيح مانصه وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس وقلنسوكسرت السين وقلت الواو ياءه أي وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعافى شرح التوضيح هو الصواب الذي لم يذكر في القاموس سواء وعلل تصريفها باسم بانة ايس في الاسماء العربية باسم معرب أخوه واو قبلها ضمة (قوله) كراوية الخ) وانما أشوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مؤنثة تصریح (قوله) معاقبة لياء مفاعيل) أي لكونها عوضاً منها (قوله) وبحاجة) جمع بحجاج بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء المهملة الساكنة وهو السيد (قوله) أشعني وأشاعته) بشين مبهمة وعين مهملة وتاء مثناة فالتاء للدلالة على أن واحده هذا الجمع منسوب وذلك انهم سماه أرواداً أن يجمعوا المنسوب بجمع تكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجل رجالي بل رجلى فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلان الياء وانما أبدت منها التشابه التاء والياء في كونها الواحدة كتمر وتمرية ونجى وللمبالغة كعلامته ودواري وفي كونها يزدان للمعنى كطلحة وكرسي كذا في الرضى (قوله) وأزرقى) بزاي فراء فحذف وقوله ومهايي بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعني والأزرقى والمهايي منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبي صفرة دماميني (قوله) على تعريب الاسماء المجسمة) أي استعمال العرب بالياء مع نوع تغيير الهمزة كان لها في العمية (قوله) نحو كبلجة) بكاف مفتوحة فخفية ساكنة فلام مفتوحة فميم وعبارة السيوطي في الهمع وكبالجة جمع كبلج لكن مافي الشرح هو مافي القاموس (قوله) وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي بعدها جيم اه تصریح (قوله) المجرى تكثر حروف الكلمة) أي للتكثير المجرى تقدم فلا ينفى أنها فيما يذكر من الامة لتأنيث الكلمة أيضاً كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله) وتزينة) بزاي بعد نون أي تحريك (قوله) كرجل مهممة) بضم الواو وسكون الهاء وعلل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والافالغني وهو الشجاعة كما يكون في المذكر يكون في المؤنث فقدر ثم رأيت في الدماميني ثم قال الدماميني وانما جاز ذلك لانه صفة مؤنث مقدر اذا الاصل نفس مهممة كما ذكر حائض نظر الى أنه صفة لمذكر مقدر والاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله) ونحو ولة وعمومة) انظر فيه شيخنا وتبعه البعض بان نحو ولة وعمومة مصدران لاجتماع كقوله الدماميني وعندى في التنظير نظر فقد صرح في القاموس بانها جمعان وعام أيضاً * (فائدة) * قال في الهمع قديراً للمؤنث وبالعكس جملا على

التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كرجل للمعتدل القائمة من الرجال والنساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل مهممة وهو الشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كمنجاة وناقته ومنه نحو حجارة وصقورة ونحو ولة وعمومة فانها لتأكيد التأنيث الا لاحق للجمع

(وألف التأنيت ذات قصر * وذات مد نحو أنثى الغر) أي غرا والمقصورة هي الاصل فلها قدمها (والاشتهار في مباني الاولى) أي المقصورة (يسديه) أي يظهره أو زان * الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثاني نحو (أر بي) للداية وأدى وشعبي لموضعين وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ويرد عليه أن ربي بالنون لحب بعقده اللبن وجنفي لموضع وجعبي لعظام النمل (٦٣) * (تنبيه) * جعل في التسهيل هذا الوزن

من المشترك بين المقصورة والمدودة وهو الصواب ومنه المدودة أسماء خششاء للعظم الذي خلف الاذن وصفة نافعة عشراء وامرأة نفساء وهو في الجسع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء * الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني ومنه اسماء هي لنبت وصفة نحو حبلتي (والطولي) ومصدرا نحو رجعي وبشرى * الثالث فعلى بفتحين ومنه اسماء بردى لنهر بدمشق وأجلى لموضع ومصدرا بشكى وجزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجزت ومرطت أي أسرع وصفة كيدى * (تنبيه) * عدنى التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه المدودة قرماء وحنفاء لموضعين وابن دأناة وهي الامسة ولا يحفظ غيرها * الرابع فعلى بفتح الاول وسكون الثاني وقد أشار اليه بقوله (ووزن فعلى جعا) نحو حرجي أو مصدرنا نحو نجوي (أو صفة) لانني فعلان

المعنى نحو قوله ثلاثة أنفوس وثلاث ذود ذ كر الانفس بالحق التاء في عددها جعل على الاشخاص وسمع جاءته كناية فاحتقرها أنت الكتاب جعل على الصحيفة ومن تأنيت المذ كر جعل على المعنى تأنيت المخبر عنه لتأنيت الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا في قراءته من نصب فتنتهم خبرتسكن وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الي محرما على ما عبط لعممه إلا أن تكون مبيتة في قراءته من قرأتسكون بالفوقية ومبيتة بالنصب (قوله وذات مد) يصح عندي اجزؤه على قول البصريين أن ألف التأنيت هي الالف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب لها عن ألف فعلى كونها ذات مد على هذين أنهما صاحبة وتابعة له وعلى قول الاخفش ان الالف والهمزة مع التأنيت فعلى كونها ذات مداشتمها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيت على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقره من الاعتراض بان قوله وذات مد يقتضى أن ألف التأنيت في نحو حرجاء اسم للالف الاولى التي بعدها الهمزة لانها التي تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر في الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله نحو أنثى الغر) أي نحو اسم انثى الغرسم أي ألف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مباني الاولى أي الالفاظ التي هي فيها حال من الهاء في بيديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه ويديده الخ خبر وفي كون هذه الاوزان كلها مشتهرة نفاذ في التوضيح أن وزن آر بي نادر وفي شرحه أنه شاذ وفي شرح العمدة أن سمي وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة ويجاب بان الحكم بالاشتهار على الاوزان التي ذكرها باعتبار مجموعها لا جبرها وأراد بمباني الاولى ما يكون لها أعم من أن يكون غيرها أيضا ولا فلا ينافي الاشتراك في بعضها (قوله أوزان) أي اثنا عشر (قوله وأدى) بالدال المهملة وشعبي بشين معجمة فعين مهملة نحو وحدة (قوله بالنون) أي بعد الراء (قوله وجنفي) بجم فنون ففاء وقوله لموضع تبسح فيه التوضيح والصحاح وفي القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لفرارة وأن الجوهرى وهم فقال اسم موضع (قوله وجعبي) بجم فعين مهملة نحو وحدة وقوله لعظام النمل أي لكباره فهو جمع عظيم لاعظم كافي التصريح (قوله خششاء) بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبارة القاموس الخششاء بانضم العظام النانتي خلف الاذن وأصلها الخششاء وهما خششاوان (قوله بجمي) بالباء الموحدة (قوله بردى) بموحدة قراءه فدل المهملة (قوله وأجلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معر وف (قوله بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف (قوله وجزى) بجم فم فزاي (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الاعمال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أي أسرع راجع للثلاثة (قوله كيدى) يقال حمار كيدى بجماء مهملة فتحية فدل المهملة أي يجيد عن ظله لنشاطه ولم يجئ نعت مذكر على فعلى غيره كافي الصحاح والقاموس (قوله قرماء) بقاف فراء قال في القاموس وقرى كجمزى وقدم موضع بالجمامة وخطأ في موضع آخر الجوهرى في جعله بالفاء (قوله وحنفاء) لغة في جنفي السابق قال الشارح على التوضيح وفيه لغة نالسة وهي جنفاء كجمراء وذكروا في القاموس له لغات خمسة فقال كجمزى وآر بي وجمدان وكجمراء اه (قوله وابن دأناة) بدل المهملة فهمزة فثلاثة وعبارة القاموس الدأناة وتحرك الامسة والجمع دأت محركة تخففة وابن دأناة الاحق والذاهب الاصول اه (قوله ووزن فعلى) هو من الاوزان المشتركة (قوله ولا تصرها الخ) لادوجه لتخصيص فعلى اسمها بالذال لجر يانه في فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكزى ومدودة كجمراء فتأمل (قوله ورضوى) براء فضاء معجمة علم جبل (قوله وبمغافيه الوجهان) كون الالف للتأنيت وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيت تصریح (قوله أرطى وعلقى وتترى) الارطى شجر ينبت في الرمل يدبغ به الاديم والعلقى نبت والتترى قال في القاموس جاؤا تترى وينون وأصلها وترى متواترين (قوله

(كشعبي) فان كان فعلى اسمالم يتعين كون ألفسه للتأنيت ولا قصرها بل قد تكون مقصورة كسلى ورضوى وتكون بمدودة كالعواء وهي منزلة من منازل القمر وفيها القصر والمد وتكون للتأنيت كما مر وللالحاق وبمغافيه الوجهان أرطى وعلقى وتترى * الخامس فعلى بضم أوله وتكون اسماء كسعياني

(وكبارى) لما تزين وجعا كسكارى وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جعل علادى السادس فعلى يضم الاول وتشديد الثاني مفتوحا نحو (٤٥٠ هـ) للباطل * السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (سبطرى) ودفق لضربين من المشى * الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثاني مصدر نحو (ذكرى) وجعا نحو حجلي وطر بنى جمع بحجة وطر بان على وزن قطران وهى دوية تشبه الهرة منقطة لفسو ولا ثالث لها فى الجوع فان كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يعين كون ألفه للتأنيث بل ان لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو ضئرى بالهمز وهى القسمة الجائرة (٦٤) والشيزى وهو خشب يصنع منه الحفان والدقلى وهو شجر وان نون فالفه للاخلاق نحو رجل

وكبارى) اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا ولدها يسمى النهار وفرخ السكران يسمى الليل فارضى (قوله جعل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كخط الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ (قوله ودفق) بدال مهملة فقاء نقاف (قوله لضربين من المشى) فالاول مشية فيها تحريف والثاني مشية فيها تذفق واسراع أصريج (قوله حجلي) بحاء مهملة تخيم (قوله وطر بنى) بفاء معجمة فمؤحدة (قوله جمع بحجة) بفتحات اسم طائر (قوله ضئرى) بتخية بعد الصاد المعجمة أو همزة ويثالث أوله اذا همز فأده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله (قوله والشيزى) بشين معجمة فتخية فزاي (قوله والدقلى) بدال مهملة فقاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مس (قوله كيسى) بكاف فتخية تصادف مهملة ويجوز فتح كانه قال فى القاموس فلان كيسى كيسى وينون وكسكرى باكل وحده وينزل وحده ولا يهجمه غير نفسه اه ومنه يعلم أن كيسى مما فى ألفه وجهان لالاخلاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشى (قوله وعزهى) بعين مهملة فزاي (قوله ذفرى) بدال معجمة فقاء فراء وقوله وهو الموضوع الخفسره فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من ناخبر والاصل ومنهم من نون دقلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ ان لا يذ كر دقلى فى القسم الاول أعنى ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجهها واحد او يقتصر على ذكره فى القسم الاخير أعنى ما ينون فى لغة دون لغة (قوله مصدر حث) أى على غير قياس (قوله حذرى وبذرى) الاول بحاء مهملة وذال معجمة والثاني بموحدة فزال معجمة (قوله سلخفاء) بسين مهملة مضمومة فلام مفقوحة فقاء مهملة ساكنة فقاء فالف التأنيث الممدودة دوية معروفة فتقدم بسين وقضية تصنيح الشارح أنه يضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف التأنيث لا يلوها تاء التأنيث الا لا يجتمع علامتا تانيث (قوله مثل همزة) أى فى اجتماع العلامتين فيسهل شذوذا فقد تقدم أن بهمى لبنت ألفه للتأنيث وقيل للاخلاق (قوله قبيلى) بقاف فمؤحدة فتخية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيطا يضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كهمزة فى القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى (قوله للغز) يضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمين ويفتحين ويقال لغزاء كهمزة (قوله خبازى) يضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاي وقد تخفف ويقال الخباز والخبازة والخبير فاه فى القاموس (قوله وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله طائر عبارة القاموس الخضارى كغرابى طائر وكاشقارى نبت اه وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الخلال وان أقره الحواشى (قوله واعز غير هذه استندارا) ينبغى جعل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغمير فان قلت لم يذ كر المصنف نظير ما هنا فى الممدودة فقضية أنه لا مستند فيها قلت ذلك غير لازم لجواز ان يكون التخصيص الكثرة النادرة هنا وقلته هناك أو ان يكون نية هذا على نظيره هناك اه سم وبحمل الاضافة على الجنس يندفع نظير الشارح الآتى (قوله تكبىرى) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كهرونى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قبل واوه أصلية فوزنه فعلى وقيل زائدة فوزنه فعلى (قوله كعمولى) بفتح القاف

كيسى وهو الموضع بالا كل وحده وعزهى وهو الذى لا يلهو وان كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى فى ألفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضوع الذى يعرف خلف اذن البعير والاكتر فيه منع الصرف ومنهم أيضا من نون دقلى وعلى هذا فتكون ألفه للاخلاق * التاسع فعلى بكسر الاول والثاني مشددا نحو هجرى للعادة (وحشيتى) مصدر حث ولم يجئ الامصدر * (تنبيه) * عهنا الوزن فى التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلاته أى بامره الباطن وخصيصه للاختصاص وفتح براء للفخر ومكينة للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقدر وجعل الكسائى هذا الوزن مقبلا والصحيح قصره على السماع * العاشر فعلى يضم الاول والثاني وتشديد الثالث نحو حذرى وبذرى من الحذر والتبذير (مع

الكبرى) وهو وعاء الطالع وهو بفتح الثاني أيضا مع تباين الكاف * (تنبيه) * حكى فى التسهيل سلخفاء بالمود حكا ابن وسكون القطاع فعلى هذا يكون من الارزان المشرك كقوسى الفراء سلخفاء وان ألف السلخفاء ليست للتأنيث الا أن يجعل شادا مثل همزة * الحادى عشر فعلى يضم الاول وفتح الثاني مشددا نحو قبيلى للناطف (كذلك خليطى) للاختلاط ولغزى للغز * (تنبيه) * سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلاته ولم يسمع غيره * الثاني عشر فعلى يضم الاول وتشديد الثاني نحو خبازى (مع الشقارى) لبنتين وخضارى طائر (واعز) أى انب (لغزاه) الارزان فى سباني المقصورة (استندارا) فما نذ فعلى تكبىرى للخسارة ونعلوى كهرونى لكهرونى

وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبرة الفارضي كقول علي بقاف وعين مهملة قال الشاعر
 * قاربت أمشي القوعلي والفجيلة * اهـ ولكن ما في الشرح هو ما في الهمع والتسهيل وغـ برهما (قوله
 كفيوضي) بفاء ففتح فيضادين معجمتين بينهما واو يقال أمواهم فيوضوا وفضوا فيوضوا بينهم بالقصر والمد فهما
 أي هم شركاء فيها يتصرف كل منهم في مال الآخر وفضي كسكري أيضا ويقال قوم فوضي أي متساوون لا رئيس
 لهم أو متصرفون أو يختلط بعضهم ببعض كذا في حاشية شيخنا نقلنا عن عبد القادر وعبرة القاموس أمرهم
 فيضي بينهم وفيوضي ومدان وفيوضي بالفتح أي فوضي اهـ وقال قبل ذلك المفارضة الاشتراك في كل شيء
 والمساواة والمجارات في الأمر اهـ ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفارقة للمفاوض فيه (قوله كبريايا)
 بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فثناة تحتية فالف كلمة تعجب وليجئ غيرها على وزنها اهـ عبد
 القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أرحه أعجبه اهـ وقول ابن
 عقيل في شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أرح هذا الأمر أي ما أعجبه اهـ لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى
 الكبر كما توهمه البعض (قوله كار بعاري لضرب من مشي الازنب) في كلامه محلل وبيانه أن المفسر بضم من
 مشي الازنب انما هو أربعي وأما ر بعاري قال الشمني بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادي بفتح الهمزة وضم
 الباء فهي فعلة المتربع وفي القاموس وقعد الاز بعاري بضم الهمزة والباء فهما أي متربعاه اهـ عبد
 القادر وعبرة السبوطي في الهمع وأفعلاوي بالفتح وضم العين نحو أربعي لقعده المتربع و بفتح الهمزة قال
 الدماميني أيضا وقول عبد القادر انما هو أربعي أي بضم الهمزة وفتح الموحدة كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله
 كرهبوتي) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرهبوتي للرغبة (قوله كخذقوتي)
 بفتح الخاء والdal المهملتين بينهما نون وضم القاف الأولى وبكسر الخاء وبكسر هاو والdal و بفتح الdal والقاف
 الأولى مع فتح الخاء وكسرها وفي نونها قولان أصلية فوزن السكامة فعلاوي أو زائدة فوزنها فعلاوي اهـ همع
 وعبد القادر باختصار غير محتمل كما قبل البعض وبه يعلم أن الشارح جرى على القول بإصالة النون وهو ما يفيد
 صنيع القاموس (قوله كهيجتي) بفتح الراء والموحدة والتحتية المشددة والحاء المعجمة (قوله كهبري) بفتح
 التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس الهبري مقصورا مشددا
 الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعل أرفعيلي أو فعلاوي (قوله كايجلي) قال الفارضي بكسر الهمزة
 وتشديد اللام اهـ وقال الدماميني همزة مكسورة فتحتية فميم مكسورة فلام اسم موضع وقال الاعمى اسم
 رجل اهـ ونص المرادي في شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم ويخالف ذلك جعل
 السبوطي في الهمع وزنه فعلاوي بكسر الهمزة وفتح العين (قوله ومفعلي) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الأول
 بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدماميني مكوري المفسر لعظيم الازنية بفتح الميم وان قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم
 وكسرها اهـ والثاني بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدماميني مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون
 الفاء وتشديد اللام والأولان منها بفتح العين والآخر بكسرها كما يؤخذ من الدماميني فعلم ما في كلام شيخنا
 والبعض (قوله ككوري) بتشديد الراء في الأول والثاني (قوله للعظيم الازنية) وأما غيره هذا المعنى فثلث الميم
 قال في القاموس رجل مكوري ومكوري وثلث ميمهما فاحش مكثار أوليم أو قصير عريض (قوله كرقدي)
 بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الdal المهملة وهذه السكامة ما إذا شد قصر وإذا خفف مد قاله
 الدماميني وفي ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا (قوله لكثير الرقاد) الذي في القاموس الازرداد
 الاسراع ورجل مرقدى كمرعزي يسرع في أمره اهـ (قوله كدودي) بفتح الdal المهملتين بينهما واو
 ساكنة وتشديد الراء (قوله ككشغلي) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام
 وحتى ابن القطاع في شينه الكسر والفتح قاله الدماميني وغيره فجعله في نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لجل
 نبت بكسر الخاء وسكون الميم أي طرحه وفسره بعضهم بنبت يلتوي على الشجر وذكر في القاموس القولين
 فقال نبت يلتوي على الشجر أو ثمره وهو حب كالسمسم (قوله كرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية

لضرب من مشي الشيخ
 وفعلاوي كفيوضي
 وفوعلاوي كفيوضي
 للمفاوضة وفعلاوي
 كبريايا للجب وأفعلاوي
 كار بعاري لضرب
 من مشي الازنب
 وفعلاوي كرهبوتي للرهبة
 وفعلاوي كخذقوتي
 لنبت وفعلاوي كهيجتي
 المشية بتخترو يفعل
 كهبري للباطل وفعلاوي
 كايجلي لموضع ومفعلي
 ككوري لعظيم الازنية
 ومفعلي ككوري للعظيم
 الروثة من الدواب ومفعلي
 كمرقدى لكثير الرقاد
 وفوعلاوي كدودي
 للعظيم الخصيتين وفعلاوي
 ككشغلي لجل نبت

وفعلها كمرحبا للمرح وفعلا لا يابا وفوقا على كجولا يابا وهذان لموضعين وفي كون هذه كلها نادرة نظر (لدها) أي لالف التأنيث المحدودة
 أو زان مشهوره وأو زان نادرة وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا * الأول (فعلاء) كيف أتى اسم كصعراء أو مصدر كرجباء أو جمعها
 في المعنى كطرفاء أو صفة لثني أنفل كصعراء (٦٦) أو لغيره كدعامة هطلاء * والثاني والثالث والرابع (أفعلاء * مثلث العين) كاربعا

المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقبل مرحبا موضع (قوله كبر درابا) بموحدة مفتوحة كقافي
 القاموس والدماميني وغيرهما فقول البعض بمناء تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض خزان في باب التصغير بما
 صورته عاز يا شيخنا ذلك إلى التصريح فراء ساكنة فدل المهملة مفتوحة فراء فالف تحتية وذ كر ابن القطاع
 أن وزنه فعلا يابا (قوله كجولا يابا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذ كر المراد في شرح
 التسهيل وأبو حيان والشبلي أن وزنه فعلا يابا كذا في عبد القادر وما نقله عن الجساعة وهو ما في الدماميني أيضا وهو
 أقرب مما قاله الشارح (قوله لدها) من إضافة النوع إلى جنسه فهي على معنى من ومد بمعنى ممدود فأده سم
 وكلام الشارح يشعر بانهم من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله كرجباء) بالرء والعين المهملة مصدر رغب
 إليه إذا أراد ما عنده (قوله أو جمع في المعنى كطرفاء) إنما قال في المعنى لأن فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع
 التكسير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جعي لاجتماع الطرفاء بالطاء المهملة والرء والفاء شجر قال في
 القاموس وهي أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاء وطرففة محركة وتوهمها لقب طرففة بن العبد واسم عمرو
 اه (قوله أولغيره) أي لغيره أتى أن فعل كدعامة هطلاء فانه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء وهطال
 بتشديد هاء والديعة المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وهطال متتابعة المطر اه زكريا مع زيادة من عبد القادر
 وإنما لم يقل أو غيرها للتأول بالذكور (قوله للارابع من أيام الاسبوع) مبنى على الراجح أن أول الاسبوع
 الأحد وآخره السبت وقبل السبت وآخره الجمعة (قوله اجفلى) بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجساعة أي على العموم
 إلى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدماميني وإن اقتصر
 الشارح على القصر أي دعوتهم صوما إلى الطعام ويقال به النقرى بالنون والقاف والراء محركة أي دعوة قوم
 على الخصوص (قوله فعلاء) بفتح فسكون ففتح (قوله كعقر باء) بعين مهملة تعاقف فراء فوحدة وقوله لما كان
 وقيل لانتى العقارب فارصى (قوله فرتنى) بفاء فراء ففوقية فنون (قوله فعلا) بكسر الفاء (قوله بضم الاول)
 أي والثالث (قوله ويجوز في نالته الفتح والضم) أي على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز
 تثالث القاف والفاء كقافي القاموس فتقول القرفصى بضمهم ما وفتحهما وكسرها قال في القاموس وهي أن
 يجاس على أليسه ويلصق بطنه بفخذه ويتباطأ كفيه اه وفي بعض النسخ التعبير بيكون بدل يجوز والاولى
 أولى لأن فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون
 الخ ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ (قوله بادولى)
 بموحدة ودال مهملة ولا م وفي القاموس أن في الدال الفتح والضم قال الدماميني على الضم يكون وزنه مشتركا
 بين الالفين بدليل عاشوراء (قوله كقاصعاء) بقاف وصادوعين مهملتين (قوله الجساعة الشيوخ) جمع شيخ
 وهو من استبانته فيه السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين اه قاموس (قوله
 ومطلق العين) الواو عاطفة فعلا على فعلاء ومطلق العين حال من فعلا هذا والمناسب للسباق بخلاف رفع مطلق
 على أنه خبر مقدم فعلا (قوله براساء) بموحدة وراء وسين مهملة (قوله وبرا كاع القتال) بموحدة فراء وفي
 الدماميني وابن عقيل على التسهيل أن البراء كاع تبريك الأبل ينزل عنها القتال على الأرجل (قوله خزاي) بخاء
 معجمة فزاي فالف فزاي كقافي القاموس وعبارته في مادة خرز بخاء وزاين معجمات وخرزى كجبالى أو كسحاب
 جبل كانوا يؤذون عليه غداة الغارة (قوله قريشاء) بقاف وراء ومثلثة بعد التختية ومثله كرى يشاء لكن بأبدال

وأر بعاء وأر بعاء بفتح
 الباء وكسرها وضعها
 للارابع من أيام الاسبوع
 نعم هو بفتح العين من
 المشترك ذكره في
 التسهيل ومن المقصورة
 قولهم أجفلى لدعوة
 الجساعة (و) * الخامس
 (فعلاء) كعقر باء لما كان
 وهو من المشترك ومن
 المقصورة فرتنى اسم
 امرأة (ثم) * السادس
 (فعلا) كقصاص
 للقصاص كما حكاه ابن
 دريد ولا يحتفظ غيره
 * والسابع (فعلا)
 بضم الاول كعقر فضاء
 ولم يجئ إلا سماوحى
 ابن القطاع أنه يقال
 قعد القرفصى بالقصر
 فعلى هذا يكون مشتركاً
 ويجوز في نالته الفتح
 والضم * والثامن
 (فاعولا) كعاشوراء
 وهو من المشترك ومن
 المقصورة بادولى اسم
 موضع (و) التاسع
 (فاعلاء) كقاصعاء
 لأحد بابي بحرة البربوع
 * والعاشر (فعلا) بكسر
 الاول وسكون الثاني
 ككبر باء * والحادي

عشر (مفعولا) كمشبوعاء الجساعة الشيوخ * والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر فعلاء وفعلا وفعلا والها القاف
 أشار بقوله (ومطلق العين فعلا) والفاء مفتوحة فيهن ففعلاء نحو براساء يقال ما أدري أى البراساء هو أى الناس هو وبرا كاع القتال
 شدته وقد أثبت ابن القطاع فعلى مقصورا في ألفاظ منها خزاي اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركاً وفعلاء نحو براساء بمعنى براساء وعمر
 قريشاهو كرى يشاء ونوع منه وعده في التسهيل من المشترك ومن المقصورة

كثيري وفعولا نحو بقاء للعدرة وحروا وواضع تنسب اليه الحرورية * (تنبيه) * عد في التسهيل (٦٧) هذا الوزن في المختص بالمدودة

وأثبت ابن القطاع فعولى
بالقصر من ذلك حضورى
لموضع ودبوى لغنى
دبوقاء بالمدود وقوى
لقرية بالبحرين وقطورى
قبيلة فى جرهم وفى شعر
امرئ القيس عقاب
تنوفى وعلى هذافه
مشترك وهو الصحيح
* والخامس عشر
والسادس عشر والسابع
عشر فعلا مثلث الفاء
والعين مفتوحة فيها
والها أشار بقوله (وكذا
مطلق فاء فعلا أخذنا)
فالفخ نحو جنفاء اسم
موضع وقد تقدم أن
هذا الوزن من المشترك
والكسر نحو سيرة وهو
ثوب مخطط يعمل من
القر والضم نحو عشاء
ونفساء وقد تقدم أنه
من المشترك * (تنبيه) *
كلامه يوهم حصر أوزان
المدودة المشهورة فيها
ذكرة وقد بقي منها أوزان
ذكرة فى غير هذا
الكتاب منها فعلا نحو
ديكساء لقطع من الغنم
ويفاء فعلا نحو يباء
لمكان وتفعلاء كتر كضاء
لمشية المتبختر وفعلاء
نحو برنساء بمعنى برساء
وهم الناس وفعلاء
نحو برنساء بمعنى برساء
وفعلاء نحو طرمساء
للبه المظلمة وفعلاء

القاف كفا (قوله كثيرى) بكاف ثلثة اسم لبر كفى الفارضى (قوله دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف
وقوله للعدرة بفتح العين المهملة وكسر الذال الموحدة (قوله وحروا) بجاء مهملة فراء فوا فرء فالف وفى
القاموس انه قد يقصر (قوله تنسب اليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج (قوله حضورى) بجاء مهملة
فضاد موحدة فوا فرء (قوله ودبوى) بدال مهملة وقافين بينهما ما واو (قوله وقطورى) بقاف فطاء فوا فرء
(قوله تنوفى) بفوقية فنون فوا فرء (قوله وكذا) متعلق بأخذنا ومطلق فاعمال من الضمير فى أخذنا وفعلاء
مبتدأ وأخذ خبره (قوله سيرة) بسين مهملة ففتح فراء (قوله كلامه يوهم الخ) أى لان الانتصار فى مقام
البيان يوهم الانتصار لالساكون المنصف قدم الخبر وهو لها على المبتدأ وهو فعلاء الخ لان تقديم الخبر على المبتدأ
انما يفيد حصر المبتدأ فى الخبر لا حصر الخبر فى المبتدأ نعم قد يعترض على المنصف بان تقديم الخبر على المبتدأ يطرد
انحصار الأوزان المذكورة فى المدودة مع أن منها المشترك بين المدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجاب
بان المنصف انما ذكر هذه الأوزان بمدودة وهى بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركة كما انما
هو بقطع النظر عن المدأ ويقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف (قوله ديكساء) قال فى القاموس بكسر الدال
وفتح الياء التحتية اه والكاف مضبوطة بالقلم فى النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض انها
بالفتح غير معول عليه وما يروى انه يلزم عليه نوالى أربح متحر كات فى الكامة الواحدة وهو مرفوض عندهم
قدأمل ثم رأيت الدمامين ضبطها بغير ما مرفق قال بدال مهملة مكسورة فثبنا فتحية ساكنة فكاف مكسورة
فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعلا وقواه بعضهم وقوله لقطع من الغنم
عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم (قوله يباء) بفتح ياء مفتوحة فنون فوحدة مكسورة فعين
مهملة اه دمامين وحكى فى أوله الضم أيضا كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله كتر كضاء) بفوقية مفتوحة
فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد موحدة قال أبو حيان والمرادى والشئى ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف
قال فى القاموس وعندى انما الر كض اه عبد القادر (قوله برنساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون
فالف فسین مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقر باء قاله فى الصحاح ثم ذكر فيه
انما أخرى فانظره (قوله طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فثبنا فتحية ساكنة فكاف مكسورة فعين
بضم الخاء الموحدة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الخاء وخنفساء بفتح الفاء وضمها كما فى القاموس (قوله
وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملة بفتح الصاد أيضا ويقال أيضا عنصل كقفذ وعنصل كجذب أى بفتح
الصاد قاله فى القاموس (قوله معكوكاه) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الاولى ومثله بعكوكاه
لمكن بابدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلب تراجع لكل منهما كما يفيد كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم
واللام والموحدة ارتفاع لاصوات (قوله مشيخاء) بميم مفتوحة فسین مضمومة مكسورة ففتحية ساكنة فثبنا فتحية
وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فاعل اعلان مبيح وقد ضبطه بفتح الميم والياء الدمامين ولم يذ كر معناه
على هذا الضبط ثم قال وقال ابن القطاع السعدى رحمه الله تعالى يقال القوم فى مشيخاء بجاء مهملة أى فى جسد
وعزم وفى شرح الكافية للمنصف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من نطفة أمشاج ووزنه على هذا فعلاء
اه وفى القاموس فى فصل الشين الموحدة من باب الخاء المهملة هم فى مشيخاء من أمرهم ومشيخى أى فى أمر
يبتدرونه أو فى اختلاط اه ولم أرفقه ولا فى غيرهم من كتب اللغة مشيخاء بالخاء الموحدة بمعنى الاختلاط وانما
ذكرة فى القاموس مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمع الشيخ وقدم مثل صاحب الهمع لوزن مفعلاء
بفتح الميم وكسر العين بمرعاه براء فعين مهملة فزاي وهو الرغب الذى تحت شعر العنز فراجع (قوله وفعلياء
الخ) قال أبو حيان لم يذكرة إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم رأوا أن الياء بضعف فكانه فى الأصل بنى على
فعلياء وان لم ينطق به فيكون كالمصغرت كبرياء على كبير ياء وما جاء فى اسانهم على هيئة المصغر وضعا فانه
لا يثبت بناء أصلياً سيوطى (قوله من يعباء) بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحية ساكنة فثبنا فتحية مكسورة فتحية

نحو خنفساء وعنصلاء وهو بصل البر وفعلاء نحو معكوكاه وبعكوكاه للشر والجلبة وفعلاء نحو عشاء وعشوراء لغنى عاشوراء وفعلاء نحو مشيخاء
للاختلاط وفعلياء نحو من يعباء العبر وبن عامر ملك اليمن

* (خاتمة) * الأوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحين وفعلا بضم ثم فغ وفعلا بفتح الأول والثالث وسكون الثاني وفعلا بفتح الأول وكسر الثاني وفعلا بكسر الأول والثاني مشددا (٦٨) وفعلا بضم الأول وفتح الثاني مشددا وفعلا بضم الأول وفتح الثاني مشددا وفعلا بضم الأول وفتح الثاني مشددا وفعلا بضم الأول وفتح الثاني مشددا

اهجيري واهجيري وهى العادة وفعلى نحو خوزلى لضرب من المشى وحوصلى للحوصله وفعلى نحو خيزلى بمعنى خوزلى وديكساء بمعنى ديكساء وفعلى بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو زمكى وزمكا لمبت ذنب الطائر وفعلى بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء وفعالى نحو جنادى وجنادباء لضرب من الجراد وأما فعلاء كعلباء وهو عرق فى العنق وجرباء وهو دويبة وسياء وهو حد فثار الظهر والشيء وهو الشيص وفعلاء ككواء وهونبت واحده حواء ومزاء وهو ضرب من الخرز وقوباء وهو الخراز ونشأه وهو العظم الناتج خلف الأذن فكل هذه ألفها الألاحاق بقرطاس وقرناس لانها منقوتة * المقصور والمدود * المقصور هو الذى حرف اعرابه ألف لازمة والمدود هو الذى حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ومما

مخففة (قوله الأوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا ما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون بفتح كاء جعلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد ومما يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحين فكسر فتشديد كز كرى بالقصر والمد وفعلا بفتحين ثم كسرة كيناء بالقصر والمد كفى الدمامينى (قوله وفعلا الخ) بقى عليه فعلا بكسر الأول والثالث وسكون الثاني كالهند بالقصر والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الأوزان من جهة قصره ومدته وفى بعض النسخ عليها وهى أظهر (قوله اهجيري) بكسر الهمزة والجيم كفى الهمع وغيره وفى القاموس انه قديم وانه يقال هجيره واهجورنه وهجر ياء (قوله خوزلى) بجاء مجمعة مفتوحة فواو ساكنة فزاي مفتوحة فلام مخففة (قوله وحوصلى) بجاء وصاد مهملتين (قوله وفعلى نحو خيزلى الخ) عبارة الدمامينى وفعلى كاخيزلى لغة فى الخوزلى وكأهم أبدال الواو بياء تخفيفا هذا المقصود فى المدود فنحو ديكساء بفتح الدال والكاف لغة فى الديكساء بكسرهما وقدم اه (قوله وديكساء) بفتح فسكون ففتح (قوله زمكى) بزاي يميم فكاف (قوله جلندى) بجيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فذال مهملة قال فى الهمع اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام اذا قصر وأن فتحها اذا مد فذقط (قوله جنادى) بجيم مضمومة ففاء معجمة فذال مهملة مكسورة فوحد فوحد وقوله اضرب من الجراد هو الأخضر الطويل الرجاين ويقال له أبو جنادب وأبو جنادبى أيضا كفى القاموس (قوله وأما فعلاء الخ) يعنى ان هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان المدود ولان ألفهما الألاحاق لالتأنيث بدليل تنوينهما (قوله كعلباء) بعين مهملة فلام فوحد (قوله وحرباء) بجاء مهملة فراء فوحد (قوله وسياء) بسينين مهملتين بينهما ما تنحية وقوله وهو حد فثار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما انتضد من عظام الصاب من لدن الكاهل الى العجب (قوله والشيء) بسينين معجتين بينهما تنحية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم يشد (قوله ككواء) بجاء مهملة فواو (قوله ومزاء) بجيم فزاي (قوله وقوباء) بقاف فواو فوحد وقوله وهو الخراز بجاء مهملة مفتوحة فزاي مخففة فذال فزاي واحده حرازة ويداوى بالرىق (قوله ونشأه) بجاء وشين معجتين وقد أسلفنا من القاموس ان أصل خشاء خشاء وتقدم فى الشرح ان ألف خشاء للتأنيث فتسكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله الألاحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف مضمومة ففراء ساكنة فنون فالف فنين مهملة وتكسر أيضا القاف قال فى القاموس القرناس بالضم والكسر شبه الانف يتقدم من الجبل اه أى قطعته من الجبل متقدمة تشبه الانف فى التقدم والبروز

* (المقصور والمدود) *

ذكره هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم الالف المقصورة والالف المدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجار بردى المقصور والمدود ضربان من الاسم المتمكن فالخرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ومدود تسمع أو على مقضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ومدودان (قوله المقصور وهو الذى الخ) اعترض بانه غير مانع لشموله نحو نحشى وأجيب بان ألفه غير لازمة لحد فها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كخارج به نحو أبالك لا يقال ألف المقصور الذى يتون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لانه قول حد فحينئذ لاتقاء الساكنين والمحذوف لعله تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف اعرابه المبنى كهذا ومتى (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه فابت الواو ألفا وهما همزة فانه لا يسمى بمدودا كما نص عليه الفارسي لعروض المدفيلان ألفه واو فى الاصل سم (قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد (قوله فلنظيره الخ) أفاد ان المقصور القياسى اسم معتل له نماير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره (قوله المعتل الآخر) لوقال المعتل الآخر

وهو وظيفة النحوى وقد أشار الى المقصور والقياسى بقوله (اذ اسم) صحيح استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان لكان ذانظير) من المعتل (كالاسم) مثال للصحيح (فلنظيره المعتل الآخر) * نبوت قصر بقياس ظاهر

نحو جوى جوى وعنى وهوى وهوى فهذه وما أشبهها مقصورة لان نظيرها من الضميج مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسف وأسف وأسف فرح
 فرحا وأسف وأسف الماعلمت في باب أبتية المصادر أن فعل المكسو والعين اللانزم بابه فعل بفتح العين وأما قوله * إذا قلت مهلا غارت العين بالبكاء
 * غرا وعومتهم امداع منهل * فغرا مصدر غارت بين الشيتين غراء اذا واليت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غرت بالشيء أغرى به اذا عمادت فيه
 في غضبيل (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما * كفعله) بكسر الفاء (وفعله) بضمها والعين ساكنة
 فيهما الاول للاول والثاني للثاني فالاول نحو فرية وفرى ومريه ومرى والثاني (نحو) الديمة (٦٩) و(الدى) ومدي ومدى فان نظيرهما

من الصحيح قرية وقرب
 بكسر القاف وقربة
 وقرب بضمها وهو
 مستوجب فتح ما قبل
 آخره وكذا اسم مفعول
 ما زاد على ثلاثة أحرف
 نحو ومعطى ومقتنى
 فان نظيرهما من الصحيح
 مكرم ومخترم وهو
 مستوجب ذلك وكذلك
 أفعـل صفة لتفضيل
 كان كالأقصى أو
 لغير تفضيل كاعشى
 وأعشى فان نظيرهما
 من الصحيح الابعـد
 والاعشى وكذلك ما كان
 جمعا للفعل أى الأفعال
 كالقصوى والقصى
 والدينا والدى فان
 نظيرهما من الضميج
 الكبرى والكبرى
 والاخرى والاخر وكذلك
 ما كان من أسماء
 الاجناس دال على الجمعية
 بالتجر من التاء كالتعالى
 وزن فعل بفتحين وعلى
 الوحدة بمصاحبة التاء
 كصاة وحصى وقطاة
 وقطافان نظيرهما من
 الصحيح شجرة وشجر

لسكان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرف من جنز أو عشق (قوله نحو وأسف أسفا الخ) معنى كونه نظيره
 أنه بوزنه وان كلا مصدر وان فعل كل فعل المكسو والعين اللانزم فليس المراد الزنة فقط (قوله الماعلمت الخ) عمله
 لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره (قوله فغرا مصدر غارت الخ) أى فيكون غرا من الممدود القياسى لان له
 نظير من الصحيح قبل آخره ألف كقنال ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غارت فقلت الياء ألفا لفتحها
 وانفتاح ما قبلها ثم حذف الالف لان لقاء الساكنين والياء في البكاء رائدة والنهل بضم النون وتشديد الهاء
 بمعنى الكثيره كجنى الغنبي وقوله لا مصدر غرت الخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاع من وقوعه مصدر الغارت أى فلا
 يرد على قولنا ان فعل المكسو والعين اللانزم باب مصدره فعل وفى قوله لا مصدر غرت الخ رد لا قول بانه مصدر
 غرى بالشيء على غير قياس كما نقله الفارضى وفى القاموس غرى به كرضى غرى وغراؤه أو اع به كغرى به وغرى
 به مضى ومنهين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غرا فى البيت منصوبا على المصدرية لتفعل محذوف
 معطوف على الفاعل المذکور وفيه تعسف لا يخفى (قوله كفعل الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو
 عطفا على قوله كالأسف قال وكانه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اهـ سيبوطى قال سم وفيه نظر ظاهر لان
 قوله كفعل تمثيل لقوله فانظيره العمل الآخر وقوله كالأسف تمثيل للاسم الصحيح فى قوله اذا سم كما قال الشارح
 فكيف يعطف أحدهما على الآخر وبه تعلم أن الواو التى قدرها الشارح فى بعض النسخ قبل قوله كفعل عمل
 للعطف على قوله نحو جوى الخ لاعلى قول المصنف كالأسف (قوله الاول للاول الخ) أى فكلام المصنف على اللف
 والنشر المرتب (قوله نحو فرية الخ) القرية الكذبة والمرية من المرء وهو الجدال (قوله الديمة) بضم الدال
 المهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا فى الصحاح والقاموس والمراد به هنا الصورة وربما استعار
 للذات الجيلة (قوله ومدي ومدى) الديمة السكين (قوله الابعـد والاعشى) نشر على ترتيب اللف فان الابعـد
 راجع للأقصى والاعشى راجع للاعشى (قوله أى الأفعال) احترز به من نحو مسمى لنبت وجبلى
 وصفافان ما أخذتص نحوهما السماع دما مبنى (قوله كالتعالى وزن فعل) حال من الضمير فى دال أو خبر نان لسكان
 وفى كلامه اظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فاعله جرى على مذهب ابن جنى الجوزى للاظهار (قوله ومدى)
 بفتحين وهو كفى المصباح التراب المتبلد (قوله نحو ملهى ومسى) بفتح أول كل منهما (قوله نحو مرمى ومهدى)
 بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى ان مهدى اسم مكان لاسم آله ويمكن أن يكون اسم
 مكان واسم آله باعتبارين فتأمل (قوله فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الاول اسم آله الخصف بالخاء
 المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثانى اسم آله الغزل فان قلت نظيرهما أى اضحراش وجران ونحوهما
 فان الآلة كالتأنى على مفعول تانى على مفعول فهلا مرمى ومهدى فالجواب أنه راجع النظر الى نحو مخصف ومغزل
 لامر من الاول ان نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثانى ان مجىء الآلة على مفعول أكثر
 من مجيئها على مفعول (قوله وما استحق الخ) أفاد أن الممدود قديما هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير
 المهموز مستوجب ذلك النظير ألفا رائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة
 ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر (قوله وكصدر فعل) بفتح العين مخففا ومضارعه يفعل

ومدرة ومدى وكذلك المفعول مدلولابه على مصدر أو زمان أو مكان نحو ملهى ومسى فان نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك
 المفعول مدلولابه على آله نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل ثم أشار الى الممدود القياسى بقوله
 (وما استحق) أى من الصحيح (قبل آخره) فالمدى نظيره من المعتل (حتم اعرف) وذلك كصدر الفعل الذى قد بدناهم حرز وصل
 كارعوى) ارعوا (و كارتأى) ارتبوا وكاستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلقا فان اندرا اقتدارا واستخرج استخراجا وكصدو
 أفعـل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكراما وكصدر فعل دال على صوت أو مرض

كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيرها من الصحيح البغام والدوار وكفعال مصدر فاعل نحو والى ولاء وعادى عداء فان نظيرهما من الصحيح ضارب
ضربا وقاتل قتالا وكفرد فاعله نحو كساء واكسيت وردداء واردة فان نظيره من الصحيح حرار وحرارة وسلاح واسلحة ومن ثم قال الاخفش ارحية
واقفة من كلام المولدين لان رحي وقفانم مقصوران واما قوله * في ليله من جنادى ذات ائدية * لا يبصر الكعب من ظاهما الطنبا *
والفرد ندى بالقصر ضرورة وقيل جمع ندى على نداء كعمل وجمال ثم جفع نداء على ائدية ويبيده انه لم يسبح نداء جمعوا كدما صيغ من
المصادر على تفعال ومن الصفات (٧٠) على فاعل أو مفعال لقصد المبالغة كالنداء والعداء والمعطاء لان نظيرهما من الصحيح التذكار

بضمها (قوله كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المجمع والثغاء بضم الميم وتخفيف الشين المجمع والاولان دال على الصوت الا ان الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة
من ضان أو معز والثالث دال على المرض لانه استطلاق البطن وأفعال الشاة ثرغا وثرغا وثغا ومشى كدعا (قوله
البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المجمع وهو صوت الطيبة والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو
دوران الرأس (قوله حرار وحرارة) قال شيخنا كذا في النسخ والذي بخط الشارح في شرح التوضيح حمار وأجرة
وسلاح واسلحة اه وما في نسخ الشارح صح أيضا اذ الحار بكسر الحاء المهملة جمع بضم الحاء كحرار أو جمع
حرارة بفتح الحاء وهي الارض ذات الحجارة السوداء وجمع الجمع أحررة أو بكسر الجيم جمع حرارة بفتحها وهي الاناء المعروف
و جمع الجمع أحررة (قوله ومن ثم) أي من أجل ان مفرد فعله من المعتل بمدود قيا سا (قوله المولدين) بفتح اللام
وهم الذين عربيتهم غير محضة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أي وجعه القيا بى ائداء (قوله ثم جفع نداء)
أي المكسور والمدود على ائدية كحمار وأحررة فيكون ائدية جمع الجمع (قوله على تفعال) أي بفتح التاء
وسكون الفاء دما بى (قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعال المراد به الآلة (قوله كالنداء) مصدر عدا
والعداء كثير العدو أى الجرى (قوله والمهذار) بالذال المجمع أى كسر الهاء ذبان في منطقه (قوله كالخجا
و كالخذا) نشر على ترتيب الف فالجاء مقصور لا غير والخذا تمدود لا غير كذا كره الموضوع وغيره فقصر المصنف
الخذا لاضرورة وما يوجد في بعض نسخ الشارح من ذكر الخجا والخذا في المقصور والمدود من تصرف النسخ
فاحذره فالصواب ما في بعض النسخ من الاقتصار في المقصور على ذكر الخجا في المدود على ذكر الخذا (قوله
فمن المقصور سمعا الفتى الخ) فهذه ونحوها وان كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل هي مقصورة سمعا لان
موازنه المذكو وليس نظيره اذ لم يجتمع معنى مصدرية ولا جمع ولا آية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والاسف
ونحو المرمى والمغزل ونحو الدى والغرف (قوله وقصر ذى المدالخ) قال الشاطبي لم يذكر الناظم كيفية القصر
ولما الذى يحذف والقياس حذف الالف قبل الاخر اه باختصار قال سمولم يبين ما يعل بعد حذف ما قبل
الاخر فهو بل تبدل الهمزة التي هي الاخر ألفا أو ترجع الى أصلها الذى انقابت عنه وهو الالف في جراء ولام
الكلمة في نحو كساء وحيا اذ أصلهما كساء وحيا بى لكن تقرأ الالف بعد الرجوع اليها في القسم الاول وتبدل
اللام ألفا في القسم الثاني فيه نظر اه (قوله يجمع عليه) أي على جوارحه (قوله اذا اصل القصر) بدليل أن
المدود لا تكون ألفه الا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزائدة خلاف الاصل (قوله فهم مثل الناس الخ)
أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضر بونه أى يضر بونهم المثل في كل خير والذى نعت لثل وأهل
عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى في زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا لذي بخط الشارح
فقلت اه والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هي الخرا اذا كانت باردة الطعم قاله العيني
(قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذى يبلغ خمس سنين العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة
وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طوي يله القوائم وقوله ما ان الخزان زائدة للتوكيد والقتال بفتح القاف والذال
المجمعة القفا والشاهد في تصرف العداء لاضرورة (قوله والعكس وهو المد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معنا

والخباز والمهذار
(والعادم النظير ذا
قصر وذا * مد بنقل
كالخجا و كالخذا) العادم
مبتدأ أو بنقل خبره
وذا قصر وذا مدح لان
من الضمير المستتر في
الخبر وهو من تقديم
الجمال على عاملها المعنوي
وقبه ما عرف في موضعه
والمعنى أن ما ليس له
نظير اطرد فضع ما قبل
آخره فقصره سماعى
وما ليس له نظير اطرد
زيادة الف قبل لآخره
فذه سماعى من المقصور
وسمعا الفتى واحد
الفتيان والسنا الضوء
والترى التراب والخجا
العقل ومن المدود
سمعا الفتاة حادثة
السن والسنا الشرف
والثراء كثرة المال
والخذا النعل (وقصر
ذى المد اضطرار اجمع
* عليه) لانه ر جوع
الى الاصل اذا الاصل
القصر ومنه قوله لا بد
من صنعنا وان طال
السفر * وقوله فهم مثل

الناس الذى يعرفونه * وأهل الوقا من حادث وقديم * (تنبية) * منع الفراء قصر ماله قياسا بوجوب مده نحو فعلاء أفعل انه
فقول المصنف وقصر ذى المد اضطرار اجمع عليه بمعنى في الجملة ويرد مذهب الفراء قوله وأنت لوبا كرت مشمولة * صفرا كاون الفرس الاشقر
وقوله والقارح العدا وكل طمرة * ما ان ينال يد الطويل قد الها (والعكس) وهو المد المقصور اضطرار (بختلف يقع) ففتح جهور البصر بين
مطلقا وأجازه جهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز مدمالا يخرجه الممدالى ما ليس فى أبنيتهم فيجيز مدمم على بكسر الميم فيقول مقعلاء
لوجود مفتاح ويمنع مدمولى اعدم مفعال بفتح الميم وكذا يمد على بكسر اللام فيقول لواء لوجود حبال ويمنع فى لحي بضم اللام لانه ليس فى

أبنية الجوع الأناذرا والظاهر جواز مطلقا وروده من ذلك قوله والمرء يليه بلاه السربال * تعاقب الالهلال بعد الالهلال وقوله سيغني
الذي أغناك عنى * فلا فقر يدوم ولا غناء وليس هو من غانيته إذا فخرته بالغنى ولا من الغناء بالفقر بمعنى النفع كما قيل لا فخرته بالفقر وقوله
بالك من تمر ومن شيشاء * ينسب في المسعل واللاهء ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك (٧١) ابن ولاد وابن خروف وزعم أن سيويه

استدل على جواز في
الشعر بقوله وربما
مدوا فقالوا ما يريد
ابن ولاد فزيادة الالف
قبل آخر المقصور كزيادة
هذه الياء * (تنبيه) *
الكلام في هذه المسئلة
هو الكلام في صرف
مالا ينصرف للضرورة
وعكسه * (كيفية
تنبيه المقصور والمدود
وجعهما متحججا) *
انما اقتصر عليهما
لوضوح تنبيه غيرهما
وجعه (آخر مقصور
تنبي اجهله يا * ان كان

أنه يراه همزة في الآخر فيصير محدودا أو معناه أنه زاد ألف قبل الآخر ثم يسدل الآخر همزة وهذا أو فوق
بقولهم المدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة أذ على الاول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقا بل قد يكون
كافي فعلى وقد تكون أصلية كما في جوى ومستدعى (قوله بلاه السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فمدود
أصالة لا ضرورة (قوله وليس هو) أي غناء الذي في البيت من غانيته أي جزئيا من جزئيات مصدر غانيتها إذا
فخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أي ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفقر أي مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغي تقرير
العبارة فمراد الشارح بذلك ردنا ويل المانع من مد المقصور ضرورة بان ما في البيت مصدر غانته أو بالفخر والمد
بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لا فخرته بالفقر) علة للثني (قوله بالك الخ) بالتنبيه ولأن خبر يسدا
محذوف أي لك شيء من ومن للبيان والشيشاء بشينين معجمتين وأولاهما مكسورة بينهما متحنية وهو الشيش أي
النمر الذي لم يشتد وينسب بفتح الشين المعجمة أي يتعلق والمسعل موضع السعال من الخلق واللاهء جمع لاهة
كالخبي جمع حصاة مده للضرورة واللاهة لجة مطبقة في أقصى سقف الحنك كذا في الفارسي مع زيادة من العيني
وهذا البيت رد على الزراء المفصل لان الشاعر مد اللاهء للضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظر اذ ليس في
الجوع فعال بالفقر (قوله كزيادة هذه الياء) أي ثبت الجواز بالسماح كما مر وبالقياص على الاشباع الجائر
للضرورة والاجماع قاله الشاطبي (قوله الكلام في هذه المسئلة الخ) يعني ان قصر المدود للضرورة كصرف
مالا ينصرف للضرورة وفي الجواز بالاجماع وفي مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والنسج مطلقا
والفصل بين ما يخرج الى عدم النظر فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الاقوال الثلاثة في منع صرف المصروف للضرورة
* (كيفية تنبيه المقصور والمدود وجعهما متحججا) *

عن ثلاثة مرتقيا) ياء
كان أصله أو واو اربعا
كان نحو حبل ومعطى
أو خامسا نحو مصطفي
وحباري أو سادسا نحو
مستدعى وقبعثرى تقول
حلبيان ومعطيان
ومصطفيان وقبعثريان
وشذ من الرباعي قولهم
لظرف في الالية مذروان
والاصل مذروان لانه
تنبيه مذرى في التقدير
ومن الخماسي قولهم
قهقران وخوزلان
بالحذف في تنبيه قهقرى
وخوزلى (كذا الذي
الباصله) أي أصل ألفه

بجر جمعهما عطف على تنبيه متحججا. ينحول عن جمع أي وكيفية تحجج جمعهما أو مصدر في موضع الحال من
جمع أي مصححا (قوله انما اقتصر عليهما) أي المقصور والمدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعهما
تكسير الاله عقد لجمع التفسير بابا فناسب ذكره فيه سم (قوله ان كان عن ثلاثة مرتقيا) لان ما زاد على
الثلاثين ذوات الياء برد الى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو برد الفعل فيه الى الياء نحو أهيت واسعدت
واصطفت فاذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة في التنبيه ياء وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح
(قوله وقبعثرى) هو الامل الضخم والفصل الممزول اه قاموس قال سم هلا قال الشارح أم سابعان نحو
أر بواوى (قوله لظرف في الالية) بفتح الهمزة كافي التصريح (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الال المعجمة أما
المذرى بالهمزة فشي كالمسئلة يصلح به قرن النساء نطقه هكذا بصيغة الافراد فاذا تثنيته اقلت مدريان على الاصل
وأمامذروان الذي نحن فيه فبني على صيغة المثني قاله الداميني (قوله في التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه
موضوع على صيغة المثني ولم ينطأه واليه يفسر والظرف متعلق بتنبيه ومعنى كونها تقديرية لأنها واقعة على مفرد
مقدر وتسمى أيضا تنبيهية صورية كافي كلام شخنا فالتنبيهية التحقيقية لا بداهة من مفرد مستعمل (قوله قولهم
قهقران وخوزلان) والقياس قهقران وخوزليان سم (قوله بالحذف) أي بحذف الياء (قوله جوان)
والقياس جيان لان ألفه بدل من ياء تقول حيث المكان أجميه حايه (قوله والحمد) المراد به ما ليس له أصل
معلوم رد الياء يدخل فيما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الاصل كما قاله شخنا وقوله الذي أميل أي قبل الامالة
ووجه قلب ألفه ياء أن الامالة انحاء الالف الى الياء (قوله اذا سمى بهما) أي ليصح تثنيتهما وصغفهما بالاقصر
اذلثنية والقصر من خصائص الاسماء المتكئة كما مر وهما قبل التسمية بهما اليسا السمين متمكنين بل متى اسم
مبنى وبلى حرف (قوله تغلب واوالف) اعتبار الاصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثى اه سم وقوله حقيقة

(نحو الفتى) قال تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ قولهم في حى جوان بالو (والحمد الذي أميل كمنى) وبلى اذا سمى بهما فانك تقول في
تنبيههما مشيان ولبيان (في غير هذا) المذكو ر أنه تغلب ألفه ياء (تغلب واوالف) وذلك شبيهاً * الاول أن تكون ألفه نالته بدلان واو
نحو عاصوقا ومنا الغة في المن الذي يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال وقد أعددت له ذال عندي * صافي رأسها من واحد

وشذوهم في رضارضيان بالياء مع أنه من الرضوان والثاني أن تكون غير مبدلة ولم تل نحو الأ الاستفتاحية وإذا تقول إذا سميت بها ألوات
 واذوان * (تبيين) * الأول في الالف التي ليست مبدلة وهي الأصلية والمراد بها ما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثة مذهب *
 الأول وهو المشهور أن يعتبر حالها بالامالة فان أميلا ثانيا بالياء وان لم يعل بالواو وهذا مذهب سيبويه وبه خرم هنا * والثاني ان أميلا أو قلبا
 ياء في موضع ما ثانيا بالياء والاف بالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه خرم في الكافية نعلي هـ هذا يثنى على والى ولدى بالياء لا انقلاب ألفهن باء مع
 الضمير وعلى الأول يثنى بالواو والقولان عن الاخفش * والثالث الالف الأصلية والمجهولة يقبلان بياء مطلقا * الثاني قد يكون للالف أصلان
 باعتبار التثنية فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائتية في لغتهم قال رحيت وواويه في لغته من قال رحوت فلين ثنائها أن يقول رحيان ورحوان
 والياء أكثر وأولها ما كان قبل قد ألف (٧٢) أي أول الواو المنقلبة اليها الالف ما ألف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب

أي كفي القسم الأول أو حكما أي كفي القسم الثاني (قوله أن تكون غير مبدلة) أي عن حرف معلوم بعينه
 فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى ضميمه بعد (قوله ولم تل) أي لم تقبل الامالة (قوله التي ليست مبدلة) أي
 عن أصل معلوم بان لا تكون مبدلة بالكسبية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول بعينه (قوله ما كانت في حرف)
 كنبلى أو شبهه كنبى وظاهر كلام ابن المصنف أن التي في حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضا سم (قوله
 والمجهولة الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد الثالث الالف الأصلية والمجهولة الخ ومثله
 المرادى المجهولة الأصل نحو الدوا وهو اللهاو قال لان ألفه لا يدري أي عن ياء أو واء اه وانما قال عن ياء أو واء
 لما قاله زكريا أن الالف في الثلاثي المعرب لا تكون المنقلبة عن احدهما (قوله ثلاث مذهب) بل أربعة
 رابعها قلبها وارا أميلا أو لا كفي الهمع (قوله حالها) أي الأصلية والمجهولة (قوله الالف الأصلية والمجهولة)
 لاحاجة الى التصريح بما هما لان الكلام ليس الا فيهما وقوله مطلقا أي سواء أميلا أم لا فقلت ألفه ياء في موضع
 أم لا (قوله رحيت) أي أدت الرضى (قوله ما كان قبل) يعني في باب المعرب والبيئ قد ألف من ألف ونون
 مكسورة في حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالة الجر والنصب (قوله أي أول الواو) فيه
 تصور اذ الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجري في الياء المنقلبة اليها الالف أيضا فكان الأولى أن يقول أي
 أول اللفظة المنقلبة اليها الالف من ياء أو واء أو فاده سم وكلام الفارسي يفيد رجوع الضمير من أولها الى
 الالف المنقلبة ياء أو واء وبه صرح الشيخ خالد في اعرابه وما قاله سم أظهر (قوله عشاء) بفتح العين
 المهملة وسكون الشين المجمعته وهي التي لا تبصر ليل ولا تبصر نهارا تصریح (قوله بحذف الهمزة والالف معا) أي
 الالف التي قبل الهمزة ولو قال بحذف الالف والهمزة معا لكانت الواو لا تقتضى ترتيبا (قوله
 ونحو) مبتدأ خبره يواو وهمز (قوله وهما) أي العصبان المدلول عليهما بقوله عصبية (قوله وقرناس) تقدم
 الكلام عليه آخر باب التانيث (قوله نعم الارجح في الاول الاعلال) تشبها الهمزة بهمزة جزماء من جهة ان كلا
 منهما بدل من حرف زائد تصریح (قوله وفي الاخير من التصحيح) لان الهمزة فيها أقرب الى الأصلية لسكونها بدلا
 عنها سم (قوله مطلقا) أي في الثلاثة (قوله الأ أن سيبويه الخ) أي لكن سيبويه الخ ودفع هذا توهم استواء
 الثلاثة في قلب القلب (قوله ثنائان) بكسر الشاء المثلثة (قوله تقدر وانما قال ذلك لانه لم يسمع لثنائين مفرد وتقدر
 بمعنى مقدر احوال من ثناء أو على ترع الخافض معمول لثنائية كثر (قوله وغير ما ذكر الخ) وتلخص أن الممدود
 أربعة أضرب لان همزته اما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الالحاق أو من ألف التانيث هذا هو التحقيق وان
 أفاد كلام ابن الناطم خلافة (قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو كلاهما بوزن رمان (قوله الناسك)
 أي المتعبد وقوله الوضى أي الحسن الوجه (قوله مما تقدم التثنية عليه في مواضعه) وسيجمله في قوله تبيينه جلة

الاعراب (وما كصعراء)
 مما همزته بدل من ألف
 التانيث (بواو ثانيا) نحو
 صحران وحجران
 بقلب الهمزة واراو زعم
 السببرافي أنه اذا كان
 قبل ألفه وواو يجب تصحيح
 الهمزة لئلا يجتمع واو وان
 ليس بينهما الالف
 فتقول في عشاء عشاو أن
 بالهمزة ولا يجوز عشاوان
 وجوز الكوفيون في
 ذلك الوجهين وشذ
 جريان بقلب الهمزة
 ياء وجرا أن بالتصحيح
 كما شذ قاصعان وعاشوران
 في قاصعاع وعاشوراء
 بحذف الهمزة والالف
 معا والجيد الجارى على
 القياس قاصعاعوان
 وعاشوروان ونحو
 عاباء رقباء مما همزته
 بدل من حرف الالحاق
 والعلاء عصبية العنق
 وهما علباوان بينهما
 منبث العرف والقرباء
 داعم معروف ينتشر

ويتسع ويعلج بالريق وأصلهما علباى وقوباى بياء زائدة للتحققهما بقمر طاس وقرناس ونحو (كساء) مما همزته بدل من أصل ما
 هو وواو أصله كساو (و) نحو (حبا) مما همزته بدل من أصل هو ياء أو أصله حباى يثنى (بواو وهمز) فتقول علباوان وكساوان وحباوان
 وعلبا أن وكسا أن رحبا أن نعم الارجح في الاول الاعلال وفي الاخير من التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا بعضهم ونص سيبويه والاخفش
 وتبعهما الجزولى على أن التصحيح مطلقا أحسن الأ أن سيبويه ذكر أن القلب في اللالحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما
 في القلة وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنائان لظرفي العقال فالواو عقل بعينه بثنائين والقياس بثنائين أو بثناء من لانه ثنية ثناء على
 وزن كساء تقدر (وغير ما ذكر) من المهموز وهو ما همزته أصلية أي غير مبدلة من شيء نحو قراء ووضاء (صحح) في التثنية فتقول قرا آن ووضا آن
 والقراء الناسك والوضاء الوضى عوشذ قراوان بقلب الهمزة الأصلية وارا (وما شذ) في ثنية المقصور والممدود مما تقدم التثنية عليه في مواضعه

(على نقل قصر) فلا يعاس عليه (تنبيه) * جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء الأول قولهم مذن وان والقياس مذن بان كما تقدم وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل الهمزة التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ومثله في المدد وثنايان قال في التسهيل وصححو مذنون وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم على التثنية والتانيث يعني أنه لم ينطق بمذن وبن وثنايين الهمزة ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بناء التانيث فلما بنيت الكلمة على ذلك تويت الواو والياء لكونهما حاشوا وبعد عن التعريف فلم يعد لساكن حتى أبو عبيد عن أبي عمر ومذرى مفردا وحكى عن أبي عبيدة ومذرى ومذريان على القياس * الثاني نحو زلان وقهقران وقاس عليه الكوفيون * الثالث رضيان وقاس عليه السكاسى فاجاز تثنية رضى وعلامن ذوات الواو المكسور الأول والمضموم به بالياء والذي (٧٣) شذ من الممدودة خمسة أشياء الأول جران

بالتهجيج حتى الخماس
أن الكوفيين أجازوه
* والثاني جريان بالياء
وحكى بعضهم أنها لغة
فزرارة * والثالث نحو
قاصعان بحذف الهمزة
والالف وقاس عليه
الكوفيون * والرابع
كسايان وقاس عليه
السكاسى ونقله أبو
زيد عن خمسة فزرارة
* والخامس قران
بقاب الأصلية واوا في
كلام بعضهم ما يقتضى
أنه لم يسمع (واحد)
من المقصور في جمع على
* حد المثنى ما به تكمل
يعنى إذا جمعت المقصور
الجمع الذى على حد المثنى
وهو جمع المذكور السالم
حذفت ما تكمل به وهو
الف لا لتقاء الساكنين
(والفتح) أى الذى قبل
الف المحذوفة (أبى)
مشعر بما حذفت وهو
الف نحو وأنتم الاعلون
وانهم عندنا من المصطفين
* (تنبيهات) * الأول
أفهم اطلاقه أنه لا فرق

ما شذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أى عدم تغييره عما نطقوا الى ما هو القياس والا فلا تصحح فيه فليست هذه العلة
علة النطق بهم بخلاف القياس لانها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لى في علمته أن يقال لما أرادوا رفض
المفرد والاقصا على استعمال المثنى خالفوا القياس والترمو الواو تنبيهها بخالفته على الفرق بين تثنية ماله مفرد
تحقيقا وماله مة ردة قد راف تدبر (قوله ومثله) أى في مخالفة القياس وعدم استعمال مفردة (قوله تصحح شقاوة)
بفتح السين المجمة وسقاية بكسر السين المهملة أى والقياس لولا التاء ابدال الواو والياء همزة ولذلك اذا حذفتوا
التاء قالوا شقاوة وسقاية (قوله أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتى فانه بالياء فهما ثنائان كما يحيط الشارح (قوله
من ذوات الواو) حال من رضوا فعلا (قوله المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالاضافة على أنه نعت حقيقى لذوات
الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقى لمنعونه تذكيرا وتأنيذا وان يكون رفع الأول نائب فاعل المكسور
والرابع محذوف أى الأول منها على أنه نعت سبى لانه يمنع منه قوله والمضموم به بالاضافة الى الضمير فنعين أن يكون
نعنا للواو بتقدير مضاف أى المكسور أول كالمتمه فعلم ما فى كلام البعض فتنطق (قوله فى جمع) أى فى حال
ارادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أى طريقه فى أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد ونحو بنون تحذف
للاضافة كرىبا (قوله لا لتقاء الساكنين) أى الف المقصورة واوا والجمع أوبائه (قوله والفتح أبى) وانما لم
يقوا الكسرى فى المقصور مشعر الثقل اه سم أى لثقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل
أبى شاطبي (قوله وأنتم الاعلون الخ) والاصل الاعلون والمصطفون قبل الواو والفتح كرها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت لا لتقاء الساكنين وقول شيخنا الأصل الاعلون والمصطفين سهو (قوله زائدة) كجلى مسمى به وقوله
غير زائدة كالمصطفى أى فى ذى الف الزائدة وغيره (قوله ونقله المصنف عنهم الخ) الضمير فى قوله ونهله يرجع
الى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء فى ذى الف الزائدة لا بقيد كونه جارا لما أفاده عبد القادر
المسكى من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده فى
شرح التسهيل الذى نقله عنه الشارح لكن الوجوب فى غير الاعمى لان غيره هو الذى تعلم زيادة ألفه الزائدة
وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله فى ذى الف الزائدة) أى بخلاف الأصلية فيجب بقاء الفتح
قبلها عندهم لان الاعتناء بالأصل أشد من الاعتناء بالزائد (قوله نحو جلى مسمى به) أى مذكر أما ضمير المسمى
به مذكر فجمعه بالف والتاء بالواو والياء والنون (قوله فان كان) أى المقصور (قوله فان الحكم فيهما)
أى فى التثنية والجمع فيه أى فى الممدود والظرف الثانى حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بان فى عبارته
تعلق حرفى نحو محذوف اللفظ والمعنى يعامل واحد (قوله ويجوز الوجهان) أى التصحیح الذى هو الهمز والواو
(قوله كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض فى هذا الباب لغير المقصور والممدود (قوله وكسرها)
عطف على الضمير المستتر فى تحذوف لو جود الفصل بقوله فى هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والاضافة فى
كسرها لادنى ما ليسة لان الكسرة لما قبلها الاله او ظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولومع ياء الجمع وأن الكسرة

(١٠ - صبان) - رابع) فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فنقل
عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطاوعا ونقله المصنف عنهم فى ذى الف الزائدة نحو جلى مسمى به قال فى شرح التسهيل
فان كان أعجميا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها * الثانى انما لم يذكر حكم الممدود اذا جمع هذا الجمع حاله على ما علم
فى التثنية فان الحكم فيها مافيه على السواء فتقول فى وضعا وضوا فى التصحیح وفى جراء عالمذا كجر ارون بالواو ويجوز الوجهان فى نحو
علياء وكساء على مذكر * الثالث كان يتبعى أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف فى هذا الجمع وكسرها فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء
نحو جاء القاضون ورأيت القاضين

(وان جمعته) أي المقصور (بتاء وألف * فالالف اقلب وقلبها في التثنية) الالف مفعول به لاقرب مقدماء وقلبها نصب على المصدرية بمعنى أن المقصور اذا جمع بالالف والتاء قلبت ألفه (٧٤) مثل قلبها اذا ثني فنقول جليليات ومصطفيات ومستديعات وفتيات وميتات في جمع متى

مع ياء غير الكسرة السابقة وهو تكاف دعاليه توافق الكسرة مع الباء والضم مع الواو في الاجتلاب ويمكن أن يكون قول الشارح وكسرها أي مع الواو وتوله ويكسر ما قبل الياء أي يبقى على كسره (قوله وان جمعته بتاء وألف الخ) تقدم منافي باب المعرب والمبني التكلم على ما يجمع بالالف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا وفي باب المعرب والمبني (قوله أي المقصور) تبسح فيه المكودي والشاطبي قال خالد بن ولود جعاه الى الاسم المختتم بالالف مطاوعة الشمل المقصور والمدود وطابق قوله في الترجمة وجمعهما تصحيفا (قوله فنقول جليليات الخ) أي في جمع حبلتي ومصطفاة ومستديعة وفتاة ومتى اسماء لا ثني سميت متى وأنت خبير بان الكلام في المقصور ومصطفاة ومستديعة وفتاة ليست منه لانه كما مر ما حرف اعرابه ألف لازمة وحرف اعراب ما ذكر التاء لا الالف فالتثنية بمصطفيات ومستديعات وفتيات خروج عن الموضوع الا أن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بحسب الاصل أي بحسب التذكير قبل الحرف التاء فتدبر (قوله مسمى بها) أي بمعى (قوله بالياء) متعلق بقول (قوله أيضا) أي كأن حكم المقصور اذا جمع هذا الجمع كحكمه اذا ثني (قوله فليذكرهما) أي لم يذكر حكم جمعهما حاله على ذلك أي على حكمهما اذا ثنيا وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المقصور فاحالة حكم جمعه على حكم تثنيته احالة على غير مذكور الا أن يقال انه اظهره في حكم المذكور فتدبر (قوله وان كان كذلك) أي حكمه اذا جمع كحكمه اذا ثني (قوله لا اختلاف حكمه الخ) لأن تقول المنقوص كذلك لانه يحذف آخره في جمع المذكور ويبقى في جمع المؤنث كفي التثنية فتأمل سم (قوله وتاء ذى النان) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما في بنت وعدة لكن تارة مردا لم عوض عنه في الجمع كما في اخوات وسنوات وهنوات وتارة لا كما في بنات وهنات وعدات وذوات (قوله أي ما آخره تاء من المقصور وغيره) فيه أنه لا شيء من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف اعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبها ألف أو لا لكان أحسن (قوله لتسليح جمع بين علامتي تانين) يدل على أن التاء في جمع المؤنث علامة تانين سم (قوله نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهززة بدل من واو قال الجوهري النبوة والنبوة ما ارتفع من الارض واما ضبط عبد القادر المنكي لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانين وهي الصوت الخفي فلا توافق قول الشارح واذا كان قبها همزة تلي ألفا زاد مع أنها بضبطه لا يجوز فيها البدل الهمزة واو كما قاله الاسقاطي (قوله ونباوات) أي برد الهمزة الى أصلها وهو الواو ويقال في نحو نباءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بنا آت وبنبايات برد الهمزة الى أصلها وهو الياء لانه من بنى يبنى كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف والثلاثي نعت للسالم واسم حال واتباع مفعول ثان لانل ومفعوله الاوّل السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الاوّل وفاعله مفعوله الثاني والباء في بما بمعنى في والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباعا لعينه لغائه في الحركة التي شككت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرر الضمير مع جر بان الصلة على غير ما هي له لامن اللبس وفي كلامه حذف العائد المحرور مع عدم مسأله جاره جار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما ساف في باب الموصول (قوله مؤنثا) قبل الحاجة اليه اذ الكلام في المؤنث لانه المقسم وهو مبني على ربط قوله والسالم العين الخ بقوله وتاء ذى النان في زمان تخيه فيكون المعنى والسالم العين من ذى التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنع قوله تخيته بالتاء أو مجردا فلهذا قال مؤنثا فتدبر (قوله تبسح عينه فاءه) أي جواز في مكسور الفاء وضمومها وجوبا في مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فانل في كلام المصنف مستعمل في الوجوب والجواز معا (قوله مطاوعة) أي فتحة أو ضمة أو كسرة (قوله خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها (قوله نحو جنه الخ) الجنسة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية (قوله فليس فيه الا التسيكين) لان

مسمى بها أي بالياء وتقول في جمع عصارا أو لا واذا مسمى بهن انان عسوات والوات واذوات بالواو لما عرفت في المنى * (تبيينه) * حكم المدود والمنقوص اذا جمعوا هذا الجمع كحكمهما اذا ثنيا أيضا فلم يذكرهما حاله على ذلك وانما ذكر المقصور وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت (وتاء ذى النان) أي ما آخره مفعول بالزمن وتخييه مفعول ثان أي ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع لتلاي جمع بين علامتي تانين ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها فتقول في مسلمة مسلمات واذا كان قبها ألف قلبت على حذفها في التثنية فتقول في فتاة فتيات وفي فتاة فتوات وفي معطاة معطيات واذا كان قبها همزة تلي ألفا زائدة صححت ان كانت أصلية نحو قسرة وقرأت وقرأت فيها القاب والتصحيح ان كانت بدلا من أصل نحو نباءة فيقال نباآت ونباوات كما في التثنية (والسالم العين الثلاثي اسم انل * اتباع عين فاء بما

تحريك شاكل * ان ساكن العين مؤنثا بدا) يعني أن ما جمع بالالف والتاء هو هذه الشرط المذكورة تبسح عينه فاءه في الحركة مطلقا والشرط المذكور خمسة * الاوّل أن يكون سالم العين واحترز به عن شيتين أحدهما التثنية ونحو جنه وخنه وحنه فليس في نفسه الا التسيكين

والاخر معاينته بحرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة في حركته بحائسة نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل حرف العلة فيه فتحته نحو جو زو بيضة وهذا في لغتان لغة هذيل فيه الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسيأتي ذكره * الثاني أن يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جعفر وخرنق ونسحق أعلاما لانه يبق على حاله * الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجلفة وحلوة فليس فيه الاتسكين * الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبقة وسمرقانه لا يغير نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لأن ذلك حكم تجدد حاله الجمع * الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكرقانه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه ناء التانيث كما أشار الى ذلك بقوله (يختص بالثناء أو مجردا) فمثال المستكمل للشرط المذكور مختصا بالثناء جفنة وسدره وغرفة ومثاله مجردا من ناءه وهند وجل فقوله في جمعها الجمع المذكور جفنت وسدرات وغرفات وهدعات وهندات وجلات (وسكن التالي غير الفتح أو * خفقه (vo) بالفتح فكلا قدر ووا) أي يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو

تحريل العين يستلزم الفلن المؤدى الى الثقل (قوله وجلفة) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجاني (قوله فليس فيه الاتسكين) لان الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اه فاضى وحمل التسكين في جمع الصفة مالم تحرك عينها والاحركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما ياتي عن لجبات أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الافراد وانما جاز الاسكان في نحو سمرات ونبقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفا من نقل الضمة والكسرة لأن ذلك حكم تجدد في حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير ما نصه نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لان ذلك حكم تجدد حاله الجمع (قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجرح على الاضافة (قوله ورده السيراني الخ) هذاردنان للزعم المذكور وجه الرد أنه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لسكونه أصليا في مفردة لا للتخفيف لما قبل ثلاث غرفات لان لفظ ثلاث ظاهر في الاحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاد أفاده سم (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعا للفاء فرقا بين الصفة والاسم وانما كانت الصفة بالسكون ألبق لثقلها باقتضام الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى على منع الصرف دما ميني (قوله مطا) أي معتل اللام أو لاشبه الصفة أو لا (قوله وشبه الصفة) أي في الجري على الموصوف كما يفيد قول القارضي وتسكن العين أيضا في شبه الصفة نحو امرأة كنية ونساء كليات ذكره في التسهيل (قوله اتباع نحو ذرة وزبية) أي اتباع جمع نحو الخ أي الاتباع فيه (قوله كما في نحو) أي كالاتباع في جمع نحو ذرة وبكسر المذال المعجمة ومضمونها كما في القاموس وهي أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الموحدة وفتح التحتية وهي حفرة الاسد (قوله جروه) هي بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذرات بالكسر في الراء اتباعا للجيم على احدى اللغات فعلى احدى اللغات يرجع لكسر الراء لالكسر الجيم فنقول الاسقاطى بكسر الجيم على احدى اللغات ناشى عن عدم فهم عبارة التصريح والجروة الاثنى من ولد السكب والسبوع والغير من القماء (قوله شرط الخ) وهو أن لا تسكون اللام واوا في اتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الضمة سم (قوله والفتح) أي تخفيفا ولا يضر كون الياء أو الواو متحركا مفتوحا مقبلا في هذه الامثلة لان الالف الساكنة التي بعدها كفت الاعلال كسبأني في محله (قوله في نحو خطوة وحلية) أي من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسر مطلقا) أي قبل الياء وقبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أي فيما يسمع زمام يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو (قوله لم يخفوا) بجاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة نحو أهل وأهلان فيجوز فيهما التسكين اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لامة واو واتباع الضمة فيما لامة ياء كما في (نحو ذرة * وزبية) لا يستعمل الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشذ كسره جروه) فيما حكاه نون من قولهم جروا بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ ولما فيه من الكسرة قبل الواو * (تنبيهات) * الاول قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرط آخر غير الشرط السابقة * الثاني فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو ذرة وزبية إذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع وبه صرح في شرح الكافية * الثالث فهم منه أيضا جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة وحلية ومنع بعض البصر بين الاتباع في نحو حلية لان فيه توالي كسرتين قبل الياء وعليه مشى في التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا في سالم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كالم يخفوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يخفوا باجتماع كسرتين والياء (ونادرا وذا وضطرار غير ما * قدمته أولا ناس انتمى) أي ما ورد من هذا الباب بخالفنا لما تقدم فهو امانادر واما وره واما اتمة قوم من العرب في النادر قول بعضهم

بعد الفاء المضمومة أو المكسورة ووجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح في نحو سدره وهند من مكسور الفاء وغرفة وجل من مضمومهما ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح * (تنبيهان) * الاول أشار بقوله فكلا قدر ووا الى أن هذا اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح في نحو غرفات انما هو على انه جمع غرف ورد بان العدول الى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيراني بقولهم ثلاث غرفات بالفتح * الثاني أنهم كلامه أن نحو وعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كطليات وشبه الصفة

نحو أهل وأهلان فيجوز فيهما التسكين اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لامة واو واتباع الضمة فيما لامة ياء كما في (نحو ذرة * وزبية) لا يستعمل الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشذ كسره جروه) فيما حكاه نون من قولهم جروا بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ ولما فيه من الكسرة قبل الواو * (تنبيهات) * الاول قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرط آخر غير الشرط السابقة * الثاني فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو ذرة وزبية إذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع وبه صرح في شرح الكافية * الثالث فهم منه أيضا جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة وحلية ومنع بعض البصر بين الاتباع في نحو حلية لان فيه توالي كسرتين قبل الياء وعليه مشى في التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا في سالم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كالم يخفوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يخفوا باجتماع كسرتين والياء (ونادرا وذا وضطرار غير ما * قدمته أولا ناس انتمى) أي ما ورد من هذا الباب بخالفنا لما تقدم فهو امانادر واما وره واما اتمة قوم من العرب في النادر قول بعضهم

كهلان بالفتح حكاه أبو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفتولا يقاس عليه خلافا لقطار ولا حجة في قولهم لجبان وربعات في جمع لجة توزر بعة لان من العرب من يقول لجة توزر بعة فاستغنى بجمع المفتوح من جمع الساكن ومن النادر أيضا قول جميع العرب عبران بكسر العين وفتح الياء جمع عبر وهي الابل التي تحمل الميرة والعير مؤنثة وذهب المبرد والزجاج الى انه عبرات بفتح العين قال المبرد جمع عبر وهو الحمار وقال الزجاج جمع عبر الذي في السكتف أو القدم وهو (٧٦) مؤنث ومنه أيضا حروا كما تقدم ومن الضرورة قوله وحملت زفرات الضحى فاطقتها * وما لي

زفرات العشى يدان
وقول الرابض * فتستريح
النفس من زفراتها
* وقياسه الفتح ومن
المنتمى الى قوم من العرب
الاتباع في نحو بيضة
وجوزة من المعتل العين
فانهم الغنة هذيل ومنه
قول شاعرهم * أخو
بيضات راع متأوب
وبلغتهم قرئ ثلاث
عورات لكم ومن المنتمى
الى قوم أيضا نحو ضبيات
واهلات باسكان العين
كما تقدم (حائفة) يتم في
الثنية والجمع بالالف
والفاء من المحذوف
اللام ما يتم في الاضافة
وذلك نحو قاض وشبع
وأب وأخ وحم وهن من
الاسماء الستة تقول
فاضيان وشجيان وأبوان
وأخوان وحمان
وهنوان كما تقول هذا
فاضيك وشجيك وأبوك
وأخوك وحولك وهنوك
وشدأبان وأخان ومالا
يتم في الاضافة لا يتم في
الثنية وذلك نحو اسبم
وابن ويد دم وحروغد
وقسم فتقول اسمان

أى لم يبالوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت ثلاثين سنة تصرح (قوله في جمع لجة) بالام مائة
وجيم سا كنهو باء موحدة قال في القاموس اللجة مثلثة الاول واللجة بحركة واللجة بكسر الجيم واللجة كعنية
الشاة قتل لبها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجيات وقد لجبت ككرم ولجبت لجميا اه (قوله
وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير (قوله عبرات بكسر العين) أى المهمل
وفتح الباء أى والقياس تسكين الباء لان مفردة معتل العين مكسور والفاء فليس في عينه الا التسكين وفيه شذوذ
آخر وهو الجمع بالالف والتاء لان مفردة ليس مما يجمع بها قياسا (قوله الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب
(قوله جمع عبر وهو الحمار) وعلى هذا أيضا الفتح نادر لان اتباع العين للفاء انما هو في المؤنث والعير بمعنى
الحمار مذكر (قوله جمع عبر الذي في السكتف أو القدم) أى العظم الناتج الشاخص في وسطها اه دما يبنى
وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل من المنتمى لقوم لانه حينئذ كبيضة وجوزة (قوله ومن الضرورة)
أى الحسنة لان العين قد تسكن للضرور مع الافراد والتذ كيرفع الجمع والتأنيث أولى لثقلها (قوله وحملت
زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بانين تصرح (قوله أخو بيضات الخ) تمامه
* رفيق بجمع المنسكين سبوح * أخو بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب بيضات مدح جله بما ذكره من
وصفه كذا كذا المسمى بالظلم أى جلي في سرعة سيره كالظلم الذى له بيضات يسير ليلها ونهارها يصل اليها وما
تقر وعلم رد تعاط من قال ان البيت في وصف الظالم ورائع من راح اذا ذهب وسار بالليل ومتأوب من تأوب اذا
جاء أول الليل ورفيق بجمع المنسكين أى عالم بقدر يكهما في السير وسبوح أى حسن الجرى اه زكر يابعض
اختصار ورفيق من الرفق (قوله وبلغتهم قرئ) أى شاذا كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء)
كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثله (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض
(قوله يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين فى أصل يده ويدي هل هو بفتح الدال أو سكونها
وقوله بحلم بضم الميم وفتح الحاء المهمله وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشري
للسعدونى المصباح حلتها بالتشديد نسبة الى الحلم وباسم الفاعل سمى الرجل اه وفى الصحاح أنه اسم لنهر أيضا
وفى القاموس حلمة تحلها او حلما ككذابا جعله حلميا أو أمره بالحلم

(جمع التكسير) *

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعنا شيخنا قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا
يكون ملانها فان أخرج بان تغييره لا آخر واحده لاصيغته ورد صنوان فى صنوا لأن يقال ذلك التغيير فى نية
الانفصال لانه اعراب السكامة بخلاف صنوان فليتام اه وقوله ذلك التغيير أى الذى فى جمع المذكر السالم
وقوله فى نية الانفصال أى فكانه لم يلحق جمع المذكر السالم تغييرا أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة أى لاجل
اعرابها أى واعرابها عارض عابها لانها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه
وأنا أقول الباء فى قوله بصورة باء الآلة كما يفيد كلامه الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمع لان التغيير فيها
لادخله فى الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزمها التغيير لا يقال بحدوث صنوان لان الدلالة
فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لانا نقول دلالة على الجمعية بالاصيغة التى منها تلك الزيادة (قوله الى ستة
أقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكر عدم وجوده فتدبر (قوله كصنو

وابنان ويدان ودمان وحوان وغدان وفمان كما تقول اسمك وابنتك ويدك ودمك وحولك وغدك وفنك
وشذفوان وفيان وأما قوله * يديان بيضاوان عند حمل * وقوله * جرى الدميان بالخبر اليقين فضرورة * (جمع التكسير) * جمع التكسير
هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لاصيغته واحده لفظا أو تقديرا وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة أقسام لانه إما بزيادة
أو نقصا

وصنوان أو بنقص كختمه ونخم أو تبدل شكل كاسد أو سدا أو بزادة وتبدل شكل كرجل ورجال أو بنقص وتبدل شكل كقضية وقضب أو بهن كغلام وغلمان وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد والتغيير المقدر في نحو ذلك ودلاص وهجان وشمال للخاتمة قيسل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكروا في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي الجاني فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والمجموع ومذهب سيويه انها (٧٧) جوع تكسير فيمدرز والحرركات المفردة

وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع فذلك اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كبذن وعفتان اذا كان مفردا كسر حان واذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها ودعاه الى ذلك أنهم تنوها فقالوا فلما كان ودلاصا فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذا جنب وهو لاء جنب فالفرق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية وخالفه في التسهيل فقال والاصح كونه يعني باب فلث اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير * (تنبيه) * لا يرد على التعريف المذكور نحو جنبات ومصطفين فان التغيير فيها لا يدخل له في الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يدخل بالجمعية واعلم أن جمع التكسير على نوعين

وصنوان) اذ اخرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنتان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحرير النون بحسب العامل منونة (قوله أو بهن كغلام وغلمان) فان غلمانا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الالف التي بين اللام والميم في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه (قوله غير الحركات التي في المفرد) أي وانما يكون التغيير حقيقة اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقولهم لك أن تقول هذه المغايرة لا تتبع تعبير صيغة الواحد حقيقة قيل تحققه فاعسل الوجه أن يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفي الدفع نظر فامل (قوله ودلاص) بدل وصاد مهملتين أي براق يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل (قوله للخاتمة) أي الطبيعية (قوله عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية وحكى ابن سيده ناقية كزاز ونون كزاز أي مكنته اللحم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهو لاء امام وهذان امامان فتكون الالفاظ سبعة (قوله كقفل) أي في أن حركانه لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقيها) فانها في حالة الافراد نظير الجسام وفي حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) أي سيويه الى ذلك أي كونها جوع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أي كحوشان اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا يبينه وبين الجمع دما ميني (قوله فان التغيير فيهما) أي بتحرير النون في الاصل وحذف ألف الثاني (قوله فان تقدير عدمه لا يدخل بالجمعية) لانك لو قلت جنبات بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا قال شيخنا سكن في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جنبات وجلبات جمع تكسير فليراجع (قوله فمدلول جمع القلة الخ) قد فرق السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة بان جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لان من جهة المبسدا بخلاف ما ذكره الشارح قيسل فعلى ما فرق به السعد تكون النية من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اه زكريا قال ابن قاسم ومن أظن في أن كلام الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد ما يخالف ذلك الشمس الاصبهاني في شرح الموصول وعلى ما ذكر عن السعد والاصهاني يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثره وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما يعلم مما بعده (قوله مجازا) أي أن كان للمفرد الجمعان أما اذا لم يكن له الا جمع قلة أو جمع كثره فلا يجوز لانه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتي في قول المصنف وبعض ذي بكثرة وضعا يفي وكما يصرح به كلام الرضي وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء في الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد في الاقرار بجمع كثره فافرد جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف في دفع مما مر عن السعد والاصهاني (قوله أهله) نون للضرورة لانه غير منصرف للعلية على الوزن والتانيث اه خالدا وأفعال أيضا غير منصرف للعلية ووزن الفعل قال في التصريح وانما اختصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيل وأجيمال وأحيرة وصيغة بخلاف غيرهما من الجوع وتصغير الجمع يدل على التقليل اه وعالم الرضي بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة واثارها فيه على سائر الجوع وان وجدت (قوله ثم فعله) ثم بمعنى الواو وقوله ثم أفعال ثم لغت في ثم (قوله جوع قله) اعترض بان جوع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على

جمع قله وجمع كثره فمدلول جمع القلة بغير الحقيقة ثلاثا الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الاخر مجازا كما سيأتي وللاول اربعة ابنية وللثاني ثلثة وعشرون وبناء وقد بدأ بالاول فقال (أفعلة) أفعال ثم فعله * ثم أفعال جوع قله) أي كالحلقة وأفاس وقتية وأفراس * (تنبيهات) * الاول ذهب الفراء الى أن من جوع القلة فعل لنحو ظلم وفعل نحو نعم وفعله نحو قردة وذهب بعضهم الى أن منها فعله نحو برزة قله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصاري الى أن منها أفعال نحو أصدفائه قله عنه أبو زكريا بالتبريزي والصحيح أن هذه كلها من جوع الكثرة * الثاني ذهب ابن السراج الى أن فعله اسم جمع لا جمع

تسكير وشبهته أنه لم يطرده الثالث يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة جمع التصحيح * الرابع اذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق
أو أضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامر من قول حسان لنا الجفونات الغري يلحن
في الضمى * وأما ما يفتقر من منجدة دما (٧٨) (و بعض ذى بكثرة وضعه في) أي بعض هذه الابنية يأتي في كلام العرب للكثرة

أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الاول أن مفرد جوع لم يجمع جمع قلة
وحيثما استعمل جوع في القلة حقيقة * الثاني أن القليل من هذه اللفاظ وأما موز وناهما فكثيرة فالعبر
يجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه لم يطرده) أي في زنته مفرد مخصوص بكيفية أخواته بل هو مقصور على السماع
(قوله يشارك هذه الابنية الخ) فيكون استعمالها في القلة حقيقة وفي الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعا
لابن خروف أن جعي التصحيح لما لقي الجمع من غير نظر الى قلة أو كثرة فيصالحان له - ما ولي به مما أسوة وأما قول
البعض الظاهر ما أشار اليه الشارح لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشترالك كان المجاز أولى ففاسد لان ما ذكره
في الاشترالك اللفظي والاشترالك هنا معنوي فعليك بالانصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل على الكثرة) أي ما يدل
الاضافة اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمع لان الاضافة الى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع
ما ذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة الى
عشرة فاذا افترق باداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله اسادون العشرة
يصير باداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع موضع اخر مع أداء الاستغراق للكثرة قال البعض
وقد يقال دلالة على الكثرة حينئذ بالوضع لا بالالاضافة وهو خلاف ما يدل عليه عبارتهم اه وهو ساقط
لان معنى كون الدلالة بال أو الاضافة توقفها على وجود احدهما بكون الواضع شرط في دلالة جمع القلة على
الكثرة وجود احدهما أو معناه أن وجود احدهما علامة لتناهي كون هذا الجمع للكثرة لان الواضع وضعه
مع احدهما للكثرة وكل من المعنيين لا ينافي كون الدلالة رضية كما هو واضح (قوله لنا الجفونات) جمع جفنة
بفتح الجيم وهي القصعة والغربض العين المججمة جمع غراء وهي البيضاء عيني (قوله وبعض ذى) أي بعض
موزونات ذى (قوله جاء وضعها) أخذ من التقييده في المقابل ولولم يقيد به بل عم بان قال وضعها أو استعماله
يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التبيين الثاني (قوله كالصفي) أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالساكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة ذكرها (قوله لقرينة) وهي
اضافة الثلاثة اليه في الآية دما مني (قوله وأصفاء) بهمزة آخره على وزن أفعال وما لو جدي بعض النسخ من
هاء آخره فتحريف كالا يخفي (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والافساسلكه المصنف
طريقة جماعة منهم كإفاده السبوطي (قوله وعكس المصنف واصطالح على أن يذكر الجمع) أي أولاد لورتبة
فقط كما في قوله لفعلا اصطلاح الخاكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبي لانه قد يذ كر المفرد أو لالفاظا ورتبة
كما في قوله فعل وفعله فعال هما (قوله ولكل وجه) وجه الاول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود ووجه الثاني
أن الجمع هو المقصود بالذات لان الكلام فيه (قوله يعني أن ادغلا) كان عليه منع صرف أفعال العلمية على الزنة
وزن الفعل كما عرفه (قوله فتقول في هذه) أي في جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكفف نقلت ضمة
الفاء الاولى وأدغمت (قوله وأدل وأطب) أصلهما أدلو وأطبي فقلبت ضمة اللام والياء كسرة والواو ياء
وحذفت الياء الاصلية في أطبي والمنقاربة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز وقالوا في أمة بفتح الهمزة والميم آم
بهمزة فالفيم مكسور ومنونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لان الهاء في تقدر والانفصال فاذا جمع على
أفعل كان أصله أمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فايدت الثانية تمدا كما في آثرتم فعل به ما فعل بادل فارضى
ملخصا (قوله فالغلبة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذها اشارة الى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية
اطرد فيه هذا الجمع سم (قوله وشذوقا) أي لا استعمالا لكثرة استعماله في القرآن وأعينهم تفيض

(كأرجل) في جمع
رجل فانهم لم يجمعوه
على مثال كثرة ونظيره
عسق وأعناق وفؤاد
وأفئدة (والعكس) من
هذا هو الاستغناء ببناء
الكثرة عن بناء القلة
(جاء) وضعها (كالصفي)
جمع صفاء وهي الخفرة
المساء وكرجل ورجال
وقاب وقلوب وصرده
ووردان * (تبيينان) *
الاول كما يعني أحدهما
عن الآخر وضعها كذلك
يعني عنه أيضا استعمالا
لقرينة مجازا نحو ثلاثة
قروء * الثاني ليس
الصفي مما أغنى فيه جمع
الكثرة عن جمع القلة
لورود جمع القلة حتى
الجوهري وغيره صفاء
وأصفاء واعلم أن
اصطلاح النحويين في
الجوع أن يذكر والمفرد
بهم يقولون يجمع على كذا
وكذا وعكس المصنف
واصطالح على أن يذكر
الجمع فيقول هذا الوزن
يطرد في كذا وكذا
ولكل وجه * وقد شرع
في ذلك على طريقته
المذكورة فقال (لعمل
اسما ص عينا افعال

والرابع اسما أيضا يعمل) يعني أن أفلا أحد جوع القلة يطرده في نوعين من المفردات * الاول ما كان على فعل بشرطين
أن يكون اسما وأن يكون صحيح العين فشميل نحو فلس وكف ودلو وطبي ووجه فتقول في هذه أفلس وأكف وأدل وأطب وأوجه واحترز بقوله
اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية وقوله صح عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثوب فلا يجمع على
أفعل وشذوقا قولهم أعين وقياص وسما عاقوله ليكل دهر قد لبست أثوبا وقوله كأنهم أسيف بيض يمانية * والثاني ما كان يابها

باربعة شروط أن يكون اسمها وأن يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامته وقد أشار الى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) أي الاسم الرباعي (كالعناق والذراع في *مدو وتانيث وعد الاحرف) فشمئ ذلك نحو عناق وذراع وعقاب وعين فيقال فيها أعتق وأذرع وأعقب وأعين فان كان الرباعي صفة نحو شجاع أو بلا مدة نحو خصر أو مد كرا نحو حمار أو بعلامة التانيث نحو سحابة لم يجمع على أفعال ويندر من المذكر طحال وأطحل وغراب وأغرب وعناد وعند وجنين وأجنين وأنيوب وأنيب ونحوها * (تنبيهات) * الاول ما ذكرته من الشروط وغيرها ما خوذ من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الاول لا بشرط أن (٧٩) تكون فحة ولا غيرها التمثيل بالمفتوح

والمكسور وفهم من اطلاق قوله في مدان الالف وغيرها من آخره المد في ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعريف من العلامة من قوله وعد الاحرف اذلولاً غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لانه صرح أولا بالرباعي * الثاني ما حفظ فيه أفعل من الاسماء فعمل نحو جبل وأجبل وفعل نحو وضبع وأضبع وفعل نحو قفل وأقفل وفعل نحو قرط وأقرط وفعل نحو ضلع وأضلع وفعله نحو كة وآك وفعله نحو نعمة وأنعم وفي فعل مطلقا أي اسمها وضمة نحو ذئب وأذئب وجلف وأجلف فلا يقاس عليها ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين الا قولهم ربيع وأربيع * الثالث ليس التانيث مصححا الاطراد أفعل في فعل نحو قدم خلافا

من الدمع وتلذا العين (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهي أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة (قوله فيقال فيها) أي في جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وعناد) بعين مهملة تفوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كافي القاموس (قوله وأنيوب) بضم الهمزة وهو من القصبه والريح كعبها ما اه دما بيني ونظري التمثيل به بانه نحاسي والكلام في الرباعي (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب (قوله وغيرها) أي كاطلاق حركة الاول واطلاق المد (قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لان القرط ساكن الراء لا مضموها اه شنواني (قوله نحو ضلع) بكسر الضاد المجرمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس (قوله نحو آكته) هي ما ارتفع من الارض وآكته بجد الهمزة وأصله آكته بهمزتين تانيتهما ساكنة فعقلت ألفا (قوله وفي فعل مطلقا) أي وحفظ في فعل وخالف الشارح الاسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفا على فعل في قوله من الاسماء فعل تنبيه على رجوع قوله مطلقا الى فعل فقط (قوله الاقوله ربيع وأربيع) راجع للثاني والرابع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع كافي القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة (قوله ولا ما قبله) أي ما قبل فعل بكسر ففتح أي ما ذكر قبله في التنبيه الثاني وهو أربعة أوزان أشار اليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم الخ (قوله خلافا للقرآن) راجع للاوزان الستة (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستمر في برد وأما جعله بيانا لما حال منها كما اختاره شيخنا وخزم به البعض فبفسه نظرا ما أولا فلانه ليس المقصود هنا بيان ما أطر فيه أفعل لانه تقدم بل بيان غيره لانه المنكاه عليه هنا وأما نانا فلان ما أطر فيه أفعل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقا فقدر واسما حال من غير أروضه يره أو من الثلاثي وبأفعال متعلق ببرد نحو غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حرازه لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثي الذي اطرده في أفعل وهو غير مذكور في عبارته وان أرجع الى قول المصنف ما أفعل في مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير الى الاسم الثلاثي الذي لم يطرده في أفعل لكان أولى (قوله فأندرج في ذلك) أي في غير ما أفعل فيه معارذ (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم جمعه أيام وأصله أيام فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدا ما بالساكنون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وبما ذكره تسعة أوزان وعدها في التوضيح ثمانية باسقاط فعل بضم ففتح تبعها في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتي (قوله نحو صاب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كذا في المصباح (قوله نحو وعمل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلي (قوله رطب) في كلام شيخنا فيما ياتي ما نصه رطب عند سيبويه اسم جنس لانه يختم بالناء في المفرد تقول رطوبة اه وتعليقه منقوض بوجوده في الجمع ومفردة نحو تخسمة وتخسوم فالاولى التعليل بتذكير ضمير رطب فانهم (قوله من الوصف) كتحضيم وحسن وقوله فانه لا يجوز جمع على افعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله فعل وفعله فعال لهما قال الشارح اسمين كاتا ووصفين (قوله مما سيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الثالث (قوله ونادرا) أي شاذ في فعل نحو رطب

ليونس ولا في فعل نحو قدر ولا في فعل نحو ضلع ولا ما قبله نحو قدم وضبع وغول وعنق خلافا للقرآن (وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسمها بأفعال برد) يعني أن أفعال الاطردي جمع اسم ثلاثي لم يطرده في أفعل وهو فعل الصحيح العين فأندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسبغ وغير فعل من أوزان الثلاثي وهي فعل نحو خرب وأحزاب وفعل نحو صلب وأصلا وبفعل نحو جبل وأجبال وفعل نحو وعمل وأوعال وفعل نحو عضد وأعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وأرطاب وفعل نحو ابل وآيال وفعل نحو ضلع وأضلاع واحترز بقوله اسمها من الوصف فانه لا يجمع على افعال الا ما شذ مما سيأتي التنبيه عليه * (تنبيهات) * الاول جعل في التسهيل أفعال القليلة لا في فعل المعتل العين نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب وربع ولا زمني فعل نحو ابل وغالب في الباقي

وفي حوز حزان وفي نغز نغزان وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب * (تنبيه) نص في غير هذا الكتاب على أن فعلان معار في فعل وكلامه هنا غير موف بذلك (في اسم مذ ك ر ر باعى بمد * ثالث أفعلة عنهم اطررد) أفعلة مبتدأ واطررد خبره وفي اسم وعنه يتعلقان باطررد بمد في موضع جر صفة تلامس وثالث صفة تدل على أن أفعلة باطررد في جميع اسم مذ ك ر ر باعى (٨١) بمد قبل آخره نحو طعام وأطعمته ورغيف وأرغفة وعمود

لله تعالى (قوله وفي جزذ) بالجيم والراء والذال المجرمة قال الجوهرى ضرب من القار (قوله وفي نغز) بالنون والغين المجرمة والراء جمع نغزة قال الجوهرى كهمزة وهو طير كالصافير جرم المذاقير اه تصریح وقال زكريا هو العصفور (قوله وكلامه هنا غير موف بذلك) فيه أن معنى غلبه وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره وأكثر به فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الاعناء في الغالب لا يـ... تلزم الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة مد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافاً إليه (قوله وبالمد الثالث) كذا في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة تدل وفي نسخ وبمد الثالث وهي مخالفة لما قدمه وكذا ما في نسخ وبالمد الثالث واعل نسكتة المخالفة الاشارة الى جواز كون التركيب اضافياً (قوله شحج) وقياس جمعه أشحاء وشحاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقاب وعقبان (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأفداح (قوله وجائر) بجيم أوله وزاى آخره (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الارض (قوله وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المسكورة وواحد العيال وقياس جمعه عيال (قوله وجره) بكسر الجيم (قوله ونضضة) بنون مفتوحة وضادين محتمين ووجه شذوذ جمعه على أنضضة زيادته على أربعة أحرف تصریح (قوله فالاول) وهو المضاعف والمضاعف الثالث ما كان عنه ولا منه من جنس واحد تصریح (قوله نحو نبات) بموحدة مفتوحة ففوقتين متاع البيت (قوله وأبنة) أصله أبنته فالتقي مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم ادغم أحد المثلين في الآخر وكذا يقال في أزمنة ونحوه (قوله والثاني) وهو معتل اللام بان تكون لامه ياء أو واو (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كقوى المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدماميني في مجت فعل بفتحين ونذر عن جمع عنان بالكسر ووطط جمع ووطاط بفتح الواو (قوله وسحاج) بفتح الحاء وكسرها وجميعين العظام الذي ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهرى زكريا (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذ كرا (قوله سمي) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سمي فعل به ما تقدم في الصفي واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذ كر ويؤث فان اعتبر التذ كير قبل في جمع القلة أسبلة وأطرفة وأسنة وأسحة وان اعتبر التأنيث قبل في جمع القلة أسبل وأطرق وأسسن وأسح والبغير يقع على الذ كرو الاثنى سماع صرعتنى بعيرى فيقال على الاول أبعرة وعلى الثاني أبعرفارضى (قوله وسيأتى تعييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما أتى اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسر بر وذلول على فعل بضمين لاعلى أفعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة الى هذا التقييد لاغناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس الا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذى مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عنين وسحاج على سحج ووطاط على ووطط شذوذ يعنى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة في فعال أو فعال المضاعفين ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمين شذوذ كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف في الاعم ذوالالف (قوله لنحو أجر) قال ابن هشام يستعمل منه اجمع وأكثع وأبتع وأبضع فانهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرا ولم يستعملها المصنف لقلتها وسوطى (قوله وصعين متقابلين) أى أحدهما للمذ كرا والآخر للمؤنث (قوله وصعين منفردين) بان يكون للمذ كرا فعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس (قوله لمسانع في الخلقة) بان تكون خلقة المذ كرا أو المؤنث غير قابلة للوصف (قوله لا العظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهى حشفة الذ كرا (قوله وأدر) بفتح الهمزة المدروسة والذال المهملة للعظيم الادرة بضم الهمزة

وأعمدة واحترز بالاسم من الصفة وبالمد كرم من المؤنث وبالر باعى من الثلاثى وبالمد الثالث من العارى عنه فلا يجمع شئ من ذلك على أفعلة الا ما شذ من قواهم شحج وأشحة وهو صفة وعقاب وأعقبته وهو مؤنث وقدح وأقدحة وهو ثلاثى وجائر وأجوزة وائس مده نالوا والجائر الخشبية المدودة فى أعلى السقف وما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشر وط فحفظه ولا يقاس عليه قواهم نجد وأنجدة وصاب وأصابة وباب وأبو به ورمضان وأرمضة وعيل وأعولة وجره وأجرة ونضضة وأنضة وقرن وأقنة وخال وأخولة ونفا وأقنية والجزءه ووف شاة مجزوزة والنضضة المطرة القليلة (والزمه) أى الجمع على أفعلة (في فعال) بالفتح (أد فعال) بالكسر (مصاحبي) تضعيف أو اعلال) فالاول نحو نبات وأبنتوزمام وأزمة والثانى نحو قباء وأقبية

(١١ - (صبان) - رابع) واناء وأنيته وشذ من الاول عنان وعنن وسحاج وسحج ومن الثانى قواهم في جمع سماء بمعنى المطر سمي وسمع أيضاً اسمية على القياس وسيأتى تعييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله مالم يضاعف في الاعم ذوالالف (فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثره وهو على قسمين قياسى وسماعى فالقياسى ما كان جمعاً (لنحو أجر وجر) وصفين متقابلين فتقول فيها ما جرد أو لافعل وفعلاء وصفين منفردين لمسانع في الخلقة بنحو أ كمر لا العظيم الكمرة وأدر

ورثناه وعفلاء فتقول فيها كروا درورتق وعقل فان كانا منفردين لما منع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء اذ لم يقولوا رجل
 عجز ولا امرأة ألباه في أشهر اللغات ففي اطراف فعل حينئذ خلاف نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على أن
 فعلا في محفوظ واطلاقة هنا يوافق الاول * (تنبيهات) * الاول يجب كسرها هذا الجمع فيما عداها نحو بيض لما سيد كرفي التصريف
 * الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله * وأسكرتني ذوات الاعين النجل * وهو كثير فان
 اعتلت عينه نحو بيض وسود أو لامه نحو عجمي وعشوا وكان مضعفا نحو عجمي * الثالث من قسم السماء من هذا الجمع
 قولهم بدنة وبدن وأسود وأسود وسقف (٨٢) وسقف وثني وعفوة وعفوم وعجم وعجم وعجم وبازل ويزل وعائد وعوذ وحاج ووج

وسكون الدال وهي الخصية المنطفحة (قوله ورتقاء) براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو اسداد الفرج
 باللحم (قوله وعفلاء) بعين مهملة ففاه من العقل يفتح العين والفاء وهو شئ يجتمع في قبل المرأة يشبه الادرة
 للرجل تصریح (قوله آلى) بهمزة مدودة ثم ألف بعد اللام أي كبير الالبية والاصل ألى بهمزة زينة نائبة عنها
 ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية لفاو كذا التحية لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله عجزاء) بالجيم
 والزاي أي كبيرة العجز (قوله في أشهر اللغات) وحكى امرأة ألباه ورجل عجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء
 ألى ورجال عجز ونساء عجز تصریح (قوله يوافق الاول) قال المرادى فان خص كلامه بالمتقابلين أخذ من المثال
 لم يستقم لزوج المنفردين لما منع في الخلق فتعين التعميم اه قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع
 لانه اذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى أن عدم التخصص أولى
 (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهي العين الواسعة (قوله وثني) بكسر المثلثة وفتح النون
 مع القصر كذا في التصريح والفارسي ثم حكى الفارسي قولاً بأنه بتشديد الباء التحتية كصبي والذي في الدماميني
 أنه بضم المثلثة وكسرها مع اسكان النون فهما وسيد كر الشارح أنه الثاني في السيادة (قوله وعجمية) بعين
 مهملة مفتوحة (قوله وبازل) بموحدة ثم زاي يقال بعير بازل وناق بازل اذا انشق ناهما وذلك في السنة التاسعة
 وربما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن بازل لا يجمع على بزل ككاتب بعني بضمين وهذا يضعف
 ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاي لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والاصل الضم كسكون
 كاتب ورسول ونحوهما كما قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائد
 وعذوبويد كلام الشارح (قوله وعائد) بالذال المجرمة (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة
 (قوله وأطل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام
 بتلمه بالفتح الا أن يدعى أنه في الاصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الاصل ووزن الفعل (قوله ونقوت) بنون
 وواو فاقين على وزن صبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله الثاني في
 السيادة) كالوزر بالنسبة لاسلطان (قوله التعريف بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريف
 بقوله في النظم أول الباب جوع قلة فسكانه خشى هنا الغفلة عن ذلك سم (قوله المنبه عليه) يحتمل مناره وهو
 ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده (قوله من جوع القلة) يفهم منه أنه قال مثل
 ذلك في بعض جوع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جعل الفعلة عرف (قوله لاسم رباي) مذكرا كان أو
 مؤنثا (قوله بعد) الباء للمصاحبة وجملة قدز يدقبل لام نعت لمد وجملة اعلا لا فقد نعت للام (قوله في الاعم) أي
 في الاستعمال الغالب المطارد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وجمار يضرد في
 جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للمذكور وهو بفتح القاف والذال المعجمة جاع مؤخر الرأس ومعقد
 العذار من الفرص خاف الناصية تصریح (قوله نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة ما تصنعه النساء

وأطل وطل ونقوت
 ونق والنقوت الضفدعة
 الصياحة والنوم النعام
 والعمية النخلة الطويلة
 والاطل باطن القدم
 والعائد الناقة القرية
 العهد بالنتاج (وقلة)
 بجمع ينقل يدري فعلة
 مبتدأ أخبر به يدري
 وجمعاً مفعول ثان
 يدري أي من جوع
 القلة فعلة كما عرفت ولم
 يطرده في شئ من الابنية
 بل محفوظ في ستة أوزان
 فعيل نحو صبي وصبية
 وفعل نحو فتى وقتية
 وفعل نحو شيخ وشيخة
 ونور وثيرة وفعل نحو
 غلام وغلامه وفعل نحو
 غزال وغزله وفعل نحو
 ثني وثنية والثني هو الثاني
 في المسبادة وسرجع
 ذلك كله النقل لا القياس
 كما أشار اليه بقوله بنقل
 يدري (تنبيهات) الاول
 فائدة قوله جمع التعريف
 بقول ابن السراج المنبه
 عليه أول الباب ولذلك

لم يقل مثل هذا في غيره من جوع القلة اذ لا خلاف فيها * الثاني لو قدم قوله وفعله بجمعاً ينقل يدري على قوله فعل نحو (قوله)
 أجم وجر السكان أنسب اتوالى جوع القلة (وقل لاسم رباي بمد * قدز يدقبل لام اعلا لا فقد * ما لم يضاعف في الاعم ذوالانف) أي من أمثلة
 جمع الكثرة فعل بضمين وهو يطرده في اسم رباي بمد قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلا لا فقد فاعلا لا مفعول مقدم فان كانت مدته ياء
 أو واو لم يشترط فيه غير الشرط انذ كورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمودان كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضعفاً نحو قذال
 وقذال وجمار وجمار واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذفي وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كنانز ونوق كنز وحكى
 ابن سبويه أن من العرب من يقول نوق كنانز بلفظ الافراد فيكون من باب دلالة وقد سبق الكلام عليه أول الباب وعلى فعل نحو نذير ونذير

و يرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وغفور فانه يطرديه فعل نحو صبر وغفور وسبأني التنبية عليه واحترز بالرباعي من غيره نحو ناروفيل وسور ونحو قطار وقطامير وعصفور فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترز بالمدع عن الخالي منه فانه لا يجمع على فعل وشذرة وغرو وبكونه قبل اللام من نحو دائق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصحة اللام عن المعناه نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التضعيف في ذى الالف عن نحو نبات وزمام فان قياسه أفعلة كما مر وشذعان وعين وحجاج وحجج ووطاط ووطط كما أشار اليه بقوله في الاعم وفهم من تخصيص ذلك بذى الالف ان المضاعف من ذى الياء نحو سبر و ذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سور و ذال * (تنبيهات) * الاول لافرق في الاسم الرباعي الجامع للشرط بين أن يكون مذكرا كما مثل أومو وثامثل أنان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرديه فعل * الثاني ما مدته ألف على ثلاثة أقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أما الاول والثاني ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما وأما الثالث فظاهر اطلاقه هنا اطراد فعل فيه وبه صرح في شرح الكافية فانه مثل بقراد وقرود وكرع وكرع في المطرد وتبعه الشارح وذكر في التسهيل أن فعلا نادرا في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون (٧٣) مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه * الثالث

يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت وارا نحو سوار و - وور ومن ضمها في الضرورة قوله أغسر الثنبا أحمر الثنات * يحسنها سوك الا جعل ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذل وحسروان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى اليه من الادغام ونذر قولهم ذباب وذباب والاصل ذبب * الرابع فعل يطرده في نوعين أحدهما المتقدم والاخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع

(قوله ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بان في مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض (قوله لا يجمع مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم (قوله وسبأني التنبية عليه) أي في التنبية الرابع (قوله عنان) بكسر العين المهملة دما بيني (قوله ووطاط) بواو مفتوحة وطاء من موهـ مالتين وهو الضعيف تصریح (قوله مثل أنان) هي انثى الحـير (قوله وقلوص) بفتح القاف الناقاة الشابة (قوله وكلاهما يطرديه فعل) المناسب فاه التفریح (قوله فظاهر اطلاقه) أي حيث قال لاسم رباعي الخ فانه شامل لمفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذوا الالف من غير تقييد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أي وكل من قراد وكرع مضموم الاول والكرع بكاف وراء وعين مهملة في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستند الساق بذكر و يوث والجمع أكرع ثم أكرع والكرع أيضا اسم لجساعة الخيل اه ذكرها (قوله أغر الثنبا) أي أبيضها أحمر من الخنثوي لون بين الدهمة والكمته ودون الخوة كما في القاموس وفيه ان الدهمة السوداء والكمته شدة الجرة والخوة سواد الى خضرة أو جرة الى سواد والثالث جمع لثوهي اللجمة المركبة فيها الاسنان والسوك جمع سوك والا جعل بكسر الهمزة والهاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه السوايك (قوله في سيال) بسين مهملة مكسورة كما في خط السيروطى لكن قال في الصحاح السبال بالفتح ضرب من الشجر له سوك اه وكذا في الدماميني (قوله سيل) أي بضم سين وسيل أي بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لمحذوف تقديره هذا أي تسكين عين الجمع اذا لم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بذال مججمة مضمومة وموحدة تين (قوله ولم يذكره) أي النوع الآخر (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا (قوله بجمعة) بضم الموحدة الشجاع الذي لا يدري من أين يوثق زكريا (قوله بجمي) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم انبت معروف كما في القاموس (قوله يعني فعلا) تفسير للضمير في شذ (قوله وهو فعلة) أي بضم تين (قوله شلة) بضم الشين المعجمة واللام الاولى وقوله وهي السريعة أي في حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والسلبين (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بان الجمع فيه محمول عن أصله تخفيفا والسكلام في الاصل سم (قوله كما قالوا في روبا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله رؤى) كهدي لانقلاب الياء الفاعل تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله

على فعل نحو كوب ولم يذكره هنا فالوهم أنه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمع الفعلة عرف * ونحو كبرى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد في نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسم نحو غرفة وغرفة فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمته ورجال بهم * الثاني الفعلي أنثى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن أنثى الافعل نحو جمى ورجعى لم يجمع على فعل * (تنبيهات) * الاول أحل باشرط الاسمية في فعلة وهو شرط كما عرفت وأما اشراط كون فعلى أنثى الافعل فاعطاه بالمثال * الثاني اقتصر هنار في الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما وشذ فيهما سوى ذلك يعني فعلا راد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة اسم نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة شلته وهي السريعة لم يجمع على فعل واستقل بعض التيمييين والسكبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد وذل بدل جدد وذلك فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرديه فيه فعل * الثالث اختلف في ثلاثة أنواع آخر وأولها فعل على مصدر نحو رجعي وثانها فعلة في ثنائيه وأواسا كنه نحو جوزة فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهم ما رجع وجوز كما قالوا في روبا ونونه رؤى ونوب وغيرها

يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه * ونالها فعل مؤنث بغير ناع نحو جعل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره بقصره على السماع
 وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد فإنه قال فيها * وهند مثل كسرة في فعل * وجعل مثل برمة في فعل وقال في شرحها ويلحق فعل
 وفعل مؤنثين بفعلة فيقال هند وهند وجعل وجعل * الرابع مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمته وتختمه وقرية وقرى وعدو وعدى ونقون ونفق
 وحكى ابن سيده في جمع نفساء بنفسا بالتحفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جعفة فعل الذي له واحد على فعلة أن لا يستعمل الا مؤنثا نص على ذلك
 سيدي به فرطب عنده اسم جنس اقوالهم هذا رطب وأكث رطبا طيبا وتختم عنده جمع لانه مؤنث اه (وافعلة فعل) أى من أمثلة جمع
 الكثرة فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو معار في فعلة اسما تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسرو حجة وحجج ومربية ومرى والاحتراز
 بالاسم عن الصفة نحو صغيرة وكبر وعجزة (٨٤) في ألفاظ ذكر في المخصص وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والجمع وشذو رجل

يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوب بالانصب كما في بعض النسخ عطف على مفعول يجعل لكنه رفع رؤيا ونوبا على
 حكما يتم حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى أفعال ونوبه مفتوحة الاوّل والكلام
 في مضمره ومثله جمع قرية على قرى (قوله ونالها فعل) أى يضم فسكون (قوله وعلامة جمعة فعل الخ)
 هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمته وتختمه أى علامة كونه جعل الاسم جنس جميعا (قوله تاما) أى
 مشتملا على جميع أصوله سم (قوله نحو صغيرة) بكسر الصاد المهملة وسكون العين المجرمة (قوله في ألفاظ الخ)
 أى حالة كونها من جملة ألفاظ في معنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع
 والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السيد (قوله صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذرية) بكسر
 الذا المجرمة وسكون الراء وبالوحدة اه تصريح وهو لغة في ذرية كنبهة (قوله فان أصله ورق) كذا في بعض
 النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة وليس بصواب لان الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يبق على
 وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في
 التسهيل الخ) فيه تقييد الكلام الناطق بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعي على وزن فعل بكسر فسكون (قوله
 وسدر) أى بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعي لا جمع (قوله أى نحو لثة) فان أصله لثى كعنب
 (قوله وفتح) بفتح مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة (قوله وهضبة) أسفنا تفسد به رها قيل الكلام
 على قوله وغالبا أغناهم فعلا الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصوره) بضم الصاد
 المهملة (قوله الثوب الخالق) بفتحين أى البالى (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء (قوله
 الاماندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفظه يعار بالتمثيل بل يدل على أنه
 لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد ينوب فعل الخ) قال الفارسي
 ولعل هذا خاص بما لا مياء أو واو (قوله ولحى) أى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس (قوله وصور) أى
 بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله وقوى) أى بكسر القاف وضمت أيضا على القياس (قوله
 نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والاصل فهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء وألوا ألف بين آخرهما
 وانفتاح ما قبلها ما قبل انهما فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حوالت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحبهما تصريح
 (قوله وضار) بتحفيف الراء كقاض من الضرارة لا بتشديد هاء من الضرر والا كان صحح اللام (قوله وباز)
 أى لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهدره أى بضم الهاء وسيد كر الشارح أنه يجمع على
 هدره بكسر هاء أيضا وفي القاموس أنها تفتح أيضا فهى مثلثة (قوله وهو الرجل الخ) ويطلق أيضا كناية
 القاموس على اللبن الذي خثر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كئندر غوى الخ) انظر لم لم يقل وغوى الخ (قوله

صمة ورجال صمهم وامرأة
 ذر بقونساء ذرب والصمة
 الشجاع والذرة بالحديدة
 اللسان وبالنام عن نحو
 رقة فان أصله ورق
 ولكن حذف فاءه فانه
 لا يجمع على فعل وانما لم
 يقيد فعلة هنا بهذين
 القيدين لانهما يجيها صفة
 حتى ادعى بعضهم أنها
 لم تجي صفة وان كان
 الاصح خلافه كما عرفت
 ولان نحو ورق لم يبق على
 وزن فعلة فلا حاجة
 للاحتراز عنه (تنبيهات)
 الاوّل قاس انفراد فعلا
 في فعل اسمها نحو ذكري
 وذكري في فعلة يائي العين
 نحو ضيعة موضع كما قاس
 فعلا في نحو ذري ونوبه
 وقاس المبرد في نحو هند
 كما قاس فعلا في نحو جعل
 وقد تقدم ومذهب
 الجمهور ان ما ورد من
 ذلك يحفظ ولا يقاس
 عليه * الثاني قال في

التسهيل ويحفظ يعني فعلا باتفاق في فعلة واحد فعل أى نحو سدره وسدر والمعوض من لامة تاء أى نحو لثة ولثى وفي نحو معدة وعدو
 وفتح وهضبة وقامة وهدم وصوره وذرة وعدو وحدها والفتح الجلد البالى والهدم الثوب الخلق * الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاءه ياء
 الاماندر كيعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر الجدى بربط في الزبية للاسد (وقد يجي معجمه) أى فعلة بالكسر (على فعل)
 بالضم قال في شرح السكاكبة وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول كحلية وحلى وحلية وحلى والثاني كصورة وصور وقوى (في نحو
 رام وذو طراد فعلة) فعلة مبتدأ خبره وذو طراد أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصف المذ كر عائل معتل اللام نحو
 رام ورماء وقاض وقضاة وغزاة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشروداد ورامية وضار ووصف أسد وضارب فلا يجمع شي من ذلك
 على فعلة وشذوى وكباز وبزاز وهادر وهدره وهو الرجل الذي لا يعتد به كئندر غوى وغواة وعربان وعرة

وغدو وعداء ورذو ورداة (وشاع نحو كامل وكلمه) أي من أمثلة جمع الكثرة فغلة يفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفالماذ كرماعقل صحیح اللام نحو كامل وكلمه وبارو بررة وقد أشار أيضاً بالمثل إلى الشروط فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف نرس ورام فلا يجمع شيئاً منها على فغلة وشذو وسادة وخبيث وخبيثة ورو بررة وناعق ونعقة وهي الغريبان * (تنبیه) * لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا فكان الاحسن أن يقول كذلك نحو كامل وكلمه (نغلي لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قن) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاكه أو توجع أو تشتت نحو قاتل وقتلي وجرح وجرحي وأسرو وأسروى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمني وفاعل كهالك وهلكي وفي فعل كبت وموتى وفي فعل لا يعني (٨٥) مفعول كبريض ومرضى وأفعل كاجحق ورحق وفعلان كسكران

وعدو وعداء) عندى فيه نظر لجواز أن يكون العدة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مماندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر لا يبعدن قومي الذين هم * هم العدة أو آفة الجزر كما مر وكذا يقال في قوله غوي وغواة وعريبان وعراة (قوله ورذو) براء فذال معجمة فخبثية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعباء ومن أئمة له المرض (قوله أن يكون مطردا) أي مع أنه في الواقع مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) أي في الزنة والدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت (قوله قن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك بالجر عطف على قاتل قال المكوذي ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معاوفين عليه وقتن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان فمنا المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع أهو في قول الشارح ويحمل عليه الخ نيل إلى الأعراب الثاني (قوله ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعالز كريا أي في الدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فان كلامنا مقدم لغيره أو يوجعه اه وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى هذا التكاف لان شأن الاحق أن يهلك نفسه أو يوجعهما والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذرب شاذا لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل (قوله كبت) أصله موت فعلى به ما فعل بسيد (قوله وتري الناس سكرى) أي مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أي الهلاك أو التوجع أو تشتت (قوله وسنان ذرب) أي حاد (قوله والوضع الخ) يعني أن وضع العرب قل فعلة في جمع فعل وفعل أي جعله قليلا والاسناد مجاز عقلي لان المقول حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وهو نوع من السكاة ورحى جماعة كسر العين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما في التصريح (قوله وحسل) بحاء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) كملومر (قوله وندر في عجم) أي شديده لجهة كان ينبغي اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المضموم الفاعل كذا لم يقيد بصفة اللام الاياه فكان ينبغي اسقاط قوله ونطى ونحى أيضا على ان جمع المفتوح والمكسور على فغلة سماعي مطلقا فلا أثر لتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الاثر للدلالة الاثر ويجعل التفصيل في غير مضموم الفاء التمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمين (قوله صحح اللام) خرج معناها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وجائرة البيت) احترز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائرة بمعنى مارة فانه ما وصفان فقل فهما محب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صاد بناء على أن الضمير للنسوة (قوله نحو غاز وغزى) والاصل غز وقلت الواو ألفا فتحركها وانفتح ما قبلها (قوله في سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا في الفارسي (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل إشارة إلى أن فعلا لم يأت في ذلك سم (قوله في نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذي لا سلاح له (قوله دسر وعوسر) ضبط الاثر في نسخهم حزة

وعدو وعداء) عندى فيه نظر لجواز أن يكون العدة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مماندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر لا يبعدن قومي الذين هم * هم العدة أو آفة الجزر كما مر وكذا يقال في قوله غوي وغواة وعريبان وعراة (قوله ورذو) براء فذال معجمة فخبثية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعباء ومن أئمة له المرض (قوله أن يكون مطردا) أي مع أنه في الواقع مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) أي في الزنة والدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت (قوله قن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك بالجر عطف على قاتل قال المكوذي ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معاوفين عليه وقتن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان فمنا المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع أهو في قول الشارح ويحمل عليه الخ نيل إلى الأعراب الثاني (قوله ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعالز كريا أي في الدلالة على هلاك أو توجع أو تشتت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فان كلامنا مقدم لغيره أو يوجعه اه وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى هذا التكاف لان شأن الاحق أن يهلك نفسه أو يوجعهما والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذرب شاذا لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل (قوله كبت) أصله موت فعلى به ما فعل بسيد (قوله وتري الناس سكرى) أي مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أي الهلاك أو التوجع أو تشتت (قوله وسنان ذرب) أي حاد (قوله والوضع الخ) يعني أن وضع العرب قل فعلة في جمع فعل وفعل أي جعله قليلا والاسناد مجاز عقلي لان المقول حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وهو نوع من السكاة ورحى جماعة كسر العين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما في التصريح (قوله وحسل) بحاء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) كملومر (قوله وندر في عجم) أي شديده لجهة كان ينبغي اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المضموم الفاعل كذا لم يقيد بصفة اللام الاياه فكان ينبغي اسقاط قوله ونطى ونحى أيضا على ان جمع المفتوح والمكسور على فغلة سماعي مطلقا فلا أثر لتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الاثر للدلالة الاثر ويجعل التفصيل في غير مضموم الفاء التمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمين (قوله صحح اللام) خرج معناها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وجائرة البيت) احترز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائرة بمعنى مارة فانه ما وصفان فقل فهما محب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صاد بناء على أن الضمير للنسوة (قوله نحو غاز وغزى) والاصل غز وقلت الواو ألفا فتحركها وانفتح ما قبلها (قوله في سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا في الفارسي (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل إشارة إلى أن فعلا لم يأت في ذلك سم (قوله في نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذي لا سلاح له (قوله دسر وعوسر) ضبط الاثر في نسخهم حزة

واحترز بالاسم من الصفة وندر في عجم لجمعه بالصحح اللام من نحو عوسر ونحى فلا يجمع شيئاً من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفعاله * وصفين نحو عاذل وعاذله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحح اللام على فاعل أو فعلة نحو عاذل وعاذله وعاذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائرة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أي مثل فعل (الفعال فيما ذكرا) أي في المذكرة خاصة فيطرد في وصف صحح اللام على فاعل نحو عاذل وعاذله وندر في المؤنث كقوله * أبصارهن إلى الشبان مائة * وقد أراه عن غير صداد وتأوله بغضهم على ان صداد في البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصرساد كما يقال بصرحاد (وذا) أي فعل وفعل (في المثل لا ماندر) نحو غاز وغزى ونحى ونحى أيضا في سخل وسخل ونفسا ونفسين ونفاسا وندر فعل أيضا في نحو أعزل وعزل وسر وعوسر

كجمد وجداد أو فعلان كسرحان وسراح أو فعيل كفضيل وفضال أو فعل كرجل ورجال (وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالباً) أي من
 أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد وكبد وغر وغور وأشار بقوله يخص إلى أنه لا يجازر فعولاً إلى غيره من جوع
 الكثرة غالباً وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد يجمع مع على غير فعول نادر نحو غر وغور وغار أيضاً كما مر (كذلك يطرد * في فعل اسم مطلق الفاعل أي
 يطرد أيضاً فعول في اسم على فعل أو فعل وهو معنى قوله مطاق الفاعل كعب وكعب ورجل ورجل وجند وجند وواحد حرز بالاسم عن
 الوصف نحو صعب وجاف وحلو فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف * (تنبيه) * (٨٧) اطراد فعول في فعل مشروط بأن لا

تكون عينه واوا كحوض
 وشذ فوج في فوج
 ومشروط في فعل ان لا
 تكون عينه واوا أيضاً
 تكون ولا لامه ياء مكدي
 وأن لا يكون مضاعفاً
 نحو خف وشذني في نؤي
 ومنه قالت * خلت الا
 اياصر أو نؤيا * والنؤي
 حفيرة حول الخباء لثلا
 يدخله ماء المطر وشذ
 حص وحصوص والحص
 بالمهملتين وهو الورس
 (وفعل له) فعل مبتدأ
 وله خبره والضمير انفعول
 أي فعل من أفراد فعول
 نحو أسد أو سود وشجن
 وشجون ونذب ونذوب
 وذ كروز كور (تنبيهات)
 * الاول تردد كلام
 المصنف في أن فعولاً
 مقيس في فعل أو محفوظ
 فشي في التسهيل على
 لاول وفي شرح السكافية
 على الثاني وبه جزم
 الشارح وظاهر كلامه
 هنا موافقة التسهيل
 فإنه لم يذكر في هذا النظم
 غالباً بالمطررد ولما
 يذكر غيره يشير إلى عدم

ينتج في ال ربيع (قوله كجمد) بجيم وميم مفهومتين وتسكن الميم أيضاً لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد
 كما علم مسامروم هذا يعلم في كلام البعض من الهمام والجسد المكان الصلب المرتفع كذا في الصحاح (قوله
 كسرحان) بكسر السين الذنب (قوله و بفعول) الباء داخل على المقصور عليه (قوله يخص غالباً) لا منافاة بين
 الخصوصية والغلبة وان ادعاها ابن هشام معترضاً لهم اعلى المصنف لان معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث
 لا يتجاوزها إلى غيره من أوزان جوع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح
 أن يقال زيد لا يفارق عمر في الغالب (قوله من جوع الكثرة) قيد بذلك لان نحو كبد يجمع في القلة على أيجاد
 قياساً كما يفيد كلامهم في أفعال حتى الشارح خلافاً لما ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح من أنه غير قياسي
 وأن قوله من جوع الكثرة ليس بقيد فعمل أن لمر جمعين قياسيين وهما غور وأعمار وجمعين سماعيين وهما غر
 وغار وهذا هو تحقيق المقام (قوله كذلك يعار في فعل اسم الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله فعل وفعله فعال لهما
 أن فعلاً المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفي كلام أبي حيان أن العرب اذا جمعت على واحد
 منها ما أوعى غيرهما من أبنية الجوع اتبع فان لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد منها على التخيير
 ويؤخذ منه أنه اذا جمع فيه غير قياسه امتنع النطاق بقياسه وهو أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو
 نظير ما نحن فيه أفاده سم (قوله في فوج) هم الجماعة من الناس (قوله وشذني) بضم النون وكسر الهمزة
 وتشديد التحتية أصـ له نؤي اجتمعت الواو والياء الخ وقوله في نؤي بضم النون وسكون الهمزة (قوله
 اياصر) بتخفيفه صاد مهملة جمع أبصر وهو جبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد (قوله بالمهملتين) أي مع
 ضم أولاهـ ما أو أمان الحص بخاء ميم مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت بسقف بحشب كالزج
 فيجمع على فعول كالاول و زيد فعال فيقال خصوص وخصاص قاله في القاموس (قوله وهو الورس) ويقال
 الزعفران صحاح (قوله من أفراد فعول) يعني من مفرداته ولوعبر به اسكان أو وضع (قوله وشجن) بشين ميم
 وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضاً الحزن والجمع أشجان زكريا (قوله ونذب) بنون
 ودال مهملة مفتوحة تين وموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد زكريا (قوله ولما يذكر غيره الخ)
 تركيب فاسد لان لما الحينية لا تدخل الاعلى ماض (قوله يشير إلى عدم اطراد غالب الخ) وقد لا يشير إلى عدم
 اطراد كذا في قوله بعد وشاع في حوت وقاع فان فعلاً مطرد في نحو حوت دون نحو قاع ولم يشتر المصنف إلى عدم
 اطراد الثاني (قوله أن نحو قول أندر) كشد (قوله يعني له فعول) هذا الخ يقتضى أن ضميره لفعل وأن له خبر
 مبتدأ محذوف أي له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل (قوله في الغالب) ينبغي حذفه فان المصنف لم
 يستعمل مثل هذه العبارة في غير المأثور أصلاً فاعرفه فانه ما غفل عنه (قوله على ما هو بين من صنعه) منه قوله
 أول الباب لفعل اسم صاع عيناً فعل فان أفعال مطرد في فعل اسم صحيح العين اتفاقاً كما سبق (قوله في نصف)
 بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله في الأوزان الاربعة) صوابه الخمسة (قوله
 وفي نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذي لا مروءة له ووجه شذوذ كونه صفة (قوله
 وبدرة) بفتح الواو وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها ابدار بكسر الواو (قوله وشعبة)

اطراد غالباً بقدر أو نحو قول أندر وأما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال يعني المصنف وفعل له يعني له فعول ولم يقيد بطراد
 فعلم أنه محفوظ ففيه نظر لان مثل هذه العبارة انما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بين من صنعه * الثاني اذا قلنا ان فعولاً
 مقيس في فعل فذلك بشرطين أن يكون اسماً وأن لا يكون مضاعفاً فلا يقال في نصف نصوف ولا في لب لبوب وشذني طلل طول الثالث
 جعل المصنف فعولاً في التسهيل على ثلاث مراتب مقيسات في الأوزان الاربعة المذكورة في النظم بشرطها المذكورة ومسمى فاعل وصفا
 غير مضاعف كراد ولا يحتمل العين كقائم نحو شاهد وشهود في نحو فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة

وقته وشاذا في نحو طريف وأنته وحسن وأسينة (والفعال فعلان حصل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلان وقد تقدم عند قوله وغالبا أغناهم فعلان في فعل التنبيه على اطراده في فعل نحو صر دو صردان (وشاع) أي كثر فعلان (في حوت وقاع مع ما ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين فالاول نحو حوت وحيتان ونون وينان وكوز وكيزان والثاني نحو قاع وقيعان (٨٨) وناج وتيجان وجار وجيران * (تنبيه) * هو مطرد في الاول من هذين كما صرح به في شرح

بشبهين مجمعة في مهملة كما بخط الشارح وهي بضم فسكون القطعة وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الخشنة وولد الناقة أول ساءة تولد وسقوب الابل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفي نسخة سقبة بسين مهملة تصاف مفتوحين وهي الرجل خطامن وجهين فتنبه (قوله وقته) بضم القاف وتشديد النون وهي أعلى الجبل (قوله وشاذا) هذا يقتضى أن الشاذ غير المسموع ويمكن أنه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة والمسموع ما خالف القياس مع كثرة كالبعض (قوله وأنته) ضبطه الاسقاطي بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا ورأيت بخط الشارح علامة المد على الالف فتكون أنته كفاضة اه (قوله وحسن) بالهملتين مضموم الاول كما مر (قوله وأسينة) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون قال في القاموس القوة من قوى الوتر وسير من سيور وأضفره جعاسعا أو عنانا اه والنسج بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عن بضاع على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله في القاموس فقول البعض هي سير من سيور والوتر تحليط (قوله على فعل) أي بضم فسكون أو على فعل أي بفتح نين (قوله واوى العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتح نين فالف قاع وناج وجار من قلبه عن واو مفتوحة (قوله وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان (قوله ونون) هو الحوت (قوله في ادول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الثاني وصرح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وان زعم بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشروع الاطراد (قوله) وقل في غيرهما أي غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل في الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلا نامطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بان الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالبا أغناهم فعلان في فعل (قوله قنو) قال في القاموس القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكفاضة جمع أفتاء وقنون وقنيان مثلثين اه (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مسامر (قوله وظليم) بفتح الظاء المجمع (قوله وبركة) بضم الواو (قوله والقضفة بالفتح) أي بفتح القاف وفتح الضاد المجمع وفتح الفاء (قوله لا يطرد في فعل) أي بفتح نين صحح العين أي كالأبصار في فعل بفتح نين معتل العين كقاع وناج كما تقدم (قوله تكرب) بفتح الخاء المجمع والراء (قوله وأخ واخوان) أصل أخ نحو بفتح نين حذف اللام اعتباطا وظهره أن أحيا جمع على اخوان مطلقا ونقل الفارسي عن بعضهم أن الاخ في النسب يجمع مع على اخوة وفي الصدقة على اخوان ولا يرد عليه انما المؤمنون اخوة لان المعنى كالاخوة أو كإخوته أعاجبي (قوله والحرب ذكر الجباري) سمي بذلك لكونه في الحرب تصرح (قوله وفعلا اسم الخ) اعترضه ابن هشام بان الوصف الجارى مجرى الاسم كالاسم نحو عبد وعبدان وبان تقيده فعلا اسما كن العين بالاسمية واطلاقه فعلا المتحرك العين يقتضى عدم اشتراط الاسمية في الأخيرين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الاول بان قوله اسم صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثاني بانه حذف القيد ما بعد الاول لدلالة تقيده الاول عليه (قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغز بيعة (قوله نحو قود) بفتح نين وهو القصاص (قوله لانه صفة) هذا بحسب الاصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله وقاع) مع العين فعلان مثل

الكافية وقضاه كلام التسهيل (وقل في غيرهما) أي مجيء فعلان في غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فن ذلك في الاسماء قنو وقنون وصوار وصيران والصد وارض قطيع بقدر الوحش وغزال وغزلان وخروف وخرفان وظايم وظامان والظلم ذكرا النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعيدو وعدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء وقضفة وقضفان والقضفة بالفتح الاكبة وفي الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان * (تنبيه) * مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية وعليه مشى الشارح أن فعلا نا لا يطرد في فعل صحح العين تكرب وخربان وأخ واخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراد فيه والحرب ذكر الجباري (وفعلا) اسم وفعل وفعل غير مع العين فعلان مثل

أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقبوس في اسم على فعل نحو بطن و بطنان وظهر وظهران أو فاعل نحو كان قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو فعل صحح العين نحو ذ كر ان وجل وجلان وخرح بقوله اسم نحو ضم وجبل و بطل وبقوله غير مع العين نحو قود فلا يجمع شي منها على فعلان * (تنبيهات) * الاول ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو جذع وجذعان وذ كر في التسهيل أن فعلا يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لانه صفة * الثاني اقتضى كلامه أن نحو ذب وذو بان غير مقبوس وصرح في شرح الكافية بانه قليل لكنه في التسهيل عد من المقبوس * الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلا مقبوس في نحو سيف وقوس وقاع

وعويل لأنه لم يشترط صحة العين الا في الاخير وهو فعل بفتحين * الرابع مما يحفظ فيه فعلا ن فاعل كحجر وحجران و ا فعل فعلاء كاسود و سودة ان
 و اعمى و عيان و فعال كحوار و حوران و زقاق و زقان ذكرها سيدي و به و فعله كعصفه و قصفان و فعول كعقود و قعدان (ولكر يم و بخيل فعلا
 كذا الما ضاهاهما قد جعلنا) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعله و صفاء كعاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام
 فشمع الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كرم و بخيل و ظريف و ما كان بمعنى فعل نحو سمع بمعنى مسمع و ما كان بمعنى مفاعل
 نحو خيل بمعنى مخالط فكذلك تجمع على فعلاء فيقال كرماء و بخلاء و ظرفاء و سمعاء و خلاء (٨٩) و خرج بالوصف الاسم نحو قضيب و نصيب

فلا يقال قضباء ولا نصباء
 و بالذ كر المؤنث نحو
 رميم و شريفة فلا يقال
 عظام ريماء ولا نساء
 شرفاء و أما خلفاء في
 جمع خليفة و نساء سفهاء
 فطريق الجمل على
 المذكور و بالعقل غير
 العاقل نحو مكان فسبح
 فلا يقال في جمعه نساء
 و بكونه بمعنى فاعل نحو
 قتل و جرح فلا يقال
 قتلاء و لاجرحاء و شذ
 ذفين و ذفواء و سجين
 و سجناء و جلب و جلباء
 و ستر و ستراء و حكاكن
 اللحياني و ندرأسير
 و أسراء و بكونه غير
 مضاعف نحو شديد و لبيب
 فلا يقال شداء و لا لبياء
 و بكونه غير معتل اللام
 نحو غني و ولي فلا يجمع
 على فعلاء و ندرتق و تقوا
 و سخي و سخواء و سري
 و سراء * (تنبيهات) *
 الاول أشار بذ كر
 المثاليين الى استواء
 وصف المدح و الذم مما
 استكمل الشروط في
 الجمع على فعلاء * الثاني

كان ينبغي اسقاطه لان وزنه فعل بفتحين كما قال شيخنا الا أن يقال النظر هنا الحال اه وفيه ما فيه (قوله
 و عويل) و هو رفع الصوت بالكاء كإني المختار (قوله كحوار) بضم الحاء المهملة و تخفيف الواو قال الجوهري وهو
 ولد الناقة و لا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فاذا فصل عنها فهو فصل (قوله و زقاق) بزاي و قافين وهو السكة
 (قوله كعقود) هو بالفخ من الابل ما يقتعه الراعي في كل حاجة قاموس (قوله و لكر يم و بخيل فعلا) يعني أن
 فعلاء بطرد فبما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعلا بضم الفاء وان يكون وصفا
 لمد كعاقل و أن يكون بمعنى اسم فاعل و أن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام و أن يدل على سجيبة ممدح أو ذم
 (قوله الما ضاهاهما) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيأتي (قوله نحو سمع بمعنى مسمع) و أليم بمعنى مؤلم
 (قوله نحو خيل بمعنى مخالط) و جليس بمعنى مجالس (قوله نبطريق الجمل على المذكور) و قال الفارسي خلفاء
 جمع خليف و أما خليفة فجمعه خلاف و لم يسمع سيدي به و خلفاء قال الفارسي و لو سمع لم يقل ما قال ورد في بعضهم
 بأن سيدي به سمع خلفاء من يقول خليفة اه دمايني و انما ينهض الراد اذا كان المسموع منهم ياتزمون خليفة
 و لا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاء) أي الاشد و ذا كافي التصريح (قوله و سجين) بالجيم أي مسجون
 (قوله و ندرأسير و أسراء) صنيعه يقتضي أنه غير شاذ و ليس كذلك الا أن يريدنا بالشاذ ما خالف القياس و قل
 استعماله و بالنادر ما خالف القياس و كثر استعماله فتأمل (قوله وهذا) أي الامر الثاني وهو المشابهة في اللفظ
 دون المعنى أي شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء
 (قوله و خلفاء) بضم الخاء المججمة (قوله و عليه) أي على الامر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن يقطع
 النظر عن تخيله و بيانه بقوله من كل و وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتي أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح
 و حيث فلا تنافي بين كلامه هنا و كلامه فيما يأتي هذا و تقديم الجار و المجرور يقتضي أن ابن الناظم حصر المراد
 بما ضاهاهما فيما شابههما في المعنى فقط و هذا يؤدي الى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا الغير كرم
 و بخيل مما شابههما في اللفظ والمعنى كظريف و لثيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم اضافي أي بالنسبة
 الى المشابهة في اللفظ فقط فاعرف ذلك (قوله لكنه) أي كلام الناظم بوجه أي يقطع النظر عن جعل ابن الناظم
 بل ومع النظر اليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابهة في المعنى فقط دل على سجيبة الخ (قوله يجمع على
 فعلاء) أي يقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يعني هذا عن قوله وان ذلك مطرد فيه نعم صنيعه يقتضي
 أو سجيبة بطلان الاول عن بطلان الثاني و الامر بالعكس فانهم (قوله أما الاول) أي أن كل وصف دل على سجيبة
 ممدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان اذ لم يقل أحد بان كل وصف ممدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماءا
 ولا قياسا (قوله و أما الثاني) أي أن ذلك مطرد فيه (قوله أو فعلا) أي بضم الفاء بدليل قوله كأمثلة أي بصالح
 و شجاع و فاسق و خفاف و ما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر في فاعل و فعال بالضم هو ما رأيت في التسهيل
 و شرحه لابن عقيل و شرحه لعللي باشا السكن في النسخة التي شرح عليها الدمايني زيادة فعال بفتح الفاء كاضبطه
 الدمايني و مثل له بيجان و على هذه النسخة اقتصر الاسقاط و تبعه شيخنا و انا البعض فاعترضوا نقل الشارح
 (قوله و ذكر في شرح الكافية الخ) اعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذ كر ما يشمل غير الصريح فانه لم

(١٢ - صبان) - رابع (قوله كذا الما ضاهاهما أي شابههما يشمل ثلاثة أمور المشابهة في اللفظ والمعنى
 نحو ظريف و شريف و خبيث و لثيم و المشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قتل و جرح و هذا غير صحيح لما عرفت و المشابهة في المعنى دون اللفظ
 نحو صالح و شجاع و فاسق و خفاف بمعنى خفيف من كل وصف دل على سجيبة ممدح أو ذم و هذا صحيح أيضا و عليه جعل الشارح معنى كلام الناظم
 لكنه بوجه أن كل وصف دل على سجيبة ممدح أو ذم يجمع على فعلاء وان ذلك مطرد فيه و ليس كذلك فهما أما الاول فواضح البطلان و أما الثاني
 فان المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه الا ما كان على فاعل أو فعلا كأمثلة و ذكر في شرح الكافية أن شرحه بجان

والتي بلائها ففعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجز وعجوز وعجائر وفعيل نحو سعيد علم امرأة يقال في جمعه سعائد
قال في شرح الكافية وأما فاعل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس يكون له مؤنث كسعائد جمع
سعيد اسم امرأة * (تنبيهات) * الأول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة (٩١) فلو كانت مذكرة لم يجمع على فاعل إلا

نادرا كقولهم جزور
وخرائر وسماء بمعنى
المطر وسمائي ووصيد
ووصائد * الثاني شرط
ذوات التاء من هذه المثل
سوى فعيلة الاسمية كما
في المثل المذكورة كذا
في التسهيل ولعله
للاحتراز عن امرأة
جبانة وفروقة ونافسة
جباله بضم الجيم أي
عظيمة فلا يجمع هذه
الأوصاف على فاعل
وشرط فعيلة أن لا تكون
بمعنى مفعولة احترازا
من نحو جريح وقتيلة
فلا يقال جريح وقتيل
وشذ قولهم ذبيحة وذبايح
* الثالث ظاهر كلامه
هنا وفي الكافية اطراد
فاعل في هذه الأوزان
العشرة وذكر في
التسهيل أن المجردات
من التاء سوى فعيل
يحفظ فيها فاعل وأن
أحقهن به فعول وأما
فعيل فلم يذكره في
التسهيل لأنه لم يحفظ
فيه فاعل كما تقدم وهذا
يدل على أن فاعل غير
مطر في الأوزان المجردة
وتبعه في الارتشاف
* الرابع ذكر في

نحو شمال) بكسر الشين. يقال اليمين وبفتحها يفتحها من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما في الشرح
والنصريح ويطلق الشمال بالكسر على السابع أيضا وجمعه شمائل كما في القاموس (قوله من هذا القبيل)
أي قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم جنس) أي جمع اسم جنس (قوله لكنه بمقتضى القياس
الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لـم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لـم مؤنث اسم جنس
مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع الاستدراك ما هو هو قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أتى سماعا جمع
علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جمعه جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه
لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جزور وخرائر) قال في القاموس الجزور
البعير أو خاص بالناقاة المجزورة اه وقال في المصباح الجزور من الأبل خاصة يقع على الذكر والأنثى اه
وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور رأي واقعا على الذكر لا مطاقتان جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر
قياسي فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعنا شيخنا لأن في كلام الشارح مواخذة لأن الجزور يقع على الذكر
والأنثى (قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا اسم (قوله ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس
منها فناء البيت وعتبه وبيت كالحفايرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل والذي يفتح مرتين (قوله
سوى فعيلة) أما فعيلة فجمع على فاعل وان كانت صفة كاطيفة ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح
بالاسمية في ذى التاء ولا في المجردة منها وصرح شارحها بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحين وهو الخوف
(قوله بضم الجيم) أي وتخفيف اللام كما في القاموس (قوله وان أحتهن) أي المجردات به أي فاعل فعول
لكثرته فيه (قوله لأنه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير في لأنه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفي لأنه للمصنف
وقول البعض لأنه أي الناظم لم يحفظ فيه فاعل وان كان غيره حذفا كما يؤخذ مما تقدم اه ممنوع كما لا يخفى
على المتيقظ (قوله كما تقدم) أي عن شرح الكافية (قوله جرائض) بضم مضمومة فراء فالف فهمزة مكسورة
فضاد معجمة وهو العظيم البطن دما ميني (قوله وقريناء) بفتح مفتوحة فراء مكسورة ففتحته فثلاثة فالف بمدودة
النمر والبسر الجسدان كما في القاموس (قوله وبراءك) بفتح الموحدة والراء مع المدالتين في الحرب صحاح
(قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المدقربة بناحية فارس صحاح (قوله وخرابية) بجمع مهملة مفتوحة
فزاي فالف فموحدة ففتحته نهاء تانيث وهو الغليظ إلى القصر دما ميني (قوله ان حذف ما يزيد بعد لامهما) أي
لامى حبارى وخرابية وهما الرء من حبارى والموحدة من خرابية (قوله ضرة) بفتح الضاد المتجمعة وهي أحسدى
زوجى الرجل أو زوجاته (قوله وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة جراء شديدة الخلاوة دما ميني
(قوله وانما قيد حبارى وخرابية الخ) وله لم يذكر هذا القيد في قريناء وبراءك وجلولاء مع أنهم اذا جمعت
على فاعل حذف ما يأتها الأخيرة لأنه ليس فيها الألف والوجه بخلاف حبارى وخرابية فان فيها واو جهين بينهما
الشارح أولان ألف التانيث المدودة ككائه فحذفها عند التسكين وواضح لا يحتاج إلى بيان (قوله عند حذفها)
أي الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل منهما كما هو هو قوله الآتي فقط فان حبارى لم
يحذف فيه إلا الزائد الثاني وأما الأول أعني الألف فقد قلب همزة بعد ألف فاعل كما سيأتي في قوله
والمدز يد ثالثا في الواحد * همز ابرى في مثل كالعلائد

ومثل حبارى فيما ذكر حزاب الألف أنه حذف في حزاب مع الزائد الثاني وهو التحتية الهاء (قوله وان حذف
الأول) أي الزائد الأول من كل منهما (قوله وبالفعالي) بكسر اللام وقدمه لأنه أصل فعالي بفتحها (قوله
التسهيل أن فاعل أيضا نحو جرائض وقريناء وبراءك وجلولاء وخرابية وخرابية فان فيها واو جهين بينهما
الاطراد فيما أوزان هذه الألفاظ وانما قيد حبارى وخرابية بحذف ثاني زائدهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفها
حبارى وخرابية وان حذف الأول فقط حبارى وخرابية اه (و بالفعالي والفعالي جمعها صحراء والعذراء والقيس اتبعها) أي من أمثلة
جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالي بالفتح ولهما اشتراك وانفراد في شتر كان في أنواع * الأول فعلاء اسمان نحو صحراء وصحارى

والثاني فعلى اسمها نحو
عاقى وعلاق وعلاقي
والثالث فعلى اسمها
نحو ذفرى وذفار وذفارى
والرابع فعلى وصفا
لالانثى أفعل نحو جبالى
وجبال وجبالى والخامس
فعلا وعصافالانثى نحو
عذراء وعذار وعذارى
وهذه كلها مقبولة كما أشار
إليه بقوله والفتيس
اتباع الأفعال وصفا
لانثى نحو عذراء فان
الفعالى والفعالى غير
مقبولين فيه بل محفوظان
كما نص عليه فى التسهيل
بخلاف ما اقتضاه كلامه
هنا وفى شرح الكافية
ويشترى كان أيضا فى
جمع مهري قالوا هار
ومهارى ولا يقاس عليهما
وينفرد الفعالى بالكسر
فى نحو حذره وسعلاة
وعرقة والماتى وفيها
حذف أول زائديه من
نحو جنطى وعفرى
وعدولى وهو باء وبالهيبة
وقانسوة وحبارى ونذر
فى أهل وعشرين وليلة
وكيكة وهى البيضة
وينفرد فعلى بالفتح فى
وصف على فعلى نحو
سكران وغضبان وعلى
فعلى نحو سكرى وغضبي
ويحفظ فى نحو حبا
ويتيم وأيم وطاهر وشاة
ورئيس وهى التى أصيب
رأسها واعلم ان فعلى
بضم الفاء فى جمع نحو

عاقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للاخلاق بجعفر (قوله ذفرى) بكسر الهمزة وسكون الفاء الموضع
الذى يعرف من قفا البعير خاف الاذن وألفه للاخلاق بدرهم (قوله لانثى أفعل) كان الاولى أن يقول لانثى غير
أفعل اشمول عبارته فعلى لمذكر كهمى لنبت معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهم حتى خرج بقوله وصفا (قوله
وصفالانثى) كان عليه أن يقول لانثى غير أفعل ليخرج نحو حراء اذ لا يقال فيه حار ولا حارى كما فى المرادى وقد
يجاب بانه حذف من الثانى للدلالة الاوّل عليه (قوله فى جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادى أصل
المهري بغير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثرت استعماله حتى صار اسم اللجج من الابل (قوله ولا
يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قمرى قمار وقمارى مثلاً (قوله حذره) بجماع مهمله مكسورة
فذل مجسمه ساكنة فراء مكسورة فتحية تخففة وهى القطة الغليظة من الارض والاكمة الغليظة قاموس
(قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال فى القاموس السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو
ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره باخت الغيلان (قوله وعرقة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف
وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصریح (قوله والماتى) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف
العين مما يلي الانف ويقال له الموق والماتق وأما طرفها مما يلي الصدغ فاللحاط قال فى المصباح قال ابن القطاع
ماتى العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الباء فى آخره للاخلاق (قوله
من نحو جنطى الخ) تبسع الشارح ابن الناطم فى انفراد فعلى بالكسر بحبطنى وقلنسوة وتبسع المرادى فى
انفردان فعلى بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناطم جنطى وقلنسوة بما
اختص به فعلى أى بالكسر تخالف لبعلى ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعلى وفعلى ولم يخص فعلى أى
بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى
وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناطم لا يه فى التسهيل (قوله جنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة
وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف للتحقق بسفر جل فاذا حذف أول
زائديه وهو النون قبل فى جمعه جباطى اه تصریح وفى زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بالف بعدها
(قوله وعفرى) بعين مهملة وفاء مفتوحة فى فواسا كفتون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه النون دما مبنى
(قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواوسا كفتون مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه
الواو دما مبنى (قوله وقهوباء) بقاف وهاء مفتوحتين فواوسا كفتون مفتوحة وهى السعة يقال
دما مبنى (قوله وبالهيبة) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فتون مكسورة فتحية وهى السعة يقال
فلان فى بالهيبة من العيش أى فى سعة وأول زائديه النون (قوله وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون
وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليحقق بقمه حدة وأول زائديه النون تصریح
(قوله وكيكه) بكافين بينهما تحية (قوله فى نحو حبط) بجماع مهملة مفتوحة فوحدة مكسورة فطاء مهملة وهو
البعير المنتعج البطن لو جمع دما مبنى (قوله وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التثنية وهو من لاز وجته ولاز وج لها
دما مبنى (قوله وطاهر) بطاء مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا فى غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة وتيس
وكذا وقع فى النسخة الواقعة للدما مبنى من التسهيل فقال يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع تيس وهو الذى كرم
القابى والمعز أو اذا أتى عليه سنة تباسى بالف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك اه
ملخصا والذى رأيت فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس قالوا شياها أى والشاة الرئيس التى أصيب
رأسها اه ولا يعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف يؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهى
وتباسى فى جمع شاة وتيس وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رأسى اه (قوله وفى غير بيتيم) أى
وان فعلى بضم الفاء فى غير بيتيم من نحو قديم وأسير مستعنى به عن فعلى بفتحها انما الوافى قديم وأسير فعلى بضم
الفاء مستعنى به عن فعلى بفتح الفاء وانما استعنى يتيم لانهم لم يجمعوه على فعلى بضم الفاء (قوله وفى غير
ذلك مستعنى عنه) أى وان فعلى بضم الفاء فى غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستعنى عنه بفتح فعلى بفتح

سكران وسكرى راجع على فعلى بفتحها وفى غير بيتيم من نحو قديم وأسير مستعنى به عنه وفى غير ذلك مستعنى عنه الفاء

* (تنبيهات) * الاول انما لم يذكر هنا ما ينفر دبه فعلى من نحو وحذره وما بعدها لانه مستفاد من قوله بعد وبعال وشبهه انطه اوسيا ائى بيانه ولكنه اخل بضم الفاء فلم يذكره * الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء ايضا صحراى وعذراى بالتشديد وسياى * الثالث فعلى بالتشديد هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا ليقاس عليه لان وزن صحراء فعول فجمعها على فعاليل بقلب الالف التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها وقلب الف التانيث وهى الثانية في نحو صحراء ياء وتندغم الاولى فيهما ثم انهم آثروا التخفيف فحذفوا احدى الياءين فن حذف الثانية قال الصحراى بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الاولى (٩٣) قال الصحراى بالفتح وانما فتح الراء

وقلب الياء ألفا لتسلم
من الحذف عند التنوين
(واجعل فعلى لغيرذى
نسب * جدد كالكرسى
تتبع العرب) اى من
أمثلة جمع الكثرة
فعلى وهو لثلاثى
ساكن العين مزيد
آخرو ياء مشددة لغير
تجدد بنسب نحو كرسى
وكراسى وكركى وكراسى
واحترز بقوله لغيرذى
نسب جدد من نحو كرسى
فلا يقال فيه ترا كرسى
أما فى جمع انسان
لانسى وأصله أناسين
فابدلوا النون ياء كما قالوا
ظربان وظرابى وعلامة
النسب المتجدد جواز
سقوط الياء وبقاء الدلالة
على معنى مشعور به قبل
سقوطها * (تنبيهات) *
الاول قد تكون الياء
فى الاصل للنسب الحقيقي
ثم يكثر استعمال ما هى
فيه حتى يصير النسب
منسيا أو كالتنسى في عامل
الاسم مما لم يمسس
منسوبا كقولهم فى

الفاء نحو حباطى ويناى وآياى (قوله لم يذكر هنا ما ينفر دبه فعلى) اى بكسر اللام ولم يذكر ايضا ما ينفر دبه فعلى بفتحها (قوله لان وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الاصل (قوله فعلى) هـ ذا امر دود وكذا قوله على فعاليل لان همزة التانيث لا تقابل باللام لانهم آثروا انه لا يوافق قوله بعد و بقلب الف التانيث الخ ولو قال لان وزن صحراء فعلا فجمعها على فعلى بتشديد الياء بقلب الالف الاولى ياء الخ لاصاب (قوله ومن حذف الاولى الخ) كان تخصيص الفتح بحذف الاولى لان الثانية محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت الالفان غير تصرف فيها بتغيرها عن حالها سم (قوله لغيرذى نسب جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا كعلاء وقوبا وحول ياء كرسى أو فيه نسب غير مجددا أى غير المحفوظ الآن لكونه صار منسيا أو كالتنسى فالتحق بما لانسب فيه بالسكينة بمهرى كما سبذ كره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بان مقتضى كلامه أن نحو كرسى فيه نسب غير مجددمع أنه لانسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شيئا والبعض الجواب بان قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسى الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن الياء فى أناسى ليست بدلا وأن أناسى جمع انسى وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول انسى فى معنى انسان كما قالوا بنجى وقبرى وبنجى وقمارى وكنه يشير الى تناسى النسب فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى انسان فتأمل سندوبى (قوله بجمع انسان لانسى) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لان وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الانس لانفعلى قال الشيخ خالد ولو كان أناسى جمع انسى لقبل فى جمع جنى جنابى وفى جمع تركى تركى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد (قوله فابدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف انسان فيهما ومن العرب من يقول أناسين وظرابين على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالفاء المضافة على وزن قطران وبيتة بنتة الريح قبل تشبه الهرة وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل قال الجوهرى تزعم الاعراب أنهم ساقطوا فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسيا) اى اذا لم يلاحظ النسب أصلا أو كالتنسى اى اذا لوحظ فى بعض الاحيان (قوله وحول ياء) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال الدمامينى اسم موضع وقال فى القاموس قرية من عمل النهران (قوله وأنه يحفظ) وان كان هو الاصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى (قوله وانسان وظربان) اى على القول بان أناسى وظرابين ليس أصلهما أناسين وظرابين (قوله والمزيد فيه) اى والثلاثى الزيد فيه وقوله غير المحقق بكسر الحاء اى غير الحرف المحقق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيهه معطوف على المحقق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف المحقق كاصبع وأصابع بوزن أفاعل ويظهر لى أن التقيد بغيرهما لكونه الغالب فى مفردات الجوع السابقة لانهما ما زادته للاحاق بكونه وعلق فانهم (قوله منها) اى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرى الخ (قوله جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقعة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة وولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ولد غيره

مهرى مهورى وأصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للتخييب من الابل * الثاني ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع ايضا نحو علماء وقوبا وحول ياء وأنه يحفظ فى نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان * الثالث هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرى والمزيد فيه غير المحقق والشبيهه وجملة الابنية الموضوعه للكثرة منها أحد وعشرون وبناء وزاد فى الكافية أربعة ابنية فعلى وفعال وفعال وفعلى أما فعلى فمحررى وهو لوصف على فعلان وفعلى وقد تقدم ذكره وأنه يرجع على فعلى بالفتح فى هذين الوصفين وأما فعلى وفعال بضم الفاء فنحو عبيد جمع عبد وظوار جمع ظئر فبينما خلاف ذكر بعضهم أنهم اسما جمع على الصحح وقال فى التسهيل الاصح أنهم امثال لا تكسر لاسما جمع

فان ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كاسمائه واما فعلى فلم يسمعه في الاصل فيجوز في جمع الجمل ونحوه في جمع طر بان ومذهب ابن السراج انه اسم جمع لا جمع وقال الاصمعي الجمل لغة في الجمل وذهب الاخفش الى ان نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء (٩٤) الى ان كل ماله واحد موافق في اصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير وايس بصح

(و بفعال وشبهه انطفا
* في جمع ما فوق الثلاثة
ارتقى) أى من أمثلة
جمع الكثرة فعالم
وشبهه والمراد بشبهه ما
يحانله في العدة والهيئة
وان خالفه في الوزن
نحو مفاعل وفعال أما
فعال فيجمع عليه كل
مازادت أصوله على
ثلاثة وأما شبهه فيجمع
عليه كل ثلاثي فزيد الا
ما أخرج به بقوله (من
غـ ير ما ضى) أى وهو
باب كبرى وسكرى
وأحمر ونحوهما وما
وكامل ونحوهما
استقر تكسيره على غير
هذا البناء وشمل قوله
ما فوق الثلاثة لرباعى
ومازاد عليه أما لرباعى
فان كان مجردا جمع
على فعال نحو جمع
وجعفر وزبرج وزبارج
وبرثن وبرائن وسبطر
وسباطر وحبذب
وحبذب وان كان بزيادة
جمع على شبه فعال
سواء كانت زيادته للاخاق
نحو جوهر وجواهر
وصيرف وصيراف وعاقى
وعلاق أم لغيره نحو
اصبع وأصابع ومسجد
ومساجد وسلم وسلام

ظنر والجمع انطا مثل حمل وأحمال ورجما جعلت المرأة على ظنار بكسر الظاء وضهها كذا في المصباح (قوله
فان ذكر فعيل) أى ككاتب وخبير ويؤخذ منه تقييد قوله في النسب هيل بجمعية فعيل بتانيته والحاصل ان
المصنف مشى في التسهيل على التفصيل المقابل للقول بان فعلا اسم جمع مطا قال المرادى وفي كلام بعضهم
ما يقتضى انه جمع تكسير مطلقا (قوله كاسمائه بيانه) أى في الخاتمة (قوله جمع جمل) بفتح الجاء المهملة والجيم
طائر معروف (قوله و بفعال وشبهه الخ) أى على التفصيل الذى سبذ كرهه الشارح وايس المراد نحو بز جمع
ما ارتقى فوق الثلاثة على فعال وعلى شبهه (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعى كجعفر وصب وصبغ
والنجاسى كسفر جل ونحوه ومنطوق والسادسى كقبعثرى وسخترج والسباعى كاستخراج (قوله كل ما زادت
أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعى المجرى كجعفر والمز يد فيه كدحرج ومتدحرج والنجاسى المجرى كسفر جل والمز يد
فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يعاردها على فعال فالرباعى المجرى لا يحذف منه شئ كجعفر وجعفر
والنجاسى المجرى يحذف خامسه كسفر جل وسفارج نعم ان كان رابعه يشبه الحروف التى تزداد كالتخيار فى
حذف الرابع أو الخامس كسفر زرق وفران ذاق وأمال الرباعى والنجاسى المز يد فيه ما يجب حذف زائدتهما
حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثانى فتقول فى جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى وطارح وقبعث الا اذا
كان زائدا لرباعى المز يد فيه ليناقبىل الاخر اربعاً فثبت فتقول فى جمع عصفور وقرطاس وقتديل عصافير
وقراطيس بقاب الواو والالف باء فتدليل كاسمائه أى ذلك كاه (قوله من غير ما ضى) بجمع اقله وشبهه كما أشار
اليه الشارح (قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أى فعال وشبهه ونحوه مما استقر الخ نحو صحابة
مما يجمع على فعال ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانه ما وان كانا ماضى لكنهما استقر تكسيرا على
هذا البناء لان فعالين وفواعل من شبه فعال فهو تقييد لفظه قول الناظم من غير ما مضى أشار الى بعض ذلك
زكريا (قوله أما لرباعى) أى ما حروفه أو بعلة ما أصوله أو بعلة بدليل قوله بعد وان كان أى الرباعى بزيادة أى
بشبهه أو بدليل قوله جمع على شبه فعال فان الذى يجمع على شبهه انما هو الثلاثى المز يد فيه (قوله نحو جعفر)
هو النهر الصغير (قوله وزبرج) برأى مكسورة فموحدة سا كنه فراء مكسورة فخيم وهو الزهر والسحاب الرقيق
الذى فيه حجرة (قوله وبرثن) بموحدة مضمومة فراء سا كنه فثلاثة مضمومة فنون قال فى القاموس الكف مع
الاصابع ونخلب الاسد وهو لا سبع كالاصبع للانسان وقبيلة اه وامر من أنه بثلاثة قبل آخره وهو ما صرح به
زكريا وبه اسم فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمائة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به (قوله
وسبطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فمهملة سا كنه فراء الماضى اللسان كفى القاموس (قوله
وحبذب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كفى القاموس ويجمع مضمومة وخاء مع مائة سا كنه
ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخذ شرطو بل الرجلين والجل الضخم كفى الصحاح وغيره ويجمع مضمومة
وخاء مع مائة سا كنه ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الاسد كفى القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى كون
الزيادة فى هذه الامثلة للاخاق أن يكون وزنها فعال فيجمع على فعال كجعفر وجعفر فكيف جعل جمعها شبه
فعال الا أن يكون المراد شبه فعال مع قناع النظر عن الاخاق اه سم أى لم ينظر الى كون الزيادة للاخاق وانما
نظار الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف) هو المختال فى الامور قاموس (قوله وعاقى وعلاق) فى ذكره فانظر وان
أقروه لانه من جملة ماضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعال بكسر
اللام والفاء على بفتحها (قوله نحو اصبع الخ) وزن أصابع أفعال ومساجد مفاعل وسلام فعال (قوله فيما تقدم
استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله ومن نجاسى) اعلم أن الرباعى المجرى ما يفتح فى جمعه على فعال

مالم يكن مما تقدم استثناؤه وأما النجاسى فهو أيضا ما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد أشار اليه بقوله (ومن نجاسى الى
بجود الاخراق بالقياس) الاخر مفعول مقدم لانف ومن نجاسى متعاق بانف وكذلك بالقياس أى انف الاخر أى احد من النجاسى المجرى
بفتح جمعها كما اتصل بتوصل بذلك الى بناء فعال فتقول فى سفر جل سفارج

وفي فرزدق خورنق خوارن ثم ان كان رابع الخماسي شبيها بالزائد لفظاً ومخرجا جاز حذفه وابقاه الخامس والى ذلك الاشارة بقوله
(والرابع الشبيه بالزائد قد يحذف دون ما به تم العدد) أي دون الخامس مثال ما رابعه شبيهه (٩٥) بالزائد لفظاً خورنق فان النون من

حروف الزيادة ومثال
ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا
فرزدق فان الدال من
مخرج التاعوهي من
حروف الزيادة فلان أن
تقول فيهما خوارق
وفرزق لكن خوارن
وفرزاد أجود وهذا
مذهب سيويه وقال
المبرد لا يحذف في مثل
هذا الا الخامس وخوارق
وفرزاق غلط وأجاز
الكوفيون والاختفص
حذف الثالث كأنهم
رأوه سهل لان ألف
الجمع محل محله فيقولون
خوارق وفرزاق وأما
الخماسي بزيادة فانه
يحذف زائده آخر كما
أغبر آخر نحو سبطري
وسباطر وفدوكس
وفداكس ومدحرج
ودحارج كما أشار اليه
بقوله (وزائد العادي
الرابعي احذفه) أي
احذف زائد مجاز
الرابعي (ما لم يكن
اثره اللزخما) اللزغة
في الذي وهو مبتدأ
وصلته ختما واثره ظرف
هو الخبر أي انما يحذف
زائد الخماسي اذا لم يكن
حرف لين قبل الآخر كما
رأيت فان كان كذلك
لم يحذف بل يجمع على
فعالين ونحوه نحو عصفور

الى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسي المجرد الى حذف ذكره في قوله ومن خماسي الى آخر
البيتين ولما احتاج المزيد من الرباعي والخماسي الى ذلك أشار اليه بقوله وزائد العادي الرباعي الخوذ كالحذف
في الثلاثي المزيد في قوله والسسين والتالخم ذكر بعد ذلك الاولي بالحذف من الزوائد أفاده سم (قوله وفي
فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع
اللغوي (قوله وفي خورنق خوارن) كذا في النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما في ابن الناطم
وشرح التوضيح لان واو خورنق مزيدة للحاق كما قدمه والكلام في خماسي الاصول والخدرنق بالدال المهملة
العنكبوت كما في ذكر يانعة عن الجوهري (قوله قد يحذف) أشار بقوله الى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه
الشارح (قوله فان النون) أي من حيث هي لاني المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد (قوله وقال المبرد الخ) ومحل
الخلافا اذا لم يكن الخامس يشبه لفظا الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولاً واحداً نحو قد عمل فتقول في جمعه قد عام
اه تصريح والقذف يضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما في القاموس
(قوله لان ألف الجمع محل محله) أي فيكون كالحذف لعوض (قوله وأما الخماسي بزيادة) لم يرد به الخماسي الاصول
بل أعم منه ومن الرباعي المزيد في نفسه بدليل أمثلته فان مدحرج رباعي مزيد ولذا مثل به في التوضيح للرباعي
المزيد بدليل أنه جعل ذلك هو المشار اليه بقوله وزائد العادي الرباعي وقال في شرحه وشمل قوله وزائد العادي
الرباعي نحو قبعثري مما أصوله خمسة وحينئذ قوله بزيادة أي معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطة صاخر خمسة
أو كان خمسة بدونها سم (قوله سبطري) مشبهة فيها بتختر واسبطر اضطلع وامتد والابل أسرع والبلاد
استقامت قاموس (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال
في القاموس هو الاسد والرجل الشديد وقال زكريا هو العدد الكثير واسم من أسماء الاسد اه وسبق قلم
شيخنا في كتب العدد مكان الاسد وتبعه البعض والذي في زكريا بالفظ الاسد كما ذكرنا (قوله العادي الرباعي)
أي سواء كانت مجازية للرباعي زائد فقط كأمثلة الشارح الثلاثة المقدمة قريداً وزائداً وأصل كقبعثري
فالمراد بالرباعي هنا ما زادت أصوله على ثلاثين كانت أربعة وخمسة والرباعي مفعول العادي أو مضاف اليه
(قوله ما لم يكن) أي الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الباء وكسر اللام مع مخالفتها الواو يحتاج تصحيفه
الى تسكاف تقدر مضاف أي ذالين وشرط عدم حذفه ان يكون رابعاً كما في التسهيل فلو كان غير رابع كخندوكس
وخيصفوج حذف وشرط في العمدة وشرحها أن لا يكون مدغمًا فيه ادغاماً أصلياً فان كان كذلك حذف فيقال
في مصور ومصاور ولا مصاور وأغفل هذا الشرط في سائر كتبه ولم ينبه عليه أو حيان في شرح التسهيل ولا غيره
نقله سم عن السيوطي وأقره ثم قال وقوله ادغاماً أصلياً أخرجه العارض كجربل تصغير جربل اه ونقل
هذا كما شيخنا والبعض وأقره وأنت تجبر بان قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لانه ليس اينا لتجركه كما يصرح
به اخراج الشارح به نحو كهو وروهبج وحينئذ فلا حاجة الى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف في جمع جربل
أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك واخلص فوج بجماع مع مضمومة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب
القطن والخشب البالي والجربول يجيم وراء ثم لام كجعفر الارض ذات الجارة قاله في القاموس (قوله هو الخبر) أي
وجله المبتدأ والخبر نعت لينا ومفعول ختم محذوف أي ختم الكامة (قوله زائد الخماسي) أي الذي هو رباعي
الاصول (قوله بل يجمع على فعالين) أي يعاقب كل من الواو والالف بانه لا تسكاف ما قبله كما في التوضيح (قوله الزائد
وخامس الاصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن خماسي الخ وانظر هل يأتي هنا
التخفيف بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الاتيان فليراجع قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسي
في قول المصنف ومن خماسي قيده بقوله جرد ونحو قبعثري غير مجرد الا أن يراد العلم بطريق المقايسة (قوله
غرنيق) يضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور

وعصافير وقرطاس وقرطيس وقد يدل وقد يدل ويشمل قوله وزائد العادي الرباعي نحو قبعثري مما أصوله خمسة فهو ان نحو اذا جمع حذف
منه حرفان الزائد وخامس الاصول فتقول فيه قباعث ويشمل قوله لينا ما قبله كحرف كقبعثري مما أصوله خمسة نحو غرنيق

بل يحذف فتقول كنهار
وهباخ لان حرف العلة
حينئذ ليس حرف لين
وخرج ايضا نحو مختار
ومنقاد فانه لا يقال فيهما
مختاير ومنقايد بقلب
الالف ياء لانها ليست
زائدة بل منقلبة عن
أصل فيقال مختار ومنقاد
لماسبق (والسين
والثامن كستدع أزل
* اذ بينا الجمع بقاها
محل) يعني أنه اذا كان
في الاسم من الزوائد
ما يحل بقاؤه بمثالي الجمع
وهو ما فعال وفعاليل
توصل اليهما بحذفه فان
تأني أحد المتأنيين يحذف
بعض وبقاء بعض أبقى
ماله مزية في المعنى أو
اللفظ فتقول في مستدع
مداع بحذف السين
والتاء مع الان بقاءهما
يحل بينية الجمع وأبقيت
الميم لان لها مزية في
المعنى عليهما الكون
زيادتها المعنى مختص
بالاسماء بخلاف لهما
فانها زادت في الاسماء
والانعال وكذلك تقول
في استخراج تحاريج
فتوثر تاء استخراج
بالبقاء على سينه لان
التاء لها مزية في اللفظ
على السين لان بقاءها
لا يخرج الى عدم الظاهر
لان تفاعيل موجود في

وغرفوق كفر دوس كفي القاموس (قوله وفردوس) هو بستان يجمع مافي الساتين قاموس (قوله نحو كنهور)
كسفر جل المترا كم من السحاب والسخم من الرجال قاله في القاموس (قوله وهيج) بفتح الهاء والموحدة
وتشديد التحتية المفتوحة بعدها غاء مع حة الغلام الممتأى (قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بانه
يقضى أن نحو مختار ومنقاد داخل في قوله العادى الر باعى وليس كذلك لانه من الثلاثى المزيد المشار اليه بقول
المصنف الآتى والسين والتاء الخ لان العادى الر باعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان
ر باعى الاصول أو نحوها فكان الاولى بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادى (قوله لماسبق) قال سم انظر
في أى موضع سبق اه قال شيخنا وأقره البعض فكان ينبغي للشارح أن يقول لماسبق أى ما تقدم من أن نحو
مختار ومنقاد من الثلاثى المزيد المشار اليه بقوله الآتى والسين والتاء الخ اه وأنت تخبر بانه لا يهيج أيضا أن
يقول لماسبق أى لان المبين بقول المصنف والسين والتاء الخ انما هو حذف الزوائد في الثلاثى المزيد وكلام الشارح
الآن في حذف ألف مختار ومنقاد وهى غير زائدة كما قال فكيف به لانه بما سأتى من حذف الزوائد قد مر (قوله
والسين والتاء الخ) تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثى لان مستدعا كذلك لان
أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحينئذ في قول الشارح يعنى نظر لان ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض
ما تقدم كالر باعى والنحاسى المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها فكان الاولى
اسقاط يعنى ولهذا قال المرادى اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يحل الخ وقد يجب بان تعليل المصنف
يفيد هذه القاعدة (قوله اذ بينا الجمع الخ) حذف من التعليل شيئا يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والاصل
اذ بينا الجمع بقاؤه مع ما يحل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الاولى فاندفع ما أورد على التعليل
من أن دفع الاختلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بان يقال سداع أو تداع (قوله ما يحل بقاؤه الخ) بان
يخرج عن فعال وفعاليل وما يشبههما في العدة والهيئة (قوله بمثالي الجمع) كأنه أراد مثالي الجمع وما شابههما
في العدة والهيئة وتوان خالفهما في الوزن بدليل الامثلة التي ذكرها فان نحو مداع ليس على فعال ولا فعاليل سم
(قوله أبقى ماله مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الاصول
وهى كونه للاخلاق والخروج عن حروف سألونها بان لا يؤدي الى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه الى
حذف الآخر الذى ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من
جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على مافى التسهيل (قوله في مستدع) أى
في جمع مستدع (قوله معنى مختص بالاسماء) لانها تدل على اسم فاعل سم أى أو اسم مفعول (قوله في استخراج)
أى في جمع استخراج على سالن المصدر لا يجمع (قوله على سينه) متعلق بتوثر (قوله مرمريس) من أوصاف
الداهية يقال داهية مرمريس أى شديدة والمرمريس الاملس أيضا قاله الجوهرى ووزنه ففعليل بتكرير
الفاء العين فهو ثلاثى الاصول مزيد فيه كما ذكره الشارح (قوله مراريس) فيه بقاء الياء مع أنها
خامسة فيؤخذ من ذلك أن ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذى يبقى رابعا انما هو غير ما تكرر وتاؤه
وعينه وبه صرح الفارضى فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطوبوس وعضرفوط فيحذف
مع الاخير نحو قرطوب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما تكرر وتاؤه وعينه كمرمريس وهى الداهية
فاليم والرء الثانيتان زائدتان فيقال مراريس ببقاء الياء وان كانت غير رابعة في مرمريس ولا يجوز أن
يجرى مجرى قرطوبوس وعضرفوط بان يقال مرارم ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو
الميم الثانية قياسا على ما أتى للشارح في حيزيون فاعرفه وقوله كقرطوبوس الذى في القاموس قطار بوس
قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقاة السريعة أو الشديدة اه وبه يعلم
مافى كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهمله مفتوحة وضاد معجمة ساكنة فواء مضمومة ثم طاء مهمله
دويسة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى كفى القاموس (قوله لان ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين

الكلام كما سأل بخلاف السين فانها لا تزداد وحدها فلما قدرت بالبقاء اقبل سحار ييج ولا نظاير له لانه ليس في
الكلام سفاعيل ومن المزية اللفظة أيضا قولك في جمع مرمريس مراريس بحذف الميم وبقاء الرء لان ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا

في الاصل ولو حذف الزاوي ابقيت الميم فقلت مر اميس لا وهم كون الاسم رباعيا في الاصل وانه فعيل لان فعيل (والميم أولى من سواه بالبقاء) لسا له من الزية على غيره من أحرف الزيادة وهذا الاختلاف فيه اذا كان ثاني الزائد من غير ملحق ككون منطلق فتقول في جمع مطالب تحذف النون وابقاء الميم أما اذا كان ثاني الزائد من ملحقا كسين مقعسس فكذلك عند سيبويه في فعال مقعاس وخالف المبرد تحذف الميم وأبقى الملحق وهو السنين لانه يضاهي الاصل فيقال قعاس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدره (٩٧) وهي المعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء

* (تنبيه) * لا يعنى
بالاولوية هنا رجحان
أحد الامر من مع
جوازهما لان ابقاء الميم
فيما ذكر متعين لسكونه
أولى فلا يعدل عنه
(والهمز والياء مثلها)
أي مثل الميم في كونها
أولى بالبقاء (ان سبقا)
أي تصدرا كما في الندد
ويلاحظ في قول في جمعها
الأدوية بلا تحذف
النون وابقاء الهمزة
والياء لتصدرهما ولا تخما
في موضع يقان فيه
دالين على معنى يخلاف
النون فانها في موضع
لا تدل فيه على معنى أصلا
* (تنبيه) * ابقاء الميم
والياء والهمز في المثل
المذكورة من المزية
المعنوية (والياء الواو
احذف ان جهت ما
* كخبرون) وعطاموس
(فهو حكم حتما) فتقول
خرا بين وعطاميس تحذف
الياء وابقاء الواو فتقلب
ياء لا تنكسار ما قبلها
وانما وثرن الواو بالبقاء
في ذلك لان الياء اذا
حذفت أغنى حذفها عن
حذف الواو لبقائها

المكرر بين فاصلي احتملت اصلتها كمر اميس بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كمر اميس فانه يحكم بزيادة أحدهما
(قوله فتقول في جمع مطالب) هل يقال في مصطلحي ومحتفظ مصافي ومحافظة سم (قوله أما اذا كان ثاني
الزائد من) أراد به ما الحرف الملحق وما عدها من أحرف الزيادة والافالسين في مقعسس ليس ثاني زائد من بل ثالث
زائد وهي الميم والنون وأحد السنين (قوله ملحقا) يؤخذ من تخيله ومن عبارة الفارسي تقييد الملحق بكونه
ضعف أصلي وعبارة والمبرد يقول في جمع مقعسس قعاس في اعي الاصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى
أحد المثلين لانه وان كان زائدا هو ضعف حرف أصلي والزائد اذا كان ضعف حرف أصلي يحكمه بما للأصلي كما
سأيت في التصريف فكان أصل مقعسس عنده قعس كجعفر اه (قوله مقعسس) أي متأخر الى خلف من
القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب جوهرى (قوله فيقال قعاس) كذا في بعض النسخ بلا
ياء بين السنين وهو الاشهر وفي بعضها ياء على لغتين يعوضها عما حذف (قوله لا يعنى بالاولوية) أي في قوله
والميم أولى من سواه بالبقاء وقال السندوبي في كلام المصنف على حذفه تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا
وقولهم الصيف أحر من الشتاء اه وقد قيل في نحو الآية وقولهم المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل
في المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقات غير الميم البقاء (قوله لسكونه أولى) أي والعمل بالاولوية
هنا واجب (قوله كما في الندد) يفتح أولهما ونانها وسكون نونهما واهمال دالهما وهما بمعنى الاله
أي الشديد الخصومة كما في الصحاح (قوله أدو بلاذ) والاصل الأدو وبلاذ فادغم أحد المثلين في الآخر (قوله
في موضع) وهو الاول وقوله على معنى هو التكم في الهمزة والغيبة في الياء (قوله بخلاف النون فانها في موضع
لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضوع هنا بالانثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح أن النون في الانثناء قد تدل
على المطاوعة كما في منكسر ومنهشيم فاللائق تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها (قوله من المزية المعنوية)
من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهي التصدر لان المعنوية أقوى فهي أحق
بالاعتبار متى وجدت (قوله ما كخبرون) مما حذف أحدهما زائديه معن عن حذف الآخر دون العكس
والخبرون بجمعهم له مفتوحة فخضية ساكنة فزاي مقنونة فمفتوحة فمفتوحة فمفتوحة فمفتوحة فمفتوحة فمفتوحة
وسين مهملات قال في القاموس التامة الخلق من الابل والمرأة الجيلة أو الحسنة الطويلة النار العافز
كاعطاموس بالضم والناقاة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر (قوله لبقائها رابعة) أي بعد حذف الياء
فتكون داخلية في قوله ما لم يكن لينا اثره الذختر (قوله ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن
حذف الياء) لان لو حذف الواو وقت حياز بن بسكون الواو المتحدة أو تحركها الفاتت صيغة الجمع واحتيج الى أن
تحذف الياء أيضا يقال خرا بين (قوله لانها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفتوحة لصيغة الجمع ولو
قال الشارح كالمردى لان بقاء الياء مفتوحة لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله سرندي الخ) السرندي بسين
مهمله وراعفتين ونون ساكنة ودال المهمله مفتوحة قال في القاموس هو السربيع في أموره أو السديد
والعندي بعين مهمله ولام مفتوحة ونون ساكنة ودال المهمله مفتوحة قال في القاموس الغليظ من كل شيء
ويضم وشجر من العضاه شوك واحد بهاء (قوله فتقلب ياء) وتعمل الكلمة حينئذ اعلال قاض وغاز اه سم
* (فائدة) * لا يجمع جمع تكسير نحو مضر وبومكرم وشذمه لاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث
نحو مريض ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانث سعاد ومثل مضر وبمختار ومنقاد فيقال مختارون

(١٣ - صبان) - رابع) رابعة قبل الآخر فيعمل بها ما فعل بواو عصفور ولو حذف الواو أو لم يغن حذفها
عن حذف الياء لانها ليست في موضع يؤمنها من الحذف (وخبر وافي زائدي سرندي) وهما النون والالف (وكل ما ضاهاه) أي شابهه في
تضمن زيادتين لالحاق الثلاثي بالجماسي (كالعندي) والحنطى والعرفني فلان تحذف ما قبل الالف وتبقى الالف فتقلب ياء فتقول سراد
وعلاو حباط وعفار ولث عكسه فتقول سراندو علاندو حبانط وعفارن وانما خبر وافي هذين الزائدين لثبوت التنكسار بينهما لانها زيادتا

مع الحاق الثلاث بالجماسي فلا مزية لاحدهما على الآخر * (خاتمة) * تتضمن مسائل الاولى يجوز تعويض باء قبل الطرف مما حذف
أصلا كان أو زائدا فتقوى سفر جل ومنطلق سفار يج ومطابق وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي * الثانية أجاز الـ كوفون زيادة الياء
في مسائل مفاعل وحذفها من مسائل مفاعيل فيجوزون في جعافر جعافر وفي عاصفر عاصفر وهذا عندهم جاز في الكلام وجعلوا من الاول
ولو ألقى معاذيره ومن الثاني وعندهم مفتاح (٩٨) الغيب ووافقهم في التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل ذل يقال فيه فواعيل

ومنقادون ولا يجمع مكسر اذ كره الشيخ في العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مختار
ومناقذ (قوله يجوز تعويض باء الخ) أي ان لم يستحقها اللفظ غير تعويض كما في لغات غير جمع اعيزى فإنه حذف
ألفه بل تعويض لثبوت يائه التي كانت للمفرد كما سيذكره الشارح في التصغير (قوله في مسائل مفاعل الخ) المراد
بمائل مفاعل ومائل مفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وان خالفهما في الوزن والاعراف على وزن فعال
لامفاعل وعصافير على وزن فعائل لامفاعل (قوله وحذفها من مسائل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغي
أن يقيد ذلك بأن لا يؤدي الى التقاء مثلين كقوله * اللابسات من الحر رجا ليا * فإنه يخالف للاصل من وجهين
فلا ينبغي تجويزه الا للمضطر لئلا يدمى (قوله في الكلام) أي النثر (قوله معاذيره) لأنه جمع معذرة وقياسه
معاذير (قوله مفتاح الغيب) لأنه جمع مفتاح فقياسه مفتاح بقلب ألفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أي الوصف
بقرينة التمثيل بسوايخ فلا يقال في ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيديويه عن بعض العرب
دوانيق وطوايق وخواتيم أفاده الدمايني ولأن تعميم وتجعل نحو دوانيق وخواتيم مما شذوذ ثم رأيت ابن عقيل
على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذي قلته فتأمل (قوله سوايخ) جمع سابغة وهي الدرع الواسعة دمايني
(قوله لا يجوز الاضرورة) والمعاذير والمفتاح في الآيتين جمع معاذير ومفتاح دمايني (قوله جلال) ظاهر أنه
جمع جمال وقال الفارسي قالوا في جمع جل أجل ثم أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جماله ثم جمالات فهو جمع جمع
جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ جالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسير مكسر الخ) ظهروا أن
جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال أبو حبان ان جوع الكثرة لا يجمع قياسا اتفاقا واختلف في جمع القلة
فلا كثرون أنه ينقاس واختم ابن عصفور عدم انقياسه اه دمايني وكجمع الكثرة في أنه لا يطرده جمع اتفاقا
اسم الجنس الذي لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالبناء ولا فان اختلف فالجمهور على عدم اطراد جمعه
لقلة ما جاء منه والمبرد والرماني وغيرهما على الاضداد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيديويه أنه لا يطرده جمع ومن
المسموع منه قوم وأقوم ورهط وأرهاط كذا في الهمع * (قائده) * قال الجار بردي في شرح الشافية اعلم أن
جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة لا يجازا انتهى (قوله الى
مايشا كاه) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وان خالفه في نوع الحركة كضمة أجد مع فحة
أسود (قوله وأجردة وأجارد) مقتضى كلامه ان أجردة مفردة ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد (قوله
واعصار) بكسر الهمزة وهو لريح تثير السحاب والتي فيها نار والتي تهب من الارض كالعمود نحو السماء أو
التي فيها العصار وهو الخبار الشديد كالعصرة تحركت فاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصير كما مر
المعنى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصران (قوله تشبها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب الالف
أو كل راجع لكل كاه مما كتبه على قوله الى مايشا كاه (قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل أو
فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحين قال الدمايني فما كان موازنا لشي من هذه الامثلة الاربعة لم يجمع اه
والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وان خالفهما في الوزن الاصله طلاحى بدل اسله
بنوا كض وحادث وصواحب (قوله في حداث حداثات) كذا في نسخ وفي نسخ حداث وحوادثات (قوله
ذو وابن) لم يقل أو أخ كما في التسهيل لأنه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بانحى كذا لقبل
في جمع ما لا يعقل أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لا يخرج اسم الجنس

الا شذوذاً كقوله
سوايخ بيض لا يخرقها
النبيل * ومذهب البصريين
أن زيادة الياء في مثل
مفاعل وحذفها في مثل
مفاعيل لا يجوز الا
للضرورة * الثالثة قد تدعو
الحاجة الى جمع الجمع كما
تدعو الى تثنيته فكذا يقال
في جماعتين من الجمال
جمالات كذلك يقال في
جماعات جمالات واذا
قصد تكسير مكسر نظر
الى مايشا كاه من الاتحاد
فيكسر بمثل تكسيه
كقوله هم في أعباد عابد
وفي أسلحة أسالحو في
أقوال أقاريل شهوها
باسود و أسود وأجردة
وأجارد و أعصار و أعاصير
وقالوا في مصران مصران
وفي غربان غربان تشبها
بسلاطين وسراحين وما
كان من الجوع على زنة
مفاعل أو مفاعيل لم يجز
تكسيه لأنه لا نظيره
في الاتحاد فيجمل عليه
ولكنه قد يجمع بالواو
والنون كقوله هم في
فواكس فواكسون وفي
أيا من أيا منون أو بالالف
والياء كقوله هم في حداث

حداثات وفي صواحب صواحب ومنه الحديث انك لا تنن صواحبان يوسف * الرابعة اذا قصد جمع ما صدره العلم
أوابن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقال في جمع ذى القعدة ذوات القعدة وفي جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق
في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى والفرق بينهما أن ثاني الجزأين من علم الجنس لا يقبل ال بخلاف اسم الجنس
واذا قصد جمع علم متقول من جملة كبرى نحو قول من جملته كبرى نحو قول من جملته كبرى نحو قول من جملته كبرى نحو قول من جملته كبرى

فيقال هم ذوو برق تحمره وفي التثنية هما ذوا برق تحمره ويساوي الجملة في هذا المركب دون اضافته على الصحيح فيقال هذان ذوا سيويه وهو لاء
ذو سيويه وهما ذوا معد يكره وهنم ذوو معد يكره وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالثنى والمجموع على حسده اذا ثنيا أو
جمعا فيقال في تثنية زيد مسمى به هذان ذوا زيدين كما يقال في تثنية كاتبي الخدا هاتان ذواتا كاتبتين ويقال في الجمع ذوو زيدين وذوات
كاتبتين وعلى هذا فقس * الخامسة الفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي (٩٩) من وجهين معنوي ولغوي أما المعنوي فهو

أن الاسم الدال على أكثر
من اثنين اما أن يكون
موضوعا للمجموع الآحاد
المجتمعه الدال على ابداله
تكرار الواحد بالعطف
واما أن يكون موضوعا
لمجموع الآحاد الدال عليها
دلالة المفرد على جملة
أجزاء مسماه واما أن
يكون موضوعا للحقيقة
ملغى فيه اعتبار الفردية
فالاول هو الجمع وسواء
كان له واحد من لفظه
مستعمل كرجال
وأسود أم لم يكن كأبيبل
* والثاني هو اسم الجمع
سواء كان له واحد من
لفظه كركب وصحب أم
لم يكن كقوم ورهط
* والثالث هو اسم
الجنس الجمعي ويفرق
بينه وبين واحد بالتاء
غالبا نحو قمر وقمره وجوز
وجوزة وكام وكامة
وربما عكس نحو الحكم
والجبه للواحد والسكاة
والجبهة للجنس وبعضهم
يقول للواحد كامة
والجنس كم على القياس
وقد يفرق بينه وبين
واحد بياء النسب نحو
رؤم ورؤمي وزنج وزنجي

العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من
أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقدر بنية التقسيم الى علم جنس وعلم غير جنس واما المراد باسم
الجنس ما قابل علم الجنس (قوله هم ذوو برق تحمره) أي أصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون اضافته) هو المركب
المرجعي وأما الاضافي فيثنى ويكسر صدره (قوله على الصحيح) مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول
سيويهان وبعليكان وسيويهون وبعليكون (قوله بالثنى والمجموع على حسده) أي مسمى بهما (قوله وعلى هذا
فقس) فيقال في تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفي جمعه هو ذوا زيدين (قوله اما ان يكون موضوعا
لمجموع الآحاد المجتمعه) لاحاجة الى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى وابن الناطم بل هو ضروري لهما أن الجمع
دائما من باب السكاة مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعتراض عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف
الجمع بان ظاهره أن المراد وضع الوضع وليس كذلك تقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع مانصه الجمع جعل
الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجمع تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء
فبذلك يخرج أسماء الجوع ونحوها وقوله في التثنية ليس المراد بالجمع وضع الوضع بل المراد بالجمع تصريف
الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بان المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من الوضع كما
ينبأ في محله (قوله ماغى فيه اعتبار الفردية) أي غير منظور في وضعه الى الفرد كما بسطناه في محث الكلام
وهذا يدل على اعتبار الثلاثة كثر في استعماله فكان الاول أن يقول معتبرا في استعماله لوضعه ثلاثة
أفرادا كثر وروا أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بان المقسم الاسم الدال على
أكثر من اثنين يرد بان الانحارج انما هو باجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كأبيبل) بمعنى
فرد فهو جمع لا واحد من لفظه كما قاله الناطم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة
وتشديد الواو وحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الواو وحدة وتخفيفها وقيل ابيبل بكسر الهمزة
والواو وحدة المشددة وقيل ابيال كدينار وفسر في القاموس الاربعه بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله
وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالباً بقدره وتكون التاء في الواحد غالباً نحو قمر الخ وانما حذفه
للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كامة الخ) هذا القول في جباة ووجب أيضا (قوله وقد يفرق
الخ) مقابل لقوله بالتاء غالباً (قوله نحو لوبن) بفتح الباء أما بكسرهما فاسم جنس جمعي واحد لينة فقول شيخنا
بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دالا على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين
وانما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لانه المعترف في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العباديد
والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل جهة والاكمام والطرق البعيدة
(قوله برمة أعشار) أي مكسرة قطعاً (قوله من وصف المفرد بالجمع) تزيلا لاجزاء المفرد منزلة اجزاء الجمع
اه دما ميني قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءه جرح خضر وقيل اسم جنس جمعي
لسندس واسم الجنس بوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما ان يميز الخ) عبارة المرادى وان كان
له واحد من لفظه فاما ان يوافق في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيها فان وافقه فيها وثني فهو جمع يقدر تغييره
نحو ذلك وان لم يثن فليس يجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما ان
يمتاز الخ (قوله بياء النسب) أي يحذف بياء النسب لان تمييز الجمع يحذف بياء النسب التي في واحد منه ولهذا قال

أما اسم الجنس الافرادى نحو ابن وماء وضرب فانه ليس دالا على أكثر من اثنين فانه صالح للقيل والكثير واذا قيل ضربه فالتاء للتنصيص
على الوحدة وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه
أولا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو أبيبل وعباديد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل
(قوله فقيل أبول بفتح الهمزة الخ) هو بكسر الواو وتشديد الواو وحدة مفتوحة كفي القاموس اه

أنا جديها المحكك وعذيها المر جب وقوله وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويبه تصفر منها الأنامل * وقوله فوبق جبيل شاخ الرأس لم يكن * لتبلغه حتى تسكل وتعلا * ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التخمير ونحوه (ومابه) من الحذف (لمنتهى الجمع وصل) فيما زاد على أربعة أحرف (به إلى أمثلة التصغير وصل) وللحذف هنا من ترجح وتخيير ماله هناك فتقول في تصغير فرزدق فرزد بحذف الخامس أو فرزق بحذف الرابع ما سبق في قوله والرابع الشبيه بالمرز بد الخ وتقول في سبطرى سيد طر وفي فدوكس فدوكس وفي مدحرج دحرج وتقول في صفور وقرطاس وقنديل (١٠٢) وفردوس وغرنيق عصيفير وقر يعليس وقنيديل وفر يديس وغر ينيق وتقول في قبعنرى

في انقاموس وعاء أداة الراعي أو وعاء أسقاط الناحر شبه به ابن مسعود يجمع حفظ كل لما فيه (قوله أنا جدي لها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذي ينصب للابل الجري ليحتسك به والمحسك بفتح الكاف الأولى مشددة هو الذي كثر الاحتسك به أي أنامن يستشفى برأيه كاستشفى الأبل الجري بالاحتسك بهذا العود وقوله وعذيها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها آف الخلة والمر جب بفتح الجيم المشددة من رجته أي عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهي أن يبنى حول الخلة الكرجمية بحجارة أو خشب إذا خيف عليها الطواها أو كثرة حياها أن تقمع وتحوط بشوك لئلا يرقى إليها وإنما كان التصغير في ذلك للتعظيم لأن المقام للمدح (قوله دويبه الخ) فنص غيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التي هي كناية عن الموت بها (قوله إلى تصغير التخمير) أي كافي دويبه ما بدأنا بان حنف النفوس قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أي كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كافي جبيل أيذنا بان حنف النفوس قد يكون بصغار كان عالي الشاق المصعد وكافي كنيف وجذيل وعذيق أيذنا بان كثر المعنى قد تكون مع صغر الذات (قوله من ترجح) أي تعين لما مر في التكسير وذلك كافي مستدع وقوله وتخيير أي بين أمرين جائر من أعم من أن يكون أحدهما أرجح كافي فرزدق أو متساويين كافي سرندي وعلمندي كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجح ما يشمل التعيين والاحتمال والتخيير بين أمرين متساويين في الجواز (قوله فتقول في تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول في تصغير سفر جل سفيرج ما سبق في قوله ومن نحاسي جرد الخ وتقول في تصغير فرزدق الخ لنتم الأقسام (قوله فرزدق الخ) أي وهذا أحسن من فرزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا المكان أولى لأنه يذكره تظهير مقابله لقوله بعد وتقول في سرندي وعلمندي الخ فتنبه (قوله ما سبق في قوله الخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتي هنا خلاف المبرد المتقدم (قوله أوسر يدو عليلد) بحذف النون رقاب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها الألف اللام الحلق بسفر جل كما رأيت في النون لا تبقى في التصغير كما يأتي ثم أعلت اعلال فاض تصريح (قوله هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلو ذعي والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعبوثران سم (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) إنما قصد بذلك لأنه الذي يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضا الألف والنون عند تصغيره (قوله فانهم لا يحذفون في التصغير) فتقول دحرجة وقو يصعاء ولو يذعي وزعفران وعبيثران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحراج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر (قوله ولا يعتد بهم) بل يترك على حاله في التكسير ويصغر ما قبله كما يصغر غيرهم منهم سم (قوله كما سيأتي) في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ (قوله على الوجهين) أي التعويض وعدمه (قوله قال في التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه في التسهيل (قوله لغير تعو بض) كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه في المكبر (قوله من نحو لغا غير في جمع اغترى) أي أي ومن نحو اغترى غير في تصغير لغيزي ومن نحو حراجم وحريجم في جمع احترجم وتصغيره إذا لم يكن التعويض لا اشتغال بحله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يفتح الخ) بل التعويض غير ممكن

قبعث ما سبق في قوله وزائد العادي الرباعي احذفه الخ وتقول في مستدع مديع وفي استخراج تخيير مديع ما سبق في قوله والسين والثامن كاستدع أزل الخ وتقول في منعلق ومقعنيس مطليق ومقيعس وفي الأندد ويلند أو يلد ويلد بالأدغام ما سبق في قوله واليم أدلى من سواء بالبقاء الخ وتقول في حيزبون وعياموس تخري بين وعطاميس بحذف الياء وبقاء الواو مقابلة ياء لما مر وتقول في سرندي وعلمندي سريند وعليند أوسر يدو عليلد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق * تنبيه * يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون أربعة أحرف فصاعدا فانهم لا يحذفون في التصغير ولا يعتد بهم كما سيأتي (وجائر تعو بض يا قبل الطرف) عن المحذوف (ان كان

بعض الاسم فهما) أي في الجمع والتصغير (انحذف) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفر جل وان فتقول في جمعه سفار ج وان عوضت قلت سفار ج وفي تصغيره سفيرج وان عوضت قلت سفيرج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه منطلق ومطابق وفي تصغيره مطليق ومطليق على الوجهين وعلم من قوله وجائر أن التعويض غير لازم * تنبيه * قال في التسهيل وجائر أن عوض مما حذف ياء ساكنة قبل الألف لم يستحقها الغير تعو بض واحترز بقوله لغير تعو بض من نحو لغا غير في جمع لغيزي فانه حذف ألفه ولم يفتح الخ إلى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد (وحادث عن القياس كل ما * خالف في البابين) أي باب التكسير وباب التصغير

(حكاية) مما جاء من موهبة الخليل ولا يقاس عليه مما جاء من القياس في باب التصغير قولهم في المغرب مغربان وفي العشاء عشيان
وفي عشيبة عشيبة وفي بنون أنيسان وفي بنون أبنون وفي ليلة ليلية وفي رجل رويحل (١٠٣) وفي صبيبة أصيبه وفي غلمة أغلمة تهذه

الالفاظ مما استغنى فيها
بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل ومما جاء حائدا
عن القياس في التكميل
لغاية على غير لفظ واحد
قولهم رهط وأرهاط
وباطل وأباطيل وحديث
وأحاديث وكراع
وأكارع وعروض
وأعارض وقطيع
وأفاطيع فهذه جموع
لواحد مهمل استغنى
به عن جمع المستعمل
هنا مذهب سيويه
والجهو وروذهب بعض
النحوين إلى أنه جموع
للمنطوق به على غير
قياس وذهب ابن جنى
إلى أن اللفظ يغير إلى
هيئة أخرى ثم يجمع
فيري في أباطيل أن
الاسم غير إلى ابطل أو
أبطول ثم يجمع (لتلوي
التصغير من قبل علم *
تأنيث أو مدته) أي مدة
التأنيث (الفتح المحتم)
يعني أن الحرف الذي
بعده ياء التصغير لم
يكن حرف اعراب فانه
يجب فتحه قبل علامة
التأنيث وهي التاء والف
التأنيث المقصورة نحو
قصعة وقصعة ودرجة
ودريجتو حيلي وجبيلي
وسلي وسليبي وكذا ما

وان أو همت عبارة الشارح خلافاً لاشتغال محله بالياء التي كانت في المفرد (قوله قولهم في المغرب مغربان)
وقياسه مغربان وفي العشاء عشيان وقياسه عشيبة وقول التصريح بقياسه عشي فيه نفاذ قول المصنف واختتم بتا
التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي قال الشارح في الحال كسب أو في الاصل كبد أو في المسأل وهذا نوعان
أحد هما ما كان باعياً بعدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تحقه التاء نحو سماء وسومة وذلك لان الاصل فيه سمي
بثلاث ياء آت الأولى ياء التصغير والثانية تبدل المدة والثالثة تبدل لام الكلمة فخذت احدى الياءين الاخريتين
على القياس المقرر في هذا الباب فبقى الاسم ثلاثياً فلهفته التاء اه (قوله وفي عشيبة عشيبة) وقياسه عشيبة
بحدف احدى الياءين من عشيبة لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كذا في الفارسي وغيره والاصل
عشيبة بثلاث ياء آت ففعل ما صغر فعلم بطلان قول البعض بقياسه عشيبة بثلاث ياء آت (قوله وفي انسان أنيسان)
بياء قبل الالف وقياسه أنيسان ان اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان ان لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد
وقال الكوفيون أنيسان تصغير انسان لان أصله انسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين واذ صغر
افعلان قيل أفعلان وهو مبني على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعلان ومذهب البصريين أنه من
الانيس فوزنه فعلان أفاده الفارسي (قوله وفي بنون أبنون) وقياسه بنون وفي ليلة ليلية وقياسه ليلية وفي رجل
رويحل وقياسه رويحل وفي صبيبة بكسر الصاد وسكون الواو جمع صبي أصيبه وقياسه صبيبة وفي غلمة بكسر
الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام وقياسه غلمة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا النظر يبع لا يناسب المتن لان
المتن يقتضي أن مثل هذه الالفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضي أنه تصغير قياسي للمهمل والمناسب للمتن ما ينقله
الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال في قوله فهذه جموع الخ (قوله بتصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن
تصغير مستعمل أي فغير بان وما بعده كانه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وانسيان وليلة وراجل
واصيبة وأغامة وأبنون (قوله على غير لفظ واحد) أي على غير ما يقتضيه لفظ واحد من الجموع (قوله رهط
وأرهاط) وقياسه رهط وقول التصريح وأرهاط ممنوع لان أفعال غير مطرد في فعل الصحيح العين الساكنة وتشذ
أفراخ في فرخ ككسر (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد وقياسه باطل لانه من باب كاهل سم (قوله وحديث
وأحاديث) وقياسه أحدثة وحديث وكذا كراع يضم الكاف وهو مستند في الساق وقطيع بفتح القاف (قوله
وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز وبجائز (قوله وذهب ابن جنى الخ) قال الفارسي وهو قريبي من
الاول (قوله إلى هيئة أخرى) أي يجمع على ذلك الجمع قياساً (قوله لتلوي بالتصغير الخ) هذا البيت والذي بعده
تقييد لقول المصنف فعلم مع فعييل لما فاق يعني يستغنى من كسر تلوي ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه
الاشياء وزاد الشارح بحرف المركب فانه يفتح التلوي الذي قبله أيضاً ولتو لم يتعلق بانحتم ومن قبل الخ حال من تلوي
والمراد بعلم التأنيث نأوه وألفه المقصورة (قوله أي مدة التأنيث) الاولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أي مدة علم
التأنيث أي المدة التي قبله كما قاله سم لانه أدل على أن المدة ليست للتأنيث (قوله ان لم يكن حرف اعراب) فان كان
حرف اعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف اعراب انما يتأتى في تصغير الثلاثي لا في تصغير ما فوقه
الذي الكلام فيه فلهاذا قال شيخنا والبعض القيسد لبيان الواقع (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للاحقاق
مقصورة أو ممدودة كعزهي وعلباء فيقال في تصغيرهما عزيه وعليب بكسر ما بعدهما والتصغير مع التنوين كذا
قال الفارسي أي ومع حذف الياء المنعقدة عن الالف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أفهم
كلامه أن الالف الخ) أي لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضي الغائبة (قوله في يابه) أي باب ألف
التأنيث أي الباب الذي ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لانه لم يذكر ذلك
في باب التأنيث بل في باب ما لا ينصرف (قوله أو الالف قبلها) فيه استخدام فانه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة

قبل مدة التأنيث وهي الالف الممدودة التي قبل الهمزة نحو صجره وصغيره وجره وجره * (تنبيهات) * الاول أفهم كلامه أن الالف
الممدودة في نحو جراه ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند وجهه والبصريين وانما العلامة عندهم الالف التي انقلبت همزة وقد تقدم
بيان ذلك في يابه ولذلك قال في التسهيل أو ألف التأنيث أو الالف قبلها أو ما قوله في شرح الكافية فان اتصل

بما ولي اليباء علامة تانيث فخرج كمنيرة وحبسلي وخبراه حيث يقتضى أن المدة في نحو حمره منسدرجة في قوله علامة تانيث فانه قد تجوز فيه
والتحقيق ما تقدم في الثاني المراد بقوله من قبل علم تانيث ما كان متصلا كما مثل فلوان فصل كسر على الاصل نحو دحرجة والثالث عجز المركب
منزل منزلة تاء التانيث كما فانه في التسهيل فحكمه حكمهما فتقول بعيلك بفتح اللام (كذلك ما مدة أفعال سبق * أو مدسكران وما به التحق)
أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو مدسكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع
ماهما فيه على فعالين دون شذوذ فتقول (١٠٤) فى تصغير أجمال أجيال وفى تصغير سكران سكران لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين وكذلك

وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشئ على مجاوره (قوله ما كان متصلا) أى
التلو الذى كان متصلا بعلم التانيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء اذا آخر صدره ياء كمد يكر
لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره (قوله بعيلك) بفتح اللام
ومع يد يكر بسكون الياء كما (قوله أو مدسكران الخ) يؤخذ من تشبيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما
ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ماهما فيه الخ تانيهما أن لا يكون ما فيه الألف والنون المزيدتان جمع كثره فان
كان جمع كثره كما قبل لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وان كان يجمع على عقابين بل بردا الى القلة ثم
يصغر فيقال فيه أعقب ذكروه فى التسهيل (قوله وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فخرج نحو
سيفان مما مؤنثه على فعلا لانه فيقال فى تصغيره سيقيين (قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران
وعثمان ومروان فيقال فى تصغيرهما عمران وعثمان ومروان وخرج ما فونه أصلية فانه يكسرى فى تصغيره ما قبل
الألف قال الدماميني نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسيين بحذف احدى السينين وقلب الألف ياء
وادغامها اه قال سم وانظر لم حذف احدى السينين وهلا بقيت ولف ادغامه فقيل حسيين على فعيل
اه أى كقيل فى تصغير لغزى لغزى (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين
وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شئ ومفهومة صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ
وقد تعرض الشارح لجمع ذلك الا أنه ذكر صورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا فى جمعه
سكارين) لان الألف والنون فى شابهما فى التانيث بدل ليل منع الصرف فكلما يتغير ألف التانيث لا يتغير
ما أشبههما وما لم يكن الألف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير تصريحا (قوله غرنان) بغير مجمعة
مفتوحة فراهسا كثة ثلثة وجمعه غرائى كسكارى من غرث كفتح جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غين غرائى
وفتحها وان كان الضم أرجح كجوازهما فى سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف وبالفعلى
والفعلى جمع الخ فاقصر البعض على الضم تصغير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى بجمعه على فعالين (قوله
فاذا حقرت أفعالا) أى صغرنه (قوله فرقوا بينهما) أى بين أفعال بفتح الهمزة وبين أفعال أى بكسرها حيث
صغر والاول على أفعال والثانى على افعيل فقالوا فى تصغير أجمال أجيال وفى تصغير اخرج أخير يجمع ولا حاجة
لتنقيدهم اخرج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون أفعال الاجعا) أى فى الحال أو فى الاصل بان
يكون عالما منقولاً من جمع فلا تنافى بين هذا وقوله فاذا حقرت أفعال اسم رجل (قوله هذا كلامه) أى كلام
سيبويه (قوله وأسمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمل ولا خاق فهو ثوب أسمال كذا فى
القاموس (قوله فان فرعا على مذهب الخ) انما قيد الاختلاف الذى سبذ كره بالتحقيق على مذهب من أثبت
أفعالا فى المفردات لان الاختلاف الذى سبذ كره جازى غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كعشار وأفعال اسم
رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلو بين على أبى موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف
المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا فى المفردات فليس الا فى أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله انه) أى

ما كان مثله نحو غضبان
وعطشان فان جمع على
فعالين دون شذوذ صغر
على فعالين نحو سرحان
وسر يحسين وسلطان
وسليمان فانما يجمعان
على سرحان وسلطين
وان كان جمعه على فعالين
شاذ لم يلتفت اليه بل
يصغر على فعيلان مثله
غرثان وانسان فانهم
قالوا فى جمعهما غرائين
وأسارين على جهة الشذوذ
فاذا صغرا قيل فيهما
غريثان وأساران فان
وردما آخره ألف ونون
مزيدتان ولم يعرف هل
تقلب العرب ألفه ياء
أولا لجل على باب سكران
لانه الاكثر (تنبيهه) *
أطلق الناظم أفعالا ولم
يقدره بان يكون جمعا
فشمل المفرد وفى بعض
نسخ التسهيل أو ألف
أفعال جمعا ومفردا مثل
الجمع ما ذكره وأما المفرد
فلا يتصور تشبيله على
قول الاكثر بن الاماسى
به من الجمع لان أفعالا

عندهم لم يثبت فى المفردات قال سيبويه فاذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفعال كتحقيرها قبل أن تكون اسمها فتحقيق افعالا
افعال كتحقير عطشان فرقوا بينهما وبين أفعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون أفعال الاجعاه هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين أفعالا
فى المفردات وجعل منه قولهم رمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال وهو عند الاكثر من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعا على مذهب
من أثبت فى المفردات تقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا ومفردا أنه يصغر على أفعال ومقتضى قول من قال من النحويين أو
ألف أفعال جمعا كفى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على افعيل بالسكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا
بما ليس يجمع نحو أعشار فان تصغيره أعشير

وقال الشارح أو ألف أفعال جمعا على هذا نبيه بقوله سبق هذا اللفظة تقييد وحل كلام الناظم على التقييد وكانه جهل سبق قيد الأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التسكر وهو الجمع أما تقييده فتبجح فيه بأباموسى ومن وافقه وقال الشلو بين مشير إلى قول أبي موسى هذا خطأ لان سيبويه قال اذا حقرت أفعال اسم رجل قلت فيه أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما أو ما حل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لان قوله سبق ليس حال من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صفة لما رمد مفعول لسبق تقدم (١٠٥) عايمه والتقدير كذلك ما سبق مدة أفعال

وأيضاً فان الناظم أطلق في غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم في بعض نسخ لتسهيل فعل ذلك بحمل كلامه (و ألف التانيث حيث مدا * وناؤه منفصلين عدا * كذا المزيد آخر النسب * وعجز المضاف والمركب * وهكذا زادنا فعلا * من بعد أربع كزفرانا * وقد انفصل ما دل على * تنية او جمع تصحح (جلا) يعنى لا يعتد في التصغير بهذه الاشياء الثمانية بل تعد منفصلة أى تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها * الاول ألف التانيث الممدودة نحو جراء * الثانى تاء التانيث نحو حفظ * الثالث ياء النسب نحو عبقرى * الرابع عجز المضاف نحو عبدة * الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك * السادس الالف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبوران واحتر زمن أن يكونا بعد

أنعلا المفرد بصغر على أفعال وهذا هو الرابع (قوله لان سيبويه قال الخ) انما ينحى هذا التعليل اذا كان تقييد أبي موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرفنا إليه آنفاً أخذنا باطلاق مفهوم تقييده بالجمع والافتقار ل كلام سيبويه في المفرد الذى كان في الاصل جمعا كما جال اسم رجل وكلام أبي موسى في المفرد أصالة كتب أسما ولا يلزم من تصغير الاول على أفعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى على أفعال فتأمل (قوله وايضاً فان الناظم أطلق في غير هذا الكتاب) أى كما أطلق هنا (قوله وألف التانيث حيث مدا الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به المنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الاشياء الثمانية لاني التصغير فيرد عليه ان عجز المضاف لم يحذف لانه لا هناك فلا يذوق عده في المستثنيات وانما قصوده أنه اكنفى مع هذه الاشياء الثمانية بمصوغ تصغيره التصغير تقدرا لتقدير انفصال ما يحل بالصيغة معها وهو أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها هو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك مع في الجمع فيعلم استثناءه من قول المصنف السابق وما به المنتهى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على انقصود من قول المصنف وألف التانيث حيث مدا الخ وعجز المضاف ليس حذفه في الجمع لازمان كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع مافي التوضيح وشرحه وعلى هذا يقول الشارح الا ترى الاول هذا تقييد الخ في نظر وكان الاول أن يقول فيه تقييد فتأمل اه وليس قوله وألف التانيث الخ تكرار مع قوله آنفاً التلو بالتصغير من قبل علم تانيث أو مدته الخ لان ذكره هناك من حيث استثناءه من كسر ما بعد اء التصغير وهنما من حيث انه بصغر الاسم يتقد رخلوه منه واخرج قبله حيث مدا المقصود لانه لا تعد منفصلة ولذلك تحذف اذا رقت خامسة فاكثرت وتبقى اذا كانت اربعة لان الخ حينئذ بصيغة التصغير ويفض ما قبلها لاجلها (قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة الجمع تصحح احتر زبه عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير اسما يأتى في الخاتمة أنه لا يقال في تصغير سنين سنون بل سنين وسيأتى وجهه ويحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدا عليه (قوله كما يصغر غير متمم بها) فلا يعتد أن ائنية التصغير خرجت عن أصلها اه فارضى (قوله عبقرى) يعنى هملة مفتوحة فوحدة سا كنة ذقاف مفتوحة فراء نسبة الى عبقرى نعم لعرب أنه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شى عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف الاسنادى قال الفارضى لان الاسنادى كتاب شر الايصغر وشمل المركب تركيب مزج العددي تكلمة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير المصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارضى (قوله ومسلمان ومسيلمين) كذا في بعض النسخ واثبات الالف في الاول يقتضى رفع المتعاطفات واثبات الياء في الثانى يقتضى عدم رفعها كما أن رسم عبقرى بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضى عدم النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على لغة من يجرى جمع المذكور السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لخالها في الجز واجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثني الالف ووافق هذا مافي أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدم رافيه (قوله في عدم الاعتداد بهما من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير (قوله لان مذهبه في نحو جلا لاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التانيث حيث مدا (قوله حذف الواو والالف والياء) اعتمادا بالالف التانيث الممدودة كما عدا بالقصور في

(١٤ - صبان) - رابع) ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما السابع علامة اثنتية نحو مسلمين * الثامن علامة جمع التصحح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها وقد تمام بنية التصغير قبلها فتقول في تصغيرها جبراه وحنظلة وعبقرى وعبدة شمس وبعابل وزعفران وعبقران ومسيلمان ومسيلمين * (تنبيهات) * الاول - هذا تقييد لا يطلاق قوله وما به المنتهى الجمع وصل وقد تقدم التنيبه عليه * الثاني - است الالف الممدودة عند سيبويه كما التانيث في عدم الاعتداد بهما من كل وجه لان مذهبه في نحو جلا لاء وبرا كعقرى تاء مما نالته حرف مد حذف الواو والالف والياء فيقول في تصغيرها جلا لاء وبرا كعقرى تاء بالتحذف

بمختلف فرقة فانه يقول في تصغيرها فرقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر أن الالف بعدهما من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبردا بقاء
 الواو والالف والياء في جلولاء وأخويه فيقول في تصغيرها جلب لاء وبريكاء وقر يشاء بالادغام مسو يابن ألف التانيث وتائه لان ألف
 التانيث المددودة بحكم ما هي فيه بحكم ما فيه هاء التانيث وحجة سيويه أن لالف التانيث المددودة شبهاء التانيث وشبهها بالالف
 المقصورة واعتبارا لشبهين أولى من انحاء (١٠٦) أحدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة لالف المددودة لها في عدم السقوط

وتقدر الانفصال بوجه تاء
 فلاغنى عن اعتبار الشبه
 بالالف المقصورة في
 عدم نبوت الواو في جلولاء
 ونحوها فانها كالف
 حبارى الاولى وسقوطها
 في التصغير متعين عند
 بقاء التانيث فكذا يتعين
 سقوط الواو المذكورة
 ونحوها في التصغير
 واعلم أن تسوية الناظم
 هنا بين ألف التانيث
 المددودة وتائه تقضى
 موافقة المبرد ولكنه
 صحح في غير هذا النظم
 مذهب سيويه الثالث
 اختلف أيضا في نحو
 ثلاثين علما وغير علم وفي
 نحو جدارين ونظر يفين
 ونظريقات أعلاما مما
 فيه علامة التثنية وجمع
 التصحیح ونال الحرف مد
 فذهب سيويه الحذف
 فتقول ثلاثون وجديران
 ونظر يفون ونظريقات
 لان زيادته غير طارئة
 على لفظ مجرد فعمل
 معاملة جلولاء ومذهب
 المبرد ابقاء حرف المدي
 ذلك والادغام كما يفعل
 في جلولاء وتاقى نحو

نحو حبارى اذا صغرت على حبيرى فحذت من أجلها الالف (قوله بخلاف فرقة) أى ونحوها مما يسه تاء
 التانيث ونالته حرف مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء اذ لم يعد بالالف لم تحذف المدة
 قبلها بل تبقى مع قلب الالف والواو ياء كما في تصغير جلول و برالك وقر يث بلا ألف تانيث (قوله ومذهب المبرد
 الخ) وعليه فالألف التانيث المددودة كما هي في عدم الاعتداد به من كل وجه (قوله في جلولاء وأخويه) مع قلب
 الواو والالف ياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الاولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة
 بيان ذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة الشارح والذي يتجه أنه متعلق بتقدير الانفصال
 يعنى أن تقدر انفصال ألف التانيث المددودة في غير ما نالته حرف مد لا مطالعا والام يحذف لاجلها حرف المدي فيما
 نالته حرف مد فلا تغفل (قوله فلاغنى الخ) الفاء ما فصحة أى واذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلاغنى
 الخ أو تفرعية على قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله ونحوها) أى نحو الواو في جلولاء كالالف في براكاء والياء
 في قر يشاء (قوله عند بقاء التانيث) بان يقال حبيرى بخفيف الياء واثبات ألف بعد الراء (قوله أن تسوية
 الناظم الخ) أى حيث أطلق في قوله والالف التانيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا
 (قوله في نحو ثلاثين علما وغير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة
 مطلقا لانه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فانما تكون زيادته غير طارئة اذا كان علما بخلاف
 ما ذالم يكن علما لانه حينئذ مفردا (قوله لان زيادته) هى علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أى
 منها أما ثلاثون فلو وضع على الزيادة وأما ما بعده فلو جرد الزيادة حال الجمعية قبل العلية وقوله فعمل معاملة
 جلولاء لعدم طر وزيادته على كل (قوله زاد على أربعة) أى ولم يتقدم على الخامسة كما يأتى (قوله لن
 يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وأهو الجواب على تقدير الفاء وجمع
 الشرط والجواب الخبر (قوله أى اذا كانت ألف التانيث) أى المقصورة كما يقده المثنى أما المددودة فعلى
 تقدير الانفصال كما سر وكالف التانيث المقصورة ألف الالحاق المقصورة كحبرى فتقول في تصغيره حبير كحبرى
 والخبر كيقع الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القرا وابتست ألفه للتانيث لقواهم حبير كان فهو مثنون وعن
 الجرمى أن ألفه للتانيث فهو ممنوع من الصرف كذا في الفارضى (قوله لان بقاءها نحو جرج الخ) قال في
 التصريح فان قلت فحبرى فعلية وليست من أبدية للتصغير الثلاثة قلت نعم وليكنها توافق فعملها فيما عدا الكسرة
 التى منع منها مانع الالف اه وقد حرفه البعض ثم استشكله (قوله لانها لم يستعمل النطق بها الخ) قال شيخنا
 لعلة تعليل محذوف تقديره وفارقت المددودة لانها الخ أى لانها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن
 تقدير الانفصال بخلاف المددودة (قوله فتقول في نحو قرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع تصریح
 (قوله وبردرايا) بموحدة مفتوحة فراءسا كنة فدل مهملة فراء فالف فتحية اسم موضع وزنه فعلا عا يا (قوله
 لغيز) كرا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاى وفي بعض النسخ لغيز بياه قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس
 (قوله ويريد) بحذف ألف التانيث ثم حذف الالف والياء لانها جزا ثنتان (قوله فان كانت خامسة الخ) أشار
 به الى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ تقييد لاطلاق قوله متى زاد على أربعة الخ (قوله وابقاء ألف
 التانيث) لانها بعد حذف المدة صارت رابعة (قوله بين الحبيرى) وهو أجد (قوله ومثله قر يثا) يقتضى

نظر يفين ونظريقات أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل (وألف التانيث ذو القصر ان
 متى زاد على أربعة ان يثبتا) أى اذا كانت ألف التانيث خامسة فصاعدا حذفت لان بقاءها نحو ج البناء عن مثال فعمل وفعل لانها لم
 يستعمل النطق بها فحكمها بحكم المنفصل فتقول في نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا قرقرى ولغيزى وبردرايا فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز
 حذف المدة وابقاء ألف التانيث وجاز عكسه والى هذا أشار بقوله (وعند تصغير حبارى حبير * بين الحبيرى فأدر الحبير) ومثله قر يثا فتقول
 فبقر يشاء وقر يثا أى ان حذفت المدة قلت الحبيرى وقر يشاء وان حذفت ألف التانيث قلت الحبيرى وقر يث

بقلب المدية ياء ثم مدغم ياء التصغير فيهما (وارد دلاصل ثانياً بالقلب * فقيمة صير قومه نصب) نازلاً مفعول لارد دوله انعت لثانياً وقلب في موضع
 انعت لثانياً بضاعته أن ثانی الاسم المعغر يرد الى أصله اذا كان ليناً منقلباً عن غيره فشمّل ذلك ستة أشياء * الاول ما أصله واو فانقلب ياء
 نحو قيمة فتقول فيه قومه * الثاني ما أصله واو فانقلب الفتحو باب فتقول فيه يوب * الثالث ما أصله ياء فانقلب واو نحو موقن فتقول فيه
 ميقن * رابع ما أصله ياء فانقلب الفتحو باب فتقول فيه نيب * الخامس ما أصله همزة (١٥٧) فانقلب ياء نحو ذيب فتقول فيه ذوب
 بالهمزة * السادس ما

أن قريناً بالضم والذی قدمه أم بالمد وهو ما في القاموس فاعل مراده مثله قريناً على تصره بالضم ورو
 أو نحوها وأنه اغتفمها (قوله بقاب المدية ياء) أي في الجباري فمما لان مدة القرين ياء فلا يحتاج للقلب (قوله
 نانياً لينا) لم يخص في الهم مع الربي الثاني اللين حيث قال يرد الى أصله البدل ان كان آخراً مطلقاً سواء كان
 لينا كما هي أوغـ ير اين كياء وسقاء فان ألف ما هي بدل من واو لانه مشتق من اللهو وهمزة مائة بدل من هاء
 لقولهم ميا و أموا وهمزة سقاء بدل من ياء لانه مشتق من السقي فيقال ما هي يرد الى الف الى الواو وقلبها ياء
 لتعارفها اثر كسرة ومويه وسقي كما يقال في التفسير ملاهي ومياه وأموا وأسقية لان التصغير والتكسير
 يردان الاشياء الى أصولها فان لم يكن البدل آخر الشترط فيه شرطان أن يكون ليناً وأن يكون بدلاً من غير همزة
 تلي همزة كالأول وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان وموزين وميقن لزال موجب
 الابدال لان الواو انما أبدت في مال لتحر كها واو فتاح ما قبلها وفي قيل وميزان اكسرها قبلها وفي ريان لاجتماعها
 مع الياء وسبق احدهما بالساكون وانما أبدت الياء واو في موقن اضم ما قبلها وكسيرا ط و ذيب بالياء فيقال
 قرير ياء و ذوب بالهمزة فلو كان غير الاخر حرفاً صحح ببدل من صحح أو من لين لم يرد الى أصله بل تصغر الكلمة
 على حالها كخضمة وخجامة وترث وتريث وأباب في عباب وأيب وقائم وقويم بالهمزة وكذلك كان بدلاً من همزة
 تلي همزة كادم فيقال أديم من غير رد للالف الى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار (قوله ولينا
 نعت لثانياً) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولاً ثانياً بالقلب لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر
 لاقتضائه أن الثاني الرود الى أصله هو المحوّل لينامع أنه المحوّل اليه كالياء في قيمة لا المحوّل كالواو فتدبر (قوله
 فتقول فيه ذوب) ووجه زوال مسوغ البدل وهو ساكون الهمزة دما ميني (قوله فتقول في متعد) وهو
 اسم فاعل من تعدوا أصله موهتدأ بدت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء تصرح (قوله بابقاء التاء) أي الاولى
 المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال سم (قوله فاه رده الى أصله) لزال موجب
 قاهار هو تاء الافتعال تصرح (قوله موعداً) أي اسم فاعل أو موعداً أي اسم مفعول أو موعداً أي مصدر
 ميباً أو اسم زمان أو مكان (قوله لايهام فيه) أي ان كان فيه اجمال من حيث احتماله أنه تصغير
 اسم فاعل أو اسم مفعول أو واد في التصريح أن سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وقد يقال
 الموجود فيها اجمال الالباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الحاصل له على ذلك تميمه القلب في كلامه بحيث
 يشتمل نحو الخامس والسادس والاف يمكن ابقاء القلب على ظاهره اصطلاحاً ونحوه الامر أنه ترك بعض المسائل
 سم (قوله من حرف صحح) كقبي دينار وقيراط اه سم وكفي ذوب بناء على أن الهمزة حرف صحح (قوله
 ولا عكسه) أي ولا على عكسه في متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أيبمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لانه
 على حده لان الاول حرف لين والثاني مدغم فيه فتكون الهمزة تصغير خاصة سم (قوله غير محرر) لانه يخرج
 عنه اللين المنقلب عن صحح غير الهمزة كقبي دينار والمنقلب عن همزة تلي همزة كقبي ذوب مع أنهم ما يردان
 (قوله في نحو شيخ وارا) ويقال شويح (قوله على جوازه) أي جواز الابدال واو في نحو ناب ونحو شيخ كياء وصرح
 التسهيل (قوله وهو) أي ما سمع من بوضه بقرينة قوله شاذ المقضى للسمع فارجاع البعض الضمير الى
 ما تقدم من قلب ألف ناب و ياء شيخ و بوضه واو غير مناسب الا للسمع القلب في ياء ناب و شيخ أيضاً وهو خلاف
 المتبادر من تعبيره بالجازة نعم سمع في ناب للمسننة من الابل فوب كقبي الهمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أي

بالهمزة * السادس ما
 أصله حرف صحح غير
 همزة نحو دينار وقيراط
 فان أصلها دينار وقيراط
 والياء فيها بدل من
 أول المثليين فتقول فيها
 دينار وقير يربط وخرج
 عن ذلك ما ليس بلين فانه
 لا يرد الى أصله فتقول
 في متعد متهدي بابقاء
 التاء خلافاً لالزجاج فانه
 يرد الى أصله فيقول
 موي بعد الاوّل مذهب
 سيبويه وهو الصحيح
 لانه اذا قبل فيه موي بعد
 أو موعداً تيه عد لا يهام
 فيه * (تنبيهات) * الاول
 مراده بالقلب مطلق
 الابدال كياء برب في
 التسهيل لان القلب في
 اصطلاح أهل التصريف
 لا يطلق على ابدال حرف
 لين من حرف صحح ولا
 عكسه بل على ابدال
 حرف علة من حرف علة
 آخر ويستثنى من كلامه
 ما كان ليناً مبدلاً من
 همزة تلي همزة كما
 استثناء في التسهيل
 كالف آدم و ياء أيمه فانها
 لا يردان الى أصلها إنما

آدم فتقلب ألفه واو أو أيمه فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح السكاكيت وهو يعني لرد مشروط بكون الحرف حرف لين
 مبدلاً من لين غير محرر بل ينبغي أن يقول مبدلاً من غير همزة تلي همزة كقبي التسهيل * الثاني أجاز السكوفيون في نحو ناب مما ألفه نوب
 بالواو وأجازوا أيضاً ابدال الياء في نحو شيخ وارا ورافه هم في التسهيل على جوازه جواز امر جوحوا بؤبده انه سمع في بيضته بوضه وعنده
 البصر بين شاذ الثالث اذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه

وميت هو بروشويك وعيت وشذو هو برود المحذوف وأشار بقوله كجالي أن الثاني وضعه يكمل أيضا في التصغير كما يكمل المنقوص توصلا إلى بناء فعمل لأن هذا النوع لا يعلم نالته برود اليه بخلاف المنقوص وأجاز في الكافية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهم عن رهي والآخر أن يجعل من قبل المضاعف فتقول فيه ما عنين وهليل وصرح في التسهيل بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر في ما لا سمية أو الحرفية إذا سمى بها فانك تقول (١٠٩) على التقديرين موسى * (تنبيهات) *

الأول إنما قال غير البناء
 ولم يقل غير الهاء ليشمل
 تاء بنت وأخت فانها لا
 يعدهما أيضا بل يقال
 بنية وأختية برود المحذوف
 * الثاني في معنى بقوله ثالثا
 ما زاد على حرفين ولو كان
 أولا أو ورسطا فلا قول
 كفولك في تصغير يرى
 مسمى به يرى من غير رد
 اعتداد بحرف المضارعة
 وأجاز أبو عمرو والمرازمي
 الرد فيقولان يرى
 ويونس برود ولا يتون
 على أصل مذهبه في
 يعيل تصغير يعيل ونحوه
 وتقدم مثال الوسط
 * الثالث لا يعتد أيضا
 بهم - همزة الوصل بل برود
 المحذوف مما هي فيه
 وانما يذ كر ذلك لأن
 ما هي فيه انما صغر حذف
 منه - فيبقى على حرفين
 لانهما متخواسم
 وابن قول في تصغيرهما
 سمي وبني بحذف همزة
 الوصل استغناء عنها
 بتحريل الأول * الرابع
 قوله كما أن أراد به اسم
 الماعاء اشروب فهو تمثيل
 صحيح وهذا هو الطاهر كما
 مر انشرح عليه وان

وقلت الواو ألفا فتحركها وانفتح ما قبلها فوزن ما فعل بسكون العين باعتبار ما بعده القلب وبكسر هاء باعتبار ما قبله وعلى أن المحذوف الواو حركي الشارح حيث قال وشذو هو برود المحذوف بمعنى الواو لأن الكلام في رد المحذوف الأصلي لا الزائد وفيه ما لفته نالته وهي جعل عينها ما بعد لامها ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزن ما فاع وعرابها على هذا عراب المعتل كداع وعاز وعلى غيره مما تقدم عراب الصحيح فتحرك الراء والالف بحركات الأعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والجر هو بروشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لثلاثين ساكنة هو والتنوين وفي نصب شويك بروده وعلى لغة هاتر وشاذن هو بروشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هو بروشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فعل فالمحذوف عين الكامة (قوله بحرف علة) بان زاده عليه ياء وقيل ان شئت ألحقته بما لام ياء فقلت في هل هي أو واد فقلت هليو ثم أعلمته اعلال سيدونيا زيادة عمل واد ظهر الأول وبه جزم الأبدى واقتضاه كلام التسهيل وحجة الثاني أن ما حذف لامه واذا أكثر مما حذف لامه ياء تصرح بجمع بعض زيادة من المرادى (قوله فانك تقول الخ) لانك على الوجه الأول ان كملت ياء وحب ادغام اثنين أو يواو وحب قلبها ياء ثم ادغامها على الوجه الثاني تزداد الف وتبدل ياء وتذغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما قبل واد بكل حال عملة بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واد الخ اه سم وفي كلام الفارسي ما يشعر بالفرق حيث قال اذا سمى بحرفين نائهما ألف أو واد أو ياء وحب التضعيف في اللفظ وغيره فلو سمي شخص بما وحب تضعيف الالف ثم تقاب الالف الثانية همزة لاجتماعها ما ساكتين فيصير ما فاصغر يقال موى بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلا همزة قلبت ياء جوازا اه فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موى بهم همزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق (قوله برود المحذوف) أي وحذف التاء والاتبان بهاء التانيث والمحذوف الواو المنقلبة في التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احدهما بالسكون (قوله مسمى به) قيد به لان الفعل والحرف لا يصغران الا اذا سمى بهما (قوله من غير رد) أي عينه وهي همزة اذ أصله رأى (قوله فيقولان يرى) بهم همزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوف لان تمام الساكنين (قوله على أصل مذهبه في يعيل) أي من اثبات الياء وعدم تنوين عوض كما سرفي باب ما لا ينصرف فابو جود في بعض النسخ من كتابة يعيل بالياء وما ابو جود في بعضها الآخر من كتابته بالياء صححان لان الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الراجح فاذا ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا يتون أنه لا يتون تنوين الصرف وبتنوين عوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل في بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادي (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشالك وميت (قوله حذف منه) لانه يضم أوله فيستغنى عنها بتحريك أوله تصرح (قوله كما شرح عليه) أي في قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) أي في مطلق التكميل والافتكامل المنقوص برود ما حذف منه اليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد اليه أفاده المرادى (قوله حتى يصغر) أي الى أن يصغر (قوله وحب التضعيف) قال البعض لثلاثين ساكنة لان أقبل وضع حرفين آخره حرف ابن محترق وهذا لا نظيره اه وقد يقال عدم التنظير لازم على القسم الأول لان أقل وضع الاسم العربي على ثلاثة أحرف وهل وبل مسمى بما متخالفان لذلك على أن الثاني وضعه اذا سمى به لا يتعين فيه

أراد بها الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لان ما سمية كانت أو حرفية من الثاني وضعه لا من قبيل المنقوص فيكون مرادة أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لأنه منقوص وتتمام القول في هذا أنه ذاسم بموضع ثانيا فان كان ثانيا صححنا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضاف أو يزد عليه ياء فيقال هليل أو هلي فان كان معنلا وحب التضعيف قبل التصغير فيقال في لو وكي زمانا إلا ما لو وكي بالتشديد وما بالمد وذلك لانك زدت على الالف ألفا فالتقي ألفان

فأبدلت الثانية همزة فاذا صغرنا أعطين حكم دووحي وماء فذال لوى كما يقال دووي. أصلهما لو وودو و يقال كبي بثلاث ياء كما يقال حبي
 ويقال موي كما يقال في تصغير الماء المشروب مويه إلا أن هذا الهمزة فزدت اليه كما تقدم في الخ مس قال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف
 حرفاً في لغتو حرفاً آخر في لغة تصغير تارة برد (١١٠) هذا وتارة برد هذا كقولك في تصغير سنة سنية وسنة وفي تصغير عضة عضة وعضة اه

الاعراب بل تجوز فيه الحسكية فتأمل (قوله فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا في حراء (قوله أعطين) ماض مجهول
 مبنى على سكن الياء لاتصاله بنون الاناث (قوله دووحي) بفتح أو لهما ونشديد ما بينهما والواو والباء والحاء
 الذبيلة اه تصريح ودال الدو همزة (قوله وأصلها لوى وودو) أي نقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء
 وسبق احداهما بالساكنون (قوله ويقال موي) أي ببدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن
 الغارضي ما يفيد جواز ابقاء الهمزة بلا ابدال (قوله في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في تثنيته ما أنت وماوان
 قرأ الجندري فالتقى الماسن والحن فالتقى الماوان وجمعه في الفة أمواه اه فارضى أي وفي الكثرة مياه وأصله
 مواه فقلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله لاههاه) وأصله موه فقلت الواو الف التخر كها انفتاح ما قبلها
 ثم انهاء همزة (قوله ومن بترخيم) أي مع ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى بحرف من أو شرطية
 فيصغر بالجرم وحركه بالكسرة لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط (قوله بالأصل) وهو ما كان في مقابلة
 الفاء والعين واللام سندوبي (قوله المعطفا) قال الشاطبي المعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء
 وعطف بالجرم لاجتماعه من لدن رأسمه الى وركيه به قال المسكودي المعطف بكسر الميم هو الكساء خلد (قوله
 بتجر يده من الزوائد) أي الصالحة للبقاء كفي التوضيح ليخرج منه حرج ومخرج لا يتناع قاء الزيادة فيها
 لانحلالها بالزنة عند تصغير غير الترخيم أي فلا يسمى تصغيرهما على دحبرج وحبرج تصغير ترخيم اه زكريا
 وقوله الصالحة للبقاء أي في تصغير غير الترخيم وفي قوله من الزوائد إشارة الى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر
 تصغير الترخيم لعدم الزوائد به صرح في التوضيح فلا بد من أمرين ان يكون في الاسم زيادة وأن تكون هذه
 الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم (قوله جيد) وان صغرت لا بترخيم قلت في حامد حو بمد وفي حمدان
 حميدان ان ثبت له جمع على حمدان والاعفيدان وفي محمود حميد وفي حمدون حميدان اه فارضى أي وفي
 حماد حميد وكان على اشارة أن يذ كرمع الاسماء الخمسة بمد فان تصغيره بترخيم أيضا جيد قال خلد ولم
 يذخف للالباس نقه بالقرائن اه وقال سم وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس اه ونبه أن المتبادر
 من جيد كونه مصغر جدد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الباس وقد منع التبادر لقله التسمية بحمد فيبقى
 الامر على الاجمال أو يقال مراد سم أن حميد اسمته على السواء فلا ينافي تبادر غيرها
 منه فتأمل (قوله لحقته النساء) لانه من المؤنث الثلاثي في المأل أي اذا صغرت تصغير الترخيم كما ستعرفه (قوله
 وغلاب) بالغين المجمع وفي القساموس أنهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتاب وغلاب كقطام وعلى
 ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد (قوله الثاني اذا صغرت نحو حائض الخ) لوجهه استثناءه مما قبله وقال
 الا اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لسكان أنسب (قوله لانها في الاصل صفة مذكرة) والاصل شخص
 حائض وشخص مطلق أي فضعفت عن نحو سوداء وسعاد في اقتضاء التاء فروى فيها الاصل ولولا ذلك للحقته
 التاء لانه مؤنث ثلاثي في المأل وذلك اذا صغرت تصغير الترخيم فهو كسبلى أفاده الاسقاطى (قوله في تصغير
 ابراهيم واسماعيل) أي تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أي باتفاق من سيويه والمبرد وقياسه على رأى
 سيويه برهيم وعلى رأى المبرد أبيه (قوله لان فيه حذف أصلين) أي والاصل لا يحذف منها أكثر من
 واحد كاسم (قوله انها أصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة ولا في بنات الاربعة
 فهو خاسي ولا يحذف منه في التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله
 انها زائدة) لانه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة شرح التوضيح للشارح (قوله
 أبيه واسماعيل) بحذف الخامس وتعويض الباء عنه (قوله برهيم واسماعيل) بحذف زائدهما (قوله

(ومن بترخيم بصغر
 اكتفى بالاصل
 كالعطف بمعنى المعطفا)
 أي من التصغير نوع
 سمي تصغير الترخيم
 وهو وتصغير الاسم
 بتجر يده من الزوائد فان
 كانت أصوله ثلاثا تصغر
 على فاعل وان كانت أربعة
 فعلى فاعل فتقول في
 معطف عطف في أزهر
 زهير وفي حامد وحيدان
 وحيد وودو وحيد جديد
 وتقول في قرطاس
 وعصفور قرطاس
 وعصيفر * (تنبيهات) *
 الاول اذا كان المصغر
 تصغير الترخيم ثلاثي
 الاصول ومسماه مؤنث
 لحقته التاء فتقول في
 سوداء وحبلى وسعاد
 وغلاب وسويدة وحبيبة
 وسعيدة وغلبية * الثاني
 اذا صغرت نحو حائض
 وطائق من الاوصاف
 الخاصة بالمؤنث تصغير
 الترخيم فالت حبيض
 وطائق لانها في الاصل
 صفة مذكرة * الثالث
 حتى سيويه في تصغير
 ابراهيم واسماعيل برهيم
 وسماعيل وهو شاذ لا يقاس
 عليه لان فيه حذف
 أصلين وزائدتين لان

الهمزة ففهما واللام أصول أم الميم واللام فباتفاق وأما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد أنها أصلية ومذهب
 سيويه أنها زائدة وينبئ عن عليهما تصغير الاسمين غير ترخيم فقال المبرد أبو يه واسماعيل وقال سيويه برهيم واسماعيل وهو الصحيح انذرى
 بهما أبرز يدو غيره من العرب وعلى هذا ينبنى جمعهم اذ قال الخليل وسيويه برهيم واسماعيل وعلى مذهب المبرد أبار به واسماعيل

وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبرا همة وتسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أبارة وأسامع وأجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره براه والوجه أن يجمع اسم سلامة فيقال إبراهيم واسماء - بلون الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للقرآن ثعلب وقيل ولا كوفيين بدل قول العرب يجري بايق ويضم مصغرا باق ومن كلامهم جاء بأم الربيق على أريق قال الأصمعي تزعم العرب بأنه من قول رجل رأى الغول على جبل أورد فقالت الواو في التصغير همزة الخاء من لافرق بين الزوائد التي لا لحاق وغيرها افتقروا في حذف دو معنفس وصفه د خفي دو قعيس وضفي د حذف الزوائد للحاق وانحذفوا الغاليم السربع (111) والصفه د الضخم الاحق (واختم وتا التائيت

ماصغرت من مؤنث
 عار) من التاء (ثلاثي)
 في الحال (كسن) ردا
 فتقول في تصغيرهما
 سينية ودو رة أرفي
 الاصل كد فتقول في
 تصغيره يديه أرفي المال
 وهذا نوعان أحدهما
 ما كان بياء بعدة قبل
 لام معتلة فانه اذا صغر
 تلحقه التاء نحو سماء
 وسمية وذلك لان الاصل
 فيه سمي بثلاث ياء
 الاولى ياء التصغير والثانية
 بدل المدة والثالثة بدل
 لام الكلمة فخذفت
 احدى الياء من الاخيرتين
 على القياس المقرر في
 هذا الباب فبقى الاسم
 ثلاثيا فتلحقه التاء كما
 تلحق الثلاثي المجرد
 ولا تخرم اصغرت تصغير
 الترخيم مما اصوله ثلاثة
 نحو حبل وقد تقدم
 يسانه ثم استثنى من
 الضابط المذكور نوعين
 لا تلحقهما التاء أشار الى
 الاول منهما بما جوله (مالم
 يكن بالتساربي ذاليس
 * كسخر وبقر) في لغة

براه) بكسر الهاء مؤنثة وأصله براهي بالياء فخذفت لان تقاها ساسا كتمع التنوين ثم اجازة ثعلب براه ان كانت
 بالقياس على براه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارسي ورد عليه أنه قياس على شاذو والاشاذ لا يقاس عليه
 مع أنه قياس مع الفروق وهو أن التصغير يكون للتخفيف بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه اجازة سماع أيضا قياسا على
 سميع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغير تخيم (قوله والوجه
 أن يجمع اسم سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأم الربيق) بضم الراء وفتح الموحدة أي بالدهاية وانظر
 ما مر جمع الضمير في جاء وامله لرجل ويكون من اقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المنكلم ومعنى جيبته بما اخباره
 برؤيتها والله تعالى أدركها في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل الخ لا يمكن يمنع
 الازل والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جبل أورد فقال جاء بأم الربيق على أريق اه فتدبر
 (قوله أورد) هو من الابل ما في لونه بياض الى سواده وهو من أطيب الابل لحالها مع لوسه براه قاموس (قوله في
 خفندد) بخاء معجمة فتون فذالين مهملتين كسفر جل ومثله ضفندد الا أن أوله ضاد معجمة (قوله الغاليم)
 بفتح الفاء المعجمة وهو ذكرا النعام (قوله ثلاثي) خرج نحو سعادوزن بفتصغيرهما سعادبتشديد الياء
 وزينب واختم ثلاثي المؤنث لحاق التاء لخفته وعدم ما واه (قوله بدل لام الكلمة) هي الواو المنقلبة همزة
 في سماء لان أصله سماء ولانه من سماء فقل شيخنا والبهض أصله سماء سهو ومثل سماء كساء (قوله
 فخذفت احدى الياء من الاخيرتين) هي الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم في التسهيل
 أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح (قوله على القياس) وهو حذف احدى الياءات الثلاث
 عند اجتماعها في الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغيره براه على مهييم وحى على جبي (قوله ذاليس) أي
 متبادرا منه خلاف المراد (قوله بضع وعشر) أي وست وسبع وتسع (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة
 فواو ساكنة فذال مهملة من ثلاثة ابعة الى عشرة وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون
 الواو اسم جمع سائلة وهي من الابل ما في عليها من جها أو وضعها سبعة أشهر نشف لبنها وجمع الجمع أشول
 وأما شول كرمع فجمع سائل وهي انسانة التي تشول بذنبا أي ترفعها للقاح ولا يلبس لها أصلا كذا في القاموس
 وغيره والمراد هنا الاؤل لان شولا كرمع وراعي الكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله وشول جمع سائلة
 الخ وإنما شيخنا السيد فبعد تصرحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب الا الثاني وهو خاطا (قوله وحرب) قد يقال
 تصغير حرب مع لحوق التاء بوقع في اللبس بمصغر حرب الحديده اه سم أي فيكون من النوع الاؤل (قوله
 وفرس) قال في القاموس الفرس للذكرو الانثى وهي فرسة اه نعلم أن الفرس يقع على الذكرو الانثى وحينئذ
 يحتاج المثال الى التقييد بالواقع على الانثى (قوله للحديد) احتزبه عن درع المرأة بمعنى قيصه فانه مذكرو جمع
 درع الحديد ادرع وادرع ودرع وجمع الدرع بمعنى القمص ادرع كذا في القاموس (قوله وعرس) قال
 في القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها واولادها والاسم قد ضم وباليضم وبضمين طعام الواجبة ثم قال
 والنكاح اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وان ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر
 فيها نظر فتدبر (قوله وعرب) بفتح عين وضم فسكون خلاف العجم (قوله ونصف) بفتح عين كذا في القاموس

من أنثهما (ونخس) أي فانه يقال فيها شجيرة وبقير ونخيس بغير تاء ولا يقال شجيرة وبقيرة ونخيسة بالناء لانه يلبس بتصغير شجرة وبقرة
 ونخسة ومثل نخس بضع وعشر فيقال فيهما بضع وعشيرة لانه يلبس بعد الذكرو وأشار الى الثاني بقوله (وشذرك
 دون ايس) أي شذرك التاء دون ايس في الفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع
 للعديد وعرس ونخى ونعل وعرب ونصف وهي المرأة المتوسطة بين الصغرو والكبرو وبعض العرب يذكرو الحرب فلا يكونان من هذا
 القبيل وبعضهم أطلق التاء في عرس وقوس فقال عرس وقوس عرس وقوس عرس (تنبيهات) * الاول لم يتعرض في الكافية لشرح حها والتمهيل لاسمائه

النوع الاول نحو شجر وخمس * الثاني لاعتبار في العلم بما نقل عنه من نذكر وتانيث بل تقول في ربح علم امرأة زوجه في عين علم رجل عيين
 خلافا لابن الانباري في اعتبار الاصل فتقول في الاول ربح وفي الثاني عينته ونوس يجيزه واحتمل لذلك قول العرب نوبرة وعينة وأذينة ونهيرة
 وهي أسماء رجال وليس ذلك بحجة لا مكان أن تكون التسمية بهم بعد التغير * الثالث اذا سميت مؤنثا ثبتت وأخت حذف هذه التاء ثم
 صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنبة (١١٢) وأخبة واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأنحى (وندر) لحق تافيهما ثلاثيا

والنصرح وقال الفارسي بفتح النون وكسر الصاد الهملة (قوله ونوس يجيزه) أي اعتبار الاصل كما يجيز اعتبار
 الحال (قوله واحتمل) بالبناء للمجهول أو للفاعل وإليه ضمير من ذكر من ابن الانباري ونوس (قوله اذا سميت
 مؤنثا ثبتت وأخت الخ) مثله ما اذا لم تسم بهما أصلا كجاءي الهمامي وانما قيد بالتسمية ليعرف بين تسمية المؤنث
 وتسمية المذكر (قوله في روراء وأمام وقد اجماع الخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأني على اعتبار الجهة
 لكن في الفارسي عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة الا روراء وقد اجماع عليه يكون لحاق التاء أماما اذا
 من وجهين كونه مذكرا أو كونه ربا أو لا تصغر الظروف غير المتكينة متى وأين وفي الفارسي أيضا عن ابن
 بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند في غاية القرب فلا فائدة في تصغيرها قال وكذا
 لا تصغر عند جلا على نقيضه وهو أس لان أس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اه وسر أول الباب
 زيادة بيان (قوله وريثة) تشديد الياء قبل الهمزة (قوله وتديعة) بوزن فعيلة (قوله حبيرة) بتشديد
 الياء (قوله باقلاء) بتخفيف اللام اذا مدت كجاء الفرض قال في القاموس السابق وتخفف بالبناء مخففة
 ممدودة القول الواحدة بهماء أو لواحد والجمع سواها (قوله ورناساء) هم الناس كجاء في التأنيث (قوله مع
 الفروع) حال من الذي والتي وذات أي مع بعض الفروع (قوله يكون انوصف ويوصف بها) وتذكر وتوثق وتثنى
 وتجمع فارسي (قوله خواف به الخ) ذكر وجهين للحذف بقى ثالث في ذبا وتباو ذبا وتبان وهو وقوع ياء
 التصغير نانية فقوله بعد في زيادة ياء نانية بمعنى في غير ما ذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير نانية
 وفعلا وفعياعا في الاسماء المتكينة (قوله فترك أولها) كاللام المتحركة في الذي والتي على ما كان عليه من الفتح
 كفي الذي والتي وذات وضمت لام الذبا واللتبا في لغة كجاء في التسهيل أو الضم كفي أولى وأولاه (قوله وعوض
 من ضمها) أي المحتل للتصغير فلا يرد أن أولها وأولها من يديها أو ف مع ضم أولها - ما ولا يجمع بين العوض
 والمعووض وبين عدم الورد وأن الضمة فيها أصلية والالف فيها ما كما قاله يس عوض عن الضمة التي كان
 ينبغي أن تكون فيها - ما حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية فتدبر وهذا التعويض في غير المخنوم
 بزيادة تنبية أو جمع أمافيه فلا تعويض اطوله بالزيادة مخففة فيه (قوله ووافقت المتكينة الخ) ذكر وجهين
 للموافقة - توي بقى ثالث في اللذين واللتين والذين وذباو تباو ذبا وتبان وهو ردا الاصل المحذوف من مكبراتها اليها
 ولا يضر حذفه ثانيان الاربع الاخيرة لانه له تصريفية وهي توالي آت ثلاث كما سيأتي في الشرح والمحذوف
 له - كالتأنيث فتأمل (قوله وفي تنبيههما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذي الخ رجوع الضمير
 الذي والتي وحيدتذ يكون في كلامه تقدم يرمضاف أي في تنبيهه صغرها وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع
 الذي الخ ثم المراد التنبية والجمع الصور بان لما تقدم في محله أن اللذين والذين ليسا مثني وجمعا حقيقة على الاصح
 من اشتراط الاعراب في المثني والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للثنيتين والجماعة بقى شيء آخر وهو أن
 المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغروثني ويجمع وليس هذا تصغير للمثني والجمع كجاء في كلام المصنف
 وكلام الجازي يرد في يفيدها وظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثني والجمع فتدبر (قوله في جمع الذي
 اللذين) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رعا بالوار وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر
 ذكرها (قوله كانه صور) أي في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصنفين (قوله ونشأ الخلاف من التنبية) أي الخلاف
 في الجمع مفرع على الخلاف في التنبية فيكون فيه ما فيه ما قال في التصريح والذال على القولين مفتوحة (قوله

كثر) ثلاثيا مفعول بكثير وهو بفتح التاء بمعنى فاق أي ندر لحق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قواهم في روراء وأمام وقد اجماع وريثة بالهمزة وأهمية وقد يدعى (تنبيه) أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حباري ولغريزي حبيرة ولغريزي فحباء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فانه قال لا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر الاما حذف منه ألف التأنيث خاصة أو سادسة ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك ولا تخذف الممدودة فيعوض منها اخلافا لابن الانباري أي فانه يجيز في نحو باقلاء ورناساء بويقله و بريثة والصحيح بويقله و بربنساء (وصغروا شذوذ الذي التي * وذامع الفروع منها ناوحي) يعني لما كان التصغير بعض تصارييف الاسماء المتكينة ناسب ذلك أن لا يلحق اسمها غير متمكن ولما كان في ذا والذي وفرعها

شبه بالاسماء المتكينة كونها توصف ويوصف بها استيج تصغيرها لكن على وجه شذوذ به تصغير المتمكن فترك أولها وحذفت على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمها أف من يدي في الآخرو وافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة تاء بعد فتحه فقبل في الذي والتي اللذان واللتين في تنبيههما اللذان واللتين وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذين رفاعا والذين جرا ونصبا بالضم قبل الواو والسكر قبل الياء وقال الاخفش اللذين والذين بالفتح كالمقصود ونشأ الخلاف من التنبية فسيبويه يقول

حذفت ألف اللذياتي التثنية تخفيها وفرق بين المتمكن وغيره والاحقش يقول حذفت لالتقاء الساكنين وقالوا في جمع التي اللينيات وهو جمع اللينيات تصغير التي ولم يذ كر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيات واللينيات وتنتهجا وجهها وقال في التسهيل واللينيات واللو يتأني اللاتي واللوبا واللوبون في اللاتي واللاتين فزاد تصغير اللاتي واللاتي واللاتين ونظا هر كلامه أن اللينيات واللوبا كلاهما تصغير اللاتي أما اللوينا فصحيح ذكره الاحقش وأما اللينيات فنامها هو جمع اللينيات كما سبق فنجوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللينيات وأجاز الاحقش أيضا اللو ياتي اللاتي غير مهموز وصغروا من أسماء الاشارة ذواتا (١١٣) فقالوا ذبا وتيا وفي التثنية ذيان وتبان وقالوا

في أولى بانقصر أوليا وفي أولاء بالمد وأولياء ولم يصغر وامنها غير ذلك * (تنبيهات) * الاول لاسماء الاشارة في التصغير من التثنية والخطاب مالها في التكسير قاله في التسهيل * الثاني قال في شرح السكافية أصل ذبا وتيا ذيا وتيا بثلاث ياءات الاولى عين السكامة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالي ثلاث ياءات فقصد التخفيف بحذف واحدة فلم يجز حذف ياء التصغير لدلتها على معنى ولا حذف الثالثة لخاجة الالف الى فتح ما قبلها فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بالف التكسير فتعين حذف الاولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير نانية واغتنفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا يمكن له لتصغير ما هو متمكن * الثالث قول

حذفت ألف اللذياتي التثنية أي ولم تقلب ياء وتوله تخفيها أي فهي غير معتبرة (قوله وفرق بين المتمكن أي الذي تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كجبل (قوله لالتقاء الساكنين) أي فيكون حذفها العلة تصريحية والمحذوف لعله كالثابت فكذا في الجمع عنده فبقى الفتحه دلالة عليها وقد يقال للاحقش هل تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الالف ياء في التثنية كقوله ما آخره ألف زائدة وله أن يحسب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يصغر ذلك في كون حذف الالف لالتقاء الساكنين فتأمل (قوله جمع اللينيات) بحذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع (قوله واللوينا) بقلب ألف اللاتي واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وحذف الياء الاخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وانما حذفت الياء الاخيرة لانه لو صغر على التمام وقيل اللو يتبازم أن يكون المصغر خاسما بزيادة الالف في آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده سم (قوله واللوبا) بقلب ألف اللاتي واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللو يتالكن في الفارسي أن المحذوف من هذه الهمزة (قوله واللوون) أي مطاقا وفي حالة الرفع واللو بين في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة في الياء المبدلة من همزة اللاتين قال عبد القادر ورأيت في نسخة بحر رمة شرح الشافية للمصنف اللو بون بانيات الهمزة بعد المشددة التحتية الساكنة (قوله في اللاتي واللاتين) نشر على ترتيب الالف (قوله فنجوز في جعله تصغير اللاتي) لان اللينيات بمعنى تصغير اللاتي وهو اللوينا (قوله أولياء الخ) ضمة أولياء بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة المحتملة للتصغير بل هي الضمة الموجودة حال التكسير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولا م البعد (قوله بثلاث ياءات الخ) تقرره انما ياتي على أن ذات اللاتي وأن أصله ذبي ياء من وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الاصل وهو الالف كالاخفى ولا على قول السيرافي انه وضع على أصلين كإلان الثاني وان كان يكمل في التصغير كما تقدم الا أن أصل ذبا عليه ذو بالذبا ولا على القول بان أصله ذو ولان أصل ذبا عليه ذو لو حذفت عينه ونزلت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالساكن ولا على القول بان أصله ذوى لان أصل ذبا عليه ذو بالذبا حذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من اللام لان المحذوف من ذبا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من التسهيل والقصور (قوله فاستثقل توالي ثلاث ياءات) أورد عليه شيخنا السبب بتصغيره على حي مع أن فيه تواليها وأجاب بأن تصغير اسم الاشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالي بخلاف المتمكن (قوله من ثلاثة أو وجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذ يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كإلتقاء الالف في غيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بان المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزى (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بان سكونه عن كيفية التصغير لانه أحال الامر في ذلك على السماع غزى (قوله يوهم أن تصغر) انما عبر بالابهام لاحتمال أن معنى قوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غيرنا) عال في التوضيح عدم تصغير ذى بالناسه بتصغير ذوا عدم تصغير ذى بالاستغناء عنه بتصغيرنا (قوله الأربعة) زاد في الهمع المنادى وأوه فيقال أويه كما قالوا ويزيدا (قوله والمركب المزجي) ولوعديا (قوله

(١٥ - صبان) - رابع) الناطم وصغروا شذوذ البيت معترض من ثلاثة أوجه * أولها أنه لم يبين كيفية تصغيرها بل ظاهره لوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن نانية أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت ثالثها أن قوله منها توافي لوهم أن تصغر كصغروا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا ناهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غيرنا المتمكن الا ذوا الذي ذكره وعما لا حتى ذكرها ولم يذ كر من ألفاظ المؤنث غيرنا * الرابع لم يصغر من غير المتمكن الأربعة اسم الاشارة واسم الموصول كما تقدم وانما غلب في التعجب والمركب المزجي

كجعلك وسيبويه في لغة من بناهما فاما من أعربهما فلا شك والتصغيرهما التصغير المتمكن نحو ما أحسنه ويعلمك وسيبويه * (خاتمة) *
 يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركب وفي سراتسرية وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة كثة ولك في أجال أجمال وفي
 أفلس أفليس وفي فتية فتية وفي أنجدة أنجدة ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة لأن بنيتها تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا
 وأجاز الكوفون تصغير ما له نظير من أمثلة الأحاد فجاز وأن يقال في رغفان رغيفان كما يقال في عثمان عثمان وجعلوا من ذلك أصيلا نازعوا
 أنه تصغير أصيلا وأصلان جمع أصيل (114) وما زعموه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلا هو معنى أصيل فلا يصح كونه

في لغة من بناهما) أي بعلمك وسيبويه (قوله) بعلمك وسيبويه أي بتصغير صدرهما كما تقدم (قوله) بصغر
 اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقوم ونفر ولا تلحقه التاء ان كان لا دميمين وان جازت أبنيتها بخلاف
 ذود وابل فيقال ذويدة وأبيله قاله الجوهري وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشبه وهو رقبال ركب وعلى
 كونه جمع ركب كما عند الأخفش فيزد إلى مفردوه بصغر ثم يجمع فيقال رويك ويكبرون كذا في الفارسي وكاسم
 الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في عزيمير كفي الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشبهه (قوله فتنافيا)
 قد يقال لتنافي لأن الكثرة والذويدة مقولان بالتشكيك (قوله) أنه تصغير أصيلا) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل
 هو العشى (قوله) لان فعلا) أي بالضم وفعلا أي بالكسر يعني الجمعين بقربينة التمثيل الآتي فلا يرد تكسب
 عثمان وعمران على عثمانين وعمرانين مع تصغيرهما على فعيلان (قوله) وخشمان) في القاموس في فصل الخاء
 المجرمة من باب الميم والخشام كغراب الاسد والعظيم من الأنوف والجبالي اه فاعل الخشمان في عبارة الشارح
 بكسر الخاء المجرمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله) وإنما أصيلا الخ) يعني أنه تصغير أصيل على
 خلاف القياس (قوله) كيردت جوع الخ) أي بجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل (قوله) رده إلى واحدة)
 فلو كان واحدة القياس مهملان لم يكن له واحد مستعمل بان لم يتطابق له بمفرد أصيلا لقياسي ولا غيبه رده إلى
 واحدة القياس المهمل فيقال في جاء أخوتك شما طيط جازا شمة طيطين وفي جاءت جواريلك شما طيط جاءت
 شمة طيطات وان كان له واحد مستعمل ردا إلى المهمل القياسي خلافا لاني زيد فيقال في ملاح ومذا كبر
 لميحات وذ كيرت ردا إلى المحمة وذ كرا إلى المحمة ومذا كرا مثلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى
 ذلك وكان أجاز يدالم ينطق له بواحد قياسي جعل الواحد الذي ليس على القياس كالعهدوم فسوى بين ملاح
 وشما طيط اه مع بعض اختصار ومقاد القاموس ان شمة طيطه واحد قياسي مستعمل حيث قال والشمة طوط
 بالضم الطويل والفرقت من الناس وغبيرهم كاشمة طوط والشمة طيط بكسرهما وقوم شمة طيط متفرقة اه
 واللائق التمثيل بعباييد أو عباديذ في القاموس العباييد والعباديذ بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس
 والحل الذاهبون في كل وجه (قوله) جمع بالواو والنون) وان كان لمذ كرا قائله لانه حينئذ في معنى الصفة وان
 كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارسي وهذا العمل لا يكون في نحو سكارى وهو جمع كثره لان مفرده
 لا يجمع نواو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافي أن سكارى جمع سكرى
 ردا إلى مفردوه وبصغرو يجمع بالالف والتاء فيقال سكرانيات كفي الهمع (قوله) غلبون) بنشد الياه (قوله) جاز
 أن ردا إلى مصغرا) كجاز أن ردا إلى المفرد (قوله) فتية) بنشد الياه (قوله) وقال في تصغير سنين الخ) هذه مسألة
 مستقلة (قوله) برده ذاعلمة) أي لسن حذف لاجل علامة الجمع (قوله) لزم المحذور المذكور) أي الجمع بين
 العوض وهو الأعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموحدة بالقوة لوجود مقتضىه وهو التصغير لسن
 حذف لفظا لعله وهي وجود علامة الجمع والمحذوف لعله كالثابت (قوله) قال في تصغير سنين) أي على وزن
 فعيل (قوله) ويجوز سنين) أي على وزن فعيل بحذف الياه الزائدة بين النونين (قوله) أن أصله) أي الثاني أما

تصغير جمع لان تصغير
 الجمع جمع في المعنى
 الثاني أنه لو كان تصغير
 أصيلا لقبيل أصيلا
 لان فعلا وفعلا ان اذا
 كسر اقبل فيها فاعلان
 كصيران ومصارين
 وخشمان وخشمانين
 وعقبان وعقبانين
 وغربان وغربانين وكل
 ما كسر على فعلا
 يصغر على فعيلين فاعل
 كون أصيلا تصغير
 أصيلا جمع أصيل
 وإنما أصيلا ان من
 المصغرات التي جى عنها
 على غير بناء مكبرها
 ونظيره قولهم في انسان
 أنيسان وفي مغرب
 مغربان ولا استبعاد في
 ورود المصغرة على بنية
 مخالفة لبنيتها مكبره كما
 وردت جوع مخالفة
 أبنيتها الابنية آحادها
 والحاصل أن من قصد
 تصغير جمع من جوع
 الكثرة رده إلى واحدة
 وصغره ثم جمعه بالواو
 والنون ان كان لمذ كرا
 عاقل كقولك في علمان
 غلبون وبالالف والتاء

ان كان مؤنثا ولمذ كرا لا يعقل كقولك في جوار ودرهم جواريات ودرهمات وان كان لما قصد تصغيره جمع فله جاز ان يرد
 الـهـ صغرا كقولك في فتية فتية ويقال في تصغير سنين على لغة من أعربها بالواو والياء سنينات ولا يقال سنين لان اعرابها بالواو والياء إنما
 كان عوضا من اللام واذا صغرت ردت اللام فلو بقي اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه وكذا الارضون لا يقال
 في تصغيره الأرياض لان اعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان عوضا من التاء فان حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ومعالموم
 أن تصغير الثلاثي المؤنث برده ذاعلمة فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور ومن جعل اعراب سنين على النون قال في تصغيره
 سنين ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سني بياءين أولاها مازائدة والثانية تبدل من واو هي لام الكلمة ثم أبدلت نونا فمكأنه لو صغر سنينا

لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا إذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الأخيرة فعامل السكامة بما كان يعامها
لوم تكن بدلا وان جعل سنون علما وصغرا فلا يقال الا سيون رفعا وسنين حرا ونصبا برد (110) اللام ومن جعل لامها هاء قال سنهون

والله أعلم

* النسب * هذا هو الاعرف في ترجمة هذا الباب ويسمى أيضا باب الاضافة وقد سماه سيويه بالتسميتين ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثة أشياء الحاق بامشدة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعراه اليها والثاني معنوي وهو صيرورته اسم المالم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد وقسدا أشار الى التغيير اللفظي بقوله (ياء كياء الكرمي زادوا للنسب * وكل ما تليبه كسره وجب) يعني اذا قصدوا نسبة شي الى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف اعراه بامشدة مكسورا وما قبلها كقولك في النسب الي زيد بن زيد (تنبيه) افهم قوله كياء الكرمي أمرين أحدهما التغيير اللفظي المذكور والثاني أن ياء الكرمي ليست للنسب لان المشبهة غير المشبهة وقد ينضم الي هذه التغييرات في بعض الاسماء تغيير آخر أو

أصله الاول فسنيو فقامت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدها بالساكن والى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله لحذف الياء الزائدة) أي لتوالي ثلاث ياءات (قوله كذا إذا صغر سنينا الخ) أي في حذف الياء الزائدة معاملة للرفع بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولاجتماع ثلاث ياءات بالقوة لان بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض البعض بان حذف الياء الزائدة من سني لسكراهة توالي ثلاث ياءات وهذه العلة لا تنأى في تصغير سنين لانها لو ثبتت فيه لاجتماع ياءات فقط (قوله فعامل السكامة) وهي سنين وقوله بما كان أي بحذف الياء الزائدة الذي كان وتوله لوم تكن بدلا أي لوم تكن النون بدلا عن الياء الأخيرة أولوم تكن السكامة ذات بدل عن يائها الأخيرة بان بقيت يائها الأخيرة ولم تبدل نونا وفي بعض النسخ لوم يكن بدل أي لوم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد ابدال يائها الأخيرة نونا بما كان يعامها به قبل هذا الابدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها وان كان آخره صغرا سني قبل الابدال ياء وصغرها بعد نونا (قوله فلا يقال الخ) أي لان العلم ينظر فيه الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنهون) أي في الرفع وسنيتين أي في النسب والجر * (تمة) * قد تبدل ياء التصغير ألتخفيفا اذا اولها حرف مشدود سمع في دو يية وشو يية تصغيرا بية وشابة دوابة وشوابة كمنقله شيخنا السيد وغيره * (النسب) *

هو كما يؤخذ من الشافية الحاق بامشدة في آخر الاسم لتدل على نسبة الى المجرى عنها قال بس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لثلاث ياء الاعراب تقدير يا واولا لولا وانها وشددت الياء ليجري عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولوا فردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها واوائلها تلتبس بياء المتكلم ولان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أي اللغوية قال الفارسي وعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب ونقل القواسم عن الكوفيين أنها اسم مضاف اليه في محل جر وحقوا بقول بعض العرب رأيت التيمي تيم عدى يجير تيم فقالوا انه بدل من ياء النسب وأجيب بان التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على حاله وان كان مثل هذا قليلا كما سبق في الاضافة اه والظاهر أن الاضافة على قولهم مقلوبه بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف وأن ظهور اعراب المضاف على قولهم على المضاف اليه السكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكأجزء من المضاف (قوله بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسم المالم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله زادوا للنسب) أو ردعا به أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بانه زيادة ياء مثل ياء الكرمي للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف بوجوب الدور وأجاب سم بان قواعد التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المضمن غيره والغرض بان النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي (قوله أو نحو ذلك) كترفة (قوله التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليها الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرمي في كونها مشددة آخر ما نقلوا اليها الاعراب فقط صوتا والكلامه عن التكرار (قوله لان المشبهة غير المشبهة) ناقش سم في هذا التعليل بان المغايرة بالسكامة والجزئية كافية وتوجد لتدل على التشبيه على أن ياء الكرمي ليست للنسب وان كان الواقع أنها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التغيير يانس بالتغيير مع (قوله أو أكثر) أي من تغيير واحد كما في خافي نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه حذف) قال ابن هشام فان قامت من قال في معنى يمان اذا نسب اليه المثل يقول بمعنى ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء بمنزلة الياء من قلت لانص على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة توالي ياءات وهذا المعنى مفعود في مسئلة يمان فان قلت ما ناب عن الثقل ثقيل بدليل مررت بجوارثك الثقل في اجتماع الياءات لافي وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق سيوطي باختصار (قوله كل ياء تليها الخ) سواء كانت للنسب كشافعي أو لغيره كرمي وكرمي وقري

أكثر فن ذلك ما أشار اليه بقوله (ومثله مما حواه حذف وناب * ثابت أو مدته لا تثبتا) يعني أنه يحذف لياء النسب كل ياء تليها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها كقولك في النسب الى الشافعي شافعي

والمرى مرمى يقدر حذف الاولى وجعل باء النسب في موضعها لئلا يجتمع أربع ياءات ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بخاتي في جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بختي مصر وفاو كان قبل النسب غير مصر وحذف لاء النسب ايضا تاء التأنيث فمقال في النسب الى فاطمة فاطمي والى مكة مكي لئلا يجتمع علامتا تانيث في نسبة امرأه الى مكة وامرأه قول المتكلمين في ذات ذاتي وقول العامة في الخليفة خليفتي فخر وصوابه اذ وري وخاني ويحذف لها ايضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهي امار اربعة وخامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجه واحد كقولك في جباري جباري وفي قبعثري قبعثري كما سياتي وان كانت رابعة في اسم تانيته متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جزى (١١٦) جزى وان كان تانيه ساكنا فهو جهمان قلبه او او وحذفها الى هذا اشار بقوله (وان تكن

تربيع) أي تصيرها
أربعة (ذانان سكن *
قلبه او او وحذفها
حسن) ومثال ذلك
حبلى تقول فيها على
الاول حبلى وعلى الثاني
حبلى * (تنبيهات) *
الاول يجوز مع القلب
أن يفصل بينهما وبين
اللام بانفراضة تشبيها
بالممدودة فتقول
حبلاوى * الثاني ليس
في كلام الناطم ترجيح
أحد الوجهين على الآخر
وليس على حد سواء بل
الحذف هو المختار وقد
صرح به في غير هذا
النظم وكان الاحسن أن
يقول تحذف اذن وقلها
واواحسن (لشبهها
المحقق والاصلى ما * لها)
يعنى أن الالف الرابعة
اذا كانت للحاق نحو
ذفرى أو منقلبة عن
الاصل نحو مرمى فالها
مما لاف التأنيث في نحو
حبلى من القلب والحذف
فتقول ذفرى وذفرى

وسبأني ما اذا كانت بعد حرف واحد في قوله * ونحو حى فح تانيه يجب * وما اذا كانت بعد حرفين في قوله * وألحقو
معل لام عربيا الخ سم (قوله مرمى) أى على الانفصاح وسبأني مقابله في قوله * وقيل في المرمى مرمى (قوله
يقدر حذف الاولى الخ) فيه أن حذف الاولى وجعل باء النسب مكانها واقع لا مقدر (قوله لئلا يجتمع أربع
ياءات) فيه أن اجتماع أربع ياءات اولها وثالثها ساكنان جاز بل وارد كفى بحجبي وأمبي على ما سياتي في
شرح قوله كذلك يا المنقوص الخ فندبر (قوله اذا سمي به) قيد بالتسمية لان جمع التمسك يرازم يكن علما ولا
جار يا بحري العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يراد الى مفردة ثم ينسب اليه وقيد في التوضيح التسمية بكونه المذكر
احترزا عما اذا سمي به امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا يصحغته انتهى الجوع كذا في التصريح
(قوله مصر وفا) لقدم مفاعيل لان باء النسب في تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصر وف)
استحبابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصریح (قوله لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدى الى وقوع تاء التأنيث
حشوا (قوله في نسبة امرأه الى مكة) لانه كان يقال مكتبة (قوله فخر) أى من وجوه ذاتي لان القياس قلب
ألفه واراد رده لاءه وتلها او او وحذف التاء ومن وجهين في خليفتي لان القياس حذف الياء والتاء (قوله
المقصورة) وأما الممدودة فستأتى في قوله وهم زدى مدينال في النسب الخ (قوله وفي قبعثري الخ) ظاهره أن ألف
قبعثري للتأنيث والذي في القاموس خلافه وعبارته القبعثري مقصور الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة
تكون في البحر والعظيم الشديد والالف ليست للتأنيث وللا الحاق بل قسم ثالث اه وفي كلام غير واحد
كالشارح فيما ياتي قريبا أنها للتكسير (قوله جزى) بفتح الجيم واليم والزاي أى سربح (قوله أى تصيره ذا
أربعة) الضمير يرجع الى قوله ذانان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان البق كالجحفي (قوله فقلها
واوا) تشبيها بالف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها كذا في التصريح (قوله ليس في كلام الناطم
ترجح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله الاتي وللاصلى قلب يعتمى كالتصريح في أن الاجود
فيها الحذف لان هذا بيان لمخالفة الاصلى لها والالم يحتمل اليه اه ورده الامقاطى بان بيان مخالفة الاصل لها
حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لان شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها
بالمقلبة عن أصل تصریح (قوله اشبهها) أى في كونها اربعة تاني كالمتمها ساكن كما وثخذ من التوضيح وان لم
يفصح الشارح باعتبار سكن الثاني (قوله المحقق) بكسر الحاء أى المحقق كالمتمها ساكنة أخرى (قوله نحو ذفرى)
بذل مجتمعة مسكورة ففاء ساكنة (قوله ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشيء
أحسنه واعل المراد بالفاحش المتشدد الخيل المتشدد للكاف للشدة بمعنى الفقر أى المقتر على نفسه وباصطفاة الموت
أحسن ماله أنه يمتيه ويذهبه بلانفع (قوله الاتي حرف) كالحرفية أو شبهه كالأسمية (قوله لانه مقتضى
قوله مالها) أى في الواقع وقد ثبت لاف التأنيث في الواقع رجحان الحذف وان لم يعلم رجحانه فيها من قول
المصنف وان تكن تربيع الخ كذا ذكره الشارح هناك (قوله لسكن ذ كراخ) دفع به توهم كون الحذف

ومرمى ومرموى الألف في الاصل أحسن من الحذف فمرموى أفصح من مرمى واليه أشار بقوله (وللاصلى قلب
يعتمى) أى يختار يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتماه يعتماه أيضا قال طرفه * أرى الموت بعتم الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش
المتشدد * (تنبيهات) * الازل أراد بالاصلى المنقلب عن أصل واوا ياء لان الالف لا تكون أصلا غير منقابلة الا في حرف أو شبهه الثاني تخصيصه
الاصلى بترجيب القلب يوهم أن ألف الحاق ليست كذلك بل تكون كالف التأنيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله مالها وقد
صرح في الكافية وشرحها بان القلب في ألف الحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ليكن ذكر أن الحذف في ألف الحاق أشبه من
الحذف في الاصلية لان ألف الحاق شبهة بالف حبلى

في الزيادة الثالث لم يذ كر سيبويه في ألف الالحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الالحاق ناله وهو الفصل بالالف كما في حبلاوي وحكي أرطاوي وأجازة السيراني في الاصلية فتقول مرماوي (والالف الجائز أرماءزل) أي اذا كانت لف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفي ومستدعي أولتا نيت نحو حباري وخلط على أول الالحاق أو التكمير نحو حبركي وقبعثري فتقول فيهما مصطفي ومستدعي وحباري وخلط على وحبركي وقبعثري * (تنبيه) * (١١٧) اذا كانت الالف المنقلبة عن أصل

خامسة بعد حرف مشدد نحو م على فذهب سيبويه والجهور الحذف وهو المفهوم من اطلاق النظم وذهب بونس الى جعله كالمهسى فيجوز فيه القلب وهو ضعیف وشبهته أن كونها خامسة لم يكن الابتضعيف اللام والمضعف بادغام في حكم حرف واحد فكأنها رابعة وسبأني بيان حكم الالف اذا كانت نالمة كسذالبا المنقوص خامسا عزل أي اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا ووجب حذفها عند النسب اليه فتقول في معتد ومستعل معتدي ومستعلي * (تنبيه) * اذا نسبت الى محبي اسم فاعل حيا يحوي فالت محوي بحذف الياء الاولى لاجتماع ثلاث ياءات وكانت أولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتسلي الفتححة الياء التي كانت الياء المهذوفة مدغمجة فيها فتقلب ألفا لفتحها وانفتح ما قبلها وبعد

فهما على السواء في الضعف (قوله في الزيادة) أي وحذف الزاير من حذف الاصل (قوله وحكي) أي أبو زيد وقوله أرطاوي لعله رفعه حكاية لرفع في تركيب سماع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائز) بالجيم أي الجواز وضبطه الشاطبي بالخاء المهملة أي الحائز اليه أربعة أحرف بان كان هو خامسا أو سادسا أو سابع (قوله أولتا نيت) لاجابة على ادخال ألف التانيث في قوله والالف الجائز الخ لم يحذفها في قوله قبل ذلك وناء تانيث أو مدته لاتبتنا (قوله نحو حبركي) بجماء مهملة فوحدة فمهملة وهو القراء وقال الزبيدي الطويل الظاهر النصير الرجائين وألفه للالحاق بسفرجل (قوله وقبعثري) مثال لما فيه ألف التكمير وليست ألفه للتانيث لخواهم قبعثرا ولا للالحاق اذ ليس لهم اسم سداسي مجرد يلحق هو به اذ نهاية المجرد خمسة كما سبأني كذا في الفارضي ويحتمل فيه بانهم ألحقوا بالسداسي المزيدي كالحاق تعنسس باحرنجيم (قوله فتقول فيها مصطفي) قال المرادي قد ظهر أن قولهم مصطفي خطأ سم (قوله نحو معلى) استشككهم بان معلى ليس تانيه ساكنة ومثله مالمهسى مقيدة بسكون الثاني فكيف يلحق نحو معلى بمالمهسى (قوله وشبهته أن كونها الخ) كذا بخطه وفي بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعادل مذهب بونس للضعف (قوله وسبأني بيان الخ) أي في قوله وستم قاب ثالث يعن (قوله محبي) هو داخل في عبارة المصنف من حيث حذف خامسة غاية الامر أن فيه عملا آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث ياءات) لان الاصل محبي أعلى اعلال فاض سم أي فاجتماعهما بحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة) أي في الصورة اللفظية (قوله فتلي) أي بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب ألفا) فتصير محامى (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن في الظرف الخبر (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشككهم بانهم محذوفة قبل النسب لانتقاء الساكنين هي والتنوين قال وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتم اها قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيجبه ما ذكر اه وفيه أن ياء النسب مانعة كلتنوين من عود الياء فكان ينبغي للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ استمر سقوط الياء الساكنة التي هي لام الكامة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين الذين حذفت لام الكامة لانتقامها قبل ياء النسب وهو التنوين وان زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها فان قامت قد أعادوا ألف فتى وياه شجع عند النسب اليها بدليل قلب الالف واو الياء ألقم واوامع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح قلت لم يعدوهما حقيقة وانما خلطوهما لاجل محبي الوار المعركة فهي الجماعة للياء النسب دونهم ولا حاجة في محوي الى لفظ الياء الاخيرة هذا ما ظهر لي هنا فتأمل (قوله وتنقلب الالف واو) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقب الالف ياء لتلاي جمع الكسر والياء كما سببناه عليه الشارح في شرح قوله وحنم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرمي وهذا أجود) أي لعدم نوالى الياءات (قوله كما تقول أموى) بضم الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهمزة اه شرح الشافعية (قوله كما تقول أموى) قال المرادي في تنظيره به نظرا لان أميا شاذ وأما محبي فهو وجه قوي اه وقد يقال التنظير به انما هو في مجرد الهيئة واجتماع أربع ياءات (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لاني لأجمع حذفها بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين (قوله فيجتمع أربع ياءات الخ) أي اجتماعا جائزا فتقوله لسكون الاولى الخ لتدليل المحذوف أي وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهي فاعلة من حنوت اذا

ذلك الياء التي هي لام الكامة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لانتقاء الساكنين وتنقلب الالف واو الياء محوي يا قال الجرمي وهذا أجود كما تقول أموى وفيه وجه آخر وهو محبي كما تقول أموى قال المبرد وهو أجود لانا نحذف الياء الاخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير الى محبي كما في ضم ياء النسبة فتقول محبي فيجتمع أربع ياءات لسكون الاولى والثالثة (والحذف في الياء) من المنقوص حال كرون الياء (رابعاً حق من قلب) فقولك في النسب الى قاض أجود من قاضوي ومن القلب قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الخنوي ولا نقد * جعل اسم الموضوع حانية ونسب اليه قال السيراني والمعروف في الموضوع الذي يباع فيه الجرحانية

بإياءه * (تنبية) * ظاهر كلام المصنف أن القاب في هذا ونحوه مخرود و ذكر غيره أن القلب عند سيمويه من شواذ تغيير النسب قبل ولم يسمع الا في هذا البيت (و حتم قلب ثالث يعن) (١١٨) سواء كان بإع مقصود ونحوه و فتي فتقول فيه ما عوى وقتوى وانما قلبت

الالف في فتي واوا وأصاها
الباء كراهة اجتماع
الكسرة والياء
(وارل ذا القلب انفتاحا)
أي أن ياء المنقوص اذا
قابت واوا ففتح ما قبلها
والتحقيق أن الفتح
سابق للقلب وذلك أنه
اذا ريد النسب الى نحو
شخ ففتح عينه كما تفتح
عين تمر وسباني فاذا
فتحت انقلب الياء ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصير شخي مثل فتي ثم
تقلب ألفها واوا كما تقلب
في فتي (دفعل * و فعل
عينهما افتح و فعل)
يعني أن المنسوب اليه
اذا كان ثلثا يكسور
العين و جب فتح عينه
سواء كان مفتوح الفاء
كتمر أو مكسورا كما بل
أو مضومها كسدل
فتقول فيها غمري وابلي
ودئلي كراهة اجتماع
الكسرة مع الياء وشذ
قولهم في النسب الى
الصعقي صعقي بكسر
الفاء والعين وذلك
أنهم كسروا الفاء
اتباع العين ثم استحبوا
ذلك بعد النسب شذوذا
* (تنبية) * فهم من
اقصاره على الثلاثي أن
مزاد على الثلاثة هما

قبل آخره كسرة لا يغير فاندراج في ذلك صور الاول ما كان على خمسة أحرف نحو بحمرش * والثاني كما كان على أربعة الوجوهان
أحرف مخر كان نحو جنسدل * والثالث كما كان على أربعة وثانيه سا كن نحو تغاب فالاولان لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان أحرفهما
أنه لا يغير إلا آخره يفتح وقد يفتح مع الكسرة في تغابي ويحصى ويثري

وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والزماني ومن وافقهم الى اطرافه وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وان كانت الكسرة مسبوقة باكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث وانما الوجهان في نحو تغلب (وقيل في المرمى مرموى * واختير في استعمالهم مرمى) هذه المسئلة تقدمت في قوله ومثله مما حواه احذف لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين مايا أمزائدتان كالشافعي وما احدى ياعيه أصلية كمرى فيوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب الى شافعي شافعي وأما الثاني فلا يحذف ياعيه بل يحذف الزائدة منها او يعقب الأصلية واو افيقول في النسب الى مرمى مرموى وهي لغة قليلة المختار خلافها قال في الارشاف وشذفي مرمى مرموى * (تنبيه) * هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما (١١٩) حواه احذف فكان المناسب تقدمه

اليه كج فعل في الكافية ولعل سبب تاخيرها ارتباط الایات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية (ونحو حى فتح ثانيه يجب) أي اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فاكتر فان كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شئ عند النسب وليكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثالث فان كان ثانيه ياء في الاصل لم تزد على ذلك كقولك في حى حيوى ففتح ثانيه فقلت الياء الاخيرة ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت واو الاجل ياء النسب وان كان ثانيه في الاصل واو اردته الى أصله فنقول في طى طوى لأنه من طويت وقد أشار الى هذا بقوله (واردته واوان يكن

الوجهان (قوله وفي القياس عليه) أي على الفتح قال الفارسي فتقول أي على القول بقياسيته في النسب الى مغرب مغربي بفتح الراء (قوله واختير في استعمالهم مرمى) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت الخ) قال سم فيه مساهلة اه ووجهها أن الذي تقدم في قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال في النسبة الى مرمى مرمى يحذف ياعيه معا واما انه يقال مرموى وأن المختار مرمى فلا (قوله بل يحذف الزائدة منهما) وهي الأولى لانقلابها عن واو مفعول (قوله وشذفي مرمى مرموى) تعبير الارشاف بالثذوذ ينافي ما يتبادر من تعبير الشارح بقوله مرموى وتعريف المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراف مرموى مع مرجوحيته فعمل في المسئلة خلافاً لتامل (قوله ويعامل معاملة المقصور الثالث) أي من قلب ثالثه ألفا التحركه وانفتاح ما قبله ثم واو الاجل ياء النسب (قوله حيوى) ولم يعقب حرف العلة الأولى في حيوى وطوى وألقاما يلزم من زيادة التغير مع اللبس أو لان حركته عارضة ولا الثاني لسكون ما بعده ووجوب كسر مثليه ياء النسب (قوله رددته الى أصله) أي زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه قلب ثالثه ألفا فواو (قوله وارده) أي الثاني (قوله فسيأتي حكمها) أي في قوله * وألحقوا عمل لام عرياً * سم (قوله فقد تقدم حكمها) أي في قوله ومثله مما حواه احذف سم (قوله وعلم التنبيه) أي علامته احذف للنسب أي لاجله لان المثني والجمع قبل التسمية هما كما ينسب لمفردهما كما في التوضيح قال الفارسي فان خفيف لبس حى بقرينة اه فاما اذا كان الخوف الاجال فلا تجب القرينة (قوله في جمع تصحيح) أي لذكر أو مؤنث كما سيأتي في الشرح (قوله مسلمي) أي هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلاحاجة الى ما تكافئه البعض من جعله خبر مبتداً محذوف أي هذا مسلمي والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله في جملة وقع فيها رفوعاً (قوله الى تمران) بالفوقية وقوله تمرى بالاسكان أي للميم لانه الموجد في المفرد المردود اليه الجمع عند النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أي لغة عرابه بعد التسمية كعرابه قبلها (قوله كذلك) أي كالمثني والجمع غير المسحى به ماني حذف العلامة والرد الى المفرد ثم خالق ياء النسب (قوله بحرى جدان) أي في لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والنون وفي الفارسي أن منهم من يجر به بحرى سرحان في لزوم الالف والصرف وأن النسب اليه على هذا الوجه بثبوت الالف والنون ويمكن ادراجه في قوله بحرى جدان بأن يرد بحراه في لزوم الالف وجعل الاعراب على النون أعم من أن يكون مصر وفاً ولا يمكن صرفه مشكل مع اجتماع العلة وزيادة الالف والنون (قوله بحرى هرون) أي في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه الجمجمة (قوله وأبحرى عربون) أي في لزوم الواو والصرف (قوله أو ألزمه الواو وفتح النون) أي فيكون معر باعنده بحركه كان مقدرة على الواو ومنع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لانه لا يثقل لانه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتح على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التنبيه وجمع المذكر السالم المسحى به مما أخذ بتكامل على جمع الاناث السالم المسمى به (قوله نزل ناء الخ) هذا فيما ثانيه متحرك وأعمر اربعة وأمان نحو مسلمات

عنه غالب) وان كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فاكتر فقد تقدم حكمها (وعلم التنبيه احذف للنسب * ومثل ذا في جمع تصحيح وجب) فنقول في النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمي وفي النسب الى تمران بحرى بالاسكان وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال في النسب الى نصيبين نصيبى والى عرفات عرفى وأمان أبحرى المثني بحرى جدان والجمع المذكر بحرى غسانين فانه لا يحذف بل يقول في النسب الى من اسمه مسلمون مسلمونى ومن منع صرف الجمع المؤنث قول ناء منزلة ناء مكة والفاء منزلة ألف بحرى في هذا فجمع القول في اسم تمران بحرى بالفتح

وسرادات فهو وان كان كذلك في حذف الالف والتاء الا انه سيدكره فلو ادخلناه هنالزم في كلامه تكرار واما نحو فخمات ففيه الحذف والقلب كما سأتى يعنى وأمان أعربه اعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الالف والتاء أيضا لكن للأجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقا وحكم ما سمي به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وابقاء علامة المثني وجمع المذكور السالم المسمى به ما على غير لغة حكاية أصلها فتدبر (قوله زأمان نحو فخمات) أى مما نازبه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كفخمات والاسم كهندات فتقول هندی وهندوى كذا في الفارضى وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله في ألفه القلب) أى مع الفصل بالالف وبدونه فتقول فخماوى وخموى وكفى حبل (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار (قوله ريس في الف نحو مسلمات وسرادات) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا للاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه ههنا في لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء في نحو مسلمات وسرادات على لغة من حتى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكى ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اه فتقول على اللغتين مسلمي وسراذق لانك على اللغة الاولى تحذف التاء وتجري مسلمات وسرادات كما تجرى فرقرى ومستقضى في حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا في الفارضى فعلم أن نحو تمران مما ألفه رابعة وثانيه متحرك كنحو مسلمات وسرادات مما ألفه خامسة فصاعدا في وجوب حذف الالف والتاء وان أوهم تغييره أسلوب التعبير بخلافه (قوله اثني وثنوى) أى بالرد الى الفرد المقدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة الوصل عوض عنها والثاني نسب اليه على أصله لان أصل الثن المقدرتين يؤخذ ما قررناه من قول الشارح في شرح قول المصنف واجبر برد اللام الخ مانصه اذ انساب الى ما حذفت لامة وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستحب فتقول في ابن واسم واست بنوى وسموى وسهوى على الاول زابني واسمى واستى على الثاني اه فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقره من أنه اذا سمي باثنان قيل اثني اعتبارا بلفظه واذا لم يسم به قيل ثنوى رد الى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثني أو ثنوى انما هو في النسب الى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من اجرائه تجرى جدان أو سرعان فيقال اثني بلزوم الالف والنون هـ ذم مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيفا حكهما (قوله والى عشرين عشرى) أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به لكن على لغة حكاية ما قبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الوجة المتقدمه في المسمى بالجمع الحقيقى فيقال عشرينى بلزوم الباء والنون عند من يجرى المسمى به مجرى غسلىن وعشرونى بلزوم لوى والنون عند من يجريه مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وفتح النون هـ ذم مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيفا حكهما (قوله والى أولات أولى) قد يقال هلا قيل أولوى لان الالف اما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والاصل أوليات كما قيل فتد اللام وتقلب ألفا ثم واو عند انساب اليه وتحذف الالف والتاء المزيديتان كسائر الجوع مما المحذوفة اللام لا فرق في ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لانك ترد اللام وتحذف تاء التانيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف جبرى كما سبق في الجمع أو منقلبة عن اللام والاصل اليه كما قيل أيضا بل رجح على الاول لضعفه بان أولات عليه جمع حقيقى والمقرر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واو عند النسب وتحذف التاء لا فرق في ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الاول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التي لم ترد في ثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الاول انها لم ترد في ثنية أو جمع هكذا ينبغي تقرر بهذا المحل ومنه يعلم خلل تقرر

وأمان نحو فخمات في ألفه القلب والحذف لانها كالف حبل وليس في ألف نحو مسلمات وسرادات الا الحذف وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيفا حكهما فتقول في النسب الى اثنين اثني وثنوى والى عشرين عشرى والى أولات أولى (ونالت من نحو طيب حذف)

أى اذا وقع قبل الحرف المكسور ولاجل باء النسب باء مكسورة مدغم فيها مثلها حذف المكسورة فتقول فى طيب طيبى وفى ميت ميتى كراهة اجتماع الياءات والمكسرة (وشذ) فى النسب الى طيبى (طائىة متولا بالالف) اذ قياسه طيبى بسكون الياء كطيبى فقلبه وها الفاعل غير باس لانها ساكنة ولا تلب أفعالاً المتحركة فان كانت الياء مفردة نحو مغيل أو مشددة مفتوحة (١٢١) نحو هيج أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم تصغير مهيام

مفعول من هاء لم تحذف بل يقال فى النسب الى هذه مغيبى وهيجى ومهيمى لنقص النقل بعدم الادغام وبالفتح وبالفصل بالمد (تنبيه) دخل فى اطلاق الناظم نحو غز بل تصغير غزال فتقول فيه غز بل وقد نص على ذلك جماعة وان كان سيوبه لم يمثل الا بغير المصدر ودخل فيه أيضاً يم فيقال فيه أي وهو مقتضى اطلاق سيوبه والنسخة وقال أبو سعيد فى كتابه المستوفى وتقول فى أيم أي لانك لو حذف الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو عال بالالتباس بالنسب الى أيم لسكان حسناً (وفعل) فى نعيمة الترم) أى الترم فى النسبة الى فعيلة حذف التسامع والياء وفتح العين أى كقولهم فى النسبة الى حنيفة حنى والى بجيلة بجلى والى صحيفة صحفى حذفوا تاء التأنث أولاً ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحوا وأما قوله -م فى سليمة سلمى

الحواشى لا يراد وخلا ما أجابوا به عنه فتنبه وانته الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير (قوله حذف المكسورة) وهى الياء الثانية (قوله فى طيب الخ) مثل عثماليين اشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كفى طيب أو منقلبة عن أصل كفى ميت (قوله كراهة اجتماع الياءات والمكسرة) أل للجنس اذ فيه كسر تان وعبارة الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع ياءات (قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ورفعه لف ونشر مشوش (قوله نحو مغيل) ضبعه سم يضم الميم وسكون الغين المحجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغبلت المرأة ولدها أرضعته وهى توتى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون عدم اعلا له كقيم ومبين سماعياً (قوله نحو هيج) هو الغلام المتلى شحما وويل الغلام الناعم (قوله نحو مهيم) لا يقال اجتماع ثلاث ياءات ولم تحذف احداها فيخالف ما تقدم لانا نقول ذلك اذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكماً سم (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهيم من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائماً تصریح (قوله من هاء اذا عطش) أو من هاء على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصریح (قوله دخل فى اطلاق الناظم) أى نحو طيب حيث لم يقيد به يكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغيره مثلاً ولا ينافى المدخول قوله ثالثاً اذ كره من أنه بيان للواقع فى طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة نالته بل الرابعة كما ذكر ذلك كقوله الفارضى ونقله عن غير واحد كان عقيل فى شرح التسهيل فتقول المصنف وثالث ايمس تقييداً بل بيان للواقع فى طيب اذ الواقع ان الياء فى طيب نالته وان وقعت فى بعض صور نحو رابعة مثلاً كغز بل واليه يشير قول الشارح دخل فى اطلاق الناظم ولو قال المصنف

* ونحو ثالثاً طيب حذف لكان أو فى المراد (قوله أيم) هو من لازوج لها ومن لا امرأه كفى القاموس (قوله لم يبق ما يدل عليها) أى فليتبس بالنسب الى أيم بسكون الياء فهذا التعليل فى الحقيقة بمعنى التعليل الثانى لكن لما حذف منه سخط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور واعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل بالالتباس الخ) برده عليه أنه موجود فى ميتى بالتخفيف نسبة الى ميت بالتشديد لالتباسه بالنسب الى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم فى أيم بسكون الياء اجمالاً لا لبا سا فلا يرد على مقتضى اطلاق سيوبه وقد يبرز فيه فتأمل (قوله الى أيم) بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر أيم بجد الهمزة كجاء أى صار أيماً بالتشديد (قوله وفعل فى فعيلة الترم) ذكر الشيخ خاد أن كلاماً من فعيلة وفعلية ممنوع من الضرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه فى نظائرها ما فعله (قوله حذفوا تاء التأنث أولاً) أى لانها لا تجتمع باء النسب (قوله ثم حذفوا الياء) أى فرقا بين المؤنث والمذكر كحنى وشريفي فى النسب الى حنيفة وشريف كما سيأتى ولم يعكسوا لان المؤنث حذف منه تاء التأنث فى النسب فحذف الياء تبعاً لها هاء فاضى ويقال مثل هذا فى حذف ياء فعيلة بضم الفاء فان قلت هذا مقتضى لابقاء ياء فعيل وفعيل المعنى اللازم فلم حذف قلت اجتماع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتى فلذا حذفوا الياء تغليباً للمانع ولذا لم يحذفوا فى نحو طويلة وجبيلة (قوله ثم قلبوا الكسر فتحوا) أى لثلاثتوالى كسرتان وياء النسب (قوله فى سليمة) بمعنى سائمة الازدأما سليمة غير الازد فيقال سلمى على القياس تصریح (قوله معرباً) حال من ضمير يتسكلم (قوله يلوك لسانه) لآك الشئ فى فيه على كنه عيني (قوله فان هذه السكيمات) خبر عن قولهم والعمائد محذوف أى فيه (قوله وأشذ منه قولهم عبدى وجذى) أى يضم العين والحيم فى بنى عبيدة وجذيمة أى بفتحهما وانما كان أشذ مما قبله قال

(١٦ - صبان) - رابع) وفى عبارة كلب عبرى وفى السليمة سلبقى والسلبقى الذى يتسكلم باصل طبيعته معرب باقال الشاعر ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سلبقى أقول فاعرب فان هذه السكيمات جاءت شاذة للتنبيه على الاصل المرفوض وأشذ منه قولهم عبدى وجذى بالضم فى بنى عبيدة وجذيمة * (تنبيه) * أطلق سيوبه فعوله بفتح الهمزة صحیح الايم كان أو معناه فتقول فى النسب الى

(وتعموا) أي لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة مع ال العين صحيح اللام (كالطويلة) أي مما هو صحيح اللام فقال طوي لي لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طوي لم قلب الواو أو ألفا تحركها وتحرك ما بعده وانفتح ما قبلها وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لوزية ونونية فقالوا لوزي ولوزي ولم يقولوا لوزي ونوري لنبت والواو يله حتى والاحترار بصحيح اللام من نحو طوية وحبيبة فإنه يقال فيها طوي وحوي (وهكذا) تعموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجذيلة) والقليلة فقالوا جليلي وقلبي (١٢٣) ولم يقولوا جليلي ونلي كراهة اجتماع المثليين

* (تنبيه) * ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قوله وضررة فيقال فيها قولي وضروري لا قولي وضروري لما ذكر (وهمز ذي مدينال في النسب) ما كان في تثنية له انساب) أي حكم همزة المدد في النسب كحكمها في التثنية القياسية فإن كانت بدلا من ألف التانيث قلبت واوا كقولك في صحراء صحراوي وان كانت أصلية سلمت تقول في قراء قرآني وان كانت بدلا من أصل أو اللحاق جازفها أن تسلم وأن قلبت واوا فتقول في كساء وعلباء كسائي وعلبائي وان شئت قلت كساوي وعلباوي وفي الاحسن منهما ما سبق وانما قيدت التثنية بالقياسية احترازا من التثنية الشاذة نحو كساين فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال كسايني

سعدو بصيغة أفعال التفضيل (قوله) كالطويلة وهكذا ما كان كالجذيلة) وظاهر أن مجرد ما كذلك اه سم أي لأنه مما خرج بقوله مع لأم (قوله) أي مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام (قوله) لزم قلب الواو أو ألفا) فكثر التغير مع اللبس ولولم يقابلوا لزم الاستعمال قاله الجار بردي تصريح (قوله) وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر عن التصريح وقوله سم عن السبوطي من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتي فيه لان حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقبل ألفا إلا يلزم المحذور لكن ماني الشرح هو الموافق لماني الهمع (قوله) لنبت) كذا في النسخ ولم أجد في القاموس أن لو نزة أو نو نزة أو نو نزي أو نو نري اسم لنبت والذي فيه أن نوزة اسم لناحية بصرف جعل البعض قوله لنبت راجعا للثاني يحتاج لنقل صحيح (قوله) والواو يله حتى) كذا في بعض النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة (قوله) فإنه يقال فيها طوي وحوي) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحو حتى الخ علة عدم قلب حرف العلة فيها ما انفتح تحركه وانفتح ما قبله (قوله) كراهة اجتماع المثليين) لما فيه من الثقل مع عدم الادغام لان الادغام فيما ذكره ممنوع لان وزن الأثر نعمل بفتحين وهو واجب الفلك كباب والثاني فعل بضم ففتح وهو واجب الفلك أيضا كصفف جمع صفة (قوله) لما ذكر) أي من لزوم قلب الواو أو ألفا بالنسبة لقولي وكراهة اجتماع المثليين بالنسبة لصروري ولا شك في تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وان كان اللزوم فيما سبق مرتب على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير نظير ما ذكر غير محتاج اليه (قوله) ينال) بالبناء للمفعول أي يعطى فسام فعول نان أو بالبناء للفاعل أي يصيب فسام فعوله (قوله) قلبت واوا) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياء مع الكسرة تصريح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال في التوضيح وذلك قليل ردي اه همع (قوله) سلمت) أي من القلب لقوتها باصالتها (قوله) في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع الما المنسك كإي المختار (قوله) وفي الاحسن منهما ما سبق) من أن القلب أولى فيما ألفه للحاق كعلباوي والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كسائي وكسائي (قوله) تتعين سلامتها) فتقول في النسب إلى قراء قرآني (قوله) الوجهين) أي التصحيح والقلب واوا (قوله) اذالم تكن الهمزة للتأنيث) بان كانت لام السكامة كإي الامثلة فان سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفي كل من حراء وقباء المد والقصر والتسديد كبير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف (قوله) اذا أردت البقعة) راجع للاخير من فقط وأما السماء فليس فيها التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الاخيرين في قوله وان جعلت الخ (قوله) كانا كرداء وكساء) فيجوز فيها التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحديثه فلا معنى لهذا التفصيل اذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكريين (قوله) اذ انسبت إلى ماء الخ) قال ابن هشام اذ انسب إلى ماء نسب اليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائي وماوي لان الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو في كساء واوا وفي ماء هاء لان أصله موه اه يس أي فاطم بن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوف على ما سمع وما بعده فيجوز الوجهان (قوله) ولا أداته) بفتح الهمزة أي آتته (قوله) على القياس) أي قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله) وانسب لصدر الخ) بقي أنهم

* (تنبيهات) * الاول مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم وذكر في التسهيل فيها الوجهين وقال أجودهما التصحيح * الثاني اذالم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحراء وقباء اذا أردت البقعة فضبه وجهان القلب والبقاء وهو الاجود للفرق بينه وبين صحراء وان جعلت حراء وقباء مذكريين كانا كرداء وكساء * الثالث اذ انسبت إلى ماء وشاء فالسموع قلب الهمزة واوا ونحو ماوي وشاوي ومنه قوله لا ينفع الشاوي فيها شاته * ولا حصاره ولا أداته فلو سمي بماء أو شيء جرى في النسب اليه على القياس فقبل مائي وماوي وشاوي وشاوي (وانسب لصدر)

فأسمي به من (جمله) وهو المركب الاسنادي (١٢٤) نحو برق نحوره وتابط شرافته قول برقي وتابطى وأجاز الجزمى النسب الى العجز فيقول نحري

قالوا لوسمي بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقى معموله بحاله وانه لوسمي بتابع
ومشروع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثاني في اعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة اليهما ولا يبعد
أن ينسب الى الجزء الاول منها كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا لوسمي بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد
حتى فانظر كيف النسبة اليه سم باختصار (قوله وأجاز الجزمى الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب اليهما
معاقبة قال تابطى شري كما أجازته في المزجي والعددي كذا في الهمع قال سم انفا هو أن معنى كل منهما ما حينئذ
المنسوب الى تابطى شرا الآن الاول منسوب الى تابطى والثاني الى شرا وحينئذ فهم ما مترادفان فلو قيل هذا تابطى
شري فهل كل منهما خبر أو خبر أحدهما والثاني توكيده ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب الى تابطى شرا
لا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما في هذا حلوا حاض فليراجع اه ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع باب
النسب حشوا وما ذكره يجري في النسب الى جزأى المزجي والعددي معا (قوله كتنى) سمى الشيخ الكبير
بذلك لكثرة قوله كتنى وكنت والعاجز الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة
الى كتنى) أى الى هذا اللفظ وما قصد لفظه بصير عال النفسه فصح كونه من أفراد ما سمي به من جملة كاهو
موضوع المسئلة (قوله وقياس كوفى) يضم الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند اعادة اسناده
الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اصاله الى فعل بالضم وانما كان القياس كوني يرد الواو لوزن
سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة اتصال ضمير الرفع المتحرك بها (قوله مزجا) أى تركيب
مزج أو حاله كون ما ركب مزجا (قوله فتقول بهلى) وتقول فى معديك ب معدي ومعدي لانه كقاض وينبغى
أن يكون الراجح هنا الحذف كما هنالك زكريا (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الاتى
وهذان الوجهان شاذان الخ بيان الوجهين الاولين من الاربعه مختلف فى شذوذها وقياسيتها لابر سجان
قياسيتها أيضا وان ادعى ذلك شيخنا والبعض (قوله رامية هر مزية) نسبة الى رام هر مزابدة بنوا سحى خورستان
(قوله حكم لولا وحيشما) أى ونحوه هما كلوا وما أيتنا وقوله فى النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيشما
فكان الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادي (قوله بالتخفيف) أى تخفيف الواو ولا ينافى هذا قوله
الاتى وضاعف الثاني من ثنائى لان المراد بالثنائى فيه الثنائى وضاعف كإصرح به الشارح ثم والمنسوب اليه
هنا ر باعى وضاعف ويرته هنا ثنائى باعى ر ضته عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أى مسمى به نقله
شيخنا عن ابن غازى وفى الغارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية أفراد المركب
المزجى فوافق ما فى المرادى من أن العددي من المزجى (قوله فتقول خمسى) أى وان ألبس بالنسبة الى
خمسه وخمس لانهم لا يراعون الالباس فى هذا الباب كما ستعرفه (قوله وانسب لثان الخ) شروع فى النسب
الى المركب الاضافى وعبارة التسهيل مع شرحه لا بد ما مبنى ويحذف له اصدرا المضاف ان تعرف بالثنائى تحقيقا
كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيرى وعمرى أو تقديرا كى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص والافهما
من القسم الاول فتقول بكرى وحفصى والايته تعرف بالثنائى لا تحقيقا ولا تقديرا فجزءه أى فيحذفها بعجزه
وينسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئى ومرئى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة
قبل استعماله عالما وقد يحذف صدره خوف اللبس أى لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس وعبد الأشهل
وعبد مناف فانهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهل ومنافى ومراد المصنف بالمضاف ما كان عالما أو غلاما مثل غلام زيد
بما ليس عالما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المنزلة الى المضاف اذ ليس للمجموع
معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح اه يعنى المرادى (قوله أبواب) بنقل حركة
همزة أب الى الواو أى أو أم قال السيوطى فى التهجئة وهل يلحق بما ذكر المبدوءه بينت اذا قلنا انه كنية أو لالم
أر من ذكره اه ثم رأيت بخط بعض الافاضل عن تصریح الشاطبى فيقال فى النسب الى بنت غيلان غيلانى
(قوله أو ماله) أى أو مبدوءة بما ثبت له التعريف بالثنائى قبل العملية بالغالبة (قوله هذا الاخير من عطف العام

وشرى وشذوه لهم فى
الشيخ الكبير كتنى نسبة
الى كتنى ومنه قوله
فاصبحت كتنيا واصبحت
عاجزا * والقياس
كوفى (و) انسب الى
(صدر ما * ركب مزجا)
نحو بعلبلز وحضرموت
فتقول بهلى وحضرى
وهذا الوجه مقيس اتفاقا
ووراءه أربعة أوجه
الاول أن ينسب الى عجزه
نحو بكى أجازته الجزمى
وحده ولا يجيزه غيره
* الثاني أن ينسب اليهما
معاضراتا تركيبا معا
نحو بهلى بكى أجازته
قوم منهم أبو حاتم قياسا
على قوله تزوجته رامية
هر مزية * الثالث أن
ينسب الى مجموع المركب
نحو بعلبكي الرابع أن
ينسب من جزأى المركب
اسم على فعال وينسب
نحو حضرموت وهذان
الوجهان شاذان لا يقاس
عليهما * (تنبيهان) *
الاول حكم لولا وحيشما
مسمى بهما حكم المركب
الاسنادى فى النسب
اليهما فتقول لوى
بالتخفيف وحيشى وحكم
نحو خمسة عشر حكم
المركب المزجى فتقول
خمسى * الثاني قوله
وانسب لصدور جملة أجدود
من قوله فى التسهيل

ويحذف لها يعنى باء النسب عجز المركب لانه لا يقتصر فى الحذف على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلوسميت على
يخرج اليوم بديقات نحو جى (و) انسب لثان تمام * اضافة مبدوءة بابن أو اب * أو ماله التعريف بالثنائى ويجب هذا الاخير من عطف العام

على الخاص أي يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين وسيد كر الثالث
* الأول أن تكون الإضافة كنية كأبي بكر وأب بكر * والى في أن يكون الأول عالماً بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكري وكاتب
وعباسي وزبيرى * (تنبيه) * كان الاحسن أن يقول إضافة من الكنى أو أشهر * مضافها غلبة (١٢٥) كابن عمر * لان عبارته توهم أن ماله

التعريف بالثاني قسم
برأسه فشميل نحو غلام
زيد وايس كذلك قال
في شرح الكافية وإذا
كان الذي ينسب اليه
مضافاً وكان معرفاً صدره
بجزءه أو كان كنية حذف
صدره ونسب إلى مجزئه
كقولك في ابن الزبير
زبيرى وفي أبي بكر بكري
هذا الكلام وكذا قاله
الشارح الا أنه زاد في
المثل غلام زيد وعلى هذا
فقول لناظم أو ماله
التعريف بالثاني من
عطف العام على الخاص
لان دراج المصدر بان فيه
وهو تمثيل فاسد لانهم
يعنون بالمضاف هنا
كان عالماً أو غلباً بالمثل
غلام زيد فإنه ليس
لمجموعه معنى مفرد
ينسب اليه بل يجوز أن
ينسب إلى غلام والى زيد
ويكون ذلك من قبيل
النسب إلى المفرد لا إلى
المضاف وان أراد غلام
زيد مجعولاً عالماً ليس
من قبيل ما تعرف فيه
الأول بالثاني بل هو من
قبيل ما ينسب إلى صدره
مالم يخف لبس (فيما
سوى هذا) المذكور
أنه ينسب فيه إلى الجزء

على الخاص) أي لشهولة الابن والاب وغـ يرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارضائه فيما بعد
كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كافي كثير من النسخ ولعل ذكره في نسخ أخرى
بجاءة لما مشى عليه ابن الناظم بقى أنه رد عليه أن عطف العام على الخاص إنما يكون بالواو (قوله الأول أن
تكون الإضافة كنية) أي والمصنف ذكر هذا بقوله أو اب وقوله والثاني أن يكون الأول الخ أي والمصنف
ذكر هذا بقوله إضافة مبدوءة بابن وبقوله أو ماله الخ فالمراد منهم أو احد على ما قاله شيخنا وسيأتي ما فيه وفي
كلامه مسامحة إذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الإضافي لا يضاف إلا للاضافة ولا الأول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ)
ولأنها ليست صريحة في المراد بالاضافة المبدوءة بالابن أو الاب كهذا البيت (قوله قسم برأسه) أي مغاير
للكنية والعلم الغايي المبدوءة بابن لان العطف خصوصاً باو يقتضى المغايرة (قوله فشميل نحو غلام زيد) اعلم أن
كونه قسم برأسه صادق بان يكون عالماً بشملي نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بابن أو اب وصادق بان يكون
مبايناً المراد منه جميع ما عد المبدوءة بابن أو اب أو مراد منه بعض لا يشملي نحو غلام زيد وحيد فتفترع
الشارح الشمول المذكور على كونه قسم برأسه لا يخلو من نظر (قوله وايس كذلك) أي ايس قسم برأسه
بل المراد منه خصوص العلم الغايي المبدوء بابن الذي ذكره المصنف بقوله إضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه
قبل صيرورته عالماً بالغلبة وان كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله إضافة مبدوءة بابن
وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتي ما فيه (قوله قال في شرح الكافية) استدل على قوله وليس
كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بجزءه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل (قوله وكان
معرفة صدره بجزءه) يعني قبل صيرورته عالماً ما بعد هاتفتعرف المجموع بالعلمية (قوله وعلى هذا) أي زيادة ابن
الناظم في المثل غلام زيد وليس المراد على ما في شرح الكافية وان مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لانهم يعنون
بالمضاف هنا) أي في المركب الإضافي الذي ينسب إلى مجزئه وقوله ما كان عالماً أي كنية وقوله أو غلباً أي عالماً
بالغلبة وحيداً فتدقنا مناسب أن يراد به التعريف بالثاني وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوءة بابن لتعرف أوله
بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحداً كذا قال شيخنا والأولى أن يراد
بالاضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرية بابن لغيره المعطوف أعني المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها العلم
الغايي المبدوءة بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن
ينسب إلى غلام والى زيد) أي بحسب الحال (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني) أي بل مما تعرف
فيه المجموع بالعلمية أو رد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثاني قبل العلمية كما مر وأشار البعض إلى جوابه
بان المراد ليس منه في هذا المقام لان المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو عبد القيس الخ) قضية صنيعه
أن النسب إلى صدره عبد القيس لا ينسب فيه بخلاف النسب إلى صدره عبد الأشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى
فساده فان النسب إلى الصدر في جميع ما بدئ به عبد قيس لبس فالصواب عندى اسقاط التمثيل بعبد القيس كافي
كثير من النسخ ونصها كأمري القيس فتقول امرئ ومرئ وهذا ما تخفف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرئ)
قال المصريح والفرارضى بفتح الميم والراء (قوله ويسقط الخ) قال البعض ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فأنى
لم أقف عليه اه لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه نظاماً من بحر الوافر ولقظه

ويسقط منها المرئ لقوا * كجاء العنب في الدبة الحواء

بضمير التثنية في منها مضطاً لقوا كغزو وسكون فون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء وفي كثير من النسخ
اسقاطه كما قدمناه في القولة قبله (قوله مالم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغي بل يجب أن لا يجنب اللبس بل يقال

الثاني من المركب الإضافي (انسن للاول) منها نحو عبد القيس وامرئ القيس وهما قبيلتان تقول امرئ وعبدى وان شئت قلت مرئ قال
ذو الرمة * ويسقط منها المرئ لقوا * كجاء العنب في الدبة الحواء وهذا (مالم يخف) بالنسب إلى الأول (لبس) فان خيف لبس نسب إلى الثاني
(كعبد الأشهل) وعبد مناف حيث قالوا فيها أشهلي ومنافى

ولم يقولوا عبدى * (تنبيه) * سذبنا فعل من جزأى الاضافى منسوبا اليه كما شذذ للثى المركب المزجى والمحفوظ من ذلك تهيل وعبدى ومرفسى وعيسى وعيشى في تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وانما فعل الواو ذلك فرار من اللبس وقالوا تعبشم وتعيس واما تعبشم بن زيد مناة فقال ابو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدله من الحاء وحسب الشمس ضوعها وقال ابن الاعرابى أصله عب شمس والعب والعدل واحد أى هو نظير شمس (واجبر برد اللام ما) اللام (منه حذف * جواز ان لم يكثره) أى اللام (ألف) فى جمعى التصحيح (١٢٦) وفى التنبيه * وحق مجبور) برد لامة اليه (بهذى) المواضع الثلاثة أى فيها (توفيه)

عبدى كما قال الشاعر * وهم صلوا العبدى * وذلك لانهم لم يحتنبوه فى النسب الى مصافى ومصافين والى ضارب وضار بين والى مسجد ومسجد والى زيدوزيد بن والى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة فالقول بعراة الالباس هادم لقواعد الباب أو مقتضى لترجيح أحد المتساويين وفى المقرب مثل ما قال الناظم وفى كلام ابن الجباز ما يخالفه كذاتى يس (قوله ولم يقولوا عبدى) أى للالباس وفيه أن هذا اجمال لالباس وقد يقال القصد بالنسب ابصاح المنسوب فلا يلىق الاجمال أيضا لان محصل عدم كون الاجمال عيبا اذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بناء فعلا) أى محتوتا من الكلمتين وقوله كما شذذ ذلك أى بناء فعلا فى المركب المزجى أى فى النسب اليه حيث قالوا حضرمى فى النسب الى حضرموت (قوله ابن حجر) بناء مهمله تخيم قال فى القاموس حجر بالضم وبضمين وانما امرئ القيس وجده (قوله وقالوا تعبشم) أى فكأن وقع النحت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب الى عبد شمس وقوله وتعيس كذا فى النسخة بتقديم العاقب والقياس تقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله واما تعبشم) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى نغذف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الاعرابى أصله عب شمس لعله بكسر العين مع الهززة آخره واحد الاءاء فخفف بقاب الكسرة ففتحة وحذف الهززة وليس من باب النحت على هذا أيضا (قوله واجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد المسألة بما اذا لم يعرض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ أخت الخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم (قوله جواز) أى جبر بابتز أو ذاجواز (قوله فى جمعى التصحيح) أى جمع التصحيح لئلا يظن أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به مذكور اصريحا والمجبور فيه محذوف لانه لم يعلم به من قوله فى جمعى الخ وعلى الاول يكون المجبور فيه مذكور اصريحا والمجبور به محذوف لانه لم يعلم به من قوله برد اللام (قوله نسيأتى) أى فى قوله وان يكن كشيء مما الفاء عدم الخ وفى شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران) أى الجبر وعدمه (قوله وحجى وغدوى) بفتح الراء فى الاول والادال المهمة فى الثانى عند سيبويه والاكثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتى (قوله وثبوى) أى سواء قلنا ان لامها باء وهى ما سيقصر عليه فذكر كون الباء قلبت ألفا واوا أو لامها واو وهى ما ظهر (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بدليل شافهت والشفاهة قال الموضع ومن قال ان لامها واو قال اذا اردت شفى (قوله ومن ثبة الباء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر (قوله لا تظهر فائدة لذكرك جمع تصحيح المذكور) أى لا غناء ذكر التنبيه عن ذكره لان كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فانما تردى فى التنبيه دون الجمع الا أن يدعى أنما اردت فيه ثم حذف للاعلال (قوله احترازا) علة لقوله مفيد (قوله شاهى) برد اللام وهى الهاء لان الاصل شوهة بسكون الواو وبدليل شياه حذف الهاء تحفيا ففتحت الواو لاجل التاء ثم قلبت الفالفتح كهارا ففتح ما قبلها كذا فى الفارضى وردد عليه أن حركة الواو عارضة وانما قلب الواو والياء ألفا لمرحلة الاصلية (قوله وعلى أصل الاخفش) هو تسكين ما أصله السكون (قوله شوهى) أى بسكون الواو كما فى التصريح فترد الالف الى أصلها وهى الواو الساكنة (قوله دووى) أى برد اللام وفتح العين والفاء لان أصلهما الفتح كما تقدم بسطه فى باب

بردها اليه فى النسب اليه ويحتمل أن يكون هذى إشارة الى اللام أى حق المجبور به هذى اللام أى بردها اليه فى المواضع المذكورة التوفية بردها اليه فى النسب * علم أنه اذا نسب الى الثلاثى المحذوف منه شئ فلا يخلو ما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام فان كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى وان كان محذوف اللام فاما أن يجبر فى تنبيه أو جمع تصحيح أول فان جبر كما فى أب وأخ فانما يجبران فى التنبيه وكعضة وسنة فانما يجبران فى الجمع بالالف والتاء ووجب جبره فى النسب فتقول أبوى واخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف لانك تقول أبوان وأخوان وعضوات وسنوات أو عضهات

وسنهنات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وغدوشة فتقول الاعراب فيها حرى وغدى وشقى وثبى بالحذف وحجى وغدوى وشفهسى وثبوى بالجبر برد المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الباء * (تنبيهات) * الاول لا تظهر فائدة لذكرك جمع تصحيح المذكور وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التنبيه والجمع بالالف والتاء * الثانى أطاق قوله جواز ان لم يكثره الالف وهو قيد بان لا تسكون العين مع لانه كانت عينه مع لانه وجب جبره كذا ذكره فى الكافية والتسهيل وان لم يجبر فى التنبيه وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذى بمعنى صاحب فتقول فى شاة شاهى وعلى أصل الاخفش الآتى بيانه شوهى وفى ذى ذوى اتفاقا لان وزنه عند الاخفش فعل بالفتح * الثالث اذا نسب الى يردوم

جاز الوجهان عندهم من يقول يديان ودمان ووجوب الرد عندهم من يقول يديان ودميان * الرابع اذا نسب الى ما حذف لامه عوض منها همزة
الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستحب فتقول في ابن واسم واست (١٢٧) بنوي وسهوى وسهسى على الاول وابني

واسمى واسى على الثاني

* الخامس مذهب

سيبويه وأكثر النحويين

أن المجبور تفتح عينه

وان كان أصله السكون

وذهب الاخفش الى

تسكين ما صله السكون

فتقول في يدودم وغدوح

على مذهب الجمهور

يدوي ودموي وغدوي

وحرحى بالفتح وعلى

مذهب الاخفش يدي

ودمي وغدوي وحرحي

بالسكون لانه أصل

العين في هذه الكلمات

والصحيح مذهب سيبويه

وبه ورد السماع قالوا في

غدغدوي وحكي بعضهم

عن الاخفش أنه رجح

الى مذهب سيبويه

انتهى (وبأخ أختنا

وباب بنتنا الحق ويونس

أبي حذف التاء) أى

اختلف فى النسب الى

بنت وأخت فقال سيبويه

كالنسب الى أخ وابن

يحذف التاء ويرد

المحذوف فتقول أخوي

وبنوي كما يقال فى المذكر

وقال يونس بنسب التهما

على لفظهما ولا تحذف

التاء فتقول أختي وبنتي

والزمنة الخليل أن ينسب

الى هنت ومنه باثبات

التاء وهو لا يقول به وله

أن يفرق بان التاء فيهما

الاعراب فقلت اللام ألفا ونسب اليه كما نسب الى فتى قاله اللدمايني (قوله جاز لو جهان) فتقول يدي ويدي
سم (قوله ووجوب الرد عندهم من يقول يديان ودميان) أى برد اللام فى التثنية قال الفارضى هكذا أطلقوا الوجه
أن يداودما يلزمان الالف مطلقا فى لغة كفتى فيكون يديان ودميان تشبيها على هذه اللغة كما تقول فى فتى فتيان
اه (قوله ودميان) قال البعض بفتح الميم اتفاقا فعد الشارح دما فيما سأتى فيما أصله للسكون سبق قلم اه
ويقاله قول التصريح مانصه وأصل يدودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند
سيبويه والافخش وذهب المبرد الى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار يدي وأما شفة فنص صاحب الضياء على
أنها بسكون الفاء واذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فى أى فيها الخلاف بين سيبويه والافخش من الرد
الى السكون الاصلى وعدمه اه وكما قيل دميان قيل دموان كفى التسهيل (قوله وتحذف الهمزة) أى وجوب
لثلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قوله فتقول فى ابن واسم الخ) وتقول فى ابني ابني وابني وبنوي جمع
(قوله وسهوى) بكسر السين وضمة هاء أو ما الميم مفتوحة على رأى سيبويه ساكنة على رأى الاخفش كما تستعرفه من
التثنية الخامس (قوله ان المجبور) أى برد اللام بقرينة الامثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب
الحوادثى تبعاً للدماسينى على اطلاق قوله تفتح عينه وان كان أصله السكون بان ذلك مقيد بما ذالم يكن مضعفا
فان كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فانك اذا نسبت اليها قلت ربى بتشديد الباء اتفاقا ووجه
سقوطه أن رب المحففة محذوفة العين كما صرح به الشارح فخرها عند النسب اليها برديها لابلادها
والكلام فى المجبور برد لامة فنسب (قوله ودم) صريح فى أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والافخش
كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعاً لسم بان دما ليس أصله السكون فافهم (قوله
يدوي) برد المحذوف وهو الباء وقلبه ألفا ثم واوا كراهة اجتماع الكسرة والياء آتاه تصريح (قوله أخت)
أى فى ثبوت الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازها فاعترض بان مقتضى الحاق بنت بان جواز
الجبر وعدمه فى بنت كفى ابن مع أن جبر بنت واجب كبر أخت (قوله أخوي وبنوي) أى بفتح أولهما وانها
لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أى لانها وان أشعرت بالتانث أشبهت تاء جبت وسخت فى سكون الحرف
الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء بالهاء وكتابتها بجر ورة فكأنهم لم تشعروا بالتانث وأورد عليه أنهم علموا
بنتا وأختنا عاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب
والجمع بان الجمع لا يبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر
انما يبس اذا قلنا بضر اللبس فى هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه (قوله الى هنت ومنه) بسكون النون فيهما كما
ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت
ومنه ما حذف لامه وعوض عنها التاء وهو ظاهر فى هنت لان أصله كالهنت وهو وأما منته فاصلاهما من فهى
ثابتة وضمة (قوله وهو لا يقول به) بل يقول فى النسب الى هنت هنوي وانظر ماذا يقول فى النسب الى منته
ومقتضى ما صرح به الشارح من جواز تضعيف ثانى الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى
بالتشديد (قوله فى الوصل خاصة) أى وتبدل هاء فى الوقف فايسب بلازمة اه تصريح وظاهر سكونه
على النون عند ابدال التاء هاء فى الوقف بقاؤها على السكون كفى الوصل فامل (قوله فى الوقف خاصة) أى
على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى فى الوقف على منته ابدال التاء هاء كما تقدم فى قول المصنف وقل لمن
قال أنت بنت منه أى وأما فى الوصل فتذهب التاء يقال من ياهذا كما مر فى الحكاية (قوله كالنسب الى
مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوي لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه
قول التسهيل مع شرحه للدماسينى مانصه والنسب الى أخت وظاهرها كبت وثنان وكتا وكبت وذيت
كالنسب الى مذكراتها فتقول فى أخت أخوي وفى بنت بنوي كما تقول ذلك فى النسب الى أخ وابن وكذا البواقي

لاتلزم بخلاف بنت وأخت لان التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى منته فى الوقف خاصة وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى ثننان وكتا

وذيت وكبت فالنسب اليها عند سيبويه كالنسب الى مذكراتها

قلوبى لان كسلاضعف صار مثل حى ولو لم اضعف صار مثل دو وان كان الفاضل عفت وابدل (١٢٩) ضعفها همزة فتقول فحين اسمه لا لاني

وان شئت أبدلت الهمزة
واوا فقلت لاوى (وان
يكن كشيبة) . مثل اللام
(ما الفاعدم * خبره)
وردفاته اليه (وفتح عينه
الترزم) عند سيبويه
فتقول على مذهبه في
شبه وديه وشوى ودوى
لانه لا رد العين الى أصلها
من السكون بل يفتح
العين معاقوا يعامل
اللام معاملة الهمزة المقصور
والاخشى برد العين الى
سكونها ان كان أصلها
السكون فتقول على
مذهبه وشى ودوى فان
كان المحذوف الفاء صحيح
اللام لم يجب برده فتقول في
النسب الى عدة عدى
والى صفة صفى * (تنبيه) *
بقي من المحذوف قسم
ثالث لم يبين حكمه وهو
محذوف العين وحكمه
انه ان كانت لامه صحيحة
لم يجب كقولك فى سه ومدى
مسمى هم حاسهى ومدى
وأصلهما سته ومنذ كذا
أطلق كثير من النحويين
وليس كذلك بل هو مقيد
بان لا يكون من المضاعف
نحورب المحففة بمحذوف
الباء الاولى اذا سمي بها
ونسب اليها فانه يقال
ربى برد المحذوف نص
عليه سيبويه ولا يعرف
فيه خلاف وان كانت
لامه معتلة نحو المرى
وبرى مسمى هم ما جبر
فتقول فيها المرى والبرى برد المحذوف

تقر ران الكامة الثنائية اذا جعلت عالما لفظا وتصداعرا بما شاء . سددا الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا
أو حرفا له نحو أو كثر من الكم ومن الهل ومن اللؤلؤ تكون على أقل أو زان المعربا زوا ما اذا جعلت عالما لغير
اللفظ وتصداعرا بما فلا يشدد ثنائيا اذا كان صحيحا نحو جاعنى كم ورايت منائلنا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى
معان غير ضرورية فان كان الثانى حرفا كاز وفى ولا يزيد حرف من جنسه وان لم يزد منه التغيير فى اللفظ
والمعنى مع الاضمار الى الزيادة لان عدمها يؤدى الى سقوط حرف العلة لالتقاء ساكن مع التنوين فيبقى
العرب على حرف واحد وهو مرفوض فى كلامهم وان جعلت عالما للفظ أو لغيره ولم يقصد اعراهما فلهما فلاز زيادة
أصلا هذا لخصص فى الرضى وشرح الباب للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فان كان ثانيا حرفا صحيحا
جاز فيه الضعيف وعدمه فيه نظر اذا الثنائى الذى جعل عالما للفظ وتصداعرا به يجب تضعيف ثانيا صحيحا أو معتلا
فيجب حينئذ فى النسب اليه التضعيف والثنائى الذى جعل عالما لغير اللفظ وتصداعرا به يجب فيه عدم التضعيف
اذا كان ثانيا حرفا صحيحا فيجب حينئذ فى النسب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح
على الحالىن المذكورين لكن مر عن الفارضى فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثنائى المجهول عالما للفظ بما
اذا كان حرفا فى المسئلة خلاف فتأمل (قوله ولو لوى) عبارة المرادى والتوضيح والدمامى على التسهيل
لوى كما يقال فى النسبة الى دو وجود دو ووجوى ووجه الادغام اجتماع المثلين بخلاف كى لوى لعدم اجتماعهما
كى لوى وانما لم يدغم طوى لانه نسبة الى طوى وما آخره باء مشددة مسبوقه بحرف يجب فتح ثانيا ويعامل معاملة
المقصور كما تقدم فى قول المصنف * ونحو فتح ثانيا يجب * والاعتذار عن الشارح بانه قصد بيان الاصل قبل
الادغام غيرنا هض (قوله مثل دو) الذى يفتح الدال المهملة وتشديد الواو والفلاة كفى القاموس (قوله فقلت
لاوى) لان الهمزة اذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التحجيز والقلب ووافق فى التصريح نقل عن ابن الخباز وأما
من قال زدنا همزة من أول الامر فيقول لاني لا غير ولا يجوز عنده لاوى الاصل قول بعضهم تراوى (قوله كشيبة)
هى كل لون يخالف معان لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو الى الشين بعد سلب سكونها ثم حذف
الوار وعوض عنها اهاء التانيث (قوله معتل اللام) خبر نان ليكن بينه وبينه وجه الشبه ولو قال فى اعتلال اللام لكان
أوضح (قوله وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (قوله بل يفتح العين معاقوا) أى سواء كان أصلها السكون
أو الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة المقصور) أى بقلبها ألفا لغير كرها وانفتاح ما قبلها ثم واوا المقصور (قوله
وشى ودوى) بكسر الواو وسكون ثنائيهما (قوله لم يبين حكمه) أى لقلته جدا فى كلام العرب شاطي (قوله
وحكمه أنه ان كانت الخ) أى فهو على محذوف الفاء (قوله سه) بسين مهملة مقنوحه وهاء والدبر
(قوله محذوف الباء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع
رأى وأصلها ما المرى ويرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة وهى العين (قوله فتقول فيها
المرى) أى برد المحذوف واعترضه الهمزة بانه لا وجه لرد العين اذ يبنى جعل المرى كالشجى فيكون النسب اليه
بقلب كسرة الراء فتحته والياء الفاعل هذه الالف واو يقال مروى لا يقال قاسوه على دية وشبه لاننا نقول هذا قياس
مع الفارق لان دية وشبه يتباع على حرفين ثنائيهما البين وهذا بقى على ثلاثة نالته البين فلا حاجة لرد الهمزة واثنين سلمنا
ردها لكان الاثني جواز قلب الباء واوالانه حينئذ كالقاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولانعلم أحدا أو جبر
العين المحذوفة بحال الا المصنف ومن قلده وكانه نزل الميم ليدلها منزلة العدم فيبقى الاسم على حرفين ثنائيهما البين
فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يبع بوجوب رهاه السكت اه ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على المرى
بمحذوف الياء لجمانه على المروى بقلبها واوا لالتعيين ومثل ما ذكرى جرى فى يرى أيضا فيقال ينبغي جعله كفتى
فيكون النسب اليه بقلب ألفه واوا لرد الهمزة (قوله والبرى) أى بفتح العين على الياء والراء رد العين على قول
سيبويه من ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد برأى بوزن جرئى فيجب حينئذ حذف الالف
لانها اربعة كلمة ثنائيهما محذوف وقياس قول أبى الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الرد برئى بسكون
الراء وحذف الالف أو برأوى بسكون الراء وقلب الالف واوا كما تقول ملهسى وملهوى كذا فى التصريح (قوله

وفي فتح العين وسكونها المذهبان (والواحد اذ كرتا نسبة الجمع * ان لم يشابه) الجمع (واحد بالوضع) الواحد مشغول باذ كرتا وسبب احوال من الضمير
المستتر في اذ كرتا يعني انك اذا نسبت الى (١٣٠) جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله ان لم يشابه واحد بالوضع جي بواحد وانسب اليه

فتقول في النسب الى
فرائض وكتب وقلانس
فرضي وكبني وقلنسي
وقول الناس فرائضي
وكتبي وقلانسى خطا
فان شابه الجمع واحدا
بالوضع نسب الى لفظه
وشمل ذلك أربعة أقسام
* الاول ما لا واحده
كعباديد فتقول فيه
عباديدي لان عباديد
بسبب اهمال واحدة
شابه نحو قوم زرهط
مما لا واحده والثاني
ماله واحد شاذ كملح
فان واحده لمحة وفي هذا
القسم خلاف ذهب أبو
زيد الى انه كالاول ينسب
الى لفظه فتقول ملاحى
وحكى ان العرب قالت
في المحاسن محاسنى وغيره
ينسب الى واحده وان
كان شاذاً فيقول في
النسب الى ملاحى لمحى
وعلى ذلك شئى الناطم
في بنية كتبه وعبارته في
التسهيل وذو الواحد
الشاذ كذى الواحد
القياسى لا كالمحمل
الواحد خلافاً لابي زيد
وقد يسميه كلامه هنا
ولثالث ما سمي به من
الجمع نحو كلاب وأتمار
ومدين ومعافر فتقول
فيه كلابى وأتمارى
ومديانى ومعافرى

وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى ان عين المرثى والبرئى الهمزة وهى لسكونها قبل باء النسب واجبة الكسرة اتفاقاً
وانما الوجهان في فاء السكامة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما في التصريح وغيره الا ان
يقال أراد بالعين الراء وسماها عيناً لتوسطها كالعين (قوله المذهبان) أى مذهب سيبويه ومذهب الاخفش
(قوله والواحد اذ كرتا) قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع الى الواحد بغير المعنى فان كان كذلك نسب
الى لفظ الجمع كما عرابى اذ لو قيل فيه عرابى رد الى المفرد لتبادر الاعم والقصر الاخص لاختصاص الاعراب
بسكان البوادى وعموم العرب اه همع وتثنيه مبنى على أحد القولين ان الاعراب جمع عرب (قوله للجمع)
قال الشاطبي وتبعه أرباب الحواشي أراد بالجمع الجمع اللغوى فيدخل التثنية كالكسر والسالمين اه وفيه
انه لا حاجة الى ذلك لعلم حكم التثنية قبل والسالمين من قوله وعلم التثنية ا حذف للنسب الخ مع انه يدخل في الجمع
اللغوى اسم الجمع والنسب اليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجعي قال الدماميني ولا يعلم ما المنسوب اليه
منه هو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التأنيث لا بد من سقوطها البتة (قوله بالوضع) متعلق بيشابه والباء
بمعنى في (قوله واحد قياسي) أى بحسب الاثنى عشر ماله واحد قياسي بحسب الاصل وهو الجمع المسمى به
واحداً والغالب على الواحد فصحه كلامه بعده فانهم (قوله فرضى) لان واحد الفرائض فرضت ومرا أن النسب
الى فعله فعلى (قوله وقلنسى) نسبة الى قلنسى وحقها قاعدة المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعداً
تبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضى (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة الى الاول فقد نقل الدونشورى عن بعض الافاضل
أن الفرائض من قبيل العرب لم كانمار وكلاب الأتبيين بل قال في الهمع أجاز قوم أن ينسب الى الجمع على لفظه
مطلقاً أى سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا يخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبي وقلانسى اه (قوله
كعباديد) هم الفرق من الناس والخيال الذاهبون في كل وجهه والا كام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد
أبايل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد نسمع فيما يظهر
اذا الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ اليه بان يقال ملاح جمع شاذ للمحطة ويشهد لنا
قلنا صديهم في غير هذا الموضع فتدبر (قوله لمحة) بفتح الهمزة كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى انه
كالاول الخ) يتبادر منه ان أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازة أى النسب
الى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كما كبير ومحاسن اه (قوله في المحاسن) جمع حسن على غير قياس
وقيل جمع لا واحده كاعراب وأبايل ذكر ذلك المصنف في العمدة اه فرضى (قوله وقد يسميه كلامه
هنا) بان يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحده لا قياساً ولا شذوذاً وسمى به أوغاب سم (قوله والثالث
ما سمي به) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويوجب بانه جمع بحسب الاصل
ومشابه الاثنى للواحد لانه فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وأتمار) اسمان لقبيلتين
ومدائن اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مرأخو وتميم بن مر (قوله لانه ليس لنا قبيلة تسمى
بالفرهود) كذا قال شارح وغيره وتعبئة الدماميني بانه قد نقل عن واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد
الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على
أن الفرهودى نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها ووجه تسمية الفرهود باللبس بانق وتعبئة الصرح أيضاً بان في
الصحيح ان الفرهود بالضم الغليظ وحى من نجد وهو بطن من الأزد فاللبس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال
البعض هذا جواب عما يرد على قوله سم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته
اه وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الر باب أن الر باب صار علماً بالغلبة على مجموع
القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الر باب اذا أطلق لا ينصرف الا اليهم فينبغي أن حاصل الجواب ان الر باب اسم
بصر علماً للواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبهه ما لم يصر علماً لها هو باق على جمعيته فعومل معاملته لكن يرد أنه

وقد رد الجمع المسمى به الى الواحد اذا من اللبس ومثال ذلك الفرهود علم على بطن من أسد قالوا فيه الفرهودى يكون
بالنسب الى لفظه والفرهودى بالنسب الى واحده لا من اللبس لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهودى وانما قالوا فى النسب

الى الرباب يربى لان الرباب ليس باسم لواحد وانما الرباب ضمة وعكس وتيموثور وعدى والربة الفرقة فلما اجتمعوا واصر وايدوا واحدة قيل لهم الرباب * والاربع ما غلب فربى سجرى الاسم العلم كقولهم في الانصار انصارى وفي الانبار وهم قبايل من بنى سعد بن عبدمناة بن تميم أنبارى * (تنبيه) * اذ انساب القمرا وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل تسمى وأرضى (١٣١) وسنسى أو سنوى على الخلاف في لامة

واذا نسب اليها أعلاما
الترنم فقع العين في الاولين
وكسر الفاء في الثالث
(ومع فاعل وفعال فعل
في نسب أغنى عن الباء
فقبل) أى يستغنى عن
ياء النسب غالباً بصوغ
فاعل مقصودا به صاحب
الشيء كقوله وغررتنى
وزعت أنسك لابن فى
الصف تاسر قال سيويه
أى صاحب لبن وتمر
وقالوا فلان طاعم كاس
أى ذو طعام وكسوة ومنه
قوله واقعد فانك أنت
الطاعم الكاسى وقوله
كاسى لهم بأهمية منصب *
أى ذى منصب وبصوغ
فعال مقصودا به الاحتراف
كقوله لهم بزوز وعطار وقد
يقوم أحدهما مقام
الآخر فى قيام فاعل
مقام فعال قولهم حائك
فى معنى حوالة لانه من
الحرف ومن العكس قوله
وليس بنذى رخ فيقطعنى
به * وايس بنذى سيف
وليس بنبال أى وليس
بنذى نبال قال المصنف
وعلى هذا جعل المحققون
قوله تعالى وماربك
بظلام لا يعبد أى بنذى
ظلم وقد يوتى ببناء النسب
فى بعض ذلك قالوا البياع العطار ولبىاع البتوت وهى الاكسية عطر وعطرى وبتات وبتى وبصوغ فاعل مقصودا به صاحب كذا كقولهم
رجل طعم وليس وعمل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل أنشد سيويه ولست بلبلى ولكنى نهر اراد ولكنى نهارى أى عامل بالنهار
(تنبيهات) * الاول قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بفعال

يكون حينئذ من القسم الرابع كالانصار والانبار فهـ لاقالوا ربابى كما قالوا انصارى وأنبارى تدبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع ربه ضمها كفى الصحاح (قوله ربي) بضم الراء كفى الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التنبيه الى آخره فليستظر ما حكمه اعادته اه قال البعض اعاده هنا تمهيداً لقوله واذا نسب اليها أعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل لتقدم حكم النسب الى ما سمي به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التنبيه والجمع وهنابيان غير ذلك فتأمل (قوله اذ انساب الى قمرات الخ) وكذا اذ انساب الى سدرات وغرفات بانباع عينهما الفاتهما باقيين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالاسكان أو علمين قيل سدرى وغرفى بالتخريف لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحة كما تقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا فى الهمع (قوله قبل تسمى الخ) أى بسكون عين الاولين وفتح فاء الثالث وجهه لان النسب الى الجمع يرد الى واحده قال الاسطاطى وتبعه غيره وينبغى أن الحكم كذلك اذ انساب اليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما سمر (قوله وسنسى أو سنوى الخ) هذا اذا أعربت سنين كالجوع فان جاءت الاعراب على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مقدر لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى سم (قوله التزم فقع العين الخ) أى لانه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملقى به الا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيلا للفرق بين النسبة اليها أعلاما والنسبة اليها جوعا وقد علم تقييد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيويه ويجوز الحال من المبتدأ والمعنى فى الحكم وفى نسب متعلق باغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تاء التانيث فى الاول دون الثانى نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية (قوله غالباً) سببى محترزه أى فى قوله وتند يوتى ببناء النسب فى بعض ذلك الخ (قوله أى صاحب لبن وتمر) أى عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما والا كان من معنى فعال (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وايس المراد أنه يأكل ويكسو والا كان اسماً فاعل وتعبيره نارة بصاحب ونارة بنذى للتفتن (قوله ومنه قوله الخ) ان أرجع الضمير فى منه الى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان الخ كان وجدا الفصل بمنه ظاهرا وكان قوله وقوله كاسى الخ بالجر عطفاً على مجرور الكاف السابق وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كاسى الخ بالرفع عطفاً على قوله فى قوله ومنه قوله الخ (قوله كاسى لهم بأهمية منصب) تقدم الكلام على هذا البيت فى النداء (قوله أى ذى نصب) أى يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لان الهم من تعب لا ياب (قوله بزوز) برايين كفى أكثر الغسخ أى يباع البر وهو القماش (قوله قولهم حائك) مثله صانع فى معنى صواغ قال للمعاصى أى ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسماً فاعل من صاوغ وحال الى النسب (قوله فيقطعنى) بضم العين وبالنصب فى جواب النفي فى المختار أن الطعن فى السن وبالرخص وبمعنى القسح من باب نصر وأن القراء أجاز فتح عين المضارع فى السك (قوله أى وليس بنذى نبل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى هذا جعل المحققون الخ) أى فرار من الحمل على صيغة المبالغة الموهوم انصباب النفي عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزوع عن ذلك وأجيب أيضاً على تسامى الحمل على صيغة المبالغة بان المراد اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تعريضا بان ثم ظلاما للعبيد من ولاية الجور وبان العبید جمع كثرة ففى معنى مقابلته بالكثرة (قوله فى بعض ذلك) أى فى بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله وليبيع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما و (قوله نهارى أى عامل بالنهار) تفسيره نهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما قبله

(تنبيهات) * الاول قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بفعال

كقواهم امرأة عطارة أي ذات عطر ومفعيل كقواهم ناقه مخضري أي ذات حضر وهو الجري * الثاني هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيويه قال لا يقال اصحاب الدقيق دقاق ولا اصحاب الفا كهة فكاه ولا اصحاب البررار ولا اصحاب الشعير شعار والمبرد يقين هذا انتهى (وغير ما أسلفته (١٣٢) مقررا * على الذي ينقل منه اقتصرا) يعني أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط

المعنى اذ معنى نهر ذونهار أي ذوعمل بالنهار (قوله كقواهم امرأة عطارة أي ذات عطر) هذا لا ينافي أنهم يقولون أيضا امرأة عطارة أي كثيرة التعطر حتى يتجها اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطر كثيرا التعطر وامرأة معطر كثيرا وكذا معماراه وقد ذكر في الصحاح أن المعيار جاء بمعنى العطارة أيضا (قوله أي ذات حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة (قوله وان كان بعضها كثيرا) فيه إشارة إلى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يثيب هذا) أي نحو دقاق وفكاه و برار وشعار على ما سمع كعطار و برار (قوله مقررا) حال من الهاء في أسلفته واقتصر بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذي ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أوجهير مسستتر في اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الامر والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف وعلى هذا غير ما مبتدأ خبره فعل الامر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لناصب غير بطر بقى الأزوم أي اقتصر غير الخ مثلا (قوله وبعضه أشد من بعض) له لكثرة لا غير المخرج عن القياس أو قوته فروزي أشد من بصري بالكسر لان التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو رقباني أشد من عما لان التغيير فيه بزيادة حرفين (قوله بصري بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مائة والفتح أفصح وسمع في المنسوب إليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لثلاثين النسبة إليها بالنسبة إلى بصري الشام كما قبل وان كان المتجمعة عندي جواز الضم بناء على عدم المبالاة بالليس في باب النسب كما مر اذا علمت ذلك علمت أنه يجوز جعل البصري بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصري بالفتح على النسبة إلى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذا أصلا وأفضحية الفتح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر (قوله جلولا) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمدحوراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمدحوراء (قوله جلولا وحوروى) أي وكان القياس جـ لولوا وحوروا ويابدال همزة المدواوا (قوله بحراني) لكانت تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثني المسمى به جاري بحراني سلمان زكريا (قوله أموى بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبي سلول) اعلم أن اسم أبيه أبي واسم أمه سلول فالذي ينبغي ابن أبي ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذي بخط الشارح ابن أبرار المنافقين (قوله والجم) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل إلى المنكب (قوله شام الخ) الأصل شامى وعنى وتمهى بكسر التاء فخذوا الحدى بامى النسب وعضوا منه فى الاولين الالف وفى الاخير فتحة التاء لتأديه التعويض فيه بالالف الى اجتماع الفين فيضمار الى حذف احدهما وحينئذ فلام على التعويض بها وسمع شذوذا شامى وجمانى بتشديد الاء جعابين العوض والمعوض قال الدماميني نقلا عن المرادى ولا ييجى ذلك الا فى الشعر (قوله وكاهما مفتوحة الاول) لاجابة الى بيان فتح أول شام وجمان اذا شبهت فيه (قوله للفرق بين الواحد وجمته) أي اسم جنس الجمع واستظهر الدماميني أن الاء فى نحو زنجى وتركه للنسب (قوله كما قالوا رادية ونسابة) أي بقاء زائدة لاصل المبالغه فى الاول وما كيدها فى الثاني (قوله وزائدة) أي لا للنسب ولا للفرق ولا للمباينة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبله عليه ناصب زائدة على الحال أي وتحق زائدة الى آخره (قوله وبرنى) أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء والنون وقوله ونحو بردى بالفتح أي بفتح الباء فقط وسكون الراء وبالذال قال فى القاموس عقب ذكره ان البردى بفتح الباء وسكون الراء وبالذال نبات معروف مانصه وباضم ترجميداه وظاهره أن باء البردى باضم أيضا زائدة لازمة تصدع الشارح يوحهم خلافة وما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض من الخلل (قوله زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيد مقابلة اللازمة وسياتى التعبير به فى كلام الدماميني (قوله أطر با) أي أطر بطر بار الهمزة للتوخي وقوله قنصرى نسبة الى قنصر بن بفتح

شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشد من بعض فمن ذلك قواهم فى النسب الى البصرة بصري بكسر الباء على الدهر دهرى بضم الدال والى مروروزى والى الرى رازى والى خراسان خرسى وخرايى والى جـ لولاء وحوراء موضعين جلولى وحوروى والى الجزين بحراني والى أمية أموى بفتح الهمزة والى السهل سهلى بضم السين والى بنى الحبلى وهم حى من الانصار منهم عبد الله ابن أبي سلول المذاق وسمى أبوهما الحبلى لعظم بطنه حبلى بضم الحاء وفتح الباء ومنه قواهم رقباني وشعراني وجماني وحياني لانه فطيم الرقبة والشعر والجم واللحمه وقواهم فى النسب الى الشام واليمن وتمامة رجل شام وجمان ونهام وكاهما مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب * (خاتمة) * ألقوا آخر الاسم باء كياء النسب للفرق بين الواحد وجمته فقالوا

زنج وزنجى وترلوتر كمنزلة تمر وتمر ونخل ونخلة ولا مبالغة فى الوافى أجر وأشقر أجرى وأشقرى كما قالوا رابو ونسابة النون وزائدة زيادة لازمة نحو كرسى ورنى وهو ضرب من أجود التمر ونحو بردى بالفتح وهو نبت وهذا كادخال الراء فيما لا معنى فيه للتأنيث كقرفة وطماعة وزائدة زيادة عارضة كقوله أطر با أنت قنصرى والدهر بالإنسان

دواری أي دوار ومنه قول الصلتان أنا الصلتاني الذي قد علمت إذا ما تحكمت فهو بالحكم صادق والله أعلم * (الوقف) * (تنويناً اترفتح
اجعل ألفاً * وفاء وتلو غير فتح احدفا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة المراد (١٣٣) هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استنباطاً

وانكروا وتذكروا وترغماً
وغالبه يلزمه تغييرات
وترجع الى سبعة
أشياء السكون والروم
والاشمام والابدال
والزيادة والحذف
والنقل وهذه الارجح
مختلفة في الحسن والمحل
وستأتي مفصلة * واعلم
أن في الوقف على المنون
ثلاث لغات الاولى وهي
لفصحي أن يوقف عليه
بإبدال تنوينه ألفسان
كان بعد فتحة ومحففة
ان كان بعد ضمة أو كسرة
بلا بديل تقول رأيت
زيداً وهذا زيد ومررت
بزيد * الثانية أن يوقف
عليه بحذف التنوين
وسكون الآخر مطلقاً
ونسبها المصنف الى ربيعة
* والثالثة أن يوقف
عليه بإبدال التنوين
ألفاً بعد الفتحة وواو
بعد الضمة وباء بعد
الكسرة ونسبها المصنف
الى الأزدي * (تنبيهات) *
الأول شمل قوله اترفتح
فتحة الاعراب نحو رأيت
زيداً وفتحة البناء نحو
إيهاباً وهي مفصلة النوعين
يبدل تنوينه ألفاً
على المشهوره الثاني
يستثنى من المنون
المضروب ما كان مؤنثاً

المنون وكسرها كورة بأشام كما في القاموس وقال في المعنى وأنت شيخ كبير (قوله دواری) قال الدماميني يحتمل
كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء في علامة المثال الجيدة لازمة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله
قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكمت) بالفوقية أو له وسكون الميم آخره للوزن * (الوقف)
(قوله تنويناً اترفتح) بنقل حركة الهمزة الى التنوين ومراد بالفتح ما يشمل الحركة الاعرابية قال في التصريح
وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة أفعالاً التنوين يشبه الألف من حيث أن الين في الألف يقارب الغنة في التنوين
ولم يبدل بعد الضمة وواو بعد الكسرة ياء لتثقل الواو والياء في أنفسهما واذا اجتمع مع الضمة والكسرة زاد
الثقل اه باختصار (قوله ونفا) أي لاجل الوقف أو واقفاً وفي الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة)
أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لأنه قد لا يكون بعدها شيء (قوله والمراد هنا الاختياري)
بالتحية أي لا الاضطراري ولا الاختياري بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف ان قصد لذاته فاختياري بالتحية وان
لم يقصد أصلاً بل قطع النفس عند فاضطراري وان قصد لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على
نحو عم وفيه روم أولاً فاختياري (قوله وهو) أي الاختياري المراد هنا غير الذي يكون استنباطاً الخ أي لا مطلق
الاختياري فالاستنباط هو الواقع في الاستنباط والسؤال المقصود به تعيين مذهبهم نحو ممنو ومنا ومنى لمن قال جاءني
رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل وأيون وأبين لمن قال جاءني قوم ورأيت قوماً ومررت بقوم والانكاري هو
الواقع في السؤال المقصود به انكار خبر المخبر أو انكار كون الامر على خلاف ما ذكر فان كانت الكلمة منونة
كسرت التنوين وتعينت الياء مسددة نحو أوز يذنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءني زيد وأوز يذنيه بفتح الدال
وكسر النون لمن قال رأيت زيداً وأوز يذنيه بكسرها لمن قال مررت بزيد وان لم تكن منونة أتيت بالمد من جنس
حركة آخر الكلمة نحو عمر وهو وأعمراه وأحذاميه ان قال جاءني عمر ورأيت عمر ومررت بمحذام والنذكرى
هو المقصود به تذكر باقي اللفظ فيوتى في آخر الكلمة بمسدة من جنس حركة آخرها نحو فالارتعول وفي الداري
ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤتى بهم وان ترغى كالوقف في قوله * ألقى اللوم عاذل والعتابن * بالتنوين المسمى تنوين
الترحم (قوله وغالبه) احترز بانواعه عن التصور غير المنون كالفتى وحجلى والمقصود غير المنون كالتقاضى اذ
لا تغيير فيها وجميع التغييرات باعتبار أفراد الوقف (قوله وترجع الى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات الى
كلياتهم اولا ورد التضعيف لانه زيادة حرف مع اسكان فلا يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع
(قوله وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها (قوله مطلقاً) أي ليحجرى الباب بحجرى واحدا اه سم (قوله
ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل والظاهر أن هذا غير لازم في الغتر بيعة ففي أشعارهم كثيراً لوقف على
المنصوب المنون بالألف فكأن الذي اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله اترفتح فتحة الاعراب)
هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء
فيقال ويه (قوله يستثنى الخ) قديقال لا يرد هذا على المصنف لانه نبيه عليه بعد بقوله
* في الوقف تاناً نيت الاسم هاجعل * ورده سم بانه يحتمل أن يكون ذلك حركم آخر لتاء التأنيث زيادة
على ما هنا فلا ينافى دخوها في الحكم المذكور هنا وتغييره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الاتي
أوقف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنويناً اترفتح الخ (قوله ما كان مؤنثاً بالتاء) المراد الهاء فخرج
المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفاً في النصب كغير المؤنث - يوطى سم (قوله بل
يحذف) لتقل المؤنث بالنساء تخفيف بحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف (قوله يحجرى بحجرى
المحذوف) أي يحجرى الكلمة التي فيها هاء التأنيث بحجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث في ابدال التنوين
ألفاً نصباً وفي بعض النسخ يحجرى الحروف وهكذا في المراد أي يحجرى باقي الحروف في ذلك الابدال (قوله

بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف رها في لغته من يقف بالهاء وهي الشهيرة وأما من يقف بالتاء فبعضهم يحجرى المحذوف
فيبذل التنوين ألفاً فيقول رأيت قائمتاً وكبر أهل هذه اللغة بسكتها لاغير * الثالث المقصود بالمنون يوقف عليه بالألف نحو رأيت
فتى وفي هذه الألف

ثلاثة مذاهب الاوّل أنهم ابدلوا التنوين في الاحوال الثلاثة واستحب حذف الالف المنقلبة وصلوا وقفوا وهو مذهب أبي الحسن والفرّاء
والدزني وهو المفهوم من كلام الناطم هنالاه تنوين بعد فتحه والثاني أنهم الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف
عادت الالف وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وابنه ذهب ابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل
والبسه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وبقفا والاعتداد بهما روى عن سيبويه والخليل
صالح لذلك ثم قال ولا خلاف في المقصور غير (١٣٤) المون أن لفظه في الوقف كلفظ في الوصل وان ألفه لا تحذف في ضرورة كقول الرازي

ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعراب فعلى أنهم ابدلوا التنوين بعرب بحر كانت مقدرة على الالف
المحذوفة لا لتقاء الساكنين وعلى أنهم المنقلبة عن الباء بعرب بحر كانت مقدرة على الموجودة لانها حبت من حبل
الاعراب فاحفظه (قوله ووقفاً) كان ينبغي حذف العاطف ليكون مع حولا لاستحباب اذا معني واستحباب
في الوقف حذفها في الوصل (قوله ويقوى هذا المذهب) يقوى به أيضا كتابة الالف في الامام بالياء اسقاطي
(قوله بامالة الالف ووقفاً) كسدى بالامالة قراءة حمزة والكسائي (قوله غير صالح لذلك) أي لا محذور من
الامالة والروى (قوله رهط ابن مرجوم) بالجيم كما في شواهد العيني قال ومن رواه بالخاء المهملة فقد صحفه (قوله
سرى) هو بضم السين السيرلية لقاله الكلام على حذف مضاف أي زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد
وهذا محتمل الشاهد لا الفتى لانه غير منقون والكلام في المنون وانما ذكر الشطر الاوّل دفعه التوهّم أن الروى
الراء ولا حاجة الى ما تكلفه البعض (قوله اعتبارها بالصحيح) أي قياسه عليه (قوله واحذف) أي وجوده بقوله
لوقف ابضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله في سوى اضطرار أي وأما في الاضطرار فلا يجب
الحذف بل يجوز الانبات ومن هذا علم رد توجيه الغزى قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله
صله غير الفتح) أي المفتوح وقوله في الاضمار في معنى من البيانية الغير مشوية بتبعه يرض والاضمار بمعنى المضمر
هذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضمومة أو مكسورة) أي وكان ما قبلها متحرراً كما في ما اذا كان قبل الهاء
ساكن نابت أو محذوف للجزم والبناء فانه يجوز حذف صلته في الاختيار وانما افتقروا منه وهو وعليه
وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم يرمه ولم يرمه وادعه وادعه وارمه وارمه شاطبي (قوله حذف صلتهما
ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذفه وهو وياء هي لتعاصمهما
بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء (قوله من وقوع ذلك) أي ثبوت صلته غير الفتح ووقفاً
(قوله وانما يكون ذلك) أي ثبوت صلته غير الفتح ووقفاً في الشعر وقوله آخر الايات انما خصه بآخر الايات
لانه المعد للوقف اتفاقاً بخلاف آخر الاطوار الاوّل فليس معد للوقف اتفاقاً فان كان حكمه في الوقف عليه حكم
آخر الايات عند المبرد ومن تبعه كما سلفه في عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض
بان كلامه يقتضى أنه لا يكون في آخر المصراع الاوّل مع أنه قد يكون فيه كقوله

ومهمه مغبرة أرباق * كان لون أرضه سماؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشعور ال جز فيكون أرباقه آخر بيت لا آخر شطر أوّل (قوله يريد بها)
أي حذف الالف ونقل حركة الهاء الى الباء (قوله واستشكل قوله اختيار الخ) لا اشكال عندي أصلاً ودعواه
اقتضاه قوله اختيار اجواز القياس عليه ممنوعة فسم لفظ شاذ وقع اختياراً وقوله وهو قليل جملة حالية أي والحال
أنه قليل كما يفيد التعبير بقوله الداخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت
الاوّل يس (قوله اختلف) أي في غير القرآن أما في غير الوقف عليها وتكتب بالالف اجزاء كما في الاتقان وغيره
(قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على خلافه توضيح (قوله بمنزلة أن) أي

وهط ابن مرجوم ورهط
ابن المعل * أراد ابن
المعل انتهي ومثال
الاعتداد بهما روى عن
الرازي انك يا ابن جعفر
قم الفتي * الى قوله
ورب طيف طرق الحى
سرى * والثالث اعتباره
بالصحيح فالالف في النصب
يدل من التنوين وفي
الرفع والجر بدل من لام
الكلمة وهذا مذهب
سيبويه فيما نقل
أكثرهم قيل وهو
مذهب معظم النحويين
واليه مذهب أبو علي في غير
التذكير وذهب في
التذكير الى موافقة
المازني (واحذف
لوقف في سوى اضطرار
* صله غير الفتح في
الاضمار) يعني اذا وقف
على هاء الضمير فان
كانت مضمومة أو مكسورة
حذفت صلتهما ووقف
على الهاء ساكنة تقول
له وبه بحذف الواو والياء
وان كانت مفتوحة نحو
وأيتها ووقف على الالف

ولم تحذف واحترز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك آخر الايات وذكر في التسهيل أنه قد انصبت
يحذف ألف ضمير العائبة منقولاً فتحه الى ما قبله اختياراً كقول بعض طي والكرامات ذات أكرمك الله به يريد بها أو استشكل قوله اختياراً
فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (وأشبهت اذا منوناً نصب * فالثاني الوقف فوناً قلب) اختلف في الوقف على اذن فذهب الجمهور
الى أنه يوقف عليها بالالف لسببها بالنون المنصوب وذهب بعضهم الى أنه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة أن ونقل عن المازني والمبرد واختلف
في رسمها على ثلاثة مذاهب أحدها انما تكتب بالالف قبل وهو الاكثر وكذلك رسمت في المعجزة * والثاني انما تكتب بالنون قبل واليه
ذهب المبرد والاكثر من رخصته ابن عصفور وعن المبرد

أشتهى أن أكوى يدم يكتب اذن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف والثالث التفصل فان أئغت كتبت بالالف
لصفها وان أئملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا
وجه له كما يتبعه غيره النون (وحذف بالانقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولي من ثبوت (١٣٥) فاعلم) أي اذا وقف على المنقوص

المنون فان كان منصوبا
أبدل من تنوينه ألف
نحو رأيت قاضيا وان
كان غير منصوب فالتنوين
الوقف عليه بالحذف
فيقال هذا قاض وممرت
بقاض ويجوز الوقف
عليه برد الياء كقراءة
ابن كثير ولكل قوم
هادي ومالمهم من دونه
من والى وما عند الله باقي
ومحل ما ذكره لم يكن
المنقوص محذوف العين
فان كان تعين الرذ كما
سيأتي في قوله وفي نحو
مرزوم رد الياء اقتنى
* وأما غير المنون فقد
أشار اليه بقوله (وغير
ذي التنوين بالعكس)
أي المنقوص غير المنون
بالعكس من المنون فثبتت
الياء فيه أولى من حذفها
وليس الحذف مخصوصا
بالضرورة خلافا لبعضهم
وقد دخل تحت قوله غير
ذي التنوين أربعة
أشياء الأول المقرون
بالوهوان كان منصوبا
فهو كالصحح نحو رأيت
اقاضي فيوقف عليه
بإثبات الياء وجهها واحدا
وان كان مرفوعا أو
مجرورا فكذلك
فالتنوين جاء القاضي

الناصب للمضارع (قوله أئشتهى أن أكوى الخ) قال سم واقره غيره كيف هذا مع رسمها في المصحف بالالف
كما تقدم ١١. ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طرية متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع
القياس (قوله لانها مثل أن ولن الخ) صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصريح وذعب أبو سعيد على من مسعود
في المستوفى الى أن أصل اذن اذا ما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضارع اليه كما في يوشذ وعلى هذا يتضح
وجه الوقف عليها بالالف أي ووجه كتابتها (قوله فان أئغت كتبت بالالف الخ) منه في الهمع في خاتمة
الخط والذي في الغني وفي باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء والعكس لانها عند الغنم تلتبس باذا
الشرطية وعند اهلها تلتبس بها فافهم (قوله وينبغي أن يكون هذا الخلاف) أي الجارية في رسمها مفرعا على
قول من يقف بالالف فيه عندى نظر لان المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف
بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة في الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف
كما قاله الشارح للعلامة المذكورة وهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف
ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكاية عنهم بقبيل وقد عز الشارح في باب النواصب كتابتها بالالف الى الجمهور
فالذي ينبغي أن القولين الأولين في رسمها مبنيان على الخلاف الأول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف
بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفرقه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل
غير مبني على قول آخر نعم هو لا يتجه الا ان وقف قائله بالالف ان أهملت والنون ان عملت فراجع وبما ذكرته
يعلم ما في كلام البعض (قوله وحذف بالمنقوص) أي عدم ردها كما يشير اليه الشارح والافهسى محذوفة قبل
الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواو فان كانتا متحركتين نحو لن يري ولن يدعو سكتا وقفا أو
ساكتين نحو يري وينفى ويدعو بقا بحالهما ولا يجوز ان لا يفتحة فان الالف قانية وفاضلة كوقف نافع وأبي عمر وعلى
والليل اذا نيسر بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للقواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت
بحالها وسكن ما قبل المحذوف وتزان كانت متحركة سكتت وقفا أو بقيت بحركتها لمخاطبة اهلها السكت همع
بأختصار وزيادة (قوله ما لم ينصب اولي) بنقل حركة همزة اولي الى ما قبلها وافهم تقييد الاولوية بعدم النصب
أه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه في قوله سابقا تنوينا اثر فتح جعل ألفا وقفا لان هذا منه (قوله
فالتنوين الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لان الياء غير ثابتة وصلها فلما قصد الوقف عليه
حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن في الوصل يس
(قوله محذوف العين) أي ومحذوف الياء كما سيذكره الشارح في شرح قوله وفي نحو ممر الخ (قوله وغير
ذي التنوين بالعكس) أي فثبتت ياءه ما لم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا ما لم ينصب لان الأصل مقيد به فيكون
العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الا ترى بان المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحح) أي غير
المنون كالرجل في اسكان آخره للوقف (قوله وجهها واحدا) قال المرادى وينبغي لمن قدر فتحة الياء في النصب
أن يقف بالوجهين (قوله فكذلك) أي في المتن من جواز الامرين وأولوية الاثبات ولذا قال فالتنوين جاء القاضى
الخ ولا ترد قراءه غير ابن كثير بالحذف في قوله تعالى الكبير المعتال وقوله يوم التنادلان الاكثر قد يتفقون على
الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالحليل يتخرف فيه الاثبات) لعل المصنف
وافق الحليل فاطلق رجحان الاثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أي أجازة
التخاة على خلاف الأصل وقوله ولم يكسر أي حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه في
القسم الأول أن يقول وهو ان كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفعه جرافنى

وممرت بالقاضى بالاثبات ويجوز القاض بالحذف والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض فالحليل يتخرف فيه الاثبات ونوس يتخرفه
الحذف ورجح سيبويه مذهب نونس لان النداء محل حذف ولذلك دخل فيه الترقيم ورجح غيره مذهب الحليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح
باليكثرة والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه

قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليهما ذهب بسببها وهو التنوين لجاز فيهما جاز في المنون فقد بان لك ان كلام الناظم معترض من وجهين أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة وحكمها واحد والآخر أنه ليستثنى المنصوب وهو متعين الإنبات كما ذكر ذلك في السكافية (وفي نحو مرزومرد اليباء اقتفى) يعني إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مراسم فاعل من أراى برئ أصله مرثى على وزن مفعول فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها فانه اذا وقف عليه لم يرد اليباء واللازم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الزاء وذلك انحاف بالكلمة ومثله في ذلك محذوف الفاء كيف علما فتقول هذا مرثى وبقي ومرثى بمسرى وبقي وغيرها التأنيت من محرك * سكنه أو وقف وائتم التحرك في الوقف على التحرك بخسة أوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة

الهمع أن الإنبات والحذف جائزان وأن الانصاح الإنبات (قوله بأبواب اليباء) أى وجوده بالوقف كما تقدم في المنصوب أى المقرون بال نحو رأيت القاضي (قوله قالوا لانه لما زالت الاضافة الخ) وبنوعا على ذلك فرأوه وأن ما سقط تنوينه للاضافة اذا وقف عليه بردت نونه نحو ولا فاضوز يد فاذا وقعت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلى الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفي هذا نظر مرادى (قوله عاد اليهما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخل في قوله وغير ذى التنوين بل يدخل في قوله وحذف بالمنقوص ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يدل التنوين في النصب ألفا والسابق الى الفهم أنه غير مراد اه أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يدل في النصب ألفا (قوله جاز فيهما جاز في المنون) أى مع رجحان الحذف كالتنوين (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الاول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شموله للثلاثة الاولى غاية ما فيه أنه مشى في الثاني على مذهب الخليل الذى رجحه غير سيبويه والندفاع الاعتراض بالوجه الثاني بانه أخرج المنصوب في ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الأربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبهم فيها فكان ينبغي أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة مع أنها ليست واحدة فاعلموا انهم الخ (قوله فاعل اعلال قاض) أى حذف باؤه لانتقامها ما كنت مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الزاء (قوله وذلك انحاف بالسكامة) فان قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت لا يمكن اثباتها واصلها ما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن في ابقاء التنوين وصلها جبر لا بسكامة بخلاف الوقف مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص في ذلك أى في لزوم ردائها وتفاضل محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينون فإيس الكلام في خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تمثيله بغير ما الاعتراض الدمامى بانه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام في المنقوص المنون على أنالو سمانان الكلام في المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يف علما غير ممنون بل هو وان كان ممنوعا من الصرف ممنون تنوين عوض كما يفيد قول الناظم فيما سبق وما يكون منه منقوصا فى * اعرابه ثم سجع جوار يقتنى فاعرفه (قوله وغيرها التأنيت الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي ذكره من الساكن أخذ يذ كر المتحرك فقال وغير الخ اه مرادى ودخل في الغير تاء بنت وأنت فيجوز ضمها لغير الاسكان وقول البعض فيعين فيها الاسم كان خطأ واضمح ودخل أيضا ميم الجمع اذا وصل بها واو أو ياء نحو بهم وبهم لكن قال ابن الحاجب الأكثر على أن لا روم ولا شمام فيها كاهم التأنيت قال ذكر يارضى معنى ميم الجمع الضمير المذ كر اذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واو أو ياء نحو يضربه وبه ووضر بوه وفيه (قوله من محرك) أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة لان ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كاهم تأنيت الفعل في اقتربت الساعة وذال بوسن كما فى شرح العمدة (قوله راتم التحرك) أى آتيا فى التحرك بالروم (قوله فى الوقف على التحرك) أى جنس التحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التأنيت أو غير هاء بدليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التأنيت الخ وقوله وان كان غير الخ فانهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا فاذ هو لا يأتى فيه شئ من الخمسة على خلاف فى النقل يأتى كذا فى الهمع وغيره (قوله وعلامة) أى وجودية أو عدمية فلا مع قوله فى الخامس وعلامة عدم العلامة وفى عبارته حذف الواو مع ما عطف أى وغرض لسكنه سكنت عن الغرض من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامة خ الخ) وقال الموضع انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اه والظاهر أن رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصرح (قوله ضم الشفتين) أى مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دما ميمى (قوله فدام الحرف) أى بعده ولم

فالا سكان عدم الحركة وعلامة خ فوق الحرف وهى الخاء من خف أو تخفيف والاشمام ضم الشفتين بعد تنكين الاسكان فى المرفوع والمضموم للاشارة للعركة من غير صوت والغرض به التفرقة بين الساكن والمسكن فى الوقف وعلامة نه نقطة فدام الحرف

هكذا والروم وهو ان تاتي بالحركة مع اضغاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشتمام الا انه يتم في البيان من الاشتمام فانه يدركه الاعمى والبصير والاشتمام لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط اتم وهو خط قدم الحرف هكذا - والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه والغرض به الاعلام بان هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف المزبد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق الحرف وهي الشين من شدد والنقل نحو بل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به ما بين (١٣٧) حركة الاعراب أو الفراء من النقاء

السالكين وعلامته
عدم العلامة وسبأني
تفصيل ذلك فان كان
المتحرك هاء التأنيث لم
يوقف عليها الا بالاسكان
وليس لها نصيب في غيره
ولذلك قدم استثناءها
وان كان غير هاء جازان
يوقف عليه بالاسكان
وهو الاصل وبالروم
مطلقا اعني في الحركات
الثلاث ويحتاج في الفتحه
الحري باضة خلفه الفتحه
ولذلك لم يجزها أكثر
القراء في المفتوح ووافقهم
أبو حاتم ويجوز بالاشتمام
والتضعيف والنقل
لكن بالشروط الآتية
وقد أشار الى الاشتمام
بقوله (أو أشتم الضمة)
أي اعرابية كانت أو
بنائية وأما غير الضمة
وهو الفتحه والكسرة
فلا اشتمام فيها ما
ماورد من الاشتمام في
الجرع عن بعض القراء
فمحمول على الروم لان
بعض الكوفيين يسمي
الروم اشتماما ولا مشاحة
في الاصطلاح ثم أشار الى
التضعيف بقوله (أو وقف

تسكن فوجه كسابقه بل دفع توهم أنها حزمة كأن علامة الروم لم تسكن فوقه بل دفع توهم أنها انصبه وانما قال هنا هكذا لصدق النعقة بالصغيرة جدا وغيرها او بالمجوفه وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقائم والناظم (قوله ومع اضغاف صوتها) أي اخفاها لانه لا تروم الحركه تحتسلسالها ولا تنقله المصريح عن الجار بردي قال في الهامع فيكون حاله متوسطه بين الحركه والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان في مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا كما ميسني أي متحركا كحركة بحضة فلا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة (قوله المزبد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأني به للوقف وقوله قبله أي قبل الحرف الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح بأس ش وقوله من شديدا المناسب لقوله سابقا من خوف أو خفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو الفراء الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أو يمنع الخلو فتجوز الجمع اه وما ادعيه من منع الخلو ممنوع لان من لغتهم كما سبأني في الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحه الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الامرين * فان قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لاجاز وانما يكون جائزا على لغة تلجم من نقل الحركه الى المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركه فقط الا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر (قوله وسبأني تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حاله الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حاله الوصول التي هو فيها متحرك تاء لاهاء (قوله ولذلك قدم استثناءها) لان تقديمه يؤذن بان المستثنى لم يحكم عليه بجميع الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا لتسكين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغي أن تكون صفة مضادة لصفته أو لان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركه أبلغ في تحصيل هذا المقصود مما يني (قوله الى رياضة) أي تؤدة وتأن (قوله خلفه الفتحه) وسرعته في النطق ولا تكاد تخرج الاعلى حالها في الوصول مما يني (قوله أو أشتم الضمة) أي أشتم الحرف الضمة أي اجعله شاملا لها بان تهي العضو للنطق بها على الحرف (قوله ما ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا مستونا وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الالف لما قبلها والسكلام في الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك في قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلافهو المتكلم عليه بالوجه الخمسة وهو باطلاقة يشتمل المنصوب المنون فلا بد من قيد يخرجه كما سلفنا ويمنع في المنصوب المنون الروم أيضا قاله السيوطي ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء الا عن عاصم في سورة القمر كما في شرح التوضيح للشارح وكذا في الهمع للسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء الا ما روي عن أبي عمر وأنه قرأ ونواصوا بالصبر بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ أو العصر بكسر الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشتمام فانما مروية عنهم (قوله ما لم تسكن عينا) نحو سأل (قوله والقاضي والفتي) الاولى حذفها لان الكلام في المحرك وهما ساكنان (قوله لن يحظلا) أي لن يمنع اغتسوا ما يمكن نطقا كالتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فلن ادغام تمنع اللغة فكه أو لم يمكن نطقا كالتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر ومررت بكبر)

مضعفا * ما ليس همزا أو عليان قفا) أي تسع (محركا) كقولك في جعفر وفي وعل وعل وفي ضارب وضارب واحترز بالشروط الاول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تسكن عينا وبالشرط الثاني من نحو سمر ووقى والقاضي والفتي فلا يجوز تضعيفه بالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله (وحركات انقلابا * لساكن تحريكه لن يحظلا) أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والاخر أن يكون تحريكه لن يحظلا أي لن يمنع فتقول في نحو بكر هذا بكر ومررت بكبر ومنه قوله

بجبت والدهر كنه - يرجبه * من عنزي سبق لم أضربه أراد لم أضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكناً وكان ولو لكن
 غير قابل للتحريك اما لكون تحريكه ممنوعاً كما في نحو نواب و باب أو تعسرا كما في نحو قنديل وعصفور و زيد وثوب لنقل الحركة على الباء
 والواو أو مستلزماً لنقل ادغام ممنوع التثنية في غير الضرورة كما في نحو جودع و ممنوع النقل * (تنبيهان) * الاول يجوز في اغتلم الوقف بنقل
 الحركة الى المتحرك كقوله من يأتمر للغير (١٣٨) فيباعد منه * تحذف مساعيه ويعلم رصده * ومن لغتهم الوقف على هاء الغيبة كحذف

الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها كقوله كنت في تخم أخافه أراد أخافها ففعل ما ذكرت الثاني أطاق الحركات وهو شامل للاعرابية والبنائية والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الاعراب فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لان حرصهم على معرفة حركة الاعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء وقال بعض المتأخرين بل الحرص على حركة البناء أكد لان حركة الاعراب لها ما يدل عليه وهو العامل انتهى وقد سبق للنقل شرط مختلف فيه أشار اليه بقوله (ونقل فقع من سوى المهموز لا * راء بصري وكوف نقلا) يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حيث نزل في المنون من حذف ألف التنوين

ولم يعمل بالنصب لان فيه خلافاً بيني في نوله ونقل فقع الخ (قوله من عنزي) أي قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكناً) لوقال فان لم يكن ما قبله ساكناً لكان أولى لان ما قبله اذ لم يكن ساكناً لا يكون منقولاً اليه الا أن يؤول المنقول اليه بما أراد النقل اليه (قوله كما في نحو قنديل الخ) مثل باربعة أمثلة لان ما قبل الباء أو الواو تارة يجاء بهما وتارة لا (قوله أو مستلزماً الخ) ظاهره ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما و صريح كلام المصريح أنه من المتعذر الا أن التعذر في الالف ذاتي وفي المدغم عرضي ولعله من المتعسر وجهه (قوله تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا باس بذكرهما * الاول الذي يظهر في حركة النقل - أنه الحركة التي في الحرف الاخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبري لا يريدون أنهم حركة الاعراب صيرت على ما قبل الحرف اذا الاعراب لا يكون قبل انما يريدون أنهم امثالها * الثاني لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء الاماروي عن أبي عمرو وأنه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء (قوله يجوز في اغتلم الخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر الخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الاصل قصده وجملا على معنى من ثم حذف الواو كتنفاه بالضمة كقوله * فلوان لا طبيا كان حولي * ويجاب بأنه لم يراع المعنى في مساعيه ورصده اه سمى أي ولو كان راعى المعنى في قصده لراعاه بعد اذ لا يجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم في باب الموصول (قوله فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء الى الدال وهي متحركة قبل (قوله لان حرصهم الخ) المناسب أن يقول لان حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الاعراب أي لشرفها (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة (قوله وكوف) أصله كوفي فحذف الياء الاخيرة تخفيفاً ثم الاولى لا لتقاء الساكنين أو حذف الاولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لتقاء الساكنين والاول أقل كلفة والثاني أقبس هكذا ظهر لي (قوله) ما يلزم على النقل الخ) هذا وان جرى في المهموز المنون نحو رأيت ردأ أنهم اغتفر واذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التي قبلها ساكن (قوله حيث نزل) أي حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف الف التنوين أي الالف المبسلة من تنوين المنون المنصوب لانك اذا نقلت الفتحة الى ما قبلها في نحو رأيت عبداً تحذف الالف وتنقل فتحة الدال الى الباء (قوله وحمل غير المنون) من المنوع الصرف كهند على الافصح من منع صرفه والحمل بال (قوله) ونقل عن الجرمي أنه أجازة أي مطاقاً كالكوفيين (قوله) وعن الاخفش أنه أجازة في المنون الخ) يعلم منه أنه يجيزه في غير المنون لان تنفاه المحذوفه (قوله) على لغتهم قال رأيت بكر) وهم ربعة كما مر أي لان تنفاه المحذوف السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الاخفش يتوفى هذا المحذوف وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعني نقل الفتحة عن غير الهمزة الكوفيون والافخش اه ففعل الاخفش مطاقاً للجواز كالكوفيين (قوله رأيت الخ) الخب بفتح الخاء المجرمة وسكون الموحدة ما خبي والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وان لم يعمل للمنون (قوله) واذا سكن الخ) من تمام العلة (قوله) ان يعدم نظير) أي أصلاً كما في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول باهـ اه أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بدوروه وهو التحقيق لوجوده في الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبل (قوله في الاسماء) أي غير الاعلام فخرج

وحمل غير المنون عليه وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمي أنه أجازة وعن الاخفش أنه أجازة في المنون على لغة من قال رأيت بكر وأشار بقوله من سوى المهموز الى أن المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فتحة الراء الخب أو الردء والبطاء في رأيت الخب والردء والبطاء وانما اغتفر ذلك في الهمزة لتعلقها واذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان يعدم نظير ممنوع) فلا تنقل ضمة الى مسبوق بكسرة ولا كسرة الى مسبوق بضممة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في نحو انتفتت بفتح نقل خلافاً للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الاسماء

أونادر هذا في غير المهموز وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله (وذلك في المهموز ليس يمنع) فتقول هذا ردة ومررت بكف علما
 مر التثنية عليه من ثقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسود وبعض تميم يقرن من هذا النقل الموقوف في عدم النطق بالي اتباع
 العين للشاهفة ولون هذا ردي مع كفو وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا (١٣٩) ردي مع كفو (تبيين) * الأول

لجواز النقل شرط رابع
 وهو أن يكون المنقول
 منه صحيحا فلا ينقل من
 نحو طي ودلو * الثاني
 إذا نقلت حركة الهمزة
 حذفها الجزون واقفين
 على حامل حركتها كما
 يوقف عليه مستبداءها
 فيقولون هذا الخب
 بالاسكان والروم والاشمام
 وغير ذلك بشرطه وأما
 غير الحجازيين فلا يحذفها
 بل منهم من يثبتها ساكنة
 نحو هذا البطور رأيت
 البطور ومررت بالبطي
 ومنهم من يبدلها بجائس
 الحركة المنقولة فيقول
 هذا البطور رأيت
 البطور ومررت بالبطي
 وقد تبدل الهمزة
 بجائس حركتها بعد
 سكون باقي نحو هذا
 البطور ومررت بالبطي
 وأما الفتح فيلزم فتح
 ما قبلها ونحو يبدلون
 كذلك بعد حركة غير
 منقولة فيقولون هذا
 السكاو ومررت بالسكا
 وأهل الحجاز يقولون
 السكا في الأحوال كلها
 لأنهم لا يبدلون الهمزة
 بعد حركة الجائسها
 ولذلك يقولون في أكو
 أكو وفي ثمنلي ثمنلي (في

الفعل كضرب والعلم كدتل (قوله أونادر) أول تنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده في الاسم
 غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أي امتناع النقل المؤدى إلى عدم النطق (قوله وذلك) أي النقل المؤدى
 إلى عدم النطق (قوله من ثقل الهمزة) أي وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهمزة الساكنة (قوله منهم
 تميم) أي بعض تميم يبدل ما بعده (قوله يتبع) أي بجائس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط
 رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحو طي ودلو) لتأديته إلى تواليه
 ضمة وكون الآخر واقباها ضمة في المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في المخفوض وحمل الياء
 المخفوض على غيره (قوله على حامل حركتها) أي بالفتحة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتنبه
 (قوله كما يوقف عليه) كذا في بعض النسخ بنزك كبير الضمة يراد أي على حامل الحركة وفي بعضها كما يحفظ الشارح
 علم بانثابت الضمة لراجع إلى حامل الحركة لا كتناسله التانيث من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط
 الاكتساب وهو وصلاحيه مضاف للتحذف غير موجود هنا فتأمل (قوله مستبداءها) حال من مجرد وعلى الراجح
 إلى الحامل وضمة الجائس أي مستقبلا بما كان له أصالة (قوله وغير ذلك) لوقال والتضعيف لسكان
 أولى شمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما على لغة الخم من النقل إلى المتحرك
 فلا يبعد الجواز راجحه (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذي بعده لا يكون في السكاهة تنقل أصلا
 (قوله باق) احتراز عن النقل والاتباع اه سم يمكن صرح الفاضل بان السكون على هذه اللغة لا يبق بل يبدل
 بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لسكون ما قبل الهمزة ساكنة كما في الخب فيقولون مررت بالبطي بابدال الهمزة
 المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لاجلها ورأيت الخب بابدال الهمزة ألفا ففتح الباء لاجلها وهذا الخبو
 بابدال الهمزة واوا وضمة الباء لاجلها اه (قوله وأما في الفتح) أي وأما بابدالها بجائس حركتها في الفتح ولو
 قال في النصب لسكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أي فيلزم
 فيه فتح ما قبلها المناسبة لذلك لقل لعدمه على هذه اللغة كما في الدماميني (قوله وقد يبدلون) أي
 بجائس حركتها (قوله فيقولون) أي في الوقف على السكاهة الذي هو الحشيش هذا السكاو ومررت بالسكا
 أي بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله الجائسها) أي بجائس هذه الحركة (قوله في الوقف الخ) هذا
 مفهوم قوله وغيره التانيث سندوني (قوله تانيث الاسم) أي ولو بسبب الوضع فقط لتدخل ناء المبالغة كما
 في راية وتاء زيادتها كما في علافة وتوقيد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم احتراز من نحو قائمتان ويعني عنه
 كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغي أن يراد بالاسم هنا ما يجمع التصحيح والمحق به وغيرهما
 وبالجهل ما يجمع الجهل القليل والجهل الكثير فيكون قوله مجردة عن البيت تفصيلا لاجل هذا (قوله من ناء
 الفعل) كذا ناء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما يشير إليه الشارح وإنما التزم التاء في الفعل والحرف خوف
 اللبس بالضمير نحو ضربته وره وجل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطر يات لابن جنى قال سيبويه لو سميت
 رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضربته فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اه تصریح
 وقوله خوف اللبس في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضي أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها
 بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال بس أم قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تهليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر
 ما للحكم إذا سمى بثت ورت ولان وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حيث
 يبق على سكون التاء وقتها اه (قوله من تاء بنت وأخت) كون تاء التانيث لا ينافي كونها للتعمير عن
 لام الكلمة أيضا وقوله ونحوهما أي كهنت (قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الواقع قبل التاء

الوقف تانيث الاسم هاجعل * ان لم يكن بساكن صح وصل) نحو فاطمة وجزء وقائمة واحترز بالتانيث من ناء غيره فأنه لا تغير وشذقول
 بعضهم قد ناء على الفراء وبلاسم من ناء الفعل نحو قامت فأنه لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح من ناء بنت وأخت ونحوهما فأنه لا
 تغير وشمل كلامهما قوله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا لفظة الحياة والفتاة

والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوصف وانما جعل حكم الالف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف تحريك (وقل ذاتي بجمع تصحيح وما مضاهي) أي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وما ضاهاه أي شابهه وأراد بذلك هيات وأولات كما صرح به في شرح الكافية فالاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء في قول بعضهم دفن البناء من المكرمات والمكرمات وكيف بالاخوة والاحواء وسمع هياها وأولاء ونقل بعضهم أنها لغة طبري وقال في الافصح شاذ لا يقاس عليه (تنبية) * اذا سمى رجل بهيات على لغته من ابدال فهي كطلمحة تمنع من الصرف (١٤٠) للعامة التانيث واداسمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها وجوه جمع

(قوله والاعرف في هذين النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح ابدال التاء هاء في اوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذلك الخ (قوله وقول ذا) أي جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعنى ما جمع بانف وناه فرديتين (قوله وماضاهي) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حالا كاولات أو في الاصل كعرفات أو في التقدير كهيئات فانه في التقدير جمع هيبه ثم سمي به الفعل وهو بعد كذا في التوضيح فقوله وأراد بذلك هيات وأولات فاصرح عن عرفات وأذوعات (قوله في قول بعضهم دفن البناء من المكرمات) بوجهم أنه ليس بحديث وفيه تيمير الطيب من الحديث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والوسط وغيره. ما عن ابن عباس الآن يقال راعي الشارح خصوص الوصف بالهاء يس (قوله وكيف بالاخوة والاحواء) الباء زائدة في المبتدأ واسم بعدها في التوضيح (قوله اذا سمى رجل بهيات) انما اظهر أن مثله اولات لجران اللغتين ابدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعدما) أي من بعدما كادت وما بين ذلك توكيد وقوله وبعدت أصل مت قال ابن جنبي ما قبل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبيها لها هاء التانيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغاصم بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أي رأس الحلقة وم (قوله وأكثر من وقف بالاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنصوب كما يقف على المنون المنصوب الجرد (قوله وأشبه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المحرورة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت هاء ووقف عليها كل القراء بالهاء وان رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للاصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارسي وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله ووقف بها السكت الخ) أي لا توصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتمعت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في الظلم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أي فقط كما في أعط أو مع حذف الفاء كما في لم يف ولم يبع أو العين كما في لم يراق (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أد وقتنا) ليس المراد به هنا مقابل الوصف اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء به عسرا بن هشام زكريا (قوله فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز ومفهومي في الوجوب (قوله بجز ما) حال من يبع (قوله نحو) أصله اوعه حذف الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها فالباقي عين الكلمة وقوله ونحوه أصله اراءه نقلت حركة همزة الى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل لما مر فالباقي فاء الكلمة وفي الدماميني على المعنى أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل انما هو في اللفظ لا في الخط ومنهما ما امر من وأي يثي وأيا بمعنى وعدا واذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة همزة اليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يازيد وهذا قالت بالخير يا عمرو

المؤنث السالم اذا سمى به (وغير ذين بالعكس انتهى) الاشارة الى جمع التصحيح ومضاهيه يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كسلمة أو جمع تكبير كغلمة ومن اقرارها تاء قول بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال بحسب ما أحفظ منها ولا أت وقوله * الله أنجال بكفى مسلمت * من بعدما وبعد ما وبعدت كادت زنس القوم عند الغلصم * وكادت الحرة أن تدعى أمت * وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف ان شجرت الزقوم وامرات فوح وامرات لوط وأشياء ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وجره ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ووقف

الكسائي على لات بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال في شرح الكافية ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على رب وتومت قياسا فلم على قولهم في لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعتل بحذف آخر كاعط من سال) يعنى ان هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تزداد بعد تبيين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفنا نحو أعطه واشئنا ما لا استنفهامية اذا حرت بحرف نحو على موله أو باسم نحو اقتضاهم ولحانها الكل من هذين النوعين واجب وجاز ما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وليس حتماني سوى ما كع أو كيع بجز ما فراع مارعوا) يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعتل بحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالاول نحو عه أمر من وعي يعي ونحوه أي أمر من رأى يرى والثاني لم يبع ولم يره لان حرف المضارع غير زائد فزيادة هاء السكت في ذلك

وقدمته وعله ذلك أن الجار الحرفي كالجزة لا اتصاله به الفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء بالحجر و رة بالاسم لبقائه على حرف واحد * (تنبيه) * اتصال الهاء بالحجر ورة بالحرف وان لم يكن واجبا أجمود في قياس العرب يمتوا كثر وانما وقف أكثر القراء بغير هاء تباعا للرسم (ووصلها بغير تحريك بنا * أديم - ذى المدام استحسننا) - يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبهة بهم فلذلك لا تلحق اسم ولا المنادى المضموم ولا مبني (١٤٢) لعمدته عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حر كان هذه الاشياء

مشابهة لحركة الاعراب
وأما قوله يارب يوم لي
لا أظله * أرمض من
تحت واضعي من عله
فشاذا لان حركة عمل
حركة بناء عارضة تقامه
عن اضافة هي كقبل
وبعد والى هذا أشار
بقوله ووصلها بغير
تحريك بنا * أديم - شذ
فحركة دل - بحركة
بناء مدام بل حركة بناء
غير مدام وأشار بقوله
في المدام استحسننا الى
ان وصل هاء السكت
بحركة البناء المدام أي
المتزيم جائز مستحسن
وذلك كفتحة هو وهي
وكيف وثم يقال في
الوقف هو وهو وكفه
وتمه * (تنبيهان) *
الاول اقضى قوله ووصلها
بغير تحريك بنا أديم
شذ ان وصلها بحركة
الاعراب قد شذ أيضا
لان كلامه يشمل نوعين
أحدهما تحريك البناء
غير المدام والاخر
تحريك الاعراب وليس
ذلك الا في الاول * الثاني
قوله في المدام استحسننا
يقضي جواز اتصالها
بحركة الماضى لانها

العيني وأنشده أبو الفتح يافق عسى والشاهد في لم أكته حيث سكن الميم وصل للضرورة (قوله وقدمته) أي
الاسم الجار (قوله لا اتصاله بها الفظا) أي اتصاله قويا بديل عدم وقتهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف
(قوله وخطا) أي غالباً لا يرد حتام واللام وعلام (قوله وان لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجمود في قياس
العربية) لتسكون الهاء عوضا عن الالف لمحدوفة (قوله ووصلها بغير الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا
البيت بيت آخر وهو ووصل ذى الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بنا لزمنا
فيكون قوله ووصلها بغير الخ تفصيلا لاجماله - هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أي في العروض
عند مقتضياتهم وزولها عند عدمها سم (قوله لا أنطله) بالبناء للمجهول أي لا أنطل فيه وفيه حذف
وابصال وقوله أرمض الخ قال زكريا أرمض به هول من رمضت قد منه اذا احترقت من حر الرمضاء هي الارض
التي بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتي واضعي به هول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر وانفتح ضحى اذا
برزت لها الشمس - وبقوله الى ذلك العيني وتبها أرباب الحوائث ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من
رمضت ندمه وضحيت للشمس ينافي كونهما هوائين لان رمضت بهذا المعنى وضحى أو وضحا لزمنا - كما يدل
عليه كلام لقاموم وغيره والمجهول الذي نائب فاعله - ينظر في جار ومجرور ومصدر لا يكون الامن
المتعدي بنفسه فالذي ينبغي بناؤه المفاعل وناقش للمبني في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الهاء ضمير
وبنى على الاضافة الى مبني وأجاب عنه سم بأنه خلاف الطاهر وعندى في صحته ما ذكره من الاحتمال نظر
اذا المهود في المبني لاضافته الى مبني البناء على الفتح لا ضم ومنه قوله * انهم قريش وادما منهم بشر بفتح ثل
فتمام (قوله فحركة عمل الخ) الفاء تعابله (قوله رتم) بفتح المثلثة وضمتها فيما ظهر لحوها كل متحرك
حركة بناء دائمة الا الماضى (قوله اقضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم الخ) دفع بحمل النفي راجعا
للقية - فقط وهو أديم فكانه قال ووصلها بغير تحريك بنا غ - يرمدم ويجعل اضافة غير الى ما بعده للجنس على أن
سيبويه حكى أعطى أيضه لحوق الهاء للمعرب - شذوذ واقضى أيضا أن وصلها بحركة ايمت بنا ولا اعرابا
كأني الزيدانه والمسبوقة شاذلشمول غ - يرتحر يك البناء المدام لهامع أنه يجوز أن تلحقها لها بلا شذوذ كإني
الهمع وغ - يره واقضى أيضا أن وصلها بالمبني على غ - بحركة شاذلشمول عبارته غير الحركت مع أن منه ما يجوز
وصله بالهاء باطرا كما يدل عليه قولهم مع قال أي أوجيان وكل مبني آخره ألف نحو ها وأولا وهما يجوز فيه ثلاثة
أو جه بقاءها ألفا كإني لوصول وابدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها وشذوذ الالف هاء في قوله من ههنا
ومن ههنا لافي الاسم المندوب فبمعين فيه الوجه الثالث نحو يازيدا ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه
همزة أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يتبس بالمضاف الى الضمير اه والذي في باب
الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الالف والهاء غالب
لا واجب (قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أي الشذوذ لافي الاول أي فلم يرد
في الثاني اه سم وقد عرفت ما فيه مما عر عن سيبويه (قوله ان أمن اللبس) أي لبس هاء السكت بهماء الضمير
وقوله نحو فعه أي لان تعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه
وقد يقال هاء فعه وان لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر الا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه
اجمال لا لبس بخلاف ضربه (قوله في وجوه الخ) أي في وقوعه صفة وصله وخبر واحلا وشرطا (قوله لفظ لوصول)

الاضافة
من التحريك المدام وفي ذلك ثلاثة أقوال الاول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز ان أمن اللبس
نحو فعه والمنع ان خيف اللبس نحو ضربه والصحيح الاول وهو مذموم سيبويه والجمهور واختره المصنف لان حركته وان كانت لازمة فقهى
شبهة بحركة الاعراب لان الماضى انما يبني على حركة لشبهه بما ضارع المعرب في وجوده تقدمت في موضعها فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما
فعل في السكت فيقال فيها ووصل ذى الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بنا لزمنا ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (وربما أعطى لفظ الوصل

ما * للوقف نثر أو فاشا منتظما) أي قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله ورتبنا منه فراء غير جزءة والسكاسي لم يتسنه وانظر فهداهم اقتده قل ومنه أيضا ما إليه لاك عنى ساطع نيه خذومه ماهيه نار حاميهم ومنه قول بعض طبعي هذه حبلو يافئى لانه اذا تبدل هذه الالف واوا في الوقف فاجرى الوصل بحجره وهو في النظم كثير من ذلك قوله مثل الحريق (١٤٣) وافق القصباء * فشد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله

أنا نأرى فقلت منون
 أتم * وقد تقدم في
 الحكاية * (خاتمة) *
 وقف قوم بتسكين الروي
 الموصول بمدته كقوله
 أقلى اللوم عاذل والعتاب
 وأبنتها الحجازيون مطلقا
 فيقولون العتاب وان
 ترخم التخميرون فكذلك
 والاعوضوا منها التنوين
 مطلقا كقوله سقيت
 الغيث أيتها الخيامن
 وكقوله يا صاح ما هاج
 العيون الذرفن وكقوله
 لما نزل رحالنا وكأنا
 قدن وأنه أعلم

الاضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله ما للوقف أي لالفظ في الوقف فحسنت المقابلة (قوله ما للوقف)
 أي من اسكان مجرد أو مع الروم أو مع الاتهام ومن تضعيف ونقل ومن اجتهاد لابل هاء السكت نصر بج (قوله
 ونشا) أي الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدمه يضاف من فاعل فشا أي
 منتظما محله وهو اللفظ الذي حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى بحكم لفظ الوقف والحال على
 هذا ظاهرة (قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بذكر وانظر الى أن الخلاف في اثبات الهاء انما هو
 في الوصل أما في الوقف فتأبته وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله انما تبدل هذه الالف واوا في الوقف) أي عند
 بعض طبعي المذكور وعبارة الهمع بما قامت الالف الموقوفة عليها همزة أو ياء أو واو وانحو هذه أفعأ أو أفعي
 أو أفعو في هذه أفعي وهذه عصا أو عصى أو عصو والاولى والاخيرة لغة بعض طبعي والثانية لغة نزاره ونص سيبويه
 على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحتى الخليل أن بعضهم يقول
 رأيت رجلا فيهمز لانهم ألف في آخر الاسم (قوله منون أنتم) والقياس من أنتم لان من لا يخالف لفظها واصل
 فاجرها واصلها وحقا (قوله بتسكين الروي) أي حقيقة أو حكما فندخل في الروي العروض المصرية فلا
 اعتراض بان العتاب في البيت المستشهد به ليس رو بابل هو عرض (قوله بمدته) أي ألف أو واو أو ياء (قوله
 وأبنتها الحجازيون مطلقا) أي تصدوا والترخم أي مد الصوت فوق حركتين أو لا بقربة قوله وان ترخم التخميرون الخ
 أي تصدوا والترخم فعلم أن الترخم غير لازم للمدته وأن ابطل شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بان الترخم لازم للالف
 باطل مع ما فيه من القصور (قوله فكذلك) أي أثبتوا المددة (قوله والاعوضوا منها) أي من المددة والتنوين أي
 ايقاعها به الترخم مطلقا أي بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقربة التمثيل * (الامالة) *

* (الامالة) * وتسمى
 الكسرة والبطح والاضجاع
 وقدمه في التسهيل
 والكافية على الوقف
 وما هنا أنسب لان
 أحكامهم والظرفي
 حقيقتها وفانتهما
 وحكمها ومحاورها وأصحابها
 وأسبابها أما حقيقتها
 فان ينحى بالفتحة نحو
 الكسرة فتتم الالف
 ان كان بعدها ألف نحو
 الباء وأما فائدتها فاعلم
 أن الخرض الأصلي منها
 هو التناسب وقد ترد
 للتنبيه على أصل أو غيره

(قوله وتسمى الكسرة) أي ما فيها من الامالة الى الكسرة وقوله والبطح أي لما فيها من بطح الفتحة الى الكسرة أي
 اما لها اليه وأصل بطح الشيء القاء وهو يلمزمه ماله (قوله أهم) لانه لا بد منه بخلاف الامالة (قوله والنظر)
 مبتدأ وقوله في حقيقتها الخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الخ (قوله فان ينحى الخ) شامل لامالة
 الالف لان فيها أيضا ماله الفتحة نحو الكسرة كما يفيدته تقرره وقضية صنعها أنها عمل واحد يلزمه عند وجود
 لالف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناطم هي أن نحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الباء مع
 أن قوله المذكور يخرج عنه ماله الفتحة لتي ليس بعدها لف (قوله هو التناسب) أي تناسب الاصوات
 وصيرورتها من نخط واحد ببيان ذلك أنك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلا عوا بالكسرة
 انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا أمات الالف قربت من الباء وامتزج بالفتحة طرف من
 الكسرة فتعارب الكسرة الواو بعد الالف وتغير الاصوات من نخط واحد وهذا نظير اشتمامهم الصادر اباني نحو
 يصدر للتناسب لان الصادر حرف مهموس والذال حرف مجهور فينبغي ما نقره والزاي تشاكل الصاد في الصغير والذال
 في الجهر فاذا أشرف بالصادز يا حصل تناسب الاصوات فبئد (قوله أو غيره) كقولها بياء في التنبيه وان لم يكن
 أصابها الباء (قوله فكل مما يجوز فتحه) أي رجوع الى الأصل قال البعض وكان الاحسن أن يقول يجوز عدم
 امالته ليشمل الالف اه وجوابه ما صرح به الشارح عند قول المصنف * والكف قد يوجب ما ينفصل * من
 أن المراد بالفتح ترك الامالة (قوله فيفتحون بالفتح) أي وجوب باقي غير المواضع القليلة الانية (قوله ووجه
 أسباب امالة الالف) أي تفصيلا بخلاف ما قبله فاجمال (قوله على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذ كر في النظم
 بغض الرابع وهو الباء بعد الالف الا أن يقل المراد ذكره في الجملة أو لا بقيد هذا النظم (قوله الاول انقلابها

كسبائي وأما حكمها فالجواز وأسباب الامالة تنبجوزة لها الاموجبة وتعبير أبي على ومن تبعه عنها بالوجبات تسمح بكل مما يجوز فتحه وأما
 محلها فالاسماء المكنية والافعال هذا هو الغالب وسبب التنبيه على ما قبل من غير ذلك وأما أصحابها فمهم ومن جاورهم من سائر أهل نجد
 كاسد وقيس وأما أهل الحجاز فيفتحون بالفتح وهو الأصل ولا يميلون الا في مواضع قليلة وأما أسباب انقضاء اللفظي ومعنوي فاللفظي الباء
 والكسرة والمعنوي الدلالة على بقاء أو كسرة ووجه أسباب امالة الالف على ما ذكره المصنف صفة الاول انقلابها

عن الياء * الثاني ما لها الى الياء * الثالث كونها تبدل عن ما يقال فيه قلت * الرابع ياء قبلها أو بعدها * الخامس كسرة قبلها أو بعدها * السادس التناسب وهذه الأسباب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلاف في أمهما أقوى فذهب الاكثرون الى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلاً وذهب ابن السراج الى أن الياء أقوى من الكسرة والاول أظهر لولا عين أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء والثاني أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يملون الالف للكسرة وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يملون للياء ذل هذا من جهة لنقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف المبدل من (١٤٤) ياني طرف * أمل) أي سواء في ذلك طرف الاسم نحو صرى والفعل نحو رمى واحترز

بقوله في طرف من
السكائنة عينا وسباني
حكاهم وأشار الى السبب
الثاني بقوله (كذا الواقع
منه الياء حذف * دون
مزيد أو شذوذ) أي تبدل
الالف اذا كانت صائرة
الى الياء دون زيادة ولا
شذوذ وذلك ألف نحو
مغزى وملهى من كل
ذى ألف متعارفة ترائد
على الثلاث نحو حبل
وسكرى من كل ما آخره
ألف تانيث مقصورة
فانها تمحلى لانها تنزل الى
الياء في التثنية والجمع
فأشبهت الالف المنقلبة
عن الياء واحترز بقوله
دون مزيد من رجوع
الالف الى الياء بسبب
زيادة كقولهم في تصغير
قفازنى وفي تكسيره نقي
فلا مجال فقال ذلك واحترز
بقوله أو شذوذ من قلب
الالف ياء في الاضفة الى
ياء المتكلم في لغة هذيل
فانهم يقولون في عصا
وقفاصى وقسفى ومن

عن الياء الخ) الاول والثاني يرجعان الى الدلالة على ياء لان انقلاب الالف عن الياء أو الى الياء في بعض الاحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى ان سبب السبب سبب فلا تنافي بين جعله أو لا الدلالة سبباً وجعله تانيثاً لانقلاب ياء وانما الثالث يرجع الى الدلالة على الكسرة لان كون الالف تبدل عن ما يقال فيه عند اسناده الى ضمير المتكلم قلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافي أيضاً والرابع والخامس يرجعان الى تسمى السبب اللفظي والسادس لا يرجع الى خصوص واحد من قسمي اللفظي ولا خصوص واحد من قسمي المعنوي بل يرجع في كل موضع بواسطة سبب امالة ما لاجله التناسب الى هذا السبب أياً كان قدر (قوله ما لها) أي أيولتها أي رجوعها (قوله راجعة الى الياء والكسرة) قال البعض كان الاول الى الدلالة على الياء والكسرة اه وهو ساقط لان ما ادعى اولاً يتبعه لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة اشارح وقد بينا آنفاً وجه الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى الى الامالة) اعلمه عطف نفسه (قوله يملون الالف للكسرة) أي لاجل الكسرة (قوله لا يملون للياء) أي لاجل الياء أي فن يميل الالف للكسرة أكثر من يميلها للياء فكانت أقوى (قوله من السكائنة عينا) أي ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كالالف في دان أميبت وان كانت عين اسم كالالف في ناب لم تغل على خلاف سيباني ولا لاجل التفصيل والخلاف قال وسبب أي حكمها (قوله دون مزيد) أي مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى انما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لانها زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أي ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبل وسكرى (قوله والجمع) أي بالالف والتاء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أي بجماع الارتباط بالياء في كل (قوله في تصغير ففازنى الخ) أصل المعرف فقيوا جمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأصل الجمع ففوز وقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصريح (قوله من قلب الالف ياء في الاضفة الى ياء المتكلم في لغة هذيل) نظرية الشاطبي بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة مشهورة واستقر بانه احد تراز عن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طي ومن تثنية رضاع على رضيات لندور كل (قوله مما تقدم) أي من التقييد بعدم الشذوذ (قوله من الاسم الثلاثي) أي المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز لثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ (قوله العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعبدل لقوله وهذه أي الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان الكسرة) أي كسرة غير لراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة في الراء) أي لانها تنوثر في امالة الواو سواء تقدمت على الالف كفي الرباء وتاخوت عنها كفي الدار نقله سم عن الجار بنى (قوله مسموع مشهور) قد بوهم أنه غير مقبس و ليس كذلك ومن صرح بأنه مقبس شيخ الاسلام في شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف في نحو دع الخ) قال الموضع على هذا

قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طي نحو عصى وقفى فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك وخلاف في كلامه حال من الياء بشكل ووقف عليه بالسكون لاجل النظم ويجوز في الاختيار على اغتر بعبء * (تبنيات) * الاول هذا السبب الثاني هو أيضاً في الالف الواقع طرفاً كالارل ان في قد علم مما تقدم ان نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا مجال لأن ألفه عن واو ولا يؤول الى الياء الا في شذوذ أو بزيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر العشى وهو الذي لا يبصر الا بالياء صرنا او اسكبا بالفتح وهو بحر الشعاب والارنب والساكبا بالكسر الكناية هذه من ذوات الواو لقولهم نافع عشا وقولهم المسكو والمكوة بمعنى المسكوا والقواهم كبوت البيت اذا كنته والالفاظ الثلاثة مقصورة وهذا شاذ لا يقال لعل امالة الكسرة لاجل الكسرة فلا تسكون شاذة لان الكسرة لا تنوثر في المنقلبة عن واو وأما الر باقما التسم له وهو من ر با م بول لاجل الكسرة في الراء وهو مسموع مشهور وقد قرأه انكسائى وجزء الثالث يجوز امالة الالف في نحو دعار غرمان الفعل الثلاثي وان كانت عن

اولا انها تنزل الى الياء في نحو دعي وغزى من المبنى للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا كانت ألفهما عن واو وقال أبو العباس وجاءت من النجاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعو غزا فبجته وقد تجوز على بعد اه وأشار بقوله (ولما تلبه ها التانيث ما لها عندما) الى أن للاف التي قبل هاء التانيث في نحو مرماه وفناه من الامالة اكونها منقلبة عن الياء ما للاف المتطرفة لان هاء التانيث غير معتد بها فاللاف قبلها منطرفة تقديرا (١٤٥) وأشار الى السبب الثالث بقوله (وهكذا

بدل عن الفعل ان * يقول
الى قلت (أي شمال
الالف أيضا اذا كانت
بدلا من عين فعل
تكسر فآؤه حين يسند
الى تاء الضم - يسواء
كانت تلك الالف منقلبة
عن واو مكسورة) كما ضي
خف) وكذا هو خاف
وكذا أو عن باء نحو ماضى
بع (ودن) وهو باع
ودان فانك تقول فيها
خفت وكسرت وبعث
ودنت فيصيران في اللفظ
على وزن قلت والاصل
فعلت فحذفت العين
وحركت الفاء بحركتها
وهذا واضح في الاولين
وأما الاخير ان فقبل
يقدر تحويلة الى فعل
بكسر العين ثم تنقل
الحركة هذا مذهب
كثير من النحويين وقيل
لما حذفت العين حركت
الفاء بكسرة تجتنب
للدلالة على أن العين ياء
ولبيان ذلك موضع
غير هذا واحترز بقوله
ان يقول الى قلت من نحو
طال وقال فانه لا يقول
الى قلت بالكسر وانما
يقول الى قلت بالضم

بشكل قول الناظم ان امالة ألف تلافى قوله تعالى والقمر اذا تلاها المناسبة ألف جلا وقول ابنه ان امالة ألف سجا
لمناسبة ألف قلاب امامتها القولك تلا وسجا وسما في الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا التناسب الخ أن
تثنيه بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفي القاموس سجا وسجا وسكا وسكن اه وحينئذ
ففي الآية مجاز على لان السكون في الحقيقة للناس في الليل لاله (قوله ظهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثي
الواوي أتول ألفه الى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثي الواوي (قوله وقال أبو العباس) أى المبرد
وهذا ما قبل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أى عن القياس فهي غير مطردة ودفع به ما قد
لوهمة قوله فيجته من عدم سماعه أصلا يدل على كونه مقابلة قول الشارح في شرح قول المصنف وقد أمالوا
لتناسب الخ ايس بخاف أن تثنيه بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه
يعارد عنده امالة نحو غزا د ع الخ فقول البعض ان هذا ما يبدا قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتي
وأضا كيف يقال في المار دانه فيج وقد تجوز على بعد (قوله ولما تلبه الخ) يرجع للاف المنقلبة عن ياء
والالف الصائرة ياء وان أردت عبارة الشارح قصره على الاولى وقوله ما لها على تقد مضاف أى حكم ما لها
والهام مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد (قوله من الامالة) بيان للاف المتطرفة فقوله لكونها أى
الالف المتطرفة منقلبة عن الياء لتعليل لثبوت الامالة للالف المتطرفة وقوله لان هاء التانيث الخ لتعليل لثبوت
ما للالف المتطرفة من الامالة للالف التي قبل هاء التانيث فاستقامت عبارته لكن في قوله اكونها منقلبة عن
الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو أتول الى الياء لشميل نحو مغزاة وملهاة فتدبر (قوله ان يقول الى قلت) من
ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكذا) والدليل على
أن ألفهما منقلبة عن واو الخوف والسكود قال في الصحاح كاد يفعل كذا يكاد كذا وكذا وكذا (قوله أم عن ياء) أى
مفتوحة كما في باع ودان أو مكسورة كما في هاب (قوله فيصيران في اللفظ على وزن قلت) هذا لا يتفرع على مجرد
حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى أن يقول بحذف عين الكامة ونقل حركتها الى الفاء
فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيهما خفت ودنت على وزن قلت والاصل الخ لوفى بالمراد وسما
مر (قوله فحذفت العين) لانها ما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لانها ساكنة فيعلم
أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تقتضي الترتيب فعضف بالواو والنقل على الحذف (قوله
وهذا) أى تحريك الفاء بحركة العين واضح في الاولين أى خاف وكذا لان أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله
وأما الاخير ان أى باع ودان وقوله فقبل يقدر نحو يله منتهى الظاهر نحو يلهما وله أفرد باعتبار كل أو
الذكور (قوله فقبل الخ) في تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين اشعار بترجيحه ورجحه
أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بان مضمرة
عطفها على تحويلة أى ثم يقدر نقل الحركة بالرفع عطفها على يقدر أى ثم تنقل الحركة المقدره والماسك واحد
(قوله لما حذفت العين) أى بلانقل حركتها (قوله عن ياء مشدوحة الخ) لعل اقتصاره في الياء على الفتح والكسر
مع ذكرهما وذكر الضم في الواو لعدم الضم في الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزمه (قوله انما الكسرة) أى
لوجودها في بعض أحوال الكامة (قوله مع المستعلى) أى الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع في المثاليين
وللاشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها في مواضع أخر كما سيأتي (قوله طلبا

(١٩ - صبان) - رابع) نحو طالت وقلت * والحاصل أن الالف التي هي عين الفعل شمال ان كانت عن ياء مفتوحة
نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل * (تنبيهات) * الاول
اختلاف في سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيراني وغيره انما الكسرة العارضة في فاء الكامة ولهذا جعل السيراني من أسباب الامالة كسرة
تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسي قال وأما لو خاف وطاب مع المستعلى طلبا

للكسرة في خفت وقال ابن هشام الخضر اوى الاولى أن الامالة في طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة أرادوا
 الدلالة على الياء والكسرة * الثاني نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا بنى تميم وعامتهم يقرقون بين ذوات الواو ونحو خاف فلا
 يملون وبين ذوات الياء نحو طاب فيملون * الثالث أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لاتصاله مطلقا وفصل صاحب الفصل بين ماهي
 عن ياء ونحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ماهي عن واو ونحو باب ودار فلا يجوز ساكنه ذكر بعد ذلك فيما شد عن القياس امالة عاب
 وصرح بعضهم بشدو امالة الالف المنقلبة عن ياء عينيا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيويوه وصرح ابن اياز في شرح فصول ابن معلى بجواز
 امالة المنقلبة عن الواو المكسورة (١٤٦) كقولهم رجل مال أى كسبر المال ونال أى عظيم العظمة والاصم مول ونول وهما من الواوى

لقولهم أموال وتقول
 والنول وانكسار الواو
 لان حاصفتان مبيتان
 للمباغعة والغالب على
 ذلك كسر العين وأشار
 الى السبب الرابع بقوله
 (كذلك نال الياء والفصل
 اغتفر * بحرف أومع
 ها كجيبها أدر) أى
 عمال الالف التي تنالو
 ياء أى تتبعها متصلة
 بها نحو سيال بفتحين
 لضرب من شجر العضاء
 أو منفصلة بحرف نحو
 شيبان أو بحرفين ثانيهما
 هاء نحو جيبها أدر فان
 كانت منفصلة بحرفين
 ليس أحدهما هاء أو
 بأكثر من حرفين امتنع
 الامالة * (تنبيهات) *
 الاول انما اغتفر الفصل
 بالهاء خلفا ثم اقلم تعدد
 حازما الثاني قال في
 التسهيل أو حرفين
 ثانيهما هاء وقال هنا أو
 مع هاء فلم يعيد يكون
 الهاء ثانية وكذا فعل في
 الكافية والظاهر جواز

للكسرة) أى للدلالة عليها بقوله في خفت أى وطبت (قوله امالة نحو خاب وطاب) أى لاجل الكسرة العارضة
 في بعض أحوالها لاجل الياء في طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يملون لاجل الكسرة لاجل
 الياء وهذا يترجم مذهب السيرافي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضر اوى (قوله فلا يملون) لعله لعدم
 تقوى الكسرة العارضة في بعض أحوال الكسرة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فانها متقوية بالياء
 (قوله لاتصاله مطلقا) أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور
 (قوله وصرح بعضهم) تايد للاستدراك وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث (قوله وتقول) بصيغة الماضي أو
 المصدر وان اقتصر شيخنا والبعض على الاول (قوله والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك
 كسر العين) كانه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمباغعة نحو رجل عدل واهل المانع منه في نال
 انقلاب عينه ألفا ذلوا كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفا نحو القياس فتدبر (قوله كذلك) أى
 كالسابق في جواز الامالة الالف نال الياء (قوله أومع ها) قال المكودي مع ما عرفت على مقدر التقدير بحرف
 وحده أومع ها وقال الشاطبي معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كانه قال بحرف واحد أو حرف
 مع ها (قوله اضرب من شجر العضاء) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاءة قال في القاموس العضاءة
 بالكسر أعظم الشجر أو الخيط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضة كعنب والعضة كعنبه والجمع
 عضاءة وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير يخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته في
 التسهيل الاتية في كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول
 الشارح بعد والظاهر جواز امالة الخ فعمل فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهى من
 الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو باكثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بان لا يكون قبل
 الهاء ضمة) أى عند ناسخ الهاء عن الحرف الآخر ولا بعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم
 ما قبلها في اقتضاء المنع له (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض
 فتدافعتهما مع (قوله الامالة للياء المشددة الخ) أى لتسكروا السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء الساكنة الخ
 أى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصریح أى فالساكنة أقرب من المتحركة
 للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراد بالياء بعد الالف الياء المفتوحة لان المكسورة كجاء مباح لا تأثير
 لها في الامالة وانما التأثير فيها بالكسرة بدليل جواز الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في
 الضمة ومبشئ وظاهر كلامه أن الالف لا تؤثر في الامالة وظاهر كلامه آخر ان تأثيرها ورد على تعليله أنه يجوز اجتماع
 السببين وانفرادهما فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغي أو منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذكر
 سيويوه الخ) أى فالناظم تبع سيويوه (قوله كذلك ما) أى ألف والهاء في يلبه والضمير في أو يلى يرجعان
 الى ما والضمير في ولى يرجع الى السكون (قوله فدرهماك الخ) وذ كر ابن الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو

امالة هاتان شوجهاك اساسياتى من أن فصل الهاء كالأصل واذا كانت الهاء ساقة من الاعتبار فشو بهتاك مساو ظاهر
 لنحو شيبان * الثالث أطلق قوله اومع ها وقيد غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هـ ذاجيبها فانه لا يجوز فيه الامالة * الرابع الامالة للياء
 المشددة في نحو دباع أقوى منها في نحو سيال والامالة للياء الساكنة في نحو شيبان أقوى منها في نحو حيوان * الخامس قد سبق أن من أسباب
 الامالة وقوع الياء قبل الالف أو بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف للياء بعد ها وذ كر هاء في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف
 أن تكون متصلة نحو باعته وسائرته ولم يذكر سيويوه امالة الالف للياء بعد ها وذ كر هاء بن الدهان وغيره وأشار الى السبب الخامس بقوله
 (كذلك ما يلبه كسر أو يلى * نالى كسر أو سكون) أى أو يلى نالى سكون (قدولى كسرا) وفصل الها كالأصل بعد

فدره مالک من عمل لم يصد) أي كذا احتمال الالف اذا اولها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أو اولها ساكن نحو شمال أو كلاهما متحرك واسكن أحدهما نحو يريد أن يضر بها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها متحرك هذان درهماك وهذا الذي قبله ماخوذان من قوله وفصل الهما كلا فصل يعد فانه اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضر به نحو كتاب ودرهماك نحو شمال وفهم من كلامه أن الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم تجز الامالة * (تنبيه) * أطلق في قوله وفصل الهما كلا فصل وقده غيره بان لا ينضم ما قبلها احترازاً من نحو هو يضر به فانه لا يحال وقد تقدم مثله في الباء وما (١٤٧) فرغ من ذكر الغالب من أسباب الامالة

شروع في ذكر موانعها فقال (وحرف الاستعلاء يكف مظهراً) أي يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر أو ياء أو واو) كما ذكرنا في كسرة (واو) يعنى أن موانع الامالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهي ما في أوائل هذه الكلمات قد صادفنا غلام خالي طلحة طلبه والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل ياتى وعلة ذلك أن السبعة الاولى تستعمل الى الحنك فلم تل الالف معها طلباً للمجانسة وما الراء فشبّهت بالاستعلاء لانها مكررة وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فانمالاته فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا قاض في الوقف ولا هذا ماص أصله ماص ولا امالة باب خاف وطاب كسبقي * (تنبيهات) *

ظاهر لان أقل درجات الساكن والهاء أن ينزل منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة مع الفصل بمتحركين قاله المصريح (قوله اذا اولها كسرة) أي ظاهرة كالمثل أو مقدره كفي خاء اذا أصله حادد (قوله نحو شمال) بالشين المعجمة وهي الناقاة الخفيفة تصریح (قوله من ذكر الغالب) قيد به لان من أسباب الامالة التناسب وسد كره بعد والياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا تكف) أي عند جهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء مع (قوله أي يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظهر اعلى حذف مضاف أي يكف تأثير مظهر (قوله وهي ما في أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض بتعال شخبان فيه ظرفية الشيء في نفسه ويمكن دفعه بان المراد بالاوائل ما قبل الاواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزئية في الشكل (قوله طلبها) مفعول صادر والظالم كما يرد كره النعام (قوله اذا كان كسرة طاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضاً لانها فيها كسبانية (قوله لانها مكررة) أي قابلة للتكرار واذا شددت أو سكتت فكما أنها أكثر من حرف واحد فاقوة (قوله من السبب المنوى) هو في قاض وبقا وما ص كسرة زائله للوقف والادغام وفي خاف وطاب كسرة تعرض في بعض أحواله - ما أو كسرة الواو المنقابلة ألفا في خاف والياء المفتوحة المنقابلة ألفا في طاب على الخلاف السابق في الشرح والمراد بكون الكسرة والياء في خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لکن اجزاء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة وارجاؤه على الثاني هو الموافق للذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانمالاته) لانه حتى فلو منعت لا تنفي ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غنى بظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة باب خاف وطاب) كذا في بعض النسخ ولا اشكال فيها وفي أخرى ولا امالة باب وخاف وطاب فيكون ذكر باب بناء على ما قدمه من الترخسرى من جواز امالة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لسكنه قال في التسهيل الخ) استدرال على قوله صرح دفعه به ابهامه أن المصنف في التسهيل والكافية عبر بالظهور في جانبي الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور وكما صرح به مقابلته في التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف في العبارة فقط وعبارة التسهيل فان تاخر عن الالف مستعمل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غاب في غير شذوذ الباء والكسرة الموجودتين الى أن قال لا المنويتين اه قال الهمامى المراد بغلبته منعه من الامالة (قوله ولم يذك ذلك) عبارة الفارضى ولم يمثّل للياء بشئ (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذه آيات باركة مما تاخر في حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أي ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضى أن الباء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للنظم على زيادة الباء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكاه سم بان السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الامالة لاجله لاني الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب الظاهر فما ذكره الجزولى لا يخالف ما قاله المصنف (قوله تقوى مالا تقوى في الاسم) يكفي دليلاً على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض انه لا يحدى نفعاً غير مسلم (قوله الى أن ألفه) أي الفعل (قوله لا علم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة نعمة للمانع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال ومنصل خبر كان وقف عليه

الاول قوله أو ياتى صريح بان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لسكنه قال في التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثّل لذلك وما قاله في الباء غير معروف في كلامهم بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وعربان وربان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعنى كيف حرف الاستعلاء والراء في الباء وانما يمنع مع الكسرة فقط * الثاني انما يكف المستعمل على امالة الاسم خاصة قال الجزولى ومنع المستعمل على امالة الالف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبغى وعلة أنه أن الامالة في الفعل تقوى مالا تقوى في الاسم ولذلك لم ينظر الى أن ألفه من الباء أو من الواو بل أميل مطلقاً * الثالث انما لا يقيد الراء بغير المكسورة لا علم بذلك من قوله بعد وكف مستعمل واينكف بكسر واو أشار بقوله (ان كان ما يكف بعد متصل

أو بعد حرف أو بحرفين فصل) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه هو حرف الاستعلاء أو الراء متاخرا عن الالف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وبأجل ونحو هذا عذارك ورأيت عذارك أو منفصلا بحرف نحو منافق وناصح وناشط ونحو هذا عذارك ورأيت عذارك أو بحرفين نحو موثيق ومنافخ ومواعظ ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يعاملها أحد الا من لا يؤخذ بلغته وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه ما لته عن قوم من العرب ليرأى المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة وحزم المبرد بالمانع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق به ما روي بالغلب المتأخرا بعبارة مماثل ذلك يريد أن يضرب به بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد وأشار بقوله (كذا اذا قدم ما لم ينكسر * أو يسكن اثر (١٤٨) الكسر كالمطواع مر) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه

أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طالب وغلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد وغير المكسورة كما روي لوقال بدله ورشاد لكان مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح بمثاله واشترطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسره لشرط الاتصال للعاشر ما ذكر اذا لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسره حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في المتأخر على ما مر لان المانع بالمتأخر أقوى من المانع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف ربا التنوين ولا بد كقولهم شربت ما وترك تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم له عند قوله وبيبا الجر وانصب الخ نحو ذلك وانه لا يحذف التنوين الا ضرورة وقد منأ أنه يحذف أيضا للوصول بنية الوقف وسبأتي عند قوله * ذواللبن فان في افتعال أبدا * مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسرا) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الامالة كما فتوحته وانضمومة همع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كافي من رباط الخيل لا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كفت الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عنها السهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتمثل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله ورجما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالبا وانها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء اذا تباعدت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي غير المكسورة أو كافتل مانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا تباعدت عن الالف) أي

أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طالب وغلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد وغير المكسورة كما روي لوقال بدله ورشاد لكان مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح بمثاله واشترطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسره لشرط الاتصال للعاشر ما ذكر اذا لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسره حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في المتأخر على ما مر لان المانع بالمتأخر أقوى من المانع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف ربا التنوين ولا بد كقولهم شربت ما وترك تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم له عند قوله وبيبا الجر وانصب الخ نحو ذلك وانه لا يحذف التنوين الا ضرورة وقد منأ أنه يحذف أيضا للوصول بنية الوقف وسبأتي عند قوله * ذواللبن فان في افتعال أبدا * مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسرا) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الامالة كما فتوحته وانضمومة همع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كافي من رباط الخيل لا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كفت الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عنها السهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتمثل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله ورجما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالبا وانها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء اذا تباعدت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي غير المكسورة أو كافتل مانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا تباعدت عن الالف) أي

هنا الثاني ظاهر قوله كذا اذا قدم أنه يمنع ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الالف ولو تليها نحو قاعد وصالح (وكف مستعمل ورا ينكف * بكسرا كغارا لا أجفو) يعني أنه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيمال نحو على أبحارهم وغارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا أثره بحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفت عن المانع فلا يبق له أثر * (تنبهات) * الاول من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الامالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة * الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو الخي جارك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تليها لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فاعلم ان المانع عدم المقتضى لتركها أو لئى * الثالث قال في التسهيل ورجما أثرت يعني الراء بمعنى الراء المتصلة وأشار بذلك إلى أن الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر أي لا تكف مانعها وهو القاف

ولا تفخيماني نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهما في التبعاد فيميل الأول ويفخم الثاني ومن اماله الأول قوله * عسى الله بعثني عن بلاد ابن قادو * قال سيبويه والذين يعملون كافر أكثر من الذين يعملون بقادر (ولا تلج لسبب لم يتصل) بان يكون من مفعلا أي من كلمة أخرى فلا تمال ألف ساور للياء قبلها في قولك رأيت يدي ساور ولا ألف مال للكسرة قبلها من قولك أهدأ الرجل مال وكذلك لو قلت ها ان ذى عذرة لم تلج ألف ها ان الكسرة لانها من كلمة أخرى والحاصل أن شرط ثاني سبب الامالة أن يكون (١٤٩) من الكلمة التي فيها الالف * (تبيينان) *

الأول يستثنى من ذلك ألفها التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضر بها وأدر جيبها فانها قد أميلت وسببها من فصل أي من كلمة أخرى * الثاني ذكر غير المصنف أن الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لها وان كانت أضعف من الكسرة التي معها في السكامة قال سيبويه وسببناهم يقولون لزيد مال فمالوا للكسرة فشبوه بالكسرة الواحدة فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول * وغيرها ليا انفصال لا تلج * وانما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء (والسكف قد يوجب ما ينفصل من الموانع كما في نحو يريد أن يضرها قيل فلا تمال الالف لان العاقب بعدها وهي مانعة من الامالة وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لان الفتح اعني ترك

ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم ان كلام المتن في راعته متصلة سم (قوله ولا تفخيماني نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المضمومة اماله الالف لكسرة القاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الامالة في نحو هذا كافر هي اللغة المشهورة وان التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وان لم يتنبه له شيخنا والمعض ان هذا مصادم لما ذكره الشارح نقل عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذا عذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عذارك لا يجمل معهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة هنا اضافية فلا تنافي في ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصريح به في التوضيح وحواشي ذكر باوغيرهما أن الاتصال شرط أي أعلمي في منع الراء غير المكسورة للامالة وفي كف المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما في الشرح هنا (قوله والذين يعملون كافر) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل) أي سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تأخر وهذا عدد الشارح الامثلة لئلا يكون ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ها ان ذى عذرة) قال شيخنا السيد بنقل عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذرة وبضمها البكارة (قوله ألفها الخ) قال سم هذه الالف يعلم استثنائها من قول المصنف السابق بحبها أدر فذلك يخص هذا بغير ألفها كما أن هذا يخص ذلك بغير المنفصل اه وقال ابن غازي لا حاجة الى استثنائها اذ مثل هذا يعتد به متصلا (قوله فانها قد تمال الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أضعف) أي في اقتضاء الامالة ولا وجه لأفعل التفضيل اذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير باه يمنع منه افتراءه عن (قوله ليس على عمومه) أي بل دخله تخصيصان (قوله وغيرها بالانفصال لا تلج) أي لا تلج غير كلمة هالاجل ياء منفصلة (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوى (قوله في نحو مررت بمال ملق) استشهد كل هذا التمثيل بان السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله باكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالاكثر يجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقل عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بهما من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء مع كونه رابعاً نحو يريد أن يضر بها بسووط وحينئذ تبسبب كلام الشارح هنا فندير (قوله قال في شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أي أجد بالامالة وأني قاسم بترك الامالة (قوله أي أحد) اعترض بان السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف المماله بان كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن الياء في العارف وبانه لا حاجة لذكر أحد بل ذكره يوهم توقف الامالة عليه كتوقف منع الامالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكف مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بيا التي هي حرف نداء) أي ذقاف قاسم تمنع اماله الالف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا انما يصح على ما مر في النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطابقا بقى أنه سيأتي أن الحروف لا تمال الألفاظ سمعت املتها شذوذاً ذكرها منها بيا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أبداً ومن المعلوم أن الشذوذ لا يقياس عليه فينبذ لا تصح اماله ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وهذا يعلم ماني كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله في اطلاق النظم الخ)

الامالة هو الاصل فيصار اليه لادنى سبب ولا يخرج عنه الا سبب محقق * (تبيينان) * الاول فهم من قوله قد يوجب أن ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولى الالف من كلمة أخرى فيميل الا أن الامالة عنده في نحو مررت بمال ملق أقوى منها في نحو بمال قاسم * الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أي أجد بالامالة وأني قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل يأتي قاسم نظراً فان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع اماله الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل بآيا التي هي حرف نداء فصحة الكتاب بآي التي هي فعل * الثالث في اطلاق النظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من

النحو بن قال ابن عصفور في مقربه واذا كان حرف الاستعلاء من فصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال فاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلوات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل انتهى وولاد في شرح الكافية لملت قوله في النظم والكف قد وجبه الخ على هاتين الصورتين لا شعاع (١٥٠) قد بالتقليل (وقد أما والتناسب بلا * دواع سواه كما ما دواتلا) * هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وهو

تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينفذ بحجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحو بين بخلاف ما قاله اه سم (قوله الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال فاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وانما اغلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها في كنفها اذ في مانع وقوله أو فيما أميل الخ أى لان الضمير مع ما قبله كالسكامة الواحدة (قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضع عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا لها لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا ولغيره من الائمة (قوله على هاتين الصورتين) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التي هي صلوات الضمائر (قوله بلا دواع سواه) فائده بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم ينفذ ذلك صراحة وانما قال سواه ليصح نفي الداعي اذا التناسب دواع فلا يصح نفيه على الاطلاق سم (قوله كما ما دواتلا) بالنصب بالانوين على ارادة الوقف كما به عليه المكودي وقد فرغى اليتامى والنصارى بما لتي فاميات الالف الاخيرة لقلها بما في التثنية على ارادة الجماعتين وأميات الاولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا (قوله لمجاورة الاحمال) أى الالف المعال سواه كان في كاهتها كما في الصورة الاولى وأولا كما في الثانية اذ آخر المجاور مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتين التناسب وان دفع ما للبعض فتدبر (قوله لمجاورة ألف عمالة) أى في كاهتها (قوله لسكونها آخر مجاور ما أميل الخ) أى آخر ترتيب مجاور ترتيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن المعنى لسكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأى غير سيويه) لو حمل قوله بلا دواع سواه على معنى بلا اعتبار دواع سواه أعم من أن يكون دواع أولا يمكن كونه على مذهب سيويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوي ولا يخفى بعده (قوله للتناسب) أى لان التناسب سبب ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معانيم يؤيده كلام سم السابق فري بما في مافية (قوله ان امالة ألفه) أى مع أنما عن واو بدليل الضخوة وقوله للتناسب أى لمناسبة ألف سجا وقلوا وما بعدهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظار وان أقره أرباب الحواشي فان تثنية ه ولاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الاول ومكسورة بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء في بعض أحوال الكهاتما يكون سببا في الامالة اذ لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه ليختلف دون مزيد أو شذوذ (قوله والربا) انما أتى به لتمثيل المكسور الاول من ذوات الواو للتمثيل لما أميل لانقلاب الالف ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أى الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار ر جوع ألفه الى الياء في التثنية (قوله فكان الاحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد القوي فيه نظر فان الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى في الضمى بل في هذا مقتضى آخر لقلب ألفه في التثنية ياء وهو استئصال توالى واو بن (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اه وتبعه أرباب الحواشي جازمين بانه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيويه وقد يقال يحتمل ان الواو في قول سيويه وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بالماله الالفين جريا على قولهم عمادا بالماله الالفين ويكون قوله في قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمرة وهذا أى الامالة للامالة في المثاليين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النخاعة مغزانا بالماله الالفين جريا منهم على قول العرب عمادا بالماله الالفين وهذا أى الامالة للامالة في مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثاني يكون سيويه حاكيا للقياس ولا يلزم

التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة المال وانما آخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة وللامالة الالف لاجل التناسب صورتان احدهما أن تمال لمجاورة ألف عمالة كماله الالف الثانية في رأيت عمادا فانها المناسبة الالف الاولى فانها عمالة لاجل الكسرة والاخرى أن تمال لسكونها آخر مجاور ما أميل آخره كماله ألف تلامن قوله تعالى والقمر اذا تسلاها فانها انما أسبلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعنى جلاها وبعثاها (تنبيهان) الاول ليس بخاف أن تمثله بتلا انما هو على رأى غير سيويه كما برود طائفة أما سيويه فقد تقدم أنه يعارضه عند امالة نحو غزا ودعا من الثلاث وان كانت ألفه عن واو لرجوعها الى الياء عند البناء للمفعول فامالته عنده لذلك للتناسب وقد منسل في شرح الكافية بذلك بادلة ألفي

والضخى والليل اذا سجي فاما سجي فهو مثل تلافه بما تقدم وأما الضخى فقد قال غيره أيضا ان امالة ألفه للتناسب وكذا من الشمس وضحاها والاحسن أن يقال انما أميل من أجل ان من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول ومكسورة بالياء نحو الضخى والربا فيقول ضحيان ورر يان فاميات الالف لانها قد صارت ياء في التثنية وانما فعلوا ذلك استئصالا للواو مع الضمة والكسرة فكان الاحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوي * الثاني ظاهر كلام سيويه أنه يقاس على امالة الالف الثانية في نحو رأيت عمادا

لمناسبة الاولى فانه قال وقالوا مغزانا في قول من قال عماد افاما لهم ما جيعا وذا قاسم (ولا عمل ما لم ينل تمكننا دون سماع غيره هو غيرنا) أي الامالة
من خواص الافعال والاسماء المتمكنة لذلك لا تطرد امالة غير المتمكن نحو اذ او اما الالهات نحو مرهم او نظر اليها مرهم بنا ونظر اليها فهدان تطرد
امالتهما لكثرة استعمالهما و أشار بقوله دون سماع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن (101) وهو ذا الاشارة ومضى وأنى وقد

أميل من الحروف بلى
ويأني النداء ولا في تولهم
امالا لان هذه الاحرف
نابت عن الجمل فصار لها
بذلك مزية على غيرها
وحكى قطرب امالة لا
لكونها مستقلة وعن
سيدويه ومن وافقه امالة
حتى وحكى امالتهما
عن حمزة والسكسائي
* (تنبيهان) * الاول
لا تمنع الامالة فيما عرض
بناؤه نحو يافتي ويأجبلي
لان الاصل فيه الاعراب
الثاني لا اشكال في
جواز امالة الفعل الماضي
وان كان مبنيًا خلاف
ما اوهمه كلامه قال المبرد
وامالة عسى جيدة
الثالث ان عمل الحروف
لان الفهات تكون عن
يا ولا تجاور كسرة فان
سمى بها أميلت وعلى
هذا أميلت الراء من المر
والراء الهاء والطاء والحاء
في فوائح السور لانها
اسماء ما يلفظ به من
الاصوات المتقطعة في
مخارج الحروف كما أن
غاق اسم لصوت القرباب
وطخ اسم لصوت الضاحك
فلما كانت أسماء لهذه

من حكايته أن يكون فإذ لا به نعم اقراره ظاهر في قوله به فلاجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الاوّل يكون
مصرحاً بقياسية الامالة للازالة فتأمل (قوله لمناسبة الخ) قوله لامالة (قوله وقالوا مغزانا) أي بامالة الالفين الاولى
لرجوعها الى الياء في التثنية والثانية لمناسبة الاولى وقوله في قول أي جار بن علي قول وقوله فاما لهم ما أي ألفي
عماد اعطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض بكسر الميم اه والذي في المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من
السلام (قوله ولا عمل ما لم ينل تمكننا) أي من الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله
كعماد اول (قوله غير هاوغـيرنا) مقتضاه أن امالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها منه وان كثرت فكان
الاولى أن يقول الا الذي سمع نحوها ونا (قوله نحو مرهم الخ) مثل بمثابة في كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن
يكون سبب الامالة الكسرة والياء (قوله فهذان تطردا ما لتهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما في غير
التركيب الذي سمعت امالتهما في الظاهر أن هذا ثابت في كل مسموع وأن وزانتهما في الامالة وزان غيرهما مما
يتمكن وان أوهمت عبارة الناظم بخلافه وان أراد به أن امالتهما لا تضعف فيها فالظاهر خلافه وأن امالة غير
المتمكن مطلقاً ضعيفة الا لفعل الماضي كما يأتي اه ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة (قوله امالة لا)
أي الجوابية وقوله لكونها مستقلة أي في الجواب كما في المرادى (قوله فيما عرض بناؤه) لا يردها على المصنف
لانه انما منع الامالة فيما لم ينل تمكننا أي بالسكبية كما يقتضيه وقوع النكرة في سياق النفي وهذا انال تمكننا في غير
حالة نداء مثل لا (قوله خلاف ما اوهمه كلامه) يجب ان قوله وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد اول
قرينة على استثناء الماضي من كلامه هنا (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب والاقانف الى
مجاورة الكسرة الهـ حمزة (قوله فان سمى بها) الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار
خصوص كونها حروف الصيرورتهما بالتسمية بها أسماء لا حروف أو يقال سماها بعد التسمية بها حروف باعتبار ما كان
(قوله أميلت) أي اذا وجد سبب الامالة فلو سمى بحتى أميلت لان الالف الراء بعدة في الاسم تقب ياء في التثنية
بخلاف ما لو سمى بالي لان التسمية تجعله من الواو اي لانه أكثر من الياء ولهاذا تقول في تثنيتها الوان نقله شيخنا
السيد عن شرح الشافية (قوله وعلى هذا) أي وبناء على ما ذكر من امالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء
من المر والراء وكأميلت حروف المعاني بعد التسمية بها أميلت حروف المباني بعد التسمية بها وان افتقرتا ببقاء
حروف المعاني بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المباني لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة
في أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت رامن المر والراء وهما وطوا حافي
فوائح السور بقصر الاربعة أي لفظه تراو لفظها الخ لان الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهي
ره ط مع أن الممال أحرف ثنائية هي رها طاحا وقوله والري ينطق به كما ينطق به في أول السور فهو عطف على المر
وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد الياء واعلم أنه سيأتي في الخاتمة أن الامالة في فوائح
السور وأسماء حروف التهجى شاذة فلجمل ما هنا علمه وان أوهم صدعه هنا اختلافه فاعرف هذه التذقيات
(قوله في فوائح السور) نحو كهي عص جمع سق طه حم (قوله فلما كانت) أي الراء والهاء والطاء والحاء في فوائح
السور (قوله ولم تكن كالألف) أي في الحرفية (قوله أرادوا بالامالة فيها الاشعار الخ) حاصل ما ذكره في عمالة
امالتهما لانه أقوال (قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أي أسماء حروف المعجم التي ايسر في فوائح السور وعلى
لغة قصر تلك الاسماء (قوله كسر راء) من اضافة الصفة الى الموصوف كما يشير اليه الشارح (قوله وتقريب
بعضها من بعض) عطف تنسيب (قوله موجود في الحركة) أي في امالة الحركة وقوله كما أنه موجود في الحرف

الاصوات ولم تكن كما أرادوا بالامالة فيها الاشعار بانها قد صارت من حيز الاسماء التي لا تمنع فيها الامالة وقال الزجاج والسكوفون
أميلت الفوائح لانها مقصورة والمقصور يغلب عليه الامالة وقد ردها ذابان كثيران المقصور لا تجوز امالته وقال الفراء أميلت لانها اذا
ثبتت ردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو باونا اه (والفتح قبل كسر راء في طرف * أمل) كالتمال
الالف لان الغرض الذي لا يجله تمال الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف

ولامالة الفتحه سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كالايسر مل تكلف السكف) ترمي بشر رغير أولى الضرر والثاني سبباني
 * (تضهيات) * الاول فهم من قوله والفتح أن الممال من ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز * الثاني لافرق بين أن
 تكون الفتحه في حرف استعلاء نحو من البقر أو في راء نحو بشر أو في غيرهما نحو من السكر * الثالث فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحه
 لا تمال لكسرة راء قبلها نحو راء موقد نص غيره على ذلك * الرابع ظاهر ضعيه أن الفتحه لا تمال الا اذا كانت متصله بالراء فلا فصل بينهما لم تمل
 وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن الفاصل بين الفتحه والراء ان كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو معتقروان كان غير ذلك منع
 الاماله فتمال الفتحه في نحو أشرو في نحو عمر ولا في نحو بجير نص على ذلك سيبويه ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل * الخامس اشتراط
 كون الراء في الطرف هو بالنظر الى الغالب وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه اماله فتحه الطاع في قولهم رأيت خبطا رباح وذكرا غيره أنه
 يجوز اماله فتحه العين في نحو العرد والراء (١٥٢) في ذلك ليست بلام * السادس أطلق في قوله أمل فعلم أن الاماله في ذلك وصلوا وقعا

بخلاف اماله الفتحه
 للسبب الثاني فانها
 خاصة بالوقف وقد صرح
 به في شرح السكافيه
 * السابع هذه الاماله
 مطرده كما ذكره في شرح
 السكافيه * الثامن بقي
 لاماله الفتحه لكسرة الراء
 ثم طان غير ما ذكر
 أحدهما لأن تكون
 على ياء فلا تمال فتحه
 الياء في نحو من الغبير
 نص على ذلك سيبويه
 وذكره في بعض نسخ
 التسهيل والآخر أن
 لا يكون بعد الراء حرف
 استعلاء نحو من الشرق
 فانه مانع من الاماله نص
 عليه سيبويه أيضا فان
 تقدم حرف الاستعلاء
 على الراء لم يمنع لان الراء
 المكسورة تغلب المستعلى
 اذا وقع قبلها فلهذا
 أميل نحو من الضرر

أى في اماله الحرف (قوله كالايسر) أى الامر الايسر اه خاله أى الاسهل (قوله ظاهر ضعيه) أى حيث عبر
 بالقبليه المتبادر منها الاتصال وأتى بمثل فيه الفتحه متصله بالراء ومن عاده اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر
 صدق القبليه مع الانفصال وجواز تخالفه تمثيله هنا لعادته اذ هي أغلبيه لا كليه وهذا التحقيق يعلم سقوط
 ما عترض به سم وتبعه أر باب الحواشي (قوله أن الفتحه لا تمال الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحه والالف حيث
 لم تمل الفتحه لكسرة قراء قبلها وأملت الالف لياء قبلها أو بعدها أو كسرة كذلك بان الالف أقبل للاماله من
 الفتحه أى فاحتمل فيها ما لم يحتمل في الفتحه (قوله غير ياء) يرجع لساكنه فقط كما تفهده عبارة شرح التسهيل
 اعلى باشا (قوله لا في نحو بجير) مثال للفاصل بين الفتحه والراء اذا كان ياء ساكنه ولم يمل للفاصل بينهما اذا كان
 غير مكسور بان كان مضمومًا نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحًا نحو شجر فلا تمال الفتحه الاولى (قوله
 في قولهم رأيت خبطا رباح) لعله بفتح الخاء المجرمة والياء الموحده آخره طاء مهملة أى ورقاء فضته الرياح من
 الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الاماله في المثال أنه لا يشترط في اماله الفتحه بكسرة راء بعدها كونها
 في كاهه واحده (قوله والآخر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه أر باب الحواشي هذا الآخر قد يؤخذ من
 قوله في طرف اه سم وانما يتم الاتخاذ اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع اماله الفتحه الا اذا كان في كاهته وهو
 خلاف قياس اماله الفتحه على اماله الالف التي قد يمنعها المنفصل كما مر في قول الناظم والكف قد يوجب
 ما ينفصل فخره (قوله لا لاجل امالتها) أى الفتحه (قوله أمال هنا ألف المحاذر الخ) ظاهر العبارة أن اماله الالف
 لاماله الفتحه مسموعه وتحدث لا ينهض التضعيف الا في (قوله فينبغي أن لا ينقاس) أى لا يطرده شئ منها أى من
 أنواعها الا في المسموع أى لكن الاطراد في المسموع من أنواعها يهبط ولو قال فينبغي أن لا ينقاس شئ منها على
 المسموع لسكان أوضح (قوله قبلها) أى في عماد أو بعدها أى في البيتاني (قوله مخصوصه بالوقف) لانها في
 الوصل ناء والفاء لا تشبه الالف (قوله فخت الخ) قال في القاموس جثا كدع أورى جثوا جثيا بضمهم ما جلس
 على ركبتيه وقام على أطراف أصابعه اه والذود بذال معجمة مفتوحه وواو ساكنه ودال مهملة من معانيه
 السوق والطارد أى لاجل سوق الشمس ودفعها زين بجرها اه هذا ما ظهر لي (قوله أ كهر) قال في القاموس
 الكهر القهر والانتها والضحك واستقبالك انسانا بوجه عابس منها وانباه واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر
 والمصاهره والفعل كنع اه فقول الشارح أ كهر كما كرم من باب التعدييه بالهمزة أو أن فعل تفضيل (قوله
 هاء المبالغه) لانها هاء تانيه في الاصل (قوله فانها لا تمال) الا اذا كان فيها ما يوجب الاماله نحو اماله مرضاة

* التاسع منع سيبويه اماله الالف في نحو من المحاذر اذا أميات فتحه الذال قال ولا تقوى على اماله الالف أى ولا تقوى
 واماله الفتحه على اماله الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عماد الالف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لاجل اماله
 فتحه الذال وضعف بان الاماله للاماله من الاسباب الضعيفه فينبغي أن لا ينقاس شئ منها الا في المسموع وهو اماله الالف لاجل اماله الالف قبلها
 أو بعدها (كذا) الفتح (الذي يليها التانيه في وقف اذا ما كان غير الف) هذا هو السبب الثاني من سبب اماله الفتحه فتمال كل فتحه
 تليها هاء التانيه اذا أن امالتها مخصوصه بالوقف وبذلك قرأ الكسائي في احدى الروايتين عنه والروايه الاخرى أنه أمال اذا كان قبل الهاء
 أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك فخت ز ين لذود شمس وفضل في أر بعه يجمعها قولك أ كهر فمال فتحته اذا كان قبلها كسرة أو ياء
 ساكنه على ما هو معروف في كتب القراءات وشمل قوله التانيه هاء الفتحه نحو علامه وامالتها جازة وخرج بها التانيه هاء السكت نحو
 كتابيه فلا تمال الفتحه قبلها على الصحيح واحسنه في قوله اذا ما كان غير ألف عماد اذا كان قبل الهاء ألف فانها لا تمال نحو الصلاة والحياة

* (تبيهات) * الاول الضمير في قوله يليه راجع الى الفتح لانه الذي يحال لالحرف الذي تليه هاء التانيث واذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الالف بقوله اذا ما كان غير انا فاذ لم يندرج الالف في الفتح وهو انما جعله لدفع توهم ان هاء التانيث تسوق امالة الالف كما سوغت امالة الفتحه فكان حق العبارة ان يقول عاطفا على ما تقدم وقبل هاء التانيث ايضا ان تقف * ولا تلحق لهذه الهاء الالف * الثاني انما قال هاء التانيث ولم يقل تاء التانيث لتخرج التاء التي لم تقبل هاء فان الفتحه لا تحال قبلها * الثالث ذكر سيبويه ان سبب امالة الفتحه قبل هاء التانيث شبهه الهاء بالالف فاميل ما قبلها كما يحال ما قبل الالف ولم يبين سيبويه باي الف شبهت وانما ظهر انها (١٥٣) شبهت بالف التانيث * (خاتمة) * ذكر

بعضهم لامالة الالف سيبويه
غير ما سبق أحدهما
الفرق بين الاسم والحرف
وذلك في را وما أشبهها
من فواتح السور قال
سيبويه وقالوا رايارتا
يعني بالامالة لانها أسماء
ما يلفظ به فليست كالي
وما ولا وغيرها من
الحروف المبنية على
السكون وحروف
التهجى التي في أدائل
السور ان كان في آخرها
الف فنهـم من يفتح
ومنهـم من يميل وان كان
في وسطها الف نحو كاف
وصاد فلا خلاف في
الفتح والاخر كثرة
الاستعمال وذلك اما التهم
الحاج علمي في الرفع
والنصب وكذلك العجاج
في الرفع والنصب ذكره
بعض النحويين وامالة
الناس في الرفع والنصب
قال ابن برهان في آخر
شرح اللمع روى عبد
الله بن داود عن أبي عمرو
ابن العلاء امالة الناس
في جميع القرآن مرفوعا
ومنصور ياء مجرورا قاله

وتقاة اه همع وارضى البعض مما قيل في علة عدم امالة الالف قبل هاء التانيث ان وقوع الالف قبل الهاء ازال شبهها بالف التانيث لان هاء التانيث لا تقع بعدها ثم قال ووقع في بعض الحواشي التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره اه وفيه ان ما ارتضاه لا يصح الا لو جعلنا علة امالة الالف شبهها بالف التانيث ولا قائل به فهو ايضا المعنى له فلا يثق في التعليل ما ظهر لي والله الحمد من ان سبب امالة الفتحه قبل هاء التانيث كما ياتي شبهها بالالف التانيث والالف التانيث لا يقع قبلها االف فلما وقع قبل الهاء االف ضعف شبه الهاء بالف التانيث فلم تقتض امالة ما قبلها (قوله فلا وجه لاستثنائه الالف) اي اخراجه اياه من الفتح راجع اليه هاء يليه بقوله اذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للالف فلم ان الاستثناء في كلامه بالمعنى اللغوي نعم لو جعل المستثنى منه الضمير في كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صريح الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم مبنى على ان موصوف الموصول الفتح وايس بالازم لجواز ان يكون موصوفه الشيء الشامل للفتح والالف اللذين لا يكون قبل الهاء الا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامه بمعنى وجد وغير االف حال على معنى المغايرة في الحكم والتقدير بحال الفتح اذا وجد حال كونه مغايرا للالف في هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا (قوله التي لم تقبل هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يحال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التانيث المتصل بالفعل نحو باعت (قوله انما شبهت بالف التانيث) اي المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو أقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث وفي الزيادة على اصول الكامة وفي التطرف في آخرها وفي الاختصاص بالاسماء الجامدة والمستثناة تصریح (قوله قال سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لانها أسماء ما يلفظ به) أي من الحروف ويؤخذ منه ان ذال الالف من أسماء حروف التهجى كالباء يقصر كما مدد به صرحوا بل قال في الهمع يجوز قصره ومده بالاجماع وجمعه على القصر بيات مثلا بقلب الالف المقصورة بياء وعلى المد بالهمزة (قوله وحروف التهجى) مبتدأ خبره قوله ان كان في آخرها الف فنهـم الخ زنى كلامه حذف مضاف أي وأسماء حروف التهجى وقول البعض ان حروف التهجى معطوف على را وما أشبهها ان لم يكن فاسدا بالكيفية فهو تعسف لاجتبابه فتأمل (قوله من يفتح) أي لا يميل (قوله علماء) بخلاف ما اذا كان صفة للمباعدة فانه لا يحال لانه لم يكثر استعماله دما بهي (قوله في الرفع والنصب) أي لاني الجرفان الامالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة) أي قياسا فلا ينافي ذراعة بعض السبعة بالامالة في فواتح السور قاله شيخنا السيد * (التصريف) *

(قوله على شيتين) بل على ثلاثة ثالثها العلم باحكام بنية الكامة كما سبق له عن ابن الناطم (قوله الى ابنية) أي صبيغ (قوله كالتصريف الخ) ان كان تثنيا لالضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول الى تقدير مضاف أي ودلالة اسم الفاعل الخوان كان تمثيلا للابنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصغرتين المعرفتين (قوله بذكره) أي بذكر متعلقه الذي هو تلك الابنية المختلفة اذ هي المذكورة قبل هذا الباب لانفس التحويل وقوله قبل التصريف أي بالمعنى الاخر الا تاتي فافهم (قوله وهو في الحقيقة من التصريف) ان أراد من التصريف اللغوي فهو غير محتاج اليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحا وان أراد من

(٢٠ - صبان) - رابع) في شرح الكافية قال وهذره وابه احمد بن زيد الخلواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي ورواه نصر وقتيبة عن الكسائي انتهى * واعلم ان الامالة لهذين السبيين شاذة لا يقاس عليهما بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله اعلم * (التصريف) * اعلم ان التصريف في اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واما في الاصطلاح فيطلق على شيتين الاول نحو بل الكامة الى ابنية مختلفة لضر وبمن المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم حزن عادة المصنفين يذكروه قبل التصريف كالفعل الناطم وهو في الحقيقة من التصريف

والآخرة تغيير الكلمة لتغير معنى طارء عليها ولكن لغرض آخر ويختصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقوله هم التصريف وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله تصرف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر (١٥٤) الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمنعول ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال ومعرفة

تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالصرف اذن هو العلم باحكام بنيت الكلمة بما لحق فيها من اضافة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق التصريف بالاسماء المتكسنة والافعال المنصرفه واما الحروف وشبهها فلا تتعلق بعلم التصريف كما أشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف يرى وما سواهما بتصريف حرى) أى تحقيق والمراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانما يشبه الحرف في الجود واما لحق التصغير والذى والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فشا ذوقك عندما سمع منه (تنبيه) التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا انه للافعال بطريق الاصله لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصرف سوى ما غيرا)

التصرف بالمعنى الاصطلاحي الاتى فباطل لغنا والمعنيين الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحى السابق فباطل أيضا اذ لا معنى لسكون الشئ من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أى عن أصل وضعها (قوله ولكن لغرض آخر) كالاتفاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون (قوله ويختصر) أى هذا التغيير (قوله وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله الخ) نظريه سم بان هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لتغير معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى الثانى بقوله ولهذا التغيير أحكام فان تلك الاحكام ما عدا الصحة تغييران مخصوصة لاغراض فسقط تنظير بعضهم بأنه ليس فيه إشارة الى المعنى الثانى اه وأنت خبير بان المعنى الثانى تغيير الكلمة بتغير معنى طارء عليها ولكن لغرض آخر ويختصر فى الانواع الستة المتقدمة فليس هو معنى طارئ على الكلمة وليس منه الصحة والاحكام التى جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير بمعنى طارئ لانه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والاعلال فن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام إشارة الى المعنى الثانى فالحق مع من نظريه كلام الشارح بما ذكره نعم يمكن أن يتكف بتصحيح كلام الشارح بجعل اسم الإشارة واجعا الى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارئ بل مطلقا وجعل الصحة والاعلال حكمن للتغيير بمعنى طارئ والاعلال فقط بانواع الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الاول فى كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال زكريا بالنسب الى المثنى والمجموع اه والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع (قوله ولهذا التغيير) أى ولتعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وهو سدا يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله كالصحة والاعلال) الظاهر أن الكاف استقصائية اذ الاعلال التغيير وهو صادق بالانواع الستة المتقدمة (قوله وما يتعلق بها) كسروطها (قوله فالتصرف) أى فعل التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف أو المراد التصريف بمعنى العلم وقوله اذن أى اذا استعمل فى معرفة تلك الاحكام ثم اذا أطلق التصريف بمعنى العلم فبها الوجه الثلاثة فى غير من اسماء الفنون وهى كونه بمعنى الملائكة والمسائل والادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصرف اذن هو العلم باحكام بنيت الكلمة الخ (قوله بما لحق فيها) بدل من قوله باحكام (قوله وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أى كالانحفاء والاطهار والادغام اه وفيه ان الانحفاء والادغام من الاعلال والاطهار من الصحة الا أن يخصا فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بمعنى المقصود بقوله هم التصريف كما سبق بقرينة كلامه فى التثنية الاتى فلا ينافى ان بعض الاسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كاسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيها وجعها صور يان لاحقين على التحقيق (قوله والافعال المنصرفه) أى غير الجامد (قوله الاسماء المبنية) ككلم ومن ولم يمثل لها اكثر منها (قوله ونحوهما) كنعم ونس (قوله واما لحق التصغير والذى) فيه أن هذا الورد الاول لا يبد بالتصرف المتكلم عليه التغيير بمعنى طارئ وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لتغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذوالذى (قوله وليس أدنى من ثلاثى الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاسم التزام نفي قبول الحرف للتصرف نفي قبول أدنى من ثلاثى وضعه لان الادنى المذكور لا يكون الاحرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة الى المبتدى الذى لا يعرف أن الادنى المذكور لا يكون الاحرفا (قوله ثلاثى فى الاصل) أى فصاعدا نحو م عند من يجعله

تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالصرف اذن هو العلم باحكام بنيت الكلمة بما لحق فيها من اضافة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق التصريف بالاسماء المتكسنة والافعال المنصرفه واما الحروف وشبهها فلا تتعلق بعلم التصريف كما أشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف يرى وما سواهما بتصريف حرى) أى تحقيق والمراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانما يشبه الحرف في الجود واما لحق التصغير والذى والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فشا ذوقك عندما سمع منه (تنبيه) التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا انه للافعال بطريق الاصله لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصرف سوى ما غيرا)

يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثى فى الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك مختصرا لا يخرج عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانهما يقبلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة لحذف أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين يحذف لانه نحو يد أربع منه نحو سه أو فانه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله

عند من يجعله محذوفاً من عين الله وكقول بعض العرب شمر بت ما وذلك قلب ل * وأما الفعل فإنه قد ترد على حرفين نحو قول وبع وسل وقد ترد على حرف واحد نحو ع كلاحي بوق نفساً لما وذلك فيما أعادت فآؤه ولا ما فيحذفان في الامر (ومنتهى اسم نخس ان تجردا * وان زديفه فاسبعا عدا) أي ينقسم الاسم الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو حرفه فغاية ما يصل اليه المجرى خمسة أحرف نحو سفر رجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثي الاصول نحو اشهباب مصدر اشهاب والرباعي الاصول نحو احنجام مصدر احنجمت الايل أي اجتمعت وأما الخماسي الاصول فإنه لا يزد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعد مجرداً أو مشفوعاً به التانيث نحو عضر فوط وهو العظاءة الذي ذكره وقبعتري وهو العبر الذي كثر شعره وعظام خلقه والمشفوع نحو قبعترة ونذر قرعبلانه لأنه زديفه حرفان وأحدهما نون قبل أنه لم يسمع الا من كذب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانه دويمة عربية عظيمة البطن مخبئطية وقالوا في تصغيرها نر بعسة وذكر بعضهم أنه زديف في الخماسي حرفاً قبل الآخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان عربياً جعل نادراً وقد حكاها (100) ابن القطاع أعني مغناطيس (تنبيهان)

الاول انما يستثنى هنا هاء التانيث وز يادى التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان اسماً لم يجاوز سبعة الهماء التانيث أو ز يادى التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقصورة الانفصال * الثاني انما قال نخس وسبعاً ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهماء تذكروا وتوثب فباعترار تذكيرها تثبت الهماء في عددها وباعتبار تانيثها تسقط التاء من عددها (وغير آخر الشلثاني افتح وضم * واكسر وزد تاء كين تانيته نعم) تقدم أن المجرى ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلثاني تقضى القسمية العقلية أن

مختصر من عين (قوله عند من يجعله محذوفاً) أي مختصراً (قوله شمر بت ما) أي بالقصر من أن يكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أي حرف اسم (قوله فالثلاثي الاصول) أي فالزيد فيه الثلثي الاصول (قوله مصدر اشهاب) بتشديد الواو إذا صار أشهب من الشبهة بضم الشين وهي بيضاء يخالطه سواد (قوله مجرداً الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن في بعده فهو راجع الى بعده فقط (قوله وهو العظاءة الذي ذكر) عبارة القاموس والعرض فوط العذفوط أو ذكر العظاءة أو هو من دواب الجن وركابهم والجمع عذرف وعرض فوطات اه وقال في محل آخر العذفوط بالضم دويمة بيضاء ناعمة تشبهها أصابع الجوارى اه وقال في محل آخر العظاءة دويمة كسام أبصر والجمع عطاء اه وسام أبصر بتشديد الميم قال في القاموس من كبار الوزغ اه وفي المصباح أن العظاءة بالمد الغة أهل العالية والعظاية لغة تخميم وأن جمع الاولى عطاء وجمع الثانية عطايا (قوله والمشفوع نحو قبعترة) الانسب بقوله نحو عضر فوط أن يقول ونحو قبعترة (قوله قرعبلانه) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الواو (قوله لأنه زديف فيه حرفان) أي غير الهماء (قوله الامن كتاب العين) أي المحشور بالخطا (قوله مخبئطية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أي ممتفحة البطن كما في القاموس والعمل المراد بمخبئطية البطن عظيمة البطن فيكون تأكيداً سابقه (قوله قرعبلانه) أي بحذف الخاء كما هو قاعدة تصغير الخماسي الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيد صنيع القاموس (قوله وكان عربياً) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعني مغناطيس) لعلمه منعه من الصرف بل الى احتمال عجمته مع كونه علمياً على اللفظ لان المراد لفظه (قوله الهماء التانيث) كقرعبلانه ميم (قوله أو ز يادى التثنية) كقولك في تثنية اشهباب اشهبابان وفي جمعه اشهبابون عند التسمية به وفي النسب نحو اشهبابى دمامبى (قوله الى ضم) أي ضم لازم فخرج نحو يضرب اذا ضمة تزول نصبا وخزما (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحبل) في القاموس الحبل من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة (قوله على تقدير حبتها) انما قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تداخل اللغتين الخ) اعترض بان التداخل في جزأى السكامة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل في الحكامتين نحو كدت بضم الكاف أ كاد فان كدت بالضم على الغمقن قال كاد يكدوا كاد على لغة من قال كاد يكاد (قوله قبل وهذا أحسن) فأنه أبو حيان واعترض بان أداة التعريف كامة منفصلة ومن ثم امتنع القراء

تكون أبنيتها اثني عشر بناء لان أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل الساكن الا يمكن الابتداء بساكن وتانيته يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضاً والحاصل من ضرب ثلاثية في أربعة ثمانية عشر فلهذا جله أوزان الثلاثي المجرى كما أشار الى ذلك بقوله نعم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (أهمل) من هذه الاوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم وأما قراءة بعضهم والسماء ذات الحبل بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير حبتها بوجهين أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأى السكامة لانه يقال حبل بضم الحاء والباء وحبل بكسرهما فركب القارئ منهما هذه القراءة قال ابن جنى أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء بعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال في شرح السكاكية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لادل على عدم الضبط ورداة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يجمع منه لا مكان عروض ذلكه والاخر ان يكون كسر الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قبل وهذا أحسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب (لقصدهم

تخصيص فعل بـهـل) فيقال بسم فاعله نحو ضرب وقتل والذي جاء منه دتل اسم دو بيه سميت بها قبيلة من كنانة وهى التي ينسب اليها أبو
 الاسود الدؤلى وأشد الاخفش لكعب بن مالك الانصارى جازا يجيش لوقيس معرسة * ما كان الا كعرس الدتل والرثم اسم للاست والوعسل
 لغته في الوعل حكاه الخليل فثبت به هذه اللفاظ أن هذا البناء ليس بهممل خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر * (تبيينه) * قد فهم من كلامه
 أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا أى ليس بهممل ولا نادر وهى عشرة أوزان وأفعال ويكون اسمها نحو فليس وصفة نحو سهل وثانها
 فعل ويكون اسمها نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسمها نحو كب وصفة نحو حذر ورابعها فعل ويكون اسمها نحو عضد وصفة
 نحو يقط وخامسها فعل ويكون اسمها نحو (١٥٦) عدل وصفة نحو نكس وسادسها فعل ويكون اسمها نحو غيب قال سيويه ولا يعلم جاء

من ضم أول الساكنين اتباعا ضم ثالثه في نحو ان الحكم قول الروح وغابت الروم ولم يلحقوهما بـهـل انظر و
 فالساكن المذكور خارج حصين على أنه لا يجرى في غير الآيه اه وقد يقال اعتبر اضمه ما ذكر لا ينافى أحسنه
 مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجرى في غير الآيه لا يرد إذ لم يسم في غير الآيه (قوله تخصيص فعل بـهـل) الباء
 داخله على المقصور (قوله فيقال بسم فاعله) صفة لفعل أى الساكن في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جازا يجيش
 الخ) قاله كعب بن مالك الانصارى يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحجارة وقوله معرسة بضم الميم
 وسكون العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرسة كمحمد لان الفعل أعرس وعرس بالتشديد
 والشاهد في الدتل فانه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا (قوله والرثم) براء فهمزة وقوله اسم للاست أى
 الدر (قوله لغته في الوعل) أى بفتح الواو وهو التيس الجبلى (قوله الازيم) بزاى ففتحته وقوله بمعنى متفرق يقال
 منزل زيم أى متفرق النبات (قوله في قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله واعله يقول الخ) ظاهر
 صنعه أن مثل ذلك لا يأتى في زيم (قوله وماه روى) أى كثير مررو ويقال واه كسماء (قوله وماه مصرى) كذا
 في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكثه كذا في القاموس وفي نسخة هرى بالهاء ولعله تحرى يف فأن لم
 أحده في اللغة (قوله ووي) بسين مهملة فهو حدة في الصباح سبيت العدر وسينا والامم السباع مثل كلب والقصر
 لغة اه وفي القاموس السبي ما سبى والجوع سبى والنساء لانهن بسبين اقلوب أو بسبين فيلكن اه وقوله
 طيبة بوزن عنبة كفى القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كفى القاموس وتوهم البعض أن
 الشاهد في سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بان هذا الادلة فيه على كونه وصفا (قوله ومنهم من
 تاولها) أى بانها مصادر وصف بها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله في الاطل) أى بكسر فسكون والوتد أى
 بفتح فكسر أو فتح والمشط أى بتثايب أوله فسكون وبفتح فكسر وبضمين مع تخفيف الطاء وتشديدها كفى
 القاموس والديس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالديس بكسر فسكون قصور (قوله حبرة) أى بحاء
 مهملة فهو حدة وقوله أى قطع قاف فلام خفاء مهملة هو صفرة الاسنان (قوله حلج) بحاء مهملة فلام فحيم بلج
 بوحدة فلام فحيم على ما في النسخ ولم أره في القاموس وجن بجم فلام فنون بلن بوحدة فلام فنون كفى
 القاموس (قوله عبل) بعين مهملة ففتحته (قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لان عجلور جلايسا
 وصفين بل هو دفع لتوهم استدراكهما بضاعلى سيويه (قوله من فعل ثلاثى) أى مبنى للفعل بل دليل قوله وزد
 نحو ضمن (قوله لا يكون الامتنوح الاول) أى لاسا كذا لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مكسو را ولا مضموما لا
 عند البناء للمفعول كما يأتى لثقلها ما ونقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أى أصله فلا يرد نحو ردهم واب ولا
 نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم ونس وليس لان أصل عين الكل الحركة على أن
 الكلام في الافعال الغير الجامة والثلاثة الاخيرة جامدة فلا ينافى التصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين

صفة الا في حرف معتل
 بوصف به الجمع وهو
 قولهم عدا وقال غيره لم
 يات من الصفات على
 فعل الازيم بمعنى متفرق
 وعد اسم جمع وقال
 السيرافى استدرك على
 سيويه قد عانى قراءة
 من قرأ دينا فصار له
 يقول انه مصدر بمعنى
 القيام اه واستدرك
 بعض النحاة على سيويه
 ألفاظا أخرى وهى سوى
 في قوله تعالى مكانا سوى
 ورجل رضى وما عروى
 وماه مصرى وسبى طيبة
 ومنهم من تاولها وسابها
 فعل ويكون اسمها نحو
 ابل ولم يذكر سيويه
 من فعل الابلا وقال لانعلم
 في الاسماء والصفات
 غيره وقد استدرك عليه
 ألفاظ فن الاسماء اطل
 وهى الخاصرة ذكره
 المبرد روى قول امرئ
 القيس له اطل انطسبى
 بالكسر وقيل كسر

الطاء اتباع وودو مشط وديس لغة في الاطل والوتد والمشط والديس وقالوا باسنانه حبرة أى فحج وقالوا للعبة الصبيان حلج مضارعة
 بلج وبلن بلن وقالوا حبل لغة في الحبل كما تقدم وعيل اسم بالدمن الصفات قولهم آنان ابدوا متبدا أى ولودوا امرأه بلز أى ضخمة قال ثعلب
 ولم يات من الصفات على فعل الاحرفان امرأة بلز وآنان ابدوا ما قوله عليها الخوانا ويحلج * شرب النبيذ واصطفا قبا بالرجل * فهو من النقل
 للوقف أو من الاتباع فائس باصل وثانها فعل ويكون اسمها نحو فعل وصفة نحو حلو وناسعها فعل ويكون اسمها نحو صر وصفة نحو حطام
 وعاشرها فعل ويكون اسمها نحو عنق وصفة وهو قليل والمخفوظ منه جنب وشال وناقى شرح أى سر بعة (وافتح وضم واكسر الثاني من *
 فعل ثلاثى) أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة بنى لانه لا يكون الامتنوح الاول وثانيسه يكون مفتوحا مكسو را ومضموما ولا يكون ساكنا
 لثلاثين التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل

ويكون متعديا نحو ضرب ولا زمان نحو ذهب ورددان كثيرة ويختص باب المغالبة وقد يجيء (١٥٧) فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيها وانه

قوله قد جبر الدين الاله
جبر والثاني فعل ويكون
متعديا نحو شرب ولا زما
نحو فرح ولزومه أكثر
من تعديه ولذلك غالب
وضعه للنعوت اللازمة
والاعراض والالوان
وكبر الاعضاء نحو شرب
وفلج ونحو برئ ومرض
ونحو سود وشهب ونحو
أذن وعين وقد يطاوع
فعل بالفتح نحو خدعه
نفسدع والثالث فعل
نحو ظرف ولا يكون
متعديا الابتضمين أو
تحويل فالتضمين نحو
رحبتكم الدار وقول
على ان بشر اقد طلع
الين ضمن الاول معنى
وسع والثاني معنى بلغ
وقيل الاصل رحبت بكم
لحذف الخافض توسعا
والتحويل نحو سدته
فان أصله سودته بفتح
العين ثم تحول الى فعل
بضم العين ونقلت
الضممة الى فائه عند
حذف العين وفائدة
التحويل الاعلام بأنه
واوى العين اذ لو لم يحول
الى فعل وحذفت عينه
لانتقاء الساكنين عند
انتقالهم الى الف لا لتبس
الواوى بالياء هذا
مذهب قوم منهم
السكاساني واليه ذهب
في التسهيل وقال ابن
الحاجب وأما باب سدته
فالصحيح ان الضم لبيان

مضارعه دون شذوذ كابي يابي وسلايسلي وقلاية قلى وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تداخل
لغتين الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسال يسأل ومدح مدح بل يخير فيها بين الكسر والضم ما لم يشتر
أحد الامر من فان اشترى أحدهما تعين كالكسر في بضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الامر ان
مع اشترى أحدهما وقال ابن جنى تعين الكسر عند عدم الاشترى وما لم يلتزم أحدهما السبب يقتضى ذلك
كالترام الكسر عند غير بنى عامر فيما فآؤه واو كو جديد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر في ذلك فلهذا لا يوجد
بالضم وعند الجميع فيما عينه بباء كباع يبيع وفيما لامه باع وعينه غير حلقية كرمى برمى فان كانت عينه حلقية
فتحت كسعى وسعى ونهى وفي المضاعف غير المسموع ضمه كمن يحن وأن يشن بخلاف ما سمع ضمه فقط كرمى
وردد أو مع كسره كصد يصد وصدو يصدو يشطو يشطو وكالترام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذناه يذنه
وطاخ يطبخ في لغة من قال ما أتوه وما أطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزايغز وبخلاف ما عينه
حلقية كما يجيء في إحدى لغاته وفي المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد بد بخلاف ما سمع كسره فقط
وهو وجهه بوجه أو مع ضمه كسده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقى فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر
كواعدي فوعده أعده وبإعني فبعته أبعه وراماني فرمته أرميه ولا تأثير للحلقى في ذى الغلبة خلافا للسكاساني
فتقول فاخرنى فخرته آخره بالضم وقد يجيء ذوالحلقى غير ذى الغلبة بكسر كترع يترع أو بضم كدخل يدخل
وبكسر وفتح كمنح ويمنح وبضم وفتح كما يحو ويحجو بالتثنية كرج يريج ويرج ويرج والمعدى في ذلك
السماع فاذا فقد رجح الى الفتح دما ميني باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل
بكسر العين دما ميني (قوله ورددان كثيرة) منها السبب يقال قرره وأقرته أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة
والمطاوعة ونبه الشارح على هذين (قوله ويختص باب المغالبة) الباء داخله على المقصور والمراد باب المغالبة
اسناد الغالبة في فعل بين اثنين الى الغالب فيه منهما نحو ضار بنى زيد فصرته أى غلبته في الضرب (قوله مطاوعا)
أى مشعرا بتأثيره بفعل آخر ملاقه في الاشتقاق (قوله جبر) أى انجبر (قوله والثاني فعل) وحق عين
مضارعه الفتح وكسرت في ألفاظ قليلة كورث يرث ومقبح وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فن
باب التداخل (قوله ولذلك) أى لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة
للذوات القائمة هي بها فإراد النعت اللغوى وقوله والاعراض الخ أى وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على
قيامه بجملة فلم يتعد (قوله نحو شرب الخ) في كلامه اف ونشر مرتب والشرب بالبحر بل ماء ورقه برد وعذوبة
في الاسنان وشرب كفرح فهو شارب وشريب وأشرب وهى شربا قاموس (قوله وفلج) بالفا والجيم كرايته في
نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الاسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهمله كفرح
من القلع وهو صفرة الاسنان ولعل الاول هو المناسب لكونه مثالا للنعوت اللازمة (قوله الابتضمين أو تحويل)
قال الدماميني وتبعه شيخنا والبعض وشحننا السبب أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية
لعطفها التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدي قطعاً ولا يعطف على السبب الا سبب اه ومنشؤه
ملاحظته في قوله أو تحويل المحول عنه اليه دون المحول والانصب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل
عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سبب لان حاصله مراعاة الاصل والله الهادى (قوله ثم تحول) أى واستصحب التعدي
الثابت قبل التحويل دما ميني (قوله عند حذف العين) أى عند ازالة حذفتها والافال نقل متقدم على الحذف
(قوله لانتقاء الساكنين) هما الالف المنقلبة عن العين احر كها وانفتاح ما قبلها أو اخر الفعل الساكن عند
اتصال ناء المتكلم به (قوله لا لتبس الواوى بالياء) أى واوى العين بيائها لان الفتح لا يدل على أحدهما واول
المراد بالالتباس هنا الاجمال وهو أيضا محبب في مقام البيان كما حقهناه سابقا (قوله هذا) أى ما ذكر من أن
ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه اليها بعد نحو يله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أى ضم الفاء وقوله لبيان
بنات الواوى فروعها أى الكلمات الواوية العين (قوله أو كطبع) أى أو اعني غير مطبوع بل طرأ
بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة (قوله أو شبهه) الضمير يرجع الى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل

بنات الواو الاله نقل ولا يردد فعل الاله معنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم واووم أو كطبع نحو فقهه وخطاب أو شبهه نحو جنب شبيه

ينحس ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل ولا يرد بائي العين الاهیة ولا متصرفا يباي اللام الانهولانه من النهية وهو العقل ولا مضاعفا الا قليلا مشر وكأخولب وشرو وقالوالب وشرو بكسر العين أيضا ولا غير مضموم عين مضارعه الابتداع لغتين كقبي كدت تكاد والماضى من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فاحذ الماضى من لغة المضارع من أخرى وأشار بقوله (وزد نحو ضمن) الى أن من أبنية الثلاثى المجرد الاصلية فعل مالم بسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة والى كون صيغة مالم بسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى وذهب البصريون الى أنها فرع مغير عن صيغة الفاعل ونقله عن المصنف (١٥٨) عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب اليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها

فى قوله أو كملبوع أى أو أشبهه مثل المطبوع ووجه الشبهه طرقة كمثل المطبوع وهذا هو اللاتق فى حبل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنحس لان المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعدا كتساها كملكة اتقان المذكر فسقط ما بالبعض وأما راجع شيخنا والبعض الضمير الى نحو فقه والمعنى أن مثل المطبوع قسمه ان مالا يزل ونحو فقه وما يزل نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما عترفه فاعرفه (قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد الا معنى مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذا على اللعية (قوله ولا يرد بائي العين) أى استثنا لا للضم على الياء دما ميني (قوله الاهیة) أى حسنت هيئته (قوله ولا متصرف الخ) احترز بمتصرفه من نحو قوض بمعنى ما أقضاه فانه مطرد فى باب التعجب كما مر وذ كر شيخنا والبعض زهوم قوض تبع للدما ميني غير مناسب لان زهوم وادى اللام والكلام فى بابياتها (قوله الانهول) أصله نهى كبايشير اليه قول الشارح لانه من النهية أبدلت الياء او المناسبة الضمة قبلها (قوله مشر وكا) بالشين المعجمة كفى عبارة التسهيل أى مشر وكا بغيره من الاوزان كينيه الدما ميني وتبه عليه الشارح بقوله وقالوالب الخ ووقع فى نسخ متر وكا بالفوقية وهو تحريف منافى لقوله قليلا (قوله لب) أى صار ايبياء وش رأى صار ذاشر (قوله كفى كدت) أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود الا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كفى ابن عقيل على التسهيل (قوله والماضى) المناسب فاعل التعليل وقول البعض فاعل التفریع عن غير ظاهر (قوله وذهب البصريون) أى جهو رهم (قوله ما جاء من الافعال الخ) وارد على قوله هنا وأنها افتحة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانى الفعل الثلاثى ساكنا (قوله أو ما كن الثانى) أو مانعة عن الوفجوز الجمع كفى شهد بكسر فسكون * (فائدة) * تسكين عين فعل المكسور والعين أو المضمومهما من الافعال كعمل وظرف والاسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تجمية كفى التسهيل (قوله كفى فى الكافية) راجع لقوله أو يتركها معا (قوله فى أبنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله ومذهب سيبويه والمازنى) المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الامر (قوله أن يذ كر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد الثلاثى لان الامر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قوم وبع ودع (قوله الا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الامر لان ترك المصنف فعل الامر دون المصوغ للمجهول لانه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح (قوله لجر يانها) أى الصيغ الثلاث للرباعى على ستن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافه فى الثلاثى فبيان احدها بيان للآخرين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه يسا نا للاخرين (قوله كالم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصلها أى المصادر (قوله ومنتهاه أربع) وانما لم يتجاوزها الى

* (تنبيهات) * الاول المالم يتعرض لبيان حركة فاعل الفعل فهو م انها غير متخلفة وأنها فتحة لان الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب * الثانى ما جاء من الافعال مكسور الاول أو ساكن الثانى فليس باصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد وشهد الثالث مذهب البصريين أن فعل الامر أصل مرأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية وذهب الكوفيون الى أن الامر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فعلى الاول الصحيح كان من حق المصنف اذ كر فعل مالم بسم فاعله أن يذ كر فعل الامر أو يتركها معا كما فعل فى الكافية قال فى شرحها حرة عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد

فعل الامر ولا فعل مالم بسم فاعله مع أن فعل الامر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه الخمس ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل مالم بسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغى على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذ كر للرباعى ثلاث صيغ صيغة الماضى المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة المصوغ للمفعول كدحرج وصيغة الامر كدحرج الا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الاخرين لجر يانها على ستن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلها كالم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بافعالها انتفاء أصلها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع ان جردا) وله حيثئذ بناء واحد وهو فعل واحد ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عر بد وقال الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضى المبني للفاعل نحو دحرج و واحد للماضى المبني للمفعول نحو دحرج و واحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل

الجنس لثلاث اسوي الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الساماني (قوله كما سبق)
الكاف بمعنى لام التعليل أي لما سبق من حريانه على سن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر) اعل مراده
بالتصرف التغير وبشده كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي وي الخ (قوله من الاسم) أي من
التصرف فيه (قوله نحو اخرجتم) أي اجتمع (قوله وان كان) أي المزيدي (قوله سيد كرمابه يعرف الزائد)
أي وهذا يعني عن ذكر أوزانها تضمنه معرفتها (قوله نيفاعلى الثمانين) أي قدر ازيد اعلمها أي أكثر منها
(قوله وهي أفعل) يجي علمان منها التعدية كإخراج زيد عمرا للكثرة كما ضرب المكان أي كثر ضربه وأعمال
الرجل أي كثر عماله وللصير ورة كأغد البعير أي صار ذا غدة الاعانة على ما اشتق الفعل منه كما حلت زيدا
أي أعنته على الخلب والتعريض له كاعت العبد أي عرضته للبيع ولسلبه كاقسط زيدا أي أزاله عن نفسه
القسوط وهو الجور وأشكيت زيدا أي أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأن تجلت زيدا أي وجدته
بخيلا وبلوغه كما مات الدراهم أي بلغت مائة وأجود زيدا أي باع نجدا والمطاوعة ككبيته فأكب دما ميني
باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الاول لانه في مقابلة الياء
من يعار وقال آخرون الزائد هو الثاني لانه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف
في الزائد من كل مكرر ويجي فعل اعان منها تعدية اللازم أودى الواحد كفرحت زيدا ووخوت عمرا والتكثير
في الفعل كما فوف زيدا أي كثر طوافه أو الضاعل كبركت الابل أو المفعول كغالقت الابواب والساب كقردت
البعير أي أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أي توجه الى الشرق والغرب ونسبة المفعول الى ما اشتق الفعل
منه كفسقته أي نسبتها الى الفسق والصير ورة كعجزت المرأة أي صارت عجوزا واصل الفعل كفكر أي تفكر
ومن فعل ما صيغ من المركب باختصار حكايته نحو هال اذا قال لاله الا الله وأمن اذا قال آمين وأيه اذا قال أيها
الرجل ونحوه دما ميني باختصار (قوله وتفعل) يجي علمان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفي
المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدى الفعل ولزومه والتكاف أي معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجيع أي
تكلف الشجاعة وعانها التحصل فهو يريد وجودها واردة حصول الاصل هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة
بينها مع كون كل لاظهار الاصل بلا حقيقة والتجنب كما تم أي تجنب الائم والصير ورة ككأمت المرأة أي صارت
أعمار الاخذ ككثيتمه أي اتخذته ابنا والطالب كنجس الشيء أي طلب علمه وتبينه أي طلب بيانه دما ميني
باختصار واصل الفعل كتنفكر أي فكر (قوله وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك
فيها معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد وعمرا فاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما فاعل
والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى اذ كل منهما ما ضارب لصاحبه ومضروب به ولهذا يجوز بعضهم
اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لاصل الفعل كعادته أي أبعده وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه
(قوله وتفاعل) هو لاشرتك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية معنى وقد جاء لاصل الفعل كنعالي الله وتخييل
الاتصاف به كتهال والمطاوعة كعادته فتباعد (قوله وتفعل) يجي علمان منها التسبب في الشيء والسعي فيه
تقول ككسبت المال اذا حصلته بسعي وقصد وتقول كسبته ان لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولا اصل
الفعل كالتحى أي طلعت لحبته والمطاوعة كما وقدت النار فاقدرت ومعنى تفاعل كقتلوا واخصموا دما ميني
باختصار (قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كقسمة فاقسم فلا يقال علمت
المسئلة فان علمت ولا طنت ذلك حاصل فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو
فلان منقطع الى الله تعالى وانكشفت لي حقيقة المسئلة وحديث أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجل فن باب
التجوز سلما نانه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لاصل الفعل كانطلق أي ذهب
والبوغ الشيء كأن تجز أي بلغ الحجاز واستغنوا عن انفعال بافعل فيما فاؤلام كلو يته فالتوى أو راء كرفعته
فارتفع أو راء كوصلته فاتصل أو تون كغلته فانتقل وكذا الميم غالباً كلاًه فاملاً وسمع صحونه فأنجى ومزته
فأماز والاصل انمجي وانماز فقلت النون ميماً وأدغمت وقد يستغنون عنه في غير ذلك كاستروا واشتد وقد

كجاسبق (وان يزد فيه فسا
ستاعدا) أي جاوز لان
التصرف فيه أكثر من
الاسم فلم يحتمل من عدة
الحروف ما احتمله الاسم
فالثلاثي يبلغ بالزيادة
أربعة نحو أكرم وخسة
نحو اقتدروا وستة نحو
استخرج والرباعي يبلغ
بالزيادة خمسة نحو
ندحرج وستة نحو اخرجتم
* (تبينات) * الاول
قال في التسهيل وان
كان فعلا لم يتجاوز ستة
البحرف التنفيس أو
تاء التانيث أو نون
التاكيد وسكت هذا
عن هذا الاستثناء وهو
أحسن لان هذه في تقدير
الانفصال * الثاني لم
يتعرض الناظم لذكر
أوزان المزيد من الاسماء
والانفعال أكثر منها ولانه
سيد كرمابه يعرف
الزائد أما الاسماء فقد
بلغت بالزيادة في قول
سيبويه ثلثمائة بناء
وثمانية أبنية ووزاد
الزبيدي عليه نيفاعلى
الثمانين الآن منها ما
يصح ومنها ما لا يصح وأما
الافعال فالعز يد فيه من
ثلاثها خمسة وعشرون
بنام مشهور وفي بعضها
خلاف وهي أفعل نحو
أكرم وفعل نحو فرح
وتفعل نحو تعلم وفاعل
نحو ضارب وتفاعل نحو
تضارب وافتعل نحو
اشتمل وانفعل نحو انكسر

اعر وراه وافعول نحو
اخشوشن وافعيل نحو
اهيج ففوعل نحو حوقل
اذا ادر عن النساء
وفعول نحو هزول
وفعال نحو شم ال اذا
اسرع وفيهبل نحو بيطر
وفعيل نحو طشبارايه
ورهي اذا غلط وفعل
نحو سلقاه اذا لقاه على
قناه وافعني نحو اسلتي
وافنعلا نحو احبنا
لغني احبنا على اذا نام
على بطنه وافعنا نحو
اخرناط اذا غضب وفعل
نحو سبل الزرع وفعل
نحو تمدل اذ مسح يده
بالمزيد والكثير تمدل
ويجي وكل واحد من
هذه الاوزان لمعان
متعددة لا يحتمل الحال
ايرادها هنا والمزيد
من ربا عيا ثلاثة اينية
تفعل نحو تدرج
وافعنا نحو اخرجهم
وافعنا نحو اشعر وهي
لازمة واختلف في هذا
الثالث فقيل هو بناء
مقتضب وقيل هو ملحق
باخرجهم زادوا فيه
الهمزة واذغوا الاخير
فوزنه الا نفعلا
ويدل على الحاقه باخرجهم
مجي مصدرة كصدره
(لا سم مجرد ربا عفا
وفعل وفعل وفعل
ومع فعل فعل) أي

يتشارك في غير ذلك تكسبت الشيء فالتحجب واحتجب دما ميني باختصار (قوله واستفعل) يجي علمان منها
الطلب كاستغفرت الله وعد الشيء متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أي عدته سميئا والصيرة كاستحسب
الطين أي صار حجرا ولو جسدان الشيء متصفا بالفعل كاستوبأت الارض وجسدها وبينه والمطاوعة كآرخته
فاستراح وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه مزيد (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيها
للالوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانهض الطائر أي سقط واملاس الشيء من الملاسة والاكثر في
ذي الالف العروض وفي ساقطها لزوم وقد يكون الاول لازما كقوله تعالى في وصف الجنيتين مدهامتان
والثاني عارضا كاجر وجهه نجلا دما ميني باختصار واختلف في أيم - ما الاصل كافي الهمع (قوله نحو اشهاب
الفرس) أي غلب سواده على بياضه ومثله اشهب نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله افعول) يجي
لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أي عظمت خشونته واعشوشب المكان أكثر عشبه والصير ورتنحو
احلولى الشيء أي صار حلوا دما ميني (قوله نحو اغدودن) بعين مجمة قد الين مهملتين بينهما واوى طال (قوله
وافعول) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله اذا اعر وراه أي ركبها والذى في
القاموس اعلوط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبها بلا خطام أو عريا اه (قوله وافعول نحو اخشوشن) فيه
أن اخشوشن كغددون وهو بوزن افعول كاسرفي كلام الشارح لافعول بل مر عن الدما ميني أن
اخشوشن بوزن افعول ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر (قوله نحو اهيج) بخاء مجمة يقال
اهيج الغلام أي امتلا (قوله نحو شم ال) بالسين المجمة فاللامين كافي القاموس (قوله نحو بيطر) أي
عمل صنعة البيطرة وهي معالجة الدواب (قوله اذا غلط) بالطاء المهملة وهو راجع الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا
السيد ولم يذكر في القاموس الفعل الاول أصلا وانما ذكر الرهياة وفسرها بامان منها الضعف والتواني وفساد
الرأى (قوله وافعني) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جني فقالا قد يجي منه عديا
كقوله قد جعل النعاس بغرديني * أدفعه عنى ويسرديني

قال الزبيدي أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحدا أي يغلبني دما ميني (قوله وانعنا نحو احبنا)
بهمزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرجنا) بخاء مجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لي أنه كآرنجيم
فيكون من مزيد الرباعي (قوله بالنسب) بفتح الميم وكسرهما (قوله والكثير تمدل) بل هو الفصح وأما
تمدل وتتمطق ونحوهما فاشاذ ذكره شيخنا السيد (قوله ويجي وكل واحد الخ) برده عليه أن منها ما لم يوضع
لإفادة معنى من المعاني التي تغاد بالابنية كفوعول وفعل وفعل (قوله من ربا عفا) أي الافعال
(قوله وقيل هو ملحق باخرجهم) فاصله تشعر كرجم زادوا فيه الهمزة واحدى الراعين فصاروا اشعور ثم نقولوا
الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها في الثانية ورد هذا القول بان الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب
اشمال الملحق عليها وانعنة فيهما وفي الاصل والنون من اخرجهم منتفية من اشعر وبانه لا يجوز في الملحق
الادغام مطلقا ولا الاعلال الا في الآخر ومجرد مجي مصدرة كصدره كمدرا اخرجهم لا يدل على الاطلاق بل لا بد من
استيفاء شرائط الاطلاق (قوله واذغوا الاخير) لوقال الراعي واذغوا الاخير فيها كان أوضح وفي قوله
واذغوا الاخير إشارة الى أن الراء الاولى هي الاصلية وفي ذلك خلاف (قوله فوزنه الا نفعلا) ووزنه قبل
ذلك فعل كدرج (قوله ربا عفا) بحذف الثانية من ياعى النسب تخفيفا ثم حذف الاولى لالتقاء الساكنين
وان شئت قلت حذف ياء النسب بمتا للضرورة (قوله ومع فعل فعال) الواو عاطفة للفعل على المبتدأ ومع فعل
حال من فعال أو من مجموع الاوزان الخمسة (قوله ستة اينية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين
بضرب اثني عشر في أربعة أحوال اللام الاولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو لثقل أولها الى أربع
متحركات ومقتضى القسمة أن تكون اينية الخمسة مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة
أحوال اللام الثانية اسكن لم يأت أكثرها لماسرهمع (قوله وبهكنة) بموحدة فهاء فكاف فنون (قوله

لارباي المجرودة اينية * الاول فعال بفتح الاول والثالث ويكون اسماء نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة مونا بوه بسهاب نحو
وتسبح والسهاب الطويل والشجج الحريم وقيل ان الهاء في سهاب والميم في شجج زائدان وجاء بالهاء نحو شهر بق وشهيرة للكبير وبهكنة

للخضعة الحسنة * الثاني فعل بكسر الهمزة والثالث ويكون اسمًا نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من أسماء الذهب
 أيضا وصفة نحو حمل قال الجرمي الخرم المرأة الجمعاء مثل الخدعل ونحو ناقة: لقم قال الجوهرى هي التي أكلت أسنانها من الكبر * الثالث
 فعل بكسر الهمزة وفتح الثالث ويكون اسمًا نحو درهم وصفة نحو هبلع للاكول الرابع فعل يضم الاول والثالث ويكون اسمًا نحو برتن
 وهو واحد بران السباع وهو كغلب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجبال ويقال الطويل * الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثاني
 ويكون اسمًا نحو قطر وهو وعاء الكتب وفتحطل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه
 رطبة قال العجاج وقد آناه زمن الفطحل * والخنزير مثل كطين الوحل * وقال آخر * زمن الفطحل اذا السلام رطاب * وصفة نحو سبطر وهو
 الطويل الممتد وجعل قطر أي صلب ويوم قطار أي شديد * السادس فعل يضم الاول وفتح (171) الثالث ويكون اسمًا نحو جندب لذكر

الجراد وصفة نحو جرشع
 جمعنى جرشع بالضم
 * (تنبيهات) * الاول
 مذهب البصريين غير
 الانحفس أن هذا البناء
 السادس ليس ببناء
 أصلى بل هو فرع على
 فعل بالضم فتح تخفيفا
 لان جميع ما سمع فيه
 الفتح سمع فيه الضم نحو
 جندب وطحلب ورتق
 في الاسماء وجرشع في
 الصفات وقالوا للمحلب
 برتن ولشجر البادية
 عرفط ولكساء مخطط
 برجد ولم يسمع فيها فعل
 بالفتح وذهب الكوفيون
 والانحفس الى أنه بناء
 أصلى واستدلوا بذلك
 بأمرين أحدهما أن
 الانحفس حكى جوذرا
 ولم يحكى فيه الضم فدل
 على أنه غير مخفف وهو
 مردود فان الضم فيه
 منقول أيضا وزعم الفراء

نحو حمل) بخاء معجمة فراءه فيم فلام كفى القاموس (قوله المرأة الجمعاء) أى وصف المرأة الجمعاء (قوله مثل
 الخدعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين هـ ملة فلام كفى القاموس ومافى كلام شيخنا بما
 يخالف ذلك فيه نظر (قوله دالقم) بدال هـ ملة فلام ففقف (قوله التى أكلت أسنانها) من باب فرح أى
 تكسرت كذا فى القاموس (قوله نحو هبلع) بهاء فوحدة فلام فعين مهـ ملة وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو
 برتن) بموحدة فراء ففوقية على مافى التصريح بوضه بطنز كر بابا المثلثة بدل الفوقية ووصوبه يس (قوله نحو
 جرشع) بجيم فراء ففوشين معجمة فعين مهـ ملة تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر
 ليس بعلم ما حوى القمطر * ما لعلم الامواعاء الصدر
 (قوله وفتحطل) بالفاء الطاء والحاء المهملتين تصريح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصرح هو زمن الطوفان
 وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادى قال العيسى وهو غير صحيح وانما قاله رؤبة
 (قوله اذا السلام) بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرتاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها
 كفصاع وقصعة (قوله نحو جندب) بجيم فحاء معجمة فذال مهـ ملة تصريح (قوله بالضم) أى ضم اللام وقوله
 لان جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهـ ملة فراء ففاء فطاء مهـ ملة (قوله برجد)
 بموحدة فراء فجم فذال مهـ ملة (قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا الخ ففعل بالفتح أى
 فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جوذرا) أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة
 الوحشية كالجذير بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا فى القاموس (قوله
 وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولاً كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لکن كان الانسب حذف الواو من
 وزعم (قوله أنهم قد أحقوا به) أى والاخاق به يدل على اصلته اذ لا يلحق الا بالاصلى سم (قوله عندد) باهمال
 العين والدالين وقوله عا طت باهمال العين والطاء وقوله سوددنى داله الاولى الضم أيضا (قوله التى استثنى
 فيها) أى من وجوب ادغام المثليين فى غير المحقق (قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالامر الآخر قال سم
 وكان حاصل الجواب الاول منع أنه ليس من الامثلة التى استثنى فيها ذلك المثليين الغير الاخاق (قوله بالزيادة)
 البناء سببية متعلقة بالفرع وكذا قوله بالتخفيف (قوله خرفع) بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهـ ملة كفى التصريح
 (قوله لزئير الثوب) بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعول الثوب الجديد وقوله زئير أى
 يضم الموحدة (قوله وللضئيل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئيل أى يضم
 الموحدة (قوله نحو خبعت) بخاء معجمة فوحدة فعين مهـ ملة فثلثة اسم للخضمة وقيل الشديد العظيم الخلق (قوله

(21 - صبان) - رابع)
 أن الفتح فى جوذرا كثر وقال الزبيدى ان الضم فى جميع ما ورد منه أقصم والآخر
 أنهم قد أحقوا به فقالوا عندد يقال مالى عن ذلك عندد أى بدو قوالوا عا طت الناقعة وططا اذا اشتت الفعل وقالوا سودد فجاء هذه الامثلة
 مفكوكه وليست من الامثلة التى استثنى فيها ذلك المثليين الغير الاخاق فوجب أن يكون للاخاق * وأجاب الشارح باننا لانسلم ان نك الادغام
 للاخاق بنحو جندب وانما هو لان فعله من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفل كفى جدد وظل وحلل وان سانه انه للاخاق فلانسلم انه
 لا يلحق الا بالاصول فانه قد أحق بالزيد فيه فقالوا اقعنسس فلحقوه بأخرجهم فكما أحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف
 * الثانى ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الانحفس والكوفيين على اثبات اصالة فعال وقال فى التسهيل وتفرع فعل على فوال اظهر
 من اصلته * الثالث زاد قوم من نحويين فى ابنية الرباى ثلاثة وزان وهى فعل بكسر اول يضم الثالث حكى ابن جنى انه يقال لجوز
 القطن الفاسد خرفع ويقال أيضا لزئير الثوب وللضئيل وهو من أسماء الداهية ضئيل وفعل يضم الاول وفتح الثانى نحو خبعت

ودلزل وفعال بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحيرة ولم يثبت الجمهور هذه الازران وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة في الكافية فقال ورعما استعمل أيضا فاعل والشهور في الزبر والضميل كسر الاول والثالث * الرابع قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من اسكان ثانيه أو ثالثه ولا يتوالى أربع حركات في كلمة ومن ثم لم يثبت فاعل وأما علبط للخنم من الرجال وناقاة علبطة أي عظيمه فذلك محذوف من فاعل وكذلك دودم وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمرو ويقال حينئذ حاضت السمرة وكذلك لبن علبط وعكاط أي تخين خائر ولا فاعل وأما عرن لنبت يدبغ به فاصله عرنين مثل قرنفل ثم حذف منه النون كما حذف الالف من علبط واستعملوا الاصل والفرع وكذلك عرفصان أصله عرفصان (١٦٢) حذفوا النون وبقى على حاله وهو نبت ولا فاعل وأما جندل فانه محذوف من جنادل

ودلزل) بدل المهمله فلام فيم فزاي اسم للصلب الشديد (قوله نحو طحيرة) بطاء فاء مهملتين فراء فوحدة وفيه ثلاثة أوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الاشهر وبكسرهما وبضمهما المقطعة من الغيم (قوله ولا يتوالى) المناسب التفرع (قوله لم يثبت فاعل) أي يضم ففتح فكسر (قوله فذلك محذوف) أي مختصر (قوله دودم) بدل الين مهملتين (قوله علبط وعكاط) باهمال عين كل من الثلاثة وطائفة قبل اللام من الاقل مائة ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف (قوله أي تخين خائر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفي القاموس خئر اللين ويثث خئرنا وخئرنا وخئرنا غاظاه فقول الشارح خائرنا كيد لقوله تخين (قوله ولا فاعل) أي بفتح الفاعل العين وضم اللام الاولى (قوله عرنين) بعين فراء مهملتين فثلاثة (قوله عرفصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقف مضمومة فصاد مهمله (قوله ولا فاعل) أي بفتح الفاعل العين وكسر اللام الاولى (قوله على فعليل) أي عنه (قوله وليست محذوفة) أي مختصرة من شيء آخر (قوله لماسبق) أي من امتناع نوالى أربع متحركات في كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه إشارة إلى أن الضمير في علا يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعي ليصح الاستناد فافهم (قوله عن أربعة) عن بمعنى على (قوله تقع فعال) النظر في حال من مفعول حوى والضمير في حوى يرجع الى الاسم التماسي الاصول (قوله نحو شمردل) بانعام الشين فقط (قوله جحمرش) بجيم فاء مهمله فيم فراء فثلاثين مججمة (قوله وقهلبس) بقاء فاء فوحدة فلام فسين مهمله (قوله اعظيم الكمرة) أي الرجل العظيم الكمرة أي حشفة الذر كرينا سب قوله فيكون اسما (قوله فيكون اسما) أي على القولين الاخيرين (قوله خزعل) بقاء مججمة فزاي فعين مهمله فوحدة (قوله المستطرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهمله وبالطاء المشالة (قوله وقد عمل) بقاء فذال مججمة فعين مهمله (قوله وجل خبعين) بقاء مججمة أوله لاقاف كقوله في بعض النسخ فوحدة فعين مهمله فثلاثة (قوله قرطعب) بقاء فراء فطاء فعين مهملتين فوحدة (قوله وهو الشئ الحقيق) هذا التفسير على وزن تفسيره القهلبس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشئ الحقيق اسما وقهلبس بمعنى المرأة العظيمة صفة الا أن يدعى عدم اعتبار الحفارة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم قهلبس ولا يخفى ما فيه (قوله جردحل) بجيم فراء فذال فاء مهملتين (قوله وحزقر) بقاء مهمله فنون فزاي فقف فراء كفي القاموس (قوله فعال) يضم فسكون فذال لامات وأولاهما متوحدة ونانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزيادة وعله رفعه حكاية لحالة رفعه (قوله هندلع) بقاء فنون فذال مهمله فلام فعين مهمله (قوله والالزم عدم النظير) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه (قوله كراع) يضم الكاف اسم عالم لغوي (قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لانه على ستة أوزان كما (قوله ولانه يلزم) لوقال وأيضا يلزم لناسب ما قبله (قوله كنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس الكنهبل وتضم بأوه شجر عظام كالكنهبل والشعير الضخم السنبل (قوله لم تثبت الا لان الحكم باصاتها الخ) فيه أن الحكم بزادتها موقع أيضا في عدم

والجندل الموضع فيه بحارة وجعله الفراء وأبو على فرعا على فعليل وأصله جندبل واختاره الناظم لان جندلا مفرد فتفرع على المفرد أولى وقد أورد بعضهم هذه الازران على أنها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس يصحح لماسبق (وان علا) الاسم المجرد عن أربعة وهو التماسي (فمع فعل حوى فعلا لا * كذا فعليل وفعال) فالاول من هذه الابنية فعال وهو بفتح الاول والثاني والرابع يكون اسما نحو سفر رجل وصفة نحو شمردل للطويل والثاني وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجئ الاصفه نحو جحمرش للعظيمة من الافاعي وقال السيرافي هي العوز المسنة وقهلبس للمرأة العظيمة وقيل لحشفة الذر وقيل العظيم الكمرة فيكون

اسم والثالث وهو يضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعل للباطل وللحاديت المستطرفة النظر ويقال ما أعطاني قد عملا أي شيا وصفة يقال جل فذعمل للخنم والقذمعة من النساء القصيرة وجل خبعين وهو الخنم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه سمى الاسد والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشئ الحقيق وصفة نحو جردحل وهو الخنم من الابل وحزقر وهو القصير * (تنبيه) * زاد ابن السراج في أوزان التماسي فعال نحو هندلع اسم بقاء ولم يثبت سيدويه والصحيح أن نونه زائدة والالزم عدم النظير وأيضا فقد حكى كراع في الهنداع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون التماسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ولانه يلزم على قوله اصله نون كنهبل لان زيادتها تثبت الا لان الحكم باصاتها موقع في عدم النظير مع ان نون هنداع ساكنة

ثانية فاشبهت فون غير وحفظل ونحوهما ولا يكادوا جدي نظير كتهبل في زيادة فون ثانية متعركة فالحكم على فون همدلع بالزيادة أولى وزاد غيره
للخماسي أوزاناً آخر لم يشبهها الا كثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا تطيل (١٦٣) بذكرها (وما غار) من الاسماء المتكسنة

النظير كما... يذكروه بقوله ولا يكاد الخ الآن يقال في التعميل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كإسياتي
في الشرح (قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أي لكون بعض حروفه
زائداً (قوله من الاسماء المتكسنة) هكذا قد غيره أيضاً وعم بعض الشراح فجعل المراد ما غار من الاسماء
والانفعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضاً وهو أوجه وان وجه سم الاول بما فيه نظر ظاهر وان أقره
شبخنا والبعض (قوله نحو يدو جندل واستخراج) نقص من يد أصل وهو الياء اذا أصله يدى ومن جندل بفتح
الجيم والنون وكسر اللام زائد وهو الالف أو الياء اذا أصله جندل أو جندل على الخلاف السابق في الشرح
وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والالف (قوله أو الندور) أي الشذوذ (قوله نحو طحربة) تقدم
ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أي فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامة كيد أو شبهه الحرف كمن أو
مركب كضمون أو أعجمي كبلخس بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمه و بالسين المعجمة اسم حجر
معروف وانما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا في الاسماء المتكسنة البسيطة العربية يتناولها - ذالم
يعترض الشارح عليه الابعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وحمله الشرط وجوابه في محل رفع خبر
(قوله حذاه حذوه) قال في القاموس حذاه حذوز يد فعل فعله (قوله) يقال أيضاً احتذى أي اتعمل) ويقال
أيضا احتذاء أي أتبعه الحذاء أي النعل قال في القاموس حذا النعل حذوا وحذاءه وقدرها وقطعها والرجل نعلها
ألبسه اياها كاحتذاءه اه (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدره يعني الاحتذاء ومفعول به ان
جعل بمعنى النعل وهو الاقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض اذ هو محدود وضعاً كما سرف باب المقصور
والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بان كلامه تعريفى الاصل والزائد غير جامع
وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل فخرج نحو واو وعدمها هو أصله وسقط في بعض تصاريف الكلمة
لهلة وأما عدم منعه فلدخول نحو فون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلاً وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه
فخرج الثاني عنه ودخول الاول فيه وحاصل الجواب أن المراد بالزوم للزوم لفظاً أو تقديراً والساقط لهلة
كالثابت والسقوط السقوط لفظاً أو تقديراً ونحو فون قرنفل في تقدير السقوط (قوله من الأصول) حال من
الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أي فلا بد على تعريف الاصل جمعاً والزائد منها سم (قوله في تقدير
السقوط) أي فلا بد على تعريف الاصل معاً والزائد جمعاً سم (قوله ولذا) أي لكون الساقط لهلة كالثابت
والزائد اللازم في تقدير السقوط (قوله ولا لحاق) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازاً لما فوقه كفي التسهيل قال
لندماميني والمراد الموازنة بحسب الصورة والاقالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلاً لانفعال
وزن كوثر فوعل اه وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد للحاق بفصل ينبغي مراجعته مع شرحه للداميني
(قوله كواو كوثر وجدول) الكواو يطاق على معان منها الخبير الكثير ونحوه في الجنه والجدول كجعفر ودرهم
النهر الصغير كذا في القاموس (قوله وياصير وعشير) الصيرف والصيرفي المحتال في الامور والعشير التراب
والعجاج والائر الخفي كذا في القاموس (قوله وألف أرطى ومعزى) الارطى نبت والمعزى بالقصر وعند خلاف
الضأن كذا في القاموس ومبهم مكسورة كما يفيد قول الدماميني ان ألفه للحاق بدرهم (قوله ونون جحفل
ورعش) الجحفل بفتح الجيم والحاء المهمله وسكون النون ورفع الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كما يأتي في
الشرح والرعش الرعش (قوله كما زنادقة) فأن اعرض عن ياعز نديق سم (قوله واقامة) فان التاء عوض
عن عين الكلمة المنقبة ألفاً وعن ألف الافعال الزائدة على الخلاف السابق في المحذوف من الالفين (قوله
وسين بسطيع) فأن اعرض عن حركة العين كما سيأتي قبيل فصل في زيادة همزة الوصل في شرح قوله واللام في
الاشارة المشهورة سم (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشتمل على تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرب منه قوله بعد

تقديره * واعلم ان الزيادة تكون لاحد سبعة اشياء للدلالة على معنى كحرف المضارع وتاء المفاعلة وللا لحاق كواو كوثر وجدول ويا
صيرف وعشير وألف أرطى ومعزى وفون جحفل ورعش وللمد كالف رسالة ويا بصيغتو واو باو بالعرض كما زنادقة واقامة وسين
بسطيع وميم اللهم وللتكثير كيم

سهم وزرقم وابنه زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكثرى وللا مكان كالف الوصل لانه لا يمكن أن يندأ بساكن وهاء السكت في نحوعه وقه لانه لا يمكن أن يندأ بحرف ووقوف عليه وللبان كهاء السكت في نحو ماله و باز يداه زيدت لبيان الحركة وبيان الالف * (تنبيهان) * الاوّل الزائد نوعان أحدهما أن يكون تكرير أصل للحاق أو غيره فلا يختص بالحرف الزيادة بشرطه أن يكون تكرير عين امامع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال برأيد نحو عققل أو تكرير لام كذلك نحو جلب وجلبب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمر يس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء (١٦٤) نحو صممع أمامكر الفاء وحدها كقرف وسندس أو العين المفصولة بأصلي كدرد فاصلي

لتنفخيم المعنى وتكثيره أي تكثيره (قوله سهم) في القاموس السهم بالضم الكبير الجزاه وفيه أيضا الزرق مخركة والزرقه لكون معروف زرقته عينه كفرح ثم قال والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث (قوله ألف قبعثرى وكثرى) القبعثرى الجمل النخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر اه قاموس والكثيرى بضم الكاف وفتح الميم (قوله ووقوف عليه) أي وقفها جاريا على وجه السابق في بابها فلا يقال يمكن أن يندأ بحرف ووقوف عليه باقيا على حركته: ون زيادة (قوله و باز يداه) عطف على ماله كما لا يخفى وان جعله الاسقاطى عطفًا على هاء السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الالف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الالف (قوله أو غيره) كالتعبه (قوله فلا يختص بالحرف الزيادة) أي المصطلح عليها وهي حروف أمان وتسهيل (قوله امامع الاتصال) أي اتصال الزائد بالأصل الذي هو تكرير له (قوله نحو قتل) أي بالتشديد وهـ ال زائد التاء الاولى أو الثانية بخلاف كفي التصريح وانحلاف في نحو اقعنسس أيضا كفي الهم مع قال واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولي بالزيادة في باب اقعنسس والاول أولي في باب علم (قوله نحو عققل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو السكيب العظيم المتداخل الرمل وربما سمي مصاريف الضب عقلة - لاقاله الجوهرى (قوله أو تكرير بلام كذلك) أي مع الاتصال أو الانفصال ولا ياتي فيه التنصيص بين الانفصال برأيد والانفصال بأصل لان تكرير بلام لا يفصل بأصل أبدا (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للحاق بدحرج قال في القاموس الجلبب كسر داب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون المحفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق كالخشفة أو هو الخمار وقد جلببته فجلبب اه و يما لى الجلباب مصدر أيضا جلبب كفي التصريح مثل جلببية (قوله مع مباينة اللام) أي للمكرر وقوله نحو مرمر يس بفتح الميم وسكون الراء الاولى هو الداهية ووزنه ففعفيل (قوله نحو صممع) بمهمات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصر بين ففعال وستاقى بقية الاقوال فيه (قوله كقرف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه ففعفيل (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه ففعاف (قوله كدرد) بمهمات على وزن جعفر اسم رجل قال في التصريح ولم يحى على فعل بتكرير العين غيره (قوله المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجهان التسهيل بقوله سالتونيها قال الدمامني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سالتونيها فقالوا نعم فقال أجبتمكم (قوله وهذا) أي كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون الأحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا فهم العبارة واستغن به عما وقع للبعض من التعسف الباردمبني على الفهم السكاد (قوله في اطل) أي وهو كابل معنى ومادة (قوله في بعدا وفي عدة) الاوّل نظير وعدو الثاني أصله ولم يمثل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة التي هو فيها (قوله ورتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح النون وقوله وشربث بفتح الشين المجمعة والراء وسكون النون وفتح الواو الحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخرة (قوله مع المشتق) أي ولون اسم عين المصدر بدل مابعد فلا اشتقاق بمعنى مطلق الاخذ (قوله نحو مخنفل) تقدم ضبطه قريبا (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الواو للحوال فلا ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد

والآخر أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون الأحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لانها قد تكون أصلا وذلك واضح وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسباقى الراء عليه * الثاني أدلة زيادة الحرف عشرة أو ثمانية سقوط من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعني المصدر ثانيا سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتبنا لثما سقوطه من نظيره كسقوط باء ابطال في اطل والابتال الخاصة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغويا فان كان سقوطه لغويا كسقوط واو وعد في بعدا وفي عدة لم يكن دليلا على الزيادة رابعها كون

الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة ككثرت وبعدها حرفان نحو ورتل وهو الشر وشربث وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لانها في موضع لا تكون في مع المشتق الزائدة نحو مخنفل من الخنفة وهي الذي الحافر كالشفة للانسان والخنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم بنامها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالمهزة اذا وقعت أو لا وبعدها ثلاثة أحرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد

فستق) وجيم ولام سفرجل وميم ولام قد عمل فتقول في وزن الاوّل فعلى وفي الثاني فعلى والثالث فعلى والرابع فعلى (وان يك الزائد ضعف
أصل* فاجعل له في الوزن) من أحرف الميزان (ماللاصل) الذي هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاعل قبل بالفاء وان كان ضعف العين قبل
بالعين وان كان ضعف اللام قبل باللام (١٦٦) فتقول في حلتيت فعلى وفي سخنون فعول وفي اغدودن افعل وع

وما زاد عليها حكمها ويزيده في نون ما كان ثلاثيا بلغة فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فتقبل لا يوزن
لانه لا يدري كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بالنظم وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلغة فعله فوزن جعفر
اما فعلى كما يقول البصريون أو فعلى بزيادة الراء أو فعلى بزيادة الفاء ولا يدري ما هو أو قال أربعة كذا في
التصريح (قوله فستق) بضم الفوقية فتفتحها كما نقله الفارسي عن الجلال المحلى (قوله قد عمل) تقدم ضبطه
وتفسيره في الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الاصل بالزائد حينئذ لاننا نقول نعم ولكن
يزول بالضابط السابق في قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تبعية حال من ماللاصل
فقوله نانيا منها تاكيده هذا والتحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا بما جعن كشيخنا والبعض فقد
تسمح فتأمل وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد ضعفه أي ضعف الاصل منها أي من أحرف الميزان
(قوله في حلتيت) بجاءه حلة مكسورة وفوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذ ان بفتح الهمزة وضم الجيم
والمحتم الذي نبت جيد لوجع المفاصل (قوله وفي سخنون) بضم السين المهملة وسكون الخاء المهملة
بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد (قوله وفي مرمرس) تقدم ضبطه وتفسيره
(قوله وفي اغدودن) بالمحتم الغين والهمال اللذان يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر
تصريح (قوله وماشا كلها) كفجر وفجر وفجر وهكذا الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر الحروف)
فيقال في نحو فجر مفجر وهكذا (قوله التباس ما) أي فعل بشاكل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أي موازن
تفعيل أخذ من قوله الا في مصدره تينين متشاكل درجة (قوله أن الثلاثي المعتل العين) أي كان (قوله
مشاكل درجة) أي مصدر المحقق به كدخرج سم (قوله واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده)
أي نحو بين وجهيه ليس الاعلى المذهب المشهور وقال سم وأقره شيخنا والبعض كان مقصوده أن وزن
المقصود به التعديتة فعل لانه يذكر الزائد اذا كان تسمى بأصل بما يذكّر به ذلك الاصل واما المقصود به
الاختلاف بالباعي فعلى المشهور ويكون وزنه فعل لان المحقق وزنه وزن المحقق به وحده يتخذ اختلاف وزن الفعلين
وعلى غير المشهور وزنه فعل في الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندي نظار لتصريح الشارح سابقا
بان المكرر للاختلاف أو لغیره يقابل بما يقابل به الاصل وحده فتدور وزن بين مطلقا فعلى فلم يختلف وزن الفعلين
على المذهب المشهور أيضا فتدور (قوله فقد يكون ضعفا نحو سأل) بتشديد الهمزة سم (قوله وقد يكون غير
ضعف الخ) ايس في كلامه محصر في القسمين فلا ينافي وجود تسمى ثالث وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالهجرة
في اكرم مثلا (قوله ولكن دل الدليل) كندو وفعل غير مكرر الفاء والعين (قوله على انه لم يقصد به تضعيف)
أي بل قصد مجرد زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظا أصلى (قوله فتقابل في الوزن بلغة فعله) مفرع على قوله وقد
يكون غير ضعف الخ (قوله نحو سمنان الخ) الذي في القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسور رها
بالدوم وهو ما جعل فعل مراده موضع فيه الماء الذي ذكره الشارح فيتوافق كلامهما (قوله لان فعلا) أي
بفتح الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاءه وعينه فخرج نحو فقهارة لانه مكرر الفاء فقط
(قوله الاخرع) بخاء مضافة فزاي فعين مهملة يدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعدي أو كفي
انخب* اتباع ما أنصل (قوله بمطاع) بالمحتم الطاء والهمال العين أي عرج (قوله وفهارة) بقافين
زاد في القاموس القسطال بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار والخراطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء
المهملة وهو حب معروف (قوله وأما جهرام وشهرام فبحيان) أي علمان عجميان فالاول علم لرجل واخر من

وفي جلبب فعلى وأجاز
بعضهم مقابلة هذا الزائد
بجاءه فتقول في حلتيت
فعليت وفي سخنون فعولن
وفي مرمرس فممريل
وفي اغدودن افعدول
وفي جابب فعلب ويزم
من هذا المذهب أمران
مكروهان أحدهما
تكسير الاززان مع
امكان الاستغناء بواحد
في نحو صبر وفتر وكثر
فان وزن هذو وماشا كلها
على القول المشهور فعل
وزنها على القول
المرغوب عنه ففعل
وفعل وفعل وكذا الى
آخر الحروف وكفي
بهذا الاستئصال منفرا
والآخر التباس ما يشاكل
مصدره تفعيلا بما
يشاكل مصدره فعلا
وذلك أن الثلاثي المعتل
العين قد تضعف عينه
للاختلاف واغير الاختلاف
ويتخذ اللفظ به كسين
مقصودا به الاختلاف
ومقصودا به التعديتة
فعلى المقصد الاول
مصدره تينين متشاكل
درجة وعلى المقصد
الثاني مصدره تينين ولا
يعلم امتياز المصدرين الا

يعد العلم باختلاف وزني الفعلين واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده ليس الاعلى المذهب المشهور
* تنبيهات) الاول اذا لم يكن الزائد من حروف امان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب وان كان منها فقد يكون ضعفا وقد يكون
غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على انه لم يقصد به تضعيف فتقابل في الوزن بلغة فعله نحو سمنان وهو ما لبني ربعة فوزنه
يعلان لا فعلا لان فعلا لا ينافي ما نادر لم يات منه غير المكرر نحو الزوال الاخرع وهو ناقة بها طاع وفهارة للمعجر وأما جهرام وشهرام فبحيان

النعمان

ونقل عن الكوفيين في صحيحهم أن وزنه فعلى وأصله صحيح أبدلوا الوسطى ميمًا والآخر غم من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي شرع في بيان
ما تدرى يادته من الحروف العشرة فقال (قوله فالف) أكثر من أصليين صاحب زائد غير ميم) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له وزائد خبره والميم
الكذب أي إذا صحبت الألف أكثر من أصليين (١٦٨) حكم بزائدتها لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه

فيجعل عليه ما سواه فان
صحت أصليين فقط لم
تكن زائدة بل بدلان
أصل ياء أو واو نحو رى
ودعار حوصا و باع
وقال وناب و باب وما
ذكره انما هو في الاسماء
التمكنة والافعال أما
المبنيات والحروف فلا
وجه للحكم بزائدتها فيها
لان ذلك انما يعرف
بالاشتقاق وهو مفقود
وكذلك الاسماء الاعجمية
كأبراهيم واسحق و داود
أن الألف لا تزداد ولا
لا متناع الابتداء بها
وتزداد في الاسم ثمانية نحو
ضارب وثالثة نحو كتاب
ورابعة نحو حبل وسرداح
وخامسة نحو انطلق
وحللاب وسادسة
نحو قبعثرى وسابعة
نحو أرباعى وتزداد في
الفعل ثمانية نحو قاتل
وثالثة نحو تغافل ورابعة
نحو ساق وخامسة نحو
أجأرى وسادسة نحو
أغرندى * (تنبيهان) *
الاول يستثنى من كلامه
نحو عاى وضوضى من
مضاعف الرباعى فان
الألف فيه بدل من أصل
وليست زائدة * الثاني
إذا كانت الألف مصاحبة

زيادتها إذ لا يحذف في التصغير غيرها (قوله ان وزنه فعلى) بثلاث لامات (قوله من بيان ما يعرف به الزائد من
الأصلي) اعتبرض بان ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف ان يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان
المناسب أن يزيد وما يتبعه (قوله فالف) أراد الألف اللينة وأما الهمزة فتأتى (قوله كذلك) أي مصاحبة أكثر
من أصليين (قوله فيه) أي في أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك (قوله فيجعل عليه ما سواه) أي على الأكثر ما سوى
الأكثر (قوله نحو رى ودعا) لا تخفى على نبيه حكمه تعداد الأمثلة (قوله وما ذكره) أي من منطوق قوله فالف
أكثر الخ ومفهومة ومخصصة أن كون الألف أمانة أو منقلبة عن أصل انما هو في الاسماء التمكينة والافعال أما
الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومما فليست الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إذ الاشتقاق
فيها بل هي أصليتها منقلبة كذا قال شيخنا عازي اللطيف لاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي
زيادتها في قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فالف أكثر الخ فقط
وكون المعنى فلا وجه للحكم بزائدتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه إلا أن يقال تعديله بقوله
لان ذلك الخ يشعر بهذه الضميمة (قوله في الاسماء التمكينة) أي المعربة وكان عليه أن يزيد العربية الآن يقال
تركها كما على أخذها بعده (قوله لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيجعل
عليه ما سواه أن يحتمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا الآن براد بما سواه
خصوص ما ليس مشتقا من الاسماء التمكينة العربية (قوله وسرداح) باهمال حرفه وكسر أوله الناقصة
الطويلة (قوله وحللاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللبالب كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم
(قوله نحو أرباعى) بضم الهمزة والموحدة فعدة المتربع كذا في القاموس وقد أسلفنا في باب الفى الثاني عن
السيوطى والدمامى ضبطه بفتح الهمزة (قوله نحو ساقى) في القاموس سلق فلانا طعنه كسلفاه (قوله
نحو أجأرى) قال في الصحاح الجوزة حجرة تضرب إلى سواد في القاموس أنه يقال جوزة حجرة وجوزة كسفة
وجأى كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأرى والنعت أجوى وجأرى (قوله نحو أغرندى) بالغين المعجمة
فالراء أى علا (قوله نحو عاى) بعينين مهملتين أى زجر الضأن فقال عأر وعأرى وي قال أيضا في الفعل
عوى وعجى كذا في القاموس وقوله وضوضى بضادين معجمتين قال في القاموس في باب الهمزة الناضاه والضوضاه
أصوات الناس في الحرب ورجل مضوض مصوت وقال في باب ادلف اللينة لضوة الجليلة كالضوضاه والجليلة
بفتح الجيم واللام الاصوات (قوله من مضاعف الرباعى) يعنى مالا من الاولى من جنس فائه ولا من الثانية من
جنس عينه (قوله فان الألف) أل للجنس إذ كل من ألفى عاى الاولى والثانية وألف وضوضى بدل من أصل
لان وزنه ما فعل (قوله الثاني إذا كانت الألف الخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصليين
أي محققا أصالة جميعه فان كان فيه ما ليس محققا بل محتما فقط فشيء تفصيل (قوله والثالث يحتمل الاصلية
والزيادة) كما في أبان فانه يحتمل ان وزنه فعلى زيادة الألف واصالة الهمزة أو فعلى بالعكس (قوله مصدره)
يرجع لسلك من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو (قوله نحو أفعى)
نظر الهمامى في التشبيه بان منع صرفه أى للوصفية والاختيالية ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما
زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مماز زيادة همزته متعينة (قوله وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم
النبي اه دما ميمى أى لانه أعجمى (قوله وعقبتى) لم أجده في القاموس ولعل ذلك تمسكة قول الشارح ان
وجدنى كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بانها منقلبة عن أصل أن وزنه فعلى (قوله ما لم يدل الخ) قيد في
قوله كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول أديم ماروط) بخلافه عند من يقول أديم مرطى

لاصليين ولثالث يحتمل الاصلية والزيادة فان قدرت اصلها فالألف زائدة وان قدرت زيادتها فالألف غير زائدة لكن ان كان
المحتمل همزة أو ميماء مصدره أو نونا ثالثة ساكنة في خماسى كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الألف بانها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى
وعقبتى ان وحسبنى كلامهم ما لم يدل دليل على أصله هذه الحروف وزيادتها كذا في أوطى عند من يقول أديم ماروط أى بدل من غير المرطى

وكيفي معزى لقولهم مغزوان كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا باصالتها موزيادة الالف انتهى (والبا كذا والواو) أي مثل الالف في أن
 كلاهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزادته (ان لم يعا) مكرر من (كاهما في يوثو) اسم طائر ذي مخب يشبه الباشق (ووعوا) إذا
 صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمس والقسيم السابق في الالف يأتي هنا أيضا فتقول كل من الباء
 والواو له ثلاثة أحوال فان صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا باصالتها فهو زائد الالف الثاني المكرر
 كما تقدم في المتن وان صحب أصلين وثالثا تحتجلا فان كان المحتمل همزة وميم مصدره حكم (١٦٩) بزيادة المصدر منهما واصالة الباء والواو

نحو ايدع ومزود الا أن
 يدل دليل على أصالة
 المصدر وزادتها كما
 في أولق عند من يقول
 ألق فهو مالوق أي جن
 فهو يحنون وكفي ايطل
 لما تقدم من قولهم فيه
 اطل أو اصالة الجميع كما
 في مريم ومدن فان
 وزنهما فاعل لأفعل
 لأنه ليس في الكلام ولا
 مفعول والواجب الاعلال
 وان كان المحتمل غيرهما
 حكم باصالتها وموزيادة
 الباء والواو ما لم يدل
 دليل على خلاف ذلك كما
 في نحو بهير وهو الحجر
 الصلب وقال ابن السراج
 البهير اسم من أسماء
 الباطل قال بور بمازادوه
 ألفا فقالوا بهيرى وقيل
 هو السراب يقال كذب
 من البهير أي من السراب
 فانه قضى فيه موزيادة
 الباء الأولى دون الثانية
 لأنه ليس في الكلام
 فعيل ولا خفاء في زيادتها
 في نحو ويحمر وكفي
 عزوت وهو اسم موضع

لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف (قوله حكمنا باصالتها موزيادة الالف) ظاهرة تعين ذلك اه
 اسقاطي وأقره غيره وفيه أنه كيف تعين اصالتها مع فرض أنه يحتمل الاصالة والزيادة لأن يقال معنى احتماله
 للزيادة أنه من الاحرف العشرة التي قد تزداد (قوله اذا صحب أكثر من أصلين) كفي فتيل ومقتول (قوله ان لم
 يعا الخ) أي لم تصدروا ومطابقا عند الجمهور ولا الباء قبل أربعة أصول في غير المضارع كما سيذكر الشارح
 كل ذلك (قوله كاهما الخ) أي وقوعا مثل الوقوع الذي هو واقعان عليه في يوثو ووعوا وان جعلت ما موصولا
 أي ما وروعا كوقوعه ما في يوثو ووعوا وان جعلت موصولا حرفيا (قوله الالف الثاني المكرر) هو المعبر
 عنه آنفا بمضاعف الرباعي (قوله مصدره) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا لثمة كما في نجاسي
 كما قال في الالف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا (قوله نحو ايدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة
 بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافرين (قوله كما
 في أولق) هو اسم على وزن جوهري بمعنى الجنون (قوله عند من يقول ألق) بالبناء للمجهول لزوما كفي
 القاموس أي وأما عند من يقول ولق بالبناء لافاء ل أي أسرع كفي القاموس قالوا أو أصلية والهمزة زائدة
 (قوله كفي مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربي واللام ياء فيه حكم باصالة أو زيادة لما قدمه الشارح (قوله والا
 وجب الاعلال) بان يقال مرام ومدان بنقل حركة الباء الى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لثمة كما يحسب الاصل
 وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أي غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كفي نحو
 بهير) بتشديد الراء مثال للمنتفي أعني ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أي على اصالة الباء والواو وزيادة المحتمل
 والمحمول فيه لولا دليل الزيادة هو الباء الأولى (قوله ولا خفاء الخ) كانه تعليل في المعنى المحذوف والتقدير لانه ليس
 في الكلام فعيل بخلاف يفعل اذا خفاء الخ (قوله وكفي عزويت) عطف على قوله كفي نحو بهير
 وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزيادة الباء والتاء) أي لا باصالة الواو
 والتاء معا على وزن فعيل ولا بزادتهما معا على وزن فعول ولا بالعكس على وزن فعول بل فالقسمة رباعية وذكره
 زيادة الباء التحتية غير ضروري اذ لا تتوهم أصالتها (قوله نحو بلع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله
 نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة والهمزة كسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الارض
 (قوله نحو سحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف (قوله
 نحو غناطيس) بفتح الميم كما يفيد صنيع القاموس (قوله نحو خزانبة) بضم الخاء المعجمة وسكون
 النون وضم الزاي وبعد الالف نون مكسورة فتحية تخفيفا للكبر (قوله نحو رهيا) أي غلط كما قدمه الشارح
 وفسر في القاموس الرهيا بجمع منها الضعف والتواني وفساد الرأي (قوله نحو قلسيت الخ) يقال قلسيت
 فتعاسى أي ألبسته القلنسوة فلبسها يقال أيضا قلسيت فتعاسى كفي القاموس (قوله نحو اسلنقت) أي
 نمت على ظهري (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة تعاقف مضمومة تحدى تحسبتي الدولو اللتين على
 فيه كالصليب (قوله نحو أربعاوي) تقدم قر يدا ضبطه وتفسيره (قوله نحو جهور) أي رفع صوته وأما

(٢٢ - صبان) - رابع) وقيل هو القصير أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادة الباء والتاء لانه لا يمكن أن يكون
 وزنه فعول بل لانه ليس في الكلام ولا فعلا لان الواو لا تكون أصلا في نبات الاربع ولا فعول يتلان الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون
 وزنه فعليا مثل عقرت وواعلم أن الباء تزداد في الاسم أو لا نحو بلع وثانية نحو ضيغ وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو
 سحفية وقيل وسادسة نحو غناطيس وسابعة نحو خزانبة وتزداد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو يبطر وثالثة عند من أثبت فعيل
 في أبنية الافعال نحو رهيا ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو قلسيت وسادسة نحو اسلنقت والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كوز وثالثة نحو
 عجز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلسيت وسادسة نحو أربعاوي وتزداد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور

ورابعة نحو اغدودن * (تنبيهان) * الاول مذهب الجمهور ان الواو لا تزداد ولا تقل لتقلها وقبل لانها ان زيدت مضمة ومطا طرد همزها ومكسورة
 فكذلك وان كان همز المكسورة أقل او مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم اوله في التصغير والفعل يضم اوله عند بناؤه للمفعول
 فلما كانت زيادتها ولا تؤدي الى قلبها همزة فوضوه لان قلبها همزة قد يوقع في اللبس وزعم قوم ان واو ورتل زائدة على سبيل الندور لان
 الواو لا تكون أصلا في بنات الاربعة وهو (١٧٠) ضعيف لانه يؤدي الى بناء وفعل وهو مفقود والصحيح ان الواو اصلية وان اللام زائدة

مثلا في فحجل بمعنى
 فحجج وهمل بمعنى هدم
 فان لزيادة اللام آخر
 نظائر بخلاف زيادة
 الواو أولا * الثاني اذا
 تصدرت الياء بعدها
 ثلاثة أصول فهي زائدة
 كما سبق في بلع واذا
 تصدرت وبعدها أربعة
 أصول في غير المضارع
 فهي أصل كالياء في
 يستعور وهو اسم
 مكان بالحجاز وهو أيضا
 اسم شجر يستالبه لان
 الاشتقاق لم يدل على
 الزيادة في مثله الا في
 المضارع انتهى (وهكذا
 همز وميم سابقا ثلاثة
 ناصيا لها تحققا) أي
 الهمزة والميم متساويتان
 في أن كلامهما اذا صدر
 وبعده ثلاثة أحرف
 مقطوع باصالتها فهو
 زائد نحو أجدوم مسجود
 لدلالة الاشتقاق في أكثر
 الصور على الزيادة فحمل
 عليه ما سواه فخرج
 بقيد التصدر الواقع
 منها حشوا أو آخر
 فانه لا يقتضي زيادته
 الا بدليل كما سيأتي بيانه
 ويقيد الثلاثة نحو أكل

جهور كجعرفاسم موضع (قوله نحو اغدودن) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله اطرد همزها) أي قلبها
 همزة (قوله قد يوقع في اللبس) أي بما همزته أصلية غير متعاقبة كأي وكل بالتخفيف فانه اذا بنى للمجهول تطرق
 اليه قلب الواو همزة فيلبس بكل الذي همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء
 وعن واو غير ظاهر اذ مثل هذا الجمال لليبس (قوله ورتل) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف
 ان يلزم الخ (قوله في فحجل) بقاء فاعل مهملة فحيم كجعنر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النخاة الفحجيج
 وفسره وبالفتح وقال في محل آخر فحج كنعن في مسيئة تداني صدور قديمه وتباعد عقباه اه وقال شيخنا
 الفصح المتباعد السابقين واللام للحاق أي يعجزر وعبارة الشارح بعد في بحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم
 قولهم في عبد عبدل وفي الاصح وهو المتباعد الفخذين فحجل اه (قوله وهمل) بكسر الهاء وسكون الدال
 المهملة وكسر الميم واللام للحاق بزبرج وقوله بمعنى هدم هو الثوب انطلق (قوله فان لزيادة اللام الخ) تعليلا
 لقوله والصحيح الخ (قوله في يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره
 راع على وزن فعلول كأي التصريح (قوله الا في المضارع) كيد حرج (قوله وهكذا همز الخ) اعترض بانه كان
 ينبغي أن يقول ثلاثة فقط ليجز ما سبق أكثر كما قبل ومرز جوش وبانه كان مقتضى استثنائه فيما سبق
 نحو يؤثرو وعوع بعد تنصيصه أو لا على مسألة سمس أن يستثنى هنانحو ومرز وبانه كان ينبغي أن ينص على
 ان الميم التي في أول اسم فاعل الفعل الحاوي أربعة أحرف فأكثر واسم منعه والصدر الميم واسم الزمان
 والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وان الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر
 من ثلاثة أصول (قوله فانه لا يقتضي زيادته الا بدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما
 كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتي) أي في التنبيه الثاني
 (قوله نحو أكل ومهد الخ) أي فلا يحكم بزيادتها ما قبل يحكم باصالتها أما اذا سبقا أصلين فقط فتكسر للاقل
 الابنية وأما اذا سبقا أربعة فلان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك الا في فعل أول ونحو قوله نحو أخرج
 ومدحج فوزن اصطلح فعل ووزن مرز جوش فعلول وقباس ابراهيم واسم عمل أن تكون همزتها أصلية
 ولو كانتا غير عربيين اه مرادى فان سبقا أربعة أحرف وكان بعضها زائدا فهما أيضا زائدان كما كرام
 وانطلاق ومضروب ومنطلق (قوله ونحو اصطلح ومرز جوش) أي لان قيد الثلاثة يخرج الاقل منها والاكثر
 والاصطلح يقطع الهمزة معروف والمرز جوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم آخره شين معجمة
 وهو المرز قوش ميم وراء ودال مهملة زفاف ثم شين معجمة على وزن الاول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللغتين فارسي
 معرب كما في زكريا ويقال للمرز جوش مرز جوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كفي القاموس (قوله ويقيد
 التحقق نحو أرطى الخ) وقوله فيما يأتي الثالث أفهم قوله ناصيا لها تحققا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله
 ناصيا لها تحققا فكان ينبغي ذكر حاصلها في محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الأحرف الثلاثة التي بعدها همزة
 أرطى يحتمل الاصلة والزيادة وهو ممنوع لتحقيق اصلة الثلاثة عندهم يقول مرطى وتحقق زيادة الالف عند
 من يقول ماروط كما يؤخذ ذلك من قوله فن قال ماروط الخ الآن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف
 العرب في أصلته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن
 فقامت الواو ياء وكسر ما قبلها المناسبها وأدغمت الياء في الياء (قوله وشبه التانيث) أي شبه ألف التانيث وهو

ومهد ونحو اصطلح ومرز جوش ويقيد الاصلة نحو أمان ومعزى ويقيد التحقق نحو أرطى فانه سمع في المدبوغ الف
 ماروط ومرطى فن قال ماروط جعل الهمزة أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من ياء أصلية فوزنه على
 الاول فعلى وألفه زائدة للحاق فلوسمى به لم ينصرف للعلية وشبه التانيث ووزنه على الثاني أفعل فلوسمى به لم ينصرف للعلية ووزن الفعل
 والقول الاول أظهر لان تصريفه أكثر قالوا أرطى الا إذا دغمته بالارطى

وأرطت الابل اذا أكلته وأرطت الارض اذا أبتته وقيل أيضا أرطت الارض اذا أبتت الارطى وكذا الاولق لانه قيل هو من ألقى فهو مالوق
 اذا جن فالهمزة اصل والواو زائدة وقيل هو من ولق اذا أسرع ذلكهمزة زائدة والواو اصل ووزنه أفعول والاول أرطج وكذا الاوتى لنوع
 من التمر ردىء دائر بين أن يكون وزنه أفعلى كاجفلى وفوعلى كخوزلى ويخرج به أيضا نحو موسى فان ميمه محتملة الاصله والزيادة واسكن
 الارجح الزيادة كاسر * (تنبيهات) * الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على
 الاصله من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصله عمل بمقتضى الدليل كفى ميم مرجل (١٧١) ومغفور ومرعزى حكم باصالتها على
 ان بعدها ثلاثة اصول

أما مرجل فذهب سيويه
 وأكثر النحويين ان
 ميمه اصل لقولهم مرجل
 الحائل الثوب اذا نسجه
 موسى يوشى يقال له
 المراجل قال ابن خروف
 المرجل ثوب يعمله
 بدارات كالمراجل
 وهى قدور النحاس
 وقد ذهب أبو العلاء
 المعرى الى زيادة ميم
 مرجل اعتمادا على
 الاصل المذكور وجعل
 ثوبها فى التصريف
 كشوب ميم تمسكن من
 المسكة وتمسندل من
 المنديل وتزع اذ البس
 المدرعة والميم فيها زائدة
 ولا حجة له فى ذلك لان
 الاكثر فى هذا نسكن
 وتندل وتزع قال أبو
 عثمان هو الاكثر فى
 كلام العرب واما مغفور
 فعن سيويه فيه قولان
 أحدهما ان الميم زائدة
 والاخر انهم ما أصل
 لقولهم ذهبوا يتغفرون
 أى يجعمون المغفور
 وهو ضرب من البكارة
 وأما مرعزى فذهب

ألف الاخاق (قوله وأرطت الابل) لم أر نصا فى ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط (قوله وأرطت
 الارض) أى همزة فالف مبدلة من همزة ساكنة وهى هذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزة تين
 تسمع فى القاموس أرطت الارض أخرجت الارطى كآرطت اراء وهذه لحن للجوهري اه راعل اللغة الثانية
 هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الارض (قوله وكذا الاولق لانه قيل الخ) على هذا القول اقتصر
 فى القاموس فقال الاولق الجنون أو شبهه ألقى كعنى فهو موثق لوق وما اه (قوله من ألقى) بالبناء للمجهول كما
 مر (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال فى القاموس ولق ياق أسرع وفلان طاعنه خفيقا بالسيف
 ضربه وفى السير أوالكذب استمر (قوله ووزنه أفعول) أى على الثانى وأما على الاول فوزنه فوعول (قوله وكذا
 الاوتى) بفقوة بيز الواو والكاف وألفه زائدة قاعا ما ليس الكلام فيها وانما الكلام فى الهمزة مع الواو
 (قوله كأجفلى الخ) تقدم ضبط اجفلى وخوزلى وتضبيرهما فى باب ألف التانيث (قوله فان ميم الخ) كان
 المناسب للسباق أن يقول فان ألقى محتملة للاصله والزيادة ولكن الارجح الاصله فيكون الارجح زيادة ميمه
 (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كاسياتى فى دلامص (قوله كفى ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل
 بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المججمة
 وضم الفاء شئ ينضجه التمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين
 المهملة ونشد زيد الزاى فان خففتها مدت وقد تفتح الميم فى السكلى الزغب الذى تحت شعر العنز كذا فى القاموس
 وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخال (قوله على أن) أى مع ان (قوله لقولهم مرجل الخ) أى ولو كانت الميم
 زائدة لقر لورجل الحائل الثوب بحدنها (قوله موسى) حال من ضمير الثوب أى مزيننا (قوله يقال له المراجل)
 أى يطاق عليه بذلك على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيده عبارة ابن خروف الآتية (قوله وهى قدور
 النحاس) أى وقدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه نفاعن القاموس (قوله اعتمادا على الاصل المذكور) أى
 القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا همز ميمه سبق الخ قوله اذ البس المدرعة بكسر الميم وسكون الدال
 المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كفى القاموس (قوله لان الاكثر فى هذا نسكن الخ) أى فليست
 الميم فى هذا تانية فى التصريف لزموا بخلاف الميم فى مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله
 لقولهم ذهبوا يتغفرون) أى ولو كانت ميم زائدة لقالوا يتغفرون (قوله منهم الناظم) أى فى غير هذا الكتاب
 قال المرادى وألزم المصنف سيويه أن يوافق على الاصله فى مرعزى أو يخالف فى الجميع (قوله مرعزى) أى
 مرعزى) بتشديد الزاى فهما (قوله وكفى همزة امعة) عطف على قوله كفى ميم مرجل وهو همزة مكسورة
 فميم مشددة فعين مهملة (قوله وهو الذى يكون تبعاعه غيره الخ) زاد الشارح فى شرح التوضيح الذى يتبع
 الناس الى الطعام من غير أن يدعى الذى يقول أنامع الناس (قوله على ان بعدها) أى مع ان بعدها (قوله
 وحكا) فيحكى باصله همزته كامة (قوله وهو الذى ياتر الخ) لاحاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى آخر
 أنخص مما سبق لامة فتامل (قوله بعد الف وقبلها) أكثر من أصلين) أى كفى جرء فان همزته زائدة وان
 كانت فى الاخر وقوله كاسياتى فى كلامه أى فى قوله كذلك همز آخر بعد ألف الخ (قوله واحبنا) بالحاء

سيويه الى أن ميم زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى أن أصل لقولهم كساء مرعزى وكفى همزة امعة وهو الذى يكون
 تبعاعه غيره لضعف رأيه والذى يجعل دينه تبعالدين غيره ويقالده من غير برهان حكم باصله همزته على أن بعدها ثلاثة اصول فوزنه فعلة لا
 أفعلة لانه صفة وليس فى الصفات افعلة وامر مثل امعة وزناوه عنى وحكا وهو الذى ياتر لكل من يامر اضعف رأيه ويقال أيضا مع وامر
 * الثانى أنهم قوله سبقا أن حال الحكم بزيادة ما متوسطتين ولا متاخرتين الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتاخرة بعد ألف وقبلها أكثر من
 أصلين كاسياتى فى كلامه فبال ما حكى فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدره شمال واحبنا ومثال ما حكى فيه بزيادة الميم وهى غير مصدره

دلاص و زرقم وبابه أما الشمال فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها وعشر لغات شمال وشامل بتقديم الهمزة على الميم وشمال
على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشميل بفتح الميم وشميل على وزن صيقل وشمال على وزن كُتاب وشميل على وزن طويل
وشمال بتشديد اللام واستدل ابن عصفور (١٧٢) وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم شمات الريح اذا هبت شمالا واعترض بأنه يحتمل

و الطاء المهملتين أي انتفخ بطنه (قوله دلاص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره
الشارح (قوله وفيها عشر لغات) زاد في القاموس شوملا كجوه (قوله على وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف
الذال المتجمعة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كفي القاموس (قوله على وزن صيقل)
بفتح الصاد المهملة وسكون التختية وفتح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد اللام) أي مع فتح الشين وسكون
الميم وفتح الهمزة (قوله شمات الريح) أي تحولت شمالا وبابه دخل اه مختار (قوله فنقل) أي نقلت حركة
الهمزة الى الميم ثم حذف الهمزة (قوله في الحبط) بفتح الحاء وهو أن تاكل المشية فتسكن حتى تنتفخ لذلك بطونها
ولا يخرج عنها ما فيها قال ابن السكيت هو أن ينتفخ بطنها من أكل الذرق وهو الخندوق صحاح (قوله حبط بطنه)
من باب فرح (قوله ويقال فيه دماص ودماص) كذائي نسخ وفي نسخ أخرى ودلص بتقديم اللام وكل صحیح اذ
كل منهما لغة في دلاص كما علم من كلامه في التنبيه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معا هنا وكل بضم الراء وفتح
الثاني مخففا وكسر ما قبل الأخر (قوله وهو البراق) بفتح الواو وحدة وتشديد الراء (قوله دلاص ودليص) الاول
ككتاب والثاني كما مر في القاموس (قوله ودلاصه أنا) ظاهر قول القاموس التديليس والتلين والتليس أن
لام دلاصه مشددة (قوله في دلاص) زاد المرادى وأخوانه (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككتنف والثاني
كهز بركفي القاموس أي من المترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هي أصلية إذ هي
ليست من حروف سالتونها ولا ضعف أصل (قوله وأما زرقم وبابه) أي من كل ثلاث زيد في آخره ميم تكثيرا
للغظة ومبالغة في المعنى والزرقم بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف الشديدة الزرقم والهمزة بوزن الزرقم
الكبير الجوز والدلقم بدل مه حلة مكسرة ورفولام ساكنة ورفاق مكسورة العجوز والناقعة المسنة المتكسرة
الاسنان والضرزم بضاد معجمة فراء نزي قال في القاموس كز بوج وجمع المسنة من النوق أو وفيها بقية
شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وافي ضرزم كز بوج شديدة العض وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من
النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال ونرى أنه من قولهم رجل ضرز إذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره الضمرز
الناقعة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اه فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد
والراء وتشديد الزاي خطأ والغسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح
كقفل وفسحهم متنسح ورجل فسح كقفل وفسحهم واسع الصدر والدردم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء
المرأة التي تنجي وتذهب بالليل والناقعة المسنة (قوله والسته) بفتح السين وهو الدر (قوله والضرز) ضبطه
الشارح بخناه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي وكذا هو في القاموس (قوله والدر) بفتح الدال (قوله ودر) على
وزن فرح (قوله انه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كفي عبارة المرادى لان جواب اذا لا يصدر بان المفتوحة
والتكاف لتصحح بانه على حذف الفاعل جعل ان المفتوحة ومعمولها في تاويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف
أو على حذف الفاعل وقرائة ان بالكسر يعكس عليه ان حذف الفاعل في مثله لا يجوز في الاختيار (قوله انه يحكم الخ)
فيه ما قدمناه (قوله ولذلك) أي للحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك
(قوله وأيدع) تقدم ضبطه وتفديره في شرح قوله ان لم يقعا كما هما الخ (قوله بجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد
النون الترس (قوله فيمن قال) أي في لغة من قال أديم ماروط أي وأما في الغتم قال أديم مرطى فبالعكس (قوله
وإصالة ميم مهدود وماج) الاول بدل الميم المهملتين من أسماءهن والثاني بيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر
كذافي القاموس (قوله وزيادة أحد المثلين) أي للاحاق بجعفر ولو قال ثاني المثلين لكان أوضح (قوله

أن يكون أصله شمات فنقل فلا يصح الاستدلال به وأما حبطا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ وأما دلاص ويقال فيه دماص ودماص وهو البراق فاقولهم هم درع دلاص ودليص ودلاصه أنا وذهب أبو عثمان الى أن الميم في دلاص أصل وان وافق دلاصا المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر وأما زرقم وبابه نحو ستم ودلقم وضرزم وفسحهم ودردم قلنا من الزرق والسنة والاندلاق وهو الخروج والضرزم وهو الخيل يقال ناقعة ضرزة أي قليلة اللبن والانساح والدرود وهو عدم الاسنان والوصف منه أدرود ودرود * الثالث أفهم قوله تاصياها تحققتا أنهما اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تاصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما الا بدليل وهو خلاف ما جزم به في التسهيل وهو المعروف

من أن الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة أحرف أحدهما يحتمل الاصله والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل الآن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع وميم مومى ومزود وجماع في ميم بجن عن سيبويه قولان أحدهما انها زائدة فان دل الدليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة أرطى فيمن قال أديم ماروط وهمزة أرق فيمن قال أرق فهو ما لوق كما سبق وبإصالة ميم مهدود وماج ووزيادة أحد المثلين

اذلو كانت ميم زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه واجاز السيرافي في مهمل دو مابج (قوله كطاطا) بضم الحاء المهملة
 قوله * الحمد لله العلى الاجل * الرابع تزايد الهمزة في الاسم اولى كاجر وثانية كشامل وثالثة كشمال ورابعة كطاطا وهو القصير وخامسة
 كحمراء وسادسة كعقر باعوهى بلد وسابعة كبرناسا والبرناسا الناس والميم تزايد اولى كرحب وثانية كدملص وثالثة كداص ورابعة
 كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انه فى ضبارم اصلية قال فى الصحاح الضبارم بالضم الشديد
 الخلق من الاسداه (كذالهمز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف) أى يحكم (١٧٣) بزيادة الهمزة أيضا باطراد اذا وقعت

آخر بعد ألف قبل تلك
 الالف أكثر من حرفين
 نحو حراء وعلباء
 وقرصاء ونفرج بقيد
 الاخر الهمزة الواقعة
 فى الحشو وبقيد قبلها
 ألف الواقعة آخر وليست
 بعد ألف فانه لا يقضى
 بزيادة هاتين الابدليل كما
 سبق فى حطاطا واحبنا
 وبقيد أكثر من حرفين
 نحو - وماء وساء وكساء
 ورداء فالهمزة فى ذلك
 ونحوه أصل أو بدل من
 أصل لازمة * (تنبيه) *
 مقتضى قوله أكثر من
 حرفين أن الهمزة يحكم
 بزيادتها فى ذلك سواء
 قطع باصالة الحروف
 التى قبل الالف كلها
 أم قطع باصالة حرفين
 واحتمل الثالث وليس
 كذلك لان ما آخر همزة
 بعد ألف بينهما وبين
 الفاء حرف مشد نحو
 سلاء وحواء أو حرفان
 أحدهما لين نحو زراء
 وقوباء فانه محتمل لاصالة
 الهمزة وزيادة أحد

اذلو كانت ميمه أى المذكور من مهمل دو مابج (قوله كطاطا) بضم الحاء المهملة - حملة وتخفيف الطاء المهملة
 (قوله كعقر باء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة (قوله كبرناسا) بفتح الموحدة
 وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا فى الدمامين وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح
 (قوله كضبارم) بضم الضاد المتجمعة مفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الحاء المعجمة
 وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة الجمع (قوله أكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أى الالف (قوله
 بزيادة الهمزة) اما اللحاق كعباء وقوباء والابدال من ألف التانيث لالتقاء ساكنا كضم مع الالف قبلها
 كعصراء وجرعاء (قوله نحو حراء الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين همزة اللحاق وهمزة التانيث ولا بين
 ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه اربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه (قوله كما سبق فى حطاطا)
 الذى سبق له فى حطاطا انما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كقوله عبا وبعارته والدليل على
 زيادة همزته سقوطها فى بعض التصاريف كالحط والمحطوط وقوله واحبنا هذا سبق له ذكر زيادة همزته
 وان الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه (قوله فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل) كما فى شاء جمع شاة أو
 بدل من أصل كفى ماء وكساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من
 ياء كذا قال سيم وأقره شيخنا والبعض وفى كون همزة شاء اصلا غير منقلبة عن شى نظر فان الظاهر أن منقلبة عن
 هاء والاصل شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بديل قولهم فى المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح
 أصل بالنظر الى بعض نحو ذلك لالى ذلك أو يقرأ شاء فى عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر (قوله نحو سلاء)
 بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحد سلاء قال الدمامين ولا يصح التمثيل بسلاء لوال الاحتمال
 عنه بحكاية أبى زيد سلاءت النخل سلاء اذا نزلت سلاءة أى شوكة (قوله نحو زراء) بزايين مجتمعين مكسور
 أولا هما الارض الغليظة (قوله وزيادة أحد المثليين) أى فى نحو سلاء وحواء واللين فى نحو زراء وقوباء (قوله من
 الحوايه) لم أظفر بنص فى ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كالاختفى على
 ممارس حاشيتنا بل النفس الآن أميل الى الكسر لكثرة فى أمثال هذه اللفظة كالهدايه والوقايه والحمايه
 والعناية والرعاية والزمايه والسرايه والولايه (قوله من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد الى خضرة
 أو حجرة الى سواد (قوله اذالم يصرف) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التانيث وهى زائدة (قوله فلو قال
 الناظم أكثر من أصلين لكان أجود) أى ليخرج ما ردفت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بان
 هذا أيضا لا يفيد اشتراط تحقق اصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق بكون الثالث غير محقق الاصالة
 ويدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله ان
 تكون زيادة الخ) الظاهر ان بيان هذا الشرط فى الهمزة أيضا مع انه لم يذكر فيها (قوله ليست بتضعيف أصل)
 يعنى الفاعل لمطابق أصل والالم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله فى نحو جحجان) بكسر الجيم الاولى
 وأصله جحجن كسمسم قال فى القاموس الجحجان عظام الصدر الواحد جحجن وجحجنة بكسرهما ويفتحان

المثليين أو اللين ولله العكس فان جاءت الهمزة أصلية كان سلاء فعلا وحواء فعلا وان جعلت زائدة كان سلاء فعلا وحواء فعلا
 من الحوة فان تأيد أحد الاحتمالين بديل حكم به وأبغى الاخر ولذلك حكم على حواء بان همزته زائدة اذالم يصرف وانها أصل اذا صرف نحو
 حواء للذى يعانى الحيات والاولى فى همزة سلاء أن تكون أصلا لان فى النبات أكثر من فعلا فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان
 أجود اه (والنون فى الاخر كالهمز) أى فى قضى زيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة وهم أن تسبقها ألف وأن تسبق تلك الالف
 أكثر من أصلين نحو عثمان ونحوه بان بخلاف نحو أمان وزمان ومكان وبشرط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الالف على
 حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون فى نحو جحجان أصل لازمة

وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا وحكم بتأصيل حروف سمسسم وقد اقتضى إطلاقه أنه يعرض بزيادة النون عيناً فيما يتوسط في بين الألف
والفاء حرف مشدد نحو حسان ورومان وحرف لين نحو عقبان وعنوان وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور وفانهم يحكمون بزيادة
النون في مثل حسان وعقبان إلا أن يدل دليل على أصالتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر الأمان بلغ حسان عنى *
مغلغلة تدب إلى عكاظ لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالهـمزة في تساوي الاحتمالين فلا ينبغي أحدهما الإبدال
فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه بذلك وهذا (١٧٤) مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزيادتها آخر شرطاً آخر وهو أن لا تكون

وجنحون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أي لأن أصل جنحان جنح كسمسسم على ما مر
(قوله بزيادة النون عيناً) أي زيادة متعينة (قوله نحو عقبان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح
التحتية ذهب بنيت كافي القاموس (قوله بدلالة) متعلق بحكمون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالياء الكاف
وهي للتعليل أو مجرد التنظير (قوله الأمان مبالغ الخ) قاله أمية بن خلف الخزازي من قصيدة من الوافر بمبحر
بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا للتنبية ومن استذهمة مبتدأ ومبالغ خبره والرسالة المغالطة المحمولة من بلد إلى
بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عيني ومغلغلة بغينين مجتمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير (قوله
فكان ينبغي له) أي على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أي بان لا يتوسط بين الألف والفاء
حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أي ما ذهب إليه في التسهيل والكافية (قوله لزيادتها) أي النون (قوله وأجمله
على الأكثر) عطف على معول أي انما منعت الصرف اذا كان علما على الأكثر وهو زيادة الألف
والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا نسخ الشارح على انه تعليل للحمل على الأكثر أي لأنه ليس له علامة يعرف بها
حال نونه وفي نسخ اذا (قوله مثل قرص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد الباء بفتح وعشرب بفتح والورس
قاله في القاموس (قوله وحماض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره صاد المعجمة (قوله لا لما ذكره) أي
لرده كما مر بان زيادة الألف والنون آخراً أكثر من مجيء النبات على فعال (قوله افعالاً مرممة) نقل شيخنا عن
الشارح انه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه مرممة بفتح الميم وسكون
الراء اه وبه حزم شيخنا السيد (قوله وعقبتل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادي العظيم المتسع
وعلى الكتف المترام (قوله وورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والامر العظيم
وموضع كذا في القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أي لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد
لنلك الأمور الثلاثة وقول البعض الآن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده (قوله كياء سمدع) بفتح
السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السين الكريمة الموطأ الألف كفاف
والشجاع والذئب والخفيف في حوائجه والسيب (قوله وواو فدركس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون
الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الاسد والرجل الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الاسد يقال له
دوكس أيضاً بلفاء فعلم ما في كلام البعض من الخطب (قوله وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال
المجمعة وكسر الفاء بعدها الراء الاسد والعظيم الشديد من الابل (قوله وجنحادب) بضم الجيم وتخفيف الخاء
المجمعة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق (قوله شربث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح
الموحدة بعدها مثلثة (قوله وشرباث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلايط (قوله حزنفش)
بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها سين معجمة (قوله وجرافش) على وزن علايط (قوله
عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة (قوله وعرنقصان) بضم
العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف (قوله أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) نحو جنقل فان اشتقاقه من

في اسم مضموم الاول
مضعف الثاني اسمها
لنبات نحو رومان فجعلها
في ذلك أصلاً لان فعالاً
في أسماء النبات أكثر
من فعالان والى هذا ذهب
في الكافية حيث قال
قل عن النعلان والذلاء *
في النبات للفعال كالسلاء
ورد بان زيادة الألف
والنون آخراً أكثر من
مجيء النبات على فعال
ومذهب الخليل وسيبويه
أن نون رومان زائدة قال
سيبويه وسالته يعني
الخليل عن الزمان اذا
سمى به فقال لأصرفه
في المعرفة وأجمله على
الأكثر اذ لم يكن له معنى
يعرف به وقال الاخفش
نونه أصلية مثل قرص
وجماض لان فعالاً أكثر
من فعالان يعني في النبات
والصحيح ما ذهب إليه
لما ذكره بل لبوتها
في الاشتقاق قالوا أرض
مرمنة لكثرة الزمان ولو
كانت النون زائدة اقلوا
مرمة (و) النون (في

* نحو وعقبتل) وعقبتل وقرنفل وجنطار ورتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن الخفلة
(وغير مدغم أصالة كفي) كفي مجهول فـ ضمير النون هو المفعول الاول ناب عن الفاعل وأصله نصب بالمفعول الثاني أي اطردت زيادة
النون فيما تضمنه القيود المذكورة لثلاثة أمور أو هما ان النون في ذلك واقعة وقع ما تبعته زيادة كياء سمدع وواو فدركس وألف عذافر
وجنحادب * ثانياً انها تعاقب حرف اللين غالباً لوقوعهم للتعليل الكفين شربث وشرباث والاضخم حزنفش وجرافش ولنبت عرنقصان
وعرنقصان * ثالثاً أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه وقد يخرج بالقيود الاول النون الواقعة أولاً فانها
أصل قوله وفتح الذال المعجمة الخ الذي في القاموس السمدع بالدال المهملة اه

نحوه مثل الآن يقضى بزيادة دليل كفى نحو تر جس لانها لو كانت أصلا لكان وزنه فعل وهو مقفوذ وبالقياس الثاني نحو قنطار وقنديل
وعنقود وخندر يس وعندليب فانها أصل الآن يقضى دليل بالزيادة كفى نحو عنبس لانه من العبوس وحفظ لقواهم حفظت الابل وعنسل
لانه من العسلان وعرنلانه من قواهم شي عرد أي صلب وكنهبل لقوله - م فيه كهبل (١٧٥) ولعدم النظير على تقدير الاصله وبالقياس

الثالث نحو غرنيق وهو السبد الرفيع
وخرنوب وكنا بيل
فالنون أصلية اذ ليس
في الكلام فعنسل ولا
فعنول ولا فعنيل
وبالرابع نحو - وعنيس
فانه تعارضت فيه زيادة
النون مع زيادة التضعيف
فغلب التضعيف لانه
أكثر وجعل وزنه فعل
كعديس قال أبو حيان
والذي أذهب اليه أن
النونين زائدتان ووزنه
فعل والدليل على ذلك
أنا وجدنا النونين
مزيدتين فيما عرفه
اشتقاق نحو وضفط
وزونك ألا ترى أنه من
الضفاطة والوزك فيحمل
ملا يعرفه اشتقاق
على ذلك * (تبيينات) *
الاول بقى مما تزايد فيه
النون بأطراد ثلاثة
مواضع المضارع كضرب
والانفعال وفروعه
كالانطلاق والانفلال
كالاحترجام وانما سكت
عنها لوضوحها * الثاني
انما لم يذكروا التنوين
ونون التنبيه والجمع
وعلاوة الرفع في الامثلة
التي ستون الوقاية ونون

الحجفة كهميد على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرذات (قوله نحوهم مثل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر
الذئب (قوله لكان وزنه فعل) بكسر اللام الاولى (قوله وخندر يس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح
الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء النجر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون
النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فوحدة طائر بصوت أنواعا يقال له الهزار جمع عنادل
وعنادب كفى القاموس (قوله حفظت الابل) في القاموس حفظ البعير كفروح أكثر من أكل الخنظل (قوله
وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضغراب
(قوله وعرنل) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها الهمزة (قوله شي عرد) بفتح العين وسكون
الراء (قوله وكهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الراء وفتح الواو وحدة رة وضها شجر عظيم والشعير الضخم
السنبلة قاله في القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أي بفتح الباء (قوله ولعدم النظير) أي مع دخول
أضيق البابين والافتقار للنظير لازم على تقدير الزيادة أيضا كالكليس في الاوزان فعلى بضم اللام الاولى المشددة
ليس فيها فاعل بضم اللام الاولى لكان باب الزيادة أو س كاسر (قوله نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون
الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها فاف طير من طيور الماء ويطاق على غير ذلك كفى القاموس (قوله
وكنا بيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فمحمزة ساكنة فوحدة مكسورة فتحته ساكنة فلام اسم موضع بالين
كذافي التمرج (قوله نحو عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الشديدة من الابل
الشديد (قوله كعديس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الواو وحدة بعدها سين مهملة الشديدة من الابل
وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الواو وحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس
الصحيحة (قوله نحو وضفط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كفى القاموس
والدمايني وصحفه البعض فضطه بالغين المعجمة بدل الفاء (قوله وزونك) بفتح الزاي والواو وتشديد النون
بعدها كاف (قوله من الضفاطة) وهي الجهل وضعف الرأي وضخامة البطن والفعل ككرم اه قاموس
(قوله والوزك) بفتح الزاي وسكون الواو مشى الغراب وتحرك المنسكين في المشى والتبختر (قوله عبوتران)
بفتح العين والواو وحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضماها ويقال له عبوتران بالتحته مكان الواو بنات طيب الرائحة
(قوله والتاء في التانيث الخ) قد يفهم اقتضاره على ما ذكر أن تاء ترجان بفتح التاء والجيم وضماها وفتح التاء
وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الاصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصاريح الكلمة وهو معرب وقيل
عربي (قوله كضربت) جل الشارح التانيث في النظم على ما يع تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ
أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كضربت وتمت ولان قال ابن هشام عندي أن تاء قامت ونحوها لا تعد في هذا
الباب لانها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلة ومسلات فانها جزء كلمة ولهذا ياجها الاعراب (قوله
وضربة) كذا في نسخ بالتاء المر بوظة بمعنى المرة من الضرب وفي نسخ بناء بجرورة على أنه فعل مبني للمجهول
وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرر وأما ما يتوهم من أنه بناء خطاب مكسورة فغلط اذ هذه التاء اسم
لانها فاعل والكلام في الحروف الزائدة (قوله على المشهور) مقابله قولان الاول أن التاء هي الاسم الضمير
وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءا
وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف
المضارعة الا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اه (قوله وذلك) أي نحو الاسستفعال فاندفع قول ابن هشام انها

التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة لى تميز لاختلافها ماصول الكلمة حتى صارت جزءا منها * الثالث اعلم أن
النون تزايد اولي نحو ضرب وبانية نحو حفظ وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو عرسن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو
عبوتران (والتاء) تزايد في بعض مواضع (في التانيث) كضربت وضاربه وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) في (المضارعة) كضرب
(و) في (نحو الاستفعال) من المصادر وذلك الافتعال للاستخراج والافتقار

ويقوى قوله ما حكاها صاحب كتاب العين من قولهم تأمته ما بمعنى اتخذت ثم حذفت الهاء فبقى (١٧٧) أم ووزنه فان ثبت هذا فأم

وأمه أصلان مختلفان
كسبط وسبطر ودمت
ودمتر فتكون أمهات
على هذا جمع أمهات
وأمهات جمع أم وما
ذهب اليه ابن السراج
ضعيف لانه خلاف
الظاهر وأما حكاية
صاحب العين فلا يخج
بها المافيه من الخطا
والاضطراب قال أبو
الفتح ذكرت بكتاب
العين وما شيخنا بأعلى
فأعرض عنه ولم يرضه
أذيه من القول المرود
والتصريف الفاسد
وزيدت الهاء في قولهم
أهرقت الماء فأنأهر يقه
أهراقه والأصل أراق
يريق أراقه وألأراق
منقلبة عن الياء وأصل
يريق يوريق ثم أبدلوا
من الهمزة هاء وانما قالوا
يهير يقه وهم لا يقولون
أأريقه لاستثناهم
الهمزتين وقالوا أيضا
أهراق الماء يهرقه أهراقا
ولا جواب للمبرد عن
زيادته في أهراق الا
دعوى الغلط من قائله
لانه ما أبدل الهمزة هاء
نوهم أنهم فاء الكلمة
فادخل الهمزة عليها
وأسكنها وادعى الخليل
زيادة الهاء في هر كوكه
وأنها هف معولة وهي
العظيمة الوركين لانها

و يقوى قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأمت بهم مشددة فيم ساكنة (قوله ثم حذف
الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فاصل أم أمهات ثم حذف الهاء الخ وجوز البعض أن يكون عطفا
على قوله وقالوا في أم أمهات وهو سهو وظاهر لما يلزم عليه من التنافي الواضح بين المتعاطفين لان الشارح قال في
جانب المعطوف عليه ووزنها فعلمة فصرح بان الهاء زائدة وقال في جانب المعطوف فبقى أم ووزنه فعصرح
بان الهاء أصلية (قوله فبقى أم) أي بقي هذا اللفظ ولو قال فبقى أما بالنصب أي فصار اللفظ أما لكان أوضح (قوله
فان ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الإشارة الى ما حكاها صاحب كتاب العين وحينئذ في كلامه نظر لان ثبوت
ما حكاها يقتضى أن أمافرع أمهات وان أمهات فقط هو الأصل وعبارة المرادى عقب قوله ووزنه فع أو تكون أمهات
وأم من باب سبط وسبطر اه وهي ظاهرة لتعبيره بانهم ان أجمع اسم الإشارة الى ما حكاها وما يدل عليه
الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسبط وسبطر) السبط ككثف الطويل وكذا
السبطر كهز بركاني القاموس وأما السبط بفتح فسكون وبفتحتين أو بفتح فسكون فليس بمعنى السبط بل هو
نقيض الجعد كفي القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيخنا (قوله
ودمت ودمتر) الهمزة بمثابة ككثف السهل وكذا الهمزة بمثابة ككثف الميم وكسر المثلثة وبكسر
الدال وفتح الميم وسكون المثلثة بفتح الدال وسكون الميم وفتح المثلثة كذا في القاموس (قوله لانه خلاف
الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة في أمهات وهو أم دون قبه وأمهات مع فلة باب سبط وسبطر فله شيخنا السيد
(قوله في قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كفي زكريا على الشافية (قوله والأصل) أي أصل
أهراق يهرق أهراقه (قوله منقلبة عن الياء) أي لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الا أن (قوله
وأصل يريق يوريق) ان كان مراده الأصل الاول كان يوريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون
الشارح حذف تمام التصريف وهو تنقل كسرة الياء الى الراء وان كان مراده الأصل الثاني كان يوريق
بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح تاركا للأصل الاول وهذا أقرب الى اقتضائه على قوله ثم
أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقولون ونقلوا كسر الياء الى الراء (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن
الهاء لم تزدي المضارع من أول وهلة وانما هي فيه تبدل من مزيد بخلاف الماضي والمصدر فتبدل (قوله وانما قالوا
يهير يقه الخ) في عبارته عندي حرازة لان هذا الكلام ان كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة
مع رفضهم الهمزة بالكسبية في مثل يريق ويحيز ويكرم فحق العبارة أن يقولون وانما قالوا يهرق يقه وهم لا يقولون
يوريق يقه شفة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء ولم يقولوا الهمزة فحق العبارة أن
يقولون وانما قالوا يهرق يقه ولم يقولوا يوريق يقه استئقالا للهمزتين في أأريقه وطرد اللباب في بقيسة الصور فتأمل
(قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة التثنية على وزن أفعل يفعل أفعالا (قوله ما أبدل الهمزة) أي التي في
المضارع للغة السابقة وقوله فادخل الهمزة عليها أي في الماضي والمصدر (قوله وأسكنها) قد منعا زكريا أن
في هاء أهراق السكون والفتح (قوله في هر كوكه) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبروزة كفي القاموس
فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر (قوله لانها تر كل) في القاموس الركل ضرب من الفرس برجل
ليعدو اه وبابه نصر كيقبده فاعسدة القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يستند
حقيقة الى الدابة فعمل الفعل في عبارة الشارح مبني للمجهول وأما قول البعض قوله لانها تر كل في مشبهها أي
تنأني ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس (قوله في هبلع) كدرهم وبفتح الهاء والياء وتشديد اللام ويقال
هبلع كقرطاس (قوله هجرع) بالراء كدرهم وجعفر وأما هجرع بالزاي كدرهم فالجبان هجرع من الخبز
كذا في القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهماعنده هبلع) صوابه هفعل كفي بعض النسخ
(قوله من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي رمله مستوية لا تنبت شيئا وكذلك
الجرعاء والاجرع (قوله وحجة الجماعة) أي في أصالة هاء هجرع ووجه الخبية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع

(٢٣ - صبان) - رابع) تركل في مشبهه والاكثر على أصلتها وانها فله وقال أبو الحسن انها زائدة في هبلع
وهو الاكول وهجرع وهو الطويل فهماعنده هفعا لان الاول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل ونحو الجماعة أن العرب تقول

في الهجر عن هذا هجر من هذا أي أطول وكذلك تقول في هاقمة وهو الاسد والنخيم الطويل أيضا ويجوز أن تكون زائدة في سها وهو الطويل لان الساب أيضا الطويل يقال قرن سهل وسلب أي طويل ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط * (تنبيه) * التحقيق أن لاند كرهاء السكت مع حروف الزيادة ما تقدم اه (واللام في الاشارة المشتهرة) أي من حروف الزيادة للام والقياس يقتضي أن لا تزداد بعد هاء من حروف المد فهذا كانت أقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها في الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولئك وما سواها فباه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم (١٧٨) في عبد عبد وفي الافج وهو المتباعد الفخذين فجعل وفي الهيق وهو الظليم هيق وفي

بحدف الزائد وبقاء الاصل فلما قالوا هجر علمنا أن الهاء أصل وانما حذفوا العين مع انها أيضا أصل بخلاف لان الحذف اُتيقن بالواحد (قوله وكذلك تقول في هاقمة) أي كقولته لك في هجر عن من الخلاف تقول أنت في هاقمة بكسر فسكون (قوله في سها) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصواب بالصاد المهملة بمعنى السهل أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضمما البعض سهل بكسر اللام خطأ (قوله لان الساب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس (قوله واللام في الاشارة المشتهرة) يصح أن يكون خبر المبتدأ جملة فإلية تقديره تزداد في الاشارة المشتهرة والى هذا أشار الشارح في قول المصنف والتاء في التانيث الخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للاشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الانجبار قبل النعت وأن يكون الخبر جازا ويجوز وا تقديره من أحرف الزيادة والى هذا أشار الشارح هنا بقوله أي من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للاشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام الكائنة في الاشارة المشتهرة هي أي تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة لتلاخروج اللام في أولئك ولا يصح على هذا عذري أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عبد ولز يدل وان نقله السيبوطي عن ابن هشام وأقره أبو الهيثم الحواشي لخروج هذه اللام بالصفة الاولى أي قوله في الاشارة فاعرفه (قوله لبعدها من حروف المد) فديع بأن ما فيها من الاستطالة يقر بها من حروف المد (قوله وأولئك) بقصر أولى لان أولاء المدود لا تحقه اللام (قوله وما سواها) أي الاشارة (قوله وفي الافج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم (قوله وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره فاف (قوله وهو الظليم) بالطاء المعجمة كما مر ذكر النعام (قوله وفي الغبشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين مججمة (قوله وهي الكمرة) بسكون الميم أي حشفة الذكركر (قوله وفي الطيس) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة (قوله وهو الكثير) أي الرمل الكثير كما في نسخ (قوله وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره وكان أبا الحسن يقول بان البواقي من باب سبطر وسبطر (قوله فيكون له) أي في عبد (قوله نعم البواقي) أي ما سوى عبد وقوله يحتمل أن تكون من مادتين الخ أي فيصح قوله تزداد في عبد وحده (قوله والغرض من الاتيان بهما الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قدموس) يضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيمة وهو ملحوق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قروبوس اه تصریح أي فيكون بفتح القاف والدال (قوله بقطع الهمزة الخ) احتراز من اطاع بسطيع بوصول الهمزة ففتح أول المضارع معني استطاع بسطيع (قوله وزيدت السين الخ) اعتراض عليه المبرد بان حركة العين لم تذهب وانما نقلت الى الفاء لان أصله أطوع ففتحت حركة العين وهي الواو الى فاء الكامة فسكنت العين ثم قلبت ألفا فتحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الا ت وأجيب بأن التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لان من ذهاب الحركة مطلقا (قوله ومع سين زيد) أي التاء (قوله ان لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بحذف احدى التاءين وسجدة فاعله ويجوز ضم التاء على انه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وسجدة نائب الفاعل اه غزى (قوله حجة) أي دال (قوله كحظلت) مثال للحججة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس (قوله فسقوط النون في الفعل) لم يقل فقوله حفالت بسقوط النون

الغبشة وهي الكمرة فيشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عشمي وبعده قولهم في زيدل يدل على أنه قال في الاوسط اللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادة فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسبطر وسبطر (تنبيهان) الأول حق لام الاشارة أن لاند كره مع أحرف الزيادة قلنا في هاء السكت من أنها كامة وأسهاء الثاني ذكر في النظام من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستعمال وفروعه قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمكس وهي الكسكس فيلزم هذا القائل أن يعد شين الكسكس نحو أكرمكس والغرض من الاتيان بهما بيان كسرة السكاف في حكمهما حكيم

هاء السكت في الاستقلال ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم واسطاع بسطيع بقطع الهمزة وضم أول مضارع فان أصله عند سيمويه أطاع بسطيع وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لان أصل أطاع أطوع والعذر لناظم أن السين لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكأنها كتنفي بذلك ولهذا قال في السكافية في ذكره زيادة التاء ومع سين زيد في استفعال وفرعه كاستقص ذا استكمال انتهى (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا بمقيد به زيادته فهو أصل (ان لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت) الا بل اذا تاذت من أي كل الحظفل فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها

في الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخر بعد ألف م سبق باكثر من أصلين أو واقعة كاهي في نحو غضة ركبا سبق به انه وقد تقدمت أمثاله كثيرة بما حكم فيه بالزيادة لمجتمع حلوله من قيد الزيادة فليراجع * (فصل 179) في زيادة همزة الوصل * هو من تنمة

الكلام على زيادة همزة
وانما أفرد لاختصاصه
باحكام وقد أشار الى
تعريف همزة الوصل
بقوله (للوصل همزة سابق
لا يثبت * الا اذا ابتدئ به
كاستبتوا) أي همزة
الوصل كل همزة في
الابتداء وسقط في الدرج
وما يثبت فيها فهو
همزة قطع وقد اشتمل
كلامه على فوائد الاولى
أن همزة الوصل وضعت
همزة لقوله للوصل همزة
وهذا هو الصحيح وقيل
يحتمل أن يكون أصلا
الألف ألا ترى الى ثبوتها
ألفا في نحو لرجل في
الاستفهام المالم يضطر
الى الحركة الثانية أن
همزة الوصل لا تكون
الاسابقة لانه انما سجد
بها وصلة الى الابتداء
بالساكن اذا ابتداء به
متعذر الثالثة أنها لا
تختص بقيل بل تدخل
على الاسم والفعل
والحرف أخذ ذلك من
الاطلاق والمثال لا يختص
الرابعة امتناع اثباتها
في الدرج الا لضرورة
كقوله ألا لا أرى اثنين
أحسن شيمة على حدنان
الدهر مني ومن جعل
واختلف في سبب تسميتها

مع انه أنسب بقول المصنف كخطات اشارة الى أن الحجة في الحقيقة تسقوط النون في حذفت لانفس حذفت
* (فصل في زيادة همزة الوصل) قال الفارسي تعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كبنى وسمى في ابن
واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبي وأخي في أب وأخ وان كان أول المضارع مفتوحا كما يكتب ويستخرج
قاله همزة من أمره وصل نحو اكتب واستخرج وان كان مضموما كيكرم ويعطى تقطع نحو أكرم وأعط ولا
تخذف همزة القطع الا في الضرورة كقوله * ان لم أقاتل فالبسوني برعنا * واذا استفهمت عما هي أي همزة
القطع فيه تقول أأ كرمت ياز يدعمر أوأ أ كرمت بالف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو أ كرمت بأف
بعد همزة الاستفهام وتقول أعطيك ياز يدعمر همزتين أو أعطيك بقلب الثانية واو أو أعطيك بالف بين
همزتين أو أعطيك بالف بين همزة وواو وقرئ بالوجه أنزل عليه ألك وقرئ أنك ذلك ذاهب همزتين
أو أ ينك بقلب الثانية ياء أو أنك بالف بين همزتين أو أ ينك بالف بين همزة وياء وقرئ بالوجه أنك المبعوثون
اه باختصار (قوله لاختصاصه) أي الفصل أي اختصاص المتكلم عليه وهو الهمزة أو الضمة ويراجع
للهمزة وقد كرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح (قوله كاستبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح
التاء الاولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للعفول اه غزى ويصح فتح التاء الاولى والموحدة أيضا
على انه ماض مبني للفعل (قوله وما يثبت فيهما) يشمل همزة نحو كل وأخذ فتكون همزتها مع كونها فاء
الكلمة همزة قطع وفي كلام الفارسي السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض
الهمزة الزائدة فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما تسمى همزة وصل ويمكن انجرارها على هذا بايقاع ما على
همزة زائدة (قوله لقوله للوصل همزة) أي دون أن يقول ألف (قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح
وقيل وضعت الفاعل لثبوتها ألفا في نحو لرجل في الاستفهام اه وبين العبارتين فرق فانظر الموافق للواقع
منهما (قوله اذا ابتداء به متعذر) أي محال في كل لغة اجتماعي الألف وما في غيرهما على ما نص عليه أبو الفتح
وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني والكافيجي الى انه يمكن الا انه مستثقل قاله السيوطي (قوله
والحرف) يعني أل وأم في لغة حمير على القول بان الهمزة فيهما للوصل (قوله والمثال) أي قوله كاستبتوا وقوله
لا يختص أي ليس نصا في التخصيص فلا ينافي تبادل التخصيص من أمثلة المتن بسبب ان عادة المصنف الغالبة
اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدنان الدهر) بفتح الحاء والدال أي ما يحدث فيه من النوائب والنوازل ورجل
بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة قاله العيني (قوله مع أنها تسقط في الوصل) أي فكان المناسب أن تسمى
همزة الابتداء (قوله فقيل اتساعا) أي تجوز الالفة الضدية فيما يظهر (قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم
ان الوصل مصدر وصل المتعدي والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا القول
والذي بعده أنها الوصول فكان ينبغي حينئذ تسميتها همزة الوصول لانه همزة الوصل ولو قيل في هذا القول لانها
تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها همزة الوصول فاعرف ذلك فانه مما غفل عنه مع وضوحه
(قوله اساسا ذكره بعد) من اصاله الفعل في التصريف وبناء أوله في بعض الامثلة على السكون (قوله لفعل
ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من الخاسي ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الامر
والمصدر منه نحو ندرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضي ونعل الامر الباقيان على فعلية ما زال الباقية
على حرفيتها فلو سميت شخصا بشي من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاسماء
الصرفية غير العشرة المستثناة الاتية وبقولنا الصرفه أي التي ايسر جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق
والاقتدار والاستخراج وانما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو
اسم من العشرة مع تغير المعنى لان الكامة لم تنقل من قبيل الى قبيل فاستحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع

همزة الوصل مع انها تسقط في الوصل فقيل اتساعا وقيل لانها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول السكوفيين وقيل للوصول المتكلم بها
الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها لم اللسان ثم أشار الى مواضعها مبتدئا بالفعل لانه الاصل في استحقاقها السا
بأذ كره بعد فقال (وهو لفعل ماض احتوى على * أكثر من أربعة) امامها

(نحو انجلى) وانطلق أو سواها نحو استخرج (والامر والمصدر منه) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو انجلى انجلا وانطلق انطلقا واستخرج استخرجا وكذا أمر الثلاثى الذى يسكن نانى مضارعه لفظا سوا على ذلك مفتوح العين ومكسورا وهو مضمومها (كاخش وامض وانفذا) فان تحرك نانى مضارعه لم يتحجج الى همزة الوصل ولو سكن تقدرا كقولك فى الامر من يقوم قم ومن بعد عد زمن يرددو يستثنى حذف ذوكل ومر فانه يسكن نانى مضارعه لفظا والاكثر فى الامر منها حذف الناء والاستغناء عن همزة الوصل (وفى اسم است ابن ابنم سمع * واثنين وامرئى وتانىث تبسع وايمين) فهذه (١٨٠) عشرة أسماء لان قوله وتانىث تبسع عنى به ابنة واثنين وامرأة وتبسه بقوله سمع على ان

واضرب وآل فان فيه نقل السكامة من الفعلية أو الحرفية الى الاسمية قاله الهمامى (قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا فى نسخ وهو الصواب وفى نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ (قوله والامر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل (قوله الذى يسكن نانى مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك أمر ما زاد على أربعة لانه لاني مضارعه لا يكون الا ساكنا بالاستقرار فيحتاج دائما الى همزة الوصل كذا قال سيم وأقره آراء باب الحوائى ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم قد بر (قوله فان تحرك نانى مضارعه) أى انقلبا كما عرف * (تنبيه) * ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثى وسكت عن أمر الابعى كانه لاني مضارعه لا يكون الا متحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة الى همزة الوصل سيم (قوله ويستثنى) أى من قوله وكذا أمر الثلاثى الذى يسكن نانى مضارعه لفظا (قوله حذف ذوكل ومر) فالقياس فى الثلاثة أو حذف ذوكل وامر السكامة حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها والابتداء بالسكان وهذا حذف غير قياسى (قوله والاكثر فى الامر منها الخ) جملة حالية وما ذكره الشارح من ان الحذف فى كل ونحو أكثر فقط لا واجب بخالفه ما فى شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازانى ان الحذف فيها واجب بخلاف مر لا نهما أكثر استعمالا (قوله وفى اسم الخ) وكفرد هامة منها هاءة قول اسمان واستان بجملة الوصل وكذا البقية (قوله لاصالته فى التصريف) تقدم تعليقه فى أول التصريف (قوله بعض أمثله) هو الجماسى والسداسى وأمر الثلاثى بشرطه السابق (قوله فاذا اتفق الابتداء بها) أى بهذا البعض وأنت ضميره مرعاة للمعنى لان بعض الامثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله للامكان) أى امكان الابتداء بها (قوله عليها) أى على ذلك البعض وفى تانىث الضمير ما قاما (قوله ليست من ذلك) أى من مصادر تلك الاعمال وبذلك اسم الاشارة باعتبار المذكور (قوله فاصله عند سيبويه) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره على سيمى وقوله فى فعله سميت والاصل اسماء وسيمو وسيموت فاقضى القانون التصريفى قلب الواو همزة فى الاول وباء فى الاخيرين ولو كان أصله وسيمابكسر الواو كما يقول الكوفيون لقبيل أو سام وسيم وسيمت وادعاء القلب المسكافى بعيد (قوله وقيل سيمو كقول) مقتضى صنيعه أن لا قائل بان أصله سيمو بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال (قوله حذف لامة تخفيفا) وقيل لثقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال الهمامى وهو غير مستقيم بدليل دلونون وشلون ونحوها (قوله وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فاصله عند سيبويه سيمو أن قولهم اسم من السكامة العشر التى بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعنا نونيا بالأوليا (قوله وتعويا) أى عن اللام المحذوفة (قوله وهذا لم يجمعوا بينهما) أى بين اللام والهمزة (قوله أو سيموى) أى بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فبها وأجاز بعضهم سكنونها كما مر فى محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد المراد به اللغوى وهو مجرد الاخذ (قوله من السيمو) لعلوه على قسيمة الفعل والحرف بوقوعه فى ركنى الاسناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماه (قوله لقولهم ستمية) ظهوره تانىث فى التصغير يدل على أن الاست، وثم وهو ما يقيد صنيع القاموس (قوله على كون الاصل ستم) برفع ستمه حكايه لقوله سابقا فاصله ستمه (قوله والفتح) عطف خاص على عام (قوله فاصله بنو كقلم الخ) قال فى المصباح وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول

افتتاح هذه الاسماء العشرة بجزء الوصل غير مقبوس وانما طرقت به السماع وذلك أن الفعل لاصالته فى التصريف استأثر بامور منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون فاذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ثم جاءت مصادر تلك الافعال عليها فى اسكان أوائلها واجتلاب الهمزة وهذه الاسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس ان تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل وانما شذت عن القياس اساسا ذكره أما اسم فاصله عند سيبويه سيمو وكقنو وقيل سيمو كقفل فحذف لامة تخفيفا وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم الى السين وأتى بالهمزة توصلوا وتعويا واولها لم يجمعوا بينهما ما بل أثبتوا أحدهما فقالوا فى النسبة اليه اسمى

أوسيموى كما عرف فى موضعه واشتقاقه عند البصريين من السيمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فاخرت فاؤه يقل بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف فى هذه المسئلة شهير فلا نطيل بذكره وأما است فاصله ستمه لقولهم ستمية وأستاه وزيد أستمين عمر وحذف اللام وهى الهاء تشبيها بحروف الهجاء وسكن أوله وجى بالهمزة لما ذكره فى لغتنا أنجران سمع حذف العين فوزنه قل وسبب حذف اللام فوزنه والدليل على كون الاصل ستمه بفتح الفاء فتحها فى هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح فى العينين ما يندكر فى ابن وأما بن فاصله بنو كقلم فعل به

فما سبق في اسم واست ودليل ففتح فائدهم في جمعة بنون وفي النسب بنوي بفتحها ودليل تحريك العين قولهم في جمعة أبناءه وأفعال انما هو جمع فعل بفتح العين ودليل كونها مفتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاء ومكسورها ككعبد وكاد والحمل على الأكثر ودليل كون لامه واو الأبياء ثلاثة أمور أحدها أن الغالب على ما حذف لامه الواو والياء والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فابدلوا التاء من اللام وابدال التاء من الواو أكثر من ابدالها من الياء كما استعرف في موضعها والثالث قولهم البنوة ونقل ابن السجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقوه من بنى بامرأته بنى ما ولد دليل في البنوة لأنها كالفتوة وهي من الياء ولو بنيت من حيث فعولة لقلت حموة وأجاز الزجاج الوجهين وأما بنو فهو ابن زيد فيسببه الميم للجد لغة كما زيدت (١٨١) في زرقم قال الشاعر وهل لي أم غير هان

ذكرتها أي الله
الآن أكون لها ابنما
وليس عوضا من
المحذوف والاسكان
المحذوف في حكم الثابت
ولم يحجج إلى همزة الوصل
وأما اثنتان فاصله ثنيتان
بفتح الفاء والعين لأنه
من ثنيت ولقولهم في
النسبة اليه ثنوي
فحذفت لامه وسكن أوله
وجيء بالهمزة وأما
امرؤ فاصله مرة
تخفف بنقل حركة الهمزة
إلى الراء ثم حذفت الهمزة
وعوض عنها همزة
الوصل ثم ثبتت عند عود
الهمزة لأن تخفيفها
سائق أبداً لجعل المتوقع
كالواقع وأما ثنيت ابن
واثنتين وامرئ فالكلام
عليها كالكلام على
مذكراتها والتاء في
ابنة واثنتين للثانيتين
كالنساء في امرأة كما أفهمه
كلامه بخلاف التاء في
بنت واثنتين فانها فاهما

يقول فيه التغيير وقوله التغيير تشهد بالاصالة اه يعني تغيير بنت فافهم (قوله ما سبق في اسم واست) أي من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله بفتحها) أي في الجمع والنسب (قوله ودليل تحريك العين) أي بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما عترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك عينه (قوله والحمل على الأكثر) مبتدأ وخبر (قوله واشتقوه من بنى بامرأته) لأن الابن مسبب عن بناء الاب بالام (قوله وهي من الياء) اسكن قبلة الياء واو المناسبة الضميمة الواو اللتين قبلها واو ادغمت الواو في الواو (قوله للجد لغة) لأن تكثير الجر وف بدل على زيادة المعنى (قوله والاسكان المحذوف في حكم الثابت) أي للتعويض عنه بالميم (قوله لم يحجج إلى همزة الوصل) أي للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لأنه من ثنيت) لتعليل لسكون اللام ياء وقوله ولقولهم في النسبة اليه ثنوي أي بفتحين لتعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوي لا يمنع سكون العين في الاصل لأنك تقول في النسبة إلى اسم سمي بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فتأمل (قوله ثم حذفت الهمزة) وعوض عنها همزة الوصل (قوله أي وسكنت الميم كما في نظائره) (قوله لأن تخفيفها) أي الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع ال كفي التصريح ثم حذفها (قوله فجعل المتوقع) أي التخفيف المتوقع كالواقع فاستصعبت همزة الوصل (قوله وأما ثنيت ابن واثنتين وامرئ) أي مؤنثاتها يعني ابنة واثنتين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أي فالاصل بنوة وثنيتان ومراة (قوله لو سميت بجمادى لاصرف فتحها) فلو سميت بجمادى لجازا لاصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله (قوله وافهام الثانيتين الخ) هذا ينافي ما أسلفه في غير هذا الباب من أن ثنيت وأخت للتعويض والاشعار بالثانيتين الآن يحمل ما هنا على أم الاتفهم الثانيتين أصالة أو صراحة فلا ينافي أنها تفهمه عروضا وشعارا فتأمل (قوله المخصوص بالقسم) احتراز عن أيمن في نحو قولهم برأيتهم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع عين اتفاقا (قوله لأنه عندهم جمع عين) (ردبان همزته سمع كسرها وحذفها وصلها وميمه سمع فتحها) (قوله وعند سيبويه) أي وغيره من البصريين قال في المعنى ويلزمه أي أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أي أيمن الله قسمي وإضافته إلى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جرحه نوا والقسم وابن مالك إضافته إلى السكينة وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أي قسمي أيمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدماسني (قوله أعاضوه الهمزة في أوله) ان كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وان كان أصله عن بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت نونه أعاضوه الهمزة في أوله فقبل أيمن الله (قوله همزاي ويايمن) بنصب همزة على المفعولية وصل همزة يايمن ونقل حركة همزة أو إلى راء كسرها كسر همزة ام وضم يها وقوله فافتحوا كسر أي مع ضم الميم فيهما وقوله أو من يضم النون وقوله بالثانيتين أي تثلث الميم راجع لم ومن وقوله ويايمن اختتم به أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن ان فتحت تعين ضم الميم وان كسرت جاز ضمها وفتحها اه يس على الفاكهي مع زيادة من الفارضي ونقل شيخنا السيد عن شرح

بدل من لام الكلمة اذ لو كانت للثانيتين لم يسكن ما قبلها ويؤيد ذلك قول سيبويه لو سميت بجمادى لاصرف فتحها يعني بنتا وأختا وافهام الثانيتين مستفاد من أصل الصيغة لأن التاء أو أيمن المخصوص بالقسم فالله للوصل عند البصريين والتقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع عين وعند سيبويه اسم مفرد من اليمين وهو البركة فلما حذفت نونه فقبل أيمن الله أعاضوه الهمزة في أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها ابصد الحذف كما قلنا في امرئ وفيها اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين همزاي ويايمن فافتحوا كسرها وامرؤ أو قل ام أو من بالثانيتين قد شكلا ويايمن اختتم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلنا ثم أشار إلى ما بقى مما يدل على همزة الوصل بقوله (همز آل كذا) أي همزة وصل مغرفة كانت أو موصولة أو زائدة

ومذهب الخليل أن همزة آل قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ومثل آل أم في لغة أهل اليمن * (تنبيهات) *
الاول علم من كلامه أن همزة الوصل (١٨٢) لا تسكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير آل ولا في ماض ثلاثي ولا رابعي ولا في اسم المصدر

الشافعية أم يفتح الهمزة وضم الميم وأيمن يفتح الهمزة والميم بدل اليمن بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في
أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشرة لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجر عن الهمع
عدها عشرين وقوله كذا ضف بنقل حركة أضف الى تنوين كلا (قوله ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول
المصنف همز آل كذا (قوله في غير هذا الكتاب) أي وأما في هذا الكتاب فلم يصرح باختصار قول (قوله)
ولا في حرف غير آل) أي المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الأشارح فتسكون الاء
غير المصادر اثني عشر (قوله كان ينبغي أن يزيد أيم) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا هوهم أن همزها همزة قطع
فتأمل (قوله اثني عشر) هي الاء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ والموصلة الدالة في قوله همز
آل كذا أيم (قوله يقال وابنم هو ابن الخ) لهم أن يخلصوا بالفرق بانما حدث له بزيادة الميم اتباع النون
للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكامنة الأصلية حتى ذهب السكونيون الى أنه معرب من مكانين بخلاف
أيم لغة في أيمن فإنه لم يصر حينئذ بمذهبه المثابة ثم لاحصوية للمعارض بذكر ابنم فان وثبات هذه الاء هي
مذكرات بزيادة الاء اه تصریح وعندى في هذا الفرق وان أقروه نظرا لان أيا أيا بضاحته بالنقص جعل
الاعراب على الميم فشكل من ابنم وايم تغير محل اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفا
بمذاخيرهم وثرفندبر (قوله همز الوصل المفتوح) وذلك في آل وأم بدلها في لغة حير وايم ولم يعمل الشارح
أرجح الضمير في يبدل الى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف جوعه الى همز آل فقط لان
ما فعله الشارح أكثر فائدة (قوله أو يسهل) أو هذه للتخفيف والتسهيل وان كان مرجوحا هو القياس لان
البدال مداشأن الهمزة الساكنة كذا في التصريح قال شيخنا السيد لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه
لم يقرأ به إلا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحاً وقد صرح السمعاني في حواشي الكشاف بان القراء قد
يجمعون على وجه مرجوح عربية كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أضطر الرجل) بالانقصار
على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها (قوله لئلا يلبس الخ) على قوله ولا يحذف
(قوله ولا يحقق) بقافين عطف على قوله يبدل (قوله وبالتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما (قوله ومنه)
أي من التسهيل (قوله الحق الخ) الحق مرفوع بالابتداء وان شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط
محذوف للعلم به من جهة المبتدأ والخبر وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والى باب برأه وموحدتين كسحاب
اسم امرأة وانبت انقطع والحبل العهد (قوله وذلك في المبدوء بها آل) أي لكثرة الاستعمال (قوله وفي أمر
الثلاثي الخ) أي كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحجاز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل
الضممة الأصلية حكاه ابن جنى في المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الاصل ولم تلتق الكسرة والضممة لفصل
الساكن بينهما ما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداده اه تصریح وفي الفارسي أن
الكسر لغة رديئة (قوله في الاصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم في الاصل أنه أصل على غير عارض (قوله)
بمخلاف امشوا وامضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة والاصل امشوا وامضوا
استثقلت الضمة على الباء محذفت ثم الباء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وان شئت قلت فنقلت
منها الى ما قبلها ثم محذفت لالتقاء الساكنين فالضممة على الاول مجتنبه وعلى الثاني منع قوله تصریح باختصار
والثاني أشهر (قوله نحو اغزى) بضم الهمزة واجزاء كسرها مرجوحا لان الاصل اغزى استثقلت الكسرة
على الواو فنقلت ثم محذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرنا الى الاصل والكسر نظرنا الى الحالة الراهنة
ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداده ولم يجزه ان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر
الهمزة وقد عضد باصل كسر العين فأبغى العارض لمعارضه أصليين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع
لاصل هو الكسر بخلاف الاعتداده دون الضم في امشوا اه تصریح باختصار (قوله وفي تكملة أبي على الخ)

الخامس والسادس
والاسماء العشرة
المذكورة في الثاني كان
ينبغي أن يزيد الميم لغة في
أيمن فتسكون الاء
غير المصادر اثني عشر
فان قيل هي أيمن حدثت
اللام يقال وابنم هو ابن
وزيدت الميم انتهى
(ويبدل) همز الوصل
المفتوح (مصداني
الاستفهام) وهو الارجح
(أو يسهل) بين الهمزة
والالف مع العصر ولا
يحذف كما يحذف المضموم
من نحو قولك اضطر
الرجل ويحذف
المكسور في نحو اتخذناهم
مخرا يا استغفرت لهم
لئلا يلبس الاستفهام
بالخبر ولا يحذف لان
همز الوصل لا يثبت في
الدرج الا لضرورة كما
فتقول الحسن عندك
وأيمن الله يمينك بالدرج
وبالتسهيل مرجوحا
ومنه قوله الحق ان
دار الرباب تباعدت *
أوانبت جبل أن قلبك
اطائر وقد قرئ بالوجهين
في مواضع من القرآن
نحو آذ كرين آلان
* (خاتمة) * في مسائل
* الأولى علم أن الهمزة
الوصل بالنسبة الى حركاتها
سبع حالات ووجه
الفتح وذلك في المبدوء بها
آل ووجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقاتل
وا كتب بخلاف امشوا وامضوا وارجحان الضم على الكسر وذلك فيما عارض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى فإله ابن الناظم وفي تكملة أبي على

مخالف
أول وجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقاتل
وا كتب بخلاف امشوا وامضوا وارجحان الضم على الكسر وذلك فيما عارض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى فإله ابن الناظم وفي تكملة أبي على

أنه يجب اشمام ما قبل باء المخاطبة واخلاق ضممة الهمزة وفي التسهيل أن همزة الوصل تنضم قبل الضم المشمور بحان الفتح على الكسر وذلك في عين وايمور بحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم وجوز الضم والكسر والاشمام وذلك (١٨٣) في نحو اختاروا وناقدا مبنين للمفعول

ووجوب الكسر وذلك
فيما بقي وهو الاصل
* الثانية قد علم أن همزة
الوصل انما جئ بها
للتوصل الى الابتداء
بالساكن فاذا تحرك
ذلك الساكن استغنى
عنها نحو استتر اذا قصد
اذغام تاء الافتعال فيها
بعددها نقلت حركتها
الى الفاء فقبل ستر لان لام
التعريف اذا نقلت حركة
الهمزة اليها في نحو
الاجسر فالارج اثبات
الهمزة فتقول الجر قائم
ويضعف الجر قائم والفرق
أن النقل للاذغام أكثر
من النقل لغير الاذغام
* الثالثة اذا اتصل
بالضمزة ساكن صحيح
أوجار مجراه جاز كسره
وضمه نحو أن اقتلوا أو
انقص * الرابعة
مذهب البصريين أن
أصل همزة الوصل
الكسر وانما فتحت في
بعض المواضع تخفيفا
وضمت في بعضها اتباعا
ونذهب الكوفيون الى
أن كسرها في اضرب
وضمها في اسكن اتباعا
لثالث وأورد عدم الفتح
في علم وأجيب بانهم لو
فتحت في مثله لالتبس
الامر بالخبر والله أعلم

مخالف لما قاله ابن الناطم في حكم الهمزة (قوله انه يجب اشمام الخ) المراد بالاشمام هنا ما يسمى عند القراء
روما وهو أن ينحى بالضممة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وانما وجب ذلك تنبها على
الضم الاصل (قوله ان همزة الوصل تنضم قبل الضم المشم) يعني اذا شمت الثالث اشمتت الهمزة والا فلا
فيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين وجوب اشمام واخلاق ضم الهمزة اه تصریح (قوله في نحو اختار
وانقاد مبنين للمفعول) فتقول اختيار وانقاد بضم الهمزة والثالث وكسرهما واشمامهما قاله الهمامي (قوله
فيما بقي) أي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصریح (قوله وهو الاصل) أي الكسر هو الاصل (قوله
فقبل ستر) أي بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير في المضارع والمصدر لانك
تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه في الثاني وتقول في مصدره استار بكسر السين وفي مصدر الثاني تستيرا
(قوله ان النقل للاذغام أكثر) أي لم يعتبر معهما كان قبل النقل (قوله أو جار مجراه) أي أو ساكن معتل
جار مجرى الصحيح بان تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو قولوا اقتلوا (قوله نحو أن اقتلوا وانقص)
على اللف والنشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ) عبارة الهمع اختلاف البصريون في كيفية وضوئها
فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة لان أصل المبنى السكون وكسرت لان لقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة
لان سبب الاتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوءة بها وأحق
الحركات بها الكسرة لانها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحه بانها لا توهم استفهاما اه فراد الشارح
الاصل الثاني أو الاول على القولين (قوله وأورد) أي على قول الكوفيين (قوله بالخبر) أي بالمضارع حالة
الوقف اه تصریح والمضارع ليس بقيد لانه قد يلتبس أيضا بالمضارع المعدي بالهمزة كفي مثال الشارح فان
فتح همزة علم يابس بالمضارع وتفاوت بالمضارع المعدي بالهمزة وتفاوتا والله أعلم

(الابدال) *

هو في الاصطلاح جمع ل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المسكان العوض فانه قد يكون في غير مكان
المعوض عنه كفاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه يختص بحروف العلة اه تصریح ومقتضاه أن
الابدال يجرى في جميع الحروف وهو كذلك ان كان هـ ذاتا تعريفيا مطلقا لالابدال الشامل لالابدال للاذغام وكذلك
ان كان هذا تعريفا للابدال غير ابدال الاذغام لسكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابدال اشما) اه
أي في التصريف لما ستعرفه أن الشائع في كلام العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا (قوله حروف
المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أي الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمي
بمعنى الاجماع أي النقط فتكون اضافة الحروف من اضافة الشيء الى ما هو من متعلق ذلك الشيء وفي العبارة
على الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت السكاب أي أزلت بجمته أي خفاه
بما يوضحه كالنقط كفي المصباح وغيره وعليه لا تغليب لان الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما
لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جنى عن أبي علي الفارسي وارتضاه كفي حاشية السيوطي على
الغني (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أي مجازا فالابدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن
يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله اذ كل منهما أي من الابدال بالمعنى الخاص الحقيقي المماس للقلب والقلب
ففي كلامه استخدام وقوله الآن الابدال أي بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جعله أو لا الابدال أعم من
القلب وجعله نائبا لالابدال مبايناه وقوله ومن ثم أي من أجل أن القلب احالة اختص الخ لان الاحالة انما
تكون بين الاشياء المتشابهة كالمقاربه ثم اخصية أحد الشئيين من الآخر لالتنافي بينهما مفهوم ما وان
نوهه شيخنا والباء في قوله بحروف العلة داخله على المقصور عليه (قوله الآن الابدال الخ) انظر ما الدليل على

(الابدال) * الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها بالاشياء الغير اذغام فان ابدال الاذغام لا ينظر اليه في هذا الباب لانه
يكون في جميع حروف المعجم الا الالف كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر اليه في حروف الزيادة لذلك وأراد بالابدال ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير في
الموضع الآن الابدال ازالة والقلب احالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لانها تقاوب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كفي قام أصله قوم

بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخراذل والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومنقاربان وخروج الزنجشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر منذر وأفهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الباء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم -م في الرقل وهو الفرس الذي يالرفن ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة اذا خرج لبنها أحر كالمغرة أنغرت وينبغي أن لا يسمى ذلك شائعاً بل الشائع في ذلك ما طرد أو كثر في بعض اللغات كالجمجمة في لغة قضاة والعنينة كقولهم طنتت عنك ذاهب أي أنك والسكسكة في لغة تميم كقولهم في خطاب المؤنث ما الذي جاء بش يريدون بك وقراءة بعضهم قد جعل ريش تحتش سريراو الكسكسة في لغة بكر كقولهم في خطاب المؤنث أبوس وأمس يريدون أبوك وأملك قال في شرح الكافية وهذا (١٨٥) النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لاني كتب

التصريف والالزم أن تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحررة مطرد في لغة بني تميم أو يسمى ذلك عننة وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لان ابدالها من تاء الضمير مطرد كقول الرازي يا ابن الزبير طماصصكا * وطماصصينا ليكا أراد عصبت وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغي أن يعد في الابدال التصريف في مالوم يبدل أوقع في الخطأ وأخلفه الأكثر فالوقع في الخطأ كقولك في مال مسول والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاء سقاية هذا كلامه * الثاني عد كثير من أهل التصريف حروف الابدال اثني عشر حرفاً وجعلوا في تراكم كثيرة منها طال يوم أتجدته وأسقط

(قوله لحم خراذل وخراذل) في القاموس خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة وقطعه وفرة ولحم خراذل يخردل ثم قال وخرذل اللحم أي باجماع الدال للغة في خردل أي باجماعها ولم يذكر فيه خراذل بالتحنية المتبادر من صنيع القاموس أن الخاء مفتوحة (قوله والمعنى الجامع لهما) أي للدال والذال (قوله وخروجها) أي قراءة الاعمش وقوله على القاب أي المسكافي (قوله شذر منذر) كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال في القاموس وتفرقتوا شذر منذر ويكسر أولهما ذهاباً في كل وجهه وتشذر الجمع تفرقتوا (قوله ان من الشائع) يعني في كلام العرب ولو قوم منهم فلا ينبغي ما أسلفه من استخراج ما ذكر بالشائع في التصريف (قوله في الرقل) بكسر الراء وفتح القاء وتشديد اللام كما في القاموس (قوله الذبال) بفتح الذال المججمة وتشديد التحتية أي طويل الذيل (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المججمة وبفتحين طين أحر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحين لون ليس بناصع الحجر أو شرة بكثرة كذا في القاموس (قوله أن لا يسمى ذلك) أي المذكور من ابدال اللام من النون وما بعده (قوله كالججمة) هي ابدال الجيم من الباء (قوله والعنينة) هي ابدال العين من الهمزة كما سبذ كره الشارح بعد نقول شخنا أو من الخاء في سخي أو نحو ذلك فيه نظر (قوله في لغة تميم) راجع للعنينة أيضاً بدليل كلام شرح الكافية الآتي قريباً (قوله وهذا النوع) أي العجمية وما بعدها إلا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم الإشارة العنينة وهذا قال والالزم أن تذكر العين الخ (قوله والالزم أن تذكر العين الخ) فيه اشعار بان من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وانما الاعتراض على من ذكر البعض وتولت البعض ويخالفه أول كلامه وأخره فدمر (قوله مالوم يبدل) أي ابدال ما أي حرف لولم يبدل الخ ولت أن تستغنى عن التقدير وتوقع ما على الابدال (قوله كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله كقولك في سقاة) بفتح السين وتشديد القاف تانث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الاول بالهمز على التشكثير والثاني بالياء على القليل لماسبأتي في شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واو وبال الخ (قوله حروف الابدال) أي الاعم من الضروري (قوله طال يوم أتجدته) باضافة الظرف الى الجملة (قوله أجد) فعل أمر من الاجادة (قوله طاه) بالطاء المهمله اسم فاعل من طها يطهه وأي طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت (قوله فان أورد) أي الزنجشري على وجه التمثيل لوقوع السين بدلا وقوله اسمع أي بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذ كروا ظلم (قوله اذ كروا ظلم) والاصل اذ تسكر واظلم فابدلت التاء في الاول والاول الدال ذالا وأدغم وفي الثاني طاه والطاء طاه وأدغم أي فكان ينبغي أن يذكر الدال المججمة والطاء المشابهة (قوله لانه من باب الادغام الخ) علة لتحذوف أي مع أنه لا يصح ايراد اسمع لانه من باب الادغام أي من باب الابدال للادغام لان باب الابدال المجرى عن الادغام (قوله في ست) اسم العدد والمخصوص قال في القاموس الست بالكسر معروفة أصله سدس فابدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم (قوله فاعله) أي الزنجشري (قوله في بعض النصارى الخ) أي في

(٢٤ - صبان) - رابع) بعضهم اللام وعددها أحد عشر وجعلها في قوله أجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاي وعددها أربعة عشر وجعلها في قوله أنصت يوم زل طاه جد وعدها الزنجشري ثلاثة عشر وجعلها في استخذه يوم طال قال ابن الحاجب هو وهم لانه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال كقولهم زراط وزقرفي صراط وصقرو زاد السين وانست من حروف الابدال فان أورد اسمع وردا ذكر واظلم لانه من باب الادغام لان باب الابدال المجرى هذا كلامه قلت قد أجاز النحاة في استخذ أن يكون أصله اتخذ فابدلوا من التاء الاولى السين كما بدلوا التاء من السين في ست اذا أصله سدس فاعله نظر الى ذلك والذي ذكره سيدي به أحد عشر حرفاً ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين وثلاثة من غيرها وهي الدال والطاء والجيم * الثالث يعرف الابدال بالرجوع في بعض النصارى الى المبدل منه لوما أو غلبة فالاول نحو حذف فان فاء يبدل من تاء حدث لانهم قالوا في الجمع أحداث بالشاء فقط والثاني نحو أفلط أي أفلت فان

طاءه يدل من التاء لان التاء اغلب في الاستعمال وكذا قولهم في لص لصت التاء بدل من الصاد لان جمعه على لصوص أكثر من اصوت فان لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من (١٨٦) أصلين نحو ورخ وورخ وكدا وكدا لان جميع التصار يفجاءت بها فليس أحدهما

بدلا من الآخر وقال ابن الحاجب يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كترتات فان أمثلة اشتقاقه وورث ووارث و- وورث وبقلة استعماله كقولهم الثعالي في الثعالب والاراني في الارانب وأنشد سيويه

لهأشار برمن لحم تفره * من الثعالي وورخ من أرانبها

قال ابن جني ويحتمل أن يكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شر اعي في شرايع والذي قاله سيويه أولى ليكون كإرانبها وأضا فان ثعالة اسم جنس وجمع أسماء الاجناس ضعيف يعني بقوله اسم جنس علم جنس ويكونه فرعا والحرف زائد كضرب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل علم أن هذه الواو مبدلة من الالف وبكونه فرعا هو أصل كموه فانه تصغير ماء فلما صغر على موه علم أن الهمزة مبدلة من هاء وبلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بان أصله أراق لانه لو لم يكن

بعض تصاريف السكامة التي فيها البدل فيكون محل الرجوع الى المبدل منه لزوماً وغلبة غير تلك السكامة من تصاريفها وهم ذات علم أنه لا يصح التمثيل للثاني الذي هو الرجوع غلبته باقلا لان غلبة الرجوع الى التاء هي في نفس أذلت فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لاني غيرهما من تصاريفها كقالت ومقات أي واقلات للزوم التاء ببقية تصاريفها كما قاله الله ما ميني في كان عليه أن يمثل به للاؤل أيضا ويقتصر في التمثيل للثاني على نحو لصت وتعلم أيضا أن التعليل بقوله لان التاء اغلب فيه أي في أذلت في الاستعمال غير مناسب للاؤل كلامه فتنبه (قوله في لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله فان لم يثبت ذلك) أي الرجوع لزوماً وغلبة وقوله في ذي استعمالين أي في لفظ ذي استعمالين وقوله فهو أي ذو الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أي بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أي بكثرة الامثلة الملافة للفظ البدل في الاشتقاق المشتملة على الحرف الاصل المبدل منه (قوله كترت) هو المال الموروث (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أي استعمال لفظه أي اللفظ المشتمل على البدل (قوله لها أشار بالرخ) الضمير يرجع الى فرخة عقاب والأشار برالشين المجمة قطع قدي من اللحم والتيمير بوقيتين الخفيف وورخ بانحاء والزاي المجمعتين شئ قليل وهو عطف على أشار بر (قوله ثم قلب) أي الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على الهمزة والاصل تعائل كذوابة وذوئاب لأن الهمزة لما آخرت عن مجاها أبدت ياء تخفيفا (قوله ضعيف) لان الجمع للأفراد وموضوع علم الجنس الساهية باعتبار حضورها هذا وقطع النظر عن الافراد (قوله يعني بقوله اسم جنس الخ) أي وبقوله أسماء الاجناس أعلام الاجناس (قوله وبكونه) أي البدل أي لفظه أي اللفظ المشتمل عليه فرعا أي عن لفظ آخر (قوله والحرف) أي المبدل منه زائد أي على أصول السكامة من فائها وعينها ولا مهاواتي بهذه الجملة الحالية وبظهورها أعني قوله بعد وهو أصل تقسيما للفرع قسمين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر (قوله وبكونه فرعا هو أصل الخ) هذه العبارة عندي غير مستقيمة لانها ان أحريت على نسق ما قبلها بان كان المراد وبكونه لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول السكامة وردأت الفرع الذي هو موه يه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الاصل المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على موه علم أن الهمزة مبدلة من هاء فان قلت كون همزة المكبر بدلا من هاء لا ينافي كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبره ولادور ولا ندم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير فالتوازي الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لانه لما علم الاصل وهو المكبر علم أن هاء موه بدل من همزة ماء وان كان أصل همزته هاء مع أنه رد عليه أيضا أنه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذ كر لان واو المصغر بدل من الف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا بدل من واو قتل (قوله وهو بناء مجهول) أي لا يعرف في الاوزان (قوله آخر) جعله حال من المتعاطفين قبله وان أحوج افراده الى تاويلها بما بالذ كور والى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادرا هو السالم مما يلزم على جعل آخر اطراف الصفة محذوفة أي كائنتين في آخر من ظرفية الشئ في نفسه المستفاد من نصب لاما في قول الشارح بعد فلو أتى موضع قوله آخر لاما فقال لاما باثرا ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك (قوله أي تبدل الهمزة الخ) كان ينبغي حذف أي الآن يدعي أنه تفسير لقول الناظم فابدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الاربع (قوله اذا تفرقت احدهما) بان كانت لاما أو زائدة بعدهم لا لالحاق على ما ستعرفه (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كاهتها أم فتح أم ضم اه تصریح وهو ذاكسنة تمثيل الشارح لسكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبني ذلك أن طباء بضم الطاء المجمة ولم أجده في القاموس طباء بالضم والمبدل جمع الطيبة بالكسر والمدو جمع الطيبة التي هي حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضوع على ما في نسخ القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال في التصريح ونحو علماء وقوبا بالهمزة فيهما مبدلة من باعز زائدة لالحاق

كذلك لو جب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (فابدل الهمزة من واو واو باعز زائدة ألف زيد) أي تبدل الهمزة من الواو والياء وجو بائي أربع مسائل الاولى ههذه وهي اذا تفرقت احدهما بعد ألف زائدة نحر كساء وسما ودعا ونحو بناء وطباء وقضاة يتخلف نحو قاولي ويايس وتعاون وتباين

بقراطس

لعدم التطرف ونحوه ووظي لعدم الالف ونحوه واو أي لعدم زيادة الالف لانها أصلية فيهما فلا بد من الالف والواو في الاعلان وهو ممنوع
 * (تنبيهات) * الاول تشاركهما في ذلك الالف في نحو جراء فان أصلها جري كسكري فزيدت الالف قبيل الآخر للمد كالف كتاب وغلام
 فابدلت الثانية همزة فكان الاحسن أن يقول كما قال في الكافية * من حرف لين آخر بعد ألف * مزيدا بدل همزة وذو ألف * الثاني هذا
 الابدال مستحب مع هاء التانيث العارضة نحو بناء وبناءة فان كانت هاء التانيث غير (١٨٧) عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية

وادارة وعدارة لان
 السكاهة بنيت على التاء
 أي أنهم لم يبن على مذكر
 قال في التسهيل ورجما
 صح مع العارضة وأبدل
 مع اللازمة فالاول كقولهم
 في المثال اسق رقاش
 فانها سقاية لانه لما كان
 مثالا والامثال لا تغير
 أشبه ما بنى على هاء
 التانيث ومنهم من يقول
 فانها سقاية بالهمز كخاله
 في غير المثال والثاني
 كقولهم صلاة في صلاية
 وحكم زبادي التنسية
 حكم هاء التانيث في
 استحباب هذا الابدال
 نحو كساءين وردعين
 فان بنيت السكاهة على
 التنسية امتنع الابدال
 وذلك كقولهم عقلته
 بشياين وهما طرفا العقال
 * الثالث قد أورد على
 الضابط المذكور مثل
 غاوى في النسب اذا
 رخنه على لغته لا ينوي
 فانك تقول يا غاؤ بضم
 الواو من غير ابدال مع
 اندراجها في الضابط
 المذكور وانما لم يبدل
 لانه قد أعل بحذف لامة
 فلم يجمع فيه بين اعلالين

بقر طاس وقر ناس (قوله لعدم التعارف) أي لو وقع هما معا (قوله ونحو واو) أي اسم الحرف المخصوص وأي
 بد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة (قوله لانها أصلية فيهما) أي منقلبة عن أصل وهو في
 الحكمة الاولى واو عند أبي علي وباء عند أبي الحسن وفي الثانية ياء ووزن كل فعل بفختين قلبت العين ألفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله المصريح (قوله والام) بان أبدلت لامهما وقوله لتوالي اعلان هما قلب عينهما ألفا
 وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزي من أن الاعلال تغير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان
 علم أن قول شيخنا والبعض الاول أن يقول والتوالي اعلان وابدال الألف يجعل في كلامه تغليب أو يقال مراده
 بالاعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر (قوله تشاركهما) أي الواو والياء (قوله فكان الاحسن أن يقول الخ)
 أي لشموله الاحرف الثلاثة (قوله مع هاء التانيث العارضة) أي على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف
 صادقة على ذلك بان يراد الآخر ولو تقدمت الالف التانيث في تقدرا لانفصال (قوله نحو بناء و بناءة) كلاهما
 صيغة بالغة (قوله وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السقي كما في القاموس (قوله وادارة) بكسر الهمزة وهي
 المطهرة كما في القاموس (قوله لم يبن على مذكر) أي لم تصغ بغير تاء لئلا يبان لم تصغ لمذ كرا أصلا
 كهداية أو صبغت له من معنى آخر كسقاية فان القاء جاد السخلة المهيأ للماء واللين كما في القاموس وهو غـير
 معنى السقاية الذي هو يحل السقي كما مر (قوله ورجما صح) أي حرف اللين أي أبقى من غير قلب (قوله اسق رقاش
 فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف وروى سابقا بلاء وهاهنا وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل بضر بالاحسن
 أي أحسن اليه لا حسانه (قوله لانه لما كان مثالا الخ) فيه عندي نظرا لانه انما يصلح تعليلا لتصحح الياء بعد صيرورة
 هذا التركيب مثلا لتصحح في النطق به أولا (قوله كقولهم صلاة في صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما
 قال في القاموس الصلاة ويهمز الجبهة واسم ومدق الطيب والجمع صلى وصلى (قوله في استحباب هذا الابدال)
 أي جوارا فلا ينافي قول الناظم السابق ونحو عاباء كساء وحياء * واو وهمز (قوله نحو كساءين وردعين)
 أي ما همزته بدل من أصل أو من حرف الخاق لامن ألف تانيث لان الهمزة المبدلة من ألف التانيث يجب في
 التنسية قلبها واو (قوله على الضابط المذكور) أي في قوله فابدل الهمزة من واو وبالخالن التقدير من كل واو
 وياء (قوله في النسب) ليس بقيد فانه اذا رخم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لم نقل السيوطي في
 النسكت عبارة المرادى أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط في ترخمه أن يكون علما كما هو مصرح به وأجيب عن
 اراد ما ذكره بأنه لا رد لان واو غاؤ ليست آخر بل هي حشو والحذف عارض سم (قوله بحذف لامة) أي
 لأجل ياء النسب كما أوضح به المرادى (قوله لاستقام) لانه يخرج غاؤ لان الواو فيه عين اه سم وورد على التعبير
 بلا ما أنه لا يشمل نحو علباء وقو بامها الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للخاق ولهذا قال المرادى فاصلاح الضابط
 أن يقال من واو ياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلا ما على اصصلاح المرادى الضابطا أنهما
 لا يشملان نحو جراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التانيث (قوله فقلبت الالف الثانية همزة) ولم تقلب الاولى
 لان قلبها يفوت الغرض منها وهو المدولان التغيير أليق بالواو لان في تحريك الثانية تحصيل اللفظ والاعراب
 الذي يحصل به الفرق بين المعاني (قوله لانها من مخرج الالف) فيه تساهل لان الهمزة من أقصى الخلق والالف
 من الجوف فهما متقاربان المخرج * (قائدة) * في حاشية السيوطي على المعنى أن الفراء يرى ترادف الهمزة
 والالف فيقول الهمزة هي الاصل والالف الساكنة هي الهمزة ترك همزها و فرق سيبويه بينهما فقال الهمزة

فلو أتى موضع قوله آخر بلا ما فقال لا ما باثر ألف زيد لا مستقام * الرابع اختلف في كيفية هذا الابدال فقيل أبدلت الياء والواو همزة
 وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الالف همزة وذلك أنه لما قبل كساء ووردى تحركت
 الواو والياء بعد فتحه ولا حيز بينهما الا الالف الزائدة وليست بحا حزين اسكونها وزيادتها وانضم الى ذلك أنها في محل التغيير وهو الطرف
 فقلبا لألفا على باب عاصور حالف التي ساكنان فقلبت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف انتهى

حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والالف حرف آخر لا يكون الا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والالف مع اللام قبل الباء وقال ابن جنى في سر الصناعة علم أن حروف المعجم عندنا كافة تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والالف اللينة حرفين وبعدها أبو العباس ثمانية وعشرين باسقاط الهمزة لانها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غمير مرضى وبيان ذلك أن الالف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وانما كتبت الهمزة واو امرة وباء مارة على مذهب أهل الخجاز في التخفيف ولو أريد تحكيمة بها البنية لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك اذا وقعتهم او فعلا يمكن فيه تخفيفه الم يجوز أن تكتب الألفا مفتوحة كانت او مضمومة أو مكسورة وذلك اذا وقعت أولا نحو أخذوا وأخذوا إبراهيم وان كل حرف سميت فاول حرف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف أول حرف الهمزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألفا اما الالف في نحو قام وكتب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة الا أن هذه الالف لا تكون الا ساكنة ولا ينافي اتحاد صورتها وصوره الهمزة المحققة باختلاف مخارجها بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمحركة من نحو نم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا يكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الاعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما خارج أبي العباس اها من الحروف محتجبا بعدم ثباتها على صورة واحدة فاليس بشئ لان جميع هذه الحروف انما ثبتت لوجودها في اللفظ الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها عارض كتخفيف وابدال لا يخرجها عن كونها حرفا الا ترى أن انقلاب غيرها في بعض أحوالها عارض لا يخرجها عن كونها حرفا وقال التفتازاني في حاشية الكشاف الالف اسم للمعدة التي هي أوسط حروف جوار الهمزة التي هي آخرها بدليل قولهم الالف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط في الدرج وقولهم الالف على ضرب بين لينة ومتركة فاللينة تسمى ألفا والمتركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لأصلي وانما يذكر في حروف التهجي اسم الالف لا الهمزة اه فعلم أن الالف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والالف اللينة ويعني خاص باللينة اه في حاشية السيوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الهمع عن ابن جنى لما لم يمكن أن يلفظ بالالف اللينة في أول اسمها كما فعل في أخواتها اتصل الى النطق بها باللام وقيل في اسمها الا كما توصل الى النطق باللام التعريف بالالف وقيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلام اللام والالف مضي ذكره وايس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط او يرد عليه أن تقارضا اللام في نحو الغلام مع الهمزة لاعم الالف اللينة وقد يجاب بانه يكفي في تحقق تقارضا اللام مع الالف اللينة أن كلام الهمزة والالف اللينة يسمى ألفا وقوله لان كلا من اللام والالف مضي ذكره يرد عليه أن الالف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الالف اللينة المشار اليها بلا كما رويوه قول المعلمين لام ألف بان ذكرهم الالف تنبيهه على أن اشارة الى الالف اللينة وذكورهم اللام لانها المتوصل بها الى النطق بالالف اللينة في قولهم لافاعرف ذلك (قوله ثم أشار الى الثانية) أي من مسائل ابدال الهمزة من الواو والياء (قوله وفي فاعل ما أعل عيننا) أي وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق في اسم الفاعل المذكور بين أن يتجر من علامة التانيث والتثنية والجمع أولا (قوله اذا وقعت) أي كل منهما (قوله فاعل على الفعل في الاعلال) قال في التصريح بما ذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وان لم يكن له فعل أصلا كما سيد ذكره من جائز وجائز فان ادعوا أنهم حمانقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني أن التصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اه وقد يجاب عن الأول بالتزام النقل ومنع التثنية وعن الثاني بان فرعية الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافي ما قالوه هنا من أن فرعيته عن الفعل من حيث الاعلال والتصحيح فانهم (قوله في الاعلال) أي في مطابق الاعلال وان كان الاعلال فيهما بقلب العين همزة وفي الفعل بقلبها ألما (قوله نحو عور الخ) في القاموس العور وذهب حس

ثم أشار الى الثانية بقوله (وفي فاعل ما أعل عينناذاقتني) أي اتبع ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة أي يجب ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينها لا سم فاعل أعلت عين فعليه نحو قائل و بائع الاصل قائل و بائع فاعلا على الفعل في الاعلال بخلاف نحو عور فهو عور وعين فهو عين

(قوله و بيان) رده أولا باعتبار الرسم و تانيا بقوله واما الخ باعتبار النطق (قوله فهذان) الاول ظاهر والثاني باعتبار رسم ألف في حروف الاسم

الكافية للفاعل فقال كجمع شخص نيفاً أي يجب أيضاً البدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثانی تحريفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اليمين ياءين كنيانف جمع نيف أو وارين كإرائل جمع أول أو مختلفين كسيانف جمع سيد وأصله سيد وأصله سيد ووصوا ورجع صائد والأصل سيأود وصيد * واعلم أن ما اقتضاه اطلاق الناطم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما أذهب الاخفش إلى أن الهمزة في الواو من نقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء في قول نيف وصيد ووصايد على الأصل وشبهته أن البدال في الواو إنما كان لتقلها ولأن لذلك نظيراً وهو اجتماع الواو من أول كلمة (١٩٠) وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا بدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول

في قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ البدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لفاعل لأنه لفظ فلا يعمل به بالحدوث ولا للابدال لأن الجمع ليس ابدالاً ويجب بانه مثل المفاعل على حذف مضاف أي كحاصل جمع نيفاً أي الحاصل به أي كاللفظ الحاصل بسبب جعل نيفاً وهو نيفاً فقدم مثل نيفاً وهو لفظهم (قوله أو مختلفين) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقدم مثل لهما (قوله ووصوا) الواو بدل ألف صائد اه سم لما تقدم في قوله في التصغير الذي مثله التكبير والالف الثاني المزيد يجعل * واو (قوله في الواو من) أي في صورة الواو من (قوله) ولأن لذلك نظيراً) الإشارة للابدال في الواو من وقوله وهو اجتماع أي الابدال عند اجتماع الواو من أول الكلمة نحو أو أصل فان أصله وواصل ومناظرة هذا المثلثنا في مطلق ابدال احدي الواو من همزة وان كانت المبدلة في مستلثنا الثانية وفي النظر الاولى (قوله وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو) أي في جمع مفاعل نحو نيفاً وسيانف ولو حذف قوله وأما الخ واقترع على قوله وإذا التقت الياءان الخ لكان أحصر وأسبغ (قوله نحو بين ويوم) الأول بفختين قرية باليمن وعين أو واديين ضاحك وضو يحك وهما جبلان بالبحر الثاني بفتح فكسر يقال يوم ويوم ويوم كفتح شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه كان الاولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كخضع المصريح (قوله في جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الضميمة وفتح الواو كصقل كانه يعلو بس عن شرح الشافية (قوله ذكر السنانين) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله من جهة قرية) من سببية وضافت جهة إلى قرب للبيان وفي الكلام حذف أي قرب حرف العلة منه (قوله وهو) أي الابدال بالهمزة (قوله سبقة) بياء مشددة ما استاقه العدو من الدواب والدرية يستتر فيها الصائد فيرمي الوحش كفي القاموس وأصله سيوقه يوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكوت فقالت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقول الشارح وهو فعلة صوابه فعلة بتقديم الياء على العين كفي المرادى (قوله مع أنه الخ) كان المناسب أن يجعله تعليلاً لقولهم ضياون شذوذاً (قوله والصحيح أنه لا يقاس عليه) أي على ضياون في تصحیح الواو وما أشبهه في صحة واحده اذا وجد وذهب أناس إلى القياس كذا في المرادى (قوله مد مفاعل) أي ألفه وقوله اتصال المد أي اللين الثاني الذي ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن المفصول مفاعل لمفاعل (قوله جمدة شائعة) أي قياسية (قوله وكل) الضمير فيه يرجع إلى الدهر وضبطه المصريح بخفيف الحاء وعله الرواية والافتاد شديد صحيح معنى (قوله جمع عوار) قال العيني بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وقيل هو كالقذى اه وتبعه المصريح في هذا الضبط قال سم وضبطه المسكي بتشديد الواو وهو الظاهر اه (قوله نفه في تقدير الموجوده) ولذلك صحت فيه الواو بعد هاء من الطرف في التقدير (قوله تنقاد) بفتح التاء أي نقدواضافته إلى الصيار يف من اضافة المصدر لفاعل (قوله لأنه جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه وما بعده أن للعيل جمع عيال عيال (قوله كأوهه كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيئات فيشمل المفرد ولا ينافيه قوله كجمع نيفاً لأن المثال لا يختص اه سم وقوله عادة المصنف اعطاء الحكم بالمثل غير متردد (قوله مثل عوارض) أي مفرد على

كلمة فلا همز نحو بين ويوم اسم موضع واحتج أيضاً بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانين ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب إليه الأزلان للقياس والسمع أما القياس فلأن الابدال في نحو أوائل إنما هو بالجل على كساء ورداء لشبهه من جهة قرية من العارف وهو في كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا وأما السماع فحكي أبو زيد في سبقة سياتق بالهمز وهو فعلة من سابق يسوق وكفى الجوهرى في تاج اللغة جيد وجياند وهو من ببادوحى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيال وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضيين والصحيح أنه لا يقاس عليه * (تبيينات) * الأول فهم من قوله مد

مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلونصل جمدة شائعة ظاهرة أو مقدره فلا بدال فالاولى نحو طواويس والثانية نحو وزن قوله * وكل العينين بالعوارض * أراد بالعوارض لانه جمع عوار وهو الرمد فذفت الياء ضرورة قهسي في تقدير الموجوده أما الفصل جمدة غير شائعة فلا أثر له ويجب الابدال كقوله * فيهما عيال يسيل أسود وغير * الأصل عيال ولكنه أشبع الهمزة اضطراراً فنشأت الياء كقوله تنقاد الصيار يف لانه جمع عيل واحد العيال قال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيال مثل جيد وجياند * الثاني لا يختص هذا الابدال بتالي ألف الجمع كما أوهه كلامه بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائ بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعلمه مشى في التسهيل وخالف الاخفش والزجاج فذهب إلى منع الابدال في المفرد لحقته * الثالث حكم هذه الهمزة في كتابها بياء ومنع النقط كما سبق في فاهل وبائع

ثم أشار إلى تقييداً أطلق من الحكم في الهمز المبديل مما بعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين أعني ما استحق الهمز لكونه مداً مزيداً في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثانياً لينيناً كتنفام مفاعل بقوله (وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * لاما) فالالف واللام في الهمز للعهد أي يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لاهما أن تخففاً بابدال كسرة الهمزة فتحة ثم بابدالهاياء فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد فالنوع الأول مثال مالا مة همزة منه خطية وخطايا ومثال مالا مة ياء منه هدية وهذا ياء ومثال مالا مة واو منه لم تسلم في الواحد مطية ومطايا فأصل خطايا بخطا ياء مكسورة وهي ياء خطية وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف فصار خطا ياء ياء همزة ثم أبدلت الثانية ياءاً سيباقياً من أن الهمزة المنطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد (١٩١) مكسورة فساكنها ياء بعد المكسورة ثم فتحت الأولى تخفيفاً

وزن عوارض (قوله ثم أشار إلى تقييداً أطلقه الخ) فيه شيء لأن الحكم الذي أطلقه فيما سبق أطلقه معتبر لأن الإبدال همزة ثابت في هذه الصورة أيضاً غير أنه بين هذين زيادة حاصلها أن الهمزة المبذولة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء الآن بريد بالاطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لانه بين ههنا أن ذلك الحكم وهو الإبدال همزة لا يبقى بل يغير قاله سم (قوله في النوعين المذكورين) أي المشار إلى أو لهما بقوله والمدخر يد الخ والى نانهما بقوله كذلك الثاني الخ (قوله أعني ما استحق) أي جمعاً استحق الهمز بكونه أي الهمز في الأصل مداً مزيداً في الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله فيما) أي جمع أعل لا ما وأراد به ما يشمل المهموز كما سنبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لامل كان أوفق باصطلاحهم (قوله للعهد) أي الذي كرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقاً في النوعين (قوله كسرة الهمزة) أي الواو الالف مفاعل (قوله فيما لامه الخ) ما واقعة على جمع الجار والمجرور بدل من قوله في هذين النوعين (ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بل انقلبت ياء وسبقت بحترزة في قوله وفي مثل هراوة جعل واو الواو حذف الواو كما في نظيره الآتي لسلم من آتيان الحال من النكرة بلا مسوغ (قوله فالنوع الأول) أي من النوعين (قوله بهمزة تين) الأولى المبذولة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله لمسايقاً) أي في قوله ما لم يكن لفظاً ثم كذلك ياء مطلقاً (قوله والهمزة تشبه الالف) لقرب شجر جهار وهو أقصى الخلق من مخرج الالف وهو الجوف تقول شيخنا والبعض لكونهما من مخرجها فيه تساهل (قوله وهو مطية) المطية الرحلة (قوله من المطا وهو الظاهر) أو من المطا وهو المديقال مطوت بهم في السير أي مدتت تصریح (قوله أبدلت الواو الخ) راجع للمعروف وقوله فقلت الواو الخ راجع للجمع (قوله وان كانت الهمزة) أي الواو الالف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذي تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد - دلان المعهود الهمز السابق في كلامه وهو الهمز المبديل من مدة الواحد الزائدة أو ناني لينة أو القيد الذي في قول الشارح أعني ما استحق الهمز لكونه أي الهمز في الأصل مداً مزيداً في الواحد (قوله مفعلة) بكسر الميم تصریح (قوله فلا تغير في الجمع) بل تبقى هي وكسرت ثم الياء بعدها (قوله سلوكاً بالأصلي) أي الهمز الأصلي - مسلك العارض أي الهمز العارض بسبب الجمع (قوله فإبرحت أقدامنا الخ) قاله عبدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحزبه وعلى وهم المراد من قوله ثلاثنا وما نرضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثنا تبدل من ناني أقدامنا (قوله وقول بعض العرب) يجز قول عطف على قول المجرور يفي قبلة (قوله والنوع الثاني) أي الجمع الذي ألقه بين لينين (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياس صنيعه في النوع الأول مثال مالا مة ياء من زاوية وزوايا ومثال مالا مة واو منه لم تسلم في الواحد كذا وكذا العدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر (قوله أصله زواني) أي أصله الثاني كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول زواوي (قوله حسبها) بفتح السين (قوله غاير بينهما في التسهيل) اعطف الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة (قوله

كأن صحائف ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء الفاعل الهمزة بقاء فصار مطايا بعد خمسة أعمال وان كانت الهمزة أصمية سلمت نحو المرأة والمرأى فان الهمزة موجودة في المقدرفان المرآة مفعلة من الرقية فلا تغير في الجمع وشذمرايا كهديا سلباً كالأصلي مسلك العارض كما شذعكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصل في قوله فإبرحت أقدامنا في مكاننا * ثلاثنا حتى أزيروا المنايا وقول بعض العرب اللهم اغفر لي خطايتي همزة تين والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا أصله زواني بابدال الواو همزة لكونه ثانياً لينيناً كتنفام مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زواني ثم قلبت الياء ألفاً فصار زواة ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا * (تنبيه) * أدرج الناظم هنا الهمزة في حروف العلة حسب ما حل الشارح كلامه على ذلك ولكنه غاير بينهما في التسهيل وفي الهمزة ثلاثة أقوال أحدها حرفي صحيح والثاني حرفي

كأن صحائف ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء الفاعل الهمزة بقاء فصار مطايا بعد خمسة أعمال وان كانت الهمزة أصمية سلمت نحو المرأة والمرأى فان الهمزة موجودة في المقدرفان المرآة مفعلة من الرقية فلا تغير في الجمع وشذمرايا كهديا سلباً كالأصلي مسلك العارض كما شذعكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصل في قوله فإبرحت أقدامنا في مكاننا * ثلاثنا حتى أزيروا المنايا وقول بعض العرب اللهم اغفر لي خطايتي همزة تين والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا أصله زواني بابدال الواو همزة لكونه ثانياً لينيناً كتنفام مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زواني ثم قلبت الياء ألفاً فصار زواة ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا * (تنبيه) * أدرج الناظم هنا الهمزة في حروف العلة حسب ما حل الشارح كلامه على ذلك ولكنه غاير بينهما في التسهيل وفي الهمزة ثلاثة أقوال أحدها حرفي صحيح والثاني حرفي

حالة واليه ذهب الفارسي والثالث أنها شبيهة بحرف العلة انتهى وأشار بقوله (وفي مثل هراوة جعل واوا) إلى أن المجموع على مثال مفاعل إذا كانت لامه واوا ولم تغل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه واو فيقال هراوى والاصل هراو بقلب ألف هراوة همزة ثم هراوى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم خففت بالفتح فصار هراوى ثم قلبت الياء ألفا لفتح كها وانفتح ما قبلها فصار هراوا فذكرهوا ألفين بينهما همزة لماسبق (١٩٢) فابدلوا الهمزة واو اطلبوا للتشاكل لان الواو ظهرت في واحد و رابعة بعد ألف فقد تشاكل

وفي مثل هراوة) أى في جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كما في التصريح (قوله جعل موضع الهمزة) لو قال أبدلت الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم اسكان أحصر وأظهر في كون الواو مبدلة من الهمزة (قوله لماسبق) أى من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الامثال (قوله لان الواو ظهرت في واحد الخ) لأن الواو في الواحد دلالة الكامة وفي الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد (قوله فقط) لتشاكل الجمع لواحدة قد يستغنى عنه بقوله طابا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحد أو مشاكلة الجمع لواحدة لان التشاكل تفاعل يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا يلام التقوية (قوله انما ترد الهمزة ياء الخ) هذا التنبية متعلق بقوله وافتح ورد الهمز الخ فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبية المذكور ثم مع انه مكرر مع قوله سابقا وان كانت الهمزة أصلية الخ نعم في بعض النسخ اسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا (قوله وقاس الاخفش على هداوى) أى بالدال ورسه في بعض النسخ بالراء تحريف ولا يبعد عندى أن يقاس على مطاوى أيضا فإنه اولى بان يقاس عليه من هداوى لان الاتبان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع الى الاصل فراجع (قوله وهو وضعيف) وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوى وجه (قوله على وزن فعالي) فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والالف للأنث (قوله وهذا ياء على وزن الاصل) أى على طبق المفرد أى صحت لامة كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الاصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطاوى أعاد الواو فيه كما أعلنت في المفرد لأنه خالف الاصل لوب تغشاني التعبير فلا مرد الاعتراض بان هراوى ومطاويا على وزن الاصل (قوله فقاء على خطية بالابدال والادغام) رد أنه على هذا يكون خطا ياء أيضا على وزن الاصل كهراوى ومطاويا وهذا يافتح حسن مقابلة الثلاثة بخطا ياء في قوله وأما خطا ياء الخ الآن يقال المقابلة من حيث ظهور ركون الثلاثة على وزن الاصل من غير احتياج الى شئ بخلاف خطا ياء فانهم احتاجوا في كونهم على وزن الاصل الى جعلها جمع خطية بالابدال والادغام فانهم (قوله وذهب البصر يون الخ) وهو الذي ذهب اليه المصنف جلالا معتل كهديه وهذا ياء على الصحيح كصيفة وصحائف (قوله لان الالف عندهم للأنث) أى زائدة للأنث وأما اللين الزائد في المفرد فذف في الجمع للتخلص من النقاء الساكنين (قوله بدل من المدة) أى التي كانت في المفرد وقوله المؤخرة أى التي عرض تأخيرها في الجمع بعد أن كانت مقدمة في المفرد وهى المدة التي تقلب همزة في فعال (قوله لا تبدل في هذا) أى في لامة همزة كخطية (قوله لا يلزم اجتماع همزتين) اعتبرض بان القياس قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان فعمل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الاصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لي خطائى ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة البتة كذا في المرادى والتصريح (قوله بل تقلب) أى مدة الواحد قلبا ما كان ينقله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمهر وكان مقتضى الظاهر أن يقول علمها أى المدة (قوله وهمزة) مفعول ثان لرذو أو قل مفعوله الاول (قوله الاشد) نائب فاعل ووفى والاشدو يضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة الى ثلاثين سنة واحدا على صيغة الجمع أو جمع لا واحدا من لفظه أو واحدا شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككباب وكاب أو شد كذئب وأذوب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى بلغ أشده أن الاشد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أى هذه مسئلة خامسة) أى للمسائل الاربع المذكورة في قوله فابدل الهمزة من واو ويا الخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الاربع ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمز الخ لتعلقه بالثلاثة

الجمع لواحد فصار هراوى بعد خمسة أعمال * (تنبيهات) * الاول انما ترد الهمزة ياء فيما أعمل لامة من الجمع المذكور اذا كانت غارضة كإرأيت فان كانت أصلية سلمت * الثانى شد جعل الهمزة واوا في لامة ياء وذلك قولهم في هذا ياء هداوى وفيها لامة واوا أعلنت في الواحد وذلك قولهم في مطاوى ومطاوى وقاس الاخفش على هداوى وهو وضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة * الثالث مذهب الكوفيين أن هذه الجوع كها على وزن فعالي صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد وأعلنت في مطاوى كما أعلنت في المفرد وهذا ياء على وزن الاصل وأما خطا ياء على خطية بالابدال والادغام على وزن هديه وذهب البصر يون الى أنها فعال جلالا معتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصر بين قوله حتى ازير والمنانبا

وأما ما نقل عن الخليل من أن هذه الياز زنها فعلى فليس كقول الكوفيين لان الالف عندهم للأنث وعند غيره بدل من الهمزة المؤخرة وذلك لانه يقول ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لثلاثين اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يعلى كما تقدم انتهى (وهمز الاول الواو ينرد في بدء غير شبهه ووفى الاشد) أى هذه مسئلة خامسة اختصت بها الواو يعنى ان كل كلمة اجتمع في أولها واوان فان أولها يجب ابدالها همزة

أن تبني افعل عمل من الوأى فنقول يا وأى والاصل أو وأى فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الأولى الى الياء الساكنة قبلها احدثت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى أصلها وهو الواو والموجب قبلها فتصير الكلمة الى ووأى فقد اجتمع واوان أول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو فصارت و واجاز الوجهان وفا للفتحة التي قبلها وذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا * الثالث بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق * ثانيها الياء المكسورة بين ألف و ياء مشددة * ثالثها الواو المكسورة المصدرية * رابعها واخماسها الهاء والعين وقد ذكرنا في التسهيل وانما لم يذكر هذه الخمسة ههنا لان ابدال الهمزة منها جائز (١٩٤) لا واجب وانما تعرض ههنا للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدالها

من الواو المضمومة المذكورة حسن مطرد نحو أجوه جمع وجه وأدور جمع دار وأنور جمع نار الاصل وجوه وأدور وأنور ونحو سورف جمع ساق وغور مصدر غار الماء يغور وغور القاب في هذا الاجماع الواو لان الثانية مدة زائدة والاحترار بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسبأى الكلام عليها ويكون الضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه ولو وضمة النقاء الساكنين نحو اشتر والضلالة ولا تنسوا الفضل والاحترار بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فانه لا يبدل فيه والاحترار بالقيد الاخير من نحو أوصل وأراق فان ذلك واجب كما رأينا ابدالها

هراوة جعل واوا الخ وهمز اعطف على واواو بدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واو بن وتعامبدا كلمة أى صدرها همز احتما وخفف الشارح مبدأ بابدال همزته ألفا كما خفف طار بابدال همزته باء وأعله اعلال قاض وقوله سوى ما لثان الخ استثناء من مبدأ وموصول عاؤه محذوف أى سوى الصدر الذى الثانى منه أو ألع عوض عن الضمير أى ثانيه ومدابغ الميم تمييز محمول عن فاعل طار والاصل طارئ مده لا يقال لا يخرج هذا الاستثناء نحو ووفى لان مدنا نعلم بطرأ غاية الامر ان الثانى بعد عر وض البناء للمجهول واو وقوله ألف لاننا نقول شخص مدر ووفى طارئ والمد الماوج ود قبل ذلك غيره (قوله أن تبني افعل عمل) أى موازن افعل عمل (قوله من الوأى) بفتح الواو وسكون الهمز وهو الموعود (قوله فاذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة المسبأى في قول المصنف لساكن صح الخ من أن النقل انما يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى ووأى) بواو مفتوحة فتواو ساكنة فهمزة مفتوحة ألف (قوله فصارت واوا) بواو من مفتوحة فتين ألف (قوله الوجهان) اقرار الواو وابدالها همزة سم (قوله نقلت الثانية) أى حركة الهمزة الثانية (قوله أحدها الواو المضمومة الخ) مصدره كالمثال الاول أو لا كما فى الامثلة (قوله لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لانهم يجوزوا ساكنهم تخفيفا (قوله وقد ذكرنا) فى بعض النسخ ذكرهن وهى الأولى لذكر الخمسة فى التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أى كما يأتى فى قوله وأورم ونحوه وجهين فى ثانيه أم (قوله لان الثانية مدة زائدة) أو رد شيئا وتبعه البعض على التعليل أنه لا يأتى فى جواز الابدال لما تقدم من أنه يجوز اذا كانت الثانية مدة زائدة فالصواب تعليل سم بانهم هم اليأس فى المبدأ ولاك دفعه بان الذى تقدم الجواز فقط الذى ذكره الشارح هنا أن ابدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز (قوله وسبأى الكلام عليهما) أى فى قوله وأما ابدال الهمام من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من نحو أوصل وأراق) سبقه الى هذا المرادى فى شرح التسهيل قال الدمامينى وهو سهولان الكلام فى الواو المضمومة لا المفتوحة (قوله ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدمامينى وهو هذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال رأيت فى بعض الكتب أنه لغة هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قناة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس (قوله اسم امرأة) اخترزبه عن أسماء جمع اسم (قوله فقيل همزته أصلية) وقيل بدل من الواو (قوله فقيل) أى ساذ (قوله واعلال حرفين الخ) استئناف نبيه على أن فى ما عشدوا من وجهين (قوله والافعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فالاولها مادتان مستقلتان (قوله وماج ساعات الخ) قال فى القاموس الملاة كقناة فلاه ذات حروس راب والجمع ملا وقال أيضا الوديقة شدة الحر وذكر من

من الواو المضمومة المذكورة حسن مطرد نحو أجوه جمع وجه وأدور جمع دار وأنور جمع نار الاصل وجوه وأدور وأنور ونحو سورف جمع ساق وغور مصدر غار الماء يغور وغور القاب في هذا الاجماع الواو لان الثانية مدة زائدة والاحترار بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسبأى الكلام عليها ويكون الضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه ولو وضمة النقاء الساكنين نحو اشتر والضلالة ولا تنسوا الفضل والاحترار بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فانه لا يبدل فيه والاحترار بالقيد الاخير من نحو أوصل وأراق فان ذلك واجب كما رأينا ابدالها

من الياء المذكورة فتحورائى ونعائى فى النسب الى راية ونعائى رايى ونعائى رايى بثلاث ياءت تخفف بقلب الاولى همزة وأما ابدال الهمام من الواو المكسورة المصدرية فتحوراشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة وقرأ أبى وابن جبير والثقفى من اعاء أعيبه ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع والاحترار بالمصدرية عن نحو واوطوبل فلا تقلب لان المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب فى كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحه الا ما شذ من قولهم امرأة أناة والاصل وناة لانه من الونية وهو البعاط قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه فى الاصل وسماع من الوسامه وهو الحسن وأحد المستعمل فى العدد أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد فى ما جاعنى أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقيل فن ابدال الهمام الهاء قولهم ماء والاصل ماء واحد فى ما جاعنى أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقيل فن ابدال الهمام الهاء قولهم ماء والاصل ماء واحد فى ما جاعنى أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقيل فن ابدال الهمام الهاء قولهم ماء والاصل ماء واحد فى ما جاعنى أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقيل فن ابدال الهمام الهاء قولهم ماء والاصل ماء واحد فى ما جاعنى أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة

فاصل أبواب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وانما هو فعال من أب اذا نهي لأن البحر يتهيأ للارتجاج فالهمزة على هذا أصل
ومما شاذ تبدل الهامن الالف في قولهم دأبه وشأبه وياأض وماروى عن العجاج من همز العالم (١٩٥) وانما تبدل الهامن الالف في قولهم

معاني العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والقرصد صوت (قوله من أب) بتشديد الواحدة (قوله دأبه
وشأبه وياأض) بفتح الهمزة في الثلاثة للساكن قاله شيخنا السيد (قوله أدبه) بفتح الهمزة وسكون الدال
المهملة وقال الفارسي هي لغة فديده ويايديه بمنزلة يلم والملم ونارعه تليده أبو الفتح ابن جنى اه فارضى (قوله في
أسنانه ال) يقال ألث أسنانه من باب فرح (قوله احد يداها) أي مبلها (قوله ر جل ايل) بفتح الهمزة
والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاع بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد كذا في القاموس (قوله الشبية)
بشين مية (قوله وكذلك رثبال) برام مكسورة فهمزة وتحتية ساكنة فوحدة (قوله ومد ابدل) بنقل فتحة
همزة ابدال الى التنوين (قوله ان يسكن) أي الثاني أي والاول متحرك لوضوح نعت ذر سكونها معا (قوله
واتمن) بفتح التاء على أنه فعل امر كما نقل عن خط ابن هشام لانه مقتضى رسمه بالتحية لاضمه على أنه ماض
مجهول وان ارهمه صنيع الشارح بعد دو صنيع الفارضى لانه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعداد المثال
الاشارة الى أنه لا فرق بين ان تسكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التثيل بائتمن باعتبار حالة
الابتداء به اذ لا يلقى الهمزتان الا حينئذ لا باعتبار حاله وصله بما قبله كما في عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله
ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ائتمن همزة وصل مكسورة فبإبداله من همزة ساكنة على أنه جملة
مبتدأ غير موصولة بما قبلها المكان واضحا (قوله أي اذا اجتمع) المناسب حذف أي كالاختفى (قوله همزتان) لم
يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفي الهمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بابدائها
بجائس حركتها فتبدل ألفا في رأس وياء في ذنب واو افي بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها الى
الساكن قبلها كقولك في اسأل سل مالم يكن الساكن قبلها مدا زاندا غير الف كتحطيمه ومقرة اء او ياء تصغير
كخطية فتبدل الهمزة بمثل المدود غم فيه او نون انفعال كالأطراى اعوج فقر الهمزة او ألفا فتسهل يجعلها
بينها وبين جائس حركتها كالباءة وهي أرض اعطفان وكذا تسهل ان تحركت بعد فتح مطاق مفتوحة كسأل أو
مكسورة كسئم أو مضومة كأوم أو كانت بعد كسر اوضم وهي في صورتين مكسورة او مضومة كئمين وسئل
ويستهزئ ورؤس فان كانت مفتوحة أبدت بعد الكسرة ياء كبرى في مترجع مثة وهي التهممة وبعد الضم واوا
كجوتن في جوتن جمع جوتن وهي سل مغشى بجلد يجعله العطار ظر فالطية ورجل سوله في سوله وخالف الاخفش
في صورتين المضومة بعد كسر كيهتهزئ والمكسورة بعد ضم كسئل فابدل الاولى ياء والثانية واوا اه زيادة
من القاموس قال الرضى في شرح الشافية وقد تبدل الهمزة الفاذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسأل وياعسا كنة
اذا انكسرت وانكسر ما قبلها كستهزئ وواوا سا كنة اذا انضمت وانضم ما قبلها كروس قال سيبويه وهذا
سماعى وايس بقياسى الا في الضرورة اه ملحوا واذا أبدلت ياعسا كنة في مستهزئين وواوا سا كنة في رؤس
التقى سا كنان فيحذف أحدهما للخلص (قوله في غيرندور) احتراز من قراة ثلثهم همزتين شذوذ (قوله
وكان) أي النبي صلى الله عليه وسلم يا مرنى أي اذا حضرت أن آتزر أى لحرمه ما راء الا زار من الخائض (قوله
بالف) أي يابسه تهى الهمزة (قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق
الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتمل من الازار والامانة والاهل بل بقلب
الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزنجشري اتزر بالادغام وقال الناظم انه مقصور على السماع (قوله عن نحو
أأتمن زيد) بصيغة المعلوم وهمزة الاستفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاع الكلمة وحذفت همزة الوصل
المكسورة التي كانت بينهما لا لاستغناء عنها لالعدم الابتدء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله واأنت
همزتين مفتوحة حيز فان قلت هذا المثل لا يناسب فرض كلامه وهو سكون الهمزة الثانية قلت لعلى الشارح
أراد بالضمير في قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة اشارة الى أن كونهما من كلمة
شرط لوجوب الابدال في غير صورة سكون ثانيتهما أيضا وقوله واأتمن بكر بصيغة المعلوم وهمزة الاستفهام

وجب الابدال لعسر النطق به سماوخص بالثانية لان افراط النقل حصل به او شذوذ قراة بعضهم اثلاثهم مرحلة السماع والصبغ بتحقيق
الهمزتين والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو أتمن زيد أم لا واأنت فعلت هذا أو أتمن بكر أم لا فانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز التحقيق

كجرايت والابدال فتقول أو تمن زيد أم لا وانت فعلت وايمر بكر أم لان همزة لاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى وأما قول الفراء في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة فتقرر ب على المتعلمين وان سكنت الاولى وتحركت الثانية فان كانتا في موضع العين أدخمت الاولى في الثانية نحو سأل ولا ل وراس ولم يذ كر هذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا في موضع اللام فسياتي الكلام عليه عند قوله ما لم يكن لفظاً ثم وان تحركت فاما ان يكون ثانيهما في موضع اللام أو لا فهذا ان ضربان فاما الاول فسياتي بيانه وأما الثاني فله تسعة أنواع لان الثانية مفتوحة أو مكسورة (١٩٦) أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى أيضاً مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة

مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما الماسر (قوله فتقول أو تمن الخ) كذا في النسخ برسم أو تمن بالف فواو برسم ايتم بالف فباء وفيه كما قال سم توقف لان همزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى في وجه قاب الثانية في أو تمن واو او في ايتم بباء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بان الابدال واو او بباء في ما ذكره مني على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرهما فيقرأ أو تمن بضم همزة الاستفهام وايتم بكسرهما والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول هذا فرار من خطا الى خطا وازالة الضرر بضرر والذي ينبغي قراءة أو تمن وايتم بهمزة ساكنة فمفهوم مفتوحة فالف لينية وانما رسم الشارح هنا الالف في الاول واو او في الثاني بباء اعتبار الماسر في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أو تمن بالبناء للمجهول وايتم بصيغة الامر ولا يخفى بعده فتامل (قوله وانت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فالف لينية تبدل من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت بباء لا واو اخلافاً لما في الحواشي خطا فاحش وتقول باطل (قوله وأما قول القراء) بالقاف جمع قارئ كقول الشاطبي منهم باب الهمزتين من كلمة وعدم ذلك نحو أنذرهم (قوله فان كانتا في موضع العين الخ) ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن سم (قوله نحو سأل) أي كثير السؤال ولا ل أي بائع اللؤلؤ وراس أي بائع الرؤس سم (قوله فسياتي الكلام عليهما) عند قوله ما لم يكن لفظاً ثم فانهم سيصرح ثم بانك اذا بنيت من قر أمثال قطرقات قر أي بابدال الهمزة الثانية بباء (قوله فاما ان يكون ثانيهما) لم يقل فاما ان يكونا على صيغة في الهمزتين الساكنة وألاهما لان الهمزتين الساكنة أو لاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين (قوله فسياتي بيانه) أي في الكلام على قوله ما لم يكن لفظاً ثم فانهم سيصرح ثم بان الثانية تبدل بباء مطاقاً سواء فتحت الاول أو كسرت أو وضعت (قوله ان يفتح الخ) هذا تصریح بمفهوم قوله ان يسكن لساقية من التفصيل (قوله نحو أو يدم الخ) قال المصريح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عربي وقد اضطرب فيه كلام الزخشي فذهب في الكشف الى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى أنه عربي على وزن أفعال اه وأقره أرباب الحواشي وأنت خبير بان هذا الخلاف انما هو في آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الادمته هي اللون المعروف فانه عربي باتفاق ولا ضرورة الى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنياً على أحد القولين فانهم (قوله وليست) أي الواو في التصغير والجمع بدلا من ألف أي ألف آدم (قوله كفي ضارب) راجع للمعنى (قوله لان المقضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة (قوله بدلا من الالف الخ) أي لان الهمزة حتى يدعى المازني وقوله لانه صار الخ علة لقوله بدلا من الالف وقوله صار مثل خاتم أي فاشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة (قوله وباء اثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله ان يفتح الخ أي وينقلب الهمز الثاني المفتوح بباء بعد كسر الهمز الاول (قوله ونانها) هذا تقدير ليعتذر (قوله مطاقاً) حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور أعني كذا (قوله من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أي قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهي الفتحه وقوله فتصير الكلمة ايم أي بكسر الهمزة وفتح الباء (قوله وما يضم الخ) لم يقل مطلقاً كفي سابقه ولا حقهما كتنفاه بترك التثنية ببعض الاحوال عن التصريح بالاطلاق (قوله واواصر) أي صيره واوا (قوله جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (قوله

فتلاثة في ثلاثة بتسعة وقد أخذ في بيان ذلك بقوله (ان يفتح) أي ثاني الهمزتين (ان يضم) وقع قلب واوا فهذا ان اثنان من التسعة * الاول نحو أو يدم تصغير آدم * والثاني نحو أو ادم جمعه والاصل أو يدم وأدم بهمزتين فالواو بدلا من الهمزة وليست بدلا من ألفه كفي ضارب وضو وريب وضو ارب لان المقضى لا يبدال همزته الفزال في التصغير والجمع وذهب المازني الى ابدال المفتوحة اثر فتح بباء فيقول في فعل التفصيل من أن زيد ابن من عمر ويقول الواو في أو ادم بدلا من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجهو وريقولون هو أون من عمرو (وباء اثر كسر ينقلب) ثاني الهمزتين المفتوح ونانها (ذوالكسر مطلقاً كذا) أي ينقلب بباء سواء كان اتر فتح أو كسر أو ضم

فهذه أربعة أنواع مثال الاول أن تبني من أم مثل اصبح بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول أمهم همزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها لئلا يتمكن من ادغامها في الميم الثانية فتصير أمهم ثم تبدل الهمزة الثانية بباء فتصير الكلمة ايم ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل اصبح بفتح الهمزة أو كسرهما ووضعها والباء فيهن مكسورة وتنبعل ما سبق فتصير الكلمة ايم وايم وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أمة بالتحقيق فما عرفت عنده ولا يتجاوز (وما يضم) من ثاني الهمزتين المذكورين (واواصر) سواء كان الاول مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً فهذه ثلاثة أنواع بقيمة التسعة المذكورة أمثلة ذلك أو يجمع أب وهو المرعى وان تبني من أم مثل اصبح

* الثالث لا تأثير لاجتماع هـ مزبذ به وصل نحو آ أو آة انتهى (وباء قلب ألفا كسرا تلاما أو باء تصغير) ألفا مفعول أول بقلب و باء مفعول ثان قدم وكسرا مفعول بتلا و باء تصغير عطف عليه وتلاوه معموله في موضع نصب نعت لالف والتقدير اقلب ألفا تلاما كسرا أو تلاما تصغير باء أي يجب قلب الالف بياء في موضعين الأول أن يعرض كسرا ما قبلها كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودينار و في تصغيرهما مصبيح ودينيم * والثاني أن يقع قبلها باء التصغير كقولك في تصغير غزال غزير (بواوذا) القلب (افعلما في آخر) أي تفعل بالواو الواقعة آخر ما تفعل بالالف من قبلها باء اذ عرض (١٩٨) قبلها كسرة أو باء التصغير فالاول نحو رضى وغزى وقوى وغاز أصلهن رضى وغزى

الثانية والاربعة كئنان والاولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة (قوله نحو آة) بهمزة مفتوحة فالف ساكنة بهمزة اسم نوع من الشجر كما في الدمامين مفردة آة (قوله ذا القلب) أي الى الباء لا بقيد كونه قلب ألف (قوله في آخر) أعرب به بعضهم صفة لواء وهو ما يشير اليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة وأعر به بعضهم طرفا لغوامتعاقا بفعل والاول أظهر معنى (قوله اذ عرض قبلها الخ) في التعبير بالعروض هنا تغليب باء التصغير وكسرة غزى المبني للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز (قوله وقوى) انما رجحوا الابدال في قوى ويقوى على الادغام كفي قو مع تحقق مقتضى الادغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لان التخفيف بالابدال أكثر من التخفيف بالادغام لان التلغظ بالهمزة فالبديل أسهل من التلغظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغمة فيها نغمة الدونشري (قوله واذا سكنت) أي للوقف وقوله تعذرت سلامتها أي صناعة لوقوعها ساكنة اثر كسرة القاعدة تقتضى قلبها باء وقوله فعولت أي وهي متحركة في غير الوقف بما يقتضيه السكون أي للوقف والذي يقتضيه سكونها مع كسرا ما قبلها قلبها باء كما قال من وجوب الخ (قوله وتناسب اللفظ) أي المفوظ به من الكسرة والياء (قوله ما بعضها) أي وهو الالف الذي هو في حكم الياء كما يأتي سم (قوله كما سيأتي) أي في شرح قوله وجمع ذى عين الخ سم (قوله وفقد المانع من الاعلال) هو كونه مانعا من كئمتين كالقاضي ولي وكون السابق غير متصل ذاتا وسكونا كدوان لان أصله دووان قلبت الواو الاولى باء كما يأتي ذلك (قوله وأدغمت في الياء) في العبارة قلب والاصل وأدغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثاني أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتي لدخوله في عموم ما سيأتي لانا نقول ذلك العام بعد ان الخاص لا يتكرر فيه نعم قد يجاب بان المراد ليس بواجب القصود وأما جواب الحواشي بان المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكيفية فتأمل (قوله متطرفة) حال من الضمير في الواقعة (قوله أو قبل التائيت) عطف على في آخر قال المصريح ولم يفرقوا بين كون تاء التائيت بنيت الكلمة عليها أولا وكان ينبغي في عريقة أن لا تقلب الواو بياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره وأقبلها ضمة اه (قوله أو زيادتي فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بمذة الهيئة بل هو تمثيل لوضع الزيادة لان الواو لا تقلب بياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر بالموضع بقوله أو قبل الالف والنون الزائدتين (قوله أي نحو شجيرة) بتخفيف الياء أي خزينة وانما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كاهو ظاهر صنيعه مع أن ظاهرا المن بشمل الواو قبل باء التصغير أيضا كجربة تصغير جروة جربا على ما أسلفه من أن قلب الواو بياء بعد باء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعريقة) قال المصريح كان ينبغي في عريقة أن لا تقلب الواو بياء لبناء عريقة على التاء اذ ليس لنا اسم معرب آخره وأقبلها ضمة وحيدت فعرقة بمنزلة عنقوان (قوله تصغير عريقة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما في القاموس احدى الخشبتين المعترضتين على فم الدلو (قوله وشجيان) قال المصريح على ورن قماران بفتح القاف وكسر الطاء اه ويؤخذ منه أن الالف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما

وقوو وغاز ولاهن من الرضوان والغزوة والقوة فقلت الواو باء الكسرة ما قبلها وكونها آخر لانها بالتأخير تعرض لسكون الوقف واذا سكنت تعذرت سلامتها فعولت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها بياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم تناثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة ما بعضها كحياض وسيات كسياتي بيانه والثاني كقولك في تصغير جرو جري والاصل جربو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو بياء وأدغمت في الياء * (تنبيه) هذا الثاني ليس بمقصود من قوله يواوذا انغلا في آخر انما المقصود التثنية على الاول لان قلب الواو بياء

لا اجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها بياء التصغير على ما سيأتي زائدتان بيانه في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف بياء لوقوعها اثر كسرة أو باء تصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقصر في الواو على ذكر الكسرة فلوقال باثر بالتصغير أو كسرا ألف * تقلب ياو الواو ان كسرا رد في آخر لابق كلامه في التسهيل انتهى (أو قبل التائيت أو زيادتي فعلان) أي نحو شجيرة أو كسرة وغازية وعريقة تصغير عريقة الاصل شجيرة أو كسرة وغازية وعريقة ونحو شجيان وشجيان من الغزوة والاصل غزوان وشجوان فعلة القلب بياء هو تطرف الواو بعد كسرة لان كلامنا التائيت وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلها آخر في التقدير فعمل معاملة الآخر حقيقة وشذبهما من الاول

مقاومة بمعنى خدام وسواه جمع سواه ومن الثاني اعلال قولهم رجل عليان مثل عطشان من علوت وناقعة عليان وقولهم صبيان يضم الصاد
 واما صبية وصبيان يكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينهما وبين الواو ساكن وهو خارج عن حصين ثم أشار الى موضع ثابث ثابث
 فيه الواو بآء بقوله (وذا) أي الاعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (أيضاً واو في مصدر) الفعل (المعتل عينا) اذا كان بعدها ألف كصيام
 وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لا تتفاء المصدر به ونحو لاوذوا وواو جوار الصحة عين الفعل وحال حول اعداد المر بضم عودا
 لعدم الالف والاصل صوام وقوام وانقواد واعتواد لكن لما أعلت عينه في الفعل استعمل بقاؤها في المصدر فعولها في المصدر بعد كسرة وقبل
 حرف يشبه الياء فأعلت بقاها ياء جلالاً للمصدر على فعله فقلها ياء ليصير العمل في اللفظ من (١٩٩) وجه واحد وشذوحيها مع استيفاء

الشروط قولهم نار توار
 أي نفر ولا نظيره وكان
 الاحسن أن يقول المعتل
 عينا لان لاوذ يطلق عليه
 معتل العين إذ كل ما
 عينه حرف علة فهو معتل
 وان لم يعمل وقد أشار الى
 الشرط الاخير بقوله
 (والفعل) منه صحيح
 غالبا نحو الحول) يعني
 ان كل ما كان على فعل
 من مصدر الفعل المعتل
 العين فالغالب فيه التصحيح
 نحو الحول والعود قال
 في شرح الكافية ونبه
 بتصحيح ما وزنه فعل على
 ان اعلال المصدر المذكور
 مشروط بوجود الالف
 فيه حتى يكون على فعال
 انتهى وفي تخصيصه
 بفعل نظر فان الاعلال
 المذكور لا يختص به لما
 عرفت من مجيئه في
 الانفعال والافتعال كما
 سبق واحتز بقوله منه
 أي من المصدر عن فعل
 من الجمع فان الغالب
 فيه الاعلال كما سأتى
 لكن قال في التسهيل

زائدتان كما هما في قطران (قوله مقاوة) بقاف ثم فوقية قال الدماميني جمع مقتواسم فاعل من اقتوى بمعنى
 خدم اه وأصله كما في التصريح معتو وقلت الواو الثانية بآء لتطرفها اثر كسرة ثم أعل اعلال قاض (قوله
 وسواه) قال الدماميني هم الجماعة المستون في السن اه وقوله جمع سواه بفتح السين والمدغمين مستووقاوا
 سوايته على الاصل في الاعلال ووزنه فعافله وفيه شذوذ من جهات أخرى احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم
 تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغير عشية على عشية مع عدم تكرارها في المكبر * الثانية
 جمع فعال على هذا الوزن فان قياس جمع أسوية كقباة وأقيية * الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار
 العين معها فان قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمر يس فان كانت أصلية فتكرارها وحدها
 قياس كقرف وسندس كذا في التصريح (قوله ومن الثاني اعلالا) أي وشذوذ من الثاني اعلالا الخ ووجه
 الشذوذ أن الكلام في الواو المكسور ما قبلها والواو في المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الاعلال
 شاذ (قوله لصحة عين الفعل) أي عدم اعلالها والافهية معتلة يس (قوله لعدم الالف) كان عليه أن
 يزيد نحو ر واح وعود لعدم الكسرة قبل الواو اذا ما قبلها في الاول مفتوح وفي الثاني مضموم ليستكمل
 محترزات الشرط الاربعة (قوله فعولها في المصدر) صوابه فاعلها (قوله ز قبل حرف) هو الالف وقوله
 يشبه الياء أي أي يقرب منها قريبا أكثر من قرب به من الواو (قوله فاعلات) مكر مع قوله فعولها قال البعض
 وفي النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعولها في المصدر (قوله ليصير العمل في اللفظ) أي المادة من وجه واحد
 وهو الاعلال وان كان في الفعل بالقلب ألقا في المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم نار) بنون ثم راء (قوله
 وكان الاحسن) لم يقل الصواب لامكان الجواب بانه أراد بالمعتل العمل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله
 الى الشرط الاخير) وهو أن يكون بعد العين ألف (قوله منه) أي من مصدر الفعل المعتل عينا (قوله
 في الانفعال والافتعال) أي كالانقياد والاعتقاد (قوله كما سأتى) أي في قوله وفي فعل وجهان والاعلال
 أولى كالحبيل (قوله من فعل مصدر) هذا محل مخالفة التسهيل للانظم (قوله وجمع) أي وأما جمع كقيل
 في ورك فكبر اه سم وجعل خالد النشاء في فاحكم زائدة (قوله ذي عين) أي مفرد ذي عين (قوله بذالاعلال)
 يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة (قوله حيث عن) أي ظهر هذا الجمع غزى (قوله فالاولى) أي الواو
 المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها في الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط
 في الثانية فتزكده هنا لكن هذا الصنيع انما يوافق ما مر من التسهيل من أن حق فعل مصدرا أو جمع الاعلال
 والموافق لقوله هنا بذالاعلال وقوله وفي فعل وجهان الخ تقييد الواو المعلة أيضا بان يكون بعدها في الجمع ألف
 ولم يجز الشارح على ما وافقه لانه سيرده (قوله لانه لما انكسر الخ) تعليل لقلب الواو بآء في نحو ديار وقوله واعلال
 الباقي الخ تعليل لقلبها بآء في نحو حيل وقيم (قوله في نحو ديار) أي ما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفردة ألفا
 وقوله وكانت أي الواو (قوله فسلبت الكسرة عليها) أي غلبت عليها (قوله وجود الالف) أي لما مر من أن

وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا وجمعاً وفعل مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة في أن حقها الاعلال وهو يخالف ما هنا من أن الغالب
 على فعل مصدر التصحيح ثم أشار الى موضع ثالث تغلب فيه الواو بآء بقوله (وجمع ذي عين اعل او سكن * فاحكم بذالاعلال) أي المذكور وهو
 القلب ياء لكسر ما قبلها (فيه حيث عن) أي اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة واما شبهة بالمعل وهي
 الساكنة وجب قلبها بآء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم الاصل دار وحول وقوم لانه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع نحو ديار
 وكانت في الافراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فسلبت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف واعلال الباقي لاعلال واحد ولو وقع
 الكسرة قبل الواو وشذوذ ذلك حارجة ووجه الثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف نحو سوط وسياط وحوض وحياض وروض

ورياض الاصل سواط وحواض ورواض لانه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الافراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعت فسلطت
 الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف لقرينها من الياء وصحة اللام لانه اذا صححت اللام قوى اعلال العين فتلخص أن لقلب الواو ياء في
 هذا نحو خمسة شروط أن يكون جمعا وأن تكون الواو في واحدته مستبقة بالسكون وان يكون قبلها في الجمع كسرة وان يكون بعدها فيه
 ألف وان يكون صحيح اللام فالثلاثة الاول ماخوذة من البيت والرابع يأتي في البيت بعده والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل فخرج
 بالاول المفرد فانه لا يعل نحو حوان وسوار (٢٠٠) الا المصدر وقد تقدم وشذوقها في الصوان والصوار صيان وصيار وبالثاني نحو طويل

وطوال وشذوقه تبين
 لي أن القماعة ذلة * وان
 اعزاء الرجال طباها
 قبل ومنه الصافنات
 الجياد وقيل انه جمع
 جيد لاجواد وبالثالث
 نحو أسواط وأحواض
 وبالرابع ما أشار اليه
 بقوله (وصححو فعلة)
 أي جمعا لعدم الالف
 فقالوا كوز وكوزة وعود
 وعودة وشذو الاعلال في
 قولهم ثور وثيرة قال
 المبرد أرادوا أن يفرقوا
 بين الثور الذي هو
 الحيوان والثور الذي
 هو القطعة من الاقط
 فقالوا في الحيوان ثيرة
 وفي الاقط ثورة وذهب
 ابن السراج والمبرد فيما
 حكاه عنه الناظم أن ثيرة
 مقصور من فعلة وأصله
 ثيرة كجارية حدثت
 الالف وبقيت الفخسة
 دليلا عليها وقيل جمعوه
 على فعلة بسكون العين
 فقلبت الواو ياء لسكونها
 ثم حركت وبقيت الياء
 وقيل حل على ثيران
 ليجري الجمع على سنن
 واحد وبالخامس نحو ر
 واعي جمع ريان وأصله ر
 ومانه جوا جمع جوا
 بالثشديد أصله جوا
 فلما اعتلت اللام سلمت العين
 (وفي فعل) * جمعا (وجهان) الاعلال والتصحح (والاعلال أولى
 كالخيل) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة وجاء التصحح أيضا نحو حاجته وحوج * (تنبهان) * الاول اقتضى تعبيره بأولى أن التصحح
 معطر ودائس كذلك بل هو شاذ كما تقدم فكان اللائق أن يقول وصححو فعلة وفي فعل * قد شذ تصحح فتم أن يعل وقد تقدم نقل كلامه في
 التسهيل * الثاني انما خالف فعل فعلة لان فعلة ما عدت الالف ونخف النطاق بالواو بعد الكسرة لقلته عمل اللسان انضم الى ذلك تحصين الواو
 بعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث فوجب تصححها بخلاف فعل ثم أشار الى موضع رابع تغلب فيه الواو ياء بقوله (والواو لا ياء بعد فتحها بالقلب

هذا
 سلمت العين لئلا يجمع اعلان
 هذا
 سلمت العين لئلا يجمع اعلان
 هذا

فان قرار الضمة وقلب الياء واوا هو شاذ ومعتاد على القياس * الثاني سياتي في كلامه أن فعلى وصفا كالكو سى أنفى الاكيس يجوز فيها الوجهان عنده فكان ينبغي ان يضمها الى ما تقدم في الاستثناء من الاصل المذكور * الثالث حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضمومة ما قبلها اذا كانت في اسم مفرد غـ يرفعلى الوصف تغلب واوار تحت ذلك نوعان أحدهما الياء فيه فاء الكامة نحو موقن وقدمر والاخر ما الياء فيه عين الكامة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول ببيض وفي هذا خلاف فذهب سيويو به والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة (٢٠٢) وقلب الياء واوا ظاهر كلام المصنف موافقة فتقول على مذهبهم ببيض وعلى

وطاء مهملتين الناقاة التي لا تحمل تصريح (قوله كالكوسى أنفى الاكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحق (قوله عنده) أى المصنف أما عند سيويو به والجمهور في تعيين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سياتي (قوله فكان ينبغي أن يضمها) أى باعتبار أحدهما وجهها وهو ابدال الضمة كسرة واقرار الياء ويجب ان يضمها الى ذلك معلوم مما ياتي سم (قوله الى ما تقدم) أى الجمع الذى تقدم وقوله في الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوى وهو مطلق الاخراج وقوله من الاصل المذكور أى القاعدة المذكورة في قوله وبما موقن الخ لانه في قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تغلب واوا (قوله في اسم مفرد) قيد بالاسم مع ان كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلوقال في نعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقا (قوله مثل برد) أى اسم مفردا على وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقة) لدخوله في قوله كموقن مع كونه لم يستثنى الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه ذلك (قوله قلت) أى بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون مفعلة بالكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كفى القاموس (قوله على حد أجر بين الحجر) أى على طريقة فيكون أصل العيسة بضم العين (قوله نقلت الضمة الى الياء) أى الوحدة أى أخذت الواو لا لتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الياء الواحدة لتضع الياء أى التختية (قوله أن العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لاجل اللام في نحو أطب جمع طى اذا أصله أطبى كارجل فكسرت الواو لتسلم التختية ويقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما اذا بنيت من البياض مثل برد ولوقال الشارح ثالثها قياس العين على اللام في ابدال الضمة كسرة لاجل الساكن أوضح (قوله مضافة) بزيادة حمة وفاء (قوله اذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيد به كلام القاموس (قوله أشم الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرته جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومترى فاعل مؤخر (قوله نحو عتي) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عتو ورواى بن فاستقل اجتماعهما بعد ضميتين فكسرت التاء فان قلبت الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احدهما بالساكن فقلب الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت العين فى احدى اللغتين اتباعا لما بعدها (قوله ولا يقبلان فى المفرد) أى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سياتى عند قوله كذلك ذو وجهين جال الفعول الخ أنه يقل الاعلال المذكور نحو عتي عتيا (قوله أن الجمع أثقل من المفرد) لوجهه ثانياً لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن مضافة شاذ) أى والقياس مضيفة وحتى أبوسعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كفى العيبى (قوله من ذوات الواو) فيكون مضافة من صاف يضيف فلا شاهد فيه لان الواو حية تنبذ أصل لابل ياء (قوله وذكر أضاف اذا أشفقر بأعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له فى الجواب (قوله بانهم يقاس) لعل مراده بالقياس ما كامن جهة نظر العقل لامن جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيى بين العيسة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطى جعل الشارح هذا البيت اشارة الى ثلاث

مذهب بوض ولذلك كان ذلك عندهما محتملا لان يكون فعلا لا وان يكون فعلا ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهم معيشة وعلى مذهبهم معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ويتعين عنده ان تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما باوجه أحدها قول العرب أعيى بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أجر بين الحجر ثانيها قولهم مبيع والأصل مبيعون نقلت الضمة الى الياء ثم كسرت لتضع الياء وسياتى بيانه ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لاجلها كما أبدلت لاجل اللام واستدل الاخفش باوجه

مضوفة لما يحذر منه وهى من صاف يضيف اذا أشفق وحذر قال الشاعر * وكنت اذا جارى دعالمضوفة * أشم حتى مسائل يبلغ الساق مئزرى * ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقاب فيه ما لا يقاب فى المفرد الا ترى أن الواو من المتطرفتين يقبلان ياء من فى الجمع نحو عتي جمع عات ولا يقبلان فى المفرد نحو عتو مصدر عاتنا ثالثها أن الجمع أثقل من المفرد فهو ادى الى التخفيف وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيويو به وأجابوا عن الاول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد والاخر أن أبابكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو وذكر أضاف اذا أشفقر بعايا ومن روى صاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معيارى للنص فلا يلتفت اليه اه ثم أشار الى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضميم ما قبلها بقوله

* (و او اوا الضم رد اليامتي * ألني لام فعل او من قبل ناكما بان من رمى تمقدزه * كذا اذا كسبعا ن صيره) فالاولى من هذه الثلاثة أن تكون
 الياء لام فعل نحو قوضو الرجل ورموه وهذا مختص بفعل التعجب فالعنى ما أقضاه وما أراه ولم يجئ مثل هذا في فعل متصرف الا ما ندر من قولهم فهو
 الرجل فهو نهي اذا كان كامل النهية وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كان تبنى من الرمي مثل مقدرة
 فانك تقول مرموه بخلاف نحو تواني تواني فان أصله قبل دخول التاء تواني بالاضم كتنكاسل تنكاسلا فابدات ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب
 لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واولها ضمة لازمة ثم طرأت التاء لافادة الوحدة وبقى (٢٠٣) الاعلال بحاله لانها عارضة لا اعتداد
 بها والثالثة أن تكون

بها والثالثة أن تكون
 لام اسم مختوم بالالف
 والنون كان تبنى من
 الرمي مثل سبعان اسم
 الموضع الذي يقول فيه
 ابن أجرس أيا ياديار
 الحى بالسبعان * أمل
 عليها بالسلى الملوآن
 فانك تقول رومسوان
 والاصل رميان فقلبت
 الياء واولها الضمة
 لان الف والنون لا
 يكونان أضعف سالمن
 التاء اللازمة في التحصين
 من الطرف (وان تكن)
 الياء الواقعة اثر ضم
 عينها فعلى وصفها ذلك
 بالوجهين عنهم) أى عن
 العرب (يلقى) أى يوجد
 كقولهم فى أنى الاكيس
 والاضيق الكيسى
 والضيقي والكوسى
 والضوقى بترديد بين جهله
 على مذكرة تارة وبين
 رعاية الزينة أخرى واحترق
 بقوله وصفاء اذا كانت
 عينها فعلى اسمها كطوبى
 مصدر الطاب أو اسم
 لشجرة فى الجنة تظللها

مسائل وقياس ما سلفه فى قول الناظم قبل بواوذا انفعال فى آخره أو قبل ناء التانيث أو زيادى فعلان من جعل ذلك
 مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة اه ويمكن توجيه المخالفة بانها اشارة الى جواز الاعتبارين (قوله
 وواو اوا الضم الخ) أى رد أى صير الياء اوا الضم وواو أى وجد الياء لام فعل أو من قبل ناء التانيث
 كثناء مختص بان من رمى كلمة تمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء اوا الضم وواو اذا صير الباقى لفظ روى مثل
 سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباقي ملاسته لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام
 الصواب فتح نونه على الغتمن أحرى المثني مسيى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين اه وعندى
 فيما ذكره من اللزوم نظر لان الزام المثني وما ألحق به الف لغة كما سبق (قوله وهذا) أى كون الياء المنقلبة وواو
 لوقوعها اثر ضم لام فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مرموه) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واولها ضمة
 لازمة لان التاء ما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو ولا لام ولهذا لم يقل توافوه لان ناءها ليست
 لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو تواني) هذا محتمر قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ)
 علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقى الاعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طرق التاء من إعادة الضمة
 وقلب الياء وواو وقوع اسم معرب آخره واولها ضمة لازمة فهلا قيل توافوه وواو اطلاق الاعلال على ابدال الضمة
 كسرة مجاز لان الاعلال كفى الشافى تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أوقاب أو اسكان (قوله ابن أجرس) رده
 العينى بان قائله تميم بن أبى مقبل لابن أجرس (قوله أمل) املا ل النكأب واملأوه أن يقول فيكتب عنه ولعله ضمن
 أمل معنى كرفعه بالياء والبل بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب اذا خلق والملوآن الليل والنهار (قوله
 لا يكونان أضعف الخ) لأن تقول اذ ابني من الغزو ومثل نظربان فانه يقال غزبان فعلى ما قبل الف والنون
 حكم ما وقع آخرهما كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها الترسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان
 من الرمي رومان لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمي رومان لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واولها ضمة
 بل يجب أن تقاب الضمة كسرة فتسلم الياء فتقول روم فكذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركت دون الحرف
 قاله الموضع اه تصریح وقوله فى التحصين متعلق باضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون
 طرفا يقطعها الاعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا التحصين (قوله فذلك) أى الياء الواقعة اثر ضم (قوله
 بالوجهين) أى السابقين وهما ابدال الضمة التى قبل الياء كسرة وابقاء الضمة فقلب الياء وواو (قوله بترديد)
 أى لفظى المذكو روالياء سببية وفى نسخ ترديدا وقوله بين جملة على مذكرة أى فى وجود الياء وتعبيره بالجل أو لا
 وبالرعاية نانيا تفتن ولو قال رعاية المذكرة تارة وللزينة أخرى لكان أوضح وأخصر (قوله مصدرا) عبارة المرادى
 اسم مصدر من الطيب (قوله ومشيئة حيبى) بحامه مشهولة مكسورة فتحتمية ساكنة فكاف ويقال فهما حيبى
 بفتحات كحمرى كفى القاموس (قوله كالطوبى) تمثله هنا بالطوبى لاصفة الجارية تجرى الاسماء لا ينافى تمثله
 به سابقا للاسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما يصرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما
 صرح به (قوله هو مراد المصنف) أى وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله فى باب الاسماء) أى نوعها
 لجر يانه بجرها وقوله فى كمو الاحسن وحكمه وبالواو وقوله أعنى من اقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من

فانه يتعين قلبها وواو اوا ما قرأه طيبى لهم فسادة * (تنبيهه) * فعلى الواقعة صفة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب
 الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها الا قسمه ضيرى أى جائرة يقال ضارزه حقه يضيره اذا نجسه وجار عليه ومشيئة حيبى أى تحرك فيها
 المنكبان يقال حال فى مشيه حيك اذا حرك منكبيه والآخر غير المحضة وهى الجارية تجرى الاسماء وهى فعلى أفعال كالطوبى والكوسى
 والضوقى والخورى مؤنثات الاطيب والاكيس والاضيق والآخر وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فى مختار الفيلساف يسبويه
 والنحويون فانهم ذكر وا هذا الضرب فى باب الاسماء فى كمو ال بحكم الاسماء أعنى من اقرار الضمة وقلب الياء وواو

كأن طوبى مصدر أو ظاهر كلام - يبو به انه لا يجوز فيه غ - ير ذلك والذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجزى الاسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكبر كما يقال في جمع أفعل وهي الرعدة أفعل كل والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على أنه مسموعان من العرب فكان النعيب السالم من الإيهام الملاقى لغرضه أن يقول وان يكن عين الفعل على أفعل فذلك بالوجهين عنهم يحتل * (فصل) * (٢٠٤) من لام فعلى اسماء أى الواو بدل * ياء كتقوى غالباً إذا بدل أى إذا اعتلت لام

فأتمل (قوله كئى طوبى) أى كالعامل الذى فى طوبى والكاف للتفخيم وقوله مصدر أى أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصوراً فى طوبى المصدر كما (قوله كئى يقال فى جمع أفعل) أى الذى هو اسم لصفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أى فيكون مخالفاً لسيبويه والنحويين من وجهين (قوله السالم من الإيهام) أى إيهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية بتجرى الاسماء (قوله وان يكن) بالياء التحتية كئى قول المصنف وان يكن عين الفعل وصفها بقرينة إشارة المذكر فى قوله فذلك * (فصل) * (قوله اسماء) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو (قوله كتقوى) أصله وقيا قلبت واو تاء كما فى تراث وياؤه واو هو غ - ير منصرف لان ألفه لئلا يثبت وفى الكشف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين يجمع الالف للحاق كترى ولا يمنع اجتماع اعلالين غ - ير متواليين فى كلمة كئى وفى قوله ومصطفى إذا أصلهما يوفون ومصطفى وانما المتع نو اليهما بالافصل صرح به زكريا فى فصل لسا كن صح الخ ولا يرد تو اليهما فى نحو ماء لشذوذ (قوله غالباً) ان جعل متعلقاً بما كان لقوله جازاً البدل فائدة من حيث تقيده بغالب وان جعل متعلقاً بما كان تكراراً (قوله نحو نشوى) فى المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اه بجر وفيه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كئى ان قاموس لانشولو جوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما فى قول شخبنا والبعض فى المصباح نشو سكر خطأ نقله ولا والله الموفق (قوله مؤنثا خزيان وصديان) أى وهما مؤنثا الخ (قوله وشروى) بشين مجمة فراء بمعنى مثل يقال للشرواه أى مثله تصرح (قوله لانه أخف) أى من الصفة لتركب معناها (قوله للاحتراز من الربا) قيل لاشذوذ فى الزبال انها اسم تقاب ياءها واو المانع وهو ان قلب ياءها واو استلزم قلب الواو ياء عملاً بقاعدة أخرى وهى أنه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء أو دغمت فى الياء ونظر فيه الدونشوى بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كئى أى وهى هنا عارضة بالبدال من الياء وسبقت فى ما فيه فى أول الفصل الآتى (قوله للرائحة) وأما يامن الرى ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها مضافة دنوشرى (قوله وطغيا) بطاء مهمله نغين مجمة (قوله وسعي الموضع) هذا بالاهمال فقط أما سعي اسم النبي الذى بشر بعيسى فبها جمال السنين وأعجمها كذانى القاموس وحكى الدونشوى ان اسم الموضع بأعجم الشين وانصر عليه البعض (قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر أمارا بالذى ذكره سيبويه وغ - ير من النحو بين أن مضافة غلبت عليها الابهية والاصل رائحة ربا أى مملوءة طيباً وأما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا التخفيف وأما سعي فعمل فيحتمل أنه من قول من صفة تكز ياء صديا

فعلى يفتح الفاء فتارة تكون لامها واو تارة تكون ياء فان كانت واو اسلمت فى الاسم نحو دعوى وفى الصفة نحو نشوى ولم يفسر توافى ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيان وصديان مؤنثا خزيان وصديان وقلب واو فى الاسم نحو تقوى وشروى وتقوى فسرقا بين الاسم والصفة وأثر الاسم بهذا الاعلال لانه أخف فكان أجل للثقل وانما قال غالباً للاحتراز من الربا بالرائحة وطمغيا الولد البقرة الوحشية وسعي الموضع كإصرح بذلك فى شرح الكافية وفى الاحتراز عن هذه نظر أمارا بالذى ذكره سيبويه وغ - ير من النحو بين أن مضافة غلبت عليها الابهية والاصل رائحة ربا أى مملوءة طيباً وأما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا التخفيف وأما سعي فعمل فيحتمل أنه من قول من صفة تكز ياء صديا

* (تبيين) * ما ذكره الناظم هنا فى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعنى فى كون ابدال الياء واو فى وقوله فعلى الاسم مطردا وقرار الياء فيها شاذ وعكس فى التسهيل فقال وشذا ابدال الواو من الياء لفعلى اسما وقال أيضاً بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء فى فعلى اسما كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى والاصل فهن الياء ثم قال وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فالخروج بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى والمقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء والأولى عندي جعل هذه الأربعة من الواو

سد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين أن ابدال بائها واوا شاذ تصحیح اليراهي الرائحة والطعما وهي ولد البقرة الوحشية ترفع طارها
 وتضم وسبعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائز على الاصل وان تجنب للشذوذ أو بالقياس عليها هذا كلامه وقد مر تعقب احتجاجه بهذه
 الثلاثة وهذه المسئلة خامس مسئلة تبدل فيها الياء واوا ثم أشار الى موضع خامس تغلب فيه الواو بياء بقوله * (بالعكس جاء لام فعلى وصفها * وكون
 قصوى نادر الايخفي) أي اذا اعتلت لام فعلى يضم الفاء فتارة تكون لامها بياء وتارة (٢٠٥) تكون واوا فان كانت بياء سلمت في الاسم نحو

الفتيا وفي الصفة نحو
 القصبيا تانيث الاقصى
 فلم يفرقوا في فعلی من
 ذوات الياء بين الاسم
 والصفة كالم يفرقوا في فعلی
 بالفخ من ذوات الواو
 كما سبق وان كانت واوا
 سلمت في الاسم نحو
 حزوى اسم موضع قال
 الشاعر أدارا بحزوى
 هجبت للعين عبرة * فناء
 الهوى يرفض أو يترق
 وقلت بياء في الصفة نحو
 اناز بنا السماء الدنيا
 ونحو قولك للمتقين
 الدرجة العليا أو ما قول
 الحجاز بين القصوى فشاذا
 قياسا فصيح استعمالا
 نبيه على الاصل وتيم
 يقولون القصص على
 القياس وشذا أيضا
 الخولى عند الجميع
 * (تنبيه) * ما ذهب اليه
 الناظم يخالف لما عليه
 أهل التصريف فانهم
 يقولون ان فعلى اذا
 كانت لامها واوا تغلب
 في الاسم دون الصفة
 ويجعلون حزوى شاذا
 قال الناظم في بعض كتبه
 النحويون يقولون هذا

وقوله من الواو أي من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسئلته الشارح قرر يباي في دعوى ولما في القاسموس في
 طغوى حيث قال طغيا بطغوا وطغوا وناضمه ما كما في يباي في الاسم الطغوى كذبت ثم ويطغوا رهاها اه
 وقوله كما في يباي أي بمعنى طغى يباي كرضى رضى (قوله سد الباب التكثير من الشذوذ) هذا لا رد على أكثر
 النحويين لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الاربعة (قوله أن ابدال بائها) أي النشوي والثلاثة بعده (قوله تصحیح
 اليراهي) في استدلاله بتصحيح الالفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وتبليغ عدم شذوذ
 برده على مقدمه الشارح في قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ وسينه الشارح على هذا (قوله وقد مر تعقب
 احتجاجه بهذه الثلاثة) أي مما يؤخذ ذمته تعقب احتجاجها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبيا
 (قوله تبدل فيها الياء واوا) والاربعة تقدمت في قوله ويا كمرقن الخ (قوله تغلب فيه الواو بياء) وتقدمت الاربعة
 في قوله واو اذا افعل الى قوله رضيتان (قوله بالعكس) أي عكس لام فعلى بالفخ اسمها (قوله تانيث الاقصى) قال
 شيخنا والبعض احتراز من القصبيا لآتي الخلاف فيها بين الجازين والتميين فان أصلها الواو وهذه أصلها
 الياء اه وما ذكره من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصبيا المختلف فيها ليست تانيث
 الاقصى وفيه توقف كامل (قوله نحو حزوى) بحاء مهملة فزاي (قوله أدارا الخ) الهمزة للنداء ونصب المنادى
 مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما في حديث ياعنظ بها
 يرجي لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة المدع وما الهوى مدعاه أضيف اليه لكونه سببه ورفض بسكون
 الراء وفتح الفاء وتشديد الصاد المتجمعة يسبيل بعضه في أثر بعض ويترقق برأين وقافين يبق في العين متخيرا
 يحيى ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والهوى لانهم من الدنو والعلو قلبت الواو فيها بياء لاستئصال
 الواو مع الضمة وعلامة التانيث في الصفة تصریح (قوله فصيح استعمالا) لوروده في قوله تعالى وهم بالعدوة
 القصوى (قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أي قلب واو فعلى بياء (قوله ثم لا يملكون الخ) أي
 فتميلهم ينافي دعواهم (قوله أو بالدنيا) أي المراد بها ما قابل الأثرة لانها التي عرضت لها الأسمية لا الواقعة
 صفة موصوف كالتي في قوله تعالى اناز بنا السماء الدنيا لانهم محضه بتبديل النعت بها فتأمل (قوله كنهج
 حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجاء المحدث أي وكان القياس قلب الواو بياء كما سباني في الفصل
 الآتي (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ أي وكون حزوى
 شاذا لخلاف الاصل (قوله يستعملون الواو مع ضمة أوله) أي ومع نقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في
 الاسم (قوله أظهر واوا) أي يخالفين للقياس تنبيه على الاصل كما مر

* (فصل) * (قوله واتصالا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصالا ثم طان (قوله ومن
 عروض) أي جازر كقار وية مخفف وية بالهمزة بخلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما في آيم الله
 فانه على مثال أبل يضم الاول والثالث وأصله أريم أبدلت الهمزة الثانية واوا و جو بالسكون واضم ما قبلها
 فقلبت الواو بياء وأدغمت في الياء المساعدة كذا في المرادى والتصريح (قوله ومن عروض عربيا) المتبادر من
 صنيع الناظم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام الموضع والشارح أنه لا طلاق وقضية أن الثاني لو كان
 عارضا جازت هذه القاعدة وهو كذلك كما في الرائحة فانها قبلت ياؤها الثانية واو عملا بقاعدة المتقدمة في

مخصوص بالاسم ثم لا يملكون الابصنة متحضرة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويرجعون أن تصحیح حزوى شاذ كنهج حيوة وهذا قول لا دليل
 على صحته وما قلتم مؤيد بالدليل وموافق لآئمة اللغة حتى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهم ما قالوا كان من النعوت مثل الدنيا والعليا
 فانه بالياء فانهم يستعملون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف الآن أهل الحجاز أظهر والواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصبيا انتهى وأما
 قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى بمعنى تانيث الاعزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزى
 كما يقال العليا انتهى * (فصل) * (ان يسكن السابق من واو بياء واتصالا من عروض عربيا

فداء الواو اقل من مدغما) أي هذا موضع سادس تغلب فيه الواو بـ وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كـ مسلي والسابق
 منهما ما سكن متاصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت أصلهما سيود وميوت ومثاله
 فيما تقدمت فيه الواو ولي مصدر طويت وليت وأصلهما طوي ووليوت ويجب التصحيح أن لم يلتقيا كزيتون وكذا إن كانا من كلمتين نحو
 يدعوا يسرو ويرى وأدركان السابق منهما (٢٠٦) متحرر كـ نحو طويل وغيره أو عارض الذات نحو روية تخفف روية وديوان إذا صله دوان

الفصل السابق ثم قلبت الواو بـ عملا بالقاعدة المذكورة في قوله إن يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه
 البعض وقد يقال لأحاجة إلى هذا التكلف وما المانع من أن يقال يحل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق إذا لم
 يمنع منها ما منع كزوم قلب الواو بـ كما مر (قوله فداء الواو اقلين) لأنها أثقل من الياء (قوله أو ما هو في حكم الكلمة
 كـ مسلي) أي حاله الرفع لأن المتضايغين كالشيء الواحد لا سيما إذا كان المضاف الياء المتكلم (قوله ويجب
 حينئذ) أي حين إذ قلبت الواو بـ (قوله أصلهما سيود وميوت) لأنهما من ساد يسودا تنساقا ومات يموت على
 إحدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين في فعل بكسر العين وقال البغداديون في فعل بفتحها كضغيم
 وصيرف نقل إلى فعل بكسرها قالوا لأنه لم يوجد مكسور العين في الصحيح حتى يحتمل عليه المعتل ورد بان المعتل
 نوع مستقل قد يأتي في نفسه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة
 بضم الفاء كفضة ورماء كذا في التصريح (قوله ويجب التصحيح) الأولى فاء التفریع (قوله نحو روية) أي
 بالواو تخفف روية أي بالهمز (قوله نحو قوى) أي بسكون الواو قال المصريح وأجاز بعضهم في بالادغام بعد
 القلب (قوله كما يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها (قوله وهو أن لا يكون) أي اجتماع الواو والياء
 في تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغر مفرد محرك الواو بجمع جمع تكسير على مفاعل واحد ترزنا بقولنا
 محرك الواو من نحو محو زلزال أعلال مصغره واجب وان جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك
 نصريح (قوله بالابدال) أي والادغام مع أن الواو عارضة الذات (قوله وحكى بعضهم اطراده) أي الابدال في نحو
 الياحمارا وبديل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التختية وفتح الواو (قوله
 أوم) أي كثير الشدة تصریح (قوله ورجاء) براء جيم بمد ردة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التختية
 (قوله وهو نحو) قال المصريح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهي لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهى
 اه قال شيخنا انظر هل هو مصدر وصفه لواحد لا بالغة وهو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه
 مصدر أي حيث عبر بضمير الواحد في قوله وهو نحو والوجه عندي أنه بفتح النون بما لغة الناهي فهو على فعول
 بفتح الفاء ويؤيده أنه يقال على القياس نهي عن المنكر أمور بالمعروف كإني القاموس ثم رأيت في كلام
 يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد البناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندي نظر لأنه إنما يصح إذا كان
 له من هذا المعنى فعل متعدي مبنى للمفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغي قراءته في المتن
 كـ كرم بمعنى تأصل وان لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد
 التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولاً عن خط ابن النحاس تليذ الناظم فله الحمد (قوله ألفا بديل)
 بنقل همزة أ بديل إلى تنوين ألفا (قوله أسكونها) علة لعلة اشتراط التحرك أي ويقتضى اشتراط التحرك
 الصحة في القول والبيع لسكونها (قوله مخفي جيشل وتوأم) أي حال كونها مخفي الخ اه تصریح
 وانما جمع له حالا لصفة لأن المراد لفظ جيشل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيشل بالجمع الضبع والتوأم
 بالفوقية معروف (قوله والحيل) بالحاء المهملة (قوله أي في كلمتهما) لم يقل أي في كلمتهما من
 غير فاصل مع أن المراد بالاتصال بجموع الأمرين كما مر اقتصارا على الخفي (قوله في أن عمر وجد زيد)
 إنما كان ذلك في حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله

ويبيع إذا واه بدل من
 ألف يبيع أو عارض
 السكون نحو قوى فان
 أصله الكسر ثم سكن
 للتخفيف كما يقال في علم
 علم (تنبيه) * لو جوب
 الابدال المذكور شرط
 آخر لم ينه عليه هنا وهو
 أن لا يكون في تصغير ما
 يكسر على مفاعل فتجو
 جدول وأسود للحيوة
 يجوز في مصغره الاعلال
 نحو جدول وأسود
 وهو القياس والتصحيح
 نحو جدول وأسود
 بجملة للتصغير على التكسير
 أما أسود صفة فتقول
 فيه أسود لا غير لأنه لم
 يجمع على أسود (وشذ
 معطى غير ما قدرتهما)
 وذلك ثلاثة أضرب
 ضرب أعل ولم يستوف
 الشروط كقراءة بعضهم
 ان كنتم للرب ياتعبرون
 بالابدال وحكى بعضهم
 اطراده على لغة وضرب
 صحيح مع استيفائها نحو
 ضيون وهو السنور
 الذكر ويوم أيوم وعوى
 الكلب عوية ورجاء
 ابن حيوة وضرب أبدلت

فيه الياء واو أو أدغمت الواو فيها نحو عوى الكلب عوة وهو نحو عن المنكر ثم أشار إلى ابدال الالف من أختيها
 بقوله (من واو ياء بفتح ياء أصل * ألفا بديل بعد فتح متصل) أي يجب ابدال الواو والياء ألفا بشرط أحد عشر الأول أن يتحرر كالف ذلك محتملا
 في القول والبيع لسكونها والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحته في جيل وتوم مخفي جيشل وتوأم وفي اشترو والضلالة ولتسبلون في
 أموالكم وأنفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن يفتح ما قبلها ما ولذلك صحته في العوض والحيل والسور والرابع أن تكون الفتحية
 متصلة أي في كلمتهما ولذلك صحته في أن يمر وجد زيد والخامس أن يكون اتصالهما أصليا فلا يثبت

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا تحركهم - ما وافتتاح ما قبلهما كونه - ما عيننا ما في آخره زيادة تخص الاسم لانه بذلك الزيادة بعد شبه بمهاو الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع مع لاعد شاذا نحو داران وماهان وقياسها دوران وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه * (تنبيهات) * الاول زيادة تاء التانيث غير معتبرة في التصحيح لانها لا تخرج من صورة فعل لانها تنطق الماضي فلا يثبت لها قافها مبيانية في نحو قالة و باعة و اما تصحيح حوكة وخوكة شاذ بالاتفاق * الثاني اختلف في ألف التانيث المقصورة في نحو صوري وهو اسم مذهب المازني الى أنها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى أنها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرج من شبه الفعل لكونها في اللفظ (٢٠٩) بمنزلة فعلا تصحيح صوري عند المازني

نائب فاعل زيدو واجب شبرعين (قوله من هذا النوع) أي نحو جولان وسيلان مما عينه ياء أو واو وفي آخره ألف ونون (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد قبل انهما ما عجميان فلا يحسن عدما فيهما شاذ (قوله) فزعم أن الاعلال أي فيما عينه - ما وواو ياء وفي آخره ألف ونون وقوله هو القياس أي لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونه - ما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قوله - م في زعفران زعفران فبقية في التصغير ولم يحد فتصريح (قوله لا تخرج) أي لا تخرج ما هي فيه (قوله لانها تنطق الماضي) الضمير يرجع لتاء التانيث لا بقيد اللاحقة للاسماء وهي المتحركة يعني أن جنس تاء التانيث يلحق الماضي فلا يختص بالاسماء فلها ذلك تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التانيث المتحركة تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطى وأقره شيخنا والبعض بان اللاحقة للماضي هي الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهي المتحركة (قوله في نحو قالة و باعة) جمعي قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككلمة جمع كامل وكذلك حوكة وخوكة فجعلنا تلك وخاتن (قوله في نحو صوري) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصريح (قوله اسم ماء) مثله في شرح المرادى وقال الصغاني اسم وادوق قد دخل عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صوري كسكري ماء بسبب الادمريئة (قوله بمنزلة فعلا) أي بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أي مثل هذه الكلمة التي هي صوري (قوله لا يعلى) أي لا يجوز اعلاله قياسا (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرهما جود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو للحال (قوله لو كانت في موضعها) الظاهر أن الضمير لله - مزنة ويصح رجوعه للياء أي موضع الياء الذي حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أي اعدم توفر شروط ابدالها القياسي (قوله انتفاعا عليها) أي لا ينتفع اعلالها لو اعلت اذ لو ابدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالي اعلالين واذا زال القلب لم يكن لا بد الياء الفاسب فيؤدي اعلالها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفي نسخة بقاء اعلالها بالوحدة فالعاقب أي ليقب اعلالها بالقلب المكاني (قوله النقل) أي القلب المكاني (قوله والصيد) بالصاد المهملة له معان منها التكبير وميل العنق ودا عيب الابل (قوله والجيد) بالجيم والوصف منه للذكرا جيد وللانثى جيداء وجيدانتهو الجعج جود قالة في القاموس (قوله والجيدى) بحاء مهملة وكون الجيدى شاذا انما يتمشى على مذهب الاخفش أن ألف التانيث لا تمنع الاعلال لاعلى مذهب المازني أنها تمنعه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم حاء مهملة والثاني بغين مجمعة ثم موحدة وقوله جمع رايح وغائب أي وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوي (قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككلمة أو مكسورة كقردة حرره والذي في القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بثلاث العين وسكون الفاء كما في

٢٧ - (صبان) - رابع) والاحترار بذلك عن نحو أيس بمعنى يشر فان ياء متحركة وانفتح ما قبلها ولم تعمل لانها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء مع عاملتها وقوعها موقعها هكذا قال في شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاعا عليها فانها كانت قبل الهمزة ثم آخرت فلما ابدلت لاجتماع فها تغيران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكروا بعضهم أن أيس انما لم يعمل العروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اتصال الفتحة * الرابع ذكر ابن بابشاذ هذا الاعلال شرط آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتبعية على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والجيدى يقال حمار جيدى اذا كان يجيد عن ظله لنشاطه والحوكة والخوكة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رايح وغائب وعفوة جمع عفو وهو

(٢٧ - (صبان) - رابع) والاحترار بذلك عن نحو أيس بمعنى يشر فان ياء متحركة وانفتح ما قبلها ولم تعمل لانها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء مع عاملتها وقوعها موقعها هكذا قال في شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاعا عليها فانها كانت قبل الهمزة ثم آخرت فلما ابدلت لاجتماع فها تغيران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكروا بعضهم أن أيس انما لم يعمل العروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اتصال الفتحة * الرابع ذكر ابن بابشاذ هذا الاعلال شرط آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتبعية على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والجيدى يقال حمار جيدى اذا كان يجيد عن ظله لنشاطه والحوكة والخوكة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رايح وغائب وعفوة جمع عفو وهو

أغش وهو وء وأو و جمع أزه وهو الهداهية من الرجال وقروه جمع قرو وهي مبلغة الكلب انتهى (وقبل يا قلب ميم النون اذا * كان مسكنا) أي تبدل النون الساكنة قبل الباء ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخارجهما مع تنافر النون وغنتها لشدة الباء وانما اختصت الميم بذلك لانها من مخارج الباء ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمنصلة وقد جمعهما في قوله (كن بت انبذا) أي من قطعك فالتمس عن بالك واطرحه والفت انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة * (تنبيهات) * الازل كثير ما يعبرون عن ابدال النون ميمًا بالقلب كما فعل الناظم والاولى أن يعبر بالابدال لما عرفت أول الباب * الثاني قد تبدل النون ميمًا ساكنة ومخرجة دون بقاء وذلك شاذًا فالساكنة كقولهم في حنظل حنظل والمخرجة كقولهم في بنات بنام ومنه قوله يا هال ذات المنطق التمام * وكفل المنحضب البنام وجاء عكس ذلك في قولهم اسود قاتن (٢١٠) وأصله قائم * الثالث أبدلت الميم أيضا من الواو في فم اذا صله فوه بدليل افواه فذوقوا الهاء

القاموس (قوله وهيوه) كذا في النسخ بقاء فتحية فواز فهاء تانيث ولم أجدها ذكرا في القاموس (١) والمصباح وغيرهما والذي وجدته في التسهيل هيوه بقاء مفتوحة فتحية مضمومة فهمزة مرسومة واو اعلى صبيغة الهمزة الماضي فالظاهر أن ما في النسخ تحريف وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادي (قوله وأرو) بضم الهمزة كسر د وقوله جمع أزه بضم الهمزة وتشديد الواو كذا في القاموس (قوله وقروه) بقاف فراء وقوله جمع نرو وبتثنية القاف كما في القاموس وانظر حركة قاف الجمع فاني لم أر لها هذا الجمع ذكرا في القاموس (قوله مياغة الكلب) مبلغ الكلب ومبلغته بكسر الميم فيها الاناء الذي يبلغ فيه قوله في القاموس (قوله بين المنفصلة) أي النون المنفصلة عن الباء بان كانت في كلمة والباء في أخرى مع تلاقيهما (قوله كن بت) في نسخة بالفوقية وعلما شرح الشارح وفي نسخة بالثلثة أي من أفتى أسراك (قوله انبذا) بكسر الموحدة (قوله لما عرفت أول الباب) أي من أن القاب اصلا لا تخا أي يكون في حروف العلة أو الهمزة (قوله يا هال) من نادى مرخم هالة علم امرأة والتمت من التعمته وهي تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفل اما بالرفع مبتدأ والمنحضب البنام تركب اصنافي نخبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير في ذات لانه بمعنى صاحبة أو بالجر عطفًا على المنطق والمنحضب نعت له أو بالنصب مفعولا مقدر ولا يصح نصبه عطفًا على المنادى اما في النداء انه لا يصح يا غلامك قال بس والجر هو المضبوط به في النسخة الصحيحة والله أعلم

(فصل) * اعلم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل احدها أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لسا كن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وبالافعال الخ (قوله انقل التحريك) أي أثره وهو الحركة (قوله ذي لين) أي أو همزة كما يأتي في الشرح (قوله كابتن) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء الى الباء الموحدة وحذفت الياء لانه لا تقامها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة نون في الاصل أقول نقلت ضمته الواو الى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لا لتقاء الساكنين (قوله لاستنقالها الخ) أي اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها جلا على أختيها وطردها للباب وانما لم تستقل الضمة والكسرة على الواو والياء في نحو دولو وظبي فتنتقل الى الساكن قبله - مالان حركة الاعراب منتقلة لازمة ولانها دالة على معنى فكانت قوية (قوله بجانسة للحركة المنقولة) بان كانت واو او الحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة (قوله مثل ما تقدم) أي من يقوم وبين (قوله وانفتاح ما قبلها) أي الآن (قوله نحو يابس) بفتحين مفتوحين بينهما همزة ساكنة (قوله بقلها ألفا) أي تخفيفا أي فكانها ألف والالف لا

تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو فان أضيف رجع به الى الاصل فقيل فولد وربما بقي الابدال نحو نحو فم الصائم * (فصل) * (ساكن صح انقل التحريك من ذي لين) ان عين فعل كابتن أي اذا كان عين الفعل واو أو ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستنقالها على حرف العلة نحو يقوم وبين الاصل يقوم وبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلها ما وهو قاف يقوم ويا وبين فسكنت الواو والياء * ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها افتارة تكون العين بجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير

بجانسة فان كانت بجانسة لم تغير باكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير بجانسة لها أبدلت حرفا بجانس الحركة كما في نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير بجانسة لها فقلت الفال تحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير بجانسة لها فقلت ياء لسكونها وانسكار ما قبلها او لهذا النقل شروط * الأول أن يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول ويا بع وعود وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يابس مضارع أيس لانها معرضة للاعلال بقائم الفانص على ذلك في التسهيل وانما لم يستنمها نالانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح * الثاني أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما بين الشيء وأقوم وأبين به وأقوم به جلوه (١) في آخر ورقته من القاموس مانصه وهو بالضم بلد بالصعيد وهو حصن باليمن قاله نصر

على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو فعل التفضيل * الثالث أن لا يكون من المتعطف اللام نحو ابيض واسود وانما
 يعلوا هذا النوع لثلاثين مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعل الاعلال المذكور لقبل فيه باض وكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي نعومة
 البشرة * الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدل على النقل لثلاثين اعلان والى هذه الشرط الثلاثة أشار بقوله (مالم يكن
 فعل تعجب ولا * كايض أو أهوى بلام عللا) وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا للفعل الذي بمعنى افعال نحو يعور ويصيد
 مضارع ورصيد وكذا ما تصرف منه نحو أعور وأهته وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعل *
 ذأ فعل فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارع وفيه موسم) (٢١١) أي الاسم الضاهى للمضارع وهو الموافق

له في عدد الحروف
 والحركات بشارك الفعل
 في وجوب الاعلال
 بالنقل المذكور بشرط
 أن يكون فيه وسيم
 به عن الفعل فاندرج
 في ذلك نوعان أحدهما
 موافق المضارع في وزنه
 دون زيادته كتمام فانه
 موافق للفعل في وزنه
 فقط وفيه زيادة تنبي
 على أنه ليس من قبيل
 الافعال وهي السيم
 فاعل وكذلك نحو مقيم
 ومبين وأمامين ومريم
 فقد تقدم أن وزنها
 فعل لا مفعول والاوجب
 الاعلال ولا قبل لفقده
 في الكلام ولو نبتت من
 البيع مفعلة بالفتح
 قلت مباعة أو مفعلة
 بالكسر قلت مبيعة أو
 مفعلة بالضم فعلى مذهب
 سيبويه تقول مبيعة
 أيضا وعلى مذهب
 الاخفش تقول مبوعة
 وقد سبق ذكر مذهبها
 والاخر موافق المضارع

ينقل اليها لانها لا تقبل الحركة والباء التصوير (قوله في الوزن) لا يخفى أن الموازن لا فعل التفضيل انما هو ما
 أفعله لا أفعله به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارسي وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التعجب نحو
 أقوم به فتقول أقوم به وهو وضعيف اه (قوله وهو أفعال التفضيل) انما يعمل أفعال التفضيل لكونه انما أشبه
 المضارع في الوزن والزيادة وسبب أن ما كان كذلك يصحح (قوله نحو ابيض واسود) * بتشديد الضاد والدال
 (قوله لو اعل الاعلال المذكور) بان نقلت حركة الباء الى الباء ثم قلبت ألفا تحر كها في الاصل وانفتح ما قبلها
 الا أن وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلبس اسود بساد من السد تصريح (قوله باض) بتشديد
 الضاد (قوله انه فاعل) فمخ العين (قوله بلام عللا) أي حكم بانه حرف علة قال ابن غازي انما قال بلام عللا لثلاث
 يظن خصوص أفعال فيخرج استهوى ونحوه (قوله موافقا) أي في المعنى بان يدل على خلقه أولون وقوله بمعنى
 افعال بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصيد تمثيل للموافق (قوله وكذا ما تصرف منه) أي من الموافق المذكور
 (قوله بذكره) أي ضمنه الاصري نحو لو قال بفهمه لكان أروض (قوله فان العلة) أي علة التصحيح هنا وهناك
 واحدة وهي الحمل على افعال بتشديد اللام (قوله ضاهى مضارعا) انما اشترط في اعلال الاسم مشابهته للمضارع
 من وجه لان الفعل هو الاصل في الاعلال فلا يحمل عليه الا اذا أشبهه من وجه واشترط مخالفتها من وجه
 لدفع التباسه به الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه (قوله وفيه موسم) أي علامة يمتاز بها
 عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل في وزنه فقط) لان أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم
 فنقلوا وقلبا (قوله وجب الاعلال) أي بالنقل ثم القلب (قوله ولو نبتت من البيع مفعلة الخ) انما علت
 مفعلة باوجها الثلاثة لثباتها المضارع في الوزن دون الزيادة لان ناء التأنيث في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن
 ولدفع توهم مخالفتها في الوزن أيضا بسبب التاء شبه الشارح على اعلاها (قوله فعلى مذهب سيبويه) أي من
 ابدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أي من اقرار الضمة وقلب الباء واوا (قوله وقد
 سبق ذكر مذهبها) أي في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع الخ (قوله بكسر التاء) أي الفوقية
 وسكون الخاء المهملة وكسر اللام يطاق على شعر وجهه الاديم ووصفه وقشره (قوله بكسر تين الخ) راجع لكل
 من الكامتين وقوله بعدهما باعسا كنه أي أصلية في تبيع ومقابلة عن الواو في تقييل فاعلال تبيع بالنقل فقط
 واعلال تقييل بالنقل والقلب (قوله على مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وتفض الثانية بينهما راء آخره واحدة
 الشيء المقيم الثابت (قوله وهو) أي كونه على وزن خاص بالاسم أي بيان ذلك (قوله بكسر التاء) أي والعين
 وهذا راجع الى ما على مثال تحلى وقوله وضهما أي مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال ترتب (قوله لا يكون
 في الفعل) أي فلا يتوهم كون موازنه فعلا (قوله نحو ابيض واسود) هما وصفان على وزن أجزهذان
 أشبهت علم في الوزن والزيادة (قوله وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال نحو يزيد علم أشبه المضارع وزنا
 وز ياد مع أنه اعل وحاصل الجواب أن علميته بعد اعلاله لان اعلاله حين فعليته (قوله نحو مخيط) بكسر الميم فانه

في زيادته دون وزنه كأن تنبي من القول أو البيع اسم على مثال تحلى بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول تقبل وتبيع بكسر تين بعدهما
 باعسا كنه واذا نبتت من البيع اسم على مثال ترتب قلت على مذهب سيبويه تبيع بضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع ع فالوسم الذي
 امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعلا بكسر التاء وضهما لا يكون في الفعل ولذلك اعل أماما شبه المضارع
 في وزنه وزيادته او يابنه فيها مامعا فانه يجب تصحيحه فالاول نحو ابيض واسود لانه لو اعل لتوهم كونه فعلا وأما نحو يزيد علم فنقول الى
 العملية بعد أن اعل اذ كان فعلا والثاني كمخيط هذا هو الظاهر وقال الناطم وابنه حق نحو مخيط أن يعمل لان زيادته خاصة بالاسم وهو
 يشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخيط لاشبهه به لفظا ومعنى انتهى

وقد يقال لو صح ما فاللزم أن لا يعمل مثال تحلى لأنه يكون مشبهاً بحسب في وزنه وزن يادته ثم لو سلم أن الاعلال كان لازماً لما ذكر الم يلزم
 الجميع بل من يكسر حرف المضارعة فقط وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (ومفعل صحح كالمفعال) يعني أن مفعلاً لما كان مبيناً للمفعول أي غير
 مشبهاً في وزن ولا زيادة استحق التصحيح كسواك ومكالم وحل عليه في التصحيح مفعول لمشابهته في المعنى كقول ومقوال ومخيط ومخيطات
 والظاهر ما قدمته من أن عمله تصحيح نحو مخيط مبيئته الفعل في وزنه وزن يادته لأنه مقصور ومن مخيط فهو ولا أنه محمول عليه وعلى هذا كثير
 من أهل التصريف (وألف الافعال (٢١٢) واستفعال أزل لهذا الاعلال والتألف عوض) أي إذا كان المصدر على افعال أو استفعال

مباني للمضارع في كسر أوله وكون أوله ميماً زائدة (قوله هذا) أي كون تصحيح نحو مخيط مبيئته المضارع
 وزناً وزيادة بدون التفتت إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته (قوله لكنه جعل على مخيطات) لم يعكسوا الاصل
 التصحيح دون الاعلال والضمير في لكنه جعل ان أرجع إلى نحو مخيط كان قوله على مخيطات على تقدير مضاف أي
 على نحو مخيطات وان أرجع إلى مخيط فلا المراد بالجدل القياس وأما ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن
 المراد به أن مخيطات مقصور من مخيطات في غاية البعد من العبارة (قوله لفظاً) أي لعدم الفرق بين لفظيهما الا
 بالالف ومعنى أي لا تتحداهما (قوله لو صح ما فاللزم) أجيب بان صحته في مخيط لم يعارضها شذوذ في الفعل
 بخلافها في مثال تحلى لان كسر العين في تحسب شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه انما ينفع في
 خصوص تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين قياساً كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلى ايها
 على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين (قوله مشبهاً بحسب) أي بكسر التاء في لغة قوم (قوله
 لم يلزم الجميع) أي جميع العرب تصريح (قوله إلى هذا الثاني) أي المباني للمضارع وزناً وزيادة كتمخيط
 (قوله لأنه مقصور الخ) جعل احتياجه إلى تعليل المبيئته بذلك لدفع دعوى موازنة مخيطات في لغة من يكسر حرف
 المضارعة (قوله لأنه محمول عليه) عطف على مبيئته (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة
 ربعة (قوله مما أعلت عينه) خبر بان كان أو حال من افعال واستفعال أي كائنين مما أعلت عينه أي مما عينه
 حرفه وأعل في فعله (قوله لتحركها في الاصل الخ) علل الانقلاب هنا بما ذاع عنه قوله بجمانسة الفتحة إشارة إلى
 صحة التعليلين وان كان الثاني أقوى وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفاً إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها
 ساكن كلمر وأجيب بان محمل ذلك في غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالجل على الفعل والاشتراط
 المذكور انما هو في استحقاق الكامة لأنها هذا الاعلال ويمكن دفعه أيضاً بان هذا الساكن لما كان محذوف
 بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناطم كان وجوده كالعدم (قوله ولان الاستفعال)
 نظريته الدنورى بانه لا يمكن الجمع بين الاثنين حتى يحصل الاستفعال وزيفه الاسقاطى بان الجمع بين الاثنين
 ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أي عند المد بقدر أربع حركات (قوله بدل عين الكامة)
 يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لان المعهود في التاء أنها لا تعوض الا من الاصول كأي عدة وثبة وسنة
 (قوله بالنقل) الباء للملاسة متعلقة بعرض (قوله أراء) أصله أراى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت
 الهمزة وتطرفت الباء اثر الفزائدة فقلت همزة ولم توث بقاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لا حرفه
 لاننا نقول قد تقدم أن الناطم عدها من حروف الهمزة اه زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة
 أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفاً لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسئلة فلعل
 المراد حذفت بعد قلبها لفانها على أن المحذوف بدل عين الكامة (قوله ويكثر ذلك مع الاضافة) أي لسدها
 مسد التاء أفاده المصريح (قوله أعول اعوالاً) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالكاء وبمعنى كثر عياله
 (قوله وأغيمت السماء) بالغين المجمة أي صارت ذات غيم أي صحاب وقوله واستخوذ أي غلب (قوله واستغبل
 الصبي) أي بالغين المجمة أي شرب الغيل بفتح الغين المجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها

مما أعلت عينه جعل
 على فعله في الاعلال
 فتنتقل حركة عينه إلى
 فانه ثم قلب ألفاً لتجانس
 الفتحة فليقتي ألفان
 فحذف أحدهما
 لا لتقاء الساكنين ثم
 تعوض عنها تاء التانيث
 وذلك نحو إقامة واستقامة
 أصلهما أقوام واستقوم
 فنقلت فتحة الواو إلى
 القاف ثم قلبت الواو
 ألفاً لتحركها في الاصل
 وانفتاح ما قبلها فالتقى
 ألفان الأولى بدل العين
 والثانية ألف افعال
 واستفعال فوجب حذف
 احدهما واختاف
 النحويون أيتهما المحذوفة
 فذهب الخليل وسيبويه
 إلى أن المحذوفة ألف
 افعال واستفعال لانها
 الزائدة ولقرربها من
 الطرف ولان الاستفعال
 بها حصل وإلى هذا
 ذهب الناطم ولذلك
 قال وألف الافعال
 واستفعال أزل وذهب
 الاخفش والقراء إلى
 أن المحذوفة بدل عين
 الكامة والاول اظهر

ولما حذفت الف عوض عنها تاء التانيث فقبل إقامة واستقامة وأشار بقوله (وحذفها بالنقل) أي بالسمع
 (ربما عرض) إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضاً قد تحذف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم أراءه وأجابه
 اجاب احكامه الاخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قبل وحسن حذف التاء في الآية بمقارنته لقوله بعد
 وإيتاء الزكاة (تبيينه) * قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أعول اعوالاً وأغيمت السماء اغيماها واستخوذ استخوذاً
 واستغبل الصبي استغبالاً وهذا عيد النجاة شاذ يحذف ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكى الجوهري عنه أنه

حتى عن العرب تصحیح فعل وقام واستفعل تصحیحاً مظهراً في الباب كله وقال الجوهرى في مواضع آخر تصحیح هذه الاشياء لغة فصحة وذهب في التسهيل الى موضع ثالث وهو أن التصحیح مطرد فيها أهمل ثلاثيه وأراد بذلك نحو استنوق الجبل استنوقاً واستنبت الشاة استنبتاً أى صار الجبل ناقه وصارت الشاة تيساً وهذا مثل يضرب لمن يخطئ في حديثه لانه لا يسهل ثلاثي نحو استقام انتهى (وما لافعال) واستفعل المذكورين (من الحذف ومن *نقل ففعل به أيضاً) أى حقيق (نحو مبيع ومصون) والاصل مبيع ومصون فنقلت حركة الباء والواو الى الساكن قبلها ما فاتني ساكنان الاوّل عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف (٢١٣) احدهما واختلف في أيتهما المحذوفة على

حذف الخلف في افعال واستفعل المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأما ذوات الباء نحو مبيع ومكبل فانه لما حذف واو على رأى سيويه بقي مبيع ومكبل ياءاً ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الباء وأما على رأى الاخفش فانه لما حذف ياءه كسرت الفاء وقلت الواو ياءً قايمة بين ذوات الواو وذوات الباء وقد خالف الاخفش أصله في هذا فان أصله أن الفاء اذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واو الانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة لعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة أجزء * (تنبيه) وزن مصون عند سيويه مفعول وعند الاخفش مفعول وتظهر فائدة الخلاف في نحو

وهي تؤتى أو وهى حامل (قوله تصحیح فعل الخ) الظاهر أن مثل فعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشي ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاها الجوهرى عن أبي زيد الاعلم مما فيه نقل بان ياء ما عينه حرف علة مطلقاً (قوله في الباب كله) أى سواء أهمل ثلاثية أولاً (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الاشارة الى مجموع الجملتين والى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أى دون التعويض بالتاء وقوله ففعل أى فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق بقمن (قوله لما حذف واو على رأى سيويه) أو رد عليه أمران الاول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها في اسم مفعول المزيدي كما تنتظر وانما اجيء بهم بالرفضهم مفعلاً الا في مكرم ومعون وما لك ومهلك وانما العلامة الميم الثانية أن المحذوف من نحو قاض الاصل وهو الياء دون الزائد وهو التثوين ومن نحو قتل وبيع وحذف الساكن الاوّل لا الثاني وأجيب بان يحذف ذلك كله اذا كان ثاني الساكنين حرفاً صحيحاً وهما هنا حرف علة اه تصریح بايضاح وزيادة (قوله وقد خالف الاخفش الخ) فيه عندى نظر وان أقرره لانا لان سلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة الواو ياء مراعاة لعين المحذوف قبل للفرق بين ذوات الواو وذوات الباء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا) متعلق بخالف أى في نحو مبيع ومكبل (قوله عند سيويه مفعول) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففاً) أى بابدال همزته واوا ثم ادغام واو مفعول فيها على رأى الاخفش وينقل حركتها الى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأى سيويه ولا يخفى أن أصل مسووم مسووم بوزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة اذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة واو او ادغمت الواو فيها وان كانت أصلية نقات حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب) أى بحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى الباء (قوله كذلك هو) أى تخفيف مسوء (قوله ومسك مدروف) بدال مهملة ثم فاء آخره أى مبالول وقيل مسخوق وسمع مدروف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بنون كفى بعض النسخ تحريف (قوله خذ مطبو به) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أى طيبه ولعل الصواب مطبو به به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطبو يابه نفساً بالتذكير وانا بضمير في مطبو بالعا تدعى فاعل خذ عن الفاعل فتأمل (قوله كأنها) أى الخمرة (قوله معيون) اسم مفعول عانه من باب باع أى أصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرداذ بنو الذين معجمتين كسحاب المطر الضعيف وروي يوم رذاذ بالتسكير ويظهر أن الهاء في عليه لا يوم وأن على بمعنى في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كفى كتب اللغة الباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار داجن وقوله مغيوم أى ذو غيم مطابق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعنى فيه الدجن بناء على أن ال جنسية تمدخولها في معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فان جعل خبراً عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج الى جعل الدجن بمعنى الغيم والى ادعاء المبتا الغسة في وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره ان عام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ بناء اسم المفعول منه بخلاف القياس ولك أن يجعله على الحذف والايصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لي في

مسوخففاً قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تخفيف مسوء فقلت أما على قول أبي الحسن فأقول رأيت مسوواً كما تقول في مقروءة مقرولاً لانها عنده واو مفعول وأما على مذهب سيويه فأقول رأيت مسوواً كما تقول في خب عن خب فتحرك الواو لانها في مذهب العين فقال لي أبو علي كذلك هو اه (وندر * تصحیح ذى الواو) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصون ومسلك مدروف وفرس مقو ودولا يقاس على ذلك خالفاً للمبريد (و التصحیح (في ذى الباء) من ذلك (اشتهر) لخلة الباء كقولهم خذ مطبو به به نفساً وقوله كأنها نقاح مطبو به به وقوله وإخال أنك مسبو معيون وقوله حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم * وهذه لغة تميمية

* (تنبيه) * قالوا مشيب في الختاط بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب تجلوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الامر في لغتهم يقول بوع المتاع والاصل مهيب (وصحح المفعول من) كل فعل راوى اللام مفتوح العين كفي (نحو عدا) ودعا فانك تقول في المفعول منه همام مدوم مدع وجلا على فعل الفاعل هذاهو المختار ويجوز الاعلال مرجوحا كما أشار اليه بقوله (وأعلل ان لم تنحر) أي لم تصد (الاجودا) فنقول مدعى ومدعى وروى بالوجهين قوله * أما الليث معديا عليه وعاديا * أنشده المازني معديا والتصحیح وأنشده غيره بالاعلال واختلف في عله الاعلال فقيل جلا على فعل المفعول وهو قول الفرع وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو عدا عتيا والمصدر ليس مبنيا على (٢١٤) فعل المفعول وقيل أعل تشبها باب ادل وأجران الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام

تقرز البيت فتأمل (قوله قالوا مشيب) أي بقلب ضمته كسرة واو ياء بعد صير ورتة مشوب بافرع مشوب وب
 بنقل ضمة واو الى شينه وحذف الواو من الساكنين على الخلاف (قوله والاصل) أي القياس مشوب لا
 مشيب لانه واوى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مشوب بواو ين (قوله قالوا مهوب) أي ببقاء
 الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العيز وببقاء الضمة بعد نقلها من
 الياء وقلب الياء واو بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعل ما في كلام الخواشي من القصور (قوله
 والاصل) أي القياس مهيب لانه باى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مهوب بياء فوار (قوله وصحح
 المفعول) أي اسم المفعول (قوله جلا على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحیح بمعنى أنه لم يعل بقاء واو ياء وان
 قلبت ألفاز كريا (قوله ويجوز الاعلال مرجوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال
 وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله واعلل ان لم) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة (قوله جلا على
 فعل المفعول) وهو مدعى ودعى (قوله والمصدر ليس الخ) يجب تجاوز تعدد العمل فيجوز أن تكون العلة في
 المصدر شيئا آخر وبان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طرد الباب
 المصدر ليس (قوله ليس مبنيا) أي محمولا (قوله لان الواو الاولى) أي من معدو ومعدعو (قوله كأنها رابت
 الضمة) أي وليس في الاسماء العربية المعربة بالحر كات ما آخره وقبلها ضمة لنقل ذلك وقوله قلبت ياء أي
 والضمة التي قبلها كسرة بشير الى ذلك كماه قوله على حذفها الخ وعدم ذكر المصنف هذا في أسباب قلب الواو ياء
 لا ينهض الاعتراض به على الشارح وان اعتراضه مع انه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء
 فيكون من الأسباب التي ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حذفها في ادل وأجر) أي على طريقتيه من قلب
 الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية اعمال ادل وأجر وكانهم لم يستقلوا الضمة والكسرة على الياء فجذبوها
 ثم جذبوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في ادل وأجر نظر الى كون الواو تلت في الواقع ساكنة تخفت (قوله
 فانه يجب فيه) أي في اسم مفعوله الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واو أو غيرها
 (قوله وتندسب على الكلام على هذا) أي في عموم قوله ان يسكن السابق من واو وبالخ (قوله ويكونه) أي
 الفعل الواوى اللام اذا الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أي في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أي
 شذوذا (قوله ما ذكره المصنف) أي في غير هذا الكتاب كالتسهيل (قوله فان كان ذهل الخ) مقابل قوله فاما
 الاول نحو مرضى الخ ولو قال وأما الثاني نحو قوى فيتعين اعلاله لسكان أخصر وأحسن في المقابلة وقد علم من
 كلام المصنف والشارح أن الفعل الذى لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم
 بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واو بها كرضى وما يتعين اعلال اسم
 مفعوله وهو مكسور العين واو بها كقوى (قوله ثم قلبت المتوسعة ياء) ولا يضر عرضها لان اشتراط الاصاله
 ذاتا وسكونا إنما هو في السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى نقله شيخنا السيد عن الدونشمرى (قوله

فلم يعتد بها حيزا
 فصارت الواو التي هي
 لام الكلمة كأنها واو
 الضمة فقلبت ياء على
 حذفها في ادل وأجر
 الاحتراز بواوى اللام
 من يائها فانه يجب فيه
 الاعلال نحو مرضى وقلى
 فانك تقول في المفعول
 منه مرضى ومقلى والاصل
 مرضى ومقلى قلبت
 الواو ياء لاجتماع
 الياء وسبق احدهما
 بالسكون وأدغمت في
 لام الكلمة وكسرت
 المضموم وتصحح الياء
 وقد سبق الكلام على
 هذا بكونه مفتوح
 العين من مكسورها
 وهو على قسمين ما ليس
 عينه واو ما عينه واو
 فالأول نحو مرضى
 فان الاعلال فيه أولى
 من التصحيح لان فعله
 قد قلبت فيه الواو ياء في
 حاله بناؤه للفاعل وفي
 حاله بناؤه للمفعول
 فكان اجراء اسم المفعول
 على الفعل في الاعلال أولى من مخالفتها وهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجع الى ربك واضعية

باب مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل هذا ما ذكره المصنف أعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضى وذ كغيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واو بها نحو قوى تعين الاعلال وجه واحد! فتقول مقوى والاصل مقور وفاستقل اجتماع ثلاث واو في الطرف مع الضمة فنقلت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسعة ياء لانه قد اجتمع ياء واو وسبقت احدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقلبت مقوى

* (تنبيه) * باب مرضى ومقوى سابق موضع تقلب فيه الواو ياء (كذلك ذوا جهين بالفعول من * ذى الواو لام جمع او فرد بعين) هـ ذام موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء أى اذا كان الفعول ممالمة واولم يخل من أن يكون جمعاً أو مفرداً فان كان جمعاً جاز فيه الاعلال والتصحيح إلا أن الغالب الاعلال نحو عصا وعصى وقفار قفي ودلودلى والاصل عصو وقفور ودلوفادلت الواو الاخيرة ياء جلا على باب أدل وأعطيت الواو التي قبلها اما استقر لثلمها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح ألفاظ قالوا أبو وأخو ونحو جمعاً نحو وهى الجهة ونحو بالجيم جمعاً نحو وهو السحاب الذى هراق ماؤه وهو جمع له وهو المصدر وان كان مفرداً جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبير الاريدون علوا فى الارض ولافسادا وتقول نغما المال غوا وسمما زيد هـ واو قد جاء الاعلال فى قواهم عتوا الشيخ عتيا وعسا عسيبا أى ولى وكبر وقسا قبله قسيبا وانما كان الاعلال فى الجمع أريج والتصحيح (٢١٥) فى المفرد أريج لثقل الجمع وخفة المفرد

* (تنبيهان) * الاول فى كلامه ثلاثة أمور * أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين وليس كذلك كما عرفت * ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح فى الكثرة وليس كذلك كما عرفت وتدرج هذين الامرين فى الكفاية بقوله ويرج الاعلال فى الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما نفي ثالثها أطلق جواز التصحيح فى فعول من الواو ياء وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى فـ لوبنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور المناسب لغرضه أن يقول كذا الفعول

باب مرضى ومقوى لم يقل ومعدى لقله قلب واو ياء كما مر (قوله ذوا جهين) حال من الفعول بضم الفاعل والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أى اذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغى اسقاط أى (قوله جلا على باب أدل) وجهه ما سلفه الشارح قريبا فى قوله وقيل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجراخ (قوله ما استقر لثلمها) أى فى قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام أى وكسر ما قبل الياء (قوله أبو وأخو) جمعين لابي وأخ حكاهما ابن الاعرابى تصریح (قوله ونحو) بالخاء المهملة حتى سيبويه انكم لتعابرون فى نحو كثيرة تصریح (قوله هراق ماؤه) كذا فى النسخ والذى فى القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب مائه أو بناء الفعل للجهول (قوله جمع الهو) بفتح الواو وحده وسكون الهاء تصریح (قوله أى ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيد كذا فى الاعتق (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما فى الوجهين صادقة بتساوى الوجهين فى كل منهما وبكون التصحيح أولى فى كل وبكون الاعلال أولى فى كل وحينئذ لا يفتى هذا الامر الاول عن الامر الثانى المذكور بقول الشارح ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح فى الكثرة أى اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الامر الثانى يفتى عن الاول لا يستلزم الثانى للاول لكن ايس من عادتهم الاعتراض باغناء الثانى عن الاول كما هو مشهور وقد علم ما فى كلام شيخنا والبعض نعم رد على الشارح أن الالاسلم الامر الثانى لان قول المصنف كذلك نافي لاستواء التصحيح والاعلال مقتض لرجحان التصحيح فى الجمع والمفرد دل جوع اسم الاشارة الى الفعول من نحو عدا المتقدم فى قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغى للشارح أن يقول فى كلامه أمران أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت ثانيها أطلق جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بان ما ذكره من البيت لا يشمل النعول من باب مرضى لارجاعه الضمير فى منه لنحو عدا (قوله جمع نائم) أصله ناوم لانه من النوم فابدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع (قوله ومعرض) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى فى العرصة للحنف وبرى وبغير هذا الوجه كفى العبنى وتغلى كترى كفى القاموس والمراد جمع مرجل وهو القدر من الخنس (قوله ويجب ان اعانت للام) هذا محترز قوله صحيح اللام (قوله أو فصلت من العين) محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم فى نوم (قوله كشوى وغوى) باجمام أولهما وضمة وتشديد ثانيهما والاصل شوى وغوى قلبت ياء وهما ألفا فخر كهما وانفتاح ما قبلهما حذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمع شاو وغاز) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى رعى وغوى يغوى كرمى رعى وغيا وغوى يغوى كعمى كعمى يغوى غوايه بالفتح كفى القاموس والاول أنصح كفى التصريح (قوله أى روى) وقال السندوبى أى نسب للعلماء العربية

منه مفردا وان * يعن جمعان وهو بالعكس بعن والضمير فى منه يرجع لنحو عدا فى البيت قبله * الثانى ظاهر كلامه هنا وفى الكفاية وشرحا أن كلام من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور الى أنه لا يقاس عليه واليه ذهب فى التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفرع هذا لفظه وأما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذى ذكره غيره أنه شاذ اه (وشاع) أى كثر الاعلال بقلب الواو ياء اذا كانت عينها لفعال جمع تصحيح اللام (نحو نيم فى نوم) جمع نائم وصميم فى صوم جمع صائم وجب جمع فى جوع جمع جائع ومنه قوله ومعرض تغلى المراد تحت * بجلت طبعته لقوم جيبوع وجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربهما من الطرف فاعتل كاعتل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وادغمت الياء فى الياء ومع كثرته التصحيح أكثر منه بنحو نوم وصوم ويجب ان اعانت اللام لثلا يتوالى اعلالا وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاز أو فصلت من العين كنبوام وصوام بعد العين حينئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذ نى) أى روى

في قوله *فما أرق النيام الا كلامها* (تنبيهات) *الاول قوله شاع ليس نصافي أنه مطرد وقد نص غيره من النحويين على اطراده وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى نيام الى نوم *الثاني يجوز في فاء فعل المعلى العين الضم والكسر والضم أولى وكذلك فاء نحو دلى وعصى والى جمع الوى وه والشديد الخصومة *الثالث هذا الموضوع ناسع موضع تغلب فيه الواو ياء وبقى عاشم لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان ومبقات الاصل (٢١٦) موزان وموقات فقبلوا الواو ياء استنقالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من

كسرة الى الضمة ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فعل ونحو بالقياس الاول نحو موعود والثاني نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثلث نحو اجلواذ واعلواط * (فصل) * ذوالين فانا في افتعال ابدلا تامه فعول نان لابدال والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين وفاحال منه أى اذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واو او ياء وحب في اللغة الفصحى ابداءها تاء فيه وفي فروع من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء اما بينهما من مقاربتة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك فى الواو اتصال واتصل وينصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل او اتصال واتصل ويونصل واتصل وموتصل وموتصل به ومثاله فى الياء اتسار

(قوله جمع الوى) ضبط فى نسخ القاموس كأن جعل التفضيل (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وضم العين (قوله نحو طول) بكسر الفاء المهملة وفخ الوار يخففه جبل تشديه قائمة الدابة كفى القاموس (قوله وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو اجلواذ) بالجم والذال المعجمة دوام السب مع السرعة تصریح (قوله واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلاط بعيره أى تعلق بعنقه تصریح والله أعلم * (فصل) * (قوله فانا) تقدم للشاطبي أن ما لم يضم وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شرب ما باله قصر ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانهم امكنوا بوضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصود تلك الأسماء تختصر من محدوددها وعدمه على أنه موضوع أصالة فانهم (قوله فاء الاذتعال) أى وفر وعه بديل مابعد (قوله يعنى واو او ياء) انما أتى بالعناية لان حرف اللين يشتمل الا لضم مع انه ليس مرادا كما - يذكره الشارح (قوله ابداءها تاء) ولم تغلب الواو ياء تحتية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفنيز فى وقيله نظر اذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب تحتية فوقية كفى الياء تحتية المنقلبة عن الهمزة وأجيب بأنه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو كذا فى التصريح (قوله اتسار) فسر الفارضى بالقياس وأقره شيخنا ووجه أخذ من اليسر بان أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفى المصباح الميسر مثال مسجدة قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر (قوله اتلعت بها حركات ما قبلها) أى طلبا للحجاسة (قوله فسكانت تسكون) لاجابة الى تسكون وقوله ياء أى أصلية ان كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واوان كانت الفاء واو او كذا يقال فى قوله وبعد الضمة واو (قوله وبعد الفتحة ألفا) براد عليه ان شرط قلب الياء والواو لفتاح كهما كما مر فى قوله من ياء او واو يتجرى بل أصل الخ الآن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه لعرب كاستفاد من التنبيه الثانى (قوله وهو أقرب الزوائد) فى معنى التعليل المحذوف بدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاره والتاء لانه أقرب الخ والمراد الاقربىة فى المخرج لان التاء من بين طرف اللسان والثنتين العليين والواو من الشفة ان لم تسكن حرف مد فان كانت حرف مد فى الجوف وأقربىة التاء اليها حيث مرور الحرف الجوفى على مخرج التاء وغيره لافى الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه الواو الجهر فهما متباعدان صفتو براد على دعواه أقربىة التاء الى الواو الميم فانها أقرب الى الواو مخرجان التاء لانها من الشفة الا أن يقال مراده الاقربىة فى الجلة ولما كان براد حيث أن يقال لا جعلوا البديل الميم دفعة بقوله ليوافق ما بعده فمدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتهم عنها وقوله من الفم أى الخارج من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يجمع جميع المخارج وقوله الى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ يقربىة التصريح به فى نسخة ولما كان التعليل بالاقربىة قاصرا على ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الياء أتى بالتعليل بالوافقة الجارى فيها فتأمل (قوله وقال بعض النحويين الخ) للاول أن يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا أريد ثبوتها دائما وهى ليست كذلك فتثبت ثم تبدل ناعز كريا (قوله ولا عيننا ولا لاما) أى مع أصالة الالف فلا ينافى

واتسرو ينسرو واتسرو ومتسرو والاصل يتسار ويتسرو وينسرو وينسرو وانما أبدلوا الفاء فى ذلك ناع لانهم لو اتها أقر وهالت لاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تسكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واو والمار أو ما صيرها الى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجه واحد وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم الى الواو ولو وافق ما بعده فمدغم فيه وقال بعض النحويين البديل فى باب اتصال انما هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتصال وفى اتصال وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والناضى * (تنبيهات) * الاول ذوالين يشتمل الواو والياء كما تقدم وأما الالف فلا مدخل لها فى ذلك لانها لا تكون فاعولا ولا لاما

واردد وادكر دال (بقى) أى اذابنى الافتعال مما فارقه دال نحو ودان أو زامى نحو زاد أو ذال نحو ذ كرو جب ابدال تاء الافتعال اذان وازداد
 وادكر والاصل اذتان وازدادوا ذكرا فاستعمل مجي التاء بعده هذه الاحرف لان هذه الاحرف بجمهورية التاء هموسة فى بحرف نوافق التاء
 فى مخرجه ووافق هذه الاحرف فى الجهر وذلك الدال * (تنبيهات) * الاول اذا أبدت تاء الافتعال دال بالبعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثليين
 واذا أبدت دال بالبعد الزاى جاز الاظهار والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فيقال ازدر وازجر ولا يجوز اذجر لافوات الصغير واذا أبدت
 دال بالبعد الدال جاز ثلاثة أو وجه الاظهار (٢١٨) والادغام بوجهيه فيقال اذد كرو منه قوله * والهرم تدر به اذدرا عجبنا * وادكر

واذكر بذال معجمة
 وهذا الثالث قليل وقد
 قرئ شاذفهـ لـ من
 مذ كـ بالمعجمة * الثاني
 مقتضى اقتضار الناظم
 على ابدال تاء الافتعال
 طاء بعد الاحرف
 الاربعه والابدال الثلاثة
 أنها تقر بعد د سائر
 الحروف ولا تبدل وقد
 ذكر فى التسهيل أنها
 تبدل تاء بعد التاء
 فيقال اذدرا مثله
 وهو اقتضى من رد أو
 تدغم فيها التاء فيقال
 اذدرا بتاء مثناة قال
 سيويه والبيان عندي
 جيد يعنى الاظهار
 فيقال اذدرا ولم يذكر
 المصنف هذا الوجه
 وذكر فى التسهيل أيضا
 أنها قد تبدل دال بعد
 الجيم قولهم فى اجتمعوا
 اجتمعوا فى اجتمعوا
 اجذرو منه قوله فقلت
 اصاحبي لا تجسنا *
 بنزع أصوله واجدز
 شيحا * وهذا ليقاس
 عليه وظاهر كلام
 المصنف فى بعض كتبه
 أنه لغة لبعض العرب فان صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من
 أوجه الاعلال * (خاتمة) * قد علم مما ذكره أن حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل ويبدل منه كالهـ مزه وحروف العلة الثلاثة وكالهـاء
 فانها تبدل من الهـ مزه أو لا كهرافى وتبدل منها الهـ مزه آخر كما عرفت أصلا وهو الى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى
 ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء أما ابدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لاجل الادغام فلم يعدوها فى باب الابدال اعرضها وعلم أيضا أن
 الهـ مزه تبدل من ثلاثة أحرف

المهـ حلة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج عني (قوله دال بقى) دال خبر بقى فانها بمعنى صار والضمير
 فى بقى يعود على التاء اه فارضى وأعراب المكودي دال احلامن فاعل بقى (قوله ووافق هذه الاحرف الخ)
 فيه أن من جملة هذه الاحرف الدال ولا معنى لواقفة الشئ نفسه الا أن يقال التعبير بالواقفة باعتبار الجملة
 (قوله والهرم تدر به اذدرا عجبنا) صدره * تنحى على الشوك جازا معضبا * واضمير فى تنحى يرجع الى
 الناقفة وهو بالنور فالهاء المهـ حلة امامه فى الفاعل من تنحى على الشئ أى أقبل عليه كفى القاموس أول المعقول
 من أحماء أى أمه كفى القاموس وجرارز الجسيم فراء ثم زامى كغراب السيف القاطع كفى القاموس وأما قول
 البعض المراد بالجرارز بكسر الجيم أسنان الناقفة فلم أره مساعدا فى كتب اللغة وهو حال من الضمير فى تنحى
 على تقدير أداة التشبيه ومعضبا قاف فضاء معجمة فوحدة كمنبر السيف اقطع والمجمل كفى القاموس
 وهو يدل من جراز والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال فى القاموس نبت وشجر أو البقلة الحماة اه وقوله
 تدر به بضم الفوقية من أذرى قال فى القاموس ذرت الریح الشئ ذر واو أذرت وذرت أطارته وأذبتسه
 وذرا هو بنفسه اه وأخبرنى بعض من أتق به من فضلاء الطلبة أن فى شرح دلائل الخيرات للغاسى أنه يقال
 ذرت الریح الشئ ذر واو ذر يا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة فى البيت وتوله اذدرا مفعول مطلق لتدر به موافق
 له فى أصل الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الأرض نباتا بهذا ما ظهر لى فى ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد
 عايهـ هو بعزل عنه معنى وانظرا (قوله وهذا الثالث) أى اذكر بذال معجمة (قوله تاء بعد التاء) أى تاء مثناة
 بعد التاء المثناة (قوله أو تدغم فيها) أى فى التاء الفوقية التاء أى المثناة أى بعد قلبها تاء فوقية كالهـ ومعلوم (قوله
 وفى اجتز) بالزى بقرينة ما بعد (قوله لا تجسنا) من خطاب الواحد على الاثنين كما تدفعه العرب أى لا تجسنا
 عن شئ اللحم بقلع أصول الكلاب جز الشج وأسرع لنا فى الشئ قاله العيني (قوله الى ما يبدل) أى يكون بدلا
 وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا منه (قوله وكالهـ الخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض
 إعادة الكاف وان زعمه البعض (قوله أولا) حال من الهـ مزه وقوله بعد آخر حال من الضمير فى منها العائد على
 الهـاء وانما قلنا ذلك اعتبارا بالاصل فى المرعين (قوله وهو التاء) ان قرئى بالفوقية كفى غالب النسخ وورد أنه
 قد علم من النظم كما عرفت به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الاول من قوله * ذوالين فأتانى افتعال
 أبدلا * والثى من قوله * طانا افتعال ردا ترطب * وان قرئى بالمثناة كفى بعض النسخ وورد أن كلامه فى حروف
 الابدال التى ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثناة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح
 فيما مرقر يباو فيها يأتى وبهذا التحقيق يعرف ماقى كلام البعض من الخطا (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة
 الخ) مقابل المحذوف تقديره هذا فى غير ابدال الحروف المتقاربة للادغام أما الخ (قوله فلم يعدوها) أنت الضمير مع
 رجوعه الى ابدال الحروف المتقاربة لا كتسابه التأنيت من المضاف اليه (قوله وعلم أيضا) أى من كلام الناظم
 حيث قال
 أحرف الابدال هـ دات موطيا * فابدل الهـ مزه من ووروا
 الخ الا أن الشارح لم يذكر هنا أول الاحرف التى يجمعها هـ دات موطيا وهو الهـاء كفاءه يذكره لها قرىماني
 قوله وكالهـ الخ واقدمه بالمصنف فى عدم ذكره لها فى تفصيل أحرف الابدال استغناء بما ذكره فى باب الوقف

من
 أنه لغة لبعض العرب فان صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من
 أوجه الاعلال * (خاتمة) * قد علم مما ذكره أن حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل ويبدل منه كالهـ مزه وحروف العلة الثلاثة وكالهـاء
 فانها تبدل من الهـ مزه أو لا كهرافى وتبدل منها الهـ مزه آخر كما عرفت أصلا وهو الى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى
 ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء أما ابدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لاجل الادغام فلم يعدوها فى باب الابدال اعرضها وعلم أيضا أن
 الهـ مزه تبدل من ثلاثة أحرف

وهي الالف والواو والياء وأن الباء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء وأن التاء تبدل من التاء وأن النون تبدل من التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن الدال تبدل من التاء وأن الشاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلاً وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى فى التصريف وأن حروف الابدال الساتع اثنان وعشرون حرفاً وأن الابدال قد وقع فى غيره أيضاً ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل اليجاز مرتباً بالبحر وف على ترتيبها فى الخارج فاقول ربانته التوفيق * الهمزة * أبدلت من سبعة أحرف وهي الالف والياء والواو والهاء والعين والحاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرين فاما ابدال الهامن الحاء فقولهم فى صرخ صرأ حكاها الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم فى رغن رأنه حكاها النضر بن شميل عن الخليل وابدالها من هذين الحرفين غير يبدلها الالف * أبدلت من أربعة أحرف وهي الياء والواو (٢١٩) والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخرية فاما

ابدالها من التاء
ابدالها من النون
الخفيفة فبحر لنسفا
الهاء أبدلت من ستة
أحرف وهي الهمزة
والالف والواو والياء
والتاء والحاء فابدالها
من الهمزة قد تقدم أول
الباب وأما ابدال الهامن
الالف فى قوله * قد
وردت من أمكنه * من
ههنا ومن ههنا * ان لم
أروها فابدل الهاء
فى ههنا من الالف وأما
قوله فم يجوز أن يكون
من ذلك أى فما أصنع
أوما انتظاري هما
وجوز أن يكون فم بمعنى
اكفف أى أنها قد
وردت من كل جانب
وكررت فأن أروها فلا
تلتنى واكفف عنى
ومن ذلك قولهم فى

من ابدالها من تاء التأنيث وفقاً (قوله وهي الالف) فيه أن ابدال الهمزة من الالف لم يعلم من كلام المصنف وإنما ذكره الشارح فى شرح قول المصنف فابدل الهمزة من واو وبالجملة واغترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الالف (قوله الضرورى فى التصريف) أى اللزوم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله الساتع) أى فى كلام العرب كلهم أرفقوهم منهم على ما سرفى أول باب الابدال (قوله ما سبق ذكره) أى متناً وشرحاً (قوله فى رغن) لرغن كالمع الاصغاء للقول وقبوله (قوله وقد تقدم الكلام عاينها) أى فى باب الابدال فلا يعترض قوله سوى الاخرية بتقدم الكلام عليها فى باب نونى التوكيد (قوله قد وردت) أى الابل (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الهامن الالف (قوله أن تكون) أى الهاء ألحقت أى فى الوقف بعد حذف الالف لبيان الحركة أى حركة لنون اذلو وقف عليها بعد حذف الالف بدون الهاء اسكنت لأن الهاء تبدل من الالف وايضاح ذلك أن ألف أنازيدت عند البصر بين وقف لبيان حركة النون وقد تحذف الالف وبنى بالهاء فيحتمل أن يكون الاينان بها لابدال الهامن الالف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالف اذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر اللطامى فى باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره أن ثبوت الالف فى الوقف لبيان الفتحة مانصه وقد تبين فتحتهما بهاء السكت كقول حاتم هكذا فزنى أنه (قوله وقالوا فى حيله الخ) لعل وجه التبرى أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كإجاز حذف هذا فى أنه (قوله ولوقيل ان الهاء تبدل من الالف) الظاهر أن مراده بالالف الهمزة لأنها المبدلة من الواو فى باب كساء وغطاء (قوله فى قولهم هذه) أى باسكان الهاء (قوله وهنبيه فى هنية) هى الشئ اليسير (قوله ومته اللولو بمعنى متحها) بوقية فهما قال فى القاموس مته اللولو تمنع متحها وفسر المتخ فى موضع آخر بالترع وفسر المبح بالتحية فى موضع آخر بدخول البئر لاء اللولو لقلتها ماؤها وفى المصباح تحت اللولو من باب نفع اذا استخر جتاهم قال فى موضع آخر ماح الرجل مباح من باب باع انحدر فى الر كية فلا اللولو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها الا بالاعتراف باليد فهو ما تخ اه ولم أجد فيه اولاً فى غيرهما ليدب بمعنى المبح بالتحية فهما وإنما المية كفى القاموس طلاء لسيف وغيره بماء الذهب ومياه الر كية رموها كثيرة ماؤها فاعلم ما فى كلام شيخنا من الخطا والله الهادى (قوله وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا الابدال الا أن يكون التخصيص فى كل استعماله الاوضاع اه وهو متجه (قوله ضج) بضاد مجتمعة متوحدة يقال ضج الفرس كمنع أى صوت صوتاً ليس بصهيل ولا همهمة (قوله بمعنى خطر يخطر فى القاموس خطر بباله وعابه يخطر ويخطر خطورا ذكره

أنا أنه ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة كقولوا فى حيله ان الهاء الاخرية تبدل من الالف فى حيله وأما ابدال الهامن الواو فى قوله * وقد رأيت قولها ياهناه * ويحتمل أن ألحقت شرابشرو وقد اختلف فى ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو والاصل ياهنا ووقال أبو الفتح ولوقيل ان الهاء تبدل من الالف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لسكان قولوا فوايذا الهاء الى الالف أفر بمنها الى الواو وابدالها من الباء فى قولهم هذه فى هذى وهنبيه فى هنية وابدال الهامن التاء فى نحو طلحة فى الوقف على مذهب البصر بين وقد تقدم وحكى قطرب عن طيبي أنهم يقولون كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوان وهو شاذ ومن الشاذ أيضاً قولهم فى التابوت تابه قال ابن جنى وقد قرئ بها يهنى فى الشواذ قال وسمع بعضهم يقول فقد ناعلى الفراهير يدعى الفرات وابدال الهامن الحاء فى قولهم طهر الشئ بمعنى طهره أى أبعده ومته اللولو بمعنى متحها ومدهه بمعنى مدهه وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فعمل المدح فى الغيبة والمدح فى الوجوب، والاصح كونها بمعنى واحد الا أن المدح هو الاصل * العين * أبدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء فى قولهم ضبع بمعنى ضج والهمزة فى نحو عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم وهى عنعنة تميم وقد تقدم * الغين * أبدلت من حرفين وهما الحاء والعين فالحاء نحو قولهم غطر بيديه بغير بمعنى خطر يخطر حكاها ابن جنى والغين فى قولهم لغن

في لعن * الحاء * أبدلت من العين فالوارح بمعنى ربيع وهو قليل * الحاء * أبدلت من العين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة * القاف * أبدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر وهي راواه من الجبل وقت حكاها الخابيل * الكاف * أبدلت من حرفين القاف والتاء فالقاف في قولهم عربي كح أي قح وفسر الاصمعي القح فقال هو الخالص من اللؤم فقد وقع التكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء في قوله يا ابن الزبير طالمعصيا كما وقد تقدم * الجيم * أبدلت من الباء وقد تقدم * الشين * أبدلت من ثلاثة أحرف الكاف التي للمؤنث والجيم والسين فالكاف في نحو أكرمتمك قالوا أكرمتمش وهي كشكشة تمم كاتقدم والجيم كفي قوله * اذالك اذ حبل الوصال مدهش * أي مدحج قال ابن (٢٢٠) عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقتين في المخرج والسين

بعد نسيان والفعل بذنه يحظر خطرنا وخطير اضرب به بميناوشمالا والرجل بسيفه وريحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعهما خطرنا والواو والريح اهتر اه وقاعدته أنه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيد به صراحة اضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه (قوله في لعن) أي التي هي اغنى لعل (قوله ربيع) قال في القاموس ربيع كنعن وقف وانتظر ثم ساق معاني آخر (قوله يريدون الاغن) هو الذي يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أي ابدال كل منهما من الاخرى (قوله وذلك) أي التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بثلاث الواو وسكون الكاف بهداهون وأما وقتة بالقاف فبالضم لا غير وفي نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف نزهة شيخنا السيد (قوله أي مدحج) أي مدخل بعضه في بعض لشدة قتله واحكامه (قوله جمعشوش) بوزن عصفور وقوله بذلك أي يجمعها بالمهملة دون المعجمة (قوله وهو القمي) بقاء مفتوحة فميم مكسورة فباء ساكنة فهزة قال في القاموس قما كجمع وكرم قما وقاعة وقاعة باضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمي اه وفي بعض النسخ وهو المقمب بالهمزة على صيغة اسم مفعول أي قال في القاموس قما كجمع وأما صغره وأذله اه وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان أنسب بالنسخة الاولى (قوله في نحو أعزيت) بعين معجمة فزاي يقال أعزيت اه اذا بعثته يغز ومصباح (قوله وما تصرف منه) أي من مصدره نحو يغزي ومغزي (قوله دهدت الحجر) أي دحرجته (قوله فسال) بكسر الفاء جمع فسأل ففتحها وسكون السين المهملة أي ردى عن كفي المصباح (قوله فزوجل) بكسر الكاف بقرينة كبر خامس (قوله وشيراز) في المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لبن يغلي حتى يتخن ثم ينشف حتى يتقرب ويبل طعمه الى الجوضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله في شيراز) أي في جمعه (قوله لم يتسنه) لم يتغير بمسنتين عليه (قوله أصله يتسن) أي فأبدت النون الاخيرة بياء ثم الباء ألغى الحركه وانفتاح ما قبلها ثم حذف للجزم وزيدت هاء السكت وغير قول أبي عمرو وقولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أن أصل سنة سنو لقولهم سائيت قلبت الواو ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها ثم حذف للجزم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنه لقولهم سائمت (قوله من جما) أي طين أسود مسنون أي متغير (قوله في قولهم قصبت أطفاري) بتشديد الصاد قال في المصباح قصصته تصامن باب قتل قطعته وقصينته بالتثقيب وبالغنة والاصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فابدل من أحدها بياء للتخفيف اه (قوله ابتدر والباغ) بدرالى الشئ من باب تعدوا بتدر وبأدرا أمرع والباغ بموحدة ثم غين معجمة الكرم كفي العيني والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضمير في بدر بر جمع الى المسدوح وقوله تقضى البازي في القاموس انقض الطائر هو يلقح كقضى تقضى وتقضى اه ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الصاد المعجمة المشددة كالتدلى والتجلى

قالوا جمعشوش في جمعشوش وهو القمي * الذليل ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم ابدال الباء * وهى أوسع حروف ابدال أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف في نحو مصابيح وغلام تصغير غلام ومن الواو في نحو أعزيت وما تصرف منه ومن الهمزة في نحو يبري بئرو من الهاء قالوا دهدت الحجر في دهدته وقالوا صهيت بالرجل أى صهت به اذا قلت له صهه ومن السين في قوله اذا ما عدأ ربعة فسال * فزوجل خامس و أبوك سادى * أى سادس ومن الباء في قولهم الاراني والشمالي والاصل الارانب والثعالب وقد صرح من الراعي في قيراطوش - بيراز والاصل قراطوش وشراز لقولهم في الجمع قواريعا

وشرار بز وقال بعضهم في شيراز شوار بز فيكون البدل من الواو والاصل شوار ومن النون في أناسي ونطراي والاصل أناسين ونطرايين لانهم جمعوا انسان ونطربان وكذلك تظنبت أصله تظننت من الظن وكان أبو عمرو وابن العلاء يذهب الى أن قوله تعالى لم يتسنه أصله يتسن أي لم يتغير من قوله تعالى من جما مسنون وكذلك دينار أصله دينار لقولهم دنانير ودينير وقالوا في انسان انسان بالياء ومن الصاد في قولهم قصبت أطفاري والاصل قصصت وقيل ان الباء ههنا أصاها الواو وان المعنى تتبعت أقصاها ومن الصاد في قوله * اذا الكرام ابتدروا الباغ بدر * تقضى البازي اذا البازي كسر أي تقضى البازي (قول المحشى ومضارع غيره بالكسر لا غير) كان الصواب ومضارع خطر الفعـل بالكسر لا غير ومضارع خطر الرجل بسيفه وريحه وفي مشيته وخطر الريح بالضم لا غير لان ما لم يذكر مضارعه يكون بالضم قطعاً كما صرح به في القاموس في دية حاجته قاله نصر

والتحلى

ومن الطاء قالوا المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذا في قولهم -م ذكر في جمع ذكر كرة * التاء * أبدلت من -سبعة
 أحرف من الطاء في فستاط والاصل فسطاط لقولهم في الجمع فسطاط دون فساتيط ومن الذا في قولهم -م ناقة تربوت والاصل دربوت أي
 مذلة لأنه من الدر بقر من الواو في تراث وتجاه ونحوه -ما ومن الياء في نحو اتسر الاصل يتسر كما مروى في قولهم ثننان الاصل ثننان لأنه من
 ثنيت الواحد ثنيا وفي قولهم كيت وذيت الاصل كية وذية تغذفت تاء التثنية وأبدلت من الياء الأخيرة وهي لام الكلمة تاء لقولهم كان
 من الامر كية وكية وذية ومن (٢٢٢) الصاد في قولهم في اص لصت ومن السين في قولهم -م في طس طست وقولهم في العدد ست

والهزمة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي اطلاق المعاقبة على ذلك نحو زلان الحرفين المتعاقبين يكونان
 في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكري بالقصر لا سكران بالمد (قوله في المرطى) لم أف على
 نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذي في القاموس مرطى بكسر الميم ضرب من العدو والمر بطاء كالغبيراء
 ما بين السرة أو الصدر الى العانة وساق معاني آخر ثم قال وما كتف العنققة من جانبها كالمطران بالكسر والابط
 وبالقصر للهاته اه ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه فخر (قوله وهو حيث يمرط الشعر)
 براء وطاء مهملتين قال البعض أي المكاتب الذي ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده في ذلك فان الذي رأيت في
 الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر تنفقه بنون فة وقيمة ففاء وضبط شيخنا السيد مرط في عبارة الشارح
 بالفوقية وفتح الميم وشذراء على صيغة الماضي وفسره بتحات (قوله ذكر في جمع ذكر كرة) هما كعبرة وعبر كما قاله
 شيخنا السيد وقال في الصحاح الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكر اه ونقل صاحب القاموس
 عن اللب أن المحجمة تبدل بالمهمل في الذكر جمع ذكر كرة اذ ادخلت عليه أ ل فاذا حرد منها قيل ذكر بالمحجمة (قوله
 فستاط) بضم الفاء الخبية (قوله تربوت) بوزن ملكوت وقوله أي مذلة يعني سهلة وقوله من الدر بقر بضم الذا
 وسكون الراء وهي اعتياد النبي والجرأة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئا وجراءته عليه سهولته فيه (قوله
 الاصل ثننان) ضبطه البعض بتحات (قوله من تبت الواحد) من باب رمى أي صرت معه ثانيا كذا في المصباح وه
 يعرف ما في كلام البعض (قوله ذعالب) بذال محجمة تعين مهملته وقوله الواحد ذعالب أي كعصفور (قوله
 الاخلاق) أي الباليات (قوله وحركها للضرورة) في ان الوزن صحيح بدون تحريكها بالضرورة اليه كما لا يخفى على
 من له أدنى المسام بالعروض (قوله نحو زدل في بسدل الخ) سدل باللام من باب ضرب ونصر أي أرخى وسدر
 بالراء من باب فرح كذا في القاموس (قوله ونحو القرد) بقاف فزاي (قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا
 السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما أتى بهذا الكلام توطئة لتسا بعده (قوله لم يحرم الرند) بكسر الراء وسكون
 الفاء أي العطاء والهاء في من نزله ترجع الى الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثاني أن
 السين أصلية اه أي فيكون استخذا فاعل من استخذ واست على وثوق منه فاني لم أجده في القاموس ولا في غيره
 وجود المادة استخذ فاعل الوجه الثاني ان السين بدل من واوهي فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن
 بعض المتأخرين أن الاصل قبل تاء الافتعال ونحوه بعدها وتخذ فابدلت الواو سيننا تارة وتاء أخرى (قوله وهو في
 غاية الشذوذ) أي ابدال اللام من السين (قوله من مغثور والاصل مغفور) الذي يؤخذ من القاموس أنهم ما جيم
 مضموم متوغلين محجمة فانه قال في فصل الغين المحجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شئ ينضجه الثمام
 الى أن قال والجمع مغثير ثم قال والمغثير المغاير الواحد مغفر كمنبر ومغفور بضمهم ما ومغفار ومغثير
 بكسرهما اه ولم يصنع مثل ذلك في عشر وعقر بالعين المهملة وحينئذ فرسم مغثور ومغفور في كلام الشارح
 بالعين المهملة تصحيف وان لم يتنبه له أر باب الحواشي (قوله بافانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أي في وقته (قوله
 في الفسكل) كقنفذ وزجج الفرس الذي يجبي في الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزجج في قولهم في القاموس

والاصل سدس لقولهم
 سدسبة ثم أبدت الذا
 تاء وأدغمت ومن الباء
 في قولهم ذعالت في ذعالب
 والذعالب والذعالب
 الاخلاق من الثياب
 الواحد ذعالب قال في
 التسهيل وربما أبدت
 من هاء السكت ومثله
 ما ناوله بعضهم في قوله
 * العاطفونة حين ما من
 عاطف * أنه أراد
 العاطفونة بجماع السكت
 ثم أبدلها تاء وحركها
 للضرورة ومثله بعضهم
 بنحو جنت ونعمت لانه
 يجعل الهاء أصلا * الصاد *
 أبدت من السين في
 نحو صراط * الزاي *
 أبدلت من حرفين من
 السين الساكنة قبل
 ذال نحو زدل في بسدل
 ويزدر في بسدر يقال
 سدر البعير بسدر سدر
 اذا تحبب من شدة الحر
 ومن الصاد الساكنة
 قبل الذا نحو بزق في
 بصدق ونحو القرد في
 القصد فان تحركت

الصاد لم تبدل وفي كلامهم لم يحرم الرند من قزله أي من قصده فاسكن الصاد وأبدلها زاي * السين * أبدلت من ثلاثة أحرف في
 من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن السين في قولهم في مشدود مسدود ومن اللام في قولهم استقطعت في التقطع وهو في غاية
 الشذوذ * الفطاء * لم أر في ابدالها شيئا * الذا * أبدت من حرفين من الذا في قراءة من قرأ فسر ذم -م بالمحجمة ومن التاء في قولهم تلذم
 الرجل أي تلعم اذا أطأ في الجواب * التاء * أبدلت من حرفين من الفاء في مغثور والاصل مغفور ومن الذا في قولهم في الجذوة من النار
 جذوة * الفاء * أبدت من حرفين من التاء في قولهم قام ز بدفم عمر وأي ثم عمرو وحكا يعقوب وقولهم قوم بمعنى قوم ومن الباء في قولهم خذ
 نه أي بابانه * الباء * أبدت من حرفين من الميم في قولهم بالسمك يريدون ما سمك ومن الفاء في قولهم بالسمك في الفسكل * الميم * أبدلت

من أر بعة أحرف من الواو في فم عند الاكثر أصله فوه مثل فوج فذنت الهاء تخفيفا لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه فيسئل ذلك
ثم أبدلت الميم من الواو ومن النون في نحو عبر والبنام في البنان ومن الباء في قوله م بذات نخر في بنات نخر للسحاب لانه من البخار وقولهم
مازلت راتما على هذا أي راتبا وعن ابن السكيت رأيتهم كذب ومن كتم أي قرب فالسيم بدل من الباء لانهم قالوا كتب الفقيه الامر ولم
يقولوا كتم ومنه قوله فبادرت سرهم بحمل ماثرة حتى استقت دون محياجيددها نغمه أراذ نغبا وانغبة الجرعة ومن لام التعريف في اللغة
اليمينية * الواو * أبدات من ثلاثة أحرف الالف والياء والهجرة وقد تقدمت وانته أعلم * (فصل) * في الاعلال بالحذف وهو على ضربين
متيسر وشاذ فالمتيسر هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع وقد أشار (٢٢٣) الى الاول منها بقوله (فأمر او مضارع من

كوعد * احذف وفي
كعدة ذال الطرد) أي
اذا كان الفعل ثلاثيا
واوى الفاعل مفتوح
العين فان فاعله تحذف
في المضارع ذى البناء نحو
وعده واوله لا يعد
فحذفت الواو استنقلا
لوقوعها بين ياء مفتوحة
وكسرة وجعل على ذى
الياء أخواته نحو أعدو
تعدو وتعدوا الامر نحو
عدوا والمصدر الكائن على
فعل بكسر الفاء وسكون
العين نحو عدة فان
أصله وعد على وزن
فعل فحذفت فاؤه جلا
على المضارع وحركت
عينه بحركة الفاء وهي
الكسرة ليكون بقاء
كسرة الفاعل دليل عليها
وعوضوا منها ياء التانيث
ولذلك لا يجتمعان
وتعويض التاء هنا لازم
وقد أجاز بعضهم حذفها
للاضافة تسمى كبقوله
* وأخلفوك عد الامر
الذي وعدوا * يعني عدة
الامر وهو مذهب الفراء

في فصل الفاعل من باب اللام وقد فسكل ونسكاه غيره لازم متعد اه وفيه في فصل الباء الموحدة بسكل بالضم
الفسكل من التحليل اه (قوله في بنات نخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كافي القاموس (قوله من
كتب ومن كتم) بكاف ومثلثة مفتوحين فيها كافي الصباح والقاموس فحكايتهم بالفوقية تصحيف وان لم يتنبه
له شيخنا والبعض وغيرهم اذ قوله لانهم قالوا كتب الفقيه الامر ان كان بالفوقية كافي النسخ فهو تصحيف أو تعليل
باطل نخر وجه من الموضوع وان كان بالثلثة فاعل معناه قرب من الامر (قوله فبادرت سرهم) أي أسرعت الى
جماعتها وقوله ماثرة بمثلثة تم موحدة أي مواظبة على الجملة والسرعة يقال نابرعلى كذا أي واظب كافي
القاموس وقوله دون محياجيددها لاله حال من نعم أي حال كونه دون النذر الذي به حياة عنقها يعني نفسها
وقوله نغما بفتح النون وسكون العين المعجمة وكذا النعب ونعله نعب كمنع ونصر وصر كافي القاموس (قوله
والنغبة الجرعة) في القاموس النغبة أي بالفتح الجرعة وتضم أو بالفتح للمرة والضم للاسم اه
* (فصل في الاعلال بالحذف) *

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي
وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله اذا كان النعل) أي الماضي وقوله مفتوح العين في مفهومه تفضيل لان
مضمومها لا تحذف فاعضارعه نحو وضو وضو ووسم ووسم ومكسو ورهان كسرت عين مضارعه حذفت فاء
مضارعه نحو وثق وثق وورث يرث وان فتحت فقد تحذف فاعضارعه نحو وسع بسع ووطئ بطأ وقد
لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وان استعملت بالكسرة والنسخ جاز حذف فاعضارعه وعدم حذفها
كوله فانه جاء من باب تعجب فلم تحذف فاعضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كافي الصباح (قوله
لوتوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أي وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستعمل (قوله وتعويض استاء) أي
التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء في باب اقامه واستقامة فانه غالب اللازم (قوله لازم)
فحذفها اذ على الراجح (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للاضافة أي
لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم الخ) اعلم أن احتمال ما في البيت لان يكون مفردا أو أن يكون جمع التاء
هو بقطاع النظر عن رسمه والافهوان رسمه بالف بعد الدال تعين كونه جمعاً ولا تعين كونه مفرداً فان دفع ما ذكره
شيخنا ولبعض (قوله ان حذف الواو) أي من المضارع (قوله يدع ويذر) بينا هما للمفعول وشذوذهما كافي
التصريح من وجهين ضم ياء ما وقع عينهما فقد انتفى فيها الشرط الاول والثاني والقياس يودع ويؤذر لكن
جاء فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصاريه هذين الفعلين الا نادرا
(قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيملا على فتحها في الماضي وأن أوهمه كلامه
السابق (قوله يجد) أي يضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسر هاء فلا شذوذ (قوله لو شئت) خطاب لامامة وترفع
بالنون والقاف والعين المهملة أي روى والصوادي جمع صادية وهي العاشي وغلبا بالعين المعجمة مفعول

وخرجه بعضهم على أن عد جمع عدوة أي ناحية أي وأخلفوك فوحي الامر الذي وعدوا * (تنبيهات) * الاول فهم من قوله من كوعد
أن حذف الواو مشروط بشرط * أوها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعده مضارع أو عدولا من يوعده مبنيا للمفعول وشذوذ
من ذلك قوله م يدع ويذر لغة * تانها أن تكون عين الفعل مكسورة فان كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضو لم تحذف
الواو وشذوذ قول بعضهم في مضارع وجد يجد ومنه قوله لو شئت قد نفع الفؤاد بشرية * تدع الصوادي لا يجدن غلبا * وهي لغة عامرية وأما
حذف الواو من يقع ويضع وجب فالكسر المقدر لان الاصل فيها كسرا عين اذا مضى فاعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لاجل
حرف الخلق تخفيفا فان كان الكسر فيه مقدرا ووسع كذلك لانه وان كان ماضيا ووسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح لانه لما حذف منه الواو

ذل ذلك على أنه كان مما يجي على يفعل بالكسر نحو ومق يعنى والى هذا أشار فى النسهيل بقوله بين باء مفتوحة وكسرة طاهرة كبعده أو مة قدرة
 كيقع ويسع * نائها أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو فتقول فى مثال يقطين من وعدو يعدلان التصحح أولى بالأسماء من
 الاعلال * الثانى فهم من قوله كعدة أن حذف الواو من فعله المشار اليها مشروط بشرطين أحدهما أن تكون مصدرا كعدة وشذ من الأسماء
 رقة لافضة وحشة للارض الموحشة ومن (٢٢٤) الصفات لدة بمعنى تربع ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع بالالف والتاء

لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادى اه عيسى وفى القاموس نفع
 بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضا الغليل كما غير العطش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أى حذف
 الواو منه وقوله على أنه كان الخ قيد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصريح وشذ
 يسع من وجهين كون ماضيه مكسورا العين وكون مضارعه مفتوحةها اه نعم الوجه الاول لا ينهض مع كون
 المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبان القياس على ومق يعنى فى كسر عين المضارع قياسا على ما هو خلاف
 القياس لان قياس الماضى مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت فى المصباح كلاما آخر حسنا لا بد عليه
 ما ذكره وعبارة قبل الاصل فى المضارع الكسر ولهذا حذف الواو لوقوعها بين باء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد
 الحذف لكان حرف الخاق ومثله يبع ويقع ويدع ويبلغ ويطلب ويضع ويبيع اه (قوله للفضة) أى المضروبة
 (قوله للارض الموحشة) بكسر الخاء المهملة أى الخالية التى لا أنيس بها كما استفاد من الصحاح والقاموس (قوله
 ومن الصفات لدة بمعنى تربع) بفوقية مكسورة فراء ساكنة فوحدة من ساواك سنواك لم أجده لدة سوا قلنا انه صفة
 أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذى فى القاموس ولدت تلد ولادا وولادة وولادة ومولدا ثم قال والمدة التراب ثم قال
 وقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أى النسوة لدهن أى أتربهن مؤزرات أى مستورات بالازر وشرخ
 لدهن بشين مجة مفتوحة فراء ساكنة فتاء مجة قال البعض أى ستر أتربى اه ولم أجده فى القاموس ولا
 الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال
 وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أى مثلان والجمع شروخ وهم الاتراب اه وانظر هل الهرام
 جمع هرم ككثف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما فى القاموس وتامل المعنى (قوله عند من جعلها) أى
 جهة اسمها أى لا مصدرا كما يأتى عن الشلو بين (قوله وقد أنكر سيبويه جى صفة على حرفين) المناسب للسياق
 ان المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وان وضعت فى الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعض عنه ثم
 يحتمل ان المراد أنكر سيبويه جى صفة كذلك غير لدة فيكون تاييد لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك
 بالكافية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابله (قوله لا يحذف منها) أى لا تحذف واوهما للاباس تصریح
 (قوله قالوا تزه) يقال وتزت العدد أفرده والصلاة جعلتها وتراوز يداحقه نقصته اياه والكل من باب وعد كذا
 فى المصباح (قوله بكسر الواو) راجع للثانى فقط (قوله من يخرج) أى فعلة المصدر أن ينطق به على الاصل
 الذى هو الاتمام شذوذ والى وافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمى أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون
 قولا آخر (قوله الى أنه مصدر) أى غير جار على فعله وهو توجه أو توجه لحذف زائدة قال الطيلاوى وهذا هو
 المراد بقول بعضهم اسم مصدر لان اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اه (قوله لائباتهم فيه) أى شذوذ
 وقوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطالع على ورود تزه وعدة وثبة أو لم يثبت عنده ورودها (قوله
 التوجه) أى أو الاتجاه (قوله ولا يمكن أن يقال فى جهة نهم اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسماء حذف
 واوها شذوذ كرفة وحشة (قوله اذ لا يبقى للحذف وجه) أى لان الاسم لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر
 والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط لا طراد الحذف والحذف فى جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح
 أوها ماو يكسرى فى اغتوا بالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤت سعة من المال كما فى المصباح (قوله وقد تضم) أى

قال رأين لدهن
 مؤزرات * وشرخ لدهن
 استار الهرام وفيها
 احتمال وهو أن تكون
 مصدرا وصفه بذكره
 الشلو بين وقوله فى
 التسهيل وربما أعل بذا
 الاعلال اسماء كرفة
 وصفات كلة فيه نظر
 لان مقتضاه وجود أقل
 الجمع من النوعين أما
 الاسماء فقد وجد رقة
 وحشة وجهه عند
 من جعلها اسماء وأما
 الصفات فلا يحفظ غير
 لدة وقد أنكر سيبويه
 جى صفة على حرفين
 نائها أن لا تكون
 لبيان الهيئة نحو الوعدة
 والوقفه المقصود بها
 الهيئة فانه لا يحذف
 منها كما اقتضاه كلام
 الكافية * الثالث قد
 ورد اتمام فعلة شاذ
 قالوا تزه وتراوتوه بكسر
 الواو حكاية أبو على فى
 أماليه قال الجرمى ومن
 العرب من يخرج على
 الاصل فى قول وعدة
 وثبة وتوجه وذهب
 المازنى والمبرد والغراسى

الى أن وجهة اسم لا يمكن المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى أنه مصدر وهو ظاهر
 كلام سيبويه ونسب الى المازنى أيضا وعلى هذا فانبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لائباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على
 فعله اذ لا يحفظ وجهه فلما أقدم مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفه الا جملة على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه
 والمصدر الجارى عليه التوجه فحذف زائدة وقيل وجهة تروج الشلو بين القول بأنه مصدر قال لان وجهة وجهته بمعنى واحد ولا يمكن أن
 يقال فى جهة نهم اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجهه * الرابع رجمما فتحت بين هذا المصدر لفتحها فى مضارعه نحو سعة وضعة وقد تضم قالوا

في الصلة صلة بالضم وهو شاذ الخامس وما أعل بهذا الاعلال مصدر فعل بالضم نحو وقع قبة السادسة منهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه وان ما فاؤه بالاحاطة في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر والاصل يسر وفي مضارع يشس يشس والاصل يشس انتهى ثم أشار الى النوع الثاني بقوله (وحذف همزة فعل استمر في مضارع وبنيتي متصف) أي مما اطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيتي متصف فنقول اكرم بكرم فهو مكرم ومكرم والاصل يؤكرم ومؤكرم والا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذف همزة أفعل معها التلاخيم همزتان في كلمة واحدة وحل على ذي الهمزة أخوانه واسم الفاعل والمفعول ولا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله * فانه أهل لان يؤكروا * والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنة بكسر النون أي كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوالارانب هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الاظهر * (تنبيه) * لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم في أراق هراق أو عيننا كقولهم في أنهل الا بل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فنقول هراق يهرق فهو مهريق ومهراق وعنهل الا بل بعنهل فهو (٢٢٥) معنهل وهي معنله انتهى ثم أشار الى

النوع الثالث بقوله
 (طلت وظلت في طلّت
 استعمالاً) أي كل فعل
 ثلاثي مكسور العين
 ماض عينه ولا ميم
 خذس واحد يستعمل
 في اسناده الى الضمير
 المتحرك على ثلاثة أوجه
 تاما كطلت ومحدوف
 اللام مع نقل حركة العين
 الى الفاء كطلت ودون
 نقلها كطلت وكذا تفعل
 في ظلال فان زاد على
 الثلاثة تعين الاتمام نحو
 أقررت وشذحت في احسست
 في احسست وكذا يتعين
 الاتمام ان كان مفتوح
 العين نحو حلت وشذ
 همت في همت حكاة
 ابن الانباري وان كان
 الفعل مضارعاً وأمرأ
 واتصل بنون نسوة جاز

عين المصدر وان كانت في مضارعه مكسورة (قوله وقع قبة) التهمة والوفاحة قلة الخياء كفي المصباح (قوله يسر يسر) كوعد بعد أي لعب القمار كفي المصباح (قوله وفي مضارع يشس) اعلم أن كلام من مضارع يشس بنحبة فهمزة مكسورة ومضارع يشس بنحبة فمكسورة وجاء كيمع اطرادا وكضرب شذوذا كفي القاموس وأن كلام من المضارعين مع فيه الحذف شذوذا كفي شرح على باشاعلى التسهيل فيصح ضبط يشس في عبارة الشارح بالهمز وبالوحدة والظاهر أن سماع الحذف فيها على لغة كسر عينها والا كان شذوذا الحذف فيها من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة (قوله وبنيتي متصف) أي صبغتي الذات المتصف أي الصبغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه سم (قوله أخوانه) نحو نكروم ونكروم ويكروم (قوله كساء مؤرنب) بفتح النون كفي القاموس (قوله هذا) أي استندار قولهم أرض مؤرنة وكساء مؤرنب على القول الخ أما على القول باصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله وعيننا) أي مهملة (قوله بهريق) بفتح الهاء وكذا بهريق ومهراق (قوله استعمالاً) ألفه للتنبه (قوله تاما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالاً فلا اشكال في نصب تاما (قوله فان زاد الخ) محترز ثلاثي وقوله وكذا يتعين الاتمام ان كان الخ محترز مكسور العين وقوله وان كان الفعل الخ محترز ماض ولم يذ كر محترز وقوله عينه ولا الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقررت (قوله وشذحت في احسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله جاز الو جهان الا ولان فقط) أي الاتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهي الكسرة الى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سبق عين الماضي (قوله من وقر يقر) كوعد بعد (قوله فالتخفيف) أي بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتح الى الفاء (قوله لانه تخفيف مفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من قال يقار اذا اجتمع ومنه القارة وهي الائمة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أي اطراد الحذف في طلّت ونحوه وهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أي وعلى سيبويه أيضا (قوله في اغضضن أن يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها تحريف لان الكلام في الفعل المسند الى نون

(٢٩ - صبان) - رابع (الوجهان الا ولان فقط نحو يقرن و يقرن وقرن وقرن والى ذلك الاشارة بقوله (وقرن في اقررت) أي استعمل قرن في اقررت قال تعالى وقرن في بيوتكن وهو أمر من قررت بالمكان اقر بالفخ في الماضي والكسر في المستقبل فلما أمر منه اجتمع مثلان واولهما مكسور وخسن الحذف كما فعل بالماضي وقبل هو أمر من الوفا ويقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورج الاول لتوافق القراءتان فان كان اول المثليين مفتوحا كفي لغة من قال قررت بالمكان بالكسر اقر بالفخ فالتخفيف قليل واليه أشار بقوله (وقرن نقلاً) أي في قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف مفتوح وقد أنهم بقوله نقلان ذلك لا يعار دصرح به في الكافية وأما الذي قبله فصرح في الكافية باطراده فقال * وقرن في اقررت وقرن معتضدا * وذ كر غيره انه لا يطرده وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في طلّت ونحوه غيره طرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وان لم يرد الا في لفظتين من الثلاثي وهما طلّت ومست وفي لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو احسست في احسست والى الاطراد ذهب الشلو بين ونحى في التسهيل أن الحذف اغتصم وبذلك رد على ابن عصفور * (تنبيهان) * الاول اختلف كلام الناظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية الى أن المحذوف اللام وذهب في التسهيل الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه * الثاني أجاز في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضضن أن يقال غضن

القاف ففعل ذلك
بالمضموم أحق بالجواز
قال ولم أره منقولاً اه
* (فصل في الادغام) *
بمعنى اللاتق بالتصريف
كثافته في الكافية وهو
لغة الادخال واصطلاحاً
الاتيان بحرفين ساكن
فمتركة من مخرج
واحد بلا فصل والادغام
بالتشديد افتعال منه
وهو لغة سبويه وقال ابن
يعيش الادغام بالتشديد
من ألفاظ البصريين
والادغام بالتخفيف من
ألفاظ الكوفيين
ويكون الادغام
في المتماثلين وفي المتقاربين
وفي كلمة وفي كلمتين
وهو باب متسع واقتصر
الناسط في هذا الفصل
على ذكر ادغام المثليين
في كلمة فقال (أول مثليين
محركين في * كلمة
ادغم) أي يجب ادغام
أول المثليين المحركين
بشروط وهي أحد عشر
أحدها أن يكونا في
كلمة نحو شدومل وحب
أصلهن شدد بالفتح
ومل بالكسر وحب
بالضم فان كانا في كلمتين
مثل جعل لك كان
الادغام جائز الا واجباً
بشرطين أن لا يكونا
همزتين نحو قرأ آية
فان الادغام في مثله ردي
وأن لا يكون الحرف الذي
قباهما ساكناً غير لين

النسوة كما قاله الشارح فيما مر (قوله فل المفتوح) أي الذي هو أخف من فل المنكسور الذي هو أخف من
فل المضموم (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد النقل
* (فصل في الادغام) * (قوله اللاتق بالتصريف) وهو ادغام المثليين في كلمة والاحتراز به عن الادغام اللاتق
بأقراء فانه أعم (قوله وهو) أي الادغام لا بقيد اللاتق بالتصريف حتى يراد أن التعريف أعم من المعرف (قوله
لغة الادخال) يقال ادغمت للحمام في فم الفرس أي ادخلته (قوله الاتيان الخ) وسمي هذا ادغماً لخفاء الساكن
عند المتحرك بخفاء الدخول في المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين ومخرج به الاخفاء لان
الحرف المخفي ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالاتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل
تعريف كـ يـ يرين الادغام بانه رفع اللسان بالحرفين رفعاً واحداً ووضعيهما كذلك ومخرج به الفلك (قوله
افتعال منه) فاصله ادغمت فقلت التاء الاول وقوعها بعد الدال وادغمت الدال في الدال (قوله ويكون الادغام)
أي لا بالقييد السابق (قوله وفي المتقاربين) أي باعتبار الاصل والافليس الا في المتماثلين لان المتقاربين لا بد
من قلب أحدهما مماثلاً للآخر (قوله أول مثليين محركين) أما المثليان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب
ادغام أولهما بثلاثه شرط أحدها أن لا يكون أول المثليين هاء سكنت فان كان هاء سكنت لم يدغم لان الوقف على
الهاء ممنوع الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ما به هالك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا يكون همزة
منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردي عذلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام
نحو ساكلاً والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غير هادون لزوم فان كان أول المثليين مدة في الآخر لم
يدغم نحو يعطى بأسر ويدعو واقدلثا يذهب المد بسبب الادغام بخلاف ما وكان ليناً فقط نحو اخشى بأسرا
واخشوا واقدلثا يدغم فان لم تكن في الآخر وجب الادغام نحو مغزو وأصله مغزو وعلى وزن مفعول واغترق
فزال المدة في هذه القوة الادغام فيه وان كان مدة مبدلة من غير هادون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس
نحو أنا ناورباني وقف حمزة وتمنع ان ألبس نحو قول بالبناء للمفـ عول لانه لو ادغم لانتبس بقول وان كانت
المدة مبدلة من غير هادون لا لزوم وجب الادغام كقول بني تميم من الأوب على مثال أبلغ فتقول أو بـ همزة مضمومة
وواو مشددة مضمومة أصله أو بـ همزتين مضمومتين فساكنة أبدلت الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية وتمنع
الادغام اذا تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما نحو ظلت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه اه
تصريح مع زيادة من الدماميني وقد ذكر هذا في الكافية فقال

أول مثليين ادغم ان سكتنا * وايس همزة نأت عن فالبناء
وايس هاسكت ولا مداختم * أو مبدلاً ابداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمر بنحو الشمس سراجاً عن أمر بهم ذكراً رجلاً البحر وهو من خزي
يوشذ (قوله لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلوا
ومقابل جمهورهم أبو عمرو وفانه منهم كفي الهمع عن أبي حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبي عمرو وهو
رأس في البصريين (قوله وتاولوه على اخفاء الحركة) أي فيكون تسميته ادغماً لقربه منه ومقتضاه أن اباعمر
لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاحب هذا التاويل عن
الشاطبي وأنه جمع به بين منع النجاة هذا الادغام ونحو القراءة ثم رده بان القراء لا يمتنعون من الادغام
المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الاخذ بقول القراء اذ ليس قول النجاة
حجة الا عند اجتماعهم ولم يجبه هو على المنع ولا نعم نافلون عن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولثبوت القرآت تواتروا ما نقله النجاة آحاداً ولو سلم أن مثل ذلك ايسر بتواتر القراء اعدل
وأكثر اه باختصار وعبارة تخاف فضلاء البشر في القرآت الاربعة عشر اذا كان ما قبل المدغم ساكناً كما يحيا
عسر الادغام معه لكونه جمعاً بين ساكنين ليس أولهما محرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طر يقان
صحيحان وطريق المتقدمين ادغامه ادغماً صحيحاً وطريق أكثر المتأخرين اخفاؤه بمعنى اختلاص حركته

نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن أبي عمرو وادغام ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة وهو

وأجازها الفراءى الثاني أن لا يتصدر نحو ذن قال المصنف في بعض كتبه إلا أن يكون أولهما ماء المضارعة فقد ندغم بعد مدة أو حركة نحو لا يحمي
 وتكاد تميزانتهى ويجوز الادغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو وتابع ورؤي به نحو الوصل فيقال اتابع وسباني
 الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها في الثالث والرابع والخامس والسادس أن لا يكونا في اسم على
 فعل بضم أوله وفتح تانيه كصغف جمع صفة وجدد جمع جده وهى الطربق في الجبل أو فعل بضمين نحو ذلل جمع ذلول بالمعنى متضد الصعوبة
 وجدد جمع جديد أو فعل بكسر أوله وفتح تانيه نحو كل جمع كاتلم جمع لمة أو فعل بفتحين نحو لب وطل فل كل هذه بمنع ادغامها أو في ذلك
 أشار بقوله (لا كمثل صغف وذلل وكل وأب) وعلة امتناع الادغام في هذه الامثلة الاربع أن الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال في الوزن
 والادغام فرع عن الاظهار يخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء (٢٢٧) دون ما لم يوازنه وأما الرابع فانه وان كان

موازنا للفعل إلا أنه لم
 يدغم لحقه وليكون
 منها على فرعية الادغام
 في الاسماء حيث أدغم
 موازنه في الافعال نحو
 ردق علم بذلك ضعف
 سبب الادغام فيه وقوته
 في الفعل * (تنبيهات) *
 الاول يمنع الادغام أيضا
 فيما وزن أحد هذه
 الامثلة بصدوره لا يجملته
 نحو خششاء اعظام خلف
 الاذن ونحو رددان مثل
 سلطان بمعنى سلطان
 من الرد ونحو حبيبة جمع
 حب ونحو والدحجان
 مصدر دج بمعنى دب
 * الثاني كان ينبغي أن
 يستثنى مثلا خامسا
 يمنع فيه الادغام وهو
 فعمل نحو ابل لكونه
 مخالفا لوزان الافعال
 فلو بنيت من الرد مثل
 ابل قلت ردد بانك

وهو المسمى بالروم وفي الحقيقة مرتبة نالت الادغام ولا اظهار وايس المراد به الاخفاء المسد كور في باب النون
 الساكنة والتنون لان الجمع بين ساكنين أو له ما صحح ليجوز الاوقفا لمر وضه لا وصلا وأجاب المجوزون
 للادغام المحض بانا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غـ يجرأز بل هو غـ ير مقيس ومخرج عن القياس وثبت
 سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمنع وقوعه في القرآن وبان الوصل هنا كالوقف اذا لفرق بين
 الساكن للوقف والساكن للادغام اه باختصار (قوله نحو ذن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال
 في مددي كفتى ودد كدم (قوله وسباني الكلام عليه) أى في شرح قوله * كذلك نحو تجلى واستر (قوله
 جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضا الفاعلة كالصفة غزى (قوله جمع جده) بضم الجيم وتشديد الدال
 تصریح (قوله جمع كلة) هى بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يحاط كالبيت يتقى به من البعوض
 ويسمى في عرفنا الناموسية تصریح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز تخمعة الاذن
 اه تصریح وعبارة المصباح الشعر يلم بالنسكب أى يقرب اه (قوله نحو اب) هو موضع الفلاة من
 الصدر وما يشد على صدر المركوب يمنع الرجل من الاسترخار وما استدق من الرمل زكريا (قوله وطلل) هو
 الشاخص من آثار لبار تصریح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر (قوله وان
 كان موازنا للفعل) الواصل (قوله وقوته في الفعل) أى لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالادغام
 بخلاف الاسم (قوله نحو خششاء) بمجمعات فانه موازن بصدوره لفعل بضم ففتح وفي الصحاح ما يخالف كلام
 الشارح كما وضع فانه قال الخششاء أصله الخششاعلى فعلا فادغم به عليه المصريح (قوله ونحو رددان) من الرد
 فانه موازن بصدوره لفعل بضمين وقوله مثل سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام للتابع لغة (قوله
 ونحو حبيبة) بجماع مهلة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كفى الدما ميني فانه موازن بصدوره لفعل
 بكسر ففتح (قوله ونحو الدحجان) بدال مهلة بخمين فانه موازن بصدوره لفعل بفتحين (قوله قلت ردد أو ورد)
 بفتح الراء فيه ما ولا يصح ضم راء أحد ههما لان حركة المدغم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا كما يأتى وكان
 يكفيه الاقتصار على أحدهما كفى عبارة المرادى (قوله بل هو) أى الذل الأولى فى هذا لان ابن كيسان فلك فيما
 هو على الوزن المتفق على أصالته فى الفعل وهو ردد بفتح وكسر وردد بفتح فضم فلا ن يفتك فيما هو على الوزن
 المخالف فى أصالته فى الفعل وهو ردد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أى حرف مدغم فى أول المثليين وهو
 مساقاة قول الموضع أن لا يتصل أول المثليين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع الى الجاس من جس
 الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والجاسوس بالخاء المهملة والناموس صاحب خبر الخبير

والعمل عدو في عدم استثنائه أنه بناء لم يكن فى الكلام ولم يسمع فى المضاعف وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل * الثالث اعلم ان وزن
 الثلاثى انى يمكن فيها اجتماع مثليين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقية أو يعتمدها واحد مهمل فلا كلام فيه
 وهو فعل بكسر الشاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهى فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو دتل فاذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد
 قلت ردد أو ردد بالادغام لانهم موافقان لوزن الفعل وليسا فى خفة فعل نحو لب هذام ذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالفك
 ووافقنا الناطم فى التسهيل فى الاول دون الثانى واذا بنيت من الرد مثل دتل قلت ردد بالفك ومن رأى أن فعل أصل فى الفعل ينبغي أن يدغم
 وقياس مذهب ابن كيسان الفلك بل هو فى هذا أولى وعليه مشفى فى التسهيل انتهى السابع من الشروط ان لا يتصل بأول المثليين مدغم فيه
 واليه أشار بقوله (ولا تجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمسه أو من جس الخبر اذا لخص عنه وهو الجاسوس وانما وجب
 الفلك لانه لو ادغم المدغم فيه لالتقى ساكنان الثامن أن لا يعرض تحريك تانيهما واليه أشار بقوله (ولا كخصص أبى) لان الاصل انخصص

بالاسكان فنقات حركة الهمزة الى الساكن قبلها فلا يعندهم العروضا التاسع أن لا يكون ما هماقبه ملحقا بغيره واليه أشار بقوله (ولا كهيال) وهذا نوعان أحدهما ما حصل فيه اللاحق برائد قبل المثليين نحو هيال اذا أكثر من لاله الا الله فان الياء فيه مزيدة لللاحق بدحرج والآخر ما حصل فيه اللاحق باحد المثليين (٢٢٨) نحو جلبب فان احدى باءيه مزيدة لللاحق بدحرج وانما امتنع في هذين النوعين

(قوله حركة الهمزة) أي من أبي (قوله كهيال) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد اللفاظ المتخوذة من المركبات كسبيل اذا قال بسم الله وسجل اذا قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وجميعه ل اذا قال حتى على كذا وجدل اذا قال الحمد لله وجميعه ل اذا قال جعلت فداك وطابق اذا قال أطال الله بقاءك ودمعز اذا قال أدام الله عزك وحسبل اذا قال حسبني الله والباب سماعي وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله وهذا) أي ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار اليه بقوله كهيال (قوله نوعان) بل ثلاثة نائهما ما حصل فيه اللاحق بأحد المثليين وغيره نحو واقفئس أي تاخر ور جمع فانه ملحق باخر نجم واللاحق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصريح (قوله ما قصد من اللاحق) هو موازنة الملحق للملحق به (قوله في أل) بوزن فرح (قوله دب) بدال مهملة نحو حدتين قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا نبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبارة الفارسي في جبينه (قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط وقد رجعت المختار فلم أجده فيه صكك بالمعنى الذي ذكره الشارح وانما فيه ما نصه صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى فصكت وجهها اه والذي في القاموس رجل أصله مضطرب الركتين والعرقوبين وقد صككت يارب جل كملت صككا اه وهو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في رجليها بمنزلة الركبة في يدها قال الاصمعي كل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركتاه في يديه ومن القطاسات اه كذا في الصحاح وغيره (قوله وضيبت) بضاد معجمة فوحدين بوزن فرح كذا في القاموس وقوله ضبابهم بكسر الضاد جمع ضب كما في القاموس (قوله وقطط) بقاء فطاء من مهملة بوزن فرح وجاء بالادغام أيضا كذا في القاموس (قوله ولخت العين) بلام خاء من مهملة قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح (قوله ولخت) بلام خاء من معجمة ولم يذكروا صاحب الصحاح والقاموس الامدغما (قوله ومششت) بميم فشينين معجمتين بوزن فرح كما في الصحاح والقاموس (قوله اذا شخض) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لان المضموم الخاء بمعنى بدن وشخم وهو لا يناسب هنا وأما شخض بغيره هذا المعنى كالذي بمعنى ارتفع والذي بمعنى شخض بفتح الخاء كنع كذا في القاموس (قوله في وظيفيها) الوظيف بقاء معجمة فاء مستدق النزاع والساق من الخيل والابل وقوله بحجم أي شئ ذو حجم وقوله دون صلابة العظم أي ليس لهذا الشئ السخاض صلابة العظم الصحيح هكذا تفسد عبارة الصحاح (قوله وعزرت) بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذي في القاموس العزوز الناقصة الضيقة الاحليل والجمع عزوز قد عزرت كدت عز وزاوعزازا بالكسر وعزرت ككزمت وأعزت وتعزرت اه (قوله كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود الخ) فيه نظر وان سكتوا عليه لان تصحيح العين في ذلك معاردمستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألقا عند تحركهما وانفتح ما قبلهما كما مر في قول الناظم وضع عين فعل وفعلا الخ (قوله ر جل ضعف الحال) بضاد معجمة ففاء من بوزن كنف من الضعف بفتحين وهو الضيق والشد والحاجة والذي في القاموس والصحاح ر جل ضعف الحال بالادغام فليس ضعف في عبارة الشارح كلب حتى يتجه توفى البعض في شذوذ فك ضعف في قولهم ر جل ضعف الحال بانه كلب نعم يتجه التوقف في طعام قضى بقاء فضاء من معجمتين لانه كلب على ما في القاموس وعبارته قضى الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضى محسرة ثم قال وقضى المسكان يقض بالفتح قضا فهو قضى وقضى ككنف صار فيه القضا كقضا واستقض اه وقوله صار فيه القضا بفتحين أي الحصى الصغار كذا في القاموس والصحاح (قوله ومحبب) بجمع مهملة فوحدين على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحرك يكهما) صوابه تحريك نائهما كما عبر به الموضح

لاستلزامه فوات ما قصد من اللاحق العاشر أن لا يكون مما شذت العرب في فكها اختيارا وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها الى هذا أشار بقوله (وشذني ألل ونحوه فك بنقل فقبل) أي شذ الفلك في ألفاظ منها قولهم ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وقوله دب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضيبت الارض اذا كثرت ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولخت العين ولخت اذا التصقت بالرص ومششت الدابة اذا شخض في وظيفيها بحجم دون صلابة العظم وعزرت الناقه اذا ضاق احليلها وهو مجسرى لبيها فشذوذ ترك الادغام في هذه الافعال كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شئ من هذه المفكوك كان كقاس على شئ من تلك المعصحات وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات

وغيره
من هذه المفكوك كان كقاس على شئ من تلك المعصحات وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات
كقول أبي النجم * الحمد لله العلى الاجال * (تنبيه) * قد شذ الفلك أيضا في كلمات من الاسماء منها قولهم ر جل ضعف الحال ومحبب وحكى أبووزيد طعام فضض اذا كان فيه ييس (وحج) وعبي ونحوهما بجمعينه ولا يمان لازم تحرك يكهما (افيكك وادغم دون هذو) في واحد

منها لور ودهن ادغم نظر الى اتم حاملة لان في كلمة وحركة تان هما لازمة وحق ذلك الادغام لا ندراجه في الضابط المتقدم ومن فلك نظر الى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالباً ومن ثم لم يجز الادغام في نحو ان يحى ورأيت يحيا وأما قوله وكأتم ابن النساء سيبكة * تمشي بسدة بينهما فتعي فساد لا يقاس عليه خلافاً للفراء * (تنبيه) * الفلك أوجود من الادغام وان كان كل منها فصحاء. قر وأبه في المتواتر ولعل الناظم أو ما الى ذلك بتقديم الفلك من النظم انتهى (كذلك) يجوز الفلك والادغام فيما اجتمع فيه نأان ما في أوله أو وسطه (نحو تجلي واستر) أما الاول فقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في أوله نأان زدت همزة وصل فتوصل بها الى النطق بالناء المسكنة للادغام فقلت في تجلي تجلي تجلي هذا كلامه وفيه نظر لان تجلي فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غير من النخاعة أن الفعل المفتوح يتأخر ان كان ماضياً نحو يتبع وتتابع (٢٢٩) جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل

فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعاً نحو تتذكر لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدي التاء وسبأني في كلامه وأن وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك أولين نحو تكاد تميز ولا تميز والعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما الثاني وهو استر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه نأان فهذا يجوز فيه الفلك وهو قياسه لبناء ما قبل المثالي على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثالي الى الساكن فنقول ستر بطرح همزة الوصل من اوله لتحرك الساكن

وغيره وكما سيعبر به في قوله وحركة تان هما لازمة لان اللازم تحرك يكم من نحو حي الياء الساكنة فقط لانه فعل ماض مبني على الفتح الظاهر أما الاول فيجوز تحرك يكمها على الفلك واسكانها على الادغام (قوله كالعارضة) أي يجامع عدم اللزوم في جميع النصاريف (قوله والعارض لا يعتد به غالباً) أي فكذلك ما هو كاله ارض (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الاعتداد بالعارض (قوله في نحو ان يحى) مضارع أحياء ورأيت يحيا اسم فاعل أحياء ولان حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب وهولن ورأيت (قوله سيبكة) أي قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اه عيني زيادة وقوله فتعي ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لأن الكلام في المثاليين العارض تحريك تان هما فتعي بفتح التاء مضارع عي عار عنهما لانه يياء تحتية فالف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهمله مضارع أعيا كإفاله العاميني وكسرة العين منقولة اليها من الياء الاولى عند اعادة ادغامها في الياء الثانية وأعياء يستعمل لازماً ومتعدياً ومن الاول ما هنا والشاهد في فتعي حيث ادغم اعتداد بالحركة العارضة في البيت لاجل الروي مع أنها في غيره أيضاً عارضة لاجل الناصب (قوله لان تجلي الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البري في الوصل نحو ولا تميز ولا تميز جن (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كإني الماضي والامر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهي من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافية وناهيك بن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً قال يس ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أي بتشديد الفوقية والموحدة (قوله ونحوه) كافتل واكتب (قوله وهو قياسه) فيه عندي نظر وان سكتوا عليه لانه يقتضى أن الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان مستقيماً (قوله لبناء ما قبل المثاليين على السكون) أي فيجوز الادغام الى تكاف نفل حركة أول المثاليين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أي نأان يمتد بتاءه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه قدر مشترك بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد نأان به (قوله بكسرة فائه) وهي السين (قوله على أصل النقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة لان كسرة في التاء المدغمة (قوله مبنية على ذلك) أي فان فتحت سين الماضي فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة في المضارع واسم الفاعل ومفتوحة في اسم المفعول وان كسرت سين الماضي وتأوه كسرت نأان الثلاثة وتشدت شبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أي ضابط وجوب

بحركة النقل * (تنبيهات) * الاول اذا أو ثرا لادغام في استرصار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول في مضارع الذي أصله افتعل بستر بفتح أوله وأصله يستر فنقل وأدغم وتقول في مضارع الذي وزنه فعل بستر بضم أوله وتقول في مصدر الذي أصله افتعل ستارا وأصله استر فلما أريد الادغام نقات الحركة فطرحت الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستر اعلى وزن تفعيل * الثاني يجوز في استر ونحوه اذا ادغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسرة فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسرت أوله - ما على أصل النقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعاً لفاعل الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا أن اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغتين كسر التاء اتباعاً فيصير مشتركا كما يحتاج الى قرينة * الثالث ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى

(وما يشاء من ابتدئ قديقتصر فيه على ما كتبتين العبر) الاصل تبيين بناء من الاولى ناه المضارعة والثانية تاء تعمل وعلة الحذف انه لما نقل عليهم اجتماع المثاليين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدى اليه من اجتناب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لا تكلم نفس نار التلظى * (تنبيهات) * الاول مذهب سيمويه والبصر بين أن المحذوف هو التاء الثانية لان الاستتقال به حصل وقد صرح بذلك في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوف هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعني أن مذهب هشام ان المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين * الثاني قد ارشد بالمثال الى أن هذا التاء هو في المضارع الواقع في الابداء لانه الذي يتعذرفه لا ادغام وأما الماضي نحو تتابع فلا يتعذرفه لا ادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه * اشالث (٢٣٠) قال في شرح الكافية وقد يفعل ذلك بمعنى التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك

الادغام المتقدم في قوله أول مثلين الخ (قوله قديقتصر الخ) قد للتحقيق أو لا لتقليل النسبي وفي قول الشارح وهذا الحذف كثير جدا رضى الى الاول (قوله نار التلظى) فاصله تناظري لمحذوف احدى التاءين ولو كان ماضيا لقليل تلفظ لوجوب التانيث مع المجازي اذا كان ضمير متصل (قوله لان الاستتقال بها حصل) ولدلالة الاولى على المضارعة والحذف محلها (قوله خلافا لهشام) أي الضمر برود له أن الثانية تملأني كالمطوع وتوحذف فتحمل هذا المعنى (قوله بما تصدر فيه نونان) أي متحركان (قوله وتنزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة (قوله دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون ادلا وجه ضم الثانية بن غازي (قوله من نوني نزل) الاوضح والانسب بقوله قبل من ناءى تتنزل أن يقول من نوني نزل (قوله ومنه) أي حذف احدى النونين (قوله على الاظهر) مقابله قولان الاول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياءه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر قال في المعنى وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة في ذكره وانابة ضمير المفعول به مع وجوده اه الثاني ان أصله نجى بسكون النون الثانية فادغمت في الجيم كما خاصة واجانة أصلها ما نجاسة وانجانة فادغمت النون في الجيم وهذا أيضا ضعف مما قبله لان ادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف كما في التصريح (قوله أصله نجى) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم (قوله وفك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع الى أول المثاليين أو فعل امر وقوله لكونه علة سكن وقوله بضمير الرفع أي البارز المتحرك (قوله بل لا يجوز) أي عند جمهور والعرب كما يفيد قوله قال في التسهيل الخ وقوله قال سيمويه الخ وهو لاء الجمهور ياترتمون اسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف (قوله لغية) أي لغوم لا ياترتمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل ناء الضمير كذا في شرح التسهيل لعلي باشا والمحكي عنهم هذا ياترتمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن (قوله قبل دخول النون والتاء) أي ونا (قوله وأبقوا اللفظ على حاله) أي بعد دخوله (قوله والمراد به الوقف) أي البناء لا ما قبل الوصل (قوله والادغام لغة تميم) عبارة الهمع والادغام لغة تميم بين من العرب نظر الى عدم الاعتداد بالاعراض (قوله الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون لثاني المثاليين أنه مما صدق عليه هذا النفي وكان الانسب كما قال البعض ذكره في شرح قوله ولا كان خصص ابى المشاربة الى اشتراط عدم عرض حركة ثاني المثاليين (قوله أدغم الحجازيون وغيرهم) أي أبقوا الادغام (قوله وبني على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحاً فتأمل (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أي على قول بدليل

ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم وتنزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من ناءى تتنزل حين قال تنزل انما هي الثانية لان المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية وهذا كلامه قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجى المؤمنين في قراءة عاصم أصله نجى ولذلك سكن آخره انتهى * الحادى عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يعرض سكون ثاني المثاليين اما اتصاله بضمير رفع واما الجزم وشبهه وقد اشار الى الاول بقوله (وفك) حيث مدغم فيه سكن * لكونه بضمير الرفع أفترن) لتعذر الادغام

بذلك والمراد بضمير الرفع ناء الضمير ونا نون الاناث (نحو قلت ما حالته) وحل لنا والهنديات حللن فالادغام في ذلك ونحوه ما لا يجب بل لا يجوز قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيمويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ورمنا ورتنا وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله وأشار الى الثاني بقوله (وفي جزم وشبهه الجزم) والمراد به الوقف (تخبير) أي بين الفتح والادغام (تقي) أي تبس نحو لم يحل ولم يحل وحل وحل الفل لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم * (تنبيهات) * الاول المراد بالخبير استواء الوجهين في أصل الجواز لا استواءهما في النواحي لان الفل لغة أهل الحجاز وهم اهل القرآن غالباً نحو ان تمسكهم حسنة ومن يحال عليه غضبي واغضض من صوتك ولا تمنن وجاء على لغة تميم * ومن يرتدى المائدة ومن يشاق الله في الحشر * لثاني اذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى انه سمع من عبد القيس اردوا غرض وامرهم مرة لوصول ولم يحل ذلك أحدهم البصريين الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واوجع نحو ردوا ويا مخرجا طبة نحو ردوا ونون توكيد نحو وردن أدغم الحجازيون وغـيرهم من العرب لان الفعل حيث ذمبني على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض * الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه

قبلها الغائبة نحو ردها ولم يرددها والتموا ضمة قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرددها لان الهاء حطيفة فلم يعد واو جودها فان كان الدال قد ولها
 الالف والواو وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاعل وحكى ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب
 وغلط في نحو رده الفتح واما الكسر فالصحيح انه اغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل سا كن
 فقالوا ردا القوم لان حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من يفتح وهم بنوا سد وحكى ابن جنى الضم وقد روي عن قوله * فغض الطرف انك
 من غير * نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل سا كن بل يكسر وقد يفتح هذا الفقه فان لم يتصل الفعل بشئ مما
 ذكر فيه ثلاث افعال الفتح مطلقا نحو ردد وفر وعض وهي لغة أسدوناس غيرهم والكسر مطلقا نحو ردد وفر وعض وهي لغة كعب وغيرهم
 والاتباع لحركة الفاعل نحو ردد وفر وعض وهذا أكثر في كلامهم اه (وفل أقفل في التعجب (٢٣١) التزم) قال في شرح الكافية باجماع

وكانه أراد اجماع العرب
 لان المسحوق الفسك
 ومنه قوله * وقال نبي
 المسلمين تقدموا *
 وأجيب البناء أن تكون
 المقدماء * والافتح حتى
 عن الكسائي اجازة
 ادغامه (والتزم الادغام
 أيضا في هلم) باجماع كما
 قاله في شرح الكافية
 فلم يقل فيه هلم
 * تنبيهات * الاول
 هذا البيت استدرال
 على ما قبله أي يستثنى
 من فعل الامر صغتان
 لا تخير فيهما الاولى
 أن فعل في التعجب فانه
 ملتزم فكذلك الثانية هلم
 في لغة تميم فانه ملتزم
 ادغامه وقد سبق في باب
 أسماء الاعمال أن هلم
 عند الحجاز بين اسم فعل
 بمعنى اضرب أو قبل
 وعند بني تميم فعل أمر
 و باعتبار هذه اللغة
 ذكرها هنا * الثاني
 التزموا أيضا فتح هلم

ما سياتي (قوله قبلها الغائبة) بقراءة هاء العسر على ارادة اللذيق المركب من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير
 الغائبة واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للحدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فانه بالمد (قوله ورده بالفتح
 والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو انما ياتي على لغة الحجاز بين الذين يضمون هاء
 الغائب وان وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسر هاء بعد هاتين كما تقدم في باب الضمير
 (قوله وغلط في نحو رده الفتح) لاجب لتغليظه بهدحكاية الكوفيين له ومن حفظ تحت على من لم يحفظ (قوله
 فالصحيح انه لغية) أي في مضموم الفاعل ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من
 غير) قاله جرير وتماه * فلا كعبا بلغت ولا كلابا * وغير يضم النون من قيس عيلان اه عيني (قوله قال
 في التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لان شأن ما ينسره كثير الاطلاع مع وجوده ان يكون
 قليلا (قوله مما ذكر) أي واو الجمع و ياء المخاطبة ونون التوكيد ودها الغائبة ودها الغائب (قوله مطلقا)
 أي مضموم الفاعل أو مكسورا أو مفتوحا وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وفل أن فعل) بكسر العين
 تصريح (قوله اجازة ادغامه) فيقول أحب يزيد (قوله في هلم باجماع) لتقاء الترتيب وقى كيفية تركيبها
 خلاف سبذ كره الشارح (قوله من فعل الامر) أي ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناءه من فعل
 الامر (قوله ذكرها هنا) أي على وجه استثنائها من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أي كما التزموا الادغام
 (قوله فتح هلم) تخفيفا لتقاءها بالتركيب ولم يجيزوا في آخرها نحو ردد من الضم لاتباع والكسر على الاصل في
 التخاص من التقاء الساكنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى هاء الغائبة (قوله لم يضم) أي تبع الضم
 الهاء (قوله بل يفتح) هل ياتي هنا ما حكاها الجريري عن بعض تميم من الكسر (قوله أن لكونها) اسم أن
 ضمير الشأن محذوف (قوله وكسر هاتيل الياء) لم يقل وفتحها قبل الالف ليجئ على الاصل فيها لم يفتح للنتيجه
 عليه (قوله واذا اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حيث زار بعة أنوال (قوله وقاية لفتح الميم)
 لان نون النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون اسكنت
 الميم (قوله بكسر الميم) أي لمناسبة الياء بعدها وقوله وز ياءه ساكنة أي محافظة على ما استدعيه نون النسوة
 من ساكن قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلم بضم الميم) أي مع تشديد هاء لعل ضمها اتباع لضم اللام وهل
 مع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء ولا الاقرب الاقرب لراجعه (قوله اجمع نفسك الياء)
 هذا انما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسبات استعمالها بمعنى احضر اجمع كذا البناء (قوله تخفيفا) أي ونظرا
 الى أن أصل لام لم قبل الادغام السكون كما في التصريح أي فالخذف للتخفيف وللخاص من التقاء الساكنين
 باعتبار الاصل (قوله فحذف الهمزة) أي همزة الميم الذي هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى)

وحكى الجريري الفتح والكسر عن بعض تميم وانما اتصل بها هاء الغائب نحو هلم بضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل وقد
 تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلم او هلم او هلم بضم الميم قبل الواو وكسر هاتيل الياء واذا اتصل بها
 نون الاناث فالقياس هلم من وزعم الفراء أن الصواب هلم من بفتح الميم وز ياءه نون ساكنة بعد هاء وقاية لفتح الميم ثم ندغم النون الساكنة في
 نون الضمير وحكى عن أبي عمرو أنه سمع هلمين بالنسوة بكسر الميم مشددة وز ياءه ساكنة قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلم من بضم الميم
 وهو شاذ الثالث مذهب البصريين ان هلم مركبة من هاء التثنية ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعته اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك
 السنا فحذفت الفها تخفيفا وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم
 نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هلم التي للزجر وأدغمت الفها تخفيفا

بالبقاء حركتها على الساكن قبلها فصار لهم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ومنهم من يقول انه ليست مركبة انتهى * (خاتمة) * النون الساكنة ومنها التنوين * اعلم ان للنون الساكنة أربعة أحكام * أولها الادغام وهو بلاغته في اللام والراء بغنة في حروف (٢٣٢) ينمو ما تكن مواصلتها في كلمة واحدة كانه نيا وصنوا وانما رفات الفلن في ذلك لازم

* والثاني الاظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والناح والهاجر والهمزة لبعدهم نخرج النون من نخر جها * والثالث القلب ميماء عند الباء ويستوى كونها في كلمة نحو انبئهم أو بكلمتين نحو ان يورث وموجب هذا القلب ان الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف اليها وهي الميم لان النون والميم حرفا غنة فالبا بعدت عن الباء لم يمكن ادغامها فيها والبا قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فوجب التخفيف امرا آخر وهو قلبها ميم لانها آخرها في الغنة * والرابع الاخفاء وذلك اذا وليها شيء من الحروف غير المدكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها اوائل هذا البيت * ترى جارد عد قد نوى زيد في ضي * كذا ذاق طير صيد سوء شيا طفر * وانما أخفيت عنده هذه الحروف لانها قربت منها قسرا با متوسلا لان حروف الحلق بعدت منها

أى وأدغمت في الميم الثانية بعد نحر يكها تخلصا من الساكنين (قوله بالبقاء حركتها على الساكن قبلها) أى ثم حذفها (قوله قال في البسيط الخ) بهذا يراد دعاء بعضهم الاجماع على تركها وان كان تركها هو الاصح (قوله ما تكن مواصلتها الخ) أنت خبير بان هذا التقييد بالنسبة الى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمتثل لمواصلة النون للنون في كلمة لان ادغام احدي النونين في الاخرى واجب ولو كان اجتمعا كما في كلمة واحدة نحو فن الله علمنا واذنا فمواصلتها من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله ويستوى) أى في القلب ومثله الاظهار والاخفاء كونها أى النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لان الاستواء انما يكون بين متعددين (قوله ان الباء بعدت من النون) أى في الصفة لان النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن نخر جها مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير في بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أى النون من الباء وقوله بمشابهة الخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من نخر جها واحد وجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف أغن ويصح ان يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب (قوله لانها أختها) أى لان النون أخت الميم في الغنة (قوله قد نوى) بالمثلثة أى أقام وقوله زيد في ضي حال من فاعل نوى بتقدير نوى غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد في ضي وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لفاير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شيا طفر بشين مجعمة مشتوحة فمؤددة أى حدة طفر الصائد من كذب وصقر ونحوهما (قوله لان حروف الحلق الخ) على قوله قربت منها قسرا بامتوسطا (قوله وحروف لم يورث) من الرواية أو الرى أو الارى أو الراء لا الرية ولا كان حقه أن يكتب بالفاء بعد الواو لانها وارجاعه وكتابتها بها نخل وحروف لم يورث حروف الادغام أهم من أن يكون بغنة أو لا وأسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة في النون في غاية الوضوح (قوله كما ما رعد به) لوقال الكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف في الخطبة (قوله وما يجمعها عنيت) الواو لا استئناف أو لعلطفه قصة على قصة أو ما موصولة واقعة على الالفاظ على ما هو الاقرب والابق بقوله نظاما الخ ونوله أحصى الخ ونزل كبر ضمير ما باعتبار لفظها أو لان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله يجمعها (قوله قد كمل) بثلاث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أضعفها وأولى هنا السلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد والسكال والتمام بمعنى واحد لغة كالتسكيل والتتميم وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتسكيل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يوثق في كلام يورثهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله

فسق ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهوى

والتميم أن يوثق في كلام لا يورثهم خلاف المقصود بفضله من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه (قوله على جل المهمات) فيها إشارة الى أن قوله في الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدر بالموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما أن الافصح في غيره المطابقة الآن يقال لما حذف ضعف عن المراجعة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون في محل نصب صفة لنظاما وعليه اقتصر الشارح فيما ياتي لانه أقرب أو حالا أخرى أو في محل رفع خبرا آخر ما وكذا اجلة أحصى فانهم (قوله ويلزم بناؤه للمفعول) أى وان كان بمعنى المبنى للفاعل كما تفيد عبارته وانما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم أما عنا عنوا من باب تعديته في خفض وذل

فاظهرت حروف لم يورث منها قسرا با شديد ادغمت وهذه الخمسة عشر لم تعد بعد تبليغ لم تقرب قرب هذه فاخفيت وانا والاختفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم * ولما يسر الله له الكمال ما رعد به في الخطبة من قوله مقاصد النحو بها نحو به أخبر بذلك فقال (وما يجمعها عنيت قد كمل * نظاما على جل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول

وعنايعنوعوة بمعنى أخذ الشيء فقرأ أو صلحا وعنى من باب رعى بمعنى قصد وعناه كذا من باب زعى شغله وعنى من باب
 تعب أصابه مشقة في البناء للفاعل كذا في المصباح (قوله وبنواؤه للفاعل) أى يجعله كرمى رعى عنابه كذا في
 المصباح وقوله لغية أى قليلة (قوله وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل انما يصاغ من المبنى للفاعل فعلى اللغة
 الشهورة انما يقال أنا معنى بكذا (قوله حال) أى فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فبأنى على
 مصدريته وقوله من الهاء فى يجمعه فيه عندى نظريا يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها باجنى وهو قد
 كل وذلك ممنوع فينبغى جعله حالا من الضمير فى كل ثم الحال هنا موطئة ملما بعد هذا لان فهم كونه نظما من قوله
 وما يجمعه عنيت لان الذى عنى يجمعه اللفية فى النحو والالفية انما تكون نظما وكذا يقال فى احتمال التمييز
 (قوله أو تمييزا) راجع هذا بان يحى المصدر حال مع كثرته سماعى وقد ترجح الحالية بانها وفق بوصف نظما
 بالجلتين بعده لان الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أبقى بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى
 المصدرى فتدبر (قوله من الكافية) أى من معانها ومن تبعضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة
 بأحصى والى هذا الثانى أشار الشارح بعدد وبالخلاصة أشهر هذا النظم أعنى اللفية (قوله أى جمع هذا النظم
 الخ) أشار به الى أن أحصى فعل ماض ومن الكافية صلته وبالخلاصة مفعوله قال جماعة ولا يجوز أن يكون
 أحصى أفعال تفضيل خبرا مقدما وبالخلاصة مبتدأ مؤخر لان بناء أفعال التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح
 ولتسكيب الحس له اذ الكافية مشتملة على أبواب كاله ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل
 والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بزيادة كافية ابن الحاجب تسكاف بارد ومما يؤيد كون أحصى فعلا
 اسناد الفعل الى ضمير النظم فى قوله كما اقتضى والالقال كما اقتضت ثم ان كانت أل فى الخلاصة للاستغراق كما هو
 المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة لان المقام مقام مدح والافتقادات اللفية كثيرة من زيد الكافية كما علم (قوله
 كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور وصف مقدر محذوف أى احصاء كافتقاداته الغنى بجامع حصول السرور
 والنفعة بكل فان قلت مقتضى جعله احصاء اللفية خلاصة الكافية مشتملا على اقتضاءها الغنى مشتملا على أن الاقتضاء
 أقوى من الاحصاء فواجبه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغنائها العالمين احصاؤها خلاصة الكافية والالم تغنهم
 لا احتياجهم حينئذ الى ما فى الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاعتناء لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة
 الكافية مع أن السكاف قد تانى لمجرد التشرىك بين شئيين فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كذا فى كل من
 زيد وعمر وكصاحبه (قوله أى أخذ غنى) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالاخذ ان يكون المراد بالغنى القدر المغنى
 كما يفيد وقوله وهو أى الغنى كناية أى لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فان فسر
 الاقتضاء بالاستلزام لم يحج ذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء والكسر والمد التغنى وبالفتح والمد النفع
 وقوله بالاختصاصه أى فقد دفع به توهم تخال الفقر بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة
 بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قبل العلم محسوب من الرزق وانما مدح هذا النظم باقتضائه
 الغنى بالاختصاصه لانها الصغرها تقبل الناس علمها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير
 من الناس فلا يشغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية (قوله ويمنه) أى بركنه وقوله فى البدء والختم برد
 عليه أن المناسب لاقتضائه أولا على مقابلة نعمة الاتمام أن يقال فى الختام كالبداة الا أن يقدر قبل التعليل كإفعل
 ذلك فى الابتداء (قوله وجمعنى واياه فى دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم فى الخطبة
 الدعاء بنفسه و بآين معطى بان الاولى تعميم الدعاء فبعض على الشارح هنا بمثل ذلك (قوله فاخذ الله) أى
 فيسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله مصليا) فى كون هذه الحال مقدرة أو مقارنته ما سلف فى
 نظيره فى الخطبة (قوله خيرنى) يدل من محمدا لاعتله ولا عطف بيان لاختلاف محمدا وخيرنى تعريفا وتنكيرا
 (قوله وآله) الاولى أن يراد بهم اتباعه كما تقدم بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الاصل الأبيض الجهة من
 التحليل فى الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحاً الى ما وصف به نبينا صلى الله عليه
 وسلم أمته بقوله أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء (قوله المنتخبين) أى المختارين (قوله الخيرة)

وبنائه للفاعل لغية
 حكاهما فى اليواقيت
 وأنشد عليها * عن باخراها
 طوبى للشغل * ونظما
 حال من الهاء فى يجمعه
 أو تمييزا يحول عن الفاعل
 واشتمل نعت لنظما
 وعلى جل المهمات متعلق
 باشتمل ثم وصف نظما
 بصفة أخرى فقال
 (أحصى من الكافية
 الخلاصة) أى جمع هذا
 النظم من منظومة
 المصنف المسماة بالكافية
 الخالص الصافي مما
 يكرهه (كما اقتضى) أى
 أخذ (غنى بالاختصاصه)
 تشويه والاختصاصه ضد
 الغنى وهو كناية عما
 جمع من المحاسن الظاهرة
 ثم قابل بالشكر نعمة
 الاتمام وأردفه بالصلاة
 على سيدنا محمد سيد
 الانام وعلى آله وأصحابه
 الكرام لاجرازا حرد ذلك
 ويمنه فى البدء والختم
 فقال رحمه الله وجمعنى
 واياه فى دار السلام
 (فأخذ الله مصليا على
 محمد خيرنى) أى
 وآله الغر الكرام البررة
 * وصحبه المنتخبين
 الخيرة

بكسر الخاء المعجمة وفتح التختية وسكونها بمعنى الاختيار كما في المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة لهذا التزم إفراذه وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختار من فذ كره بعد المتخبين كما يدلان المقام مقام مدح قال ابن غازي ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خبير حتى الفراء قوم خبيرة بيرة اه (قوله أولاً وأخراً) ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق الجار والمجرور قبله أو مخذوف تقديره أقول ذلك أولاً وأخراً والله أعلم

ثم يعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته وكشفت النقاب عن وجوه مخدواته وخبائته وأوضحت من مكنونات أسرار ما خفي على الواقفين وأبرزت من عرائس أبحاره ما احتجب عن الناظرين فهي جدر برة بان برده عذب مناهل تحقيقاتها الظامون حقيقة بان بهتدي بأوارشهم من تدقيقاتها الخائرون ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كل عيب لأن الانسان يحسب الخطا والنسيان بلاريب غير أن كثيرا الحسنات بمحوقيل السيئات فالجدة على ما أولاه والصلاة والسلام على نبيه الختام * قال مؤلفها خاتمة المحققين وثمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لاربعة عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائت ألف على يد مؤلفها الفقير إلى عفوه ولاة محمد بن علي الصبان عاملهما مولاها بمزيد الاحسان آمين

* (يقول راجح غفران المساوي رحمه محمد الزهري الغمراوي) *

بعد خدمة بدئ الانام بفيض الاحسان لبشهادوا من لوا مع عز زقدره ورافع سماء المجد لما انتصب لواجب حده ومؤكد شكره وصدق الالبتهال اليه أن يديم اكل الصلاة وأتم السلام على من تم به عقد الفخار نطقه فكان اهم به أنسقى انتظام سيدنا محمد نقطة دائرة الكائنات وسرته المخصوص بأوزر الهبات وعلى آله ذوى المجد الذي انخفضت الجبال لرفعة شأنه وأصحابه القائمين بنشر دعوته واسماع انوار برهانه فقد تم بحمده تعالى طبع حاشية خاتمة المحققين ونهاية الفضلاء المدققين من سطعت أنوار تحقيقاته في الخافقين وزعت شموس عرفانه فانجملت النسيرين العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ محمد بن علي الصبان لازالت تتوالى على جسدته رجة الكبير المنان على شرح الامام الفهامة والعلم الشهير العلامة صاحب التحقيقات الشهيرة والتأليفات المفيدة المنيرة الشيخ نور الدين ابى الحسن على بن محمد الأشموني على متن الالفية للإمام ابن مالك رحمه الله الجميع وأسكنهم المكان الرفيع وقد تحلت طرره هذه الحاشية بهذا الشرح الشريف وبعض تقررات لاحدا كبار الفضلاء ذى الفضل المنيف العلامة الكبير والاستاذ الشهير الشيخ أحمد رفاعي المالكي حفظه الله وأدام عياله وذلك بالطبعة الميمية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الأزهر المنير ادارة المفتقر اعفوره القدير أحمد الباني الحلبي ذى العجز والتقصير وذلك في شهر ربيع الأول سنة ١٣١٤ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية وآمين



الحمد لله أولاً وأخيراً طناً
وظاهر اوصلى الله على
سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى آله الطيبين
الطاهرين وصحبه أجمعين
صلاة وسلاماً دائماً
متلازمين الى يوم الدين

١
* فهرست الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشعوني *

صفحة	
٢	عوامل الجزم
٢٠	فصل لو
٢٧	أما ولولا ولوما
٣٢	الاحبار بالذم والالف واللام
٣٨	العدد
٥٠	كم وكأين وكذا
٥٦	الحكاية
٦٠	التأنيث
٦٨	المقصور والمدود
٧١	كيفية تثنية المقصور والمدود وجعلهما تصحيحا
٧٦	جمع التكسير
١٠٠	التصغير
١١٥	النسب
١٢٣	الوقف
١٤٣	الامالة
١٥٣	التصريف
١٧٢	فصل في زيادة همزة الوصل
١٨٣	الابدال
٢٠٤	فصل من لام فعلى اسماء الخ
٢٠٥	فصل ان يسكن السابق الخ
٢١٠	فصل لساكن صغ الخ
٢١٦	فصل ذوالين الخ
٢٢٣	فصل في الاعلال بالحذف الخ
٢٢٦	فصل في الادغام الخ

* (تمت الفهرست) *

